

نَجَاحُ الْقِتَارِيِّ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

أكبر موسوعة شاححة لصحيح البخاري حديثاً وفقهياً ولغوياً وتفسيرياً

للإمام المحدث المفسر

أبي محمد عبد الله بن محمد بن يوسف الرُّومِي الحَقْفِي المعروف بـ "يوسف أفندي زاده"

الترقي سنة 1167 هجرية

اعتنى به مجموعة من الصققين والراصعين بإشراف

عبد الحفيظ محمد علي بن بضم

وكراسات إشرافية / مكتبة الشريعة - جامعة بيروت الإسلامية

اعتمدنا لترقيم الكتب والأبواب والأحاديث ترقيم

محمد فؤاد عبد الباقي

المجموعة الثالثة

المحموعة:

الرفيع - الفلسف - الحيفف - التميم



دار الكتب العلمية

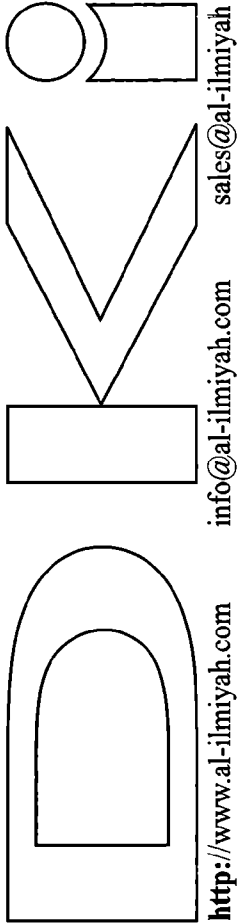
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah

DKI

أسستها من قبل طائفة من سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohammad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



الكتاب: نجاح القاري لصحيح البخاري

Title: NAJĀH AL-QĀRĪ LIṢĤĤĪH AL-BUḤĀRĪ

التصنيف: شروح - حديث

Classification: Explanations - Prophetic Hadith

المؤلف: الإمام يوسف أفندي زاده (ت ١١٦٧ هـ)

Author: Al-Imam Yousuf Afandi Zada (D. 1167 H.)

المحقق: عبدالحفيظ محمد علي بيضون

Editor: Abdulhafiz Mohammed Ali Baydoun

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات (٣١ جزءاً / ٣١ مجلداً) 23280 (31 Parts/31 Vols.)

قياس الصفحات 17 x 24 cm

سنة الطباعة 2021 A.D. - 1443 H.

بلد الطباعة لبنان

الطبعة الأولى (لونان) 1st (2 Colors)

Exclusive rights by © Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon No Part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, or to post it on Internet in any form without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, ou téléchargement sur Internet de quelque manière que se soit faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية أو تحميله على صفحات الإنترنت بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة الناشر خطياً.

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه أستعين

4 - كِتَابُ الْوُضُوءِ (1)

قال أبو عبد الله البخاري رحمه الله تعالى :

4 - كِتَابُ الْوُضُوءِ

اعلم أنه قد افتتح كتابه أولاً بالمقدمة وهي باب الوحي ، ثم ذكر الكتب المشتملة على الأبواب المتنوعة ، وقدم كتاب الإيمان ، ثم كتاب العلم في محله ، ثم شرع في ذكر الكتب المتعلقة بالعبادات ، وقدمها على غيرها من الكتب المتعلقة بنحو المعاملات والحدود وغير ذلك ؛ لأن أصل العبادات

(1) قال الحافظ : الوضوء بالضم : الفعل ، وبالفتح : الماء الذي يتوضأ به ، على المشهور فيهما ، وحكي في كل منهما الأمران ، والمراد ذكر أحكامه وشرائطه ومقدماته ، وأشار بقوله : ما جاء ، إلى اختلاف السلف في معنى الآية ، فقال الأكثرون : التقدير إذا قمتم إلى الصلاة محدثين ، وقال الآخرون : بل الأمر على عمومته من غير تقدير حذف إلا أنه في حق المحدث على الوجوب ، وفي حق غيره على الندب .

وقال بعضهم : كان على الإيجاب ثم نسخ فصار مندوباً لرواية «أحمد» و«أبي داود» عن عبد الله بن حنظلة الأنصاري أن رسول الله ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر ، فلما شق عليه وضع عنه الوضوء إلا من حدث .

واختلف العلماء في موجب الوضوء فقليل : يجب بالحدث وجوباً موسعاً ، وقيل : به وبالقيام إلى الصلاة ، ورجحه جماعة من الشافعية ، وقيل : بالقيام إلى الصلاة حسب رواية أصحاب السنن من حديث ابن عباس مرفوعاً : «إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة» وتمسك بهذه الآية من قال : إن الوضوء أول ما فرض بالمدينة ، وأما قبل ذلك فنقل ابن عبد البر اتفاق أهل السير على أن غسل الجنابة إنما فرض على النبي ﷺ وهو بمكة وأنه لم يصل قط إلا بوضوء ، قال : وهذا مما لا يجهله عالم إلى آخر ما بسطه . وفي «الدر المختار» : دليلها آية : ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة : 6] الآية وهي مدنية إجماعاً ، وأجمع أهل السير أن الوضوء والغسل فرضاً بمكة مع فرض الصلاة بتعليم جبرائيل عليه السلام ، وأنه ﷺ لم يصل قط إلا بوضوء .

1 - باب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ.....﴾

ومبناها الإيمان ومعرفتها على ما يجب وينبغي أن تتوقف على العلم، ثم قدّم كتاب الصلاة بأنواعها على غيرها من كتب العبادات؛ لكونها تالية للإيمان في الكتاب والسنة، ولأن الاحتياج إلى معرفتها أشدّ لكثرة دورانها لكن قدم كتاب الوضوء عليه لأنه شرط الصلاة وشرط الشيء سابق عليه.

ووقع في بعض النسخ كتاب الطهارة وبعده باب ما جاء في الوضوء وهذا أنسب؛ لأن الطهارة أعمّ من الوضوء، والكتاب الذي يذكر فيه نوع من الأنواع ينبغي أن يترجم بلفظ عام حتّى يشمل جميع أقسام ذلك.

والطهارة في اللغة: مصدر طَهَّرَ بضم الهاء وفتحها، قيل: والفتح أفصح، يطهر بالضمّ فيهما، والظَّهر بالضم الاسم، ونقيض الحيض أيضًا، والتركيب يدل على نقاء وإزالة دنس حسيًّا كان كالأنجاس، أو معنويًّا كالعيوب.

وفي الشرع: هي النظافة عن النجاسات الحقيقية أو الحكمية.

وقال النووي في شرح المهدّب: هي رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناهما وعلى صورتها كالتيتم والاعتسال المسنون، وتجديد الوضوء والغسلة الثانية والثالثة، ومسح الأذن والمضمضة ونحوها من نوافل الطهارة، وطهارة الاستحاضة وسلس البول.

وأما الوضوء فهو بضمّ الواو والفعل، وبالفتح الماء الذي يتوضأ به على المشهور فيهما، وحكي في كلّ منهما الفتح والضمّ، وهو مشتقّ من الوضاعة، وهو الحسن والنظافة، يقال: وضؤ الرجل إذا صار وضئيًّا، وسُمّي به غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس لأنّ المصلّي يتنظّف فيصير وضئيًّا.

1 - باب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ

معنى (وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى): ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ (﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾) أي: إذا أردتم القيام إليها كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: 98] عبر عن إرادة الفعل بالفعل المسبب عنها للإيجاز والتنبية على أنّ من أراد العبادة ينبغي أن يبادر إليها بحيث لا ينفك الفعل عن

فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ

الإرادة، أو إذا قصدتم الصلاة لأنّ التوجّه إلى الشيء والقيام إليه قصد له.
(﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾) أي: أمروا الماء عليها، ولا حاجة إلى الدلك خلافاً
لمالك فإنّه يجعل الدلك واجباً.

(﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾) أي: مع المرافق كما في قوله تعالى: ﴿وَيَزِدْكُمْ
قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: 52] وقيل: هي متعلقة بمحذوف، أي: وأيديكم مضافة
إلى المرافق، وفيه أنّه على هذا لم يبق معنى التحديد ولا لذكره مزيد فائدة؛ لأنّ
مطلق اليد تشتمل عليها.

وقال صاحب الكشاف: إنّ «إلى» تفيد الغاية مطلقاً، فأما دخولها في الحكم
أو إخراجها عنه فأمر يدور مع الدليل، فمما فيه دليل على الخروج قوله تعالى:
﴿فَنَظَرُوهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280] لأنّ الإعسار عِلَّةُ الإنظار، وبوجود الميسرة
تزول العِلَّة، ولو دخلت الميسرة فيه لكان مُنْظَرًا في كلتي الحالتين معسراً
وموسراً، وكذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْإِيلِ﴾ [البقرة: 187] فإنّه لو
دخل الليل لوجب الوصال. ومما فيه دليل على الدخول قولك: حفظت القرآن
من أوّله إلى آخره؛ لأنّ الكلام مسوق لحفظ القرآن كلّهُ.

وقوله: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ لا دليل فيه على أحد الأمرين، فأخذ كافة العلماء
بالاحتياط فحكموا بدخولها في الغسل، وأخذ زفر وداود بالمتيقّن فلم يُدْخِلْها،
وعن النَّبِيِّ ﷺ «أنّه كان يدير الماء على مرفقيه». انتهى.

ودل على دخولها أيضاً الإجماع، كما استدل به الشافعي في «الأم» وفعله
عليه السلام أيضاً فيما روى مسلم: «أن أبا هريرة رضي الله عنه توضأ فغسل
وجهه فأسبغ الوضوء، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد، ثم اليسرى
حتى أشرع في العضد» الحديث.

وفيه: ثم قال: «هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ». فثبت غسله عليه السلام
لها، وفعله بيان للوضوء المأمور به، ولم ينقل تركه عليه السلام ذلك.

هذا وقيل: يدل عليه الآية أيضاً بجعل اليد التي هي حقيقة إلى المنكب أو
إلى الكوع مجازاً إلى المرفق مع جعل «إلى» للغاية الداخلة هنا في الْمُغْتَبَا أو
للمعية، أي: اغسلوا أيديكم من رؤوس أصابعها إلى المرافق، أو يجعل اليد

وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴿٦﴾ [المائدة: 6]

الباقية على حقيقتها إلى المنكب مع جعل «إلى» غاية للغسل أو للترك المقدر، أي: اغسلوا أيديكم، واتركوا منها إلى المرافق، فافهم.

﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (الباء مزيدة، وقيل: للتبويض؛ فإنه الفارق بين قولك: مسحت المنديل، وقولك: مسحت بالمنديل، ووجهه أن يقال: إنها تدل على تضمين الفعل معنى الإلصاق، فكأنه قيل: وألصقوا المسح برؤوسكم، وذلك لا يقتضي الاستيعاب ومن مسح بعضه ومن استوعبه كلاهما ملصق للمسح برأسه بخلاف ما لو قيل: وامسحوا برؤوسكم، فإنه كقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾. وقد أخذ مالك بالاحتياط فأوجب الاستيعاب، وأخذ الشافعي باليقين فأوجب أقل ما يقع عليه اسم المسح، وأخذ إمامنا الأعظم أبو حنيفة رحمه الله تعالى ببيان رسول الله ﷺ، وهو ما روي: «أنه عليه السلام مسح على ناصيته». وقدّر الناصية بربع الرأس. وسيجيء ما يتعلق بهذا البحث في باب مسح الرأس كله إن شاء الله تعالى.

﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (قرأه نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب بالنصب عطفًا على ﴿وُجُوهَكُمْ﴾، ويؤيده السنة الشائعة وعمل الصحابة وقول أكثر الأمة، والتحديد إذ المسح لم يُحدّد، وجرّه الباقون على الجوار ونظيره كثير في القرآن والشعر كقوله تعالى: ﴿عَذَابٌ يَوْمَ أَلِيمٍ﴾ [هود: 26] وقولهم: جحر ضبّ خرب. وللنحاة باب في ذلك، وفائدته التنبيه على أنه ينبغي أن يقصد في صبّ الماء عليها ويغسل غسلًا يقرب من المسح، وقُرئ بالرفع على تقدير: وأرجلكم مغسولة.

هذا وإنما افتتح كتاب الوضوء بهذه الآية الكريمة؛ لكونها أصلاً في استنباط مسائل هذا الباب، أو لأجل التبرك في الافتتاح بآية من القرآن، وإن كان حق الدليل أن يؤخر عن المدلول لأن الأصل في الدعوى تقديم المدعي.

وقد اختلف السلف في معنى الآية؛ هل فيه تقدير، أو الأمر على ظاهره وعمومه، فقال بالأول الأكثرون وقالوا: التقدير إذا أردتم القيام إلى الصلاة محدثين، وقال آخرون: بل الأمر على عمومه من غير تقدير إلا أنه في حق المحدث واجب وفي حق غيره مندوب. وفيه تناول الكلمة الواحدة لمعنيين

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «وَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ فَرَضَ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً،

مختلفين، وهو كون الأمر شاملاً للمحدثين على وجه الإيجاب، ولغيرهم على وجه الندب، وهو لكونه في باب الألفاظ والتعمية لا يليق بجزالة القرآن.

وقال بعضهم: كان على الإيجاب أولاً ثم نُسخَ فصار مندوباً، واستدلوا له بما رواه أحمد وأبو داود من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ زَيْدٍ بِنَ الْخَطَّابِ حَدَّثَتْ أَبَاهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ الْأَنْصَارِيِّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا كَانَ أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ، فَلَمَّا شَقَّ عَلَيْهِ وَضَعَهُ عَنْهُ الْوُضُوءُ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ».

وبما رواه مسلم من حديث بريدة: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ صَلَّى الصَّلَاةَ بَوَضُوءٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: إِنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ فَعَلْتَهُ؟ قَالَ: عَمْدًا فَعَلْتَهُ». أي: لبيان الجواز. وهذا الاستدلال ضعيف؛ لقوله ﷺ: «الْمَائِدَةُ مِنَ آخِرِ الْقُرْآنِ نَزُولًا؛ فَأَحْلَوْا حَلَالَهَا وَحَرَّمُوا حَرَامَهَا». وما رواه مسلم لا يقتضي كونه على الإيجاب أولاً.

واختلف العلماء أيضاً في موجب الوضوء؛ فقليل: يجب بالحدث وجوباً موسعاً. وقيل به وبالقيام إلى الصلاة معاً، ورجحه جماعة من الشافعية. وقيل: بالقيام إلى الصلاة فحسب، ويدل له ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أُمِرْتُ بِالْوُضُوءِ إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ».

ثم الحدث يحلّ بجميع البدن كالحياة حتى يمنع من مسّ المصحف بظهره وبطنه والاكتفاء بغسل الأعضاء الأربعة تخفيف، وقيل: يختصّ بالأعضاء الأربعة وعدم جواز المسّ لعدم طهارة جميع البدن، ويشكل بالنجاسة الحقيقية. وفي الأصح اختلاف عندهم؛ قَالَ الشَّاشِي: العموم، وقال البغوي وغيره: الخصوص ورجحه النَّوَوِيُّ، وقد أطال الكلام في بيان هذه الآية محمود العيني، فمن أراد الإطناب فليرجع إلى شرحه «عمدة القاري».

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبُخَارِيُّ نَفْسَهُ (وَبَيَّنَ النَّبِيُّ) وَفِي رِوَايَةٍ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ فَرَضَ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً) رَوَى فِيهِمَا الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ، أَمَّا الرِّفْعُ فَعَلَى الْخَبَرِيَّةِ؛ لِأَنَّ أَيَّ غَسَلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: كَذَا فِي رِوَايَتِنَا بِالرِّفْعِ، قِيلَ: وَهُوَ الْأَقْرَبُ الْأَوْجَهُ. وَأَمَّا النَّصَبُ فَعَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، أَي: فَرَضَ الْوُضُوءَ

وَتَوَضَّأَ أَيْضًا مَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ،

غسل الأعضاء غسلة واحدة، أو حال سادة مسدّ الخبر، أي: يفعل مرّة كقراءة بعضهم: «ونحن عصبة» بنصب عصبة، أو على لغة من ينصب الجزئين لأنّ، أو ظرف، أي: فرض الوضوء ثابت في الزمان المسماة بالمرّة وفيه بعد.

والتكرير إمّا للتأكيد، وإمّا لإرادة التفصيل، أي: فرض الوضوء غسل الوجه مرّة وغسل اليد مرّة وغسل الرجل مرّة، نحو: بوّت الكتاب بابًا بابًا، أو فرض الوضوء في كلّ وضوء مرّة في هذا الوضوء مرّة وفي ذاك الوضوء مرّة، فالتفصيل إمّا بالنظر إلى أجزاء الوضوء وهو الظاهر، وإمّا بالنظر إلى جزئيات الوضوء، ثم البيان المذكور يحتمل أن يشير به إلى ما رواه بعد موصولاً من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً. وهو بيان بالفعل لمجمل الآية.

وأما حديث أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، وقال: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلّا به». ففيه بيان بالفعل والقول معاً لكنّه حديث ضعيف أخرجه ابن ماجة وله طرق أخرى كلّها ضعيفة.

(وَتَوَضَّأَ) ﷺ (أَيْضًا) مرتين مرتين كذا في رواية أبي ذرّ بالتكرار، وفي رواية غيره (مَرَّتَيْنِ) بغير تكرار، ووجه انتصابهما مثل انتصاب مرّة، وسيأتي هذا التعليق أَيْضًا موصولاً في باب مفرد لذلك.

(و) تَوَضَّأَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضًا (ثَلَاثًا) أي: ثلاث مرّات، وفي رواية الأصيلي: وثلاثاً ثلاثاً بالتكرار على نسق ما قبله، وسيأتي هذا موصولاً أَيْضًا.

(وَلَمْ يَزِدْ) ﷺ (عَلَى ثَلَاثٍ) وفي رواية: على ثلاثة، وفي أخرى: على الثلاث. أي: لم يأت في شيء من الأحاديث المرفوعة في صفة وضوئه ﷺ أنّه زاد على ثلاث مرّات، بل ورد عنه ﷺ ذمّ من زاد عليها، وهو فيما رواه أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: «من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم». أي: ظلم بالزيادة بإتلاف الماء ووضعه في غير موضعه.

وظاهره الذم في النقص من الثلاث، وهو مُشْكَل؛ لأنّه ورد في الأحاديث الوضوء مرّة مرّة ومرّتين ومرّتين كما ذكر.

والجواب عنه بوجه:

الأول: أن فيه حذفًا تقديره: أو نقص من واحدة، ويؤيده ما رواه نعيم بن حماد من طريق المطلب بن حنطب مرفوعًا: «الوضوء مرة ومرتين وثلاثًا، فإن نقص من واحدة أو زاد على ثلاث فقد أخطأ». وهو مرسل ورجاله ثقات.

الثاني: أن الرواة لم يتفقوا على ذكر النقص فيه، بل أكثرهم اقتصروا على قوله: فمن زاد، فقط كذا رواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: جاء إلى النبي ﷺ فسأله عن الوضوء، فأراه ثلاثًا ثلاثًا، ثم قال: «هذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد أساء أو تعدى وظلم».

والثالث: أن معناه يكون ظالمًا لنفسه لتركه الفضيلة والكمال وإن كان يجوز مرة مرة أو مرتين مرتين.

الرابع: أنه يكون ظالمًا إذا اعتقد خلاف السنة في الثلاث.

وقد يقال معنى أساء: أساء في الأدب بتركه السنة، والتأدب بآداب الشريعة.

ومعنى ظلم: ظلم نفسه بما نقصها من الثواب.

ويقال أيضًا: الإساءة ترجع إلى النقص، والظلم إلى الزيادة؛ فإن الظلم مجاوزة الحد ووضع الشيء في غير محله.

وقيل: بالعكس، فإن الظلم يستعمل بمعنى النقص كما في قوله تعالى: ﴿أَنْتَ أَكْلَهَا وَلَوْ تَظْلِمُ مِنْهُ شَيْئًا﴾ [الكهف: 33] وقيل: أساء وظلم، واختاره ابن الصلاح؛ لأنه ظاهر الكلام، هذا وفي البدائع: قد اختلف في تأويله؛ فقيل: معناه زاد على مواضع الوضوء أو نقص عن مواضعه.

وقيل: زاد على ثلاث مرات ولم ينو الوضوء ابتداء ونقص عن الواحدة.

والصحيح أنه محمول على الاعتقاد دون نفس العمل معناه فمن زاد على الثلاث أو نقص ولم ير الثلاث سنة فقد أساء؛ لأن من لم ير سنة النبي ﷺ فقد ابتدع فيلحقه الوعيد، فلو زاد على الثلاث أو نقص ورأى الثلاث سنة لا يلحقه هذا الوعيد؛ لأن الزيادة على الثلاث من باب الوضوء على الوضوء إذا نوى به، وأنه نور على نور على لسان النبي ﷺ ثم اعلم أن الثلاث سنة والواحدة تجزئ، وقال أصحابنا: الأولى فرض، والثانية مستحبة، والثالثة سنة.

وقيل : الأولى فرض ، والثانية سنة ، والثالثة إكمال للسنة.

وقيل : الثانية والثالثة سنة.

وقيل : الثانية سنة ، والثالثة نفل.

وعن أبي بكر الإسكاف : أنَّ الثلاث تقع فرضًا كما إذا أطال الركوع والسجود ثم قال بعض أصحابنا : أنَّ الزائد على الثلاث لا يقع طهارة ولا يصير الماء مستعملًا إلا إذا قصد به تجديد الوضوء.

وما ذكر في الجامع : أنَّ ماء الرابعة في غسل الثوب النجس طهور ، وفي العضو النجس مستعمل فمحمول على ما نوى به القربة.

وفي العتابي : وماء الرابعة مستعمل في العضو النجس ؛ لأنَّ الظاهر هو قصد القربة حتَّى يقوم الدليل على خلافه.

وفي شرح النسفي : فيه لأنَّه وجد فيه معنى القربة ؛ لأنَّ الوضوء على الوضوء نور على نور ، ولهذا صار الماء مستعملًا به.

وفي المحيط والإسبيجابي : أنَّ ماء الرابعة لا يصير مستعملًا إلا بالنية ، ثم إنَّه لو شك في العدد أثناء الوضوء ، فقليل : يأخذ بالأكثر حذرًا من الزيادة.

والأصح أنَّه يأخذ بالأقلَّ كالركعات ، وأمَّا الشك بعد الفراغ فلا عبرة به على الأصح لثلاث يؤدِّيهِ إلى الوسوسة المذمومة ، وكذا الحال فيما إذا شك هل بقي شيء من العضو لم يصبه الماء في المرات أو بعضها ، فإذا شك في أثناء الوضوء يغسل هذا الموضع فقط ، وأمَّا بعد الفراغ فلا . ثم إنَّ في الوضوء على الوضوء عند الشافعية خمسة أقوال :

أصحها : أنه إنَّ صَلَّى بالوضوء الأوَّل فرضًا أو نفلًا استحَبَّ وإلا فلا وبه قطع البغوي.

ثانيها : إنَّ صَلَّى فرضًا استحَبَّ وإلا فلا وبه قطع الفوراني.

وثالثها : إن فعل بالوضوء الأوَّل ما يقصد له الوضوء استحَبَّ ، وإلا فلا ذكره الشاشي.

رابعها : إن صَلَّى بالأوَّل أو سجد لتلاوة أو شكر أو قرأ القرآن في مصحف

وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْإِسْرَافَ فِيهِ، وَأَنْ يُجَاوِزُوا فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ.

استحبّ، وإلا فلا، وبه قطع أبو مُحَمَّد الجويني.

خامسها: استحب وإن لم يفعل بالوضوء الأوّل شيئاً أصلاً، حكاه إمام الحرمين، قال: وهذا إنّما يصحّ إذا تخلّل بين الوضوء وتجديده زمن يقع بمثله تفريق، فأما إذا أوصله بالوضوء الأوّل فهو في حكم غسلة رابعة.

ثم إنّ المؤلف رحمه الله تعالى أشار بهذين التعليقين إلى أنّ الأمر من حيث هو لإيجاد حقيقة الشيء المأمور به لا يقتضي المّرة ولا التكرار بل هو محتمل لهما فبيّن النبيّ ﷺ أنّ المراد منه المّرة حيث غسل مرّة واحدة واكتفى بها إذ لو لم يكن الفرض إلا مرّة واحدة لم يجز الاجتزاء بها، وإنّ الزيادة عليها مندوب لأنّ فعل النبيّ ﷺ يدلّ على الندب إذا لم يكن دليل على الوجوب ككونه بياناً للواجب مثلاً. ومن الغرائب ما حكاه الشيخ أبو حامد الإسفراييني عن بعض العلماء أنّه لا يجوز النقص من الثلاث، وكأنّه تمسّك بظاهر الحديث المذكور، وهو محجوج بالإجماع. وأمّا قول مالك في المداومة لا أحبّ الواحدة إلا من العالم فليس فيه إيجاب زيادة عليها، والله أعلم.

(وَكَرِهَ) من الكراهة وهي اقتضاء الترك مع عدم المنع من النقيض، وقد يعرف المكروه بأنّه يمدح تاركه ولا يذمّ فاعله، كذا قاله الكرمانى، وهذا لا يتمشى على إطلاقه، وإنّما يمشي في كراهة التنزيه، وأمّا في كراهة التحريم فلا.

(أَهْلُ الْعِلْمِ) أي: المجتهدون (الإسراف) هو صرف الشيء فيما ينبغي زائداً على ما ينبغي بخلاف التبذر؛ فإنّه صرف الشيء فيما لا ينبغي (فيه) أي: في الوضوء، وأشار بذلك إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق هلال بن يساف أحد التابعين قال: كان يقال من الوضوء إسراف ولو كنت على شاطئ نهر. وأخرج نحوه عن أبي الدرداء رضي الله عنه، وكذا عن ابن مسعود رضي الله عنه، وروي في معناه حديث مرفوع أخرجه ابن ماجة بإسناد لين، عن ابن عمر رضي الله عنهما: رأى النبي ﷺ رجلاً يتوضأ فقال: «لا تسرف، لا تسرف».

وأخرج أيضاً عن ابن عمرو: أنّ النبيّ ﷺ مرّ بسعد وهو يتوضأ فقال: «ما هذا السرف؟ قال: أو في الوضوء إسراف؟ قال: نعم، وإن كنت على نهر جار».

(وَأَنْ يُجَاوِزُوا) أي: أهل العلم (فعل النبيّ ﷺ) وهو عطف تفسيري للإسراف؛ إذ ليس المراد بالإسراف إلا المجاوزة عن فعل النبيّ ﷺ أي:

2 - باب: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ⁽¹⁾

الثلاث، وقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «ليس بعد الثلاث شيء». وقال أحمد وإسحاق وغيرهما: لا يجوز الزيادة على الثلاث.

وقال ابن المبارك: لَا آمَنَ أَنْ يَأْتِمَ.

وقال الشافعي: لَا أَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ الْمُتَوَضِّعُ عَلَى ثَلَاثٍ؛ فَإِنْ زَادَ لَمْ أَكْرَهُهُ، أَيْ: لَمْ أَكْرَهُهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: لَا أَحَبُّ يَقْتَضِي الْكَرَاهَةَ. وحاصل ما ذكره الشافعية في المسألة ثلاثة أوجه: أَصَحُّهَا: أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَيْهَا مَكْرُوهَةٌ كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِ.

وثانيها: أَنَّهَا حَرَامٌ.

وثالثها: أَنَّهَا خِلَافُ الْأُولَى.

وأبعد قوم فقالوا: أَنَّهُ إِذَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ بَطُلَ وَضُوؤُهُ كَمَا لَوْ زَادَ فِي الصَّلَاةِ، كَمَا حَكَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنْهُمْ، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ خِلَافَ مَا عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ. هَذَا وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ قَوْلَهُ: وَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَذَا قَوْلُهُ: وَتَوَضَّأَ أَيْضًا حَدِيثَانِ وَصَلَهُمَا الْمُؤَلِّفُ فِيمَا بَعْدَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ كِلَا مَتْنِهِمَا بَيَانٌ لِلسَّنَةِ، وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْبَابِ مَا جَاءَ مِنَ السَّنَةِ فِي مَعْنَى الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فَلَا يَقَالُ: إِنَّ الْبَابَ كُلَّهُ تَرْجُمَةٌ، فَأَيْنَ الْحَدِيثُ.

2 - باب: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طُهُورٍ

(باب) بالتَّوْنِينِ (لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً) بضم المثناة الفوقية على البناء للمفعول. صَلَاةً بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخ: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً (بِغَيْرِ طُهُورٍ) وَهُوَ بضم الطاء المهملة مصدر، والمراد به ههنا ما هو أَعَمُّ مِنَ الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ، وَالْمُرَادُ بِهِ ههنا هو الْوُضُوءُ.

(1) قال الحافظ: هذه الترجمة لفظ حديث رواه مسلم وغيره وله طرق كثيرة لكن ليس فيها شيء على شرط البخاري، فلذا اقتصر على ذكره في الترجمة وأورد في الباب ما يقوم مقامه، قلت: وهذا أصل مطرد من أصول التراجم المذكورة في المقدمة، وهو الأصل الأول منها، ثم لم يتكلم الشيخ على بحث القبول بشيء لما أنه أشبع الكلام عليه في أول «الترمذي» كما تقدم في «الكوكب الدرّي».

135 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ مَنْ أَحْدَثَ.....»

وبفتحها الماء الذي يتطهر به.

وتقديم هذا الباب على ما بعده من الأبواب ظاهر لأن الكتاب في أحكام الوضوء والغسل اللذين لا يجوز الصلاة بدون الوضوء للمحدث وبدون الغسل لمن لزمه الغسل، ثم هذه الترجمة لفظ حديث رواه مسلم وغيره من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بزيادة قوله: «ولا صدقة من غلول».

وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجة من طريق أبي المليح بن أسامة عن أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ، وَلَا صَلَاةً بِغَيْرِ طَهْوَرٍ».

وله طرق كثيرة لكن ليس فيها شيء على شرط البخاري رحمه الله، فلهذا اقتصر على ذكره في الترجمة وأورد في الباب ما يقوم مقامه.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ) بالطاء المعجمة المعروف بابن رَاهَوِيَه وقد مر في باب فضل من علم وعلم.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) أي: ابن همام الصنعاني، كانت الرحلة إليه من أقطار الأرض.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد البصري ثم اليمني، (عن هَمَّامٍ) بفتح الهاء وتشديد الميم (ابن مُنَبِّهٍ) بضم الميم وفتح النون وكسر الباء المشددة.

وقد تقدموا في باب حسن إسلام المرء، ورجال هذا الإسناد كلهم يمنيون إلا إسحاق، وكلهم أئمة أجلاء أصحاب مسانيد، وقد أخرج متنه المؤلف في ترك الحيل أيضًا، وأخرجه مسلم والترمذي في الطهارة أيضًا، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُقْبَلُ) بضم المثناة الفوقية (صَلَاةً) بالرفع (مَنْ أَحْدَثَ) أي: وجد منه الحدث، أو

حَتَّى يَتَوَضَّأَ» قَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ :

أصابه الحدث، أو دخل في الحدث، من الحدوث وهو كون شيء لم يكن، وهو يطلق على الأكبر كالجنابة والحيض والتفاس، وعلى الأصغر كنواقض الوضوء، وعلى الوصف الحكمي المقدر قيامه بالأعضاء قيام الأوصاف الحسية، وقد يسمّى المنع المترتب عليه حدثاً وبها يصحّ قولهم: رفعت الحدث ونويت رفعه.

وفي رواية كما في ترك الحيل لا يقبل الله صلاة من أحدث.

(حَتَّى) أي: إلى أن (يَتَوَضَّأَ) بالماء أو ما يقوم مقامه، وقد روى النسائي بإسناد صحيح من حديث أبي ذر رضي الله عنه: أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وضوء المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين»، فأطلق الشارع على التيمّم أنه وضوء لكونه قائماً مقامه، وإنما اقتصر على ذكر الوضوء نظراً إلى كونه الأصل.

اعلم أَنَّهُ ﷺ نفى القبول إلى غاية هي الوضوء وما بعد الغاية مخالف لما قبلها فافتضى ذلك قبول الصلّة بعد الوضوء مطلقاً عامّاً في جميع المحدثين في جميع أنواع الصلّة، لكن مع باقي شروط الصلّة وترك ذكره للعلم به، والمراد بالقبول هنا ما يرادف الصّحّة وهو الإجزاء، وحقيقة القبول ثمرة وقوع الطاعة مجزية رافعة لما في الذمّة، وهي حصول الثواب والدرجات إلى الثمرة، ولما كان الإتيان بشروطها مظنة الإجزاء الذي القبول ثمرته عبّر عنه بالقبول مجازاً.

وأما القبول المنفيّ في مثل قوله ﷺ: «من أتى عراًفاً لم يقبل له صلاة» فهو القبول الحقيقي؛ لأنّه قد يصحّ العمل ويتخلّف القبول لمانع بدليل صحّة صلاة العبد الآبق وشارب الخمر ما دام في جسده شيء منها والصلّة في الدار المغصوبة على الصّحيح عند الشافعية أيضاً، ولهذا كان يقول بعض السلف: لأنّ تقبل لي صلاة واحدة أحبّ إليّ من جميع الدنيا وذلك لأنّ الله تعالى قال: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: 27].

(قَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ) بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة وفتح الراء والميم اسم بلد باليمن وقبيلة أيضاً اسمان جعلتا اسماً واحداً، والاسم الأوّل منه مبنيّ على الفتح على الأصحّ إذ قيل ببنائهما وقيل بإعرابهما فيقال: هذا حضرموت برفع الراء وجر التاء.

وقال الزمخشري: فيه لغتان؛ التركيب ومنع الصرف والإضافة، فإذا أضيف

مَا الْحَدَّثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟، قَالَ: فُسَاءٌ أَوْ ضُرَاطٌ⁽¹⁾.

جاز في المضاف إليه الصِّرف وتركه، وفي المطالع حضرموت من بلاد اليمن وهذيل، يقال: حضرموت بضم الميم، والنسبة إليه: حضرمي، والتصغير حُضِيرِ موت يصغر الصدر منهما، ويقال: فلان من الحضارمة.

(مَا الْحَدَّثُ) وفي رواية: فما الحدث (يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟) أصله: يا أبا هريرة حذفت الهمزة تخفيفاً.

(قَالَ) هو (فُسَاءٌ) بضم الفاء وبالمَدِّ (أَوْ ضُرَاطٌ) بضم الضاد، وهما مشتركان في كونهما ريحاً خارجاً من الدِّبر، لكن الأول بدون صوت والثاني بصوت، يقال: فُسَا يفسو فسوا، والاسم الفساء، ويقال: ضرط يضطر ضرطاً، والاسم: الضُّرَاط، وإنما اقتصر على ذكرهما من أنواع الحدث تنبيهاً بالأخف على الأغلب، أو لأنه أجاب السائل بما يحتاج إلى معرفته في غالب الأمر، أو لأنهما يقعان في أثناء الصلاة أكثر من غيرهما، كما ورد نحو ذلك في حديث آخر لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً، أو لأنه كان أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعلم أن السائل عارف بسائر أنواع الحدث جاهل بكونهما حدثاً فتعرض لهما بيانا لذلك، وإلا فالحدث كما عرفت يُطلق على الخارج المعتاد، وعلى نفس الخروج، وعلى الوصف الحكمي المقدّر قيامه بالأعضاء قيام الأوصاف الحسية، وعلى المنع من العبادة المترتب على كلّ واحد من الثلاثة، وقد جعل في الحديث الوضوء رافعاً للحدث فلا يراد بالحدث الخارج المعتاد ولا نفس الخروج؛ لأنّ الرافع لا يرتفع بل يراد إمّا المنع أو الوصف، ثم لا يخفى عليك أن آخر الحديث قوله: «حتى يتوضأ»، والباقي إدراج، والظاهر أنه من همام، والله أعلم.

وفي الحديث: دليل على أنّ الصلاة كلّها مفتقرة إلى الطهارة فيدخل فيها صلاة الجنابة وصلاة العيدين وغيرهما كما أشرنا إليه آنفاً.

وحكي عن الشَّعْبِيِّ ومحمد بن جرير الطبري أنّهما أجازا صلاة الجنابة بغير وضوء، وهو باطل لعموم الحديث والإجماع.

وفيه أيضاً: دليل على عدم صحة الصلاة بالحدث سواء كان خروجه

(1) طرفه 6954 - تحفة 14694.

أخرجه مسلم في الطهارة باب وجوب الطهارة للصلاة رقم (225).

3 - باب فضل الوُضوء، والغُرِّ المُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَارِ الوُضوءِ

..... 136 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ،

اختيارياً أو اضطرارياً في داخل الصلاة أو خارجها؛ لعدم التفرقة في الحديث بين حدث وحدث في حالة دون حالة.

قيل: وفيه ردّ على من يَقُولُ: إذا سبقه الحدث يتوضأ ويبنى على صلاته.
أقول: وهذا قول إمامنا الأعظم أبي حنيفة رحمه الله وليس فيه ردّ عليه؛
لأنّ من سبقه الحدث إذا ذهب وتوضأ وبنى على صلاته يصدق عليه أنّه توضأ
وصلّى بالوضوء وإن كان القياس يقتضي بطلان صلاته على أنّه ورد الأثر فيه.

وقال الكرمانى: وفيه أنّ الطواف لا يجرى بغير طهور لأنّ النّبىّ ﷺ سَمَاهُ صَلَاةً فَقَالَ: «الطواف صلاة إلا أنّه أبيع فيه الكلام»، وفيما قاله نظر؛ لأنّ اشتراط الطّهارة للطواف بخبر الواحد زيادة على النصّ وهو قوله تعالى: ﴿وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: 29] والزيادة على النصّ نسخ، فلا يثبت به غير أنا نقول بوجوبها بخبر الواحد، ومعنى الحديث الطواف كالصلاة، والتشبيه فى الثواب دون الحكم؛ لأنّ التشبيه لا عموم له ألا يرى أن المشى فيه لا يفسده.

3 - باب فَضْلِ الْوُضُوءِ، وَالْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ

(باب فَضْلُ الْوُضُوءِ) بِإِضَافَةِ الْبَابِ إِلَى الْفَضْلِ.

(و) فَضِّلِ (الْغُرَّ الْمُحَجَّلِينَ) بِالْجَرِّ فِيهِمَا عَطْفًا عَلَى الْوُضُوءِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَفَضِّلِ الْغُرَّ الْمُحَجَّلِينَ، كَمَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ، وَوَقَعَ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ: وَالْغُرَّ الْمُحَجَّلُونَ، بِالرَّفْعِ إِمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الْخَبَرِ، أَيْ: يُفَضَّلُونَ عَلَى غَيْرِهِمْ وَنَحْوِهِ، وَإِمَّا عَلَى طَرِيقِ الْحِكَايَةِ لِمَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ: أُمِّتِي الْغُرَّ الْمُحَجَّلُونَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: أَنْتُمْ الْغُرَّ الْمُحَجَّلُونَ، أَوْ خَبَرِهِ قَوْلُهُ: (مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ) أَثَرُ الشَّيْءِ بَقِيَّتُهُ.

ووجه المناسبة بين البابين : أنّ المذكور في الباب السابق عدم قبول الصلاة إلا بالوضوء ، وفي هذا الباب فضل هذا الوضوء الذي يحصل به القبول ويفضل هذه الأمة به على سائر الأمم.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضمّ الباء الموحّدة وفتح الكاف، المصري.

قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ نُعَيْمِ الْمُجَمِّرِ،

(قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) ابن سعد المصري أَيْضًا، وقد مرّ ذكرهما في الوحي.

(عن خَالِدٍ) هو ابن يزيد من الزيادة الإسكندرانيّ البربري أبو عبد الرحيم المصري الفقيه المفتي التابعي الثقة، مات سنة تسع وثلاثين ومائة.

(عن سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ) الليثيّ مولا هم أبو العلاء المصريّ، ولد بمصر ونشأ بالمدينة، ثم رجع إلى مصر في خلافة هشام، وتوفي سنة خمس وثلاثين ومائة.

(عن نُعَيْمٍ) بضم النون وفتح العين هو ابن عبد الله، وقيل: مُحَمَّدُ المدنيّ العدويّ، مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(المُجَمِّرُ) اسم فاعل من الإجمار على الأشهر، وقيل: من التجمير، قال النووي: هو صفة لعبد الله، ويطلق على ابنه مجازًا، وفيه نظر؛ فقد جزم إبراهيم الحربيّ بأنّ نعيمًا كان يباشر ذلك، والحق أنّ كلاّ منهما مجمّر المسجد، أي: يبخره بالعود ونحوه، كما نقل ذلك عن جماعة، فيكون إطلاق المجر على كلّ منهما بطريق الحقيقة، وقال إبراهيم الحربي: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل أبا سعيد المقبري على حفر القبور، فسمي بالمقبري، وجعل نعيمًا على إجمار المدينة، ف قيل له: المجر.

روى نعيم عن أَبِي هُرَيْرَةَ وجابر وغيرهما، وقال: جالست أبا هريرة عشرين سنة.

وعنه ابنه مُحَمَّدٌ ومالك وجماعة. وثقه أبو حاتم وغيره، روى له الجماعة.

ورجال هذا الإسناد نصفهم مصريّون وهم يحيى والليث وخالد، والنصف الآخر مدنيّون، فافهم.

وكلّهم من فرسان الكتب الستة إِلَّا يَحْيَى بن بكير؛ فإنّه من رجال البُخَارِيِّ ومسلم وابن ماجة فقط.

وفيه: رواية الأقران، وهي رواية خالد عن سعيد.

وقد أخرج متنه مسلم في الطهارة أَيْضًا.

قيل: هذا الحديث رواه مع أَبِي هُرَيْرَةَ سبعة من الصحابة رضي الله عنهم،

قَالَ: رَقِيتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ، فَتَوَضَّأَ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:

ذكرهم ابن مَنذَه في مستخرجه: ابن مسعود، وجابر بن عبد الله، وأبو سعيد الخدري، وأبو أمامة الباهلي، وأبو ذر الغفاري، وعبد الله بن بشر المازني، وحذيفة بن اليمان، رضي الله عنهم.

هذا ورواه أيضًا أبو الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه أحمد والطبراني بإسناد فيه ابن لهيعة، فَقَالَ أبو الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أنا أول من يؤذن له بالسجود يوم القيامة، وأنا أول من يرفع رأسه، فأنظر بين يدي، فأعرف أمتي من بين الأمم، ومن خلفي مثل ذلك، وعن يميني مثل ذلك، وعن شمالي مثل ذلك، فَقَالَ رجل: كيف تعرف أمتك يا رَسُولَ اللَّهِ من بين سائر الأمم فيما بين نوح إلى أمتك؟ قَالَ: هم غَرَّ محجلون من أثر الوضوء، ليس لأحد ذلك غيرهم، وأعرفهم أَنَّهُمْ يَتَوَنَّنُونَ كَتَبَهُمْ بِأَيْمَانِهِمْ، وأعرفهم يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ذَرِيَّتُهُمْ».

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (رَقِيتُ) بكسر القاف أي: صعدت، وحكى صاحب المطالع فتح القاف بالهمز وبدون الهمز، وقال الزمخشري: لا أعلم صحّة الفتح، وهذا من الرقي، وأما من الرقية فرقيت بالفتح (مع أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ) أَي: مسجد رسول الله ﷺ (فَتَوَضَّأَ) بالفاء التعقيية، وفي نسخة بالواو، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: تَوَضَّأَ بدونهما على الاستئناف كأنه قيل: ماذا فعل؟ فَقَالَ: تَوَضَّأَ، وللكشميهني: يوما بدل قوله تَوَضَّأَ، وهو تصحيف، وللإسماعيلي وغيره: ثم تَوَضَّأَ، وزاد الإسماعيلي فيه: فغسل وجهه ويديه فرفع في عضديه وغسل رجله فرفع في ساقه.

وكذا لمسلم من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال نحوه، ومن طريق عمارة بن غزية عن نعيم أيضًا وزاد في هذه الرواية: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ» فأفاد رفعه. وفيه ردّ على من زعم أَنَّ ذلك من رأي أَبِي هُرَيْرَةَ بل هو من روايته ورأيه معًا.

(فَقَالَ) بالفاء، وفي رواية: قَالَ بحذف حرف العطف على الاستئناف أيضًا. (إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حال كونه (يَقُولُ) بلفظ المضارع استحضارًا للصورة الماضية، أو لأجل الحكاية عنها، وإلا

«إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا»

فالأصل أن يقال: قَالَ بلفظ الماضي.

(إِنَّ أُمَّتِي) أي: أمة الإجابة وهم المسلمون، وقد يطلق أمة مُحَمَّدٌ ويراد بها أمة الدعوة، وليست بمراده هنا، ثم الأمة في اللفظ واحد وفي المعنى جمع، وهي في اللغة: الجماعة، وكلّ جنس من الحيوان أمة. وفي الحديث: «لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها».

ومن النوادر في ذلك أنه وقف بهلول على أبي يوسف رحمه الله فَقَالَ: رحمك الله أَخْبَرَنِي عن قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنَّ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: 24] والكلاب أمة من الأمم لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأنعام: 38] فمن نذير الكلاب؟ فسكت أبو يوسف، فَقَالَ له بهلول: إن أخبرتك تقرّ، قَالَ: نعم، قَالَ: هو الحجر المدوّر. وتستعمل لمعانٍ كثيرة:

الطريقة والدين، يقال: فلان لا أمة له، أي: لا دين ولا نحلة له. والحين قَالَ تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: 45] أي: بعد حين. والملك، والرّجل الجامع للخير، والرّجل المنفرد بدينه لا يشركه فيه أحد، وأتباع الأنبياء عليهم السلام.

(يُدْعَوْنَ) على صيغة المجهول، إمّا من الدعاء بمعنى النداء، أي: ينادون إلى موقف الحساب أو إلى الميزان أو إلى غير ذلك، وإمّا من الدعاء بمعنى التسمية، نحو: دعوت ابني زيدًا، أي: سمّيته به.

(يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ظرف ليدعون (غُرًّا) بضم المعجمة وتشديد الراء جمع أغرّ، أي: ذو غرة بالضم، وأصل الغرة لمعة بيضاء تكون في جبهة الفرس ثم استعملت في الجمال والشهرة وطيب الذكر، والمراد هنا النور الكائن في وجوه أمة مُحَمَّدٍ ﷺ، وفي انتصابه وجهان:

أحدهما: أن يكون حالاً من ضمير يدعون، والمعنى: يدعون يوم القيامة على رؤوس الأشهاد، وهم بهذه الصّفة.

والثاني: أن يكون مفعولاً، والمعنى: ينادون أو يسمّون بهذا الاسم.

مُحَجَّلِينَ⁽¹⁾ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ،

(مُحَجَّلِينَ) بالمهملة والجيم على صيغة اسم المفعول من التحجيل، وهو بياض يكون في قوائم الفرس كلها، أو في ثلاث منها، أو في رجليه قلّ أو كثر بعد أن يجاوز الأرساغ ولا يجاوز الركبتين والعرقوبين، ولا يكون التحجيل واقعاً بيد أو يدين ما لم يكن معها أو معها رجل أو رجلان، وأصله من الحجل بكسر المهملة وهو الخلخال، والمراد به هنا أيضاً النور.

وإعرابه كأعراب غراً، وفيه تشبيه بليغ حيث شبه النور الذي يكون على موضع الوضوء يوم القيامة بغرة الفرس وتحجيله، ويجوز أن يكون كناية، كنى بالغرة عن نور الوجه، فافهم.

(مِنْ) أي: لأجل (آثَارِ الْوُضُوءِ) بضم الواو ويجوز فتحها أيضاً؛ فَإِنَّ الْغَرَّةَ والتحجيل نشأ عن الفعل بالماء فيجوز أن ينسب إلى كل منهما.

واستدلّ به جماعة من العلماء على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة، وبه جزم الحلبي في منهاجه، وفي الصحيح أيضاً: «لَكُمْ سِينِمَا⁽²⁾» [أي: علامة] ليست لأحد من الأمم، تردون عليّ غراً محجلين من أثر الوضوء.

(1) يعني: أن خصيصة هذه الأمة المرحومة كونهم غرا محجلين، وليس المعنى أن للوضوء خصيصة لهم كما توهم، قال الحافظ: قوله: غرا بضم المعجمة وتشديد الراء جمع أغر أي: ذو غرة، وأصل الغرة لمعة بياض تكون في جبهة الفرس، ثم استعمل في الجمال والشهرة وطيب الذكر، والمراد ههنا النور الكائن على وجه أمة محمد ﷺ، وغرا منصوب على المفعولية ليدعون، أو على الحال أي: أنهم إذا دعوا على رؤوس الأشهاد نودوا بهذا الوصف وكانوا على هذه الصفة، والمحجلين - بالمهملة والجيم - من التحجيل وهو بياض يكون في ثلاث قوائم من قوائم الفرس، وأصله من الحجل - بكسر المهملة - وهو الخلخال. واستدل الحلبي بهذا الحديث على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة وفيه نظر لأنه ثبت عند المصنف في قصة سارة مع الملك الذي أعطاها هاجر أنه لما هم بها قامت تتوضأ وتصلي، وفي قصة جريج الراهب أيضاً أنه قام فتوضأ وصلى، فالظاهر أن الذي اختصت به هذه الأمة هو الغرة والتحجيل لا أصل الوضوء، وقد صرح بذلك في رواية لمسلم عن أبي هريرة أيضاً مرفوعاً قال: سيما ليست لأحد غيركم، وله من حديث حذيفة نحوه، وسيما - بكسر المهملة وإسكان الياء - أي: علامة، وقد اعترض بعضهم على الحلبي بحديث «هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي» وهو حديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به لضعفه ولا احتمال أن يكون الوضوء من خصائص الأنبياء دون أمهم إلا هذه الأمة.

(2) «سيما» بكسر السين المهملة وإسكان الياء بمعنى العلامة.

فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ

وقال آخرون: ليس الوضوء مختصاً بهذه الأمة، وإنما الذي اختصت به الغرة والتحجيل وهو المشهور من العلماء، واحتجوا بقوله ﷺ: «هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي».

وأجاب الأولون عن هذا بوجهين:

أحدهما: أنه حديث ضعيف.

والآخر: أنه لو صحّ لاحتمل اختصاص الأنبياء عليهم السلام دون أممهم بخلاف هذه الأمة، ففيه شرف عظيم لهم حيث استووا مع الأنبياء عليهم السلام في هذه الخصوصية، وامتازوا بالغرة والتحجيل.

ولكن ورد في حديث جريح الراهب كما سيأتي في موضعه في هذا الصحيح: أنه قام فتوضأ وصلى ثم كلم الغلام، وثبت أيضاً في هذا الصحيح في قصة سارة مع الملك الذي أعطاها هاجر: أن سارة لما همّ الملك بالدنو منها قامت تتوضأ وتصلّي.

ففيهما دلالة على أن الوضوء كان مشروعاً لهم أيضاً، وعلى هذا فيكون خاصة هذه الأمة الغرة والتحجيل الناشئين عن الوضوء لا أصل الوضوء.

ثم إنه قد نقل الزناني المالكي شارح الرسالة عن العلماء: أن الغرة والتحجيل حكم ثابت لهذه الأمة؛ من توضأ منهم، ومن لم يتوضأ، وهذا كما قالوا: لا يكفر أحد من أهل القبلة، أي: أهل القبلة كلّ من آمن به من أمته سواء صلى أو لم يصل.

قال محمود العيني: وهذا نقل غريب، وظاهر الأحاديث يقتضي أن يختص ذلك لمن توضأ منهم.

وفي صحيح ابن حبان: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ كيف تعرف من لم تره من أمتك؟ قَالَ: «غَرِّ مُحْجِلُونَ بُلُقٌ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ».

(فَمَنْ اسْتَطَاعَ) أي: قدر (مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ) من الإطالة (غُرَّتَهُ) بأن يغسل شيئاً من مقدّم رأسه وما يجاوز وجهه زائداً على القدر الذي يجب غسله لاستيقال كمال الوجه، وأن يطيل تحجيله بأن يغسل بعض عضده وساقه أو يستوعبها كما

فَلْيَفْعَلْ»⁽¹⁾.

روي عن أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهم، ففي الحديث اكتفاء، حيث اقتصر على ذكر الغرة ولم يذكر التحجيل، وذلك للعلم به كما في قوله تعالى: ﴿سَرَّيْلَ تَفِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: 81] والمراد الحرّ والبرد.

والدليل على أنّ المراد كلاهما ما جاء في رواية مسلم من طريق عمارة بن غزية من قوله: «فليطل غرّته وتحجّيله». وإنّما اقتصر على ذكر الغرة لأنّ محل الغرة أشرف أعضاء الوضوء وأول ما يقع عليه نظر الإنسان. وقيل: اقتصر على ذكر الغرة لعدم الفرق بينهما لأنها تطلق في اليد أيضًا، نقله الرافعي عن أكثرهم.

وقال ابن بطال: كنى أبو هريرة بالغرة عن التحجيل؛ لأن الوجه لا سبيل إلى الزيادة في غسله.

وفيه نظر؛ لأنّه يستلزم قلب اللغة، وما نفاه ممنوع؛ لأنّ الإطالة ممكنة في الوجه كما عرفت.

وقال أيضًا: قوله يطيل غرته معناه يديمها، فالطول والدوام متقاربان في المعنى، أي: من استطاع أن يواظب على الوضوء لكل صلاة فإنّه تطول غرّته، أي: يقوي نوره ويتضاعف بهاءه، فكنى بالغرة عن نور الوجه، وفيه أن الراوي أدري بما روى، كيف وقد صرح برفعه إلى الشارع ﷺ.

(فَلْيَفْعَلْ) أي: الإطالة، فالمفعول محذوف للعلم به، وعدل عن قوله: فليطل؛ للإشعار بأنّ أصل هذا الفعل مهتم به.

هذا وادّعى ابن بطال ثم القاضي عياض ثم ابن التين من المالكية اتفاق العلماء على أنّه لا تستحب الزيادة على الكعب والمرفق.

وهذه الدعوى مردودة بما ثبت من فعله ﷺ وفعل أبي هريرة وفعل ابن عمر رضي الله عنهما على ما أخرجه ابن أبي شيبه بإسناد حسن وعمل العلماء وفتواهم عليه، وقد صرح باستحبابه جماعة من السلف وأكثر الحنفية والشافعية.

(1) تحفة: 14643.

أخرجه مسلم في الطهارة باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل رقم (246).

وأما استدلال ابن بطال ومن تبعه فيما ذهبوا إليه بقوله ﷺ : « من زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم ». فهو فاسد ؛ لأنَّ المراد به الزيادة في عدد المرات أو النقص عن الواجب لا الزيادة لتطويل الغرّة والتحجيل.

ثم اختلف العلماء في القدر المستحب من التطويل في التحجيل ؛ ف قيل : إلى المنكب والركبة ، وقد ثبت عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواية ورأياً ، وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيُّضاً ، كما أخرجه ابن أبي شيبه .

وقيل : المستحب الزيادة إلى نصف العضد والساق .

وقيل : إلى فوق ذلك ، ونُقِلَ ذلك عن البغوي .

وفي الحديث معنى ما ترجم له من فضل الوضوء ؛ لأنَّ الفضل الحاصل بالغرّة والتحجيل من آثار الزيادة على الواجب ، فكيف الظن بالواجب ، وفيه استحباب الوضوء وسننه المشروعة فيه وإسباغه ، وفيه ما أعدَّ الله تعالى من الفضل والكرامة لأهل الوضوء يوم القيامة ، وفيه دلالة قطعية على أنَّ وظيفة الرجلين غسلهما ، ولا يجزئ مسحهما ، وفيه ما أظَّلَعَ الله نبيّه ﷺ عليه من المغيّبات المستقبلية من أمور الآخرة وصفات ما فيها ، وفيه قبول خبر الواحد وهو مستفيض في الأحاديث ، وفيه جواز الوضوء على ظهر المسجد وهو من باب : الوضوء في المسجد ، وقد كرهه قوم وأجازوه الأكثرون ، ومن كرهه كرهه لأجل التنزيه كما ينزّه عن البصاق والنخامة وحرمة أعلى المسجد كحرمة داخله ، فممنَّ أجازوه في المسجد ابن عباس وابن عمر وعطاء والنخعي وطاووس وهو قول ابن القاسم ، وكرهه ابن سيرين وهو قول مالك وسحنون .

وقال ابن المنذر : أباح كلَّ من يحفظ عنه العلم الوضوء فيه ؛ إلّا أن يبَلِّه ويتأذى به النَّاس ؛ فإنَّه يكره .

وصرَّح جماعة من الشافعية بجوازه فيه ، وأنَّ الأولى أن يكون في إناء .

وقال البغوي : ويجوز نضجه بالماء إلّا أن يكون مستعملاً فإنَّ النفس تعافه .

وقال أصحابنا الحنفيّة : يكره الوضوء في المسجد إلّا أن يكون في موضع منه قد أُعِدَّ له .

4 - باب: لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشَّكِّ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ

137 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

تنبيه:

ثم قوله: فمن استطاع إلى آخره من قول النَّبِيِّ ﷺ، أو من قول أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الحافظ العسقلاني: ولم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة، وهم عشرة، ولا ممن رواه عن أَبِي هُرَيْرَةَ غير رواية نعيم هذه. ثم إنه قد حمل ابن عرفة فيما نقل عنه الغرة والتحجيل على أنهما كناية عن إنارة كل البدن، لا أنه مقصور على أعضاء الوضوء، ووقع عند الترمذي من حديث عبد الله بن بشر وصححه: «أمتي يوم القيامة غرّ من السجود، محجلة من الوضوء»، وهو معارض لظاهر ما في هذا الصحيح، والله أعلم.

4 - باب: لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشَّكِّ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ

(باب) بالتنوين غير مضاف، وفي رواية: «باب مَنْ» بإضافة الباب إلى من الموصولة (لَا يَتَوَضَّأُ) بفتح أوله على البناء للفاعل.

(مِنَ الشَّكِّ) أي: لأجله كما في قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا﴾ [نوح: 25] وقول الشاعر وذلك من نبأ جائي، والشك ما استوى فيه طرفا العلم والجهل فإذا ترجح أحدهما على الآخر فالطرف الرّاجح ظنّ والطرف المرجوح وهم، - هذا في اصطلاح الفقهاء أمّا بحسب اللغة فلا يكاد أن يفرق بين هذه الثلاثة.

(حَتَّى يَسْتَيْقِنَ) يقال: يقنت وأيقنت الأمر بالكسر يقينا وأيقنت واستيقنت وتيقنت كلّه بمعنى، ووجه المناسبة بين البابين اشتمال كلّ واحد منهما على حكم من أحكام الوضوء أمّا الأوّل: فلأنه في فضل الوضوء وهو حكم من أحكامه وأمّا الثاني: فلأنه في حكم الوضوء الذي يقع فيه الشك ولا يؤثر فيه ما لم يحصل اليقين فتناسقا من حيث إنّ كلّاً منهما في حكم من أحكام الوضوء وإن كانت الجهة مختلفة.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هو ابن عبد الله المشهور بابن المديني وقد مرّ ذكره في باب الفهم في العلم (قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أي: ابن عيينة وقد مرّ غير مرّة.

قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ، أَنَّهُ شَكَا

(قَالَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) بفتح الياء كما هو مشهور وقد تقدّم في باب من قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ.

(وَعَنْ عَبَادٍ) بفتح المهملة وتشديد الموحدة (ابن تَمِيمٍ) ابن زيد بن عاصم الأنصاري المدني قَالَ أَعْيَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابن خمس سنين فينبغي إِذْنُ أَنْ يَعَدَّ فِي الصَّحَابَةِ كما عدّه الذهبي، وقال ابن الأثير وغيره أنّه تابعي لا صحابي وهذا هو المشهور، وهو معطوف على قوله عن سعيد بن المسيب، وسقطت الواو في رواية كريمة وهو غلط لأنّ سعيداً لا رواية له عن عباد أصلاً، ثم إنّ شيخ سعيد يحتمل أن يكون عمّ عباد كأنّه قَالَ كلاهما عن عمّه، ويحتمل أن يكون محذوفاً ويكون من مراسيل ابن المسيب وعلى الأوّل جرى صاحب الأطراف ويؤيد الثاني رواية معمر لهذا الحديث عن الزُّهْرِيِّ عن ابن المسيب عن أبي سعيد الخدري على ما أخرجه ابن ماجة ورواته ثقات لكن سئل عنه أحمد فَقَالَ أنّه منكر.

(عَنْ عَمِّهِ) أي: عمّ عباد المذكور عبد الله بن زيد بن عاصم المازني الأنصاري المدني، له ولأبيه صحبة شهد أحداً وما بعدها من المشاهد واختلفوا في شهوده بدرًا، وهو قاتل مسيلمة الكذاب شارك وحشيًا في قتله رماه وحشيًا بالحربة فقتله عبد الله بسيفه، وقتل يوم الحرّة في ذي الحجة سنة ثلاث وستين بالمدينة، روي له عن رسول الله ﷺ ثمانية وأربعون حديثًا اتفقا منها على ثمانية، ووهم ابن عيينة أنّه عبد الله بن زيد راوي الأذان وهو غلط فإنّ راوي الأذان هو عبد الله بن زيد بن عبد ربه وهو حارثي والأوّل مازني وإن كانا أنصاريين خزرجين فهما داخلان في نوع المتفق والمفترق، وليس لراوي الأذان في المشهور إلّا حديث واحد وهو حديث الأذان حتّى قَالَ الْبُخَارِيُّ فيما نقله الترمذي عنه لا يعرف له غيره لكن قيل له حديثان آخران، ورجال هذا الإسناد كلّهم من رجال الكتب الستة إلّا عليّ بن المديني فإنّه ليس من رجال مسلم وابن ماجة، وقد أخرج متنه المؤلف في باب من لم ير الوضوء إلّا من المخرجين وفي البيوع أيضًا، وأخرجه مسلم في الطهارة، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجة فيه أيضًا.

(أَنَّهُ شَكَا) بالألف ومقتضاه إنّ الشاكي هو الراوي أي: عبد الله بن زيد وقد

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلُ الَّذِي يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «لَا يَنْفَتِلُ - أَوْ لَا يَنْصَرِفُ - حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»⁽¹⁾.

صرّح بذلك ابن خزيمة ولفظه: عن عمه عبد الله بن زيد قال: سألت رسول الله ﷺ عن الرجل، ووقع في بعض الروايات «شكي» بضم أوله على البناء للمفعول، وعلى هذا فالضمير في أنه للشأن، وكذا وقع في صحيح مسلم كما ضبطه النووي وقال: لم يسم الشاكي وهو من شكوت فلانا أشكوه شكوى وشكاية وشكية وشكاة إذا أخبرت عنه بسوء فعله فهو مشكوك ومشككي، وفي لغة شكى يشكي على أنه يأتي (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلُ) بالنصب على رواية البناء للفاعل وبالرفع على رواية البناء للمفعول.

(الَّذِي يُخَيَّلُ إِلَيْهِ) بضم المثناة التحتية على صيغة المجهول من الخيال أي: يشبه ويخايل ويلقى إلى خياله، يقال فلان يمضي على المخيل أي: على ما خيل إليه وشبه له أي: على غرر ومن غير يقين، وخيل إليه أنه كذا على ما لم يسم فاعله من التخيل والوهم قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: 66]، وفي بعض النسخ الرجل يخيل إليه بدون الموصول.

(أَنَّهُ) بفتح الهمزة والضمير للرجل (يَجِدُ الشَّيْءَ) أي: الحدث خارجا من الدبر، وفيه العدول عن ذكر الشيء المستقذر بخاص اسمه إلا للضرورة.

(فِي الصَّلَاةِ؟) تمسك بعض المالكية بظاهره فخصّوا الحكم بمن كان داخل الصلاة وأوجبوا الوضوء على من كان خارجها وفرقوا بالنهي عن إبطال الصلاة والنهي عن إبطال العبادة متوقف على صحتها فلا معنى للتفريق بذلك لأن هذا التخيل إن كان ناقضا خارج الصلاة فينبغي أن يكون كذلك فيها كبقية النواقض كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ.

(فَقَالَ) ﷺ (لَا يَنْفَتِلُ) بالجزم على النهي ويجوز الرفع على النفي من الانفتال وهو الانصراف يقال قتله فانفتل أي: صرفه فانصرف وهو قلب لفت لأن.

(أَوْ لَا يَنْصَرِفُ) شك من الراوي وكأنه من شيخ البخاري علي بن المديني لأن الرواة غيره روه سُفْيَانُ بِلَا شَكِّ بِلَفْظٍ لَا يَنْصَرِفُ، ووقع في كتاب الخطابي ولا ينصرف بالواو (حَتَّى) أي: إلى أن (يَسْمَعَ صَوْتًا) من مخرجه (أَوْ يَجِدَ رِيحًا) منه

أَيْضًا وَاوٍ لِلتَّنَوُّعِ وَعَبَّرَ بِالْوُجْدَانِ دُونَ الشَّمِّ لِشُمْلِ مَا لَوْ لَمَسَ الْمَحَلَّ ثُمَّ شَمَّ يَدَهُ

= أخرجهم مسلم في الحيض باب الدليل على أن من يتقن الطهارة ثم شك رقم (361). قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أنه لا يقطع الصلاة من يخيل إليه شيء حتى يسمع صوتًا أو يجد ريحًا. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: هذا الشيء هل هو على العموم أو شيء مخصوص اللفظ بنفسه محتمل لكن القرينة التي في آخر الحديث تشعر أنه شيء مخصوص وهو قوله حتى يسمع صوتًا أو يجد ريحًا فدل أن الشيء هنا هو من النوع الذي هاتان الصفتان وصفه وهو الريح بصوت أو بغير صوت. الوجه الثاني: يرد هنا سؤال وهو هل هذا الحكم مختص بالريح وحده أو هو له ولغيره من الأحداث فالظاهر تعديه إلى غيره من الأحداث بدليل قول سعيد بن المسيب لو سال على فخذي ما انصرفت حتى أقضي صلاتي فدل ذلك أن الحكم إذا كان العبد في الصلاة ويتخيل له أي نوع من أنواع الأحداث الناقضة للطهارة أنه لا يقطع صلاته إلا بيقين.

الوجه الثالث: فيه من الفقه أن الشك لا يقدح في اليقين إذا كان في الصلاة اتفاقًا لنص الشارع عليه السلام على ذلك وعمل التابعي رضي الله عنه ويقصد ذلك قوله عز وجل في كتابه: ﴿وَلَا تُظِلُّوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: 33] فمنع الشارع عليه السلام بمقتضى الحديث التطرق إلى فساد الأعمال بالشك أو الظن سدا للذريعة وتعظيمًا للعمل.

الوجه الرابع: هنا إشارة لطيفة وذلك أنه لما كان العبد قد توجه إلى الحضرة العلية فلا يلتفت إلى البشرية وعوارضها فإنه خلل في الحال فإن جاءه أمر متحقق فهو حكم رباني وجب الإمتثال له ولذلك نهى ﷺ عن الصلاة مع مدافعة الأخبثين وبقي الكلام على خارج الصلاة يكون الشك قادحًا في اليقين أم لا مثال ذلك أن يكون الرجل يتقن بالطهارة وشك في الحدث اختلف العلماء في ذلك فذهب مالك ومن تبعه من العلماء إلى أنه يقدح ولا يستفتح الصلاة إلا بطهارة متيقنة لقوله عز وجل في كتابه: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ [البينة: 5] وقال غيره لا يقدح الشك في اليقين.

الوجه الخامس: في هذا من الفقه وجهان:

أحدهما: أن الخاطر اليسير المشوش في الصلاة معفو عنه.

الثاني: أن تحدث النفس في الصلاة بما يصلحها جائز يؤخذ ذلك من قوله: (يخيل إليه أنه يجد الشيء) فإنه تخيل له قيل له انظر ما الذي أمرت به وما الحكم عليك فيه وذلك حديث مع النفس لأجل تقرير الحكم وينبغي تعديه إلى غير ذلك من العوارض التي تعرض للمصلي أن ينظر في حكم الله عليه ما هو حتى يخرج على مقتضاه ولذلك قال أهل العلم صلاة بسهو خير من سبعين صلاة بغير سهو. قيل وكيف؟ قالوا لأن الصلاة إذا كانت بغير سهو احتملت القبول وغيره وإذا كانت بالسهو وخرج على لسان العلم قد أرغم أنف الشيطان كما قال ﷺ فتلك ترغيم للشيطان وما يرغم أنف الشيطان يرجى معه رضاء الرحمن ففضلت غيرها بتلك الصفة. الوجه السادس: في هذا إشارة إلى فضل العلم الشرعي لأنه لا يعلم ذلك إلا بالعلم وكذلك =

كذا قال الحافظ العسقلاني فتأمل وفي صحيح ابن حبان وابن خزيمة ومستدرک الحاكم من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ فَقَالَ: إِنَّكَ أَحَدُتْ، فليقل: كذبت، إِلَّا مَا وَجَدَ رِيحًا بِأَنْفِهِ أَوْ سَمِعَ صَوْتًا بِأُذُنِهِ».

وفي مسند أحمد من حديث أبي سعيد أَيْضًا: أَنَّ الشَّيْطَانَ لِيَأْتِيَ أَحَدَكُمْ وَهُوَ فِي صَلَاتِهِ فَيَأْخُذُ شَعْرَةً مِنْ دُبُرِهِ فَيَمْدُّهَا فَيَرَى أَنَّهُ أَحَدُتْ فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، وَفِي إِسْنَادِهِ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جَدْعَانَ، وَقَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ قَوْلُهُ فَلْيَقُلْ كَذَبْتَ

يتعدى هذا الحكم في جميع الأحكام وهو أنه يؤمر أولاً بالإخلاص تقريراً على لسان العلم في كل الأشياء فإن عارضه عارض نظر فيه بلسان العلم وعمل بما يؤمر به وذلك كله عبادة. الوجه السابع: فيه دليل على الإشارة والتكنية على الأشياء المستقذرات ولا يفصح بها يؤخذ ذلك من قوله يجد الشيء فكنى عن الحدث بالشيء.

الوجه الثامن: فيه دليل على أن ذكر المستقذرات عند الضرورة لا شيء فيها يؤخذ ذلك من قوله حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً لأنه عند ضرورة تبين الحكم ذكر مشافهة ما كنى عنه أولاً. الوجه التاسع: هنا سؤال وهو أنه لم قال الرجل ولم يذكر النساء والجواب لما علم أن النساء شقائق الرجال اجتزى بالأعلى عن الأدنى لأن الذكر من طريق اللغة أعلى لأنهم إذا اجتمع مذكر ومؤنث غلبوا المذكر على المؤنث.

الوجه العاشر: قوله: (لا يفتل ولا ينصرف).

هل ذلك بمعنى واحد أو بمعنىين الظاهر أنهما بمعنىين لأن الإفتال هو ميل ما عن الموضع الذي هو فيه والانصراف كناية عن الذهاب بالكلية ففي العبارة بهذين الوجهين إشارة إلى أنه يبقى على حاله ولا يخل منها بشيء كثير ولا يسير.

الوجه الحادي عشر: فيه من الإشارة لأهل القلوب أن لا يلتفتوا إلى الشكوك ولا إلى العوارض لا قليلاً ولا كثيراً ولذلك يقولون إن الملفت عندهم هالك.

الوجه الثاني عشر: هنا سؤال وهو لم قال يجد ريحاً ولم يقل يشم ريحاً كما قال يسمع صوتاً والجواب أن الحدث إذا كان بصوت سمع فلا يحتاج إلى زيادة صفة لأن الصوت أعلى وإن كان دون ذلك سمع وإذا لم يكن له صوت فإما أن يشم من حينه ولذلك قال يجد ريحاً وإما أن يلمس المحل فيجد في العضو الذي يمس به المحل رائحة من صفة الحدث فيقوم ذلك مقام التحقق بالحدث فأخبر هنا بأقل ما يستدل به من الشم عليه.

الوجه الثالث عشر: فيه من الفقه أن مس الدبر لا ينقض الطهارة خلافاً للشافعي فلا يعتبر بتلك الريح حتى يكون معه ما يشم فإنه ما لا يسمع فيه فلا بد من الشم فإنه اليقين في هذا الموضع.

الوجه الرابع عشر: فيه أيضاً بشارة لهم بأن دفع تلك العوارض لا تخرجهم عن حالهم الخاص جعلنا الله ممن خصه بالخير واختصه به لا رب سواه.

أراد فليقل كذبت بضميره لا ينطق بلسانه لأنَّ المصلّي لا يجوز له أن يَقُولَ كذبت نطقاً ويؤيّده ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد أيضاً مرفوعاً إذا جاء أحدكم الشيطان فَقَالَ إِنَّكَ أحدثت فليقل في نفسه كذب، وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرفعه إذا وجد أحدكم في بطنه شَيْئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرجنَّ من المسجد، وروى ابن ماجة بسند فيه ضعف عن مُحَمَّد بن عمرو بن عطاء قَالَ رأيت السائب بن يزيد يشم ثوبه قلت ممّ ذاك قَالَ سمعت رسول الله ﷺ يَقُولُ لا وضوء إلّا من ریح أو سماع، ثم المراد من قوله حتّى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً تحقّق وجود أحدهما ولا يشترط السماع والشمّ بالإجماع حتّى لو كان أخشم راحت حاسة شمّه لا يشمّ أصلاً أو كان أصمّ لا يسمع أيضاً كان الحكم كذلك، وقال الخَطَّابيّ لم يرد بذكر هذين النوعين في الحديث تخصيصهما وقصر الحكم عليهما حتّى لا يحدث بغيرهما وإنّما هو جواب خرج على حرف المسألة التي سأل عنها السائل وقد دخل في معناه كلّ ما يخرج من السبيلين وقد يخرج منه الريح ولا يسمع لها صوت ولا يوجد لها ريح فيكون عليه استئناف الوضوء إذا تيقّن ذلك وقد يكون بإذنه وقر فلا يسمع الصوت أو يكون أخشم فلا يجد الريح والمعنى إذا كان أوسع من الاسم كان الحكم للمعنى، وهذا كما روي أنّه ﷺ قَالَ إذا استهلّ الصبيّ ورّث وصليّ عليه لم يرد تخصيص الاستهلال الذي هو الصّوت دون غيره من أمارات الحياة من حركة وقبض وبسط ونحوها انتهى، وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام وقاعدة من قواعد الفقه وهي أنّ الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتّى يتيقّن خلاف ذلك ولا يضرّ الشكّ الطارئ عليها، والعلماء متفقون على هذه القاعدة مختلفون في كيفية استعمالها كمسألة الباب التي دلّ عليها الحديث وهي أنّ من تيقّن الطهارة وشكّ في الحدث يحكم ببقائه على الطهارة سواء حصل الشكّ في الصلاة أو خارجها وهذا مذهب جمهور العلماء، وعن مالك روايتان: إحداهما: النقص مطلقاً وهي المشهور عنده كما قَالَ القرطبي، والثانية: النقص خارج الصلاة دون داخلها قالوا: هذه الرواية لم تثبت عنه وإنّما هي لأصحابه، وحكى الرواية الثانية عن الحسن البصري، وهو وجه شاذّ عند الشافعية ذكره الرافعي وكذا النّوّوي في

الروضة، وحكى الأولى أيضًا وجها للشافعية وهو غريب، وعن مالك رواية ثالثة رواها ابن قانع عنه أنه لا وضوء عليه كما قاله الجمهور وحكاها ابن بطال عنه، ونقل القاضي ثم القرطبي عن ابن حبيب المالكي أن هذا الشك في الريح دون غيره من الأحداث وكأنه تبع ظاهر الحديث، واعتذر عنه بعض المالكية بأن الريح لا يتعلّق بالمحل منه شيء بخلاف البول والغائط، وعن بعض أصحاب مالك أنه إن كان الشك في سبب حاضر كما في الحديث طرح الشك وإن كان في سبب متقدّم فلا⁽¹⁾، وأمّا إذا تيقّن الحدث وشك في الطهارة فإنه يلزمه الوضوء بالإجماع، وعلى هذا الأصل من شك في طلاق زوجته، أو عتق عبده، أو نجاسة الماء الطاهر، أو طهارة النجس، أو نجاسة الثوب أو غيره، أو أنه صلى ثلاثا أو أربعاً، أو أنه ركع أو سجد أم لا، أو نوى الصوم أو الصلاة أو الاعتكاف وهو في أثناء هذه العبادات وما أشبه هذه الأمثلة فكلّ هذه الشكوك لا تأثير لها والأصل عدم الحادث، وأمّا إذا تيقّنها وشك في السابق منهما ففيه أوجه أصحابها على ما قيل إنه يأخذ بضد ما قبلهما إن عرفه فإن لم يعرفه لزمه الوضوء بكلّ حال والمختار لزوم الوضوء مطلقاً، نعم يستحب الوضوء في كلّ صورة احتياطاً هذا، وقال الخطّابي يستدلّ بهذا الحديث لمن أوجب الحدّ على من وجدت منه ريح الخمر وإن لم يشاهد شربه ولا شهد عليه شهود ولا اعترف به لأنّه اعتبر وجدان الريح ورتّب عليه الحكم، وفيه نظر لأنّ الحدود تدرأ بالشبهة والشبهة هنا قائمة قال الشاعر:

يقولون لي إنك شربت مدامة فقلت لهم لا بل أكلت السفرجلا
وقد استدل به بعضهم أنّ رؤية المتيمّم الماء في صلاته لا تنقض طهارته، وفيه أنّه ليس من هذا الباب أعني أنّ المعنى إذا كان أوسع من الاسم كان الحكم للمعنى لأنّه فيما يقع تحت جنس واحد وهو جنس الأشياء الخارجة من البدن ههنا فالتعدّي إلى غير جنس المقصود به اعتصاب للكلام وعدوان فيه، نعم في الحديث مشروعية سؤال العلماء عما يحدث من الوقائع وجواب السائل، وفيه

(1) وقال القرافي ما ذهب إليه مالك راجح لأنه احتاط للصلاة وهي مقصد وألقى الشك في السبب الجبري وأمّا غيره فقد احتاط للطهارة وهو وسيلة وألقى الشك في الحدث الناقض لها والاحتياط للمقاصد أولى من الاحتياط للوسائل وجوابه أن ذلك من حيث النظر قويّ لكنه مغاير لمدلول الحديث لأنه أمر بعدم الانصراف إلا أن يتحقق هذا.

5 - بَابُ التَّخْفِيفِ فِي الْوُضُوءِ

138 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ صَلَّى - وَرُبَّمَا قَالَ: اضْطَجَعَ

ترك الاستحياء في العلم، وأنه ﷺ كان يعلمهم كل شيء، وأنه يصلي بوضوء صلوات ما لم يحدث، وفيه قبول خبر الواحد، وفيه أن من كان على حال لا ينتقل عنه إلا بوجود خلافه، وفيه أنهم كانوا يشكون إلى النَّبِيِّ ﷺ جميع ما ينزل بهم، والله أعلم.

5 - بَابُ التَّخْفِيفِ فِي الْوُضُوءِ

(باب) جواز (التَّخْفِيفِ فِي الْوُضُوءِ) ووجه المناسبة بين البابين أظهر من أن يخفى.

(حَدَّثَنَا⁽¹⁾ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن المديني (قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أي: ابن عيينة، (عن عَمْرِو) هو ابن دينار المكي لا البصري أنه (قَالَ أَخْبَرَنِي) بالافراد (كُرَيْبٌ) بضم الكاف وفتح الراء وفي آخره باء موحدة هو ابن أبي مسلم القرشي الهاشمي مولى عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يكنى أبا رَشْدِين بكسر الراء وسكون الشين المعجمة وكسر الدال المهملة وفي آخره نون، روى عن مولاه ابن عباس وغيره، وروى عنه إبنه مُحَمَّد ورشدين وموسى بن عقبة وخلق، مات بالمدينة سنة ثمان وتسعين، وهو من أفراد الكتب الستة.

(عن ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَامَ) أي: مضطجعاً (حَتَّى) أي: إلى أن (نَفَخَ) بالخاء المعجمة أي: من خيشومه وهو المعبر عنه بالغطيط (ثُمَّ صَلَّى) فيه إيجاز أي: ثم قام فصلّى وفي رواية سقط قوله ثم صَلَّى. (وَرُبَّمَا) أصله للتقليل وقد يستعمل للتكثير وههنا يحتمل الأمرين.

(قَالَ) أي: سُفْيَان بن عيينة بدل قوله: نام (اضْطَجَعَ) ﷺ والاضطجاع في اللغة وضع الجنب على الأرض لكن المراد به هنا النوم فحينئذ بين قوله نام وبين قوله اضطجع مساواة.

(1) وفي رواية حدثني بالافراد.

حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى - ثُمَّ حَدَّثَنَا بِهِ سُفْيَانُ، مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَثُّ عِنْدَ خَالَتِي مِثْمُونَةَ لَيْلَةٍ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ

(حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى) وزاد قوله قام وهو مراد في الرواية الأولى أيضًا على ما أشرنا إليه ثم أي قَالَ علي بن المديني (ثُمَّ حَدَّثَنَا بِهِ سُفْيَانُ) ابن عيينة. (مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ) إشارة إلى أنه كان يحدثهم به تارة مختصرًا وأخرى مطولًا. (عن عَمْرٍو) أي: ابن دينار (عن كُرَيْبٍ) مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عن ابْنِ عَبَّاسٍ⁽¹⁾) أنه (قَالَ: بَثُّ) بكسر الموحدة من بات بيت بيتًا وبيتوتة (عِنْدَ خَالَتِي) أم المؤمنين (مِثْمُونَةَ) بنت الحارث الهلالية وأختها لبابة بضم اللام وبالموحدتين زوجة العباس عم النبي ﷺ أم عبد الله والفضل وغيرهما رضي الله عنهم (لَيْلَةٍ) بالنصب على الظرفية.

(فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ) مبتدئا (مِنَ اللَّيْلِ) أو في الليل، فعلى هذا يكون كلمة من بمعنى في هذا على رواية الأكثرين، وأمّا على رواية ابن السكّن فنام النبي ﷺ من الليل بالنون وكلمة من للابتداء أو بمعنى في أيضًا وفي رواية أخرى فنام رسول الله ﷺ حتى انتصف الليل أو قبله بقليل، وقال القاضي عياض وآخرون إنّ الصواب هو رواية ابن السكّن لقوله بعده.

(فَلَمَّا كَانَ) أي: رسول الله ﷺ أي: حصل (في) وفي رواية من بدل (في) بَعْضِ اللَّيْلِ) وقيل كلمة في زائدة كما في قوله تعالى: ﴿ارْكَبُوا فِيهَا﴾ [هود: 41] أي: اركبوا.

(قَامَ النَّبِيُّ) وفي رواية رسول الله ﷺ وقال الحافظ العسقلاني ولا ينبغي الجزم بخطئها أي: خطأ الرواية الأولى لأنّ توجيهها ظاهر وهو أنّ الفاء في قوله فلما تفصيلية فالجمله الثانية وإن كان مضمونها مضمون الأولى لكن المغايرة بينهما بالإجمال والتفصيل، واعترض عليه محمود العيني بأنه ليس في مضمون

(1) ورجال هذا الإسناد كلهم فرسان الكتب الستة إلا علي بن المديني فإن مسلماً وابن ماجة لم يخرجاه له وكلهم مكيون ما فلا علي ابن المديني وفيه رواية التابعي عن التابعي عمرو وكريب، وقد أخرج منته المؤلف في الصلاة أيضًا. وأخرجه مسلم والترمذي فيه أيضًا وقال الترمذي حسن صحيح والنسائي وابن ماجة في الطهارة.

«فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنْ مَعْلَقٍ وَضُوءًا خَفِيفًا يُخَفِّفُهُ - عَمَرُو وَيُقَلِّلُهُ -، وَقَامَ يُصَلِّي، فَتَوَضَّأَتْ نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأَ، ثُمَّ جِثَّتْ فَقُمْتُ، عَنْ يَسَارِهِ - وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ عَنْ شِمَالِهِ -

الجملة الأولى إجمال يفصله الجملة الثانية، فافهم.

(فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنْ) بفتح المعجمة وتشديد النون أي: من قربة خَلِيقَةٍ (مَعْلَقٍ) بالجرّ صفة لقوله شَنْ على تأويل الشَنْ بالجلد، وفي رواية: معلقة بالتأنيث على تأويل الشَنْ بالقربة.

(وُضُوءًا) نصب على المصدر (خَفِيفًا) صفته (يُخَفِّفُهُ عَمَرُو) أي: ابن دينار، (وَيُقَلِّلُهُ) وهذا إدراج من سُفْيَان بن عيينة بين ألفاظ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والمعنى أَنَّ عمرو بن دينار كان يصف ذلك الوضوء بالتخفيف والتقليل، والفرق بينهما أَنَّ التخفيف يقابله التثقيل وهو من باب الكيف والتقليل يقابله التكثير وهو من باب الكم فيريد بالتخفيف تمام غسل الأعضاء من غير إمرار اليد عليها والدَّلَلُك وبالتقليل الاقتصار على المرة الواحدة وذلك أدنى ما يجوز به الصَّلَاة وليس المراد منه ترك الإسباغ كما توهم، وقد جاء في رواية أخرى في الوتر: فتوضأ فأحسن الوضوء.

(وَقَامَ) أي: قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقام رسول الله ﷺ (يُصَلِّي) وفي رواية فصلَّى (فَتَوَضَّأَتْ نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأَ) ﷺ ونحواً منصوباً على أَنه صفة لمصدر محذوف أي: تَوَضَّأَ نَحْوًا وكلمة ما موصولة أو مصدرية، وقد ثبت في هذا الحديث كما سيأتي بعد أبواب فقامت فصنعت مثل ما صنع فلا وجه لما قاله الْكِرْمَانِيُّ من أَنه قَالَ نَحْوًا ولم يقل مثلاً لَأَنَّ حَقِيقَةَ مِمَّا لَتَهُ ﷺ لا يقدر عليها أحد هذا ولا يلزم من إطلاق المماثلة المساواة من كل وجه.

(ثُمَّ جِثَّتْ فَقُمْتُ، عَنْ يَسَارِهِ) أي: في جانب يساره فكلمة عن ظرفية كما في قول الشاعر:

وَأَسُّ سِرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيْتَهُمْ وَلَا تَكْ عَنْ حَمْلِ الرَّبَاعَةِ وَانِيَا
وَالرَّبَاعَةُ نَجُومُ الْجَمَالَةِ.

(وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ) أي: ابن عيينة (عَنْ شِمَالِهِ) بدل عن يساره والشمال بكسر الشين هي الجارحة وهي خلاف اليمين وبفتح الشين الريح التي تهب من

فَحَوَّلَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ أَتَاهُ الْمُنَادِي فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ مَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ «قُلْنَا لِعَمْرُو إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ» قَالَ عَمْرُو سَمِعْتُ عُبَيْدَ ابْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ: رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ آيَاتِكَ ﷻ﴾ [الصافات: 102] ⁽¹⁾.

ناحية القطب وهي خلاف الجنوب وهو إدراج من ابن المديني.

(فَحَوَّلَنِي) ﷻ (فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ صَلَّى) ﷻ (مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ أَتَاهُ الْمُنَادِي فَأَذَنَهُ) بِالْمَدِّ أَي: أَعْلَمَهُ مِنَ الْإِيذَانِ وهو الإعلام، وفي بعض النسخ يوذنه بلفظ المضارع بدون الفاء، وفي بعضها فناده (بِالصَّلَاةِ، فَقَامَ) أَي: المُنَادِي (مَعَهُ) أَي: مع النَّبِيِّ ﷺ ويجوز أن يقال فقام النَّبِيُّ ﷺ مع المُنَادِي (إِلَى الصَّلَاةِ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ)، قَالَ سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ: (قُلْنَا لِعَمْرُو) أَي: ابن دينار: (إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷻ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ») وهو حديث صحيح كما سيأتي من وجه آخر.

(قَالَ عَمْرُو) المذكور: (سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ) بالتصغير فيهما ابن قتادة الليثي المكي، وعبيد هذا من كبار التابعين، وقيل إنه رأى النَّبِيَّ ﷺ وهو قاصٍ أهل مكة مات قبل ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، روى له الجماعة، وأبوه عمير بن قتادة من الصحابة رضي الله عنهم.

(يَقُولُ: رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ)، والرؤيا مصدر كالرُجْعَى يختص برؤيا المنام كما اختص الرأي بالقلب والرؤية بالعين، وهذا حديث رواه مسلم مرفوعاً.

(ثُمَّ قَرَأَ) ﷻ (إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ آيَاتِكَ ﷻ) بفتح الهمزة (﴿أَذْبَحَكَ﴾) ووجه الاستدلال بهذه الآية من جهة أن الرؤيا لو لم يكن وحياً لما جاز لإبراهيم ﷺ الإقدام على ذبح ولده لأنه حرام فلولا أنه أبيع له في الرؤيا بالوحي لما ارتكب ذلك، وقال الداوودي قول عبيد بن عمير لا تعلق له بهذا الباب وهذا إلزام منه للبخاري بأن لا يذكر من الحديث إلا ما يتعلق بالترجمة فقط ولم يشترط ذلك أحد وإن أراد أنه

(1) أطرافه 117، 183، 697، 698، 699، 726، 728، 859، 992، 1198، 4569،

لا يتعلّق بحديث الباب أصلاً فمنعه ظاهر والله أعلم .

ومن فوائد هذا الحديث :

أنّ نومه ﷺ مضطجعا لا يتقضى وكذا سائر الأنبياء عليهم السلام فيقظة قلبهم يمنعهم من الحدث فلو خرج حدث لأحسّوا به بخلاف غيرهم من الناس، ولهذا قال عبيد ابن عمير رؤيا الأنبياء وحي .

وقال الخطّابي إنّما منع النوم قلب النّبي ﷺ ليعي الوحي إذا أوحى إليه في المنام وهذا من خصائص الأنبياء عليهم السلام، فإن قلت قد روى أنّه توضأ بعد النوم .

فالجواب : أن يقال أنّ ذلك على اختلاف حاله في النّوم فربّما كان يعلم أنّه استثقل نوما احتاج منه إلى الوضوء، والله أعلم .

ومنها : جواز مبيت من لم يحتلم عند محرمه .

ومنها : جواز مبيته عند الرجل مع أهله وقد روى أنّها كانت حائضا .

ومنها : تواضعه ﷺ وما كان عليه من مكارم الأخلاق .

ومنها : صلة القرابة .

ومنها : فضل ابن عباس رضي الله عنهما .

ومنها : الاقتداء بأفعاله ﷺ .

ومنها : جواز الإمامة في النافلة وصحّة الجماعة فيها .

ومنها : جواز ائتمام واحد بواحد .

ومنها : جواز ائتمام صبيّ بالبالغ وعليه ترجم البيهقي في سننه .

ومنها : أنّ موقف المأموم الواحد عن يمين الإمام، وعن سعيد بن المسيّب

أنّ موقف الواحد مع الإمام عن يساره، وعن أحمد إن وقف عن يساره بطلت صلاته .

وقال ابن بطال وهو ردّ على أبي حنيفة رحمه الله في قوله إنّ الإمام إذا صلى مع رجل واحد أنّه يقوم خلفه لا عن يمينه وهو مخالف لفعل الشارع، أقول قد جازف ابن بطال في كلامه ليس هذا مذهب إمامنا الأعظم أبي حنيفة رحمه الله قال صاحب الهداية ومن صلى مع واحد أقامه عن يمينه لحديث

ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَإِنَّهُ ﷺ صَلَّى بِهِ وَأَقَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنِ
الْإِمَامِ وَإِنْ صَلَّى خَلْفَهُ أَوْ فِي يَسَارِهِ جَازَ وَهُوَ مُسِيءٌ لِأَنَّهُ خِلَافُ السَّنَةِ هَذَا هُوَ
مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَكَيْفَ يَشْتَعُّ عَلَيْهِ ابْنُ بَطَالٍ مَعَ إِسَاءَةِ الْأَدَبِ .

ومنها : أَنَّ أَقْلَ الْوَضُوءِ يَجْزِي إِذَا أَسْبَغَ وَهُوَ مَرَّةً وَمَرَّةً .

ومنها : تَعْلِيمُ الْإِمَامِ لِلْمَأْمُومِ .

ومنها : جَوَازُ التَّعْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِهَا .

ومنها : إِيْذَانُ الْإِمَامِ بِالصَّلَاةِ .

ومنها : قِيَامُ الْإِمَامِ مَعَ الْمُؤَذِّنِ إِذَا آذَنَ .

ومنها : جَوَازُ الْجَمْعِ بَيْنَ النَّوَافِلِ وَالْفَرَضِ بِوَضُوءٍ وَاحِدٍ وَلَا شَكَّ فِي جَوَازِهِ .

ومنها : الْاضْطِجَاعُ عَلَى الْجَنْبِ بَعْدَ التَّهَجُّدِ .

ومنها : قِيَامُ اللَّيْلِ وَكَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ ﷺ ثُمَّ نَسَخَ عَلَى الْأَصْحَحِ .

ومنها : جَوَازُ الْمَيِّتِ عِنْدَ الْعَالَمِ لِيَرَأَى أَعْمَالَهُ فَيَقْتَدِيَ بِهَا .

ومنها : طَلَبُ الْعُلُوِّ فِي السَّنَدِ فَإِنَّهُ لَمْ يَكْتَفِ بِإِخْبَارِ خَالَتِهِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

ومنها : أَنَّ النَّافِلَةَ كَالْفَرِيضَةِ فِي تَحْرِيمِ الْكَلَامِ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَتَكَلَّمْ .

ومنها : أَنَّ مِنَ الْأَدَبِ أَنْ يَمْشِيَ الصَّغِيرُ وَالْمَفْضُولُ عَنْ يَمِينِ الْكَبِيرِ
وَالْفَاضِلُ ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ .

ومنها : أَنَّ النَّوْمَ بَعِينُهُ لَيْسَ بِحَدَثٍ وَإِنَّمَا هُوَ مِطْنَةٌ لَهُ فَإِذَا كَانَ النَّائِمُ عَلَى حَالٍ
يَأْمَنُ مَعَهُ الْحَدَثُ غَالِبًا كَالنَّوْمِ قَاعِدًا وَهُوَ مَتَمَّاسِكٌ لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوءُهُ بِهِ .

ومنها : جَوَازُ قَتْلِ أُذُنِ الصَّغِيرِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى التَّعْلِيمِ وَالْإِرْشَادِ ، وَلَمْ يَذْكَرْ فِي
الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ كَيْفِيَّةَ التَّحْوِيلِ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ رَوَايَاتُ
الصَّحِيحِ ، فَفِي بَعْضِهَا أَخَذَ بِرَأْسِهِ فَجَعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ ، وَفِي بَعْضِهَا فَوَضَعَ يَدَهُ
الْيَمْنَى عَلَى رَأْسِي فَأَخَذَ بِأُذُنِي الْيَمْنَى ففَتَلَهَا ، وَفِي بَعْضِهَا : فَأَخَذَ بِرَأْسِي مِنْ
وَرَائِي ، وَفِي بَعْضِهَا بِيَدِي وَعَضَدِي .

6 - بَابُ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ الْإِنْقَاءُ».

ومنها: ما قَالَ الداوودي من أَنَّ النوم الخفيف لا يجب فيه الوضوء، وفيه نظر فَإِنَّهُ ﷺ اضطجع فنام حَتَّى نفخ وهذا لا يكون في الغالب خفيفاً .
ومنها: ما قيل أَنَّ تقدّم المأموم على إمامه مبطل لأنَّ المنقول أَنَّ الإدارة كانت من خلف رسول الله ﷺ لا من قدامه كما حكاه القاضي عياض عن تفسير مُحَمَّد بن أبي حاتم، وفيه نظر لأنّه يجوز أن يكون أداره من خلفه لئلا يمرّ بين يديه فَإِنَّهُ مكروه.

6 - بَابُ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ

(بَابُ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ) أي: إتمامه وإكماله من قوله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ﴾ [لقمان: 20] أي: أتمّها، يقال: سَبَغَتِ النِّعْمَةُ يَسْبُغُ سُبُوغًا أي: اتسعت .
وقال الليث: كلّ شيء طال إلى الأرض فهو سابغ وإسباغ الوضوء إبلاغه مواضعه وإيفاء كلّ عضو حقّه .

ووجه المناسبة بين البابين أَنَّ المذكور في الباب السابق تخفيف، الوضوء وفي هذا الباب ما يقابله صورة وإن كان لا بد مع التخفيف من الإسباغ أَيْضًا كما مرّ.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا («إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ الْإِنْقَاءُ») وهذا تعليق أخرج به عبد الرزاق في مصنّفه موصولاً بإسناد صحيح وهذا من باب تفسير الشيء بلازمه إذ الإتمام يستلزم الإنقاء عادة، وقد روى ابن المنذر بإسناد صحيح أَنَّ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يغسل رجله في الوضوء سبع مرّات فكأنّه يقصد بذلك الإنقاء وإنما اقتصر في ذلك على الرجلين، لأنّهما محلّ الأوساخ غالباً لا اعتيادهم المشي حفاة بخلاف بقية الأعضاء فإن قيل ما وجه ذلك وقد مرّ أَنَّ الزيادة على الثلاث ظلم وتعدّ .

فالجواب: إن ذلك فيمن لم ير الثلاث سنة أمّا إذ رآها وزاد على أن يكون

139 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ:

من باب الوضوء على الوضوء فيكون ذلك نورًا على نور.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بفتح الميمين وسكون المهملة القعنبى شيخ أصحاب الأصول الخمسة وقد مرّ في باب من الذين الفرار من الفتن.

(عن مَالِكٍ) إمام دار الهجرة (عن مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ) بضم المهملة وسكون القاف وبالموحدة ابن أبي عياش أبي مُحَمَّدٍ الْأَسَدِيِّ التَّابِعِيِّ مولى الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويقال مولى أم خالد زوجة الزبير، روى عن كريب وأم خالد الصَّحَابِيَّة وغيرهما، وعنه مالك والسَّفِيَانَان وغيرهم، كان من المفتين الثقات، ومغازيه أصحّ المغازي كما قاله مالك وغيره مات سنة إحدى وأربعين ومائة وليس في الكتب الستة من اسمه موسى بن عقبة غيره.

(عن كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد مرّ عن قريب (عن أُسَامَةَ) بضم الهمزة (ابْنِ زَيْدٍ) ابن حارثة القضاعي الكلبى المدني الحَبّ بن الحَبّ، وكان نقش خاتمه حَبّ رسول الله ﷺ وكان مولى النَّبِيِّ ﷺ وابن حاضنته ومولاته أم أيمن واسمها بركة.

وقيل: كانت مولاة لأبيه عبد الله بن عبد المطلب، واستعمل رسول الله ﷺ أُسَامَةَ وهو ابن ثمان عشرة سنة، وقبض النَّبِيُّ ﷺ وهو ابن عشرين، روى له مائة حديث وثمانية وعشرون حديثًا اتفقا منها على خمسة عشر حديثًا وانفرد البُخَارِيُّ بحديثين ومسلم بحديثين، نزل بوادي القرى ومات به بعد قتل عثمان سنة أربع وخمسين على الأصحّ وهو ابن خمس وخمسين سنة، وذكر الله أباه زيدًا في القرآن باسمه، وليس في الصحابة من اسمه أُسَامَةُ بن زيد غيره وإن كان فيهم من اسمه أُسَامَةُ، ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون.

وفيه: رواية تابعي عن تابعي موسى عن كريب، وكلهم من رجال الكتب الستة إلا عبد الله بن مسleme فإن ابن ماجة لم يخرج له، وقد أخرج مثنه المؤلف في الحجّ، وفي الطهارة من طرق أخرى أيضًا، وأخرجه مسلم، وأبو داود، والنسائي في الحجّ أيضًا.

(أَنَّهُ) أي: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (سَمِعَهُ) أي: أُسَامَةُ بن زيد يَقُولُ

دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ فَبَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ

دَفَعَ⁽¹⁾ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ هي بفتح المهملة والراء على وزن فعلة اسم الزمان وهو اليوم التاسع من ذي الحجة يقال هذا يوم عرفة غير منون ولا تدخلها الألف واللام فعلى هذا معنى الحديث رجع رسول الله ﷺ من وقوف عرفة بعرفات بتقدير المضاف .

وقيل : إنَّ عرفة كعرفات اسم للمكان الذي يقف به الحاج يوم عرفة فعلى هذا معناه أفاض رسول الله ﷺ من عرفات كما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَتِ﴾ [البقرة: 198] وهي مفرد بلفظ الجمع فلا يجمع ، قَالَ الْفَرَاءُ لَا وَاحِدَ لَهَا وَقَوْلُ النَّاسِ نَزَلْنَا عَرَفَةَ شَبِيهَ بِمَوْلَدٍ وَلَيْسَ بِعَرَبِيٍّ مُحَضَّرٍ ، سَمَّيْتُ بِهِ لِأَنَّ آدَمَ عَرَفَ حَوَاءَ بِهَا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَهْبَطَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْهِنْدِ وَحَوَاءَ بِجَدَّةٍ فَتَعَارَفَا فِي الْمَوْقِفِ ، أَوْ لِأَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَرَفَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَنَاسِكَ هُنَاكَ ، أَوْ لِأَنَّ النَّاسَ يَعْتَرِفُونَ فِيهَا بِذُنُوبِهِمْ وَيَسْأَلُونَ غَفْرَانَهَا وَقِيلَ لِأَنَّهَا مَكَانٌ مُقَدَّسٌ مُعْظَمُ كَأَنَّهُ قَدْ عَرَفَ أَي : طِيبَ .

(حَتَّى) ابتدائية أي : حرف يتبدأ بعدها الجملة سواء كانت اسمية أو فعلية .
(إِذَا كَانَ) ﷺ (بِالشَّعْبِ) بكسر الشين المعجمة وسكون العين المهملة هو الطريق في الجبل والمراد به الشعب والطريق المعهود للحجاج فاللام للعهد .
(نَزَلَ) ﷺ من ناقته (فَبَالَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ) بماء زمزم كما في رواية المسند بإسناد صحيح فيستفاد منه الرد على منع استعمال ماء زمزم لغير الشرب .

(وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ) أي : خَفَّفَهُ ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا خَفِيفًا ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ لَمْ يَكْمَلْهُ يَعْنِي تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً لَكِنْ بِالْإِسْبَاحِ ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ خَفَّفَ اسْتِعْمَالَ الْمَاءِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَالِبِ عَادَاتِهِ ، وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِهِ الْوَضُوءُ اللَّغْوِيُّ أَي : اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِ الْأَعْضَاءِ وَهُوَ بَعِيدٌ ، وَأَبْعَدُ مِنْهُ مَا قِيلَ أَنَّ الْمُرَادَ الِاسْتِنْجَاءَ كَمَا قَالَهُ عِيسَى بْنُ دِينَارٍ وَجَمَاعَةٌ ، وَمِمَّا يُوْهِنُهُ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ الْآتِيَةِ فِي بَابِ : الرَّجُلُ يُوَضِّئُ صَاحِبَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ عَدَلَ إِلَى

(1) أي : أفاض ورجع ، يقال : دفع السيل من الجبل إذا انصب منه .

فَقُلْتُ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامُكَ» فَرَكِبَ، فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةُ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ، فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ،

الشعب فقضى حاجته فقال أسامة فجعلت أصب عليه ويتوضأ الحديث ولا يجوز أن يصب أسامة عليه إلا وضوء الصلاة لأنه كان لا يقرب منه أحد وهو على حاجته وأيضا فقد قال أسامة عقيب ذلك الصلاة يا رَسُولَ اللَّهِ ومحال أن يقول له الصلاة ولم يتوضأ وضوء الصلاة.

(فَقُلْتُ الصَّلَاةَ) بالنصب إمّا على الإغراء كما قال القاضي أو على تقدير تريد الصلاة ويؤيده قوله في الرواية الآتية فقلت أتصلي يا رَسُولَ اللَّهِ يعني أريد الصلاة ويجوز الرفع على تقدير حانت الصلاة أو حضرت.

(يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ) وفي رواية قَالَ بدون الفاء أي: رسول الله ﷺ (الصَّلَاةُ) بالرفع على أنه مبتدأ خبره قوله: (أَمَامُكَ) بفتح الهمزة أي: قدامك، قَالَ الْخَطَّابِيُّ يريد أن موضع هذه الصلاة المزدلفة وهي أمامك، وقيل معناه وقت الصلاة أمامك فعلى كل تقدير في الكلام حذف مضاف أو ذكر الحال وإرادة المحل.

(فَرَكِبَ، فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةُ) هي موضع مخصوص بين عرفات ومنى قيل سميت بها لأن الحجاج يزدفون فيها إلى الله تعالى أي: يتقربون بالوقوف فيها إليه وسمي أيضا جمعا لأن آدم اجتمع فيها مع حواء عليهما السلام وازدلف إليها أي: دنا فلذلك سميت مزدلفة أيضا وعن قتادة لأنه يجمع فيها بين الصلاتين، وقد جاء الازدلاف بمعنى التقرب.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَزَلَفْتِ الْجَنَّةَ لِلْمُنْفِيَنِ ۝٩٠﴾ [الشعراء: 90] أي: قربت، وبمعنى الاجتماع ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَزَلَفْنَا ثَمَّ الْآخِرِينَ ۝٦٤﴾ [الشعراء: 64] أي: جمعناهم.

(نَزَلَ فَتَوَضَّأَ) بماء زمزم أيضا (فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ) فإن قيل لم أسبغ هذا الوضوء وخفف الأول، أجيب بأنه إنما لم يسبغ الأول لأنه لم يرد أن يصلي به بل فعله ليكون مستصحبا للطهارة في مسيره، وقال أبو الزناد إنما لم يسبغه ليذكر الله لأنهم يكثرون منه عشية الدفع في عرفة، وقال غيره إنما فعله لإعجاله الدفع إلى المزدلفة فأراد أن يتوضأ وضوءا يرفع به الحدث لأنه كان في عامة أحواله على

ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّى، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا⁽¹⁾.

طهر، وقد كان النبي ﷺ يقدم الطهارة إذا أوى إلى فراشه ليكون مبيتة على طهارة. (ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ) في وقت العشاء قبل حط الرحال⁽²⁾. (ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ) منا (بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ) قيل كأنهم فعلوا ذلك خشية ما يحصل من التشويش بقيامها.

(ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ) بكسر العين وبالمد والمراد به صلاة العشاء وهي التي وقتها من غروب الشفق إلى طلوع الفجر الصادق، وهو في اللغة من صلاة المغرب إلى العتمة وقيل من الزوال إلى الطلوع.

(فَصَلَّى، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا)، وفي الحديث تخصيص لعموم الأوقات المؤقتة للصَّلوات الخمس ببيان فعل النَّبِيِّ ﷺ وفيه دليل على أنه لا يجوز أن يصليها الحاج إذا أفاض من عرفة حتى يبلغها وإنَّ عليه أن يجمع بينها وبين العشاء في وقت العشاء على ما سنَّه رسول الله ﷺ بفعله وببئنه بقوله ولو أجزأته في غير المكان لما أخرها عن وقتها المؤقت لها في سائر الأيام، كذا قال الخ فهو دليل لإمامنا الأعظم أبي حنيفة ومحمد بن الحسن فيما ذهبوا إليه من وجوب تأخير صلاة المغرب إلى وقت العشاء حتى لو صَلَّى المغرب في الطريق لم يجز وعليه إعادتها ما لم يطلع الفجر وبه قَالَ زفر وجماعة من الكوفيين، وقال مالك لا يجوز أن يصليها قبلها إلا من به أو بدابته عذر فله أن يصليها قبلها بشرط كونه بعد مغيب الشفق، وقالت الشافعية لو جمع بينهما في وقت المغرب في أرض عرفات أو في الطريق أو في موضع آخر أو صَلَّى كل صلاة في وقتها جاز جميع ذلك وإن خالف الأفضل وبه قَالَ جماعة من الصحابة والتابعين وبه قَالَ أَيْضًا الأوزاعي وأبو يوسف وأشهب وفقهاء أصحاب الحديث، وفي الحديث أَيْضًا عدم وجوب الموالاة في الجمع بين الصلاتين فإنه وقع الفصل بينهما بإناخة كلِّ إنسان بغيره

(1) أطرافه 181، 1667، 1669، 1672 - تحفة 115.

أخرجه مسلم في الحج باب استحباب إدامة الحاج التلبية رقم (1280).

(2) وقد جاء مصرحاً به في رواية أخرى في الصحيح وعن مالك يبدأ بالصلاة قبل حط الرحال. وقال أشهب له أن يحط رحله قبل أن يصلي وبعد المغرب أحب إلي.

7 - باب غَسْلُ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ

في منزله، وفيه أيضًا الإقامة لكل من الصلاتين اللتين يجمع بينهما وهو مذهب عبد الرحمن بن يزيد والأسود ومالك والشافعي رحمهم الله، وقال القاضي عياض وهو مذهب عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما، وقال سعيد ابن جبير والثوري وإمامنا الأعظم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله بأذان واحد وإقامة واحدة لهما وهو المروي عن جابر وعبد الله بن عمر وأبي أيوب الأنصاري رضي الله عنهم، وقال محمود العيني لم يذكر في الحديث الأذان والصحيح عند الشافعية أنه يؤذن للأولى وبه قال أحمد وأبو ثور وعبد الملك بن الماجشون المالكي وهو مذهب الطحاوي، وعن الشافعي وأحمد أنه يصلى كل واحدة بإقامة بلا أذان وهو محكي عن القاسم بن محمد وسالم، وعن كل واحد من مالك والشافعي وأحمد أنه يصلى بأذنين⁽¹⁾، وفيه أيضًا تنبيه المفضل الفاضل إذا خاف عليه النسيان لما كان فيه من الشغل لقول أسامة الصلاة يا رسول الله، وفيه أيضًا بيان اشتراك وقت المغرب والعشاء في الجمع خاصة وكذا وقت الظهر والعصر في عرفة خاصة وليس ذلك في غيرهما والأول هو جمع التأخير والثاني جمع التقديم، والسبب في جمع التأخير بمزدلفة السفر عند الشافعية ولهذا لا يجمع المزدلفي عندهم والنسك عند الحنفية فيجمع المزدلفي أيضًا عندهم، وفيه أيضًا الدفع من عرفة إلى المزدلفة راكبا، وفيه غير ذلك.

7 - باب غَسْلُ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ

(باب غَسْلُ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ) الغَرْفَة بالفتح بمعنى المصدر وبالضم بمعنى المغروف وهو ملء الكف في العباب غرفت الماء بيدي غرfa والغرفة المرّة الواحدة والغرفة بالضم اسم للمفعول منه لأنك ما لم تغرفه لا تسميه غرفة، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر إلا من اغترف غرفة بالفتح والباقون بالضم وجمع المضمومة غراف كنظفة ونطاف، انتهى ويحكى أن

(1) وفيه: المنع من التطوع بين صلاتي الجمع لأنه يخل بالجمع، ولو تطوع أو تشاغل بشيء أعاد الإقامة لوقوع الفصل كما نص عليه في الهداية، ومذهب الشافعي أنه جائز في جمع التأخير ممتنع في جمع التقديم.

140 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْخُرَاعِيُّ مَنْصُورُ ابْنُ سَلَمَةَ،

أبا عمرو كان يتطلّب شاهداً على قراءته من أشعار العرب فلمّا طلبه الحجاج هرب منه إلى اليمن فخرج ذات يوم فإذا هو راكب ينشد قول أمّية بن أبي الصلت: ربّما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحلّ العقال

قَالَ فَقُلْتُ لَهُ مَا الْخَبْرُ فَقَالَ مَاتَ الْحَجَّاجُ قَالَ أَبُو عمرو فلا أدري بأيّ الأمرين كان فرحي أكثر بموت الحجاج أو بقوله فرجة لأنّه شاهد لقراءته أي: كما أنّ مفتوح الفرجة هنا بمعنى المنفرج كذا مفتوح الغرفة بمعنى المغروف فقراءة الضمّ والفتح متطابقان، ووجه المناسبة بين البابين أنّ من جملة المذكور في الباب الأوّل بعض وصف وضوء النّبِيِّ ﷺ وفي هذا الباب أيضاً وضوء النّبِيِّ ﷺ فإنّ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا تَوَضَّأَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ قَالَ هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ فَهَذَا الْمَقْدَارُ مِنَ الْوَجْهِ كَافٍ عَلَى أَنَّ الْمُنَاسِبَةَ الْعَامَّةَ مُوجُودَةٌ بَيْنَ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا لِكُونِهَا مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ ثُمَّ تَوَجَّهَ الْمُنَاسِبَاتِ الْحَاصِلَةِ إِنَّمَا يَكُونُ بِقَدْرِ الْإِدْرَاكِ، ثُمَّ الْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ هُوَ التَّنْبِيْهُ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِغْتِرَافِ بِالْيَدَيْنِ جَمِيعًا فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا تَوَضَّأَ كَوْضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ أَخَذَ غُرْفَةً مِنَ الْمَاءِ بِيَدِهِ الْوَاحِدَةِ ثُمَّ ضَمَّ إِلَيْهَا يَدَهُ الْأُخْرَى ثُمَّ غَسَلَ بِتِلْكَ الْغُرْفَةِ وَجْهَهُ عَلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْإِشَارَةُ إِلَى تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَغْسِلُ وَجْهَهُ بِيَمِينِهِ وَجَمَعَ الْحَلِيمِيُّ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ هَذَا حَيْثُ كَانَ يَتَوَضَّأُ مِنْ إِنْءَاءٍ يَصُبُّ مِنْهُ بِيَسَارِهِ عَلَى يَمِينِهِ وَالْآخِرُ حَيْثُ كَانَ يَغْتَرِفُ لَكِنْ سِيَاقُ حَدِيثِ الْبَابِ يَأْبَاهُ لِأَنَّ فِيهِ أَنَّهُ بَعْدَ أَنْ تَنَاوَلَ الْمَاءَ بِإِحْدَى يَدَيْهِ أَضَافَهَا إِلَى الْأُخْرَى وَغَسَلَ بِهِمَا.

(حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) ابْنُ أَبِي زَهِيرٍ أَبُو يَحْيَى الْبَغْدَادِيُّ الْمَعْرُوفُ بِصَاعِقِهِ لَقَّبَ بِذَلِكَ لِسُرْعَةِ حِفْظِهِ وَشِدَّةِ ضَبْطِهِ، رَوَى عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ وَرُوحٍ وَمَنْ فِي طَبَقَتِهِمَا، وَعَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبُو صَاعِدٍ وَالْمَحَامِلِيُّ وَآخَرُونَ وَكَانَ مَفْتِيًّا ضَابِطًا، وَكَانَ بَرَّازًا مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وَفِي رِوَايَةِ حَدَّثَنَا (أَبُو سَلَمَةَ) بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَاللَّامِ (الْخُرَاعِيُّ) بِضَمِّ الْمَعْجَمَةِ وَبِالزَّايِ (مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةَ) الْبَغْدَادِيُّ أَحَدُ الثَّقَاتِ الْحَفَازِ رَوَى

قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ بِلَالٍ يَغْنِي سُلَيْمَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ «تَوَضَّأَ فَعَسَلَ وَجْهَهُ، أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَمَضْمَضَ بِهَا وَاسْتَنْشَقَ،

عن مالك وغيره، وعنه الصَّاعِغَانِي وغيره، وقد أدركه الْبُخَارِيُّ لَكُنْهُ لم يلقه خرج إلى الثغر فمات بالمصيصة سنة عشرين ومائتين، وقيل سنة عشر أو سبع أو تسع ومائتين.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ بِلَالٍ يَغْنِي سُلَيْمَانَ) السَّابِقُ ذكره في باب أمور الإيمان وقوله: «يعني سليمان» يحتمل أن يكون من كلام محمد بن عبد الرحيم ويحتمل أن يكون من كلام المؤلف.

(عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) بفتح الهمزة وسكون المهملة وفتح اللَّام، (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورجال هذا الإسناد ما بين بغدادي ومدني، وفيه رواية تابعي عن تابعي زيد عن عطاء، وقد أخرج متنه أبو داود أيضًا في الطهارة عن عطاء ولفظه قَالَ لَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَتَحِبُّونَ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ فَدَعَا بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ فَاغْتَرَفَ غُرْفَةً وَذَكَرَ نَحْوَ الْحَدِيثِ بَطُولَهُ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ أَيْضًا وَهَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا انفرد البخاري عن مسلم، ولم يخرج مسلم عن ابْنِ عَبَّاسٍ في صفة الوضوء شيئًا.

(أَنَّهُ) أَي: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «تَوَضَّأَ فَعَسَلَ وَجْهَهُ» وهو من قبيل عطف المفصل على المجمل كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: 153]، وقوله: (أَخَذَ) بدون حرف العطف كونه بيانا لكيفية الغسل على وجه الاستئناف.

(غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَمَضْمَضَ بِهَا) هو من المضمضة، وهي تحريك الماء في الفم، قيل: وكما له أن يجعل الماء في فيه ويديره ويمجه وأقله أن يجعل الماء في فيه ولا يشترط إدارته مشهور مذهب الشافعي وقال جماعة من أصحابه يشترط، وأصل المضمضة التحريك ومنه مضمض النعاس في عينه إذا تحرَّك ثم استعمل في تحريك الماء في الفم.

(وَاسْتَنْشَقَ) من الاستنشاق وهو إدخال الماء في الأنف، وقيل هو جذب الماء بريح الأنف ثم استنثاره أي: دفعه، والمنشق الأنف، ويقال أيضًا نشقت منه ريحًا طيبة بالكسر أي: شممت وهذه ريح مكروهه النشق أي: الشم وظاهره

ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَجَعَلَ بِهَا هَكَذَا، أَضَافَهَا إِلَى يَدِهِ الْأُخْرَى، فَغَسَلَ بِهِمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ الْيُمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا،

أَنَّ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ مِنْ جُمْلَةِ غَسْلِ الْوَجْهِ لَكِنَّ الْمُرَادَ بِالْوَجْهِ أَوَّلًا مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْمَفْرُوضِ وَالْمَسْنُونِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ أَعَادَ ذَكَرَهُ ثَانِيًا بَعْدَ ذِكْرِ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ بِغَرَفِهِ مُسْتَقْلَةً.

(ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ) وَإِنَّمَا أَتَى بِثَمٍّ لَوْجُودِ الْمَهْمَلَةِ بَيْنَ الْغُرَفَتَيْنِ (فَجَعَلَ بِهَا) أَيِ: بِتِلْكَ الْغُرْفَةِ (هَكَذَا) أَيِ: (أَضَافَهَا إِلَى يَدِهِ الْأُخْرَى) أَيِ: جَعَلَ الْمَاءَ الَّذِي فِي يَدِهِ فِي يَدَيْهِ جَمِيعًا لِيَكُونَ أَمْكَنَ فِي الْغَسْلِ إِذَ الْيَدِ الْوَاحِدَةِ قَدْ لَا تَسْتَوْعِبُ الْغَسْلَ.

(فَغَسَلَ) بِهَا أَيِ: بِالْغُرْفَةِ وَفِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ وَكَرِيمَةَ: فَغَسَلَ (بِهِمَا) أَيِ: بِالْيَدَيْنِ (وَجْهَهُ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ) أَيْضًا.

(فَغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُسْرَى، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ) أَيِ: بَعْدَ أَنْ قَبَضَ قَبْضَةً مِنَ الْمَاءِ وَنَفَضَ يَدَهُ يَفْسَرُهُ رِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ ثُمَّ قَبَضَ قَبْضَةً مِنَ الْمَاءِ ثُمَّ نَفَضَ يَدَهُ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَأَذْنِيهِ زَادَ قَوْلَهُ وَأَذْنِيهِ، وَزَادَ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْ زَيْدٍ بَعْدَ قَوْلِهِ وَأَذْنِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَجَلَانَ بَاطْنَهُمَا بِالسَّبَّاحَتَيْنِ وَظَاهِرَهُمَا بِإِبْهَامِيهِ، وَزَادَ ابْنُ خَزِيمَةَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَأَدْخَلَ أَصْبَعِيهِ فِيهِمَا فَلَا يَتَمَسَّكُ بِهِ مِنْ يَقُولُ بِطَهْوَرِيَّةِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ.

(ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً مِنْ مَاءٍ، فَرَشَّ) أَيِ: صَبَّهُ قَلِيلًا قَلِيلًا (عَلَى رِجْلِهِ الْيُمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا) أَيِ: إِلَى إِنْ صَارَ رَشْهَا عَلَيْهَا غَسَلَهَا وَقَدْ يَرَادُ بِالرَّشِ الْغَسْلُ وَإِنَّمَا ذَكَرَ الرَّشَّ تَنْبِيْهًا عَلَى الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْإِسْرَافِ لِأَنَّ الرَّجُلَ مُظَنَّةَ الْإِسْرَافِ فِي الْغَسْلِ كَمَا سَبَقَ فِي آيَةِ الْوُضُوءِ أَوَّلَ الْكِتَابِ، وَأَمَّا مَا وَقَعَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالْحَاكِمِ فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ الْيُمْنَى وَفِيهَا النَّعْلُ ثُمَّ مَسَحَهَا بِيَدَيْهِ فَوْقَ الْقَدَمِ وَيدَ تَحْتَ النَّعْلِ، فَالْمُرَادُ مِنَ الْمَسْحِ هَهُنَا الْغَسْلُ وَتَسْيِيلُ الْمَاءِ حَتَّى يَسْتَوْعِبَ الْعَضْوُ قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ وَأَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ الْمَسْحُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ يَكُونُ غَسْلًا وَيَكُونُ مَسْحًا وَمِنْهُ يَقَالُ لِلرَّجُلِ إِذَا تَوَضَّأَ فَغَسَلَ أَعْضَاءَهُ قَدْ مَسَّ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: تَحْتَ النَّعْلِ

ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً أُخْرَى، فَعَسَلَ بِهَا رِجْلَهُ، يَعْنِي الْيُسْرَى» ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ⁽¹⁾.

فمحمول على التجوُّز عن القدم أو يقال هذه رواية شاذة رواها هشام بن سعد وهو ممّن لا يحتجّ به عند الانفراد فكيف إذا خالفه غيره.

(ثُمَّ أَخَذَ غَرْفَةً أُخْرَى، فَعَسَلَ⁽²⁾ بِهَا رِجْلَهُ) وفي رواية فغسل بها النَّبِيُّ رِجْلَهُ. (يَعْنِي الْيُسْرَى) قائل هذا زيد بن أسلم أو من هو دونه من الرواة، وقد وقع في بعض النسخ يعني رِجْلَهُ الْيُسْرَى بدون لفظ رِجْلَهُ قِيلَ يَعْنِي.

(ثُمَّ قَالَ) أي: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية أَبِي الْوَقْتِ النَّبِيِّ ﷺ (يَتَوَضَّأُ) حكاية حال ماضية وفي رواية ابن عساكر توضاً وفي الحديث فوائد:

منها: أن الوضوء مرّة مرّة أي: فرضه وهو مجمع عليه.

ومنها: الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة وهو حجة للشافعية في أحد الوجوه فيهما فقد قالوا في كَيْفِيَّتِهَا خمسة أوجه:

الأول: أن يجمع بينهما بغرفة يتمضمض منها ثلاثاً ثم يستنشق منها ثلاثاً.

الثاني: أن يجمع بينهما أيضاً بغرفة لكن يتمضمض منها ثم يستنشق ثم يتمضمض ثم يستنشق ولفظ الراوي ههنا يحتمل هذين الوجهين.

الثالث: أن يتمضمض ويستنشق بثلاث غرفات يتمضمض من كلّ واحدة ثم يستنشق منها.

والرابع: أن يفصل بينهما بغرفتين فيتمضمض من إحداهما ثلاثاً ثم يستنشق من الأخرى ثلاثاً.

الخامس: أن يفصل بينهما بستّ غرفات يتمضمض بثلاث ثم يستنشق بثلاث قَالَ الْكِرْمَانِيُّ والأصح أن الأفضل هو الرابع وقال النَّوَوِيُّ هو الثالث واتفقوا على أن المضمضة على كلّ قول مقدّمة على الاستنشاق، وهل هو تقديم

(1) تحفة 5978 - 1/48.

(2) ذكر ابن التين أنه رواه بلفظ فعلٍ بالعين المهملة واللام المشددة، قال: فلعله جعل الرجلين بمنزلة العضو الواحد فعّد الغسلة الثانية تكريراً فَإِنَّ الْعَلَّ هو الشرب الثاني، انتهى. وهو تكلف ظاهر والحق أنه تصحيف.

استحباب أو اشتراط فيه وجهان :

أظهرهما : الاشتراط لاختلاف العضوين .

والثاني : الاستحباب كتقديم اليمنى على اليسرى هذا ، وذهب أصحابنا الحنفية إلى الوجه الخامس واحتجوا فيما ذهبوا إليه بما رواه الترمذي ثنا هناد وقتيبة قال أنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن أبي حية قَالَ رَأَيْتَ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فغسل كفيه حتى أنقاهما ثم مضمض ثلاثاً وَاسْتَنْشَقَ ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً ومسح برأسه مرة ثم غسل قدميه إلى الكعبين ثم قام فأخذ فضل طهوره فشربه وهو قائم وقال أحببت أن أريكم كيف كان طهور رسول الله ﷺ وقال : هذا حديث حسن صحيح فإن ظاهر هذا الحديث يدل على أنه أخذ لكل مرة ماء جديداً⁽¹⁾ ، وهو رواية البويطي عن الشافعي فإنه روى عنه أنه يأخذ ثلاث غرفات لتمضمضه وثلاث غرفات للاستنشاق .

والجواب عن حديث الكتاب وأمثاله : أنه محمول على الجواز ، ثم العلماء رحمهم الله اختلفوا فيهما على أربعة مذاهب ، فمذهب مالك والشافعي رحمهما الله أنهما سنتان في الوضوء والغسل ، والمشهود عند أحمد رحمه الله أنهما واجبتان فيهما ، ومذهب إمامنا الأعظم أبي حنيفة رحمه الله أنهما واجبتان في الغسل دون الوضوء ، ومذهب داود الطاهري أن الاستنشاق واجب في الوضوء والغسل والمضمضة سنة فيهما ، وحجة القول الأول أنه لا فرض في الوضوء إلا ما ذكره الله في القرآن أو أوجبه الرسول أو الإجماع والكل منتف ، وأيضاً الوجه ما ظهر لا ما بطن ولهذا لم يجب غسل باطن العينين ، وحجة الحنفية قول عليه السلام تحت كل شعرة جنابة فبلّوا الشعور وأنقوا البشرة ولا يوصل إلى غسل الأسنان والشفتين إلا بالمضمضة ، وحجة من أوجبهما فيهما قوله تعالى : ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء : 43] كما قال في الوضوء : ﴿فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة : 6] فما وجب في أحدهما من الغسل وجب في الآخر ، وحجة الفارق

(1) وقد روى الطبراني أيضاً عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده كعب بن عمرو أن النبي ﷺ توضأ فمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً فأخذ لكل واحدة ماءً جديداً ، وكذا روى عنه أبو داود في سننه وسكت عنه ، وهو دليل رضا بالصحة .

بين المضمضة والاستنشاق أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فعل المضمضة ولم يأمر بها وفعل الاستنشاق وأمر به وأمره أقوى من فعله .

ثم اعلم أَنَّ السنة أن يكون المضمضة والاستنشاق باليمنى وقال بعضهم المضمضة باليمنى والاستنشاق باليسرى لأنَّ الفم مطهرة والأنف مقذرة واليمين للأطهار واليسار للأقذار .

ولنا ما روى الحسن بن عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ اسْتَنْشَرَ بِيَمِينِهِ فَقَالَ لَهُ مَعَاوِيَةُ جَهَلْتَ السَّنَةَ فَقَالَ : كَيْفَ أَجْهَلَ السَّنَةَ وَالسَّنَةُ مِنْ بَيْوتِنَا أَخْرَجْتَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : الْيَمِينُ لِلْوَجْهِ وَالْيَسَارُ لِلْمَقْعَدِ كَذَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْبَدَائِعِ ، وَالتَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا سَنَةٌ ذَكَرَهُ فِي الْخُلَاصَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صِفَةِ وَضُوئِهِ إِلَّا هَذَا .

ومنها : مَا قَالَ ابْنُ بَطَالٍ أَنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلَ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَعْضَاءَ كُلَّهَا إِذَا غُسِلَتْ مَرَّةً وَاحِدَةً فَإِنَّ الْمَاءَ إِذَا لَاقَى أَوَّلَ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْعَضْوِ فَقَدْ صَارَ مُسْتَعْمَلًا مَعَ أَنَّهُ يَجْزِيهِ فِي سَائِرِ أَجْزَاءِ ذَلِكَ الْعَضْوِ فَلَوْ كَانَ الْوَضُوءُ بِالْمُسْتَعْمَلِ غَيْرِ جَائِزٍ لَمْ يَجْزِ الْوَضُوءُ مَرَّةً مَرَّةً وَلَمَّا أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ جَازَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْعَضْوِ كَانَ فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ كَذَلِكَ ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْمَاءَ مَا دَامَ مُتَصِلًا بِالْعَضْوِ فَهُوَ فِي نَفْسِ الْاسْتِعْمَالِ بَعْدَ فَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ صَارَ مُسْتَعْمَلًا نَعَمْ إِذَا انفصل وفرغ من الاستعمال يصدق عليه انه مستعمل ولا ملازمة بين المجمع عليه وغيره لقيام الفرق بينهما بالانفصال الذي هو دليل الاستعمال وعدمه ثم صورة الإجماع خرجت بالدليل وهو الإجماع فيبقى الحكم في غيره على أصله وهو الاستعمال .

ومنها : الْبَدَايَةُ بِالْيَمِينِ وَهِيَ سَنَةٌ بِالْإِجْمَاعِ وَمِنْ نَقْلِ خِلَافِهِ فَقَدْ غُلِطَ ثُمَّ هَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَأَمَّا الْخُدَانُ وَالْكَعْبَانِ فَيُطَهَّرَانِ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَكَذَا الْأُذُنَانِ عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ .

ومنها : أَخَذَ الْمَاءَ لِلْوَجْهِ بِالْيَدِ الْوَاحِدَةِ وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِلشَّافِعِيَّةِ وَالْوَجْهَ الْآخَرَ غَسَلَ الْوَجْهَ بِالْيَدَيْنِ وَجَمُوهُورَهُمْ عَلَيْهِ ، وَقَالَ السَّرْحَسِيُّ أَنَّهُ يَغْرَفُ بِكَفِّهِ الْيَمِينِ وَيَضَعُ ظَهْرَهَا عَلَى بَطْنِ كَفِّهِ الْيَسْرَى وَيَصُبُّهُ مِنْ أَعْلَى جَبْهَتِهِ وَحَدِيثُ الْبَابِ قَدْ يَدُلُّ لَهُ ، فَافْهَمْ .

8 - باب التَّسْمِيَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَعِنْدَ الْوَقَاعِ⁽¹⁾

8 - باب التَّسْمِيَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَعِنْدَ الْوَقَاعِ

(باب التَّسْمِيَةِ) أي: ذكر اسم الله تعالى (عَلَى كُلِّ حَالٍ) سواء كان طاهراً أو محدثاً أو جنباً (وَعِنْدَ الْوَقَاعِ) بكسر الواو أي: الجماع وعطفه عليه من باب عطف

(1) قال الحافظ في (باب ما يقول عند الخلاء): أشكل إدخال هذا الباب والأبواب التي بعده إلى (باب الوضوء مرة مرة) لأنه شرع في أبواب الوضوء فذكر منها فرضه وشرطه وفضيلته وجواز تخفيفه واستحباب إسباغه، ثم غسل الوجه، ثم التسمية، ولا أثر لتأخيرها عن غسل الوجه لأن محلها مقارنة أول جزء منه، فتقديمها في الذكر عنه وتأخيرها سواء، لكن ذكر بعدها القول عند الخلاء، واستمر في ذكر ما يتعلق بالاستنجاء، ثم رجع فذكر الوضوء مرة مرة، وقد خفي وجه المناسبة على الكرمانيين المذكور.

ثم قال: وقد أبطل هذا الجواب في التفسير فقال: لما ناقش البخاري في أشياء ذكرها من تفسير بعض الألفاظ بما معناه لو ترك البخاري هذا لكان أولى، لأنه ليس من موضوع كتابه، وكذلك قال في مواضع آخر إذ لم يظهر له توجيه كلام البخاري مع أن البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيدة والنضر بن شميل وغيرهما. وأما المباحث الفقهية فغالها مستمد له من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما، والعجب من دعوى الكرمانيين: إنه لا يقصد تحسين الترتيب بين الأبواب مع أنه لا يعرف لأحد من المصنفين على الأبواب من اعتنى بذلك غيره، حتى قال جمع من الأئمة: فقه البخاري في تراجمه، وقد أبدت في هذا الشرح من محاسنه وتدقيقه في ذلك ما لا خفاء فيه، وقد أمعنت النظر في هذا الموضوع فوجدته في بادي الرأي يظن الناظر فيه أنه لم يتعين بترتيبه كما قاله الكرمانيين، لكنه اعتنى بترتيب كتاب الصلاة اعتناء تاماً كما سأذكره هناك.

وقد يتلمح أنه ذكر أولاً فرض الوضوء وأنه شرط لصحة الصلاة ثم فضله وأنه لا يجب إلا مع التيقن وأن الزيادة فيه على إيصال الماء ليس بشرط، وأن ما زاد على ذلك من الإسباغ فضل، ومن ذلك الاكتفاء في غسل بعض الأعضاء بغرفة واحدة، وأن التسمية مع أوله مشروعة كما يشرع الذكر عند دخول الخلاء، فاستطرد من ههنا لأداب الاستنجاء وشرائطه، ثم رجع ليبين أن واجب الوضوء المرة الواحدة وأن الثنتين والثلاث سنة.

ثم ذكر سنة الاستنثار إشارة إلى أن الابتداء بتنظيف البواطن قبل الظواهر، وورد الأمر بالاستجمار وتراً في حديث الاستنثار فترجم به لأنه من جملة التنظيف، ثم رجع إلى حكم التخفيف فترجم بغسل القدمين لا بمسح الخفين إشارة إلى أن التخفيف لا يكفي فيه المسح دون مسمى الغسل، ثم رجع إلى المضمضة لأنها أخت الاستنشاق، ثم استدرك بغسل العقبين لئلا يظن أنهما لا يدخلون في مسمى القدم، وذكر غسل الرجلين في النعلين رداً على من قصر في سياق الحديث المذكور فاقصر على النعلين.

الخاص على العام للاهتمام به لأنَّ حال الوقاع يخالف سائر الأحوال ولأنه هو

ثم ذكر فضل الابتداء باليمين، ومتى يجب طلب الماء للوضوء، ثم ذكر حكم الماء المستعمل، وما يوجب الوضوء ثم ذكر الاستعانة في الوضوء، ثم ما يمتنع على من كان على غير وضوء، واستمر على ذلك إذا ذكر شيئاً من أعضاء الوضوء استطرد منه إلى ما به لمن يمعن التأمل إلى أن أكمل كتاب الوضوء على ذلك، وسلك في ترتيب الصلاة أسهل من هذا المسلك، فأورد أبوابها ظاهرة التناسب في الترتيب، فكأنه تفنن في ذلك، انتهى.

وقال العيني في (باب غسل الوجه باليدين) إن قلت: ما وجه المناسبة بين البابين؟ قلت: المناسبة بين البابين المذكورين وبين أكثر أبواب كتاب الوضوء غير ظاهرة، ولذلك قال الكرمانى، فذكر قوله، ثم قال: لا نسلم أن جملة قصده نقل الحديث وما يتعلق بتصحيحه فقط بل معظم قصده ذلك مع سرده في أبواب مخصوصة، ولذا بوب الأبواب على تراجم معينة حتى وقع منه تكرار كثير لأجل ذلك، فإذا كان الأمر كذلك ينبغي أن تتطلب وجوه المناسبات بين الأبواب وإن كانت غير ظاهرة بحسب الظاهر، فتقول: وجه المناسبة بين البابين المذكورين من حيث إن من جملة المذكور في الباب الأول بعض وصف وضوء النبي ﷺ، وفي هذا الباب أيضاً وصف وضوء النبي ﷺ، فإن ابن عباس لما توضحاً قال: هكذا رأيت النبي ﷺ يتوضأ، فهذا المقدار من الوجه كاف على أن المناسبة العامة موجودة بين الأبواب كلها لكونها من واحد، ثم توجه المناسبات الخاصة إنما يكون بقدر الإدراك، انتهى.

وقال أيضاً في موضع آخر راداً على الكرمانى: فالمتأمل إذا أمعن النظر عرف وجوه المناسبات بين الأبواب وإن كان الوجه يوجد في بعضها ببعض التكلف، فتقول: ذكر عقب كتاب الوضوء ستة أبواب ليس فيها شيء من أوصاف الوضوء وإنما هي كالمقدمات لها، ثم ذكر الباب السابع الذي فيه صفة الوضوء وكان ينبغي أن يذكره بعد أبواب الاستنجاء في أثناء أبواب صفة الوضوء، ولكنه ذكره بعد الباب السادس بطريق الاستطراد، انتهى.

وأنت ترى ما أبدى الحافظ من المناسبات أعظم مما ذكره العلامة العيني، ومن يمعن الفكر في هذه الأبواب يجد فيها مناسبات أدق مما ذكره الحافظ أيضاً، فالظاهر عند هذا الفقير أن المصنف ذكر هذا الباب بعد إسباغ الوضوء إشارة إلى أنه يحتاج للإسباغ إلى معاونة اليدين، فكان هذا الباب عندي تكملة لباب الإسباغ المذكور قبل، وهكذا في جملة أبواب الوضوء ذكر الباب الظاهر فيه عدم المناسبة لمناسبة لطيفة لما قبله على أنه لا يبعد أنه أشار بخلاف الترتيب في ذكر أبواب الوضوء، وبالتفريق بين أبوابها على أن الترتيب والولاء ليسا بشرط في الوضوء، فتأمل فإنه إن شاء الله لطيف، وخاطري أبو عذره.

وهكذا في باب التسمية هذا لا يرد عندي ما أورده من أنه كان حقه أن يذكر قبل غسل الوجه لأن باب غسل الوجه عندي تكملة لباب الإسباغ، ومن ههنا شرعت أبواب آداب الاستنجاء، فذكر أول أدبه التسمية، فأصل الفرض منه التسمية عند الخلاء وإن ثبت منه التسمية على الوضوء أيضاً بالطريق الأولى، فكان المصنف ذكر أولاً أبواب الوضوء إجمالاً من كونه فرضاً ونسب الإسباغ وغيره، ثم ابتدأ بالخلاء لأنه مقدم على الوضوء، وهكذا في الأبواب الآتية =

المذكور في الحديث المذكور في الباب، وإنما اقتصر في الباب على هذا الحديث سلوكاً إلى الطريقة البرهانية لأن التسمية إذا شرعت في حال الجماع وهي

إلا أنه لما ذكر مسألة في محل لمناسبة لا يعيدها مرة أخرى لحصول المقصود بذكرها، ولذا لا يعيد غسل الوجه بعد ذلك فتأمل وتشكر فإنه لطيف.

ثم الترجمة التي نحن بصددتها فالمشايع والشرح على أن المقصود منها التسمية على الوضوء، ثم أوردوا عليها أن حقها كان قبل غسل الوجه، وقد عرفت أن المقصود منها عندي التسمية عند الخلاء، ولذا قدمها على الأبواب الآتية، وكأنه أشار إلى حديث «الترمذي» عن علي مرفوعاً: «ستر ما بين الجن وعورات بني آدم إذا دخل الكنيف أن يقول: بسم الله» الحديث، قال العيني: إسناده صحيح وإن كان أبو عيسى قال: إسناده ليس بالقوي، انتهى.

وهذا أصل مطرد من أصول التراجم معروفة عند المشايخ، وأما على ما أفاده المشايخ والشرح ففي «تراجم شيخ المشايخ»: لما لم يكن الحديث الذي روى في (باب التسمية قبل الوضوء) من قوله ﷺ: «من لم يسم لا وضوء له» على شرط المؤلف لكون بعض رواه نساء مستورة الحال أثبت سنية التسمية للوضوء بالحديث الذي أورده في هذا الباب، لدلالته على استحباب التسمية عند الوقاع الذي هو أبعد الأحوال عن ذكر الله على الوضوء بالطريق الأولى، انتهى.

وأنت خبير بأن دلالة الحديث على التسمية عند الخلاء أشبه بالتسمية عند الوقاع من التسمية على الوضوء، قال الحافظ: قوله: عند الوقاع، من عطف الخاص على العام للاهتمام به، وليس العموم ظاهراً من الحديث الذي أورده لكن يستفاد من باب الأولى لأنه إذا شرع في حالة الجماع وهي مما أمر فيه بالصمت فغيره أولى، ففيه إشارة إلى تضعيف ما ورد من كراهة ذكر الله في حالين: الخلاء والوقاع، لكن على تقدير صحته لا ينافي حديث الباب لأنه يحمل على إرادة الجماع، انتهى.

وقال القسطلاني: قوله: الجماع من عطف الخاص على العام للاهتمام به، والحديث الذي ساقه شاهد للخاص لا العام، لكن لما كان حال الوقاع أبعد حال من ذكر الله تعالى ومع ذلك تسن التسمية فيه ففي غيره أولى، ومن ثم ساقه المصنف هنا لمشروعية التسمية عند الوضوء، ولم يسق حديث: «لا وضوء لمن لم يذكر الله عليه» مع كونه أبغ في الدلالة، لكونه ليس على شرطه بل هو مطعون فيه، انتهى.

وهكذا قال غير واحد من شراح الحديث، ولا بد أن يرد عليه ذكر المصنف إياه في غير محله بوجهين: الأول: تأخيره عن غسل الوجه، والثاني: ذكر أبواب الاستنجاء بعد التسمية على الوضوء، ولم يرد به التسمية في بدء الاستنجاء فلا إيراد أصلاً، وثبت منه التسمية على الوضوء بالطريق الأولى ويعموم لفظ: على كل حال، فالظاهر عندي أن الإمام أراد بهذا الباب التسمية عند الخلاء، ولذا قدمه على الدعاء الآتي في الباب اللاحق خلافاً لما عليه عامة المشايخ والشرح من حملهم إياه على التسمية عند الوضوء؛ فلو سلم فيمكن الاعتذار عن المصنف بذكره إياه هنا أنه أشار بذلك إلى أن التسمية في أول الوضوء ليست بفرض بل هي مستحبة، فقدم الفرض وآخر النذب للتنبيه على مرتبتهما.

141 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،

أبعد حال من ذكر الله وهي مما أمر فيه بالصمت ففي غيرها أولى ، وفيه إشارة إلى تضعيف ما ورد من كراهة ذكر الله في حالين الخلاء والوقاع لكن على تقدير صحته لا ينافي حديث الباب لأنه يحمل على حال إرادة الجماع لكن يؤيد ما أطلقه المؤلف رحمه الله ما رواه ابن أبي شيبة من طريق علقمة بن مسعود كان إذا غشي أهله فأنزل قال : اللّٰهُم لا تجعل للشيطان فيما رزقتني نصيبا ، ولهذا كان مسنونة التسمية عند الوضوء منفهمة عن حديث الباب أيضًا بالطريق المذكور ذكر هذا الحديث ههنا إشارة إليها ، ولم يذكر حديث لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه مع كونه أبلغ في الدلالة لأنه ليس على شرطه بل هو مطعون فيه ، ثم إنه لما ذكر كتاب الوضوء عقيب كتاب العلم للمناسبة التي ذكرت هناك ذكر عقيقه ستة أبواب ليس فيه شيء من أوصاف الوضوء وإنما هي كالمقدمات لها ثم ذكر الباب السابع الذي فيه صفة الوضوء وكان ينبغي أن يذكره بعد أبواب الاستنجاء في أثناء الأبواب التي يذكر فيها صفات الوضوء ولكنه ذكره عقيب الباب السادس بطريق الاستطراد والاستتباع ، ثم شرع يذكر أبواب الاستنجاء وبعدها أبواب صفات الوضوء على ما يقتضيه الترتيب ، وقدم باب التسمية على الجميع لأن المتوضئ يستنجي أولاً فبالضرورة قدم أبواب الاستنجاء على أبواب الوضوء ، ثم لا بد من تقديم التسمية لأننا ندبنا إلى أن نسمي الله تعالى في ابتداء كل أمر ذي بال ليقع المبدوء به متبركا ببركة اسم الله تعالى فبالضرورة قدم باب التسمية.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن المديني (قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد ، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ) بفتح الجيم وسكون المهملة وبالدال المهملة رافع الأشجعي مولا هم الكوفي التابعي ، روى عن ابْنِ عَبَّاسٍ وابن عمر رضي الله عنهم ، وأرسل عن عمر وعائشة رضي الله عنهما قَالَ أحمد لم يسمع من ثوبان ولم يلقه ، وعنه منصور والأعمش ، وهو من الثقات لكنه يرسل ويدلس ، مات سنة مائة.

(عَنْ كُرَيْبٍ) مولى ابن عباس رضي الله عنهما (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما ، ورجال هذا الإسناد من رجال الكتب الستة إلا ابن المديني

يَبْلُغُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا،

فَإِنَّ مُسْلِمًا وَابْنَ مَاجَةَ لَمْ يَخْرُجَا لَهُ، وَأَنْتَهُمَا مَا بَيْنَ مَكِّيٍّ وَمَدْنِيٍّ وَكُوفِيٍّ وَبَصْرِيٍّ وَرَازِيٍّ وَفِيهِمْ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ وَهُمْ مَنْصُورٌ وَسَالِمٌ وَكَرِيبٌ، وَفِيهِ الْبَلَاغُ حَيْثُ قَالَ: (يَبْلُغُ) مِنْ بَابِ نَصَرَ أَيُّ: حَالُ كُونَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَصِلُ بِهِ أَيُّ: بِالْحَدِيثِ.

(النَّبِيُّ ﷺ) وهذا كلام كريب وغرضه أنه ليس موقوفًا على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بل هو مسند إلى رسول الله ﷺ لكنه يحتمل أن يكون بالواسطة بأن سمعه من صحابي سمعه من الرسول ﷺ وأن يكون بدونهما ولما لم يكن قاطعًا بأحدهما أو لم يرد بيانه ذكره بهذه العبارة، ثم هذا الحديث أخرجه المؤلف في التوحيد، والدعوات، والنكاح، وفي صفة إبليس أيضًا، وأخرجه مسلم في النكاح، وأبو داود فيه أيضًا، وكذلك الترمذي وقال حسن صحيح، والنسائي في عشرة النساء، وفي اليوم والليلة، وابن ماجة في النكاح أيضًا.

(قَالَ) أَيُّ: النَّبِيُّ ﷺ (لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ) أَيُّ: زَوْجَتَهُ أَيُّ: جَامِعُهَا فَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ.

(قَالَ) خَيْرٌ أَنْ (بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا) أَيُّ: أَبْعِدْنَا مِنْ جَنْبِ الشَّيْءِ يَجْنِبُهُ تَجَنُّبًا إِذَا أَبْعَدَهُ مِنْهُ، وَمِنْهُ الْجَنْبُ لِأَنَّهُ بَعِيدٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَجْنَبَ تَبَاعَدَ وَأَجْنَبْتَهُ الشَّيْءُ مِثْلُ جَنْبَتِهِ وَقَدْ قُرِئَ ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ﴾ [إِبْرَاهِيمُ: 35]، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ جَنْبُهُ الشَّرُّ وَأَجْنَبُهُ وَجَنْبُهُ فَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ جَنْبَنِي شَرُّهُ بِالتَّشْدِيدِ وَأَهْلُ نَجْدٍ جَنْبَنِي شَرُّهُ وَأَجْنِبْنِي (الشَّيْطَانَ) إِذَا مِنْ شَطْنٍ بِمَعْنَى بَعْدَ فَوْزَنِهِ فَيَعَالُ بِاللَّامِ سَمِّيَ بِهِ لِبَعْدِهِ مِنَ الصَّلَاحِ وَالْخَيْرِ وَإِذَا مِنْ شَاطِئٍ بِمَعْنَى بَطْلٍ فَوْزَنَهُ فَيَعَالُ بِالنُّونِ سَمِّيَ بِهِ لِتَرْكِهِ الْحَقَّ وَمِنْ أَسْمَائِهِ الْبَاطِلُ أَيْضًا وَيُسَمَّى كُلُّ عَاتٍ مَتَمَرَّدٍ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالِدَوَابِّ شَيْطَانًا أَيْضًا⁽¹⁾ وَالْعَرَبُ تَسْمِي الْحَيَّةَ شَيْطَانًا.

(وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا)، أَيُّ: الَّذِي رَزَقْتَنَا مِنَ الْوَلَدِ، وَهُوَ مِنَ الرِّزْقِ فِي الْعِبَادِ وَالرِّزْقُ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ وَالْجَمْعُ الْأَرْزَاقُ، وَقِيلَ الرِّزْقُ بِالْفَتْحِ الْمَصْدَرُ الْحَقِيقِيُّ

(1) وقيل: من شاط الزيت أو السمن إذا نضج حتى يحترق لأنه يهلك حينئذ، وتشيط فلان أي: احترق وغضب، واستشاط أي: احتدَّ كأنه التهب غضبه.

فَقُضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ»⁽¹⁾.

وبالكسر الاسم يقال رزقه الله يرزقه، وقد يسمى المطر رزقا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ﴾ [الجاثية: 5] ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: 22] وهو على الاتساع في اللغة انتهى، ويقال الرزق في كلام العرب الحظ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: 82] أي: حظكم والحظ هو نصيب الرجل وما هو خاص له دون غيره، وقد أبعد من قَالَ الرزق كل شيء يؤكل أو يستعمل ووجه بعده أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أمرنا أن ننفق مما رزقنا فَقَالَ: ﴿أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: 254] فلو كان الرزق هو الذي يؤكل لما أمكن إنفاقه، وقيل الرزق هو ما يملك، وفيه أيضًا أَنَّ الْإِنْسَانَ قد يَقُولُ اللَّهُمَّ ارزقني ولداً صالحاً وزوجة صالحة ولا يملك الولد والزوجة، فافهم.

(فَقُضِيَ) على صيغة المجهول من القضاء، وله معانٍ:

يقال قضى أي: حكم ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الأسراء: 23]، وقضى حاجته أي: فرغ منها، وضربه فقضى عليه أي: قتله، وسم قاضي أي: قاتل، وقضى نحبه قضاء أي: مات، وقضى دينه أي: أداه، وقضى إليه الأمر أي: أنهاه إليه وأبلغه قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمَرَ﴾ [الحجر: 66]، وقضاه أي: صنعه، وقضاه أي: قدره قَالَ تَعَالَى: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَعَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: 12]، ومنه القضاء والقدر، والمناسب هنا إمّا الحكم وإمّا التقدير، فافهم.

(بَيْنَهُمَا) أي: بين الأحد والأهل وفي رواية بينهم بالميم نظراً إلى معنى الجمع في الأهل.

(وَلَدٌ) ذكرًا كان أو أنثى (لَمْ يَضُرَّهُ) بتشديد الراء، وهو جواب لو والتقدير لو ثبت قول أحدكم بسم الله عند إتيان أهله لم يضره الشيطان ذلك الولد، يعني لا يكون له سلطان عليه ببركة اسمه عَزَّ وَجَلَّ بل يكون من جملة العباد المحفوظين المذكورين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: 42]، أو لا يتخبطه الشيطان ولا يداخله بما يضر عقله أو بدنه، أو لا يطعن فيه عند ولادته،

(1) أطرافه 3271، 3283، 5165، 6388، 7396 - تحفة 6349.

أخرجه مسلم في النكاح باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع رقم (1434).

أو لا يصصره، أو لا يفتنه بالكفر، أو لا يضره أصلاً لا ضرراً دينياً ولا ضرراً بدنياً وإلى كلٍّ من هذه الأقوال ذاهب، وقد روى ابن جرير في تهذيب الآثار بسنده عن مجاهد قال إذا جامع الرجل ولم يسمَّ انطوى العجان على إحليله فجامع معه فذكر قوله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ أَنْفُ قَبْلَهُمْ وَلَا جَاءَ ۖ﴾ [الرحمن: 74]، وفي الحديث استحباب التسمية والدعاء المذكور في ابتداء الوقاع، وقد استحَب الغزالي في الاحياء أن يقرأ بعد بِسْمِ اللَّهِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ويكبر ويهلل ويقول بسم الله العلي العظيم اللهم اجعلها ذرية طيبة إن قدرت ولدا يخرج من صليبي، قَالَ وإذا قرب الإنزال فقل في نفسك ولا تحرك به شفتيك الحمد لله الذي خلق من الماء بشراً: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: 54].

وفيه: أَنَّ التسمية عند ابتداء كل عمل مستحبه تبركاً بها واستشعاراً بأنَّ الله تعالى هو الميسر لذلك العمل والمعين عليه⁽¹⁾، وقال ابن بطال فيه حثٌّ وندب على ذكر الله تعالى في كلِّ وقت على حال الطهارة وغيرها ورد لقول من قَالَ لا يذكر الله تعالى إلَّا وهو طاهر ومن كره ذكر الله تعالى على حالتين على الخلاء وعلى الوقاع، أقول ومن كره ذلك كره لما روي عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كره أن يذكر الله إلَّا وهو طاهر، وروي مثله عن أبي العالية والحسن، وروي عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كره أن يذكر الله تعالى على جالس على الخلاء والرجل الذي يواقع أهله وهو قول عطاء ومجاهد، وقال مجاهد يجتنب الملك الإنسان عند جماعه وعند غائطه، ولا ينافي ذلك حديث الباب لأنَّه يحمل على حال إرادة الوقاع كما سيأتي في الطريق الأخرى، لكن يؤيد إطلاق المصنف رحمه الله ما رواه ابن أبي شيبه من طريق علقمة بن مسعود كان إذا غشي أهله فأنزل قَالَ اللَّهُمَّ لا تجعل للشيطان فيما رزقتني نصيباً.

وفيه: الإشارة إلى ملازمة الشيطان لابن آدم من حين خروجه من ظهر أبيه إلى رحم أمه إلى حين موته أعاذنا الله منه، فهو يجري منه مجرى الدم وعلى خيشومه إذا نام وعلى قلبه إذا استيقظ فإذا غفل وسوس وإذا ذكر الله خنس،

(1) وقد وقع في نسخة الفربري ههنا، قيل لأبي عبد الله: فإن لم يعرف بالعربية أيقول بالفارسية؟ قال نعم.

9 - باب مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخَلَاءِ

142 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، يَقُولُ:

ويضرب على قافية رأسه إذا نام ثلاث عقد وتنحل بالذكر والوضوء والصلاة.

فائدة:

اعلم أن في التسمية عند الوضوء أربعة مذاهب:

أحدها: أنها سنة ليست بواجبة فلو تركها عمدا صح وضوءه وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وجمهور العلماء وهو أظهر الروايتين عن أحمد رحمهم الله.

الثاني: أنها واجبة كسائر الواجبات وهي رواية عن أحمد وقول أهل الظاهر.

الثالث: أنها واجبة إن تركها عمداً بطلت طهارته وإن تركها سهواً أو معتقداً أنها غير واجبة لم تبطل طهارته وهو قول إسحاق بن راهويه كما حكاه الترمذي عنه، الرابع أنها ليست مستحبة وهي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله، وعن مالك أنها بدعة قَالَ ما سمعت بهذا تريد أن تدبج، وفي رواية أنها مباحة لا فضل في فعلها ولا بأس في تركها.

9 - باب مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخَلَاءِ

(باب مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخَلَاءِ) أي: ما يقوله الشخص عند إرادة دخول الخلاء وهو بفتح المعجمة وبالمدم موضع قضاء الحاجة سمي بذلك لخلائه في غير قضاء الحاجة أو لأن الإنسان يخلو فيه، ويقال له الكنيف والحش والمرفق والمرحاض أيضاً وأصله المكان الخالي ثم كثر استعماله في ذلك، وأما الخلأ بالقصر فهو الحشيش الرطب والكلام الحسن أيضاً فإن كسرت الخاء مع المدم فهو عيب في الإبل كالحران في الخيل، ووجه المناسبة بين البابين اشتمالها على ذكر اسم الله تعالى على أن التخلي يعقب الوقوع غالباً.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس (قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج وقد مر ذكرهما في باب (المسلم من سلم المسلمون).

(عن عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ) بصيغة التصغير في الثاني وقد تقدم في باب حب الرسول (قَالَ) أي أنه (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حال كونه (يَقُولُ)

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»

ورجال هذا الإسناد ما بين بغدادي وواسطي وبصري، وأنه من رباعيات البُخَارِيِّ وقد أخرج متنه المؤلف في الدعوات أيضًا، وأخرجه النسائي، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي في الطهارة أيضًا.

(كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ) أي: إذا أراد دخول الخلاء لأن اسم الله تعالى مستحب الترك بعد الدخول، وقد صرح به في رواية سعيد بن زيد على ما يأتي عن قريب، وفي رواية أخرى أيضًا أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْحَشُوشُ محتضرة» أي: للجان والشياطين فإذا أراد أحدكم الخلاء فليقل أعوذ بالله من الخبث والخبائث، ثم إن هذا التأويل إنما يحتاج إليه إذا كان المكان الذي يقضي فيه الحاجة معدًا لذلك كالكنيف فأمّا إذا لم يكن معدًا لذلك كالصحراء فلا فإنه يجوز ذكر الله فيه، بل فيما كان معدًا لذلك أيضًا يجوز ذكر الله تعالى عند المالكية، فافهم.

(قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ) من العوذ أي: ألوذ وألتجئ، يقال عُذْتُ به عواذًا وعياذًا ومعاذًا أي: لجأت إليه ولذت به، والمعاذ المصدر والمكان والزمان.

(بِكَ مِنَ الْخُبْثِ) بضم الباء جمع الخبيث (وَالْخَبَائِثِ) جمع الخبيثة يريد ذكران الشياطين وإنائهم وإنما خصّ بذلك لأن الشياطين يحضرون الأخلية وهي مواضع يهجر فيها ذكر الله تعالى فقدم الاستعاذة احترازًا منهم قاله الخطّابي، وقال وعامة أصحاب الحديث يَقُولُ الْخُبْثُ ساكنه الباء وهي غلط والصواب ضمها، واعترض عليه بأن أبا عبيدة القاسم بن سلام حكى التسكين الباء وكذا الفارابي في ديوان الأدب والفارسي في مجمع الغرائب وبأن فُعْلًا بضمتين قد تسكن عنه قياسا ككتب وكتب ورسّل ورسّل فعل من سكنها سلك هذا المسلك، وقال فضل الله التوربشتي هذا مستفيض لا يسع أحدا مخالفته إلا أن يزعم أن ترك التخفيف فيه أولى لثلاث يشبهه بالخبث الذي هو المصدر، وفي شرح السنة الخبث بضم الباء وبعضهم يروي بالسكون هذا، فإن كانت مخففة عن المحركة فقد عرفت معناه، وإن كان مفردًا فمعناه كما قال ابن الأعرابي المكروه فإن كان من الكلام فهو الشتم، وإن كان من الملل فهو الكفر، وإن كان من الطعام فهو حرام، وإن كان من الشراب فهو الضار، وعلى هذا فالمراد بالخبائث المعاصي أو مطلق

الأفعال المذمومة ليحصل التناسب، وقال ابن الأنباري وصاحب المنتهى الخبث الكفر ويقال الشيطان والخبائث المعاصي جمع خبيثة، ويقال الخبث خلاف طيب الفعل من فجور وغيره والخبائث الأفعال المذمومة والخصال الردية، وقد وقع في رواية الترمذي وغيره أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبِيثِ أَوْ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ هَكَذَا عَلَى الشُّكِّ الْأَوَّلِ: بِالْإِسْكَانِ مَعَ الْإِفْرَادِ، وَالثَّانِي: بِالتَّحْرِيكِ مَعَ الْجَمْعِ.

والحاصل: أَنَّ الاستعاذة عند دخول الخلاء إما من ذكران الشياطين وإنائهم وإما من الشيء المكروه ومن الشيء المذموم، وفي التعبير بلفظة كان دلالة على الثبوت والدوام، وبلغ المضايع فِي يَقُولُ استحضر لصورة القول، وفي الحديث استحباب الاستعاذة بِاللَّهِ عند إرادة الدخول فِي الخلاء، وقد أجمع على استحبابها سواء فِيهَا الْبِنَانِ وَالصَّحْرَاءُ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَاوِي لَهُمْ بِخُرُوجِ الْخَارِجِ فَلَوْ نَسِيَ التَّعَوُّذَ فَدَخَلَ فَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى كِرَاهَةِ التَّعَوُّذِ وَأَجَازَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْخَلَاءِ، فَرُوي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ الْخَلَاءِ وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ وَالشَّعْبِيِّ وَقَالَ عِكْرَمَةُ لَا يَذْكُرُ اللَّهُ فِيهِ بِلِسَانِهِ وَلَكِنْ بِقَلْبِهِ، وَأَجَازَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ فِي الْمَرَحَاضِ، وَقَالَ الْغُرَيْرِيُّ قُلْتُ لِلشَّعْبِيِّ أَعْطَسَ وَأَنَا فِي الْخَلَاءِ أَحْمَدُ اللَّهُ قَالَ لَا حَتَّى تَخْرُجَ فَأَتَيْتِ النَّخْعِيَّ فَسَأَلْتَهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لِي أَحْمَدُ اللَّهُ فَأَخْبَرْتَهُ بِقَوْلِ الشَّعْبِيِّ فَقَالَ النَّخْعِيُّ إِنَّ الْحَمْدَ يَصْعَدُ وَلَا يَهْبِطُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ وَمَالِكٍ، وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ خَلْقِ اللَّهِ الْعِبَادَ عَنْ عَطَاءٍ رَحِمَهُ اللَّهُ الْخَاتِمَ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ لَا بِأَسْ أَنْ يَدْخُلَ بِهِ الْإِنْسَانُ الْكَنِيفَ أَوْ يَلْمَ بِأَهْلِهِ وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَذَكَرَ وَكِيعٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ مِثْلَهُ، وَقَالَ طَاوُسٌ فِي الْمَنْطِقَةِ تَكُونُ عَلَى الرَّجُلِ فِيهَا الدَّرَاهِمُ يَقْضِي حَاجَتَهُ لَا بِأَسْ بِذَلِكَ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: لَا بَدَ لِلنَّاسِ مِنْ نَفَقَاتِهِمْ وَأَحَبُّ النَّاسِ أَنْ لَا يَدْخُلَ الْخَلَاءَ بِالْخَاتِمِ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ الْبُخَارِيُّ وَهَذَا مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمِ انْتِهَى، وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَقْبَلَ مِنْ نَحْوِ بَثْرَ جَمَلَ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ حَتَّى تَيَمَّمَ بِالْجِدَارِ فَهُوَ عَلَى الْأَخْذِ بِالْإِحْتِيَاظِ وَالْفَضْلِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ رَدِّ

تَابَعَهُ ابْنُ عَرَعْرَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ غُنْدَرٌ،

السلام أن يكون على وضوء قاله الطحاوي، وقال الطبري إن ذلك كان منه على وجه التأديب للمسلم عليه بأن لا يسلم بعضهم على بعض على الحدث وذلك نظير نهيه وهم كذلك أن يحدث بعضهم بعضاً بقوله لا يتحدث المتغوطان على طوفهما يعني حاجتهما فإن الله يمقت على ذلك، وروى أبو عبيد الباجي عن الحسن عن البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا حَتَّى فَرَغَ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي الْإِسْتِعَاذَةِ أَلْفَاظُ الرِّوَاةِ فِي رِوَايَةِ عَنْ شُعْبَةَ أَعُوذُ بِاللَّهِ، وَفِي رِوَايَةٍ وَهَيْبٌ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ وَهُوَ يَشْمَلُ أَنْوَاعَ الْإِسْتِعَاذَةِ مِنْ قَوْلِهِ أَعُوذُ بِكَ أَسْتَعِيزُ بِكَ، أَعُوذُ بِاللَّهِ، أَسْتَعِيزُ بِاللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ، قَالُوا وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ مَعَ التَّعَوُّذِ فَقَدْ رَوَى الْمُعَمَّرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمُخْتَارِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهِيْبٍ بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ بَلَفْظَ الْأَمْرِ قَالَ إِذَا دَخَلْتُمُ الْخَلَاءَ فَقُولُوا: بِسْمِ اللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخَبْثِ وَالْخَبَائِثِ. وَفِي كِتَابِ ابْنِ عَدِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْكَنِيفَ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ» ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ»، قَالَ وَرَوَاهُ أَبُو مُعَشَّرٍ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ زِيَادَةَ الْبِسْمَلَةِ، وَظَاهَرَ ذَلِكَ تَأْخِيرَ التَّعَوُّذِ عَنِ الْبِسْمَلَةِ، وَبِهِ صَرَحَ جَمَاعَةٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْقِرَاءَةِ كَمَا قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا كَانَ يَسْتَعِيزُ إِظْهَارًا لِلْعِبَادِيَّةِ وَتَعْلِيمًا لِلْأُمَّةِ وَإِلَّا فَهُوَ ﷺ مُحْفُوظٌ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَقَدْ رُبُّهُ عَفْرِيَّتًا مِنْ سَارِيَةِ مِنْ سُوَارِي الْمَسْجِدِ (تَابَعَهُ ابْنُ عَرَعْرَةَ) بَفَتْحِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَبِالرَّاءِ الْمَكْرُورَةِ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ: خَوْفُ الْمُؤْمِنِ أَنْ يَحْبُطَ عَمَلُهُ أَي: تَابَعَ آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعْرَةَ فِي رِوَايَتِهِ هَذَا الْحَدِيثِ.

(عَنْ شُعْبَةَ) يَعْنِي أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَرَعْرَةَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شُعْبَةَ كَمَا رَوَاهُ آدَمُ عَنْهُ، وَهَذِهِ هِيَ الْمَتَابَعَةُ التَّامَةُ وَفَائِدَتُهَا التَّقْوِيَّةُ، وَحَدِيثُ مُحَمَّدَ بْنَ عَرَعْرَةَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ مُوَصُولًا قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعْرَةَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهِيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخَبْثِ وَالْخَبَائِثِ».

(وَقَالَ غُنْدَرٌ) بَضَمِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسَكُونِ النُّونِ وَفَتْحِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَبِالرَّاءِ وَمَعْنَاهُ الْمَتَشَعَّبُ وَهُوَ لَقَبُ مُحَمَّدَ بْنِ جَعْفَرِ الْبَصْرِيِّ رَبِيبِ شُعْبَةَ

عن شُعْبَةَ «إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ» وَقَالَ مُوسَى عَنْ حَمَادٍ «إِذَا دَخَلَ» وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ «إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ»⁽¹⁾.

وقد مر في باب : ظلم دون ظلم.

(عن شُعْبَةَ «إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ») وهذا التعليق وصله البزار في مسنده عن مُحَمَّدِ بْنِ بَشَارٍ بِنْدَارٍ عَنْ غَنْدَرٍ عَنْ شُعْبَةَ بَلْفُظِهِ ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ غَنْدَرٍ بَلْفُظٍ إِذَا دَخَلَ وَهَذَا اسْتِشْهَادٌ لَا مَتَابَعَةٌ كَمَا لَا يَخْفَى.

(وَقَالَ مُوسَى) هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُودَكِيِّ ، وَقَدْ مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ ، (عَنْ حَمَادٍ) بِالْمَهْمَلَةِ وَبِالْمِيمِ الْمَشْدُودَةِ هُوَ ابْنُ سَلَمَةَ بْنِ دِينَارٍ أَبُو سَلَمَةَ الرَّبِيعِيِّ وَكَانَ يَعِدُ مِنَ الْأَبْدَالِ وَعَلَامَةُ الْأَبْدَالِ أَنْ لَا يُولَدُ لَهُمْ تَزْوِجُ سَبْعِينَ امْرَأَةً فَلَمْ يُولَدْ لَهُ وَقِيلَ فَضْلُ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ دِينَارٍ عَلَى حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ بِنِ دُرْهَمٍ كَفَضْلِ الدِّينَارِ عَلَى الدَّرْهَمِ مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةً رَوَى لَهُ جَمَاعَةٌ.

(«إِذَا دَخَلَ») الْخَلَاءُ ، وَهَذَا التَّعْلِيْقُ وَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ ، وَهَذِهِ الْمَتَابَعَةُ نَاقِصَةٌ لَا تَامَةٌ.

(وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ) ابْنُ دُرْهَمٍ أَبُو الْحَسَنِ الْجَهْضَمِيُّ الْبَصْرِيُّ أَخُو حَمَادِ بْنِ زَيْدِ بْنِ دُرْهَمٍ وَبَعْضُهُمْ يَضَعُفُهُ وَمَا رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ إِلَّا اسْتِشْهَادًا مَاتَ سَنَةَ وَفَاةَ ابْنِ سَلَمَةَ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ) ابْنُ صَهِيْبٍ («إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ») وَهَذَا التَّعْلِيْقُ وَصَلَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو النِّعْمَانِ قَالَ ثَنَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ صَهِيْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ رَاضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ الْخَلَاءَ قَالَ فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ الْكِتَابِ ، فَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً الْأَلْفَاظَ لَكِنْ مَعَانِيهَا مُتَقَارِبَةٌ تَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ هَذَا عِنْدَ إِرَادَةِ الدِّخْوَلِ فِي الْخَلَاءِ لَا بَعْدَهُ ، وَجَاءَ لَفْظُ الْغَائِطِ مَوْضِعَ الْخَلَاءِ أَيْضًا عَلَى مَا رَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي مَعْجَمِهِ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْغَائِطُ قَالَ : «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخَبْثِ وَالْخَبَائِثِ» ، وَكَذَا جَاءَ لَفْظُ الْكَنِيفِ وَلَفْظُ الْمَرْفُقِ ، فَالْأَوَّلُ : فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ

(1) طرفه 6322 - تحفة 1022 ، 1020.

أخرجه مسلم في الحيض باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء رقم (375).

10 - بَابُ وَضْعِ الْمَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ

143 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ وَإِنْ كَانَ أَبُو عِيْسَى قَالَ إِسْنَادَهُ لَيْسَ بِالْقَوِي مَرْفُوعًا سَتَرَ مَا بَيْنَ الْجَنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ الْكَنِيفُ أَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ، وَالثَّانِي: فِي حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ مَرْفُوعًا لَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ إِذَا دَخَلَ مَرْفَقَهُ أَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ النَّجِسِ الْخَبِيثِ الْمَخْبَثِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا يَقُولُ بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ عَلَى شَرْطِهِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ حَبَانَ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ الْجَارُودُ وَالْحَاكِمُ فِي صَحِيحِهِمْ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ: «غُفْرَانُكَ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ وَهُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي»، وَخَرَجَ النَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ مِثْلَهُ، وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَخْرَجَ عَنِّي مَا يُوْذِنِي وَأَمْسَكَ عَلَيَّ مَا يَنْفَعُنِي، وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْعِلَلِ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ مِثْلَهُ، وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذَاقَنِي لَذَّةَ وَأَبْقَى عَلَيَّ قُوَّتَهُ وَأَذْهَبَ عَنِّي أَذَاهُ، فَإِنْ قِيلَ مَا الْحِكْمَةُ فِي قَوْلِهِ: «غُفْرَانُكَ» إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، فَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَغْفِرُ مَنْ تَرَكَ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى مَدَّةً لَبِثَهُ فِي الْخَلَاءِ، أَوْ خَوْفًا أَنْ لَا يُوْذِيَ شُكْرَ النِّعْمَةِ الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِذْ أَطْعَمَهُ وَهَضَمَهُ وَأَخْرَجَ عَنْهُ مَا يُوْذِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، هَذَا وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ بَعْدَ ذِكْرِ الْحَدِيثِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَيُّ: الْبُخَارِيُّ وَيُقَالُ: الْخَبْثُ يَعْنِي بِسُكُونِ الْمَوْحِدَةِ.

10 - بَابُ وَضْعِ الْمَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ

(بَابُ وَضْعِ الْمَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ) لَيْسَتْ عَمَلُهُ الْمَتَوَضَّئُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْهُ وَوَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْبَابَيْنِ ظَاهِرٌ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الْجَعْفِيُّ الْمُسْنَدِيُّ قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ حَسَنُ بْنُ شِجَاعٍ: مَنْ أَيْنَ يَفُوتُكَ الْحَدِيثُ وَقَدْ وَقَفْتَ عَلَى هَذَا الْكَنْزِ يَعْنِي الْمُسْنَدِي؟ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابٍ: أُمُورُ الْإِيمَانِ.

قَالَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْخَلَاءَ، فَوَضَعْتُ لَهُ وَضُوءًا قَالَ: «مَنْ وَضَعَ هَذَا فَأُخْبِرَ»⁽¹⁾

(قَالَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ) أبو النضر بسكون الضاد المعجمة التميمي الليثي الكناني الخراساني نزل بغداد وتلقب بقيصر وهو حافظ ثقة صاحب سنة كان أهل بغداد يفتخرون به مات سنة سبع ومائتين عن ثلاث وسبعين سنة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ) مؤنث الأورق هو ابن عمر اليشكري الكوفي أبو بشر يقال: أصله من خوارزم سكن المدائن، قَالَ أبو داود الطيالسي قَالَ لي شُعْبَةُ عليك بورقاء فإنك لن ترى عيناك مثله، روى عن عبيد الله الآتي ومثله، وعنه الفريابي ويحيى بن آدم هو صدوق صالح، قيل مات سنة تسع وستين ومائة وليس في الكتب الستة وورقاء غيره.

(عَنْ عُبيدِ اللَّهِ) بالتصغير (ابنِ أَبِي يَزِيدَ) من الزيادة المكي مولى آل قارظ بالقاف والراء والطاء المعجمة حلفاء بني زهرة كان ثقة كثير الحديث، مات سنة ست وعشرين ومائة، ووقع في رواية الكشميهني عبيد الله بن أبي زائدة وهو غلط والصحيح ابن أبي يزيد ولا يعرف اسمه.

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ورجال هذا الإسناد ما بين بغدادى وكوفي ومكي وأنه على شرط الستة خلا شيخ البخاري فإنه من رجاله ورجال الترمذي فقط. وقد أخرج متنه مسلم في فضائل ابن عباس رضي الله عنهما أيضًا والنسائي في المناقب كذلك.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْخَلَاءَ، فَوَضَعْتُ لَهُ وَضُوءًا) بفتح الواو وهو الماء الذي يتوضأ به وأما بالضم فهو مصدر وقد مر تحقيقه وإنما وضعه ليتوضأ به وقيل يحتمل أن يكون تأوله إياه ليستنجي به، وفيه نظر.

(قَالَ) وفي رواية فَقَالَ أَي: النَّبِيِّ ﷺ بعد ما خرج من الخلاء: (مَنْ) استفهامية (وَضَعَ هَذَا) أَي: الوضوء (فَأُخْبِرَ) على صيغة المجهول عطف على ما

(1) ببناء المجهول، قال الحافظ: وكانت ميمونة خالة ابن عباس هي المخبرة بذلك، قال التيمي: فيه استحباب المكافأة بالدعاء قال ابن المنير: مناسبة الدعاء لابن عباس بالتفقه على وضعه الماء من جهة أنه تردد بين ثلاثة أمور: إما أن يدخل إليه بالماء، أو يضعه على الباب ليتناولوه من قرب، أو لا يفعل شيئاً، فرأى الثاني أوفق، لأن في الأول تعرضاً للاطلاع، والثالث =

فَقَالَ: اللَّهُمَّ فَقهْهُ فِي الدِّينِ⁽¹⁾.

قبله أي: أخبر النَّبِيَّ ﷺ أنه ابن عباس والمخبر خالته ميمونة بنت الحارث لأن ذلك كان في بيتها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(فَقَالَ) ﷺ: (اللَّهُمَّ فَقهْهُ فِي الدِّينِ) من الفقه وهو في اللغة الفهم تقول فقهه الرجل بالكسر وفلان لا يفقه بالفتح ثم خصّ به علم الشريعة والعالم به فقيه وقد فقه بالضم فقاهاه وفقهه الله وتفقه إذا تعاطى ذلك وفاقهته إذا باحثته في العلم، وإِنَّمَا دعا النَّبِيُّ ﷺ لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بهذا الدعاء لما تفرّس فيه من الذكاء والفتنة مع صغر سنّه حيث وضع الوضوء عند الخلاء لكونه أيسر له ﷺ إذ لو وضعه في مكان بعيد منه لاقترضى ذلك مشقة ما في طلب الماء ولو دخل به عليه كان تعرضاً للاطلاع على حاله وهو يقضي حاجته فلما كان وضع الماء فيه إعانة على الدين ناسب أن يدعو له بالتفقه في الدين ليطلع به على أسرار الفقه في الدين فينتفع وينفع وكان هكذا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي الحديث جواز خدمة العالم بغير أمره ومراعاته حتى حال دخول الخلاء.

وفيه أيضًا: استحباب المكافأة بالدعاء.

وفيه أيضًا: أنّ حمل الخادم الماء إلى المغتسل غير مكروه، وأنّ الأدب فيه أن يليه الأصغر من الخدم دون الأكابر.

وفيه أيضًا: دلالة قطعية على إجابة دعاء الرسول ﷺ لأنّه صار فقيها أي فقيه هذا، وقد استدللّ به الداووديّ على أنّه ربما لا يستنجي عندما يأتي الخلاء لثلاث

= يستدعي مشقة في طلب الماء، والثاني أسهلها، ففعله يدل على ذكائه، فناسب أن يدعى له بالتفقه في الدين ليحصل به النفع وكذا كان، انتهى.

قال الكرمانى: فيه دليل قاطع على إجابة دعاء الرسول ﷺ لأنّه صار فقيهاً وأي فقيه - رضي الله عنه - قال ابن بطال: معلوم أن وضع الماء عند الخلاء إنما هو للاستنجاء به، وفيه رد على قول من أنكر الاستنجاء بالماء وقال: إنما ذلك وضوء النساء، وزعم بعض المتأخرين أن الماء نوع من المطعوم فكرهه لأجل ذلك، قال النووي: قد اختلف في المسألة فالذي عليه الجمهور أن الأفضل أن يجمع بينهما فيستعمل الحجر أولاً لتخف النجاسة وتقل مباشرتها بيده ثم يستعمل الماء فإن أراد الاقتصار على أحدهما جاز سواء وجد الآخر أم لا، انتهى.

(1) أطرافه 75، 3756، 7270 - تحفة 5865.

أخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب فضائل عبد الله بن عباس رضي الله عنه رقم (2477).

يكون ذلك سنة لأنه لم يأمر بوضع الماء وقد أتبعه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالماء فَقَالَ لو استنجيت كلما أتيت الخلاء لكان سنة، وفيه نظر وما استشهد به حديث ضعيف، وقال ابن بطال معلوم أَنَّ وضع الماء عند الخلاء إنما هو للاستنجاء به عند الحدث.

وفيه : رد على من أنكر الاستنجاء بالماء، وقال : إنما ذلك وضوء النساء وإنما كان الرجال يتمسحون بالحجارة.

وفي صحيح ابن حبان من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت : «ما رأيت رسول الله ﷺ خرج من غائط قط إلا مس ماء».

وفي جامع الترمذي من حديثها أَيضًا أَنَّهَا قالت : «مُرْنَا أزواجكن أن يغتسلوا أثر الغائط والبول فإنه ﷺ كان يفعله». ثم قَالَ : هذا حديث حسن صحيح.

وفي الموطأ عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يتوضأ بالماء وضوءًا لما تحت الإزار. قَالَ مالك : يريد الاستنجاء بالماء فتأمل⁽¹⁾.

وقال الخطابي : في الحديث استحباب الاستنجاء بالماء وإن كانت الحجارة مجزئة وكره قوم من السلف الاستنجاء بالماء، وزعم بعض المتأخرين أَنَّ الماء نوع من المطعوم فكرهه لأجل ذلك، وكان بعض القراء يكره الوضوء في مشارع المياه الجارية وكان يستحب أن يؤخذ له الماء في ركوة ونحوها لأنه لم يبلغه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ توضأ على نهر أو شرع في ماء جار، قَالَ وهذا عندي من أجل أَنَّهُ لم يكن بحضرته المياه الجارية والأنهار فأما من كان بين ظهري مياه جارية فأراد أن يشرع فيه ويتوضأ منها كان له ذلك من غير حرج.

وقال التَّوَوِّيُّ اختلف في المسألة فالذي عليه الجمهور أَنَّ الأفضل أن يجمع بين الماء والحجر فيستعمل الحجر أولاً لتخفف النجاسة وتقل مباشرتها بيده ثم يستعمل الماء، فإن أراد الاقتصار على أحدهما جاز سواء وجد الآخر أو لم يجده، فإن اقتصر فالماء أفضل من الحجر لأنَّ الماء يطهر المحل طهارة حقيقية لأنه يزيل عين النجاسة وأثرها وأما الحجر فلا يطهر وإنما يخفف النجاسة ويبيح الصلاة مع النجاسة المعفو عنها، وذهب بعضهم إلى أن الحجر أفضل، وربما

(1) وجه التأمل أنه إنما يستقيم إذا كان وضع الماء للاستنجاء به لا للتوضي.

11 - باب: لَا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ بِغَائِطٍ
أَوْ بَوْلٍ، إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ، جِدَارٍ أَوْ نَحْوِهِ

أَوْهَمَ كَلَامَ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَجْزِي، وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ الْمَالِكِيُّ لَا يَجْزِي الْحَجَرُ إِلَّا لِمَنْ عَدِمَ الْمَاءَ وَحَكَاهُ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ عَنِ الزَّيْدِيَّةِ وَالشَّيْعَةِ وَغَيْرِهِمَا وَالسُّنَّةُ قَاضِيَةٌ عَلَيْهِمْ.

11 - باب: لَا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ بِغَائِطٍ
أَوْ بَوْلٍ، إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ، جِدَارٍ أَوْ نَحْوِهِ

(باب) بالتَّوْنِينِ : (لَا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ) فِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : ضَمُّ الْمِثَالَةِ الْفَوْقِيَّةِ عَلَى صِيغَةِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ وَرَفْعِ الْقِبْلَةِ .

وَالْآخَرُ : فَتْحُ الْيَاءِ الْمِثَالَةِ التَّحْتِيَّةِ عَلَى صِيغَةِ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ وَالْقِبْلَةُ مَنْصُوبٌ أَيْ لَا يَسْتَقْبَلُ قَاضِي الْحَاجَةِ الْقِبْلَةَ وَعَلَى كُلِّ وَجْهِ فِي اللَّامِ وَجْهَانِ أَيْضًا الضَّمُّ عَلَى أَنْ لَا نَافِيَةَ وَالْكَسْرُ عَلَى أَنَّهَا نَاهِيَةٌ .

(بِغَائِطٍ) الْبَاءُ فِيهِ ظَرْفِيَّةٌ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ الْمَكَانُ الْمَطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ الْمَتَّعِ كَانَ يَقْصُدُهُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ فَكُنُوا بِهِ عَنْ نَفْسِ الْحَدِثِ كِرَاهَةً لَذِكْرِهِ بِخَاصِّ اسْمِهِ وَمِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ التَّعْغِيفُ فِي لَفْظِهِ وَاسْتِعْمَالُ الْكِنَايَةِ فِيهِ صَوْنًا لِلأَلْسِنَةِ عَمَّا تَصَانُ الْأَبْصَارُ وَالْأَسْمَاعُ فَصَارَتْ حَقِيقَةُ عَرَفِيَّةٍ غَلَبَتْ عَلَى الْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ لَكِنْ لَا يَقْصُدُ بِهِ إِلَّا الْخَارِجَ مِنَ الدَّبْرِ فَقَطْ لِتَفْرِيقِهِ فِي الْحَدِيثِ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ : بِغَائِطٍ ، (أَوْ بَوْلٍ) وَفِي رَوَايَةٍ وَلَا بَوْلٍ (إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ ، جِدَارٍ) بِالْجَرِّ بَدَلٍ مِنَ الْبِنَاءِ (أَوْ نَحْوِهِ) كَالسَّوَارِي وَالْأَسَاطِينِ وَالْأَحْجَارِ الْكِبَارِ وَفِي رَوَايَةٍ أَوْ غَيْرِهِ بَدَلٍ أَوْ نَحْوِهِ وَهُمَا مُتَقَارِبَانِ ، قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ لَيْسَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الَّذِي ذَكَرَهُ ، وَأَجِيبَ بِأَجُوبَةٍ :

أَحَدُهَا : مَا أَجَابَ بِهِ الْإِسْمَاعِيلِيُّ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْغَائِطِ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيُّ لَا مَعْنَاهُ الْعَرَفِيُّ فَحِينَئِذٍ يَصَحُّ اسْتِثْنَاءُ الْأَبْنِيَةِ مِنْهُ .

وَفِيهِ : أَنَّهُ لَمَّا غَلَبَ عَلَى الْخَارِجِ وَصَارَ حَقِيقَةُ عَرَفِيَّةٍ فِيهِ مَهْجُورًا حَقِيقَتُهُ اللَّغَوِيَّةُ فَكَيْفَ تَرَادَّدَ بَعْدَ ذَلِكَ ؟ كَذَا قِيلَ ، وَفِيهِ مَا فِيهِ .

144 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ،

وثانيها : أنَّ استقبال القبلة إنما يتحقق في الفضاء وأما الجدار والأبنية فإنها إذا استقبلت أضيف إليها الاستقبال عرفا قاله ابن المنير، وقوي بأن الأبنية المعدة لذلك ليست صالحة لأن يصلي فيها فلا يكون فيها قبلة بحال، وتعقب بأنه يلزم منه أن لا يصح صلاة من بينه وبين الكعبة مكان لا يصلح للصلاة وهو باطل بل كل من توجه إلى نحو الكعبة يطلق عليه أنه مستقبل الكعبة سواء كان في الصحراء أو في الأبنية فإن كان في الأبنية فالحائل بينه وبين القبلة هو الأبنية وإن كان في الصحراء فهو الجبال والتلال فافهم .

وثالثها : ما قاله ابن بطال وارتضاه ابن التين أنَّ الاستثناء ليس مأخوذاً من الحديث بل هو مستفاد من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المذكور في الباب الذي بعده لأنَّ حديث النَّبِيِّ ﷺ كَلَهُ كَأَنَّهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ طَرَقُهُ كَمَا أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَهُ كَالْآيَةِ الْوَاحِدَةِ وَإِنْ كَثُرَ لَكِنْ عَلَى هَذَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذْكَرَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي هَذَا الْبَابِ عَقِيبَ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ورابعها : ما قاله الْكِرْمَانِيُّ يحتمل أن يكون الاستثناء مأخوذاً من هذا الحديث يعني حديث أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذ لفظ الغائط مشعر بأنَّ الحديث ورد في شأن الصحاري إذ الاطمئنان أي : الانخفاض والارتفاع إنما يكون في الأراضي الصحراوية لا في الأبنية وفيه أنَّ العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السَّبَبِ .

وخامسها : أنَّ الحديث عنده عام مخصوص وعليه يوجَّه الاستثناء والله أعلم .
(حَدَّثَنَا آدَمُ) اي : ابن أبي إياس وقد تكرر ذكره .

(قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ الْحَارِثِ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ هِشَامُ الْمَدَنِيُّ نَسَبَ إِلَى جَدِّ جَدِّهِ لَشَهْرَتِهِ بِهِ وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا .

(قَالَ : حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (الزُّهْرِيُّ) عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ مِنْ الزِّيَادَةِ (اللَّيْثِيُّ) بِالْمِثْلَةِ ثُمَّ الْجُنْدَعِيُّ بِضَمِّ الْجِيمِ وَسُكُونِ النُّونِ وَضَمِّ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ أَبُو يَزِيدَ أَوْ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ وَقِيلَ الشَّامِيُّ لِأَنَّهُ سَكَنَ رَمْلَةَ الشَّامِ التَّابِعِي مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ أَوْ خَمْسٍ وَمِائَةٍ عَنْ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ سَنَةً .

(عَنْ أَبِي أَيُّوبَ) خَالِدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ كَلِيبٍ (الْأَنْصَارِيُّ) الْخَزْرَجِيُّ الصَّحَابِيُّ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطُ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يُؤَلِّهَا ظَهْرَهُ، شَرُّهُمَا أَوْ غَرُّبُهَا»⁽¹⁾.

الجليل، شهد بدرا والعقبة والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وعليه نزل رسول الله ﷺ حين قدم المدينة شهرا حتى بنيت مساكنه ومسجده، وقدم على ابن عباس رضي الله عنهما البصرة وقال إنني أخرج عن مسكني كما خرجت لرسول الله ﷺ عن مسكنك فأعطاه ما أغلق عليه الدار، وهو ممن غلب عليه كنيته، روي له عن رسول الله ﷺ مائة وخمسة وخمسون حديثا اتفقا منها على سبعة وانفرد البخاري بحديث وكان مع علي رضي الله عنه في حروبه، مات بالقسطنطينية غازيا سنة خمسين وذلك مع يزيد بن معاوية خرج معه فمرض فلما ثقل قال لأصحابه إذا أنا مت فاحملوني فإذا صافقتم العدو فادفنونني تحت أقدامكم ففعلوا فقبره قريب من سورها معروف إلى اليوم معظم يستسقون به فيسقون رضي الله عنه، ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون ما خلا آدم مع أنه رحل إليها، وفيه: رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرج منته المؤلف في الصلاة أيضا، وأخرجه مسلم، وأبو داود وابن ماجه، والنسائي في الطهارة أيضا.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى) أي: جاء من الإتيان بمعنى المجيء.

(أَحَدُكُمْ الْغَائِطُ) يقضي حاجته (فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ) بكسر اللام على النهي.

(وَلَا يُؤَلِّهَا ظَهْرَهُ) أي: لا يجعلها مقابل ظهره، وفي رواية مسلم ولا

يستدبرها ببول أو غائط، والغائط الثاني في روايته غير الأول أطلق على الخارج من الدبر مجازا من إطلاق اسم المحل وإرادة الحال، والظاهر منه اختصاص النهي بخروج الخارج من العورة ويكون مثاره إكرام القبلة عن المواجهة بالنجاسة ويؤيده قوله في حديث جابر إذا أهرقنا الماء، وقيل مثار النهي كشف العورة فيطرد في كل حال تكشف فيها العورة كالوطء مثلا وقد نقله ابن شاش المالكي قولا في مذهبه وكأن قائله تمسك برواية مالك في الموطأ لا تستقبلوا القبلة بفروجكم ولكنها محمولة على حالة قضاء الحاجة جمعا بين الروایتين.

(شَرُّهُمَا أَوْ غَرُّبُهَا) أي: خذوا في ناحية المشرق وفي ناحية المغرب من

التشريق والتغريب يقال شتان بين مشرق ومغرب، وفيه التفات من الغيبة إلى

(1) طرفه 394 - تحفة 3478. أخرجه مسلم في الطهارة باب الاستطابة رقم (264).

الخطاب وإذا وقع الكلام على أساليب مختلفة يزداد رونقاً وبهجة وحسناً سيما هو كلام أفصح الناس ﷺ، وقال الخطابي قوله شرّقوا أو غربّوا خطاب لأهل المدينة ولمن كانت قبلته على ذلك سمت فأما من كانت قبلته إلى المشرق أو المغرب فإنه لا يشرق ولا يغرب بل ينحرف إلى الجنوب أو الشمال، وقال الداوودي اختلفوا في قوله شرّقوا أو غربّوا فقليل إنما ذلك في المدينة وما أشبهها كالشام واليمن وأما من كانت قبلته من جهة المشرق أو المغرب فإنه يتيامن أو يتشاءم وقال بعضهم البيت قبله لمن في المسجد والمسجد قبله لأهل مكة ومكة قبله لأهل الحرم والحرم قبله لسائر أهل الأرض، وفي الحديث عدم جواز استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط سواء كان في الصحراء أو البنيان لأن الحديث عام، وإليه ذهب إمامنا الأعظم أبو حنيفة النعمان رحمه الله تعالى وهو مذهب مجاهد وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبي ثور وأحمد في رواية وهو مذهب الراوي أيضاً، قال صاحب التلويح في نفس الحديث ما يدل على عكس ما قاله البخاري وذلك أن أبا أيوب رضي الله عنه راوي الحديث فهم منه غير ما ذكره البخاري وهو تعميم النهي والتسوية في ذلك بين الصحاري والأبنية حيث قال قدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة لكننا ننحرف عنها ونستغفر الله عز وجل، وفي حديث مالك قال أبو أيوب رضي الله عنه قدمنا الشام فوجدنا مراحيض بنيت قبل القبلة فننحرف ونستغفر الله عز وجل، وعن الزهري عن عطاء سمعت أبا أيوب رضي الله عنه عن النبي ﷺ مثله ذكره البخاري في باب قبله أهل المدينة في أوائل الصلاة، وفي حديث مالك الشيباني عن أبي أيوب أنه قال والله ما أدري كيف أصنع بهذه الكرابيس وقد قال النبي ﷺ الحديث فليتأمل⁽¹⁾، ويؤيد هذا المذهب أن المنع لأجل تعظيم القبلة⁽²⁾ وهو موجود في الصحراء والبنيان فالجواز في البنيان إن كان لوجود الحائل فهو موجود في الصحراء أيضاً لأن بينها وبين الكعبة جبالا وأودية وغير ذلك لا سيما عند من يقول بكرؤية الأرض فإنه لا موازاة إذ ذاك بالكلية، وما ورد من قول الشَّعْبِيّ إنه علل ذلك بأن لله خلقاً من عباده

(1) وجه التأمل أنه على هذا لا يكون الحديث مطابقاً للترجمة، فنذكر.

(2) فإن الرجل إنما يستقبل القبلة عند الدعاء والصلاة ونحوها من أمور الخير، فكره رسول الله ﷺ أن يتوجه إليها عند الحدث وأن يولبها ظهره فتكون عورته بإزائها غير مستورة عنها تعظيماً لها.

يصلون في الصحراء فلا تستقبلوهم ولا تستدبروهم وأنه لا يوجد في الأبنية فهو تعليل في مقابلة النص، ولهم في ذلك أحاديث أخرى كلها عامة في النهي ذكرها محمود العيني فليطلب ثمة، ثم اعلم أن حاصل ما للعلماء في ذلك أربعة مذاهب: أحدها: المنع مطلقاً وقد ذكرناه.

الثاني: الجواز مطلقاً وهو قول عروة بن الزبير وربيعه الرأي وداوود ورأي هؤلاء أن حديث أبي أيوب منسوخ وزعموا أن ناسخه حديث مجاهد عن جابر رضي الله عنه نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة أو نستدبرها ببول ثم رأيت قبل أن يقبض بعام يستقبلها أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وزعم أنه صحيح على شرط مسلم وقال الترمذي حديث حسن غريب، قيل قول الحاكم على شرط مسلم غير صحيح لأن أبان راويه عن مجاهد عن جابر لم يخرج له مسلم شيئاً نعم صححه البُخَارِيُّ فيما سأله الترمذي عنه فقال حديث صحيح، وأما قول الترمذي حسن غريب فهو وإن كان جمعا بين الضدين بحسب الظاهر ولكنه لعله أراد تفرد بعض رواته وكأنه يشير إلى أن أبان هو المتفرد به فيما أرى، وأما دعوى النسخ المذكور فليست بظاهرة وهو استدلال ضعيف لأنه لا يصار إليه إلا عند تعذر الجمع وهو ممكن كما يجيء بيانه إن شاء الله تعالى على أن حديث جابر رضي الله عنه محمول على أنه رآه في بناء أو نحوه لأن ذلك هو المعهود من حاله ﷺ لمبالغته في التستر.

المذهب الثالث: أنه لا يجوز الاستقبال والاستدبار في الأبنية والصحراء ويجوز الاستدبار فيهما وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

المذهب الرابع: أنه يحرم الاستقبال والاستدبار في الصحراء دون البنيان وبه قال مالك والشافعي وإسحاق وأحمد في رواية وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم واستدلوا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما الآتي ذكره عن قريب إن شاء الله تعالى.

قال ابن المهلب إنما نهى عن الاستقبال والاستدبار في الصحراء من أجل من يصلي فيها من الملائكة فيؤذيهم بظهور عورته مستقبلاً أو مستدبراً وأما في البيوت ونحوها فليس فيها ذلك، ويقرب منه ما قال الخطابي أن الفضاء من

الأرض موضع للصلاة ومتعبد للملك والإنس والجن فالقاعد مستقبلًا للقبلة أو مستدبرًا لها مستهدف للأبصار وذلك مأمون في الأبنية الساترة للأبصار هذا ويمكن أن يفرق بينهما بأن الأماكن تضيق في البنيان فربما لا يمكنه تحريف كنيفه، وبأن الحشوش في الأبنية يحضرها الشياطين لا الملائكة بخلاف الصحراء، ثم إنه يستثنى من القول بالحرمة في الصحراء ما لو كان الريح يهب على يمين القبلة أو شمالها فإنهما لا يحرمان حينئذ للضرورة، وقال القفال في فتاواه والاعتبار في الجواز في البنيان والتحريم في الصحراء بالسائر وعدمه فحيث كان في الصحراء ولم يكن بينه وبينها ساتر أو كان وهو قصير لا يبلغ ارتفاعه ثلاثة أذرع أو بلغ ذلك وبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع حرم وإلا فلا وفي البنيان يشترط الستر أيضًا وإلا فيحرمان إلا فيما بنى ذلك وهذا التفصيل للخُراسانيين وصححه في المجموع، وهذه المذاهب الأربعة هي المشهورة عن العلماء ولم يذكر النووي في شرح المذهب غيرها وكذلك عامة الشراح البخاري، وههنا ثلاثة مذاهب أخرى:

منها: جواز الاستدبار في البنيان فقط تمسكا بظاهر حديث ابن عمر رضي الله عنهما الآتي وهو مروي عن أبي يوسف رحمه الله.

ومنها: التحريم مطلقًا في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس وهو محكي عن إبراهيم وابن سيرين عملاً بحديث معقل الأسدي وهو قوله: نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبليتين ببول وغائط.

ومنها: أن التحريم مختص بأهل المدينة ومن كان على سمتها وأما من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له الاستقبال والاستدبار مطلقًا لعموم قوله ﷺ: «شرقوا أو غربوا» قاله أبو عوانة صاحب المزني وبعكسه قال البخاري واستدل به على أنه ليس في المشرق ولا في المغرب قبلته كما سيأتي في باب قبله أهل المدينة في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى، وفي الحديث أيضًا: إكرام القبلة عن المواجهة بالنجاسة تعظيمًا لها ولا سيما عند الغائط والبول.

وفيه أيضًا: المحافظة على الأدب ومراعاته في كل حال، واستنبط منه ابن التين منع استقبال النيرين في حالة الغائط والبول وكأنه قاسه على استقبال القبلة وليس بظاهر.

12 - بَابُ مَنْ تَبَرَّرَ عَلَى لِبْنَتَيْنِ

145 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

فائدة:

من آداب الاستنجاء الإبعاد إذا كان في براح من الأرض أو ضرب حجاب أو ستر وأعماق الآبار والحفائر، وأن لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض جاء ذلك في حديث رواه أبو مُحَمَّد الأعمش عن أَنَسٍ عن أَبِي ذَرٍّ، وتغطية الرأس كما كان أبو بكر رضي الله عنه يفعله، وترك الكلام كفعل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والاستنجاء باليسار، وغسل اليد بعد الفراغ بالتراب رواه ابن حبان في صحيحه، والاستجمار، واجتناب الروث والرمة، وأن لا يبول في المغتسل لقوله ﷺ: «لا يبولن أحدكم في مغتسله»، وينزع خاتمه إذا كان فيه اسم الله تعالى رواه النسائي، وارتياح الموضع الدمش، وأن لا يستقبل الشمس والقمر، وأن لا يبول قائماً، ولا في طريق الناس، ولا ظلهم ولا في الماء الراكد، ومساقط الثمار، وضقة الأنهار، وأن يتكى على رجله اليسرى، وأن ينثر ذكره ثلاثاً.

12 - بَابُ مَنْ تَبَرَّرَ عَلَى لِبْنَتَيْنِ

(باب من تبرَّرَ) من التبرز وهو في الأصل الخروج إلى البراز وهو بفتح الباء اسم للفضاء الواسع من الأرض وكنوا به عن حاجة الإنسان فالمعنى من تغوط جالساً (على لِبْنَتَيْنِ) تشية لبنة بفتح اللام وكسر الموحدة ويجوز إسكانها مع فتح اللام وكسرها وكذا كل ما كان على هذا الوزن أعني مفتوح الأول مكسور الثاني يجوز فيه الأوجه الثلاثة ككتف وإن كان ثانيه أو ثالثه حرف حلق جاز فيه وجه رابع وهو كسر الأول والثاني كفخذ واللبنة ما يصنع من الطين للبناء قبل أن يحرق، وقال ابن قرقول وهي الطوب النيّ والذي يوقد عليه النار يسمّى الآجر.

ووجه المناسبة بين البابين أنّ حديث الباب مخصّص لحديث الباب الأوّل على رأي البُخَارِيِّ رحمه الله ومن ذهب على مذهبه في ذلك كما ذكرناه هناك.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إمام دار الهجرة (عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيِّ المَدَنِيِّ، وقد تقدّموا في أوّل الصحيح، (عن

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمِّهِ، وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ فَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا بَيْتَ الْمَقْدِسِ،

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ) بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة الْأَنْصَارِيُّ النَجَّارِيُّ بالنون والجيم المزنيّ التابعي كان له حلقة في مسجد رسول الله ﷺ وكان مفتيًا ثقة كثير الحديث مات بالمدينة سنة إحدى وعشرين ومائة.

(عَنْ عَمِّهِ، وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ) بِالْفَتْحِ أَيْضًا الْأَنْصَارِيُّ الثِّقَةُ قِيلَ إِنَّ لَهُ رُؤْيَا فَلِذَلِكَ ذَكَرَ فِي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَبُو حَبَّانَ هُوَ ابْنُ مَنْقُذِ بْنِ عَمْرِو لَهُ وَلَآئِيهِ صَحْبَةٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَحَبَّانَ يَحْتَمِلُ صَرْفَهُ وَمَنْعَهُ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ مِنْ حَبِ بْنِ بَكْسَرِ الْمَوْحِدَةِ إِذَا طَرَأَ لَهُ الشَّقَا أَوْ مِنْ حَبِّ.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ كُلَّهُمْ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَالْأَرْبَعَةِ إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَوْسُفَ فَإِنَّهُ مِنْ رَجَالِ الْبُخَارِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ، وَكُلُّهُمْ مَدَنِيُونَ سِوَى عَبْدِ اللَّهِ فَإِنَّهُ مَصْرِيٌّ تَنَسَّيَ بِكَسْرِ التَّاءِ الْمَثَنَاءَ مِنْ فَوْقٍ وَتَشْدِيدِ النُّونِ، وَأَنَّ الثَّلَاثَةَ مِنْهُمْ تَابِعِيُّونَ يَرْوِي بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَفِيهِ: رَوَايَةٌ صَحَابِيٌّ عَنْ صَحَابِيٍّ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَعْدُ وَاسْعَا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْخُمْسِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، فِي الطَّهَارَةِ أَيْضًا وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ (أَنَّهُ) أَيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ مُسْلِمٌ فِي رَوَايَتِهِ وَزَعَمَ الْكِرْمَانِيُّ أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ إِلَى وَاسِعٍ لَا إِلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِأَنَّ السِّيَاقَ لَا يُسَاعِدُهُ يَرِيدُ بِهِ قَوْلَهُ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَقَوْلُهُ وَقَالَ لَعَلَّكَ إِلَى آخِرِهِ وَاسْتَقْفَ عَلَى مَا فِيهِ.

(أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ نَاسًا) يَعْنِي بِالنَّاسِ مَنْ كَانَ يَقُولُ بِعُمُومِ النَّهْيِ فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ فِي الصَّحْرَاءِ وَالْبَنِيَانِ كَأَبِي أَيُّوبَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَمَعْقِلِ الْأَسَدِيِّ وَغَيْرِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (يَقُولُونَ إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ) كُنَايَةٌ عَنْ التَّبَرُّزِ وَذِكْرِ الْقُعُودِ لِكُونِهِ الْغَالِبِ وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ حَالَةِ الْقُعُودِ وَحَالَةِ الْقِيَامِ (فَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ) بِكَسْرِ اللَّامِ عَلَى النَّهْيِ (وَلَا بَيْتَ الْمَقْدِسِ) فِيهِ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ فَتَحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْقَافِ وَكَسْرِ الدَّالِ الْمَخْفُفَةِ، وَضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْقَافِ وَالدَّالِ الْمَشْدُودَةِ وَالْمَشْدَدُ مَعْنَاهُ الْمَطْهَرُ فَيَكُونُ مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ نَحْوِ مَسْجِدِ الْجَامِعِ، وَالْمَخْفَفُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا أَوْ مَكَانًا

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَقَدْ ارْتَقَيْتُ يَوْمًا عَلَى ظَهْرِ بَيْتِ لَنَا، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «عَلَى لِبْتَيْنِ، مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ»

ومعناه بيت المكان الذي جعل فيه الطهارة أو بيت مكان الطهارة وتطهيره إخلاؤه من الأصنام وإبعاده منها أو من الذنوب.

(فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهذا ليس جوابا لواسع بل الفاء فيه سببية لأن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أورد القول الأول منكرا له ثم يبين سبب إنكاره بما رآه عن النَّبِيِّ ﷺ وكان يمكنه أن يَقُولَ فلقد ارتقيت... الخ لكن الراوي عنه وهو واسع أراد التأكيد بإعادة قوله فَقَالَ عبد الله بن عمر واللَّهِ (لَقَدْ ارْتَقَيْتُ) وفي بعض الأصول رقيت أي: صعدت (يَوْمًا عَلَى ظَهْرِ بَيْتِ لَنَا) وفي رواية يزيد عن يَحْيَى الآتية على ظهر بيتنا، وفي رواية عبيد الله بن عمر على ظهر بيت حفصة يعني أخته كما صرح به في رواية مسلم⁽¹⁾.

(فَرَأَيْتُ) أي: أبصرت (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) حال كونه (عَلَى لِبْتَيْنِ) وحال كونه (مُسْتَقْبِلًا) فهما حالان يحتمل أن تكونا مترادفتين وأن تكونا متداخلتين.

(بَيْتَ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ) أي: لأجل حاجته أو وقت حاجته، ولا بن خزيمة فأشرفت على رسول الله ﷺ وهو على خلائه، وفي رواية له فرأيته يقضي حاجته محجوبا عليه بلبن، وللحكيم الترمذي بسند صحيح فرأيته في كنيف وهو بفتح الكاف وكسر النون بعدها ياء تحتانية، ولم يقصد ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الإشراف على النَّبِيِّ ﷺ في تلك الحالة وإنما صعد السطح لضرورة له كما في الرواية الآتية فحانت منه التفاتة كما في رواية للبيهقي من طريق نافع ابن عمر ولما اتفقت له رؤيته في تلك الحالة من غير قصد أحب أن لا يخلو ذلك من فائدة فحفظ هذا الحكم الشرعي فنقل ما رآه وإن كان قصد ذلك لا يجوز كما لا يتعمد الشهود أن ينظر إلى الزنا ثم يجوز أن يقع أبصارهم عليه ويتحملوا الشهادة بعد

(1) ولا بن خزيمة: «دخلت على حفصة بنت عمر رضي الله عنهما فصعدت ظهر البيت». وطريق الجمع أن يقال: إضافته البيت إلى نفسه على سبيل المجاز لكونها أخته، أو حيث أضافه إلى حفصة كان باعتبار أنه البيت الذي أسكنها النبي ﷺ فيه واستمر في يدها إلى أن ماتت فورث عنها، وحيث أضافه إلى نفسه كان باعتبار ما آل إليه الحال لأنه ورث حفصة دون إخوته لكونها كانت شقيقته ولم تترك من يحجبه عن الاستيعاب.

وَقَالَ: لَعَلَّكَ مِنَ الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَى أَوْرَاكِهِمْ؟

ذلك هذا ويحتمل أن يكون قصد ذلك ورأى من جهة ظهره من غير أن ينظر إلى عورته، وتأمل قعوده فعرف كيف هو جالس ليستفيد فعله فنقل ما شاهد من غير محذور، ودل ذلك على شدة حرصه على تبع أحوال النَّبِيِّ ﷺ ليتبعها وكذا كان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَقَالَ) أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لواسع (لَعَلَّكَ مِنَ الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَى أَوْرَاكِهِمْ؟) جمع ورك كَفَخَذَ وَفَخَذَ وَفَخَذَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ أَنْفًا، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ هِيَ مَا بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْوُرُكَانِ الْعِظَمَانِ عَلَى طَرَفِي عَظْمِي الْفَخْذَيْنِ عَلَى مَا قَالَه الْأَصْمَعِيُّ، أَي: لَعَلَّكَ مِنَ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ السَّنةَ إِذْ لَوْ كُنْتَ عَارِفًا بِالسَّنةِ لَعَرَفْتَ جَوَازَ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدَسِ وَلَمَّا التَفْتُ إِلَى قَوْلِهِمْ وَإِنَّمَا كُنِيَ عَنِ الْجَاهِلِينَ بِالسَّنةِ بِالَّذِينَ يَصَلُّونَ عَلَى أَوْرَاكِهِمْ لِأَنَّ الْمَصْلِيَّ عَلَى الْوُرُكَ لَا يَكُونُ إِلَّا جَاهِلًا بِالسَّنةِ وَإِلَّا لَمَّا صَلَّى كَذَلِكَ كَذَا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ، وَفِيهِ أَنْ الْحَصْرَ مُرَدُّدٌ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْجُدُ عَلَى وَرْكِهِ مِنْ يَكُونُ عَارِفًا بِسُنَنِ الْخَلَاءِ فَلَا يَحْمِلُ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى هَذَا، وَأَبْعَدُ مِنْهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ أَي: مِنَ الْجَاهِلِينَ بِالسَّنةِ فِي السَّجُودِ مِنْ تَجَافِي الْبَطْنِ عَنِ الْوُرُكَيْنِ فِيهِ إِذْ لَوْ كُنْتَ مِمَّنْ لَا تَجْهَلُهَا لَعَرَفْتَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفَضَاءِ وَغَيْرِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي السِّيَاقِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْفَضَاءِ وَغَيْرِهِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي مَنَاسِبَةِ هَذَا الْقَوْلِ بِمَا قَبْلَهُ مَا فِي سِيَاقِ مُسْلِمٍ عَنْ وَاسِعٍ قَالَ كُنْتُ أَصْلِي فِي الْمَسْجِدِ إِذَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَالِسًا فَلَمَّا قَضَيْتُ صَلَاتِي انْصَرَفْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ نَاسٌ... إلخ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَأَى مِنْهُ فِي حَالِ سَجُودِهِ شَيْئًا لَمْ يَتَحَقَّقْهُ فَسَأَلَهُ عَنْهُ بِالْعِبَارَةِ الْمَذْكُورَةِ وَكَأَنَّهُ بَدَأَ بِالْقِصَّةِ الْأُولَى لِأَنَّهَا مِنْ رَوَايَتِهِ الْمَرْفُوعَةِ الْمَحْقُوقَةِ عِنْدَهُ فَقَدَمَهَا عَلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ الْمَظْنُونِ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِقَوْلِ مَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ مَا نَقَلَ فَأَحَبَّ أَنْ يَعْرِفَ الْحُكْمَ لِهَذَا التَّابِعِيِّ لِيَنْقُلَهُ عَنْهُ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ إِبْدَاءُ مَنَاسِبَةٍ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ بِخُصُوصِهِمَا وَأَنْ لِأَحَدَاهُمَا بِالْأُخْرَى تَعْلُقًا بِأَنْ يُقَالَ لَعَلَّ الَّذِي كَانَ يَسْجُدُ وَهُوَ لَا صِقَ بَطْنُهُ بِوَرْكِهِ كَانَ يَظُنُّ امْتِنَاعَ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِفَرْجِهِ فِي كُلِّ حَالَةٍ وَأَحْوَالِ الصَّلَاةِ أَرْبَعَةَ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَقُعُودٍ وَانْضِمَامٍ الْفَرْجِ فِيهَا بَيْنَ الْوُرُكَيْنِ مُمْكِنٌ إِلَّا إِذَا جَاءَ فِي السَّجُودِ فَرَأَى أَنْ فِي الْإِلْصَاقِ ضَمًّا

فَقُلْتُ: لَا أَذْرِي وَاللَّهِ. قَالَ مَالِكٌ: يَغْنِي الَّذِي يُصَلِّي وَلَا يَرْتَفِعُ عَنِ الْأَرْضِ، يَسْجُدُ وَهُوَ لاصِقٌ بِالْأَرْضِ⁽¹⁾.

للفرج ففعله ابتداعا والسنة بخلاف ذلك والتستر بالثياب كاف في ذلك كما أن الجدار كاف في كونه حائلا بين العورة والقبلة إن قلنا أن مثار النهي الاستقبال بالعورة فلما حدث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا التابعي بالحكم الأول أشار له إلى الحكم الثاني منبها له على ما ظنّه منه في تلك الصلاة التي رآه صلاها، فلما لم يكن لواسع شعور بشيء مما ظنّه ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا به قَالَ أي: واسع. (فَقُلْتُ: لَا أَذْرِي وَاللَّهِ) أنا منهم أو لا، أو لا أدري السنة في استقبال بيت المقدس.

(قَالَ مَالِكٌ) الإمام المذكور في السند في تفسير الصلاة على الورك (يَغْنِي الَّذِي يُصَلِّي وَلَا يَرْتَفِعُ عَنِ الْأَرْضِ، يَسْجُدُ) استئناف مبين لما قبله (وَهُوَ لاصِقٌ بِالْأَرْضِ)، جملة وقعت حالا من فاعل يسجد، والحاصل أنه فسر الصلاة على الورك باللصوق بالأرض حالة السجود وهو خلاف هيئة السجود المشروعة التي هي تجافي البطن عن الوركين فيه، وهذا القول تعليق من البُخَارِيِّ رحمه الله، وقد استدل بهذا الحديث مالك والشافعي وإسحاق وآخرون فيما ذهبوا إليه من جواز استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة في البنيان دون الصحراء وقالوا إنه مخصص لعموم النهي كما سبق وقد تقدم ما يدل على عموم النهي في تحقيق حديث أبي أيوب رضي الله عنه، ومنهم من رأى هذا الحديث ناسخا لحديث أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المذكور واعتقد الإباحة مطلقا وقاس الاستقبال على الاستدبار وترك حكم تخصيصه بالبنيان ورأى أنه وصف ملغي الاعتبار، ومنهم من جمع بينهما وأعملها ومنهم من توقف في المسألة فتذكر وفي الحديث جواز استعمال الكناية بالحاجة عن البول والغائط، وجواز الإخبار عن مثل ذلك للاقتداء والعمل، وفي قوله إن ناسا يقولون... الخ دليل على أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يختلفون في معاني السنن وكان كل واحد منهم يستعمل ما سمعه على ما فهمه فمن ههنا وقع بينهم الاختلاف، وقال الحَطَّابِيُّ قد يتوهم

(1) أطرافه 148، 149، 3102 - تحفة 8552 - 1/49.

أخرجه مسلم في الطهارة باب الاستطابة رقم (266).

13 - باب خُرُوج النِّسَاءِ إِلَى الْبَرَارِ

السامع من قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ . . . الخ أنه يريد به إنكار ما روى في النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة نسخا لما حكاه من رؤيته ﷺ يقضي حاجته مستقبل القبلة وليس الأمر في ذلك على ما يتوهم لأن المشهور من مذهبه أنه لا يجوز الاستقبال والاستدبار في الصحراء ويجوز كلاهما في البنيان وإنما أنكر قول من يزعم أن الاستقبال في البنيان غير جائز ولذلك مثل بما شاهده من قعوده في الأبنية ، وقال محمود العَيْنِيّ ظاهر عبارة الكلام يدل على إنكار ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى من يزعم أن استقبال بيت المقدس عند الحاجة غير جائز فعن ذلك قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَاسَخَ لِلنَّهْيِ عَنْ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدَسِ وَاسْتِدْبَارِهِ وَالِدَلِيلُ عَلَى هَذَا مَا رَوَى مَرْوَانُ الْأَصْفَرُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ الْمَقْدَسِ ثُمَّ جَلَسَ يَبُولُ إِلَيْهَا فَقُلْتُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَيْسَ قَدْ نَهَى عَنْ هَذَا قَالَ إِنَّمَا نَهَى عَنْ هَذَا فِي الْفُضَاءِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتَرْكُ فَلَا بَأْسَ ثُمَّ إِنْ نَهَى عَنْ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدَسِ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى الْإِحْتِرَامِ إِذْ كَانَ مَرَّةً قَبْلَهُ لَنَا ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَجْلِ اسْتِدْبَارِ الْكَعْبَةِ لِأَنَّهُ مِنْ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدَسِ بِالْمَدِينَةِ فَقَدْ اسْتَدْبَرَ الْكَعْبَةَ ، وَيَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ تَتَبَعَ أَحْوَالَ النَّبِيِّ ﷺ كُلَّهَا وَنَقَلَهَا جَائِزًا وَأَنَّهَا كُلُّهَا أَحْكَامُ شَرْعِيَّةٍ.

13 - باب خُرُوج النِّسَاءِ إِلَى الْبَرَارِ

(باب خُرُوج النِّسَاءِ إِلَى الْبَرَارِ) بفتح الموحدة اسم للفضاء الواسع من الأرض وكنى به عن الحاجة كما تقدم ، وقال ابن الأعرابي برز بكسر الراء إذا ظهر بعد خمول وبرز بفتحها إذا خرج إلى البراز للغائط وهو الفضاء الواسع ، وقال الفراء هو الموضع الذي ليس فيه حمى من شجر وغيره والبراز الحاجة سميت باسم الصحراء كما سميت بالغائط ومنه حديث النَّبِيِّ ﷺ اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَ الْبَرَارَ فِي الْمَوَارِدِ وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ وَالظِّلِّ ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : وَأَكْثَرُ الرِّوَاةِ يَقُولُونَ بِكُسْرِ الْبَاءِ وَهُوَ غُلَطٌ لِأَنَّ الْبَرَارَ بِالْكَسْرِ مُصْدَرُ بَارَزْتَ الرَّجُلَ مَبَارِزَةً وَبَرَارًا ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : بَلْ هُوَ مُوجَّهٌ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ بِالْكَسْرِ عَلَى نَفْسِ الْخَارِجِ قَالَ

146 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أَرْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ كُنَّ يَخْرُجْنَ بِاللَّيْلِ إِذَا تَبَرَّزْنَ إِلَى الْمَنَاصِعِ وَهُوَ صَعِيدٌ أَفِيحٌ

الجوهري البراز المبارزة في الحرب والبراز أيضًا كناية عن ثقل الغذاء وهو الغائط والبراز بالفتح الفضاء الواسع انتهى فعلى هذا من فتح أراد الفضاء فإن أطلقه على الخارج فهو من إطلاق اسم المحل على الحال كما تقدم مثله في الغائط ومن كسر أراد نفس الخارج، ووجه المناسبة بين البابين أظهر من أن يخفى.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بصيغة التصغير (قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد إمام أهل مصر (قَالَ حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عُقَيْلٌ) بضم المهملة (عن ابن شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عن عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير (عن عَائِشَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقد تقدم هذا الإسناد برمته في بدء الوحي، وفيه تابعيان ابن شهاب وعروة، وقرينان الليث وعقيل، وأن رواه ما بين مصري ومدني، وأنهم على شرط الستة إلا يَحْيَى فإنه على شرط الْبُخَارِيِّ ومسلم. وقد أخرج مسلم أيضًا في الاستئذان.

(أَنَّ أَرْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ كُنَّ يَخْرُجْنَ بِاللَّيْلِ) أي: في الليل (إِذَا تَبَرَّزْنَ) أي: إذا خرجن إلى البراز للبول والغائط (إِلَى الْمَنَاصِعِ) جمع منصع مفعل من النصوع وهو الخلوص والناصع الخالص من كل شيء يقال أبيض ناصع وأصفر ناصع، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ كل شيء خالص البياض أو الصفرة أو الحمرة فهو ناصع، وفي العباب المناصع المجالس فيما يقال، وقال أبو سعيد المناصع المواضع التي يتخلى فيها للبول أو للحاجة الواحد منصع بفتح الصاد، وقال الأزهري أراها مواضع خارج المدينة، وقال ابن الجوزي هي المواضع التي يتخلى فيها للحاجة وكان صعيدا أفيح خارج المدينة يقال له المناصع كما فسّر في الحديث بقوله: (وَهُوَ) أي: المناصع بتأويل المكان (صَعِيدٌ) وهو وجه الأرض (أَفِيحٌ) بالفاء وبالحاء المهملة الواسع، ودار فَيْحَاءَ أي: واسعة، وبحر أفيح أي: بين الفيح، وبحر فَيَّاحٍ أيضًا، وقال الْأَصْمَعِيُّ: أنه لجواد فَيَّاحٍ وفَيَّاضٌ بمعنى، والحاصل أن المناصع موضع معروف من ناحية البقيع سمي بذلك لخلوصه عن الأبنية والأماكن وقيل لأن الإنسان ينصع فيه أي: يخلص، والظاهر أن هذا التفسير من

فَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اخْجُبْ نِسَاءَكَ، فَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ، فَخَرَجَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ، زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ، لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي عِشَاءً، وَكَانَتْ امْرَأَةً طَوِيلَةً، فَتَادَاهَا عُمَرُ: أَلَا قَدْ عَرَفْنَاكَ يَا سَوْدَةُ، جِرْصًا عَلَى أَنْ يَنْزَلَ الْحِجَابُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ⁽¹⁾.

عروة أو ممن دونه، ويحتمل أن يكون من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(فَكَانَ عُمَرُ) أي: ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَقُولُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اخْجُبْ) بضم الهمزة والجيم (نِسَاءَكَ) أي: امنعهن من الخروج من البيوت وسيق الكلام يدل على هذا المعنى كما ستقف عليه (فَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ) ما قاله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَخَرَجَتْ سَوْدَةُ) بفتح المهملة بينهما واو ساكنة (بِنْتُ زَمْعَةَ) بالزاي والميم والعين المهملة المفتوحات وقال ابن الأثير: وأكثر ما سمعنا من أهل الحديث والفقهاء سكون الميم ابنة قيس بن عمرو القرشية العامرية.

(زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ) أسلمت قديما وبايعت وكانت تحت ابن عم لها يقال له السكران بن عمرو أسلم معها وهاجرا جميعاً إلى الحبشة فلما قدما مكة مات زوجها فتزوجها النَّبِيُّ ﷺ ودخل بها بمكة وذلك بعد موت خديجة قبل عقد عائشة رضي الله عنهن وهاجرت إلى المدينة فلما كبرت أراد طلاقها فسأله أن لا يفعل وجعلت يومها لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فأمسكها، روي لها خمسة أحاديث أخرج البُخَارِيُّ منها حديثين، توفيت آخر خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وقيل زمن معاوية بالمدينة سنة أربع وخمسين.

(لَيْلَةً) أي: خرجت في ليلة (مِنَ اللَّيَالِي عِشَاءً) بكسر المهملة وبالمد نصب على أنه بدل من ليلة.

(وَكَانَتْ) سودة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (امْرَأَةً طَوِيلَةً، فَتَادَاهَا عُمَرُ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَلَا) بالتخفيف حرف استفتاح ينبه على تحقيق ما بعده.

(قَدْ عَرَفْنَاكَ يَا سَوْدَةُ) بالبناء على الضم لأنه مفرد معرفة.

(جِرْصًا) على أنه مفعول لقوله فتادها (عَلَى أَنْ يَنْزَلَ) بصيغة المجهول وفي نسخة: على أن ينزل بفتح الياء على صيغة المعلوم.

(الْحِجَابُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ (آيَةَ الْحِجَابِ) أي: حكم حجاب النساء

عن الرجال، وفي رواية فأنزل الله آية الحجاب، وزاد أبو عَوَانَةَ في صحيحه من طريق الزبيدي عن ابن شَهَابٍ فأنزل الله الحجاب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَبِطِينَ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَعْسِنِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيُّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا ﴿٥٣﴾﴾ [الأحزاب: 53] ففسر المراد من آية الحجاب صريحًا، ويحتمل أن يراد بالحجاب الجنس فيتناول الآيات الثلاث:

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٥٩﴾﴾ [الأحزاب: 59]، ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِهِنَّ﴾ يغطي جوههن وأبدانهن بملاحفهن إذا برزن لحاجة، ومن للتبويض فإن المرأة ترخي⁽¹⁾ بعض جلبابها وتلفع ببعض.

= اختلفوا في المراد بآية الحجاب في هذا الحديث، واختلط كلام الشراح في ذلك، قال الكرمانى: يحتمل أن يراد بآية الحجاب الجنس، فيتناول الآيات الثلاث قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: 59] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: 53] وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَصْوَاحِهِنَّ﴾ [النور: 31] الآية.

ويحتمل أن يراد بها العهد من واحدة من هذه الثلاث قال النيمي: المراد بالحجاب ههنا استتارهن بالثياب حتى لا يرى منهن شيء عند خروجهن، انتهى.

وسيأتي في كلام شيخ الإسلام شارح «البخاري» أن المراد عنده في آخر الحديث فأنزل الله الحجاب قوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: 53] الآية، والأوجه عندي المراد في آخر الحديث قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: 33] الآية، والمراد به في أول حديث هشام عن أبيه عن عائشة: خرجت سودة بعد ما ضرب الحجاب، الحديث الآتي في تفسير سورة الأحزاب هو حجاب التستر بالثياب، فتأمل.

(1) قوله فإن المرأة ترخي فيه أن النظم يدين عليهن دون على وجوههن وقد فسره بستر وجوههن وأبدانهن فكيف يصح الحمل على التبويض من هذا الوجه إذ لا يصح ذكر لفظ البعض موضع الحرف إلا أن يثبت بقاء بعض آخر من الجلباب لا يستعمل في الوجه والبدن.

﴿ذَلِكَ أَدَقُّ أَنْ يُعْرِفَنَّ﴾ ، يميزن عن الإماء والقيينات.

﴿فَلَا يُؤْذِنَنَّ﴾ فلا يؤذيهن أهل الريبة بالتعرض لهن.

﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا﴾ لما سلف ﴿رَحِيمًا﴾ بعباده حيث يراعي مصالحهم حتى الجزئيات منها ، أو غفورًا لما عسى يصدر عنهن الإخلال في أمر التستر رحيماً بهن بعد التوبة فافهم.

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرٍ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَقْسِنِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيُّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا ﴿٥٣﴾﴾ [الاحزاب: 53]:

﴿إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ إلا وقت أن يؤذن لكم أو إلا مأذوناً لكم.

﴿إِلَى طَعَامٍ﴾ ، متعلق بيؤذن لأنه متضمن معنى يدعى للإشعار بأنه لا يحسن الدخول على الطعام من غير دعوة وإن أذن دلالة بفتح الباب ورفع الحجاب كما أشعر به قوله: ﴿غَيْرَ نَظِيرٍ إِنَّهُ﴾ غير منتظرين وقته أو إدراكه حال من فاعل لا تدخلوا أو المجرور في لكم ، وقرئ بالجر صفة لطعام فيكون جارياً على غير من هي له بلا إبراز الضمير وهو غير جائز عند البصريين.

﴿وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾ تفرقوا ولا تمكثوا ، والآية خطاب لقوم كانوا يتحिनون طعام رسول الله ﷺ فيدخلون ويقعدون منتظرين لإدراكه مخصوصة بهم وبأمثالهم وإلا لما جاز لأحد أن يدخل بيوته بالإذن لغير الطعام ولا اللبث بعد الطعام لمهم.

﴿وَلَا مُسْتَقْسِنِينَ لِحَدِيثٍ﴾ لحديث بعضهم بعضاً أو لحديث أهل البيت بالسمع له عطف على ناظرين أو مقدر بفعل أي: لا تدخلوا ولا تمكثوا مستأنسين .

﴿إِنَّ ذَلِكَ﴾ اللبث.

﴿كَانَ يُؤْذَى النَّبِيُّ﴾ لتضييق المنزل عليه وعلى أهله وإشغاله فيما لا يعنيه.

﴿فَيَسْتَعِجِ مِنْكُمْ﴾ من أخرجكم لقوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَعِجِ مِنْ الْحَقِّ﴾
يعنى: أن أخرجكم حق فينبغي أن لا يترك حياء كما لم يتركه الله ترك الحيي
فأمركم بالخروج.

﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا﴾، شَيْئًا يَنْتَفِعُ بِهِ ﴿فَسَأَلُوهُنَّ﴾ المتاع ﴿مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ﴾
ستر ﴿ذَلِكَ لَكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ من الخواطر الشيطانية.

﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ﴾ وما صح لكم ﴿أَنْ تَذُودُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾ أن تفعلوا ما
يكرهه ﴿وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ من بعد وفاته أو فراقه، وخص
التي لم يدخل بها لما روي أن أشعث بن قيس تزوج المستعينة في أيام عمر
فهم برجمها فأخبر بأنه عليه السلام فارقها قبل أن يمسه فترك من غير نكير.
﴿إِنَّ ذَلِكَ﴾ يعني إيذاءه ونكاح نسائه.

﴿كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ ذنبا عظيما وفيه تعظيم من الله لرسوله وإيجاب
لحرمة حيا وميتا.

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ
فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ خُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا
يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ
أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانَهُنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانَهُنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ
أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّبَاعِيْنَ غَيْرَ أُولَى الْإِرَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْطِفْلَ الَّذِي لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى
عَوْرَتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا
أَبْنَاهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تَقْلَحُونَ ﴿٣١﴾﴾ [النور: 31]، ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ
أَبْصَرِهِنَّ﴾ فلا ينظرن إلى ما لا يحلّ لهن النظر إليه من الرجال.

﴿وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ بالتستر أو التحفظ عن الزنا، وتقديم الغض لأن النظر
بريد الزنا، ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾، كالحلي والثياب والأصباغ فضلا عن
مواضعها لمن لا يحل أن يبدي له.

﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ عند مزاولة الأشياء كالثياب والخاتم فإن في سترها
حرجًا، وقيل: المراد بالزينة مواقعها على حذف المضاف، أو ما يعم المحاسن

الخلقية من الاعتدال والحسن والتزينية، والمستثنى هو الوجه والكفان، وفي رواية عن أبي حنيفة: القدمان أيضًا، وفي رواية عن أبي يوسف: الذراعان أيضًا لأنها ليست بعورة، والأظهر أن هذا في الصلاة لا في النظر فإن كل بدن الحرة عورة لا يحل لغير الزوج والمحرم النظر إلى شيء منها إلا لضرورة كالمعالجة وتحمل الشهادة.

﴿وَلْيَضْرِبْنَ خُصْرَهُنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾ سترًا لأعناقهن، ﴿وَلَا يَبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ﴾ كرهه لبيان من يحل له الإبداء ومن لا يحل له.

﴿إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ فإنهم المقصودون بالزينة، ولهم أن ينظروا إلى جميع بدنهن حتى الفرج (1) بكره ﴿أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانَهُنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ﴾ لكثرة مداخلتهن عليهن، واحتياجهن إلى مداخلتهن، وقلة توقع الفتنة من قبلهن لما في الطباع من النفر من مماسة القرائب، ولهم أن ينظروا منهن ما يبدو عند المهنة والخدمة، وإنما لم يذكر الأعمام والأخوال لأنهم في معنى الإخوان، أو لأن الأحوط أن يتسترن عنهم حذرًا أن يصفوهن لأبنائهن.

﴿أَوْ نِسَائِهِنَّ﴾ يعني المؤمنات، فإن الكافرات (2) لا يتحرجن عن وصفهن للرجال أو النساء كلهن، وللعلماء في ذلك خلاف إلى آخر الآية، لكن الروايات يفسر بعضها بعضًا، فالظاهر أن المراد قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: 53] الآية، وسيأتي في تفسير الأحزاب أن سبب نزولها قصة زينب بنت جحش لما أولم عليها وتأخر النفر الثلاثة في البيت واستحى النبي ﷺ أن يأمرهم بالخروج فنزلت آية الحجاب، وسيأتي أيضًا حديث عمر رضي الله عنه قلت يا رسول الله إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر فلو أمرتهن أن يتحجبن فنزلت، وروى ابن جرير في تفسيره من طريق مجاهد قال بينا النبي ﷺ

(1) قال النووي: في نظر الزوج إلى الفرج وجهان أحدهما يحرم وأصحهما لا لكن يكره وعند الحنفية يباح نظر الزوج إلى فرجها إلا أن الأولى أن لا ينظر كل منهما إلى عورة صاحبه والتفصيل في الهداية وغيرها.

(2) في روضة النووي في نظر الذمية إلى المسلمة وجهان أصحهما عند الغزالي كالمسلمة وأصحهما.

يأكل ومعه أصحابه وعائشة تأكل معهم إذ أصابت يد رجل منهم يدها فكره النَّبِيُّ ﷺ ذاك فنزلت آية الحجاب ، فإن قلت فما طريقة الجمع بين هذه الروايات ، فالجواب أنه لا بأس في تعدد أسباب النزول لكن الظاهر أن قصة زينب آخرها للنص على قصتها في الآية ، وقال التيمي الحجاب في الحديث استتارهن بالثياب حتى لا يرى منهن شيء عند خروجهن أو إرخاؤهن الحجاب بينهن وبين الناس ، وقد عرفت أن رواية أبي عوانة تחדش هذا الكلام ، واعلم أن الحجب ثلاثة :

الأول : هو الأمر بستر وجوههن يدل عليه قوله تعالى : ﴿يَتَّخِذْنَ لِرَوْحِكُمْ وَبَنَانِكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِيكَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِيهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ٥٩﴾ [الأحزاب : 59] وقال القاضي عياض والحجاب الذي خص به أمهات المؤمنين هو فرض عليهن بلا خلاف في الوجه والكفين فلا يجوز لهن كشف ذلك لشهادة ولا غيرها .

الثاني : هو الأمر بإرخاء الحجاب بينهن وبين الناس يدل عليه قوله تعالى : ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَلُّوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب : 53] .

الثالث : هو الأمر بمنعهن من الخروج من البيوت إلا لضرورة شرعية فإذا خرجن لا يظهر شخوصهن كما فعلت حفصة يوم مات أبوها سترت شخصها حين خرجت وزينب عملت لها قبة لما توفيت ، وكان لهن في التستر عند قضاء الحاجة ثلاث حالات :

الأولى : بالظلمة لأنهن كن يخرجن بالليل دون النهار كما قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في الحديث كنّ يخرجن بالليل وسيأتي في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في قصة الإفك فخرجت معي أم مسطح قبل المناصع وهو متبرزنا وكنا لا نخرج إلا ليلا إلى ليل الحديث ، ثم نزل الحجاب فتسترن بالثياب لكن ربما كانت أشخاصهن تتميز ولهذا قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد عرفناك يا سودة وهذه هي الحالة الثانية ، ثم لما اتخذت الكنف في البيوت منعن من الخروج منها وهي الحالة الثالثة يدل عليه حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أيضًا في قصة الإفك قبل نزول آية الحجاب هكذا ذكره الحافظ العسقلاني ومحمود العيني ههنا ، لكن قال الحافظ العسقلاني في تفسير سورة النور : إن الذي تقدم ذكره يعني قوله

وكانت قصة الإفك قبل نزول آية الحجاب سهو فليصلح.

ثم اعلم أن الحجاب كان في السنة الخامسة في قول قتادة، وقال أبو عبيدة في الثالثة، وقال ابن إسحاق بعد أم سلمة، وعند ابن سعد في الرابعة في ذي القعدة، وفي الحديث: مراجعة الأدون للأعلى في الشيء يتبين له.

وفيه: فضل المراجعة إذا لم يقصد بها التعنت، فيه فضل عمر رضي الله عنه وأن الله تعالى أيد به الدين، وهذه إحدى ما وافق فيها ربه.

والثانية: في قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَنَّ أَنْ يَبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَنَاطَاتٍ نَّبَتْ عِدَّاتٍ سَخِرَ لَكُم مِّنْهُنَّ وَأَنْكَارًا﴾ [التحریم: 5].

والثالثة: قوله: لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلی وهذه الثلاثة ثابتة في الصحيح.

والرابعة: موافقته أسرى بدر.

والخامسة: في منع الصلاة على المنافقين وهاتان في صحيح مسلم.

والسادسة: موافقته في آية المؤمنين روى أبو داود الطيالسي في مسنده من حديث علي بن زيد وافقت ربي بما نزلت: ﴿ثُمَّ أَشْنَانُ خُلُقًا آخَرٌ﴾ [المؤمنون: 14] فقلت أنا تبارك الله أحسن الخالقين فنزلت والسابعة موافقته في تحريم الخمر كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى والثامنة موافقته في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 98] ذكره الزمخشري، وقال ابن العربي إنه وافق ربه تعالى تلاوة ومعنى في أحد عشر موضعا، وفي جامع الترمذي مصححا عن ابن عمر رضي الله عنهما ما نزل أمر بالناس قط فقالوا فيه وقال عمر فيه إلا نزل القرآن على نحو ما قال عمر رضي الله عنه، وفيه كلام الرجال مع النساء في الطريق، وفيه جواز وعظ الإنسان أمه في البر لأن سودة من أمهات المؤمنين.

وفيه: جواز الإغلاظ في القول والعتاب إذا كان قصده الخير فإن عمر رضي الله عنه قال قد عرفناك يا سودة وكان شديد الغيرة لا سيما في أمهات المؤمنين، وفيه التزام النصيحة لله وللرسول حيث قال عمر رضي الله عنه احجب نساءك وكان ﷺ يعلم أن حجبهن خير من غيره لكنه كان يترقب الوحي بدليل أنه

147 - حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَدْ أَذِنَ أَنْ تَخْرُجْنَ فِي حَاجَتِكُنَّ» قَالَ هِشَامٌ: يَعْنِي الْبَرَازَ⁽¹⁾.

لم يوافق عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين أشار بذلك وكان ذلك من عادة العرب .
وفيه : جواز تصرف النساء فيما لهن حاجة إليه لأنَّ الله تعالى أذن لهن في الخروج إلى البراز بعدما نزل الحجاب فلما جاز لهن ذلك جاز لهن الخروج إلى غيره من مصالحهن وقد أمر النَّبِيُّ ﷺ بالخروج إلى العيدين ، ولكن في هذا الزمان لما كثر الفساد ولا يؤمن عليهن الفتنة ينبغي أن يمنعن من الخروج إلا عند الضرورة الشرعية .

(حَدَّثَنَا) وفي رواية : وحَدَّثَنَا بالواو وفي أخرى حَدَّثَنِي بالإنفراد (زَكَرِيَاءُ) ابن يَحْيَى بن صالح اللؤلؤي أَبُو يَحْيَى البلخي الحافظ الفقيه المصنف في السنة مات ببغداد ودفن عند قتيبة بن سعيد سنة ثلاثين ومائتين .

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة الكوفي وقد مر في باب : فضل من علم (عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام ، (عن عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ورجال هذا الإسناد ما بين بلخي وكوفي ومدني ، وفيه رواية الابن عن الأب ، وقد أخرج متنه البخاري في التفسير أيضًا ، وأخرجه مسلم أيضًا في الاستئذان .

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَدْ أَذِنَ) لي بصيغة المجهول أي : أذن الله (أَنْ تَخْرُجْنَ) أي : بأن تخرجن (فِي حَاجَتِكُنَّ قَالَ هِشَامٌ) ابن عروة تَعْنِي أي : عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بالحاجة وفي بعض الأصول (يَعْنِي) أي : النَّبِيُّ ﷺ .

(الْبَرَازَ) بفتح الموحدة كما مرّ ، قَالَ الداودي قوله : قد أذن أن تخرجن دالّ على أنّه لم يرد هنا حجاب البيوت فإنّ ذلك وجه آخر وإنما أراد أن يستترن بالجلباب حتّى لا يبدو منهن إلا العين انتهى .

ومطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهرة لأنَّ الباب معقود في خروجهن إلى البراز وفي هذا الحديث بيان أنَّ الله تعالى قد أذن لهنّ بالخروج عن بيوتهن إلى البراز فإنّ حاصل الحديث كما سيأتي في التفسير مطولا أنَّ سودة خرجت بعدما

14 - باب التَّبَرُّز فِي الْبُيُوتِ

148 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ،

ضرب الحجاب لحاجتها وكانت عظيمة الجسم فرآها عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ يَا سودة أما والله ما تخفين علينا فانظري كيف تخرجين فرجعت فشكت ذلك للنبي ﷺ وهو يتعشى فأوحى إليه فَقَالَ إِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَكُن أَنْ تَخْرُجَ لِحَاجَتِكُن، أَي: لضرورة عدم الأُخْلِيَةِ في البيوت، ثم قوله قَالَ هِشَامُ تَعْلِيْقُ مِنَ الْبُخَارِيِّ، رحمه الله ويجوز أن يكون مقول أبي أسامة.

14 - باب التَّبَرُّز فِي الْبُيُوتِ

(باب التَّبَرُّز فِي الْبُيُوتِ) عقب المؤلف رحمه الله الباب السابق بهذا الباب لما سبق أَنَّ خُرُوجَ النِّسَاءِ إِلَى الصَّحْرَاءِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ عَدَمِ الْأُخْلِيَةِ فِي الْبُيُوتِ فَلَمَّا اتَّخَذَتِ الْأُخْلِيَةُ وَالْكَنَفُ فِيهَا مَنَعْنَ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَّا لضرورة شرعية.

(حَدَّثَنَا) بالجمع وفي رواية حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) بلفظ اسم الفاعل من الإنذار وقد مرَّ في أوَّل كتاب العلم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ) بكسر المهملة أبو ضمرة الليثي المدني ثقة عالم روى عن ربيعة وعدة وعنه أحمد وأصمّ مات سنة مائتين عن ست وتسعين سنة وهو من الأفراد ليس في الكتب الستة أنس بن عياض سواه، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بالتصغير هو ابن عمرو بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو عَثْمَانَ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَالْقَاسِمِ وَسَالِمٍ وَعَدَّةٍ وَيُقَالُ إِنَّهُ أَدْرَكَ أُمَّ خَالِدِ بِنْتَ خَالِدٍ وَعَنْهُ خَلَقَ آخِرُهُمْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ.

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ) بفتح المهملة وتشديد الموحدة كما مرَّ.

(عَنْ) عَمِّهِ (وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون، وفيه: رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم عبيد الله فإنه تابعي صغير من فقهاء أهل المدينة ومحمد ابن يَحْيَى وواسع بن حبان، وفيه رواية صحابي عن صحابي على قول من يعد واسعا من الصحابة.

قَالَ: ارْتَقَيْتُ فَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ حَفْصَةَ لِبَعْضِ حَاجَتِي، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ، مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ⁽¹⁾.

14م - باب

149 - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، أَنَّ عَمَّهُ، وَاسِعَ بْنَ حَبَّانَ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (ارْتَقَيْتُ) أَي: صعدت (فَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ) وفي رواية: «فوق بين» (حَفْصَةَ) يعنى أخته الصَّوَّامَةُ القوامة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المار ذكرها في باب التناوب في العلم وقد سبق اختلاف الرواية فيه وطريق الجمع في باب من تبرز على لبنتين.

(لِبَعْضِ حَاجَتِي، فَرَأَيْتُ) أَي: أبصرت (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) حال كونه (يَقْضِي حَاجَتَهُ) وحال كونه (مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ، مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ)، ولما كان إضافة المستدبر والمستقبل إلى القبلة والشام لفظة لا تفيد التعريف جاز كونها حالا مع أَنَّ شرط الحال أَنَّ تكون نكرة، وفائدة ذكر قوله مستدبر القبلة التأكيد والتصريح به وإلا فمستقبل الشام في المدينة مستدبر القبلة قطعاً.

14م - باب

(حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) وفي رواية بابٌ حدثنا يعقوب بن إبراهيم بزيادة الباب أبو يوسف الدوري وقد تقدّم في باب حب الرسول من الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ) من الزيادة هو بن هارون كما في رواية، وهارون هو ابن زاذان بالزاي والذال المعجمة، ويزيد هذا هو أبو خالد الواسطي الحافظ المتقن أحد الأعلام، روى عنه الذهلي وخلق، وكان متعبداً يصلى الضحى ست عشرة ركعة وكان في مجلس سماعه ببغداد سبعون الفا، مات وقد عمي سنة ست ومائتين بواسطة عن ثمان وثمانين سنة، وليس في الستة مشارك له في اسمه واسم أبيه.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى) ابن سعيد الأنصاري المدني الذي روى مالك عنه هذا الحديث كما تقدم.

(عن مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، أَنَّ عَمَّهُ، وَاسِعَ بْنَ حَبَّانَ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ

ابْنُ عُمَرَ أَخْبَرَهُ قَالَ: لَقَدْ ظَهَرْتُ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِنَا، فَرَأَيْتُ «رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» قَاعِدًا عَلَى لِبْتَيْنِ مُسْتَقْبِلِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ⁽¹⁾.

15 - باب الاستنجاء بالماء

ابْنُ عُمَرَ ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَخْبَرَهُ قَالَ: لَقَدْ ظَهَرْتُ) أي: علوت وارتقيت (ذَاتَ يَوْمٍ) أي: يوماً من الأيام وهو من باب إضافة المسمى إلى اسمه أي: ظهرت في زمان هو مسمى لفظ اليوم وصاحبه، ويحتمل أن يكون من إضافة العام إلى الخاص أي: ظهرت نفس اليوم فيفيد التأكيد.

(عَلَى ظَهْرِ بَيْتِنَا، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا عَلَى لِبْتَيْنِ) يقضي حاجته حال كونه (مُسْتَقْبِلِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ) قَالَ هُنَا مُسْتَقْبِلُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ وفي الرواية السابقة مستقبل الشام والمعنى واحد لأنهما في جهة واحدة ولم يقع في هذه الرواية مستدير القبلة أي: الكعبة لأن ذلك من لازم من استقبال بيت المقدس بالمدينة وإنما ذكر في الرواية السابقة للتأكيد والتصريح كما سبق.

15 - باب الاستنجاء بالماء

(باب الاستنجاء بالماء) وهو إزالة النجس وهو الأذى الباقي في فم أحد المخرجين بالماء أو الحجر وهو استفعال من النجس والسين للطلب لكن ليس معناه طلب النجس بل طلب الإنجاء الذي همزته للسلب والإزالة فيكون معناه طلب إزالة النجس كما أنَّ الاستعاب ليس معناه طلب العتب بل طلب الإعتاب أي: طلب إزالة العتب، وقال الحَطَّائِي الاستنجاء في اللغة الذهاب إلى النجوة من الأرض لقضاء الحاجة والنجوة هي المرتفعة من الأرض كانوا يستترون بها إذا قعدوا للتخلي فليل قد استنجى الرجل إذا أزال النجس عن بدنه هذا، وقيل أصله نزع الشيء من موضعه وتخليصه منه يقال: استنجيتُ الشجرَ من أصوله أي: نزعتُه وقلعته وأنجيت قضيباً من الشجر أي: قطعت، والحاصل أنه إما مأخوذ من النجس كما مر، أو من النجوة لاستئثارهم بها حينئذ، أو لارتفاعهم وتجافيهم عن الأرض عند ذلك، أو من النجس بمعنى النزع والقطع كأنَّ

150 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي مُعَاذٍ، وَاسْمُهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ، أَجِيءُ.....

المستنجي يقطع الأذى عنه بالماء أو بحجر يتمسح به، وقد أراد بهذه الترجمة الرد على من كره الاستنجاء بالماء وعلى من نفى وقوعه من النبي ﷺ وهؤلاء قد ذهبوا في ذلك إلى ما روى ابن أبي شيبه بأسانيد صحيحة عن حذيفة بن اليمان أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فَقَالَ إِذْنٌ لَا يَزَالُ فِي يَدَيَّ تَنْتَنُ، وعن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ لَا يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ، وعن ابن الزبير قَالَ مَا كُنَّا نَفْعَلُهُ، ونقل ابن التين عن مالك أنه أنكر أن يكون النبي ﷺ استنجى بالماء، وعن ابن حبيب من المالكية أنه منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعوم، وسيجيء وجه مطابقة الحديث للترجمة وما يتعلق بالباب إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ) بكسر الهاء (ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ) الطيالسي البصري وقد مر في باب علامة الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج (عن أبي مُعَاذٍ) بضم الميم وبالذال المعجمة (وَاسْمُهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ) البصري التابعي مولى أنس بن مالك رضي الله عنه، وقيل مولى عمران بن الحصين، وكان يرى القدر، توفي بعد الطاعون بالبصرة سنة إحدى وثلاثين ومائة، وقد اقتصر في رواية على قوله أبي معاذ، ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون، وإنهم من فرسان الصحيحين الأربعة إلا عطاء فإن الترمذي لم يخرج له، وإنه من رباعيات البخاري، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة أيضًا، وأخرجه مسلم، وأبو داود، والنسائي في الطهارة أيضًا.

(قَالَ) أي: أنه قَالَ: (سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) حال كونه (يَقُولُ) كَانَ النَّبِيُّ ﷺ هذه اللفظة مشعرة باستمرار ذلك واعتياده له.

(إِذَا خَرَجَ) من بيته أو من بين الناس (لِحَاجَتِهِ) أي: البول والغائط.

(أَجِيءُ) أي: أجيئه وهو خبر كان وإذا للظرفية - ويحتمل أن يكون فيها معنى الشرط فحينئذٍ قوله أجيء جوابه وحينئذٍ يكون الكلام من قبيل حكاية الحال الماضية فلا يرد أن إذا للاستقبال وخرج للمضي فكيف يجتمعان، فافهم.

والجملة في محل النصب على أنها خبر كان.

أَنَا وَغُلَامٌ، مَعَنَا.....

(أَنَا) جيء به ليصحّ عطف قوله : (وَغُلَامٌ) عليه وزيد في الرواية الآتية مِنَّا أي : من الأنصار كما صرّح به الإسماعيلي في روايته ، ولمسلم نحوي أي : مقارب لي في السن ، والغلام هو الذي طرّ شاربه ، وقيل هو من حين يولد إلى أن يشبّ ، وفي أساس البلاغة للزمخشري أنّ الغلام هو الصغير إلى حدّ الالتحاء فإن أجري عليه بعدما صار ملتحيا اسم الغلام فهو مجاز ، ويروى عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في بعض أراجيزه :

أنا الغلام الهاشمي المكي

وقيل : يستحق هذا الاسم إذا ترعرع وبلغ الاحتلام بشهوة النكاح كأنه يشتهى النكاح في ذلك الوقت ، ويسمى الغلام قبل ذلك تفاؤلا وبعد ذلك مجازا ، وفي المحكم من لدن فطامه إلى سبع سنين والجمع أغلمة وغلمة غلمان والأنثى غلامه ، وفي الموعب لابن التين لا يقال للأنثى غلامه إلّا في كلام قد ذهب في السنة الناس أي : اشتهر فيها ، ولم يسم الغلام في الحديث ، وقيل : هو ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويكون سماه غلاما مجازا وحينئذ فقول أنس وغلام منا معناه من الصحابة أو من خدمه ﷺ ، وأمّا رواية الإسماعيلي التي فيها من الأنصار فلعلها من تصرف الراوي حيث رأى في الرواية منا فحملها على القبيلة فرواها بالمعنى فَقَالَ من الأنصار أو هي من إطلاق الأنصار على جميع الصحابة وإن كان العرف خصّة بالأوس والخزرج⁽¹⁾ ، وقيل هو أَبُو هُرَيْرَةَ فقد وجد لذلك شاهد⁽²⁾ وتسمية أنصاريا مجاز لكن يبعده أنّ إسلام أبي هريرة بعد بلوغ أنس وأبو هريرة كبير فكيف يَقُولُ أنس كما في رواية مسلم وغلام نحوي .

(مَعَنَا) قَالَ صاحب المحكم مع اسم معناه الصحبة متحركة وساكنة غير أنّ المتحركة العين يكون اسما وحرفا والساكنة العين تكون حرفا لا غير ، وههنا يجوز تحريك العين وتسكينها وكذا في معكم وأمّا عند اجتماعها مع لام التعريف

(1) وتعقب ذلك بأن فيه ارتكاب المجاز من غير داع ومخالفة لما ثبت في صريح رواية الإسماعيلي ، فافهم .

(2) وهو ما رواه المصنف في ذكر الجن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يحمل مع النبي ﷺ الإداوة لوضوئه وحاجته ، وما رواه أبو داود من حديثه أيضًا قال : كان النبي ﷺ إذا أتى الخلاء أتته بماء في ركوة فاستنجى .

إِدَاوَةٌ مِنْ مَّاءٍ، يَعْنِي يَسْتَنْجِي بِهِ»⁽¹⁾.

فالأكثر فتح العين وقد تكسر فيقال مع القوم فتحا وكسرا، وقال الجوهري مع للمصاحبة وقد تسكن وتنون فيقال جاؤوا معاً، والمعنى في صحبتنا.

(إِدَاوَةٌ) بكسر الهمزة وهي إناء صغير يتخذ للماء من جلد كالسطيحة ونحوها والجمع إداوي، وقال الجوهري: الإداوة المطهرة، وهذه الجملة وقعت حالاً بدون الواو كما في قوله تعالى: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [الاعراف: 24].

(مِنْ مَّاءٍ) أي: مملوءة من ماء، قَالَ هِشَامُ: (يَعْنِي) أي: أَنَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَسْتَنْجِي بِهِ) رسول الله ﷺ هذا، وقد زعم الأصيلي فيما ذكره المهلب أن الاستنجاء بالماء ليس بمبين في هذا الحديث لأنّ قوله يستنجي به ليس من قول أَنَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإنما هو من قول أَبِي الْوَلِيدِ هِشَامِ الرَّائِي وقد رواه سليمان ابن حرب عن شُعْبَةَ فلم يذكرها فيحتمل أن يكون الماء لظهوره أو لوضوئه، وقال السفاقسي مثله، وقال أبو عبد الملك البوني فيما حكاه عنه ابن التين أنّ قوله: يستنجي به مدرج من قول أَبِي مُعَاذِ الرَّائِي عن أَنَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيكون مرسلًا فلا يكون حجة هذا، ويردّه ما رواه عقبه من طريق مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ عن شُعْبَةَ بلفظ يستنجي بالماء، وللإسماعيلي من طريق عمرو بن مرزوق عن شُعْبَةَ فَأَنْطَلَقَ أَنَا وَغُلَامٌ مِنَ الْأَنْصَارِ معنا إدَاوَةٌ فِيهَا مَاءٌ يَسْتَنْجِي مِنْهَا النَّبِيُّ ﷺ، وفي رواية الْبُخَارِيِّ من طريق روح بن القاسم عن عطاء بن أَبِي مَيْمُونَةَ إِذَا تَبَرَّزَ لِحَاجَتِهِ أَتَيْتَهُ بِمَاءٍ فَيَغْسِلُ بِهِ، وفي رواية مسلم من طريق خَالِدِ الْحَذَاءِ عن عطاء عن أَنَسَ فَخَرَجَ عَلَيْنَا وَقَدْ اسْتَنْجَى بِالماء فَقَدْ بَانَ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ حِكَايَةَ الاسْتِنْجَاءِ مِنْ قَوْلِ أَنَسَ رَأَوِيَ الْحَدِيثَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد تظاهرت الأخبار عن استنجاء النَّبِيِّ ﷺ بالماء وبالأمر به، فمنها: ما ذكر في باب وضع الماء عند الخلاء.

ومنها: ما رواه مسلم في صحيحه لَمَّا عَدَّ الْفِطْرَةَ عَشْرَةَ عَدٍّ مِنْهَا انْتِفَاصُ الْمَاءِ وَفَسَّرَ بِالْاسْتِنْجَاءِ.

ومنها: ما رواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث إبراهيم بن جرير عن أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْغِيْضَةَ فَقَضَى حَاجَتَهُ فَأَتَاهُ جَرِيرٌ بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ فَاسْتَنْجَى بِهَا

(1) أطرافه 151، 152، 217، 500 - تحفة 1094 - 1/50.

أخرجه مسلم في الطهارة باب الاستنجاء بالماء من التبرز رقم (271).

ومسح يده بالتراب ، ومنها ما رواه ابن ماجة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من طريق ضعيفة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يغسل مقعده ثلاثاً ، وفي لفظ استنجوا بالماء البارد فإنه مصححة للبواسير .

ومنها : ما رواه ابن حبيب في شرح الموطأ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ استنجوا بالماء فإنه أطهر وأطيب وإن كان في إسناده متروك ، ثم في الحديث فوائد :
منها : خدمة الصالحين وأهل الفضل والتبرك بذلك وتفقد حاجاتهم خصوصاً المتعلقة بالطهارة .

ومنها : استخدام الرجل الفاضل لبعض أتباعه الأحرار خصوصاً إذا أرصدوا لذلك والاستعانة في مثل هذا ليحصل الشرف لهم بذلك ، وقد صرح الروياني من الشافعية أنه يجوز للأب أن يعير ولده الصغير ليعمل من يتعلم منه ، وخالف صاحب العدة فَقَالَ ليس للأب أن يعير ولده الصغير لمن يخدمه لأن ذلك هبة لمنفعة فأشبهه إعارة ماله ، وأوله النَّوَوِي في الروضة فَقَالَ هذا محمول على خدمة تقابل بأجرة ، وأما ما كان بلا أجرة فالظاهر والذي يقتضيه أفعال السلف أن لا منع منه ، وقال غيره من المتأخرين ينبغي أن يقيّد المنع بما إذا انتفت المصلحة وأما إذا وجدت كما لو قَالَ لولده الصغير اخدم هذا الرجل في كذا ليعمل على التواضع ومكارم الأخلاق فلا منع منه وهو حسن ، ومنها التباعد لقضاء الحاجة عن الناس وقد اشتهر ذلك من فعله ﷺ .

ومنها : جواز الاستعانة في أسباب الوضوء .

ومنها : اتخاذ آنية الوضوء كالإداوي ونحوها وحمل الماء معه إلى الكنيف .
ومنها : جواز الاستنجاء بالماء ولذلك ترجم البخاري ، وفيه : رد على من منع من ذلك كما سبق تحقيقه ، واحتج الطحاوي رحمه الله على الاستنجاء بالماء بقوله تعالى : ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ ﴾ [التوبة : 108] ، قَالَ الشَّعْبِيُّ رحمه الله لما نزلت هذه الآية قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا أَهْلَ قُبَا مَا هَذَا الثَّنَاءُ الَّذِي أَثْنَى اللَّهُ عَلَيْكُمْ قَالُوا مَا مَنَّا أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ ، وقد مرَّ أنَّ مذهب جمهور السلف والخلف والذي أجمع عليه أهل الفتوى من أهل الأمصار أَنَّ الأفضل أن يجمع بين الماء والحجر فيقدم الحجر ثم يستعمل الماء ليخفف النجاسة وتقل مباشرتها بيده ويكون أبلغ في النظافة فإن أراد الاقتصار على أحدهما

16 - بَابُ مَنْ حُمِلَ مَعَهُ الْمَاءُ لِطَهُورِهِ

وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: «أَلَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ النَّعْلَيْنِ وَالطَّهْورِ وَالْوِسَادِ؟».

فالماء أفضل لأنه يزيل عين النجاسة وأثرها وأما الحجر فيزيل العين دون الأثر لكنه معفو عنه في حق نفسه وتصح الصلاة معه كسائر النجاسات المعفو عنها ، وأما قول سعيد بن المسيب وقد سئل عن الاستنجاء بالماء أنه وضوء النساء ، فأجابوا عنه بأنه لعل ذلك في مقابل علو من أنكر الاستنجاء بالأحجار . بالغ في إنكاره بهذه الصيغة ليمنعه من العلو ، وحمله ابن قانع كما حكاه عنه الباجي على أنه في حق النساء وأما الرجال فيجمعون بينه وبين الأحجار ، وقال القاضي : والعلة عند سعيد في كونه وضوء النساء أن الاستنجاء بالحجارة في حقهن متعذر ، والله أعلم .

16 - بَابُ مَنْ حُمِلَ مَعَهُ الْمَاءُ لِطَهُورِهِ

(بَابُ مَنْ حُمِلَ) بضم المهملة وكسر الميم المخففة (مَعَهُ الْمَاءُ) بالرفع (لِطَهُورِهِ) بضم الطاء أي : لأن يتطهر به ، وأما الطهور بالفتح فهو اسم للماء الذي يتطهر به ، وقد حكى فيهما الفتح وكذا فيهما الضم ، لكن الرواية هنا بالضم على اللغة المشهورة وفي بعض النسخ ليطهور بدون الضمير ، ووجه المناسبة بين البابين غير خفي .

(وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ) بالمد اسمه عويمر بن مالك بن عبد الله بن قيس ، ويقال عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري من أفاضل الصحابة ، فرض له عمر رضي الله عنه رزقا فألحقه بالبدرين لجلالته ، وولي قضاء دمشق في خلافة عثمان رضي الله عنه ، روي له عن رسول الله ﷺ مائة حديث وتسعة وسبعون حديثا ، مات سنة إحدى أو اثنتين وثلاثين وقبره بباب الصغير بدمشق ، وهذا تعليق أخرجه موصولا في المناقب قَالَ حَدَّثَنَا مُوسَى عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ مَغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ دَخَلْتُ الشَّامَ فَصَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ فَقُلْتُ اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِي جَلِيسًا صَالِحًا فَرَأَيْتُ شَيْخًا مَقْبَلًا فَلَمَّا دَنَا قُلْتُ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ اسْتَجَابَ قَالَ مَنْ أَنْتَ قُلْتُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ قَالَ أَفَلَمْ يَكُنْ فِيكُمْ ، وَقَالَ ههنا : (أَلَيْسَ فِيكُمْ) الخطاب فيه لأهل العراق ويدخل فيه علقة دخولا أوليا لكون الخطاب معه (صَاحِبُ النَّعْلَيْنِ) أي : صاحب نعلي رسول الله ﷺ (وَالطَّهْورِ) بفتح المهملة أي : صاحب الماء الذي يتطهر به رسول الله ﷺ (وَالْوِسَادِ؟) أي : وصاحب وساد رسول الله ﷺ ، وهو بكسر

151 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي مُعَاذٍ هُوَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ،

الواو وبالسین المهملة وفي آخره دال مهملة المخدّة وكذا الوسادة ويروى والَسَّوَاد بتقديم السین، قَالَ الْكَرْمَانِيُّ وَلَعَلَّ السَّوَاد والوساد هما بمعنى واحد وكأنهما من باب القلب هذا، وقال الصغاني ساودت الرجل مساودة وسواذا أي: ساررته ومنه قول النَّبِيِّ ﷺ لابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذْنُكَ عَلَيَّ أَنْ يَرْفَعَ الْحِجَابَ وَتَسْمَعَ سَوَادِي حَتَّى أَنْهَاكَ أَي: سراري وهو من إثناء السواد من السواد أي: الشخص من الشخص هذا، وعلى هذا يحتمل أن يكون معناه صاحب المخدّة وأن يكون صاحب السرّ، ثم المراد من صاحب النعلين والظهور والوساد عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي تقدم ذكره أوّل كتاب الإيمان وإسناد النعلين وكذا ما يليه إليه مجاز لأجل الملاسة وفي الحقيقة صاحب النعلين وما يليه هو رسول الله ﷺ، وكان ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يلبسهما إذا قام رسول الله ﷺ فإذا جلس أدخلهما في ذراعه، وكان يمشي معه ﷺ ويخدمه ويحمل مطهرته وسواكه ونعليه وما يحتاج إليه فلعله كان يحمل وسادة أيضًا إذا احتاج إليه، ويمكن أن يكون كونه صاحب وسادة كناية عن كونه صاحب سرّه كما كان يعرف بصاحب السواد أي: صاحب السر، ومطابقة هذا الأثر المعلق للترجمة من حيث أنّه ذكر فيه كون ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صاحب ظهور رسوله ﷺ والظاهر منه حمله معه للتطهر به إذا احتاج إليه، ثم إنّ الظاهر أنّه تفرّس منه أنه يسأله عن مسائل فَقَالَ إِنَّهُ لَا يَحْتَاج الْعَرِاقِيُونَ مَعَ وَجُودِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهِمْ إِلَى أَهْلِ الشَّامِ وَإِلَى مِثْلِي وَكَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالشَّامِ، ومن فوائد هذا الأثر خدمة العالم وحمل ما يحتاج إليه من سلاح وغيره شرف للمتعلم ومستحب له فإنّ أبا الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرَادَ بِذَلِكَ الثَّناء عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) بفتح المهملة وسكون الراء وفي آخره باء موحدة.
(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج عن عطاء بن أبي ميمونة، وفي رواية: (عن أبي مُعَاذٍ هُوَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ)، وقد تقدم ذكرهم، وكلهم بصريون، وهذا الإسناد من رباعيات البُخَارِيِّ.

قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، يَقُولُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ، تَبِعْتُهُ أَنَا وَغُلَامٌ مِنَّا، مَعَنَا إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ»⁽¹⁾.

17 - بَابُ حَمْلِ الْعَنْزَةِ مَعَ الْمَاءِ فِي الْاِسْتِنْجَاءِ

(قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا) وفي رواية أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حال كونه (يَقُولُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية كان النَّبِيُّ ﷺ (إِذَا خَرَجَ) أي: حين خرج من بيته: من بيته أو من بين الناس (لِحَاجَتِهِ) أي: للبول أو الغائط (تَبِعْتُهُ)⁽²⁾ أَنَا وَغُلَامٌ مِنَّا) أي: من الأنصار كما صرح به في رواية الإسماعيلي وقيل أي: قومنا أو من خدم رسول الله ﷺ كما مرّ أو من جملة المسلمين، وفي رواية الإسماعيلي من طريق عاصم بن عليّ عن شُعْبَةَ فَأَتْبَعَهُ وَأَنَا غُلَامٌ بِصُورَةِ الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَةِ الْوَاقِعَةِ حَالًا بِالْوَاوِ وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَا وَغُلَامٌ بِوَاوِ الْعُطْفِ.

(مَعَنَا إِدَاوَةٌ) مملوءة (مِنْ مَاءٍ) وقد تقدّم ما يتعلق بهذا الحديث آنفاً.

17 - بَابُ حَمْلِ الْعَنْزَةِ مَعَ الْمَاءِ فِي الْاِسْتِنْجَاءِ

(بَابُ حَمْلِ الْعَنْزَةِ) بفتح العين المهملة والنون والزاي عصا أقصر من الرمح لها سنان وقد وقع في رواية كريمة في آخر حديث الباب العنزة عصا عليها زُجٌّ بزاي مضمومة وجيم مشدّدة أي: سنان، وفي العباب الزُجُّ نصل السهام والحديدة في أسفل الرمح، والجمع زَجَجَةٌ وزِجَاج ولا تقل أَرْجَجَةٌ، وقيل هي أطول من العصا وأقصر من الرمح وفي طرفها زُجٌّ كزُجِّ الرَّمَحِ، وجزم القرطبي بأنّها عصا مثل نصف الرمح أو أكبر وفيها زُجٌّ ونقله عن أبي عبيد، وفي غريب ابن الجوزي أنّها مثل الحربة، قَالَ الثعالبي فَإِنْ طَالَتْ شَيْئًا فَهِيَ النِّيزَكُ فَإِذَا زَادَ طُولُهَا وَفِيهَا سِنَانٌ عَرِيضٌ فَهِيَ آلَةٌ وَحَرَبَةٌ، وعبارة الداوودي العنزة العكاز أو الرمح أو الحربة أو نحوها يكون أسفلها قرن أو زوج، وقال الحربي عن الأصمعي العنزة ما دوّر نصله والآلة الحربة العريضة النصل، وقيل الحربة ما لم يعرض

(1) أطرافه 150، 152، 217، 500 - تحفة 1094.

(2) أي: سرت في أثره، يقال: تبعه وأتبعه بمعنى واحد على ما في الغريبين، وفي الأفعال لابن طريف المشهور: تبعته سرت في أثره وأتبعته لحقته، ولذلك فسر في التنزيل: «فأتبعوهم مشرقين» أي: لحقوهم.

152 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغَلَامٌ إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةً، يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ».....

نصله، وفي البُخَارِيِّ قَالَ الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَيْتُ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ وفي يدي عنزة فأطعن بها في عينه حتى أخرجتها متقنعة عليها حدقته فأخذها رسول الله ﷺ فكانت تحمل بين يديه وبعده بين يدي أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ثم طلبها ابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فكانت عنده حتى قتل، وفي مفاتيح العلوم لأبي عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْخَوَارِزْمِي هَذِهِ الْحَرَبَةُ وَتَسْمَى الْعَنْزَةُ كَانَ النجاشي أهداها للنبي ﷺ فكانت تقام بين يديه إذا خرج إلى المصلى وتوارثها من بعده الخلفاء رضي الله عنهم، وفي الطبقات لابن سعد أن النجاشي أهدى إلى النَّبِيِّ ﷺ ثلاث عنزات فأمسك واحدة لنفسه وأعطى علياً واحدة وأعطى عمر واحدة، وقصة الإهداء تؤيد كونها على صفة الحربة لأنها من آلات الحبشة كما سيأتي في العيدين إن شاء الله تعالى.

(مَعَ الْمَاءِ فِي الْاسْتِنْجَاءِ) أَي: للاستنجاء.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بِالْمَوْحَدَةِ وَتَشْدِيدِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةُ وَهُوَ الْمَلَقَبُ بِبُنْدَارٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) الْمَلَقَبُ بِعُنْدَرٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابْنُ الْحَجَّاجِ (عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ) الْبَصْرِيِّ التَّابِعِيِّ أَنَّهُ (سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي الرَّوَايَةِ السَّابِقَةِ سَمِعَتْ أَنَسًا وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَ: إخبار عن عطاء، والثاني: حكاية عن لفظه ومحصلهما واحد.

(يَقُولُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ) بِالْمَدِّ كَمَا تَقَدَّمَ⁽²⁾.

(فَأَحْمِلُ أَنَا وَغَلَامٌ إِدَاوَةً) بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ.

(مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةً) عطف على إدَاوَةٍ (يَسْتَنْجِي) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (بِالْمَاءِ) وَأَمَّا حَمْلُ الْعَنْزَةِ فِيمَا لَأَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَنْجَى تَوَضَّأَ وَإِذَا تَوَضَّأَ صَلَّى فَحَمَلَهُ

(1) وفي رواية ابن عساكر: النبي.

(2) والمراد به الفضاء يدل عليه الرواية الأخرى كان إذا خرج لحاجة ويدل عليه أيضاً حمل العنزة مع الماء فإن الصلاة إليها إنما تكون حيث لا سترة غيرها وأيضاً فإن الأخلية التي هي الكنف في البيوت يتولى خدمته فيها عادة أهله.

تَابَعَهُ النَّضْرُ وَشَاذَانُ، عَنْ شُعْبَةَ، الْعَنْزَةُ: عَصَا عَلَيْهِ رُجٌّ⁽¹⁾.

ليصلي إليها في الفضاء وهذا أظهر الأوجه وسيأتي التبويب على العنزة في ستره المصلي في الصلاة، وإما لينبش الأرض الصلبة بها عند قضاء الحاجة لئلا يترد إليه الرشاش، وإما ليمنع بها ما يعرض من الهوام لكونه ﷺ كان يبعد عند قضاء الحاجة، وقيل يحملها ليستتر بها عند قضاء الحاجة، وهذا بعيد لأن ضابط السترة في هذا ما يستر الأسافل والعنزة ليست كذلك، نعم يحتمل أن يركزها أمامه ويضع عليها الثوب الساتر، أو يركزها بجنبه لتكون إشارة إلى منع من يروم المرور بقربه.

(تَابَعَهُ) أي: تابع مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (النَّضْرُ) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة هو ابن شميل بضم الشين المعجمة المازني البصري أبو الحسن من تبع التابعين الساكن بمرو، وقال ابن المبارك هو دَرَّةٌ بين مروين ضايعة يعني كورة مرو وكورة مرو الروذ، وهو إمام في العربية والحديث، وهو أول من أظهر السنة بمرو وجميع خراسان، وكان أروى الناس عن شُعْبَةَ، ألف كتباً لم يسبق إليها، يحكى أنه دخل على المأمون ووقع بينهما محادثة مآلها الفرق بين السداد بفتح السين الذي هو القصد في الدين والسداد بكسر السين الذي هو البلغة فوصل إليه بهذه الحرف ثمانون ألف دينار إكراماً وإنعاماً، والظاهر أنه تعليق من البُخَارِيِّ لأنه كان ابن تسع سنين حين توفي النضر سنة ثلاث أو أربع ومائتين، وحديثه موصول عند النسائي.

(وَشَاذَانُ) بالرفع عطف على النضر أي: تابع مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ شَاذَانُ، وهو بالشين والذال المعجمتين وفي آخره نون لقب الأسود بن عامر أبو عبد الرحمن الشامي، روى عن شُعْبَةَ وخلق، وعنه الدارمي وخلق، مات سنة ثمان ومائتين، وشاذان كأنه معرب معناه فرحان.

(عَنْ شُعْبَةَ) وقد وصل حديثه المؤلف في الصلاة قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ابْنُ بَزِيْعٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَاذَانُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ تَبِعْتَهُ أَنَا وَغُلَامٌ مَعَنَا عَكَازَةٌ أَوْ عَصَا أَوْ عَنَزَةٌ وَمَعَنَا إِدَاوَةٌ فَإِذَا فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ نَاولَنَاهُ الْإِدَاوَةَ.

(1) أطرافه 150، 151، 217، 500 - تحفة 1094.

18 - باب النَّهْيِ عَنِ الاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ

153 - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ هُوَ الدُّسْتَوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ،

18 - باب النَّهْيِ عَنِ الاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ

(باب النَّهْيِ عَنِ الاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ) أي: باليد اليمنى، والنهي تنزيهي أو تحريمي سيجيء بيانه في أثناء الحديث إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية حدثني بالإفراد (مُعَاذُ) بضم الميم وبالذال المعجمة (ابْنُ فَضَالَةَ) بفتح الفاء والضاد المعجمة البصري الزهراوني أبو زيد روى عن الثَّوْرِيِّ وغيره وعنه البُخَارِيُّ وآخرون.

(قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) أي: ابن عبد الله (هُوَ الدُّسْتَوَائِيُّ) بفتح الدال وسكون السين المهملتين وبالتاء المثناة من فوق وبهمزة بلا نون وقيل بالقصر وبالنون وقد مرَّ تحقيقه في باب زيادة الإيمان وهذا القول لإخراج هشام بن حسان لأنهما بصريان ثقتان مشهوران من طبقة واحدة، فقيده لدفع الالتباس.

(عن يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة هو أبو نصر الطائي وقد مرَّ في باب كتابة العلم (عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ) هو ابن إبراهيم السلمي روى عَنْ أَبِيهِ وعنه يَحْيَى وغيره مات سنة خمس وتسعين روى له الجماعة (عَنْ أَبِيهِ) أبي قتادة الحارث أو النعمان أو عمرو بن ربيعي بكسر الراء وسكون الموحدة وتشديد المثناة التحتية السلمي بفتح المهملة واللام ويجوز كسر اللام نسبة إلى سلمة أحد أجداده المدني الخزرجي فارس رسول الله ﷺ، شهد أحدا والخندق وما بعدها من المشاهد والمشهور أنه لم يشهد بدرا، روي له عن رسول الله ﷺ مائة حديث وسبعون حديثا اتفاقا منها على أحد عشر وانفرد البُخَارِيُّ بحديثين ومسلم بثمانية، ومناقبه جمّة، مات بالمدينة على الأصحّ وقيل بالكوفة سنة أربع وخمسين على أحد الأقوال عن سبعين سنة وصلى عليه علي بن أبي طالب وكبر عليه سبعا، وهو ممّن غلبت عليه كنيته، ولا يعلم في الصحابة من يكنى بهذه الكناية سواه، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري ومدني، وقد أخرجته المؤلّف في الأشربة أيضًا، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة في الطهارة أيضًا وقال الترمذي حسن صحيح.

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ،

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا شَرِبَ) بكسر الراء (أَحَدُكُمْ) ماء أو غيره، (فَلَا يَتَنَفَّسْ) بالجزم على النهي أو الرفع على النفي، وكذا الفعلان اللاحقان (فِي الْإِنَاءِ) أي: الوعاء أي: داخله، والتنفس خروج النفس من الفم وكلّ ذي رئة يتنفس ودواب الماء لا رئات لها كذا قاله الجوهري، وله معنيان:

أحدهما: أن يشرب ويتنفس في الإناء من غير أن يبينه عن فيه .

والآخر: أن يشرب من الإناء بثلاثة أنفاس: ويبين فاه عن الإناء في كل نفس ويمصّ مصّاً ولا يعبّ عبّاً إلى أن يأخذ ريه منه، وهو السنة .

وأما الأوّل: فهو منهى عنه نهى أدب وتنزيه لإرادة المبالغة في النظافة وذلك لأنه إذا فعل ذلك لم يأمن أن يخرج من فيه مع النفس بصاق أو مخاط أو بخار فيخالط الماء فيعافه الشارب غيره بل نفسه، وربما يروح الماء بنكهة المتنفس إذا كانت فاسدة لرداءة معدته فإنّ الماء للطفه ورقة طبعه تسرع إليه الروائح، والحال أنّه يعد من فعل الدواب فإنّها إذا كرعت في الأواني تنفست فيها ثم عادت فشربت، فالتنفس خارج الإناء أحسن في الأدب وأبعد عن الشره وأخف للمعدة، وإذا تنفّس فيه تكاثر الماء في حلقه وأثقل معدته وربّما شق وأذى كبده، وقيل: علّة الكراهة أنّ كلّ عبّة شربة مستأنفة فيستحب الذكر في أولها والحمد في آخرها فإذا وصل ولم يفصل بينهما فقد أخل بعدّة سنن، ثمّ أنّه وإن لم يبيّن عدد التنفس خارج الإناء في هذا الحديث لكنّه بيّن في الحديث الآخر بالتثليث، وقد اختلف العلماء في أي هذه الأنفاس الثلاثة أطول على قولين: أحدهما: الأوّل أطول، والثاني: دونه، والثالث: دونه.

والآخر: إن الأوّل: أقصر، والثاني: أزيد من، والثالث: أزيد منه وهو الموافق للطبّ لأنّه إذا شرب قليلاً قليلاً وصل إلى جوفه من غير إزعاج ولهذا جاء في الحديث: مصّوا الماء مصّاً ولا تعبوه عبّاً فإنه أهنأ وأمرأ وأبرأ، ثم إنّ ما صحّ عن أنس رضي الله عنه أنّ النّبيّ ﷺ كان يتنفس في الإناء ثلاثاً، معناه يتنفس في مدة شربه عند إبانة القدح عن الفم لا التنفس في الإناء، أو فعله بيانا للجواز، أو هو خاصّ بغيره وهو الأحسن الأليق بحال المصطفى ﷺ لأنّ ما يتقدّر من غيره يستطاب منه حتّى البول، ثم إنّ الحكم المذكور غير مختص

وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ،

بالماء بل شرب غيره كذلك على ما يشهد به حذف المفعول كما أشير إليه فيما قبل، وكذلك الطعام فكره النفخ فيه، والتنفس في معنى النفخ، وفي جامع الترمذي مصححا عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ النَّفْخِ فِي الشَّرَابِ فَقَالَ رَجُلُ الْقَذَاةِ أَرَاهَا فِي الْإِنَاءِ قَالَ: «أَهْرَقَهَا» قَالَ: فَإِنِّي لَا أُرَوِّى مِنْ نَفْسٍ وَاحِدٍ قَالَ: «فَأَيْنِ الْقَدَحِ إِذَا عَنْ فَيْك».

(وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ) فبال كما فسرت الرواية الآتية، (فَلَا يَمَسُّ) بفتح الميم من مَسَّ الشَّيْءُ بالكسر أَمَسَهُ مَسًّا وَمَسَّيْنَا وَمَسَّيْسِي مَثَلُ خَصَّيْصَى، وهذه هي اللغة الفصيحة وحكى أبو عبيد مسسته بالفتح أَمَسَهُ بِالضَّمِّ وَرَبَّمَا قَالُوا مَسَّتْ بِحَذْفِ السَّيْنِ الْأُولَى وَتَحْوِيلِ كَسَرَتِهَا إِلَى الْمِيمِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَحُولُ وَيَتْرَكُ الْمِيمَ عَلَى حَالِهَا مَفْتُوحَةً.

(ذَكَرَهُ يَمِينِهِ) وكذا الدبر وكذا فرج المرأة، والتنصيص على الذكر لا مفهوم له وإنما خص الذكر بالذكر لكون الرجال في الغالب هم المخاطبون والنساء شقائق الرجال في الأحكام إلا ما خصّ، وهذا النهي أَيْضًا لِلتَّنْزِيهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِأَنَّ النَّهْيَ فِيهِ لِمَعْنَيْنِ:

أحدهما: رفع قدر اليمين بأن ينزهها عن مباشرة العضو الذي فيه الأذى والحدث.

والآخر: أنه لو باشر النجاسة بها يتذكر عند تناوله الطعام ما باشرت يمينه من النجاسة فينفر طبعه، وكان النَّبِيُّ ﷺ يجعل يمينه لطعامه وشرابه ولباسه مصونة عن مباشرة الثفل ومماسة الأعضاء التي هي مجاري الأثقال والنجاسات ويسره لخدمة أسافل بدنه وإماطة ما هنالك من القاذورات وتنظيف ما يحدث منها من الأدناس، ثم إن ظاهر الحديث يقتضي النهي عن مس الذكر باليمين (1) حالة البول فإنَّ محصل قوله وإذا أتى الخلاء وإذا بال أحدكم فيكون النهي مقيدا بحالة التبول، لكن روى أبو داود بسند صحيح من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اليمنى لظهوره وطعامه وكانت يده اليسرى لخلاته وما كان من أذى وأخرجه بقية الجماعة أَيْضًا، وروى أَيْضًا من حديث حفصة

(1) وحمله أهل الظاهر على التحريم حتى قال الحسين بن عبد الله الناصري في كتابه المبرهن على مذهب أهل الظاهر ولو استنجد يمينه لا يجزئه وهو وجه عند الحنابلة وطائفة من الشافعية.

وَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ»⁽¹⁾.

زوج النَّبِيِّ ﷺ قالت كان يجعل يمينه لطعامه وشرابه وثيابه ويجعل شماله لما سوى ذلك، وظاهر هذا الحديث يدل على عموم الحكم، على أنه قد ورد النهي عن مسه مطلقاً غير مقيد بحالة البول، فمن الناس من أخذ بهذا المطلق، ومنهم من حمّله على الخاص بعد أن ينظر في الروایتين هل حديثان أو حديث واحد فإن كانا حديثاً واحداً ومخرجه واحداً وكان الاختلاف فيه من بعض الرواة فينبغي حمل المطلق على المقيد بلا خلاف لأنّ التقييد حينئذ يكون زيادة من عدل فتقبل وأما إذا كانا حديثين مختلفين أو تغاير مخرجهما بحيث يعد حديثين مختلفين فالأمر في حكم الإطلاق والتقييد⁽²⁾ أيضاً كذلك على المختار، وسيجيء تتمه لهذا في الترجمة الآتية إن شاء الله تعالى.

(وَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ) أي: لا يستنج بها، والنهي فيه أيضاً للتنزيه عند الجمهور خلافاً للظاهرية كما ذكرنا، وقد أثار الخطّابيّ هنا بحثاً وهو أنه متى استجمر بيساره استلزم مس الذكر باليمين ومتى مسّه باليسار استلزم الاستجمار باليمين وكلاهما منهي عنه، ثم أجاب عن ذلك بقوله: أنه يقصد الأشياء الضخمة التي لا تزول بالحركة كالجدار ونحوه من الأشياء البارزة فيستجمر بها بيساره فإن لم يجد فليصق مقعدته بالأرض ويمسك ما يستجمر بين عقبيه أو إبهامي رجله ويستجمر بيساره فلا يكون متصرفاً في شيء من ذلك بيمينه.

وتعقبه الحافظ العسقلاني: بأن هذه هيئة منكره بل قد يتعذر فعلها في غالب الأوقات والصواب ما قاله إمام الحرمين ومن بعده كالغزالي في الوسيط والبغوي في التهذيب أنه يمر العضو بيساره على شيء يمسكه بيمينه وهي قارة غير متحركة فلا يعد مستجماً باليمين ولا ماساً بها فهو كمن صبّ الماء بيمينه على يساره حالة الاستنجاء، وقال محمود العينيّ دعواه بأن هذه هيئة منكّرة فاسدة لأنّ الاستجمار بالجدار ونحوه غير بشيع وتصويبه ما قاله هؤلاء إنما يمشی في استجمار الذكر وأما

(1) طرفاه 154، 5630 - تحفة 12105. أخرجه مسلم في الطهارة باب النهي عن الاستنجاء باليمين. وفي الأشربة كراهة التنفس في الإناء رقم (267).

(2) وقال هذا التقييد سلوك إلى الطريقة البرهانية فإنه إذا كان ممنوعاً في تلك الحالة فأولى أن يكون ممنوعاً في غيرها فتأملها.

وجه التأمل إشارة إلى أن مظنة الحاجة لا تختص بحال الاستنجاء حتى يكون ذلك سلوكاً إلى الطريقة البرهانية.

19 - باب: لَا يُمَسِّكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ إِذَا بَالَ

154 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ ،

في الدبر فلا ، وأنت خبير بما فيه من العذر ، وأما ما قاله الطَّبَّيُّ في جواب هذا الإيراد من أن النهي عن الاستنجاء باليمين مختص بالدبر والنهي عن المس مختص بالذكر ، ففيه أن النهي عن المس وإن كان مختصاً بالذكر في الذكر لكن يحلق به الدبر قياساً كما عرفت على أن قوله ﷺ في الحديث الآتي ولا يستنج بيمينه يدل على العموم ، وفي الحديث فضل اليمين ، وفيه أيضاً جواز الشرب من نفس واحد لأنه إنما نهى عن التنفس في الإناء والذي يشرب في نفس واحد لم يتنفس فيه فلا يكون مخالفاً للنهي وكرهه جماعة وقالوا هو شرب الشيطان ، وفي الترمذي محسناً من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً لا تشربوا واحداً كشرب البعير ولكن اشربوا مثني وثلاث وسموا إذا أنتم شربتم واحمدوه إذا أنتم رفعتم .

19 - باب: لَا يُمَسِّكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ إِذَا بَالَ

(باب) بالتونين (لَا يُمَسِّكُ) بالرفع على النفي أو بالجزم على النهي وفي رواية : لَا يَمَسُّ (ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ إِذَا بَالَ) لما ترجم على النهي عن الاستنجاء باليمين ترجم أيضاً على النهي عن مس الذكر وإن كان الحديث السابق مشتملاً عليه أيضاً لفوائد منها التنبيه على اختلاف الإسناد ، ومنها التنبيه على الاختلاف الواقع في لفظ المتن ، ومنها جريه على عادته إذ من عادته أن يعقد على كل حكم من أحكام الحديث الواحد باباً على عدة فعقد الباب الأول على الحكم الثالث في الحديث السابق وهو كراهة الاستنجاء باليمين وعقد هذا الباب على الحكم الثاني فيه وهو كراهة مس الذكر عند البول ، وسيعقد باباً آخر في الأشربة على الحكم الأول فيه وهو كراهة التنفس في الإناء ، فإن قيل كان ينبغي أن يقال باب لا يأخذ ذكره بيمينه إذ المذكور في حديث الباب هو أخذ الذكر باليمين ، فالجواب أن فيه إشارة إلى دققة هي اختلاف الروايات في هذا اللفظ ففي رواية همام عن يحيى ابن أبي كثير عن عبد الله فلا يمسكن ذكره بيمينه وكذا أخرجه مسلم في هذه الرواية والبخاري أخرجه هنا من رواية الأوزاعي عن يَحْيَى باللفظ المذكور فذكر في الترجمة اللفظ الذي أخرجه مسلم من رواية همام وفي الحديث اللفظ الذي رواه الأوزاعي عن يَحْيَى إشارة إلى الاختلاف المذكور .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ) ابن واقد بالقاف وبالمهملة أبو عبد الله الفريابي

قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْخُذَنَّ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَسْتَنْجِي بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ»⁽¹⁾.

بكسر الفاء وسكون الراء وبالتحتانية قبل الألف وبالموحدة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن بن عمرو إمام أهل الشام علما وعملا علم من الأعلام وقد مر في باب الخروج في طلب العلم.

(عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أبي قتادة وقد صرح ابن خزيمة في روايته بسماح يَحْيَى له من عبد الله بن أبي قتادة وصرح ابن المنذر في الأوسط بالتحديث في جميع الإسناد فحصل الأمن من محذور التدليس، ورجال هذا الإسناد كلهم أئمة أجلاء، وهم ما بين شامي ومصري ومدني

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْخُذَنَّ) كذا في رواية أبي ذر بنون التأكيد وفي رواية غيره فلا يأخذ بدون النون نهياً أو نفياً.

(ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ)، ولا يستنج مجزوم بحذف لام الفعل على النهي وفي رواية (وَلَا يَسْتَنْجِي) بالرفع على النفي (بِيَمِينِهِ) وهو أعم من أن يكون في القبل والدبر وبه يرد على الطَّبِيِّ حَيْثُ قَالَ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ أَنَّ النَّهْيَ عَنِ التَّمَسُّحِ بِالْيَمِينِ مختص بالدبر كما مر.

(وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ) جملة مستقلة أو معطوفة

(1) طرفاه 153، 5630 - تحفة 12105.

قال ابن أبي جمرة: ظاهر الحديث يدل على ثلاثة أحكام:

الأول: أن لا يأخذ ذكره بيمينه. الثاني: أن لا يستنجي بيمينه. الثالث: أن لا يتنفس في الإناء. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: هل هذا تعبد غير معقول المعنى أو معقول المعنى وقد تقدم أن أمور الشرع كلها لا بد لها من معنى بمقتضى حكمة الحكيم لكن منها ما نعرفه ومنها ما لا نعرفه ويخبر عنه بالتعبد ليس هنا فأما هنا بفضل الله فالمعنى ظاهر لأن اليمين لما جعل للأكل والشرب وما يقرب منه جعل اليسار لضد ذلك وهي الفضلات وما يتعلق بذلك وما يقرب منه فمس الذكر والاستنجاء من ذلك القبيل وأيضاً فلما كان أهل اليمين في الآخرة هم أهل الجنان والنعيم جعل في هذه الدار لذلك النوع ولما كان أهل الشمال في الآخرة أهل المعاصي والنكال جعل هنا لما يتولد =

عن المعاصي وما شاكلها لأنه أول ما وقعت المعصية من البشر تولد عنها الحدث وكذلك المعبرون للرؤيا يعبرون لمن رأى شيئاً من الأحداث أنها دالة على المعاصي.

الوجه الثاني: هنا إشارة إلى أن المراد من المكلف معرفة حكمة الحكيم في الأشياء واتباعها ولذلك قال عليه السلام حين جاء إلى السعي بين الصفا والمروة: نبدأ بما بدأ الله به. وإن كانت الواو لا تعطي رتبة في كلام العرب لكن لما علم صاحب النور أن الحكيم لا يبتدي إلا بشيء لحكمة فاتبع مقتضى حكمة الحكيم.

الوجه الثالث: هنا إشارة إلى معنى في قوله: (ولا يتنفس في الإناء) فإن قلنا كما تقدم ما الحكمة في ذلك ففيه وجهان:

أحدهما: في حق الشارب لعله عند تنفسه في الإناء يشرق بالماء.

والثاني: في حق الغير لعله يتعلق من نفسه شيء ما في الإناء فيستقذره الغير وفيه أيضاً إظهار الشهامه وقلة النهمه في الشراب وفيه أيضاً تفرقة الشراب أقرب إلى الري وفيه إشارة لعله ينتبه لما ندب إليه من قطع الشرب ثلاثاً فيحصل له ما رغب فيه من الخير لأنه جاء عنه ﷺ: أن من شرب الماء ونوى به العون على الطاعة وسمى ثم قطع وحمد يفعل ذلك ثلاث مرات أن الماء يسبح في جوفه ما بقي في جوفه.

ويترتب على هذا من الفقه أن يقدم أولاً النهي عن الأشياء المحذورات وحينئذ يشار إلى زيادة الخير يؤخذ ذلك من قوله ولا يتنفس في الإناء نهياً منه عليه السلام وقال في الذي يشربه ثلاثاً كما تقدم على طريق الإرشاد من فعل كذا.

الوجه الرابع: فيه دليل على أن مجاور الشيء يعطى حكمه يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره بيمينه. ففي حين كان الذكر مجاوراً للبول منع أخذه باليمين وفي غير ذلك الزمان لم يمنع منه يؤيد ذلك قوله عليه السلام حين سأله السائل في مس ذكره فقال: وهل هو إلا بضعة منك.

فدل على جواز أخذه كسائر جسده ولهذه الإشارات أعني أن المستخبثات كلها تكون بالشمال قال أهل المعرفة بالخواطر أن خاطر الشيطان يأتي من جهة الشمال شمال القلب ويحتاج الآن أن نعرف شمال القلب من أين هو فعندهم أن شمال القلب مخالف لشمال الجثة لأنهم يقولون وجه القلب ويعنون بوجهه الباب الذي هو للغيوب مفتوحاً هو إلى جهة القلب فمن ذلك الباب هو يمين القلب ومنه يشاهدون ما يشاهدون من أمر المكاشفات والكرامات وما سوى ذلك مما خص الله به أوليائه على مقتضى الحكمة كما دلت عليه أدلة الشرع ولجهل من جهل هذا المعنى الذي أشرنا إليه لما أن سمع أن خاطر الشيطان يأتي من جهة الشمال والملك يأتي من جهة اليمين جعل ما سمع على وضع البنية فانعكس عليه الأمر لأن الخواطر عندهم أربعة ملكي وشيطاني وهما من حيث أشرنا أولاً ونفساني وهو من أمام القلب ورباني وهو من داخل القلب وهنا بحث وهو هل النهي هنا على التحريم أو على الكراهة محتمل أنه على الكراهة وهذه الكراهة مع عدم العذر وأما أصحاب الأعذار فلا يدخلون في هذا الباب =

20 - بَابُ الاسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ⁽¹⁾

155 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ،

على⁽²⁾ أو لا يلزم من كون المعطوف عليه مقيداً بشرط أن يكون المعطوف مقيداً به على ما ذهب إليه السكاكي، ويحتمل أن يكون الحكمة في ذكره هنا أن الغالب من أخلاق المؤمنين هو التأسي بأفعال النبي ﷺ وقد كان إذا بال تواضعاً وثبت أنه كان يشرب فضل وضوئه فالمؤمن بضد أن يفعل ذلك فعلمه أدب الشرب مطلقاً لاستحضاره والتنفس في الإناء مختص بحالة الشرب فتأمل والله أعلم.

20 - بَابُ الاسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ

(باب الاستنجاء بالحجارة) أراد بهذه الترجمة الرد على من زعم اختصاص الاستنجاء بالماء.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابن عون بالنون أبو الوليد الغساني الأزرقى (المكّي)

مثل الذي ليس له إلا يمين أو له في اليسار عذر يمنع من التصرف للعذر الذي منعه وهو أيضاً أعني الأشياء التي أمر بها هنا سنة كما جاء في الأحاديث أنه ﷺ كانت يمينه لطعامه وشرابه وشماله لغير ذلك فتأكد ما أخبر به هنا بما كان يفعله هو ﷺ.

الوجه الخامس: فيه دليل على أن من الفصاحة الاختصار إلا إذا كان في الكلام ما يدل عليه يؤخذ ذلك من قوله ولا يتنفس في الإناء لأن مفهومه إذا شرب لا غير.

الوجه السادس: فيه دليل على أن المعطوف يكون مثل المعطوف عليه في الوجوب أو غير ذلك وهو أيضاً من الفصاحة يؤخذ ذلك من أنه لما نهى أولاً عطف ما بعده عليه ولم يعد النهي.

الوجه السابع: يرد هنا بحث على النهي مقصور على هذه الأشياء أو يتعدى حيث وجدنا العلة فعلى القول بأنه تعبد فلا يتعدى وإذا قلنا بفهم العلة كما أبدينا فحيث وجدنا العلة عدينا الحكم وهذا هو الأظهر والله أعلم.

(1) قال الحافظ: أراد بهذه الترجمة الرد على من زعم أن الاستنجاء مختص بالماء والدلالة على ذلك من قوله: استنفض، فإن معناه: استنجدى، انتهى.

والأوجه عندي أن المصنف أشار بهذه الترجمة إلى اختلافهم في حقيقة الاستنجاء بالحجارة هل هو مطهر وتعبد؟ كما قال به الشافعية والحنابلة، أو مقلل للنجاسة ومعقول؟ كما قال به الحنفية والمالكية كما في «البذل» وحاشيته لهذا الفقير، وعلى هذا الاختلاف تنفر عدة مسائل من وجوب الأحجار الثلاثة والاستنجاء بغير الأحجار وغير ذلك، ولم يذكر المصنف الحكم في الترجمة تشبيهاً للأذهان كما هو دأبه.

(2) الجملة المرغبة من الشرط والجزاء أو على الجملة الجزائية فقط وإن لم يكن التنفس مقيداً لحالة البول.

قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو الْمَكِّي، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: اتَّبَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَخَرَجَ لِحَاجَّتِهِ، فَكَانَ

جدّ أبي الوليد مُحَمَّد بن عبد الله صاحب تاريخ مكة، روى عن مالك وغيره وروى عن البُخَارِيِّ وحفيده مؤرّخ مكة وأبو جعفر الترمذي وآخرون، مات سنة أربع أو اثنتين ومائتين، وفي طبقته أحمد بن مُحَمَّد المكي أيضًا لكن كنيته أبو مُحَمَّد وجده عون يعرف بالقواس، وقد وهم من زعم أن البُخَارِيَّ روى عن أبي مُحَمَّد الذي في طبقته وإنما روى عن أبي الوليد ووهم أيضًا من جعلهما واحدا.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو الْمَكِّي) أبو أمية القرشي الأموي روى عن أبيه وجده وعنه سويد وغيره روى له البُخَارِيُّ وابن ماجة.

(عن جَدِّهِ) يعني سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص بن أمية، وعمرو بن سعيد هذا هو المعروف بالأشدق الذي ولي إمرة المدينة وكان يجهز البعث إلى مكة، وكان عمرو هذا قد تغلب على دمشق في زمن عبد الملك بن مروان فقتله عبد الملك وسيّر أولاده إلى المدينة وسكن ولده مكّة لما ظهرت دولة بني عباس فاستمروا بها.

(عن أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي الإسناد مكيان ومدنيان، وهو من رباعيات البُخَارِيِّ، وفيه رواية الابن عن الجد، وقد أخرج متنه المؤلف مطولاً في ذكر الجن، ولم يخرج مسلم ولا الأربعة، وأخرجه رزين عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبْغِي أَحْبَارًا أَسْتَنْفِضَ بِهَا وَلَا تَأْتِنِي بَعْظُم وَلَا رُوْثَةٌ قُلْتُ مَا بَالُ عَظْمٍ وَالرُّوْثَةُ قَالَ هُمَا مِنْ طَعَامِ الْجَنِّ وَإِنَّ أَتَانِي وَفَدَ جَنَّ نَصِيبِينَ وَنَعَمَ الْجَنِّ فَسَأَلُونِي الزَّادَ فَدَعَوْتُ اللَّهَ تَعَالَى لَهُمْ أَنْ لَا يَمُرُوا بِعَظْمٍ وَلَا بِرُوْثَةٍ إِلَّا وَجَدُوا عَلَيْهَا طَعْمًا.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (اتَّبَعْتُ) بتشديد التاء المثناة الفوقية.

(النَّبِيِّ ﷺ) أَي: سَرْتُ وَرَاءَهُ وَقِيلَ أَيْضًا بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ التَّاءِ أَي: لِحَقِّقَتُهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِفِينَ﴾ [الشعراء: 60].

(و) قَدْ (خَرَجَ لِحَاجَّتِهِ) جملة حالية بتقدير قد.

وكان النَّبِيُّ ﷺ وفي رواية (فَكَانَ) بالفاء ووجه الواو تكون حالية كما في الأول فتأمل.

لَا يَلْتَفِتُ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ، فَقَالَ: «ابْغِي أَحْجَارًا أَسْتَنْفِضُ بِهَا - أَوْ نَحْوَهُ - وَلَا تَأْتِنِي بَعْظُمٌ، وَلَا رَوْثٌ،

(لَا يَلْتَفِتُ) وراءه إذا مشى وكان هذه عادة مشيه ﷺ (فَدَنَوْتُ) أي: قربت (مِنْهُ) لأستأنس به وأقضي حاجته وفي رواية الإسماعيلي زيادة وهي قوله أستاذس وأتصحَّحَ فَقَالَ: من هذا؟ فقلت أَبُو هُرَيْرَةَ.

(فَقَالَ: «ابْغِي») بهمزة الوصل من الثلاثي أي: اطلب لي يقال بغيتهك الشيء أي: طلبته لك، وفي رواية بهمزة القطع أي: أعنني على الطلب يقال أبغيتهك الشيء أي: أعنتك على طلبه، والأول أليق بالسياق، ويؤيده رواية الإسماعيلي ائتني (أَحْجَارًا أَسْتَنْفِضُ بِهَا) مجزوم على أنه جواب الأمر ويجوز الرفع على الاستئناف، والاستنفاض استفعال من النفض بالنون والفاء والضاد المعجمة وهو في الأصل أن يهز الشيء ليطير غباره أو يزول ما عليه ونفاضة كل شيء ما نفضته فسقط منه، ومعناه هنا أستنظف بها أي: أنظف بها نفسي عن الحدث، وفي المطالع أبغني أحجارًا أستنفض بها أي: أتمسح بها مما هنالك، وفي الواعي أستنفض بها أي: أستنجي يقال هذا موضع متنفّض أي: متبرز، وقال المطرزي: الاستنفاض الاستخراج ويكنى به عن الاستنجاء ومن رواه بالقاف والصاد المهملة فقد صحّف، وقال الصغاني في العباب: استنفاض الذكر وانتقاصه استبراؤه مما فيه من بقية البول، وقال أبو عبيد انتقاض الماء غسل الذكر بالماء لأنه إذا غسل بالماء ارتد البول ولم ينزل وإن لم يغسل نزل منه شيء بعد شيء حتى يستبرئ.

(أَوْ نَحْوَهُ) بالنصب لأنه مقول القول وهو في المعنى جملة أي: قَالَ نحو أستنفض بها بدله نحو أستنجي بها كما وقع في رواية الإسماعيلي أو أستنظف بها والتردد من بعض الرواة.

(وَلَا تَأْتِنِي) بالجزم، وفي رواية وَلَا تَأْتِنِي بالياء، وفي رواية وَلَا تَأْتِي بحذف النون (بَعْظُمٌ، وَلَا رَوْثٌ)، كأنه ﷺ خشى أن يفهم أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من قوله أَسْتَنْفِضُ بِهَا أَنَّ كُلَّ مَا يَزِيلُ الْأَثَرَ وَيَنْقِي كَافٌ وَلَا اخْتِصَاصٌ لِلذَلِكَ بِالْأَحْجَارِ اسْتَشَى الْعِظْمَ وَكَذَا الرُّوثُ فَتَبَّهَ بِاقتصاره في النهي على العظم والروث على أَنَّ مَا سِوَاهُمَا يَجْزَى وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مَخْتَصًّا بِالْأَحْجَارِ كَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ الظَّاهِرِ وَبَعْضُ الْحَنَابِلَةِ لَمْ يَكُنْ لِتَخْصِصِ هَٰذَيْنِ بِالنَّهْيِ مَعْنَى، وَإِنَّمَا خَصَّ الْأَحْجَارَ

بالذكر لأنها كانت أكثر الأشياء التي يستنجى بها وأقربها تناولاً ، وأمّا استثناء العظم والروث فلكونهما طعام الجن على ما سيجيء في رواية المصنف في المبعث في هذا الحديث أنّ أبا هريرة رضي الله عنه قال للنبي ﷺ لما أن فرغ ما بال العظم والروث قال هما من طعام الجن ، ووقع في رواية أبي داود عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنّ وفد الجن قدموا على رسول الله ﷺ فقالوا يا مُحَمَّد إنه أمتك لا يستنجوا بعظم أو روث فإنّ الله جعل لنا رزقاً فيهما فنهى رسول الله ﷺ عنه وقال : «إنّه زاد إخوانكم»⁽¹⁾ ، وفي رواية أبي عبد الله الحاكم أنّ رسول الله ﷺ قال لابن مسعود رضي الله عنه ليلة الجن أولئك جنّ نصيبين جاؤوني فسألوني الزاد فمتعتهم بالعظم والروث فقال وما يغني عنهم ذلك يا رسول الله قال إنهم لا يجدون عظماً إلّا وجد عليه لحمه الذي كان عليه يوم أخذ ولا يجدون روثاً إلّا وجدوا فيه حبه الذي كان فيه يوم أكل فلا يستنجي أحد بعظم ولا بروث ، أو لأنّ العظم طعام الجن أنفسهم والروث طعام لدوابهم لما روى الحافظ أبو نعيم في دلائل النبوة أنّ الجن سألوا هدية منه ﷺ فأعطاهم العظم والروث فالعظم لهم والروث لدوابهم فإذا لا يستنجى بها ، وقيل لأنّ العظم لا يكاد يعرى من بقية دسم قد علق به وقد يتأتى منه الأكل لبني آدم لأنّ الرخو الرقيق منه قد يتمشش في حال الرفاهية والغليظ الصلب منه يدق ويستفّ عند المجاعة والشدة وقد حرم الاستنجاء بالمطعوم ، أو لأنّ العظم لزج لا يكاد يماسك فتقلع النجاسة وينشف البلّة ، وأمّا الروث فلأنه نجس لا يزيل النجاسة بل يزيدها ويؤيده ما رواه الدارقطني وصححه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النبي ﷺ نهى أن يستنجى بروث أو عظم وقال إنهما لا يطهران ، فالتعليل في العظم والروث إن كان بكونهما من طعام الجن يلحق بهما سائر المطعومات للأدمين⁽²⁾ ، وكذا المحترمات كأوراق كتب العلم قياساً بطريق الأولى ، من قال علّة النهي في الروث كونه نجساً فيلحق به كل نجس ومتنجس ، وفي العظم كونه

(1) وفي رواية عن زيد أو حممة بكذا ليستنجوا بعظم الروث أو حممة وهي بفتح الحاء المهملة وفتح الميمين الفحم وما احترق من الخشب والعظام ونحوها وجمعها حمم.

(2) وأمّا الطعام المختصّ بالبهائم فقال الماوردي لم يحرم ومنعه ابن الصباغ والقالب كالمختص. وأما ما اشترك واستوى بين الأدمين والبهائم ففيه وجهان أيضاً.

فَأَتَيْتُهُ بِأَحْجَارٍ بِطَرَفِ ثِيَابِي، فَوَضَعْتُهَا إِلَى جَنْبِهِ، وَأَعْرَضْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا قَضَى أَتْبَعَهُ بِهِنَّ⁽¹⁾.

لزجا لا يزيل النجاسة إزالة تامة فيلحق به ما في معناه كالزجاج الأملس.
(فَأَتَيْتُهُ) قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَأَتَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ (بِأَحْجَارٍ بِطَرَفِ) أَي: فِي طَرَفِ (ثِيَابِي، فَوَضَعْتُهَا) عَلَى صِيغَةِ الْمُتَكَلِّمِ وَفِي رِوَايَةٍ فَوَضَعَهَا أَي: فَوَضَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِلَى جَنْبِهِ، وَأَعْرَضْتُ) كَذَا فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ وَفِي رِوَايَةٍ وَاعْتَرَضْتُ مِنَ الْإِفْتِعَالِ وَالْمَعْنَى مُتَقَارِبٌ (عَنْهُ، فَلَمَّا قَضَى) ﷺ حَاجَتَهُ (أَتْبَعَهُ) بِهَمْزَةِ الْقَطْعِ بِمَعْنَى أَلْحَقَهُ وَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ لِلْقَضَاءِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: قَضَى (بِهِنَّ) أَي: بِالْأَحْجَارِ وَكُنِيَ بِذَلِكَ عَنِ الْاسْتِنْجَاءِ، وَفِي الْحَدِيثِ فَوَائِدُ:

منها: جَوَّازُ الْاسْتِنْجَاءِ بِالْأَحْجَارِ، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ كَمَا مَرَّ.
ومنها: أَنَّ الْأَحْجَارَ لَا تَتَعَيَّنُ لِلْاسْتِنْجَاءِ بَلْ يَقُومُ مَقَامُهَا كُلُّ جَامِدٍ طَاهِرٍ قَالَعٍ غَيْرِ مُحَرَّمٍ، وَتَنْصِيصُهُ ﷺ عَلَيْهَا لِكُونِهَا الْغَالِبُ الْمَيْسَرُ وَوُجُودُهَا بِلا كَلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ فِي تَحْصِيلِهَا كَمَا سَبَقَ.

ومنها: النَّهْيُ عَنِ الْاسْتِنْجَاءِ بِالْعِظْمِ وَالرُّوثِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ فَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَالظَّاهِرِيُّ لَا يَجُوزُ الْاسْتِنْجَاءُ بِالْعِظَامِ وَاحْتَجُّوا فِيهِ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ فِي هَذَا يَعْنِي الْاسْتِنْجَاءُ بِالْعِظْمِ وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ النَّهْيُ عَنْهُ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، وَعَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ وَقَالَ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ بِنَهْيِ عَامٍ وَذَهَبَ بَعْضُ الْبَغْدَادِيِّينَ إِلَى جَوَّازِ الْاسْتِنْجَاءِ إِذَا وَقَعَ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَفِي الْبِدَائِعِ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ يَعْنِي الْاسْتِنْجَاءُ بِالْعِظْمِ يَعْتَدُّ بِهِ عِنْدَنَا فَيَكُونُ مَقِيمًا سَنَةً وَمَرْتَكِبًا كِرَاهِيَةً، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ جُرَيْرٍ الطَّبْرِيُّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ لَهُ عِظْمٌ يَسْتَنْجِي بِهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي، وَشَدَّ ابْنُ جُرَيْرٍ فَأَجَازَ الْاسْتِنْجَاءَ بِكُلِّ طَاهِرٍ وَنَجَسٍ، وَيَكْرَهُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعَنِ الشَّافِعِيِّ فِي قَوْلِهِ لَا يَكْرَهُ، وَكَرَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْاسْتِنْجَاءَ بِعَشْرَةِ أَشْيَاءٍ الْعِظْمَ وَالرَّجِيعَ وَالرُّوثَ وَالطَّعَامَ وَالْفَحْمَ وَالزَّجَاجَ وَالْوَرَقَ وَالْخَزْفَ وَالْوَرَقَ الشَّجَرَ وَالسَّعْتَرُ وَلَوْ اسْتَنْجَى بِهَا أَجْزَاءَهُ مَعَ الْكِرَاهَةِ، وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ يَجُوزُ

الاستنجاء بالعظم إذا كان طاهرًا لا زهومة عليه لحصول المقصود، ولو احترق العظم الطاهر بالنار وخرج عن حاله ففيه وجهان عند الشافعية حكاهما الماوردي: أحدهما: جواز الاستنجاء به لأن النار أحالته.

والثاني: عدم الجواز لعموم النهي عن الرمة وهي العظم البالي ولا فرق بين البلى بالنار أو بمرور الزمان وهذا أصح.

ومنها: كراهة الاستنجاء بجميع المطعوم مقتاتًا أو غير مقتات فإنه ﷺ نبه بالعظم على ذلك كما تقدم ويلتحق به المحترقات كأجزاء الحيوان وأوراق كتب العلم وغير ذلك.

ومنها: اعداد الأحجار للاستنجاء لئلا يحتاج إلى طلبها بعد قيامه فلا يأمن التلويث.

ومنها: جواز اتباع السادات بغير إذنهم واستخدام المتبوعين للاتباع.

ومنها: استحباب الإعراض عن قاضي الحاجة.

ومنها: جواز الرواية بالمعنى حيث قال أو نحوه.

ومنها: مشروعية الاستنجاء وقد اختلف العلماء فيه فمنهم من قال بوجوبه واشتراطه في صحة الصلاة وإليه ذهب الشافعي وأحمد وأبو ثور وإسحاق وداود ومالك في رواية لأمره عَلَيْهِ السَّلَام بالاستنجاء⁽¹⁾ بثلاثة أحجار وكل ما فيه تعدد يكون واجبًا، وقال أبو حنيفة وأصحابه ومالك في رواية والمزني من أصحاب الشافعي أنه سنة، واحتجوا في ذلك بما رواه أبو داود عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قَالَ: «من اكتحل فليوتر» من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ومن استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج والحديث صحيح ورجاله ثقات، فإن قلت الاستدلال بالحديث غير تام لأن المراد ولا حرج في ترك الإيتار أي: الزائد على ثلاثة أحجار وليس المراد ترك أصل الاستنجاء، وقد قال الخطابي معنى الحديث التمييز بين الماء الذي هو الأصل وبين الأحجار التي هي للترخيص لكنه إذا

(1) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه وليستنج بثلاثة أحجار وفي حديث عائشة رضي الله عنها الذي أخرجه ابن ماجة وأحمد أن رسول الله ﷺ قال: «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن».

21 - باب: لَا يُسْتَنْجَى بِرَوْثٍ

156 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: - لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ - وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ،

استجمر بالحجارة فليجعل وترًا وآلا فلا حرج في تركه إلى غيره وليس معناه ترك التعبد أصلًا بدليل حديث سلمان نهانا أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، فالجواب: أن الشارع ﷺ نفى الحرج عن تارك الاستنجاء فدل على أنه ليس بواجب وكذلك ترك الإيتار لا يضر لأن ترك أصله لما لم يكن مانعًا فما ظنك بترك وصفه فدل الحديث على انتفاء المجموع، وأجابوا عن الأمر بالاستنجاء بثلاثة أحجار بأنه يحتمل أن يكون على وجه الاستحباب والمحتمل لا يصلح حجة إلا بمرجح لأحد المعاني، وفيما ذكره أهل المقالة الثانية إعمال الأحاديث كلها وفيما قاله هؤلاء إهمال لبعضها والعمل بالكل أولى كما لا يخفى.

ومنها كون الاستنجاء قبل الوضوء اقتداء به عليه السلام وخروجًا من الخلاف؛ فإنه شرط عند أحمد وإن أخره لم يجز عنده.

21 - باب: لَا يُسْتَنْجَى بِرَوْثٍ

(باب) بالتنوين (لَا يُسْتَنْجَى) على صيغة المجهول (بِرَوْثٍ) وليس في بعض النسخ ذكر الباب وإنما ذكر حديث عبد الله مع حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي بعض النسخ باب الاستنجاء بروث.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون وفتح المهملة الفضل بن دكين الكوفي، وقد مر في باب فضل من استبرأ لدينه وعرضه.

(قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) هو بصيغة التصغير أيضًا هو ابن معاوية الجعفي الكوفي، (عن أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السبيعي. وقد مر ذكرهما في باب: الصلاة من الإيمان.

(قَالَ) أي: أبو إسحاق (لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ) مصغرا هو عامر بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(ذَكَرَهُ) لي (وَلَكِنْ) ذكره لي أو حدثني به، كما يشهد به الرواية الآتية.

(عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ) أبو حفص النخعي الكوفي العالم العامل، روى

عن أبيه،

عن أبيه وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعنه الأعمش وغيره، كان يصلي كل يوم سبعمئة ركعة، وكان يصلي العشاء والصبح بوضوء واحد وصار من العبادة عظماً وجلداً، مات سنة تسع وتسعين، أي: لست أرويه الآن عن أبي عبيدة، وإنما أرويه عن عبد الرحمن بن الأسود (عن أبيه) الأسود بن يزيد النخعي الكوفي، وقد مر في باب من ترك بعض الاختيار في كتاب العلم.

وقول ابن التين: هو الأسود بن عبد يغوث الزهري، غلط فاحش؛ فإن الأسود الزهري لم يُسلم فضلاً عن أن يعيش حتى يروي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، كما ذكره الحافظ العسقلاني.

ورجال هذا الإسناد كلهم كوفيون، وفيهم ثلاثة من التابعين يروي بعضهم عن بعض وهم أبو إسحاق وعبد الرحمن بن الأسود وأبوه الأسود بن يزيد، وفيه نفي رواية عن بعض وإثبات رواية عن بعض آخر حيث نفى أبو إسحاق رواية هذا الحديث عن أبي عبيدة وصرح بروايته عن عبد الرحمن بن الأسود، قال الحافظ العسقلاني وإنما عدل أبو إسحاق عن الرواية عن أبي عبيدة إلى الرواية عن عبد الرحمن مع أن رواية أبي عبيدة أعلى له لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة بخلاف رواية عبد الرحمن فإنها موصولة انتهى، ثم إن الظاهر من سياق كلامه أن أبي إسحاق لم يرو هذا الحديث عن أبي عبيدة وإنما رواه عن عبد الرحمن لكن قال الكرابيسي في كتاب المدلسين أبو إسحاق يقول في رواية هذا الحديث مرة حدثني عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله ومرة حدثني علقمة عن عبد الله ومرة حدثني أبو عبيدة عن عبد الله ومرة يقول ليس أبو عبيدة حدثني وإنما حدثني عبد الرحمن عن عبد الله، فهذا يدل على أن أبا إسحاق روى هذا الحديث عن أبي عبيدة أيضاً، فمراد أبي إسحاق بقوله ليس أبو عبيدة ذكره لي أنه لست أرويه الآن عن أبي عبيدة وإنما أرويه عن عبد الرحمن لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح، أو يقال إن أبا إسحاق سمعه من جماعة ولكنه كان غالباً يحدث به عن أبي عبيدة فلما نشط يوماً قال ليس أبو عبيدة الذي في ذهنكم أنني حدثكم عنه حدثني وحده ولكن عبد الرحمن بن الأسود أيضاً حدثني به، وقد أخرج متنه النسائي وابن ماجة في الطهارة أيضاً ولم يخرج مسلم.

أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ الْغَائِطُ فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَالتَّمَسْتُ الثَّلَاثَ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ» وَقَالَ: «هَذَا رِكْسٌ»⁽¹⁾

(أَنَّهُ) بفتح الهمزة أي بآته أي: الأسود (سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ) ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَقُولُ: أَتَى النَّبِيُّ ﷺ الْغَائِطُ) أي: الأرض المطمئنة لقضاء حاجته فالمراد به هنا معناه اللغوي.

(فَأَمَرَنِي أَنْ) بَأَنْ (آتِيَهُ) مضارع منصوب بَأَنْ (بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ) أي: أصبت ولهذا اكتفى بمفعول واحد وهو قوله: (حَجَرَيْنِ، وَالتَّمَسْتُ) أي: طلبت الحجر (الثَّلَاثَ فَلَمْ أَجِدْهُ) بالضمير المنصوب وفي رواية فلم أجد بحذفه. (فَأَخَذْتُ رَوْثَةً) قَالَ فِي الْعِبَابِ الرُّوْثَةُ واحدة الروث والأروث وقد راث الفرس يروث، وقال التيمي قيل الروثة إنما تكون للخليل والبيغال والحمير، وزاد ابن خزيمة في روايته لهذا الحديث إنها كانت روثه حمار (فَأَتَيْتُهُ) أي: النَّبِيُّ ﷺ (بِهَا) أي: بالثلاثة من الحجريين والروثة، (فَأَخَذَ) ﷺ (الْحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى) أي: طرح (الرَّوْثَةَ وَقَالَ: هَذَا) أي: الروثة والتذكير باعتبار الخبر على حد قوله تعالى: ﴿هَذَا رَبِّي﴾، وفي بعض النسخ هذه على الأصل (رِكْسٌ) بكسر الراء أي:

(1) قال الحافظ: قوله: ركس، كذا وقع هنا بكسر الراء وإسكان الكاف، ف قيل: هي لغة في رجس بالجيم، ويدل عليه رواية «ابن ماجة» و«ابن خزيمة» في هذا الحديث، فإنها عندهما بالجيم، وقيل: الركس: الرجيع رد من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة، قاله الخطابي وغيره، والأولى أن يقال: رد من حالة الطعام إلى حالة الروث، وفي رواية الترمذي: هذا ركس يعني نجسًا. وأغرب النسائي فقال عقب هذا الحديث: الركس: طعام الجن، وهذا إن ثبت في اللغة فهو مريب من الإشكال، انتهى.

زاد العيني: قال ابن التين: الرجس والركس في هذا الحديث قيل: النجس، وقيل: القذر، وقال ابن بطلال: يمكن أن يكون معنى ركس رجس، قال: ولم أجد لأهل اللغة شرح هذه الكلمة، والنبي ﷺ أعلم الأمة باللغة، انتهى.

قلت: ويمكن توجيه رواية النسائي بأنه يذكر معناه بل أشار إلى علة الرد، قال الكرماني: قال الحافظ أبو نعيم في «دلائل النبوة»: إن الجن سألوا هدية منه ﷺ، فأعطاهم العظم والروث، فالعظم لهم والروث لدوابهم، فإذا لا يستنحي بهما، وإما لأنه طعام الجن أنفسهم روى أبو عبد الله الحاكم في «الدلائل» على: أن رسول الله ﷺ قال لابن مسعود ليلة الجن: «أولئك جن نصيبين جاؤوني يسألوني الزاد فمتعتهم بالعظم والروث» فقال: وما يغني منهم ذلك يا رسول الله؟ قال: «إنهم لا يجدون عظمًا إلا وجدوا عليه لحمه الذي كان عليه يوم أخذ، ولا

رجس⁽¹⁾ كما في رواية ابن خزيمة وابن ماجة نجس على ما حكاه ابن التين عن بعضهم وعلى ما حكاه الداوودي أيضًا، وقال النسائي في سننه الرُّكْسُ طعام الجن، وقال الحُطَّابِيُّ الرُّكْسُ الرجيع الذي قد ردَّ عن حال الطهارة إلى حال

وجدوا روثًا إلا وجدوا حبه الذي كان فيه يوم أكل، فلا يستنجي أحدكم لا بعظم ولا بروث» وفي رواية أبي داود: إنهم قالوا: يا محمد إنه أمتك لا يستنجوا بعظم ولا روث، فإن الله تعالى جعل لنا رزقًا فيها، انتهى.

ثم لا يذهب عليك أن الشيخ لم يعترض عما في سند هذا الحديث من قوله: ليس أبو عبيدة ذكره لأنه تكلم عليه في تقرير «النسائي»، وهذا الحديث مما انتقد عليه الترمذي في «جامعه» على الإمام البخاري.

قال الكرمانى: فإن قلت: ما فائدة قوله: وليس أبو عبيدة ذكره؟ إذ الإسناد بدونه تام، ولا يدخل له فيه، قلت: غرض أبي إسحاق فيه أن يبين أنه لا يروي هذا الحديث عن طريق أبي عبيدة عن عبد الله كما رواه غيره لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئًا، فأراد دفع وهم من توهم ذلك، ثم ذكر الكرمانى روايات «الترمذي» وكلامه في ذلك مفصلاً، وفيه قال الترمذي: هذا حديث فيه اضطراب، وسألت محمد بن إسماعيل أي: البخاري أي: الروايات في هذا عن أبي إسحاق عن عبد الله بن الأسود عن أبيه أشبه ووضعه في كتاب «الجامع»، وأصح شيء عندي حديث إسرائيل عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة عن عبد الله، لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق وزهير في أبي إسحاق ليس بذلك لأن سماعه منه بآخره، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه انتهى كلام الترمذي.

وتعقبه الكرمانى بقوله: فتكون روايته عن أبيه مرسلًا فكيف يكون حديث إسرائيل أصح؛ بل الأصح ما ذكره البخاري، وأما كون سماع زهير عنه بآخره، فلا يقدح في الحديث لأنه قد ثبت عنه هذا الحديث قبل الاختلاط بطرق متعددة، نعم لو كان زهير منفردًا بالنقل عنه لكان منقذًا لذلك لكنه ليس كذلك، انتهى.

قال الحافظ: قد أعل الحديث قوم بالاضطراب وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على أبي إسحاق في كتاب العلل، واستوفيته في مقدمة الشرح، لكن رواية زهير هذه ترجحت عند البخاري بمتابعة يوسف حفيد أبي إسحاق وتابعهما شريك القاضي وذكريا بن أبي زائدة وغيرهما ومما يرجحها أيضًا استحضر أبي إسحاق طريق أبي عبيدة وعدوله عنها بخلاف رواية إسرائيل عنه فإنه لم يعترض فيها لرواية عبد الرحمن كما أخرجه الترمذي وغيره، فلما اختار في رواية زهير طريق عبد الرحمن على طريق أبي عبيدة دل على أنه عارف بالطريقين وأن رواية عبد الرحمن عنده أرجح.

(1) قال ابن خزيمة حدثنا أبو سعيد الأشج ثنا زياد بن الحسن بن فرات عن أبيه عن جده عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: أراد النبي ﷺ أن يتبرز فقال: ايتني بثلاثة أحجار فوجدت حجرين وروثة حمار فأمسك الحجرين وطرح الروثة وقال هي رجس.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ⁽¹⁾.

النجاسة ويقال ارتكس الرجل في البلاء إذا ردّ فيه بعد الخلاص منه، وفي العباب الركس فعل بمعنى مفعول كما أنّ الرجيع فعيل بمعنى مفعول من رجعته، وإنما أتى عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد أمره ﷺ له بالأحجار لأنّه قاس الروث على الحجر بجامع الجمود فردّ ﷺ قياسه بالفرق أو بإبداء المانع.

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ) أي: ابن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني الكوفي روى عن أبيه وجده، وعنه أبو كريب وجماعة، فيه لين لكن يحتمل في المتابعات ما لا يحتمل في الأصول أخرجوا له سوى ابن ماجة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة.

(عن أبيه) يوسف بن إسحاق الكوفي الحافظ، روى عن جده والشعبي، وعنه ابن عيينة وغيره، مات في زمن أبي جعفر المنصور ويقال توفي سنة سبع وخمسين مائة.

(عن) جده (أبي إسحاق) السبيعي أنّه قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ) هو ابن الأسود المتقدم ذكره، وهذا التعليق موجود في غالب النسخ وليس بموجود في بعضها، وعلى تقدير وجوده أراد به المؤلف رحمه الله الرد على من زعم أنّ أبا إسحاق دلّس هذا الخبر كما حكى ذلك عن سليمان الشاذكوني حيث قَالَ لم يسمع في التدليس بأعجب من هذا ولا أخفى لأنّ السبيعي لم يصّر فيه بسماع ولم يأت فيه بصيغة معتبرة بل قَالَ ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن ولم يقل ذكره لي انتهى.

وقد استدل الإسماعيلي أيضًا على صحة سماع أبي إسحاق لهذا الحديث من عبد الرحمن بكون يَحْيَى القطان رواه عن زهير فقال بعد أن أخرجه من طريقه القطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق وكأنّه عرف ذلك بالاستقرار أو بالصریح من كلامه فانزاحت عن هذه الطريق علّة التدليس، وههنا مبحث يطول ذكره تجده في عمدة القاري وكذا في فتح الباري، وفي حديث الباب منع الاستنجاء بالروث كما أنّ الباب معقود عليه وقد مرّ الكلام فيه

مستوفى في الباب السابق، وفيه منع الاستنجاء بالنجس فإن الرجس هو النجس كما ذكر، وقال ابن خزيمة وفيه بيان أن أرواث الحمر نجسة لحكم النبي ﷺ فيكون حكم جميع أرواث ما لا يجوز أكل لحمها من ذوات الأربع كحكم أرواث الحمر، وقد اختلف في صفة نجاسة الأرواث فعند أبي حنيفة رحمه الله هي نجس مغلظ وبه قال زفر، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله نجس مخفف، وقال مالك طاهر، وقال الحنطائي وفيه إيجاب عدد الثلاث في الاستنجاء إذ المعقول أنه عليه السلام إنما استدعاها ليستنجي بها كلها وليس في قوله فأخذ الحجرين دليل على أنه اقتصر عليهما لجواز أن يكون بحضرته ثالث فيكون قد استوفاهما عدداً وبدل على ذلك خبر سلمان رضي الله عنه قال نهانا رسول الله ﷺ أن نكتفي بدون ثلاثة أحجار وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا يَسْتَنْجِ أَحَدُكُمْ بِدُونَ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ⁽¹⁾، قَالَ أَي: الْحَطَّائِيَّ وَلَوْ كَانَ الْقَصْدُ الْإِنْقَاءَ فَقَطْ لَخَلَا اشْتِرَاطُ الْعِدَدِ عَنِ الْفَائِدَةِ فَلَمَّا اشْتَرَطَ الْعِدَدَ لِقَطًّا وَعِلْمَ الْإِنْقَاءِ فِيهِ مَعْنَى دَلٍّ عَلَى إِيْجَابِ الْأَمْرَيْنِ، وَنَظِيرُهُ الْعِدَّةُ بِالْإِقْرَاءِ فَإِنَّ الْعِدَدَ مُشْتَرَطٌ وَلَوْ تَحَقَّقَتْ بَرَاءَةُ الرَّحِمِ بِقِرَاءِ وَاحِدٍ انْتَهَى.

وتعقبه محمود العيني: بأنه لا نسلم أن فيه إيجاب عدد الثلاث بل كان ذلك للاحتياط لأن التطهر بواحد أو اثنين لم يكن محققاً فلذلك نص على الثلاث لأن الثلاث يحصل بها التطهير غالباً نعم إذا تحقق شخص أنه لا يطهر إلا بالثلاث يتعين عليه الثلاث وذلك التعين ليس لأجل التحديد فيه وإنما هو للإنقاء الحاصل فيه حتى إذا احتاج إلى رابع أو خامس وهلم جرا يتعين عليه ذلك، على أن الحديث متروك الظاهر فإنه لو استنجد بحجر له ثلاثة أحرف جاز بالإجماع، ثم قوله وليس في قوله فأخذ الحجرين دليل على أنه اقتصر عليهما ممنوع بل فيه دليل على ذلك لأنه لو كان الثالث شرطاً لطلب الثلاث فحيث لم يطلب دل على ما قلنا، وتعليله بقوله لجواز أن يكون بحضرته ثالث غير قائم لأن قعوده ﷺ للغائط

(1) وأخذ بهذا الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث فاشتروا أن لا ينقص من الثلاث مع مراعاة الإنقاء إذا لم يحصل بها فيزداد حتى ينقى ويستحب حينئذ الإيتار لقوله عليه السلام: «ومن استجرم فليوتر» وليس بواجب لزيادة في أبي داود حسنة الإسناد قال: ومن لا فلا حرج.

كان في مكان ليس فيه أحجار لأنه لا فائدة لطلب الأحجار وهي حاصلة عنده وهذا معلوم بالضرورة، وقوله ولو كان القصد الإنقاء فقط لخلا اشتراط العدد عن الفائدة ممنوع أيضًا لما ذكر أن ذكر الثلاث يجوز أن يكون للاحتياط لا للاشتراط، وقوله ونظيره العدة بالإقراء غير مسلم أيضًا لأن العدد فيه شرط بنص القرآن والحديث ولم يعارضه نص آخر بخلاف العدد هنا لأنه ورد من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج فهذا على تقدير دلالة على ترك أصل الاستنجاء فلأن يدل على ترك وصف أولى هذا، وقد استدلل بهذا الحديث الطحاوي على عدم اشتراط الثلاثة قال لأنه لو كان مشترطا لطلب ثالثًا وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وداود وهو وجه للشافعية أيضًا، وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه على ما حكاه العبدري، وقال الحافظ العسقلاني: إن الطحاوي غفل عما أخرجه أحمد في مسنده من طريق معمر عن أبي إسحاق عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه في هذا الحديث فإن فيه فآلقت الروثة وقال إنها ركس اثنني بحجر ورجاله ثقات أثبات، وقد تابع معمر عليه أبو شيبه الواسطي وهو ضعيف أخرجه الدارقطني وتابعهما عمار بن زريق أحد الثقات عن أبي إسحاق.

وتعقبه محمود العيني: بأنه لم يغفل عن ذلك وإنما الذي نسبته إلى الغفلة هو الغافل وكيف يغفل عن ذلك وقد ثبت عنده عدم سماع أبي إسحاق من علقمة فالحديث عنده منقطع والمحدث لا يرى العمل به، وأبو شيبه الواسطي كما اعترف به ضعيف فلا يعتبر بمتابعته فالذي يدعي صنعة الحديث كيف يرضى بهذا الكلام، وقد قال أبو الحسن بن القصار روي أنه أتاه بثالث لكنه لا يصح ولو صح فالاستدلال به لمن لا يشترط الثلاثة قائم لأنه اقتصر في الموضعين⁽¹⁾ على ثلاثة فحصل لكل منهما أقل من ثلاثة، وقول ابن حزم هذا باطل لأن النص ورد في الاستنجاء ومسح البول لا يسمى استنجاء باطل على ما لا يخفى فتأمل⁽²⁾، ثم قال الحافظ العسقلاني واستدلال الطحاوي فيه أيضًا نظر لاحتمال أن يكون

(1) أي: القبل والدبر.

(2) ووجه التأمل هو أن يقال أن الحديث لا يدل على أنه احتاج إلى مسح الموضعين لاحتمال أنه لم يخرج شيء حينئذ إلا من سبيل واحد وعلى خروجه من السبيلين يحتمل أن يكون اكتفى للقبل بالمسح في الأرض وللدبر بالثلاثة أو مسح كلاً منهما بطرفين فافهم.

22 - باب الوُضوء مَرَّةً مَرَّةً

157 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

اكتفى بالأمر الأوّل في طلب الثلاثة فلم يجدد الأمر بطلب ثالث أو اكتفى بطرف أحدهما عن الثالث لأنّ المقصود بالثلاثة أن يمسح بها ثلاث مسحات، وذلك حاصل ولو بواحد والدليل على صحته أنّه لو مسح بطرف واحد ثم رماه ثم جاء شخص آخر فمسح بطرفه الآخر لأجزأه بلا خلاف، هذا وقال محمود العيّنيّ نظره مردود عليه لأنّ الطحاوي استدّل بصريح النص لما ذهب إليه وبلا احتمال البعيد كيف يدفع هذا، وقوله لأنّ المقصود بالثلاثة أن يمسح بها ثلاث مسحات ينافيه اشتراطهم العدد في الأحجار لأنهم يستدلون بظاهر قوله ﷺ: «ولا يستنج أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار»، وقوله وذلك حاصل ولو بواحد مخالف لصريح الحديث فهل رأيت من يرّد بمخالفة ظاهر حديثه الذي يحتج به على من يحتج بظاهر الحديث بطريق الاستدلال وهل هذا إلاّ مكابرة وتعنّت عصمنا الله من ذلك، قال: ومن أمعن النظر في أحاديث هذا الباب ودقق فكره في معانيها علم وتحقق أنّ الحديث حجة عليهم وأنّ المراد الإنقاء لا التثليث والله تعالى أعلم.

22 - باب الوُضوء مَرَّةً مَرَّةً

(باب الوُضوء مَرَّةً مَرَّةً) يعني لكل عضو من أعضاء الوضوء مَرَّةً مَرَّةً، ووجه المناسبة بين هذا الباب وبين الأبواب التي قبله أنّ تلك الأبواب في بيان أحكام الاستنجاء وهذا في بيان حكم الوضوء ولا شك أنّ الوضوء يتلو الاستنجاء.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) إمّا البيكندي وقد تقدّم في باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم، وإمّا الفريابي وقد سبق ذكره في باب لا يمسك ذكره، ثم الغالب أنّ البيكندي يروي عن سُفْيَانَ بن عيينة والفريابي عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، ويحتمل أن يراد به الفريابي عن ابن عيينة لأنّ السّفيانيين كلاهما شيخاه كما أنّ زيد بن أسلم شيخ السّفيانيين وكما أنّ ابني يوسف شيخا البُخَارِيِّ على ما ذكره الكرمانيّ.

(قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) ابن عيينة أو الثَّوْرِيُّ، ولا يلزم من ذلك التردّد بين

عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عن عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً»⁽¹⁾.

الراويين وبين الشيخين القدر في الإسناد لأنَّ أياً كان منهما فهو عدل ضابط بشرط البُخَارِيِّ لا يتفاوت الحكم باختلاف ذلك، ولكن الراجح أنَّ سُفْيَانَ هو الثَّوْرِيُّ والراوي عنه الفريابي لأنَّ أبا نعيم صرح بذلك في كتابه، وقد جزم به الحافظ العسقلاني والبرماوي، فافهم.

(عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) التابعي المدني (عن عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بالتحناية وبالمهملة المفتوحين وقد سبق ذكرهما في باب كفران العشير من كتاب الإيمان.

(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورجال هذا الإسناد كلهم أئمة أجلاء أثبات فيه رواية التابعي عن التابعي زيد بن أسلم عن عطاء، وقد أخرج مثله أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة كلهم في الطهارة أيضاً، ولم يخرجهم مسلم.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ) فغسل كلَّ عضو من أعضاء الوضوء. (مَرَّةً مَرَّةً) بالنصب فيهما على المفعول المطلق المبيِّن للكمية وقيل منصوب على الظرف أَي: تَوَضَّأَ في زمان واحد ولو كان ثمة غسلتان أو غسلات لكلَّ عضو من أعضاء الوضوء لكان التوضُّؤ في زمانين أو أزمنة إذ لا بد لكلَّ غسلة مرة من التوضُّؤ أَي: غسل الأعضاء غسلة واحدة وكذا حكم المسح، ولا يلزم أن يكون معناه تَوَضَّأَ رسول الله ﷺ في جميع عمره مرة واحدة، إذ تكرار لفظ مَرَّةً يقتضي التكرار، على أنَّ تكرار الوضوء منه ﷺ معلوم بالضرورة من الدين فافهم⁽²⁾

واستدل ابن التين بهذا الحديث على عدم إيجاب تخليل اللحية لأنَّه إذا غسل وجهه مَرَّةً لا يبقى من الماء ماء يخلل به، قال وفيه ردُّ على من زعم أنَّ فرض مغسول الوضوء ثلاث.

وقد بيَّن إجمال ما في هذا الحديث في باب: غسل الوجه واليدين بغرفة واحدة وكلاهما عن ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما.

(1) تحفة: 5976.

(2) وجه الفهم هو الإشارة إلى دفع ما قاله محمود العيني إن في الجواب الثاني نظراً لأنه يلزم منه أن جميع وضوء النبي ﷺ في عمره مَرَّةً مَرَّةً وليس كذلك فتدبّر.

23 - باب الوُضوء مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ

158 - حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَيْسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ

23 - باب الوُضوء مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ

(باب الوُضوء مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ) أي: لكل عضو من أعضاء الوضوء أيضًا. (حَدَّثَنَا) ⁽¹⁾ الحسين بصيغة التصغير، وفي رواية: (حُسَيْنُ) بدون اللام (ابْنُ عَيْسَى) ابن حُمران بضم الحاء المهملة أبو علي الطائي القومسي بالقاف وبالمهملة البسطامي الدامغاني، سكن نيسابور ومات بها سنة سبع وأربعين ومائتين، روى عنه البُخَارِيُّ ومسلم وأبو داود والنسائي وابن خزيمة ثقة من أئمة العربية، وهو من الأفراد ليس في الصحيحين من اسمه الحسين بن عيسى غيره، وفي أبي داود وابن ماجة آخر حنفي كوفي أخو سليم القاري ضعيف، وبسْطام بفتح الباء على ما في تقويم البلدان وسمنان والدامغان من قومس وقومس عمل مفرد بين الري وخراسان.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابن مسلم المؤدّب المعلم البغدادي الحافظ مات سنة سبع أو ثمان ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أَخْبَرَنَا (فُلَيْحُ) بالتصغير (ابْنُ سُلَيْمَانَ) اسمه عبد الملك وفليح لقب له غلب عليه وقد مرّ في أوّل كتاب العلم.

(عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ) بالحاء المهملة وسكون الزاي أبو مُحَمَّد المدني الأَنْصَارِيُّ التابعي، قَالَ الإمامُ أَحْمَدُ بن حنبل حديثه شفاء، توفي سنة خمس وثلاثين ومائة، وفي بعض النسخ زيد بين أبي بكر وعمرو لفظ مُحَمَّد قيل والنسخة الواجدة خير من الفاقدة (عَنْ عَبَادِ) بتشديد الموحدة (ابْنِ تَمِيمٍ) ابن زيد بن عاصم الأَنْصَارِيُّ واختلف في كونه صحابيًا، (عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ) بن عاصم المازني وهو عم عَبَاد وقد تقدّم ذكرهما في باب لا يتوضّأ من الشك حتى يستيقن وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب رؤيا الأذان، ورجال هذا

(1) وفي رواية: حدثني.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ»⁽¹⁾.

24 - بَابُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا

159 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَزِيدَ، أَخْبَرَهُ أَنَّ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ

الإسناد ما بين نيسابوري وبغدادى ومدنى، وفيه رواية تابعي عن تابعي عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم، ورواية صحابي عن صحابي على قول من يقول بكون عباد من الصحابة، وهذا الحديث من أفراد البخاري ولم يخرج غيره.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ) فغسل أعضاء الوضوء (مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ) انتصاب مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ كانتصاب مرّة مرّة في الباب السابق.

24 - بَابُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا

(بَابُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا) أي: لكل عضو من أعضاء الوضوء أيضًا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ) بضم الهمزة وفتح الواو وقد مر في باب الحرص على الحديث في كتاب العلم.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) هو سبط عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد مر تقدّم في باب تفاضل أهل الإيمان.

(عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ الرَّهْرِيِّ، (أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَزِيدَ) التابعي المتقدم ذكره في باب: لا يستقبل القبلة بغائط.

(أَخْبَرَهُ) أي: ابن شهاب (أَنَّ) أي: بأن (حُمْرَانَ) بضم المهملة وبالراء هو ابن أبان بفتح الهمزة والباء الموحدة المخففة.

(مَوْلَى عُثْمَانَ) ابن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان من سبي عين التمر سباه خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فوجده غلامًا كيسًا فوجهه إلى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأعتقه وكان كاتبه وحاجبه، وولّي نيسابور من الحجاج، ذكره البخاري في ضعفائه واحتج به في صحيحه وكذا مسلم والأربعة، وقال ابن سعد كان كثير الحديث لم أرهم يحتجون بحديثه، مات سنة خمس وسبعين، أغرمه الحجاج مائة ألف

أَخْبَرَهُ أَنَّهُ، رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ دَعَا بِإِنَاءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى كَفِّهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ، فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَذْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَمَضْمَضَ،
 لأجل الولاية السابقة ثم ردّ عليه ذلك بشفاعة عبد الملك.

(أَخْبَرَهُ) أي: أن حمران أخبر عطاء (أَنَّهُ، رَأَى) أي: أبصر (عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ) ابن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف أبو عبد الله أمير المؤمنين وهو أصغر من النَّبِيِّ ﷺ وسمي ذا النورين لأنه تزوج بنتي رسول الله ﷺ رقية فماتت عنده ثم أم كلثوم، قال الحافظ الزين العراقي: ولا يعلم أحد أرخى سترًا على ابنتي نبيّ غيره روي له عن رسول الله ﷺ مائة حديث وستة أربعون حديثًا أخرج البُخَارِيُّ منها أحد عشر، استخلف أول يوم من المحرم سنة أربع وعشرين، واستشهد يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، قتله الأسود التجيبي بضم المثناة الفوقية وكسر الجيم وسكون الياء آخر الحروف وبالموحدة المصري، ودفن ليلة السبت بالبقيع وعمره اثنان وثمانون سنة، وصلى عليه حكيم بن حزام بكسر المهملة وبالزاي، وكثرت الأموال في خلافته حتى بيعت جارية بوزنها وفرس بمائة ألف، وهو الذي سيّل بئر رومة، وجّهز جيش العسرة، وهو ثالث العشرة المبشرة رضي الله عنهم، ورجال هذا الإسناد كلّهم مدنيون، وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض ابن شهاب وعطاء وحمران، وقد أخرج متنه المؤلف في الصوم أيضًا - وأخرجه مسلم وأبو داود، والنسائي في الطهارة أيضًا.

(دَعَا بِإِنَاءٍ) أي: قد دعا بظرف فيه ماء للوضوء وفي رواية شعيب الآتية قريبًا دعا بوضوء بفتح الواو وكذا وقع في رواية مسلم وهو حال بتقدير: قد.
 (فَأَفْرَغَ) أي: صبّ يقال فرغ الماء بالكسر إذا انصب وأفرغته أنا أي: صبيته وتفرغ الظروف إخلاؤها.

(عَلَى كَفِّهِ ثَلَاثَ) مرّات وفي رواية: ثلاث (مِرَارٍ فَعَسَلَهُمَا) أي: غسل كفّيه قبل إدخالهما الإناء بقرينة قوله: (ثُمَّ أَذْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ) فأخذ من الماء فجعله في فيه (فَمَضْمَضَ) المضمضة تحريك الماء في الفم، وقال النَّوَوِيُّ حقيقة المضمضة وكمالها أن يجعل الماء في فمه ثم يديره فيه ثم يمجه، وقال الزندوستي من أصحابنا الحنفية الأولى أن يدخل إصبعيه في فمه وأنفه والمبالغة

وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مَرَارٍ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ،

فيهما سنة، وقال الصدر الشهيد المبالغة في المضمضة الغرغرة وقد مضى تحقيق الكلام فيها وفي رواية فتمضمض بزيادة التاء، واستنثر وفي رواية: (وَاسْتَنْشَقَ) قَالَ جمهور أهل اللغة والفقهاء والمحدثين الاستنثار إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق، وقال ابن الأعرابي وابن قتيبة الاستنثار هو الاستنشاق، وقال النووي الصواب هو الأول ويدل عليه الرواية الآتية وَاسْتَنْشَقَ واستنثر فجمع بينهما، وقيل بل الصواب ما قاله ابن الأعرابي، والرواية الآتية لا تدل على ما ادعاه النووي لأن المراد من الاستنثار في هذه الرواية الامتخاط بعد الاستنشاق، وقال ابن سيده استنثر إذا استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الأنف، والنثرة الخيشوم وما والاه وَاسْتَنْشَقَ الماء وتنشق صبه فيه، وفي الغريين يستنشق الماء أي: يبلغ الماء خياشيمه ويقال نثر وانتثر واستنثر إذا حرك النثرة وهي طرف الأنف هذا، وليس في طريق هذا الحديث تقييد المضمضة والاستنشاق بعدد غير طريق يونس عن الزهري فيما ذكره ابن المنذر وكذا فيما ذكره أبو داود من وجهين آخرين عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنْ فِي أَحَدِهِمَا فَمَضْمُضٌ ثَلَاثًا وَاسْتَنْثَرُ ثَلَاثًا وَفِي الْآخَرِ ثَمَّ مَضْمُضٌ وَاسْتَنْشَقُ ثَلَاثًا، (ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ) وهو ما يواجه الإنسان من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن طولاً ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن عرضاً.

(ثَلَاثًا) عطف بكلمة ثم الدالة على الترتيب والمهلة إشارة إلى تأخر غسل الوجه عن المضمضة والاستنشاق وقيل حكمة ذلك اعتبار أوصاف الماء لأن اللون يدرك بالبصر والطعم يدرك بالفم والريح يدرك بالأنف فقدم الأقوى منها وهو الطعم ثم الريح ثم اللون وإن كان الأولان مسنونين والثالث مفروضاً احتياطاً في العبادة وسيأتي حكمة الاستنثار في الباب الذي يليه.

(و) غَسَلَ (يَدَيْهِ) أي: كل واحدة منهما⁽¹⁾ (إِلَى) أي: مع (الْمِرْفَقَيْنِ) بفتح الميم وكسر الفاء وبالعكس لغتان مشهورتان (ثَلَاثَ مَرَارٍ) ثَلَاثًا (ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ) وفي الروایتين المذكورتين ثم مسح رأسه بلا باء الجر والفرق بينهما أن الأول لا يقتضي استيعاب المسح بخلاف الثاني، ولم يذكر عدد المسح غيره فاقضى

(1) كما جاء هكذا مبيناً في رواية معمر عن الزهري في كتاب الصوم، وكذا في رواية مسلم من طريق يونس وفيهما تقديم اليمنى على اليسرى والتعبير في كل منهما بكلمة «ثم» وكذا في الرجلين أيضاً.

ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ،

الاقتصار على مرة واحدة وهو مذهب إمامنا الأعظم ومالك وأحمد رحمهم الله لأن المسح مبني على التخفيف فلا يقاس على الغسل المراد منه المبالغة في الإسباع بخلاف مذهب الشافعي فإنه ذهب إلى تثليث مسح الرأس كغسل سائر الأعضاء (ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) أي: مع (الْكَعْبَيْنِ) وهما العظامان المرتفعان عند مفصل الساق والقدم، (ثُمَّ قَالَ) أي: عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ تَوَضَّأَ) وضوءاً (نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا) أي: مثله كما في رواية المؤلف في الرقاق من طريق معاذ بن عبد الرحمن عن حمران عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولفظه من تَوَضَّأَ مثل هذا الوضوء، وجاء في رواية مسلم أيضاً من طريق زيد بن أسلم عن حمران من تَوَضَّأَ مثل وضوئي هذا، وجاء في رواية البُخَارِيِّ من طريق معمر من تَوَضَّأَ وضوئي هذا على ما يجيء في الصوم، وكذا في رواية أبي داود من تَوَضَّأَ وضوئي هذا والتقدير مثل وضوئي، وكل واحد من نحو ومثل من أدوات التشبيه والتشبيه لا عموم له سواء قَالَ نحو وضوئي أو مثل وضوئي، فلا وجه لما قاله النَّوَوِيُّ إنما لم يقل مثل لأن حقيقة مماثلته لا يقدر عليها غيره، وأما قول الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ فالتعبير بنحو من تصرف الرواة لأنها تطلق على المثلية مجازاً فَقَالَ محمود الْعَيْنِيُّ: هو ليس بشيء لأنه ثبت في اللغة مجيء نحو بمعنى مثل يقال هذا نحو ذاك أي: مثله.

(ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ) حال كونه (لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ) قَالَ القاضي عياض يريد بحديث النفس المجتلب والمكتسب أما ما يقع في خاطر غالباً فليس هو المراد وفي لفظ يحدث به نفسه إشارة إلى ذلك لإضافته إليه، وقيل هذا الذي يكون من غير قصد يرجى أن يقبل معه الصلاة ويكون دون صلاة من لم يحدث نفسه بشيء لأن النَّبِيَّ ﷺ إنما ضمن الغفران لمراعي ذلك وقل من يسلم صلاته من حديث النفس، وإنما حصلت له هذه المرتبة بمجاهدة نفسه من خطرات الشيطان ونفيسها عنه ومحافظته عليها حتى لا يشتغل عنها طرفة عين ويسلم من الشيطان باجتهاده وتفريغه قلبه⁽¹⁾، قيل: ويحتمل أن يكون المراد به إخلاص العمل لله تعالى ولا

(1) ولا رب أن المتجردين عن شواغل الدنيا الذين غلب ذكر الله على قلوبهم يحصل لهم ذلك، =

عُفِّرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»⁽¹⁾.

يكون لطلب الجاه، وأن يراد ترك العجب وإن لا يرى لنفسه منزلة رفيعة بأدائها بل ينبغي أن يحقر نفسه كي لا تفتخر فتتكبر، ويقال إن كان المراد به أن لا يخطر بباله شيء من أمور الدنيا فذلك صعب وإن كان المراد به أنه بعد خطوره لا يستمر عليه فهو عمل المخلصين، قيل والتحقيق فيه أن حديث النفس قسمان، ما يهجم عليها ويتعذر دفعه، وما يسترسل معها ويمكن قطعه فيحمل الحديث عليه دون الأول لعسر اعتباره وقوله يحدث من باب التفعيل وهو يقتضي التكتسب من أحاديث النفس ودفع هذا ممكن، وأما ما يهجم من المخاطر والوساوس فإنه يتعذر دفعه فيعفى عنه، ونقل القاضي عياض عن بعضهم أن المراد من لم يحصل حديث النفس أصلاً ورأساً، ورده النووي فقال: الصواب حصول هذه الفضيلة مع طريان الخواطر العارضة الغير المستقرة نعم من اتفق أن يحصل له عدم حديث النفس أصلاً أعلى درجة بلا ريب ثم إن تلك الخواطر تعم الخواطر الدنيوية والأخروية والحديث محمول على الخواطر الدنيوية فقط وقد جاء في رواية في هذا الحديث في كتاب الصلاة لا يحدث فيهما نفسه بشيء من الدنيا ثم دعا إلا استجيب له، وأما إذا حدث نفسه بما يتعلق بأمر الآخرة كالفكر في معاني ما يتلوه من القرآن العزيز والمذكور من الدعوات والأذكار أو في أمر محمود أو مندوب إليه لا يضر ذلك وقد ورد عن عمر رضي الله عنه أنه قال لأجهز جيشي وأنا في الصلاة.

(عُفِّرَ لَهُ) بصيغة المبني للمفعول (مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) وفي رواية غفر الله له ما تقدم من ذنبه، وظاهر الحديث وإن كان يعم الصغائر والكبائر لكن العلماء خصّوه بالصغائر لوروده مقيداً باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية، ولأن الكبائر إنما تكفر بالتوبة وكذلك مظالم العباد، فإن قيل حديث عثمان رضي الله عنه الآخر الذي فيه خرجت خطاياهم من جسده حتى يخرج من تحت أظفاره مرتب على الوضوء وحده فلو لم يكن المراد بما تقدم من ذنبه في هذا الحديث العموم لكان

⁼ وقد روي عن سعد رضي الله عنه أنه قال: ما قمت في صلاة فحدثت نفسي فيها بغيرها، قال الزهري: رحم الله سعداً إن كان لمأموراً على هذا ما ظننت أن يكون هذا إلا في نبي.

(1) أطرافه 160، 164، 1934، 6433 - تحفة 9794.

أخرجه مسلم في الطهارة باب صفة الوضوء وكماله رقم (226).

الشيء مع غيره كالشيء لا مع غيره فإن فيه الوضوء والصلاة وفي الأوّل الوضوء وحده وذلك لا يجوز، فالجواب أنّ قوله خرجت خطايا لا يدلّ على خروج جميع ما تقدّم له من الخطايا بل يجوز أن يكون بالنسبة إلى يومه أو إلى وقت دون وقت وأمّا قوله ما تقدّم من ذنبه فهو عام وليس له بعض متيقّن كالثلاثة في الجمع أعني الخطايا فيحمل على العموم في الصغائر، وقال الحافظ العسقلانيّ وهو في حق من له كبائر وصغائر وأمّا من ليس له إلّا صغائر كقُرت عنه ومن ليس له إلّا كبائر خفّف عنه منها بمقدار ما لصاحب الصغائر ومن لا له صغائر ولا كبائر يزداد في حسناته بنظير ذلك.

وتعقّبه محمود العينيّ بما لا محصّل له فافهم.

وفي الحديث بيان كمّيّة الوضوء وكيفيتها وسيأتي لذلك تفصيل في آخر الباب إن شاء الله تعالى.

وفيه : التعليم بالفعل لكونه أبلغ وأضبط للمتعلم.

وفيه أيضًا : جواز الاستعانة في إحضار الماء وهو بالإجماع من غير كراهة.

وفيه : استحباب الركعتين بعد الوضوء ويفعل ذلك في كلّ وقت إلّا في الأوقات المنهية وقيل : حتّى وقت النهي وليس بذاك.

وفيه : أنّ الثواب الموعود مرتّب على أمرين :

الأوّل : الوضوء على النحو المذكور.

والثاني : الصلاة المذكورة والمرتب على مجموع أمرين لا يلزم ترتبه على أحدهما إلّا بدليل خارج وقد يكون للشيء فضيلة بوجود أحد جزئه فعلى هذا يصح إدخال هذا الحديث في فضل الوضوء فقط لحصول مطلق الثواب لا الثواب المخصوص المترتب على المجموع.

وفيه : الترتيب بين المسنون والمفروض وهما المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه وبعضهم رأى الترتيب في المفروض دون المسنون وهو مذهب مالك، واختلف أصحابنا في الترتيب في الوضوء على ثلاثة أقوال :

الوجوب، والندب، وهو المشهور والاستحباب، ومذهب الشافعية

160 - وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، قَالَ: ابْنُ شِهَابٍ، وَلَكِنْ عُرْوَةُ، يُحَدِّثُ عَنْ حُمْرَانَ،

وجوبه، وخالفهم المزني فَقَالَ لا يجب وحكاه البغوي عن أكثر المشايخ.
وفيه: إثبات حديث النفس كما هو مذهب أهل الحق.

وفيه: الترغيب في الإخلاص وتحذير من لَهَا في صلاته بالتفكير في أمور الدنيا من عدم القبول لاسيما إن كان في العزم على معصية فإنه يحضر المرء في حال صلاته ما هو مشغوف به أكثر من خارجها، ووقع في رواية المصنّف في الرقاق في آخر هذا الحديث قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لا تغتروا» أي: فتستكثروا من الأعمال السيئة بناء على أَنَّ الصلاة تكفرها فإنَّ الصلاة التي تكفّر بها الخطايا هي التي يقبلها الله وأتَى للعبد بالاطلاع على ذلك، والله أعلم.

(وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ) أي: ابن سعد السابق في أوّل الباب وهو معطوف على قوله: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ وزعم مغلطاي وغيره أَنَّهُ مَعْلَقٌ وليس كذلك فقد أخرجه مسلم والإسماعيلي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه بالإسنادين معا وإذا كانا جميعاً عند يعقوب فلا مانع أن يكون عند الأوسي أيضاً ثم وجدت الحديث الثاني عند أبي عوانة في صحيحه من حديث الأوسي المذكور فصَحَّ ما قلته بحمد الله.

وتعقّبه محمود العيّني: بأنّه لا يلزم من إخراج مسلم والإسماعيلي من طريق يعقوب بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم بن سعد موصولاً أن يكون كذلك عند البُخاريّ وكذا لا يلزم من كونه عند أبي عوانة من حديث الأوسي موصولاً أن يكون كذلك عند البُخاريّ لاحتمال عدم السماع وبمجرد الاحتمال لا يتعين نفي كونه معلقاً مع أَنَّ صورته صورة التعليق.

(قَالَ: قَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ) بفتح الكاف وقد مرّ ذكره في آخر قصة هرقل.
(قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (وَلَكِنْ عُرْوَةُ) بن الزبير بن العوام وقد تقدم ذكره في أوّل الوحي (يُحَدِّثُ عَنْ حُمْرَانَ) هذا استدراك من ابن شهاب، وأشار به إلى أَنَّ شيخيه وهما عطاء بن يزيد وعروة بن الزبير اختلفا في روايتهما لهذا الحديث عن حمران عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فحدّث به عطاء على وجه وعروة على وجه وليس ذلك باختلاف وإنما هما حديثان متغايران، وقد رواهما معا عن حمران

فَلَمَّا تَوَضَّأَ عُثْمَانُ قَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا لَوْلَا آيَةُ مَا حَدَّثْتُكُمْوهُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ فَيُحْسِنُ وُضْوءَهُ، وَيُصَلِّي الصَّلَاةَ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يُصَلِّيَهَا»⁽¹⁾.

معاذ بن عبد الرحمن فأخرج البُخَارِيُّ من طريقه نحو سياق عطاء، ومسلم من طريقه نحو سياق عروة وأخرجه أيضًا من طريق هشام بن عروة عن أبيه، فأما صفة تحديث عطاء فقد تقدمت، وأما صفة تحديث عروة عنه فأشار إليها بقوله: (فَلَمَّا تَوَضَّأَ عُثْمَانُ) وفي نسخة قَالَ فَلَمَّا تَوَضَّأَ عثمان، وهو عطف على محذوف تقديره عن حمran أنه رأى عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دعا بإناء فأفرغ على كفيه إلى أن قال: ثم غسل رجليه إلى الكعبين فلما توضعاً (قَالَ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ) وفي رواية لأحدثكم أي: واللَّهِ لأحدثكم (حَدِيثًا) مفعول ثانٍ للتحديث.

(لَوْلَا) لربط امتناع الثانية لوجود الأولى (آيَةُ) مبتدأ خبره محذوف وحذفه هنا واجب كما علم في موضعه والتقدير لولا آية ثابتة في القرآن وفي رواية مسلم لولا آية في كتاب الله ولأجل هذه الزيادة صحف بعض الرواة آية فجعلها أنه بالنون المشددة وبضمير الشأن وقال معناه لولا أن معنى ما أحدثكم به في كتاب الله.

(مَا حَدَّثْتُكُمْوهُ) جواب لولا واللام محذوفة منه والمعنى لولا أن الله تعالى أوجب على من علم علما إبلاغه لما كنت حريصا على تحديثكم به ولما كنت متكثرا بتحديثكم (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَا يَتَوَضَّأُ) وفي رواية لا يتوضأ بالنون المؤكدة (رَجُلٌ). يُحْسِنُ وفي رواية: (فَيُحْسِنُ) بالفاء⁽²⁾ (وُضْوءَهُ) بأن يأتي به كاملا تاما بأدابه وسننه (وَيُصَلِّي الصَّلَاةَ) أي: المكتوبة وفي رواية مسلم فيصلِّي هذه الصلوات الخمس (إِلَّا) أي: لا يفعل ذلك في حال من الأحوال (إِلَّا غُفِرَ لَهُ) بصيغة المجهول (مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ) أي: التي تليها كما صرح به مسلم في رواية هشام بن عروة أي: من الصغائر كما تقدم.

(حَتَّى يُصَلِّيَهَا) أي: حتى يفرغ منها فحتى غاية لحصل المقدّر في الظرف

(1) في الحديث عدة أبحاث لم يتعرض عنها الشيخ لاستغنائه عنها بما قرره في «الترمذي» و«أبي داود».

الأول: المراد بحديث النفس هل هو يختص بأمور الدنيا أو يعم أمور الآخرة أيضا؟ وهل هو يختص بالمكتسب من الخواطر أو يعم الطوارئ أيضا؟ وغير ذلك.

قَالَ عُرْوَةُ: الْآيَةُ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ [البقرة: 159]⁽¹⁾.

إذ الغفران لا غاية له، وقال الحافظ العسقلانيّ معناه حتى يشرع في الصلاة الثانية.

وتعقبه محمود العينيّ بما حاصله: أنّه حيثنذ يلغو ذكر قوله حتى يصلّيها لأنّه يغني عنه قوله وبين الصلاة، فافهم.

(قَالَ عُرْوَةُ: الْآيَةُ) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا﴾ وفي رواية: ﴿مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾ وفي أخرى: ﴿مَا أَنزَلْنَا﴾ الآية أراد الآية التي في سورة البقرة إلى قوله تعالى: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 159] كما في مسلم، وقد روى مالك هذا الحديث في الموطأ عن هشام بن عروة ولم يقع في روايته تعيين الآية فَقَالَ من نفسه أراه يريد: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ آيِلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ الشَّرَّاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود: 114].

والثاني: إن التكفير يختص بالصغائر كما هو مذهب جمهور العلماء أو يعم الكبائر أيضاً؟ وقد أجاد الشيخ في ذلك في «الكوكب الدري» وذكر هذا البحث في عدة مواضع منه، منها ما ذكره في أول الكتاب إذ قال قوله: «إذا توضأ العبد المسلم» لما كان الحكم على المشتق يستلزم عليه مأخذ الاشتقاق للحكم وجب القول بأن ذلك الموعود من الأجر إذا كان المتوضىء قد أسلم وجهه لله، وقد أيقن بقلبه الحضور إلى الله، ولما كان كذلك كان العبد المتوضىء ثاباً إلى الله تعالى بقلبه، نادماً على ما فرط في جنب الله، مقنعاً عما اقترفته يده، إذ التيقن بالحضور والإسلام لا يتركه لاهياً عن ذلك، وهذه هي التوبة التي لا تغادر صغيرة ولا كبيرة، ولا تترك في كتاب حسابه جريمة ولا جريرة، وعلى هذا لا يفتقر إلى التخصيص بالصغائر.

وما ذكروا في أسفارهم من أن المراد الصغائر فقط فمحتمل، ويحمل على أن المراد بلفظ العام بعض أفراده والقربة عليه قوله تعالى: ﴿إِنْ جَحَّتْ بِكُفْرًا مَا تُنْهَوْنَ﴾ [النساء: 31] الآية، علق تكفير السيئات بالاجتناب عن الكبائر وفيه بعض تفصيل سيأتي في موضعه إن شاء الله، ولا يبعد أن يقال: تكفير السيئات أي: الصغائر عام لكل متوضىء، ويعم الكبائر إذا اشتمل على ندامة وإنابة كما ذكرنا، والله تعالى أعلم. وفيه تنبيه على أن المسلم شأنه أن يكون عند تطهره كذلك، ولا يغفل عن حاله، ولا ينسى عن آثامه ولبالاه، انتهى.

(2) بمعنى ثم التي لبيان المرتبة والشرف دلالة على أن الإحسان في الوضوء والإجادة فيه من محافظة السنن ومراعاة الأدب أفضل وأكمل من أداء ما وجب مطلقاً ولا شك أن الوضوء المحسن فيه أعلى رتبة من غير المحسن فيه لا بمعنى التعقيب إذ إحسان الوضوء ليس متأخراً عنه حتى يعطف عليه بالفاء التعقيبية.

وما ذكره عروة راوي الحديث بالجزم أولى على ما لا يخفى⁽¹⁾، وفي الحديث: أنَّ الفرض على العالم تبليغ ما عنده من العلم لأنَّ الله تعالى قد توعّد الذين يكتُمون ما أنزل الله باللعة والآية وإن نزلت في أهل الكتاب ولكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فدخل فيها كل من علم علمًا يعبد الله به العباد ولزمه من تبليغه ما لزم أهل الكتاب منه.

وفيه: أنَّ الإخلاص لله تعالى في العبادة وترك الشغل بأسباب الدنيا يوجب الله عليه الغفران ويتقبله من عبده، ثم المراد بهذا الحديث وأمثاله غفران الصغائر كما مر وقد جاء في صحيح مسلم ما من امرئ مسلم يحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها إلَّا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤت كبيرة.

في الحديث الآخر: الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر.

ثم إنَّ ظاهر هذا الحديث وأمثاله يقتضي أنَّ المغفرة لا تحصل إلا بالوضوء المذكور وإحسانه والصلاة وفي الصحيح من حديث أبي هريرة رَضِيَ الله عَنْهُ إذا توضأ العبد المسلم خرجت خطاياہ الحديث.

وفيه: أنَّ الخطايا تخرج مع آخر الوضوء حتَّى يفرغ من الوضوء نقيًا من الذنوب وليس فيه ذكر الصلاة فيحتمل أن يحمل حديث أبي هريرة عليها لكن يبعده أن في رواية مسلم من حديث عثمان رَضِيَ الله عَنْهُ وكانت صلاته ومشيه إلى المسجد نافلة.

ويحتمل أن يكون ذلك باختلاف الأشخاص فشخص يحصل له ذلك عند الوضوء وآخر عند تمام الصلاة، فإن قيل إذا كَفَّر الوضوء فماذا يكفر الصلاة وإذا كَفَّرت الصلاة فماذا يكفِّرہ الجمعات ورمضان، وكذا صيام عرفة يكفِّر سنتين

(1) ورجال إسناده هذا الحديث هم مدنيون وفيه أربعة تابعين وهم صالح وابن شهاب وعروة وحمran وفيه رواية الأكابر عن الأصاغر فإنَّ صالحًا أكبر سنًا من الزهري وفيه يروي عن ابن شهاب بالواسطة وهو صالح وروى عنه في الأول بلا واسطة.

25 - بَابُ الْأِسْتِثْنَاءِ فِي الْوُضُوءِ

ذَكَرَهُ عُثْمَانُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ،

ويوم عاشوراء يكفر سنة وإذا وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه .
فالجواب : أنَّ المراد أنَّ كلَّ واحد من هذه المذكورات صالح للتكفير فإن
وجد ما يكفره من الصغائر كفره وإن لم يصادف صغيرة كتبت له حسنات ورفعت
له درجات وإن صادف كبيرة أو كباثر ولم يصادف صغيرة يرجى أن يخفف منها
كما قال النَّوَوِيُّ، واللَّه أعلم.

فرب متوضئ يحضره من الخشوع ما يستقل وضوءه بالتكفير.

25 - بَابُ الْأِسْتِثْنَاءِ فِي الْوُضُوءِ

(بَابُ الْأِسْتِثْنَاءِ فِي الْوُضُوءِ) وجه المناسبة بين البابين أنَّ المذكور في هذا
الباب بعض المذكور في الباب السابق.
(ذَكَرَهُ) أي : روى الاستِثْنَاءُ (عُثْمَانُ) ابن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد أخرجه
المؤلف موصولاً فيما تقدم.

(وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ) وقد وصله المؤلف فيما سيأتي.

(وَ) عَبْدُ اللَّهِ (ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهم وفي رواية بزيادة عبد الله وقد
تقدم حديثه موصولاً في باب غسل الوجه من غرفة .

وقال الحافظ العسقلاني : وليس فيه ذكر الاستِثْنَاءِ وكأنَّ المصنّف أشار
بذلك إلى ما رواه أحمد وأبو داود والحاكم من حديثه مرفوعاً استنثروا مرتين
بالغتين أو ثلاثاً ولأبي داود الطيالسي إذا توضأ أحدكم واستنثر فليفعل ذلك
مرتين أو ثلاثاً وإسناده حسن انتهى.

وتعقبه محمود العيني بأنَّ في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق ذكر
الاستِثْنَاءِ فإنَّ بعض النسخ ذكر : «واستنثر» بدل واستنشق وإنَّ قوله وكأنَّ
المصنّف أشار بعيد على ما لا يخفى ، أقول لا يخفى على من تأمل أنَّه لا يلزم من

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

161 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ

ذكر الاستِثْناء بدل الاستنشاق هناك ذكر الاستِثْناء المراد ههنا وإن ما استبعده ليس ببعيد من صنيع المصنّف رحمه الله ألا ترى أنّه ذكر رواية هؤلاء الصحابة تعليقاً هنا فتأمل⁽¹⁾.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عَنِ النَّبِيِّ) قَالَ صاحب التلويح وكان ينبغي للبخاري أن يعد رواية الاستِثْناء بعد حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأن يذكر أيضاً أبا سعيد الخدري وعليّ بن أبي طالب ووائل بن حجر ولقيط بن صبرة وعائشة والبراء بن عازب وسلمة بن قيس وأبا ثعلبة والمقدام بن معدي كرب رضي الله عنهم فإنّ كلهم رووا حديث الاستِثْناء عن النَّبِيِّ ﷺ هذا، وأنت خير بأنّه كم من صحيح عند غيره فهو ليس بصحيح عنده فلا يلزم ذكر هؤلاء على البخاري رحمه الله، فافهم.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو بفتح المهملة وسكون الموحدة وبالذال المهملة لقب عبد الله بن عثمان المروزي (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن المبارك.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي بفتح الهمزة (عَنِ ابن شهاب الزُّهْرِيِّ) وقد تقدم ذكرهم بهذا الترتيب في الوحي أنّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبُو إِدْرِيسَ) هو عائذ الله بالهمز وبالذال المعجمة ابن عبد الله الخولاني بالمعجمة التابعي الجليل القدر الكبير الشأن كان قاضياً بدمشق لمعاوية، مات سنة ثمانين، وقد مر في كتاب الإيمان.

(أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد ما بين مروزي وأيلي ومدني وشامي، وفيه رواية تابعي عن تابعي الزُّهْرِيِّ عن أبي إدريس، وقد أخرج منته مسلم أيضاً في الطهارة وأخرجه النسائي وابن ماجة أيضاً.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أي: يروى عنه ﷺ (أَنَّهُ قَالَ) وفي رواية فَقَالَ: (مَنْ تَوَضَّأَ

(1) وجه التأمل يظهر بالنظر إلى ما ينقل عن صاحب التلويح.

فَلَيْسَتْشَرٌّ،

فَلَيْسَتْشَرٌّ) أي: فليخرج الماء من الأنف بعد الاستنشاق مع ما فيه من مخاط وغبار وشبهه قيل ذلك لما فيه من المعونة على القراءة وتنقية مجرى النفس الذي به التلاوة وبإزالة ما فيه من التفل يصح مجاري الحروف، ويقال الحكمة فيه التنظيف وطرد الشيطان⁽¹⁾ إذ في رواية عيسى بن طلحة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد أخرجها المؤلف في بدء الخلق إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستشر ثلاثا فإن الشيطان يبيت على خيشومه والخيشوم أعلى الأنف، ولم يذكر في حديث الباب عدد، وقد ذكر في رواية عيسى بن طلحة كما مرّ آنفاً، وقد ورد أيضاً في رواية الحميدي في مسنده عن سُفْيَانَ عَنْ أَبِي الزِّنَاد: إذا استشر فليستشر وتراً.

وقوله: وتراً يشمل الواحد والثلاث وما فوقهما من الأوتار، ثم المستحب أن يستشر بيده اليسرى وقد بوّب عليه النسائي ويكره أن يكون بغير يده حكي ذلك من مالك أيضاً لكونه يشبه فعل الدابة وقيل لا يكره، ثم إنّ ظاهر الأمر فيه للوجوب فيلزم من قَال بوجوب الاستنشاق لورود الأمر به في الاستِئْثَار، وظاهر كلام صاحب المغني من الحنابلة يقتضي أنهم يقولون بذلك وأنّ مشروعية الاستنشاق لا تحصل إلّا بالاستئْثَار، وقد صرّح ابن بطال بأنّ بعض العلماء قالوا بوجوب الاستِئْثَار، وبه يرد قول من نقل الإجماع على عدم وجوبه كالعيني، والجمهور على أنّ الأمر فيه للندب واستدلوا بما رواه الترمذي محسّناً والحاكم مصحّحاً من قوله ﷺ للأعرابي: «توضأ كما أمرك الله» فأحاله على الآية وليس فيها ذكر الاستنشاق، وقال الحافظ العسقلاني: يحتمل أن يراد بالأمر ما هو أعَمّ من آية الوضوء فقد أمر الله باتّباع نبيّه ولم يحك أحد ممّن وصف وضوءه ﷺ على الاستقصاء أنّه ترك الاستنشاق بل ولا المضمضة وهذا يرد على من لم يوجب المضمضة أيضاً وقد ثبت الأمر بها أيضاً في سنن أبي داود بإسناد صحيح انتهى.

وقال محمود العينيّ والقرينة الحالية والمقالية ناطقة صريحاً بأنّ المراد من

(1) ونوم الشيطان عليه حقيقة أو هو على الاستعارة لأن ما ينعقد من الغبار ورطوبة الخياشيم نداوة توافق الشيطان هو على عادة العرب في نسبتهم المستخبث والمستبشع إلى الشيطان أو ذلك عبارة عن تكسّله عن القيام إلى الصلاة ولا مانع من حمله على الحقيقة وهل مبيته لعموم النائمين أو مخصوص بمن يغفل عما يحترس به منه في منامه كقراءة آية الكرسي.

وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ⁽¹⁾.

قوله كما أمرك الله الأمر المذكور في آية الوضوء وليس فيها ما يدل على وجوب الاستنشاق ولا على المضمضة فإن استدل هذا القائل على وجوبهما بمواظبة النبي ﷺ عليهما من غير ترك فإنه يلزمه أن يقول بوجوب التسمية أيضًا لأنه لم ينقل أنه ترك التسمية فيه ومع هذا فهي سنة أو مستحبة عند إمام هذا القائل هذا، وقد ذكر ابن المنذر أن الشافعي رحمه الله لم يحتج على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به إلا لكونه لا يعلم خلافًا في أن تاركه لا يعيد وهذا دليل فقهي فإنه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة ولا التابعين إلا عن عطاء وقد ثبت عنه أنه رجع عن إيجاب الإعادة.

(وَمَنْ اسْتَجَمَرَ) أي: مسح محل البول والغائط بالجمار وهي الأحجار الصغار، ويقال الاستطابة والاستجمار والاستنجاء لتطهير محل الغائط والبول والاستجمار مختص بالمسح بالحجارة وأما الاستطابة والاستنجاء فيكونان بالماء وبالأحجار، وقال ابن حبيب وكان ابن عمر رضي الله عنهما يتأول الاستجمار هنا على إجمار الثياب بالمجمر يقال في هذا تجمّر واستجمر فيأخذ ثلاث قطع من الطيب أو يتطيب ثلاث مرات أو أكثر وكذا حكاه ابن عبد البر عن مالك أيضًا هذا، وفيه أنه لا يصحّ عن ابن عمر رضي الله عنهما وقد روى ابن خزيمة في صحيحه عن مالك خلافة.

(فَلْيُوتِرْ) أي: فليجعل الحجارة التي يستنجي بها وترًا إما واحدة أو ثلاثًا أو خمسًا، وقال الكرماني: المراد بالإيتار أن يكون عدد المسحات ثلاثًا أو خمسًا أو فوق ذلك من الأوتار، وقال أيضًا مذهبنا أن استيفاء الثلاث واجب فإن حصل الإنقاء به فلا زيادة وإلا وجبت الزيادة ثم إن حصل بوتر فلا زيادة وإن حصل بشفع استحب الإيتار انتهى.

أقول فلما كان مذهبه ذلك لم يذكر الواحد مع أنه يطلق عليه الوتر أيضًا لثلاث يكون الحديث حجة على مذهبه، وقال الخطابي فيه دليل على وجوب عدد الثلاث

(1) طرفه 162 - تحفة 13547.

أخرجه مسلم في الطهارة باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار رقم (237).

26 - باب الاستِجْمَارِ وَتَرَا⁽¹⁾

إذ معلوم أنه لم يرد به الوتر الذي هو واحد فرد لأنه زيادة صفة على الاسم والاسم لا يحصل بأقل من واحد فعلم منه أنه إنما قصد به ما زاد على الواحد وأدناه الثلاث انتهى، وظاهر الحديث حجة لإمامنا الأعظم أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه فيما ذهبوا إليه لأن الاستنجاء ليس فيه عدد مسنون والإيتار يقع على الواحد كما يقع على الثلاث والحديث دالٌّ على الإيتار فقط، لا يقال يتعين الثلاث من نهيه ﷺ عن أن يستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، لأنه لما دلَّ حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج على عدم اشتراط التعيين حمل هذا على أن النهي فيه كان لأجل الاحتياط لأن التطهير غالباً إنما يحصل بالثلاث، ونحن أيضاً نقول إذا تحقق شخص أنه لا يطهر إلا بالثلاث تعين عليه الثلاث والتعين ليس لأجل التحديد فيه وإنما هو للإتقاء الحاصل فيه حتى إذا احتاج إلى رابع أو خامس وهلمَّ جرّاً يتعين عليه ذلك والله أعلم.

26 - باب الاستِجْمَارِ وَتَرَا

(باب الاستِجْمَارِ وَتَرَا) الوتر خلاف الشفع وانتصابه على الحال.

(1) يشكل إدخال هذا الباب بين أبواب الوضوء جداً قال الحافظ: والجواب: أنه لاختصاص لها بالإشكال فإن أبواب الاستطابة لم تتميز في هذا الكتاب عن أبواب صفة الوضوء لتلازمهما، ويحتمل أن يكون ذلك ممن دون المصنف، انتهى.

وقال العيني: وجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق حكمان: الاستنثار والاستجمار وتراً، وكان الباب مقصوداً على الحكم الأول، وهذا الباب المذكور فيه ثلاثة أشياء: منها الاستجمار وتراً، فاقتضت المناسبة أن يعقد باباً على الحكم الآخر الذي عقد لقرينه، ولا يلزم أن يكون المناسبة بين شيئين من كل وجه سيما في كتاب يشمل على أبواب كثيرة والمقصود منها عقد التراجم، فاندفع بهذا كلام من يقول تخليل هذا الباب بين أبواب الوضوء ومرتبته التقديم على أبواب الوضوء غير موجه، وجواب الكُرْمَانِي بقوله: معظم نظر البخاري إلى نقل الحديث غير مهتم بتحسين الموضع وتزيين ترتيب الأبواب غير مرضي، ولا هو عذر يقبل، وكذا قول بعضهم: إن أبواب الاستطابة لم تتميز عن أبواب الوضوء، انتهى.

وأنت خبير بأن الجواب الذي أشار إليه الشيخ أوجه من كلام الحافظ فإن جواب الشيخ أصولي مطرد في تراجم «البخاري». وقد تقدم في الأصل السادس من أصول التراجم، ومع ما أفاده الشيخ لا يبعد عندي أن المصنف أشار بوصل هذا الباب إلى السابق إلى أولوية الإيتار في الاستنشاق، لأنه أحق بالإيتار منه مع اجتماعهما في كونهما إزالة للقدرة.

162 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ، ثُمَّ لِيَنْثُرْ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ.....»

ووجه المناسبة بين البابين أنَّ المذكور في الباب السابق حكمان: أحدهما: الاستنشار، والآخر: الاستجمار وتراً فلماً عقد باباً على الاستنشار ناسب أن يعقد باباً أيضاً على الاستجمار، فافهم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) أبو مُحَمَّد التنيسي وقد مرَّ في الوحي.
(قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) أي: ابن أنس إمام دار الهجرة، (عن أبي الزِّنَادِ) بكسر الزاي وبالنون عبد الله بن ذكوان المدني، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز وقد مرَّ ذكرهم في باب حب الرسول من الإيمان.

(عن أبي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون ما خلا عبد الله، وقال البُخَارِيُّ رحمه الله أصحَّ أسانيد أبي هريرة مالك عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد أخرج منه أبو داود والنسائي في الطهارة وأخرجه مسلم والترمذي وابن ماجه أيضاً كلٌّ من وجه على ما فصله محمود العيني.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ) النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا تَوَضَّأَ) أي: أراد أن يتوضأ (أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ) أي: ماء وحذف لدلالة الكلام عليه وهو رواية الأكثرين وفي رواية أبي ذر فليجعل في أنفه ماء بدون حذف المفعول كما في رواية مسلم وكذلك اختلف رواة الموطأ في حذفه وذكره وهو إشارة إلى الاستنشاق.
ثُمَّ لِيَسْتَنْثِرَ من الافتعال، وفي رواية (ثُمَّ لِيَنْثُرَ) بضم المثلثة من الثلاثي المجرد وكذا جاءت الروايتان في الموطأ.

قَالَ الْفَرَاءُ: يقال نثر الرجل وانتثر واستنثر إذا حرَّك النثرة وهي طرف الأنف في الطهارة وقد مرَّ الكلام فيه مبسوطاً.

(وَمَنْ اسْتَجَمَرَ) أي: استنجد بالأحجار (فَلْيُوتِرْ) أي: فليجعل الأحجار وتراً وقد مرَّ الكلام فيه أيضاً.

(وَإِذَا اسْتَيْقَظَ) أي: تيقظ (أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ) عطف على قوله إذا توضأ، وهو يفيد خروج الغفلة ونحوها (فَلْيَغْسِلْ) ندباً (يَدَهُ) بإفراد اليد، وهو يتناول ما إذا

قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»⁽¹⁾.

كانت اليد مطلقة أو مشدودة بشيء أو في جراب أو كان النائم عليه سراويله أو لم يكن لعموم اللفظ.

(قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهَا) أي: قبل إدخالها (فِي وَضُوئِهِ) بفتح الواو وهو الماء الذي يتوضأ به، وفي رواية الكشميهني كما في رواية مسلم قبل أن يدخلهما في الإناء وهو ظرف الماء المعد للوضوء، وفي رواية ابن خزيمة في إنائه أو وضوئه على التردد، ثم في رواية مسلم وابن خزيمة وغيرهما من طرق مختلفة فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها، ووقع في رواية البزار فلا يغمس بنون التأكيد المشددة، وقد رواه من حديث هشام بن حسان عن مُحَمَّد بن سيرين عن الزُّهْرِيِّ مرفوعاً إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في طهوره حتى يفرغ عليها، والروايات التي فيها الغمس أبين في المراد من الروايات التي فيها الإدخال لأن مطلق الإدخال لا يترتب عليه كراهة كمن أدخل يده في إناء واسع فاغترف منه بإناء صغير من غير أن يلامس يده الماء.

(فَإِنَّ أَحَدَكُمْ⁽²⁾ لَا يَدْرِي) قَالَ الْبَيْضاوي⁽³⁾ فيه إيماء إلى أَنَّ الْبَاعِثَ عَلَى الْأَمْرِ بِذَلِكَ احتمال النجاسة لأنَّ الشَّارِعَ إِذَا ذَكَرَ حِكْمًا وَعَقَّبَهُ بَعْلَةٌ دَلَّ عَلَى أَنَّ ثُبُوتَ الْحُكْمِ لِأَجْلِهَا وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الْمَحْرَمِ الَّذِي سَقَطَ فَمَاتَ فَإِنَّهُ يَبِيعُ مَلَبِّيًا بَعْدَ نَهْيِهِمْ عَنْ تَطْيِيبِهِ عَلَى عِلَّةِ النَّهْيِ وَهِيَ كَوْنُهُ مُحَرَّمًا.

(أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ) أي: من جسده أي: هل لاقت يده مكاناً طاهراً من جسده أو نجساً كبثرة أو جرح أو أثر الاستنجاء بالأحجار بعد بلل المحل أو بلل اليد بنحو عرق، قَالَ النَّوَوِيُّ قَالَ الشَّافِعِيُّ مَعْنَى لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ أَنَّ أَهْلَ

(1) طرفه 161 - تحفة 13820، 13840. أخرجه مسلم في الطهارة باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها رقم (278).

(2) وهو يتناول ما إذا كانت اليد مطلقة أو مشدودة بشيء أو في جراب أو كان النائم عليه سراويله أو لم يكن لعموم اللفظ.

(3) وفي الإضافة إلى المخاطبين إشارة إلى مخالفة نومه ﷺ لذلك فإن عينه تنام ولا ينام قلبه وهو خطاب للعقلاء البالغين المسلمين فإن كان القائم من النوم صبيّاً أو مجنوناً أو كافراً فذكر في المعنى أن فيه وجهين: أحدهما: أنه كالمسلم البالغ العاقل أنه لا يدري أين باتت يده، والثاني: أنه لا يؤثر غمسه شيئاً لأن المنع من الغمس إنما يثبت بالخطاب وأي خطاب في حق هؤلاء.

الحجاز كانوا يستجمرون وبلادهم حارّة فإذا نام أحدهم عرق فلا يأمن النائم أن تطوف يده على ذلك الموضع النجس أو على بثرة أو على قملة أو قدر غير ذلك.

وتعقّبه أبو الوليد الباجي : بأنّ ما قاله يستلزم الأمر بغسل ثوب النائم لجواز ذلك عليه ، وأجيب بأنّه محمول على ما إذا كان العرق في اليد دون المحل ، أو أنّ المستيقظ لا يريد غمس ثوبه في الماء حتّى يؤمر بغسله بخلاف اليد فإنّه محتاج إلى غمسها وهو أقوى من الأوّل لأنّه يرد على الأوّل أنّ اليد إذا عرقت فالمحل بطريق الأولى فلا وجه لاختصاص اليد به حينئذ هذا ، وأمّا اختصاص المحل به فبيننا فيه ما رواه ابن خزيمة وغيره من طريق مُحَمَّد بن الوليد عن مُحَمَّد بن جعفر عن شُعْبَةَ عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة رضي الله عنه في هذا الحديث قال في آخره أين باتت يده منه ورواة هذه الزيادة ثقات مقبولون على ما قاله الدارقطني ، ومما يستدل بهذا الحديث عليه أنّ الإناء يغسل من ولوغ الكلب ثلاث مرات وذلك لأنّ النبيّ ﷺ أمر القائم من الليل بإفراغ الماء على يديه مرّتين أو ثلاثاً وذلك لأنّهم إنما يتغوّطون ويبولون ولا يستنجون بالماء وربّما كانت أيديهم تصيب المواضع النجسة فتتنجس فإذا كانت الطهارة تحصل بهذا العدد من البول والغائط وهما أغلظ النجاسات كان أولى وأحرى أن تحصل مما هو دونهما من النجاسات ، ومنه ⁽¹⁾ أيضاً أنّ غسل اليدين قبل الشروع في الوضوء سنّة بيان ذلك أنّ أوّل الحديث يقتضي وجوب الغسل للنهي عن إدخال اليد في الإناء قبل الغسل وآخره يقتضي استحباب الغسل للتعليل بقوله فإنّه لا يدري أين باتت يده يعني في مكان طاهر من بدنه أو نجس فلما انتفى الوجوب لمانع التعليل المنصوص ثبتت السنّة لأنّها دون الوجوب.

وقال الخطابي : الأمر فيه أمر استحباب لا أمر إيجاب وذلك لأنّه قد علّقه بالشك والأمر المضمّن بالشك لا يكون واجباً وأصل الماء الطهارة وكذلك بدن الإنسان وإذا ثبت الطهارة يقيناً لم تزل بأمر مشكوك فيه.

هذا ومذهب عامة أهل العلم أنّ ذلك على الاستحباب وله أن يغمس يده في الإناء قبل غسلها وأن الماء طاهر ما لم يتيقن نجاسة يده وممّن روي عنه ذلك

(1) أي : ومما يستدلّ بهذا الحديث.

عبدة وابن سيرين وإبراهيم النخعي وسعيد بن جبير وسالم والبراء بن عازب والأعمش فيما ذكره البُخَارِيُّ، وقال ابن المنذر قَالَ أحمد إذا انتبه من النوم فأدخل يده في الماء قبل الغسل أعجب إلى أن يريق ذلك الماء إذا كان من نوم الليل ولا يهراق في قول عطاء ومالك والأوزاعي والشافعي وأبي عبيد، ثم إنهم اختلفوا في المستيقظ من النوم بالنهار، فَقَالَ الحسن البصري نوم النهار ونوم الليل واحد في غمس اليد، وسهل أحمد في نوم النهار ونهى عن ذلك إذا قام من نوم الليل، قَالَ أبو بكر: وغسل اليد في ابتداء الوضوء ليس بفرض وذهب داوود والطبري إلى إيجاب ذلك وَإِنَّ الماء يجزيه إذا لم تكن اليد مغسولة.

وقال ابن حزم: وسواء تباعد ما بين نومه ووضوئه أو لم يتباعد فلو صبَّ على يديه من إناء دون أن يدخل يده فيه لزمه غسل يده أيضًا ثلاثًا إن قام من نومه.

وقال ابن قاسم: غسلهما عبادة، وقال أشهب غسلة النجاسة، وفي الأحكام لابن بريدة اختلف الفقهاء في غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء فذهب قوم إلى أَنَّ ذلك من سنن الوضوء، وقيل: إِنَّه مستحب، وقيل: بإيجاب ذلك مطلقًا وهو مذهب داوود وأصحابه، وقيل: بإيجابه في نوم الليل دون نوم النهار وبه قَالَ أحمد، وهل تغسلان مجتمعتين أو متفرقتين ففيه قولان مبنيان على اختلاف ألفاظ الحديث الواردة في ذلك ففي بعض الطرق فغسل يديه مرتين مرتين وذلك يقتضي الأفراد وفي بعض طرقه فغسل يديه مرتين وذلك يقتضي الجمع، فإن قيل كان ينبغي أن لا يبقى السنية لأنهم كانوا يتوضؤون من الأتوار فلذلك أمرهم ﷺ بغسل اليدين قبل إدخالهما الإناء وأمَّا في هذا الزمان فقد تغيَّر ذلك، فالجواب أَنَّ السنة لما وقعت سنة في ابتداء وجودها وقعت في بقائها لأنَّ الأسباب تبقى حكمًا وإن لم تبقى حقيقة لأنَّ للشارع ولاية الإيجاد والإعدام فجعلت الأسباب الشرعية بمنزلة الجواهر في بقائها حكمًا وهذا كالرمل في الحج ونحوه، ومما يستدل به عليه أيضًا أَنَّ غمس اليدين في إناء الوضوء مكروه قبل غسلهما سواء كان عقيب نوم الليل أو نوم النهار وخصَّ أحمد الكراهة بنوم الليل لقوله أين باتت إذ المبيت لا يكون إلا ليلاً ولأنَّ الإنسان لا ينكشف لنوم النهار كما لنوم الليل فيطوف يده في أطراف بدنه كما يطوف يد النائم ليلاً فربما أصابت موضع العورة وقد يكون هناك لوث من أثر النجاسة، ويؤيِّد ذلك ما في

رواية أبي داود وقد ساق إسنادها مسلم إذا قام أحدكم من الليل وكذا للترمذي من وجه آخر صحيح وفي رواية لأبي عوانة ساق مسلم إسنادها أيضًا إذا قام أحدكم إلى الوضوء حين يصبح وأجابوا بأن العلة تقتضي إلحاق نوم النهار بنوم الليل وتخصيص نوم الليل بالذكر للغلبة، وقال الرافعي في شرح المسند: ويمكن أن يقال: الكراهة في الغمس لمن نام ليلاً أشد منها لمن نام نهاراً؛ لأن الاحتمال في نوم الليل أقرب لطوله عادة، وقال النووي ومذهبن أن هذا الحكم ليس مخصوصاً بالقيام من النوم بل المعتبر فيه الشك في نجاسة اليد فمتى شك في نجاستها يستحب غسلها سواء قام من النوم ليلاً أو نهاراً أو لم يقم منه لأنه ﷺ نبّه على العلة بقوله فإنه لا يدري ومعناه لا يأمن النجاسة على يده وهذا عام لاحتمال وجود النجاسة فيها في النوم وفي اليقظة، ثم إن كراهة الغمس إذا كانت الآنية صغيرة كالكوثر أو كبيرة ومعه آنية صغيرة وأما إذا كانت الآنية كبيرة وليست معها آنية صغيرة فالنهي محمول على الإدخال على سبيل المبالغة حتى لو أدخل أصابع يده اليسرى مضمومة دون الكف ورفع الماء من الجبّ وصبّ على يده اليمنى وذلك الأصابع بعضها ببعض جاز فيفعل ذلك ثلاث مرات ثم يدخل يده اليمنى بالغاً ما بلغ في الإناء إن شاء هذا الذي ذكره أصحابنا الحنفية.

وقال النووي: وإذا كان الماء في إناء كبير بحيث لا يمكن الصبّ منه وليس معه إناء صغير يغترف به فطريقه أن يأخذ الماء بفمه ثم يغسل به كفيه أو يأخذه بطرف ثوبه النظيف أو يستعين بغيره انتهى.

وقال محمود العيني: لو فرضنا أنه عجز عن أخذه بفمه ولم يعتمد على طهارة ثوبه ولم يجد من يستعين به ماذا يفعل فما قاله أصحابنا أحسن وأوسع، ومما يستفاد من الحديث أيضًا أن الماء القليل يؤثر فيه النجاسة وإن لم تغيّر وهذا حجة قوية لأصحابنا في نجاسة القلتين بوقوع النجاسة فيه وإن لم تغيّر وإلا لا يكون للنهي فائدة ومنه أيضًا استحباب غسل النجاسات ثلاثاً في المتوهمة ففي المحققة أولى ولم يزد شيء فوق الثلاث إلا في ولوغ الكلب وسيجيء إن شاء الله تعالى أنه ﷺ أوجب فيه الثلاث وخير فيما زاد، ومنه أيضًا أن النجاسة المتوهمة يستحب فيها الغسل ولا يؤثر فيها الرش فإنه ﷺ أمر بالغسل ولم يأمر بالرش، ومنه استحباب الأخذ بالاحتياط في أبواب العبادات، ومنه أن الماء يتنجس بورود

النجاسة عليه وهذا بالإجماع وأمّا ورود الماء على النجاسة فكذلك عند الشافعي، وقال النَوَوِيّ في هذا الحديث الفرق بين ورود الماء على النجاسة وورودها عليه وإنّها إذا وردت عليه نجّسته وإذا ورد عليها أزالها وتقريره أنّه قد نهى عن إدخال اليدين في الإناء لاحتمال النجاسة وذلك يقتضي أنّ ورود الماء على النجاسة مؤثّر فيه وأمر بغسلهما بإفراغ الماء عليها للتطهير وذلك يقتضي أنّ ملاقاتهما الماء على هذا الوجه غير مفسد بمجرد الملاقاة وإلاّ لما حصل المقصود من التطهير هذا، وفيه أنّه إن سلّمنا أنّ ملاقاتهما على هذا الوجه غير مفسد بمجرد الملاقاة للضرورة ولكن لا نسلم أنّه يبقى طاهرًا بعد أن أزال النجاسة.

وقال النَوَوِيّ أيضًا: وفيه دلالة على أنّ الماء القليل إذا وردت عليه نجاسة نجّسته وإن قلّت ولم تغيّره لأنّ الذي يعلق باليد ولا يرى قليل وكانت عاداتهم استعمال الأواني الصغيرة التي تقصر عن القلّتين بل لا تقاربها، وقال القشيري وفيه نظر عندي لأنّ مقتضى الحديث أنّ مرور النجاسة على الماء يؤثر فيه ومطلق التأثير أعم من التأثير بالتنجيس⁽¹⁾ ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخصّ المعين فإذا سلّم الخصم أنّ الماء القليل بوقوع النجاسة فيه يكون مكروها فقد ثبت مطلق التأثير ولا يلزم ثبوت خصوص التأثير بالتنجيس، ومنه أيضًا استحباب استعمال الكنايات في المواضع التي فيها استهجان ولهذا قال ﷺ فإنّه لا يدري أي باتت يده ولم يقل فلعلّ يده وقعت على دبره أو ذكره أو نجاسة أو نحو ذلك وإن كان هذا معنى قوله ﷺ وهذا إذا علم أنّ السامع يفهم بالكناية المقصود فإن لم يكن كذلك فلا بدّ من التصريح لينفي اللبس والوقوع في خلاف المطلوب وعلى هذا يحمل ما جاء من ذلك مصرّحاً به، ومنه أيضًا أنّ موضع الاستنجاء لا يطهر بالمسح بالأحجار بل يبقى نجسا معفوًا عنه في حقّ الصلاة حتّى إذا أصاب

(1) وقد اختلفوا في أنّ علة الأمر بالتنجيس أو التعبد فمنهم من قال وهو قول الجمهور أنّ ذلك لاحتمال النجاسة ومقتضاه إلحاق من شك في ذلك ولو كان مستيقظًا بالنائم ومفهومه أنّ من درى أين باتت يده كمن لفّ عليها خرقة مثلاً استيقظ وهي على حالها فلا كراهة نعم يستحبّ غسلهما بغسلهما في الماء القليل فقد صحّ عنه ﷺ غسلهما قبل إدخالهما في الإناء في حال اليقظة فاستحبابه بعد النوم أولى ومنهم من قال كمالك أنّ ذلك تعبدّي فعلى هذا لا يفرق بين شكّ ومتيقّن، والله أعلم.

27 - باب غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ

163 - حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: تَخَلَّفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنَّا فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا، فَأَذْرَكْنَا وَقَدْ أَرَهَقْنَا الْعَصْرَ،

موضع المسح بلل وابتل به سراويله أو قميصه ينجسه.

27 - باب غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ

(باب غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ) يعني إذا كانتا عاريتين وفي رواية باب غسل القدمين.

(حَدَّثَنَا) بالجمع وفي رواية: حَدَّثَنِي بالافراد (مُوسَى) هو ابن إسماعيل التبوذكي وقد مرّ في باب من قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أَخْبَرَنَا (أَبُو عَوَانَةَ) بفتح المهملة هو الواضح الشكري (عن أَبِي بَشِيرٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة جعفر بن أبي وحشية الواسطي (عن يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ) بكسر الهاء وفتحها منصرفاً وغير منصرف.

(عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) ابن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: تَخَلَّفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنَّا) في سفرة وفي رواية (فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا)، وظاهره أَنَّ عبد الله بن عمرو كان في تلك السفرة ووقع في رواية لمسلم أَنَّهَا من مكة إلى المدينة ولم يقع ذلك لعبد الله محققاً إِلَّا في حجة الوداع أَمَا غزوة الفتح فقد كان فيها لكن ما رجع النَّبِيُّ ﷺ فيها إلى المدينة من مكة بل من الجعرانة ويحتمل أن تكون عمرة القضاء فَإِنَّ هجرة عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كانت في ذلك الوقت أو قريباً منه.

(فَأَذْرَكْنَا) بفتح الكاف أي: لحق بنا رسول الله ﷺ (وَ) الحال أَنَّهُ (قَدْ أَرَهَقْنَا) بفتح القاف أي: أدركنا وغشيْنَا (الْعَصْرَ) بالرفع على الفاعلية، وفي رواية الأصيلي قد أَرَهَقْنَا العصر بالتأنيث، وفي رواية كريمة وقد أَرَهَقْنَا العصر بإسكان القاف ونصب العصر على المفعولية والمعنى وقد أَخْرَنَا صلاة العصر حتَّى دنا وقت المغرب على ما قاله الكرمانيّ، وقال ابن بطال كان الصحابة رضي الله عنهم أَخْرُوا الصلاة في أول الوقت طمعاً أن يلحقهم النَّبِيُّ ﷺ فيصَلُّوا معه فلمَّا ضاق الوقت بادروا إلى الوضوء ولعجلتهم لم يسبقوه فأدركهم على ذلك فأنكر

فَجَعَلْنَا تَنْوَضًا وَنَمْسَحَ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا⁽¹⁾.

عليهم هذا، ويحتمل أيضًا أن يكون آخروا لكونهم على ظهر أو لرجاء الوصول إلى الماء، وعند مسلم رجعنا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر أي: قرب دخول وقتها فتوضؤوا وهم عجال. (فَجَعَلْنَا) أي: طفقنا (تَنْوَضًا وَنَمْسَحَ عَلَى أَرْجُلِنَا) بالجمع مقابلة للجمع بالجمع فالأرجل موزعة على الرجال فلا يلزم أن يكون لكل رجل أرجل. (فَنَادَى) ﷺ (بِأَعْلَى صَوْتِهِ: وَيْلٌ) مرفوع بالابتداء وإن كان نكرة لأنه دعاء واختلف في معناه على أقوال أظهرها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا ويل وإد في جهنم. (لِلْأَعْقَابِ) أي: لأصحاب الأعقاب المرئية إذ ذاك فاللام للعهد مع حذف المضاف أو العقاب خاص بالأعقاب المقصّر في غسلها.

(مِنَ النَّارِ) أي: في النار، انتزع منه البخاري رحمه الله أن الإنكار عليهم كان بسبب المسح لا بسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل فلهذا قال في الترجمة ولا يمسح على القدمين وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها، وفي أفراد مسلم فانتبهنا إليهم وأعقابهم بيض تلوح لم يمسها الماء فتمسك بهذا من يقول بإجزاء المسح ويحمل الإنكار على ترك التعميم، لكن الرواية المتفق عليها أرجح فتحمل هذه الرواية عليها بالتأويل فيحتمل أن يكون معنى قوله لم يمسها الماء أي: ماء الغسل جمعًا بين الروايتين وأصرح من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ رأى رجلًا لم يغسل عقبه فقال ذلك وأيضًا فمن قال بالمسح لم يوجب مسح العقب وهم الشيعة فإنهم يقولون بأن الواجب المسح أخذًا بظاهر قوله تعالى وأرجلكم بالخفض⁽²⁾ هذا، وقال الطحاوي لما أمرهم بتعميم غسل الرجلين حتى لا يبقى منها لمعة دلّ على أن فرضها الغسل واعترض عليه ابن المنير بأن التعميم لا يستلزم الغسل فالرأس تعم بالمسح وليس فرضها الغسل، ودفعه محمود العيني بأن كلامه فيما يغسل فأمره بالتعميم يدلّ على فرضية الغسل في المغسول والرأس ليس بمغسول فتأمل، وقد تواترت الأخبار

(1) طرفاه 60، 96 - تحفة 8954.

(2) فهذا الحديث حجة عليهم وذلك إذ لو كان الفرض المسح لما توعد عليه بالنار.

28 - باب المَضْمُضَةِ فِي الْوُضُوءِ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

164 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ حُمْرَانَ، مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صِفَةِ وَضُوئِهِ أَنَّهُ غَسَلَ رِجْلَيْهِ وَهُوَ الْمَبِينُ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ قَالَ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ خَزِيمَةَ وَغَيْرُهُ مَطْوَلًا فِي فَضْلِ الْوُضُوءِ ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ خِلَافَ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنْسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُمْ الرَّجُوعُ عَنْ ذَلِكَ، وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى اجْتِمَعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ، وَادَّعَى الطَّحَاوِيُّ وَابْنُ حَزْمٍ أَنَّ الْمَسْحَ مَنْسُوخٌ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَإِسْنَادِهِ فِي بَابٍ مِنْ رَفْعِ صَوْتِهِ بِالْعِلْمِ.

28 - باب المَضْمُضَةِ فِي الْوُضُوءِ

(بَابُ الْمَضْمُضَةِ فِي الْوُضُوءِ) أَصْلُ الْمَضْمُضَةِ فِي اللُّغَةِ التَّحْرِيكُ وَمِنْهُ مَضْمُضُ النَّعَاسِ فِي عَيْنَيْهِ إِذَا تَحَرَّكَتَا بِالنَّعَاسِ ثُمَّ اشْتَهِرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي وَضْعِ الْمَاءِ فِي الْفَمِ وَتَحْرِيكِهِ وَأَمَّا مَعْنَاهُ فِي الْوُضُوءِ الشَّرْعِيِّ فَأَكْمَلُهُ أَنْ يَضَعَ الْمَاءَ فِي الْفَمِ ثُمَّ يَدِيرُهُ ثُمَّ يَمَجِّهُ وَالْمَشْهُورُ عَنِ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ تَحْرِيكَهُ وَلَا مَجِّهَ وَهُوَ عَجِيبٌ قِيلَ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ الْمَجُّ بَلْ لَوْ ابْتَلَعَهُ أَوْ تَرَكَهُ حَتَّى يَسِيلَ أَجْزَأُ.

(قَالَ) أَيُّ: حَكَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَضْمُضَةِ فَعَلَى هَذَا لَا يَرُدُّ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَقُولُ الْقَوْلِ جُمْلَةً وَهَذَا مَفْرَدٌ.

(ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَدْ مَرَّ حَدِيثُهُ مَوْصُولًا فِي أَوَائِلِ الطَّهَارَةِ.

(وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ) سَيَأْتِي حَدِيثُهُ قَرِيبًا فِي بَابٍ: «غَسَلَ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ».

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ.

(قَالَ أَخْبَرَنِي) بِالتَّوْحِيدِ (عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ) مِنَ الزِّيَادَةِ (عَنْ حُمْرَانَ) بَضْمٌ

الْمَهْمَلَةُ (مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ) أَيُّ: ابْنُ عَفَّانَ

دَعَا بِوُضُوءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنَائِهِ، فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْوُضُوءِ، ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ كُلَّ رِجْلٍ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، وَقَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ»

كما في رواية (دَعَا) أي: قد دعا (بِوُضُوءٍ) بفتح الواو وفي باب الوضوء ثلاثًا ثلاثًا صَبَّ شَيْئًا دعا بإناء أي: فيه ماء للوضوء.

(فَأَفْرَغَ) أي: فصبَّ (عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنَائِهِ) أي: صبَّ شَيْئًا من إناء الوضوء (فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) أي: قبل أن يدخلهما في الإناء وفي الرواية السابقة فأفرغ على كفيه ثلاث مرار.

(ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْوُضُوءِ) بفتح الواو فأخذ منه (ثُمَّ تَمَضَّمَضَ) وفي رواية ثم مضمض (وَاسْتَنْشَقَ) أي: جذب الماء بريح أنفه.

(وَاسْتَنْثَرَ) أي: أخرجه من أنفه مع ما فيه من غبار أو مخاط وقد مر ما يتعلق بالمضمضة والاستنشاق في باب غسل الوجه باليدين.

(ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَ) غسل (يَدَيْهِ) كلَّ واحدة منهما (إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ) أي: معهما (ثَلَاثًا) وفي الرواية السابقة ثلاث مرات.

(ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ كُلَّ رِجْلٍ) وفي رواية كلَّ رجله وفي أخرى كلَّ رجليه بالتثنية وهي بمعنى الأولى وفي أخرى كلتا رجليه وهي التي اعتمدها صاحب العمدة والكل يرجع إلى معنى واحد غير أن رواية كلَّ رجله تفيد تعميم كلَّ رجل بالغسل.

(ثُمَّ قَالَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، وَقَالَ) وفي رواية ثم قَالَ: (مَنْ تَوَضَّأَ) وضوءًا (نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا) وفي رواية الْبُخَارِيُّ في الرقاق مثل وضوئي هذا.

وصلى وفي رواية (ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ) قد تقدّم معناه مَفْصَلًا (غَفَرَ اللَّهُ لَهُ) وفي رواية غفر له على البناء للمفعول.

مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»⁽¹⁾.

29 - بَابُ غَسْلِ الْأَعْقَابِ⁽²⁾

وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ: «يَغْسِلُ مَوْضِعَ الْخَاتَمِ إِذَا تَوَضَّأَ».

(مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) من الصغائر وقد تقدم بيانه أيضًا، وفي هذا السياق من الزيادة رفع صفة الوضوء إلى فعل النبي ﷺ، وزاد مسلم في رواية يونس في هذا الحديث قَالَ الزُّهْرِيُّ: كَانَ عِلْمَاؤُنَا يَقُولُونَ هَذَا الْوَضُوءَ أُسْبَغَ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ أَحَدٌ لِلصَّلَاةِ، وَقَدْ تَمَسَّكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَنْ لَا يَرَى تَثْلِيثَ مَسْحِ الرَّأْسِ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ مَسْحِ الرَّأْسِ مَرَّةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

29 - بَابُ غَسْلِ الْأَعْقَابِ

(بَابُ غَسْلِ الْأَعْقَابِ) جمع عقب بفتح العين وكسر القاف مثل كبِد وهو المستأخر الذي يمسك مؤخر شراك النعل وقيل هو العظم المرتفع عند مفصل الساق والقدم، والمعنى باب فرضية غسل الأعقاب وما يلتحق بها ممَّا في معناها من الأعضاء التي قد يحصل التساهل في إسباغها ومن ثَمَّة ذكر موضع الخاتم لأنَّه قد لا يصل إليه الماء إذا كان ضيقًا فَقَالَ على وجه التعليق.

(وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ) هو مُحَمَّدٌ من أكابر التابعين وقد تقدم في باب إتباع الجنائز من الإيمان.

(«يَغْسِلُ مَوْضِعَ الْخَاتَمِ إِذَا تَوَضَّأَ»)

يجوز أن يكون إذا للشرط وأن يكون

(1) أطرافه 159، 160، 1934، 6433 - تحفة 9794 - 1/53.

(2) قصد بالباب الأول الرد على من زعم أن وظيفة الرجلين المسح دون الغسل، وقصد بهذا الباب إثبات وجوب الاستيعاب في أعضاء الوضوء، وذكر الأعقاب لكونه مذكورًا في الحديث، فافهم ذلك فإنه قد عجز بعض الشراح عن الفرق بين البابين وأتى بتوجيهات لا يليق ذكرها، انتهى. وأنت خبير بأن جواب شيخ المشايخ - قدس سره - يرد إشكال التكرار ولا تعلق له بذكره هذه الترجمة في هذا المحل.

وقال العيني: والمناسبة بين البابين ظاهرة وهي أن كل واحد منهما من أحكام الوضوء انتهى. والظاهر عندي: أن الإمام البخاري ذكر هذه الترجمة ههنا إشارة إلى دققة وهي أنه كما ينبغي أن يهتم بغسل مؤخر القدم حتى قال فيه ﷺ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» هكذا ينبغي أن يهتم بمؤخر القدم في المضمضة بتحريك الماء في آخر القدم إلا أن غسل الرجل لما كان فرضًا فلا بد من العذاب في ترك مؤخره، والمضمضة ليست بفرض فلا عذاب في ترك مؤخره، وعلى هذا فذكره ههنا في غاية محله.

165 - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

زِيَادٍ،

للظرفية فقوله كان جزاء الشرط إذا كان إذا للشرط والعامل فيه إذا كان للظرفية ويجوز أن يكون الجزاء أو العامل قوله يغسل والأوّل أوجه، وأمّا الواو في قوله وكان فللاستفتاح، ثمّ إنّ الحنفية قالوا تحريك الخاتم الضيق من سنن الوضوء لأنّه في معنى تخليل الأصابع وأمّا إذا كان واسعا فلا يحتاج إلى التحريك، وبهذا التفصيل قال الشافعي وأحمد قال ابن المنذر وبه أقول قال وكان ابن سيرين وعمرو بن دينار وعروة وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن عيينة وأبو ثور يحركونه في الوضوء.

وقد ذكر في مصنف ابن أبي شيبة هكذا عن أبي تميم الجشاني وعبد الله ابن هبيرة السبائي وميمون بن مهران وكان حمّاد يقول في الخاتم أزلّه، قال ابن المنذر ورخص فيه مالك والأوزاعي، وروى ذلك عن سالم، وقد روى ابن ماجة حديثاً فيه ضعف عن أبي رافع كان رسول الله ﷺ إذا توضأ حرّك خاتمه، قال البيهقي والاعتماد في هذا الباب على الأثر عن عليّ رضي الله عنه أنّه كان إذا توضأ حرّك خاتمه، وحكي أيضاً عن ابن عمر وعائشة بنت سعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم، وفي غريب الحديث لابن قتيبة من طريق ابن لهيعة عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال لرجل يتوضأ عليك بالمنشلة قال يعني موضع الخاتم من الأصبع، والمنشلة بفتح الميم وسكون النون وفتح الشين المعجمة واللام، ثمّ إنّ هذا التعليق أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بسند صحيح موصولاً عن هشيم عن خالد عن ابن سيرين وكذا أخرجه البخاريّ موصولاً في التاريخ عن موسى بن إسماعيل عن مهدي بن ميمون عنه أنّه كان إذا توضأ حرّك خاتمه.

(حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) بكسر الهمزة وتخفيف الياء المثناة التحتية.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج وقد مرّ ذكرهما في باب: (المسلم من سلم

المسلمون).

(قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ) بكسر الزاي وتخفيف الياء آخر الحروف

أبو الحارث القرشي الجمحي المدني الأصل سكن البصرة وهو مولى عثمان بن

قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَكَانَ يَمُرُّ بِنَا وَالنَّاسُ يَتَوَضَّؤُونَ مِنَ الْمِطْهَرَةِ، قَالَ: أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، فَإِنَّ أَبَا الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»⁽¹⁾.

مظعون بالطاء المعجمة تابعي ثقة روى له الجماعة.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذا الإسناد من رباعيات الْبُخَارِيِّ ورجاله ما بين خراساني وبصري ومدني وقد أخرج متنه مسلم والنسائي أيضًا في الطهارة.

(وَ) الحال أَنَّهُ (كَانَ يَمُرُّ بِنَا وَالنَّاسُ) مبتدا خبره .

(يَتَوَضَّؤُونَ) والجملة حال من اسم كان أو الحالان مترادفان.

(مِنَ الْمِطْهَرَةِ) بكسر الميم وفتحها الإداوة والفتح أولى ويجمع على مطاهر وفي الحديث السواك مطهرة للفم مرضاة للرب.

(قَالَ) حال من أبي هريرة أي: سمعته حال كونه قائلًا، وفي رواية فَقَالَ فالفاء تفسيرية تفسّر قَالَ المحذوفة بعد قوله أبا هريرة والتقدير سمعت أبا هريرة قَالَ وكان يمرّ بنا . . إلخ .

وذلك لأنَّ شرط وقوع الذات مفعول فعل السَّماع أن يكون مقيّدًا بالقول ونحوه كقوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي﴾ [آل عمران: 193].

(أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ) من الإسباغ وهو إبلاغه مواضعه وإيفاء كلّ عضو حقّه والتركيب يدلّ على تمام الشيء وكماله.

(فَإِنَّ أَبَا الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هو كنية رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ») وقد تقدّم ما يتعلّق بهذا الحديث وقد عرفت أَنَّ الْأَعْقَابَ يلتحق بها ما في معناها .

وأخرج الحاكم وغيره من حديث عبد الله بن الحارث ويل للأعقاب ويبطون الأقدام من النار، أعاذنا الله تعالى منها ومن سائر المكاهرة بمنّه وكرمه.

(1) تحفة: 14381.

أخرجه مسلم في الطهارة باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما رقم 242.

30 - بَابُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ⁽¹⁾

30 - بَابُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ

(بَابُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ) حال كونهما (فِي النَّعْلَيْنِ)، ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن ظاهر قوله يتوضأ فيها أنه كان عَلَيْهِ السَّلَام يغسل رجله وهما في نعليه لأن قوله فيها أي: في النعال ظرف لقوله: يتوضأ حيث قال «فيها» ولو أريد المسح لقال «عليها».

(وَلَا يَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ)، وأشار بذلك إلى نفي ما روى عن علي وغيره من الصحابة رضي الله عنهم أنهم مسحوا على نعالهم ثم صلّوا وروى في ذلك حديث مرفوع أخرجه أبو داود من حديث المغيرة بن شعبة في الوضوء لكن ضعّفه عبد الرحمن بن مهدي وغيره وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا توضأ ونعلاه في قدميه مسح ظهور نعليه بيديه ويقول كان رسول الله ﷺ يضع هكذا أخرجه الطحاوي والبخاري، وروى في حديث رواه علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه رفاعة بن رافع أنه كان جالساً عند النبي ﷺ وفيه ومسح برأسه ورجليه أخرجه الطحاوي والطبراني في الكبير، والجواب عن حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان في وضوء متطوع به لا في وضوء واجب عليه

(1) يشكل إدخال هذا الباب بين بابي الاستجمار والمضمضة، قال العيني: قد مر أن الباب السابق ذكر عقيب الذي قبله للمعنى الذي ذكرنا، فيكون هذا الباب في الحقيقة يتلو الباب الذي قبله، والمناسبة بينهما ظاهرة لأن كلا منهما مشتمل على حكم من أحكام الوضوء، انتهى.

قلت: ولم يدفع بعد إشكال إدخال هذا الباب بين بابي الاستنشاق والمضمضة، والأوجه عندي أن المصنف أشار بذكر هذا الباب تلو الباب السابق أن الأمور به لا يكفى فيه البديل من عند نفسه نظراً إلى المعنى، فإنه كما لا يمكن أن يكون مسح القدمين بدلاً عن غسلهما، كذلك لا ينبغي أن يكون مسح القدمين بدلاً للاستنشاق والاستنثار نظراً إلى معنى النظافة.

والنظر الدقيق ينادي بصوت جمهوري أن المصنف نظر في ترتيب أبواب الوضوء كلها إشارات لطيفة جديرة لجودة طبعه ودقة نظره، ولا شك أنها أحلى لنا وأشهى من قبلة العذاري، وهذا كله في ذكره هذا الباب ههنا، وأما غرض الترجمة فأمران ظاهران: أحدهما: الرد على الشيعة القائلين بجواز مسح القدم؛ والثاني: شرح الحديث الوارد فيه بلفظ: ونمسح على أرجلنا: وكذا الرد على ما في حديث أوس عند أبي داود وغيره من لفظ: فتوضأ ومسح على نعليه وقدميه.

166 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ، أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَأَيْتَكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا،

وعن حديث رفاة أنّ المراد به أنّه مسح برأسه وخفيه واستدلّ الطحاوي على عدم الإجزاء بالإجماع على أنّ الخفين إذا تخرّقا حتى تبدوا القدمان لا يجرى المسح عليهما قَالَ فَكَذَلِكَ النعلان لأنهما لا تغيبان القدمين انتهى.

وقال الحافظ العسقلاني: وهو استدلال صحيح لكنه منازع في نقل الإجماع المذكور، وقال محمود العيني بل غير منازع فيه، لأنّ مذهب الجمهور أنّ مخالفة الأقل لا تضرّ الإجماع ولا يشترط فيه عدد التواتر عند الجمهور، وروى الطحاوي حَدَّثَنَا فَهْدٌ قَالَ ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ ثنا عَبْدُ السَّلامِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَبْلَغَكَ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْقَدَمَيْنِ؟ قَالَ: لَا، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إمام دار الهجرة (عَنْ سَعِيدٍ) هو ابن أبي سعيد (الْمَقْبُرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ) بالجيمن وبالتصغير فيهما ومكبر جريج وعاء يشبه الخرج وهو التيمي المدني الثقة مولى بني تميم وليس بينه وبين عبد الملك بن عبد العزيز جريج نسب وقد يظن أنّ هذا عمّه وليس كذلك روى له الجماعة، ورجال هذا الإسناد كلّهم مدنيون، وفيه رواية الأقران لأنّ عبيداً وسعيداً تابعيان من طبقة واحدة، وقد أخرج متنه المؤلف في اللباس أيضاً، وأخرجه مسلم وأبو داود في الحجّ، وأخرجه الترمذي في شمائله، وأخرجه النسائي في الطهارة، وابن ماجة في اللباس.

(أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَأَيْتَكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا) أي: أربع خصال.

(لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ) وفي بعض النسخ من أصحابنا والمؤدّي واحد أي أصحاب رسول الله ﷺ.

(يَصْنَعُهَا) والظاهر من السياق انفراد ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بما ذكر دون غيره ممّن رآهم عبيد وقال المازري يحتمل أن يكون مراده لا يصنعهن غيرك مجمعة وإن كان يصنع بعضها.

قَالَ: وَمَا هِيَ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ قَالَ: رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَّيْنِ،

(قَالَ: وَمَا هِيَ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ قَالَ: رَأَيْتُكَ) أَي: أَبْصَرْتُكَ حَالِ كَوْنِكَ (لَا تَمَسُّ) بِفَتْحِ الْمِيمِ مِنْ مَسَّتْ أَمَسَّ بِكَسْرِ الْمِيمِ فِي الْمَاضِي وَفَتْحِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى مَا اخْتَارَهُ ثَعْلَبُ فِي الْفَصِيحِ.

(مِنَ الْأَرْكَانِ) أَي: أَرْكَانِ الْكَعْبَةِ الْأَرْبَعَةِ الْيَمَانِيَّيْنِ وَالشَّامِيَّيْنِ.

(إِلَّا) الرُّكْنَيْنِ (الْيَمَانِيَّيْنِ) هُوَ تَثْنِيَّةُ يَمَانِيٍّ بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ نَسْبَةً إِلَى الْيَمَنِ أَبْدَلُوا مِنْ إِحْدَى يَائِيِ النِّسْبَةِ أَلْفَا فَلَوْ قِيلَ الْيَمَانِيُّ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ لَزِمَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمَبْدَلِ مِنْهُ هَذَا هُوَ الْفَصِيحُ الَّذِي اخْتَارَهُ ثَعْلَبُ وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ فَارَسٍ غَيْرَهُ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ يَمَانِيٍّ بِالتَّشْدِيدِ، قَالَ أُمِّيَّةُ بْنُ خُلْفٍ:

يَمَانِيًّا يَظَلُّ يَشْدُ كَيْرًا وَيَنْفَخُ دَائِمًا لَهَبَ الشَّوَاظِ
وَالَّذِي شَلَحَهَا قَالَ: هَذِهِ الْأَلْفُ زَائِدَةٌ وَقَدْ تَزَادَتْ فِي النِّسْبِ كَزِيَادَةِ النَّوْنِ فِي الصَّنْعَانِيِّ وَالزَّيَّانِيِّ فِي رَايِي.

وَقَوْمٌ يَمَانِيَّةٌ وَيَمَانُونَ مِثْلَ ثَمَانِيَّةٍ وَثَمَانُونَ، وَفِي كِتَابِ التَّيْجَانِ لِابْنِ هِشَامٍ سَمَّيْتَ الْيَمَنِ يَمَانًا يَعْزُبُ إِذْ اسْمُهُ يَمَنُ بْنُ قَحْطَانَ بْنِ عَابِرٍ وَهُوَ هُوْدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلِذَلِكَ قِيلَ أَرْضُ يَمَنٍ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ قَالَ الشَّعْرَ وَوزَنَهُ، وَفِي مَعْجَمِ ابْنِ عَبِيدٍ سَمَّيَ الْيَمَنَ قَبْلَ أَنْ تَعْرِفَ الْكَعْبَةَ الْمَشْرِقَةَ لِأَنَّهُ عَنْ يَمِينِ الشَّمْسِ، وَقَالَ أَبُو عَبِيدٍ قَالَ بَعْضُهُمْ سَمَّيْتَ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا عَنْ يَمِينِ الْكَعْبَةِ وَقِيلَ سَمَّيْتَ بِيَمَنُ بْنُ قَحْطَانَ، وَفِي كِتَابِ الرِّشَاطِيِّ سَمَّيَ الْيَمَنَ لِيَمَنِهِ، قَالَهُ قَطْرِبُ، وَفِي الزَّاهِرِ لِابْنِ الْأَنْبَارِ وَقَدْ أَيْمَنَ إِذَا أَتَى الْيَمَنَ، ثُمَّ إِنَّ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَّيْنِ هُمَا الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ وَالرُّكْنُ الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ وَيُقَالُ لَهُ الرُّكْنُ الْعِرَاقِيُّ لِكَوْنِهِ إِلَى جِهَةِ الْعِرَاقِ وَالَّذِي قَبْلَهُ يَمَانِيٌّ لِأَنَّهُ مِنْ جِهَةِ الْيَمِينِ وَيُقَالُ لَهُمَا: الْيَمَانِيَانِ بِالتَّخْفِيفِ عَلَى الْفَصِيحِ أَوْ بِالتَّشْدِيدِ كَمَا عُرِفَتْ تَغْلِيظًا لِأَحَدِ الْأَسْمِينَ، وَهُمَا الْبَاقِيَانِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمِنْ ثَمَّةٍ خَصًّا بِالْإِسْتِلَامِ وَعَلَى هَذَا لَوْ بَنِيَ الْبَيْتَ الْآنَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَلَمْتَ كُلَّهَا اقْتِدَاءً بِهِ وَلِهَذَا لَمَّا رَدَّ هُمَا ابْنُ الزُّبَيْرِ عَلَى الْقَوَاعِدِ اسْتَلَمَهَا، ثُمَّ ظَاهَرَ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ غَيْرَ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ رَأَوْهُمْ عَبِيدَ كَانُوا يَسْتَلِمُونَ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ الْيَوْمَ عَلَى أَنَّ الرُّكْنَيْنِ الشَّامِيَّيْنِ وَهُمَا

وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ،

مقابلا اليمانيين لا يستلمان وإنما كان الخلاف فيه في العصر الأول بين بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب الخلاف، وقال: وركن الحجر الأسود خصّ بشيئين الاستلام والتقبيل والركن الآخر خصّ بالاستلام فقط والآخرا لا يقبلان ولا يستلمان وكان بعض الصحابة رضي الله عنهم والتابعين يمسحهما على وجه الاستحباب.

وقال ابن عبد البر: روي عن جابر وأنس وابن الزبير والحسن والحسين رضي الله عنهم أنهم كانوا يستلمون الأركان كلّها، وعن عروة مثل ذلك، واختلف عن معاوية وابن عباس رضي الله عنهما في ذلك وقال أحدهما ليس شيء من البيت مهجورا والصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقول إلا الركن الأسود واليماني وهما المعروفان باليمانيين، ولما رأى عبيد بن جريح جماعة يفعلون على خلاف ابن عمر رضي الله عنهما سأله عن ذلك.

(وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ) بفتح الموحدة من باب علم يعلم ومصدره اللبس بضم اللام وأما لبس يلبس بفتح الباء في الماضي وكسرها في المستقبل من باب ضرب يضرب فمصدره اللبس بفتح اللام بمعنى الخلط وكلاهما في القرآن قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا﴾ [الكهف: 31] وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: 82].

(النَّعَالَ) بكسر النون جمع نَعْل (السَّبْتِيَّة) نسبة إلى سببت بكسر السين وسكون الموحدة وفي آخره تاء مثناة فوقية وهو جلد البقر المدبوغ بالقرظ، وقيل: بالسُّبْت بضم أوله وهو نبت يُذْبَغ به، وقال أبو عمرو كل ما دبغ فهو سبت، وقال أبو زيد هو الجلد مدبوغا وغير مدبوغ، وقيل: النعال السبتية هي التي عليها الشعر، أو التي أنسبت بالدِّبَاغ أي: لانت به، وقيل نسبة إلى سوق السبت، والمراد من النعال السبتية هنا هي التي لا شعر فيها مشتقة من السُّبْت وهو الحلق على ما هو ظاهر جواب ابن عمر رضي الله عنهما، وكانت عادة العرب لبس النعال بشعرها غير مدبوعة وكانت المدبوعة تعمل بالطائف وغيره وكان يلبسها أهل النعيم والرفاهية ولذلك اعترض عبيد بن جريح على ابن عمر رضي الله عنهما بذلك، قَالَ أَبُو عَمْرٍو لَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي جَوَازِ لِبْسِهَا فِي غَيْرِ الْمَقَابِرِ،

وَرَأَيْتُكَ تَضْبَعُ بِالصُّفْرَةِ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَيْلَالَ وَلَمْ تُهَلِّ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ.....

وحكى عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَبِسَهَا وَإِنَّمَا كَرِهَ قَوْمَ لَبْسِهَا فِي الْمَقَابِرِ لِقَوْلِهِ ﷺ لَذَلِكَ الْمَاشِي بَيْنَ الْمَقَابِرِ: «أَلْقِ سَبْتِيكَ»، وَقَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ فِي الْمَقَابِرِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا وَقَعَ الْمَيِّتُ فِي قَبْرِهِ إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قِرْعَ نَعَالِهِمْ»، وَقَالَ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي نَوَادِرِ الْأَصُولِ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا قَالَ لَذَلِكَ الرَّجُلُ: «أَلْقِ سَبْتِيكَ» لِأَنَّ الْمَيِّتَ كَانَ يَسْأَلُ فَلَمَّا صَرَّ نَعَلَ ذَلِكَ الرَّجُلُ شُغْلُهُ عَنْ جَوَابِ الْمَلَكَيْنِ فَكَادَ يَهْلِكُ لَوْلَا أَنْ ثَبَتَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(وَرَأَيْتُكَ تَضْبَعُ) بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِهَا وَكسرها والمراد صبغ الثوب أو الشعر على ما يأتي.

(بِالصُّفْرَةِ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ)⁽¹⁾ من الهلال وهو رفع الصوت بالتلبية، وفي الموعب كل شيء ارتفع صوته فقد استهلّ، وقال أبو الخطاب كل متكلم رافع الصوت أو خافضه فهو مهلّ ومستهلّ، وقال صاحب العين يقال أهلّ بعمره أو بحجة أي: أحرم بها وجرى على ألسنتهم ذلك لأن أكثر ما كانوا يحجّون إذا أهلّوا الهلال، وإهلال الهلال واستهلاله رفع الصوت بالتكبير عند رؤيته، واستهلال الصبيّ تصويته عند ولادته، وأهلّ الهلال إذا طلع وأهلّ واستهلّ إذا أبصر، وأهلّته إذا أبصرته.

(إِذَا رَأَوْا الْهَيْلَالَ) أي: هلال ذي الحجة (وَلَمْ) وفي رواية فلم (تُهَلِّ أَنْتَ حَتَّى كَانَ) وفي رواية مسلم حتى يكون (يَوْمُ)⁽²⁾ التَّرْوِيَةِ وهو الثامن من أيام ذي الحجة أي: فتهلّ أنت حينئذ، وسمي اليوم الثامن منه بذلك، إمّا لأنّ الناس كانوا يروّون فيه من الماء من ماء زمزم أي: يحملونه معهم من مكة إلى عرفات فيستعملونه في الشرب وغيره لأنّه لم يكن بمنى ولا بعرفات ماء، وإمّا لأنّ إبراهيم عليه السّلام رأى الرؤيا بذبح ولده فتروى في نفسه من الله تعالى هذا أم من الشيطان فأصبح صائماً فلما كان ليلة عرفة أتاه الوحي فعرف أنّه الحق من ربّه فسمّيت تلك الليلة عرفة كما سمّي ذلك اليوم يوم التروية على ما رواه البيهقي في

(1) أي: رفعوا أصواتهم بالتلبية بالإحرام للحج أو العمرة.

(2) بالرفع أو بالنصب.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَمَّا الْأَرْكَانُ: فَإِنِّي «لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانَيْنِ»، وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيُّ: فَإِنِّي «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعْلَ الَّذِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا»، فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ: فَإِنِّي «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا، فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا»،

فضائل الأوقات عند الكلبي عن أبي صالح عند ابن عباس رضي الله عنهما، وإما لأنه اليوم الذي رأى فيه آدم حوا عليهما السلام.

(قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن عمر رضي الله عنهما مجيبا لعبيد بن جريح وفي اللباس عن المصنف فقال له عبد الله بن عمر.

(أَمَّا الْأَرْكَانُ) أي: أما عدم مسي الأركان الأربعة كما كانوا يمسونها كلها. (فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ) منها (إِلَّا) الركنين (الْيَمَانَيْنِ) بالتخفيف أو بالتشديد والمراد بهما الركن الأسود والذي يسامته من مقابلة الصفا كما عرفت.

(وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيُّ: فَإِنِّي «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعْلَ الَّذِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا» أي: في النعال.

(فَأَنَا) وفي رواية فإني (أُحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا) ظاهره أنه يتوضأ في حال كون الرجل في النعل غير مخلوعة عنها وقال النووي معناه أنه يتوضأ ويلبسها ورجلاه رطبتان بعد وهذا هو موضع استدلال المصنف للترجمة.

(وَأَمَّا الصُّفْرَةُ: فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ) بتثنية الموحدة كما عرفت (بِهَا فَأَنَا) ⁽¹⁾ أُحِبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا) يحتمل الثياب وصبغ الشعر، واختلفوا في المراد منها فقال القاضي عياض الأظهر أن المراد صبغ الثياب لأنه أخبر أنه ﷺ صبغ ولم ينقل أنه صبغ شعره، هذا وقد جاءت آثار عن ابن عمر رضي الله عنهما بين فيها تصفير ابن عمر لحيته واحتج بأنه عليه السلام كان يصقر لحيته الشريفة بالورس والزعفران أخرجه أبو داود، وذكر أيضا في حديث آخر احتجاه بأنه عليه السلام كان يصبغ بهما ثيابه حتى عمامته وكان أكثر الصحابة والتابعين يخضبون بالصفرة منهم أبو هريرة وآخرون رضي الله عنه ويروي ذلك

(1) وفي رواية: «فإني».

وَأَمَّا الْإِهْلَالُ: فَإِنِّي «لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهْلُ حَتَّى تَنْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ»⁽¹⁾.

عن عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيضًا، وإنما رَجَّحَ القاضي عياض صبغ الثياب لأنّ الحديث المستدلّ به على صبغ الشعر يحتمل أن يحمل على التطيّب بهما لا أنّه كان يصبغ بهما.

(وَأَمَّا الْإِهْلَالُ) بالحجّ أو العمرة (فَإِنِّي «لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهْلُ حَتَّى تَنْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ») يقال بعث الناقة أبعثها فانبعثت هي أي: أسرع والمعنى هنا استواؤها قائمة إلى طريقه وفي الحقيقة هو كناية عن ابتداء الشروع في أفعال الحجّ والراحلة هي المركب من الإبل ذكرًا كان أو أنثى، قَالَ المازري إجابة ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من القياس حيث لم يتمكّن من الاستدلال بنفس فعل الرسول ﷺ بعينه فاستدلّ بما في معناه ووجه قياسه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إنما أحرم عند الشروع في أفعال الحجّ والذهاب إليه فأخّر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الإحرام إلى حال شروعه في الحجّ وتوجّهه إليه وهو يوم التروية فإنهم حينئذ يخرجون من مكة إلى منى، وعليه الإمام الشافعي رحمه الله تعالى وبه قَالَ مالك وأحمد رحمهما الله وقال حسن وآخرون: الأفضل أن يهْلَ لاستقبال ذي الحِجَّة، وقال إمامنا الأعظم أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحرم عقيب الصّلاة وهو جالس قبل ركوب دابته وقبل قيامه لحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه أبو داود قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنِي خَصِيفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَا أَبَا الْعَبَّاسِ عَجِبْتُ لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلال رسول الله ﷺ حين أوجب فَقَالَ إِنِّي لأعلم النَّاسَ بِذَلِكَ إِنَّهَا إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِجَّةً وَاحِدَةً فَمِنْ هُنَاكَ اخْتَلَفُوا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا فَلَمَّا صَلَّى فِي مَسْجِدِهِ بِذِي الْحَلِيفَةِ رَكَعَتِيهِ أَوْجَبَهُ فِي مَجْلِسِهِ فَأَهْلَ بِالْحَجِّ حِينَ فَرَّغَ مِنْ رَكَعَتِيهِ فَسَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ فَحَفَظَتْهُ عَنْهُ ثُمَّ رَكِبَ فَلَمَّا اسْتَقَلَّ بِهِ نَاقَتَهُ أَهْلَ وَأَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ أَقْوَامٌ وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ إِنَّمَا كَانُوا يَأْتُونَ أَرْسَالًا فَسَمِعُوهُ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ نَاقَتَهُ يَهْلُ فَقَالُوا إِنَّمَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ

(1) أطرافه 1514، 1552، 1609، 2865، 5851 - تحفة 7316.

أخرجه مسلم في الحج باب الإهلال من حيث تنبعث الراحلة رقم (1187).

ناقته ثم مضى رسول الله ﷺ فلما علا على شرف البيداء أهلّ وأدرك ذلك منه أقوام فقالوا إنما أهلّ حين علا شرف البيداء وأيم الله لوجب في مصلاه وأهل حين استقلت به ناقته وأهلّ حين علا شرف البيداء، قال سعيد فمن أخذ بقول ابن عباس رضي الله عنهما أهلّ في مصلاه إذا فرغ من ركعتيه، وأخرج الحاكم في مستدركه نحوه ثم قال هذا حديث صحيح على شرط مسلم مفسر في الباب ولم يخرجاه، وأخرجه الطحاوي ثم قال وبين ابن عباس رضي الله عنهما من رسول الله ﷺ الوجه الذي جاء الاختلاف وأنّ إهلال النبي عليه الصلاة والسلام الذي ابتدأ الحجّ ودخل به فيه كان في مصلاه. فبهذا نأخذ وينبغي للرجل إذا أراد الإحرام أن يصلي ركعتين ثم يحرم في دبرهما كما فعل رسول الله ﷺ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله .

وقد ذكر الطحاوي هذا بعد أن ذكر اختلاف العلماء فروى أولاً عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّ رسول الله ﷺ صلى بذي الحليفة ثم أتى براحلته فلما استوت به البيداء أهلّ ثم قال فذهب قوم إلى هذا فاستحبوا الإحرام من البيداء لإحرام النبي ﷺ منها وأراد بالقوم هؤلاء الأوزاعي وعطاء وقتادة وخالفهم في ذلك آخرون وأراد بهم الأئمة الأربعة وأكثر أصحابهم فإنهم قالوا سنة الإحرام أن يكون من ذي الحليفة، وفي شرح الموطأ، استحب مالك وأكثر الفقهاء أن يهّل الركاب إذا استوت به راحلته قائماً، واستحب أبو حنيفة أن يكون إهلاله عقيب الصلاة إذا سلّم منها .

وقال الشافعي : يهّل إذا أخذت ناقته في المشي من كان يركب راحلته قائمة كما يفعله كثير من الحجاج اليوم، وقال القاضي عياض جاء في رواية أهلّ رسول الله ﷺ إذا استوت الناقة، وفي رواية أخرى حتى استوت به راحلته، وفي رواية أخرى حتى تنبعث به ناقته وكلّ ذلك متفق، ثم قال الطحاوي أجاب هؤلاء عمّا قاله أهل المقالة الأولى من استحباب الإحرام من البيداء بما حاصله لا نسلم أنّ إحرامه عليه السّلام من البيداء يدلّ على استحباب ذلك وأنّه فضيلة اختارها رسول الله ﷺ لأنّه يجوز أن يكون ذلك لا لقصد أنّ للإحرام منها فضيلة على الإحرام من غيرها وقد فعل ﷺ في حجّته مواضع لا لفضل قصده من ذلك

31 - بَابُ التَّيَمُّنِ فِي الْوُضُوءِ وَالْعَسَلِ

167 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ حَفْصَةَ

بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ،

نزوله بالمحصب، وروى عطاء عن ابن عباس قال ليس المحصب بشيء إنما هو منزل نزل به رسول الله ﷺ فلما حصب رسول الله ﷺ ولم يكن ذلك لأنه سنة فكذا يجوز أن يكون إحرامه من البيداء كذلك، قال: وأنكر قوم أن يكون رسول الله ﷺ أحرم من البيداء وقالوا ما أحرم إلا من المسجد وأراد بالقوم هؤلاء الزهري وعبد الملك بن جريج وعبد الله بن وهب ورووا في ذلك ما رواه مالك عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه أنه قال: ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة أخرجه الطحاوي عن يزيد بن سنان عن عبد الله ابن مسلمة عن مالك عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه وأخرجه الترمذي أيضًا، قال الطحاوي: فلما جاء هذا الاختلاف بين ابن عباس رضي الله عنهما الوجه الذي جاء منه الاختلاف كما ذكرنا آنفاً.

31 - بَابُ التَّيَمُّنِ فِي الْوُضُوءِ وَالْعَسَلِ

(بَابُ التَّيَمُّنِ) أي: الأخذ باليمين والابتداء بها (فِي الْوُضُوءِ وَالْعَسَلِ) بالضم أو بالفتح وجه المناسبة بين هذا الباب والأبواب السابقة ظاهرة لأن الأبواب الماضية في أحكام الوضوء والتيمن أيضًا من أحكامه ولا سيما بينه وبين الباب الذي قبله لأنه في غسل الرجلين وفيه التيمن أيضًا سنة أو مستحب.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد وقد مر في باب: «من الإيمان أن يحب لأخيه»، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن علي وقد سبق ذكره في باب حب الرسول. (قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هو الحذاء وقد مضى في باب: قول النبي ﷺ.

(عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ) هي أم الهذيل الأنصارية البصرية الفقيهة أخت محمد بن سيرين ماتت في حدود المائة.

(عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) نسبة بضم النون وفتح المهملة وبالموحدة على صيغة التصغير وروي بفتح النون مع كسر المهملة على صيغة التكبير وهي بنت كعب ويقال بنت الحارث الأنصارية البصرية الصحابية الجليلة، وكانت تغسل الموتى

قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُنَّ فِي غَسْلِ ابْنَتَيْهِ: «ابْدَأْنَ بِمِائِمِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا» (1).

وتمرض المرضى وتداوي الجرحى وتغزو مع رسول الله ﷺ، غزت معه سبع غزوات وشهدت خيبر، وكان علي رضي الله عنه يقيّل عندها وكانت تنتف إبطه بورسة، ولها أربعون حديثاً اتفقا على سبعة أو ستة وللبخاري حديث ولمسلم آخر روى لها الجماعة، ورجال هذا الإسناد كلّهم بصريون، وفيه رواية التابعة عن الصحابة، وقد أخرج متنه المؤلف في الجنائز (2)، وأخرجه مسلم، والنسائي، وابن ماجة جميعاً فيه.

(قَالَتْ) أي: أنها قالت: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُنَّ) أي: لأُم عطية ولمن معها.

(في) صفة (غَسَلَ ابْنَتَيْهِ) زينب رضي الله عنها كما عند مسلم وماتت في السنة الثانية وقيل أم كلثوم زوج عثمان بن عفان رضي الله عنهما، وقال القاضي عياض والصواب أنها زينب كما صرح به مسلم في روايته وقد يجمع بينهما بأنها غسلت زينب وحضرت غسل أم كلثوم رضي الله عنهما، وذكر المنذري في حواشيه قيل: غسلتها أسماء بنت عميس وصفية بنت عبد المطلب وشهدت أم عطية غسلها وذكرت قوله في كيفية غسلها أنّ أم كلثوم رضي الله عنها توقّيت ورسول الله ﷺ ببدر، وغلط في ذلك فتلك رقية ولما دفن أم كلثوم قَالَ عَلَيْهِ السَّلَام دفن البنات من المكرمات.

(ابْدَأْنَ) بكسر الهمزة وسكون الموحدة وفتح الدال المهملة وسكون الهمزة وفتح النون مخففة خطاب لجمع المؤنث من البداءة.

(بِمِائِمِنِهَا) جمع: الميمنة وهي الجهة اليمنى (وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا) وفي الحديث استحباب الوضوء في أوّل غسل الميت عملاً بقوله ومواضع الوضوء منها، وقال النووي: وعن أبي حنيفة عدم استحبابه، وقال محمود العيني: هذا غير صحيح ففي كتبنا مثل القدوري والهداية يذكر ذلك قَالَ في الهداية لأنّ ذلك

(1) أطرافه 1253، 1254، 1255، 1256، 1257، 1258، 1259، 1260، 1261، 1262، 1263 تحفة 18124.

(2) بتمامه واقصر هنا على طرف منه لبيان قول عائشة رضي الله عنها الآتي وهو كان عليه السلام يعجبه التيمّن، إذ هو لفظ مشترك بين الابتداء باليمين وتعاطي الشيء باليمين، وقصد اليمين والتبرّك.

168 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ مَسْرُوقٍ،

من سنة الغسل غير أنه لا يمضمض ولا يستنشق لأن إخراج الماء من فمه متعذر وهل توضع في الغسلة الأولى أو الثانية أو فيهما فيه خلاف للمالكية حكاة القرطبي، وفيه استحباب تقديم الميامن في غسل الميِّت ويلحق به الطهارات وبه تشعر ترجمة البُخَارِيِّ وكذا أنواع الفضائل والأحاديث فيه كثيرة وبلا استحباب قَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَلَا بَدَّ مِنَ الْبَدءِ بِالْمِيَامَنِ.

وقال ابن سيرين: يبدأ بمواضع الوضوء ثم بالميامن، وقال ابن قلابة: يبدأ بالرأس ثم للحية ثم بالميامن، وفيه فضل اليمين على الشمال ألا ترى قوله عليه الصلاة والسلام حاكياً عن ربّه وكلتا يديه يمين، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْرِكَ كُنْهُهُ بِعَيْنَيْهِ﴾ [الحاقة: 19] وهم أهل الجنة.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ) بالحاء والصاد المهملتين (ابْنُ عُمَرَ) ابن الحارث بن سخبرة بفتح المهملة وسكون المعجمة وفتح الموحدة وبالراء أبو عمرو الأزدي الحوضي البصري كان أبيض الرأس والحية قَالَ أحمد هو ثبت متقن لا يؤخذ عليه حرف مات بالبصرة سنة خمس وعشرين ومائتين وليس في البُخَارِيِّ حفص ابن عمر غيره.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَشْعَثُ) بفتح الهمزة وسكون المعجمة وفتح المهملة آخره ثاء مثلثة (ابْنُ سُلَيْمٍ) بالتصغير هو من ثقات شيوخ الكوفيين مات سنة خمس وعشرين ومائة.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي) يعني سليم بن الأسود المحاربي بضم الميم الكوفي أبو الشعثاء وشهرته بكنيته أكثر من اسمه هو تابعي كبير سئل عنه أبو حاتم فَقَالَ: هو لا يسأل عنه أي: لشهرة ثقته مات سنة اثنتين وثمانين بعد الجماجم.

(عن مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع الكوفي أبو عائشة أسلم قبل وفاة النَّبِيِّ ﷺ وأدرك الصدر الأوّل من الصحابة وكانت عائشة أمّ المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قد تَبَنَّتْ مسروقاً فسَمَّى ابنه عائشة فكني بأبي عائشة وقد مرّ في باب: علامات المنافق.

عن عائشة، قالت: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ، فِي تَنَعُّلِهِ، وَتَرَجُّلِهِ،

(عن عائشة) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وكوفي وفي رواية الابن عن الأب، وفيه كبيران قرنيان من أتباع التابعين وهما أشعث وشعبة، وكبيران قرنيان من كبار التابعين وهما سليم ومسروق، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة، وفي اللباس وفي الأطعمة أيضًا، وأخرجه مسلم والنسائي، وابن ماجة في الطهارة، وأخرجه أبو داود في اللباس، والترمذي في آخر الصلاة.

(قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ) بضم الياء من الإعجاب، يقال أعجبني هذا الشيء لحسنه، والعجيب الأمر الذي يتعجب منه، وكذلك الأعجوبة، وعجبت من كذا وتعجبت منه واستعجبت بمعنى والمصدر العجب بفتحيتين، وأمّا العجب بضم العين وسكون الجيم فهو اسم من أعجب فلان بنفسه فهو معجب وأمّا العجب بفتح العين وسكون الجيم فهو أصل الذنب.

(التَّيْمُنُ) وهو لفظ مشترك بين الابتداء باليمين وبين تعاطي الشيء باليمين وبين التبرك وبين قصد اليمين كما مرّ قيل وإنما كان يعجبه ذلك لأنه كان يحبّ الفأل الحسن إذ أصحاب اليمين أهل الجنة ولكن القرينة دلّت على أنّ المراد هنا المعنى الأول.

(فِي تَنَعُّلِهِ) أي: في لبس نعله وهو بفتح المثناة الفوقية والنون وتشديد العين المهملة، وهكذا ذكره الحميدي والحافظ عبد الحق في كتابيهما الجمع بين الصحيحين، وفي رواية مسلم في نعله على أفراد النعل وفي بعض الروايات في نعليه بالثنائية، وقال النَّوَوِيُّ: وهما صحيحان ولم يُرَ في شيء من نسخ بلادنا غير هذين الوجهين، وقال محمود الغُبَيّي الروايات كلها صحيحة.

(و) فِي تَرَجُّلِهِ أي: تمشيطة الشعر وهو تسريحه أعمّ من أن يكون في الرأس أو في اللحية، وقال الحافظ العسقلاني هو تسريحه ودهنه، وقال محمود الغُبَيّي اللفظ لا يدلّ على الدّهن فهذا التفسير من عنده ولم يفسره أهل اللغة بذلك وفي المغرب للمطرزي رجل شعره أرسله بالمزجل وهو المشط وكذا المِسْرَح بكسر الميم فيهما وترجل فعل ذلك بنفسه ويقال شعر رجل بفتحيتين ورجل بفتحة فكسرة ورجل بفتحة فسكون وهو السبّوطة والجعودة.

وَطُهُورِهِ، وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ⁽¹⁾.

(و) فِي (طُهُورِهِ) بضم الطاء ويجوز فتحها وهو بالضم والفتح مشترك بين المعنيين الفعل المصدري والماء الذي يتطهر به والمراد هنا هو الأول أي: في غسله ووضوئه فيبتدئ بالشق الأيمن وباليمنى من اليدين والرجلين، وفي سنن أبو داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً إذا توضأتُم فابدؤوا بميامنكم، وفي رواية المؤلف في الصلاة عن سليمان بن حرب عن شُعْبَةَ: ما استطاع، وفي رواية لأبي داود: كان يحب التيامن ما استطاع في شأنه فَنَبَّهَ على المحافظة على ذلك ما لم يمنع مانع، وفي رواية ابن حبان: كان يحب التيامن في كل شيء حتى في الترجل والانتعال، وفي رواية ابن منده: كان يحب التيامن في الوضوء والانتعال.

(وَفِي شَأْنِهِ⁽²⁾ كُلِّهِ) بدل من الثلاثة المذكورة قبله بدل الاشتمال والشرط في بدل الاشتمال أن يكون المبدل منه مشتملاً على الثاني أو متقاضياً له بوجه ما وهنا كذلك على ما لا يخفى وإذا لم يكن المبدل منه مشتملاً على الثاني يكون بدل الغلط وإنما قيل لهذا بدل الاشتمال من حيث اشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما، والعجب من الكُرْمَانِيِّ حيث ينفي كونه بدل الاشتمال لكون الشرط أن يكون بينهما ملابسة بغير الجزئية والكلية وذلك الشرط هنا منتف ثم يَقُولُ إِنَّهُ بدل الاشتمال والملابسة بغير الجزئية والكلية موجودة هنا إذ المراد بانتفاء الجزئية بينهما أن لا يكون الثاني عين الأول ولا بعضاً منه كما في بدل الكل وبدل البعض وهذا بعكس ذلك إذ الأول بعض الثاني، ومع هذا قوله لكون الشرط ليس على الإطلاق لأنه يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه أو حمارة ولقيت زيداً أخاه ولا شك في كون كل منها بدل الغلط هذا وقال أيضاً ومن العجب أيضاً أنه قَالَ ولا يجوز أن يكون بدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام ثم قَالَ أو هو بدل الغلط وقد يقع في فصيح الكلام قليلاً ولا منافاة بين الغلط والبلاغة، هذا نعم لا يقع بدل الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام البلغاء وإنما يقع بدل الغلط في

(1) أطرافه 426، 5380، 5854، 5926 - تحفة 17657.

أخرجه مسلم في الطهارة باب التيمن في الطهور وغيره رقم (268).

(2) والشأن الحال وأصله الشأن بالهمزة الساكنة في وسطه ولكنها سهلت بقلبها ألفاً لكثرة استعماله، والشأن أيضاً واحد الشؤون وهي مواصل قبائل الرأس وملتقاها ومنها تجيء الدموع.

كلام الشعراء للمبالغة والتفنن وهو أي بدل أن يذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم يتدارك بالثاني وأما بدل الغلط الصرف فهو بدل غلط صريح كما إذا أردت أن تقول جاءني حمار فسبقك لسانك إلى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار وبدل النسيان أن تتعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك إلى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود فعن هذا عرفت أن أنواع بدل الغلط ثلاثة هذا، وأنت خبير بأن الكَرْمَانِيَّ إنما نفى كونه بدل الاشتمال وكذا كونه بدل الغلط أولاً على وجه الاستشكال، ثم أثبت كونه كذلك على وجه إزالة الإشكال، وكذا نفى أولاً كونه بدل الكل من الكل ثم أثبت كونه كذلك حيث قَالَ⁽¹⁾ أو هو بدل الكل من الكل إذ الطهور مفتاح أبواب العبادات كلها والرجل يتعلق بالرأس والتنعل بالرجل فكأنه نبّه على جميع الأعضاء من الرأس إلى القدم فيكون كبديل الكل من الكل، أو هو قسم آخر خامس كما أثبتته بعض النحاة وسمّوه ببديل الكل من البعض وتمسكوا في ذلك بقولهم نظرت إلى القمر فلكه ويقول الشاعر:

نضر الله أعظمًا دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

وإن أمكن الجواب عنهما هذا ويمكن أن يقدر لفظ يعجبه التيمّن قبل لفظ في شأنه فتكون الجملة بدلا من الجملة، ويقال أيضًا هو عطف على ما تقدم بتقديم الواو وعطف العام على الخاص وقد جوّز بعض النحاة تقدير الواو العاطفة إذا قامت قرينة عليه ويؤيده رواية أبي الوقت وفي شأنه بالواو وهي التي اعتمدها صاحب العمدة، أو يقال إن قوله في شأنه متعلق بـيعجبه لا بالتيمّن أي: يعجبه في شأنه كلّ التيمّن في تنعّله إلى آخره أي: لا يترك ذلك في سفر ولا في حضر ولا في فراغه ولا شغله ونحو ذلك قاله الحافظ العسقلاني كالكرماني.

وتعقّبه محمود العيّني: بأنه يلزم منه أن يكون إعجابه التيمّن في هذه الثلاثة المخصوصة في حالاته كلها وليس كذلك بل كان يعجبه التيمّن في كل الأشياء

(1) فيه غموض لأن ظاهر البديل بإعادة العامل ولا يصح أن يكون بدل الكل من الكل لأن الشأن أعم من هذه الثلاثة ولا بدل البعض لأنه ليس بعضًا من المتقدم ولا بدل الاشتمال لأنه يشترط أن يكون بينهما ملازمة بغير الجزئية والكلية وههنا الشرط منتف ولا بدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام فإن قلت فما قولك فيه قلت هو بدل الاشتمال ومرادهم بانتفاء الجزئية والكلية بينهما المذكورتان في بدل الكل وبدل البعض وهو أن لا يكون الثاني عين الأول ولا بعض الأول.

في جميع الحالات ألا ترى أنه أكد الشأن بمؤكد والشأن بمعنى الحال والمعنى في جميع حالاته، ثم إن التأكيد يدل على التعميم لكن هذا الحكم عام مخصوص بالأدلة الخارجية إذ ما من عام إلا وقد خصّ إلا قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 282]، فيدخل فيه لبس الثوب والسراويل والخف ودخول المسجد والسواك والصلاة على ميمنة الإمام وميمنة المسجد والأكل والشرب والاحتكاك وتقليم الأظفار وقص الشارب ونتف الإبط وحلق الرأس وترجيل الشعر والسلام من الصلاة وغسل أعضاء الطهارة والخروج من الخلاء والمصافحة واستلام الحجر الأسود وغير ذلك ممّا في معناه فيستحب التيامن فيه، ويخرج عنه ما خصّ بدليل خارجي كدخول الخلاء والخروج من المسجد والامتخاط والاستنجاء وخلع الثوب والسراويل والخف وما أشبه ذلك فيستحب فيه التياسر لأنّه من باب الإزالة والقاعدة المستمرة في الشرع أنّ كل ما كان من باب التكريم والتزيين فهو باليمين وما كان بضدّه فهو باليسار، لا يقال حلق الرأس من باب الإزالة فينبغي أن يبدأ فيه باليسار، لأنّه من باب التزيين وقد ثبت فيه الابتداء باليمين كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

هذا ويمكن أن يقال: حقيقة الشأن ما كان مقصوداً وما يستحب فيه التياسر ليس من الأفعال المقصودة بل هي إمّا تروك أو غير مقصودة، ففي الحديث شرف اليمين وقد مرّ في معنى الحديث السابق وقد قال ﷺ: «لا يبصق أحد في المسجد عن يمينه»، وفيه استحباب البداية باليمين في الوضوء، وقال النووي: وأجمع العلماء على أنّ تقديم اليمين في الوضوء سنة من خالفها فاته الفضل وتم وضوؤه انتهى.

ومراده بالعلماء أهل السنة وإلا فمذهب الشيعة الوجوب وغلط المرتضى الشيعي ففسه إلى الشافعي وكأنّه ظنّ أنّ ذلك لازم من قوله بوجوب الترتيب لكنّه لم يقل بذلك في اليمين ولا في الرجلين لأنّهما بمنزلة العضو الواحد ولأنّهما جمعاً في لفظ القرآن لكن يشكل على أصحابه حكمهم على الماء بالاستعمال إذا انتقل من يد إلى يد مع قولهم بأنّ الماء مادام متردداً على العضو لا يسمى مستعملاً، وقد صحّف العمراني في البيان والبندنجي في التجريد الشيعة بالشين

32 - باب التِمَاسِ الوُضُوءِ إِذَا حَانَتْ الصَّلَاةُ⁽¹⁾

وَقَالَتْ عَائِشَةُ :

المعجمة بالسبعة بالمهملة من العدد فنسب القول بالوجوب إلى الفقهاء السبعة، وفي كلام الرافعي أيضًا ما يوهم أن أحمد قال بوجوبه، ولا يعرف ذلك منه بل قال الشيخ الموفق في المغني لا نعلم في عدم الوجوب خلافًا، وقال ابن المنذر أجمعوا على أن لا إعادة على من بدأ بيساره في وضوئه قبل يمينه وروينا عن عليّ وابن مسعود رضي الله عنهما أنهما قال لا يبالي بأيّ بدأت وزاد الدارقطني أبا هريرة رضي الله عنه، وأما ما رواه أبو داود والترمذي بإسناد جيد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال إذا توضأت فابدؤوا بيمينكم وفي أكثر طرقه بأيامنكم جمع أيمن إذا لبستم وإذا توضأت فالدأمر فيه للاستحباب، وقال النووي واعلم أن الابتداء باليسار وإن كان مجزيًا فهو مكروه نص عليه الشافعي في الأم، وقال أيضًا: ثم اعلم أن من أعضاء الوضوء ما لا يستحب فيه التيامن وهو الأذنان والكفان والخذان بل يطهران دفعة واحدة فإن تعذر ذلك كما في حق الأقطع قدم اليمين، ومما روى في هذا الباب أن ابن عمر رضي الله عنهما قال خير المسجد المقام ثم ميامن المسجد، وكان سعيد بن المسيب يصلي في الشق الأيمن من المسجد، وكان إبراهيم يعجبه أن يقوم عن يمين الإمام، وكان أنس رضي الله عنه يصلي في الشق الأيمن، وكذا عن الحسن وابن سيرين.

32 - باب التِمَاسِ الوُضُوءِ إِذَا حَانَتْ الصَّلَاةُ

(باب التِمَاسِ الوُضُوءِ) بفتح الواو، أي: طلب الماء الذي يتوضأ به (إذا حَانَتْ) بالمهملة، أي: قربت (الصَّلَاةُ) أي: وقتها يقال حان حينه أي: قرب وقته، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب السابق التيامن في الوضوء والغسل وفي هذا الباب طلب الماء لأجل الوضوء.

(وَقَالَتْ عَائِشَةُ) أم المؤمنين رضي الله عنها في حديث أخرجه المؤلف في

(1) قال العيني: وجه المناسبة بين البابين ما يأتي إلا بالجر الثقيل، وهو أن المذكور في الباب السابق طلب التيامن لأجل الوضوء والغسل، وههنا طلب الماء لأجل الوضوء انتهى.

والأوجه عندي أن يقال: إن الإمام البخاري لما فرغ من بيان المغسولات في أعضاء الوضوء، ولم يبق إلا المسح ذكر بعدها أحكام الماء الذي يحتاج إليه للغسل، وقدم طلبه لأن =

«حَضَرَتِ الصُّبْحُ، فَالْتَمَسَ الْمَاءَ فَلَمْ يُوَجَدْ، فَتَزَلَ التَّيْمُمُ».

169 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَحَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَالْتَمَسَ النَّاسُ الْوُضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوهُ،

كتاباه مسندًا في مواضع شتى وهو قطعة من حديثها في قصة نزول آية التيمم أخرجه المؤلف في كتاب التيمم وهذا تعليق بصيغة التصحيح.
(حَضَرَتِ الصُّبْحُ) أنه باعتبار صلاة الصبح (فَالْتَمَسَ) بصيغة المبني للمفعول أي: طلب وفي رواية: «فالتمسوا» بالجمع وصيغة المعلوم (الماء) نائب الفاعل.

(فَلَمْ يُوَجَدْ، فَتَزَلَ التَّيْمُمُ) أي: فنزلت آية التيمم وإسناد النزول إلى التيمم مجاز عقلي، وقال ابن المنير أراد البُخَارِيُّ الاستدلال على أنه لا يجب طلب الماء للتطهر قبل دخول الوقت لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم ينكر عليهم التأخير فدلَّ على الجواز.
(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إمام دار الهجرة (عن إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) ابن زيد بن سهل الأنصاري، (عن أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا الإسناد من رباعيات البُخَارِيِّ رحمه الله، ورجاله ما بين تنيسي ومدني وبصري وقد أخرج متنه المؤلف في علامات النبوة أيضًا، وأخرجه مسلم في الفضائل، والترمذي في المناقب وقال حديث حسن صحيح، والنسائي في الطهارة أيضًا.

(أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ) أي: أبصرت فلذلك اقتصر على مفعول واحد.
(رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية: النَّبِيُّ ﷺ (وَ) الحال أنه قد (حَانَتْ) بالمهملة (صَلَاةُ الْعَصْرِ) أي: قرب وقتها وهو بالزوراء كما رواه قتادة عند المؤلف وهو سوق بالمدينة.

(فَالْتَمَسَ) أي: طلب (النَّاسُ الْوُضُوءَ) بفتح الواو أي: الماء الذي يتوضأ به (فَلَمْ يَجِدُوهُ) بالضمير المنصوب كذا في رواية الكشميهني، وأما في رواية غيره فلم يجدوا بدون الضمير أي: فلم يصبوا الماء.

فَأَتَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَوْضُوءَ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ يَدَهُ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّؤُوا مِنْهُ قَالَ: «فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ

(فَأُتِيَ) بالضم على البناء للمفعول وهو الصحيح من الرواية وفي رواية فأتوا بصيغة الجمع على البناء للفاعل.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بالرفع على الصحيح (بَوْضُوءَ) بالفتح أي: بإناء فيه ماء ليتوضأ به، وفي بعض الروايات: فأتي بقدر حراح، وفي بعضها زجاج، وفي بعضها جفنة، وفي بعضها ميسأة، وفي بعضها مزادة، وفي رواية ابن المبارك: فانطلق رجل من القوم فجاء بقدر فيه ماء يسير، وروى المهلب أنه كان مقدار وضوء رجل واحد.

(فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ يَدَهُ) وفي رواية ابن المبارك: فصغر أن يبسط ﷺ فيه كفه فضم أصابعه ونحوه في رواية أحمد الآتية في باب: الوضوء من المحضّب.

(وَأَمَرَ ﷺ) (النَّاسَ) الذين هناك، وكانوا خمس عشرة مائة وفي بعض الروايات ثمانمائة، وفي بعضها زهاء ثلاثمائة، وفي بعضهما ثمانين، وفي بعضها سبعين.

(أَنْ) أي: بأن (يَتَوَضَّؤُوا) أي: بالتوضي (مِنْهُ) أي: من ذلك الإناء. (قَالَ) أي: أنس رضي الله عنه: (فَرَأَيْتُ) أي: أبصرت (الْمَاءَ) حال كونه (يَنْبُعُ) فيه ثلاث لغات بضم الموحدة وفتحها وكسرها أي: يخرج مثل ما يخرج من العين.

(مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ)، وفي بعض الروايات يفور من بين أصابعه، وفي بعضها يتفجر من أصابعه كأمثال العيون، وفي بعضها سكب ماء في ركوة ووضع أصبعه وسطها وغمسها في الماء، وهذه المعجزة أعظم من تفجر الحجر بالماء، وقال المزني نبع الماء من بين أصابعه ﷺ أعظم مما أوتيته موسى ﷺ حين ضرب بعصاه الحجر في الأرض لأن الماء معهود أن يتفجر من الحجارة وليس بمعهود أن يتفجر من بين الأصابع، وقال غيره وأما من لحم ودم فلم يعهد من غيره ﷺ، ثم هذه القصة رواها الثقات من العدد الكثير والجم الغفير عن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ولم يرو عن أحد من الصحابة مخالفة

حَتَّى تَوَضَّؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ»⁽¹⁾.

الراوي فيما رواه ولا إنكار أنهم رأوه كما رآه فسكوت الساكت منهم كنطق الناطق إذ هم المنزهون عن السكوت على الباطل والمداهنة في الكذب وليس هناك رغبة ولا رهبة تمنعهم من ذلك فهذا النوع ملحق بالقطعي من معجزاته ﷺ، وأما ما قاله ابن بطال في شرحه هذا الحديث شاهده جماعة كثيرة من الصحابة إلا أنه لم يرو إلا من طريق أنس رضي الله عنه فمحمول على أن ذلك والله أعلم لطول عمره ولطلب الناس العلو في السند⁽²⁾.

(حَتَّى تَوَضَّؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ) أي: توضأ الناس ابتداء من أولهم حتى توضحوا وانتهوا إلى آخرهم ولم يبق منهم أحد والشخص الذي هو آخرهم داخل في هذا الحكم لأن السياق يقتضي العموم والمبالغة فإن عند وإن كانت للظرفية الخاصة لكنها هنا زائدة على ما هو الظاهر معنى وأنس رضي الله عنه داخل في عموم لفظ الناس فإن الأصوليين وإن اختلفوا في أن المخاطب بكسر الطاء داخل في عموم متعلق خطابه أمراً أو نهياً أو خبراً أو لا لكن الجمهور على أنه داخل، وكلمة «من» هنا بمعنى «إلى» كما قال النووي لكون كل منهما للغاية لأن «من» لا ابتداء الغاية «وإلى» لانتهاء الغاية والحروف ينوب بعضها عن بعض والمراد بالغاية جميع المسافة إذ لا معنى لا ابتداء النهاية وانتهاء النهاية فيكون معنى الحديث حتى توضحوا وانتهوا إلى آخرهم، وقال الكرماني حتى للتدرج ومن للبيان أي: توضأ الناس حتى توضأ الذين عند آخرهم وهو كناية عن جميعهم وعند بمعنى في أي: لمطلق الظرفية مجازاً فيدخل فيه الأخير أيضاً.

وتعقبه محمود العيني: بأن من إنما تكون للبيان إذا كان فيما قبلها إبهام ولا إبهام هنا لأن التقدير وأمر الناس أن يتوضؤوا فتوضؤوا حتى توضحوا من عند آخرهم، على أن من التي للبيان كثيراً ما يقع بعد ما ومهما لإفراط إبهامهما نحو قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتِجُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾ [فاطر: 2] وقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتَا بِهٖ﴾

(1) أطرافه 195، 200، 3572، 3573، 3574، 3575 - تحفة 201 - 54/1.

أخرجه مسلم في الفضائل باب في معجزات النبي ﷺ رقم (2279).

(2) ثم إن في كيفية هذا النبع احتمالين: أحدهما: وعليه أكثر العلماء أن الماء كان يخرج من نفس أصابعه وينبع من ذاتها، وثانيهما: أن الله تعالى أكثر الماء في ذاته فصار يفور من بين أصابعه لا من نفسها، وكلاهما معجزة ظاهرة وآية باهرة.

33 - باب الْمَاءِ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ شَعْرُ الْإِنْسَانِ

وَكَانَ عَطَاءٌ:

مِنْ ءَايَةٍ ﴿[الأعراف: 132]، وقد أنكر قوم مجيء من لبيان الجنس هذا، ثم نقل الْكِرْمَانِيُّ عَنِ النَّوَوِيِّ أَنَّ مَنْ فِي مَنْعِهِمْ بِمَعْنَى إِلَى وَهِيَ لُغَةٌ ثُمَّ قَالَ: أَقُولُ وَرُودٌ مِنْ بِمَعْنَى إِلَى شَاذٌّ فَلَمَّا يَقَعُ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ ثُمَّ إِنَّ إِلَى لَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى عِنْدَ هَذَا، وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ مَا قَالَهُ الْكِرْمَانِيُّ مِنْ أَنَّ إِلَى لَا تَدْخُلُ عَلَى عِنْدَ لَا يُلْزَمُ مِثْلُهُ فِي مَنْ إِذَا وَقَعَتْ بِمَعْنَى إِلَى، وَقَالَ التِّيمِيُّ مَعْنَى الْحَدِيثِ تَوْضُؤُ الْقَوْمِ حَتَّى وَصَلَتْ النُّوبَةُ إِلَى الْآخِرِ فَتَدْبَرُ، وَفِي الْحَدِيثِ عَدَمُ وَجُوبِ طَلْبِ الْمَاءِ لِلتَّطَهُّرِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِمُ التَّأْخِيرَ فَذَلَّ عَلَى الْجَوَازِ، وَذَكَرَ ابْنُ بَطَالٍ أَنَّهُ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ إِنْ تَوْضُؤًا قَبْلَ الْوَقْتِ فَحَسَنٌ وَلَا يَجُوزُ التِّيمُّمُ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَأَجَازَهُ الْعِرَاقِيُّونَ.

وَفِيهِ أَيْضًا: وَجُوبُ الْمَوَاسَاةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ لِمَنْ كَانَ فِي مَائِهِ فَضْلٌ عَنْ وَضُوئِهِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ اغْتِرَافَ الْمَتَوَضِي مِنَ الْمَاءِ الْقَلِيلِ لَا يَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا. وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ التَّمَاسُ الْمَاءِ لِمَنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ وَأَمَّا عِنْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ فَيَجِبُ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَجِبُ إِلَّا بِدُخُولِ الْوَقْتِ، وَفِيهِ أَيْضًا رَدُّ عَلَى مَنْ يَنْكَرُ الْمَعْجِزَةَ مِنَ الْمَلَا حِدَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

33 - باب الْمَاءِ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ شَعْرُ الْإِنْسَانِ

(بَابُ) حَكْمِ (الْمَاءِ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ شَعْرُ الْإِنْسَانِ) هَلْ هُوَ طَاهِرٌ أَوْ لَا، وَالْمُنَاسِبَةُ بَيْنَ الْبَابَيْنِ أَنَّ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ التَّمَاسُ الْوَضُوءِ وَلَا يَلْتَمَسُ لِلْوَضُوءِ إِلَّا الْمَاءُ الطَّاهِرُ وَفِي هَذَا الْبَابِ بَيَانُ أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي يَغْسَلُ بِهِ شَعْرُ الْإِنْسَانِ طَاهِرٌ فَاتَّقِ الْبَابَانَ.

(وَكَانَ عَطَاءٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي رِيَّاحٍ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِ الْمُوَحَّدَةِ أَبُو مُحَمَّدٍ مِنْ أَجْلَاءِ الْفُقَهَاءِ وَالتَّابِعِينَ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ عَشْرَةَ وَمِائَةً وَقَوْلُ الْكِرْمَانِيِّ الظَّاهِرُ أَنَّ عَطَاءَ هُوَ ابْنُ رِيَّاحٍ لَيْسَ بِظَاهِرٍ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ يَجْزَمُ بِأَنَّهُ هُوَ فَإِنَّ هَذَا التَّعْلِيقَ وَصَلَهُ

«لَا يَرَى بِهِ بَأْسًا أَنْ يَتَّخِذَ مِنْهَا الْخِيُوطَ وَالْحَبَالَ.....»

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَاكَهِي فِي أَخْبَارِ مَكَّةَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى عَطَاءَ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِأَسَا بِالْإِتِّفَاعِ بِشُعُورِ النَّاسِ الَّتِي تَحْلُقُ بَمَنَى وَلَعَلَّ الْكِرْمَانِيَّ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ.

(لَا يَرَى بِهِ) أَيُ: بِالشَّعْرِ (بَأْسًا) وَفِي رَوَايَةٍ: لَا يَرَى بِأَسَا (أَنْ يَتَّخِذَ) بَفَتْحِ أُنْ وَعَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ بَدَلَ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي بِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ مَرَرْتُ بِهِ الْمَسْكِينَ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ لَمْ يَوْجَدْ لَفْظُ بِهِ.

(مِنْهَا) أَيُ: مِنَ الشُّعُورِ، وَفِي رَوَايَةٍ: مِنْهُ، أَيُ: مِنَ الشَّعْرِ.

(الْخِيُوطُ) جَمْعُ خِيْطٍ (وَالْحَبَالَ) جَمْعُ حَبْلٍ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِالرَّقَّةِ وَالْغُلْطِ، وَيُرْوَى عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ نَجَسَ الشَّعْرَ لَكَنَّ الرَّاجِحَ عَنْهُ هُوَ الطَّهَارَةُ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ أَرَادَ الْبُخَارِيُّ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ رَدَّ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ شَعْرَ الْإِنْسَانِ إِذَا فَارَقَ الْجَسَدَ نَجَسَ وَإِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ نَجَّسَهُ وَوَجْهَ الرَّدِّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ نَجَسًا لَمَا جَازَ اتِّخَاذُهُ خِيُوطًا وَحَبَالًا، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ طَاهِرٌ وَكَذَا شَعْرُ الْمَيْتَةِ وَالْأَجْزَاءُ الصَّلْبَةُ الَّتِي لَا دَمَ فِيهَا كَالْقَرْنِ وَالْعَظْمِ وَالسِّنِّ وَالْحَافِرِ وَالظِّلْفِ وَالْخَفْتِ وَالْوَبَرِ وَالصَّوْفِ وَالْعَصَبِ وَالرِّيشِ وَالْأَنْفَحَةَ الصَّلْبَةَ قَالَ فِي الْبَدَائِعِ، وَكَذَا مِنَ الْآدَمِيِّ عَلَى الْأَصَحِّ ذَكَرَهُ فِي الْمَحِيطِ وَالتَّحْفَةِ، وَفِي قَاضِيخَانَ عَلَى الصَّحِيحِ لَيْسَتْ بِنَجَسَةٍ عِنْدَنَا وَقَدْ وَافَقْنَا عَلَى صَوْفِهَا وَوَبَرِهَا وَشَعْرِهَا وَرِيشِهَا مَالِكٌ وَأَحْمَدٌ وَإِسْحَاقُ وَالْمُزْنِيُّ وَهُوَ مَذْهَبُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْحَسَنِ وَحَمَّادٍ وَدَاوُدَ فِي الْعَظْمِ أَيْضًا.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَهَذَّبِ: حَكَى الْعَبْدَرِيُّ عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَاللِّيثُ أَنَّهَا تَنْجَسُ بِالمَوْتِ لَكِنْ تَطْهَرُ بِالْغَسْلِ، وَعَنِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ: الشَّعْرُ وَالصَّوْفُ وَالْوَبَرُ وَالْعَظْمُ وَالْقَرْنُ وَالظِّلْفُ تَحْلَهُ الْحَيَاةُ وَتَنْجَسُ بِالمَوْتِ إِذْ كُلُّ مَا تَحْلَهُ الْحَيَاةُ يَتَنْجَسُ بِالمَوْتِ، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ وَهُوَ الَّذِي رَوَاهُ الْمُزْنِيُّ وَالْبُيْهَقِيُّ وَالرَّبِيعُ وَحَرَمَلَةُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْمُزْنِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ تَنْجِيسِ شَعْرِ الْآدَمِيِّ وَحَكَاهُ أَيْضًا الْمَاوَرِدِيُّ عَنِ ابْنِ شَرِيحٍ عَنِ أَبِي الْقَاسِمِ الْأَنْمَاطِيِّ عَنِ الْمُزْنِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَحَكَى الرَّبِيعُ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الشَّعْرَ تَابِعٌ لِلْجِلْدِ يَطْهَرُ بِطَهَارَتِهِ وَيَنْجَسُ بِنَجَاسَتِهِ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ شَعْرَ الْآدَمِيِّ هَلْ هُوَ طَاهِرٌ أَمْ لَا فِيهِ قَوْلَانِ وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى طَهَارَتِهِ وَكَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَنَصَّ

عليه في الجديد أيضًا وصححه جماعة من أصحابه وهي طريقة الخراسانيين، وصحح جماعة القول بتنجيسه وهي طريقة العراقيين واستدل المصنف على طهارته بما ذكره من الحديث المرفوع، فأما شعر الحيوان الغير المأكول المذكى ففيه اختلاف مبني على أن الشعر هل تحلّ الحياة فيتنجس بالموت أو لا، والأصح عند الشافعية أنه يتنجس بالموت وكذا بالانفصال حيث رأى ابن المبارك رجلاً أخذ شعرة من لحيته ثم جعلها في فيه فقال مَهْ أترد الميتة إلى فيك؟، وذهب جمهور العلماء إلى خلافه واستدل ابن المنذر على أنه لا تحلّ الحياة فلا ينجس بالموت ولا بالانفصال بأنهم أجمعوا على طهارة ما يجزّ من الشاة وهي حية وعلى نجاسة ما يقطع من أعضائها وهي حية فدلّ ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من أجزائها وعلى التسوية بين حالتي الموت والانفصال، وقال البغوي في شرح السنّة في قوله ﷺ في شاة ميمونة إنما حرم أكلها مستدلّ لمن ذهب إلى أن ماعدا ما يؤكل من أجزاء الميتة لا يحرم الانتفاع به انتهى هذا، وأما شعر النّبي ﷺ فهو مكرم معظم خارج عن هذا، وقول الماوردي وأما شعر النّبي ﷺ فالمذهب الصحيح القطع بطهارته يدلّ على أن لهم قولاً بغير ذلك فنعوذ بالله من ذلك القول، وقد اخترف بعض الشافعية وكاد أن يخرج عن دائرة الإسلام حيث قال وفي شعر النّبي وجهان وحاشا شعر النّبي ﷺ من ذلك وكيف قال هذا وقد قيل بطهارة فضلاته فضلاً عن شعره الكريم، وقول الماوردي إنما قسم عليه السّلام شعره للتبرك ولا يتوقف التبرك على كونه طاهراً أبشع من ذلك، وقول كثير من الشافعية أن القدر الذي أخذ كان يسيراً معفوّاً عنه أقبح من الكلّ، وغرضهم من ذلك تنمية مذهبهم في تنجيس شعر بني آدم فلمّا أورد عليهم شعر النّبي ﷺ أولوا هذه التأويلات الفاسدة، وقال بعض شراح البُخاريّ وفي دمه وجهان والأليق الطهارة، وذكر القاضي حسين في العذرة وجهين، وأنكر بعضهم على الغزاليّ حكايتهما فيها وزعم نجاستها بالاتفاق، وهو من الهفوات، وقد وردت أحاديث كثيرة أنّ جماعة شربوا دم النّبي ﷺ منهم أبو طيبة الحجاج وغلّام من قریش حجم النّبي ﷺ وعبد الله بن الزبير شرب دم النّبي ﷺ رواه البزار والطبراني والحاكم والبيهقي وأبو نعيم في الحلية، ويروى عن عليّ رضي الله عنه أنّه شرب دم

وَسُورِ الْكِلَابِ وَمَمَرَّهَا فِي الْمَسْجِدِ» وَقَالَ الزُّهْرِيُّ:

النَّبِيُّ ﷺ، وروي أيضًا أنَّ أم أيمن شربت بول النَّبِيِّ ﷺ رواه الحاكم والدارقطني والطبراني وأبو نعيم وأخرج الطبراني في الأوسط في رواية سلمى امرأة أبي رافع أنها شربت بعض ما غسل النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَهَا حَرَّمَ اللَّهُ بِدَنِكَ عَلَى النَّارِ، فَإِنْ قِيلَ إِذَا كَانَ شَعْرُ النَّبِيِّ ﷺ مَكْرَمًا خَارِجًا عَنْ هَذَا الْحُكْمِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ فَكَيْفَ اسْتَدَلَّ الْمُؤَلَّفُ عَلَى طَهَارَةِ شَعْرِ الْآدَمِيِّ بِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ، فَالْجَوَابُ كَمَا قِيلَ إِنَّ الْخُصُوصِيَّةَ لَا تَثْبِتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَالْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُمَا، قَالُوا: وَيُلْزَمُ الْقَائِلُ بِذَلِكَ أَنْ لَا يَحْتَجَّ عَلَى طَهَارَةِ الْمَنِيِّ بِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَفْرِكُهُ مِنْ ثَوْبِهِ ﷺ لِإِمْكَانِ أَنْ يُقَالَ لَهُ مَنِيَّ طَاهِرٌ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَالْحَقُّ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ جَمِيعِ الْمَكْلُوفِينَ فِي الْأَحْكَامِ التَّكْلِيفِيَّةِ إِلَّا فِيمَا خَصَّ بِدَلِيلٍ هَذَا، وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ يُلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ النَّاسِ مَسَاوِيًّا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلَا يَقُولُ بِذَلِكَ إِلَّا جَاهِلٌ فَأَيْنَ مَرْتَبَتُهُ مِنْ مَرَاتِبِ النَّاسِ وَلَا يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلُ الْخُصُوصِ بِالْفِعْلِ دَائِمًا وَالْعَقْلُ لَهُ مَدْخَلٌ فِي تَمَيِّزِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَأَنَا أَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَإِنْ قَالُوا غَيْرَ ذَلِكَ فَأَذْنِي عَنْهُ صَمَاءٌ انْتَهَى.

(و) بَابُ (سُورِ الْكِلَابِ)⁽¹⁾ بِالْهَمْزَةِ هُوَ بَقِيَّةُ مَا فِي الْإِنَاءِ بَعْدَ شَرْبِهَا، قَالَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ: وَالْعَامَّةُ لَا تَهْمِزُهُ وَتَرَكُ الْهَمْزَ لَيْسَ بِخَطَأٍ وَلَكِنَّ الْهَمْزَ أَفْصَحُ وَأَعْرَفُ يُقَالُ مِنْهُ أَسَارٌ إِسْثَارًا فَهُوَ مُسْتَرٌّ وَجَاءَ سِتَارٌ بِالتَّشْدِيدِ لِلْمَبَالِغَةِ، أَيُ: بَابُ حُكْمِ سُورِ الْكِلَابِ هَلْ هُوَ طَاهِرٌ أَوْ لَا قِيلَ وَالظَّاهِرُ مِنْ صَنِيعِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ يَقُولُ بِطَهَارَتِهِ بِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ إِلَّا أَنَّ فِي الِاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى طَهَارَةِ الْكَلْبِ نَظَرًا كَمَا سَيَجِيءُ.

(وَمَمَرَّهَا فِي الْمَسْجِدِ) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ زَيْدٌ بَعْدَ قَوْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ قَوْلُهُ وَأَكْلَهُمْ أَيُ: حُكْمُ أَكْلِ الْكِلَابِ وَهِيَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْفَاعِلِ.

(وَقَالَ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ (الزُّهْرِيُّ) فِيمَا رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ فِي مُصَنِّفِهِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَغَيْرِهِ وَلَفْظُهُ سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ فِي إِنْاءٍ وَلَغَ فِيهِ كَلْبٌ فَلَمْ

(1) واعلم أن المصنّف رحمه الله جمع في هذا الباب بين مسألتين حكم شعر الآدمي وسور الكلاب فذكر الأولى وأثرها معها ثم ثنى بالثانية وأثرها معها أيضًا ثم رجع إلى دليل الأولى في الحديث المرفوع ثم ثنى بأدلة الثانية على ما ترى.

«إِذَا وَلَغَ فِي إِنَاءٍ لَيْسَ لَهُ وَضُوءٌ غَيْرُهُ يَتَوَضَّأُ بِهِ» وَقَالَ سُفْيَانُ: هَذَا الْفَقْهُ بِعَيْنِهِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: 43]

يجدوا ماء غيره قَالَ يتوضأ به ، وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد من طريقه بسند صحيح قَالَ: قال الزُّهْرِيُّ: (إِذَا وَلَغَ) أَي: الكلب والقرينة تدلّ عليه وجاء في بعض الروايات إذا ولغ الكلب بذكره صريحًا.

(فِي إِنَاءٍ) فِيهِ مَاءٌ وَفِي رِوَايَةٍ فِي الْإِنَاءِ، وَوَلَغَ بَفَتْحِ اللَّامِ مَاضٍ مِنَ الْوَلَغِ وَهُوَ فِي الْكِلَابِ وَالسَّبَاعِ كُلِّهَا أَنْ يَدْخُلَ لِسَانُهُ فِي الْمَاءِ وَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ مَائِعٍ فَيَحْرَكُهُ فِيهِ وَعَنْ ثَعْلَبٍ تَحْرِيكًا كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا، قَالَ مَكِّي فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَائِعٍ قِيلَ لَعَقَهُ وَلَحَسَهُ، وَقَالَ الْمَطْرِزِيُّ فَإِنْ كَانَ الْإِنَاءُ فَارِغًا يُقَالُ لَحَسَ وَإِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ يُقَالُ وَلَغَ، وَقَالَ ابْنُ دُرُسْتُوبِهِ مَعْنَى وَلَغَ لَطَعَ بِلِسَانِهِ شَرِبَ فِيهِ أَوْ لَمْ يَشْرَبْ كَانَ فِيهِ مَاءٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَفِي الصَّحَاحِ وَلَغَ الْكِلْبُ بَشْرَابِنَا وَفِي شْرَابِنَا وَمِنْ شْرَابِنَا، وَقَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ يُقَالُ وَلَغَ وَلَغًا وَوَلُغًا وَلَا يُقَالُ وَلَغَ فِي شَيْءٍ مِنْ جَوَارِحِهِ سِوَى لِسَانِهِ، وَذَكَرَ الْمَطْرِزِيُّ أَنَّهُ يُقَالُ وَلَغَ بِكَسْرِ اللَّامِ وَهِيَ لُغَةٌ غَيْرُ فَصِيحَةٍ وَمُسْتَقْبَلُهُ يَلْغُ بَفَتْحِ اللَّامِ وَكَسْرِهَا، وَقَالَ ابْنُ الْفُطَّاعِ سَكَنَ بَعْضُهُمُ اللَّامَ فَقَالَ: وَلَغَ. (لَيْسَ) أَي: وَالْحَالُ أَنَّهُ لَيْسَ (لَهُ) أَي: لِمَنْ أَرَادَ الْوَضُوءَ.

(وَضُوءٌ) بَفَتْحِ الْوَاوِ أَي: مَاءٌ يَتَوَضَّأُ بِهِ (غَيْرُهُ) أَي: غَيْرَ مَا وَلَغَ فِيهِ الْكِلْبُ وَيَجُوزُ فِي غَيْرِ الرِّفْعِ وَالنَّصَبِ.

(يَتَوَضَّأُ بِهِ) أَي: بِالْمَاءِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بِهَا فَيُؤَوَّلُ الْإِنَاءُ بِالْمُطَهَّرَةِ أَوْ الْأَدَاةِ فَالْمَعْنَى يَتَوَضَّأُ بِالْمَاءِ الَّذِي فِيهَا أَوْ الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْمَاءِ الَّذِي بَقِيَ فِي الْإِنَاءِ بِنَأْوِيلِهِ بِالْبَقِيَّةِ، وَفِي رِوَايَةٍ مِنْهُ أَي: مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ.

(وَقَالَ سُفْيَانُ) هَذَا هُوَ الثَّوْرِيُّ لِأَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ لَمَّا رَوَى هَذَا الْاِثْرَ الَّذِي رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ ذَكَرَ عَقِيْبَهُ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيُّ فَقَالَ هَذَا وَاللَّهِ الْفَقْهُ بِعَيْنِهِ وَلَوْلَا هَذَا التَّصْرِيحُ لَكَانَ الْمَتَبَادِرُ إِلَى الذِّهْنِ أَنَّهُ سُفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ لَكُنْهُ مَعْرُوفًا بِالرِّوَايَةِ عَنِ الزُّهْرِيِّ دُونَ الثَّوْرِيِّ.

(هَذَا) أَي: الْحُكْمُ بِأَنَّهُ يَتَوَضَّأُ بِهِ هُوَ (الْفَقْهُ بِعَيْنِهِ) الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْقُرْآنِ. (يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى) وَفِي رِوَايَةٍ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ هذا هو الموافق للتلاوة، ووقع في رواية أبي الحسن القابسي عن أبي زيد

وَهَذَا مَاءٌ، وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ، يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَتَيَمَّمُ.

170 - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ،

المروزي في حكاية قول سُفْيَانَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَصِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ وكذا حكاه أبو نعيم في المستخرج على الْبُخَارِيِّ، وقال القابسي وقد ثبت ذلك في الأحكام لإسماعيل القاضي يعني بإسناده إلى سُفْيَانَ قَالَ وما أعرف من قرأ بذلك، وقال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ لعلَّ الثَّوْرِيَّ حكاه بالمعنى وكأنه يرى جواز ذلك، وقال محمود الْعَيْنِيُّ: هذا لا يصح أصلاً لأنه قلب كلام الله تعالى والظاهر أنه سهو أو وقع غلطاً، ووجه دلالة الآية أَنَّ قوله تعالى ماء نكرة في سياق النفي فيعم ولا يخص إلا بدليل كما أفاده بقوله: (وَهَذَا) أي: المذكور من الماء (مَاءً) وفي رواية: فهذا ماء فسمي الثَّوْرِيَّ الأخذ بدلالة العموم فقها، ولما كان دلالته غير ظاهرة أو وجد معارض له من القرآن أو غيره ولذلك اختلف العلماء فيه هل هو طاهر أو متنجس؟ قَالَ: (وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ) أي: دغدغة وحينئذ (يَتَوَضَّأُ بِهِ) أي: بالماء المذكور، وفي رواية منه: (وَيَتَيَمَّمُ) لأنَّ الماء الذي شكَّ فيه لأجل اختلاف العلماء كالمعدوم فيحتاج للعبادة.

وتعقبه الإسماعيلي: بأنَّ اشتراطه جواز التوضي به إذا لم يجد غيره يدلّ على تنجّسه عنده لأنَّ الطاهر يجوز التوضي به مع وجود غيره، وأجيب بأنَّ المراد أنَّ استعمال غيره مما لم يختلف فيه أولى فأما إذا لم يجد غيره فلا يُعَدَّلُ عنه وهو يعتقد طهارته إلى التيمم، وأما فتيا سُفْيَانَ بالتيمم بعد الوضوء به فلائنه رأى أنَّه ماء مشكوك فيه من أجل الاختلاف فاحتاط للعبادة كما مرّ، وقد تعقب بأنّه يلزم من استعماله أن يكون جسده مشكوكاً في طهارته بعد ما كان طاهراً بلا شك قبل ذلك، ولهذا قَالَ بعض الأئمة: الأولى أن يُريق ذلك الماء ثم يتيمم، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) ابن درهم أبو غسان النهدي بالنون المفتوحة وبالدال المهملة الكوفي الحافظ الحجة العابد المتقن الثقة من أئمة المحدثين، قَالَ يَحْيَى بن معين لأحمد بن حنبل: إن سَرَّكَ أن تكتب عن رجل ليس في قلبك منه شيء فاكتب عنه، روى عنه مسلم والأربعة بواسطة، مات سنة تسع عشرة ومائتين وليس في الكتب الستة مالك بن إسماعيل سواه.

(قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ) أي: يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني الكوفي

عن عاصم، عن ابن سيرين، قال: قُلْتُ لِعَبِيدَةَ: «عِنْدَنَا مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَصْبَنَاهُ مِنْ قَبْلِ أَنَسٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ أَهْلِ أَنَسٍ» فَقَالَ: لِأَنْ تَكُونَ عِنْدِي شَعْرَةٌ مِنْهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا⁽¹⁾.

وقد مرّ في باب: ترك بعض الاختيار.

(عن عاصم) ابن سليمان أبو عبد الرحمن الأحول البصري القاضي الثقة الحافظ توفي بالمداين سنة إحدى وأربعين ومائة، (عن ابن سيرين) مُحَمَّدٌ وقد مرّ في باب اتباع الجنائز.

(قَالَ) أي: أنه قال: (قُلْتُ لِعَبِيدَةَ) بفتح المهملة، وكسر الموحدة هو ابن عمرو بن قيس أبو مسلم السلماني بفتح المهملة وسكون اللام الكوفي أحد أكبر التابعين المخضرمين أسلم في حياة رسول الله ﷺ ولم يلقه، وقال العجلي هو كوفي تابعي ثقة جاهلي أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين وكان أعور، وكان حاجباً لعلي رضي الله عنه، وقال سُفْيَانُ بن عيينة كان عبدة يوازي شريحا في العلم والقضاء، وقال ابن نمير كان شريحاً إذا أشكل عليه الأمر كتب إلى عبدة روى له الجماعة، مات سنة اثنتين وسبعين، ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي وبصري وفيه التحديث والعنونة والقول، وفيه رواية التابعي عن التابعي.

(عِنْدَنَا) شيء (مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ) ويحتمل أن يكون من للتبعيض أي: عندنا بعض شعر النبي ﷺ فيكون بعض مبتدأ وعندنا خبره وقرّر مثله في الكشف في مواضع (أَصْبَنَاهُ) أي: حصل لنا (مِنْ قَبْلِ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي: من جهة (أَنَسٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ أَهْلِ أَنَسٍ) أي: ابن مالك رضي الله عنه ووجه حصوله لابن سيرين من تلك الجهة أن سيرين والد مُحَمَّدٌ كان مولى أنس بن مالك وكان أنس ربيباً لأبي طلحة رضي الله عنهما وهو ﷺ أعطاه لأبي طلحة كما سيأتي إن شاء الله تعالى فبقي عند آل بيته إلى أن صار لمواليه منهم.

(فَقَالَ) عبدة: (لِأَنْ تَكُونَ) اللام فيه لام الابتداء المفتوحة، وأن مصدرية، والكون يجوز أن يكون من الأفعال التامة أو الناقصة.

(عِنْدِي شَعْرَةٌ) واحدة (مِنْهُ) أي: من شعر النبي ﷺ (أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا) أي: متاعها وفي رواية الإسماعيلي أحب إلي من كل صفراء وبضياء، وفي

171 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادٌ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ،

الحديث بيان أن مطلق الشعر طاهر لأنه لما جاز اتخاذ شعر النَّبِيِّ ﷺ والتبرك به لطهارته ونظافته دلَّ ذلك على أن مطلق الشعر طاهر، وبيان ذلك أنه لو لم يكن كذلك لما حفظوه ولا تمنى عبدة أن يكون عنده شعرة واحدة منه وإذا كان طاهرًا فالماء الذي يغسل به طاهر فهو مطابق لترجمة الباب التي وضعها الْبُخَارِيُّ رحمه الله، ويروى أن خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جعل في قلنسوته من شعر النَّبِيِّ ﷺ فكان يدخل بها في الحرب وينتصر ببركته فسقطت عنه يوم اليمامة فاشتدَّ عليها شدةً وأنكر عليه الصحابة ذلك فَقَالَ إِنِّي لَمْ أَفْعَلْ ذَلِكَ لِقِيَمَةِ الْقُلَنْسُوءِ ولكني كرهت أن تقع بأيدي المشركين وفيها من شعر النَّبِيِّ ﷺ.

هذا ثم ذكر المؤلف رحمه الله حديثًا آخر مرفوعًا فَقَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) البزار البغدادي المعروف بصاعقة وقد مرَّ في باب غسل الوجه واليدين من غرفة.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ) الضبيُّ البزار أبو عثمان سعدويه الحافظ الواسطي ساكن بغداد كان ينزل بالكرخ نحو أصحاب القراطيس وكان ثقة كثير الحديث حجَّ ستين حجةً، مات سنة خمس وعشرين ومائتين عن مائة سنة، روى عنه الْبُخَارِيُّ وأبو داود.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادٌ) بتشديد الموحدة هو ابن العوام بتشديد الواو أبو سهل الواسطي ثقة صدوق، وعن أحمد أنه مضطرب الحديث، وقال مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ كان يتشيع فأخذه هارون فحبسه زمانًا ثم خلى عنه وأقام ببغداد، مات سنة خمس وثمانين ومائة.

(عَنِ ابْنِ عَوْنٍ) بفتح المهملة آخره نون هو عبد الله بن عون تابعي سيّد قراء زمانه وقد تقدّم في باب قول النَّبِيِّ ﷺ رَبِّ مَبْلَغ.

(عَنِ ابْنِ سِيرِينَ) وقد تكرر ذكره (عَنْ أَنَسٍ) أي: ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في رواية الأصيلي، ورجال هذا الإسناد ما بين بغدادي وواسطي وبصري، وفيه رواية تابعي عن تابعي، ومع ذلك إسناده نازل لأن الْبُخَارِيَّ سمع من شيخه سعيد بن سليمان بل سمع من أبي عاصم وغيره من أصحاب ابن عون فيقع

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «لَمَّا خَلَقَ رَأْسَهُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ»⁽¹⁾.

بينه وبين ابن عون واحد وهنا بينه وبينه ثلاثة أنفس وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وقال الترمذي حسن صحيح.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية أبي ذرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «لَمَّا خَلَقَ رَأْسَهُ» أي: أمر الحلاق فحلقة فيه تجوِّز، وذلك كان في حجة الوداع، واختلف في الذي حلَّق، قيل هو خراش بن أمية بكسر الخاء المعجمة وآخره شين معجمة أيضًا، وقيل معمر بن عبد الله، وهو في الصحيح كما ذكره البخاري وكان خراش هو الحالق بالحديبية.

(كَانَ أَبُو طَلْحَةَ) زيد بن سهل الأنصاري البخاري بالجيم المشددة زوج أم سليم والدة أنس رضي الله عنهم، شهد العقبة وبدراً وأحد والمشاهد كلها مع النَّبِيِّ ﷺ، وهو نقيب وقال فيه النَّبِيُّ ﷺ صوت أبي طلحة في الجيش خير من فئة، روي له عن رسول الله ﷺ اثنان وتسعون حديثاً للبخاري منها ثلاثة أحاديث، مات بالمدينة على الأصح سنة اثنتين وثلاثين وصلى عليه عثمان رضي الله عنه، وقيل مات في الشام، وقيل في البحر.

(أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ) ﷺ⁽²⁾ أمر الحلاق فحلَّق رأسه ودفع إلى أبي طلحة الشقَّ الأيمن ثم حلَّق الشقَّ الآخر فأمره أن يقسمه بين الناس، ورواه مسلم من طريق ابن عيينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بلفظ لَمَّا رمى الجمرة ونحر نسكه ناول الحالق شقَّه الأيمن فحلَّقَه ثم دعا أبا طلحة فأعطاه إياه ثم ناوله الشقَّ الأيسر فحلَّقَه فأعطاه أبا طلحة فَقَالَ أقسمه بين الناس، وله من رواية حفص بن غياث عن هشام أنه قسم الأيمن فيمن يليه، وفي لفظ فوزَّعه بين الناس الشعرة والشعرتين وأعطى الأيسر أم سليم، وفي لفظ أبي طلحة، ولا تناقض بين هذه الروايات إذ يجمع بينها بأنَّه ناول أبا طلحة كلاً من الشقين فأما الأيمن فوزَّعه أبو طلحة بأمره بين الناس وأما الأيسر فأعطاه لأم سليم زوجته بأمره عَلَيْهِ السَّلَام أيضًا زاد أحمد في رواية له لتجعله في

(1) طرفه 170 - تحفة 1462.

أخرجه مسلم في الحج باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر رقم (1305).

(2) وفي رواية أبي عوانة في صحيحه: أن رسول الله ﷺ.

34 - بَابُ إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا

172 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ»

طبيها، وفي الحديث استحباب البداءة بالشق الأيمن من الرأس المخلوق، وفيه المواساة بين في العطية والهبة، وفيه أن المواساة لا تستلزم المساواة، وفيه تنفيل من يتولى التفرقة على غيره، وفيه أن حلق الرأس سنة أو مستحب اقتداء بفعل النبي ﷺ، وفيه أن الشعر طاهر وبه قَالَ الجمهور كما مر تفصيله، وفيه التبرك بشعره ﷺ، وفيه جواز اقتناء الشعر، والله أعلم.

34 - بَابُ إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي (عَنْ مَالِكٍ) إمام دار الهجرة (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) بكسر الزاي وبالنون عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، وتقدم هذا الإسناد بتمامه في باب الاستجمار وترا، ورجاله ما بين تنيسي ومدني وكلهم أئمة أجلاء، وقد أخرج منته مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة في الطهارة أيضًا، وأخرجه الترمذي فيه أيضًا وقال حديث حسن صحيح.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ) كذا هو في الموطأ والمشهور عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من رواية جمهور أصحابه عنه إذا ولغ وهو المعروف في اللغة يقال ولغ يبلغ بالفتح فيهما إذا شرب بطرف لسانه أو أدخل لسانه فيه فحرّكه وقد مر تفصيله، وادّعى ابن عبد البر أن لفظ شرب لم يروه إلا مالك وأن غيره رواه بلفظ: ولغ وليس كذلك فقد رواه ابن خزيمة وابن المنذر من طريقين عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة بلفظ إذا شرب لكن المشهور عن هشام بن حسان بلفظ إذا ولغ كذا أخرجه مسلم وغيره من طرق عنه، وقد رواه عن أبي الزناد شيخ مالك بلفظ: إذا شرب ورواه بن عمر أخرجه الجوزقي، والمغيرة بن عبد الرحمن أخرجه أبو يعلى، وروي أيضًا عن مالك بلفظ إذا ولغ أخرجه أبو عبيد في كتاب الطهور له عن إسماعيل بن عمر عنه، ومن طريقه أورده الإسماعيلي، وكذا أخرجه الدارقطني في الموطآت له من طريق أبي علي الحنفي عن مالك، وهو في نسخة

فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا»⁽¹⁾.

صحيحة من سنن ابن ماجه من رواية روح بن عباد عن مالك أَيْضًا، وكأن أبا الزناد حدث به باللفظين لتقاربهما في المعنى، ثم المراد من الكلب أعم من أن يكون مأذونا في اتخاذه ككلب الحراسة أو غير مأذون فيه.

(في) وفي رواية من (إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ) وإضافة الإناء إلى أحدكم ملغى اعتبارها هنا لأن الطهارة لا يتوقف على ملكه، وكذا قوله: (فَلْيَغْسِلْهُ) لا يتوقف على أن يكون هو الغاسل ثم إنه يقتضي الفور لكن حملة جمهور العلماء على الاستحباب إلا لمن أراد أن يستعمل ذلك الإناء فورًا.

(سَبْعًا) أي: سبع مرات والظاهر أنه لنجاسته المغلظة، ففي الحديث دلالة على نجاسة الكلب لأن الطهارة لا تكون إلا عن حدث أو نجس فالأول منتفٍ فتعين الثاني فإن قلت قيل استدلل البخاري رحمه الله في هذا الباب على طهارة سؤر الكلب بالأثر الذي رواه عن الزُّهْرِيِّ والثوري ثم استدلل بهذا الحديث المرفوع عليها وهو يدل على خلافها.

فالجواب: عن طرفه أن الأمر بغسل الإناء سبعا من ولوغه أمر تعبدي لا أنه لنجاسته.

وأنت خبير بأن هذا الجواب بعيد جدا لأن ظاهر الحديث خلاف ذلك، ولئن سلمنا أنه يحتمل أن يكون الأمر بالغسل للتعبد وأن يكون للنجاسة، لكن يرجح الثاني ما رواه مسلم طهور إناء أحدكم إذا ولغ الكلب أن يغسله سبع مرات أولا هن بالتراب وروايته أَيْضًا: إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرار ولو كان سؤره طاهرًا لما أمر بإراقتة، على أن الظاهر أن غرض المصنف رحمه الله بيان مذاهب الناس في سؤر الكلاب حيث اقتصر في الترجمة على قوله وسؤر الكلاب ولم يقل وطهارة سؤر الكلاب فلا يرد السؤال ولا يحتاج إلى الجواب، قيل: يستفاد من الحديث أَيْضًا نجاسة الإناء أي: إناء كان صغيرًا أو كبيرًا ومفهومه عدم تنجس الماء المستنقع إذا ولغ فيه الكلب ولو كان قليلًا وبه قال الأوزاعي، لكن إذا كان الغسل للتنجس فالظاهر أن عدم

(1) تحفة: 13799. أخرجه مسلم في الطهارة باب حكم ولوغ الكلب رقم 279.

التنجس إنما هو إذا كان الماء المستنقع كثيرًا بخلاف ما إذا كان قليلًا ، وكذا إذا كان الإناء كبيرًا بحيث يسع القلتين فالظاهر أنه لا ينجس عند الشافعية إلا أن يقال أن الغالب في أوانيهم أنها ما كانت تسع القلتين فبلفظ الإناء خرج عن هذا الحكم القلتان وما فوقه فتأمل .

ثم إنه لا فرق في ذلك بين الكلب المأذون في اتخاذه وغيره ولا بين الكلب البدوي والحضري لعموم اللفظ ، وللمالكية فيه أربعة أقوال طهارته ونجاسته وطهارة سؤر المأذون في اقتنائه واتخاذه دون غيره ، والفرق بين الحضري والبدوي ، وقال الرافعي في شرحه الكبير وعند مالك لا يغسل من غير الولوغ لأن الكلب طاهر عنده والغسل من الولوغ تعبدى .

وقال الحَظَّائِي : إذا ثبت أن لسانه الذي يتناول به الماء نجس علم أن سائر أجزائه في النجاسة بمثابة لسانه فأى جزء من بدنه ماسّه وجب تطهيره ، وفي الحديث أيضًا أن الماء النجس يجب تطهير الإناء منه ، وفيه أيضًا تحريم بيع الكلب إذا كان نجس الذات فصار كسائر النجاسات كذا قَالَ الحَظَّائِي ، وقال أصحابنا الحنفية يجوز بيعه لأنه منتفع به حراسة واصطيادًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ ﴾ [المائدة : 4] ، فإن قلت نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن ، فالجواب : أن هذا في زمن كان النبي ﷺ أمر بقتل الكلاب وكان الانتفاع بها يومئذ محرّمًا ثم بعد ذلك رخص في الانتفاع بها ، وروى الطحاوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قضى في كلب صيد قتله رجل بأربعين درهما وقضى في كلب ماشية بكبش ، وعنه عن عطاء لا بأس بثمن الكلب فهذا قول عطاء .

وقد روي عن النبي ﷺ أن ثمن الكلب من السّحت وعنه عن ابن شِهَاب أنه إذا قتل الكلب المكلّم فإنه يقوم قيمته فيغرمه الذي قتله فهذا الزُّهْرِيُّ يَقُولُ هذا وقد روي عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن ثمن الكلب من السّحت وعنه عن المغيرة عن إبراهيم قَالَ : لا بأس بثمن كلب الصيد وروى عن مالك إجازة بيع كلب الصيد والزرع والماشية ، ولا خلاف عنه أن من قتل كلب صيد أو ماشية فإنه يجب عليه قيمته ، وعن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه أجاز الكلب الضاري في المهر

وجعل على قاتله عشرين من الإبل ذكره أبو عمر في التمهيدي، وفيه أيضًا ما قاله الشافعية من وجوب غسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب سبع مرات وهذا إذا كان ما فيه مائعًا، وأمّا إذا كان جامدًا فالجواب حينئذ إلقاء ما أصابه الكلب بفمه ولا يجب غسل الإناء إلّا إذا أصابه فم الكلب مع الرطوبة فيجب غسل ما أصابه فقط سبعًا يدلّ على ذلك تعبير الشارع ﷺ بالشرب وبالولوغ فإنّه إذا كان ما فيه جامدًا لا يسمى اخذ الكلب منه شربًا ولا ولوغًا كما لا يخفى، ولا فرق عندهم بين ولوغه وغيره من بوله وروثه ودمه وغرغه ونحو ذلك ولو ولغ كلاب أو كلب واحد مرات في إناء ففيه ثلاثة أوجه الصحيح يكفي للجميع سبع مرات والثاني أنّه لكل واحد سبع والثالث أنّه يكفي لولغات الكلب الواحد سبع ويجب لكلّ كلب سبع ولو وقعت نجاسة أخرى فيما ولغ فيه كلب كفى عن الجميع سبع ولو كانت نجاسة الكلب دمه فلم يزل عينه إلّا لست غسلات مثلًا فهل يجب ذلك ستّ غسلات أم غسلة واحدة أم لا يحسب من السبع أصلًا فيه أيضًا ثلاثة أوجه: أصحّها: واحدة.

وفيه أيضًا: أنّه ورد فيه سبعًا أي: سبع مرات، وفي رواية سبع مرات أولاهن بالتراب وفي رواية أولاهن أو أخراهن، وفي رواية: سبع مرات السابعة بالتراب وفي رواية سبع مرات: وعقروه الثامنة⁽¹⁾، وقال النووي ورواية: وعفروه الثامنة بالتراب محمولة على أنّ المراد اغسلوه سبعًا واحدة منهن تراب مع الماء فكان التراب قائمًا مقام غسله فسميت ثامنة، وخالف ظاهر الحديث المالكية والحنفية فأما المالكية فلم يقولوا بالترتيب أصلا مع إيجابهم السبع على المشهور عندهم لأنّ الترتيب لم يقع في رواية مالك وعنه رواية أنّ الأمر بالتسيع

(1) وطريق الجمع بين هذه الروايات أن يقال إحداهنّ مبهمة وأولاهنّ معينة وأوإن كانت في نفس الخبر فهي للتخيير فمقتضى حمل المطلق على المقيد أن يحمل على إحداهن لأن فيه زيادة على الرواية المعينة والذي نصّ عليه الشافعي في الأم والبوطي وصرح به المرعشي وغيره وذكره ابن دقيق العيد والسبكي وهو منصوص كما ذكرنا وإن كانت شكًا من الراوي فرواية منه عيّن ولم يشكّ أولى من رواية من أبهم أو شكّ فيبقى النظر في الترجيح بين رواية أولاهنّ ورواية السابعة ورواية أولاهنّ أرجح من حيث الأكثرية والأحفظية ومن حيث المعنى أيضًا لأن ترتيب الأخيرة يقتضي الاحتياج إلى غسلة أخرى لتنظيفه وقد نصّ الشافعي على أن الأولى أولى.

للندب لكون الكلب طاهراً، فإن عورض بالرواية التي روي عنه أنه نجس، يجاب بأن قاعدته أن الماء لا ينجس إلا بالتغيّر فلا يجب التسبيح للنجاسة بل للتعب، فإن عورض بما رواه مسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طهور إناء أحدكم يجاب بأن الطهارة تطلق على غير ذلك أيضاً كما في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْرِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: 103] والسواك مطهرة للفم، فإن قيل إن اللفظ الشرعي إذا دار بين الحقيقة اللغوية والشرعية حملت على الشرعية إلا إذا قام دليل يجاب بأن ذلك عند عدم الدليل كما اعترف به ذلك القائل وهنا دليل وهو قوله ﷺ: «الْتِمَمَ طهور المسلم» فإن التيمم لا يرفع الحدث وقد قيل له طهور المسلم فليكن ما رواه مسلم أيضاً كذلك، وفيه أن التيمم ناشئ عن حدث فلما قام مقام ما يطهر الحدث سمي طهوراً وأما من قال إنه يرفع الحدث فلا دلالة له عليه أصلاً كذا قال العيني والحافظ العسقلاني فتأمل.

ثم إن بعض المالكية قالوا: إن المأمور بالغسل من ولوغه هو الكلب المنهي عن اتخاذه دون المأذون فيه، فإن قوبل قولهم ذلك بأنه يحتاج إلى قرينة فإن الظاهر من الكلب المعروف باللام هو جنس الكلب فحملة على العهد يحتاج إلى قرينة، فما القرينة هنا، يقال أن الإذن في مواضع جواز الاتخاذ قرينة فافهم وبعضهم قالوا إنه مخصوص بالكلب البدوي دون الحضري وفيه ما فيه أيضاً، وبعضهم قالوا إن ذلك مخصوص بالكلب الكلب وبعضهم قالوا: إنه مخصوص بالكلب البدوي دون الحضري وفيه ما فيه أيضاً، والحكمة في الأمر بغسله سبعاً من جهة الطب أن الشارع اعتبر السبع في مواضع منها قوله عَلَيْهِ السَّلَام صَبَّوْا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ وَمِنْهَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ.

وتعقّب ذلك: بأن الكلب الكلب لا يقرب الماء فكيف يؤمر بالغسل من ولوغه، وأجاب عنه حفيد بن رشد بأنه لا يقرب الماء بعد استحكام الكلب منه أما في ابتدائه فلا يمتنع هذا، وقال الحافظ العسقلاني وهذا التعليل وإن كان فيه مناسبة لكن يستلزم التخصيص بلا دليل، والتعليل بالتنجيس أولى لأنه في معنى المنصوص وقد ثبت عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا التصريح بأن الغسل من ولوغ الكلب لأنه رجس رواه مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ المروزي بإسناد صحيح ولم يصح

عن أحد من الصحابة خلافة وفيه أنه يحتمل أن يكون هذا الإطلاق مثل إطلاق الرجس على الميسر والأنصاب، وأما الحنفية فلم يقولوا بوجوب السبع ولا التتريب مستدلين بأن أبا هريرة الذي روى السبع روي عنه غسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثا فعلا وقولا مرفوعا وموقوفا من طريقين:

الأول: أخرجه الدارقطني بإسناد صحيح من حديث عبد الملك بن سليمان عن عطاء عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَأَهْرَقْهُ ثُمَّ اغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، قَالَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ فِي الْإِمَامِ هَذَا الْإِسْنَادُ صَحِيحٌ.

الطريق الثاني: أخرجه ابن عدي في الكامل عن الحسين بن علي الكرابيسي قَالَ: ثَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدَكُمْ فَلْيَهْرَقْهُ وَلْيَغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ»، ثُمَّ أَخْرَجَهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ شَيْبَةَ ثَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ مَوْقُوفًا وَلَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرَ الْكَرَابِيسِيِّ، فَإِنْ قُلْتَ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْمَلِكِ مِنْ أَصْحَابِ عَطَاءٍ ثُمَّ أَصْحَابُ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرَوْنَهُ سَبْعَ مَرَاتٍ وَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى خَطَا رِوَايَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الثَّلَاثِ وَعَبْدُ الْمَلِكِ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ مَا يَخَالِفُ الثَّقَاتَ وَلِمَخَالَفَتِهِ أَهْلَ الْحِفْظِ وَالثَّقَةِ فِي بَعْضِ رِوَايَاتِهِ تَرْكُهُ شُعْبَةَ بَنِ الْحِجَااجِ وَلَمْ يَحْتِجْ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ.

فالجواب: أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَالثَّوْرِيُّ هُوَ مِنَ الْحِفَاطِ وَعَنْ الثَّوْرِيِّ هُوَ ثِقَةٌ فَقِيهٌ مَتَقَنٌ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثِقَةٌ ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ، وَيُقَالُ كَانَ الثَّوْرِيَّ يَسْمِيهِ الْمِيزَانَ، وَأَمَّا الْكَرَابِيسِيُّ فَقَدْ قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ قَالَ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْكَرَابِيسِيُّ يَسْأَلُ عَنْهُ وَالْكَرَابِيسِيُّ لَهُ كُتُبٌ مُصَنَّفَةٌ ذَكَرَ فِيهَا اخْتِلَافُ النَّاسِ فِي الْمَسَائِلِ وَذَكَرَ فِيهَا أَخْبَارًا كَثِيرَةً وَكَانَ حَافِظًا لَهَا وَلَمْ أَجِدْ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا، وَالَّذِي قِيلَ فِيهِ فَإِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ الْقُرْآنِ وَأَمَّا فِي الْحَدِيثِ فَلَمْ أَرِهِ بِأَسَا، ثُمَّ إِنَّ الطَّحَاوِيَّ قَالَ بَعْدَ أَنْ رَوَى الْمَوْقُوفَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَثَبَتَ بِذَلِكَ نَسْخَ السَّبْعِ لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ هُوَ رَاوِي السَّبْعِ وَالرَّوَايَ إِذَا عَمِلَ بِخِلَافِ رِوَايَتِهِ أَوْ أَفْتَى بِخِلَافِهَا لَا

يبقى حجة لأنّ الصحابي لا يحلّ له أن يسمع من النَّبِيِّ ﷺ شَيْئًا ويفتي أو يعمل بخلافه إذ تسقط به عدالته ولا تقبل روايته والصحابة كلّهم عدول ثقات لا يجوز إساءة الظنّ بهم فدلّ ذلك على نسخ ما رواه من السّبع، وأمّا ما قاله الحافظ العسقلانيّ من أنّه يحتمل أن يكون أفتى بذلك لاعتقاده نديّة السبع لا وجوبها أو كان نسي ما رواه ومع الاحتمال لا يثبت النسخ، فردّه محمود العينيّ بأنّ هذا إساءة الظنّ بأبي هريرة رضي الله عنه وأن الاحتمال الناشئ من غير دليل لا يلتفت إليه، وادّعاء الطحاوي النسخ مبرهن بما رواه بإسناده عن ابن سيرين أنّه كان إذا حدّث عن أبي هريرة فقلّ له عن النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ كُلّ حديث أبي هريرة عن النَّبِيِّ ﷺ، ثم قال الطحاوي ولو وجب العمل برواية السبع ولم يجعل منسوخًا لكان ما روي عن عبد الله بن مغفل الذي أخرجه مسلم ولفظه فاغسلوه سبع مرات وعفّروه الثامنة في التراب وفي رواية أحمد بالتراب أولى مما رواه أبو هريرة رضي الله عنه لأنّه زاد عليه قوله وعفّروه الثامنة بالتراب والزائد أولى من الناقص وكان ينبغي لمن أوجب السبع أن يقول لا يطهر إلّا بأن يغسل ثمانى مرات الثامنة بالتراب ليأخذ بالحديثين جميعًا فإن ترك حديث ابن مغفل فقد لزمه ما لزم خصمه في ترك السّبع ومع هذا لم يأخذ بالتعفير الثابت في الصحيح، لا يقال إنّ أبا هريرة أحفظ من روى في دهره فروايته أولى، لأنّا نقول بل رواية ابن المغفل أولى لأنّه أحد العشرة الذين بعثهم عمر بن الخطاب يفتقرون الناس وهو من أصحاب الشجرة وهو أفقه من أبي هريرة والأخذ بروايته أحوط وحديثه هذا أخرجه ابن مندة من طريق شعبة وقال إسناده مجمع على صحته ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجه أيضًا وقد عرفت أنّه أخرجه مسلم أيضًا هذا وقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه إذا ولغ السنور في الإناء يغسل سبع مرات ولم يعملوا به فكلّ جواب لهم عن ذلك فهو جوابنا عمّا زاد على الثلاث، فإن قيل من طرف الشافعية أنّه ثبت أنّ أبا هريرة أفتى بالغسل سبعًا ورواية من روى عنه موافقة فتياه لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الإسناد فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصحّ الأسانيد وأمّا المخالفة فمن رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الأوّل في

القوة بكثير، فالجواب أنّ إفتاء أبي هريرة بالغسل سبعا ثبوته يحتاج إلى البيان ولئن سلمنا ذلك فقد يحتمل أن يكون فتواه بالسبع قبل ظهور النسخ عنده فلمّا ظهر أفتى بالثلاث وأمّا دعوى الرجحان فغير صحيحة لا من حيث النظر ولا من حيث قوة الإسناد لأنّ رجال كلّ منهما رجال الصحيح وأمّا من حيث النظر فإنّ العذرة أشد في النجاسة من سؤر الكلب ولم يقيد بالسبع فيكون الولوغ كذلك من باب الأولى، وقيل إنّه لا يلزم من كونها أشد منه في الاستقذار أن لا يكون أشد منها في تغليظ الحكم فإنّ تغليظ الحكم في ولوغ الكلب إمّا تعبدي، وإمّا محمول على من غلب على ظنه أنّ نجاسة الولوغ لا تزول بأقلّ منها، وأمّا أنّهم نهوا عن اتخاذه فلم ينتهوا فغلّظ عليهم بذلك، وأيضا أنه قياس في مقابلة النصّ وهو فاسد الاعتبار، وقال بعض أصحابنا الحنفية كان الأمر بالسبع عند الأمر بقتل الكلاب فلما نهى عن قتلها نسخ الأمر بالغسل سبعا.

وتعقّبه الحافظ العسقلانيّ: بأنّ الأمر بقتلها كان في أوائل الهجرة والأمر بالغسل متأخّر جدّا لأنّه من رواية أبي هريرة وعبد الله بن المغفل وكان إسلامهما سنة سبع بل سياق مسلم ظاهر في أنّ الأمر بالغسل كان بعد الأمر بقتل الكلاب، ودفعه محمود العينيّ بأنّ كون الأمر بقتل الكلاب في أوائل الهجرة يحتاج إلى دليل ومع الدليل يمكن أن يكون أبو هريرة رضي الله عنه قد سمع ذلك من صحابي يروي عن النبيّ ﷺ لمّا نهى عن قتل الكلاب نسخ الأمر بالغسل سبعا من غير تأخير فرواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبيّ ﷺ لا اعتمادا على صدق المروي عنه فإنّ الصحابة كلهم عدول وكذلك عبد الله بن المغفل وفيه تأمل فافهم، وقال بعض أصحابنا الحنفية قد عملت الشافعية بحديث أبي هريرة رضي الله عنه وتركوا العمل بحديث ابن المغفل وكان يلزمهم العمل بذلك بأن يوجبوا ثمان غسلات.

وتعقّبه أيضًا الحافظ العسقلانيّ: بأنه لا يلزم من كون الشافعية لا يقولون بحديث ابن المغفل أن يتركوا العمل بالحديث أصلا ورأسا لأنّ اعتذار الشافعية عن ذلك إن كان متجها فذاك وإلا فكل من الفريقين ملوم في ترك العمل به كما قاله ابن دقيق العيد، وأجاب عنه محمود العيني بأنّ زيادة الثقة مقبولة ولا سيما من صحابي فقيه وتركها لا وجه له فالحديثان في نفس الأمر

173 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ أَبِي صَالِحٍ،

كالواحد والعمل ببعض الحديث، وترك بعضه لا يجوز واعتذارهم غير متّجه كذلك، ولا يلام الحنفية في ذلك لأنهم عملوا بالحديث الناسخ وتركوا العمل بالمنسوخ، وقد اعتذر بعض الحنفية عن العمل به بالإجماع على خلافه، ونظر فيه الحافظ العسقلانيّ بأنه ثبت القول بذلك عن الحسن البصري وقال به أحمد ابن حنبل في رواية حرب الكرمانيّ عنه، وقال محمود العينيّ إنّ مخالفة الأقل لا تمنع انعقاد الإجماع وهو مذهب كثير من الأصوليين، وقد نقل عن الشافعي أنّه قال حديث ابن المغفل لم أقف على صحّته ولكن هذا ليس بعذر وقد وقفت جماعة كثيرون على صحّته ولا يلزم من عدم ثبوته عند الشافعي ترك العمل به عند غيره، وبالجمله الكلام على هذا الحديث كثير منتشر جدًّا بحيث يمكن أن يفرد بالتصنيف ولكن في هذا المقدار كفاية، لمن له من الله عناية.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو ابن منصور بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي الحافظ نزبل نيسابور، قال مسلم ثقة مأمون أحد الأئمة مات في جمادى الأولى سنة إحدى وخمسين ومائتين روى عنه البخاريّ ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه على ما جزم أبو نعيم في المستخرج، وليس هو إسحاق بن إبراهيم بن أبي إسرائيل أبا يعقوب المروزي، ولا إسحاق بن إبراهيم بن العلاء أبا يعقوب الحمصي، ولا إسحاق بن إبراهيم البغوي لولو ابن عم أحمد بن منيع، ولا إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الإمام أبا يعقوب الحنظلي النيسابوري الدار المروزي الأصل المعروف بابن راهويه.

قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ) ابن عبد الوارث وقد تقدّم في باب من أعاد الحديث ثلاثاً، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ) المدني العدوي مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد تكلموا فيه لكنّه صدوق وهو من أفراد البخاريّ عن مسلم وروى له أبو داود والترمذي والنسائي.

قال (سَمِعْتُ أَبِي) عبد الله بن دينار التّابعي مولى ابن عمر رضي الله عنهما، وليس في الكتب الستة سواه، نعم في سنن ابن ماجه عبد الله بن دينار الحمصي وليس بقويّ.

(عن أبي صالح) ذكوان الزيات وقد تقدّم في باب أمور الإيمان.

عن أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا رَأَى كَلْبًا يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ خُفَّهُ، فَجَعَلَ يَغْرِفُ لَهُ بِهِ حَتَّى أَرَوَاهُ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ،»

(عن أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين مروزي وبصري ومدني، وفيه رواية تابعي عن تابعي عبد الله بن دينار عن أبي صالح، وقد أخرج متنه المؤلف في عدة مواضع في الشرب والمظالم والأدب، وأخرجه أيضًا من طريق ابن سيرين بينما كلب يطيف بركية كاد يقتله العطش إذ رأته بغي فزعت موقعها فسقته فغفر لها أخرجه في ذكر بني إسرائيل، وأخرجه مسلم في الجنون، وأبو داود في الجهاد أيضًا.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا) من بني إسرائيل ولم يسم هذا الرجل.
(رَأَى) أي: أبصر (كَلْبًا يَأْكُلُ) ⁽¹⁾ أي: يلعق (الثَّرَى) بفتح الثاء المثناة والراء مقصورا وهو التراب الندِّي قاله الجوهري وصاحب الغريبين، وفي المحكم الثرى التراب وقيل التراب الذي إذا بلّ يصير طينًا لازبًا والجمع أثراء، وفي مجمع الغرائب اصل الثرى التدى ولذلك قيل للعرق ثرى.
(مِنَ الْعَطَشِ) أي: من أجله.

(فَأَخَذَ الرَّجُلُ خُفَّهُ، فَجَعَلَ) أي: فطفق (يَغْرِفُ) بكسر الراء.
(لَهُ بِهِ حَتَّى أَرَوَاهُ) أي: بخفه له حتى أرواه أي: جعله ريًا ⁽²⁾، وفي رواية بينما رجل يمشى بطريق اشتد عليه الحر فوجد بئرًا فنزل فيها فشرب ثم خرج وإذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش فَقَالَ الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان نزل مني فنزل البئر فملأ خفه ماء ثم أمسكه بفيه حتى رقى فسقى الكلب.

(فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ) أي: فأثنى عليه أو قبل عمله وجازاه، والشكر هو الثناء على المحسن بما أولاه من المعروف يقال شكرته وشكرت له وباللام أفصح لكن المراد هنا إما مجرد الثناء أو الجزاء.

(1) صفة لقوله كلبًا وليس بحال لنكارة قوله كلبًا كذا قيل فتأمل.

(2) قوله: ريًا، والصواب ريًا لأنه غير منصرف للوصفية والألف والنون المزيديتين.

فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ»⁽¹⁾.

(فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ) هو من باب عطف الخاص على العام أو الفاء تفسيرية كما

(1) أطرافه 2363، 2466، 6009 - تحفة 12825.

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على إدخال الرجل الجنة بإروائه الكلب. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: هل هذا خاص بهذا الحيوان وهذا الرجل أو هو عام في جميع الحيوان والمخلوقين احتمال لكن الأظهر فيه العموم يؤيد ذلك قوله ﷺ في حديث غير هذا: في كل كبد حرى أجر. فعم جميع الحيوان وقال تعالى في كتابه: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَخْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: 32] والآي والأحاديث في مسائل كثيرة.

الوجه الثاني: فيه دليل على معرفة الحال بالقرينة يؤخذ ذلك من قوله: «رأى كلبا يأكل الثرى» لأن أكله الثرى لا يكون إلا دليلاً على العطش.

الوجه الثالث: فيه دليل على أن الحاجة تخرج الحيوان عاقلاً كان أو غير عاقل عن مألوفه وعادته يؤخذ ذلك من أكل الكلب الثرى وهو التراب المبلول بالماء من أجل ما يجد فيه من أثر الماء وليس يفعل ذلك إلا عند استقامة مزاجه ويؤخذ من ذلك أن ما قرب من الشيء يعطى حكمه عند عدمه عقلاً وطبعاً فمعقلاً في غير ما موضع من علم العقل والشرع وأما بالطبع ففي هذا الموضع لأن الكلاب وجميع الحيوان غير بني آدم والجن لا عقل لهم لكن طبعوا على معرفة منافعهم فالذي يجدون فيه منفعتهم أنسوا به وإذا لم يجدوه ووجدوا ما يقرب منه استعملوه يؤخذ ذلك من أكل الكلب الثرى لأنه يجد بالماء التبريد فلما عدمه ووجد في الثرى ما يقرب منه في التبريد استعمله ولم يبال بثقل الثرى ويترتب عليه من معرفة الحكمة أن الثقل عند الحاجة إليه يخف ويلزم ضده أن الخفيف عند الاستغناء عنه يثقل ولهذا المعنى خفت المجاهدة على أهل الحقيقة لاحتياجهم لمولاهم وتحققهم بذلك وثقلت على أهل الدنيا لحبهم للدنيا وكثرة احتياجهم إليها وثقلت عليهم العبادة التي ينعم بها أهل المعرفة وخفت عليهم لمعرفة بما فيها ولذلك قال عز وجل في كتابه: ﴿وَلَهَا لَكِبْرٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: 45] ويؤخذ منه الدلالة على لطفه عز وجل بجميع خلقه يؤخذ ذلك من إلهامه الكلب أكل الثرى حتى يكون ذلك سبباً لرحمة الرائي له حتى يرويه بالماء ويؤخذ منه أن من أحسن الصفات إيصال الخير لجميع الخلق يؤخذ من ذلك جزيل الثواب على هذا الفعل اليسير وإخبار النبي ﷺ بذلك ليتأسى المؤمنون بهذه الصفة المقربة.

الوجه الرابع: فيه دليل لمالك الذي يقول أن التعريض بالشيء كالمنطوق به يؤخذ ذلك من إخباره عليه السلام بهذا الحديث لأن الاخبار يدور بين أمرين إما أن يخبر به لغير فائدة وأعوذ بالله أن يخطر ذلك على قلب أحد ومن خطر ذلك بقلبه وقبله فليس بمؤمن لأن الله عز وجل يقول: ﴿وَمَا يَطِئُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: 3] وهذا عموم وإما أن يكون لفائدة أو فوائد جملة وهو الحق فظهر ما أشرنا إليه من الفائدة قبل وما فيه من الفوائد بعد لأنه عز وجل قص علينا في كتابه العزيز القصص وقال: ﴿وَكَلَّا نَقْصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نَتَّبِعُ بِهٖ فُؤَادَكَ﴾ [هود: 120] وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ سَأُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾ [الحشر: 19] الآية وقال: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الروم: 9] فلذلك قال فقهاء الدين أن القصص =

في قوله تعالى: ﴿فَتَوُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: 54] على ما فسر من أن القتل نفس توبتهم، وفي الرواية الأخرى فشكر الله له فغفر له قالوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ أَجْرًا فَقَالَ إِنَّ فِي كُلِّ كَبِدِ رَطْبَةٍ أَجْرًا، وفي الحديث جواز الإحسان إلى كل حيوان بسقيه ونحوه وهذا في الحيوان المحترم وهو ما لا يؤمر بقتله ولا يناقض هذا ما أمرنا بقتله أو أبيح قتله كالكافر الحربي والمرد والكلب العقور فإن ذلك إنما شرع لمصلحة راجحة ومع ذلك أمرنا بإحسان القتلة، وفيها أيضًا حرمة الإساءة إليه وإثم فاعله فإنه ضد الإحسان وقد دخلت المرأة النار في هرة حبستها حتى ماتت وفيه أيضًا وجوب نفقة البهائم المملوكة على مالکها وهو بالإجماع.

= طلب منا مقتضاها بالضمن والأمثال كذلك ولذلك قال عز وجل: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْكَ إِلَّا الْغَلِيظُونَ﴾ [العنكبوت: 43].

الوجه الخامس: فيه دليل على أن من أكبر القرب الخير المتعدي يؤخذ ذلك من حسن الجزاء على هذه الفعلة اليسيرة مع هذا الحيوان الذي قد أمرنا الشريعة بقتله فكيف بمن هو عاقل مكلف فكيف بمن هو صالح منهم وهذا إذا تتبعته يتعدد كثيرا وعلى هذا فقس.

الوجه السادس: فيه دليل على التخصيص على جميع أعمال الخير إذ لا يدري بم تكون السعادة إذ بهذا حصلت تلك السعادة وهي دخول الجنة فلا يضيع منها شيء.

الوجه السابع: فيه دليل على أن الإخلاص هو الموجب لكثرة الأجر يؤخذ ذلك من شرح حال الحديث لأن هذا الحال المذكور وهو كونه كان في البرية وسقى هذا الكلب لم يكن هناك أحد يبصره فكان خالصا حقيقة يزيد هذا بيانا قوله ﷺ في صدقة السر: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».

الوجه الثامن: فيه دليل على أن كمال الأجر يكون بكمال العمل يؤخذ ذلك من قوله: «حتى أرواه» فلما أكمل له ربه أكمل الله له نعمته عليه وهو دخوله الجنة وقد قال ﷺ: «الخير كله بحذايره في الجنة». ويؤخذ منه تغليب فساد هذه الدار إذا كان في صلاح تلك الدار يؤخذ ذلك من غرف الرجل الماء بخفه لأن الماء مما يفسد الخف فلما كان في صلاح الآخرة فهو صلاح يؤخذ منه تعب الفاضل للمفضول إذا احتاج المفضول إليه يؤخذ ذلك من تعب الرجل في إسقاء الكلب عند حاجته إليه وإحسان المولى على ذلك وبنو آدم أفضل من غيرهم من الحيوان ما عدا الملائكة ففيه خلاف.

الوجه التاسع: قوله عليه السلام: «فشكر الله له» هل الشكر من الكلب لله أو هل هو من الله لعبده احتمل فإذا قلنا إن الشكر يكون بالقول أو بالحال احتمل والقدرة صالحة وإذا قلنا إن الشكر من الله لعبده فما معناه فيكون الشكر هنا بمعنى القبول فكأنه يقول قبل الله عمله وأثابه عليه بالجنة واحتمل جميع الوجوه فإن القدرة صالحة وفقنا الله لما فيه رضاه بلا محنة بمنه.

174 - وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ:

وقال بعض المالكية: أراد البُخَارِيُّ بإيراد هذا الحديث طهارة سور الكلب لأن الرجل ملأ خفّه وسقاه به ولا شك أن سورته بقي فيه واستباح لبسه في الصلاة من غير غسله إذ لم يذكر الغسل في الحديث.

وأجيب عنه: بأنه ليس فيه أن الكلب شرب الماء من الخفّ إذ قد يجوز أنه غرفه به ثم صبّه في مكان غيره وعلى تقدير سقيه فيه يجوز أن لا يلبسه وعلى تقدير لبسه يجوز أن يغسله ثم يلبسه وعلى تقدير لبسه من غير غسل لا يلزمنا هذا لأن هذا كان في شريعة غيرنا على ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو منسوخ في شرعنا.

(وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ) بفتح المعجمة وكسر الموحدة بن سعيد التميمي البصري شيخ البُخَارِيِّ ولم يخرج له غيره أصله من البصرة ونزل مكة مات سنة تسع وعشرين ومائتين.

(حَدَّثَنَا أَبِي) شبيب المذكور وكان من أصحاب يُونُسَ وكان يختلف في التجارة إلى مصر وكتابه كتاب صحيح وهو صدوق أخرج له النسائي.

(عَنْ يُونُسَ) ابن يزيد الأيلي وقد تقدّم ذكره في الوحي.

(عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (حَمْزَةُ) بِالحاء المهملة والزاي (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أَبُو عَمَارَةَ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ الْمَدَنِيُّ التَّابِعِيُّ الثَّقَةُ كَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (عَنْ أَبِيهِ) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَأَيْلِيِّ وَمَدَنِيِّ، وَفِيهِ رَوَايَةٌ تَابِعِي عَنْ تَابِعِي، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ أَبُو دَاوُودَ قَالَ: ثَنَا أَحْمَدُ صَالِحٌ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو قَالَ قَالَ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كُنْتُ أَبِيتُ فِي الْمَسْجِدِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكُنْتُ فَتًى شَابًّا عَزَبًا وَكَانَتِ الْكِلَابُ تَبُولُ وَتَقْبَلُ وَتَدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمْ يَكُونُوا يَرْشُونُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُودَ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ وَأَبُو نَعِيمٍ وَالْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: كَانَتِ الْكِلَابُ تَقْبَلُ وَتَدْبِرُ فِي مَحَلِّ النِّصَبِ عَلَى

«كَانَتِ الْكِلَابُ تَبُولُ، وَتُقْبِلُ وَتُدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ، فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَكُونُوا يَرُشُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ»⁽¹⁾.

الخبرية إن كان كانت ناقصة، وعلى الحالية إن كانت تامة، وفي رواية أبي نعيم والبيهقي من رواية أحمد بن شبيب المذكور وكذا في رواية أبي داود والإسماعيلي من طريق عبد الله بن وهب (كَانَتِ الْكِلَابُ تَبُولُ، وَتُقْبِلُ وَتُدْبِرُ) بزيادة تبول قبل قوله وتقبل وتدبر وستقف على معنى هذه الرواية.

(فِي الْمَسْجِدِ) أي: حال كونها في المسجد النبوي المدني (فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَكُونُوا يَرُشُونَ) من رش الماء وحكى ابن التين عن الداودي أنه أبدل قوله يرشون بلفظ يرتقبون بإسكان الراء وفتح المثناة الفوقية وكسر القاف وفسره بأن معناه لا يخشون فصحّف اللفظ وأبعد في التفسير لأن معنى الارتقاب الانتظار وأما نفي الخوف من نفي الارتقاب فهو تفسير ببعض لوزامه.

(شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ) أي: من ذلك المسجد العظيم البعيد درجته عن إفهام الناس، قيل واحتج به البخاري على طهارة سور الكلب فإن هذا الترتيب يشعر باستمرار الإقبال والإدبار، ولفظ في زمان رسول الله ﷺ دال على عموم الأزمنة إذ اسم الجنس المضاف من الألفاظ العامة، وفي قوله فلم يكونوا يرشون من المبالغة ما ليس في قوله فلم يرشوا بدون لفظ الكون كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: 33] حيث لم يقل وما يعذبهم الله، وكذا في لفظ الرش حيث اختاره على لفظ الغسل لأن الرش ليس في جريان الماء بخلاف الغسل فإنه يشترط فيه الجريان فنفي الرش يكون أبلغ من نفي الغسل، ولفظ شَيْئًا أَيضًا عام لأنه نكرة وقعت في سياق النفي وهذا كله للمبالغة في طهارة سوره إذ في مثل هذه الصورة الغالب أن لعبه يصل إلى بعض أجزاء المسجد فإذا قرّر الرسول ﷺ ذلك ولم يأمر بغسله قطّ علم أنه طاهر، والجواب أن يقول لا دلالة على ذلك الذي ذكر لأن طهارة المسجد متيقنة غير مشكوك فيها واليقين لا يرتفع بالظن فضلا عن الشك وعلى تقدير دلالاته فدلالته تعارض منطوق الحديث الناطق صريحًا بإيجاب الغسل حيث قال وليغسله سبعًا وأما على رواية من روى كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر فلا حجة فيه لمن استدلل به على

طهارة الكلاب للاتفاق على نجاسة بولها ، فالذي في روايته تبول يذهب إلى طهارة بولها وكان المسجد لم يكن يغلق وكانت الكلاب تتردد إليه وعساها كانت تبول إلا أنّ علم بولها لم يكن عند النَّبِيِّ ﷺ ولا عند الصحابة ولا عند الراوي علم أيّ موضع هو ولما كان علم الأمر بما أمر في بول الأعرابي فدلّ ذلك أنّ بول ما سواه في حكم النجاسة سواء ، وقال الحُطَّايُّ يتأوّل على أنها كانت لا تبول في المسجد بل في مواطنها خارج المسجد ثم تقبل وتدبر في المسجد إذ لم يكن عليه في ذلك الوقت غلق وقال ويبعد أن تترك الكلاب تنتاب المسجد حتى تمتهنة وتبول فيه وإنما كان إقبالها وإدبارها في أوقات نادرة ولم يكن على المسجد أبواب تمنع من عبورها فيه ، وقال محمود العيّنيّ إنما يؤوّل الحُطَّايُّ بهذا التأويل حتّى لا يكون الحديث للحنفية فافهم استدّلوا به على أنّ الأرض إذا أصابتها نجاسة فجعت بالشمس أو بالهواء فذهب أثرها تطهر في حق الصلاة خلافاً للشافعي وأحمد وزفر ، والدليل على ذلك أنّ أبا داود وضع لهذا الحديث باب طهور الأرض إذا يبست ، وأيضاً عدم الرش يدلّ على جفاف الأرض وطهارتها ، ومن أكبر موانع تأويله أنّ قوله في المسجد ليس ظرفاً لقوله تقبل وتدبر فقط بل الظاهر أنّه ظرف لقوله تبول وما بعده كلّها فافهم .

وقيل : الأقرب أن يقال كان ذلك في ابتداء الإسلام على أصل الإباحة ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الأبواب عليها ، ويشير إلى ذلك ما زاده الإسماعيلي في روايته من طريق ابن وهب في هذا الحديث عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ بأعلى صوته اجتنبوا اللغو في المسجد قَالَ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد كنت أبيت في المسجد على عهد رسول الله ﷺ وكانت الكلاب إلى آخره فأشار إلى أنّ ذلك كان في الابتداء ثم ورد الأمر بتكريم المسجد حتّى من لغو الكلام ، وبهذا يندفع أيضاً ما قاله ابن بطال من أنّ الكلب طاهر لأنّ إقبالها وإدبارها في الأغلب يكون بأنّ يجرفه أنوفها ويلحس الماء وفتات الطعام لأنه كان مبيت الغرباء والوفود وكانوا يأكلون فيه وكان مسكن أهل الصفة ولو كان الكلب نجساً لمنع من دخول المسجد لاتفاق المسلمين على أنّ الأنجاس تجتنب المساجد هذا ، والله أعلم .

175 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ابْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «إِذَا أُرْسِلْتَ كُلِّبَكَ الْمُعَلَّمَ

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) ابن الحارث بن سخبرة بفتح المهملة وسكون المعجمة وفتح الموحدة النمري الأزديّ البصري أبو عمرو الحوضي الثقة الثبت لكنه قد عيب بأخذ الأجرة على الحديث وقد مرّ في باب التيمّن في الوضوء.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج (عَنِ ابْنِ أَبِي السَّفَرِ) بفتح السين المهملة والفاء عبد الله بن سعيد بن مُحَمَّدٍ أو أحمد الهمداني الكوفي وقد مرّ ذكره في باب (المسلم من سلم المسلمون) (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر الكوفي الإمام المذكور في الباب المذكور (عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ) بالمهملة وكسر المثناة الفوقية ابن عبد الله الطائي المكنى بأبي الطريف بفتح الطاء المهملة الجواد بن الجواد، قدم على النَّبِيِّ ﷺ في سنة سبع روي له عن رسول الله ﷺ ستّة وستون حديثاً ذكر البخاريّ ومسلم منها ثلاثة وانفرد مسلم بحديثين، نزل الكوفة ومات بها زمن المختار وهو ابن مائة وعشرين سنة، ويقال مات بقرقيسا وكان أعور.

وقال أبو حاتم السجستاني في كتاب المعمرين: قالوا عاش عديّ بن حاتم مائة وثمانين سنة، وأبوه هو حاتم المشهور بالجود والكرم، روي عن عديّ أنّه قَالَ ما دخل عليّ وقت صلاة إلّا وأنا مشتاق إليها، وكان رسول الله ﷺ يكرمه إذا دخل عليه، وشهد فتوح العراق زمن عمر رَضِيَ الله عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وكوفي، وكلهم أئمة أجلاء، وقد أخرج متنه المؤلف في البيوع، والصيد والذبائح أيضًا، وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجة في الصيد.

(قَالَ) أي: أنّه قَالَ: (سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ) عن حكم صيد الكلاب كما صرح به المؤلف في كتاب الصيد واكتفى هنا بدلالة الجواب عليه.

(فَقَالَ) وفي رواية قَالَ أي: النَّبِيُّ ﷺ (إِذَا أُرْسِلْتَ كُلِّبَكَ الْمُعَلَّمَ) بفتح اللام المشددة، كون الكلب معلّمًا مفوّض إلى رأي المعلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنّه مختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى بترك أكل الصيد ثلاث مرات، وعند الشافعي بالعرف، وعند مالك بالانزجار، وقال القسطلاني هو الذي يسترسل بإرسال صاحبه أي: يهيج بإغرائه وينزجر بانزجاره في ابتداء الأمر وبعد شدّة عدّوه ويمسك الصيد ليأخذ

فَقَتَلَ فُكْلٌ، وَإِذَا أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ» قُلْتُ: أُرْسِلُ كُلِّي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ؟ قَالَ: «فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبٍ آخَرَ»⁽¹⁾.

الصائد ولا يأكل منه قَالَ الْكِرْمَانِيُّ لَا مَرَّةَ بَلْ مَرَارًا وَفِي إِطْلَاقِهِ دَلَالَةٌ عَلَى إِبَاحَةِ صَيْدِ الْكَلْبِ الْمَعْلَمِ مطلقًا أَسْوَدَ أَوْ غَيْرَهُ وَقَالَ أَحْمَدُ لَا يَحِلُّ صَيْدُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدَ لِأَنَّهُ شَيْطَانٌ، (فَقَتَلَ) الصَّيْدَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ لَهُ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ فَلَا بَدَّ مِنْ ذَكَاتِهِ.

(فُكْلٌ، وَإِذَا أَكَلَ) الْكَلْبُ الصَّيْدَ (فَلَا تَأْكُلْ) مِنْهُ عِلَلُهُ بِقَوْلِهِ: (فَإِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ) وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: 4] (قُلْتُ) أَي: قَالَ عَدِي بْنُ حَاتِمٍ: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ (أُرْسِلُ كُلِّي) الْمَعْلَمَ (فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ؟) أَي: فَمَا أَصْنَعُ أَكَلِ أَمْ أَتْرُكُ.

(قَالَ) ﷺ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ (فَلَا تَأْكُلْ) مِنْ ذَلِكَ الصَّيْدِ (فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ) أَي: ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى (عَلَى كَلْبِكَ) حِينَ أَرْسَلْتَهُ (وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبٍ آخَرَ) ظَاهِرُهُ وَجُوبُ التَّسْمِيَةِ وَأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ شُرُوطِ أَرْبَعَةٍ حَتَّى يَحِلَّ الصَّيْدُ الْأَوَّلُ الْإِرْسَالُ وَالثَّانِي كَوْنُهُ مَعْلَمًا وَالثَّالِثُ الْإِمْسَاكُ عَلَى صَاحِبِهِ بِأَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْهُ وَالرَّابِعُ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ عِنْدَ الْإِرْسَالِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي التَّسْمِيَةِ، فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهَا سَنَةٌ فَلَوْ تَرَكَهَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا يَحِلُّ الصَّيْدُ وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ، وَقَالَتْ الظَّاهِرِيَّةُ التَّسْمِيَةُ وَاجِبَةٌ فَلَوْ تَرَكَهَا سَهْوًا أَوْ عَمْدًا لَمْ يَحِلَّ، وَقَالَتْ الْحَنْفِيَّةُ وَكَذَا الْمَالِكِيَّةُ لَوْ تَرَكَهَا عَمْدًا لَا يَحِلُّ وَلَوْ تَرَكَهَا سَهْوًا يَحِلُّ وَسَيَجِيءُ مَزِيدُ الْكَلَامِ فِيهِ فِي كِتَابِ الذَّبَائِحِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَفِي الْحَدِيثِ إِبَاحَةُ الْإِصْطِيَادِ لِلَاكْتِسَابِ وَالْحَاجَةِ وَالْإِنْتِفَاعِ بِهِ بِالْأَكْلِ وَغَيْرِهِ وَدَفْعِ الشَّرِّ وَالضَّرَرِّ، وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ صَادَ لِلْهُوِّ وَالتَّنَزُّهِ فَأَبَاحَهُ بَعْضُهُمْ، وَحَرَّمَهُ الْأَكْثَرُونَ، وَقَالَ مَالِكٌ إِنْ فَعَلَهُ لِيَذْكِيَهُ فَمَكْرُوهٌ وَإِنْ فَعَلَهُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ التَّذْكِيَةِ فَحَرَامٌ لِأَنَّهُ فُسَادٌ فِي الْأَرْضِ وَإِتْلَافٌ لِنَفْسٍ، ثُمَّ مَقْتَضَى الْحَدِيثُ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ كَوْنِ الْمَعْلَمِ بِكُسْرِ اللَّامِ مِمَّنْ يَحِلُّ ذَكَاتُهُ أَوْ لَا وَذَكَرَ ابْنُ حَزَمٍ عَنْ قَوْمٍ اشْتَرَطُوا كَوْنَهُ مِمَّنْ يَحِلُّ ذَكَاتُهُ، وَقَالَ قَوْمٌ وَلَا يَحِلُّ صَيْدُ جَارِحٍ عِلْمُهُ مِنْ لَا يَحِلُّ أَكْلُ مَا ذَكَاهُ، وَرَوَى فِي ذَلِكَ آثَارٌ مِنْهَا مَا رَوَى عَنْ يَحْيَى

(1) أطرافه 2054، 5475، 5476، 5477، 5483، 5484، 5485، 5486، 5487، 7397

ابن عاصم عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَرِهَ صَيْدَ بَازِ الْمَجُوسِيِّ وَصَقْرَهُ، وَمِنْهَا مَا رَوَى عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَا تَأْكُلْ صَيْدَ الْمَجُوسِيِّ وَلَا مَا أَصَابَ سَهْمُهُ، وَمِنْهَا مَا رَوَى عَنْ خَصِيفٍ قَالَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا تَأْكُلْ مَا صِيدَ بِكَلْبِ الْمَجُوسِيِّ وَإِنْ سَمَّيْتَ فَإِنَّهُ مِنْ تَعْلِيمِ الْمَجُوسِيِّ قَالَ تَعَالَى: ﴿تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: 4]، وَجَاءَ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ عَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ وَالنَّخَعِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ الْإِرْسَالَ شَرْطٌ حَتَّى لَوْ اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ يَمْنَعُ مِنْ أَكْلِ صَيْدِهِ، وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَلَوْ أُرْسِلَ كَلْبًا حَيْثُ لَا صَيْدَ فَاعْتَرَضَ صَيْدٌ فَأَخَذَهُ لَمْ يَحِلَّ عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَنَا وَقِيلَ: يَحِلُّ، ثُمَّ الْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي مَنَعِ مَا أَكَلَ مِنَ الْكَلْبِ وَفِي حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخَشْنِيِّ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ كُلُّ مَنْ أَكَلَ مِنَ الْكَلْبِ، وَالتَّوْفِيقُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ يَجْعَلَ حَدِيثَ أَبِي ثَعْلَبَةَ أَصْلًا فِي الْإِبَاحَةِ وَأَنْ يَكُونَ النِّهْيُ فِي حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ عَلَى مَعْنَى التَّنْزِيهِ دُونَ التَّحْرِيمِ كَمَا قَالَه الْخَطَّابِيُّ، وَقَالَ أَيْضًا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ عَدِيِّ بْنِ وَكَيكونُ النِّهْيُ عَلَى التَّحْرِيمِ الثَّابِتُ فَيَكُونُ الْمُرَادُ وَإِنْ أَكَلَ مِنَ الْكَلْبِ فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ لَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّ مِنَ الْفُقَهَاءِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ الْمَعْلَمُ مِنَ الصَّيْدِ مَرَّةً بَعْدَ أَنْ كَانَ لَا يَأْكُلُ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ كُلَّ صَيْدٍ كَانَ قَدْ اصْطَادَهُ قَبْلَ فَكَاثَةٍ قَالَ كُلُّ مَنْ أَكَلَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ أَكَلَ فِيمَا تَقَدَّمَ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ أَكَلَ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ انْتَهَى، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَوَّلُ هَذَا التَّأْوِيلُ لِيَكُونَ الْحَدِيثُ حُجَّةً عَلَيْهِ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَإِنَّ فِي الصَّحِيحَيْنِ إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ الْمَعْلَمَةُ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ إِنْ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا سَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ هُنَا لِيَسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى طَهَارَةِ سُورِ الْكَلْبِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ﷺ أَذِنَ لِعَدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَكْلِ مَا صَادَهُ الْكَلْبُ وَلَمْ يَقْيِدْ ذَلِكَ بِغَسْلِ مَوْضِعِ فَمِهِ، وَمَنْ ثَمَّةُ قَالَ مَالِكٌ كَيْفَ يُوَكَّلُ صَيْدَهُ وَيَكُونُ لِعَابِهِ نَجَسًا، وَأَجَابَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بِأَنَّ الْحَدِيثَ سِيقٌ لَتَعْرِيفِ أَنَّ قَتْلَهُ ذَكَاتُهُ وَلَيْسَ فِيهِ إِثْبَاتُ نَجَاسَتِهِ وَلَا نَفْيُهَا، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ لَهُ اغْسِلِ الدَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنْ جَرَحِ نَابِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَكَلَهُ إِلَى مَا تَقَرَّرَ عِنْدَهُ مِنْ وَجُوبِ

35 - بَابُ مَنْ لَمْ يَرِ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجَيْنِ: مِنَ الْقَبْلِ وَالذُّبْرِ⁽¹⁾

غسل الدم فلعله وكّله أيضًا إلى ما تقرّر عنده من غسل ما يماسّه فمه، وقيل عليه أنّ المقام مقام التعريف ولو كان ذلك واجبا لبينه ﷺ، وقال ابن المنير عند الشافعية إنّ السكين إذا سقيت بماء نجس وذبح بها نجست الذبيحة وناب الكلب عندهم نجس العين وقد وافقونا على أنّ ذكاته شرعية لا ينجس المذكي، وتعقب بأنه لا يلزم من الاتفاق على أنّ الذبيحة لا تصير نجسة بمعضّ الكلب ثبوت الإجماع على أنها لا تصير متنجسة فما ألزمهم به من التناقض ليس بلازم على أنّ في المسألة عندهم خلافا والمشهور وجوب غسل المعضّ، ثم اعلم أن الصيد حقيقة في المتوحّش فلو استأنس فيه خلاف العلماء على ما يأتي في كتاب الصيد إن شاء الله تعالى.

35 - بَابُ مَنْ لَمْ يَرِ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجَيْنِ: مِنَ الْقَبْلِ وَالذُّبْرِ

(باب من لم ير الوضوء) واجبا من مخرج من مخارج البدن.

(إلا من المخرجين: من القبّل والذّبِر) بالجر فيهما بطريق عطف البيان أو

(1) اختلفوا في موجب الوضوء كما بسط في هامش «الكوكب» وحاصله: أنهم اختلفوا في تعليل الآية الموجبة للوضوء على ثلاثة أقوال:

فقال قوم: سبب الوجوب خروج النجس من البدن فأوجبوا الوضوء في كل خارج نجس من المخرج المعتاد وغيره، وممن قال بذلك: أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأحمد، فأوجبوا الوضوء من الدم والرعاف والقيء وغير ذلك.

وقال آخرون: سببه الخروج من المخرج المعتاد فقالوا: كل ما يخرج من السبيلين ناقض للوضوء أي شيء خرج من دم أو حصا أو غير ذلك.

وقال الآخرون منهم الإمام مالك: أن العبرة للخارج والمخرج معًا فقالوا: كل ما يخرج من السبيلين مما هو معتاد خروجه كالبول والغائط ونحوهما يوجب الوضوء وإلا لا.

وقال شيخ المشايخ في «التراجم»: مقصود الباب مركب من الأمرين: الأول: وجوب الوضوء مما خرج من السبيلين مع عموم ما خرج من المعتاد وغير المعتاد والمنصوص في القرآن وغير المنصوص فيه الثابت بالحديث زيادة عليه؛ والثاني: عدم وجوب الوضوء عن غير ما خرج، فأثبت ببعض ما ذكر في الباب الأول وبعض آخر الثاني.

والشرح في هذا المقام يذهب المؤلف على مذهب الشافعي ويقولون معنى ترجمة الباب: من لم ير الوضوء من الخارج إلا بما خرج من المخرجين، حتى يكون مس الذكر ومس النساء للذان هما ناقضان عند الشافعي باقيين في النواقض عنده أيضًا، لكن التحقيق =

البدل والقبل يتناول الذكر والفرج أي: لا من مخرج آخر كالفصد والحجامة والقيء كما هو مذهب الشافعي، فإن قلت إن للوضوء أسباباً آخر مثل النوم ولمس المرأة ومس الذكر عند من لم ير الوضوء ممّا يخرج من غيرهما من البدن، فالجواب أن يقال إنّ الحصر بالنظر إلى من رأى الوضوء ممّا يخرج من غيرهما من البدن كالفصد مثلاً، ويمكن أن يقال: أنّ نواقض الوضوء المعتبرة ترجع إلى المخرجين فالنوم مظنة خروج الريح ولمس المرأة ومس الذكر مظنة خروج المذي، نعم يرد أن من طعن في سرّته وخرج البول أو العذرة ينتقض طهارته عنده أيضاً، لكنّ الكلام فيما يكون عادة وغالباً لا نادراً فافهم، ووجه المناسبة بين البابين أنّ الباب السابق في نفي النجاسة عن شعر الإنسان وعن سؤر الكلب وفي هذا الباب نفي انتقاض الوضوء من الخارج من غير المخرجين وأدنى المناسبة

في هذا الباب أن مذهب البخاري في هذه المسألة وراء مذهب الشافعي وكلامه على ظاهره، فلا يكون عنده في مس الذكر ومس النساء وضوءاً، ويدل على ذلك قوله: وقال جابر إذا ضحك، إلخ، وأثبت ببعض ما ذكر من الآثار في تعاليق الباب الجزء الثاني من المدعي. قلت: وما أفاده الشيخ واضح فإنه لم يذكر لمس الذكر أو المرأة باباً ولا أثراً بل أشار في التفسير أن المراد باللمس في الآية الجماع وهو قول الحنفية خلافاً للشافعية، وما أفاده الشيخ من أن الشراح يحملونها على موافقة الشافعي وكذلك، قال الكرمانى: فإن قلت: للوضوء أسباب آخر مثل النوم وغيره فكيف الحصر؟ قلت: الحصر بالنظر إلى اعتقاد الخصم إذ هو رد لما اعتقده والاستثناء مفرغ، فمعناه: من لم ير الوضوء من الخروج من مخارج البدن إلا من هذين المخرجين، وهو رد لمن رأى أن الخارج من البدن بالفصد مثلاً ناقض للوضوء، فكأنه قال: من لم ير الوضوء إلا من مخارج لا من مخرج آخر كالفصد كما هو اعتقاد الشافعي، انتهى.

وقال الحافظ: الاستثناء مفرغ والمعنى: من لم ير الوضوء ممّا يخرج من غيرهما كالقيء والحجامة وغيرهما، ويمكن أن يقال: إن نواقض الوضوء المعتبرة ترجع إلى المخرجين، فالنوم مظنة خروج الريح، ولمس المرأة والذكر مظنة خروج المذي. وأنت خبير بأن مجرد مسهما ليس بمظنة للمذي حتى يقيد المس بالشهوة كمذهب مالك فتوجيه الحافظ ليس بوجه، وتعقب عليهما العُنيّ بوجه آخر فقال: قوله: من لم ير الوضوء من مخرج آخر إلخ يرده حكم من طعن في سرّته، وخروج البول والعذرة تنقض الطهارة عند الخصم أيضاً، فعلمنا أن حكم الخارج من القبل والدبر وغيرهما سواء، انتهى.

وما أفاده شيخ المشايخ من أن مسلك البخاري في ذلك وراء مسلك الشافعي أشار إليه الحافظ أيضاً لكن ليس في هذا الباب بل قال تحت حديث أبى هريرة إذ فسر الحدث بفساء أو ضراط: وأما باقي الأحداث المختلف فيها بين العلماء كمس الذكر ولمس المرأة والقيء والحجامة فكان أبى هريرة لا يرى النقض بشيء منها وعليه مشى المصنف، انتهى.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ [النساء: 43] وَقَالَ عَطَاءٌ: - فِيمَنْ يَخْرُجُ مِنْ دُبُرِهِ الدُّوْدُ، أَوْ مِنْ ذَكَرِهِ نَحْوُ الْقَمْلَةِ -

كافية لقوله تعالى وفي رواية: (وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾) أي: فأحدث بخروج الخارج من أحد السبيلين قبل والدبر وأصل الغائط المظمئن من الأرض الذي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة، وفي دلالة الآية لما أدعاه من الحصر على الخارج من المخرجين نظر لأن الله تعالى أخبر أن الوضوء أو التيمم عند فقد الماء يجب بالخارج من السبيلين ليس فيه ما يدل على الحصر⁽¹⁾، وما قاله الحافظ العسقلاني، من أن هذا دليل الوضوء مما يخرج فمسلم لكنه لا يثبت دعوى الحصر كما لا يخفى، ثم قال قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ دليل الوضوء من ملامسة النساء، أقول كما هو مذهب الشافعي وأما عندنا معاشر الحنفية فالملامسة كناية عن الجماع قال ابن عباس رضي الله عنهما المس واللمس والغشيان والإتيان والقربان والمباشرة الجماع لكنه عز وجل حيي كريم يعفو ويكفي فكفى باللمس عن الجماع كما كفى بالغائط عن قضاء الحاجة ومذهب علي ابن أبي طالب وأبي موسى الأشعري وعبيدة السلماني بفتح العين المهملة وعبيدة الضبي بفتح العين المهملة وعطاء وطاووس والحسن البصري والشعبي والثوري والأوزاعي أن اللمس والملامسة كناية عن الجماع وهو الذي صح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه على ما نقله أبو بكر بن العربي وابن الجوزي فحينئذ لا يثبت ما قاله ذلك الحافظ من أن قوله: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ دليل الوضوء بل هو دليل غسل، ثم قوله وفي معناه مس الذكر أبعد منه لأنه إذا كانت الملامسة بمعنى الجماع فكيف يكون مس الذكر مثله ولا يجب الغسل على من يمس ذكره بالاتفاق، وقوله مع صحة الحديث فيه أي: في مس الذكر فيه أنه وإن كان الحديث فيه صحيحاً لكنه لنا أحاديث وأخبار ترفع حكم هذا كما قرر في الكتب الفقهية.

(وَقَالَ عَطَاءٌ) أي: ابن أبي رباح التابعي وقد وصله ابن أبي شعبة في مصنفه بإسناد صحيح قَالَ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: (فِيمَنْ يَخْرُجُ مِنْ دُبُرِهِ الدُّوْدُ، أَوْ مِنْ ذَكَرِهِ نَحْوُ الْقَمْلَةِ) بضم القاف وسكون

(1) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ دَلِيلُ الْوُضُوءِ مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ الْمَخْرَجِينَ وَقَوْلُهُ: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [المائدة: 6] دَلِيلُ الْوُضُوءِ مِنْ مَلَامَسَةِ النِّسَاءِ وَفِي مَعْنَاهُ مَسُّ الذَّكَرِ مَعَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخِينَ وَقَدْ صَحَّحَهُ مَالِكٌ وَجَمِيعٌ مِنْ أَخْرَجَ الصَّحِيحَ غَيْرَ الشَّيْخِينَ.

«يُعِيدُ الْوُضُوءَ» وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: «إِذَا ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَلَمْ يُعِدِ الْوُضُوءَ».

الميم واحدة القمل وهو معروف.

(يُعِيدُ الْوُضُوءَ) قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَنْقُضُ خُرُوجَ الْغَائِطِ مِنَ الدَّبْرِ وَالْبَوْلِ مِنَ الْقَبْلِ وَالرِّيحِ مِنَ الدَّبْرِ وَكَذَا الْمَذْيُ، قَالَ وَدَمُ الْاسْتِحَاضَةِ يَنْقُضُ فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ الْأَرْبَعَةَ، وَاخْتَلَفُوا فِي الدُّودِ يَخْرُجُ مِنَ الدَّبْرِ فَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ وَالْحَسَنُ وَحَمَادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ يَرَوْنَ مِنْهُ الْوُضُوءَ، وَقَالَ قَتَادَةُ وَمَالِكٌ لَا وَضُوءَ فِيهِ وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ النَّخْعِيِّ، وَقَالَ مَالِكٌ لَا وَضُوءَ فِي الدَّمِ يَخْرُجُ مِنَ الدَّبْرِ أَنْتَهَى.

ونقلت الشافعية عن مالك أَنَّ النَّادِرَ لَا يَنْقُضُ وَالنَّادِرُ كَالْمَذْيِ يَدُومُ لَا بِشَهْوَةٍ فَإِنْ كَانَ بِهَا فَلَيْسَ بِنَادِرٍ، وَكَذَا نَقَلَ ابْنُ بَطَالٍ عَنْهُ فَقَالَ وَعِنْدَ مَالِكٍ إِنْ مَا خَرَجَ مِنَ الْمَخْرَجِينَ مَعْتَادًا نَاقِضٌ وَمَا خَرَجَ نَادِرًا لَا يَنْقُضُ كَالِاسْتِحَاضَةِ وَسَلَسَ الْبَوْلَ وَالْمَذْيَ وَالْحَجَرَ وَالِدُّودَ وَالدَّمَ وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ الْمَذْيُ وَالْبَوْلُ وَالْغَائِطُ مِنْ أَيْ مَوْضِعٍ خَرَجَ مِنَ الْإِحْلِيلِ وَالدَّبْرِ وَالْمِثَانَةِ وَالْبُظْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْجَسَدِ أَوْ الْفَمِ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ لِعُمُومِ أَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْوُضُوءِ عَنْهَا وَلَمْ يَخْصُ مَوْضِعًا مِنْ مَوْضِعٍ، وَبِهِ قَالَ إِمَامُنَا الْأَعْظَمُ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالرِّيحُ الْخَارِجَةُ مِنْ ذِكْرِ الرَّجُلِ وَقَبْلِ الْمَرْأَةِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ عِنْدَنَا هَكَذَا ذَكَرَهُ الْكَرْخِيُّ عَنْ أَصْحَابِنَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَرْأَةُ مَفْضَاةً وَهِيَ الَّتِي صَارَ مَسْلُوكٌ بُولُهَا وَوُطْئُهَا وَاحِدًا أَوْ الَّتِي صَارَ مَسْلُوكٌ الْغَائِطُ وَالْوُطْءُ مِنْهَا وَاحِدًا، وَعَنِ الْكَرْخِيِّ أَنَّ الرِّيحَ تَخْرُجُ مِنَ الذِّكْرِ وَإِنَّمَا اخْتِلَاجُ، وَقِيلَ إِنْ كَانَتِ الرِّيحُ مَمْتَنَّةً يَجِبُ الْوُضُوءُ وَإِلَّا فَلَا وَفِي الذَّخِيرَةِ، وَالدُّودَةُ الْخَارِجَةُ مِنْ قَبْلِ الْمَرْأَةِ عَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ، وَفِي الْقُدُورِيِّ يُوجِبُ الْوُضُوءَ وَفِي الذِّكْرِ لَا يَنْقُضُ، وَإِنْ خَرَجَتِ الدُّودَةُ مِنَ الْفَمِ أَوْ الْأَنْفِ أَوْ الْأُذُنِ لَا يَنْقُضُ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَالَ فِي الْبَابِ الْمَتَقَدِّمِ وَكَانَ عَطَاءٌ وَفِي هَذَا الْبَابِ وَقَالَ عَطَاءٌ إِنْ شَاءَ إِلَى أَنْ تُتِمَّ أَخْبِرَ عَنْ اجْتِهَادِهِ وَهَهُنَا أَخْبِرَ عَنْ إِفْتَائِهِ أَوْ تَفَنُّنًا فِي الْكَلَامِ.

(وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الصَّحَابِيُّ الْمَشْهُورُ أَحَدُ الْمَكْثَرِينَ مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ مَرَّ فِي الْوَحْيِ.

(«إِذَا ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَلَمْ يُعِدِ الْوُضُوءَ»)

هذا التعليق وصله

البيهقي في المعرفة عن أبي عبد الله الحافظ حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ مَاتِيٍّ ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثَنَا وَكِيعٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ سَأَلَ جَابِرَ فذَكَرَهُ وَرَوَاهُ أَبُو شَيْبَةَ قَاضِي وَاسِطٌ عَنْ يَزِيدَ أَبِي خَالِدٍ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَرْفُوعًا، وَاخْتَلَفَ فِي وَقْفِهِ وَرَفَعِهِ وَالصَّحِيحُ وَقْفُهُ وَأَمَّا رَفَعُهُ فَضَعِيفٌ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَرَوَيْنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَأَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ وَقَوْلُ الشَّعْبِيِّ وَعَطَاءٍ وَالزَّهْرِيِّ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ بَطَالٍ وَغَيْرُهُ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَنَّهُ هَلْ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ فَذَهَبَ مَالِكٌ وَاللِّثُّ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ وَذَهَبَ النَّخْعِيُّ وَالْحَسَنُ إِلَى أَنَّهُ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ مُسْتَدَلِّينَ بِالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ بَيْنَا نَحْنُ نَصَلِّيْ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَقْبَلَ رَجُلٌ ضَرِيرٌ الْبَصَرِ فَوَقَعَ فِي حَفْرَةٍ فَضَحَكْنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ضَحَكَ مِنْكُمْ فَلْيَعِدْ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ» وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَعِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَضَعَفَهَا هَذَا.

قَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ لَيْسَ كَمَا ذَكَرَهُ وَإِنَّمَا مَذْهَبُهُ مِثْلُ مَا رَوَى عَنْ جَابِرٍ أَنَّ الضَّحْكَ يَبْطُلُ الصَّلَاةَ وَلَا يَبْطُلُ الْوُضُوءَ وَالْقَهْقَهَةُ تَبْطُلُهُمَا جَمِيعًا وَالتَّبَسُّمُ لَا يَبْطُلُهُمَا، وَالضَّحْكَ مَا يَكُونُ مَسْمُوعًا لَهُ دُونَ جِيرَانِهِ، وَالْقَهْقَهَةُ مَا يَكُونُ مَسْمُوعًا لَهُ وَلِجِيرَانِهِ، وَالتَّبَسُّمُ مَا لَا صَوْتَ لَهُ وَلَا تَأْثِيرَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ اسْتَدَلَّتِ الْحَنْفِيَّةُ بِالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الضَّحْكَ دُونَ الْقَهْقَهَةِ، فَالْجَوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ مَنْ ضَحَكَ مِنْكُمْ قَهْقَهَةً يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ ضَحَكَ فِي الصَّلَاةِ قَهْقَهَةً فَلْيَعِدْ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالْأَحَادِيثُ يَفْسِّرُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَلَنَا فِي هَذَا الْبَابِ أَحَدُ عَشَرَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا: أَرْبَعَةٌ مَرْسَلَةٌ وَسَبْعَةٌ مُسْنَدَةٌ وَقَدْ ذَكَرَهَا كُلُّهَا مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: أَجْمَعُوا أَنَّ لَا يَنْقُضُ خَارِجَ الصَّلَاةِ وَاخْتَلَفُوا إِذَا وَقَعَ فِيهَا فَخَالَفَ مَنْ قَالَ بِهِ الْقِيَاسُ الْجَلِيّ وَتَمَسَّكُوا بِحَدِيثٍ لَا يَصِحُّ وَحَاشَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِينَ هُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ

وَقَالَ الْحَسَنُ⁽¹⁾:

أن يضحكوا بين يدي الله تعالى خلف رسول الله ﷺ على أنهم لم يأخذوا بعموم الخبر المروي في الضحك بل خصّوه بالقهقهة انتهى.

وقال محمود العيني: هذا القائل أعجبه هذا الكلام المشوب بالطعن على الأئمة الكبار، وفساده ظاهر من وجوه: الأول: كيف يجوز التمسك بالقياس مع وجود الأخبار المشتملة على المراسيل مع كون المرسل حجة عندهم، والثاني: أن قوله تمسكوا بحديث لا يصح ليس بذاك بل تمسكوا بحديث لا يصح بذاك بل تمسكوا بالأحاديث التي بعضها مرسل وبعضها مسند كما ذكر وإن كان بعضها ضعيفاً لكن بكثرتها واختلاف طرقها ومتنها ورواتها تتعاضد وتتقوى على ما لا يخفى، والثالث: أن قوله وحاشا أصحاب رسول الله ﷺ إلى آخره ليس بحجة في ترك العمل بالأخبار المذكورة وكان يصلي خلف رسول الله ﷺ الصحابة وغيرهم من المنافقين والأعراب الجهال، وهذا من باب حسن الظن بهم وإلا فليس الضحك كبيرة وهم ليسوا من الصغائر بمعصومين ولا عن الكبائر على تقدير كونه كبيرة، ومع هذا وقع من الأحداث في حضرة النبي ﷺ ما هو أشد من هذا، ثم قوله على أنهم لم يأخذوا بعموم الخبر المروي في الضحك بل خصّوه بالقهقهة ففيه أنهم كيف لم يأخذوا بعموم الخبر المروي في الضحك ولو لم يأخذوا ما قالوا الضحك يفسد الصلاة ولا خصّوه بالقهقهة فإن لفظ القهقهة ذكر صريحاً في حديث ابن عمر وجاء أيضاً لفظ القرقرة في حديث عمران بن حصين وقد ذكر أن الأحاديث يفسر بعضها بعضاً.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) أي: البصري رحمه الله وقد مرّ في كتاب الإيمان.

(1) قال الحافظ: قوله: قال الحسن إلخ، أي: ابن أبي الحسن البصري، والتعليق عنه للمسألة الأولى وصله سعيد بن منصور وابن المنذر بإسناد صحيح، والمخالف في ذلك مجاهد والحكم بن عتيبة وحماد قالوا: من قص أظفاره أو جز شاربه فعليه الوضوء، ونقل ابن المنذر أن الإجماع استقر على خلاف ذلك، وأما التعليق عنه للمسألة الثانية فوصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ووافقه على ذلك إبراهيم النخعي وطاوس وقتادة وعطاء وبه كان يفتي داود، زاد القسطلاني اختاره النووي في «شرح المذهب» كابن المنذر، انتهى.

وخالفهم الجمهور على قولين مرتبين على إيجاب الموالاة وعدمها، فمن أوجبها قال: يجب استئناف الوضوء إذا طال الفصل، ومن لم يوجبها قال: يكتفي بغسل رجليه وهو الأظهر من =

«إِنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ، أَوْ خَلَعَ خُفَّيْهِ فَلَا وُضُوءَ عَلَيْهِ»

(إِنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ) رَأْسُهُ أَوْ لَحِيَّتَهُ أَوْ شَارِبَهُ (و) أَوْ مِنْ (أَظْفَارِهِ، أَوْ خَلَعَ) وفي رواية وخلع.

(خُفَّيْهِ) أَوْ أَحَدَهُمَا بَعْدَ الْمَسْحِ عَلَيْهِمَا (فَلَا وُضُوءَ عَلَيْهِ) وبهذه المقالة مسألتان ذكرهما على وجه التعليق، الأولى أَنَّهُ إِنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ أَظْفَارِهِ فَلَا وُضُوءَ عَلَيْهِ أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ الْمُنْذَرِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مُوَصَّوْلًا وَبِهِ قَالَ أَهْلُ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ، وَعَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ وَالْحَكَمِ بْنِ عَيْنَةَ وَحَمَّادٍ وَمَجَاهِدٍ يُجَابِ الْوُضُوءَ فِي ذَلِكَ وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذَرِ أَنَّ الْإِجْمَاعَ اسْتَقَرَّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَقَالَ عَطَاءٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالنَّخْعِيُّ يُمَسِّهُ الْمَاءَ، وَقَالَ أَصْحَابُنَا الْحَنْفِيُّ وَلَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ بَعْدَ الْوُضُوءِ أَوْ جَزَّ شَارِبَهُ أَوْ قَلَّمَ ظَفْرَهُ أَوْ قَشَطَ خُفَّهُ بَعْدَ مَسْحِهِ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ، وَقَالَ

مذهب الشافعي، وقال بعض العلماء من الشافعية وغيرهم: يجب الاستئناف وإن لم تجب الموالاة، وعن الليث عكس ذلك، انتهى.

وقال الموفق: إذا خلع خفيه بعد المسح عليهما بطل وضوؤه، وبه قال النخعي والزهري والأوزاعي وإسحاق وهو أحد قولَي الشافعي، وعن أحمد رواية أخرى أَنَّهُ يَجْزِيهِ غَسْلُ قَدَمَيْهِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ.

وهذا الاختلاف مبني على وجوب الموالاة في الوضوء فمن أجاز التفريق أجاز غسل القدمين، ومن منعه أبطل وضوءه لفوات الموالاة، وعلى هذا لو خلع الخفين قبل جفاف الماء عن يديه أجزأه غسل القدمين، وقال الحسن وقتادة وسليمان بن حرب: لا يتوضأ ولا يغسل قدميه لأنه أزال الممسوح عليه بعد كمال الطهارة فأشبهه ما لو حلق رأسه بعد المسح عليه، أو قلم أظفاره بعد المسح عليهما، ولنا أن الوضوء بطل في بعض الأعضاء فيطل في جميعها، وما ذكروه يبطل بنزع أحد الخفين فإنه يبطل الطهارة في القدمين جميعاً.

وحكي عن مالك أَنَّهُ إِذَا خَلَعَ خُفَّيْهِ غَسَلَ قَدَمَيْهِ مَكَانَهُ وَصَحَّتْ طَهَارَتُهُ، وَمِنْ آخَرِهِ اسْتَأْنَفَ الطَّهَارَةَ لِأَنَّهُ إِذَا غَسَلَهُمَا عَقِبَ النَّزْعِ لَمْ تَفْتِ الْمَوَالَاةُ لِقَرَبِ غَسْلِهِمَا مِنَ الطَّهَارَةِ الصَّحِيحَةِ فِي بَقِيَةِ الْأَعْضَاءِ، انْتَهَى مُخْتَصَرًا.

قلت: ولا يصح قياس مسح الخف على مسح الرأس إذا حلّقه بعد المسح لأن حكم مسح الخفين مقيد بالتوقيت يبطل بنفسه بعد مضي المدة بخلاف مسح الرأس فإنه إذا مسحه زال الحدث عنه فالخلق وغيره بعد ذلك سواء.

وفي تقرير مولانا الشيخ محمد حسن المكي: غرض الحسن بذلك دفع توهم أن الظفر مثلاً إذا أخذ ظهر تحته موضع يابس فينبغي أن يعيد الوضوء وجوباً عند الشافعي لفوات التوالي، ويغسل ذلك الموضع وجوباً عند غيره، فقلوه: لا وضوء عليه أي: لا وضوءاً شرعياً ولا غسل ذلك الموضع، وغرض البخاري من نقل قوله: إن هذا أيضاً خارج من البدن لكنه ليس بناقض.

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «لَا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ»

ابن جرير عليه الإعادة، وقال إبراهيم عليه إمرار الماء على ذلك الموضع، والثانية أنه إن خلع خفيه فلا وضوء عليه وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن هشيم عن يونس عنه، وفي قوله خلع إشارة إلى أنه إذا قشط خفيه من موضع المسح فلا وضوء عليه، وأما إذا خلع خفيه بعد المسح عليهما ففيه أربعة أقوال: فَقَالَ مكحول والنخعي وابن أبي ليلى والزهري والأوزاعي وأحمد وإسحاق: يستأنف الوضوء وبه قَالَ الشافعي .

والقول الثاني: يغسل رجله مكانه فإن لم يفعل استأنف الوضوء وبه قَالَ مالك والليث .

والثالث: يغسلهما إذا أراد الوضوء وبه قَالَ الثوري وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي في الجديد والمزني وأبو ثور لبطلان طهرهما بالخلع أو الانتهاء .

والرابع: لا شيء عليه وبه قَالَ الحسن وقتادة وطاووس وعطاء وإبراهيم النخعي وبه كان يفتي سليمان بن حرب وداود.

(وقال أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «(لَا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ)» هو في اللغة الشيء الحادث، والمراد هنا على ما قيل هو الخارج من السبيلين، وفيه أن الحدث أعم منه إذ كل واحد من الإغماء والنوم والجنون حدث وجميع الأمة يقولون لا وضوء إلا من حدث، فإن اعتمد هذا القائل في ذلك التفسير على ما رواه أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قَالَ إذا كان أحدكم في الصلاة فوجد حركة في دبره أحدث أو لم يحدث فأشكل عليه فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا فهذا الاعتماد ضعيف جدًا لأن الحدث ههنا خاص وهو سماع الصوت أو وجدان الريح وأثر أبي هريرة عام في سائر الأحداث لأن قوله من حدث لفظ عام لا يختص بحدث دون حدث فالمراد من الحدث هنا ما يكون سببًا لنقض الطهارة مطلقًا أو المنع المترتب عليه المجاز، ثم إن هذا التعليق قد وصله إسماعيل القاضي في الأحكام بإسناد صحيح من طريق مجاهد عنه موقوفًا، ورواه أحمد وأبو داود والترمذي من طريق شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عنه مرفوعًا وزاد أبو ريع، ورواه أبو عبيد في كتاب الطهور أيضًا لكن بلفظ لا وضوء إلا من حدث أو صوت أو ريع.

وَيُذَكِّرُ عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ فَرُمِيَ رَجُلٌ بِسَهْمٍ، فَتَرَفَهُ الدَّمُ، فَكَرَعَ، وَسَجَدَ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ»

(وَيُذَكِّرُ) عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ (عَنْ جَابِرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ) سَمَّيْتَ بِاسْمِ شَجَرَةٍ هُنَاكَ وَقِيلَ بِاسْمِ جَبَلٍ هُنَاكَ فِيهِ بِياضٌ وَسَوَادٌ وَحُمْرَةٌ يُقَالُ لَهُ الرِّقَاعُ وَقِيلَ سَمَّيْتَ بِهِ لِرِقَاعِ كَانَتْ فِي الْوَيْتِهِمْ، وَقِيلَ سَمَّيْتَ بِذَلِكَ لِأَنَّ أَفْدَامَهُمْ نَقَبَتْ فَلَقُوا عَلَيْهَا الْخِرْقَ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ أَبَا مُوسَى شَاهِدَ ذَلِكَ وَقَدْ أَخْبَرَهُ بِهِ، وَكَانَتْ تِلْكَ الْغَزْوَةُ سَنَةَ أَرْبَعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ أَنَّهَا كَانَتْ بَعْدَ خَيْبَرَ لِأَنَّ أَبَا مُوسَى جَاءَ بَعْدَ خَيْبَرَ (فَرُمِيَ) بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ (رَجُلٌ) هُوَ عَبَادُ بْنُ بَشَرَ (بِسَهْمٍ، فَتَرَفَهُ الدَّمُ) بَفَتْحِ الزَّايِ وَبِالْفَاءِ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ يُقَالُ نَزَفَ الدَّمُ أَيُّ: خَرَجَ مِنْهُ دَمٌ كَثِيرٌ حَتَّى يَضَعِفَ فَهُوَ نَزِيفٌ وَمَنْزُوفٌ، وَقَالَ ابْنُ التِّينِ هَكَذَا رَوَيْنَاهُ وَإِنَّهُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ نَزَفَ عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ أَيُّ: سَالَ دَمُهُ (فَرَكَعَ، وَسَجَدَ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ) وَلَمْ يَقْطَعْهَا لِاشْتِغَالِهِ بِحَلَاوَتِهَا عَنْ أَلَمِ الْجَرْحِ وَقَدْ وَصَلَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي «الْمَغَازِي» قَالَ حَدَّثَنِي صَدَقَةُ بْنُ يَسَارَ عَنْ عَقِيلِ بْنِ جَابِرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَعْنِي فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ فَأَصَابَ رَجُلٌ امْرَأَةً رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَحَلَفَ أَنْ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَهْرِيقَ دَمًا فِي أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَخَرَجَ يَتَّبِعُ أَثَرَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْزِلًا وَقَالَ مَنْ رَجُلٌ يَكُلُونَا فَانْتَدَبَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ كَوْنَا بِفَمِ الشَّعْبِ قَالَ فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلَانِ إِلَى فَمِ الشَّعْبِ، قَالَ حَدَّثَنِي صَدَقَةُ أَيُّ: صَدَقَةُ بْنُ يَسَارَ الْجَزَرِيُّ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ ثِقَةٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ صَالِحٌ رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ أَيْضًا عَنْ عَقِيلِ بْنِ جَابِرٍ، بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَلَا يَعْرِفُ لَهُ رَاوٍ عَنْهُ غَيْرَ صَدَقَةَ عَنْ أَبِيهِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ الصَّحَابِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَعْنِي فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ فَأَصَابَ رَجُلٌ امْرَأَةً رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَحَلَفَ أَنْ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَهْرِيقَ أَيُّ: أَرِيقُ وَالْهَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ دَمًا فِي أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَخَرَجَ يَتَّبِعُ أَثَرَ النَّبِيِّ ﷺ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالثَّاءِ الْمَثْلَثَةُ وَيَجُوزُ كَسْرُهَا وَسَكُونُ الْمَثْلَثَةِ فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْزِلًا وَقَالَ مَنْ رَجُلٌ أَيُّ: أَيُّ رَجُلٍ يَكُلُونَا أَيُّ: يَحْرُسُنَا اللَّيْلَةَ فَانْتَدَبَ يُقَالُ نَدَبَهُ لِلْأَمْرِ فَانْتَدَبَ لَهُ أَيُّ: دَعَا لَهُ فَأَجَابَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ هُوَ عَمَّارُ بْنُ يَاسَرَ، وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ هُوَ عَبَادُ بْنُ بَشَرَ وَيُقَالُ

عمارة بن حزم والأول هو المشهور قَالَ كونا بفم الشعب بكسر المعجمة وسكون المهملة الطريق في الجبل وجمعه شعاب ويفهم منه أَنَّهُ كان نزوله بشعب، قَالَ فلما خرج الرّجلان إلى فم الشعب اضطجع المهاجري أي: اقتسما الليلة للحراسة فنام المهاجري، وقام الأنصاريّ يصليّ وأتى الرّجل فجاء رجل من العدو فلما رأى ذلك الرجل، شخصه أي: شخص الأنصاريّ عرف أَنَّهُ ريثة هي الطليعة ينظر للقوم لئلا يدهمهم عدوّ ولا يكون إلّا على جبل أو شرف ينظر منه من ربأ يربأ من باب فتح يفتح فرماه أي: رمى المشرك الأنصاري بسهم فوضعه فيه ونزعه حتى مضى أي: كمل ثلاثة أسهم ثم ركع وسجد ثم انتبه أي: رماه بسهم فأصابه فنزعه واستمرّ في صلاته ثم رماه بثان فصنع كذلك ثم رماه بثالث فانزعه صاحبه فلما عرف أَنَّهُ قد نذروا به بفتح النون وكسر الذال المعجمة أي: علموا به وأحسّوا بمكانه هرب ولما رأى المهاجري ما بالأنصاريّ من الدماء قَالَ سبحان الله ألا أنبهتني، كلمة ألا بفتح الهمزة والتخفيف بمعنى الإنكار فكأنّه انكر عليه عدم إنباهه ويجوز بالفتح والتشديد ويجوز بمعنى هلا بمعنى اللوم والعتب على ترك الإنباه، أوّل ما رمى قَالَ كنت في سورة أقرؤها وكانت سورة الكهف على ما حكاه البيهقي فلم أحبّ أن أقطعها، وقد أخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني، وصحّحه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم كلّهم من طريق ابن إسحاق، وإنما لم يعجزم به المؤلّف رحمه الله لأجل الاختلاف في ابن إسحاق، وقيل لكونه لم يروه عن عقيل غير صدقة أو لأجل اختصاره، وفي كلّ منهما نظر، وقد احتج الشافعي ومن معه بهذا الحديث أنّ خروج الدم وسيلانه من غير السبيلين لا ينقض الوضوء فإنّه لو كان ناقضاً للطهارة لكانت صلاة الأنصاريّ به يفسد أوّل ما أصابته الرمية ولم يكن يجوز له بعد ذلك أن يركع ويسجد وهو محدث، واحتج أصحابنا الحنفية بأحاديث كثيرة وأقواها وأصحّها ما رواه البُخاريّ في صحيحه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النّبي ﷺ فقالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْتَحِيضُ فأطهر فأدع الصلاة قَالَ: «لا إنما ذلك عرق لا حيضة فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك» قَالَ هشام: قَالَ أَي النّبي ﷺ: «ثم توضع

وَقَالَ الْحَسَنُ: «مَا زَالَ الْمُسْلِمُونَ يُصَلُّونَ فِي جِرَاحَاتِهِمْ» وَقَالَ طَاوُسٌ،

لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت»، وأما احتجاج الشافعي ومن معه به فمشكل جداً لأنّ الدم إذا سال أصاب بدنه وجلده وربما أصابت ثيابه ومع إصابة شيء من ذلك وإن كان يسيراً لا تصحّ صلاته عندهم، وأجاب عنه الخطّابيّ بأنّه يحتمل أن يكون الدم يخرج من الجراح على سبيل الدفق بحيث لم يصب شيئاً من ظاهر بدنه وثيابه ويحتمل أن يكون الدم أصاب الثوب فقط فنزعه عنه في الحال ولم يسلم على جسده إلا قدر يسير معفو عنه، وهو مبنيّ على عدم العفو عن كثير دم نفسه فيكون كدم الأجنبي فلا يعفى إلّا عن قليله فقط وهو الذي صحّحه النوويّ في المجموع وهو التحقيق وصحّح في المنهاج والروضة أنّه كدم الثرات وقضيّته العفو عن قليله وكثيره، وقال الحافظ العسقلانيّ والظاهر أنّ البُخاريّ كان يرى أنّ خروج الدم في الصلاة لا يبطلها بدليل أنّه ذكر عقيب هذا الحديث أثر الحسن البصري قال ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم، وقال محمود العينيّ وهو عجيب منه كيف يجوز هذا القائل نسبة جواز الصلاة مع خروج الدم فيها من غير دليل قويّ إلى البُخاريّ وأثر الحسن لا يدلّ على شيء من ذلك أصلاً لأنّه لا يلزم من قوله يصلّون في جراحاتهم أن يكون الدم خارج وقد ثبت أنّ من له جراحة لا يترك الصلاة لأجلها بل يصلّي وجراحته إمّا معصبة بشيء أو مربوطة بجبيرة ومع ذلك لو خرج شيء من ذلك لا يفسد صلاته بمجرد الخروج ولا بدّ من السيلان وخروجه إلى موضع يلحقه حكم التطهير، نعم لو تشبّث في ذلك بأنّه قد صحّ أنّ ابن عمر رضي الله عنهما صلى وجرحه ينزف دماً لكان أولى، فافهم.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) البصري: ((مَا زَالَ الْمُسْلِمُونَ يُصَلُّونَ فِي جِرَاحَاتِهِمْ)) بكسر الجيم أي: من غير سيلان الدم والدليل عليه ما رواه ابن أبي شيبة في مصنّفه عن هشيم عن يونس عن الحسن أنّه كان لا يرى الوضوء من الدم إلّا ما كان سائلاً هذا الذي روي عن الحسن بإسناد صحيح على هذا التخريج هو مذهب الحنفية وحجّة لهم على الخصم وكذا قال محمود العيني فعلى هذا لا يكون دليلاً لمن لم ير الوضوء إلّا من المخرجين وقد ساقه البُخاريّ في هذا المساق فافهم.

(وَقَالَ طَاوُسٌ) هو ابن كيسان اليماني الحميري أحد الأعلام التابعين وخيار عباد الله الصالحين كان من أبناء الفرس، قَالَ يَحْيَى بن معين اسمه ذكوان وسمّي

وَمُحَمَّدٌ بْنُ عَلِيٍّ، وَعَطَاءٌ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ لَيْسَ فِي الدِّمِّ وَضُوءٌ

طاووساً لأنه كان طاووس القراء مات بمكة يوم التروية سنة ست ومائة وصلى عليه هشام بن عبد الملك، وقد وصل أثره ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عبيد الله بن موسى عن حنظلة عن طاووس أنه كان لا يرى في الدم السائل وضوءاً يغسل عنه الدم حسبه وهذا ليس بحجة للشافعية لأنهم لا يرون العمل بفعل التابعي ولا هو حجة على الحنفية من وجهين:

الأول: أنه لا يدلّ على أنّ طاوساً كان يصليّ والدم سائل.

والثاني: أنه وإن سلّمنا ذلك فالمنقول عن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يقول التابعون رجال ونحن رجال يزاحموننا ونزاحمهم والمعنى إنّ أحدا منهم إذا أدى اجتهاده إلى شيء لا يلزمنا الأخذ به بل نجتهد كما اجتهد هو فما أدى اجتهادنا إليه عملنا به وتركنا اجتهاده.

(و) قَالَ (مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ) أَي: ابن الحسين بن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنهم الهاشمي المدني أبو جعفر المعروف بالباقر سميّ به لأته بقر العلم أي: شقّه بحيث عرف حقائقه وهو أحد التابعين الأعلام الأجلاء مات سنة أربع عشرة ومائة، وقد روى أثره هذا موصولاً أبو بشر المعروف بسمّويه في فوائد الحافظ من طريق الأعمش قال سألت أبا جعفر الباقر عن الرّاعف فقال لو سال نهر من دم ما أعدت عنه الوضوء، وقال الكُرْمَانِيُّ ويحتمل أن يكون محمد بن علي هذا هو مُحَمَّدُ بن علي المشهور بابن الحنفية وقد تقدم في آخر كتاب العلم والظاهر هو الأول، (و) قَالَ (عَطَاءٌ) أَي: ابن أبي رباح وقد وصل أثره عبد الرزاق عن ابن أبي جريج عنه، (و) قَالَ (أَهْلُ الْحِجَازِ) هو من باب عطف العام على الخاص لأنّ طاووساً ومحمد بن عليّ وعطاء حجازيّون أيضاً ومنهم سعيد بن المسيّب وسعيد بن جبير والفقهاء السبعة من أهل المدينة ومالك والشافعي وآخرون.

(لَيْسَ فِي الدِّمِّ وَضُوءٌ) سواء سال أو لم يسأل، وخالفهم إمامنا الأعظم أبو حنيفة رحمه الله حيث أوجبه مع السيلان واستدلّ بما رواه الدارقطني إلا أن يكون دماً سائلاً، وهو مذهب جماعة من الصحابة والتابعين، قال أبو عمرو وبه قال النّوويّ والحسن بن حيّ وعبيد الله بن الحسن والأوزاعيّ وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه فإن كان الدم يسيراً غير خارج ولا سائل فإنه لا ينقض الوضوء عند جميعهم وما أعلم أحداً أوجب الوضوء من يسير الدم إلا مجاهد وحده انتهى.

وَعَصَرَ ابْنُ عُمَرَ بَثْرَةً فَخَرَجَ مِنْهَا الدَّمُ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَبَزَقَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى دَمًا فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ،

(وَعَصَرَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (بَثْرَةً) بفتح الموحدة وسكون المثلثة ويجوز فتحها خراج صغير يقال بشر وجهه (فَخَرَجَ مِنْهَا الدَّمُ) وفي رواية: فخرج منها دم (وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) وفي رواية: فلم يتوضأ، وقد وصله ابن أبي شيبه بإسناد صحيح قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ ثنا سليمان التيمي عن بكر قَالَ رأيت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عصر بثرة في وجهه فخرج منها شيء من دم فحكه بين إصبعيه ثم صلى ولم يتوضأ، قَالَ محمود الْعَيْنِيُّ وهذا الأثر حجة للحنفية لأنَّ الدم الخارج بالعصر لا ينتقض الوضوء عندهم لأنَّه مُخْرَجٌ والنقض يضاف إلى الخارج دون المخرج كما هو مقرر في كتبهم فإن فرح أحد من الخصوم أنَّه حجة على الحنفية فهي فرحة غير مستمرة.

(وَبَزَقَ) بالزاي وبالسين وبالصاد بمعنى واحد.

(ابْنُ أَبِي أَوْفَى) اسمه عبد الله وأبو أوفى اسمه علقمة بن الحارث الصحابي ابن الصحابي شهد بيعة الرضوان وما بعدها من المشاهد ولم يزل بالمدينة حتى قبض رسول الله ﷺ، روي له خمسة وتسعون حديثاً، أخرج البخاري منها خمسة عشر، وقال النبي ﷺ في حقهم: «اللَّهُمَّ صل على آل أبي أوفى» وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة سنة سبع وثمانين وقد كَفَّ بصره، وهو أحد من رآه أبو حنيفة من الصحابة وروى عنه، ولا يلتفت إلى قول المنكر المتعصب وكان عمر أبي حنيفة حينئذ سبع سنين هذا على الصحيح من أنَّ مولد أبي حنيفة سنة ثمانين، وعلى قول من قَالَ سنة سبعين يكون عمره حينئذ سبع عشرة سنة ويستبعد جداً أن يكون صحابي مقيماً ببلدة وفي أهلها من لم يره وأصحابه أخبر بحاله وهم ثقات في أنفسهم (دَمًا) وهو يصلي (فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ) وهذا الأثر وصله سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ في جامعه عن عطاء بن السائب أنَّه رآه يفعل ذلك بإسناد صحيح لأن سُفْيَانَ سمعه من عطاء قبل اختلاطه ورواه ابن أبي شيبه في مصنفه بسند جيد عن عبد الوهاب الثقفي عن عطاء بن السائب قَالَ رأيت ابن أبي أوفى بزق دما وهو يصلي ثم مضى في صلاته، وهذا الأثر أيضًا ليس بحجة لهم على الحنفية لأنَّ الدم الذي يجري من الفم إن كان من جوفه فلا ينتقض وضوؤه وإن كان من بين أسنانه فلا اعتبار

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ، وَالْحَسَنُ: فَيَمَنْ يَحْتَجُّمُ: لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا غَسْلُ مَحَاجِمِهِ.

للغلبة للبزاق وللدّم ولم يتعرض الراوي لذلك فلم يبق حجة، وللحكم بالغلبة أصل فروى ابن أبي شيبة عن الحسن في رجل بزق فرأى في بزاقه دماً أنّه لم ير ذلك شيئاً حتّى يكون عبيطاً، وروى عن ابن سيرين أنّه ربّما بزق فيقول لرجل انظر هل تغير الريق فإن قال تغير بزق الثانية فإن كان في الثالثة متغيراً فإنه يتوضأ وإن لم يكن في الثالثة متغيراً لم ير وضوءاً والتغير لا يكون إلّا بالغلبة.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (وَالْحَسَنُ) البصري رحمه الله (فَيَمَنْ يَحْتَجُّمُ) وفي رواية فيمن احتجم (لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا غَسْلُ مَحَاجِمِهِ) جمع محجمة بفتح الميم مكان الحجامة وبكسر الميم اسم القارورة والمراد هنا الأوّل أي: ليس عليه الوضوء، وفي رواية الكشميهني ليس عليه غسل محاجمه بإسقاط إلّا وهو الذي ذكره الإسماعيلي، وقال ابن بطال ثبتت إلّا في رواية المستملي دون رفيقه، وقال الحافظ العسقلانيّ وهي في نسختي ثابتة من رواية أبي ذرّ عن الثلاثة، وقد وصل أثر ابن عمر الشافعي وابن أبي شيبة بلفظ كان إذا احتجم غسل محاجمه، وأمّا أثر الحسن فقد وصله ابن أبي شيبة أيضاً بلفظ أنّه سئل عن الرجل يحتجم ماذا عليه قَالَ يغسل أثر محاجمه أي: ولا يتوضأ كما قاله الحنفية وليس ذلك حجة عليهم أَيْضاً لأنّ جماعة من الصحابة رأوا فيه الغسل منهم ابن عباس وعبد الله بن عمرو وعليّ بن أبي طالب، وروته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النَّبِيِّ ﷺ رواه ابن أبي شيبة بأسانيد جياد وهو مذهب مجاهد أَيْضاً، وأيضاً فالدم الذي يخرج من موضع الحجامة مخرج وليس بخارج والنقض يتعلّق بالخارج كما مرّ فإذا احتجم وخرج الدم في المحجم بمصّ الحجام ولم يسل ولم يلحق إلى موضع يلحقه حكم التطهير فعلى الأصل المذكور لا ينتقض وضوؤه ولكن لا بدّ من غسل موضع الحجامة، والمقصود إزالة ذلك من موضع الحجامة بأيّ شيء كان ولا يتعيّن الماء وفي المحلي في أثر ابن عمر غسله بحصاة فقط وعن الليث يجزئه أن يمسحه ويصلّي ولا يغسله فهذا يدلّ على أنّ المراد إزالة ذلك، والحاصل أنّ جميع ما ذكر في هذا الباب ليس بحجة على الحنفية فإن كان من أقوال الصحابة أو أفعالهم فكلّ واحد له تأويل ومحمل صحيح وإن كان التابعين فليس ذلك بحجة عليهم لما سبق ذكره مما نقل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والله أعلم.

176 - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ مَا لَمْ يُحَدِّثْ» فَقَالَ رَجُلٌ أَعْجَمِيٌّ:

(حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) بكسر الهمزة وقد مرّ في باب (المسلم من سلم المسلمون).

(قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ الْحَارِثِ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ وقد مرّ في باب حفظ العلم.

قَالَ: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ⁽¹⁾ الْمَقْبُرِيُّ) بضم الباء وفتحها وقيل بكسرها أيضًا، وفي رواية الأربعة عن سعيد المقبري وقد مرّ في باب: «الدين يسر».

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ كُلُّهُمْ مَدِينُونَ إِلَّا آدَمَ وَهُوَ دَخَلَ الْمَدِينَةَ أَيْضًا.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ (قَالَ النَّبِيُّ) وَفِي رَوَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي ثَوَابٍ (صَلَاةٍ) لَا فِي حَقِيقَتِهَا وَإِلَّا لَا مَتْنَعٌ عَلَيْهِ الْكَلَامُ وَنَحْوُهُ وَتَكَرَّرَ الصَّلَاةُ لِيَشْمَلَ أَنْتَظَارُ كُلِّ مَنَّا وَإِشْعَارًا بِأَنَّ الْمَرَادَ نَوْعَ صَلَاتِهِ الَّتِي يَنْتَظَرُهَا.

(مَا كَانَ) وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ مَا دَامَ (فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ) إِمَّا خَبَرَ لِلْفِعْلِ النَاقِصِ وَإِمَّا حَالًا وَالْخَبَرُ قَوْلُهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنَّمَا عَرَّفَ الْمَسْجِدَ لِأَنَّ الْمَرَادَ هُوَ الْمَسْجِدَ الَّذِي هُوَ فِيهِ (مَا لَمْ يُحَدِّثْ) أَي: مَا لَمْ يَأْتِ بِالْحَدِّثِ وَكَلِمَةٌ مَا مُصَدَّرَةٌ زَمَانِيَّةٌ أَي: مَدَّةٌ دَوَامٌ عَدَمُ الْحَدِّثِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: 31] أَي مَدَّةٌ دَوَامِي حَيًّا وَهُوَ يَعْمَ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ وَغَيْرِهِ.

(فَقَالَ رَجُلٌ أَعْجَمِيٌّ) نِسْبَةٌ إِلَى الْأَعْجَمِ عَلَى مَا قِيلَ وَهُوَ الَّذِي لَا يَفْصَحُ وَلَا يَبَيِّنُ كَلَامَهُ وَإِنْ كَانَ عَرَبِيًّا وَأَمَّا الْعَجَمِيُّ فَهُوَ نِسْبَةٌ إِلَى الْعَجَمِ خِلَافَ الْعَرَبِ وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ كُلٌّ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْكَلَامِ فَهُوَ أَعْجَمٌ وَمُسْتَعْجَمٌ⁽²⁾، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْأَعْجَمِيُّ هُوَ الْحَضْرَمِيُّ الَّذِي تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْوُضُوءِ.

(1) أَي: ابْنُ أَبِي سَعِيدٍ.

(2) قَالَ الْجَوَابِيُّ لَا تَقُلْ رَجُلٌ أَعْجَمِيٌّ فَتَنْسِبْهُ إِلَى نَفْسِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَعْجَمٌ وَأَعْجَمِيٌّ بِمَعْنَى مِثْلِ دَوَّارٍ وَدَوَّارِي هَذَا يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْيَاءَ فِي أَعْجَمِيٍّ لَيْسَتْ لِلنِّسْبَةِ وَإِنَّمَا هِيَ لِلْمُبَالَغَةِ.

مَا الْحَدَّثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: الصَّوْتُ يَعْنِي الضَّرْطَةَ⁽¹⁾.

177 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»⁽²⁾.

(مَا الْحَدَّثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: الصَّوْتُ يَعْنِي الضَّرْطَةَ) ونحوها من فساءٍ وسائر الخارجات من السبيلين، وفي رواية أبي داود وغيره لا وضوء إلا من صوت أو ريح فكأنه قَالَ لا وضوء إلا من ضراط أو فساء، وإنما خصهما بالذكر لأنَّ الغالب أنَّ الخارج منهما في المسجد لا يزيد عليهما فالظاهر أنَّ السؤال وقع عن الحدث الخاص وهو المعهود وقوعه غالباً في الصلاة وفي حالة الانتظار للصلاة⁽³⁾.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي على ما قاله الأكثرون وقد مر في باب: «علامة الإيمان حب الأنصار»، وفيهم هشام بن عمار ويكنى بأبي الوليد أيضاً ويروي هو أيضاً عن ابن عيينة وعنه البخاري أيضاً فيحتمل أن يكون هذا.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) ابن عيينة وفي رواية سُفْيَان (ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ) مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ. (الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبَادٍ) بتشديد الموحدة (ابْنِ تَمِيمٍ) الْأَنْصَارِيُّ (عَنْ عَمِّهِ) عبد الله بن زيد المازني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد أئمة أجلاء وهم ما بين بصريّ وكوفيّ ومدنيّ وقد أخرج متنه البخاريّ في البيوع أيضاً وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة في الطهارة أيضاً.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: لَا يَنْصَرِفُ) وفي رواية لا ينفلت بمعنى لا ينصرف أي: المصلّي عن صلاته (حَتَّى) أَنْ (يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا) وإنما ذكر شيئين سماع الصّوت ووجدان الريح ليتناول الأصم والأخشم وقد مرّ الكلام في هذا الحديث مستوفى في باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن وإنما أورده هنا لدلالته ظاهراً على حصر النقض بما يخرج من السبيلين فتأمل.

(1) أطرافه 445، 477، 647، 648، 659، 2119، 3229، 4717 - تحفة 13026.

(2) طرفاه 137، 2056 - تحفة 5299.

(3) ووجه الاستدلال بالحديث أنه خصّ من بين ما عهد وقوعه في المسجد الضرطة بالذكر ولم يذكر ما عداها مما يخرج من المخرج كالغائط والبول فعلم أن ما عداها ليس بناقض وفيه نظر لا يخفى.

178 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُنْذِرِ أَبِي يَعْلَى الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «فِيهِ الْوُضُوءُ» وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ ⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أَي: (ابْنُ سَعِيدٍ، قَالَ) الْبَلْخِيُّ وَقَدْ مَرَّ فِي بَاب: «السلام من الاسلام» (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) أَي: ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الرَّازِي الْكُوفِي وَقَدْ سَبَقَ ذَكَرَهُ فِي بَابٍ مِنْ جَعَلَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَيَّامًا.

(عَنِ الْأَعْمَشِ) سَلِيمَانُ بْنُ مَهْرَانَ بِكَسْرِ الْمِيمِ الطَّبْرِيُّ ثُمَّ الْكُوفِيُّ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَاب: «علامات المنافق».

(عَنْ مُنْذِرٍ) بَضْمُ الْمِيمِ عَلَى صِيغَةِ الْفَاعِلِ مِنَ الْإِنْذَارِ.
(أَبِي يَعْلَى) بِفَتْحِ الْيَاءِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ اللَّامِ (الثَّوْرِيُّ) بِالْمَثْلَةِ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ) هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْحَنْفِيَّةُ أُمُّهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُمَا فِي آخِرِ كِتَابِ الْعِلْمِ مَعَ ذِكْرِ الْمُقَدَّادِ.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ (قَالَ عَلِيُّ) أَي: ابْنُ أَبِي طَالِبٍ أَبُوهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً) عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ مِنَ الْمَذْيِ أَي: كَثِيرِ الْمَذْيِ، وَفِي سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ الْكَبِيرِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَدْخُلُ فِي إِحْلِيلِهِ الْفَتِيلَةَ مِنْ كَثَرَةِ الْمَذْيِ (فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) عَنْ حُكْمِهِ وَذَلِكَ لَكُنْ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَحْتَ نِكَاحِهِ (فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ) أَي: الْمُقَدَّادُ الَّذِي تَبَنَاهُ الْأَسْوَدُ أَوْ حَالَفَهُ وَإِلَّا فَأَبُوهُ فِي الْحَقِيقَةِ ثَعْلَبَةُ الْبَهْرَانِيِّ كَمَا مَرَّ أَي: أَمَرْتُهُ أَنْ يَسْأَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ذَلِكَ (فَسَأَلَهُ فَقَالَ) ﷺ يَجِبُ «فِيهِ الْوُضُوءُ» لَا الْغَسْلُ وَفِي حَدِيثِ غَسَّانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الضَّبْعِيِّ عِنْدَ أَبِي مُوسَى الْمَدِينِيِّ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ قَالَ ﷺ: «لَوْ اغْتَسَلْتُمْ مِنَ الْمَذْيِ كَانَ أَشَدَّ عَلَيْكُمْ مِنْ».

(وَرَوَاهُ) وَفِي رِوَايَةٍ رَوَاهُ بِإِسْقَاطِ الْوَاوِ (شُعْبَةُ) أَي: ابْنُ الْحَجَّاجِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ وَقَدْ مَرَّ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْإِيمَانِ (عَنِ الْأَعْمَشِ) أَي: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُنْذِرٍ إِلَى آخِرِهِ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ إِنْ احْتَمَلَ أَنْ يَرَوَى عَنْ غَيْرِ الْمُنْذِرِ وَقَدْ سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الْعِلْمِ وَيَأْتِي إِنْ

179 - حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ، سَأَلَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ فَلَمْ يُمِنْ،

شاء الله تعالى في باب غسل المذي وأورده هنا لدلالته على إيجاب الوضوء من المذي وهو خارج من أحد المخرجين وهو مجمع عليه إلا أن ما سلس منه فهو مرض فلا يكون منه الوضوء عند مالك، ثم إنه تعليق من البخاري ذكره متابعة.

(حَدَّثَنَا سَعْدُ⁽¹⁾ بْنُ حَفْصٍ) أَبُو مُحَمَّدٍ الطَّلْحِي بالمهملتين الكوفي مات سنة خمس عشرة ومائتين، قَالَ: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) ابن عبد الرحمن النحوي أبو معاوية (عَنْ يَحْيَى) أي: ابن كثير البصري التابعي (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بفتح اللام عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف التابعي وكل هؤلاء تقدّموا في باب كتابة العلم.

(أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ) بفتح المثناة التحتية والسين المهملة المدني وقد مرّ في باب: كفران العشير.

(أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ) المدني الصحابي (أَخْبَرَهُ أَنَّهُ، سَأَلَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وفي رجال هذا الإسناد ثلاثة من التابعين اثنان من كبارهم وهما أَبُو سَلَمَةَ وعطاء والثالث تابعي صغير وهو يَحْيَى بن أبي كثير والثلاثة على نسق واحد، وفيهم صحابيان يروي أحدهما عن الآخر وهما زيد بن خالد وعثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهم ما بين كوفي وبصري ومدني، وقد أخرج متنه المؤلف في الطهارة في مواضع، وأخرجه مسلم فيها أيضًا.

(قُلْتُ) بقاء المتكلم على سبيل الالتفات من الغيبة إلى التكلم لقصد حكاية لفظة نفسه وإلا لكان مقتضى ظاهر الكلام أن يقول قَالَ كَمَا قَالَ سَأَلَ (أَرَأَيْتَ) أي: أخبرني هل يجب أن يتوضأ (إِذَا جَامَعَ) الرجل امرأته أو أمته (فَلَمْ) وفي رواية ولم بالواو (يُؤْمِنُ) بضمّ الياء وسكون الميم من الإيمان وعليه الرواية وفي لغة ثانية فتح الياء وثالثة ضمّ الياء وفتح الميم وتشديد النون يقال مَنَى وَأَمْنَى ومَنَى ثلاث لغات والوسطى أشهر وأفصح وبها جاء القرآن قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾ ﴿٥٨﴾ [الواقعة: 58].

(1) يسكون العين كذا للجميع إلا القاسي فإنه قال: سعيد بالياء.

قَالَ عُثْمَانُ «يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ» قَالَ عُثْمَانُ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيًّا، وَالزُّبَيْرَ، وَطَلْحَةَ، وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَأَمَرُوهُ بِذَلِكَ⁽¹⁾.

(قَالَ عُثْمَانُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ) أي: الوضوء الشرعي لا الوضوء اللغوي وإنما أمره بالوضوء احتياطاً لأن الغالب خروج المذي من المجامع وإن لم يشعر به.

(وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ) لتنجسه بالمذي، واختلفوا هل يجب غسل كل الذكر أو غسل ما أصابه المذي فَقَالَ مَالِكٌ بِالْأَوَّلِ وقال الشافعي بالثاني، وأيضا قد اختلف أصحاب مالِك منهم من أوجب غسل الذكر كله لظاهر الخبر ومنهم من أوجب غسل مخرج المذي وحده، وعن الزُّهْرِيِّ لا يغسل الأنثيين من المذي إلا أن يكون أصابهما شيء، وقال الأثرم وعلى مذهب أبي عبد الله سمعته لا يرى في المذي إلا الوضوء ولا يرى فيه الغسل وهذا قول أكثر أهل العلم، وفي المغني لابن قدامة المذي ينقض الوضوء وهو ماء يخرج لزجا متسبباً عند الشهوة فيكون على رأس الذكر، واختلفت الرواية في حكمه فروي أنه لا يوجب الاستنجاء والوضوء، وروي أنه يوجب غسل الذكر والأنثيين مع الوضوء، وقال الطحاوي لم يكن قوله ﷺ يغسل مذاكيره لإيجاب الغسل ولكنه ليتقلص أي: ليرتفع وينزوي المذي فلا يخرج، والدليل عليه ما جاء في صحيح مسلم تَوَضَّأُ وَاَنْضَحَ فَرْجَكَ، وهو مذهب إمامنا الأعظم أبي حنيفة وأصحابه وبه قَالَ الشافعي ومالك في رواية وأحمد في رواية، ثم إن الواو لا تدل على الترتيب بل على مطلق الجمع فلا فرق بين أن يغسل الذكر قبل الوضوء أو بعده على وجه لا ينتقض الوضوء معه.

(قَالَ عُثْمَانُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (سَمِعْتُهُ) أي: المذكور كله (مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ زَيْدٌ (فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيًّا) أي: ابن أبي طالب (وَالزُّبَيْرَ) أي: ابن العوّام (وَطَلْحَةَ) أي: ابن عبيد الله (وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ).

(فَأَمَرُوهُ) أي: المجامع ودل عليه قوله إذا جامع (بِذَلِكَ) أي: بأن يتوضأ ويغسل ذكره، وفي الحديث وجوب الوضوء على من جامع ولم ينزل لا الغسل

(1) طرفه 292 - تحفة 9801، 10098، 3621 ل، 4997 ل، 3477.

أخرجه مسلم في الحيض باب إنما الماء من الماء رقم (347).

180 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ،

لَكَنَّهُ مَنْسُوخٌ قَالَ ﷺ: «إِذَا تَقَى الْخَتَانَانِ وَجِبَ الْغَسْلُ»، وَقَدْ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ بَعْدَ أَنْ كَانَ فِي الصَّحَابَةِ مَنْ لَا يُوجِبُ ⁽¹⁾ الْغَسْلَ إِلَّا بِالْإِنْزَالِ كَعَثْمَانَ وَعَلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ وَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ وَابْنَ مَسْعُودٍ وَرَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ كَعْبٍ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَفِي التَّابِعِينَ أَيْضًا كَعَطَاءَ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَهَشَامَ بْنَ عُرْوَةَ وَالْأَعْمَشَ وَبَعْضَ أَصْحَابِ الظَّاهِرِ وَقَدْ رَجَعَ بَعْضُهُمْ، فَإِنْ قِيلَ إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ مَنْسُوخًا فَكَيْفَ يَصَحُّ الِاسْتِدْلَالُ بِهِ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَنْسُوخَ مِنْهُ عَدَمُ وَجُوبِ الْغَسْلِ وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالْوُضُوءِ فَهُوَ بَاقٍ لِأَنَّهُ مَنْدَرَجٌ تَحْتَ الْغَسْلِ وَالْحِكْمَةُ فِي الْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ قَبْلَ أَنْ يَجِبَ الْغَسْلُ إِمَّا كَوْنُ الْجَمَاعِ مِطْنَةً خُرُوجَ الْمَذْيِ أَوْ مَلَامَسَةَ الْمَرْأَةِ.

وَأَمَّا مِطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ فَقَدْ قَالَ الْكِرْمَانِيُّ إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْوُضُوءِ مِنَ الْخَارِجِ مِنَ الْمَخْرَجِ الْمَعْتَادِ نَعَمْ لَا يَدُلُّ عَلَى الْجُزْءِ الْآخِرِ وَهُوَ عَدَمُ الْوُجُوبِ فِي غَيْرِهِ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَدُلَّ كُلُّ حَدِيثٍ فِي الْبَابِ عَلَى كُلِّ التَّرْجُمَةِ بَلْ لَوْ دَلَّ الْبَعْضُ عَلَى الْبَعْضِ بِحَيْثُ يَدُلُّ كُلُّ مَا فِي الْبَابِ عَلَى كُلِّ التَّرْجُمَةِ لَصَحَّ التَّعْبِيرُ بِهَا، قَالَ الْعَيْنِيُّ وَفِيهِ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَنْسُوخَ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ وَاتِّفَاقِ أَئِمَّةِ الْفُتُوَى فَلَا يَنَاسِبُ التَّرْجُمَةَ لِأَنَّ الْبَابَ مَعْقُودٌ فَيَمْنُ لَمْ يَرِ الْوُضُوءُ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجِينَ وَهَهُنَا لَا خِلَافَ فِيهِ، فَافْهَمُ.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هُوَ، وَفِي رِوَايَةٍ بِإِسْقَاطٍ هُوَ ابْنُ مَنْصُورٍ وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بِإِسْقَاطٍ هُوَ ابْنُ مَنْصُورٍ، وَهُوَ ابْنُ مَنْصُورِ بْنِ بَهْرَامٍ بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ الْمَعْرُوفِ بِالْكُوسَجِ الْمَرْوُزِيِّ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ فَضْلِ مَنْ عِلْمٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ) بِفَتْحِ النُّونِ وَسُكُونِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ ابْنَ الشَّمِيلِ بِصِيغَةِ التَّصْغِيرِ أَبُو الْحَسَنِ الْمَازَنِيُّ الْبَصْرِيُّ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي آخِرِ بَابِ حَمْلِ الْعِزَّةِ فِي الِاسْتِنْجَاءِ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) ابْنُ الْحَجَّاجِ (عَنِ الْحَكَمِ) بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَالْكَافِ هُوَ

(1) وَقَدْ رُوِيَ إِيْجَابُ الْغَسْلِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَأَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَابْنَ عُمَرَ وَعَلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنَ مَسْعُودٍ وَقَالَ الْعَيْنِيُّ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَالْمُهَاجِرُونَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُهُمُ وَالنَّخَعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَجَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ؟»

ابن عتيبة تصغير عتبة الباب وقد تقدّم في باب السمر بالعلم.

(عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ) الزيات المدني المتقدم في باب أمور الإيمان وغيره.

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) سعد بن مالك الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد مر في

باب: «من الدين الفرار من الفتن» ورجال هذا الإسناد ما بين مروزي وبصري وواسطي وكوفي ومدني وقد أخرج مثته مسلم في الطهارة أيضًا وأخرج ابن ماجة أيضًا.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ) ولمسلم وغيره مرّ على رجل فيحمل على أنّه مرّ به فأرسل إليه، وسمّى مسلم هذا الرجل في روايته من طريق أخرى عن أبي سعيد عتبان بكسر المهملة وسكون المثناة الفوقية وبموحدة ابن مالك الْأَنْصَارِيِّ الخزرجي السالمي البصري وإن لم يذكره ابن اسحاق فيهم، ولفظه من رواية شريك بن أبي نمر عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أَبِيهِ قَالَ خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَبَا حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي بَنِي سَلَامٍ وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَابِ عِثْبَانَ فَخَرَجَ يَجْرُ إِزَارَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعْجَلْنَا الرَّجُلَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَاهُ، وَكَذَا سَمَّاهُ بَقِي بن مخلد في روايته لهذا الحديث من هذا الوجه، ووقع في رواية في صحيح أبي عوانة أنّه ابن عتبة والأوّل أصحّ، ورواه ابن إسحاق في المغازي عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ لَكِنَّهُ قَالَ فَهْتَفَ بِرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ يَقَالُ لَهُ صَالِحٌ فَإِنْ حَمَلَ عَلَى تَعَدُّدِ الْوَاقِعَةِ وَإِلَّا فَطَرِيقُ مُسْلِمٍ أَصَحّ وَقَدْ وَقَعَتِ الْقِصَّةُ أَيْضًا لِرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَغَيْرِهِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، لَكِنَّ الْأَقْرَبَ فِي تَفْسِيرِ الْمُبْهَمِ الَّذِي فِي الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ عِثْبَانُ.

(فَجَاءَ) أَي: الرَّجُلُ الْمَدْعُو (وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ) أَي: يَنْزِلُ مِنْهُ الْمَاءُ قَطْرَةً قَطْرَةً مِنْ أَثَرِ الْاِغْتِسَالِ وَالتَّرْكِيبِ مِنْ قَبِيلِ سَالِ الْوَادِي.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) لَهُ (لَعَلَّنَا) كَلِمَةٌ لَعَلَّ هُنَا لِإِفَادَةِ التَّحْقِيقِ قِيلَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَلَى بَابِهَا لِلتَّرْجِيحِ لِأَنَّ التَّرْجِيحَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ وَهُنَا قَدْ أُجِيبَ بِقَوْلِهِ: نَعَمْ أَي: قَدْ (أَعْجَلْنَاكَ؟) مِنَ الْإِعْجَالِ يَقَالُ أَعْجَلَ إِعْجَالًا وَعَجَّلَهُ تَعْجِيلًا إِذَا اسْتَحْتَهُ وَمَعْنَاهُ أَعْجَلْنَاكَ، عَنْ فَرَاغِ حَاجَتِكَ مِنَ الْجَمَاعِ، وَفِيهِ جَوَازُ الْأَخْذِ

فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُعْجِلْتَ أَوْ قُحِطْتَ فَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ».

بالقرائن لأن الصحابي لما أبطأ عن الإجابة مدّة الاغتسال خالف المعهود منه وهو سرعة الإجابة للنبي ﷺ فلما رأى عليه أثر الغسل دلّ على أنه كان مشغولاً بجماع، وفيه استحباب الدوام على الطهارة لكون النبي ﷺ لم ينكر عليه تأخير إجابته وكأنّ ذلك كان قبل إيجابها إذ الواجب لا يؤخر للمستحب، هذا وقد كان عتبان طلب من النبي ﷺ أن يأتيه فيصلّى في بيته في مكان يتخذه مصلى فأجابه كما سيأتي في موضعه فيحتمل أن تكون هي هذه الواقعة وقدم الاغتسال ليكون متأهباً للصلاة معه.

(فَقَالَ) وفي رواية: قَالَ مَقَرّاً لَهُ (نَعَمْ) أَعْجَلَنِي، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أُعْجِلْتَ) بضم الهمزة وكسر الجيم، وفي رواية إذا عَجَلْتَ بضم العين وكسر الجيم المشددة من التعجيل، وفي رواية عَجَلْتَ بضم العين وكسر الجيم المخففة.

(أَوْ قُحِطْتَ) بضم القاف وكسر الحاء المهملة من غير همز، وفي رواية قَحَطْتَ بفتح القاف والحاء، وفي رواية بكسر الحاء، وفي أخرى أَقْحَطْتَ بضم الهمزة وسكون القاف وكسر الحاء من الإقحاط، وفي أخرى بفتح الهمزة والحاء، ومعنى الإقحاط عدم الإنزال في الجماع وهو استعارة من قحوط المطر وهو انحباسه أو قحوط الأرض وهو عدم إخراجها النبات.

وحكى ابن الجوزي، عن ابن الخشاب: أَنَّ المحدثين يقولون قحط بفتح القاف قَالَ والصواب الضمّ لكن في أمالي أبي عليّ القالي بالوجهين في القاف وبزيادة الهمزة المضمومة.

(فَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ) يجوز فيه الرفع والنصب أمّا الرفع أنّه مبتدأ خبره قوله عليك المقدم وأمّا النصب فعلى أنّه مفعول عليك لأنّه اسم فعل أي: الزم الوضوء لا الغسل، وكلمة أو في قوله أو قحطت للشك من الراوي أو لتنويع الحكم من النبي ﷺ وهو الظاهر والمقصود بيان أنّ عدم الإنزال سواء كان بامر خارج عن ذات الشخص أو كان من ذاته لا فرق بينهما في الحكم أي إيجاب الوضوء لا الغسل لكنّه منسوخ وقد انعقد الإجماع على وجوب الغسل بالجماع أنزل أو لم ينزل كما مرّ تفصيلاً.

تَابَعَهُ وَهَبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَلَمْ يَقُلْ غُنْدَرٌ وَيَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ: «الْوُضُوءُ».

(تَابَعَهُ) أي: تابع النضر بن شميل (وَهَبٌ) أي: ابن جَرِير بن حازم البصري مات على ستّة أميال من البصرة منصرفاً من الحج فحمل ودفن بالبصرة سنة ست ومائتين، وقد وصل هذه المتابعة أبو العباس السراج في مسنده عن زياد بن أيوب عنه (قَالَ) أي: وهب وفي نسخة سقط «قال»: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) وفي رواية ابن عساكر عن شُعْبَةَ بدل قوله قَالَ حَدَّثَنَا أي: حَدَّثَنَا عن الحكم عن ذكوان إلى آخره بمثل ما ذكر، وهذا تعليق من البُخَارِيِّ وإن احتمل السماع لأنّ البُخَارِيَّ كان ابن اثنتي عشرة سنة عند وفاة وهب، ورواية وهب هذه أخرجها الطحاوي أيضًا عن يزيد عن وهب.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أي: البُخَارِيُّ كذا في رواية كريمة وابن عساكر، وأمّا في رواية غيرهما فسقط قوله قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وإنما وقع فيها قوله: (وَلَمْ يَقُلْ غُنْدَرٌ) بضمّ المعجمة وفتح المهملة على الأشهر وهو مُحَمَّد بن جعفر الهذلي البصري وقد تقدّم في باب ظلم دون ظلم.

(وَيَحْيَى) أي: ابن سعيد القطان (عَنْ شُعْبَةَ) أي: راويين عنه بهذا الإسناد والمتن («الْوُضُوءُ») يعني أنّهما روايا هذا الحديث عن شُعْبَةَ ولم يقولوا لفظ: الوضوء بل قالوا فعليك فقط بحذف المبتدأ وجاز ذلك لقيام القرينة عليه والمقدّر عند القرينة كالمفروض كذا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ.

وقال الحافظ العسقلاني: لكن لم يقولوا فيه عليك الوضوء فأما يَحْيَى فهو كما قَالَ قد أخرج أحمد بن حنبل في مسنده عنه ولفظه فليس عليك غسل وأمّا غندر فقد أخرج أحمد أيضًا في مسنده عنه لكنّه ذكر الوضوء ولفظه فلا غسل عليك، عليك الوضوء وهكذا أخرج مسلم وابن ماجة والإسماعيلي وأبو نعيم من طرق عنه وكذا ذكره أكثر أصحاب شُعْبَةَ كأبي داود الطيالسي وغيره عنه فكأنّ بعض مشايخ البُخَارِيِّ حَدَّثَهُ به عن يحيى وغندر معا فساقه له على لفظ يَحْيَى ولم يسقه على لفظ غندر فظنّ البُخَارِيُّ أنّهما لم يذكرهما في روايتهما الوضوء كلاهما هذا، وأنت خبير بأن هذا الظنّ لا يليق بجلالة شأن البُخَارِيِّ رحمه الله تعالى.

36 - باب الرَّجُلُ يُوضُّ صَاحِبَهُ⁽¹⁾

181 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ،

36 - باب الرَّجُلُ يُوضُّ صَاحِبَهُ

(باب الرَّجُلُ يُوضُّ) من باب التفعيل (صَاحِبَهُ) وجه المناسبة بين البابين اشتغال كل منهما على حكم من أحكام الوضوء.

حَدَّثَنَا وفي رواية: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللام على الأصح وقيل بالتشديد وهو مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ كما في رواية كريمة وهو البيكندي وقد مر في كتاب الإيمان.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) أحد الأعلام وقد تقدّم في باب (التبرّز في البيوت) (عَنْ يَحْيَى) ابن سعيد الأنصاري التابعي وقد مر في الوحي.

(عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ) بضم العين وسكون القاف الأسدي المدني التابعي وقد تقدّم في (إسباغ الوضوء).

(عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورجال هذا الإسناد ما بين بيكندي وواسطي ومدني، وفيه رواية ثلاثة من التابعين في نسق واحد وهم يَحْيَى وموسى وكريب لأنَّ يَحْيَى وموسى بن

(1) بسط شراح «البخاري» لا سيما العلامة العيني في جواز الإعانة وكراهتها، وفي «الكرماني» عن النووي: قال أصحابنا: الاستعانة ثلاثة أقسام: أحدها: أن يستعين في إحضار الماء ولا كراهة فيه، والثاني: أن يستعين في غسل الأعضاء فهذا مكروه إلا لحاجة، والثالث: أن يصب عليه فهذا الأولى تركه، وهل يسمى مكروهاً فيه وجهان، وتعبه الكرماني فقال: فيه جوازه لأن ما فعل رسول الله ﷺ لا يقال فيه: الأولى تركه، انتهى. وتعبه الحافظ بأنه ﷺ قد يفعله للجواز، وتعب أيضاً على الأول أي: إحضار الماء فقال: لكن الأفضل خلافه، انتهى.

وصاحب «الدر المختار» عدّ في المندوبات عدم الاستعانة بغيره إلا لعذر قال: وأما استعانتهم ﷺ بالغير فلتعليم الجواز، قال ابن عابدين: كذا في «البرازية» ومفاده أن الاستعانة مكروهة حتى احتيج إلى هذا الجواب، وظاهرها ما في «شرح المنية» أن لا كراهة أصلاً إذا كانت بطيب قلب ومحبة من المعين، إلى آخر ما بسطه، وقال في آخره: والحاصل أن الاستعانة في الوضوء إن كان بصب الماء أو استقائه أو إحضاره فلا كراهة بها أصلاً ولو طلبه، وإن كان بالغسل أو المسح فتكره بلا عذر.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ عَدَلَ إِلَى الشَّعْبِ فَقَضَى حَاجَتَهُ، قَالَ أُسَامَةُ ابْنُ زَيْدٍ فَجَعَلْتُ أَصْبُ عَلَيْهِ وَيَتَوَضَّأُ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُصَلِّي؟ فَقَالَ: «الْمُصَلِّي أَمَامَكَ»⁽¹⁾.

عقبة تابعيان صغيران وكريب من أوساط الناس، ووقع في تراجم البُخاري لابن المنير في هذا الإسناد وهم فإنه قَالَ فيه ابن عباس عَنْ أُسَامَةَ وليس هو من رواية ابن عباس وإنما هو من رواية كريب مولى ابن عباس عَنْ أُسَامَةَ رضي الله عنهم، وقد أخرج متنه المؤلف في الحج في موضعين أيضًا، وأخرجه مسلم فيه أيضًا، وأخرجه أبو داود والنسائي في الطهارة أيضًا.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَفَاضَ) أي: رجع أو دفع (مِنْ عَرَفَةَ) أي: من وقوف عرفة لأنَّ عرفة اسم الزمان والدفع كان من عرفات اسم المكان، وقيل جاء عرفة اسمًا للمكان فعلى هذا لا يحتاج إلى التقدير، وقال الجوهرى قول الناس نزلنا عرفة شبيه بمولد وليس بعربي محض.

(عَدَلَ) أي: توجه (إِلَى الشَّعْبِ) وهو بكسر الشين الطريق في الجبل.

(فَقَضَى حَاجَتَهُ، قَالَ أُسَامَةُ) أي: (ابْنُ زَيْدٍ) كما صرح في رواية.

(فَجَعَلْتُ أَصْبُ) بتشديد الموحدة (عَلَيْهِ) ﷺ ومفعول أَصْبُ محذوف أي:

الماء والجملة خبر قوله جعلت لأنه بمعنى طفقت من أفعال المقاربة.

(وَيَتَوَضَّأُ) جملة حالية وجاز وقوع الفعل المضارع المثبت حالاً مع الواو

قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 19] قَالَ الزمخشري إنه حال وكذا قوله تعالى: ﴿وَنَطْمَعُ أَنْ يَدْخُلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الَّذِينَ﴾ [المائدة: 84]، ويجوز أن يقدَّر مبتدأ أي: وهو يتوضَّأ فحينئذ يكون جملة اسمية أو تكون الواو للعطف فافهم.

(فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُصَلِّي؟ فَقَالَ) بفاء العطف وفي رواية قَالَ بدون الفاء

أي: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (الْمُصَلِّي) أي: مكان الصلاة (أَمَامَكَ) بفتح الهمزة والميمين أي: قدامك يعني المزدلفة فجمع فيها بين المغرب والعشاء كما سبق ذكره فيما قبل.

182 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ بْنَ مُطْعِمٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ، يُحَدِّثُ عَنِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ،

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) ابن بحر بالموحدة بن كنيز بفتح الكاف وكسر النون وسكون المثناة التحتية وبالزاي أبو حفص الصيرفي الفلاس بالفاء الباهلي البصري المعروف جدّه بالسقاء مات بالعسكر سنة تسع وأربعين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) ابن عبد المجيد الثقفي البصري، قَالَ إِبراهيم النظام وذكر عبد الوهاب عنده وهو والله أجلّ من أمن بعد خوف وُبرئ بعد سقم وخصب بعد جذب وغنى بعد فقر ومن طاعة المحبوب وفرج المكروب ومن الوصال الدائم مع الشباب الناعم، وقال عمرو بن عليّ كانت غلة عبد الوهاب في كلّ سنة خمسين ألف دينار وكان إذا أتى عليه السنة لم يبق منها شيء كان ينفقها على أصحاب الحديث، مات سنة أربع وتسعين ومائة.

(قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ التَّابِعِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (سَعْدُ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ (ابْنُ إِبرَاهِيمَ) ابن عبد الرحمن بن عوف القرشي التابعي المدني قاضي المدينة كان يصوم الدهر ويختم القرآن في كلّ يوم وليلة مات بالمدينة سنة سبع وعشرين ومائة.

(أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ) بصيغة التصغير (ابْنُ مُطْعِمٍ) على صيغة الفاعل من الإطعام القرشي النوفلي المدني التابعي مات سنة تسع وتسعين آخر خلافة سليمان بن عبد الملك بالمدينة.

(أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ) الثَّقَفِيُّ الْكُوفِيُّ قَالَ الشَّعْبِيُّ كَانَ خَيْرَ أَهْلِ بَيْتِهِ رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ حَالُ كَوْنِهِ (يُحَدِّثُ عَنْ) أَبِيهِ (الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ) ابن مسعود الثقفي وقد تقدّم في آخر كتاب الإيمان ثم المغيرة باللام مثل الحارث في أنّه علم يدخله اللّام للمح الوصفية على سبيل الجواز لا مثل النجم للثريا فإنّ اللّام فيه لازمة، ورجال هذا الإسناد ما بين بصريّ وكوفيّ ومدنيّ، وفيهم أربعة من التابعين يروي بعضهم عَنْ بعض اثنين منهم تابعيان صغيران وهما يَحْيَى وسعد واثنان تابعيان وسطان وهما نافع بن جبير وعروة بن المغيرة وهم في نسق واحد، وفيه رواية الأقران في موضعين: الأوّل: في الصغيرين، والثاني: في

أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، وَأَنَّهُ ذَهَبَ لِحَاجَةِ لَهُ، وَأَنَّ مُغِيرَةَ «جَعَلَ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ»⁽¹⁾.

الوسطين، وقد أخرج متنه المؤلف في المغازي، وفي اللباس أيضًا، وأخرجه مسلم وأبو داود، والنسائي، وابن ماجة في الطهارة أيضًا.

(أَنَّهُ) أي: المغيرة (كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ) أدى عروة كلام أبيه بعبارة نفسه وإلا فمقتضى السياق أن يَقُولُ قَالَ إِنِّي كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ويحتمل أن يقال هو التفات إلى رأي فيكون عروة أدى لفظ أبيه لكثرة احتمال بعيد وكذا قوله: وَأَنَّ الْمَغِيرَةَ.

(وَأَنَّهُ) بفتح الهمزة والضمير للنبي ﷺ (ذَهَبَ لِحَاجَةِ لَهُ، وَأَنَّ) بالفتح أيضًا. (مُغِيرَةَ) باللام وفي رواية بغيرها.

(جَعَلَ) أي: طفق (يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ) جملة اسمية وقعت حالًا.

(فَغَسَلَ) بالفاء التي تدخل بين المجرم والمفضل لأنَّ المفضل كأنه يعقب المجرم كما ذكره الرمخشري في قوله تعالى: ﴿إِن فَاءُ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ لتفصيل قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَابِهِمْ﴾ [البقرة: 226]، وإنما قَالَ فغسل بلفظ الماضي مع أنَّ المناسب لقوله يتوضأ لفظ المضارع لأنَّ الماضي هو الأصل وعدل في يتوضأ إلى المضارع حكاية عن الحال الماضية.

(وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ) بباء الإلصاق.

(وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ) وإنما ذكر في الأوَّل حرف الإلصاق لأنَّه الأصل وفي الثاني كلمة على نظرًا إلى الاستعلاء كما يقال مسح إلى الكعب نظرًا إلى الانتهاء وبحسب المقاصد تختلف صلات الأفعال، وإنما كرَّر لفظ مسح ولم يكرَّر لفظ غسل لأنَّه أراد بذكر المسح على الخفين تأسيس قاعدة شرعية فصَّرَحَ استقلالًا بالمسح عليهما بخلاف قضية الغسل فإنَّها مقرَّرة بنصِّ القرآن، وإنما ذكر البُخَارِيُّ رحمه الله هذا الحديث لأجل الاستدلال على الاستعانة في الوضوء ففي الحديثين جواز الاستعانة في الوضوء، قَالَ النَّوَوِيُّ وهي على ثلاثة أقسام:

(1) أطرافه 203، 206، 363، 388، 2918، 4421، 5798، 5799 - تحفة 11514 -
1/57. أخرجه مسلم في الطهارة باب المسح على الخفين رقم (274).

أحدها : أن يستعين في إحضار الماء فلا كراهة فيه .

والثاني : أن يستعين في غسل الأعضاء وببإشر الأجنبي بنفسه غسل الأعضاء فهذا مكروه إلا لحاجة .

والثالث : أن يصب عليه فهذا مكروه في أحد الوجهين والأولى تركه لأنه ترفه لا يليق بالمتعبد ، وقال محمود العيني في حازاة لأن ما فعله رسول الله ﷺ لا يقال فيه الأولى تركه لأنه عليه السلام لا يتحرى إلا ما فعله أولى ، وأجيب عنه بأنه قد يفعله لبيان الجواز فلا يكون في حقه عليه السلام خلاف الأولى بخلافنا ، وأما ما قاله الكرماني من أنه إذا كان الأولى تركه كيف ينازع في كراهته وليس حقيقة المكروه إلا ذلك ففيه أن هذا حقيقة المكروه كراهة التنزيه لا المكروه كراهة التحريم ، ثم إن منهم من يدعي أن الكراهة مختصة بغير المشقة أو الاحتياج في الجملة فعلى هذا لا يستدل بالحديثين على ذلك لأنهما كانا في السفر ، وقال ابن بطال : استدل البخاري ، رحمه الله من صب الماء عليه أنه يجوز للرجل أن يوضئه غيره لأنه لما لزم المتوضئ اغتراف الماء من الإناء بأعضائه جاز له أن يكفيه ذلك غيره بدليل صب أسامة والاعتراف ببعض أعمال الوضوء فكذاك يجوز في بقية أعماله .

وتعقبه ابن المنير : بأن الاغتراف من الوسائل لا من المقاصد لأنه لو اغترف ثم نوى أن يتوضأ جاز ولو كان الاغتراف عملاً مستقلاً لكان قد قدم النية عليه وذلك لا يجوز ، وهذا على مذهب من أوجب النية في الوضوء فافهم ، ثم إن هذا الباب رد لما روي عن جماعة أنهم قالوا يكره أن يشركنا في الوضوء أحد ، قيل العسقلاني وغيره والبخاري رحمه الله لم يبين في هذه المسألة الجواز ولا عدمه كما هو عادته في الأمور المحتملة ، وقال محمود العيني : فلماذا عقد الباب أفلا يعلم منه جوازه وإن لم يصرح به ، وقال ابن المنير قاس البخاري توضئة الرجل غيره على صبه عليه لاجتماعه في الإعانة .

وتعقبه الحافظ العسقلاني ومحمود العيني بأنه قياس مع الفارق والفرق ظاهر فإن الصب من الوسائل والتوضئة من المقاصد على ما تقدم منه نفسه ، ثم إنه قد روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما أنهما نهيا أن يستقي لهما الماء لوضوئهما وقالوا يكره أن يشركنا في الوضوء أحد ورويا عن النبي ﷺ أنه قال :

«أنا لا أستعين في وضوئي بأحد» قاله لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد بادر ليصب الماء على يديه، قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَهَذَّبِ: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ، وَذَكَرَهُ الْمَاورِدِيُّ فِي الْحَاوِي بِسِيَاقٍ آخَرَ فَقَالَ: رَوَى أَنَّ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَمَّ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَى يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَنَا لَا أَحِبُّ أَنْ يَشَارِكَنِي فِي وَضُوئِي أَحَدٌ وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا أَصْلَ لَهُ، وَالَّذِي وَقَعَ عَلَى زَعَمِ الرَّاوِي لِعَمْرٍ دُونَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَالْحَدِيثُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ رَاوِيَهُ النَّضْرَ بْنَ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الْجَنْبِ عَنْهُمَا وَهُمَا غَيْرُ حُجَّةٍ فِي الدِّينِ وَلَا يَعْتَدُّ بِنَقْلِهِمَا، وَقَالَ الْبَزَارِيُّ فِي كِتَابِ السَّنَنِ: لَا نَعْلَمُهُ يَرَوِي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ يَعْنِي مِنْ حَدِيثِ النَّضْرِ عَنْ أَبِي الْجَنْبِ عَقِبَةَ بْنِ عُلْقَمَةَ وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَدِيٍّ قُلْتُ لِيَحْيَى مَا حَالُ هَذَا السَّنَدِ فَقَالَ هَؤُلَاءِ حَمَالَةُ الْحَطَبِ، وَتَمَامُ الْحَدِيثِ أَخْرَجَهُ الْبَزَارِيُّ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَأَبُو يَعْلَى فِي مَسْنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ النَّضْرِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي الْجَنْبِ قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْتَقِي الْمَاءَ لَطَهْرَهُ فَبَادَرْتُ أَسْتَقِي لَهُ فَقَالَ مَهْ يَا أَبَا الْجَنْبِ فَإِنِّي رَأَيْتُ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْتَقِي الْمَاءَ لَوْضُوئِهِ فَبَادَرْتُ أَسْتَقِي لَهُ فَقَالَ: مَهْ يَا أَبَا الْحَسَنِ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَقِي الْمَاءَ لَوْضُوئِهِ فَبَادَرْتُ أَسْتَقِي لَهُ فَقَالَ مَهْ يَا عَمْرُ فَإِنِّي لَا أُرِيدُ أَنْ يَعِينَنِي عَلَى وَضُوئِي أَحَدٌ، وَقَالَ الطَّبْرِيُّ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ صَبَّ عَلَى يَدِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْوُضُوءَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ شَرَّفَهَا اللَّهُ وَعَظَّمَهَا حِينَ سَأَلَهُ عَنْ اللَّتَيْنِ تَظَاهَرَتَا، وَقِيلَ: صَبَّ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى يَدِي عَمْرٍ أَقْرَبَ لِلْمَعُونَةِ مِنْ اسْتِقَاءِ الْمَاءِ وَمَحَالٌ أَنْ يَمْنَعَ عَمْرٌ عَنْهُ اسْتِقَاءَ الْمَاءِ وَيَبِيحُ صَبُّ الْمَاءِ عَلَيْهِ لِلْوُضُوءِ مَعَ سَمَاعِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ الْكَرَاهَةُ لَذَلِكَ، وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولُوا إِنَّ أَسَامَةَ تَبَرَّعَ بِالصَّبِّ وَكَذَا غَيْرُهُ مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ مِنْهُ ﷺ وَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَبَالِي أَعَانَنِي رَجُلٌ عَلَى طَهُورِي أَوْ عَلَى رُكُوعِي وَسُجُودِي فَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ خِلَافُهُ فَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ كَانَ يَسْكُبُ عَلَى ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ، وَهَذَا أَصَحُّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذْ رَوَى الْمَنْعُ رَجُلَ اسْمِهِ أَنْبَعٌ، وَهُوَ مَجْهُولٌ عَلَى أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِعَانَةِ بِالْمُبَاشَرَةِ دُونَ الصَّبِّ، فَإِنْ قِيلَ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَدْعِيَ الْإِنْسَانُ الصَّبَّ مِنْ غَيْرِهِ بِأَمْرِهِ؟ فَالْجَوَابُ نَعَمْ لَمَا رَوَى

37 - باب قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ⁽¹⁾

الترمذي محسنًا من حديث ابن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت أتيت رسول الله ﷺ بميضأة فقال اسكبي فسكبت عليه ورواه الحاكم في المستدرک وقال لم يحتج الشيخان بابن عقيل وهو مستقيم الحديث متقدّم في الشرف، وروى ابن ماجة بسند صحيح على شرط ابن حبان من حديث صفوان بن عسال قال صبت على النبي ﷺ الماء في السفر والحضر في الوضوء، وعنده أيضًا بسند معلل عن أم عياش وكانت أمة لرقية بنت رسول الله ﷺ قالت: «كنت أوضئ رسول الله ﷺ أنا قائمة وهو قاعد»، وممن كان يستعين على وضوئه من السلف عثمان رضي الله عنه قال الحسن: رأيتهُ يُصَبُّ عليه من إبريق. وفعله عبد الرحمن بن أبزي والضحاك بن مزاحم، وقال أبو الضحى ولا بأس للمريض أن توضئه الحائض، والله أعلم.

37 - باب قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ

(باب قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدِيثِ) أي: الأصغر فإن الحديث وإن كان أعم من الأصغر والأكبر لكن جواز قراءة القرآن بعد الأصغر دون الأكبر، ويحتمل أن يبقى على عمومه والمعنى باب حكم قراءة القرآن بعد الحديث وهو الجواز بعد الأصغر والمنع بعد الأكبر فذكر ما يدل على حكمها بعد الأصغر ولم يذكر ما يدل على حكمها بعد الأكبر ومن عادته أن ييؤب الباب بترجمة ثم يذكر فيه جزءا مما يشتمل عليه تلك الترجمة.

(وغيره) أي: غير قراءة القرآن ككتابته فيشمل القولي والفعلّي وقول منصور

(1) قال الكرمانى: قوله: وغيره أي غير «القرآن» من السلام وسائر الأذكار، انتهى.

وقال الحافظ: وغيره أي من مظان الحديث، انتهى.

وتعقبهما العيني: بأنه لا وجه لمظان الحديث لأنه إما حدث فيدخل فيه وإما غير حدث فلا مدخل له في الباب، وبأنه إذا جاز قراءة «القرآن» وغيره من الأذكار جائز بالطريق الأولى، واختار غيره أي: غير القراءة ككتابة «القرآن»، قال: وهو أوجه وأشمل للقولي والفعلّي، وتبعه القسطلاني واختار مختار العيني وتعقب على قول الحافظ والكرمانى، ويمكن عندي توجيه كلام الحافظ بأن المراد من مظان الحديث النوم للحديث الوارد في الباب، ثم جواز قراءة «القرآن» محدثًا مجمع عليه عند الأئمة الأربعة وجمهور العلماء خلافاً لمن شذ من بعض السلف كما في «الأوجز».

وَقَالَ مَنْصُورٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ⁽¹⁾: «لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْحَمَّامِ،

ابن المعتمر مشتمل على القسمين: القراءة والكتابة وقال الْكِرْمَانِيُّ أَي: غير القرآن من السلام وسائر الأذكار، وفيه أَنَّ المحدث إذا جاز له قراءة القرآن فالسلام وسائر الأذكار بالطريق الأولى أَنْ يجوز فهو مستغنى عنه، وقال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ وغيره أَي: من مظانَّ الحدث.

وتعقبه محمود الْعَيْنِيُّ بِأَنَّ عود الضمير لا يصح إِلَّا إلى شيء مذكور لفظاً أو تقديرًا بدلالة القرينة اللفظية أو الحالية وبأَنَّ مظنة الحدث على نوعين أحدهما مثل الحدث والآخر ليس مثله فإن كان مراده النوع الأول فهو داخل في قوله بعد الحدث وإن كان الثاني فهو خارج عَنِ الباب فلا وجه لما قاله على ما لا يخفى انتهى.

ووجه المناسبة بين البابين ظاهر.

(وَقَالَ مَنْصُورٌ) هو ابن المعتمر السلمي الكوفي وقد تقدّم في باب: من جعل لأهل العلم أيتاماً، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) هو ابن يزيد النخعي الكوفي الفقيه وقد مرّ في باب ظلم دون ظلم.

(لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ) أَي: بقراءة القرآن (فِي الْحَمَّامِ) وهذا التعليق وصله سعيد

(1) قال الحافظ: المنصور بن المعتمر وإبراهيم هو النخعي، وأثره هذا وصله سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن منصور مثله، وقد روى سعيد بن منصور أيضاً عن حماد بن أبي سليمان قال: سألت إبراهيم عن القراءة في الحمام، قال: يكره، والإسناد الأول أصح، انتهى. وقال العيني: يحتمل أَنْ يكون عن إبراهيم روايتان، واختلفوا في ذلك فعن أبي حنيفة: يكره، وعن محمد بن الحسن: لا يكره، وبه قال مالك، وإنما كره أبو حنيفة لأن حكم الحمام حكم بيت الخلاء لأنه موضع النجاسة، والماء المستعمل في الحمام نجس عنده، وعند محمد طاهر فلذلك لم يكرهها، انتهى.

قال الحافظ: قال الثَّوَوِيُّ في «التبيان» عن الأصحاب: لا تكره، فأطلق، لكن في «شرح الكفاية» للصيمري: لا ينبغي أَنْ يقرأ، وسوى الحلبي بينه وبين القراءة حال قضاء الحاجة، وقال السبكي الكبير: إن كان القارئ في مكان نظيف وليس فيه كشف عورة لم يكره وإلا كره، انتهى.

وقال الموفق: لا بأس بذكر الله في الحمام، وأما قراءة القرآن فقال أحمد: لم يبين لهذا: وكره القراءة فيه أبو وائل والشعبي ومكحول وغيرهم، ولم يكرهها النخعي ومالك، ووجه الكراهة أنه محل الكشف ويفعل فيه ما لا يستحسن عمله في غيره، فاستحب صيانة «القرآن» عنه، فإن قرأه في الحمام فلا بأس لأننا لا نعلم فيه حجة تمنعه.

وَبِكُتِبِ الرِّسَالَةُ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ»

ابن منصور عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ مَنْصُورٍ مِثْلَهُ ، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ قَالَ سَأَلْتُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الْحَمَّامِ فَقَالَ لَمْ يُبَيَّنْ لِلْقِرَاءَةِ ، وَقَالَ الْحَافِظُ : وَهَذَا يَخَالِفُ رِوَايَةَ أَبِي عَوَانَةَ ، وَتَعَقُّبُهُ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ بِأَنَّهُ لَا مَخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّ قَوْلَهُ لَمْ يُبَيَّنْ لِلْقِرَاءَةِ إِنْخِبَارٌ بِمَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي نَفْسِهِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَلَا عَلَى عَدَمِهَا ، أَوْ نَقُولُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ رَوَاتَانِ فِي رِوَايَةِ يَكْرَهُ وَفِي رِوَايَةِ لَا يَكْرَهُ ، وَقَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ أَيْضًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبَانَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ قَالَ سَأَلْتُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الْحَمَّامِ فَقَالَ يَكْرَهُ ذَلِكَ ، وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِضِيِّ اللَّهِ عَنْهُ قَالَ بَسَّ الْبَيْتِ الْحَمَّامِ يَنْزِعُ فِيهِ الْحَيَاءَ وَلَا يَقْرَأُ فِيهِ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْأَثَرُ الَّذِي فِيهِ ذَكَرَ الْحَمَّامِ وَالتَّبْوِيبَ أَعَمٌّ مِنْ هَذَا لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ أَهْلَ الْحَمَّامِ أَصْحَابَ الْأَحْدَاثِ ثُمَّ إِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الْحَمَّامِ ، فَعَنِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَكْرَهُ ، وَعَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَإِنَّمَا كَرِهَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ فِي الْحَمَّامِ لِأَنَّ حُكْمَهُ بَيْتُ الْخَلَاءِ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ النِّجَاسَةِ وَالْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الْحَمَّامِ نَجَسٌ عِنْدَهُ وَأَمَّا عِنْدَ مُحَمَّدٍ فَطَاهِرٌ فَلِذَا لَمْ يَكْرَهُهَا ، وَنَقَلَ النَّوَوِيُّ فِي الْأَذْكَارِ عَدَمَ الْكَرَاهَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ وَرَجَّحَهُ السَّبْكِ بِأَنَّ الْقِرَاءَةَ مَطْلُوبَةٌ وَالِاسْتِكْثَارُ مِنْهَا مَرْغُوبٌ وَالْحَدِيثُ يَكْثُرُ : فَلَوْ كَرِهْتَ لَفَاتْ خَيْرٌ كَثِيرٌ ، ثُمَّ قَالَ : حُكْمُ الْقِرَاءَةِ فِي الْحَمَّامِ إِنْ كَانَ الْقَارِئُ فِي مَكَانٍ نَظِيفٍ وَلَيْسَ فِيهِ كَشْفُ عَوْرَةٍ لَمْ يَكْرَهُ ، وَإِلَّا كَرِهَ ، لَكِنْ فِي شَرْحِ الْكِفَايَةِ لِلصِّمْرِی لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ ، وَسَوَّى الْحَلِيمِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِرَاءَةِ حَالَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ .

(و) لَا بِأَسْ (بِكُتِبِ الرِّسَالَةُ) بِالْبَاءِ الْجَارَةِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ بِالْقِرَاءَةِ وَهَذَا فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةٍ وَأَمَّا فِي رِوَايَةِ غَيْرِهَا فَبِالْيَاءِ عَلَى صِيغَةِ الْمُضَارَعِ الْمَجْهُولِ وَالْوَجْهِ الْأَوَّلُ أَوْجَهُ ، وَهَذَا الْأَثَرُ وَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ أَيْضًا عَنْ مَنْصُورٍ قَالَ سَأَلْتُ إِبْرَاهِيمَ أَكْتُبُ الرِّسَالَةَ .

(عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ) قَالَ : نَعَمْ ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي : وَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ قَوْلَهُ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ يَتَعَلَّقُ بِالْكِتَابَةِ لَا بِالْقِرَاءَةِ فِي الْحَمَّامِ هَذَا مَعَ أَنَّ الْخِلَافَ فِي حُكْمِ الْقِرَاءَةِ فِي الْحَمَّامِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْإِطْلَاقِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الدَّخَلَ فِيهِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُحَدَّثًا وَالْمَعْنَى لَا بِأَسْ أَكْتُبُ الرِّسَالَةَ مَعَ كَوْنِ الْغَالِبِ تَصْدِيرَ الرِّسَالَةِ

وَقَالَ حَمَّادٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: «إِنْ كَانَ عَلَيْهِمْ إِزَارٌ فَسَلِّمْ، وَإِلَّا فَلَا تُسَلِّمْ».

بالبسمة وقد يكون فيها ذكر أو قرآن، فافهم⁽¹⁾.

وقال أصحابنا الحنفية: يكره للجنب أو الحائض أن يكتب الكتاب الذي في بعض سطوره آية من القرآن وإن كانا لا يقرآن شيئاً لأنهما ممنوعان عَنْ مَسِّ القرآن وفي الكتابة مَسٌّ لأنه يكتب بالعلم وهو بيده وهو صورة المسِّ، وفي المحيط لا بأس لهما بكتابة المصحف إذا كانت الصحيفة على الأرض عند أبي يوسف لأنه لا يمسّ القرآن بيده وإنما يكتب حرفاً فحرفاً وليس الحرف الواحد بقرآن وقال مُحَمَّدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يَكْتُبَ لِأَنَّهُ فِي الْحَكْمِ مَأْسٌ لِلْحُرُوفِ وَهِيَ بِكَلِّتِهَا قرآن، ومشايخ بخارى أخذوا بقول مُحَمَّدٍ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ.

(رَقَّالٌ حَمَّادٌ) هو ابن أبي سليمان الأشعري الكوفي فقيه الكوفة وشيخ أبي حنيفة وأصله من نواحي أصبهان وهو أفقه أصحاب إبراهيم النخعي مات سنة عشرين ومائة، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي فيما وصله الثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ عَنْهُ.

(إِنْ كَانَ عَلَيْهِمْ) أي: على أهل الحمام المتطهرين، وقال الحافظ العسقلاني أي: على من في الحمام وتعقبه محمود العيني بأنَّ مَنْ فِي الْحَمَامِ عامٌ يشمل القاعد بثيابه فِي الْمَسْلُخِ وَالسَّلَامِ عَلَى الْقَاعِدِينَ بِثِيَابِهِمْ مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ، وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْمَسْلُخَ وَإِنْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْحَمَامِ فَهُوَ مُجَازٌ إِذِ الْحَمَامُ فِي الْحَقِيقَةِ مَا فِيهِ الْمَاءُ الْحَمِيمُ وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ دُونَ الْمُجَازِ.

(إِزَارٌ) أي: على كلِّ منهم إزار وهو اسم لما يلبس فِي النِّصْفِ الْأَسْفَلِ وَهُوَ يَذْكُرُ وَيُؤَنِّتُ (فَسَلِّمْ) أي: عليهم كما فِي رِوَايَةٍ.

(وَإِلَّا) أي: وإن لم يكن عليهم إزار.

(فَلَا تُسَلِّمْ) عليهم زجرًا لهم وإهانةً لكونهم على بدعة أو لكونه يستدعي منهم الردّ والتلفظ بالسَّلام الذي هو من أسمائه تعالى مع أنَّ لَفْظَ سَلامٍ عَلَيْكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ، وَالْمَتَعَرِّيَّ عَنْ الْإِزَارِ مُشَابِهٌ لِمَنْ هُوَ فِي الْخِلَاءِ وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ يَتَوَجَّهُ ذِكْرُ هَذَا الْأَثَرِ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ.

(1) وجه الفهم أنه إن كان ما في الرسالة لا بقصد التلاوة فكيف يستوي مع القراءة.

183 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ مَحْرَمَةَ بِنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ خَالَتُهُ فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ الْوِسَادَةِ وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أويس الأصبحي (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد إمام دار الهجرة (مَالِكٌ) وهو خال إسماعيل المذكور (عَنْ مَحْرَمَةَ) بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح الراء (ابْنِ سُلَيْمَانَ) الوالي المدني مات بالحجاز سنة ثلاث ومائة (عَنْ كُرَيْبٍ) بصيغة التصغير (مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة في موضعين أيضًا، وأخرجه مسلم في الصلاة أيضًا، وكذا أخرجه أبو داود والترمذي في الشمائل، وابن ماجة في الطهارة أيضًا.

(أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ خَالَتُهُ) أي: وهو ذو رحم محرم منها.

(فَاضْطَجَعْتُ) أي: وضعت جنبي على الأرض وكان مقتضى الظاهر أن يَقُولَ اضْطَجَعَ بصورة الماضي مناسبة لقوله بات أو يَقُولَ بَتَّ مناسبة لقوله اضْطَجَعْتُ لكنّه سلك مسلك التفتّن وهو نوع من الالتفات، ويمكن أن يقدر قبل قوله فاضْطَجَعْتُ لفظ قَالَ أي: قَالَ ابن عباس فاضْطَجَعْتُ (فِي عَرْضِ الْوِسَادَةِ) بفتح العين وسكون الراء وهو أقصر وهو أقصر الامتدادين والطول بخلافه وهو المشهور، وروي بالضم أيضًا، وأنكره أبو الوليد الباجي من جهة النقل ومن جهة المعنى أيضًا قَالَ لِأَنَّ الْعَرْضَ بِالضَّمِّ هُوَ الْجَانِبُ وَهُوَ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ، وَأَجَابَ عَنْهُ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ بِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ فِي طَوْلِهَا تَعَيَّنَ الْمُرَادُ وَقَدْ صَحَّتْ بِهِ الرِّوَايَةُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ الدَّاوُودِيُّ وَحَاتِمُ الطَّرَابِلْسِيِّ وَالْأَصِيلِيُّ فَلَا وَجْهَ لِإِنْكَارِهِ، وَالْوِسَادَةُ الْمَتَكُ يُقَالُ تَوَسَّدَ وَوَسَدَهُ إِتْيَاهُ، وَفِي الْمَجْمَلِ: الْوِسَادُ مَا يَتَوَسَّدُ لِلْمَنَامِ وَالْجَمْعُ وَسَائِدٌ، وَفِي الصَّحَاحِ: الْوِسَادُ وَالْوِسَادَةُ وَالْوِسَادَةُ الْمَخْدَةُ وَالْجَمْعُ وَسَائِدٌ وَوَسَدٌ.

وزعم ابن التين: أَنَّ الْوِسَادَ الْفِرَاشَ الَّذِي يَنَامُ عَلَيْهِ فَكَانَ اضْطَجَعَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي عَرْضِهَا عِنْدَ رُؤُوسِهِمَا أَوْ أَرْجُلِهِمَا عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو الْوَلِيدِ، وَقَالَ النُّوْي: هَذَا بَاطِلٌ، (وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ) أي: زوجته أم المؤمنين

فِي طُولِهَا، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ، أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ، اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَلَسَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِيمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ،

ميمونة رضي الله عنه (فِي طُولِهَا) أي: طول الوسادة، وفيه استحباب اضطجاع الرجل مع المرأة في فراش واحد (فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ، أَوْ قَبْلَهُ) أي: قبل انتصافه قبليةً ملتبسةً.

(بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ) أي: بعد انتصافه (بِقَلِيلٍ) أَيضًا.

(اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فكلمة أو للشك وقوله ظرف لقوله استيقظ إذا جعلت إذا الظرفية أي: استيقظ وقت الانتصاف أو قبله أو بعده أو متعلق بفعل مقدر إذا جعلت شرطية واستيقظ جزاءها والتقدير حتى إذا انتصف أو كان قبله استيقظ، وفي رواية حتى انتصف بدون إذا فحينئذ يكون قوله قبله بفعل مقدر أيضًا والتقدير كذلك لكن يكون قوله: استيقظ استثناءً بيانياً فيكون المعنى على هذا فنام رسول الله ﷺ إلى انتصاف الليل أو إلى ما قبله أو ما بعده فكأنه قيل ثم ماذا فعل فَقَالَ استيقظ رسول الله ﷺ (فَجَلَسَ) حال كونه (يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ) اللطيف (بِيَدِهِ) بالافراد، وفي نسخة: فجعل يمسح فعلى هذا يكون قوله: يمسح خبر قوله فجعل لأنه من أفعال المقاربة ومسح النوم مجاز من باب إطلاق اسم الحال على المحل فَإِنَّ المسح لا يقع إلا على العين لا على النوم فالمعنى يمسح عينيه، وقيل: المراد أثر النوم من باب إطلاق السبب على المسبب، وتعبأ بأن أثر النوم من النوم لأته نفسه، وأجيب عنه بأن المراد من الأثر هنا ارتخاء الجفون ونحوه من النوم وليس هو نفس النوم كما لا يخفى.

(ثُمَّ قَرَأَ) ﷺ (الْعَشْرَ الْآيَاتِ) بإضافة العشر إلى الآيات ويجوز دخول اللام على العدد عند الإضافة نحو الثلاثة الأثواب وهو من باب إضافة الصفة إلى الموصوف.

(الْخَوَاتِيمَ) بالنصب لأنه صفة العشر وهي جمع خاتمة أي: الأواخر (مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ) وهي من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلى آخر السورة.

ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى أَتَاهُ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ⁽¹⁾.

(ثُمَّ أَوْتَرَ) بثلاث ركعات فيكون المجموع خمس عشرة ركعة أو بواحدة ضامًّا إليها إلى الشفع الأخير فيكون المجموع ثلاث عشرة ثلاث منها وتر وذلك عندنا معاشر الحنفية وذلك لأنه ورد النهي عن البتراء وهي التنفل بركعة واحدة، وقالت الشافعية أوتر بواحدة فردة.

(ثُمَّ اضْطَجَعَ) ﷺ (حَتَّى أَتَاهُ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) سنة الفجر (ثُمَّ خَرَجَ) من الحجرة المطهرة إلى المسجد الشريف (فَصَلَّى الصُّبْحَ) بأصحابه رضي الله عنهم.

قَالَ ابن بطلال ومن تبعه فيه : جواز قراءة القرآن للمحدث وردَّ على من كره ذلك لأنه ﷺ قرأ هذه الآيات بعد قيامه من النوم قبل الوضوء.

وتعقبه ابن المنير وغيره : بأنَّ ذلك مفرَّع على أنَّ النوم في حقِّه ناقص وليس كذلك فإنه قَالَ تنام عيني ولا ينام قلبي وأما كونه تَوْضُّأً عَقِيبَ ذلك فَلَعَلَّهُ جَدَّدَ الوضوء أو أحدث بعد ذلك فتَوْضُّأً.

وقال الحافظ العسقلاني : وهو تعقَّب جيِّد بالنسبة إلى كلام ابن بطلال حيث قَالَ بعد قيامه من النوم لأنه لم يتعين كونه أحدث في النوم لكن لما عَقَّب ذلك بالوضوء كان ظاهرًا في كونه أحدث فيه ولا يلزم من كون نومه لا ينقض أن لا يقع منه حدث وهو نائم نعم إن وقع شعر به بخلاف غيره وما ادعوه من التجديد وغيره فالأصل عدمه.

وقد سبق الإسماعيلي في معنى ما ذكره ابن المنير هذا، وما قاله محمود العيني من أنَّ قوله ولا يلزم من كون نومه لا ينقض وضوءه غير مسلم بل يلزم من كون نومه لا ينقض أن لا يقع منه حدث في حالة النوم لأن هذا من خصائصه فيلزم على قول هذا القائل أن لا تُفَرَّق بين نوم النبي ﷺ ونوم غيره، ففيه غفلة من قول ذلك القائل نعم إن وقع شعر به بخلاف غيره، وما قاله أيضًا من أنَّ قوله وما

(1) أطرافه 117، 138، 697، 698، 699، 726، 728، 859، 992، 1198، 4569،

4570، 4571، 4572، 5919، 6215، 6316، 7452 تحفة 6362.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه رقم (673).

ادعوه من التجديد وغيره فالأصل عدمه أنّ ذلك عند عدم قيام الدليل وهنا قام الدليل على أنّ وضوءه لم يكن لأجل الحدث وهو قوله ﷺ: «تنام عيناى ولا ينام قلبي» فحينئذ يكون تجديد الوضوء لأجل طلب زيادة النور حيث قال الوضوء على الوضوء نور، ففيه أيضًا أنّه لا يتعيّن ذلك كما لا يخفى.

وقال الحافظ العسقلاني والأظهر أنّ مناسبة الحديث للترجمة من حيث إنّ مضاجعة الأهل في الفراش لا تخلو عن الملامسة.

وتعقبه محمود العيني: بأنّا لا نسلم وجود ذلك على التحقيق، ولئن سلّمنا ذلك فمراده من الملامسة إمّا اللّمس باليد وإما الجماع، فإن كان الأوّل فلا نقض للوضوء أصلا لا سيما في حقّه ﷺ.

وقد ورد عنه ﷺ أنّه كان يقبل بعض أزواجه ثم يصلّي ولا يتوضأ رواه أبو داود والنسائي كما هو مذهب الحنفية وإن نازعت فيه الشافعية بأنّ المذهب هو الجزم بانتقاضه على ما قاله النووي، وإن كان الثاني فيحتاج إلى الاغتسال ولم يوجد هذا أصلا في هذه القصة، والظاهر أنّ البخاريّ وضع هذا الحديث في هذا الباب بناء على ظاهره حيث توضأ بعد قيامه من النوم وإلا فلا مناسبة في وضع هذا الحديث ههنا فافهم.

وفي الحديث أيضًا جواز الاضطجاع عند المحرم وإن كان زوجها عندها. وفيه أيضًا: استحباب صلاة الليل وقراءة الآيات المذكورة بعد الانتباه من النوم.

وفيه أيضًا: جواز عرك أذن الصغير لأجل التأديب أو لأجل المحبة.

وفيه أيضًا: استحباب مجيء المؤذن إلى الإمام وإعلامه بإقامة الصلاة.

وفيه أيضًا: تخفيف ركعتي سنة الفجر مع مراعاة آدابها وفيه غير ذلك.

تنبيه:

روى مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما كراهة ذكر الله بعد الحدث، لكنه على غير شرط المؤلف.

38 - بَابُ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مِنَ الْغَشْيِ الْمُثْقِلِ⁽¹⁾

38 - بَابُ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مِنَ الْغَشْيِ الْمُثْقِلِ

(بَابُ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مِنَ الْغَشْيِ) بفتح الغين المعجمة وسكون الشين المعجمة، يقال: غَشِيَ عَلَيْهِ غَشْيَةً، وَغَشْيًا وَغَشْيَانًا، فهو مغشيٌّ عليه، وهو مرض يعرض من طول التعب والوقوف وهو ضرب من الإغماء إلا أنه أخف، وقيل غشي عليه ذهب عليه وفي القرآن ﴿كَأَلَيْ يَغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: 19] وقال تعالى: ﴿فَاغْشَيْنَهُمْ فَهُمْ لَا يَبْصُرُونَ﴾ [يس: 9].

(الْمُثْقِلِ) بضم الميم وكسر القاف وهو صفة الغشي، ومعناه: من لم يتوضأ إلا من الغشي المثلث لا من الغشي الغير المثلث فكان ههنا من يعتقد وجوب الوضوء من الغشي مطلقاً سواء كان مثقلاً وغير مثقل ويشركهما في الحكم فرد ذلك الاعتقاد بحصر وجوب الوضوء على أحد النوعين من الغشي فهو من قصر الأفراد وليس المعنى من لم يتوضأ إلا من الغشي المثلث لا من سبب آخر من

(1) قال صاحب «الدر المختار»: وينقضه إغماء ومنه الغشي وجنون وسكر، قال ابن عابدين: الغشي بالضم والسكون تعطل القوى المحركة والحساسة لضعف القلب من الجوع وغيره. «فهستاني»، وزاد في «شرح الوهبانية»: بفتح وسكون ويكسرتين مع تشديد الياء، وكونه نوعاً من الإغماء موافق لما في «القاموس» وحدود المتكلمين، قال في «النهر»: إلا أن الفقهاء يفرقون بينهما كالأطباء يعني إن كان التعطل لضعف القلب واجتماع الروح إليه بسبب يخنقه في داخله فلا يجد منفذاً فهو الغشي، وإن كان لامتلاء بطون الدماغ من بلغم فهو الإغماء، ثم لما كان سلب الاختيار في الإغماء أشد من النوم كان ناقصاً على أي هيئة كان بخلاف النوم، انتهى. وقال العيني: الغشي - بفتح الغين وسكون الشين المعجمتين - مرض يعرض من طول التعب والوقوف وهو ضرب من الإغماء إلا أنه أخف منه، وقال صاحب الغين: غشي عليه: ذهب عقله، والمثقل - بضم الميم - من الإثقال بكسر القاف للفاعل وافتحها للمفعول، انتهى. وقال الحافظ: بضم الميم وإسكان المثلثة وكسر القاف ويجوز فتحها، وأشار المصنف بذلك إلى الرد على من أوجب الوضوء من الغشي مطلقاً، انتهى.

وعد الخرق في النواقض زوال العقل، قال الموفق: زوال العقل على ضربين: نوم وغيره فأما غير النوم وهو الجنون والإغماء والسكر وما أشبهه من الأدوية المزيلة للعقل فينقض الوضوء يسيره وكثيره إجماعاً، قال ابن المنذر: أجمع العلماء على وجوب الوضوء على المغمى عليه، ولأن حس هؤلاء أبعد من حس النائم بدليل أنهم لا ينتبهون بالانتباه ففي إيجاب الوضوء على النائم تنبيه على وجوبه بما هو أكد منه.

184 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أُمِّ رَأَيْهِ فَاطِمَةَ، عَنْ جَدَّتِهَا أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ يُصَلُّونَ، وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ،

أسباب الحدث، ويمكن أن يقال إن التقدير من لم يتوضأ من الغشي إلا من الغشي المثل، ووجه المناسبة بين البابين أن في الباب السابق عدم لزوم الوضوء عند القراءة وفي هذا الباب عدم لزومه عند الغشي الغير المثل.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس وقد مرَّ عَنْ قَرِيبٍ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد وفي رواية حَدَّثَنَا (مَالِكٌ) هو ابن أنس إمام دار الهجرة.

(عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ) ابن الزبير بن العوام (عَنْ أُمِّ رَأَيْهِ فَاطِمَةَ) بنت المنذر بن الزبير بن العوام.

(عَنْ جَدَّتِهَا أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ) الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهي زوجة الزبير ابن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفي بعض النسخ عَنْ جَدَّتِهِ بتذكير الضمير وكلاهما صحيحان بلا تفاوت لأنَّ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا جَدَّةٌ لَهُشَامٍ وَفَاطِمَةُ كِلَاهُمَا لِأَنَّهَا أُمُّ أَبِيهِ عُرْوَةَ كَمَا أَنَّهَا أُمُّ الْمَنْذَرِ أَبِي فَاطِمَةَ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الثَّلَاثَةِ فِي بَابٍ مِنْ أَجَابِ الْفُتْيَا بِإِشَارَةِ الْيَدِ، وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ كُلُّهُمْ مَدِينُونَ وَفِيهِ رَوَايَةُ الْأَقْرَانِ هِشَامٌ وَأُمُّ رَأَيْهِ فَاطِمَةُ، وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ فِي الطَّهَارَةِ، وَفِي الْكُسُوفِ، وَفِي الْإِعْتَصَامِ، وَفِي الْعِلْمِ، وَفِي الْجِهَادِ، وَفِي السُّهُورِ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ.

(أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ) بفتح الخاء المعجمة والسين المهملة أي: ذهب ضوءها كله أو بعضه يقال: كسفت الشمس والقمر بفتح الكاف وكُسِفًا بضمها أيضًا. وخسفت الشمس والقمر بفتحها وخُسْفًا بضمها وانخسفا أيضًا بمعنى وقيل يقال: كسفت الشمس بالكاف، وخسف القمر بالخاء، وقال ثعلب وهذا أجود، وقال جماعة: الخسوف في الجميع، والخسوف في البعض، وقيل الخسوف: ذهاب ضوءها، والكسوف: تغييره.

(فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ يُصَلُّونَ، وَإِذَا هِيَ) أي: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَائِمَةٌ تُصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (بِيَدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ،

وَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ: أَيْ نَعَمْ، فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَّانِي الْعَشِيُّ، وَجَعَلْتُ أَصْبُ فَوْقَ رَأْسِي مَاءً، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ - أَوْ قَرِيبًا مِنْ - فِتْنَةِ الدَّجَالِ - لَا أَدْرِي أَيْ ذَلِكَ، قَالَتْ: أَسْمَاءُ - يُؤْتَى أَحَدُكُمْ، فَيَقَالُ لَهُ: مَا عَلِمْتَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوِ الْمُؤَقِنُ - لَا أَدْرِي أَيْ ذَلِكَ قَالَتْ: أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَنَا

وَقَالَتْ) وفي رواية فقالت: (سُبْحَانَ اللَّهِ، فَقُلْتُ: آيَةٌ؟) خبر مبتدأ محذوف أي: هي علامة لعذاب الناس.

(فَأَشَارَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِرَأْسِهَا (أَيْ) أَنْ: بِمَعْنَى أَيْ كَمَا فِي رَوَايَةٍ (نَعَمْ) قَالَتْ أَسْمَاءُ: (فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَّانِي) بِالْجِيمِ أَيْ غَطَّانِي (الْعَشِيُّ) مِنْ طَوْلِ تَعَبِ الْوُقُوفِ، (وَجَعَلْتُ) أَيْ: طَفَقْتُ (أَصْبُ فَوْقَ رَأْسِي مَاءً) مَدَافِعَةُ لِلْعَشِيِّ وَلَوْ كَانَ شَدِيدًا لَكَانَ كَالِإِغْمَاءِ وَهُوَ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ بِالِاجْتِمَاعِ وَكَوْنِهَا كَانَتْ تَتَوَلَّى صَبَّ الْمَاءِ عَلَيْهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَوَاسَهَا كَانَتْ مَدْرَكَةً فَلِذَا لَمْ يَنْقُضِ الْوُضُوءَ، وَهَذَا هُوَ مُحَلٌّ الْإِسْتِدْلَالِ وَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا كَانَتْ تَصَلِّيْ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ يَرَى الَّذِينَ خَلْفَهُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ يَنْقُلْ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهَا. (فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أَيْ: مِنَ الصَّلَاةِ (حَمِدَ اللَّهَ) تَعَالَى أَيْ: وَصَفَهُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ (وَأَثْنَى عَلَيْهِ) أَيْ: نَزَّهَهُ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِذَاتِهِ أَوْ هُوَ مِنْ بَابِ عَطَفَ الْعَامَ عَلَى الْخَاصِّ.

(ثُمَّ قَالَ) ﷺ (مَا مِنْ شَيْءٍ) مِنَ الْأَشْيَاءِ (كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ) رُؤْيَا عَيْنٍ حَقِيقَةً حَالِ كَوْنِي (فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ) بِرَفْعِهِمَا نَصْبِهِمَا وَجَرَّهُمَا وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهِ الْوُجُوهَ الثَّلَاثَةَ فِيمَا قَبْلَ.

(وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ) وفي رواية: فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، (أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ) الْمَسِيحِ (الدَّجَالِ) قَالَتْ فَاطِمَةُ: (لَا أَدْرِي أَيْ ذَلِكَ، قَالَتْ: أَسْمَاءُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ثُمَّ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ الْإِفْتِتَانِ بِقَوْلِهِ: (يُؤْتَى أَحَدُكُمْ، فَيَقَالُ لَهُ: مَا عَلِمْتَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟) أَيْ: النَّبِيِّ ﷺ.

(فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوِ الْمُؤَقِنُ) بِنُبُوَّتِهِ ﷺ قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذَرِ: (لَا أَدْرِي أَيْ ذَلِكَ) الْمُؤْمِنُ أَوِ الْمُؤَقِنُ (قَالَتْ: أَسْمَاءُ فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَنَا

بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، فَأَجَبْنَا وَأَمَّنَّا وَاتَّبَعْنَا، فَيُقَالُ: نَمَّ صَالِحًا، فَقَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ أَوْ الْمُرْتَابُ - لَا أَذْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ⁽¹⁾.

39 - باب مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ⁽²⁾

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

بِالْبَيِّنَاتِ (الدَّالَّةِ عَلَى نَبَوِّهِ) (وَالْهُدَى) (الْمَوْصِلِ إِلَى الْمَقْصُودِ) (فَأَجَبْنَا وَأَمَّنَّا وَاتَّبَعْنَا) (بَحْذِ الْمَفْعُولِ فِي الثَّلَاثَةِ).

(فَيُقَالُ: نَمَّ) وفي رواية فيقال له نَمَّ حال كونك (صَالِحًا، فَقَدْ عَلِمْنَا إِنْ) بكسر الهمزة وفتحها ورجحه الدماميني كما سبق في باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد أو الرأس من كتاب العلم.

(كُنْتَ لَمُؤْمِنًا) بفتح اللام، (وَأَمَّا الْمُنَافِقُ) (الغَيْرِ الْمَصْدَقِ بِقَلْبِهِ بِنَبَوِّهِ ﷺ). (أَوْ الْمُرْتَابُ) الشاك قالت فاطمة: (لَا أَذْرِي أَيَّ ذَلِكَ) (المنافق أو المرتاب).

(قَالَتْ أَسْمَاءُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ) وقد تقدّم شيء من مباحث هذا الحديث في كتاب العلم.

39 - باب مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ

(باب مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ) في الوضوء وفي رواية المستملي سقط لفظ كلّه ووجه المناسبة بين البابين أنّ الباب الأوّل مترجم بترك الوضوء من الغشي إلّا إذا كان مثقلًا وهذا الباب مشتمل على مسح الرأس وهو جزء من الوضوء. (لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) وفي رواية سبحانه وتعالى، وفي أخرى عَزَّ وَجَلَّ:

(1) أطرافه 86، 922، 1053، 1054، 1061، 1235، 1373، 2519، 2520، 7287 تحفة 15750 - 1/58.

(2) لما فرغ المصنف من ذكر أبواب المياه والنواقض التي ذكرها استطرادًا تبعًا لباب بباب رجع إلى تكميل الوضوء مع أنّ في ذكره ههنا لطيفة، وهي دفع توهم يمكن أن ينشأ من الحديث السابق من قولها: أصب فوق رأسي ماء أن الغسل والمسح سيان في الرأس، فتأمل. ولما أراد تكميل الوضوء أعاد ذكر غسل الرجلين رعاية للترتيب، وذكر فيه الكعبين لثلا يبقى التكرار.

﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: «الْمَرْأَةُ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ تَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهَا»⁽¹⁾ وَسُئِلَ مَالِكٌ: «أَيُجْزَى أَنْ يَمْسَحَ بَعْضُ الرَّأْسِ؟

(﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾) أَي: امسحوا رؤوسكم كلها فالباء زائدة عند المؤلف كما عند مالك رحمهما الله وسيأتي تفصيل هذا إن شاء الله تعالى.

(وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ) هو سعيد بن المسيب بفتح الياء على المشهور قيل إنه أفضل التابعين وقد تقدّم في باب من قَالَ الْإِيمَانُ هُوَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ.

(الْمَرْأَةُ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ) أَي: في وجوب مسح جميع الرأس، ويحتمل أن يكون مراده أنها بمنزلته في وجوب أصل المسح فحينئذ هذا الأثر لا يساعد المؤلف في تبويبه لمسح الرأس.

(تَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهَا) وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبة في مصنفه قَالَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ يَعْنِي ابْنَ مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ الْمَرْأَةُ وَالرَّجُلُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ سَوَاءٌ.

ونقل عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ يَكْفِي الْمَرْأَةَ مَسْحَ مَقْدَمِ رَأْسِهَا.

(وَسُئِلَ مَالِكٌ) الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ (أَيُجْزَى) بِضَمِّ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَةِ مِنَ الْإِجْزَاءِ وَهُوَ الْإِفْرَادُ الْكَافِي لِسُقُوطِ التَّعَبُّدِ بِهِ وَيَجُوزُ فَتَحُ الْيَاءِ مِنْ جِزَى يَجْزِي أَي: كَفَى وَالْهَمْزَةُ فِيهِ لِلِاسْتِفْهَامِ.

(أَنْ يَمْسَحَ) أَي: الْمَتَوَضَّئُ (بَعْضُ الرَّأْسِ؟) وَفِي رِوَايَةٍ بَعْضُ رَأْسِهِ وَفِي أُخْرَى بَعْضُ رَأْسِهِ.

(1) قَالَ الْحَافِظُ: وَمَوْضِعُ الْاسْتِدْلَالِ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْآيَةِ أَنَّ لَفْظَ الْآيَةِ مُجْمَلٌ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ مِنْهَا مَسْحُ الْكُلِّ عَلَى أَنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ أَوْ مَسْحُ الْبَعْضِ، عَلَى أَنَّهَا تَبْعِيضِيَّةٌ، فَتَبَيَّنَ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَ، انْتَهَى.

وَفِي «الْأَوْجُزِ»: قَالَ النَّوَوِيُّ: مَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ مُسْتَحَبٌّ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ وَأَمَّا مَقْدَارُ الْمَفْرُوضِ فَمُخْتَلَفٌ جَدًّا بَسْطُهُ الْعَيْنِيُّ فِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ فَقَالَ: لِلْفُقَهَاءِ فِي هَذَا ثَلَاثَةٌ عَشَرَ قَوْلًا.

قُلْتُ: وَالْمَشْهُورُ عَنِ الْأُئِمَّةِ أَنَّ الْاسْتِعَابَ فَرَضَ عِنْدَ مَالِكٍ، وَبَعْضُ الرَّأْسِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَهُمَا رَوَايَتَانِ لِأَحْمَدَ، وَمَقْدَارُ النَّاصِيَةِ عِنْدَنَا الْحَنْفِيَّةُ، وَقَالَ الْمَوْفِقُ: الظَّاهِرُ عَنْ أَحْمَدَ وَجُوبُ الْاسْتِعَابِ فِي حَقِّ الرَّجُلِ وَأَنَّ الْمَرْأَةَ يَجْزِيهَا مَسْحُ مَقْدَمِ الرَّأْسِ.

فَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ».

185 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا، قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَهُوَ جَدُّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى

(فَاحْتَجَّ) مالك رحمه الله على أنه لا يجزئ (بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ) الذي ساقه هنا، والمعنى أنه لما سئل عن مسح الرأس روى هذا الحديث. واحتج على أنه لا يجوز أن يقتصر على بعض الرأس في المسح والسائل له عن ذلك هو إسحاق بن عيسى الطباع، بيّنه ابن خزيمة في صحيحه من طريقه ولفظه: سألت مالكا عن الرجل يمسح مقدّم رأسه في وضوئه أيجزيه ذلك فقال حَدَّثَنِي عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال مسح رسول الله ﷺ في وضوئه من ناصيته إلى قفاه ثم ردّ يديه إلى ناصيته فمسح رأسه كله، قال الحافظ العسقلاني وهذا السياق أصرح للترجمة من الذي ساقه المصنف ونقل ذلك الحافظ عن بعضهم أن موضع الدلالة من الحديث والآية أن لفظ الآية مجمل لأنّه يحتمل أن يراد منها مسح الكلّ على أن الباء زائدة أو مسح البعض على أنها تبعيضية فتبين بفعل النبي ﷺ أن المراد هو الأول ولم ينقل عنه أنه مسح بعض رأسه إلا في حديث المغيرة أنه مسح على ناصيته وعمامته وسيجيء تفصيله في آخر الباب إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (مَالِكٌ) إمام الأئمة (عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى) ابن عمارة بضم العين المهملة وتخفيف الميم (الْمَازِنِيِّ) وقد تقدّم ذكرهم.

(عَنْ أَبِيهِ) ابن يحيى عمارة بن أبي حسن واسمه تميم بن عبد عمرو بن قيس وأبو حسن له صحبة وكذا العمارة فيما جزم به ابن عبد البر وقال أبو نعيم فيه نظر وقال الذهبي عمارة بن أبي حسن الأنصاري المازني له صحبة وقيل أبوه بدري وعقبني ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون إلا عبد الله يوسف وقد دخلها أيضًا وفيه رواية الابن عن الأب وقد أخرج متنه المؤلف في مواضع، وأخرجه مسلم والأربعة في الطهارة أيضًا.

(أَنَّ رَجُلًا، قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ) الأنصاري رضي الله عنه (وَهُوَ) أي: ذلك الرجل (جَدُّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى) المازني المذكور مجازا لا حقيقة لأنّه عمّ أبيه وسماه

أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُرِيَنِي، كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟

جداً لكونه في منزلته، ووهم من زعم أن المراد بقوله وهو عبد الله بن زيد لأنه ليس جداً لعمر بن يحيى لا حقيقة ولا مجازاً، وأما قول صاحب الكمال ومن تبعه في ترجمة عمرو بن يحيى أنه ابن بنت عبد الله بن زيد فهو غلط توهم من هذه الرواية، وقد ذكر مُحَمَّد بن سعد أن أم عمرو بن يحيى هي حميدة بنت مُحَمَّد بن إياس بن البكير، وقال غيره هي أم النعمان بنت أبي حبة والله أعلم.

وقد اختلف رواة الموطأ في تعيين هذا الرجل فأبهمه أكثرهم، وقال معن بن عيسى وفي رواية عَنْ عمرو عَنْ أَبِيهِ يَحْيَى أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مُحَمَّدٍ بَنَ أَبِي حَسَنٍ وَهُوَ جَدُّ عَمْرٍو بَنَ يَحْيَى قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بَنَ زَيْدٍ وَكَانَ مِنَ الصَّحَابَةِ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بَنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ مَالِكٍ ثَنَا عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ يَحْيَى أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ أَبَا حَسَنٍ يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بَنَ زَيْدٍ، وَكَذَا سَأَلَهُ سُحُنُونُ فِي الْمَدُونَةِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ قَالَ قُلْتُ، وَالَّذِي يَجْمَعُ هَذَا الْاِخْتِلَافَ أَنْ يُقَالَ اجْتَمَعَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بَنَ زَيْدٍ ابْنُ أَبِي حَسَنٍ الْأَنْصَارِيِّ وَابْنُ عَمْرٍو وَابْنُ يَحْيَى ابْنُ عِمَارَةَ بَنَ أَبِي حَسَنٍ فَسَأَلُوهُ عَنْ صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَوَلَّى السُّؤَالَ مِنْهُمْ لَهُ عَمْرٍو ابْنُ أَبِي حَسَنٍ، فَحَيْثُ نَسَبَ إِلَيْهِ السُّؤَالَ كَانَ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَيُؤَيِّدُهُ رَوَايَةُ سُلَيْمَانَ بَنَ بِلَالٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي بَابِ الْوُضُوءِ مِنَ التَّوَرِّقِ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرٍو بَنَ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَانَ عَمِّي يَعْنِي عَمْرٍو بَنَ أَبِي حَسَنٍ يَكْثُرُ الْوُضُوءُ فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بَنَ زَيْدٍ أَخْبَرْنِي فَذَكَرَهُ، وَحَيْثُ نَسَبَ السُّؤَالَ إِلَى أَبِي حَسَنٍ فَعَلَى الْمَجَازِ لَكُونِهِ الْأَكْبَرِ وَكَانَ حَاضِرًا، وَحَيْثُ نَسَبَ السُّؤَالَ لِيَحْيَى بَنَ عِمَارَةَ فَعَلَى الْمَجَازِ أَيْضًا لَكُونِهِ نَاقِلَ الْحَدِيثِ وَقَدْ حَضَرَ السُّؤَالَ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنْ مُحَمَّدٍ بَنِ الصَّبَّاحِ عَنْ خَالِدِ الْوَاسِطِيِّ عَنْ عَمْرٍو بَنَ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بَنَ زَيْدٍ قَالَ قِيلَ لَهُ تَوَضَّأْنَا فَذَكَرَهُ مَبْهَمًا، وَفِي رَوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ وَهْبِ بَنِ بَقِيَّةٍ عَنْ خَالِدِ الْمَذْكُورِ بَلْفِظَ قُلْنَا لَهُ، وَهَذَا يُؤَيِّدُ الْجَمْعَ الْمُتَقَدِّمَ مِنْ كَوْنِهِمْ اتَّفَقُوا عَلَى سُؤَالِهِ غَيْرَ أَنَّ مُتَوَلَّى السُّؤَالِ مِنْهُمْ عَمْرٍو بَنَ أَبِي حَسَنٍ، وَيَزِيدُ ذَلِكَ وَضُوحًا مَا رَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ مِنْ حَدِيثِ الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْ عَمْرٍو بَنَ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمِّهِ عَمْرٍو ابْنِ أَبِي حَسَنٍ قَالَ كُنْتُ كَثِيرَ الْوُضُوءِ فَقُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بَنَ زَيْدٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

(أَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُرِيَنِي) من الإراءة (كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟) فِيهِ

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: نَعَمْ، قَدَعَا بِمَاءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَعَسَلَ يَدَهُ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ مَضَمَضَ

ملاطفة الطالب للشيخ وكأنه أراد أن يريد بالفعل ليكون أبلغ في التعميم وسبب الاستفهام ما قام عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسي ذلك لبعد العهد.

(فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (نَعَمْ) أَسْتَطِيعُ أَنْ أُرِيكَ.

(قَدَعَا بِمَاءٍ، فَأَفْرَغَ) أي: فصَّب الماء (عَلَى يَدَيْهِ) بالثنية وفي رواية على يده بالإفراد على إرادة الجنس وفي رواية موسى عَنْ وَهَبٍ فَأَكْفَأَ بِهِمَزَتَيْنِ وفي رواية سليمان بن حرب في باب مسح الرأس مرة عَنْ وَهَبٍ فَكَفَأَ بِفَتْحِ الْكَافِ وهما لغتان بمعنى يقال كَفَأَ الْإِنَاءُ وَأَكْفَأَهُ إِذَا أَمَلَهُ وَقَالَ الْكَسَائِيُّ كَفَأَتِ الْإِنَاءُ كَبَيْتَهُ وَأَكْفَأَتُهُ أَمَلَتْهُ والمراد في الموضعين إفراغ الماء من الإناء على اليد.

(فَعَسَلَ يَدَهُ مَرَّتَيْنِ) بإفراد اليد في رواية مالك فيحمل على الجنس وثنية اليد في رواية وهيب وسليمان بن بلال عند المؤلف وكذا الدراوردي عند أبي نعيم وفي رواية سقط لفظ يده، ثُمَّ إِنَّهُ عِنْدَ مَالِكٍ مَرَّتَيْنِ وعند غيره من الحفاظ ثلاثاً فزيادتهم مقدّمة على رواية الحافظ الواحد ولا يحمل على واقعيتين لأنَّ المخرج واحد والأصل عدم التعدّد ثم في غسل اليدين إلى الرسغين خمسة أقوال:

الأول: أنه سنة وهو المشهور عندنا كما في المحيط والمبسوط، ويدل عليه أنه عليه السلام لم يتوضأ قطّ إلّا غسل يديه، وفي المنافع تقدم غسلهما إلى الرسغين سنة تنوب عن الفرض كالفاتحة تنوب عن الواجب وفرض القراءة.

الثاني: أنه مستحب للشاؤك في طهارة يده كذا روي عن مالك.

الثالث: أنه واجب على المتنبه من نوم الليل دون نوم النهار قاله أحمد.

الرابع: أنَّ من شكَّ هل أصابت يده نجاسة أم لا يجب غسلهما في مشهور مذهب مالك.

الخامس: أنه واجب على المتنبه من النوم مطلقاً وبه قال داود وأصحابه.

(ثُمَّ مَضَمَضَ) كلمة ثم في ستّة مواضع في هذا الحديث للترتيب لأنَّ ثم يستعمل لثلاثة معانٍ التشريك في الحكم والترتيب والمهلة والمراد من الترتيب هنا هو الترتيب في الذكر لا في الحكم ولا حاجة إلى أن يقال إنها في الحديث بمعنى الواو وليست على معناها الأصلي وهو الإمهال.

وَاسْتَنْشَرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ.....

(وَاسْتَنْشَرَ) وفي رواية الكشميهني مضمض واستنشق، قَالَ الحافظ العسقلاني والاستنثار يستلزم الاستنشاق بلا عكس.

وتعقبه محمود العيني: بأن ابن الأعرابي وابن قتيبة جعلاهما واحدا وقد مرّ في المضمضة والاستنشاق وقد ذكر في رواية وهيب الثلاثة وزاد بعد قوله: (ثَلَاثًا) بثلاث غرفات وقد مرّ ما يتعلّق بهذا أيضًا فليراجع.

(ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ) بال تكرار ولم تختلف الروايات عَنْ عمرو بن يحيى في غسل اليدين مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، لكن في رواية مسلم من طريق حَبَّان بن واسع عَنْ عبد الله بن زيد أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وفيه ويده اليمنى ثلاثا ثم الأخرى ثلاثا فيحمل على أَنَّهُ وضوء آخر لكون مخرَج الحديثين غير متحد.

(إِلَى) أي: مع (الْمِرْفَقَيْنِ) كذا في رواية الأكثرين وفي رواية المستملي والحموي إلى المرفق بالافراد على إرادة الجنس وهو بفتح الميم وكسر الفاء وفي رواية بكسر الميم وفتح الفاء مفصل الذراع والعضد وسمي به لَأَنَّهُ يرتفق به في الاتكاء، وهما يدخلان في غسل اليدين عند الجمهور خلافا لزفر ومالك في رواية أشهب عنه، وقد روى الدارقطني بإسناد حسن من حديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صفة الوضوء فغسل يديه إلى المرفقين حَتَّى مَسَّ أطراف العضدين، ومن حديث جابر أَيْضًا كان رسول الله ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَدَارَ الماءَ على مرفقيه لكن إسناده ضعيف، وروى البزار والطبراني من حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء وغسل ذراعيه حَتَّى جَاوَزَ المرفق، وروى الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة ابن عَبَّاد العبدي عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا ثم يغسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه فهذه الأحاديث يقوِّي بعضها بعضا وقد مرّ ما يتعلّق بهذا البحث في أوّل هذا الكتاب، ثُمَّ إِنَّ غَسَلَ اليدين غسلا لا غير لتقدّم غسل اليدين إلى الرسغ مرّة، وفي الذخيرة الأصحّ عندي أَنَّهُ يعيد غسل اليدين ظاهرهما وباطنهما لَأَنَّهُ الأوّل كان سنة افتتاح الوضوء فلا ينوب عَنْ فرض الوضوء.

(ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ) وزاد ابن الطَّبَّاع في رواية كلّه وكذا في رواية ابن خزيمة في

بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ،

صحيحه، وفي رواية خالد بن عبد الله مسح برأسه بزيادة الباء (بِيَدَيْهِ) بالتحشية.
(فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ) بهما عند مسلم مسح رأسه كله وما أقبل وما أدبر
وصدغيه.

(بَدَأَ بِمُقَدِّمِ) بفتح الدال (رَأْسِهِ) بأن وضع يديه عليه وألصق مسبّحته بالأخرى وإبهاميه على صدغه (حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ) ليستوعب الرأس كله وهذه الجملة الاستثنائية بيان لقوله فأقبل بهما وأدبر ومن ثمة لم يدخل الواو على قوله بدءًا والظاهر أنه ليس مدرجًا من كلام مالك بل هو من الحديث.

وقد احتج به مالك وابن علية وأحمد في رواية على أن مسح جميع الرأس فرض، ولكن أصحاب مالك اختلفوا، فَقَالَ أَشْهَبُ يَجُوزُ مَسْحُ بَعْضِ الرَّأْسِ، وقال غيره يجوز مسح الثلث فصاعدًا، وعندنا وعند الشافعي الفرض مسح بعض الرأس، فَقَالَ أَصْحَابُنَا ذَلِكَ الْبَعْضُ هُوَ رُبْعُ الرَّأْسِ بِحَدِيثِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ لَأَنَّ الْكِتَابَ مُجْمَلٌ فِي حَقِّ الْمِقْدَارِ فَقَطْ لَأَنَّ الْبَاءَ فِي ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ لِلإصاق باعتبار أصل الوضع فإذا قرنت بآلة المسح يتعدى الفعل بها إلى محلّ المسح فيتناول جميعه كما تقول مسحت الحائط بيدي ومسحت رأس اليتيم بيدي فيتناول كله وإذا قرنت بمحلّ المسح يتعدى الفعل بها إلى الآلة ولا يقتضي الاستيعاب وإنما يقتضي الإصاق الآلة بالمحلّ وذلك لا يستوعب الكل عادة بل أكثر الآلة ينزل منزلة الكلّ فيتناول المسح بالإصاق ثلاثة أصابع بمحلّ المسح ومعنى التبعض إنما يثبت بهذا الطريق لا بمعنى أن الباء للتبعض كما قاله البعض وقد أنكر بعض أهل العربية كون الباء للتبعض.

قَالَ ابْنُ بَرَهَانَ مِنْ زَعَمِ أَنَّ الْبَاءَ تَفِيدُ التَّبْعِيضَ فَقَدْ جَاءَ بِمَا لَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ اللُّغَةِ، وَقَدْ جَعَلَ الْجَرَجَانِي مَعْنَى الْإِلْصَاقِ فِي الْبَاءِ أَصْلًا وَإِنْ كَانَتْ تَجِيءُ لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ، وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ أَثْبَتَ مَجِيءُ الْبَاءِ لِلتَّبْعِيضِ الْأَصْمَعِيُّ وَالْفَارَسِيُّ وَالتِّيمِي وَابْنُ مَالِكٍ قِيلَ وَالْكَوْفِيُّونَ وَجَعَلُوا مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: 6] وقوله تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: 6] والظاهر أن

الباء فيهما للإلصاق، وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة وإنّ في الكلام حذفاً وقلباً فإنّ مسح يتعدّى إلى المزال عنه بنفسه وإلى المزيل بالباء فالأصل امسحوا رؤوسكم بالماء، فإن قيل أليس التيمّم ثبت بقوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: 43] والاستيعاب فيه شرط.

فالجواب: أنّ الاستيعاب فيه عرف، إمّا بإشارة الكتاب وهو أنّ الله تعالى أقام التيمّم في هذين الموضعين مقام الغسل عند تعدّره والاستيعاب فرض بالنصّ في الغسل فكذا فيما قام مقامه ولا يرد كون مسح الخف بدلاً عن غسل الرجل لأن الرخصة ثبتت بالإجماع، وإمّا بالسنة وهو قول ﷺ لعمارة رضي الله عنه: «يكفيك ضربتان للوجه وضربة للذراعين».

وأما على رواية الحسن عن أبي حنيفة أنّه لا يشترط الاستيعاب فلا يرد شيء، فإن قيل المس فرض والمفروض مقدار الناصية ومن حكم الفرض أن يكفر جاحده وجاهد المقدار لا يكفر فكيف يكون فرضاً؟، فالجواب: أنّ الفرض القطعيّ هو أصل المسح وأما مسح المقدار المعين ففرض ظنيّ والذي يكفر جاحده هو الفرض القطعيّ لا الظنيّ، فإن قيل كيف استدللّ الحنفية بحديث المغيرة على أنّ المقدار في المسح هو ربع الناصية وقد تركوا بقية الحديث وهو المسح على العمامة، فالجواب أنّهم لو عملوا بكلّ الحديث يلزم به الزيادة على النصّ لأنّ هذا خبر الواحد والزيادة به على الكتاب نسخ فلا يجوز.

وأما المسح على الرأس فقد ثبت بالكتاب فلا يلزم ذلك على أنّ مسحه ﷺ على العمامة، فأولّه بعضهم بأنّ المراد به ما تحته من قبيل إطلاق اسم الحال على المحلّ، وبعضهم بأنّ الراوي كان بعيداً عن النبيّ ﷺ فمسح على رأسه ولم يضع العمامة من رأسه فظنّ الراوي أنّه مسح على العمامة، وقال القاضي عياض وأحسن ما حمل عليه أصحابنا حديث المسح على العمامة أنّه ﷺ لعلّه كان به مرض منعه كشف رأسه فصارت العمامة كالجبيرة التي يمسح عليها للضرورة، وقال الحافظ العسقلانيّ، فإن قيل فلعلّه اقتصر على مسح الناصية لعذر لأنّه كان في سفر وهو مظنة العذر ولهذا مسح على العمامة بعد مسح

الناصية كما هو ظاهر سياق مسلم في حديث المغيرة .

قلنا : قد روي عنه مسح مقدّم الرأس من غير مسح على العمامة ولا تعرّض فيه لسفر وهو ما رواه الشافعيّ من حديث عطاء أنّ رسول الله ﷺ توضّأ فحسر العمامة عنّ رأسه ومسح مقدّم رأسه وهو مرسل لكنّه اعتضد من وجه آخر موصولاً أخرجه أبو داود من حديث أنس وفي إسناده أبو معقل لا يعرف حاله فقد اعتضد كلّ من المرسل والموصول بالآخر وحصلت القوة من الصورة المجموعة انتهى .

وقال محمود العيّنيّ قول هذا القائل من أعجب العجائب لأنّه يدّعي أنّ المرسل غير حجة عند إمامه ثمّ يدّعي أنّه اعتضد بحديث موصول ضعيف باعترافه نفسه ثمّ يقولُ وحصلت القوة من الصورة المجموعة وكيف يحصل القوة من شيء ليس بحجة وشيء ضعيف وإذا كان المرسل غير حجة يكون في حكم العدم ولا يبقى إلّا الحديث الضعيف وحده انتهى ، وفيه تأمل⁽¹⁾ ، ثمّ المذكور في الحديث البداءة في مسح الرأس بمقدّمه .

وروي في هذا الباب أحاديث كثيرة ، فعند النسائي من حديث عنّ عبد الله ابن زيد ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدّم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتّى رجع إلى المكان الذي بدأ منه ، وعند ابن أبي شيبة من حديث الربيع بدأ بمؤخره ثم ردّ يديه على ناصيته ، وعند الطبراني بدأ بمؤخر رأسه ثم جرّه إلى قفاه ثم جرّه إلى مؤخره ، وعند أبي داود يبدأ بمؤخره ثم بمقدّمه وبأذنيه كلتيهما ، وفي لفظ مسح الرأس كله من قرن الشعر إلى كلّ ناحية لمنصب الشعر لا يحرك الشعر عنّ هيئته ، وفي لفظ مسح برأسه وما أقبل وما أدبر وصدغيه ، وعند البزار من حديث أبي بكرة يرفعه توضّأ ثلاثاً ثلاثاً وفيه مسح برأسه يقبل بيديه من مقدّمه إلى مؤخره ومن مؤخره إلى مقدّمه ، وعند ابن قانع من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وضع يده على النصف من رأسه ثم جرّ بهما إلى مقدم

(1) وجه التأمل أنه قد ذكر الشافعي رحمه الله أن المرسل قد يعتضد بمرسل آخر أو مسند وأما لا يكون حجة أصلاً فهو مرسل لم يعتضد بشيء وتحقيقه من الأصول.

ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ»⁽¹⁾.

رأسه ثم أعادهما إلى المكان الذي بدأ منه وجرّهما إلى صدغيه، وعند أبي داود من حديث أنس أدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدّم رأسه، وفي كتاب ابن السّكن فمسح باطن لحيته، وقفاه، وفي معجم البغوي وكتاب ابن أبي خثيمة مسح رأسه إلى سالفته.

وفي كتاب النسائي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ووصفت وضوءه عَلَيْهِ السَّلَام وضعت يدها في مقدّم رأسها ثم مسحت إلى مؤخره فهذه أوجه كثيرة يختار المتوضئ أيّها شاء، واختار بعض أصحابنا الحنفية رواية عبد الله بن زيد.

وأما ما قاله بعضهم أنّ في قوله بدأ بمقدّم رأسه حجة على من قال السنّة أن يبدأ بمؤخر الرأس إلى أن ينتهي إلى مقدّمه، ففيه أنه كيف يكون حجة مع الأوجه التي ذكرت الآن فافهم.

ثم إنّ استيعاب الرأس بالمسح سنّة عندنا والمسنون في كيفة المسح أن يضع كفيه وأصابعه على مقدّم رأسه أخذًا إلى قفاه على وجه يستوعب ثم يمسح أذنيه، وأما مجافاة السّباحتين مطلقًا ليمسح بهما الأذنين والكفين في الإدبار ليرجع بهما على الفودين فلا أصل له في السنّة لأنّ الاستعمال لا يثبت قبل الانفصال والأذنان من الرأس حتى جاز اتحاد بلّتهما ولأنّ أحدا ممّن حكى وضوء رسول الله ﷺ لم يؤثر عنه ذلك فلو كان ذلك من الكيفيات المسنونة وهم شارعون في حكايتها لترتكب وهي غير متبادرة لنصّوا عليها كذا قاله ابن الهمام في شرح الهداية.

(ثُمَّ غَسَلَ) ﷺ (رِجْلَيْهِ) أطلق الغسل فيهما ولم يقيد بالتثليث ولا بالتثنية كما في بعض الأعضاء إشعارًا بأنّ الوضوء الواحد يجوز أن يكون بعضه بمرة وبعضه بمرتين وبعضه بثلاث وإن كان الأكمل التثليث في الكلّ وإنّما فعله بيانًا للجواز والبيان بالفعل أوقع في النفوس منه بالقول وأبعد من التأويل، والله أعلم.

(1) أطرافه 186، 191، 192، 197، 199 - تحفة 5308.

أخرجه مسلم في الطهارة باب في وضوء النبي ﷺ رقم (235).

40 - باب غَسْل الرَّجُلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ

186 - حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، شَهِدْتُ عَمْرٍو ابْنَ أَبِي حَسَنٍ، سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ، عَنْ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ فَدَعَا بِتَوْرٍ

40 - باب غَسْل الرَّجُلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ

(باب غَسْل الرَّجُلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) أي: في الوضوء، والكعبان هما العظامان الناشزان عند ملتقى الساق والقدم، قيل وحكى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ الْعَظْمُ الَّذِي فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ عِنْدَ مَعْقَدِ الشَّرَاكِ وَرَوَى عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ مِثْلَهُ وَالْأَوَّلُ: هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي يَعْرِفُهُ أَهْلُ اللُّغَةِ وَقَدْ أَكْثَرَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنَ الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ ذَلِكَ وَمَنْ أَوْضَحَ الْأَدْلَةَ فِيهِ حَدِيثُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ الصَّحِيحُ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ مَتَا يَلْزُقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَيْنِيِّ هَذَا مُخْتَلَفٌ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَصْلًا بَلَى نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَهُوَ أَيْضًا غَلَطَ لِأَنَّ مُحَمَّدًا إِنَّمَا رَأَى ذَلِكَ فِي حَدِيثِ قُطْعِ الْمُحْرَمِ الْخَفِيِّ إِلَى الْكَعْبَيْنِ إِذَا لَمْ يَجِدِ النُّعْلَيْنِ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى) هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُودَكِيِّ وَقَدْ مَرَّ فِي الْوَحْيِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بِالتَّصْغِيرِ هُوَ ابْنُ خَالِدِ الْبَاهِلِيِّ الْمَذْكُورُ فِي بَابٍ مِنْ أَجَابِ الْفَتَا. (عَنْ عَمْرٍو) ابْنُ يَحْيَى بْنِ عِمَارَةَ الْمَازَنِيِّ شَيْخُ مَالِكٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

(عَنْ أَبِيهِ) يَحْيَى بْنُ عِمَارَةَ بْنِ أَبِي حَسَنٍ أَنَّهُ قَالَ: (شَهِدْتُ) أَي: حَضَرْتُ. (عَمْرٍو ابْنُ أَبِي حَسَنٍ) بِفَتْحِ الْحَاءِ أَخَا عِمَارَةَ وَعَمَّ يَحْيَى بْنُ عِمَارَةَ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَيْنِيِّ: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ السَّائِلَ هُوَ جَدُّهُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَخُو جَدِّهِ وَلَا مَنَافَاةَ فِي كَوْنِهِ جَدًّا لَهُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ عَمًّا لِأَبِيهِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ إِذَا كَانَتْ أُمُّ عَمْرٍو بِنْتُ يَحْيَى بِنْتًا لِعَمْرٍو بْنِ أَبِي حَسَنٍ كَمَا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ تَبَعًا لِصَاحِبِ الْكَمَالِ وَفِيهِ نَظَرٌ.

(سَأَلَ) أَي: قَدْ سَأَلَ أَوْ سَوَّالَهُ فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ حَالًا بِتَقْدِيرِ قَدْ وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ بَدَلُ اشْتِمَالِ بِطَرِيقِ التَّجْرِيدِ.

(عَبْدَ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ) الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ فَدَعَا بِتَوْرٍ)

مِنْ مَاءٍ، فَتَوَضَّأَ لَهُمْ وُضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ، «فَأَكْفَأَ عَلَى يَدِهِ مِنَ التَّوْرِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ، فَمَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ، ثَلَاثَ غَرَفَاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا،

بفتح المثناة الفوقية وسكون الواو وفي آخره راء وهو الطست وقال الجوهري إناء يشرب منه، وقال الدراوردي قدح وقيل شبه الطست، وقيل مثل القدر من صفر أو حجارة وفي رواية عبد العزيز بن أبي سلمة عند البُخَارِيِّ في باب الغسل في المخضب، والصَّفر بضم الصاد المهملة وسكون الفاء صنف من جيد النحاس قيل إنَّه سَمِيَ بذلك لأنَّه يشبه الذهب ويسمى أَيْضًا الشبه بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة.

(مِنْ مَاءٍ، فَتَوَضَّأَ لَهُمْ) أي: لأجل السَّائل وأصحابه (وُضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ) أي: مثل وضوئه وأطلق عليه وضوءه مبالغة.

(فَأَكْفَأَ) بهمزة من الإكفاء وقد مرَّ في الحديث السابق أي: فأفرغ الماء (عَلَى يَدِهِ مِنَ التَّوْرِ) المذكور (فَغَسَلَ يَدَيْهِ) بالثنية قبل أن يدخلهما في التور وفي رواية فغسل يده بالإفراد على إرادة الجنس (ثَلَاثًا) أي: ثلاث مرات.

(ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ، فَمَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ) إذا كان الاستنشاق غير الاستنثار فلا شبهة في الكلام وأما إذا كان معناهما واحداً كما نقل عن ابن الأعرابي وابن قتيبة فيكون عطف تفسير فافهم.

(ثَلَاثَ) وفي رواية الأصيلي بثلاث (غَرَفَاتٍ) بفتح الغين والراء ويجوز ضمهما وضم الغين مع إسكان الراء وفتحها.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ يَحْتَمَلُ أَنَّهَا كَانَتْ الْمَضْمُضَةُ ثَلَاثًا وَالِاسْتِنْشَاقُ ثَلَاثًا أَوْ كَانَتْ الثَّلَاثُ لَهَا وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ أَنْتَهَى، وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ بَلِ الظَّاهِرُ هُوَ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ ثَبِتَ فِيمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ مَضْمُضٌ ثَلَاثًا وَاسْتَنْشَقُ ثَلَاثًا وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ غَسْلِ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ تَفْصِيلُ ذَلِكَ الْمَبْحَثِ فَلْيَرَأِ.

(ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ) بالإفراد في التور (فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا) بَيَّنَّ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ تَجْدِيدَ الْاِغْتِرَافِ لِكُلِّ عَضْوٍ وَأَنَّهُ اِغْتَرَفَ بِإِحْدَى يَدَيْهِ وَكَذَا هُوَ فِي بَاقِي الرَّوَايَاتِ وَفِي مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ لَكِنْ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ وَأَبِي الْوَقْتِ مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ بَلَالٍ الْآتِيَةِ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ بِالثَّانِيَةِ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ

ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَعَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَمَسَحَ رَأْسَهُ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ عَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ⁽¹⁾.

ولا الأصلي ولا في شيء من الروايات خارج الصحيح قاله النووي، وقال الحافظ العسقلاني وأظن أن الإناء كان صغيراً وإلا فلا غتراف باليدين جميعاً أسهل وأقرب تناولا ولا كما قال الشافعي رحمه الله.

(ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَعَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ) الظاهر أن المراد غسل كل يد (مَرَّتَيْنِ) كما تقدم من طريق مالك ثم غسل يديه مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وليس المراد توزيع المَرَّتَيْنِ على اليدين ليكون لكل يد مَرَّةً واحدة وفي رواية ثم أدخل يديه مَرَّتَيْنِ إلى المرفقين.

(ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ) بالإفراد في الإناء (فَمَسَحَ رَأْسَهُ) كله ندبا بيديه.
(فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ عَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) أي: معهما كما في المرفقين.

وفي الحديثين اللذين في البابين من الفوائد الإفراغ على اليدين معا في ابتداء الوضوء، وجواز الاستعانة في إحضار الماء من غير كراهة، والتعليم بالفعل، وأن الاغتراف من الماء القليل للمتطهر لا يصير الماء مستعملاً لأن في رواية وهيب وغيره ثم أدخل يده فغسل وجهه.

وأما اشتراط نية الاغتراف فليس في هذا الحديث ما يثبتها ولا ما ينفيها، واستدل به أبو عوانة في صحيحه على جواز التطهر بالماء المستعمل وتوجيهه أن النية لم تذكر فيه وقد أدخل يده للاغتراف.

وقال الغزالي: مجرد الاغتراف لا يصير الماء مستعملاً لأن الاستعمال إنما يقع من المغترف منه وبهذا قطع البغوي، واستدل به على استيعاب مسح الرأس لكن يدل عليه ندباً لا فرضاً كما مر، وعلى أنه لا يندب تكراره.

وسياتي في باب مفرد، وعلى الجمع بين المضمضة والاستنشاق من غرفة وفيه نظر، وعلى جواز التطهر من آنية النحاس وغيره وفيه أيضاً نظر، والله أعلم.

41 - باب اسْتِعْمَالِ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ⁽¹⁾

41 - باب اسْتِعْمَالِ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ

(باب اسْتِعْمَالِ فَضْلِ وَضُوءٍ) بفتح الواو (النَّاسِ) أي: في التطهّر وغيره من

(1) قال الكرماني: فضل الوضوء يحتمل أن يراد به الماء الذي يبقى في الظرف بعد الفراغ من الوضوء، وأن يراد به الماء الذي يتطاير عن المتوضئ يقال له: الماء المستعمل، ولفظ الاستعمال أيضاً يحتمل معنيين: استعماله في رفع الحدث أو الخبث، واستعماله لا للرفع بل لنحو التبرّد به، فالحديث المذكور في الباب ظاهر في المعنى الثاني من اللفظين، انتهى. وذلك لأن مسلك الشافعية أن الماء المستعمل طاهر غير طهور، وقال الحافظ: باب استعمال أي: في التطهر، والمراد بالفضل الماء الذي يبقى في الظرف بعد الفراغ، انتهى. وقال العيني: باب استعمال الفضل في التطهير وغيره والمراد من الفضل يحتمل الباقي في الظرف ويحتمل الذي يتقاطر من الأعضاء أي: المستعمل. وقال السندي: أراد بالفضل ما يعم الباقي في الظرف بعد الفراغ والمقطر من الأعضاء، انتهى.

وكلام الشيخ مبني على أنه حمل الاستعمال على التطهر، وحمل الفضل على الماء المستعمل في الترجمة، ولذا أجاب في توجيه الروايات عن ذلك، واختلفت الأئمة في الماء المستعمل، قال الحافظ: أراد البخاري بهذه الأحاديث رد من قال بنجاسة الماء المستعمل وهو قول أبي يوسف، وحكى الإمام الشافعي في «الأم» عن محمد بن الحسن أن أبا يوسف رجع عنه ثم رجع إليه بعد شهرين. وعن أبي حنيفة في ذلك ثلاث روايات: الأولى: طاهر لا طهور، وهي رواية محمد بن الحسن عنه، وهو قوله الشافعي في الجديد، وهو المفتى به عند الحنفية. الثانية: نجس نجاسة خفيفة. وهي رواية أبي يوسف عنه.

الثالثة: نجس نجاسة غليظة وهي رواية الحسن للؤلؤي عنه، انتهى. وقال الموفق: ظاهر المذهب أن المستعمل في رفع الحدث طاهر غير مطهر، وبه قال الأوزاعي وهو المشهور عن أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن مالك وظاهر مذهب الشافعي، وعن أحمد رواية أخرى أنه طاهر مطهر، وبه قال أهل الظاهر وهو الرواية الثانية لمالك، والقول الثاني للشافعي. ولنا على طهارته أن النبي ﷺ كان إذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه، رواه البخاري، ولأنه ﷺ صب على جابر من وضوئه إذ كان مريضاً، وإن استعمل في طهارة مستحبة غير واجبة كال تجديد والغسل للجمعة والعيد ففيه روايتان: إحداهما: أنه كالمستعمل في الحدث، والثانية: لا يمنع، ولا تختلف الرواية أن ما استعمل في التبرّد والتنظيف باق على إطلاقه، ولا نعلم فيه خلافاً، انتهى مختصراً.

وحكى مولانا حسين علي في تقريره عن الشيخ قدس سره: المذهب عندنا أن الماء المستعمل طاهر غير طهور، أما الطهارة فالحديثان الآتيان، وأما عدم طهوريته فما يعلم من عدم أمره ﷺ أن يتوضأ بالوضوء الذي وضئ به مع عدم الماء في حالات السفر، وأما الماء المستعمل القليل إذا اختلط بالماء الآخر فيتوضأ لطهارته ومغلوبيته، وعليه يدل أمر جرير أهله.

وَأَمَرَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَهْلُهُ أَنْ يَتَوَضَّؤُوا بِفَضْلِ سِوَاكِهِ.

الشرب والعجين والطبخ هل يجوز أو لا فاعلم أنّ المراد من فضل الوضوء إن كان ما يبقى في الظرف بعد الفراغ من الوضوء فلا شبهة في جواز استعماله في كلّ شيء وإن كان ما يتقاطر على أعضاء الوضوء سواء كان المتوضّئ مكلّفًا أو صبيًا لأنه لا بد لصحة صلاته من وضوئه وهو الماء الذي يَقُولُ له الفقهاء الماء المستعمل فيه خلاف بين الفقهاء، فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثلاث روايات، فروى عنه أبو يوسف أنه نجس محقّف. وروى الحسن بن زياد أنه نجس مغلّظ وروى محمد بن الحسن وزفر وعافية القاضي أنّه طاهر غير طهور وهو اختيار المحققين من مشايخ ما وراء النهر وفي المحيط وهو الأشهر الأقيس، وقال في المفيد وهو الصحيح، وقال الإسبيجابيّ وعليه الفتوى، وقال قاضيخان، ورواية التعليل رواية شاذّة غير مأخوذ بها وبه يردّ على ابن حزم قوله الصحيح عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ نَجَاسَتِهِ، وقال عبد الحميد القاضي: أرجو أن لا يثبت رواية النجاسة فيه عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ، وعند مالك طاهر وطهور وهو قول النخعي والحسن البصري والزهري والثوري وأبي ثور، وعند الشافعيّ طاهر غير طهور وهو قوله الجديد، وأمّا في قوله القديم فهو مع مالك، وعند زفر إن كان يستعمله طاهر فهو طاهر وطهور وإن كان محدثًا فهو طاهر غير طهور، فعلى القول بالنجاسة لا يجوز استعماله أصلًا لا لإزالة الحدث ولا للشرب ولا للعجين ولا للطبخ ولا يجوز خلطه بالماء الطاهر واستعماله، وعلى التحول بالطهورية يجوز استعماله في كلّ شيء، وعلى القول بالطاهرة فقط يجوز استعماله للشرب والعجين والطبخ ولكن لا يجوز استعماله لإزالة الحدث، ووجه المناسبة بين البابين أنّ الباب السابق في صفة الوضوء وهذا الباب في بيان الماء الذي يفضل من الوضوء.

(وَأَمَرَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) البجلي بسط له النَّبِيُّ ﷺ وأكرمه وكان سيّدًا مطاعًا بدیع الجمال صحيح الإسلام كبير القدر وقد تقدّم في آخر كتاب الإيمان.

(أَهْلُهُ أَنْ يَتَوَضَّؤُوا بِفَضْلِ سِوَاكِهِ) وفي بعض طرقه كان جرير يستاك ويغمس رأس سواكه في الماء ثم يَقُولُ لأهله تَوَضَّؤُوا بفضلته لا يرى به بأسًا، والسّواك يطلق على العود الذي يتسوّك به، وعلى فعل الاستياك أيضًا والمراد هنا الأوّل، وفضل السواك هو الماء الذي يغمس فيه المتوضّئ سواكه بعد الاستياك كما تبيّنه الرواية التي ذكرت آنفًا، وفي مطابقة هذا الأثر للترجمة قيل وقال حيث قيل: إنّ

187 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ، يَقُولُ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ، فَأَتَيْتِ بَوْضُوءَ فَتَوَضَّأَ،

الترجمة هو استعمال الماء الذي يفضل من المتوضئ والأثر هو الوضوء بفضل السَّوَاك، وأجيب بأنه ثبت أن السَّوَاك مطهرة للنفث فإذا خالط الماء ثم حصل الوضوء بذلك الماء كان فيه استعمال المستعمل في الطهارة، وبأن المراد من فضل السَّوَاك هو الماء الذي في الظرف والمتوضئ يتوضأ منه وبعد فراغه من التسوك عقيب فراغه من المضمضة يرمي السَّوَاك الملوث بالماء المستعمل فيه، وظن ابن التين وغيره أن المراد بفضل السَّوَاك هو الماء الذي ينقع فيه العود من الآراك وغيره ليرطب ويلين، وقد عرفت أن الرواية التي ذكرت تعيين المراد فليس هذا بمحتمل مع عدم مطابقتها للترجمة حينئذ أصلاً وإن قيل إنه يحمل على أنه لم يغير الماء وإنما أراد البُخَارِيُّ إن صنيعه ذلك لا يغير الماء وكذلك مجرد الاستعمال لا يغير الماء فلا يمنع التطهر به، ثم إن هذا الأثر قد وصله ابن أبي شيبه في مصنفه والدارقطني في سننه وغيرهما من طريق قيس بن أبي حازم عنه.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج وقد تقدّم في باب: (المسلم من سلم المسلمون).

(قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ) بفتح الحاء والكاف ابن عتيبة بصيغة التصغير هو التابعي الصغير من فقهاء الكوفيين وقد مر في باب السَّمَر بالعلم.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ) بصيغة التصغير وهب بن عبد الله الكوفي الثقفي رضي الله عنها وقد تقدّم في باب كتابة العلم، ورجال هذا الإسناد ما بين عسقلاني وكوفي وواسطي وهو من ربايعات البُخَارِيِّ، والحكم بن عتيبة ليس له سماع من واحد من الصحابة إلا أبا جحيفة وقيل روي عن ابن أبي أوفى أيضاً، وقد أخرج مته المؤلف في الصلاة، وفي صفة النبي ﷺ أيضاً، وأخرجه مسلم، والنسائي في الصلاة أيضاً.

(يَقُولُ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية (بِالْهَاجِرَةِ) أي: نصف النهار وعند شدة الحر، وهذا كان في سفر القصر ولهذا صلى الظهر ركعتين، وفي رواية أن خروجه كان من قبة حمراء من آدم بالأبطح بمكة.

(فَأَتَيْتِ) على صيغة المجهول (بَوْضُوءٍ) أي: ماء يتوضأ به (فَتَوَضَّأَ) منه

فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ فَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ⁽¹⁾.

188 - وَقَالَ أَبُو مُوسَى: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ،

(فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ) خبر جعل الذي هو من أفعال المقاربة.

(مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ) ﷺ أي: من الماء الذي فضل بعد فراغه من وضوئه وكأنهم اقتسموه وهذا هو الظاهر من فضل الوضوء، لكنه لا يناسب الترجمة على ما قيل، أو المراد ما سال من أعضاء وضوئه ﷺ وهو المناسب للترجمة، فتأمل.

(فَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ) أي: يمسح كل واحد منهم به وجهه ويديه مرة بعد أخرى نحو تجرعه أي: شربه جرعة بعد جرعة أو المعنى كل واحد منهم لشدة الازدحام على فضل وضوئه كان يتكلف ويتعاني لتحصيله نحو تشجع وتصبر، وذلك للتبرك به لكونه مس جسده الشريف المقدس، وفي ذلك دلالة ظاهرة على طهارة الماء المستعمل كذا قيل وفيه أنه يجوز أن يكون من خصائصه ﷺ، وأمّا على القول بأن المأخوذ ما فضل في الإناء بعد فراغه من وضوئه عَلَيْهِ السَّلَام فيكون المراد منه التبرك بذلك فإن الماء طاهر وقد ازداد طهارة ببركة وضع النبي ﷺ يده المباركة فيه (فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ) قصرًا للسفرة.

(وَبَيْنَ يَدَيْهِ) أي: قدامه (عَنَزَةٌ) بفتحات هي أقصر من الرمح وأطول من العصا وفيها زجّ كزجّ الرمح، وإنما صلى إليها لأنه كان في الصحراء، ففي الحديث جواز التبرك بآثار الصالحين، وفيه قصر الرباعية في السفر، وفيه نصب العنزة بين يدي المصلي إذا كان في الصحراء، وفيه غير ذلك.

(وَقَالَ أَبُو مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد تقدّم في باب: أي الإسلام أفضل، وهذا تعليق من الْبُخَارِيِّ وهو طرف من حديث أخرجه المؤلف في المغازي وأوله عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ وَمَعَهُ بِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَتَاهُ أَعْرَابِي فَقَالَ أَلَا تُنْجِزُ لِي مَا وَعَدْتَنِي قَالَ: أَبْشُرْ، الْحَدِيثَ، وفيه (دَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَدَحٍ⁽²⁾ فِيهِ مَاءٌ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ،

(1) أطرافه 376، 495، 499، 501، 633، 634، 3553، 3566، 5786، 5859 تحفة

11799 - 59/1. أخرجه مسلم في الصلاة باب سترة المصلي رقم (503).

(2) بفتحتين هو الذي يؤكل فيه. قاله ابن الأثير، وهو في استعمال الناس اليوم الذي يشرب فيه.

وَمَجَّ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُمَا: «اشْرَبَا مِنْهُ، وَأَفْرِغَا عَلَى وُجُوهِكُمَا وَنُحُورِكُمَا»⁽¹⁾.

189 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ،

وَمَجَّ فِيهِ) أَي: صَبَّ مَا تَنَاوَلَهُ مِنَ الْمَاءِ بِفِيهِ فِي الْإِنَاءِ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ مَجَّ لِعَابِهِ إِذَا قَذَفَهُ، وَقِيلَ لَا يَكُونُ مَجًّا حَتَّى يَبَاعِدَ بِهِ وَالْغَرَضُ بِذَلِكَ: إِيقَاعُ الْبَرَكَةِ فِيهِ.

(ثُمَّ قَالَ لَهُمَا) أَي: لِأَبِي مُوسَى وَبِلَالِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِأَنَّ بِلَالَ كَانَ مَعَ أَبِي مُوسَى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا يَشْهَدُ بِهِ أَوَّلُ الْحَدِيثِ.

(اشْرَبَا) بِكسر الهمزة وفتح الراء من الثلاثي المجرد.

(مِنْهُ، وَأَفْرِغَا) بفتح الهمزة وكسر الراء من الإفراغ (عَلَى وُجُوهِكُمَا وَنُحُورِكُمَا) جَمَعَ نَحْرَ الْبَلَنُونِ وَهُوَ مَوْضِعُ الْقِلَادَةِ مِنَ الصَّدْرِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ ﷺ بِالشرب ومن الذي مَجَّ فِيهِ وَالْإِفْرَاقُ عَلَى الْوُجُوهِ وَالنُّحُورِ مِنْ أَجْلِ مَرَضٍ أَوْ شَيْءٍ أَصَابَهُمَا أَوْ لِمَجْرَدِ التَّيَمُّنِ وَالتَّبَرُّكِ بِهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى طَهَارَةِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ فَإِنَّهُ ﷺ لَمَّا غَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِي الْقَدَحِ صَارَ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا وَلَكِنَّهُ طَاهِرٌ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ طَاهِرًا لَمَّا أُمِرَ بِشَرْبِهِ وَإِفْرَاقِهِ عَلَى الْوُجُوهِ وَالنُّحُورِ وَهَذَا الْمَاءُ طَاهِرٌ وَطَهُورٌ أَيْضًا بِلَا خِلَافٍ وَلَكِنْ إِذَا وَقَعَ مِثْلُ هَذَا عَنْ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ يَكُونُ الْمَاءُ عَلَى حَالِهِ طَاهِرًا وَلَكِنْ لَا يَكُونُ مَطْهُرًا، فَتَأَمَّلْ.

وَعَلَى جَوَازِ مَجِّ الرِّيقِ فِي الْمَاءِ أَيْضًا وَهَذَا فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّ لِعَابَهُ أَطْيَبَ مِنَ الْمَسْكِ بَلْ نَخَامَتُهُ ﷺ أَطْيَبُ مِنَ الْمَسْكِ كَانُوا يَتَدَافَعُونَ عَلَيْهَا وَيَدْلُكُونَ وَجُوهَهُمْ بِهَا لِبَرَكَتِهَا وَطِبِهَا وَخُلُوفُهُ مَا كَانَ يَشَابُهُ خُلُوفُ غَيْرِهِ وَذَلِكَ لِمَنَاجَاتِهِ الْمَلَائِكَةُ فَطَيَّبَ اللَّهُ نَكْهَتَهُ وَخُلُوفَ فَمِهِ وَجَمِيعَ رَائِحَتِهِ ﷺ، وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِعَابَ الْبَشَرِ لَيْسَ بِنَجَسٍ وَلَا سُورَةٍ وَنَهْيُهُ ﷺ عَنِ الْنَفْخِ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ أَنَّ مَا تَطَايَرُ فِيهِ مِنَ اللَّعَابِ نَجَسٌ وَإِنَّمَا خَشْيَةٌ أَنْ يَتَقَدَّرَ الْأَكْلُ فَأَمَرَ بِالتَّأَدُّبِ فِي ذَلِكَ.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْمَدَنِيُّ أَحَدُ الْأَثَمَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ: الْفَهْمُ فِي الْعِلْمِ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ) بِسَكُونِ الْعَيْنِ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ، قَالَ: «وَهُوَ الَّذِي مَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ وَهُوَ غُلَامٌ مِنْ بَثْرِهِمْ» وَقَالَ عُرْوَةُ، عَنْ الْمُسَوِّرِ،

عبد الرحمن بن عوف وقد تقدّم في كتاب الإيمان.
(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي) إبراهيم وقد ذكر فيه أيضًا (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان يروي عن الزُّهْرِيِّ وهو أكبر سنًّا منه وقد مرّ في آخر قصة هرقل.
(عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) وفي رواية حَدَّثَنِي بالإفراد فيهما (مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ) بفتح الراء وكسر الموحدة الْأَنْصَارِيِّ وقد سبق في باب متى يَصَحَّ سماع الصبيّ.
(قَالَ) أَي: ابن شهاب (وَهُوَ) أَي: محمود بن الربيع (الَّذِي مَجَّ) أَي: رمى من الفم يقال مَجَّ الشراب من فيه إذا رمى به والمجاجة الرّيق الذي تمجّه من فيك.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) من فيه ماء (فِي وَجْهِهِ) ممازحة معه.
(وَهُوَ غُلَامٌ) جملة اسمية وقعت حالًا (مِنْ بَثْرِهِمْ) أَي: من بثر محمود وقومه وهو متعلّق بقوله مَجَّ فقوله وهو الذي مَجَّ كلام ابن شهاب ذكره تعريفًا أو تشريعًا، وأمّا الذي أخبر به محمود هو قوله عقلت من النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِهِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ.
وقد أخرج البُخَارِيُّ هذا الحديث في كتاب العلم في باب متى يَصَحَّ سماع الصغير وقد مرّ الكلام فيه مستوفى في هذا الباب، وفي الحديث ممازحة الطفل بما قد يصعب عليه لأنّ مَجَّ الماء يصعب عليه.
وأما مطابقته للترجمة فغير ظاهرة كما لا يخفى.
(وَقَالَ عُرْوَةُ) أَي: ابن الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ القرشي ذلك البحر الذي لا ينزف ولا يكدره الدّلاء وقد تقدّم في الوحي.

(عَنِ الْمُسَوِّرِ) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو ابن مخزومة بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء الزُّهْرِيُّ ابن بنت عبد الرحمن بن عوف قبض رسول الله ﷺ وهو ابن ثمانين سنين، وصحّ سماعه من رسول الله ﷺ، وروي له اثنان وعشرون حديثًا ذكر البُخَارِيُّ منها ستّة، وأصابه حجر من أحجار

وَعَبْرِهِ يُصَدِّقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبُهُ: «وَإِذَا تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوءِهِ»⁽¹⁾.

المنجنيق وهو يصلي في الحجر في زمن محاصرة الحجاج بمكة فمكث خمسة أيام ثم مات سنة أربع وستين.

(و) عَنْ (غَيْرِهِ) يريد به مروان بن الحكم لأن المؤلف رحمه الله أخرج هذا التعليق في كتاب الشروط موصولاً مطولاً فَقَالَ حَدَّثَنِي عبد الله بن مُحَمَّد ثنا عبد الرزاق أَخْبَرَنَا معمر قَالَ أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي عروة عَنْ الزبير عَنْ المسور ابن مخزومة ومروان فقول الكرمانى إن هذه الرواية وإن كانت عن مجهول لكنها متبعة ويغترف فيها ما لا يغترف في الأصول وإن كان صحيحاً في نفسه إلا أنه لا يتعذر به هنا لأن المبهوم معروف مفسّر كما عرفت، وإنما لم يسمه هنا اختصاراً كما اختصر السند حيث علّقه.

(يُصَدِّقُ) من التصديق (كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) أي: من المسور ومروان.

(صَاحِبُهُ) أي حديث صاحبه حيث قال كلاهما خرج رسول الله ﷺ زمن الحديثية، الحديث وهو طويل جداً إلى أن قَالَ ثم إن عروة وهو عروة بن مسعود أرسله كفار مكة إلى رسول الله ﷺ زمن الحديثية، جعل يرمق أصحاب النبي ﷺ بعينيه قَالَ فوالله ما تنخّم رسول الله ﷺ نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه وجلده وإذا أمرهم ابتدروا أمره.

(«وَإِذَا تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوءِهِ» بفتح الواو وفي رواية كانوا قيل والأول هو الصواب لأنه لم يقع بينهم قتال، وقال محمود العيني كلاهما سواء إذ المراد به المبالغة في ازدحامهم على نخامة النبي ﷺ ووضوئه ﷺ وتنافسهم فيه، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده وما يحدثون إليه النظر تعظيماً له إلى آخر الحديث، حكى ذلك عروة بن مسعود لما رجع إلى قريش ليعلمهم شدة تعظيم الصحابة للنبي ﷺ، ثم إن هذا تعليق وصله المؤلف في كتابه كما ذكرنا وليس هو عطفاً على مقول ابن شهاب أي: أَخْبَرَنِي مُحَمَّد وقال عروة حتى يكون صالح بن كيسان روى عن ابن شهاب حديث محمود وعطف عليه حديث عروة فلا يكون معلقاً بل موصولاً بالسند الذي قبله لأنه يخالف صنيع أئمة النقل ثم إن لفظ

42 - باب

190 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْجَعْدِ، قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ،

وإذا توضأ ليس مقول كل واحد من المسور ومروان بل هو مقول عروة بن مسعود لأنه هو القائل بذلك والحاكي به عند مشركي مكة كما مر، وذكر أبو الفضل بن طاهر أن هذا الحديث معلول وذلك لأن المسور ومروان لم يدركا هذه القصة التي كانت بالحديبية سنة ست لأن مولدهما كان بعد الهجرة بسنتين على ذلك اتفق المؤرخون، وأما ما في صحيح مسلم عن المسور قال: سمعت رسول الله ﷺ يخطب الناس على هذا المنبر وأنا يومئذ محتلم فيحتاج إلى تأويل لغوي بمعنى أنه كان يعقل الاحتلام الشرعي وأنه كان سميناً غير مهزول فيما ذكره القرطبي، وقال صاحب الأفعال حلم حلماً إذا عقل وقال غيره تحلم الغلام صار سميناً وهو معدود في صغار الصحابة رضي الله عنهم، مات سنة أربع وستين.

42 - باب

(باب) بالتونين من غير ذكر ترجمة عند المستملي وأما عند غيره فهو ساقط من غير فصل بين الحديث السابق واللاحق.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ) أبو مسلم البغدادي المستملي لسفيان بن عيينة وغيره وهو أحد الحفاظ طلب الحديث ورحل فيه وسمع سماعاً كثيراً، مات فجأة سنة أربع وعشرين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ) بالحاء المهملة والتاء المثناة الفوقية المكسورة (ابنُ إِسْمَاعِيلَ) الكوفي نزيل المدينة المتوفى بها سنة ست وثمانين ومائة في خلافة هارون الرشيد.

(عَنِ الْجَعْدِ) بفتح الجيم وسكون المهملة وفي رواية عن الجعيد بالتصغير وهو المشهور وهو ابن عبد الرحمن بن أوس الكندي المدني.

(قَالَ) أي: أنه قال: (سَمِعْتُ السَّائِبَ) اسم فاعل من السَّيْب بالمهملة والياء المثناة التحتية وبالموحدة (ابنُ يَزِيدَ) من الزيادة الكندي من صغار الصحابة، قال حجّ بي أبي مع رسول الله ﷺ حجة الوداع وأنا ابن سبع سنين، وولد في السنة

يَقُولُ: ذَهَبَتْ بِي خَالَتِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَ أُخْتِي وَقَعَ «فَمَسَحَ رَأْسِي وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ، ثُمَّ قُمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ،

الثانية من الهجرة وخرج مع الصبيان إلى ثنية الوداع لتلقي النبي ﷺ مقدمه من تبوك، قَالَ جَعِيدُ رَأَيْتُ السَّائِبَ ابْنَ أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ جَلْدًا مَعْتَدِلًا قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُ مَا مَتَعْتُ بِسَمْعِي وَبَصْرِي إِلَّا بِدَعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، روي له خمسة أحاديث أخرجهما كلُّها البُخَارِيُّ رحمه الله، قيل: توفي سنة إحدى وتسعين بالمدينة وفيه نظر فانظر، ورجال هذا الإسناد ما بين بغدادي وكوفي ومدني، وفيه رواية من صغار الصحابة رضي الله عنهم، وقد أخرج مثنه المؤلف في صفة النبي ﷺ، وفي الطب، وفي الدعوات أيضًا، وأخرجه مسلم في صفة النبي ﷺ، والترمذي في المناقب وقال حسن غريب من هذا الوجه والنسائي في الطب.

(يَقُولُ: ذَهَبَتْ) أي: مضت (بِي) الباء للتعدية⁽¹⁾ أو للمصاحبة.

(خَالَتِي) ولم تسمَّ (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَ أُخْتِي) هي عليّة بالعين المهملة المضمومة وباللام الساكنة وبالموحدة بنت شريح.

(وَقَعَ) بفتح الواو وكسر القاف والتنوين أي: أصابه وجع في قدميه، أو يشتكي لحم رجله من الحفا لغلظ الأرض والحجارة يقال وقع الرجل والفرس وقعا فهو واقع إذا حفي من الحجارة والشوك وقد وقع الحجر وحافر وقيع وقعته الحجارة، وفي رواية وقع بلفظ الماضي أي: وقع في المرض، وفي أخرى وجع بفتح الواو وكسر الجيم وبالتنوين وعليه الأكثر والعرب تسمي كل مرض وجعا، قَالَ السَّائِبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَمَسَحَ) ﷺ (رَأْسِي) بيده المباركة (وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ) بفتح الواو أي: من الماء المتقاطر من أعضائه الشريفة ففيه دلالة على طهارة الماء المستعمل على هذا المعنى.

(ثُمَّ قُمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ) ﷺ إذ من عادة الصبيان أن لا يقرّ لهم قرار أو لقصد النظر إلى ما قرع سمعه من أن بين كتفيه خاتم النبوة وهو الظاهر.

(1) أي: الذهبي قيل والفرق بينهما أن معنى: أذهب أزاله وجعله ذاهبًا ومعنى ذهب به استصحبه ومضى به معه.

فَنَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النُّبُوَّةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، مِثْلَ زُرِّ الْحَجَلَةِ⁽¹⁾.

(فَنَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النُّبُوَّةِ) بكسر التاء بمعنى فاعل الختم وهو الإتمام والبلوغ إلى الآخر وافتحها بمعنى الطابع وهو ما يطبع به الشيء ومعناه هنا شيء ختم به النبوة أي: لا نبي بعده، وفيه دلالة على صيانة نبوته ﷺ عَنْ تَطَرُّقِ الْقَدَحِ إِلَيْهَا صيانة الشيء المستوثق بالخاتم.

(بَيْنَ كَتِفَيْهِ) قَالَ الْقَاضِي الْبَيْضَاوِيُّ خَاتَمُ النُّبُوَّةِ أَثَرٌ بَيْنَ كَتِفَيْهِ نَعْتٌ بِهِ فِي الْكُتُبِ الْمَتَقَدِّمَةِ.

(مِثْلَ) بكسر الميم نصب على أنه حال من خاتم النبوة أو مجرور على أنه بدل منه.

(زُرُّ الْحَجَلَةِ) الزَّرُّ بكسر الزاي المعجمة وتشديد الراء واحد الأزرار كأزرار القميص وغيره، والحجلة بفتح الحاء المهملة والجيم واحدة حجال العروس وهي بيوت تُزَيَّنُ بالثياب والأسرة والستور لها عرى وأزرار.

وقال ابن الأثير: الحجلة بالتحريك بيت كالقبة يستر بالثياب ويكون له أزرار كبار ويجمع على حجال، وقيل المراد بالحجلة الطير وهي التي تسمى القبجة وتسمى الأنثى حجلة والذكر يعقوب وزرّها بيضها، ويؤيد هذا أن في حديث آخر مثل بيضة الحمامة، وعن مُحَمَّد بن عبد الله شيخ البُخَارِيِّ الحجلة من حجل الفرس الذي بين عينيه، وفي بعض نسخ المغاربة: الحجلة بضم الحاء المهملة وسكون الجيم، وقد روي أيضًا بتقديم الراء على الزاي فيكون المراد منه البيض يقال أرزّت الجرادة بفتح الراء وتشديد الزاي إذا كنست ذنبها في الأرض فباضت، وجاءت فيه روايات كثيرة.

وفي رواية مسلم عَنْ جَابِر بن سمرة: ورأيت الخاتم عند كتفيه مثل بيضة الحمامة تشبه جسده، وفي رواية أحمد من حديث عبد الله بن سرجس ورأيت خاتم النبوة في نغض كتفه اليسرى كأنه جُمع فيه خيلان سود كأنها الثآليل، قال ابن الأثير النُّغْضُ والنُّغْضُ والتَّاغُضُ أعلى الكتف، وقيل هو العظم الرقيق الذي على طرفه ويقال: هو الموضع الذي يدخل منه الشيطان إلى باطن الإنسان فكان

(1) أطرافه 3540، 3541، 5670، 6352 - تحفة 3794.

أخرجه مسلم في الفضائل باب إثبات خاتم النبوة وصفته ومحلّه رقم (2345).

هذا عصمة له عليه السلام من الشيطان، والجمع بضم الجيم وسكون الميم معناه مثل جمع الكف وهو أن تجمع الأصابع وتضمها ومنه يقال خبر به بجمع كفه، والخیلان بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خالٍ، والثآليل جمع ثؤلول وهي الحبة التي تظهر في الجلد كالحمصة فما دونها، وفي رواية أحمد أيضًا من حديث أبي رُمثة التيمي قَالَ: خرجت مع أبي حتى أتيت رسول الله ﷺ فرأيت برأسه ردع حنّاء ورأيت على كتفه مثل التفاحة فَقَالَ أَبِي إِنِّي طَبِيبُ أَيُّ أَبْطَاطَا لَكَ قَالَ طَبِيبُهَا الَّذِي خَلَقَهَا، الرَّدْعُ بفتح الراء وسكون الدال وفي آخره عين مهملة اللطخ، والحناء بالكسر والتشديد والمدّ معروف، وقوله ألا أبْطَاطَا من البَطّ وهو شقّ الدمل والخراج، وفي صحيح الحاكم شعر مجتمع، وفي كتاب البيهقي مثل السلعة وفي الشامل بضعة ناشزة، البضعة بفتح الموحدة القطعة من اللحم وناشزة بالنون والشين والزاي المعجمتين أي: مرتفعة عن الجسم، وفي حديث عمرو بن أحطب كشيء يختم به، وفي تاريخ ابن عساكر مثل البندقة، وفي الترمذي: كالتفاحة، وفي الروض كأثر المحجم الغائص على اللحم، وفي تاريخ ابن أبي خيثمة شامة خضراء محتفرة في اللحم أي: غائصة وأصله من حفر الأرض.

وفيه أيضًا: شامة سوداء تضرب إلى الصفرة حولها شعرات متراكبات كأنها عرف الفرس، وفي تاريخ القضاعي ثلاث مجتمعات، وفي كتاب المولد لابن عائذ كان نورًا يتألأأ، وفي تاريخ نيسابور مثل البندقة من لحم مكتوب فيه باللحم مُحَمَّد رسول الله، وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كتينة صغيرة يضرب إلى الدهمة وكانت ممّا يلي القفا قالت فلمست حين توفي فوجدته قد رفع، وذكر الحافظ أبو دحية في كتاب التنوير كان الخاتم الذي بين كتفي النَّبِيِّ ﷺ كأنه بيضة حمام مكتوب في باطنها الله وحده وفي ظاهرها توجه حيث شئت فإنك منصور، ثم قَالَ هذا حديث غريب استكره.

وقال القاضي عياض: هذا الخاتم هو أثر شقّ الملكين بين كتفيه، وقال النَّوَوِيُّ: هذا باطل لأنّ شقّ الملكين إنما كان في صدره ﷺ، ثم إنه هل وضع الخاتم بعد مولده عَلَيْهِ السَّلَام أو ولد به فيه خلاف، ففي الدلائل لأبي نعيم

أَنَّهُ ﷺ لَمَّا وَلَدَ ذَكَرَتْ أُمُّهُ أَنَّ الْمَلِكَ غَمَسَهُ فِي الْمَاءِ الَّذِي أَنْبَعَثَ ثَلَاثَ غَمَسَاتٍ ثُمَّ أَخْرَجَ صِرَّةً مِنْ حَرِيرٍ أَبْيَضَ فَإِذَا فِيهَا خَاتَمٌ فَضَرَبَ بِهِ عَلَى كَتِفِهِ كَالْبَيْضَةِ الْمَكُونَةِ تَضِيءُ كَالزَّهْرَةِ، وَعَنْ ابْنِ عَائِذٍ فِي مَغَازِيهِ بِسَنَدِهِ إِلَى سَدَادِ بْنِ أَوْسٍ فَذَكَرَ حَدِيثَ الرِّضَاعِ وَشَقَّ الصَّدْرَ فِيهِ وَأَقْبَلَ الثَّالِثَ يَعْنِي الْمَلِكَ وَفِي يَدِهِ خَاتَمٌ لَهُ شِعَاعٌ فَوَضَعَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ وَثَدِييِهِ وَوَجَدَ بَرْدَهُ زَمَانًا، وَقِيلَ وَلَدَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي الحديث: استحباب مسح رأس الصغير.

وفيه أيضًا: دلالة على طهارة الماء المستعمل إن كان المراد من قول السائب بن يزيد فشربت من وضوئه الماء الذي يتقاطر من أعضائه الشريفة.

وقال الحافظ العسقلاني: هذه الأحاديث أي: التي في الباب على أبي حنيفة رحمه الله لأنَّ النجس لا يتبرك به انتهى.

وفيه: أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ مَا يَدُلُّ صَرِيحًا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ هُوَ الْمَاءُ الَّذِي يَتَقَاطَرُ مِنْ أَعْضَائِهِ الشَّرِيفَةِ، وَكَذَا قَوْلُهُ كَانُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ، وَكَذَا قَوْلُ السَّائِبِ فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ، وَلِئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ هُوَ الْمَاءُ الَّذِي يَتَقَاطَرُ مِنْ أَعْضَائِهِ الشَّرِيفَةِ فَأَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَقُولُ بِنَجَاسَةِ ذَاكَ حَاشَاءَ وَكَيْفَ يَقُولُ ذَلِكَ وَهُوَ يَقُولُ بِطَهَارَةِ بَوْلِهِ وَسَائِرِ فَضْلَاتِهِ وَمَعَ هَذَا قَدْ سَبَقَ أَنَّهُ لَمْ يَصَحَّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْقَوْلُ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ وَلَا فَتَوَى الْحَنْفِيَّةَ عَلَيْهِ هَذَا.

وقال ابن المنذر وفي إجماع أهل العلم أَنَّ الْبَلَلَ الْبَاقِيَ عَلَى أَعْضَاءِ الْمُتَوَضِّئِ وَمَا قَطَرَ مِنْهُ عَلَى ثِيَابِهِ دَلِيلٌ قَوِيٌّ عَلَى طَهَارَةِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ هَذَا، وَفِيهِ أَنَّ الْمَاءَ الْبَاقِيَ عَلَى أَعْضَاءِ الْمُتَوَضِّئِ لَا خِلَافَ لِأَحَدٍ فِي طَهَارَتِهِ لِأَنَّ مَنْ يَقُولُ بَعْدَ طَهَارَتِهِ إِنَّمَا يَقُولُ بِالْإِنْفِصَالِ عَنِ الْعِضْوِ بَلْ بَعْضُهُمْ بِالْإِنْفِصَالِ وَالْإِسْتِقْرَارِ فِي مَكَانٍ، وَأَمَّا الْمَاءُ الَّذِي قَطَرَ مِنْهُ عَلَى ثِيَابِهِ فَقَدْ سَقَطَ حُكْمُهُ لِلضَّرُورَةِ لَتَعَذُّرِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

43 - بَابُ مَنْ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ

191 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ أَفْرَغَ مِنَ الْإِنَاءِ عَلَى يَدَيْهِ فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ غَسَلَ - أَوْ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ - مِنْ كَفَّةٍ وَاحِدَةٍ،

43 - بَابُ مَنْ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ

(بَابُ مَنْ مَضْمَضَ) وفي رواية تمضمض (وَاسْتَنْشَقَ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ) كما فعله عبد الله بن زيد والمناسبة بين البابين من حيث إنَّ كلاً منهما مما يتعلق بالوضوء فالأول: في الوضوء بالفتح، والثاني: في الوضوء بالضم.
(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) بفتح الدال المشددة وقد مرَّ في أوَّل كتاب الإيمان.
(قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن عبد الرحمن الواسطي أبو الهيثم الطحان يحكى أنه تصدَّق بزنة بدنة فضة ثلاث مرات مات سنة تسع وسبعين ومائة.
(قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى) ابن عمارة المازني الْأَنْصَارِيُّ وقد تقدَّم قريباً.
(عَنْ أَبِيهِ) يَحْيَى بن عمارة (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وواسطي ومدني وفيه فعل الصحابي ثم إسناده إلى النَّبِيِّ ﷺ.

(أَنَّهُ) أي: عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَفْرَغَ) أي: صبَّ الماء (مِنَ الْإِنَاءِ عَلَى يَدَيْهِ فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ غَسَلَ) أي: فمه (أَوْ مَضْمَضَ) شك من الراوي، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ يَحْيَى، وقال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: وأخرجه مسلم عَنْ مُحَمَّدَ بن الصباح عَنْ خَالِدٍ بسنده هذا من غير شك ولفظه ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض واستنشَق وأخرجه أيضاً الإسماعيلي من طريق وهب بن بقية عَنْ خَالِدٍ كذلك فالظاهر أَنَّ الشك فيه من مسدَّد شيخ الْبُخَارِيِّ، فافهم.

(وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفَّةٍ وَاحِدَةٍ) كذا في رواية أَبِي ذَرٍّ وفي رواية غيره: من كفِّ بلا هاء وفي بعض النسخ من غرفة واحدة، قَالَ ابن بَطَّال: أي: من جفنة واحدة وقال ابن التين: واشتق ذلك من اسم الكفِّ عبارة عَنْ ذلك المعنى ولا يعرف في كلام العرب إلحاق هاء التانيث في الكفِّ، وقال صاحب المطالع: هي بالضم

فَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا، فَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، مَا أَقْبَلَ وَمَا أَذْبَرَ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»⁽¹⁾.

44 - باب مَسْحِ الرَّأْسِ مَرَّةً

192 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ

يَحْيَى،

والفتح مثل غرفة وغرفة أي: ملء كفه من الماء.

(فَفَعَلَ ذَلِكَ) أي: ما ذكر من المضمضة والاستنشاق (ثَلَاثًا) أي: من غرفة واحدة وهذا أحد الوجوه الخمسة المتقدمة وليس هذا بحجة على من يرى خلاف هذا الوجه فَإِنَّ الْكُلَّ روي عنه ﷺ بيانا للجواز.

(فَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى) أي: مع (الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، مَا أَقْبَلَ وَمَا أَذْبَرَ) منها مرة واحدة.

(وَعَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى) أي: مع (الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ) أي: عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد أن فرغ من وضوئه («هَكَذَا وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ») ولم يذكر فيه غسل الوجه وقد ذكر في الرواية السابقة عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وقد أخرج هذا الحديث مسلم والإسماعيلي أيضًا ومنه بعد ذكر المضمضة والاستنشاق ثم غسل وجهه ثلاثًا فدل ذلك على أَنَّ الاختصار من مسدد كما أَنَّ الشك منه أيضًا كما تقدم، والله أعلم.

44 - باب مَسْحِ الرَّأْسِ مَرَّةً

(باب مَسْحِ الرَّأْسِ مَرَّةً) هكذا هو في رواية الأكثرين، وفي رواية الأصيلي: باب مسح الرأس مسحة، وفي رواية أخرى له: مرة واحدة.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) بفتح الحاء المهملة وسكون الراء هو أبو أيوب الواشحي الأزدي البصري قاضي مكة ثقة مأمون وقد مر ذكره في باب من كره أن يعود في الكفر.

(قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) هو ابن خالد (قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى) بفتح العين

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: شَهِدْتُ عَمْرَو بْنَ أَبِي حَسَنٍ، سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ «فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ فَتَوَضَّأَ لَهُمْ، فَكَفَّأَ عَلَى يَدَيْهِ فَعَسَلَهُمَا ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَعَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَدْبَرَ بِهِمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ». وَحَدَّثَنَا

كما تقتضيه الواو (عَنْ أَبِيهِ) يَحْيَى أَنَّهُ (قَالَ: شَهِدْتُ عَمْرَو بْنَ أَبِي حَسَنٍ) بفتح الراء أَيْضًا.

(سَأَلَ) أَي: حال كونه قد سأل (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ) الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (عَنْ وُضُوءِ النَّبِيِّ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «فَدَعَا بِتَوْرٍ» بِالْمَثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ أَي: إِنَاءٍ مَمْلُوءٍ (مِنْ مَاءٍ) كَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ فِدْعَا بِمَاءٍ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ التَّوْرِ.

(فَتَوَضَّأَ لَهُمْ) أَي: لِأَجْلِ تَعْلِيمِهِمْ (فَكَفَّأَ) أَي: الْإِنَاءَ أَي: أَمَالَهُ وَفِي نَسْخَةِ كَفَّأَهُ بِالْهَاءِ وَفِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ فَكَفَّأَهُ بِالْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُمَا بِمَعْنَى (عَلَى يَدَيْهِ فَعَسَلَهُمَا ثَلَاثًا) أَي: ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

(ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، بِثَلَاثِ غَرَفَاتٍ مِنْ مَاءٍ) هَذِهِ إِحْدَى الْكَيْفِيَّاتِ الْخَمْسِ.

(ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا) وَفِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ: (ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَعَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى) أَي: مَعَ (الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ) بِالْتَكْرِيرِ.

(ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ) بِالْإِفْرَادِ عَلَى إِرَادَةِ الْجِنْسِ.

(وَأَدْبَرَ بِهِمَا) وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَدْبَرَهُمَا بِهِمَا وَكِلْتَاهُمَا مَسْحَةٌ وَاحِدَةٌ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ نَصَّ عَلَى الثَّلَاثِ وَعَلَى مَرَّتَيْنِ فِي غَيْرِهِ، وَأَنَّهُ صَرَّحَ بِالْمَرَّةِ فِي حَدِيثِ مُوسَى عَنْ وَهَيْبٍ كَمَا يَذْكُرُهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ فِيمَا مَضَى وَبِهَذَا يَطَابِقُ الْحَدِيثُ التَّرْجُمَةُ.

(ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ) وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ زَيْدٍ (فِي الْإِنَاءِ فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ. وَحَدَّثَنَا)

مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ: مَسَحَ رَأْسُهُ مَرَّةً⁽¹⁾.

وفي رواية ابن عساكر: وحدثنا (مُوسَى) هو ابن إسماعيل التبوذكي.

(قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) هو ابن خالد الباهلي، وقد تقدّم هذا الإسناد بتمامه في باب غسل الرجلين إلى الكعبين عَنْ عمرو بن يحيى عَنْ أَبِيهِ قَالَ شهدت عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عَنْ وضوء النَّبِيِّ ﷺ إِلَى أَنْ قَالَ (قَالَ) وفي رواية أبي ذرّ وابن عساكر والأصيلي: وقال بالواو: (مَسَحَ رَأْسَهُ) وفي رواية أبي ذرّ: برأسه (مَرَّةً) واحدة، اعلم أنه ليس في أحاديث الصحيحين ذكر عدد للمسح وبه قَالَ أكثر العلماء نعم روى أبو داود من وجهين:

صحّ أحدهما: ابن خزيمة وغيره من حديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تثليث مسح الرأس والزيادة من الثقة مقبولة وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى كما صرّح به صاحب الهداية لكنه بماء واحد وعبارته والذي يروى من التثليث محمول عليه بماء واحد وهو مشروع على ما روي عَنْ أَبِي حنيفة وحينئذ فليس في رواية مسح مَرَّةً حَجَّةً على من منع التعدّد لكنّ المفتى به عند أصحابنا الحنفية عدم التثليث، فإن احتج من ذهب إلى التعدّد بظاهرة رواية مسلم أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وبالقياص على المغسول فإنّ الوضوء طهارة حكيمية ولا فرق في الطهارة الحكيمية بين الغسل والمسح.

فالجواب عنه: بأنّ قوله تَوَضَّأَ ثَلَاثًا مجمل قد بيّن بعض الروايات الصحيحة أنّ المسح لم يتكرّر فيحمل على الغالب أو يخصّ بالمغسول، وبأنّ المسح مبنيّ على التخفيف فلا يقاس على الغسل الذي المراد منه المبالغة في الإسباغ، لا يقال إنّ الخفة تقتضي عدم الاستيعاب وهو مشروع بالاتفاق فليكن العدد كذلك، لأنّه لا يلزم من كون المسح مبنيّاً على التخفيف، التخفيف بالجملة حتى يقتضي عدم سنيّة الاستيعاب أيضًا بل المراد التخفيف في الجملة بحيث يقتضي عدم سنية العدد كما في الغسل بمياه متعدّدة وإنما يكتفي بماء واحد كما صرّح بذلك صاحب الهداية، والله أعلم.

45 - بَابُ وُضُوءِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ، وَفَضْلِ وُضُوءِ الْمَرْأَةِ

وَتَوَضُّأَ عُمَرُ⁽¹⁾ بِالْحَمِيمِ

45 - بَابُ وُضُوءِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ، وَفَضْلِ وُضُوءِ الْمَرْأَةِ

(باب) حكم (وُضُوءِ الرَّجُلِ⁽²⁾ مَعَ امْرَأَتِهِ) في إناء واحد، وفي بعض النسخ: مع المرأة، وهي أعم من أن تكون امرأته وغيرها.
(وَفَضْلٍ) بالجرّ عطفاً على قوله: وضوء الرجل.
(وُضُوءِ الْمَرْأَةِ) بفتح الواو لأنّ المراد به هو الماء الفاضل في الإناء بعد فراغها من الوضوء.

(وَتَوَضُّأَ عُمَرُ) أي: ابن الخطّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بِالْحَمِيمِ) بفتح الحاء

(1) بضم الواو وعلى المشهور لأنّ المراد به الفعل.

(2) اعلم أولاً: أن المصنف ترجم بترجمتين: أولاًهما: وضوء الرجل مع أهله.

والثانية: الوضوء بفضل المرأة، والثانية هي المقصودة بالذكر على الظاهر لأنها خلافية بين العلماء وذكر الأولى لكونها ثابتة بنص الحديث، ولكونها كالدليل على الثانية، ولكونها بمنزلة الشرح للحديث بأن المراد بالنساء نساؤهم خاصة نبه على ذلك بقوله في الترجمة بلفظ: مع امرأته، وحيث فلا حاجة إلى توجيه الحديث بأنه محمول على ما قبل الحجاب أو بأن المراد ما نقل عن سحنون وغيره أنه يتوضأ الرجال فيذهبون ثم يأتي النساء فيتوضآن وغير ذلك من التوجيهات.

وأما المسألة الثانية: فقد قال النووي: أما تطهر الرجل والمرأة من إناء واحد فهو جائز بإجماع المسلمين، وكذا تطهر المرأة بفضل الرجل جائز إجماعاً، وأما تطهر الرجل بفضلها فذهب جمهور الصحابة والتابعين والأئمة الثلاثة إلى جوازه سواء خلت به أو لم تخل، وقال أحمد ودأود: لا يجوز إذا خلت به، وروي عن ابن عمر وغيره المنع بشرط أن تكون حائضاً أو جنباً كذا في «الأوجز».

وثانياً: أن المصنف ذكر في الباب أثر عمر واختلفت نسخ البخاري في ذكر الواو على قوله: من بيت نصرانية، وكلام الشيخ مبني على وجوده ولذا ذكر في كلامه مسألتين مختلفتين وهو المرجح عند الحافظ إذ قال: ووقع في رواية كريمة بحذف الواو، وهذا الذي جراً الكُرْمَانِي أن يقول: المقصود ذكر استعمال سور المرأة، وأما الحميم فذكره لبيان الواقع، وهما أثران متغايران، وهذا الثاني مناسب لقوله: فضل سور المرأة، انتهى.

ونص كلام الكرماني: إن قلت: ما وجه مناسبة الأثر بالترجمة؟ قلت: غرض البخاري في الكتاب ليس منحصراً في ذكر متون الأحاديث بل يريد الإفادة أعم من ذلك، وليذكر آثار الصحابة وفتاوى السلف وأقوال العلماء وغير ذلك، فقصد هنا بيان التوضؤ بالماء الذي مسته النار وتسخن بها بلا كراهة دفعا لما قاله مجاهد، والماء الذي من بيت النصرانية رداً لمن قال: =

المهملة أي: الماء المسخن، وقال ابن بطال: قال الطبري: هو الماء السخن فيعمل بمعنى مفعول ومنه سمي الحمام حماماً لإسخانه من دخله والمحموم محمومًا لسخونة جسده.

وقال ابن المنذر: أجمع أهل الحجاز وأهل العراق جميعاً على الوضوء بالماء المسخن غير مجاهد فإنه كرهه رواه عنه ليث بن أبي سليم، وذكر الراجعي في كتابه أن الصحابة رضي الله عنهم تطهروا بالماء المسخن بين يدي رسول الله ﷺ ولم ينكر عليهم، وقال المحب الطبري لم أر هذا الخبر في غير كتاب الراجعي.

وقال محمود العيني: قد وقع ذلك لبعض الصحابة فيما رواه الطبري في الكبير والحسن بن سفيان في مسنده وأبو نعيم في المعرفة والمشهور من طريق الأسلع بن شريد قال: كنت أرحل ناقة رسول الله ﷺ فأصابتنى جنابة في ليلة باردة وأراد رسول الله ﷺ الرحلة فكرهت أن أرحل ناقة رسول الله ﷺ وأنا جنب وخشيت أن أغتسل بالماء البارد فأموت أو أمرض فأمرت رجلاً من الأنصار أن يرحلها ووضعت أحجاراً فأسخت بها الماء فاغتسلت ثم لحقت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿عَفْوَ﴾ [النساء: 43]، وفي سننه الهيثم بن زريق الراوي له عن أبيه عن الأسلع وهما مجهولان،

إن الوضوء بسورها مكروه، ولما كان هذا الخبر مناسباً لترجمة الباب ذكر الأمر الأول أيضاً وإن لم يكن مناسباً لها لا اشتراكهما في كونهما من فعله كثيراً للفائدة واختصاراً في الكتاب. ويحتمل أن يكون هذا قضية واحدة أي: توضاً من بيت النصرانية بالماء الحميم، ويكون المقصود ذكر استعمال سؤر المرأة النصرانية، وذكر الحميم إنما هو لبيان الواقع فتكون المناسبة لترجمة ظاهراً، انتهى.

وتعقب عليه الحافظان: ابن حجر والعيني إذ جزماً بأنهما أثران مختلفان وبسطاً في تخريجهما، قال العيني: أما الأول: فقد وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد صحيح بلفظ: إن عمر كان يتوضأ بالحميم ثم يغتسل منه، ورواه ابن أبي شبة والدارقطني بلفظ: كان يسخن له ماء في قمقم ثم يغتسل منه، قال الدارقطني: إسناده صحيح، أما الأثر الثاني: فقد وصله الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر توضأ من ماء نصرانية، في جر نصرانية، هذا لفظ الشافعي.

مِنْ بَيْتِ نَضْرَانِيَّةٍ⁽¹⁾.

والعلاء بن الفضل راويه عَنِ الهيثم فيه ضعف، وقد قيل إنه تفرّد به وقد روي ذلك عَنْ جماعة من الصحابة، منهم: عمر بن الخطاب عنه كما ذكره البُخَارِيُّ.
ومنهم: سلمة بن الأكوع أَنَّهُ كَانَ يَسْخُنُ الْمَاءَ يَتَوَضَّأُ بِهِ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

ومنهم: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ إِنَّا نَتَوَضَّأُ بِالْحَمِيمِ وَقَدْ أَغْلِيَ عَلَى النَّارِ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ.

ومنهم: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْحَمِيمِ، نَعَمْ يَكْرَهُ الْوُضُوءَ بِشَدِيدِ السَّخُونَةِ لِمَنْعِ الْإِسْبَاغِ هَذَا، وَهَذَا الْأَثَرُ وَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَغَيْرُهُمَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ بَلَفَظَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْحَمِيمِ وَيَغْتَسِلُ مِنْهُ وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالدَّارِقُطْنِيُّ بَلَفَظَ: كَانَ يَسْخُنُ لَهُ مَاءٌ فِي قَمَقَمٍ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَتَوَضَّأَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا.

(مِنْ بَيْتِ نَضْرَانِيَّةٍ) وفي رواية كريمة من بيت نصرانية بحذف واو العطف، وفيه نظر لأنهما أثران مستقلان وقد ذكر الأول، وأمّا الثاني فقد وصله الشافعي

(1) عامة الشراح أنكروا مناسبة هذا الأثر أيضاً كما تقدم في كلام القسطلاني وهكذا قال غيره، ووجهه الحافظ بوجه آخر فقال: وهذا الأثر مناسب لقوله: فضل وضوء المرأة لأن عمر توضع بمائها ولم يستفصل مع جواز أن تكون تحت مسلم واغتسلت من حيض ليحل له وطؤها ففضل منه ذلك الماء، وهذا وإن لم يقع التصريح به لكنه محتمل، وجرت عادة البخاري بالتمسك بمثل ذلك عند عدم الاستفصال وإن كان غيره لا يستدل بذلك، ففيه دليل على جواز التطهر بفضله وضوء المرأة المسلمة لأنها لا تكون أسوأ حالا من النصرانية، وفيه دليل على جواز مياه أهل الكتاب من غير استفصال، وقال الشافعي في «الأم»: لا بأس بالوضوء من ماء المشرك وبفضل وضوئه ما لم تعلم فيه نجاسة، انتهى.

وقال القسطلاني: لا خلاف في استعمال سؤر النصرانية لأنه طاهر خلافاً لأحمد وإسحاق وأهل الظاهر، واختلف قول مالك: ففي «المدونة»: لا يتوضأ بسؤر النصراني ولا بما أدخل يده فيه، وفي «العتبية»: أجازاه مرة وكرهه أخرى، انتهى.

قال العيني: وممن كان لا يرى بأساً به الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهما، وقال ابن المنذر: لا أعلم أحداً كرهه إلا أحمد وإسحاق، قال العيني: وتبعهما أهل الظاهر ثم ذكر الاختلاف المذكور عن مالك وتعقب على الحافظ والكرماني في إيدائهما المناسبة، ومال إلى أن لا مناسبة له أيضاً.

193 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

ابْنِ عُمَرَ،

وعبد الرزاق وغيرهما عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ مِنْ مَاءٍ نَصْرَانِيَةٍ فِي جَرَّةٍ نَصْرَانِيَةٍ وَهَذَا لَفْظُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْحَازِمِيُّ رَوَاهُ خَلَادُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ فَقَالَ مَاءُ نَصْرَانِيٍّ بِالتَّذْكِيرِ وَالْمَحْفُوظُ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَفِي الْأَمِّ لِلشَّافِعِيِّ مِنْ جَرَّةٍ نَصْرَانِيَةٍ، وَفِي الْمَهْذَبِ لِأَبِي إِسْحَاقَ جَرَّ نَصْرَانِيٍّ وَقَالَ صَحِيحٌ، وَذَكَرَ ابْنُ فَارَسٍ فِي حَلْيَةِ الْعُلَمَاءِ هَذَا سُلَاحَةً عَرَقُوا الْبُعِيرَ تَجْعَلُ وَعَاءً لِلْمَاءِ، ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَيْنِ الْأَثَرَيْنِ لَيْسَ لِهَما مُطَابَقَةٌ لِلتَّرْجُمَةِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مِنْ فَضْلِ مَا اسْتَعْمَلَهُ بَلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ جَوَازُ اسْتِعْمَالِ مِيَاهِهِمْ، وَلَكِنْ يَكْرَهُ اسْتِعْمَالُ أَوَانِيهِمْ وَثِيَابِهِمْ سِوَاءٍ فِيهِ أَهْلُ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِمْ، وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَأَوَانِيهِمْ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الْمَاءِ أَخْفَتْ كِرَاهَةً فَإِنْ تَيَقَّنَ طَهَارَتَهُ أَوَانِيهِمْ أَوْ ثِيَابِهِمْ فَلَا كِرَاهَةَ إِذَنْ فِي اسْتِعْمَالِهَا قَالُوا وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، وَإِذَا تَطَهَّرَ مِنْ إِنَاءٍ كَافِرٍ وَلَمْ يَتَيَقَّنْ طَهَارَتَهُ وَلَا نَجَاسَتَهُ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ لَا يَتَدَيَّنُونَ بِاسْتِعْمَالِهَا صَحَّتْ طَهَارَتُهُ قِطْعًا وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَتَدَيَّنُونَ بِاسْتِعْمَالِهَا فَوْجَهُانَ أَصَحَّهِمَا الصَّحَّةُ وَالثَّانِي الْمَنْعُ، وَمَنْ كَانَ لَا يَرَى بِهِ بَأْسًا الْأَوْزَاعِيَّ وَالثَّوْرِيَّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ وَأَصْحَابَهُمَا، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا كَرِهَهُ إِلَّا أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَتَبِعَهُمَا أَهْلُ الظَّاهِرِ، وَاخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي هَذَا فِي الْمَدُونَةِ لَا يَتَوَضَّأُ بِسُورِ النُّصْرَانِيِّ وَلَا بِمَا أَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ، وَفِي الْعَتَبِيَّةِ أَجَازَهُ مَرَّةً وَكَرِهَهُ أُخْرَى، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ لَا بَأْسَ بِالْوَضُوءِ مِنْ مَاءِ الْمُشْرِكِ وَبِفَضْلِ وَضُوئِهِ مَا لَمْ يَعْلَمْ فِيهِ نَجَاسَةٌ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ انْفَرَدَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ بِكَرَاهَةِ فَضْلِ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ جَنْبًا، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ حُذِفَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ هَذَانِ الْأَثَرَانِ وَهُوَ أَوْلَى لِمَا عَرَفْتُ مِنْ عَدَمِ الْمُطَابَقَةِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ التَّرْجُمَةِ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْكِرْمَانِيُّ وَالْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي تَوْجِيهِهِ مُطَابَقَتَهُمَا لِلتَّرْجُمَةِ فَكَلَامٌ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ كَمَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) هُوَ التَّنِيسِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ (عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَرَوَاهُ هَذَا الْإِسْنَادُ مَا بَيْنَ تَنِيسِيٍّ وَمَدَنِيٍّ وَهَذَا السَّنَدُ مِنْ سُلْسَلَةِ

أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّؤُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمِيعًا»⁽¹⁾.

الذهب وعن البخاري أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما وفي رواية عن ابن عمر رضي الله عنهما (أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّؤُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمِيعًا»)⁽¹⁾ أي: حال كونهم مجتمعين في التوضؤ لا متفرقين فالاجتماع راجع إلى حالة كونهم يتوضؤون لا إلى الرجال والنساء مطلقًا، ثم إنَّ قوله كان الرجال والنساء إثبات فيقع على الأقل بقرينة العادة وإن كان يحتمل الكل فإنَّ الجمع المحلَّى باللام يكون للجنس وما في معناه كالخيل والناس مثلاً إذا قلت فلان يركب الخيل ويلبس الثياب البيض يكون للجنس للقطع بأنَّ ليس القصد إلى عهد أو استغراق فلو حلف لا يتزوَّج النساء أو لا يشتري العبيد أو لا يكلم الناس يحنث بالواحد إلَّا أن ينوي العموم فلا يحنث قط لأنَّه نوى حقيقة كلامه، ثم هذا الجنس بمنزلة النكرة يخصَّ في الإثبات كما إذا حلف يركب الخيل يحصل البرَّ بركوب واحد، وزاد ابن ماجة عن هشام بن عروة عن مالك في هذا الحديث من إناء واحد، وزاد أبو داود من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر نُدلي فيه أيدينا، وفي صحيح ابن خزيمة من طريق معتمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أَنَّهُ أَبْصَرَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ يَتَطَهَّرُونَ وَالنِّسَاءُ مَعَهُمْ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ كُلُّهُمْ يَتَطَهَّرُ مِنْهُ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَبْلَ نَزُولِ الْحِجَابِ وَأَمَّا بَعْدُ فَهُوَ مَخْتَصٌّ بِالزَّوْجَاتِ وَالْمَحَارِمِ، وَمَا حَكَاهُ ابْنُ التِّينِ عَنْ قَوْمِ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ الرَّجَالَ وَالنِّسَاءَ كَانُوا يَتَوَضَّؤُونَ جَمِيعًا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ هَؤُلَاءِ عَلَى حِدَةٍ وَهَؤُلَاءِ عَلَى حِدَةٍ، ففیه أَنَّ الزَّيَادَةَ فِي الْحَدِيثِ وَهِيَ قَوْلُهُ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ تَرَدَّدَ عَلَيْهِ وَكَأَنَّهُمْ اسْتَبَعَدُوا اجْتِمَاعَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ الْأَجَانِبِ، وَقَدْ أَجَابَ ابْنُ التِّينِ عَنْهُ بِمَا حَكَاهُ عَنْ سَحْنُونَ: أَنَّ مَعْنَاهُ كَانَ الرَّجَالُ يَتَوَضَّؤُونَ وَيَذْهَبُونَ ثُمَّ تَأْتِي النِّسَاءُ فَيَتَوَضَّأْنَ وَهُوَ خِلَافُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ جَمِيعًا قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ الْجَمِيعُ ضِدُّ الْمَفْتَرَقِ فَتَأْمَلْ، ثُمَّ إِنَّهُ يَسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الصَّحَابِيَّ إِذَا أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّ قَالَ كُنَّا نَفْعَلُ أَوْ كَانُوا يَفْعَلُونَ فِي زَمَانِهِ ﷺ يَكُونُ حَكْمُهُ الرَّفْعُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَحُكْمِي عَنْ قَوْمٍ خِلَافَهُ لَا حَتْمًا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ وَهُوَ ضَعِيفٌ لَتَوْقَرِ دَوَاعِي الصَّحَابَةِ عَلَى سَوَالِهِمْ إِيَّاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ

الأمر التي تقع لهم ولو لم يسألوا لم يقرّوا على فعل غير الجائز في زمن التشريع فقد استدلل أبو سعيد وجابر رضي الله عنهما على إباحة العزل بكونهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان غير مشروع لنهى عنه القرآن، ومن فوائد هذا الحديث أيضًا جواز توضؤ الرجل والمرأة من إناء واحد على ما تقدّم، وأمّا فضل المرأة فيجوز عند الشافعيّ الوضوء به للرجل سواء خلت به أم لا من غير كراهة للأحاديث الصحيحة فيه، وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وجمهور العلماء وأمّا أنه ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل من فضل وضوء المرأة، فقد أجابوا عنه بأجوبة: أحدها: أنه ضعيف ضعفه البخاري وغيره.

وثانيها: أن المراد هو النهي عن فصل أعضائها وهو ما يتساقط عنها. وثالثها: أن النهي للتنزيه لا للتحريم جمعًا بين الأدلة. كذا قال النووي رحمه الله، وقال أحمد وداود لا يجوز إذا خلت به، وروي هذا عن عبد الله بن سرجس والحسن البصري، وروي عن أحمد كمذهبنا وعن ابن المسيب والحسن كراهة فضلها مطلقًا، وحكى أبو عمر فيها خمسة مذاهب:

أحدها: أنه لا بأس أن يغتسل الرجل بفضلها ما لم تكن جنبًا أو حائضًا.

والثاني: أنه يكره أن يتوضأ بفضلها وعكسه.

والثالث: كراهة فضلها له والرخصة في عكسه.

والرابع: أنه لا بأس بشروعهما معا ولا ضير في فضلها.

والخامس: أنه لا بأس بفضل كلّ منهما شرعًا جميعًا أو خلا كلّ واحد منهما به وعليه فقهاء الأمصار، وفي فتح الباري للعسقلاني وعمدة القاري للعيني كلام يطول ذكره.

وقال الحافظ العسقلاني: وفيه دليل على أن الماء القليل لا يصير مستعملًا لأنّ أوانيهم كانت صغارًا كما صرح به الشافعي في الأمّ في عدّة مواضع وفيه دليل على طهارة الذمّة واستعمال فضل طهورها وسورها الجواز تزويجهنّ وعدم التفرقة في الحديث بين المسلمة وغيرها انتهى كلامه.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه يدل على الجزء الأول منها صريحًا، وعلى الثاني التزامًا، فافهم.

46 - بَابُ صَبِّ النَّبِيِّ ﷺ وَضُوءُهُ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ

194 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُوذُنِي، وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَغْقِلُ،

46 - بَابُ صَبِّ النَّبِيِّ ﷺ وَضُوءُهُ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ

(بَابُ صَبِّ النَّبِيِّ ﷺ وَضُوءُهُ) بفتح الواو وهو الماء الذي يتوضأ منه (عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ) بضم الميم وإسكان المعجمة يقال: أُغْمِيَ عليه بضم الغمزة فهو مغمى عليه، وغمي عليه بضم الغين المعجمة وكسر الميم فهو مغمي عليه كَمَغْشِيٍّ عليه، والإغماء مرض يكون العقل فيه مغلوبًا، والفرق بينه وبين الغشي والجنون والنوم أنَّ الغشي مرض يحصل من طول التعب وهو أخف من الإغماء، وأمَّا الجنون فيكون العقل فيه مسلوبًا والنوم يكون العقل فيه مستورًا، والمناسبة بين البابين ظاهرة.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي وقد تقدّم في كتاب الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج وقد تكرّر ذكره (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدِّرِ) بضم الميم على صيغة اسم الفاعل التيمي القرشي التابعي المشهور الجامع بين العلم والزهد، قَالَ سُفْيَانُ كَانَ ابْنُ الْمُنْكَدَرِ مِنْ مُعَادِنِ الصَّدَقِ وَيَجْتَمِعُ إِلَيْهِ الصَّالِحُونَ وَلَمْ نَدْرِكْ أَحَدًا أَجْدَرَ أَنْ يَقْبَلَ النَّاسَ مِنْهُ إِذَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ، وَكَانَ الْمُنْكَدَرُ خَالَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَشَكَا إِلَيْهَا الْحَاجَةَ فَقَالَتْ لَهُ أَوَّلُ شَيْءٍ يَأْتِينِي أَبْعَثْ بِهِ إِلَيْكَ فَجَاءَهَا عَشْرَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ فَبَعَثَتْ بِهَا إِلَيْهِ فَاشْتَرَى بِهَا جَارِيَةً فَوَلَدَتْ لَهُ مُحَمَّدًا إِمَامًا، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً.

(قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا) ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّحَابِيُّ الْكَبِيرُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْوَحْيِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَوَاهُ هَذَا الْإِسْنَادُ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَكُوفِيِّ وَمَدَنِيِّ، وَكُلُّهُمْ أئِمَّةٌ أَجْلَاءُ وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الطَّبِّ، وَفِي الْفَرَاغِضِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْفَرَاغِضِ، وَالنَّسَائِيُّ فِيهِ وَفِي الطَّهَارَةِ وَفِي الطَّبِّ.

(يَقُولُ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) حَالُ كَوْنِهِ (يَعُوذُنِي، وَأَنَا) أَي: وَالْحَالُ أَنَا (مَرِيضٌ لَا أَغْقِلُ) أَي: لَا أَفْهَمُ وَحُذِفَ مَفْعُولُهُ إِمَّا لِلتَّعْمِيمِ أَي: لَا أَغْقِلُ شَيْئًا

فَتَوَضَّأَ وَصَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَعَقَلْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَنِ الْمِيرَاثُ؟ إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ⁽¹⁾.

وقد صرّح به في رواية أخرى أو لجعله كالفعل اللازم وفيه إشارة إلى عظم الحال، وفي الطب فوجدني قد أُغْمِيَ عليّ.

(فَتَوَضَّأَ) ﷺ (وَصَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ) بفتح الواو أي: من الماء الذي توضع به أو ممّا بقي منه، وفي رواية: ثُمَّ صَبَّ وَضُوءَهُ عَلَيَّ وعند أبي داود فتوضّأ وصبه عليّ وهاتان الروايتان تؤيدان الأوّل.

(فَعَقَلْتُ) بفتح القاف (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَنِ الْمِيرَاثُ؟) أي: لمن ميراثي فاللام عوض عن المضاف إليه، وفي رواية: كيف أصنع في مالي، وفي رواية: ما تأمرني أن أصنع في مالي، وأخرى كيف أقضي في مالي.

(إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ) فيها أقوال أصحابها ما عدا الوالد والولد، وفيه حديث صحيح من طريق البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقيل: ما عدا الولد خاصّة، وقيل: الأخوة للأُم، وقيل: بنو العمّ ومن أشبههم، وقيل: العصباء كلّهم وإن بعدوا ثم قيل: للورثة، وقيل: للميت وقيل: لهما وقيل: للمال الموروث، وقال الجوهري: الكلّ الذي لا ولد له ولا والد يقال كل الرجل يكلّ كلاله، وقال الزمخشري: تنطلق الكلاله على ثلاثة على من لم يخلف ولدا ولا والدًا وعلى من ليس بولد ولا والد من المخلفين وعلى القرابة من غير جهة الولد والوالد وفي رواية: إِنَّمَا تَرِثُنِي سَبْعَ أَخَوَاتٍ.

(فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ) وهي قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ إلى آخر السورة [النساء: 176]، وقيل المراد قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ الآية [النساء: 11] وقيل المراد آية الموارث مطلقًا، والفرائض جمع فريضة والمراد ههنا الحصص المقدّرة في كتاب الله تعالى للورثة.

وفي الحديث: أَنَّ بركة يد رسول الله ﷺ تزيل كلّ علة.

وفيه: جواز رقية الصالحين بالماء.

وفيه: فضيلة عيادة الضعفاء وفضيلة عيادة الأكابر الأصاغر.

وقيل: وفيه دليل على طهوريّة الماء الذي يتوضّأ به لأنه لو لم يكن طاهر لما

47 - بَابُ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي الْمِخْضَبِ وَالْقَدَحِ وَالْخَشَبِ وَالْحِجَارَةِ

195 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ: سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَكْرِ

صَبَّهَ عَلَيْهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَصُبَّ مِنَ الْبَاقِي فِي الْإِنَاءِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ.

47 - بَابُ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي الْمِخْضَبِ وَالْقَدَحِ وَالْخَشَبِ وَالْحِجَارَةِ

(بَابُ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي الْمِخْضَبِ) بِكسر الميم وسكون الخاء وفتح الضاد المعجمتين وفي آخره باء موحدة وهو إجانة يغسل فيه الثياب، ويقال له المركز بالكسر كما في مجمع الغرائب، وقد يطلق على الإناء صَغُرَ أو كبر. (و) فِي (الْقَدَحِ) بفتحيتين واحد الأقداح التي للشرب، وقال ابن الأثير: القدح الذي يؤكل فيه وأكثر ما يكون من الخشب مع ضيق فيه، (و) فِي الْإِنَاءِ مِنَ (الْخَشَبِ) بفتحيتين جمع خشبة وكذلك الخُشْبُ بضمّتين ويسكون الشين، (و) فِي الْإِنَاءِ مِنَ (الْحِجَارَةِ) جمع حجر وهو جمع نادر كجمالة جمع جمل وكذلك حجار بدون الهاء وهما جمع كثرة وجمع القلة أحجار، وعطف الخشب والحجارة على المخضب والقدح من باب عطف التفسير لأنّ المخضب والقدح قد يكونان من الحجارة، وقد صرح في حديث الباب بمخضب من حجارة ومن الدليل عليه أيضًا ما وقع في بعض النسخ الصحيحة في المخضب والقدح الخشب والحجارة بدون حرف العطف هذا، وقد وقع في بعض النسخ بعد قوله والحجارة والتور بفتح التاء المثناة الفوقية قَالَ الجوهري: وهو إناء يشرب فيه زاد المطرزيّ صغير وقيل هو إناء شبه إجانة من صفر أو حجارة يتوضأ فيه ويأكل وقال ابن قرقول هو مثل قدح من الحجارة وقد مرّ الكلام فيه.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ) بضم الميم وكسر النون وسكون الياء المثناة التحتية وفي آخره راء أبو عبد الرحمن الحافظ الزاهد السهمي المروزي مات سنة إحدى وأربعين ومائتين، وفي رواية الأصيلي ابن المنير بالالف واللام وهو جائز أيضًا، وقد يلتبس هذا بابن المنير بضم الميم وفتح النون وتشديد الياء وهو أبو العباس أحمد بن أبي المعالي كان قاضي إسكندرية وخطيبها وهو متأخر عن ذاك بزهاء أربعمائة سنة.

(سَمِعَ) أَي: أَنَّهُ سَمِعَ (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَكْرِ) بفتح الموحدة وسكون الكاف هو

قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَقَامَ مَنْ كَانَ قَرِيبَ الدَّارِ إِلَى أَهْلِهِ، وَبَقِيَ قَوْمٌ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِخْضَبٍ مِنْ حِجَارَةٍ فِيهِ مَاءٌ، فَصَغَرَ الْمِخْضَبُ أَنْ يَبْسُطَ فِيهِ كَفَّهُ، فَتَوَضَّأَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ. قُلْنَا: كَمْ كُنْتُمْ؟ قَالَ: ثَمَانِينَ وَزِيَادَةً.

أبو وهب البصري نزل بغداد وتوفى بها في خلافة المأمون سنة ثمان ومائتين.
(قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ) بالتصغير أي: ابن أبي حميد الطويل مات وهو قائم يصلي وقد تقدّم في باب خوف المؤمن أن يحبط عمله.

(عَنْ أَنَسٍ) أي: ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين مروزي وبصريّ، وقد أخرج متنه المؤلف في علامات النبوة أيضًا، وأخرجه مسلم أيضًا ولفظه كان النَّبِيُّ ﷺ وأصحابه بالزّوراء فدعا بقدر فيه ماء فوضع يده فيه فجعل ينبع من بين أصابعه فتوضّأ جميع أصحابه قَالَ قلت كم كانوا يا أبا حمزة قَالَ كانوا زهاء الثلاثمائة، وأخرجه الإسماعيلي وغيره أيضًا.

(قَالَ: حَضَرَتِ الصَّلَاةُ) صلاة العصر (فَقَامَ مَنْ كَانَ قَرِيبَ الدَّارِ إِلَى أَهْلِهِ) يتعلّق بقوله فقام وذلك القيام كان لقصد تحصيل الماء والتوضؤ به.

(وَبَقِيَ قَوْمٌ) أي: عند رسول الله ﷺ ما غابوا عَنْ مجلسه ولم يكونوا على وضوء (فَأَتَى) على صيغة المجهول (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِخْضَبٍ) مِتْخَذُ (مِنْ حِجَارَةٍ فِيهِ مَاءٌ) قليل.

(فَصَغَرَ⁽¹⁾ الْمِخْضَبُ أَنْ يَبْسُطَ) أي: لأن يبسط (فِيهِ كَفَّهُ) أي: لم يسع بسط الكفّ فيه لصغره ولالإسماعيلي فلم يستطع ﷺ أَنْ يَبْسُطَ كَفَّهُ مِنْ صَغَرِ الْمِخْضَبِ وقد علم من ذلك أَنَّ الْمِخْضَبَ يكون من حجارة وغيرها ويكون صغيرًا وكبيرًا.
(فَتَوَضَّأَ الْقَوْمُ) أي: الذي بقوا عند النَّبِيِّ ﷺ (كُلُّهُمْ) من ذلك المِخْضَبِ الصّغير.

(قُلْنَا) وفي رواية فقلنا وفي أخرى قلت وهو من كلام حميد الطويل الراوي عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (كَمْ) نفسًا (كُنْتُمْ؟ قَالَ) كُنَّا ثَمَانِينَ نفسًا (وَزِيَادَةً) على الثمانين، ففيه معجزة كبيرة للنبي ﷺ، وفيه أيضًا التهيؤ للوضوء عند حضور الصلاة، وفيه أيضًا أَنَّ الْأَوَانِي كُلَّهَا سواء كانت من الخشب ومن جواهر الأرض طاهرة فلا كراهة في استعمالها، وذكر أبو عبيد في كتاب الطهور عَنْ ابن سيرين

(1) بفتح الصاد وضم العين المعجمة.

196 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «دَعَا بِقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ، وَمَجَّ فِيهِ»⁽¹⁾.

كان الخلفاء يتوضؤون في الطست، وعن الحسن رأيت عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَصَبُّ عَلَيْهِ مِنْ إِبْرِيْقٍ يَعْنِي نَحَاسًا، قَالَ أَبُو عبيد وعلى هذا أمر الناس في الرخصة والتوسعة في الوضوء في آنية النحاس وأشباهه من الجواهر إلَّا ما روي عَنْ ابْنِ عمر من الكراهة، وقد ذكر ابن أبي شيبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَلِيمٍ عَنْ ابْنِ جَرِيْجٍ قَالَ قَالَ معاوية كرهت أن أتوضأ في النحاس، وفي كتاب الأشراف رخص كثير من أهل العلم في ذلك، وبه قَالَ الثَّوْرِيُّ وابن المبارك والشافعي وأبو ثور: وما علمت أَنِّي رأيت أَحَدًا كره الوضوء في آنية الصُّفْرِ والنحاس والرصاص وشبهها والأشياء على الإباحة وليس يحرم ما هو موقوف على ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال ابن بَطَّال: وقد وجدت عَنْ ابْنِ عمر أَنَّهُ تَوَضَّأَ فِيهِ وهذه الرواية أشبه بالصواب، وكان الشافعي وإسحاق وأبو ثور يكرهون الوضوء في آنية الذهب والفضة وبه نقول ولو تَوَضَّأَ فِيهِ متوضئ أجزأه وقد أساء، وعن أبي حنيفة رحمه الله أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَرَاهَةَ التَّحْرِيمِ وَكَانَ لَا يَرَى بِالْوُضُوءِ فِيهِ بَأْسًا، هذا وفي سنن أبي داود بسند ضعيف عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَنتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي تَوْرٍ مِنْ شَبَّهَ أَيَّ: صُفْرٌ لِأَنَّهُ يَشْبَهُ الذَّهَبَ». وفي مسند أحمد بسند صحيح عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ مِنْ مَخْضَبٍ مِنْ صَفَرٍ».

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) بالمهملة وبالمدة، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) بضم الهمزة حماد بن أسامة (عَنْ بُرَيْدٍ) بضم الموحدة وفتح الراء هو ابن عبد الله بن أبي بردة عَنْ أَبِيهِ (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ) الحارث بن أبي موسى (عَنْ أَبِيهِ) (أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا الإسناد بعينه قد تقدّم في باب فضل من علم وعلم ولا تفاوت بينهما إلَّا في لفظ حماد فإنه ذكر هنا بالكنية وثمة بالاسم.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِقَدَحٍ) أَي: طلب قدحًا. (فِيهِ مَاءٌ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ، وَمَجَّ) أَي: صبَّ (فِيهِ) ومنه مجَّ لعابه إذا قذفه، قَالَ الداوودي وفي الحديث جواز

197 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ مِنْ صُفْرٍ فَتَوَضَّأَ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِهِ وَأَذْبَرَ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ»⁽¹⁾.

الوضوء بماء قد مَجَّ فيه، وفيه: جواز الشرب منه، وكذا الإفراغ منه على الوجوه والنحور، وقال الكِرْمَانِيُّ ولا دلالة فيه على الوضوء ولا الغسل بضم الغين فتأمل.
(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ) ابن عبد الله (ابن يُونُسَ) نسب إلى جدّه وقد تقدّم في باب من قَالَ: الإيمان هو العمل الصالح.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ) عبد الله بن (أَبِي سَلَمَةَ) بفتح اللام الما جشون بفتح الجيم وهو كسابقه منسوب إلى جدّه لشهرته به وقد مرّ ذكره في باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى) ابن عمارة (عَنْ أَبِيهِ) يَحْيَى (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ورجال هذا الإسناد ما بين كوفيّ ومدنيّ وفيه اثنان: أحمد بن يونس وعبد العزيز كلاهما منسوبان إلى جدّهما واسم أبي كل منهما عبد الله وكنية كل منهما أبو عبد الله وكل منهما ثقة حافظ فقيه.

(قَالَ: أَتَى) وفي رواية أتنا (رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي تَوْرٍ) بفتح المثناة الفوقية وقد مرّ أنّه الإناء الذي يشرب منه.

(مِنْ صُفْرٍ) بضم الصاد.
(فَتَوَضَّأَ فَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا) تفسير لقوله فتوضّأ وفيه حذف تقديره فمضمض واستنشق كما دلّت عليه الروايات الأخر والمخرج متحد.

(وَ) غسل (يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِهِ وَأَذْبَرَ) به.
(وَعَسَلَ رِجْلَيْهِ).

ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أنّ ذلك التور كان على شكل القدح أو من جهة أنّه حجر لأنّ الصفر من أنواع الحجارة وقد قال محمود العيني: وقد رأيت في نسخة صحيحة بعد قوله والحجارة والتور، والله أعلم.

198 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ، اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ فِي أَنْ يُمْرَضَ فِي بَيْتِي، فَأْذِنَ لَهُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة دينار أبو بشر الحمصي (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب.
(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عُبَيْدُ اللَّهِ) بصيغة التصغير (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ) بضم العين المهملة وسكون المثناة الفوقية، وزيد في رواية بن مسعود، ورجال هذا الإسناد ما بين حمصي ومدني، وفيه راويان جليلان الزُّهْرِيُّ وعبيد الله والكل تقدموا في كتاب الوحي، وقد أخرج منته المؤلف في سبع مواضع في هذا الكتاب، وأخرجه مسلم في الصلاة، والنسائي في عشرة النساء وفي الوفاة، والترمذي في الجنائز.

(أَنَّ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ) بضم قاف ثقل يقال ثقل الشيء ثقلاً مثل صغر صغراً فهو ثقيل وقال أبو نصر أصبح فلان ثقلاً إذا أثقله المرض والثقل ضد الخفة والمعنى هنا اشتد مرضه كما يفسره قولها بعده واشتد به وجعه، وأمّا الثقل بفتح المثلثة وسكون القاف فهو مصدر ثقل الشيء بفتح القاف في الوزن يثقله ثقلاً من باب نصر ينصر إذا وزنه وكذلك ثقلت الشاة إذا رفعتها للنظر ما ثقلها من خفتها، وفي القاموس ثقل كفرح يعني بكسر القاف فهو ثاقل وثقيل اشتد مرضه، وقال محمود العيني هذا يحتاج إلى نسبته إلى أحد من أئمة اللغة المعتمد عليهم.

(وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ، اسْتَأْذَنَ) النَّبِيُّ ﷺ (أَزْوَاجَهُ) رضي الله عنهن.

(فِي أَنْ يُمْرَضَ) على صيغة المجهول من التمريض يقال مَرَضْتُهُ تمريضاً إذا قمت عليه في مرضه يعني خدمته فيه ويحتمل أن يكون التشديد فيه للسلب والإزالة كما تقول قَرَدْتُ البعير إذا أزلت قراذه والمعنى هنا أزلت مرضه بالخدمة.
(فِي بَيْتِي، فَأْذِنَ لَهُ) بكسر المعجمة وتشديد النون لأنه جمع المؤنث أي:

أذنت الأزواج المطهرة للنبي ﷺ أن يمرض في بيت عائشة رضي الله عنها.

(فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: من بيت ميمونة وهو المعتمد وقيل من بيت زينب بنت جحش وقيل من بيت ريحانه.

بَيْنَ رَجُلَيْنِ، تَخَطَّ رَجُلَاهُ فِي الْأَرْضِ، بَيْنَ عَبَّاسٍ وَرَجُلٍ آخَرَ. قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَأَخْبَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَتَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الْآخَرُ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ وَكَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُحَدِّثُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ، بَعْدَمَا دَخَلَ بَيْتَهُ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ: «هَرِيقُوا»

(بَيْنَ رَجُلَيْنِ، تَخَطَّ رَجُلَاهُ فِي الْأَرْضِ) بضم الخاء المعجمة أي يؤثر برجليه في الأرض كأنه يخط خطًا (بَيْنَ) عمه (عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَرَجُلٍ آخَرَ) قَالَ الزُّهْرِيُّ (قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) الراوي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فهذا مدرج من كلام الزُّهْرِيِّ، (فَأَخْبَرْتُ) أنا (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(فَقَالَ) أي: ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَتَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الْآخَرُ؟) الذي لم تسمه عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
(قُلْتُ: لَا) أدري.

(قَالَ) ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (هُوَ عَلِيٌّ) أي: ابن أبي طالب كما في رواية، وإنما أبهت الرجل الآخر ولم تعينه لأنهم كانوا ثلاثة: عليّ وأسماء والفضل، كما وقع في رواية مسلم بين الفضل بن عباس وفي أخرى: بين رجلين، أحدهما: أسماء وكانوا يتناوبون الأخذ بيده الكريمة تارة هذا وتارة ذاك أو كان العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أكثرهم أخذًا ليد الكريمة إكرامًا له واختصاصًا به لكونه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عمه ﷺ، وقيل إنما أبهتته مع كونه عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما كان عندها منه ممّا يحصل للبشر ممّا يكون سببًا في الإعراض عَنْ ذكر اسمه والأوّل أحسن وبشأنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أليق.

(وَكَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) وهو بالعطف على قوله قالت أو على قوله فأخبرت والأوّل أظهر وعلى تقدير فهو مقول عبید الله بالإسناد المذكور.

(تُحَدِّثُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ، بَعْدَمَا دَخَلَ بَيْتَهُ) وفي بعض النسخ بيتها وأضيف إليها مجازًا لملابسة السكنى فيه.

(وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ: هَرِيقُوا) بدون الهمزة في أوله في رواية الأكثرين، وفي رواية أهريقوا بالهمزة مع الهاء، وفي أخرى أريقوا بالهمزة بدون الهاء وكلّها بمعنى

عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ، لَمْ تُحْلَلْ أَوْكِتْهُنَّ، لَعَلِّي أَعْهَدُ إِلَى النَّاسِ» وَأَجْلَسَ فِي مِخْضَبٍ

أَي: صَبَّوْا لَكِنَّ الْأَصْلَ أَرَيَقُوا مِنْ أَرَاقٍ يَرِيقُ إِرَاقَةٌ مِنَ الْأَفْعَالِ قَالَ سَيَبُوهِ قَدْ أَبْدَلُوا مِنَ الْهَمْزَةِ الْهَاءَ ثُمَّ لَزِمَتْ فَصَارَتْ كَأَنَّهَا مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ فَقَالُوا هَرَاقُ هَرَاقُ يَهْرِيقُهُ هَرَاقَةٌ، وَأَمَّا أَهْرِيقُوا فَمِنْ إِهْرَاقٍ يَهْرِيقُ إِهْرِاقًا فَهُوَ مُهْرِيقٌ وَالشَّيْءُ مُهْرَاقٌ وَمُهْرَاقٌ وَهُوَ شَاذٌ نَظِيرُهُ أَسْطَاعٌ يُسْطِيعُ اسْطِيعًا بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ فِي الْمَاضِي وَضَمَّ الْيَاءَ فِي الْمَضَارِعِ وَهُوَ لُغَةٌ فِي أَطَاعَ يَطِيعُ فَجَعَلُوا السِّينَ عَوْضًا عَنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ عَيْنِ الْفِعْلِ فَكَذَلِكَ حَكَمَ الْهَاءَ.

(عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ) بِكسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِ الرَّاءِ جَمْعُ قَرَبَةٍ وَهِيَ مَا يَسْقَى بِهِ وَهُوَ جَمْعُ الْكَثْرَةِ وَجَمْعُ الْقَلَّةِ قَرَبَاتٌ بِسُكُونِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا.

(لَمْ تُحْلَلْ) عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ (أَوْكِتْهُنَّ) جَمْعُ وَكَاءٍ وَهُوَ الَّذِي يَشْدُّ بِهِ رَأْسَ الْقَرَبَةِ أَي: يَرِيبُ بِهِ فَمِهَا، وَإِنَّمَا طَلَبَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَاءَ فِي مَرَضِهِ لِأَنَّ الْمَرِيضَ إِذَا صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ الْبَارِدُ عَادَتْ إِلَيْهِ قُوَّتُهُ لَكِنَّهُ فِي مَرَضٍ يَقْتَضِي ذَلِكَ كَمَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ بَعْدَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ قَامَ وَخَرَجَ إِلَى النَّاسِ كَمَا سَيَأْتِي، وَأَمَّا تَعْيِينَ الْعَدَدِ فِي الْقَرَبِ فَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّبَرِّكِ بِهَذَا الْعَدَدِ لِأَنَّ لَهُ دَخُولًا فِي كَثِيرٍ مِنْ أُمُورِ الشَّرِيعَةِ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَالِقٌ كَثِيرًا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ سَبْعًا، وَلِأَنَّ نَهَايَةَ الْعَدَدِ عَشْرَةٌ وَالْمِثَالُ تَرْكِبُ مِنَ الْعَشْرَاتِ وَالْأَلُوفُ مِنَ الْمِثَالِ وَالسَّبْعَةُ مِنْ وَسْطِ الْعَشْرَةِ وَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا وَهِيَ وَتَرٌ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْوَتَرَ بِخِلَافِ السَّادِسِ وَالثَّامِنِ وَأَمَّا التَّاسِعُ فَلَيْسَ مِنَ الْوَسْطِ وَإِنْ كَانَ وَتَرًا، وَأَمَّا تَعْيِينَ الْقَرَبِ فَلِأَنَّ الْمَاءَ يَكُونُ فِيهَا مُحْفُوظًا وَفِي مَعْنَاهَا مَا يَشَاكِلُهَا مِمَّا يَحْفَظُ فِيهِ الْمَاءُ وَقَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةِ اللَّطْبَرَانِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ آبَارِ شَتَّى، وَأَمَّا شَرْطُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْقَرَبِ عَدَمَ حَلِّ أَوْكِتْهُنَّ فَلِأَنَّ أَوَّلَ الْمَاءِ أَطْهَرَهُ وَأَصْفَاهُ لِأَنَّ الْأَيْدِيَ لَمْ تَخَالَطْهُ وَلَمْ تَدْنَسْهُ بَعْدَ وَالْقَرَبِ إِنَّمَا تَوَكَّى وَتَحَلَّى عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى فَاشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ صَبَّ الْمَاءِ عَلَيْهِ مِنَ الْأَسْقِيَةِ الَّتِي لَمْ تَحْلَلْ لِيَكُونَ قَدْ جَمَعَ بَرَكَةَ الذِّكْرِ فِي شَدِّهَا وَحَلَّهَا مَعًا.

(لَعَلِّي أَعْهَدُ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ مِنْ بَابِ عِلْمٍ أَي: أَوْصَى يَقَالُ عَهَدْتُ إِلَيْهِ أَي: أَوْصَيْتُهُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَبَّ الْمَاءِ عَلَيْهِ كَانَ لِلتَّداوِيِّ.

(إِلَى النَّاسِ وَأَجْلَسَ) عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ أَي: النَّبِيُّ ﷺ وَفِي رِوَايَةِ فَأَجْلَسَ بِالْفَاءِ (فِي مِخْضَبٍ) بِكسْرِ الْمِيمِ وَقَدْ مَرَّ تَفْسِيرُهُ وَزَادَ ابْنُ خَزِيمَةَ مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ

لِحَفْصَةَ، رَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ طَفِقْنَا نَصُبُ عَلَيْهِ تِلْكَ، حَتَّى طَفِقَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: «أَنْ قَدْ فَعَلْتُمْ». ثُمَّ خَرَجَ إِلَى النَّاسِ⁽¹⁾.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهَا كَانَتْ مِنْ نَحَاسٍ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى رَدِّ مَنْ كَرِهَ الْاِغْتِسَالَ فِيهِ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَالَ عَطَاءٌ إِنَّمَا كَرِهَ مِنَ النَّحَاسِ رِيحَهُ، وَرَوَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَكْرَهُ رِيحَ النَّحَاسِ، وَقِيلَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْكَرَاهَةُ فِيهِ لِأَنَّهُ مُسْتَخْرَجٌ مِنْ مَعَادِنِ الْأَرْضِ شَبِيهٍ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالصَّوَابُ: جَوَازُ اسْتِعْمَالِهِ بِمَا ذَكَرَ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ خَزِيمَةَ، وَفِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ الْأَسْوَةُ الْحَسَنَةُ وَالْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ.

(لِحَفْصَةَ⁽²⁾) رَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ طَفِقْنَا بِكَسْرِ الْفَاءِ وَفَتْحِهَا حَكَاهُ الْأَخْفَشُ وَالْكَسْرُ أَفْصَحُ أَيُّ: جَعَلْنَا (نَصُبُ عَلَيْهِ تِلْكَ) أَيُّ: الْقَرَبِ السَّبْعِ، وَفِي رَوَايَةٍ: تِلْكَ الْقَرَبِ.

(حَتَّى طَفِقَ) أَيُّ: جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ (يُشِيرُ إِلَيْنَا: «أَنْ قَدْ فَعَلْتُمْ»): مَا أَمَرْتُكَ بِهِ مِنْ إِهْرَاقِ الْمَاءِ مِنَ الْقَرَبِ الْمَوْصُوفَةِ.

(ثُمَّ خَرَجَ) ﷺ مِنْ بَيْتِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (إِلَى النَّاسِ) الَّذِينَ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى بِهِمْ وَخَطَبَهُمْ عَلَى مَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وَجُوبِ الْقِسْمِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَإِلَّا يَحْتَاجُ إِلَى الْإِسْتِثْنَانِ عَنْهُمْ، ثُمَّ وَجُوبُهُ عَلَى غَيْرِهِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَعَلَ ذَلِكَ تَطْيِيبًا لَهُنَّ، وَفِيهِ أَنَّ لِبَعْضِ الضَّرَرَاتِ أَنْ تَهَبَ نَوْبَتُهَا لِلضَّرَّةِ الْأُخْرَى، وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ الْوَصِيَّةِ، وَفِيهِ جَوَازُ الْإِجْلَاسِ فِي الْمَخْضَبِ وَنَحْوِهِ لِأَجْلِ صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ سِوَاءَ كَانَتْ مِنْ خَشَبٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ نَحَاسٍ، وَفِيهِ إِرَاقَةُ الْمَاءِ عَلَى الْمَرِيضِ بَنِيَّةُ التَّدَاوِي وَقَصْدُ الشِّفَاءِ، وَفِيهِ فَضْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِمَرِيضِ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِهَا، وَفِيهِ جَوَازُ الرَّقْيِ وَالتَّدَاوِي لِلْعَلِيلِ وَيَكْرَهُ ذَلِكَ لِمَنْ لَيْسَتْ بِهِ عِلَّةٌ، وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَشْتَدُّ بِهِ الْمَرَضُ لِيَعْظُمَ اللَّهُ أَجْرَهُ بِذَلِكَ، وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ إِنِّي أَوْعَكَ كَمَا يَوْعَكَ رَجُلَانِ مِنْكُمْ، وَفِيهِ جَوَازُ الْإِشَارَةِ، وَفِيهِ أَنَّ الْمَرِيضَ يَجُوزُ أَنْ يَسْكُنَ نَفْسَهُ لِبَعْضِ أَهْلِهِ دُونَ بَعْضٍ.

(1) أطرافه 664، 665، 679، 683، 687، 712، 713، 716، 2588، 3099، 3384، 4442، 4445، 5714، 7303 - تحفة 16309.

(2) بنت عمر بن الخطاب الصَّوَّامَةُ الْقَوَّامَةُ وَقَدْ ذَكَرَهَا فِي بَابِ التَّنَاقُوبِ فِي الْعِلْمِ.

48 - بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ التَّوَرِّ

199 - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

تَتَمَّة:

عبّاس المذكور في الحديث هو ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمي يكنى أبا الفضل عمّ رسول الله ﷺ وكان أسنّ منه بستين أو ثلاث كان رئيساً جليلاً في قريش قبل الإسلام وكان إليه عمارة المسجد الحرام والسقاية، وحضر ليلة العقبة مع رسول الله ﷺ وشدد العقد مع الأنصار وأيده، شهد بدرًا مع المشركين وأسر يومئذ فأسلم بعد ذلك وقيل إنّه أسلم قبل بدر وكان يكتُم إيمانه وإسلامه وأراد القدوم إلى المدينة فأمره النبي ﷺ بالمقام بمكة وكان يكتب إلى رسول الله ﷺ بأخبار المشركين وكان المسلمون بمكة يتقوون به، روي له عن رسول الله ﷺ خمسة وثلاثون حديثًا للبخاري منها حديثان، وشهد حنينًا مع رسول الله ﷺ وثبت معه حين انهزم الناس فأمره عليه السلام أن ينادي في الناس بالرجوع فنادى وكان صبيًا فأقبلوا وحملوا على المشركين فهزموهم، مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين ابن ثمان وثمانين سنة وكان معتدل القامة.

48 - بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ التَّوَرِّ

(بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ التَّوَرِّ) بفتح المثناة الفوقية شبه الطست وقيل هو الطست أو إناء من صُفر أو حجارة، ووقع في حديث شريك عن أنس في المعراج فأتي بطست من ذهب فيه تور من ذهب وظاهر المغايرة بينهما ويحتمل أن يكون التور إيريقًا ونحوه لأن الطست لا بد له من ذلك ويحتمل الترادف وكان الطست أكبر من التور.

(حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام القطواني البجلي وقد مرّ في أوّل كتاب العلم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ) أي: ابن بلال كما في رواية أبي مُحَمَّد المارّ في أوّل كتاب الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (عَمْرُو بْنُ يَحْيَى) بفتح الواو (عَنْ أَبِيهِ) يَحْيَى قَالَ

كَانَ عَمِّي⁽¹⁾ يُكْثِرُ مِنَ الْوُضُوءِ، قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: أَخْبِرْنِي كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ «فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ، فَكَفَّ عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ، فَمَضَمَضَ وَاسْتَنْشَرَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاعْتَرَفَ بِهَا، فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ مَاءً فَمَسَحَ رَأْسَهُ،.....

كَانَ عَمِّي) هو عمرو بن أبي حسن وقد تقدّم كلهم.
(يُكْثِرُ مِنَ الْوُضُوءِ)، فَقَالَ وفي رواية: (قَالَ: لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ) الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَخْبِرْنِي كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ فَدَعَا بِتَوْرٍ) مملوءاً أو فيه شيء (مِنْ مَاءٍ، فَكَفَّ عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) وفي رواية ثلاث مرّات.
(ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ) ثم أخرجها ففيه حذف وقد صرح به مسلم في روايته.

(فَمَضَمَضَ وَاسْتَنْشَرَّ) أي: بعد أن استنشق (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) وفي رواية مرار.
(مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ) أي: حال كون المضمضة والاستنشاق⁽²⁾ من غرفة واحدة والمعنى جمع بينهما ثلاث مرّات كل مرة من غرفة.
(ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ) بالافراد (فَاعْتَرَفَ بِهَا) وفي رواية ثم أدخل يديه فاغترف بهما بالثنية.

(فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) وفي رواية ثلاث مرار وهو يتعلّق بالاغتراف والغسل على سبيل التنازع لأنّ الغسل ثلاثاً لا يمكن باغتراف واحد.
(ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ مَاءً فَمَسَحَ رَأْسَهُ،

(1) قال الحافظ: هو عمرو بن أبي الحسن وهو عمه على الحقيقة. قال الكرمانى: فإن قلت: تقدّم في (باب مسح الرأس كله) أن المستخير هو جد عمرو فكيف يكون عم يحيى؟ قلت: يكون جدّاً من جهة الأم عمّاً للأب، قلت: واختلفت الروايات في ذلك جدّاً كما بسطه الحافظ في «الفتح» وهذا الضعيف في «الأوجز» وحاصل ما فيه: أنهم نسبهم هكذا: أبو الحسن يروي عن عمرو وعمارة. وعمارة يروي عن يحيى، ويحيى يروي عن عمرو.

والسائل في الحقيقة هو عمرو بن أبي الحسن وهو عم يحيى حقيقة، وهو جد عمرو بن يحيى تجوراً لشبوح إطلاق الجد على عم الأب، وما أفاده الشيخ في معنى يكثر الوضوء واضح، ولا مانع من أنه كان يكثر لغير الصلاة أيضاً للثبات على الطهارة فكانه كلما أحدث كان يتوضأ.
(2) والاستنشاق بمعنى الاستنثار.

فَأَذْبَرَ بِيَدَيْهِ وَأَقْبَلَ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ فَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ⁽¹⁾.

200 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَتَيْنِي بِقَدَحٍ رَخْرَاحٍ، فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ،

فَأَذْبَرَ) وفي رواية وأدبر بالواو به أي: بالماء وفي رواية: (بِيَدَيْهِ).

(وَأَقْبَلَ) واحتج به الحسن بن حي وغيره على البداءة بمؤخر الرأس، وفيه نظر لأن الواو لا تدل على الترتيب وقد سبق الرواية بتقديم الإقبال، وإنما اختلف فعل رسول الله ﷺ في التأخير والتقديم لِبُرْيِ أُمَّتِهِ السَّعَةِ فِي ذَلِكَ وَالتَّيْسِيرِ.

(ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ) مع كعبيه.

(فَقَالَ) أي: عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية وقال بالواو.

(هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ) وهذه الزيادة صريحة في رفع الحديث وإن كان أولاً سياقه يدل عليه.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي: ابن مسرهد (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد لا حماد بن سلمة لأنه لم يسمع منه مسدد وقد تقدّم حماد ذلك في باب المعاصي من أمر الجاهلية.

(عَنْ ثَابِتٍ) البنانِي بضم الموحدة وبالنونين وقد مرّ في باب القراءة والعرض.

(عَنْ أَنَسٍ) هو ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد كلّهم بصريون وكلّهم أئمة أجلاء، وقد أخرج منته مسلم أيضاً في فضائل النَّبِيِّ ﷺ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَتَيْنِي) بضم الهمزة (بِقَدَحٍ رَخْرَاحٍ) بفتح الراء وبالحاءين المهملتين أي: يتسع الضم ويقال رحرح أيضاً بحذف الألف وقال الخطّابيّ الرحراح الإناء الواسع الصحن القريب القعر ومثله لا يسع الماء الكثير فهو أدلّ على المعجزة.

(فِيهِ شَيْءٌ) قليل (مِنْ مَاءٍ)، وروى ابن خزيمة هذا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ عَنْ حَمَّادَ بْنِ زَيْدٍ فَقَالَ بَدَلَ رَحْرَاحٍ زَجَاجٍ بَزَايَ مَضْمُومَةٍ وَجِيمِينَ وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ

فَوَضَعَ أَصَابِعَهُ فِيهِ قَالَ أَنَسٌ: «فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى الْمَاءِ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ» قَالَ أَنَسٌ: فَحَزَرْتُ مَنْ تَوَضَّأَ، مَا بَيْنَ السَّبْعِينَ إِلَى الثَّمَانِينَ⁽¹⁾.

من آتية الزجاج لكن تفرّد بهذه اللفظة أحمد بن عبدة وخالفه أصحاب حمّاد بن زيد فقالوا رحراح وصرح جمع من الحدّاق بأنّ أحمد بن عبدة صحّفها، ويقوي ذلك أن أتى في روايته أحسبه قال زجاج فدلّ على أنه لم يتقنه نعم في مسند أحمد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ المقوقس أهدى للنبي ﷺ قدحاً من زجاج، لكن في إسناده مقال فإن ثبتت روايته يكون ذكر الجنس والجماعة وصفوا الهيئة.

(فَوَضَعَ) أي: النَّبِيُّ ﷺ (أَصَابِعُهُ فِيهِ) أي: في ذلك الماء أو القدح.
(قَالَ أَنَسٌ) رضي الله عنه: (فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى الْمَاءِ) حال كونه (يَنْبُعُ) بتثليث الموحدة.

(مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ) ﷺ.
(قَالَ أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَحَزَرْتُ) من الحزر بتقديم الزاي على الراء وهو الخرص والتقدير.

(مَنْ تَوَضَّأَ) في محل نصب على المفعولية أي: قدّرت من توضّأ من ذلك الماء (مَا بَيْنَ السَّبْعِينَ إِلَى الثَّمَانِينَ) وهو حال من المفعول، وقد تقدّم في رواية حميد أنهم كانوا ثمانين وزيادة والجمع بينهما أنّ أنساً رضي الله عنه لم يكن يضبط العدة بل كان يتحقق أنها تنيف على السبعين ويشك هل بلغت العقد الثامن، أو تجاوزته، فربّما جزم بالمجازة حيث يغلب ذلك على ظنه، وفي حديث جابر: كنّا خمس عشرة مائة، ولغيره زهاء ثلاثمائة، فهذه قضايا متعدّدة في أماكن مختلفة وأحوال متغيرة، ويستفاد من ذلك بلاغة معجزته ﷺ وهو أبلغ من تفجير الماء من الحجر لموسى عَلَيْهِ السَّلَام لأنّ في طبع الحجارة أن يخرج منها الماء الغدق الكثير وليس ذلك في طباع أعضاء بني آدم.

ومطابقة الحديث للترجمة مع أنّه ليس فيه ذكر التور من حيث إنّ التور هو الإناء الذي يشرب منه على ما قاله الجوهرى وهو صادق على القدح الرحراح.

49 - بَابُ الْوُضُوءِ بِالْمَدِّ

201 - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جَبْرِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَنَسًا،

49 - بَابُ الْوُضُوءِ بِالْمَدِّ

(بَابُ الْوُضُوءِ بِالْمَدِّ) بضم الميم وتشديد الدال وقد اختلفوا فيه فقليل هو رطل وثلاث بالعراقي وبه يَقُولُ الشافعي وفقهاء الحجاز، وقيل هو رطلان وبه يَقُولُ أبو حنيفة وفقهاء العراق مستدلين في ذلك بما رواه جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمَدِّ رَطْلِينَ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ» أخرجه ابن عدي، وبما روي عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِمَدِّ رَطْلِينَ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ». أخرجه الدارقطني وسيجيء الكلام فيه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ) بضم النون هو الفضل بن دكين وقد تقدّم في باب فضل من استبرأ لدينه في كتاب الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح العين المهملة هو ابن كدام بكسر الكاف وبالذال المهملة أبو سلمة الهلالي العامري الكوفي، قَالَ شُعْبَةُ كَتَبْنَا نَسَمِي مِسْعَرًا الْمُصْحَفَ لَصَدَقَهُ، وقال إبراهيم بن سعد كان شُعْبَةُ وسفيان إذا اختلفا في شيء قَالَ اذْهَبْ بِنَا إِلَى الْمِيزَانِ مِسْعَرٌ، وقال أبو نعيم كان مِسْعَرٌ شَكَاكَ فِي حَدِيثِهِ، وقال الأعمش شيطان مِسْعَرٌ يَسْتَضَعِفُهُ فَيَشْكُكُهُ فِي الْحَدِيثِ، وقال أحمد كان حديثه حديث أهل الصّدق مات سنة خمس وخمسين ومائة.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ جَبْرِ) بفتح الجيم وسكون الموحدة هو سبط جبر لأنه عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك، وقد تقدّم في باب علامة الإيمان حبّ الأنصار ومن قاله بالتصغير فقد صحّف لأنّ ابن جبير سعيد لا رواية له عَنْ أَنَسٍ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَعِيمٍ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ قَالَ حَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ جَبْرِ وَيُقَالُ لَهُ جَابِرُ بْنُ عَتِيكٍ.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا) بالتنوين وفي بعض النسخ أنس بدون الألف وجوز

يَقُولُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ، أَوْ كَانَ يَغْتَسِلُ، بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ،

حذف الألف منه في الكتابة تخفيفاً، وفي هذا الإسناد كوفيان أبو نعيم وشيخه وبصريان ابن جبر وأنس وفيه من ينسب إلى جده.

(يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ) وفي رواية الأصيلي رسول الله (ﷺ يَغْتَسِلُ) أي: جسده المقدس.

(أَوْ كَانَ يَغْتَسِلُ) من الافتعال والشك فيه من البُخَارِيِّ أو من أبي نعيم لما حدّثه به فقد رواه الإسماعيلي من طريق أبي نعيم فَقَالَ: يَغْتَسِلُ وَلَمْ يَشْكُكْ وَقِيلَ: هو من ابن جبر وقيل من الناسخ ويحتمل أن يكون من مسعر فافهم.

(بِالصَّاعِ) هو عند أبي يوسف خمسة أرتال وثلث رطل بالعراقية فإنه أربعة أمداد والمد كما عرفت مختلف فيه فعنده هو رطل وثلث رطل بالعراقية والرطل مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم فيكون الصاع حينئذ ستمائة درهم وخمسة وثمانين وخمسة أسباع درهم على ما صحّحه النوويّ وبه قال مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله، وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله الصاع ثمانية أرتال والمد رطلان والرطل عندهما مائة وثلثون درهماً فيكون الصاع ألف درهم وأربعين درهماً، وحجّة أبي يوسف ما رواه الطحاوي عنه قَالَ: قدمت المدينة وأخرج إليّ من أثق به صاعاً وقال هذا صاع النبي ﷺ فوجدته خمسة أرتال وثلث رطل قَالَ الطحاوي وسمعت ابن عمران يَقُولُ الذي أخرجه لأبي يوسف هو مالك وقال عثمان بن سعيد الدارمي سمعت عليّ ابن المديني يَقُولُ عثرت على صاع النبي ﷺ فوجدته خمسة أرتال وثلث رطل وحجّة أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله حديث جابر وأنس رَضِيَ الله عَنْهُمَا وقد ذكر في أوّل الباب.

(إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ) أي: كان يغتسل بالصّاع فيقتصر عليه وربما يزيد عليه إلى خمسة أمداد قَالَ الحافظ العسقلانيّ فكان أنساً رَضِيَ الله عَنْهُ لم يطلع على أنّه عَلَيْهِ السَّلَام استعمل في الغسل أكثر من ذلك لأنّه جعلها النهاية وسيأتي حديث عائشة رَضِيَ الله عَنْهَا أنّها كانت تغتسل هي والنبي ﷺ من إناء واحد هو الفرق بفتح الراء وسكونها قَالَ ابن عيينة والشافعي وغيرهما هو ثلاثة أصع وقال ابن الأثير الفرق: بالتحريك إناء يسع ستة عشر رطلاً وأما الفرق: بالسكون فمائة وعشرون، وروى مسلم أيضاً من حديثها أنّه ﷺ كان يغتسل من إناء يسع ثلاثة أمداد انتهى.

وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ⁽¹⁾.

وفيه نظر لأنَّ أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يجعل ما ذكره نهاية لا يتجاوز عنها ولا ينقص وإنما حكى ما شاهده والحال يختلف بقدر اختلاف الحاجة وحديث الفرق لا يدلُّ على أنَّ عائشة والنبي ﷺ كانا يغتسلان بجميع ما في الفرق وغاية ما في الباب أنه يدلُّ على أنهما كانا يغتسلان من إناء واحد يسمَّى فرقًا وكونهما يغتسلان منه لا يستلزم استعمال جميع ما فيه من الماء وكذلك الكلام في ثلاثة أمداد.

(و) كان عَلَيْهِ السَّلَام (يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ)، وفي حديث أمِّ عمارَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَأَتَى بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَدَرُ ثَلَاثِي مَدٍّ، وفي رواية ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم في مستدركه من حديث عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِثَلَاثِي مَدٍّ مِنْ مَاءٍ فَتَوَضَّأَ فَجَعَلَ يَدْلُكَ ذِرَاعِيهِ وَقَالَ الْحَاكِمُ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَخْرُجَاهُ وَقَالَ الثَّوْرِيُّ حَدِيثُ أُمِّ عِمَارَةَ حَسَنٌ، وفي أخرى كانت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَغْتَسِلُ بِخَمْسٍ بِمَكَائِكَ وَتَتَوَضَّأُ بِمَكُوكٍ وَالْمَكُوكُ الْمَدُّ وَقِيلَ الصَّاعُ وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ، والجمع بين هذه الروايات كما نقله النَّوَوِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا كَانَتْ اغْتِسَالَاتٍ فِي أَحْوَالٍ وَجَدَ فِيهَا أَكْثَرَ مَا اسْتَعْمَلَهُ وَأَقْلَهُ وَهُوَ يَدْلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا حَدٌّ فِي قَدَرِ مَاءِ الطَّهَارَةِ يَجِبُ اسْتِيفَاؤُهُ بَلْ الْإِجْمَاعُ قَائِمٌ عَلَى ذَلِكَ فَالْقَلَّةُ وَالكَثْرَةُ بِاعْتِبَارِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ، ولهذا جعل الشيخ عز الدين بن عبد السلام للمتوضَّئ والمغتسل ثلاثة أحوال: إحداهما: أن يكون معتدل الخلق كاعتدال خلقه ﷺ فيقتدي به في اجتناب النقص عن المدِّ والصاع.

الثانية: أن يكون ضئيلاً نحيف الخلق بحيث لا يعادل جسده جسده ﷺ فيستحب له أن يستعمل من الماء ما يكون نسبته إلى جسده كنسبة المدِّ والصاع إلى جسده ﷺ.

الثالثة: أن يكون متفاجش الخلق طويلاً وعرضاً وعظم البطن وفخامة الأعضاء فيستحب له أن لا ينقص عن مقدار يكون نسبته إلى بدنه كنسبة المدِّ والصاع إلى بدن رسول الله ﷺ، وقال الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى ليس

(1) تحفة: 963.

أخرجه مسلم في الحيض باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة رقم (325).

50 - باب المَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

202 - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ الْمِصْرِيُّ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو

معنى الحديث أنه لا يجوز أكثر منه ولا أقلّ بل هو قدر ما يكفي هذا أي: بل ماء الوضوء والغسل غير مقدّر ويكفي فيه القليل والكثير إذا أسبغ وعمّ، وقد قال الشافعي رحمه الله قد يرفق الفقيه بالقليل فيكفي ويخرق الأخرق، فلا يكفي، وأمّا من قدّر الوضوء والغسل بما ذكر في الحديث كابن شعبان من المالكية حيث قال: لا يجزئ أقل من ذلك فقد جاوز حدّ الصواب، وأمّا مُحَمَّدُ بن الحسن حيث روي عنه أنه قال إن المغتسل لا يمكن أن يعمّ جسده بأقل مما ذكر في الحديث فقد اعتبر معتدل الخلق وليس مراده أنه لا يجزئ أقلّ منه بل الاقتصاد وترك السرف ممدوح فيستحبّ لمن يقدر على الإسباغ بالقليل أن يقلّل منه لأنّ السرف ممنوع في الشريعة، والله أعلم.

50 - باب المَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

(باب) حكم (المَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ).

(حَدَّثَنَا أَصْبَغُ) بفتح الهمزة وسكن الصاد المهملة وفتح الموحدة وفي آخره غين معجمة أبو عبد الله (ابْنُ الْفَرَجِ) بالجيم هو الفقيه القرشي (الْمِصْرِيُّ) الأموي كان متعلّقاً بالفقه والنظر، قَالَ ابْنُ يُونُسَ هو من ولد عبيد المسجد وكان بنو أمية يشترون عبيداً للمسجد يقومون بخدمته وهو من أولادهم مات سنة ست وعشرين ومائتين.

(عَنِ ابْنِ وَهْبٍ) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري ولم يكن في المصريين أكثر حديثاً منه وأصبغ كان ورّاقاً وقد مرّ في باب من يرد الله به خير.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد وفي رواية أَخْبَرَنِي بالافراد أيضاً.

(عَمْرُو) بفتح العين كما تقتضيه الواو وهو ابن الحارث كما في رواية، أبو أمية المؤدّب الأنصاري المصري القارئ الفقيه، قَالَ أبو زرعة لم يكن له نظير في الفقه في زمانه، وقال ابن بكير قدمت المدينة فلقيت مالكا فقال من أين أنت قلت من مصر قَالَ ما فعل درة الغواص قلت ومن درة الغواص قَالَ عمرو بْنُ الْحَارِثِ ثم

حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ «النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ» وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ

قَالَ عمرو بن الحارث مات بمصر سنة ثمان وأربعين ومائة.

قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو النَّضْرِ) بفتح النون وسكون المعجمة سالم بن أبي أمية القرشي المدني مولى عمر بن عبيد الله التيمي وكتبه مات سنة تسع وعشرين ومائة، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بفتح اللام عبد الله (ابن عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوف القرشي الفقيه المدني كان رجلاً صبيحاً كأن وجهه دينار هرقلي وقد مرّ في كتاب الوحي.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد مرّ في باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، ورجال هذا الإسناد ثلاثة منهم مصريون وهم أصبغ وابن وهب وعمرو وثلاثة مدنيون وهم أبو النضر وأبو سلمة وابن عمر، وفيه رواية تابعي عَنْ تابعي أبو النضر عَنْ أَبِي سلمة، وفيه رواية صحابي عَنْ صحابي وَإِنَّ معظمهم قرشيون فقهاء أعلام، وهذا الحديث لم يخرج المؤلف إِلَّا ههنا وهو من إفراده ولم يخرج مسلم في المسح إِلَّا لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأخرجه النسائي أَيْضًا في الطهارة، والظاهر أَنَّ هذا من مسند سعد وكذا جعله أصحاب الأطراف ويحتمل أن يكون من مسند عمر أَيْضًا، وقال الدارقطني رواه أبو أيوب الأفرقي عَنْ أَبِي النضر عَنْ أَبِي سلمة عَنْ ابن عمر عَنْ عمر وسعد عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ قَالَ والصواب قول عمرو بن الحارث عَنْ أَبِي النضر عَنْ أَبِي سلمة عَنْ ابن عمر عَنْ سعد رضي الله عنهم.

(عَنْ «النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ») الطاهرين الملبوسين على الظهر الساترين لمحلّ الفرض وهو القدم بكعبيه من كلّ الجوانب غير الأعلى فلو كان واسعاً يرى منه لم يضرّ.

(وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هو عطف على قوله عَنْ عبد الله ابن عمر فيكون موصولاً إن حمل على أَنَّ أبا سلمة سمع ذلك من عبد الله وإلّا فأبو سلمة لم يدرك القصة وعن هذا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ وهذا إمّا تعليق من الْبُحَارِيِّ وإمّا من كلام أبي سلمة والظاهر هو الثاني.

سَأَلَ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ⁽¹⁾ فَقَالَ: نَعَمْ، إِذَا حَدَّثَكَ شَيْئًا سَعَدُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ.

(سَأَلَ) أباه (عُمَرَ) أي: ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ ذَلِكَ) أي: عن مسح رسول الله ﷺ على الخفين، (فَقَالَ) عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (نَعَمْ) مسح ﷺ على الخفين.

(إِذَا حَدَّثَكَ شَيْئًا) نكرة في سياق الشرط فيكون عامًا كالواقع في سياق النفي.

(سَعَدُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ) أي: عَنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ.

(غَيْرُهُ) ثقة بنقله وقد أخرج أحمد هذا الحديث من طريق أخرى عن أبي النضر عن أبي سلمة عن ابن عمر قال: رأيت سعد بن أبي وقاص يمسح على خفيه بالعراق حين توضأ فأنكرت ذلك عليه فلما اجتمعنا عند عمر قال لي سعد سل أباك وذكر القصة، ورواه ابن خزيمة من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر نحوه.

وفيه: أن عمر قال: كنا مع نبيّنا نمسح على خفافنا لا نرى بذلك بأسًا، فإن قلت خبر الواحد لا يفيد العلم فيكون السؤال تحصيلًا للعلم مطلوبًا فلم نهاه عنه؟ فالجواب: أن خبر الواحد قد يكون محفوظًا بالقرائن فيفيد اليقين والصفات الموجبة للعدالة إذا اجتمعت في الراوي كانت من جملة القرائن التي إذا حَقَّتْ

(1) وقد ورد في الروايات أن سعدًا أمره بذلك، ففي «الموطأ لمالك»: أن ابن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فرآه عبد الله بن عمر يمسح على الخفين، فأنكر ذلك عليه، فقال له سعد: سل أباك إذا قدمت عليه، فقدم عبد الله فنسي أن يسأل عمر عن ذلك حتى قدم سعد فقال: أسألت أباك؟ فقال: لا، فسأله عبد الله، الحديث، قال الحافظ: وقد أخرجه أحمد من طريق أخرى عن ابن عمر قال: رأيت سعد بن أبي وقاص يمسح على خفيه بالعراق حين توضأ، فأنكرت ذلك عليه، فلما اجتمعنا عند عمر قال لي سعد: سل أباك، فذكر القصة. وزاد في رواية «البخاري»: أن ابن عمر سأل عمر عن ذلك فقال: نعم إذا حدثك شيئًا سعد عن النبي ﷺ فلا تسأل عنه غيره.

قال الحافظ: دل ذلك على أن عمر كان يقبل خبر الواحد، وما نقل عنه من التوقف إنما كان عند وقوع ريبه له في بعض المواضع، واحتج به من قال بتفاوت رتب العدالة ودخول الترجيح في ذلك عند التعارض، انتهى.

ويشكل على هذه الروايات كلها ما روي عن ابن عمر من الروايات المسح على الخفين مرفوعًا، وبسط في الجواب عنه في «الأوجز»، وحاصله: ترجيح رواية «البخاري»، أو يقال: إن رواية الرفع من مراسيل ابن عمر ومراسيل الصحابة معروفة معتبرة.

خبر الواحد قامت مقام الأشخاص المتعددة فيفيد اليقين خلافاً للبعض وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَمَّنْ كان يقبل خبر الواحد وما نقل عنه من التوقّف إنّما كان عند وقوع ريبه له في بعض المواضع فإذا أفاد اليقين فلا يحتاج إلى السؤال إذ لا فائدة فيه أو هو كناية عن التصديق أي: فصّده وذلك أنّ المصدّق لا يسأل غيره، وإنّما أنكر ابن عمر رضي الله عنهما المسح على الخفين مع قدم صحبته وكثرة روايته لما خفي عليه ما يطلع عليه غيره فقد يخفى على الصحابي القديم الصحبة من الأمور الجليلة في الشرع ما يطلع عليه غيره.

ويحتمل: أنّه إنّما أنكر عليه مسحه في الحضر كما هو ظاهر رواية الموطأ من حديث نافع وعبد الله بن دينار أنّهما أخبراه أنّ ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أميرها فرآه يمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه فقال له سعد سلّ أباك وذكر القصّة وأما السّفر فقد كان ابن عمر يعلمه ورواه عن النّبِيِّ ﷺ كما رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه الكبير وابن أبي شيبّة في مصنّفه من رواية عاصم عن سالم عنه رأيت النّبِيَّ ﷺ يمسح على الخفّين بالماء في السّفر، وقد تكاثرت الروايات بالطرق المتعدّدة عن الصحابة الذي كانوا لا يفارقونه ﷺ في الحضر ولا في السّفر، حتّى قال الحسن البصري حدّثني سبعون من الصحابة رضي الله عنهم بالمسح على الخفين، وقد صرّح جمع من الحفاظ بتواتره، وجمع بعضهم رواته فجاوز الثمانين منهم العشرة، واتفق العلماء عليه، حتّى قال أبو حنيفة رحمه الله إنّ من شرائط السنّة والجماعة فقال: نحن نفصّل الشيوخ ونحبّ الحثّين ونرى المسح على الخفين ولا نحرم نبذ التمر يعني المثلث ولا نكفر أحداً من أهل القبلة وروي عنه ما قلت بالمسح حتّى جاءني مثل ضوء النهار فكان جحوده ردّاً على كبار الصحابة رضي الله عنهم ونسبة إياهم إلى الخطأ فكان بدعة فلا ينكره إلّا المبتدع الضالّ، قالت الخوارج لا يجوز لأنّ القرآن لم يرد به وقالت الشيعة إنّ عليّاً امتنع منه، وهو مردود عليهم بصحّته عن النّبِيِّ ﷺ وتواتره على قول بعضهم، حتّى قال الكرخي أخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين، وقال البيهقي وإنّما جاء كراهة ذلك عن عليّ وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم، فأما ما روي عن عليّ رضي الله عنه فلم يرد عنه بإسناد موصول يثبت

مثله، وأمّا عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فثبت عنها أنها أحالت علم ذلك على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأمّا ابن عباس فإنما كرهه حين لم يثبت مسح النَّبِيِّ ﷺ بعد نزول المائدة فلمّا ثبت رجع إليه، وقال الجوزقاني: في كتاب الموضوعات إنكار عائشة غير ثابت عنها، وقال الكاشاني: وأمّا الرواية عن ابن عَبَّاسٍ فلم يصحّ لأنّ مداره على عكرمة، وروى أنّه لمّا بلغ عطاء قَالَ كذب عكرمة، وروى عنه أنّه قَالَ كان ابن عَبَّاسٍ يخالف الناس في المسح على الخفين فلم يمت حتّى تابعهم، وليس بمنسوخ بآية المائدة كما قَالَ بعضهم بأنّها مدنيّة والمسح منسوخ بها لحديث المغيرة في غزوة تبوك وهي آخر غزواته ﷺ والمائدة نزلت قبلها في غزوة المريسيع، وممّا يدلّ على أنّه غير منسوخ حديث جرير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّه رأى النَّبِيَّ ﷺ مسح على الخفين وهو أسلم بعد المائدة، قَالَ التَّوَوِّي: ولما كان إسلام جرير متأخراً علمنا أنّ حديثه يعمل به وهو مبين أنّ المراد بآية المائدة غير صاحب الخف فتكون السنة مخصّصة للآية، وقال ابن قدامة: قَالَ أحمد: ليس في قلبي من المسح شيء فيه أربعون حديثاً عن النَّبِيِّ ﷺ ما بين مرفوع وموقوف، وروى عنه أنّه قَالَ المسح أفضل يعني من الغسل لأن النَّبِيَّ ﷺ وأصحابه إنّما طلبوا الفضل، وفي الهداية والأخبار فيه مستفيضة حتّى إنّ من لم يره كان مبتدعاً لكنّ من رآه ثم لم يمسح آخذاً بالعزيمة كان مأجوراً انتهى.

وحكى القرطبي مثل هذا عن مالك أنّه قَالَ عند موته، وعن مالك أقوال.

أحدها: لا يجوز المسح أصلاً.

الثاني: أنّه يجوز ويكره.

الثالث: وهو الأشهر يجوز أبداً بغير توقيت.

الرابع: أنّه يجوز بتوقيت كما هو مذهبنا.

الخامس: يجوز للمسافر دون الحاضر، السادس عكسه، وقال ابن عبد البرّ لا أعلم أحداً من الفقهاء روي عنه إنكار المسح إلّا عن مالك مع أنّ الروايات الصحيحة عنه مصرّحة بإثباته وقد أشار الشافعي في الأمّ إلى إنكار ذلك على المالكية والمعروف المستقرّ عندهم الآن قولان الجواز مطلقاً وجوازه للمسافر دون المقيم وهذا الثاني مقتضى ما في المدوّنة وبه جزم ابن الحاجب وصحّح

وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: أَخْبَرَنِي أَبُو النَّضْرِ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ، أَخْبَرَهُ أَنَّ سَعْدًا حَدَّثَهُ، فَقَالَ عُمَرُ لِعَبْدِ اللَّهِ: نَحْوُهُ⁽¹⁾.

الباجي الأول ونقله عن ابن وهب وعن نافع في المبسوطة نحوه وأن مالكا إنما كان يتوقف فيه في خاصة نفسه مع إفتائه بالجواز وهذا مثل ما صحَّحَ عَنْ أَبِي أَيُّوبِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَحْمُودُ الْعَيْنِيِّ: وَفِيمَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ نَظْرًا لِمَا فِي مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ أَنَّ مُجَاهِدًا وَسَعِيدَ بْنَ جَبْرِ وَعُكْرَمَةَ كَرِهُوا وَكَذَا حَكَى أَبُو الْحُسَيْنِ النَّسَائِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَأَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ وَقَيْسَ ابْنَ الرِّبْعِ وَحَكَاهُ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي دَاوُدَ أَنْتَهَى.

وفيه: أنه يجوز أن يكرهوه كراهة تنزيه أخذًا بالعزيمة، ولئن سلمنا فلم لا يجوز أن يرجعوا عنه، فقد نقل عن ابن المبارك أنه قال: كل من روي عنه إنكار المسح فقد روي عنه إثباته هذا، ثم إن العلماء قد اختلفوا في أيهما أفضل، فَقَالَ إِسْحَاقُ وَالْحَكَمُ وَحَمَّادُ: الْمَسْحُ أَفْضَلُ مِنْ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَاحِدِ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ وَقَدْ ذَكَرَ، وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ الْغَسْلُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْحِ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَتْرَكَ الْمَسْحُ رَغْبَةً عَنِ السَّنَةِ وَلَا يَشْكُ فِي جَوَازِهِ، وَقِيلَ هُمَا سَوَاءٌ وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَالَّذِي اخْتَارَهُ أَنَّ الْمَسْحَ أَفْضَلُ لِأَجْلِ مَنْ طَعَنَ فِيهِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالرُّوَافِضِ فَإِنَّ إِحْيَاءَ مَا طَعَنَ فِيهِ الْمَخَالِفُونَ مِنَ السَّنَنِ أَفْضَلُ مِنْ تَرْكِهِ.

(وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بضم المهملة وسكون القاف وبالموحدة المدنيّ التابعي صاحب المغازي مات سنة إحدى وأربعين ومائة.

(أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبُو النَّضْرِ) سَالِمُ التَّابِعِيِّ (أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ) عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَهُمْ عَلَى الْوَلَاءِ تَابِعِيُّونَ مَدَنِيُّونَ.

(أَخْبَرَهُ) أَيُّ: أَبِي النَّضْرِ (أَنَّ سَعْدًا) أَيُّ: ابْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حَدَّثَهُ) أَيُّ: حَدَّثَ أَبَا سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ فَالْمَحْدَثُ بِهِ مَحْذُوفٌ تَبَيَّنَ مِنَ الرَّوَايَةِ السَّابِقَةِ.

(فَقَالَ عُمَرُ) ابْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لِعَبْدِ اللَّهِ) وَلَدِهِ.

(نَحْوُهُ) بِالنَّصْبِ مَقُولُ الْقَوْلِ أَيُّ نَحْوُ قَوْلِهِ فِي الرَّوَايَةِ السَّابِقَةِ إِذَا حَدَّثَكَ

203 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْحَرَّانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ،

سعد عن النبي ﷺ فلا تسأل غيره، والظاهر أن قول عمر رضي الله عنه في هذه الرواية المتعلقة بمعنى الرواية التي وصلها المؤلف لا بلفظها، وقد وصلها الإسماعيلي من طريق أخرى عن موسى بن عقبة ولفظه وأن عمر قال لعبد الله أي: ابنه كأنه يلومه إذا حدثك سعد عن النبي ﷺ فلا تبتغ وراء حديثه شيئاً، وفي رواية أخرى للإسماعيلي عن أبي يعلى حدثنا إبراهيم بن الحجاج حدثنا وهيب عن موسى بن عقبة عن عُرْوَةَ بن الزبير أن سعداً وابن عمر اختلفا في المسح على الخفين فلما اجتمعا عند عمر رضي الله عنه قال سعد لابن عمر سل أباك عما أنكرت عليّ فسأله فقال عمر نعم وإن ذهبت إلى الغائط، حدثنا عمرو بن خالد ابن فروخ بالفاء المفتوحة وضمّ الراء.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ) بن فروخ بالفاء المفتوحة وضمّ الراء المشددة وفي آخره خاء معجمة أبو الحسين (الحرّاني) بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء وبعد الألف نون نسبة إلى حرّان مدينة بين دجلة والفرات كانت تعدل ديار مصر واليوم خراب وقيل هي مولد إبراهيم الخليل ويوسف وإخوته عليهم السلام، وقال ابن الكلبي لما خرج نوح عليه السلام من السفينة بناها، وقيل إنما بناها هاران خال يعقوب عليه السلام فأبدلت العرب الهاء حاء فقالوا حرّان، وقال الكرماني موضع بالجزيرة بين العراق والشام، مات بمصر سنة تسع وعشرين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) ابن سعد المصري الإمام (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيِّ وقد تقدّم في كتاب الوحي.

(عَنْ سَعْدِ) بسكون العين (ابن إبراهيم) ابن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه (عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ) ابن مُطْعَم (عَنْ عُرْوَةَ بن الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ الْمُغِيرَةِ بن شُعْبَةَ) رضي الله عنه وقد تقدّموا في باب الرجل يوضئ صاحبه، ورجال هذا الإسناد ما بين حرّاني ومصري ومدني، وفيه أربعة من التابعين على الولاء وهم يحيى وسعد ونافع وعروة، وقد أخرج متنه المؤلف في مواضع في الطهارة، وفي المغازي وفي اللباس، وأخرجه مسلم في الطهارة، وفي الصلاة، وأخرجه أبو داود،

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَاتَّبَعَهُ الْمُغِيرَةُ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَصَبَّ عَلَيْهِ حِينَ فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ»⁽¹⁾.

والنسائي، وابن ماجه في الطهارة.

(عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ) في غزوة تبوك عند صلاة الفجر كما في الموطأ ومسنَد أحمد وسنن أبي داود من طريق عباد بن زياد عَنْ عُروَةَ بن المغيرة وفي الباب الذي بعد هذا أَنَّهُ كان غزوة تبوك على تردّد في ذلك من بعض رواته.

(فَاتَّبَعَهُ الْمُغِيرَةُ) من الاتباع من باب الافتعال ويروى فأتبعه بالتخفيف من باب الإفعال، وفي رواية للبخاري من طريق مسروق عَنْ المغيرة في الجهاد وغيره أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هو الذي أمره أَنْ يتبعه بالإداوة وزاد فانطلق حتى توارى عني فقضى حاجته ثم أقبل فتوضأ وعند أحمد من طريق أخرى عَنْ المغيرة أَنَّ الماء الذي توضأ به أخذه المغيرة من أعرابية صبّته له من قربة كانت جلد ميتة وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال سلها إن كانت دبغتها فهو طهورها وإنها قالت أي: والله لقد دبغتها.

(بِإِدَاوَةٍ) بكسر الهمزة أي: بمطهرة (فِيهَا مَاءٌ، فَصَبَّ) المغيرة (عَلَيْهِ حِينَ فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ فَتَوَضَّأَ) وزاد عليه البخاري في الجهاد وعليه جبة شامية، وفي رواية أبي داود من صوف من جباب الروم وللبخاري في روايته التي مضت في باب الرجل الذي يوضئ صاحبه فغسل وجهه ويديه وفي رواية له في الجهاد أَنَّهُ تَمَضَّمْضَ وَاسْتَنْشَقَ وغسل وجهه وزاد أحمد في مسنده ثلاث مرات فذهب يخرج يديه من كفيه فكانا ضيقين فأخرجهما من تحت الجبة ولمسلم من وجه آخر وألقى الجبة على منكبيه ولأحمد فغسل يده اليمنى ثلاث مرات ويده اليسرى ثلاث مرات وللبخاري في رواية أخرى ومسح برأسه فعلم من هذه الروايات أَنَّ ليس المراد أَنَّهُ غسل رجله ومسح على خفيه بناء على أَنَّ التوضؤ لا يطلق إلا على غسل تمام الأعضاء فَإِنَّ الفاء في قوله فغسل وجهه تفصيلية ودخولها يبيّن أَنَّهُ توضأ بالكيفية المذكورة فلا حاجة إلى ما قاله الْكِرْمَانِيُّ من أَنَّ المراد من التوضؤ ههنا غسل غير الرجلين بقريئة عطف على مسح الخفين عليه وللإجماع على عدم وجوب الجمع بين الغسل والمسح.

(وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ) ففيه من الفوائد: مشروعية المسح على الخفين.

(1) أطرافه 182، 206، 363، 388، 2918، 4421، 5798، 5799 - تحفة 11514.

204 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ،
 وفيه: جواز الاستعانة كما مرّ، وفيه جواز الانتفاع بجلود الميتة إذا كانت مدبوغة.

وفيه: جواز الانتفاع بثياب الكفار حتى يتحقّق نجاستها لأنّه ﷺ لبس الجبة الرومية، واستدلّ به القرطبي على أنّ الصوف لا ينجس بالموت لأنّ الجبة كانت شامية وكان الشام إذ ذاك دار كفر ومأكول أهلها الميتة كذا قال.

وفيه: الرد على من زعم أن المسح على الخفين منسوخ بأية الوضوء التي في المائدة لأنها نزلت في غزوة المريسيع وكانت هذه القصة في غزوة تبوك وهي بعدها بالاتفاق.

وفيه: التشمير في السفر ولبس الثياب الضيقة فيه لكونها أعون على ذلك، وفيه قبول خبر الواحد في الأحكام ولو كانت امرأة سواء كان ذلك فيما تعمّ به البلوى أو لا لأنّه ﷺ قبل خبر الأعرابية.

وفيه: استحباب التواري عن أعين الناس عند قضاء الحاجة والابتعاد عنهم.
 وفيه: جواز خدمة السادات بغير إذنهم وفيه استحباب الدوام على الطهارة لأنّه ﷺ أمر المغيرة أن يتبعه بالماء لأجل الوضوء وفيه أنّ الاقتصار على غسل معظم المفروض غسله لا يجزئ لإخراجه ﷺ يديه من تحت الجبة، وقد استدلّ به القرطبي على الاقتصار على فروض الوضوء دون سننه لا سيما في مظنة حال قلة الماء كالسفر ويحتمل أن النبي ﷺ فعلها ولم يذكرها المغيرة قال: والظاهر خلافه.

وتعقّبه الحافظ العسقلاني: بأنّ الروايات تدلّ على أنّه ﷺ فعلها وذكرها المغيرة ففي رواية أحمد من طريق عباد بن زياد أنّه غسل كفيه وله من وجه آخر قوي فغسلهما فأحسن غسلهما قال وأشك أقال ذلكهما بتراب أم لا؟، وقد تقدم أنّ البخاري رحمه الله روى في الجهاد أنّه تمضمض واستنشق إلى غير ذلك.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين (قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بالشين المعجمة هو ابن عبد الرحمن النحوي (عَنْ يَحْيَى) ابن أبي كثير التابعي (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بفتح اللام عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف وقد مرّ ذكرهم في باب كتابة العلم.

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، أَنَّ أَبَاهُ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَتَابَعَهُ حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ، وَأَبَانُ، عَنْ يَحْيَى (1).

(عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم وبالراء أخو عبد الملك بن مروان من الرضاعة من كبار التابعين مات سنة خمس وتسعين.

(أَنَّ أَبَاهُ) عمرو بن أمية شهد بدرًا وأحدًا مع المشركين وأسلم حين انصرف المشركون عَنْ أَحَدٍ وَكَانَ مِنْ رِجَالِ الْعَرَبِ نَجْدَةً وَجَرَاءَةً بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى النَّجَاشِيِّ بِالْحَبَشَةِ فَقَدِمَ عَلَيْهِ بِكِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمَ، رَوَى لَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرُونَ حَدِيثًا لِلْبُخَارِيِّ مِنْهَا حَدِيثَانِ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ سِتِينَ. (أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ) وفي رواية رأى رسول الله ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ) ورجال إسناده هذا الحديث ما بين كوفي وبصري ومدني وفيه ثلاثة من التابعين وهم يحيى وأبو سلمة وجعفر وقد أخرجه النسائي وابن ماجه في الطهارة أيضًا.

(وَتَابَعَهُ) (2) وفي رواية الأصيلي تابعه بغير واو أي: تابع شيبان بن عبد الرحمن المذكور (حَرْبُ) أي: (ابْنُ شَدَّادٍ) كما في رواية البصري العطار أو القطان أو القصاب ثقة حافظ مات سنة إحدى وستين ومائة - وقد وصل حديثه النسائي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْعَنْبَرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَرْبٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَوَصَلَهُ الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا.

(و) تابعه أيضًا (أَبَانُ) بفتح الهمزة والموحدة المخففة وبالضاد على أَنَّ أَلْفَهُ أَصْلِيَّةٌ وَوزنه فعال وبعدم الصرف على أَنَّ الهمزة زائدة والألف بدل من الياء وأصله بين ووزنه أفعل وهو ابن يزيد العطار قال أحمد هو ثبت في كل المشايخ، وحديثه وصله الطبراني في معجمه الكبير عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمُنْذَرِ الْقَزَّازِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدٍ وَكَذَا وَصَلَهُ أَحْمَدُ.

(عَنْ يَحْيَى) ابن أبي كثير أي: كلاهما عنه عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَذَكَرَ هَذِهِ الْمَتَابَعَةَ تعليق من البُخَارِيِّ رحمه الله.

(1) طرفه 205 - تحفة 10701.

(2) وفي رواية ابن عساكر قال أبو عبد الله أي: البخاري وتابعه.

205 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَّيْهِ»

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) بفتح المهملة وسكون الموحدة هو لقب عبد الله بن عثمان العتكي الحافظ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي شيخ الإسلام وقد تقدّم ذكرهما في الوحي (قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن المتقدم في باب الخروج في طلب العلم.

(عَنْ يَحْيَى) ابن أبي كثير (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو) أي: ابن أمية كما في رواية (عَنْ أَبِيهِ) عمرو وقد تقدم ذكرهم آنفاً وقد أسقط بعض الرواة جعفرًا من هذا الإسناد قَالَ أبو حاتم الرازي وهو خطأ، ورجاله ما بين مروزي وشامي ومديني.

(قَالَ) أي: أنه قَالَ: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ) بكسر العين أي: بعد مسح الناصية كما في رواية مسلم أو على بعضها أو على عمامته فقط مقتصرًا عليها، (و) كذا رأيتُه يمسح على (وُخْفَيْهِ) أي: في الوضوء لا في الغسل لما في حديث صفوان بن عَسَّال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا مَسَافِرِينَ أَوْ قَالَ سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَانَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلِيَالِهَا إِلَّا عَنْ جَنَابَةٍ وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ أَوْ نَوْمٍ وَلِأَنَّ الْجَنَابَةَ لَا تَتَكَرَّرُ عَادَةً فَلَا حَرَجَ فِي الشَّرْعِ بِخِلَافِ الْحَدِيثِ لِأَنَّهُ يَتَكَرَّرُ وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ قَالَ الْأَصِيلِيُّ ذَكَرَ الْعِمَامَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ خَطَأِ الْأَوْزَاعِيِّ لِأَنَّ شَيْبَانَ رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى وَلَمْ يَذْكُرِ الْعِمَامَةَ وَتَابِعَهُ حَرْبٌ وَأَبَانٌ فَوَجِبَ تَغْلِيْبُ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْوَاحِدِ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ الْعَيْنِيُّ عَلَى تَقْدِيمِ تَفَرُّدِ الْأَوْزَاعِيِّ بِذِكْرِ الْعِمَامَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ تَخَطُّطَهُ لِأَنَّ زِيَادَةَ مِنْ ثِقَةٍ غَيْرِ مُنَافِيَةٍ لِرَوَايَةِ غَيْرِهِ فَتَقَبَّلَ، ثُمَّ إِنَّ الْمَسْحَ عَلَى الْخَفَيْنِ فَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَوْفًى، وَأَمَّا الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ فَذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ إِلَى جَوَازِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْعِمَامَةِ بِشَرَطِ الْاعْتِمَادِ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ وَمَشَقَّةِ نَزْعِهَا بِأَنْ تَكُونَ مُحَنَكَةً كَعِمَائِمِ الْعَرَبِ لِأَنَّهُ عَضُو يَسْقُطُ فَرَضُهُ فِي التَّيَمُّمِ فَجَازَ الْمَسْحُ عَلَى حَائِلِهِ كَالْقَدَمَيْنِ وَبِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ سَاتِرَةً لَجَمِيعِ الرَّأْسِ إِلَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ

وَتَابَعَهُ مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرِو قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ⁽¹⁾.

بكشفها كمقدم الرأس والأذنين، وقد وافق أحمد على ذلك عمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة ومكحول، والأوزاعي وأبو ثور والثوري وابن خزيمة وقال ابن المنذر وقد ثبت عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍو رضي الله عنهما وقد صحَّحَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِنْ يَطْعُ النَّاسُ أَبَا بَكْرٍ وَعَمْرٍو يَرْشُدُوا، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنهم أَيضًا، وَقَالَ عُرْوَةُ وَالنَّخَعِيُّ وَالشَّعْبِيُّ وَأَبُو الْقَاسِمِ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهَا احْتِجَاجًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: 6] وَمَنْ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ لَا يَقَالُ لَهُ مَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ مَسَحَ الْوَجْهَ فِي التَّيْمَمِ عَلَى حَائِلٍ دُونِهِ فَكَذَلِكَ الرَّأْسُ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فَرَضَ مَسْحَ الرَّأْسِ وَالْحَدِيثُ فِي مَسْحِ الْعِمَامَةِ مُحْتَمَلٌ لِلتَّأْوِيلِ فَلَا يَتْرَكَ الْمُتَيَقِّنُ لِلْمُحْتَمَلِ، قَالَ وَقِيَاسُهُ عَلَى مَسْحِ الْخَفِّ بَعِيدٌ لِأَنَّهُ يَشَقُّ نَزْعُهُ بِخِلَافِهَا انْتَهَى.

وَتَعَقَّبَ: بَأَنَّ الْآيَةَ لَا تَنْفِي ذَلِكَ وَلَا سَيِّمًا عِنْدَ مَنْ يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فَإِنَّ مَنْ قَالَ قَبِلْتُ رَأْسَ فُلَانٍ يَصَدِّقُ وَلَوْ كَانَ عَلَى حَائِلٍ وَبَأَنَّ الَّذِينَ جُوزُوا الْاِقْتِصَارَ عَلَى مَسْحِ الْعِمَامَةِ شَرَطُوا فِيهِ الْمَشَقَّةَ فِي نَزْعِهَا هَذَا، ثُمَّ إِنَّهُ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى مَا ظَهَرَ مِنَ الرَّأْسِ مَعَ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْقَلَنْسُوَةِ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِالْمَسْحِ عَلَى الْقَلَنْسُوَةِ إِلَّا أَنَسًا مَسَحَ عَلَى قَلَنْسُوَتِهِ، وَفِي جَوَازِ الْمَسْحِ لِلْمَرْأَةِ عَلَى الْخِمَارِ رَوَايَتَانِ الْجَوَازُ وَعَدَمُ الْجَوَازِ وَقَالَ بِالثَّانِي نَافِعٌ وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْوَقَايَةِ قَوْلًا وَاحِدًا وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ فِيهِ خِلَافٌ لَأَنَّهُ لَا يَشَقُّ نَزْعُهَا.

(وَتَابَعَهُ) بِالْوَاوِ فِي رَوَايَةٍ تَابَعَهُ بِإِسْقَاطِهَا أَيِ: تَابَعَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي رَوَايَةِ الْمَتْنِ لَا فِي الْإِسْنَادِ وَلِهَذَا سَاقَ الْإِسْنَادَ ثَانِيًا لِيَبَيِّنَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي رَوَايَةِ مَعْمَرٍ ذِكْرُ جَعْفَرٍ وَقَالَ: (مَعْمَرٌ) أَيِ: ابْنِ رِشْدٍ (عَنْ يَحْيَى) ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ (عَنْ عَمْرِو قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ) مَعْنَاهُ رَأَيْتُهُ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ كَمَا فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ، وَزَادَ الْكَشْمِيهَنِيُّ وَخَفِيهِ، وَهَذِهِ الْمَتَابَعَةُ رَوَاهَا

51 - باب إِذَا أَدْخَلَ رَجُلِيهِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ

206 - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ،

عبد الرزاق في مصنفه عَنْ معمر بدون ذكر العمامة لكن أخرجها ابن مندة في كتاب الطهارة له من طريق معمر بإثباتها وفيها إرسال لأنَّ أبا سلمة لم يسمع من عمرو وإنما سمع من ابنه جعفر، وما قاله الحافظ العسقلاني من أنَّ سماع أبي سلمة من عمرو ممكن فإنه مات بالمدينة سنة ستين وأبو سلمة مدني ولم يوصف بتدليس وقد سمع من خلق ماتوا قبل عمرو وقد روى بكير بن الأشجَّ عَنْ أَبِي سلمة أنه أرسل جعفر ابن عمرو بن أمية إلى أبيه يسأله عَنْ هذا الحديث فرجع إليه فأخبره به فلا مانع أن يكون أَبُو سَلَمَةَ اجتمع بعمرو بعدُ فسمعه منه، ويؤيده توقُّر دواعيهم على الاجتماع في المسجد النبوي، فهذا مجرد احتمال ولا يثبت ذلك بالاحتمال، فافهم.

51 - باب إِذَا أَدْخَلَ رَجُلِيهِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ

(باب) بالتونين ويحتمل أن يكون بالإضافة إلى قوله: (إِذَا أَدْخَلَ رَجُلِيهِ) في الخفين (وَهُمَا طَاهِرَتَانِ) عَنْ الحدث هذا لفظ رواية أبي داود من طريق يُونُس بن أبي إسحاق عَنْ الشَّعْبِيِّ فِي هذا الحديث.

(حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ) الفضل بن دكين (قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ) ابن أبي زائدة الكوفي، (عَنْ عَامِرٍ) هو ابن شرحبيل الشَّعْبِيِّ التابعي القائل أدركت خمسمائة صحابي أو أكثر يقولون عليّ وطلحة والزبير في الجنة ومَرَّ به ابن عمر وهو يحدث في المغازي، فقال شهدت القوم وهو أعلم بها مني وقد تقدّم هو وزكريا في باب من استبرأ لدينه، قَالَ الحافظ العسقلاني حديثه وزكريا مدلس ولم أره من حديثه إِلَّا بالعنعنة لكن أخرجه أحمد عَنْ يَحْيَى القَطَّان عَنْ زكريا والقطان لا يحمل عَنْ شيوخه المدلسين إِلَّا ما كان مسموعا لهم صَرَّح بذلك الإسماعيلي.

(عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ) المغيرة بن شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد كلهم كوفيون وفيه رواية التابعي عَنْ التابعي.

(قَالَ) أي: أنه قَالَ: (كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ) هي سفرة غزوة تبوك كما

فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزَعِ خُفِّيهِ، فَقَالَ: «دَعُهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ»⁽¹⁾. فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا⁽²⁾.

ورد مبينًا في رواية أخرى في الصحيح وكانت في رجب سنة تسع.

(فَأَهْوَيْتُ) أي: مددت يدي، ويقال أي: أشرت إليه، قَالَ الجوهرى يقال أهوى إليه بيده لياخذه، وقال الأصمعي أهويت بالشيء إذا أومأت به، وقال التيمي أهويت أي: قصدت، وقيل أهويت أي: قصدت الهوى من القيام إلى القعود وقيل الإهواء الإمالة (لَأَنْزَعُ) بكسر الزاي من باب ضرب يضرب.

(خُفِّيهِ) ﷺ (فَقَالَ: دَعُهُمَا) أي: اترك الخفين (فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا) أي: الرجلين لدلالة السياق عليهما وإن لم يتقدم لهما ذكر والقرينة دلت عليه.

(طَاهِرَتَيْنِ) كذا في رواية الأكثر، وللكشميهني وهما طاهرتان، ولأبي داود فَإِنِّي أَدْخَلْتُ القدمين الخفين وهما طاهرتان.

(فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا) أي: ثم أحدث عَلَيْهِ السَّلَام فتوضأ فمسح عليهما ففيه إضمار وتقدير، ولابن خزيمة من حديث صفوان العسال أمرنا رسول الله ﷺ أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثاً إذا سافرنا ويوماً وليلة إذا أقمنا، واحتجت الشافعية بهذا الحديث على أن شرط جواز المسح لبسهما على طهارة كاملة قبل لبس الخف لأن الحديث جعل الطهارة قبل لبس

(1) أشار الشيخ بذلك إلى جزئية خلافة بين العلماء، وتوضيح ذلك كما في «الأوجز»: أن من لبس الخفين على وضوء كامل يجوز له المسح إجماعاً، ولا خلاف في ذلك بين أهل السنة خلافاً للخوارج والشيعة إذ أنكروا المسح على الخفين، ولذا روي عن الإمام أبي حنيفة في شرائط أهل السنة: أن تفضل الشيخين، وتحب الخنتين، وترى المسح على الخفين، وبعد ذلك اختلفت الأئمة الأربعة في جزئية أشار إليها الشيخ وهي أن الرجل مثلاً عكس الترتيب فغسل الرجلين أولاً ولبسهما ثم أتم الوضوء، فقالت الأئمة الثلاثة: إنه لا يجوز له المسح، وقالت الحنفية: يجوز له المسح وبه قال الثوري والمزني وداود وغيرهم.

قال الموفق: أما إن غسل إحدى رجليه فأدخلها الخف ثم غسل الأخرى فأدخلها الخف لم يجز المسح وهو قول الشافعي وإسحاق ونحوه عن مالك، وحكى بعض أصحابنا رواية أخرى عن أحمد: أنه يجوز وهو قول أبي ثور وأصحاب الرأي لأنه أحدث بعد كمال الطهارة، وقيل أيضاً فيمن غسل رجله وليس خفيه ثم غسل بقية أعضائه: يجوز له المسح، وهذا مبني على أن الترتيب غير واجب في الوضوء، انتهى. كذا في «الأوجز». ثم طهارة القدمين عن النجاسة الحقيقية والحكمية معاً شرط لصحة المسح عند الأئمة الأربعة خلافاً لداود إذ قال: يكفي الطهارة عن النجاسة الحقيقية.

(2) أطرافه 182، 203، 363، 388، 2918، 4421، 5798، 5799 - تحفة 11514 - 63/1.

الخفّ شرطاً لجواز المسح والمعلّق بشرط لا يصحّ إلا بوجود ذلك الشرط، وأمّا الحنفية فقالوا يشترط الكمال عند الحدث لا وقت اللبس وثمره الخلاف تظهر فيما إذا غسل رجله أو لا ثم لبس خفيه ثم أتمّ الوضوء قبل أن يحدث جاز له المسح عندنا خلافاً للشافعية على ما في الهداية وكذا لو توضّأ فرتّب لكن غسل إحدى رجله ولبس الخفّ ثم غسل الأخرى ولبس الآخر يجوز عندنا خلافاً لهم، وأجاب الحنفية عن الحديث أنّ كمال الطهارة وقت اللبس لا يفهم من الحديث غاية ما في الباب أنّه عليه السّلام أخبر أنّه لبسهما وقدماه كانا طاهرتين فأخذنا من هذا اشتراط الطهارة لأجل جواز المسح سواء كانت حاصلة وقت اللبس أو وقت الحدث وتقييده بوقت اللبس أمر زائد لا يفهم من نظم الحديث فلا يكون الحديث حجة على الحنفية، وإنما ذهب الحنفية إلى ذلك لأنّ الخفّ مانع حلول الحدث بالقدم فيراعى كمال الطهارة وقت المنع حتى لو كانت ناقصة عند ذلك كان الخفّ رافعا كما في الهداية وههنا أبحاث بين الحافظ العسقلاني ومحمود العيني رأينا تركها أولى لأدائها إلى الملal.

ومما يستفاد من الحديث خدمة العالم، وأنّ للخادم أن يقصد ما يعرف من عادة مخدومه قبل أن يأمره، ومنه أيضاً إمكان الفهم عن الإشارة وردّ الجواب بالعلم على ما يفهم من الإشارة لأنّ المغيرة أهوى لينزع الخفين ففهم عنه ﷺ ما أراد فقَالَ دعهما، ويفهم منه أنّ من لبس خفيه على غير طهارة لا يمسح عليهما وهو كذلك بلا خلاف.

فائدة:

جواز المسح على الخفين خاص بالوضوء لا دخل للغسل فيه بالإجماع، ولو نزع خفيه بعد المسح قبل انقضاء المدة أعاد الوضوء عند أحمد وإسحاق وغيرهما وغسل قدميه عند الكوفيين والمزني وأبي ثور، وكذا قَالَ مالك والليث إلا أن تطاول.

وقال الحسن وابن أبي ليلى وجماعة ليس عليه غسل قدميه أيضاً وقاسوه على من مسح رأسه ثم حلقه أنّه لا يجب عليه إعادة المسح وفيه نظر، ثم إنّ البخاري رحمه الله لم يخرج ما يدلّ على توقيت المسح وقد قَالَ به الجمهور وخالف مالك في المشهور عنه فقَالَ يمسح ما لم يخلع وروى مثله عن عمر

52 - بَابُ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ وَالسَّوِيقِ

وَأَكَلَ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَحْمًا، «فَلَمْ يَتَوَضَّؤُوا»

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ التَّوْقِيتَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

52 - بَابُ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ وَالسَّوِيقِ

وَأَكَلَ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَحْمًا، «فَلَمْ يَتَوَضَّؤُوا»

(بَابُ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ) أَكَلَ (لَحْمِ الشَّاةِ) قَيْدُ بِلَحْمِ الشَّاةِ لِيَنْدَرِجَ مَا هُوَ مِثْلُهَا وَمَا دُونَهُمَا بِالْأُولَى وَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَحْتَرِزَ بِهَا عَنْ لَحُومِ الْإِبِلِ فَإِنَّ زَهْمَتَهَا شَدِيدَةٌ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ مُسْتَدَلًّا بِمَا رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ فَتَوَضَّأْ». قَالَ: أَتَوْضَأُ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ تَوَضَّأُ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَبِمَا رَوَاهُ الْبَزَارُ قَالَ: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ فَأَمَرَ بِهِ وَقَدْ صَحَّ هَذَا الْحَدِيثُ فِي الْمَجْمُوعِ.

(وَالسَّوِيقِ) بِالسَّيْنِ وَالضَّادِ لُغَةٌ فِيهِ، وَالْجَمْعُ سُوقَةٌ سَمِّيَ بِذَلِكَ لِانْسِيَاقِهِ فِي الْحَلْقِ وَهُوَ مَا يَتَخَذُ مِنَ الشَّعِيرِ أَوْ الْقَمْحِ وَيَدْقُ بَعْدَمَا قَلِيَ فَيَكُونُ شَبَهَ الدَّقِيقِ وَإِذَا احْتِيجَ إِلَى أَكْلِهِ خُلِطَ بِمَاءٍ أَوْ لَبَنٍ أَوْ رُبٍّ وَنَحْوِهِ وَعَابَ رَجُلُ السَّوِيقِ بِحَضْرَةِ أَعْرَابِيٍّ فَقَالَ لَا تَعْبَهُ فَإِنَّهُ عُدَّةُ الْمَسَافِرِ وَطَعَامُ الْعَجْلَانِ وَغَدَاءُ الْمُبَكَّرِ وَبَلْغَةُ الْمَرِيضِ وَهُوَ يَسْرُ فُؤَادَ الْمَحْزُونِ وَيَرُدُّ مِنْ نَفْسِ الْمَحْرُورِ وَجَيِّدٌ فِي التَّسْمِينِ وَمَنْعُوتٌ فِي الطَّيْبِ وَهُوَ يَحْلُلُ الْبَلْغَمَ وَمَلْبُونُهُ يَصْفِي الدَّمَ وَإِنْ شِئْتَ كَانَ شَرَابًا وَإِنْ شِئْتَ كَانَ طَعَامًا وَإِنْ شِئْتَ كَانَ ثَرِيدًا وَإِنْ شِئْتَ كَانَ خَبِيصًا، وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: لَيْسَ فِي الْبَابِ ذِكْرُ السَّوِيقِ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: إِنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْحَكْمِ مِنْ بَابِ الْأُولَى لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنَ اللَّحْمِ مَعَ دُسُومَتِهِ فَعَدَمَ التَّوَضُّؤَ مِنَ السَّوِيقِ أُولَى، أَوْ لَعَلَّهُ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى حَدِيثِ الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ انْتَهَى، وَهَذَا بَعِيدٌ جَدًّا.

(وَأَكَلَ أَبُو بَكْرٍ) هُوَ الصَّدِيقُ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَهُ، وَاسْمُهُ الْمَنِيفُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَحَافَةَ عَثْمَانُ، وَأُمُّهُ أُمُّ الْخَيْرِ بِنْتُ صَخْرٍ، أَسْلَمَ أَبُوهُ وَأُمُّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَا يَعْرِفُ أَرْبَعَةٌ مَتَنَاسِلُونَ صَحَابِيَّوْنَ إِلَّا

207 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ.....

آل بكر وهم عبد الله ابن أسماء بنت أبي بكر بن أبي قحافة فهو لاء الأربعة صحابيون متناسلون، ولقب عتيقًا إمّا لحسن وجهه، وإمّا لأنّه عتيق الله من النار، وإمّا لأنّه لم يكن في نسبه شيء يعاب فيه، وهو أوّل الناس إسلامًا، هاجر مع رسول الله ﷺ، وشهد المشاهد كلها، ثم ولي الخلافة سنتين واستكمل بخلافته سنّ رسول الله ﷺ فمات وهو ابن ثلاث وستين سنة وذلك سنة ثلاث عشرة من الهجرة وصلى عليه عمر رضي الله عنهما في المسجد ودفن في حجرة عائشة رضي الله عنها عند رسول الله ﷺ، روي له عنه ﷺ مائة حديث واثنان وأربعون حديثًا ذكر البخاري منها سبعة عشر، ولا يحيط بفضائله إلّا علم الله سبحانه وتعالى وسيأتي بعضها في فضائل أصحاب النبي ﷺ.

(وَعُمَرُ) الفاروق رضي الله عنه وقد تقدّم ذكره في الوحي، (وَعُثْمَانُ) ذو النورين رضي الله عنه وقد مرّ في باب الوضوء ثلاثًا.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَحْمًا، «فَلَمْ يَتَوَضَّؤُوا») كذا في رواية أبي ذرّ وهو يعمّ كلّ ما مسّته النار وغيره وأمّا في رواية الأصيلي والكشميهني والحموي وأكل أبو بكر وعمر وعثمان لحما بذكر لحماً قيل والأول أولى لأنّه أعمّ، وهذا التعليق وصله الطبراني في مسند الشاميين بإسناد حسن من طريق سليم بن عامر قال رأيت أبا بكر وعمر وعثمان أكلوا ممّا مسّت النار ولم يتوضّؤوا، ورواه ابن أبي شيبة عن هشيم أخبرنا عليّ بن زيد حدّثنا محمد بن المنكدر قال أكلت مع رسول الله ﷺ ومع أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم خبزًا ولحمًا فصلّوا ولم يتوضّؤوا، ورواه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان أيضًا، وأخرجه الطحاوي من عشر طرق، وروي أيضًا عن جماعة من الصحابة نحوه، وعرض البخاريّ من هذا التعليق بيان الإجماع السكوتيّ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إمام دار الهجرة (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) العدوي المدني التابعي مولى عمر رضي الله عنه (عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ) التابعي (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما وقد تقدّم ذكر رجال هذا الإسناد، وقد أخرج منه مسلم وأبو داود في الطهارة أيضًا.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ كَيْفَ شَاءَ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ⁽¹⁾.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ كَيْفَ شَاءَ) أي: لحمه، وللبخاري في الأُطعمة تعرَّق أي: أكل ما على العَرَق بفتح المهملة وسكون الراء وهو العظم ويقال له العُراق بالضم أيضًا، وفي لفظ ابتثل عَرَقًا من قدر، وعند مسلم أنه أكل عَرَقًا أو لحمًا، وفي مسند أحمد ابتهش من كتف، وعند ابن ماجة ثم مسح يده بمسح كان تحته وعند المصنَّف أيضًا أكل من عظم أو تعرَّق من ضلع، وفي سنن أبي داود فرأيته يسيل على لحيته أمشاج من دم وماء، وأفاد القاضي إسماعيل أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي بَيْتِ ضِبَاعَةَ بِنْتِ الزَّيْبِرِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ وَهِيَ بِنْتُ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ.

(ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) ويحتمل أنه كان في بيت ميمونة كما سيأتي من حديثها وهي خالة ابن عباس رضي الله عنهم كما أَنَّ ضِبَاعَةَ بِنْتُ عَمِّهِ.

وفي الحديث: أَنَّ أَكَلَ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ لَا يُوجِبُ الْوُضُوءَ وهو قول الثَّوْرِيِّ والأوزاعي وأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأهل الشام وأهل الكوفة والحسن بن حي والليث بن سعد وأبي عبيد ودَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ وابن جرير الطبريَّ إِلَّا أَنَّ أَحْمَدَ يَرَى الْوُضُوءَ مِنْ لَحْمِ الْجَزُورِ فَقَطْ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَعَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ وَأَبُو أَمَامَةَ وَأَبِي ابْنُ كَعْبٍ وَأَبُو الدَّرْدَاءِ لَا يَرُونَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ، وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالزَّهْرِيُّ وَأَبُو قَلَابَةَ وَأَبُو مَجْلَزٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَجِبُ الْوُضُوءُ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ وَهُوَ قَوْلُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي طَلْحَةَ وَأَبِي مُوسَى وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسَ وَعَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَأَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، وَاحْتَجُّوا بِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ:

منها: حديث أبي طلحة صاحب رسول الله ﷺ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَكَلَ ثَوْرَ أَقْطٍ فَتَوَضَّأَ مِنَ الثَّوْرِ الْقِطْعَةَ رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَالتَّطَبُّعِيُّ فِي الْكَبِيرِ.

ومنها: حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ تَوَضَّؤُوا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالتَّطَبُّعِيُّ فِي الْكَبِيرِ.

ومنها: حديث أم حبيبة قالت إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ

(1) طرفاه 5404، 5405 - تحفة 5979.

أخرجه مسلم في الحيض باب نسخ الوضوء مما مست النار رقم (354).

رواه الطحاوي بإسناد صحيح وأحمد في مسنده وأبو داود والنسائي .

ومنها : حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّؤُوا مِمَّا غَيَّرَ النَّارَ وَلَوْ مِنْ ثَوْرٍ أَقْطَرَ رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا .

ومنها : حديث سهل بن الحنظلية قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ أَكَلَ لَحْمًا فَلْيَتَوَضَّأْ رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ ، وَاحْتَجَّتِ الْجَمَاعَةُ الْأُولَى بِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مِنْهَا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدِيثُ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ وَغَيْرَهُمَا ، وَأَجَابُوا عَنْ أَحَادِيثِ الْجَمَاعَةِ الثَّانِيَةِ بِحَمْلِ الْوُضُوءِ عَلَى غَسْلِ الْيَدِ وَالْمُضْمَضَةِ لَا عَلَى وَضُوءِ الصَّلَاةِ وَقَدْ نَهَى أَنْ يَبِيتَ فِي يَدِهِ أَوْ فَمِهِ دَسَمٌ خَوْفًا مِنْ عَقْرَبٍ وَنَحْوِهَا ، وَبِأَنَّهُ مَنْسُوخٌ بِمَا رَوَى عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ فِي صَحِيحِهِ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَقَدْ صَحَّحَهُ ، لَكِنْ قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ إِنَّ الْمُرَادَ بِالْأَمْرِ هُنَا الشَّبَانُ وَالْقَصَّةُ لَا مُقَابِلَ النَّهْيِ وَإِنَّ هَذَا الْفَرْقَ مُخْتَصَرٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ الْمَشْهُورِ فِي قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي صَنَعَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ شَاةً فَأَكَلَ مِنْهَا ثُمَّ تَوَضَّأَ وَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا وَصَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْقِصَّةُ وَقَعَتْ قَبْلَ الْأَمْرِ بِالْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ وَأَنْ يَكُونَ وَضُوءُهُ لَصَلَاةِ الظُّهْرِ بِسَبَبِ حَدَثٍ لَا بِسَبَبِ الْأَكْلِ مِنَ الشَّاةِ وَقَدْ حَكَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عُثْمَانَ الدَّارِمِيِّ أَنَّهُ قَالَ : لَمَّا اخْتَلَفَتْ أَحَادِيثُ الْبَابِ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ الرَّاجِحُ مِنْهَا نَظَرْنَا إِلَى مَا عَمِلَ بِهِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَرَجَحْنَا بِهِ أَحَدَ الْجَانِبَيْنِ وَارْتَضَى النَّوَوِيُّ هَذَا فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ حَيْثُ قَالَ : وَأَقْرَبُ مَا يَسْتَرْوِجُ إِلَيْهِ قَوْلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَجَمَاهِيرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَقَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ : إِذَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثَانِ مُخْتَلِفَانِ وَبَلَّغْنَا أَنَّ الشَّيْخَيْنِ عَمَلًا بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ وَتَرَكَمَا الْآخَرَ كَانَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ فِيمَا عَمَلَا بِهِ .

وقال الأوزاعي : كَانَ مَكْحُولٌ يَتَوَضَّأُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ ، فَلَقِيَ عَطَاءً فَأَخْبَرَهُ أَنَّ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَكَلَ كَتَفًا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . فَتَرَكَ مَكْحُولُ الْوُضُوءَ ، فَقِيلَ لَهُ تَرَكَتَ الْوُضُوءَ فَقَالَ : لِأَنْ يَقَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَخَالَفَ النَّبِيَّ ﷺ ، وَبِهَذَا يَظْهَرُ حِكْمَةُ تَصْدِيرِ الْبُخَارِيِّ

208 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ، أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ، فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ،

حديث الباب بالأثر المنقول عن الخلفاء الراشدين الثلاثة، وقال النووي: كان الخلاف فيه معروفاً بين الصحابة والتابعين ثم استقر الإجماع على أنه لا وضوء ممّا مسّت النار إلّا ما ذكر استثناءه من لحم الإبل عند الإمام أحمد نياً كان أو مطبوخاً، وجمع الخطأين بوجه آخر وهو أنّ أحاديث الأمر محمولة على الاستحباب لا على الوجوب، وقال المهلب كانوا في الجاهلية قد ألفوا قلّة التنظف فأمرؤا بالوضوء ممّا مسّته النار فلمّا تقرّرت النظافة في الإسلام وشاعت نسخ الوضوء تسييراً على المسلمين، وقال الطحاوي: وحجة الجماعة الأولى من حيث النظر أنّ أكلها قبل مماسة النار لا ينقض الوضوء فكذا بعده كما في الماء المسخن إذ حكمه بعد المماسّة كحكمه قبلها.

(حَدَّثَنَا) حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (يَحْيَى) ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ (ابْنُ بُكَيْرٍ) الْمَصْرِيُّ الْمُنْسُوبُ إِلَى جَدِّهِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بَنُ سَعْدِ الْمَصْرِيِّ (عَنْ عُقَيْلٍ) بَضْمُ الْعَيْنِ هُوَ ابْنُ خَالِدِ الْأَيْلِيِّ الْمَصْرِيُّ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ فِي الْوَحْيِ.

(عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالتَّوْحِيدِ (جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ، أَنَّ أَبَاهُ) عَمْرًا (أَخْبَرَهُ) وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ مَصْرِيّونَ وَثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ مَدِينِيّونَ، وَفِيهِمْ إِمَامَانِ كَبِيرَانِ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الصَّلَاةِ وَالْجِهَادِ وَالْأَطْعِمَةِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْوَلِيْمَةِ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الطَّهَارَةِ أَيْضًا.

(أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وَفِي رِوَايَةٍ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ (يَحْتَزُّ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالزَّايِ يُقَالُ احْتَزَّهُ أَي: قَطَعَهُ (مِنْ كَتِفِ شَاةٍ) بِفَتْحِ الْكَافِ وَكَسْرِ التَّاءِ وَبِكَسْرِ الْكَافِ وَسُكُونِ التَّاءِ قَالَ ابْنُ سَيِّدَةِ الْكَتِفِ الْعَظِيمِ بِمَا فِيهِ وَالْجَمْعُ أَكْتَفٍ وَقِيلَ هُوَ عَظْمٌ عَرِيضٌ خَلْفَ الْمَنْكَبِ وَيَكُونُ لِلنَّاسِ وَغَيْرِهِمُ وَالْكَتِفُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَغَيْرِهَا مَا فَوْقَ الْعِضْدِ وَقِيلَ الْكَتِفَانِ أَعْلَى الْيَدَيْنِ، وَزَادَ الْمُؤَلَّفُ فِي الْأَطْعِمَةِ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ يَأْكُلُ مِنْهَا، (فَدُعِيَ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (إِلَى الصَّلَاةِ) وَبَيَّنَ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ الَّذِي دَعَاهُ إِلَى

فَأَلْفَى السَّكِينَ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ⁽¹⁾.

53 - باب مَنْ مَضَمَضَ مِنَ السَّوِيقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ

209 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ،

الصلاة هو بلال، (فَأَلْفَى) (السَّكِينُ) على وزن فعيل كشريب يذكر ويؤنث وحكى الكسائي سكينه وهو شيء معلوم ولعله سمى به لأنه يسكن حركة المذبوح وزاد في الأطعمة عَنْ أَبِي الْيَمَانِ، عَنْ شَعِيبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ فَأَلْقَاهَا وَالسَّكِينِ، (فَصَلَّى) بالفاء وفي رواية وصلَّى بالواو (وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) وزاد البيهقي من طريق عبد الكريم بن الهيثم عَنْ أَبِي الْيَمَانِ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ قَالَ الزُّهْرِيُّ فَذَهَبَتْ تِلْكَ أَي: الْقِصَّةُ فِي النَّاسِ ثُمَّ أَخْبَرَ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَنِسَاءٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ قَالَ فَكَانَ الزُّهْرِيُّ يَرَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالْوَضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ نَاسِخٌ لِحَدِيثِ الْإِبَاحَةِ لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ سَابِقَةَ، وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِحَدِيثِ جَابِرِ السَّابِقِ آتِئًا وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْمَرَامِ.

ويستنبط من هذا الحديث جواز قطع اللحم بالسكين فإن قلت قد ورد النهي عَنْ ذَلِكَ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَوْ ثَبِتَ خَصَّ بِعَدَمِ الْحَاجَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى ذَلِكَ لَمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِهِ بِالْأَعَاجِمِ وَأَهْلِ التَّرَفِ، وَكَذَا يَفْهَمُ مِنْهُ جَوَازُ دَعَاءِ الْأُئِمَّةِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَكَذَا يَفْهَمُ مِنْهُ قَبُولُ الشَّهَادَةِ عَلَى النَّفْيِ إِذَا كَانَ النَّفْيُ مُحْصُورًا بِمِثْلِ هَذَا.

53 - باب مَنْ مَضَمَضَ مِنَ السَّوِيقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ

(باب مَنْ مَضَمَضَ مِنَ السَّوِيقِ) أي: بعد أكله قَالَ الدَّوْدِيُّ هُوَ دَقِيقُ الشَّعِيرِ أَوْ السُّلْتُ الْمَقْلُوقَ وَقَدْ مَرَّ السُّلْتُ بِالضَّمِّ: ضَرْبٌ مِنَ الشَّعِيرِ لَيْسَ لَهُ قَشْرٌ كَأَنَّهُ الْحَنْطَةُ.

(وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) فيه وجهان: أحدهما: إثبات الهمزة ساكنة علامة للجزم والآخر: حذفها تقول لم يتوضَّ كما تقول لم يخش.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) هو الإمام

(1) أطرافه 675، 2923، 5408، 5422، 5462 - تحفة 10700.

أخرجه مسلم في الحيض باب نسخ الوضوء مما مسّت النار رقم (355).

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ أَنَّ سُوَيْدَ بْنَ الثُّعْمَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ خَيْبَرَ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصَّهْبَاءِ، وَهِيَ أَدْنَى خَيْبَرَ، «فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَعَا بِالْأَزْوَادِ، فَلَمْ يُؤْتَ إِلَّا بِالسَّوِيقِ، فَأَمَرَ بِهِ

المعروف، (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيِّ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُمْ مَرَارًا.

(عَنْ بُشَيْرٍ) بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ (ابْنِ يَسَارٍ) بِفَتْحِ الْمِثْنَةِ التَّحْتِيَةِ (مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ) الْحَارِثِيُّ الْمَدَنِيُّ كَانَ شَيْخًا كَبِيرًا فَقِيهًا أَدْرَكَ عَامَةَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

(أَنَّ سُوَيْدَ) بِضَمِّ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْوَائِ (ابْنِ الثُّعْمَانَ) بِضَمِّ النَّونِ الْأَنْصَارِيِّ الْأَوْسِيِّ الْمَدَنِيِّ مِنْ أَصْحَابِ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ رَوَى لَهُ سَبْعَةُ أَحَادِيثَ لِلْبُخَارِيِّ مِنْهَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ وَهُوَ هَذَا، وَرَجَالُ هَذَا الْإِسْنَادِ كُلُّهُمْ مَدَنِيُونَ إِلَّا شَيْخَ الْبُخَارِيِّ، وَكُلُّهُمْ أئِمَّةٌ أَجْلَاءُ فَقَهَاءُ كِبَارَ، وَفِيهِ رَوَايَةُ التَّابِعِيِّ عَنِ التَّابِعِيِّ كِلَاهُمَا مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ فِي الْكِتَابِ فِي الطَّهَارَةِ وَفِي الْمَغَازِي وَفِي الْجِهَادِ وَفِي الْأَطْعَمَةِ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الطَّهَارَةِ وَفِي الْوَلِيمَةِ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْوَلِيمَةِ.

(أَخْبَرَهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ خَيْبَرَ) أَي: عَامَ غَزْوَةِ خَيْبَرَ وَهِيَ بَلَدَةٌ مَعْرُوفَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ نَحْوَ أَرْبَعِ مَرَاحِلَ نَحْوَ الشَّامِ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ ثَمَانِيَةٌ بُرْدٌ وَسَمِّيتَ بِاسْمِ رَجُلٍ مِنَ الْعَمَالِيقِ نَزَلَهَا اسْمُهُ خَيْبَرَ وَهِيَ غَيْرُ مَنْصَرَفَةٍ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ، فَتَحَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ قَاضِي عِيَاضٍ اخْتَلَفُوا فِي فَتْحِهَا فَقِيلَ فَتَحَتْ عَنْوَةً، وَقِيلَ صَلَحًا، وَقِيلَ إِجْلَاءُ أَهْلِهَا عَنْهَا بِغَيْرِ قِتَالٍ، وَقِيلَ بَعْضُهَا صَلَحًا وَبَعْضُهَا عَنْوَةٌ وَبَعْضُهَا بِإِجْلَاءِ أَهْلِهَا بِغَيْرِ قِتَالٍ، وَكَانَتْ تِلْكَ الْغَزْوَةُ سَنَةَ سَبْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ.

(حَتَّى إِذَا كَانُوا) أَي: الرُّسُولُ وَأَصْحَابُهُ (بِالصَّهْبَاءِ) بِالْمَدِّ (وَهِيَ أَدْنَى) أَي: أَسْفَلَ (خَيْبَرَ) وَطَرَفُهَا مِمَّا يَلِي الْمَدِينَةَ وَهِيَ عَلَى رُوحَةٍ مِنْ خَيْبَرَ عَلَى مَا رَوَاهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الْأَطْعَمَةِ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ هِيَ عَلَى بَرِيدَيْنِ مِنْهَا.

(فَصَلَّى) الْفَاءُ فِيهِ إِمَّا عَاطِفَةٌ وَإِمَّا جَزَائِيَّةٌ وَعِنْدَ الْحَمَوِيِّ نَزَلَ فَصَلَّى فَتَأَمَّلْ أَي: فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (الْعَصْرَ) ثُمَّ دَعَا بِالْأَزْوَادِ (جَمَعَ زَادٌ وَهُوَ طَعَامٌ يَتَّخَذُ لِلْسَفَرِ) فَلَمْ يُؤْتَ إِلَّا بِالسَّوِيقِ، فَأَمَرَ (بِهِ) أَي: بِالسَّوِيقِ أَي: بِتَثْرِيثِهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ

فُتْرِي، فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكَلْنَا، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ، فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ⁽¹⁾.

210 - وَحَدَّثَنَا أَصْبَغُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُ،

قوله: (فُتْرِي) على البناء للمفعول من التثرية ويجوز تخفيف الراء أي: بلّ بالماء لما لحقه من اليبس، والثرى التراب الندي يقال ثريت موضع تثرية أي: رششته (فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) منه (وَأَكَلْنَا) زاد في رواية سليمان وشربنا، وفي الجهاد من رواية عبد الوهاب فلكنّا وأكلنا وشربنا أي: من الماء أو من مايع السويق. (ثُمَّ قَامَ) ﷺ (إِلَى) صلاة (الْمَغْرِبِ، فَمَضْمَضَ) قبل الدخول في الصلاة (وَمَضْمَضْنَا) كذلك.

(ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) من أكل السويق وإنما مضمض منه ولا دَسَمَ له لأنه يحتبس منه شيء بين الأسنان ونواحي الفم فيشغله تتبّعه عَنْ أحوال الصلاة وهذا يدلّ على استحباب المضمضة بعد الطعام، وفيه جواز صلاتين فأكثر بوضوء واحد، وفيه دلالة على عدم وجوب الوضوء من أكل ما مسّته النار لأنّ السويق ممّا مسّته النار، وقال الخطّابيّ فيه دليل على أنّ الوضوء ممّا مسّته النار منسوخ لأنّه متقدّم وغزوة خيبر كانت سنة سبع، وفيه أنّه لا دلالة عليه فيه لأنّ أبا هريرة حضر بعد فتح خيبر وروى الأمر بالوضوء كما في مسلم وكان يفتى به بعد النّبِيّ ﷺ، وفي الحديث دلالة على استحباب جمع الرفقاء على الزاد في السفر وإن كان بعضهم أكثر أكلًا لأنّ الجماعة رحمة وفيهم البركة، وفيه أيضًا دلالة على أنّ على الإمام أن ينظر للعسكر فيجمع الزّاد ليصيب منه من لا زاد له وأنّ ذلك لا يقدح في التوكّل، واستدلّ به المهلب على أنّ للإمام أن يأخذ المحتكرين بإخراج الطعام عند قلته لبيعه من أهل الحاجة بسعر ذلك اليوم.

حَدَّثَنَا وفي رواية: (وَحَدَّثَنَا) بالواو (أَصْبَغُ) بفتح الهمزة والموحدة وبالغين المعجمة هو ابن الفرّج.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ) هو عبد الله (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالتوحيد (عَمْرُ) هو ابْنُ الْحَارِثِ كما في رواية وهؤلاء الثلاثة مصريون وقد تقدّموا.

(1) أطرافه 215، 2981، 4175، 4195، 5384، 5390، 5454، 5455 - تحفة 4813.

عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَكَلَ عِنْدَهَا كَتِفًا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»⁽¹⁾.

54 - بَاب: هَلْ يُمَضِّضُ مِنَ اللَّبَنِ؟

211 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ،

(عَنْ بُكَيْرٍ) بالموحدة مصغراً هو ابن عبد الله الأشج التابعي المدني المخزومي، قَالَ ابن معن ما ينبغي لأحد أن يفوق بكيراً في الحديث.
(عَنْ كُرَيْبٍ) بالتصغير أيضاً هو ابن أبي مسلم الهاشمي مولا هم المدني أبي رشدين مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد مرّ في باب التخفيف في الوضوء.
(عَنْ) أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ (مَيْمُونَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والتَّصْفِ الْأَوَّل من هذا الإسناد مصريون والنصف الآخر مدنيون، وقد أخرج متنه مسلم أيضاً في الطهارة.
(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَكَلَ عِنْدَهَا كَتِفًا») أي: لحم كتف (ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) ففي الحديث عدم الوضوء من أكل اللحم، وليس فيه ذكر المضمضة التي ترجم بها فقيل أشار بذلك إلى أنها غير واجبة بدليل تركها في هذا الحديث مع أَنَّ المأكول دَسَمَ يحتاج إلى المضمضة منه فتركها لبيان الجواز.

وقال الكرمانى: إِنَّ النسخة التي عليها خطّ الفربري هذا الحديث فيها في الباب السابق وليس في هذا الباب إلّا الحديث الأول وهو ظاهر.
وقال محمود العيني: هذا بلا شك من النساخ الجهلة لأنّ غالب من يستنسخ هذا الكتاب يستعمل ناسخاً حَسَنَ الْخَطِّ وغالب من يكون خطّه حسناً لا يخلو من الجهل ولو كتب كلّ فنّ أهله لقلّ الغلط والتصحيح انتهى.

54 - بَاب: هَلْ يُمَضِّضُ مِنَ اللَّبَنِ؟

(بَاب) بالتونين. (هَلْ يُمَضِّضُ) بضم الياء وفتح الميم الأولى وكسر الثانية وفي رواية هل يتمضمض بزيادة التاء المثناة الفوقية وفتح الميمين (مِنَ اللَّبَنِ؟) إذا شربه.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الباء على صيغة التصغير وقد تقدم في الوحي.

(1) تحفة: 18080. أخرجه مسلم في الحيض باب نسخ الوضوء مما مست النار رقم (356).

وَقُتَيْبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَمَضْمَضَ، وَقَالَ: «إِنَّ لَهُ دَسْمًا» تَابَعَهُ يُونُسُ، وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ⁽¹⁾.

(وَقُتَيْبَةُ) بضم القاف على صيغته أيضًا وقد مرّ في باب السلام من الإسلام.
(قَالَا: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد إمام مصر (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين مصغراً وقد مرّ ذكره في الوحي.

(عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بتصغير الابن وتكبير الأب (ابْنِ عُتْبَةَ) بضم العين وسكون التاء المثناة الفوقية وقد سبق في أوّل قصّة هرقل.

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورجال هذا الإسناد ما بين مصريّ وهو يَحْيَى وَاللَيْثُ وَعُقَيْلٌ وَبُلَخِيّ وهو قتيبة ومدنيّ وهو ابن شهاب وعبد الله، وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في الطهارة عَنْ قُتَيْبَةَ بهذا الإسناد بعينه في الطهارة، وأخرجه ابن ماجه أيضًا لكن لا عَنْ قُتَيْبَةَ بل عَنْ دَحِيمٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا) وزاد مسلم ثمّ دعا بماء (فَمَضْمَضَ، وَقَالَ: إِنَّ لَهُ) أي: اللَّبَنَ (دَسْمًا) بفتححتين وهو ما يظهر على اللبن من الدهن وقال الزمخشري هو من دَسَمَ المطر الأرضَ إذا لم يبلغ أن يبلّ الثرى⁽²⁾ والدَّسَمَ بضم الدال وسكون السين الشيء القليل انتهى، وهذا بيان لعلّة المضمضة من اللبن، ففيه دلالة على استحباب تنظيف الفم من اللبن، ويقاس عليه استحباب المضمضة من كلّ ما له دسم، ويستنبط منه أيضًا استحباب غسل اليدين للتنظيف. (تَابَعَهُ) أي: تابع عقيلًا (يُونُسُ) بن يزيد وقد وصل حديثه مسلم.

(وَ) كذا تابعه (صَالِحُ) ابن كيسان وقد وصل حديثه أبو العباس السراج في مسنده كلاهما (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ) وإنما قال أولاً عن ابن شهاب وثانيًا

(1) طرفه 5609 - تحفة 5833.

أخرجه مسلم في الحيض باب نسخ الوضوء مما مست النار رقم (358).

(2) قال في شرح السنة: المضمضة مستحبة عن كلّ ما له دسومة أو يبقى الفم منه بقية تنصل إلى باطنه في الصلاة.

55 - بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ،

وَمَنْ لَمْ يَرِ مِنَ النَّعْسَةِ وَالنَّعَسَتَيْنِ، أَوْ الْخَفَقَةِ وَضُوءًا⁽¹⁾

عن الزهري، وهما عبارتان عن معنى واحد، وهو محمد بن مسلم من بني زهرة بضم الزاي رعاية للفظ شيوخه وكذا تابعه الأوزاعي كما أخرجه المؤلف في الأُطعمة عَنْ أَبِي عاصم عنه بلفظ حديث الباب، ورواه ابن ماجة من طريق الوليد ابن مسلم قَالَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ مِمْضُوا مِنَ اللَّبَنِ فَذَكَرَهُ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ وَكَذَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ اللَّيْثِ بِإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ، وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ مِثْلَهُ أَمَّا لَفْظُ أُمِّ سَلَمَةَ فَهُوَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا شَرِبْتُمُ اللَّبْنَ فَمِمْضُوا فَإِنَّ لَهُ دَسْمًا، وَأَمَّا لَفْظُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مِمْضُوا مِنَ اللَّبَنِ فَإِنَّ لَهُ دَسْمًا وَإِسْنَادُ كُلِّ مِنْهُمَا حَسَنٌ، وَمَعَ هَذَا لَيْسَتْ الْمِمْضَةُ مِنَ اللَّبَنِ وَنَحْوِهِ وَاجِبَةٌ بَلْ هِيَ مُسْتَحَبَّةٌ لِمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَاوِيَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ شَرِبَ لَبَنًا فَمِمْضُ ثُمَّ قَالَ: لَوْ لَمْ أَتَمِمْضْ مَا بَالَيْتُ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَلَمْ يَتَمِمْضْ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَصَلَّى وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ ادَّعَى ابْنُ شَاهِينَ أَنَّ حَدِيثَ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَاسِخٌ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَفِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِالْوُجُوبِ فِيهِ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى دَعْوَى النِّسْخِ، عَلَى أَنَّهُ يَخْدُشُهُ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ فِي مُسْنَدِهِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَمِمْضُ مِنَ اللَّبَنِ ثَلَاثًا فَلَوْ كَانَ مَنْسُوخًا لَمَا فَعَلَهُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

55 - بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ،

وَمَنْ لَمْ يَرِ مِنَ النَّعْسَةِ وَالنَّعَسَتَيْنِ، أَوْ الْخَفَقَةِ وَضُوءًا

(بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ) كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا هَلْ يَجِبُ أَوْ يَسْتَحَبُّ؟

(و) بَابُ (مَنْ لَمْ يَرِ مِنَ النَّعْسَةِ وَالنَّعَسَتَيْنِ) تَثْنِيَةٌ نَعْسَةٌ عَلَى وَزْنِ مَرَّةٍ مِنْ

(1) ظاهر السياق أن الإمام البخاري ترجم بمسألتين: أولاها: إثبات الوضوء بالنوم، والثانية: عدم الوضوء بالنعسة، والرواية بظاهرها لا تدل على واحد منهما، وظاهر كلام الشيخ أنه جعل الترجمة مسألة واحدة وهي الأولى، وإثباتها بما قرره ظاهر وهو عدم الاطلاع بخروج =

النعس من نَعَسَ يَنعَسُ، كَنَصَرَ يَنْصُرُ، ومن قَالَ نَعَسَ بالضم فقد أخطأ، وفي

الريح وهو الموجب للوضوء في النوم، وظاهر كلام شيخ المشايخ في «التراجم» أنه أيضًا جعل الترجمة مسألة واحدة لكنها هي الثانية إذ قال: استدل المؤلف بظاهر الحديث فإنه ﷺ لما علل قوله: فليرقد، بقوله: فإن أحدكم، مع قرب التعليقات لصيرورته محدثًا إلى الذهن علم أن الحدث لا يتحقق بالنعسة وإلا لما ترك التعليل الذي هو أقرب ذاهبًا إلى ما علل به، وأمثال هذه الاستدلالات للمؤلف كثيرة، فاحفظ فإنه ينفعك.

وحكى الكُرماني عن ابن بطال في إثبات الترجمة أنه لما أوجب عليه الصلاة والسلام قطع الصلاة لغلبة النوم دل أنه إذا كان النعاس أقل من ذلك ولم يغلب عليه مغفوء ولا وضوء فيه، قال الكرماني: وأقول: سماه النبي ﷺ العلة الموجبة للقطع أن يخلط الاستغفار بالسب، فصار بمنزلة من لا يعلم ما يقول من سكر الخمر الذي نهى عن مقارنة الصلاة فيها، ومن كان كذلك لا تجوز صلاته، انتهى مختصرًا.

وقال الحافظ: قوله في الحديث: فليرقد، و«للنسائي»: فلينصرف، والمراد به: التسليم من الصلاة، وحمله المهلب على ظاهره فقال: إنما أمره بقطع الصلاة لغلبة النوم عليه، فدل على أنه إذا كان النعاس أقل من ذلك عفي عنه، انتهى.

وعلى هذا يثبت الجزآن من الترجمة، وأثبتهما السندي أيضًا لكن بطريق آخر قريب مما أفاده شيخ المشايخ إذ قال: كان المصنف استدل بالحديث على أن النعاس لا ينقض الوضوء إذ لو كان ناقضًا لما منع الشارع عن الصلاة خشية السب، بل وجب أن يذكر أنه لا تصح صلاته مع النعاس لانقضاء الوضوء فإذا لم ينتقض به تعين أن يكون الانتقاض بالنوم إذ لا مساع للقول بعدم الانتقاض أصلاً، انتهى.

وفي تقرير مولانا الشيخ محمد حسن المكي: قوله: الوضوء من النوم، ولم يورد لهذا حديثًا لشهرته فاكتمى فيه بالشهرة، وجاز أن يكون المراد (باب حكم الوضوء من النوم) أي: نوم المصلي، ونوم المصلي كالنعاس في عدم استرخاء المفاصل، فلما لم يكن النعاس ناقضًا كما ثبت بالحديث لم يكن نوم المصلي أيضًا ناقضًا بالقياس عليه. وهو دقيق جدا، وعلى هذا يكون الترجمة جزءًا واحدًا وهو نوم المصلي خاصة، ويكون ذكر النعسة كالل دليل له، ويكون رأى الإمام البخاري موافقًا لما يأتي من مذهب الحنفية أن النوم على هيئة الصلاة ليس بناقض.

ثم قال الحافظ: ظاهر كلام البخاري أن النعاس يسمى نوما، والمشهور التفرقة بينهما، وإن من قرت حواسه بحيث يسمع كلام جليسه ولا يفهم معناه فهو ناعس، وإن زاد على ذلك فهو نائم، ومن علامات النوم الرؤيا طالت أو قصرت، والخفقة - بفتح المعجمة وإسكان الفاء - قال ابن التين: هي النعسة وإنما كرر لاختلاف اللفظ كذا قال، والظاهر أنه من الخاص بعد العام، قال أهل اللغة: خفق رأسه إذا حركه وهو ناعس، انتهى. ولذا قال شيخ الإسلام في شرحه: الخفقة منتهى النعاس.

واختلفوا في نقض الوضوء بالنوم على تسعة مذاهب ذكرها العيني، وحكى الشيخ في «البدل» تبعًا للنوى ثمانية مذاهب، وجملتها على ما لخصتها في تلخيص «البدل»: إنهم اختلفوا أولاً =

الموعب وبعض بني عامر يقولون ينعس بفتح العين، يقال نعس ينعس نعساً ونعاساً فهو ناعس ونعسان وامرأه نعسى، وقال ابن السكيت وتعلب لا يقال نعسان وحكى الزجاج عن الفراء أنه قال قد سمعت نعسان من أعرابي من عنزة قال ولكن لا أشتهي، وعن صاحب العين أنه قال وسمعتهم يقولون: نعسان ونعسى حملوه على وسنان ووسنى، وفي المحكم النعاس النوم وقيل ثقلته ومقاربتة وامرأة نعسانة وناعسة ونعوس، وفي الصحاح والمجمل النعاس الوسن ورجل وسنان أي ناعس والسنة بكسر السين أصلها وسنة كعدة أصلها وغدة حذفت الواو تبعاً لحذفها في مضارعها ونقلت فتحها إلى عين الفعل ووزنها علة. (أو الحففة) على وزن النعسة وهو أيضاً على وزن المرة من الخفق يقال

على ثلاثة مذاهب:

الأول: إن النوم ناقض مطلقاً قليله وكثيره، قال القسطلاني: اختلف هل النوم في ذاته حدث أو هو مظنة؟ فنقل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين وبه قال إسحاق والحسن وغيرهم: إنه في ذاته ينقض الوضوء مطلقاً وعلى كل حال وهيئة لعموم حديث صفوان، انتهى. قال الحافظ: وهو قول أبي عبيدة وإسحاق بن راهويه، قال ابن المنذر: وبه أقول لعموم حديث صفوان بن عسال يعني الذي صححه ابن خزيمة وغيره، ففيه: إلا من غائط أو بول أو نوم، فسوى بينهما في الحكم. انتهى.

قال العيني: قال ابن جزم: النوم في ذاته حدث ينقض الوضوء قل أو كثر قاعداً أو قائماً في صلاته أو غيرها.

والثاني: عكسه أن النوم لا ينقض الوضوء بحال، قال العيني: وهو محكي عن أبي موسى الأشعري وابن المسيب، قال ابن حزم: وإليه ذهب الأوزاعي وهو قول صحيح عن جماعة من الصحابة وغيرهم منهم ابن عمر ومكحول وغيرهما.

والثالث: التفرقة بين نوم ونوم، قال ابن العربي في «شرح الترمذي»: الثالث: الفرق بين القليل والكثير وهو قول فقهاء الأمصار، ثم بسطه أشد البسط وجعل أحوال النوم أحد عشر حالاً، ومحصول مذاهب الأئمة الأربعة في ذلك على ما في حاشيتي على «البذل»: إن النوم ممكناً مقعدته لا ينقض عند الشافعي وما سواه ينقض كلها، وعند مالك: الثقل ينقض لا الخفيف، وعند أحمد: اليسير من القائم والقاعد لا ينقض وغيره ينقض، وعندنا الحنفية على ما في «البذل»: أنه إذا نام على هيئة من هيئات الصلاة كالراعي والساجد والقائم والقاعد لا ينقض وضوؤه سواء كان في الصلاة أو لا، وإن نام مضطجعا أو مستلقياً على قفاه انتقض وهذا مذهب أبي حنيفة وداود، انتهى.

وفي «الأوجز»: مذهب الحنفية أن النوم مضطجعا أو متكئا على شيء لو أزيل لسقط ناقض للوضوء.

خفق الرجل بفتح العين يخفق بكسرهما خفقًا وخفقة إذا حرك رأسه وهو ناعس، وفي الغربيين تخفق رؤوسهم معناه تسقط أذقانهم على صدورهم وقول الهروي هذا من حديث أخرجه محمد بن نصر في قيام الليل بإسناد صحيح عن أنس رضي الله عنه كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون الصلاة فينعسون حتى تخفق رؤوسهم ثم يقومون إلى الصلاة وقال ابن الأثير خفق إذا نعس والخفوق الاضطراب، وقال ابن التين الخفقة النعسة وإنما كرر لاختلاف اللفظ، وقال الحافظ العسقلاني والظاهر أنه من ذكر الخاص بعد العام، فعلى قول ابن التين بين النعسة والخفقة مساواة وعلى قول الحافظ عموم وخصوص، ويؤيده ما قاله أهل اللغة خفق رأسه إذا حركها وهو ناعس، وقال أبو زيد: خفق برأسه من النعاس أي: أماله، وقد سبق قول الهروي⁽¹⁾ في الغربيين. وقال الحافظ العسقلاني أيضًا: ظاهر كلام البخاري أن النعاس يسمّى نومًا والمشهور التفرقة بينهما وهو أن من قرّت حواسه بحيث يسمع كلام جليسه ولا يفهم معنا فهو ناعس وإن زاد على ذلك فهو نائم ومن علامات النوم الرؤيا طالت أو قصرت. وتعقبه محمود العيني: بأن كون ظاهر كلام البخاري ذلك غير مسلم كيف وقد عطف قوله ومن لم ير من النعسة على النوم، والتحقيق في هذا المقام أن ههنا ثلاثة أشياء النوم والنعسة والخفقة.

(وُضوءًا) بالنصب على أنه مفعول لم ير فأشار البخاري إلى هذه الثلاثة، أما إلى النوم فبقوله باب الوضوء من النوم وفيه تفصيل سيجيء عن قريب، وأما إلى النعاس فبقوله من النعسة والنعستين ويفهم من هذا أن النعسة إذا زادت على الشتين يجب الوضوء لأنه يكون حينئذ نائمًا مستغرقًا، وأشار إلى الخفقة بقوله أو الخفقة ويفهم من هذا أن الخفقة إذا زادت على الواحدة يجب الوضوء ولهذا قيد ابن عباس رضي الله عنهما الخفقة بالواحدة فيما روى ابن المنذر عنه أنه قال وجب الوضوء على كل نائم إلا من خفق خفقة، اعلم أن العلماء قد اختلفوا في النوم هل ينقض الوضوء أو لا؟ تسعة أقوال:

الأول: أنه لا ينقض الوضوء بحال وهو محكي عن أبي موسى الأشعري

(1) وهو صاحب الغريب.

وسعيد بن المسيب وأبي مجلز وحמיד بن عبد الرحمن والأعرج قَالَ ابن حزم وإليه ذهب الأوزاعي وهو مروى من جماعة من الصحابة وغيرهم منهم ابن عمر ومكحول وعبيدة السلماني، وفي صحيح مسلم وأبي داود كان أصحاب النَّبِيِّ ﷺ ينتظرون الصلاة مع النَّبِيِّ ﷺ فينامون ثم يَصَلُّون ولا يتوضؤون، لكن حمل ذلك على أنه كان وهم قعود كما هو حال من ينتظر الصلاة، لكن في مسند البزار بإسناد صحيح في هذا الحديث فيضعون جنوبهم فمنهم من ينام ثم يقومون إلى الصلاة.

الثاني: أنه ينقض الوضوء على كل حال وهو مذهب الحسن والمزني وأبي عبيد القاسم بن سلام وإسحاق بن رَاهُوَيْه، قَالَ ابن المنذر وهو قول غريب عن الشافعي قَالَ وبه أقول وروى معناه عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ ابن حزم النوم في ذاته حدث ينقض الوضوء سواء قلَّ أو كثر قاعداً أو قائماً في صلاة أو غيرها أو راکعاً أو ساجداً أو متكئاً أو مضطجعاً أيقن من حوالیه أنه لم يحدث أو لم يوقنوا.

الثالث: كثيره ينقض وقليله لا ينقض بكل حال قَالَ ابن المنذر وهو قول الزُّهْرِيِّ وَرَبِيعَةَ وَالْأَوْزَاعِي وَمَالِكٍ وَأَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِذَا نَامَ حَتَّى غَلَبَ عَلَى عَقْلِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ.

الرابع: أنه إذا نام على هيئة من هيئات المصلِّي كالرَّكْعِ وَالسَّاجِدِ وَالْقَائِمِ وَالْقَاعِدِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ سِوَاءَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ فَإِنْ نَامَ مُضْطَجِعاً أَوْ مُسْتَلْقِياً عَلَى قَفَاهُ انْتَقَضَ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَدَاوُدَ وَقَوْلُ غَرِيبٍ لِلشَّافِعِيِّ وَقَالَ بِهِ أَيْضاً حَمَادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ وَسَفْيَانُ.

الخامس: أنه لا ينقض إلا نوم الرَّاكِعِ وَهُوَ قَوْلُ عَنْ أَحْمَدَ ذَكَرَهُ ابْنُ التِّينِ.

السادس: أنه لا ينقض إلا نوم السَّاجِدِ وَرَوَى هُوَ أَيْضاً عَنْ أَحْمَدَ.

السابع: أن من نام ساجداً في مصلّاه فليس عليه وضوء وإن نام ساجداً في غير مصلّاه توضأ فإن تعمّد النوم في الصلاة فعليه الوضوء وهو قول ابن المبارك.

الثامن: أنه لا ينقض النوم في الصلاة الوضوء وينقض خارج الصلاة وهو قول للشافعي.

التاسع: أنه إذا نام جالساً ممكناً مقعدته من الأرض لم ينقض سواء قلَّ أو

212 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَرْقُدْ، حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ،

كثير وسواء كان في الصلاة أو في خارجها وهذا مذهب الشافعي رحمه الله قال: إنَّ النوم ليس حدثاً في نفسه وإنما هو دليل على الحدث، فإذا نام غير ممكن غلب على الظن خروج الريح فجعل الشرع هذا الغالب كالمحقق وأما إذا نام فلا يغلب عليه الخروج. والأصل بقاء الطهارة وقال أبو بكر ابن العربي تتبع علماؤنا مسائل النوم المتعلقة بالأحاديث المتعارضة فوجدوها أحد عشر حالاً ماثياً وقائماً ومستنداً وراكعاً وقاعدًا متربّعاً ومحتبياً ومتكئاً وراكعاً وساجدًا ومضطجعاً ومستقرّاً وذلك في حقنا فأما سيدنا رسول الله ﷺ فمن خصائصه أنه لا ينتقض وضوؤه بالنوم بأيّ حال كان.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إمام دار الهجرة (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عروة كما في رواية الأصيلي (عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين رضي الله عنها، والرواة كلهم مدنيون إلا شيخ البخاري، وقد أخرجه مسلم وأبو داود في الصلاة أيضاً. (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَعَسَ) بفتح العين (أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي) جملة اسمية وقعت حالاً.

(فَلْيَرْقُدْ) أي: فلينام وللنسائي من طريق أيوب عَنْ هِشَامٍ فليصرف، والمراد به الخروج من الصلاة بالتسليم بعد أن يتم صلاته لا أنه يقطع الصلاة بمجرد النعاس وحمله المهلب على ظاهره فَقَالَ إِنَّمَا أُمِرَ بقطع الصلاة لغلبة النوم عليه، فإن قلت قد روى مسلم في صحيحه في قصة صلاة ابن عباس مع النَّبِيِّ ﷺ بالليل في بيت ميمونة رضي الله عنها قَالَ فجعلت إذا أَعْفِيْتُ أَخَذَ بِشَحْمَةِ أُذُنِي ولم يأمره بالنوم، فالجواب أنه جاء تلك الليلة ليتعلم من النَّبِيِّ ﷺ ففعل ذلك ليكون أثبت له، فإن قيل الشرط هو سبب للجزاء فههنا النعاس سبب للنوم أم للأمر به؟، فالجواب أن مثله محتمل للأمرين كما يقال في نحو اضربه تأديباً أَنَّ التأديب مفعول إمّا للأمر بالضرب وإمّا للمأمور به والظاهر هو الأوّل كذا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ فافهم.

(حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ) جملة اسمية

لَا يَذْرِي لَعْلَهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسْبُ نَفْسَهُ»⁽¹⁾.

وقعت حالا ، وإنّما غيّر الأسلوب حيث قالَ أَوْلاً إذا نعس وهو يصليّ وقال هنا إذا صلى وهو ناعس بلفظ اسم الفاعل للدلالة على أنّه لا يكفي تجدد أدنى النعاس وتقضيّه في الحال بل لا بد من ثبوته بحيث يُقْضِي إلى عدم درايته بما يَقُولُ وعدم علمه بما يقرأ ، وأمّا الفرق بين قوله نعس وهو يصليّ وقوله صلى وهو ناعس هو الفرق بين ضرب قائماً وقام ضارباً وهو احتمال القيام بدون الضرب في الأوّل واحتمال الضرب بدون القيام في الثاني ، وإنما اختار ذلك ثمة وهذا ههنا لأنّ الحال قيد وفضلة والأصل في الكلام هو ما له القيد ففي الأوّل : لا شك أن النعاس هو علة الأمر بالرقاد لا الصلاة فهو المقصود الأصلي في التركيب وفي الثاني : الصلاة علة للاستغفار إذ تقدير الكلام فإنّ أحدكم إذا صلى وهو ناعس يستغفر ، وقوله : (لَا يَذْرِي لَعْلَهُ يَسْتَغْفِرُ) وقع موقع الجزاء إذا كانت كلمة إذا شرطية وإن لم تكن شرطية يكون خبراً لأنّ ومعنى يستغفر يريد أن يستغفر.

(فَيَسْبُ نَفْسَهُ) أي : يدعو عليها فيوافق ساعة الإجابة فيكون علة النهي خشية

(1) تحفة 17147 - 1/64. أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب أمر من نعس في صلاته. رقم (786). قال ابن أبي جمرة في البهجة : ظاهر الحديث يدل على النهي عن الصلاة وهو نائم.. والكلام عليه من وجوه :

الوجه الأول : فيه دليل لمن يقول إن للعالم أن يعلم وإن لم يسأل يؤخذ ذلك من قوله ﷺ : (إذا نعس أحدكم) ابتداء دون أن يسأل وهنا سؤال هل هذا على عمومه كان النوم سيرا أو كثيراً احتمال لكن الظاهر الخصوص وهو كثرة النوم لأنه إذا كان كثيراً من حيث أن يختلط عليه ما يقول ولا يعرفه كما أخبر في الحديث آخرًا حين علله بالسب.

الوجه الثاني : فيه دليل على أن الصلاة مجزية لأنه إنما علل ﷺ خيفة أن يسب.

الوجه الثالث : فيه دليل لمالك الذي يقول بسد الذريعة لأنه قال لعله يسب لأنه أمر محتمل فترك الفعل للأمر المحتمل وهنا سؤال ما معنى قوله فيسب هل هو بمعنى السب المعهود لغة أو هو بمعنى غيره الظاهر أنه ليس بمعنى السب المعهود لأن السب المعهود أن يقول الشخص لغيره أو نفسه يا فاعل كذا أو من هو كذا من أشياء ردية ينسبها إلى القول بها أو بفعلها ولو كان كذلك فمما ذا يكون الخوف منه فما يكون منه خوف بشيء يلحقه إلا أنه يكون متكلمًا في صلاته وإذا كان متكلمًا بطلت عليه صلاته وهو لا يشعر فيظن أنه قد صلى وليس كذلك وبقيت ذمته متممة وترتب على هذا الوجه من الفقه أنه يؤاخذ بفساد العمل وإن لم يشعر ويرد عليه من البحث قوله ﷺ : إن الله تجاوز عن أمتي خطأها ونسيانها وما استكروها عليه. فالجواب عن ذلك أنه لا يكون في ذلك الخطأ على طريق الغفلة والنسيان مأثوما ولا يجزئه الشيء المحتمل عما أمر به لأنه مأمور بالتوفية فلا يترك العمل حتى يعلم أنه قد وفى ومهما لم يتحقق ذلك فهو مطلوب =

أن يوافق تلك الساعة وهو بالنصب جواباً للترجي أو بالرفع عطفاً على يستغفر

بالعمل ولذلك قال علماؤنا رضي الله عنهم إنه من خاف فوات وقت من أوقات الصلوات وهو مثقل بنوم أنه يصلي وهو يجاهد نفسه جهده ثم ينام فإذا استيقظ من نومه عرض صلاته كلها على قلبه من أولها إلى آخرها فإن عقلها كلها ورآها حسنة أجزأتها صلاته وإن رأى فيها خللاً أو لم يتحقق ركناً من أركانها أو شك فيه أعادها لأن الذمة لا تبرا إلا بيقين واحتمل وجهاً آخر وهو أن يكون السب هنا بمعنى الدعاء على نفسه بسوء فيكون الضرر أكثر من الأول لأنه يجتمع فيه الوجه المتقدم ووجه ثان وهو أن تكون تلك الساعة مما يستجاب فيها الدعاء فتكون تلك الدعوة سبب هلاكه ولأجل ذلك نهى عليه السلام أن يدعو أحد على أهله أو ماله ويترتب على ذلك من الفقه وجوه منها أن يكون الشخص يتحفظ على كلامه وجميع أفعاله لئلا يكون منه غفلة في شيء فيكون ذلك سبب هلاكه وهو لا يشعر ولذلك قال ﷺ: إن الرجل ليتكلم الكلمة من الشر لا يبالي بها يهوي بها في النار سبعين خريفاً.

الوجه الرابع: فيه من الفقه أن القدرة لا تنحصر بشيء من الأشياء ولا بفعل يؤخذ ذلك من أن الدعاء قد جاء أنه لا يقبل إلا بشرط وفي هذه المواضع التي ذكرنا وغيرها مما أخبر به الشريعة يستجاب بغير شرط فسبحان من حكمته لا تنهاى.

الوجه الخامس: فيه إشارة صوفية وهو أن ترك الآداب في محل القرب من الجفاء يؤخذ ذلك من قوله: (لعله يسب نفسه) لأن الصلاة محل قرب والسب في موضع القرب جفاء وهنا بحث هل يشمل هذا كل سب أو ليس فالجواب أن ليس على العموم لأن من السب ما يقرب في هذا الموضع وهو مثل قوله ﷺ لأبي بكر رضي الله عنه حين سأله أن يعلمه دعاء يدعو به في صلاته فقال: «قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا ولا يغفر الذنوب إلا أنت»: الحديث وهذا اللفظ مما ينطلق عليه اسم سب لكنه لما فيه في معنى الاضطراب والفاقة إلى الكريم المفضل وطلب الرحمة من عنده بسبب عدم موجبها من سوء أفعال العبودية كان مدحاً ويرد علينا سؤال وهو أن الصحابة رضي الله عنهم كانت رؤوسهم تخفق من النوم ثم يخرج رسول الله ﷺ فيصلون فالجواب أن من بعض فوائد الإقامة ذهاب النوم والغفلة وحضور القلب لأنه إذا قال المقيم للصلاة الله أكبر ثار جيش الإيمان وتيقظ من الغفلات على اختلافها ويقول أشهد أن لا إله إلا الله تنور القلب وجاء العون أشهد أن محمداً رسول الله ﷺ ثلج اليقين وانتشرت الرحمة حي على الصلاة قوي العزم حي على الفلاح أحدثت الجد وحسن العبادة الله أكبر تكرر الإعظام وجاءت الهيبة لا إله إلا الله استسلمت النفوس وراحت الأوهام وتكامل جد الباطن بتكرر الهيبة والإخلاص والظاهر بالإذعان والانقياد فإن بقي على كمال تحليه كما وصفنا لم يعد النوم إليه وإن أدركه ربح الغفلة جاءته عاهة النوم فحلت أحكام الشريعة عقد صفقة القرية وهي الصلاة وأباحته له النوم وأنذرته بأداء ما تعمرت به الذمة إلى وقت التخليص من عاهة النوم بعد تنظيف المحل بالطهارة التامة ولهذا قال في الصلاة ولم يقل قبل وهنا سؤال في قوله: (حتى يذهب عنه النوم) وإن خرج الوقت أو معناه ما لم يخرج الوقت احتمال لكن الأخذ بالأحوط أولى وإن كان الاحتمالان على حد واحد فينبغي أن تكون فيه تلك الأربعة وجوه التي بينها العلماء لكن الأمور =

وفي بعض النسخ يسبّ بدون الفاء فيكون جملة حالية، فإن قيل : معنى الترجي

من خارج تؤكد براءة الذمة وهو الأحوط مثل فعله ﷺ في الوادي وغيره.

الوجه السادس : فيه دليل على أن النائم لا يسقط عنه النوم التكليف يؤخذ ذلك من قوله : «فليرقد حتى يذهب عنه النوم» وهنا بحث هل بنفس الاستيقاظ تجب عليه الصلاة على أي : حالة كان من خفة أو ثقل احتمال الوجهين معاً إذ يكون معنى قوله عليه السلام : (يذهب) معنى نفس الاستيقاظ لأن عند التيقظ بعدم ضده أو يزيد ثقلاً وإن استيقظ لأنه إذا استيقظ والعلة التي من أجلها أبحتنا له النوم بما فيه فالشيء الذي خفنا منه باق توقعه والفقه يقتضي التفرقة بينهما وذلك أننا أولاً قد اتنا العاهة وهي النوم وليس لنا شيء ندفعه به فجاز لنا النوم كما تقدم وإن احتمال الثقل أن يكون حقيقة كالأول واحتمل أن يكون وهمياً فينبغي أن يستعمل الدواء وهو الوضوء لأنه من مذهبات النوم ولذلك قال ﷺ : «رحم الله امرأ قام بالليل وأيقظ أهله فإن أبت نضح الماء في وجهها ورحم الله امرأة قامت من الليل فأيقظت زوجها فأبى فنضحت الماء في وجهه». فإن ذهب النوم حصل المقصود وأخذنا في أداء العبادة وإن بقي الأمر على ما كان عليه من ثقل النوم نظرنا فإن كان في الوقت سعة راجعنا النوم امتثالاً للأمر وإن كان الوقت ضيقاً فعلنا ما ذكرنا أولاً عن العلماء وهو أن يصلي ويجهد نفسه ثم ينام فإذا استيقظ فعل ما تقدم ذكره لأنه اجتمع لنا أمران أحدهما إيقاع الصلاة في وقتها والوقت قد انحتم وثقل النوم وإباحة النوم لأجله لكن يغلب أقل الضررين فإن خروج الوقت مع الذكر والقدرة على الأداء يتعلق عليه العقاب والصلاة مع النوم متوقع الضرر معه وهو السب على أحد المحتملات وقد لا يقع فالإقدام على التوقع خير من المقطوع به فإن قال الخصم قد جاء العذر من الوعيد الذي قلتم فلنا ليس الأمر كذلك لأن الأمر إذا نص عليه لا يرتفع بالمحتمل لأن الوعيد على إخراج الصلاة عن وقتها مع القدرة والإمكان قد ثبت وقوله ﷺ : «فليرقد حتى يذهب عنه النوم» احتمال أن يكون وإن خرج الوقت أو يكون ما لم يخرج الوقت فلما احتمل الوجهين فالأظهر أنه لا يسقط والأصح ما تقدم ذكره من التقسيم والله الموفق.

الوجه السابع : فيه دليل على جواز الاستغفار في الصلاة لقوله : (يستغفر) لكن ليس على عمومه في جميع أركان الصلاة ولكن في المواضع التي تجوز ذلك أبين وهنا بحث لم علل بسبب نفسه ولم يذكر سبب غيره؟ فالجواب أن النفس لا تقدم في الغالب إلا نفسها فإن كان يسبق السبب منها لغيرها فهو نادر وإن وقع فيكون هنا غير مأثوم في حق الغير ويبقى ما هو فيه من بطلان العمل كما ذكرنا أولاً بلا زيادة ولما لم يكن السبب للغير فيه زيادة بل هو أقل ضرراً لأنه إن كان دعاء على أحد المحتملات لم يعد عليه شيء فجاء من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى.

الوجه الثامن : فيه دليل على أن لا يخالط الطاعة مكروه يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام : «فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيُسَبِّحُ نَفْسَهُ» فترك الصلاة في الوقت لاحتمال أن يقع السبب في حال النوم وهو لم يقصد فكيف أن لو كان مقصوداً ويترتب على ذلك من الفقه كثرة التشديد على الحضور في الصلاة حالاً ومقالاتاً يؤيد ذلك قوله ﷺ : «إن الله لا يقبل صلاة امرئ حتى يكون قلبه مع جوارحه». وهنا بحث وهو أنه طول نومه إذا لم يستيقظ يكون معذوراً =

كيف يصحّ ههنا ، فالجواب : أنّ الترجي فيه عائد إلى المصلّي لا إلى المتكلم به

غير مأثوم وإن خرج الوقت. وهنا بحث هل له أن ينام قبل الصلاة أو ليس؟ فالجواب عن ذلك لا يخلو أن يكون ذلك نهارًا أو ليلاً فإن كان نهارًا فله ذلك بمقتضى السنة وبما اعتاده الطبع فأما من طريق السنة فما جاء في نوم القائلة وهي قريب وقت الظهر لقوله عليه السلام : «فليؤا فإن الشياطين لا تقيل». وأما من طريق ما جبلت عليه الطباع فإنها لا تكثر النوم بالنهار لأنه جعل لها للسعي كما أنها لا تكثر السهر بالليل لأنه جعل لها سكناً وما أحكمته حكمة الحكيم فلا يتبدل إلا لموجب وذلك نادر والنادر لا حكم له وهو أيضًا مبني على أثر القدرة لأن ارتباط العادات أثر الحكمة وعليها ترتبت الأحكام وخرقها في وقتها أثر القدرة وبه صحت الدلالة على القدرة وهو أصل في الإيمان الذي ترتب عليه الأحكام. وأما في الليل مثل النوم بين العشاءين فالذي أقله عن العلماء الأجلة الذين لقيتهم وهم أيضًا كذلك نقلوه أن الذي يريد النوم بين العشاءين لحاجة له فلا يخلو أن يكون له من يوقظه لصلاة العشاء أو ليس فإن كان له من يوقظه فله ذلك وكذلك إن كان يعلم هو من نفسه أنه يستيقظ لذلك الوقت لعادة يعلمها من نفسه فله ذلك أيضًا وإن كان يعلم من نفسه أنه لا يستيقظ إلا بعد خروج الوقت فليس وكذلك إن كان جاهلاً بعبادته وليس في الحديث ما يدل على هذا لكن لما كان الموضع يحتاج إليه ذكرناه. وهنا بحث في قوله عليه السلام : (فليرقد) هل يرقد في موضع مصلاه على حاله ولا يقطع صلاته أو يقطع الصلاة ويرجع بنام حيث شاء احتمال لكن الأظهر أنه ينام حيث هو على حاله يؤخذ ذلك من قوله ﷺ : «إذا نام العبد وهو في الصلاة يقول الحق جل جلاله يا ملائكتي أما ترون عبيد جسده نائم بالأرض وروحه عندي». وبحث آخر هل ذلك النوم ينقض الطهارة أم لا ليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لكن العلماء اختلفوا في النوم في الصلاة اختلافًا كثيرًا على حسب هيئته فمنهم من قال إن النوم في الصلاة لا ينقض الطهارة واحتجوا بما جاء من أن سيدنا محمدًا ﷺ نام وهو ساجد حتى علم منه النوم حقيقة ف قيل له نمت فقال لا نوم في الصلاة والجمهور يجعلون ذلك إن صح الحديث من الخاص به لأنه ﷺ كانت تنام عيناه ولا ينام قلبه.

الوجه التاسع : فيه إشارة إلى التيقظ والحزم يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام : «إذا نمس أحدكم» لأنه أمر عند ظهور المبادئ وهو النعاس الذي آخره النوم الثقيل الذي لا يعرف معه ما يقول أن يترك العمل وهو طاعة خيفة الخلل فما بالك بغيره ولذلك قال عليه السلام : «المؤمن كيس حذر فطن». ولذلك قال بعض أهل الصوفية إذا رأى أدنى غبار في خلق عياله أو دابته أو عادته أسرع إلى التوبة والطاعة وفتش على خبايا نفسه حتى يجد الغفلة التي وقعت منه فيستقيم حاله. ومنها قصة الشيخ الذي لم يكن يتكلم في أمور الدنيا حتى خطر له فيها يوما خاطر فإذا بجندي بالباب يستأذن فأذن له فدخل وجلس بإزائه يحدثه في أمور الدنيا فتعجب الشيخ من ذلك فرجع إلى نفسه ينظر من حيث أتى فإذا هو قد ألهم أمر الله سبحانه للخطر الذي مر به في شأن الدنيا فقال من هنا أتيت فاستغفر من ذلك وتاب وإذا بالجندي قد قام من حينه وخرج. ويؤيد ذلك قوله جل جلاله : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ مَا يُقَوَّرُ حَتَّى يَتَرَوْا مَا يَأْتِيهِمْ﴾ [الرعد: 11] هذا في نوم العباد وأما نوم أهل الدنيا فلا تكون اليقظة منه إلا عند الموت لقوله عليه السلام : الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا. لأنهم =

213 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْمَ، حَتَّى يَعْلَمَ مَا يَقْرَأُ»⁽¹⁾.

أي: لا يدري أُمستغفر أم سَابَ مترجياً للاستغفار والسبّ لما أنّ المترجى بين حصول المرجوّ وعدمه فمعناه لا يدري أُمستغفر أم يسبّ وهو متمكّن منهما على السوية وفي الحديث: الأخذ بالاحتياط لأنه عللّ بأمر محتمل . وفيه: جواز الدعاء في الصلاة .

وفيه: الحث على الخشوع وحضور القلب في العبادة وذلك لأنّ الناعس لا يحضر قلبه، والخشوع إنما يكون بحضور القلب . وفيه: الاجتناب عن المكروهات في الطاعات .

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين هو عبد الله بن عمرو المشهور بالمقعد، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هو ابن سعيد بن ذكوان وقد تقدّم ذكرهما في باب قول النَّبِيِّ ﷺ اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتْيَانِي التَّابِعِيُّ (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف وتخفيف اللام عبد الله بن زيد الحرميّ وقد سبق ذكرهما في باب حلاوة الإيمان، (عَنْ أَنَسٍ) هو ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد كلّهم بصريّون وفيه رواية التَّابِعِيِّ عَنْ التَّابِعِيِّ وهما أَيُّوبُ وأبو قِلَابَةَ، وقد أخرج منهُ النسائي أيضاً في الطهارة.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ) بحذف الفاعل للعلم به وفي رواية إذا نعس أحدكم في الصلاة وفي رواية ليس فيه ذكر الصلاة. (فَلْيَنْمَ) قيل معناه فليتجوّز في الصلاة ويتمّها وينام (حَتَّى يَعْلَمَ مَا يَقْرَأُ) أي:

رأوا الحق وعابنوا الحقائق. فنوم أهل الدنيا جهل وغلبة شهوة وغفلة إلا من علمه الله وأيقظه وهم أهل الجد والتشمير والصدق والتصديق كما قال أبو بكر رضي الله عنه لو كشف الغطاء ما ازدادت يقيناً وكذلك جميع التابعين لهم بإحسان الى يوم الدين جعلنا الله منهم بلا محنة بحرمتهم عنده.

الوجه العاشر: قوله عليه السلام: «حتى يذهب عنه النوم» إشارة إلى امتثال الحكمة لأن الحكمة مضت أن النوم لا يذهب إلا بالسكون حتى يصل وقته الذي قدر له فيذهب وحده كما جاء وحده وفي النوم وذهابه إظهار القدرة الجليلة بينما المرء مجموع الذهن والقوى إذا أتاه النوم بغتة وهو لا يشعر وقد يكون بعض الأوقات لا يعجبه ذلك لمنفعة أو أرب يريد تحصيلها فيمنعه منها.

الذي يقرؤه فكلمة ما موصولة ويحتمل أن تكون استفهامية، وقول المهلب إنما هذا في صلاة الليل لأنّ الفريضة ليست في أوقات النوم ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك، مدفوع بأنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فيعمل به في الفرائض أيضًا إن وقع ما أمن به بقاء الوقت، وفي الحديثين الأمر بقطع الصلاة عند غلبة النوم، وأنّ النعاس إذا كان أقلّ من ذلك يعفى عنه حيث سمّاه النبي ﷺ في حالة النعاس مصلّيًا فعلم أن النعاس إذا كان قليلًا لا ينقض الوضوء وقد أجمعوا على أنّ النوم القليل لا ينقض الوضوء وخالف المزني فقال ينقض قليله وكثيره، قال المهلب وهو خرق للإجماع وتبعه ابن بطال وابن التين في ذلك القول وهو تحامل منهم على المزني فقد نقل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين المصير إلى أنّ النوم حدث ينقض قليله وكثيره وهو قول أبي عبيدة وإسحاق بن راهويه وغيرهم كما تقدّم.

قال ابن المنذر وبه أقول لعموم حديث صفوان بن عسال وهو الذي صحّحه ابن خزيمة وغيره وقد تقدّم ذكره وفيه إلّا من غائط أو بول أو نوم فسوى بينهما في الحكم، والمراد بقليله وكثيره طول زمانه وقصره لا مباديه فافهم، وفيهما أنّه لا ينبغي للمصلّي أن يقرب الصلاة مع شاغل له عنها وحائل بينه وبينها بل ينبغي أن يكون همّه واحدا لا همّ له غيرها، ويقاس على النوم الغلبة على العقل بجنون أو إغماء أو سكر لأنّ ذلك أبلغ في الذهول من النوم الذي هو مظنة الحدث، وقد قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَغْرِبُوا الضَّكْوَةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: 43].

تنبيه:

قال الإسماعيلي: في هذا الحديث اضطراب لأنّ حماد بن زيد رواه فوقفه وقال فيه عن أيّوب قرئ عليّ كتاب عن أبي قلابة فعرفته ورواه عبد الوهاب الثقفي عن أيّوب فلم يذكر أنسا، وأجيب عنه بأنّ ذلك لا يوجب الاضطراب لأنّ رواية عبد الوارث أرجح بموافقة وهيب والظفاوي له عن أيّوب وقوله قرئ عليّ لا يدلّ على أنّه لم يسمعه من أبي قلابة بل يحمل على أنّه عرف أنّه فيما سمعه من أبي قلابة.

56 - بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ

214 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَامِرٍ،

56 - بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ

(بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ) يَوْجِبُهُ أَي: تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَلَى طَهَارَةٍ ثُمَّ يَنْتَظِرُ ثَانِيًا مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ تَخَلَّلَ بَيْنَهُمَا. وَالْمُرَادُ: بَابُ حَكْمِ ذَلِكَ الْوُضُوءِ ثُبُوتًا وَنَفْيًا فَلَا يَرُدُّ أَنْ فِي أَحَدِ حَدِيثِي الْبَابِ إِثْبَاتُ الْوُضُوءِ وَفِي الْآخَرِ نَفْيُهُ فَكَيْفَ الْمِطَابَقَةُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ التَّرْجُمَةِ.
(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الْفَرِيَابِيُّ وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُ فِي بَابٍ لَا يَمْسُكُ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ: أَخْبَرَنَا (سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ عَلَامَةِ الْمَنَافِقِ.
(عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ) بِالْوَاوِ الْأَنْصَارِيُّ الْكُوفِيُّ الثَّقَةُ الصَّالِحُ رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (سَمِعْتُ أَنَسًا⁽¹⁾)، قَالَ: وَحَدَّثَنَا (بَوَاوِ التَّحْوِيلِ⁽²⁾)، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بَعْدَ قَوْلِهِ: سَمِعْتُ أَنَسًا.
(مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) أَي: الْقَطَّانُ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابٍ مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ يَحِبُّ لِأَخِيهِ مَا يَحِبُّ لِنَفْسِهِ.
(عَنْ سُفْيَانَ) هُوَ الثَّوْرِيُّ كَمَا تَقَدَّمَ وَلَيْسَ بِابْنِ عَيْنَةَ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ لِسُفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ رِوَايَةً عَنْ عَمْرٍو.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَمْرُو بْنُ عَامِرٍ) الْأَنْصَارِيُّ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرَهُ، وَقِيلَ هُوَ بَجَلِيٌّ وَصَحَّحَ الْمَزْنِي أَنَّ الْبَجَلِيَّ رَاوٍ آخَرَ غَيْرَ هَذَا الْأَنْصَارِيِّ وَلَيْسَ لِهَذَا فِي

(1) وَفِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ.

(2) صَوْرَةٌ حَ إِشَارَةٌ إِلَى التَّحْوِيلِ مِنْ إِسْنَادٍ إِلَى إِسْنَادٍ أَوْ إِلَى الْحَاثِلِ أَوْ إِلَى صَحِّحٍ أَوْ إِلَى الْحَدِيثِ وَقَدْ مَرَّ تَحْقِيقُهُ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ «يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ» قُلْتُ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ: يُجْزِئُ أَحَدَنَا الْوُضُوءُ مَا لَمْ يُحْدِثْ⁽¹⁾.

الكتاب غير ثلاثة أحاديث كلها عَنْ أَنَسٍ وليس للبخاري عند البخاري رواية، وقد يلتبس به عمر بن عامر بضم العين وهو راو آخر بصري سلمي أخرج له مسلم وليس له عند البخاري شيء.

(عَنْ أَنَسٍ) أي: ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في رواية، والفرق بين الإسنادين أَنَّ فِي الإسناد الأول: بَيْنَ الْبُخَارِيِّ وَبَيْنَ سُفْيَانَ رَجُلٍ، وَفِي الثَّانِي: بَيْنَهُمَا رَجُلَانِ وَأَنَّ فِي الإسناد الثاني تصريحاً بِسَمَاعِ سُفْيَانَ عَنْ عَمْرٍو حَيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرٍو فِي الْأَوَّلِ قَالَ عَنْ عَمْرٍو وَسُفْيَانَ مِنَ الْمَدَلِّسِينَ وَالْمَدْلَسُ لَا يَحْتَجُّ بِعَنْتِهِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ سَمَاعُهُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ فَلِذَلِكَ ذَكَرَهُ بَعْدَ الْأَوَّلِ مَعَ كَوْنِ الْأَوَّلِ عَالِيًا، وَقَدْ أَخْرَجَ مُتَنَّهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ فِي الطَّهَارَةِ أَيْضًا.

(قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ «يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ») أي: مفروضة من الأوقات الخمسة وقيل مطلقاً فرضاً كانت أو نفلاً قيل وهذه العبارة تدلّ على أَنَّهُ كَانَ عَادَةً لَهُ لَكِنْ حَدِيثُ سُويْدٍ الْآتِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ هُوَ الْغَالِبُ وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(قُلْتُ) أي: قَالَ عَمْرٍو بْنُ عَامِرٍ قُلْتُ: (كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟) وَالْخَطَابُ لِلصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(قَالَ) أي: أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُجْزِئُ) بِضَمِّ الْيَاءِ مِنْ أَجْزَأَنِي الشَّيْءُ أَي: كَفَانِي فَمَعْنَى يُجْزِئُ يَكْفِي كَمَا فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ.

(أَحَدَنَا) بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَةِ (الْوُضُوءُ) بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ يُجْزِئُ (مَا لَمْ يُحْدِثْ) مِنْ أَحَدِ فُلَانٍ إِذَا انْتَقَضَ وَضُوؤُهُ، وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ عَمْرٍو أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ قَالَ نَعَمْ، وَعِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ وَكُنَّا نَحْنُ نَصَلِّي الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، وَالْمَسْأَلَةُ مُخْتَلِفٌ فِيهَا، فَذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنَ الظَّاهِرِيَّةِ وَالشَّيْعَةِ إِلَى وَجُوبِ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ فِي حَقِّ الْمَقِيمِينَ دُونَ الْمَسَافِرِينَ وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِ بَرِيدَةَ بِنْتِ الْحَصِيبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ

فلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ صَلَّى الصَّلَاةَ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ وَابْنَ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو يَعْلَى وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْهُ قَالَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ خَمْسَ صَلَوَاتٍ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، الْحَدِيثُ .

وذهبت طائفة إلى أنَّ الوضوء واجب لكلِّ صلاةٍ مطلقاً من غير حدث، وروى ذلك عَنْ ابْنِ عَمْرٍو وَأَبِي مُوسَى وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ وَأَبِي الْعَالِيَةِ وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَإِبْرَاهِيمَ وَالْحَسَنَ، وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَصَلِّي بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ صَلَوَاتٍ، وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْوُضُوءَ لَا يَجِبُ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ قَالُوا لِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي إِيْجَابِ الْوُضُوءِ مِنَ الْحَدَثِ وَعِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: 6] إِذَا أَرَدْتُمْ الْقِيَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَنْتُمْ مُحَدَّثُونَ، وَاسْتَدَلَّ الدَّارِمِيُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ»، وَحَكَى الشَّافِعِيُّ عَمَّنْ لَقِيَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ التَّقْدِيرَ إِذَا قُمْتُمْ مِنَ النَّوْمِ، فَإِنْ قِيلَ ظَاهِرُ الْآيَةِ يَقْتَضِي التَّكْرَارَ لِأَنَّ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَاغْسِلُوا﴾ مَعْلُقٌ بِالْشَّرْطِ وَهُوَ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَيَقْتَضِي تَكَرُّارَ الْحُكْمِ عِنْدَ تَكَرُّارِ الشَّرْطِ كَمَا هُوَ الْقَاعِدَةُ عِنْدَهُمْ .

فالجواب: أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْضِيهِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الطَّهَارَةِ أَنَّ السَّلَفَ اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى الْآيَةِ أَنَّهَا فِي حَقِّ الْمُحَدَّثِ خَاصَّةً فَيَكُونُ الْأَمْرُ لِلْجُوبِ أَوْ فِي حَقِّ الْمُحَدَّثِ وَغَيْرِهِ فَيَكُونُ فِي حَقِّ الْمُحَدَّثِ لِلْجُوبِ وَفِي حَقِّ غَيْرِهِ لِلنَّدْبِ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ، وَفِيهِ تَنَاوُلُ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ لِمَعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وَهُوَ لِكَوْنِهِ مِنْ بَابِ الْأَلْغَازِ وَالتَّعْمِيَةِ لَا يَلِيقُ بِجَزَاةِ الْقُرْآنِ وَإِنْ جَوَّزَهُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَضُوءُهُ ﷺ عَلَى التَّمَاسِ الْفَضْلِ لَا عَلَى الْوُجُوبِ لِمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي غَطِيفٍ الْهَذَلِيِّ قَالَ صَلَّى مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الظَّهْرَ فَانْصَرَفَ فِي مَجْلِسٍ فِي دَارِهِ فَانْصَرَفَتْ مَعَهُ حَتَّى إِذَا نُودِيَ بِالْعَصْرِ دَعَا بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ فَقُلْتُ لَهُ أَيُّ شَيْءٍ هَذَا يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ فَقَالَ وَقَدْ فَطَنْتَ لِهَذَا مَنِّي أَنْ كَانَ لِكَافِيًا وَضُوءِي لَصَلَاةِ الصُّبْحِ وَصَلَوَاتِي كُلَّهَا مَا لَمْ أَحْدَثْ

215 - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ

سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ،

ولكنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من توضأ على طهر كتب الله له بذلك عشر حسنات ففي ذلك رغبة يا ابن أخي، وما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه في هذا الحديث يدل على ذلك أي: على اكتفاء المصلي بوضوء واحد لصلوات كثيرة ما لم يحدث وذلك لأنه قد علم منه أن توضؤ رسول الله ﷺ لكل صلاة كان لإصابة الفضل وإلا لما كان وسعه ولا لغير أن يخالفوه ﷺ، وقال الطحاوي أيضاً ويجوز أن يكون ذلك فرضاً أولاً ثم نسخ واستدل على ذلك بحديث أسماء ابنة زيد بن الخطاب أن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر حدثها أن رسول الله ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك لكل صلاة أخرجه أبو داود، وفي رواية ابن خزيمة وقد صححه فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك عند كل صلاة ووضع عنه الوضوء إلا من حدث فهذا يدل على النسخ، ويقال في الجواب يحتمل أن يكون ذلك من خصائص النبي ﷺ، وقال ابن شاهين لم يبلغنا أن أحداً من الصحابة والتابعين كانوا يتوضؤون لكل صلاة إلا ابن عمر رضي الله عنهما، وفيه نظر لأنه روى ابن أبي شيبه ثنا وكيع عن ابن عوان عن ابن سيرين كان الخلفاء يتوضؤون لكل صلاة وفي لفظ كان أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم يتوضؤون لكل صلاة، وقال بعضهم يمكن حمل الآية على ظاهرها من غير نسخ ويكون الأمر في حق المحدثين على الوجوب وفي حق غيرهم على الندب، وفيه أنه قد مر أنه من باب: الألفاظ.

وفي الحديث دلالة على فضيلة الوضوء لكل صلاة، وأنه يجوز الاكتفاء بوضوء واحد ما لم يحدث، وأنه يجب الوضوء عند الحدث لمن يريد الصلاة.

(حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم وسكون المعجمة القطواني، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية ابن عساكر أَخْبَرَنَا (سُلَيْمَانُ) هو ابن بلال كما في رواية البربري مولى عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وقد سبق ذكرهما في باب طرح الإمام المسألة على أصحابه.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) وفي رواية ابن عساكر أَخْبَرَنَا (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الأَنْصَارِيُّ.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ) بالتصغير (ابْنُ يَسَارٍ) بفتح الياء المثناة التحتانية.

قَالَ: أَخْبَرَنِي سُؤَيْدُ بْنُ النُّعْمَانِ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ خَيْبَرَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ، صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، فَلَمَّا صَلَّى دَعَا بِالْأُطْعِمَةِ، فَلَمْ يَأْتِ إِلَّا بِالسُّوْقِ، فَأَكَلْنَا وَشَرَبْنَا، ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَغْرِبِ، فَمَضْمَضَ، ثُمَّ صَلَّى لَنَا الْمَغْرِبَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ⁽¹⁾.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي سُؤَيْدُ) بضم السين المهملة على التصغير (ابْنُ النُّعْمَانِ) وقد تقدّم ذكرهم.

(قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ خَيْبَرَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ) وهي أدنى خيبر وأسفلها ممّا يلي المدينة وقد مرّ تحقيقه قريباً.
(صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، فَلَمَّا صَلَّى دَعَا بِالْأُطْعِمَةِ، فَلَمْ يَأْتِ إِلَّا بِالسُّوْقِ، فَأَكَلْنَا وَشَرَبْنَا) أي: من الماء أو من مايع السوق.

(ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى) صلاة (الْمَغْرِبِ فَمَضْمَضَ) من السوق، وإنما احتيج إلى التوفيق بينهما إذ علم أن الأول: أنه ﷺ كان يتوضأ عند كل صلاة، وفي الثاني: أنه لم يتوضأ عند بعضها.

(ثُمَّ صَلَّى) عَلَيْهِ السَّلَام (لَنَا الْمَغْرِبَ) أي: صلاة المغرب (وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) ووجه التوفيق بين حديثي الباب والتلفيق يبين مقتضيهما أن الأول بناء على الغالب الأكثر وإعطاء معظم الشيء حكم كله كما تقدّم الإشارة إليه، أو أن راوي الحديث الأول لم يشاهد الترك فحكى ما شاهده فجمع المؤلف رحمه الله بين الحديثين إشارة إلى أن التوضؤ عند كل صلاة ليس بلازم لكل مسلم بل إنما يلتزمه من يريد إصابة الفضل كما كان يلتزمه ﷺ لذلك، وقد تقدّم أن الحديث الأول أيضًا فيه ما يدلّ على ذلك فافهم، واعلم أن هذا الحديث قد تقدّم ذكره في باب من مضض من السويق ولم يتوضأ وإنما ذكره ههنا أيضًا إشارة إلى أن ما في الحديث الأول هذا من حديثي هذا الباب غالباً لا كلي كما ذكر آنفاً مع ما في سندهما ومتنيهما من نوع المخالفة فتفطن، ثم إنه ليس للبخاري حديث لسويد ابن النعمان إلا هذا الحديث الواحد وقد أخرجه في مواضع وهو أنصاري حارثي شهد بيعة الرضوان وذكر ابن سعد أنه شهد قبل ذلك أحداً وما بعدها.

57 - باب: مِنَ الْكَبَائِرِ أَنْ لَا يَسْتَتِرَ مِنْ بَوْلِهِ

216 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ،

57 - باب: مِنَ الْكَبَائِرِ أَنْ لَا يَسْتَتِرَ مِنْ بَوْلِهِ

(باب) بالتنوين ويجوز فيه السكون بناء على أن الإعراب لا يكون إلا بالعقد والتركيب ويجوز الإضافة إلى الجملة التي بعده.

(مِنَ الْكَبَائِرِ) خبر مقدم وقوله: (أَنْ لَا يَسْتَتِرَ مِنْ بَوْلِهِ) أي: ترك استتار الرجل من بوله مبتدأ مؤخر، والكبائر جمع كبيرة وهي الفعلة القبيحة من الذنوب المنهي عنها شرعا العظيم أمرها كالقتل والزنا والفرار من الزحف وغير ذلك، وهي من الصفات الغالبة أي: صارت اسما لهذه الفعلة القبيحة من الذنوب وفي الأصل هي صفة والتقدير الفعلة والخصلة الكبيرة، واختلفوا في الكبائر فقل سبع لما رواه الشيخان من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَالسَّحَرُ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ» وقيل: هي تسع لما روى الحاكم في حديث طويل الكبائر تسع. فذكر السبع المذكورة وزاد: «عقوق الوالدين وانتهاك البيت الحرام وقيل الكبيرة: كل معصية»، وقيل: هي تسع لما روى الحاكم في حديث طويل الكبائر تسع. فذكر السبع المذكورة، وزاد عقوق الوالدين وانتهاك البيت الحرام وقيل: الكبيرة: كل معصية، وقيل: كل ذنب قرن بنار أو لعنة أو غضب أو عذاب، وقال رجل لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الكبائر سبع، فَقَالَ: هي إلى سبعمائة.

وقيل: الكبيرة أمر نسبي فكل ذنب فوقه وتحت ذنب فهو بالنسبة إلى ما فوقه صغيرة وبالنسبة إلى ما تحت ذنبه كبيرة وقيل: إنه لا كبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة مع الإصرار كما نطق به السنة، والقول في ذلك يطول والله أعلم، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في الباب الأول الوضوء من غير حدث وله فضل كثير إذا كان المتوضئ محترزا عن إصابة البول بدنه أو ثوبه، وفي هذا الباب الوعيد في حق من لا يحترز عنه.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ) هو ابن أبي شيبة الكوفي (قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن

عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِحَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ، أَوْ مَكَّةَ، فَسَمِعَ

عبد الحميد العَيْنِي (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر وقد تقدّم ذكرهم في باب من جعل لأهل العلم أَيْامًا (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة أبو الحجاج الإمام في التفسير وقد تقدّم في أول كتاب الإيمان.

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي ورازي ومكي، وقد روى هذا الحديث الأعمش عَنْ مُجَاهِدٍ أَيْضًا لَكِنْ أَدْخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ طَاوُوسًا وَسَيَّاتِي عَنْ قَرِيبٍ وَإِخْرَاجَ الْبُخَارِيِّ بِهِذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ كِلَاهُمَا صَحِيحَيْنِ عِنْدَهُ فَيَحْمِلُ عَلَى أَنَّ مُجَاهِدًا سَمِعَهُ مِنْ طَاوُوسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَسَمِعَهُ أَيْضًا مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلا واسطة وَصَرَّحَ ابْنُ حَبَّانَ بِصَحَّةِ الطَّرِيقَيْنِ مَعًا وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ رَوَاةِ الْأَعْمَشِ أَصَحَّ وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ عَنْ الْأَعْمَشِ كَمَا رَوَاهُ مَنْصُورٌ لَمْ يَذْكُرْ طَاوُوسًا، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْأَثَمَةُ السَّيِّئُ وَغَيْرُهُمْ فَالْبُخَارِيُّ أَخْرَجَهُ فِي الطَّهَارَةِ فِي مَوْضِعَيْنِ وَفِي الْجَنَائِزِ وَالْأَدَبِ وَالْحَجِّ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ فِي الطَّهَارَةِ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِيهِ أَيْضًا وَفِي التَّفْسِيرِ وَالْجَنَائِزِ.

(قَالَ) أَيُّ: أَنَّهُ قَالَ: (مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِحَائِطٍ) أَيُّ: بَسْتَانٍ مِنَ النَّخْلِ عَلَيْهِ جِدَارٌ وَيَجْمَعُ عَلَى حِيطَانٍ وَحَوَائِطٍ مِنَ الْحَوِطِ وَهُوَ الْحَفْظُ وَالْحِرَاسَةُ وَالبَسْتَانُ إِذَا عَمِلَ حَوَالِيهِ جِدَارٌ يَحْفَظُ مِنَ الدَّخْلِ وَلَا يُسَمَّى الْبَسْتَانُ حَائِطًا إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ جِدَارٌ (وَمِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ أَوْ) مِنْ حِيطَانِ (مَكَّةَ) شَكٌّ مِنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْأَدَبِ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ وَيُؤَيِّدُهُ رَوَاةُ الدَّارِقُطَنِيِّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ الْحَائِطَ كَانَ لَأَمِّ مَبَشَّرٍ الْأَنْصَارِيَّةِ وَكَانَ بِالْمَدِينَةِ، فَإِنْ قِيلَ قَدْ أَخْرَجَ الْمُؤَلِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْأَدَبِ وَلَفْظُهُ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ وَهَذَا مَرَّ النَّبِيِّ ﷺ بِحَائِطٍ وَبَيْنَهُمَا تَنَافُ، أَجِيبُ بِأَنَّ الْحَائِطَ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ غَيْرُ الْحَائِطِ الَّذِي مَرَّ بِهِ، وَإِنَّمَا عَرَفَ الْمَدِينَةَ وَلَمْ يَعْرِفْ مَكَّةَ لِأَنَّ مَكَّةَ عِلْمٌ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّعْرِيفِ وَالْمَدِينَةَ اسْمُ جَنْسٍ فَعُرِفَتْ بِاللَّامِ لِلإِشَارَةِ إِلَى مَدِينَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

(فَسَمِعَ) وَفِي رَوَاةِ الْأَعْمَشِ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ فَسَمِعَ وَزَادَ ابْنُ مَاجَةَ جَدِيدَيْنِ فَقَالَ: إِنَهُمَا لِيَعْذَبَانِ.

صَوْتُ إِنْسَانَيْنِ يُعَذَّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ» ثُمَّ قَالَ: «بَلَى»

(صَوْتُ إِنْسَانَيْنِ) أي: بشرين قَالَ الجوهرى: الأُنس البشر الواحد أَنَسِيَّ والجمع أَنَاسِيَّ وإن شئت جعلته إِنسانا ثم جمعته أَنَاسِيَّ فيكون الياء عوضا عن النون، وقال جماعة أَصل إِنسان إِنْسِيَان على وزن أَفْعَلان فحذفت الياء استخفافا لكثرة ما يجري على ألسنتهم وإذا صغروها رَدَّوها، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: إِنما سَمِيَ البشر إِنساناً لأنه عهد إليه فنسي ويقال: هو من الأُنس خلاف الوحشة، ويقال للمرأة أَيضاً إِنسان ولا يقال إِنسانة وإن كانت العامة تقولها. (يُعَذَّبَانِ) على صيغة المجهول صفة إِنسانين لا حال منهما فافهم.

(فِي قُبُورِهِمَا) هو حال من فاعل يُعَذَّبَانِ⁽¹⁾ وإِنَّمَا قَالَ صوت إِنسانين مع أَنَّ لهما صوتين وقال أَيضاً في قبورهما مع أَنَّ لهما قبرين لأنَّ الأَصْل فيه أَنَّ المضاف إلى المثني إذا كان جزء ما أَضيف إليه يجوز فيه الإفراد والجمع ولكن الجمع أَجود قَالَ تعالى: ﴿فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: 4] ويقال أَيضاً أَكلت رأس شاتين وإن كان غير جزئه فالأكثر مجيئه بلفظ التثنية نحو: سلَّ الزيدان سيفهما إن أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع كما في قوله: في قبورهما وقد تجتمع التثنية والجمع كما في قوله ظهراهما مثل ظهور الترسين قاله ابن مالك، ولم يعرف اسم المقبورين ولا أحدهما فيحتمل أَنَّهُ ﷺ لم يسمَّهما قصداً للستر عليهما وخوفاً من الافتضاح على عادته من السَّتر والشفقة على أُمَّته أو سماهما ليحترز غيرهما عن مباشرة ما باشراه وأبهمهما الراوي عمداً لما مرَّ وسيأتي التفصيل في ذلك.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يُعَذَّبَانِ) أي: صاحبا القبرين (وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ) كلمة ما نافية والمعنى وليس تعذيبهما بذنب كبير تركه عليهما.

(ثُمَّ قَالَ) ﷺ (بَلَى) إِنه كبير وقد صرح بذلك في رواية أخرى للبخاري من طريق عبيدة بن حميد عن منصور فقال: وما يعذبان في كبير وإنه لكبير، وهذا من

(1) وقد استدلل ابن بَطَّال برواية الأعمش على أَنَّ التعذيب لا يختص بالكبائر بل قد يقع على الصغائر قال لأنَّ الاحتراز من البول لم يرد فيه وعيد وتعقب بهذه الزيادة. وقد ورد مثلها من حديث أبي بكره عند أحمد والطبراني.

كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ،

زيادة رواية منصور على الأعمش ومسلم لم يذكر الروایتين، ومعناه إنه لكبير من حيث المعصية، وقيل يحمل كبير على أكبر وتقديره ليس هو أكبر الذنوب إذ الكبائر متفاوتة⁽¹⁾، وقال القاضي عياض معناه أنه غير كبير عندكم أو عند المقبورين وهو عند الله كبير كقوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: 15]، وفي شرح السنّة للبلغوي ورّجحه ابن دقيق العبد أن معنى وما يعذبان في كبير أنهما لا يعذبان في أمر كان يكبر ويشق الاحتراز منه إذ لا مشقة في الاستتار عند البول وترك النميمة ولم يرد أنهما غير كبيرين في أمر الدين كما مرّت الإشارة إليه، قال المارزي الذنوب تنقسم إلى ما يشق تركه طبعاً كالملاذّ المحرمة وإلى ما ينفر عنه طبعاً كتناول السموم وإلى ما لا يشق تركه كالغيبة والبول، وقيل إن معناه ليس بكبير بمجردّه وإنما صار كبيراً بالمواظبة عليه فربّ صغير يكون بالإصرار عليه كبيراً ويرشد إلى ذلك سياق الحديث فإنّه ﷺ وصف كلّاً منهما بما يدلّ على تجدد ذلك منه واستمراره حيث أتى بصيغة المضارع بعد كان، وقال أبو عبد الملك البوني يحتمل أنّه ﷺ ظنّ أنّ ذلك غير كبير فأوحى إليه في الحال بأنّه كبير فاستدرك، وتعقّب ذلك بأنّه يستلزم أن يكون نسخاً والنسخ لا يدخل الخبر، وأجيب نعم لكنّه إخبار بالحكم فإذا أوحى إليه أنّه كبير فأخبر به كان نسخاً لذلك الحكم، وقيل يحتمل أن يعود الضمير في قوله أنّه إلى العذاب لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَعَذِّبَانِ عَذَابًا شَدِيدًا فِي ذَنْبِ هَيْنٍ، وقد أغرب من قال أنّه يعود إلى أحد الذنبيين وهو النميمة التي هي من الكبائر بخلاف كشف العورة فهذا مع ضعفه لا يستقيم لأنّ الاستتار المنفّي ليس المراد به كشف العورة فقط كما سيأتي.

(كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ) هكذا في أكثر الروايات بمثنائين فوقيتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة من الاستتار أي: لا يجعل بينه وبين بوله ستره وحجاباً ولا يتحفّظ منه فعلى هذا توافق هذه الرواية رواية مسلم وأبي داود من حديث الأعمش لا يستنزه بنون ساكنة فزاي مكسورة ثم باء من التنزّه وهو الإبعاد، وفي رواية أبي نعيم في المستخرج من طريق وكيع عن الأعمش كان لا

(1) الفائل هو: الداودي وابن العربي.

وَكَانَ الْآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ.....

يتوقى وهي مفسرة للمراد، وأجراه بعضهم على ظاهره فَقَالَ معناه لا يستر عورته، وقال ابن دقيق العيد وفيه أنه يلزم منه أن مجرد الكشف كان سبب العذاب المذكور وسياق الحديث يدل على أن لبول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية وذلك لأن لفظة من في هذا الحديث لما أضيفت إلى البول وهي لا ابتداء الغاية حقيقة اقتضى ذلك نسبة الاستنثار الذي عدمه سبب العذاب إلى البول بمعنى أن ابتداء سبب عذابه من البول، وإذا حمل على كشف العورة زال ذلك المعنى وقد روى ابن خزيمة وصححه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً أكثر عذاب القبر من البول أي: بسبب ترك التحرز منه، على أن في رواية ابن عساكر لا يستبرئ من الاستبراء وهو طلب البراءة، وفي رواية لا يستنثر من الاستنثار وهو طلب الشر أي: نثر البول عن المحل، فتعين حمل الاستنثار على معنى التوقي والتحفّظ من البول مجازاً علاقة أن المستنثر عن الشيء بعد عنه واحتجب وتوقى لتتفق ألفاظ الحديث على معنى واحد ولا تختلف، ويؤيد ذلك أن في حديث أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أحمد وابن ماجة أمّا أحدهما فيعذب في البول ومثله عند الطبراني عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَكَانَ) لفظ كان هذا جيء تأكيداً لكان الأول.

(الْآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ) فعيلة من نَمَ الحديث ينمّه إذا نقله⁽¹⁾ عَنْ المتكلم به إلى غيره بقصد الإفساد بين المسلمين، وسبب كونهما كبيرتين أن عدم التنزه من البول يلزم منه بطلان الصلاة وتركها كبيرة، وأمّا المشي بالنميمة فهو من السعي بالفساد من أقبح القبائح، وقال الكَرْمَانِيّ هذا لا يصحّ على قاعدة الفقهاء فإنهم يقولون الكبيرة هي الموجبة للحدّ ولا حدّ للماشي بالنميمة إلا أن يقال الاستمرار المستفاد من يجعله كبيرة لأن الإصرار على الصغيرة حكمه حكم الكبيرة أو المراد بالكبيرة غير معناها الاصطلاحي، وقال الحافظ العسقلانيّ وما نقله عَنْ الفقهاء ليس هو قول جميعهم لكن كلام الرافعيّ يشعر بترجيحه حيث حكى في تعريف الكبيرة وجهين أحدهما هذا والثاني ما فيه وعيد شديد قَالَ وهم إلى

(1) وإما بقصد فعل مصلحة أو ترك مفسدة، فهو مطلوب فلا يكون نميمة أو لا يكون نميمة مذمومة شرعاً على تقدير تفسير النميمة بنقل كلام الناس مطلقاً.

ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ، فَكَسَرَهَا كِسْرَتَيْنِ، فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ قَبْرٍ مِنْهُمَا كِسْرَةً، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا

الأول أميل لكن الثاني أوفق لما ذكروه عند تفصيل الكبائر ولا بدّ من حمل القول الأول على أنّ المراد به غير ما نصّ عليه في الأحاديث الصحيحة وإلاّ لزم أن لا يعدّ عقوب الوالدين وشهادة الزور من الكبائر مع أنّ النّبِيَّ ﷺ عدّهما في أكبر الكبائر انتهى، وقال بعض العلماء السرّ في تخصيص البول والنميمة بعذاب القبر أنّ القبر أوّل منازل الآخرة وفيه أنموذج ما يقع في القيامة من العقاب والثواب والمعاصي التي يعاقب عليها يوم القيامة نوعان حقّ الله وحق العباد وأوّل ما يقضى فيه من حقوق الله الصلاة ومن حقوق العباد الدماء وأمّا البرزخ فيقضى فيه مقدّمات هذي الحقيّين ووسائلهما فمقدّمة الصلاة الطهارة من الحدث والخبث ومقدّمة الدماء النميمة فيبدأ في البرزخ بالعقاب عليهما.

(ثُمَّ دَعَا) ﷺ (بِجَرِيدَةٍ) وفي رواية الأعمش فدعا بعسيب رطب وهو بمهملتين بوزن فعيل نحو كريم الجريدة التي لم ينبت فيها خوص فإن نبت فهي السعفة وعلم من هذا أنّ الجريدة هي الغصن من النخل بدون الورق وقيل: إنه خصّ الجريدة بذلك لأنه بطيء الجفاف.

(فَكَسَرَهَا) أي: فأتى بها فكسرها (كِسْرَتَيْنِ) بكسر الكاف تشنية كسرة وهي القطعة من الشيء المكسور وقد تبيّن من رواية الأعمش الآتية أنها كانت نصفاً وفي رواية جرير عنه باثنتين قَالَ النَّوَوِيُّ الباء زائدة للتوكيد والنصب على الحال.

(فَوَضَعَ) وفي رواية الأعمش الآتية فغرز وهي أخصّ من الأولى.

(عَلَى كُلِّ قَبْرٍ مِنْهُمَا كِسْرَةً) ووقع في مسند عبد بن حميد من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش ثم غرز عند رأس كلّ واحد منهما قطعة.

(فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ)، وفي رواية ابن عساكر ف قيل يَا رَسُولَ اللَّهِ بدون له، وفي رواية قالوا أي: الصحابة رضي الله عنهم ولم يعرف القائل من هو.

(لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ) ﷺ: (لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ) بضم الياء وفتح الفاء شبه لعلّ بعسى فأتى بأن في خبره.

(عَنْهُمَا) أي: عن المقبورين المعذبين أي: يخفّف عنهما العذاب وقال المالكي الرواية عنها بالإفراد والتأنيث فيكون الضمير للنفس، ويجوز إعادة

مَا لَمْ يَبْسَا» أَوْ: «إِلَى أَنْ يَبْسَا»⁽¹⁾.

الضميرين في لعلّه وعنها إلى الميّت باعتبار كونه إنساناً وباعتبار كونه نفساً، ويجوز أن يكون الضمير في لعلّه ضمير الشأن وفي عنها للنفس، وجاز تفسير الشأن بأن وصلتها مع كونها في تقدير المصدر لأنها في حكم جملة لاشتمالها على مسند ومسند إليه ولذلك سُدّت مسدّ مفعولي حسبت وعسى في نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: 214] وقوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: 216]، ويجوز في قول الأخفش أن تكون كلمة أن زائدة مع كونها ناصبة كزيادة الباء ومن مع كونهما جارتين وقد ثبت في الرواية الآتية حذف أن فقوي الاحتمال الثاني، وقال الطيّبي لعلّ الظاهر أن يكون الضمير مبهما يفسره ما بعده كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: 29] قال الزمخشري: هذا ضمير لا يعلم ما يعني به إلّا ما يتلوه من بيانه وأصله أن الحياة إلّا الحياة الدّنيا ثم وضع هي موضع الحياة لأنّ الخبر يدلّ عليها وتبينها، ومنه: وهي النفس ما حملتها تتحمل.

(مَا لَمْ يَبْسَا) بفتح الباء الموحّدة من يبس يبس من باب علم يعلم، وفيه لغة يبس يببس بالكسر فيها وهي لغة شاذّة أي: مدّة دوامهما إلى زمن اليبس، وفي رواية الكشميهني إلّا أن ييبسا بحرف الاستثناء وفي رواية المستملي («إِلَى أَنْ يَبْسَا») بكلمة إلى التي هي للغاية، ويجوز فيه التأنيث والتذكير أمّا التأنيث فباعتبار رجوع الضمير فيه إلى الكسرتين وأمّا التذكير فباعتبار رجوعه إلى العودين لأنّ الكسرتين هما العودان، قَالَ المازني يحتمل أن يكون أوحى الله أنّ العذاب يخفف عنهما هذه المدّة انتهى.

وعلى هذا فلعلّ هنا للتعليل فلا يرد عليه ما قاله القرطبيّ أنّه لو كان بالوحي لما أتى بحرف التّرجي، وقيل إنّ شفع أو دعا على ما قاله التّوويّ لهما هذه المدّة كما صرّح به في حديث جابر لأنّ الظاهر أنّ القصّة واحدة وفيه نظر وسيأتي تحقيقه، وقال الخطّابي: ذلك من ناحية التبرّك بأثر النّبيّ ﷺ ودعائه بالتخفيف عنهما فكانه عليه السّلام جعل مدّة بقاء النّداوة فيهما حدّاً لما وقعت له المسألة

(1) أطرافه 218، 1361، 1378، 6052، 6055 - تحفة 6424.

أخرجه مسلم في باب الطهارة باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه رقم (292).

من تخفيف العذاب عنهما وليس ذلك من أجل أن في الرطب معنى ليس في اليابس ولا أن في الجريد معنى يخصه .

وقيل : لأنهما يَسْبَحَانِ ما داما رطبين وليس لليابس تسبيح قالوا في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء : 44] معناه وإن من شيء حيّ وحياة كلّ شيء بحسبه فحياة الخشبة ما لم تيبس وحياة الحجر ما لم تقطع وعلى هذا فيطرّد في كل ما فيه رطوبة من الأشجار والنبات ، وذهب المحققون إلى أنّه على عمومه ، ثم اختلفوا هل يسبّح حقيقة أم فيه دلالة على الصانع فيكون مسبّحاً منزّهاً بصورة حاله ، وأهل التحقيق على أنّه يسبّح حقيقة ولكن لا نفقه تسبيحه وإذا كان العقل لا يحيل جعل التمييز فيها وجاء النصّ به وجب المصير إليه واستحبّ العلماء قراءة القرآن عند القبر لهذا الحديث لأنّه إذا كان يرجى التخفيف لتسبيح الجريدة فتلاوة القرآن أولى وسيأتي ما يتعلّق به إن شاء الله تعالى .

وقال الطيّب : الحكمة في كونهما ما دامت رطبتين تمنعان العذاب بعد دعوى العموم في تسبيح كلّ شيء يحتمل أن تكون غير معلومة لنا كعدد الزبانية يستأثر الله تعالى بعلمه ، وقد استنكر الخطّابيّ ومن تبعه وضع الجريد اليابس وقال الطرطوشي وكذلك ما يفعله أكثر الناس من وضع ما فيه الرطوبة من الرياحين والبقول ونحوهما على القبور لأنّ ذلك خاصّ ببركة يده ﷺ ، وقال القاضي عياض : لأنّه علّل غرضهما على القبر بأمر مغيب وهو قوله : ليعذبّان ونحن لا نعلم ذلك .

وفيه : أنّه لا يلزم من كوننا لا نعلم أيعذبّ أم لا أن نترك ما يكون سبباً لتخفيف العذاب عنه أن لو عذبّ ألا ترى أنّا ندعو للميت بالرحمة ولا نعلم أنّه يرحم أم لا وليس في السّياق ما يقطع على أنّه باشر الوضع بيده الكريمة بل يحتمل أن يكون أمر به وإن كان الظاهر أنّه باشره بيده ، وقد تأسّى بريدة بن الحصيب رضي الله عنه بذلك فأوصى أن يوضع على قبره جريدتان كما سيأتي في الجنائز من هذا الكتاب وهو أولى أن يتّبع من غيره ، وفي الحديث أنّ عذاب القبر حقّ حتّى يجب الإيمان به والتسليم له وعلى ذلك أهل السنّة والجماعة خلافاً للمعتزلة على المشهور ولكن ذكر القاضي عبد الجبار رئيس المعتزلة في

كتاب الطبقات إن قيل مذهبكم أذاكم إلى إنكار عذاب القبر وهو ممّا أطبقت عليه الأمة قيل إن هذا الأمر إنّما أنكره أولاً ضرار بن عمرو ولمّا كان من أصحاب واصل ظنّوا أنّ ذلك ممّا أنكرته المعتزلة وليس الأمر كذلك بل المعتزلة رجلاّن: أحدهما: يجوز ذلك كما وردت به الأخبار، والثاني: يقطع بذلك وأكثر شيوخنا يقطعون بذلك وإنّما ينكرون قول جماعة من الجهلة أنّهم يعذبون وهم موتى ودليل العقل يمنع من ذلك، وذكر نحوه أبو عبيد الله المرزباني في كتاب الطبقات له، وقال القرطبي إنّ الملاحدة ومن يذهب مذهب الفلاسفة أنكروه أيضاً والإيمان به واجب لازم حسب ما أخبر به المخبر الصادق عليه السلام أن الله يحيي العبد ويردّ إليه الحياة والعقل وبهذا نطقت الأخبار وهو مذهب أهل السنة والجماعة، وكذلك يكمل العقل للصّغار ليعلموا منزلتهم وسعادتهم، وقد جاء أنّ القبر ينضمّ عليه كالكبيرة، وصار أبو الهذيل وبشر إلى أنّ من خرج عن سمة الإيمان فإنّه يعذب بين النفختين وإنّ المسألة إنّما تقع في تلك الأوقات وأثبت البلخي والجبائي وابنه عذاب القبر ولكنهم نفوه عن المؤمنين وأثبتوه للكافرين والفاسقين، وقال بعضهم عذاب القبر جائز وأنّه يجري على الموتى من غير ردّ روحهم إلى الجسد وأنّ الميّت يجوز أن يألّم⁽¹⁾ ويحسّ وهذا مذهب جماعة من الكرامية، وقال بعض المعتزلة إنّ الله تعالى يعذب الموتى في قبورهم ويحدث الآلام وهم لا يشعرون فإذا حشروا وجدوا تلك الآلام كالسكران والمغشيّ عليه إن ضربوا لم يجدوا ألماً فإذا عاد عقلهم إليهم وجدوا تلك الآلام، وأمّا باقي المعتزلة مثل ضرار بن عمرو وبشر المريسي ويحيى بن كامل وغيرهم فإنهم أنكروا عذاب القبر أصلاً، وهذه الأقوال كلّها فاسدة تردّها الأحاديث الثابتة وإلى الإنكار أيضاً ذهب الخوارج وبعض المرجئة، ثمّ المعذب عند أهل السنة الجسد بعينه أو بعضه بعد إعادة الروح إلى جسده أو إلى جزئه وخالف في ذلك محمّد بن جرير وطائفة قالوا لا يشترط إعادة الروح إلى بدنه ولا يستلزم ذلك أن يتحرك الميت ويضطرب في قبره وأن يرى أثر العذاب عليه، إن الغريق في الماء

(1) إنّ التأثير بالآلم وكذا اللذة بالنعم لا يستلزم الاضطراب فإنّ النائم يتلذذ بالاحتلام، ويتألّم بالأحلام، ولا نشاهد الاضطراب والحركة منه.

والمأكول في بطونه الحيوانات والمصلوب في الهواء يعذب وإن لم نطلع عليه .
 وفيه أيضًا : نجاسة الأبوال مطلقًا قليلها وكثيرها وهو مذهب عامة الفقهاء ،
 وسهل فيه القاسم بن مُحَمَّد ومحمد بن علي والشعبي ، وصار إمامنا الأعظم أبو
 حنيفة وصاحبه رحمهم الله إلى عفو قدر الدرهم الكبير اعتبارا للمشقة وقال
 الشافعي إزالتها فرض مطلقًا وقال مالك : ليس : إزالتها بفرض والوعيد عليه بأنه
 يُعذب في القبر لأنه يدع البول يسيل عليه فيصلّي بغير طهور لأنّ الوضوء لا يصح
 مع وجوده ، ويحتمل أنه يفعله على عمد بغير عذر ومن ترك سنة النبي ﷺ بغير
 عذر فهو يستحق الوعيد ، وقال الثوري كانوا يرخصون في القليل من البول
 ورخص الكوفيون في مثل رؤوس الإبر من البول ، وفي الجواهر للمالكية أنّ
 البول والعذرة من بني آدم الآكلين الطعام نجسان وطاهران من كلّ حيوان مباح
 الأكل ومكروهان من المكروه أكله وقيل بل نجسان وعامة الفقهاء لم يخففوا في
 شيء من الدم إلّا في اليسير من دم الحيض واختلف أصحاب مالك في مقدار
 اليسير فقل قدر الدرهم الكبير وقيل غير ذلك .

وفيه أيضًا : على ما قال الخطّاب دليل على استحباب تلاوة القرآن الكريم
 على القبور لأنّه إذا كان يرجى عن الميّت التخفيف بتسبيح الشجر فتلاوة القرآن
 العظيم أعظم رجاء وبركة ، وقد اختلف الناس في هذه المسألة ، فذهب إمامنا
 الأعظم أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله إلى وصول ثواب قراءة القرآن إلى الميّت
 لما روي في كتاب السنن عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنّ النّبي ﷺ قال :
 «من مرّ بين المقابر فقرأ : (قل هو الله أحد) إحدى عشرة مرة ثم وهب أجرها
 للأموات أعطي من الأجر بعدد الأموات» .

وفيه أيضًا : عن أنس رضي الله عنه يرفعه من دخل المقابر فقرأ سورة يس
 خفف الله عنه يومئذ ، وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :
 «من زار قبر والديه أو أحدهما فقرأ عنده أو عندهما يس غفر له» ، وروى أبو حفص بن
 شاهين عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «من قال الحمد لله رب
 العالمين رب السموات والأرض رب العالمين وله الكبرياء في السموات والأرض وهو
 العزيز الحكيم هو الملك رب السموات ورب الأرض رب العالمين وله النور في

السموات والأرض وهو العزيز الحكيم» مرة واحدة ثم قَالَ: «اللَّهُم اجعل ثوابها لوالدي لم يكن لوالديه عليه حقٌ إلَّا أداه إليهما»، وقال النَّوَوِيُّ: المشهور من مذهب الشافعي وجماعة أنَّ قراءة القرآن لا تصل إلى الميت والأخبار المذكورة حجة عليهم، ولكن أجمع العلماء على أنَّ الدعاء ينفعهم ويصلهم ثوابه لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: 10] الذي سبقونا بالإيمان وغير ذلك من الآيات والأحاديث المشهورة منها قوله ﷺ: «اللَّهُم اغفر لأهل بقيع الغرقد»، ومنها قوله ﷺ: «اللَّهُم اغفر لحينا وميتنا» وغير ذلك، وأمَّا ثواب الصَّوم أو الصدقة هل يبلغه أو لا فقد روى أبو بكر الجاذبي كتاب السنن من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أنّه سأل النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ كَانَ نَذْرًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَنْحَرَ مِائَةَ بَدَنَةٍ، وَأَنَّ هِشَامَ بْنَ الْعَاصِ نَحَرَ حَصَّتَهُ خَمْسِينَ أَفِيْجَزِيَّ عَنْهُ فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ أَبَاكَ لَوْ كَانَ أَقْرَ بالتوحيد فَضُمْتَ عَنْهُ أَوْ تَصَدَّقْتَ عَنْهُ أَوْ أَعْتَقْتَ عَنْهُ» بلغه ذلك، وروى الدارقطني قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ أَجْرُ أَبِيٍّ بَعْدَ مَوْتِهِمَا فَقَالَ إِنَّ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصَلِّيَ لَهُمَا مَعَ صَلَوَاتِكَ وَأَنْ تَصُومَ لَهُمَا مَعَ صِيَامِكَ وَأَنْ تَصَدَّقَ عَنْهُمَا مَعَ صَدَقَتِكَ، وفي كتاب القاضي الإمام أبي الحسين بن الفراء عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَتَصَدَّقُ عَنْ مَوْتَانَا وَنَحْجُّ عَنْهُمْ وَنَدْعُو لَهُمْ فَهَلْ يَصِلُ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ قَالَ: «نعم ويفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق إذا أهدي إليه»، وعن سعد أنّه قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي قَدْ مَاتَ أَفَاعْتَقَ عَنْهُ قَالَ: «نعم»، وعن أبي جعفر مُحَمَّد بن علي بن الحسين أن الحسن والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَا يَعْتَقَانِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي الصحيح قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي تَوَقَّيْتُ أَنْ يَنْفَعَهَا أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا قَالَ: «نعم»، فَإِنْ قِيلَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: 39] وهو يدلُّ على عدم وصول ثواب القرآن وغيره إلى الميت، فالجواب: منع دلالة الآية عليه فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَقْوَالٍ:

أحدها: أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: 21]

حيث أدخل الأبناء الجنة بصلاح الآباء قاله ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .
 الثاني : أنها خاصّة بقوم إبراهيم موسى عليهما السلام وأما هذه الأمة فلهم ما سعوا وما تسعى لهم غيرهم قَالَه عكرمة .
 الثالث : أن المراد بالإنسان الكافر قاله الربيع بن أنس .
 الرابع : أن معناها ليس للإنسان بطريق العدل إلا ما سعى وأما بطريق الفضل فجائز أن يزيده الله تعالى ما شاء قَالَه الحسين بن الفضل .
 الخامس : أن معنى ما سعى ما نوى قاله أبو بكر الورّاق .
 السادس : أن معناها ليس للكافر من الخير إلا عمله في الدنيا فيثاب عليه في الدنيا حتّى لا يبقى له في الآخرة شيء ذكره الثعلبي .
 السابع : أن اللام للإنسان بمعنى على تقديره ليس على الإنسان إلا ما سعى .
 الثامن : أن معناه ليس له إلا سعيه في تحصيل سببه مثل سعيه في تحصيل قراءته وولد يترحم عليه وصديق يستغفر له وتارة يسعى في خدمة الدين والعبادة فيكتسب محبة أهل الدّين فيكون ذلك سببا حصل بسعيه حكاها أبو الفرج عَنْ شيخه ابن الزاغوني ، وفي الحديث أيضًا : وجوب الاستنجاء إذ هو المراد بعدم الاستتار من البول ، قَالَ ابن البطال معناه لا يستر جسده ولا ثوبه من مماسّة البول ولمّا عذّب على استخفافه بغسله وبالتحرّز منه دلّ على أن من ترك البول من مخرجه ولم يغسله أنّه حقيق بالعذاب ، وقال البغوي : وفيه وجوب الاستتار عند قضاء الحاجة عَنْ أعين الناس عند الفضاء فافهم .

تنبيه:

هذا الحديث رواه ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فعلى تقدير كون هذه القصّة بمكة على ما دلّ عليه قول الراوي أو مكة كيف يتصوّر هذا وكان ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند هجرة رسول الله ﷺ من مكة ابن ثلاث سنين فكيف ضبط ما وقع ، فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

الأوّل : أنه يحتمل أن تقع هذه القصّة بعد مراجعة النّبِيِّ ﷺ إلى مكة سنة الفتح أو سنة الحجّ .

الثاني : أنه يحتمل أنه سمع من النَّبِيِّ ﷺ ذلك .

الثالث : أنه يجوز أن يكون من مراسيل الصحابة ، ثم إنَّ في متن هذا الحديث ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين وفي حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم أنه الذي قطع الغصنين فهل هذه قصة واحدة أو قصتان فالجواب أنهما قصتان والمغايرة بينهما من أوجه :

الأول : أن هذه كانت في المدينة وكان معه ﷺ جماعة وقصة جابر كانت في السفر وكان خرج لحاجته فتبعه جابر وحده .

الثاني : أنَّ في هذه القصة أنه ﷺ غرس الجريدة بعد أن شَقَّها نصفين كما في رواية الأعمش الآتية وفي حديث جابر أمر ﷺ جابرا فقطع غصنين من شجرتين كان النَّبِيُّ ﷺ استتر بهما عند قضاء حاجته ثم أمر جابرا فألقى الغصنين عَنْ يمينه وعن يساره حيث كان جالسا وأنَّ جابرا سألَهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ إِنِّي مررت بقبرين يعذبان فأحببت بشفاعتي أن يرقه عنهما ما دام الغصنان رطبين .

الثالث : أنه لم يذكر قصة جابر ما كان السبب في عذابهما .

الرابع : أنه لم يذكر فيه كلمة التَّرجِي فدلَّ كَلَهُ على أنهما قصتان مختلفتان ، ولا يبعد تعدد ذلك وقد روى ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه ﷺ مرَّ بقبر فوقف عليه فَقَالَ ايتوني بجريدتين فجعل إحداهما عند رأسه والأخرى عند رجله فهذا بظاھرہ يدلُّ على أنَّها قصة ثالثة فسقط بهذا الكلام من ادَّعى أنَّ القصة واحدة كما مال إليه النَّوَوِيُّ والقرطبي رحمهما الله تعالى ، ثم إنه لم يعرف اسم المقبورين ولا أحدهما والظاهر أنه ﷺ لم يبيِّن ذلك قصداً للتستر عليهما خوفاً من الافتضاح وهو عمل مستحسن ولا سيما من حضرة النَّبِيِّ ﷺ الذي من شأنه الرحمة والرافة على عباد الله ، أو هو قد بيَّنه ليتحرز غيره عَنْ مباشرة ما باشره صاحب القبرين ولكن أبهم الراوي عند لذلك كما تقدم ويستفاد منه أنه ينبغي أن لا يبالغ في الفحص عَنْ تسمية من وقع في حقه ما يذم به .

وأما ما حكاه القرطبي في التذكرة عَنْ بعضهم وضعفه من أنَّ أحدهما كان سعد بن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهو قول باطل لا ينبغي ذكره إلا مقروناً ببيانه ومما يدلُّ على بطلانه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ حضر دفن سعد بن معاذ كما ثبت في الصحيح وأما

قصة المقبورين ففي حديث أبي أمامة عند أحمد أنه عليه السلام قَالَ لَهُمْ : « من دفنتم اليوم ههنا » فدلّ على أنّه لم يحضرهما وقد سمّاه النَّبِيُّ عليه السلام سيّدا حيث قَالَ لأصحابه قوموا إلى سيّدكم وقال إنّ حكمه وافق حكم الله وقال : « إنّ عرش الرحمن اهتز لموته » إلى غير ذلك من مناقبه الجليلة ، وقد اختلف في المقبورين ، فقيل : كانا كافرين وبه جزم أبو موسى المدني في كتابه الترغيب والترهيب واحتجّ في ذلك بما رواه من حديث ابن لهيعة عَنْ أُسامة بن زيد عَنْ أَبِي الزبير عَنْ جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَرَّ بِنَا نَبِيَّ اللَّهِ عليه السلام على قبرين من بني النّجّار هلكا في الجاهلية فسمعهما يعذّبان في البول والنميمة قَالَ أبو موسى هذا وإن كان ليس بقويّ لكن معناه صحيح لأنّهما لو كانا مسلمين لما كان لشفاعته عَلَيْهِ السَّلَامُ لهما إلى أن ييبسا معنى ولكنه لمّا رآهما يعذّبان لم يستجز من لطفه وعطفه حرمانهما من إحسانه فشفع لهما إلى المدة المذكورة ، ولمّا رواه الطبراني في الأوسط بما لفظه : مَرَّ النَّبِيُّ عليه السلام على قبور نساء من بني النّجّار هلكن في الجاهلية فسمعهنّ يعذّبن في النميمة قَالَ لم يروه عَنْ أُسامة إلّا ابن لهيعة ، وقيل كانا مسلمين وجزم به ابن العطار في شرح العمدة لأنّهما لو كانا كافرين لم يدع عَلَيْهِ السَّلَامُ لهما بتخفيف العذاب ولا ترجّاه لهما ، ويقوّي هذا ما في بعض طرق حديث ابن عبّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرَّ بقبرين من قبور الأنصار جديدين وهو لقب إسلامي لقبوا به لنصرهم النَّبِيُّ عليه السلام ولم يعرف به مسمّى في الجاهلية ، ويقوّيه أيضًا ما في رواية مسلم فأحببت بشفاعتي والشفاعة لا تكون إلّا للمؤمن ، وما في رواية أحمد المذكورة أنّها أنه عليه السلام مَرَّ بالبقيع فقال : « من دفنتم اليوم ههنا » يدلّ عليه أيضًا لأنّ البقيع مقبرة المسلمين والخطاب لهم فإنّ جريان العادة بأنّ كل فريق يتولّاه من هو منهم ، ويقوّي كونهما مسلمين أيضًا رواية أبي بكرة عنه أحمد والطبراني بإسناد صحيح : يعذّبان وما يعذّبان في كبير ، بلى وما يعذّبان إلّا في الغيبة والبول ، فهذا الحصر ينفي كونهما كافرين لأنّ الكافر وإن عذب على ترك أحكام الإسلام فإنّه يعذب مع ذلك على الكفر بلا خلاف ، والله أعلم.

58 - باب مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْبَوْلِ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِصَاحِبِ الْقَبْرِ: «كَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ سِوَى بَوْلِ النَّاسِ.

217 - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا

58 - باب مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْبَوْلِ

(باب مَا جَاءَ) من الحديث (في) حكم (غَسْلِ الْبَوْلِ) وجه المناسبة بين البابين أَنَّ المذكور في الباب السابق البول الذي كان سبباً لعذاب صاحبه في قبره وفي هذا الباب بيان غسل ذلك البول.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: في الحديث السابق (لِصَاحِبِ الْقَبْرِ) أي: لأجل صاحب القبر أو عن صاحب القبر كما ذكره ابن الحاجب واحتج عليه بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: 11]، وقيل: ويجوز أن تكون اللام هنا بمعنى عند كما في قولهم كتبته لخمس خلون.

(كَانَ لَا يَسْتَتِرُ) من الاستتار وفي رواية ابن عساكر لا يستبرئ من الاستبراء أي: لا يستفرغ البول جهده بعد فراغه منه فيخرج منه بعد وضوئه (مِنْ بَوْلِهِ) وهذا تعليق من البُخَارِيِّ وقد أراد به الإشارة إلى أَنَّ المراد من البول المذكور هو بول الناس لا سائر الأبول فلذلك قَالَ: (وَلَمْ يَذْكُرْ سِوَى بَوْلِ النَّاسِ) وقد استفاد ذلك من إضافة البول إليه فتكون رواية لا يستتر من البول محمولة على ذلك من باب حمل المطلق على المقيّد، وكأنّ فيه ردّاً على الخُطَّابِيِّ حيث قَالَ فيه دليل على نجاسة الأبول كلّها وليس كذلك بل الأبول غير بول الناس على نوعين:

أحدهما: نجس مثل بول الناس يلتحق به لعدم الفارق وهو بول ما لا يؤكل.

والآخر: عند من يَقُولُ بطهارته وهو بول ما يؤكل فلا حجة في الحديث لمن قَالَ بنجاسته ولمن قَالَ بطهارته حجج أخرى، وقال القرطبي قوله من البول اسم مفرد لا يقتضي العموم ولو سلّم فهو مخصوص وبالأدلة المقتضية لطهارة بول ما لا يؤكل انتهى.

(حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) هو الدورقي، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية: أَخْبَرَنَا

إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَبَرَّزَ لِحَاجَتِهِ، أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فَيَغْسِلُ بِهِ⁽¹⁾.

(إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) هو ابن عليّة وليس هو أخا يعقوب وقد مرّ ذكرهما في باب حب الرسول من الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (رَوْحُ) بفتح الراء على المشهور ونقل ابن التين عن القاسمي أنّه قرئ بضمّها وهو شاذ مردود (ابنُ القَاسِمِ) التميمي العنبري من ثقات البصريين ويكنى بأبي القاسم وبأبي غياث بالغين المعجمة وبالثاء المثناة.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ) أبو معاذ البصري مولى أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد ما بين بغدادي وبصري وقد أخرج متنه المؤلف في الطهارة في موضعين وفي الصلاة وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة.

(قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَبَرَّزَ) على وزن تَفَعَّلَ بتشديد العين أي: إذا خرج إلى البراز بفتح الموحدّة أي: الفضاء الواسع فكنوا به عَنْ قِضَاءِ الْحَاجَةِ كما كنوا عنه بالخلاء لأنّهم كانوا يتبرّزون في الأمكنة الخالية من الناس، وأمّا البراز بكسر الموحدّة فهو المبارزة في الحرب أو كناية عن ثقل الغذاء وهو الغائط على ما قاله الجوهري.

(لِحَاجَتِهِ) أي: لأجلها أو عند حاجة (أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فَيَغْسِلُ بِهِ) أي: يغسل ذكره بالماء، وحذف المفعول لظهوره أو للاستحياء عَنْ ذكره كما قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ما رأيت منه ولا رأى منّي تعني العورة.

وفي رواية أبي ذرّ: فيغتسل من الافتعال والفرق بين الغسل والاعتسال ما بين الكسب والاكْتِسَاب من الاعْتِمَال في الثاني دون الأوّل.

(1) وفي رواية رسول الله.

(2) أطرافه 150، 151، 152، 500 - تحفة 1094 - 65/1.

باب - 59

218 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَازِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ،

وفي رواية ابن عساكر: فتغسل من التفعّل الذي هو للتكلف والتشديد في الأمر، وقد تقدّمت مباحث متن هذا الحديث في باب: الاستنجاء بالماء، وإنّما استدلّ به في هذا الباب على غسل البول وهو أعمّ من الاستدلال به على الاستنجاء فلا تكرار، وقد ثبتت الرخصة في حقّ المستجمر فيستدلّ به على غسل ما انتشر من المحلّ، ففي الحديث استحباب التباعد من الناس عند قضاء الحاجة، والاستتار عنّ أعين الناس.

وفيه: جواز الاستنجاء بالماء واستحبابه ورجحانه على الاقتصار على الحجر، وقد اختلف العلماء في هذه المسألة، فالذي عليه الجمهور من السلف والخلف أنّ الأفضل أن يجمع بين الماء والحجر فإن اقتصر اقتصر على أيّهما شاء لكنّ الماء أفضل لأصالته في التنقية، وقيل: إنّ الحجر أفضل.

وقال ابن حبيب المالكي: لا يجوز الحجر إلّا لمن عدم الماء.

وفيه: استحباب خدمة الصالحين وأهل الفضل والتبرّك بذلك، والله أعلم.

باب - 59

(باب) كذا وقع في رواية أبي ذرّ من غير ترجمة وهو بمنزلة الفصل من الباب وسقط هو في رواية الباقيين.

حدّثني وفي رواية: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) بضم الميم وفتح المثناة والنون المشدّدة البصري المعروف بالزمن وقد تقدّم في باب حلاوة الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَازِمٍ) بالخاء والزّاي المعجمتين أبو معاوية الضرير عمي وعمره أربع سنين وقد مرّ في باب: (المسلم من سلم المسلمون).

(قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) هو سليمان بن مهران الكوفيّ التابعيّ المتقدّم في باب ظلم دون ظلم.

عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ» ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، فَعَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَا»

(عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جَبْرِ (عَنْ طَاوُسٍ) هو ابن كيسان وقد مرَّ في باب من لم ير الوضوء إلَّا من المخرجين (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما ورجال هذا الإسناد ما بين بصريّ وكوفيّ ومكيّ ويمانيّ.

وقد تقدّم ذكر تعدّد مواضعه وبيان من أخرجه (قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ، فَقَالَ: إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ) أي: صاحباهما فذكر المحلّ وأريد الحال.

(وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ) يشقّ الاحتراز عنه وإن كان كبيراً من حيث المعصية.

(أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ) أي: لا يستنزه منه كما في رواية مسلم وسنن أبي داود، وعند ابن عساكر لا يستبرئ من الاستبراء.

(وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ) بقصد الإضرار والإفساد كما تقدّم.

(ثُمَّ أَخَذَ) ﷺ (جَرِيدَةً رَطْبَةً، فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، فَعَرَزَ) وفي رواية وكيع في الأدب فغرس بالسين وهما بمعنى واحد وبين الزاي والسين تناوب.

(فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً) قَالَ سعد الدين الحارثي ثبت بإسناد صحيح أنّ غزره ﷺ كان عند رأس القبر وقد صرّح به في مسند عبد بن حميد من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش.

(قَالُوا) أي: الصحابة رضي الله عنهم: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟) وزاد أبو الوقت والأصيلي وابن عساكر لفظة هذا وهي ساقطة عند المستملي والسرخسي (قَالَ) ﷺ: (لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ) بفتح الفاء المشددة (عَنْهُمَا) أي: العذاب (مَا لَمْ يَبْسَا) بالتذكير أو التأنيث كما تقدّم.

وهذا الحديث في نفس الأمر هو الذي ترجم له المؤلف بقوله من الكبائر أن لا يستتر من بوله لأنّ مخرجهما واحد إلّا أنّ في السند وبعض المتن اختلافاً وهو ظاهر.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى، وَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا مِثْلَهُ⁽¹⁾ يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ.

60 - باب تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسِ الْأَعْرَابِيِّ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ بَوْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ⁽²⁾

نعم، بينهما باب آخر وهو قوله باب ما جاء في غسل البول لكنه تابع للباب السابق وليس للتابع استقلال في شأنه، نعم ينبغي أن يقدم هذا الحديث على هذا الباب فافهم.

وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى) وفي رواية الأصيلي وابن عساكر: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبَّرَ هُنَا تَقَالَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدَّثَنِي. فَإِنَّ قَالَ أَحْظَ رَتَبَةً مِنْ حَدَّثَ. (وَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ) وهو معطوف على قوله حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا مِثْلَهُ) وفي قوله مثله إشارة إلى أن مجاهدًا في هذا الطريق عن ابنِ عَبَّاسٍ لَأَنَّهُ قَالَ مِثْلَهُ وَمِثْلَ الشَّيْءِ غَيْرُهُ فافهم. وفائدة ذكر هذا الإسناد التقوية للإسناد الأول وقد صرح فيه بسماع الأعمش عن مجاهد والإسناد الأول معنعن والأعمش مدلس وعنعة المدلس لا تعتبر إلا إذا علم سماعه فأراد التصريح بسماعه.

60 - باب تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسِ الْأَعْرَابِيِّ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ بَوْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ

(باب تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسِ) بالجر عطفاً على النَّبِيِّ ﷺ ويجوز الرفع عطفاً على المحل لأنَّ الترك مصدر مضاف إلى فاعله (الأعرابي) بالنصب على أنه مفعول الترك وهو نسبة إلى الأعراب ولا واحد من لفظه وهم من سكن البادية عرباً كانوا أو عجمًا وأما العربي فنسبة إلى العرب وهم أهل الأمصار، وليس الأعراب جمعاً للعرب كما تقدّم مستقصى وسيأتي من الأعرابي مع خلاف فيه. (حَتَّى فَرَّغَ مِنْ بَوْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ) النّبويّ ووجه المناسبة بين البابين هو

(1) أطرافه 216، 1361، 1378، 6052، 6055 - تحفة 5747.

(2) وبذلك جزم عامة الشراح، قال الحافظ: وإنما تركوه يبول في المسجد لأنه كان شرع في المفسدة فلو منع لزادت إذ حصل تلويث جزء من المسجد، فلو منع لدار بين أمرين: إما أن يقطعه فيتضرر، وإما أن لا يقطعه فلا يأمن من تنجيس بدنه أو ثوبه أو مواضع أخرى =

219 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى أَغْرَابِيًّا يَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ

اشتمال كلّ منهما على إزالة البول حيث ذكر في الباب السابق الغسل وفي هذا الباب صبّ الماء عليه وحكمه حكم الغسل.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي البصريّ وقد مرّ في الوحي.

(قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) بفتح الهاء وتشديد الميم هو ابن يحيى بن دينار العوزي بفتح المهملة وسكون الواو وبالذال المعجمة كان قويًّا في الحديث ثبتا في كلّ المشايخ مات سنة ثلاث وستين ومائة.

قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (إِسْحَاقُ) هو ابن عبد الله بن أبي طلحة بن سهل الأنصاريّ وقد تقدّم في باب من قعد حيث ينتهي به المجلس.

(عَنْ أَنَسٍ) هو (ابن مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين بصريّ ومدنيّ، وقد أخرج متنه المؤلف في الباب التالي وفي الأدب أيضًا، وأخرجه مسلم والترمذيّ، والنسائي، وأبو داود، وابن ماجه أيضًا.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى) أي: أبصر (أَغْرَابِيًّا يَبُولُ) في محلّ النصب على أنّه صفة أغرابيًّا (في الْمَسْجِدِ) النبويّ فزجره الناس يدلّ عليه رواية أبي هريرة الآتية فتناوله الناس.

من المسجد، انتهى.

ثم ترجم الإمام البخاري بعد ذلك (باب صب الماء إلخ) ولم يتعرض عنه الشيخ كدأبه في هذا التقرير أنه لا يتعرض غالبًا عما تقدم الكلام عليه، فإنه قد قرر على ذلك في تقرير الترمذي المعروف بـ«الكوكب الدرّي» فارجع إليه لو شئت، ثم أجمل الكلام مرة ثانية في «أبي داود» ولفظه: قوله: «صبوا عليه سحلاً من ماء» وذلك لإزالة التّن ودفع الوسواس وإن كانت الأرض تطهر باليبس أيضًا، ولأن الماء حين جرى ذهبت بالنجاسة عن هذا الموضع فطهر للصلاة والتميم، وباليبس لم تكن إلا الثانية، وأما ما اجتمع فيه هذا الماء من الأرض فلعلها خارج المسجد فلا يضر بقاءه نجسًا، أو بلغ الماء حد الجريان فلا بعد في طهارتها أيضًا، انتهى.

وهذا إجمال ما فصله في «الكوكب» ولو شئت تفاصيل هذا الاختلاف ومستدلّات الحنفية فعليك بـ«البدل» و«الأوز» فإن الإمام مالكًا ذكر هذا الحديث في (باب البول قائما) وكذا لم يتعرض الشيخ بـ(باب بول الصبيان) لتقدم الكلام عليه في «الكوكب» ولذا لم يذكر في هذه الأبواب كلام في تقريره: مولانا محمد حسن المكي ومولانا حسين علي الفنجاوي، ولا تغفل عن دأب الشيخ هذا فيما سيأتي إلى آخر «البخاري».

فَقَالَ: «دَعُوهُ حَتَّى إِذَا فَرَغَ دَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ»⁽¹⁾.

(فَقَالَ) ﷺ: (دَعُوهُ) أي: اتركوه وهو أمر بصيغة الجمع من يدع وفي رواية مسلم لا تُزرموه ودعوه وهو بتقديم الزاي على الراء المهملة بمعنى لا تقطعوا عليه بوله يقال زرم الدمع والدم أي: انقطعوا وأزرمته أنا، وعن عبد الله بن نافع المدني أن هذا الأعرابي كان الأقرع بن حابس كما حكاه أبو بكر التارنيخي، أو هو ذو الخويصرة اليماني حيث أخرج أبو موسى المديني هذا الحديث من طريق مُحَمَّد بن عطاء عَنْ سليمان بن يسار قَالَ أَطَّلَعَ ذُو الْخَوِيسِرَةِ الْيَمَانِي وَكَانَ رَجُلًا جَافِيًا فَذَكَرَ الْحَدِيثَ تَامًّا بِمَعْنَاهُ لَكِنَّهُ مَرْسَلٌ وَفِي إِسْنَادِهِ مَبْهَمٌ، ونقل عن أبي الحسن بن فارس أَنَّهُ عَيْنَةٌ بَن حَصْر والعلم عند الله تعالى.

(حَتَّى إِذَا فَرَغَ) أي: فتركوه إلى أن فرغ من بوله، وإنما تركوه لأنه كان شرع في المفسدة فلو مُنِعَ لزادت المفسدة إذ قد حصل تلويث جزء من المسجد فلو مُنِعَ لدار بين أمرين إما أن يقطعه فيتضرر وإما أن لا يقطعه فلا يأمن تنجيس بدنه أو ثوبه أو مواضع أخرى من المسجد وقال ابن بطال إنما فعل النبي ﷺ ذلك استئلافًا للأعرابي وتحقيقًا لمقتضى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: 4] فلما فرغ (دَعَا) ﷺ (بِمَاءٍ) أي: طلبه (فَصَبَّهُ) أي: أمر بصبه (عَلَيْهِ) يقال صببت الماء فانصبَّ أي: سكبته فانسكب، والماء ينصب من الجبل أي: ينحدر، ويقال ماء صب وهو كقولك ماء سكب، ويروى فصَّب بدون ضمير المفعول، وفي رواية للبخاري على ما يأتي فلما قضى بوله أمر النبي ﷺ بدَنُوب من ماء فأهريق عليه، وفي رواية مسلم فأمر رجلاً من القوم فجاء بدلو فسَّه عليه، وفي رواية النسائي: فلما فرغ دعا بدلو فصَّب عليه، وفي رواية ابن ماجة دعا بدلو من ماء فصَّب عليه، وفي رواية له ثم أمر بسجل من ماء فأفرغ على بوله، وفي رواية ابن صاعد عَنْ عبد الجبار بن العلاء، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابن عيينة، عَنْ يَحْيَى بن سعيد، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «احفروا مكانه ثم صبوا عليه ذنوبًا من ماء»، وفي رواية أبي داود عَنْ عبد الله بن معقل بن مقرن: خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه وأهريقوا على مكانه ماء، فقلوه فسَّه عليه بالسَّين المهملة، ويروى بالمعجمة وهي رواية الطحاوي أيضًا، والفرق بينهما أن السَّن

بالمهملة الصبّ المتصل وبالمعجمة الصبّ المنقطع قاله ابن الأثير، وقد استنبط من هذا الحديث وما سيأتي من جميع ألفاظه والروايات المختلفة فيه وجوه:

الأول: أنّه استنبط منه الشافعي رحمه الله أنّ الأرض إذا أصابتها نجاسة وصبّ عليها الماء تطهر، وقال النّوّي ولا يشترط حفرها، وقال الرافعي إذا أصابت الأرض نجاسة فصبّ عليها من الماء ما يغمره ويستهلك فيه النجاسة طهرت بعد نزوب الماء، وقبله فيه وجهان، إن قلنا: إنّ الغسالة طاهرة والعصر لا يجب فنعم، وإن قلنا إنّها نجسة والعصر واجب فلا وعلى هذا فلا يتوقّف الحكم بالطهارة على الجفاف بل يكفي أي: يغاص الماء كالثوب فلا يشترط الجفاف والنزوب كالعصر، وفيه وجه آخر وهو أن يكون الماء المصبوب سبعة أضعاف البول، ووجه آخر وهو أن يصبّ على بول الواحد ذنوب وعلى بول الاثنين ذنوبان وهكذا انتهى.

وقال أصحابنا معاصر الحنفية: إذا أصابت الأرض نجاسة رطبة، فإن كانت الأرض رخوة صبّ عليها الماء حتّى يتسفل فيها فإذا لم يبق على وجهها شيء من النجاسة وتسفل الماء يحكم بطهارتها ولا يعتبر فيه العدد وإنما هو على اجتهادنا وما هو في الغالب ظنة أنّها طهرت ويقوم في الأرض مقام العصر فيما يحتمل العصر وعلى قياس ظاهر الرواية يصبّ عليها الماء ثلاثاً ويتسفل في كلّ مرة، وإن كانت الأرض صلبة، فإن كانت صعوداً يحفر في أسفلها حفيرة ويصبّ عليها الماء ثلاث مرّات ويتسفل إلى الحفيرة، وإن كانت مستوية بحيث لا يزول عنها الماء لا تغسل لعدم الفائدة في الغسل بل تحفر، وعن أبي حنيفة⁽¹⁾ رحمه الله لا تطهر الأرض حتّى تحفر إلى الموضع الذي وصلت إليه النداءة وينقل التراب والدليل على ذلك حديث أنس رضي الله عنه وحديث عبد الله بن معقل بن مقرن رضي الله عنه وقد ذكرا عن قريب وكذا يدلّ عليه ما رواه عبد الرزاق في مصنّفه عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال: بال أعرابي في المسجد فأرادوا أن يضربوه

(1) وقد روي عن أبي حنيفة رحمه الله أيضاً أنها بعد صبّ الماء عليها لا تطهر حتى تدلك وتنشف بصوف أو خرقة فعل ذلك ثلاث مرّات وإن لم يفعل ذلك صبّ عليها ماءً كثيراً حتى عرف أنه أزال النجاسة ولم يوجد فيه لون ولا ريح ثم ترك حتى نشفت كانت طاهرة.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «احفروا مكانه واطرحوا عليه دلوًا من ماء علّموا ويسّروا ولا تعسّروا»، والقياس أيضًا يقتضي هذا الحكم لأنّ الغسالة نجسة فلا تطهر الأرض ما لم تحفر وينقل التراب، لا يقال قد تركتم الحديث الصحيح استدللتم بحديث أنس رضي الله عنه وهو ضعيف وبحديث عبد الله بن معقل وهو مرسل لأنّ ابن معقل لم يدرك النبي ﷺ، لأنّا نقول قد علمنا بالحديث الصحيح فيما إذا كانت الأرض رخوة وعملنا بالضعيف على تقدير ضعفه فيما إذا كانت الأرض صلبة والعمل بالكلّ أولى من العمل بالبعض وإهمال البعض.

وأما المرسل فهو معمول به عندنا ومن يترك العمل بالمرسلات يترك العمل بأكثر الأحاديث، وقد تقرّر عند المحذّثين أنّ مرسلين صحيحين إذا عارضاً حديثاً صحيحاً مسنداً كان العمل بالمرسلين أولى فكيف مع عدم المعارضة هذا، وسيأتي أنّ ذلك حين المبادرة إلى تطهير الأرض وإلا فزكاة الأرض يبسها عندنا كما في الهداية وغيره.

الثاني: أنّه استدلّ به بعض الشافعية على أنّ الماء يتعيّن في إزالة النجاسة ومنعوا غيره من المايعات المزيلّة وهذا استدلال فاسد لأنّ ذكر الماء هنا لا يدلّ على نفي غيره لأنّ الواجب هو الإزالة والماء مزيل بطبعه فيقاس عليه كلّ ما كان مزيلًا لوجود الجامع على أنّ هذا الاستدلال يشبه مفهوم مخالفة وهو ليس بحجّة.

الثالث: أنّه استدلّ به جماعة من الشافعية وغيرهم أنّ غسالة النجاسة الواقعة على الأرض طاهرة وذلك لأنّ الماء المصبوب لا بدّ أن يتدافع عند وقوعه على الأرض ويصل إلى محلّ لم يصبه البول ممّا يجاوره فلولاً أنّ الغسالة طاهرة لكان الصبّ ناشراً للنجاسة وذلك خلاف مقصود التطهير ولا فرق في ذلك بين كون النجاسة في الأرض وبين كونها في غيرها نعم فرق الحنابلة بين الأرض وغيرها.

الرابع: أنّه استدلّ به بعض الشافعية أنّ العصر في الثوب النجس إذا غسل لا يجب وهذا الاستدلال فاسد وقياس مع الفارق لأنّ الثوب ينعصر بالعصر بخلاف الأرض.

الخامس: أنّه استدلّ به البعض أنّ الأرض إذا أصابتها نجاسة فجفت بالشمس أو بالهواء لا تطهر لأنه لو كان يكفي ذلك لما حصل التكليف بطلب

الدلو ولأنه لم يوجد المزيل ولهذا لا يجوز التيمم بها وهو محكي عَنْ أَبِي قَلَابَةَ وهذا أيضًا فاسد لأن ذكر الماء في الحديث لوجوب المبادرة إلى تطهير المسجد وتركه إلى الجفاف تأخيرٌ لهذا الواجب وإذا تردد الحال بين الأمرين لا يكون دليلًا على أحدهما بعينه وقد سبق أن الواجب: هو الإزالة، والماء مزيل بطبعه فتقاس عليه كل ما كان مزيلًا لوجود الجامع، وإنما لا يجوز التيمم بها لأن طهارة الصعيد ثبتت شرطًا بنص الكتاب فلا يتأذى بما ثبت بالحديث.

السادس: أن فيه دليلًا على صيانة المساجد وتنزيهها عن الأقدار والنجاسات ألا يرى إلى تمام الحديث في رواية مسلم ثم إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ دعا أي: الأعرابي فَقَالَ له إِنَّ هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر إنما هي لذكر الله والصلاة وقراءة القرآن، وقوله وإنما هي لذكر الله من قصر الموصوف على الصفة ولفظ الذكر عام يتناول قراءة القرآن وقراءة العلم ووعظ الناس والصلاة أيضًا عام يتناول المكتوبة والنافلة ولكن النافلة في المنزل أفضل إلا سنن الرواتب على الأصح فإنها صارت من قبيل شعائر الإسلام التي تؤدي من على سبيل الاشتهار، ثم غير هذه الأشياء ككلام الدنيا والضحك واللبث فيه بغير نية الاعتكاف مشتغلًا بأمر من أمور الدنيا ينبغي أن لا يباح وهو قول بعض الشافعية، والصحيح أن الجلوس فيه لعبادة أو قراءة علم أو درس أو سماع موعظة أو انتظار صلاة أو نحو ذلك مستحب ويثاب على ذلك، وإن لم يكن لشيء من ذلك كان مباحًا وتركه أولى، وأما النوم فيه فقد نص الشافعي في الأم أنه يجوز، وعنه وعن ابن المسيب والحسن وعطاء أنه لا يجوز لقوله ﷺ: «لا تتخذوه مرقدًا».

وروي عن الشافعي أيضًا أنه إن كان ينام فيه لصلاة فلا بأس، وقال الأوزاعي يكره النوم في المسجد، وقال مالك لا بأس بذلك للغرباء ولا أرى ذلك للحاضر، وقال أحمد إن كان مسافرًا أو شبهه فلا بأس وإن كان اتخذه مقيلاً أو مبيتًا فلا وهو قول إسحاق، وقال اليعمري وحجة من أجاز نوم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأهل الصفة رضوان الله عليهم وكذا المرأة صاحبة الوشاح والعريتين وصفوان بن أمية وغيرهم من أخبار صحاح مشهورة، وأما الوضوء فيه

فقد أباحه كل من يحفظ عنه العلم إلا أن يتوضأ في مكان يبّله ويتأذى الناس به ، قال ابن بطال هذا منقول عن ابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس والنخعي وابن القاسم وذكر ابن سيرين وسحنون أنهما كرهاه تنزيهاً للمسجد ، وقال بعض أصحابنا الحنفية إن كان فيه موضع معد للوضوء فلا بأس وإلا فلا يجوز ، وفي شرح الترمذي لليعمرى إذا افتصد في المسجد فإن كان في غير الإناء فحرام وإن كان في الإناء فمكروه وإن بال في المسجد في أنه فوجهان :

أصحهما : أنه حرام .

والثاني : أنه مكروه ، وأما الاستلقاء فيه فيجوز وكذا مد الرجل وتشبيك الأصابع للأحاديث الثابتة في ذلك .

السابع : أن فيه المبادرة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

والثامن : أن فيه مبادرة الصحابة إلى الإنكار بحضرة النبي ﷺ من غير مراجعة له واستئذان منه لما كان الاحتراز من النجاسة متقدراً في نفوس الصحابة رضي الله عنهم ، وليس هذا من باب التقدم بين يدي الله ورسوله لأنه تقرّر عندهم أيضاً طلب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فلو لم يكن في هذه الواقعة الخاصة إذن إلا أنه اكتفى فيها بالإذن العام فكأنهم استأذنوا في ذلك .

والتاسع : أن فيه دفع أعظم المفسدتين باحتمال أيسرهما وتحصيل أعظم المصلحتين بترك أيسرهما فإن البول فيه مفسدة وقطعه على البائل مفسدة أعظم منها فدفع أعظمها باحتمال أيسرهما وتنزيه المسجد عنه مصلحة وترك البائل إلى الفراغ مصلحة أعظم منها فحصل أعظم المصلحتين بترك أيسرهما .

والعاشر : مراعاة التيسير على الجاهل والتألف للقلوب .

والحادي عشر : أن فيه المبادرة إلى إزالة المفسد عند زوال المانع لأن الأعرابي حين فرغ أمر بصب الماء والثاني عشر رأفة النبي ﷺ وحسن خلقه قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة فقال الأعرابي بعد أن فقه في الإسلام فقام إلى النبي ﷺ بأبي وأمي فلم يؤنب ولم يسب .

61 - بَابُ صَبِّ الْمَاءِ عَلَى الْبَوْلِ فِي الْمَسْجِدِ

220 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَامَ أَغْرَابِيُّ فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَتَنَاولَهُ النَّاسُ،

61 - بَابُ صَبِّ الْمَاءِ عَلَى الْبَوْلِ فِي الْمَسْجِدِ

(بَابُ صَبِّ الْمَاءِ عَلَى الْبَوْلِ فِي الْمَسْجِدِ) سواء كان مسجد النبي ﷺ أو غيره من المساجد أو اللآم للعهد ويكون المراد مسجد النبي ﷺ ويكون حكاية عن ذلك وعلى الأول يكون حكماً عاماً، قيل: وليس لذكر هذا الباب فائدة وبدونه يحصل المقصود.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) بفتح الياء وتخفيف الميم هو الحكم بن نافع وقد تقدّم في الوحي (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الحمصي (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ شَهَابٍ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بتصغير الابن وتكبير الأب (ابْنِ عُثْبَةَ) بضم العين المهملة وسكون المثناة الفوقية (ابْنِ مَسْعُودٍ)⁽¹⁾ ورجال هذا الإسناد ما بين حمصي ومدني وبصري.

(أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: قَامَ أَغْرَابِيُّ) زاد ابن عيينة عند الترمذي وغيره في أوله أنه صلى ثم قال: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ تَحَجَّرتَ وَاسِعًا» فلم يلبث أن بال في المسجد، وستأتي هذه الزيادة عند المصنّف مفردة في الأدب من طريق الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ لَقَدْ تَحَجَّرتَ وَاسِعًا ضَيِّقَتْ مَا وَسَّعَهُ اللَّهُ وَخَصَّصَتْ بِهِ نَفْسَكَ دُونَ غَيْرِكَ، وَيُرْوَى احْتَجَّرتَ وَمَادَّتَهُمَا حَاءَ مَهْمَلَةٌ ثُمَّ جِيمٌ ثُمَّ رَاءٌ، وَفِي لَفْظِ ابْنِ مَاجَةَ: لَقَدْ احْتَصَرْتَ وَاسِعًا وَأَخْرَجَ ابْنَ مَاجَةَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ وَلَفْظُهُ: لَقَدْ حَصَرْتَ وَاسِعًا وَيَلِكُ أَوْ وَيَحْكُ وَكِلَاهُمَا مِنَ الْحَصْرِ بِمَعْنَى الْحَبْسِ.

(فَبَالَ) أي: شرع في البول (فِي الْمَسْجِدِ) النبوي وفي رواية أبي ذر: قام أغرابي في المسجد فباله (فَتَنَاولَهُ النَّاسُ) الحاضرون فيه بالسنتهم لا بأيديهم،

(1) كذا في أكثر الروايات عن الزهري وروى سفيان بن عيينة عنه عن سعيد بن المسيّب بدل =

فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُوهُ وَهَرِّقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ، أَوْ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ، فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيسِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ»⁽¹⁾.

وقد وقع عند المؤلف في الادب فثار إليه الناس، وله في رواية عَنْ أَنَسٍ فَقَامُوا إِلَيْهِ، وفي رواية أَنَسٍ أَيْضًا فزجره الناس، وللإسماعيلي فَأَرَادَ أَصْحَابُهُ أَنْ يَمْنَعُوهُ وَكَذَا لِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، ولمسلم من طريق إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَهْ مَهْ أَيِ اكْفَفْ وَهِيَ كَلِمَةٌ بَنِيَتْ عَلَى السَّكُونِ فَإِنْ وَصَلْتَ نَوْنْتَ فَقُلْتَ مَهْ مَهْ وَمَهْ الثَّانِيَةُ لِلتَّأَكِيدِ كَمَا تَقُولُ صَهْ صَهْ، وفي رواية للدارقطني فمر عليه الناس فأقاموه (فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُوهُ» أَيِ: اتركوه يبول وزاد الدارقطني في رواية عسى أن يكون من أهل الجنة.

(وَهَرِّقُوا) وفي رواية للبخاري في الأدب وأهريقوا بزيادة الهمزة وأما على هذه الرواية فتكون الهاء بدلا من الهمزة.

(عَلَى بَوْلِهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ) والسجل بفتح المهملة وسكون الجيم، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ السَّجْسَاطِيُّ هُوَ الدَّلْوُ مَلَأَى وَلَا يُقَالُ لَهَا ذَلِكَ وَهِيَ فَارِغَةٌ، وَقَالَ ابْنُ دَرِيدٍ السَّجْلُ دَلْوٌ وَاسِعَةٌ، وَفِي الصَّحَاحِ الدَّلْوُ الضَّخْمَةُ أَيِ الْعَظِيمَةُ.

(أَوْ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ) بفتح الذال المعجمة، قَالَ الْخَلِيلُ الدَّلْوُ مَلَأَى مَاءً، وَقَالَ ابْنُ فَارَسٍ الدَّلْوُ الْعَظِيمَةُ، وَقَالَ ابْنُ السَّكِّيتِ فِيهَا مَاءٌ قَرِيبٌ مِنَ الْمَلِيِّ وَلَا يُقَالُ لَهَا وَهِيَ فَارِغَةٌ ذُنُوبٌ، فعلى الترادف تكون كلمة أو للشك من الراوي وعلى تقدير عدمه تكون للتخيير والأول أظهر فإن رواية أَنَسٍ لَمْ تَخْتَلَفْ فِي أَنَّهَا ذُنُوبٌ، وَلَفْظَةٌ مِنْ مَاءٍ زَائِدَةٌ وَرَدَتْ تَأَكِيدًا فَإِنَّ السَّجْلَ وَالذُّنُوبَ مِنْ شَأْنِهِمَا ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ الذُّنُوبَ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَرَسِ الطَّوِيلِ وَغَيْرِهِمَا.

(فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ) حال كونكم (مُيسِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ) أَكَّدَ السَّابِقُ بِنَفْيِ ضِدِّهِ مَبَالِغَةً فِي أَنَّ الْأَمْرَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْيَسْرِ وَمَا جَعَلَ اللَّهُ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ، وَإِسْنَادُ الْبَعْثِ إِلَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَبْعُوثُ ﷺ إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا فِي مَقَامِ التَّبْلِيغِ عَنْهُ فِي حُضُورِهِ وَغَيْبَتِهِ أَطْلَقَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ، أَوْ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ قَبْلِهِ بِذَلِكَ أَيِ: مَأْمُورُونَ بِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ شَأْنَهُ ﷺ إِذَا بَعَثَ إِلَى

⁼ عبيد الله وتابعه سفيان بن حسين وقال: الحافظ العسقلاني الظاهر إنَّ الروایتين صحيحتان.
(1) طرفه 6128 - تحفة 14111.

حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (1).

62 - باب: يُهْرِيقُ الْمَاءَ عَلَى الْبَوْلِ

221 - حَدَّثَنَا خَالِدٌ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ

جهة من الجهات من بعثه يَقُولُ يَسْرُوا ولا تَعْسَرُوا.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) بفتح المهملة وسكون الموحدة وهو لقب عبد الله العتكي.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك وقد تقدم ذكرهما في الوحي.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ المتقدم ذكره.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) بهذا وقد أخرج

البيهقي هذا الحديث من طريق عبدان هذا ولفظه جاء أعرابي إلى النَّبِيِّ ﷺ فلما قضى حاجته قام إلى ناحية المسجد فبال فصاح به الناس فكفهم عنه ثم قَالَ: «صَبُّوا عَلَيْهِ دَلْوًا مِنْ مَاءٍ».

62 - باب: يُهْرِيقُ الْمَاءَ عَلَى الْبَوْلِ

(باب) بالتانين (يُهْرِيقُ) باسكان الياء وقيل بفتح الهاء ووجهه غير ظاهر فتأمل.

(الْمَاءُ عَلَى الْبَوْلِ) وسقط الباب والترجمة في رواية الأصيلي والهروي وابن

عساكر وحَدَّثَنَا بواو العطف أي: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ وحَدَّثَنَا، وفي رواية كريمة بلا واو، وفي نسخة ح (حَدَّثَنَا) بحاء التحويل.

(خَالِدٌ) هو ابن مخلد بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح اللام، وفي رواية

الأصيلي وأبي الوقت وابن عساكر خالد بن مخلد بذكر الأب.

(قَالَ:) حَدَّثَنَا وفي رواية: (وَحَدَّثَنَا) بالواو وهو غير ظاهر (سُلَيْمَانُ) هو ابن

بلال وقد تقدم ذكرهما في باب: طرح الإمام المسألة.

(عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ

قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَرَجَرَهُ النَّاسُ، فَنَهَاَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَأُهْرِيقَ عَلَيْهِ⁽¹⁾.

63 - باب بَوْل الصَّبِيَّانِ

222 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،

..... عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ

عَنْهُ (قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِي فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ) أَي: فِي قِطْعَةٍ مِنْ أَرْضِهِ فِي نَاحِيَتِهِ (فَزَجَرَهُ النَّاسُ) لِمَا أَنَّ الْإِحْتِرَازَ مِنَ النِّجَاسَةِ كَانَ مُتَقَرَّرًا عِنْدَهُمْ، (فَنَهَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ) عَنْ زَجَرِهِمْ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(فَلَمَّا قُضِيَ) الأعرابي (بَوَلَهُ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِذُنُوبٍ) بفتح المعجمة (مِنْ مَاءٍ فَأُهْرِيقَ) بزيادة الهمزة المضمومة في أوله والهاء ساكنة، وقد روي بفتح الهاء، قَالَ ابن التين: ولا أعلم لذلك وجهًا، وفي رواية أبي ذر: فَهْرِيقَ بضمّ الهاء بدون الهمزة (عَلَيْهِ) أي: على البول، وقد مرّت فوائد هذا الحديث مستوفاة.

63 - باب بَوْل الصَّبِيَّانِ

(باب) حكم (بَوْل الصَّبِيَّانِ) وهو بكسر الصّاد جمع صَبِيٍّ وهو الغلام كما قَالَ الجوهري، وفي المخصّص ذكر ابن سيّدة عَنْ ثابت يَكُون صَبِيًّا مَا دَامَ رَضِيْعًا، وفي المنتخب: أول ما يولد الولد يقال له وليد وطفل وصَبِيٍّ، وفي المحكم: صَبِيَّة بكسر الصّاد وَصَبِيَّة بضمّها وَصَبْوَان بكسرهما وَصَبْوَان بضمّها، وقال ابن السكيت صَبِيَّة وَصَبْوَة، وقال ابن دريد صَبِيٍّ وَصَبِيَّان وَصَبْوَان وهذه أضعفها هذا، وأمّا الصَّبِيَّان بضم الصاد فقد قَالَ محمود العيني: إِنَّهُ وَهْم نَشَأَ مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنِ الْمَادَّةِ الْيَائِيَّةِ وَالْمَادَّةِ الْوَائِيَّةِ، لكنّه لم يَصِبْ فَقَدْ قَالَ مجد الدين الشيرازي في قاموسه الصَّبِيٍّ مَا لَمْ يَفْطَمْ وَجَمْعُهُ أَصْبِيَّة وَأَصْبٍ وَصَبْوَة وَصَبِيَّة وَصَبْوَان وَصَبِيَّان وتضمّ هذه الثلاثة انتهى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إمام دار الهجرة (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ورجال هذا الإسناد ما بين تنيسي ومدني،

أَنَّهَا قَالَتْ: «أَتَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَبِيٍّ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ»⁽¹⁾.

223 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِخْصَنٍ،

وقد أخرج متنه النسائي في الطهارة أيضًا.

(أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْ) على صيغة المجهول وفي رواية ابن عساكر عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَتَى (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَبِيٍّ) ذكر الدارقطني من حديث الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ أَنَّ هَذَا الصَّبِيَّ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّيْبِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأُمُّهَا قَالَتْ فَأَخَذَتْهُ أَخْذًا عَنِيفًا فَقَالَ ﷺ: «إِنَّهُ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ فَلَا يَضُرُّ بُولَهُ» وفي لفظ فإنه لم يطعم الطعام فلا يقدر بوله وقد قيل إنه الحسن أو الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ قَالَتْ بَالَ الْحَسَنُ أَوْ الْحُسَيْنَ عَلَى بَطْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَرَكَهُ حَتَّى قَضَى بُولَهُ ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ وَقِيلَ إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ ابْنُ أُمِّ قَيْسٍ الْمَذْكُورُ بَعْدَ هَذَا الْحَدِيثِ.

(فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ) أي: ثوب رسول الله ﷺ (فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَتْبَعَهُ) بقطع الهمزة أي: فأَتْبَعَ رسول الله ﷺ البول الذي على ثوبه.

(إِيَّاهُ) أي: الماء الذي دعا به وذلك بصَبِّهِ عَلَيْهِ وَزَادَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يَغْسِلْهُ وَسَيَجِيءُ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي أَيْضًا وَابْنُ الْمُنْذَرِ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ عَنْ هِشَامٍ فَصَّبَ عَلَيْهِ الْمَاءَ. وَلِلطَّحَاوِيِّ مِنْ طَرِيقِ زَائِدَةَ الثَّقَفِيِّ عَنْ هِشَامٍ فَنَضَحَهُ عَلَيْهِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ (قَالَ) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ) ابْنِ مَسْعُودٍ (عَنْ أُمِّ قَيْسٍ) بَفَتْحِ الْقَافِ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَةِ (بِنْتِ مِخْصَنٍ) بِكسْرِ الميمِ وَسُكُونِ الْحَاءِ وَفَتْحِ الصَّادِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَفِي آخِرِهِ نُونٌ وَهِيَ أُخْتُ عَكَاشَةَ بْنِ مِخْصَنٍ، أَسْلَمَتْ بِمَكَّةَ قَدِيمًا وَبَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ وَهَاجَرَتْ إِلَى الْمَدِينَةِ، رَوَى لَهَا أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ حَدِيثًا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَهِيَ مِنَ الْمَعْمَرَاتِ، وَذَكَرَهَا الذَّهَبِيُّ فِي تَجْرِيدِهِ فِي الْكُنَى وَلَمْ يَذْكُرْ لَهَا اسْمًا، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ اسْمُهَا جَذَامَةُ بِالْجِيمِ وَالذَّالُ الْمَعْجَمَةُ، وَقَالَ السَّهْلِيُّ اسْمُهَا آمَنَةُ، وَمَاتَ ابْنُهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ صَغِيرٌ عَلَى مَا رَوَاهُ

أَنَّهَا «أَتَتْ بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ، لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ،

النسائي، قَالَ الحافظ العسقلانيّ ولم أقف على تسميته ورجال هذا الإسناد ما بين تنيسي ومدني وقد أخرج متنه بقية الجماعة أيضًا.

(أَنَّهَا أَتَتْ بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ) بالجرّ صفة ابن (لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ) تفسير لقوله صغير يعني أنّه كان رضيعًا، فإذا أكل سَمِّيَ فطيمًا، وغلامًا أيضًا إلى سبع سنين، وقال الزمخشري الغلام هو الصّغير إلى حدّ الالتحاء وقال بعض أهل اللغة ما دام الولد في بطن أمّه فهو جنين فإذا ولدته سَمِّيَ صبيًا ما دام رضيعًا فإذا فطم سَمِّيَ غلامًا إلى سبع سنين، فعن هذا قيل إنّ الصغير يطلق إلى حدّ الالتحاء من حين يولد ولذا قيّده في الحديث بقوله لم يأكل الطعام، وهو في اللغة ما يؤكل وربما خصّ بطعام البرّ وفي حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُنَّا نخرج صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعا من طعام أو صاعًا من شعير، والطعم بالفتح ما يؤدّيه الذوق يقال طعمه مرّ، وأمّا بالضمّ فهو الطعام وقد طِعِمَ يطعم طعمًا فهو طاعم إذا أكل أو ذاق مثل غنم يغنم غنما فهو غانم قَالَ تعالى: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾ [الأحزاب: 53] وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَطْعَمَهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [البقرة: 249] أي: من لم يذقه قاله الجوهرى، وقال الزمخشري أيضًا ومن لم يطعمه ومن لم يذقه من طعم الشيء إذا ذاقه ومنه طعم الشيء لمذاقه قَالَ:

وإن شئت لم أطعم نقاحًا ولا بردًا

ألا ترى كيف عطف عليه البرد وهو النوم، وأول البيت:

وإن شئت حرّمت النساء سواكم

والنقاح بضم النون وبالقاف والحاء المعجمة الماء العذب.

وقال الحافظ العسقلانيّ: المراد بالطعام ما عدا اللبن الذي يرتضعه والتمر الذي يحنّك به والعسل الذي يُلَعَقُهُ للمداواة وغيرها على ما هو مقتضى كلام النّوّي في شرح مسلم وشرح المهذب.

وقال محمود العينيّ: لا يحتاج إلى هذه التقديرات لأنّ المراد من قوله لم يأكل الطّعام لم يقدر على مضغ الطّعام ولا على دفعه إلى باطنه لأنّه رضيع لا يقدر على ذلك أمّا اللبن فإنّه مشروب غير مأكول فلا يحتاج إلى استثنائه لأنّه لم يدخل في قوله لم يأكل الطّعام حتّى يستثنى منه وأمّا التمر الذي يحنّك والعسل

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجْرِهِ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَتَضَحَّهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ»⁽¹⁾.

الذي يحنك به أو يلعقه فليس باختياره بل بنصب من فاعله قصدًا للتبرك أو مداواة فلا حاجة أيضًا إلى استثنائهما فعلم مما ذكرنا أن المراد من قوله لم يأكل الطعام أي: قصدًا أو استقلالًا أو تقويًا وهذا شأن الصَّغير الرضيع.

(إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجْرِهِ) بكسر الحاء وفتحها لغتان مشهورتان.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: أي وضعه إن قلنا إنه كما ولد ويحتمل أن يكون الجلوس حصل منه على العادة إن قلنا: إنه كان في سنٍّ من يحبو.

وتعقبه محمود العيني: بأن الجلوس يكون عن نوم أو اضطجاع وإذا كان قائمًا كانت الحال التي تخالف القيام القعود والمعنى ههنا إقامة عن مضجعه لأن الظاهر أن أم قيس أتت به وهو في قماطه مضطجع فأجلسه النبي ﷺ أي: أقامه في حجره وإن كانت أتت به وهو في يدها بأن كان عمره قد كان مقدار سنة أو جاوزها قليلا والحال أنه رضيع يكون المعنى تناوله منها وأجلسه في حجره وهو يمسكه لعدم مسكته لأن أصل تركيب هذه المادة يدل على ارتفاع في الشيء فافهم.

(فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ) أي: ثوب النبي ﷺ، وأغرب ابن شعبان من المالكية فَقَالَ المراد به ثوب الصبي وعلى هذا فالمعنى بال الابن على ثوب نفسه وهو في حجره، والصواب هو الأول.

(فَتَضَحَّهُ) أي: رشه يقال نضحت البيت أنضحه بالكسر نضحًا، وقيل النضح رش الماء من غير سيلان والغسل إجراء الماء ويدل عليه قوله: (وَلَمْ يَغْسِلْهُ) وقال الخطابي النضح إمرار الماء عليه دفقًا من غير ذلك والغسل إنما يكون بصب الماء وعصره، وقد وقع في رواية مسلم من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب فرشه، وفي روايته من طريق جرير عن هشام فدعا بماء فصبه عليه، والأحاديث الواردة في حكم واحد باختلاف ألفاظها يفسر بعضها بعضها هذا، ولمسلم من طريق الليث عن ابن شهاب فلم يزد على أن نضح بالماء وقد ادّعى الأصيلي أن

قوله ولم يغسله من كلام ابن شهاب راوي الحديث وأنّ المرفوع انتهى عند قوله فنضحه قال وكذلك رواه معمر عن ابن شهاب وكذا أخرجه ابن أبي شيبة حيث قال فرشه لم يزد على ذلك، اعلم أنّه قد احتجّ الشافعية بهذا الحديث وبما سبقه على أنّ بول الصبيّ يكفي فيه باتّباع الماء إياه ولا يحتاج إلى الغسل، وعن هذا قال بعضهم بطهارة بوله.

وقال النووي: الخلاف في كيفية تطهير الشيء الذي بال عليه الصبيّ ولا خلاف في نجاسته وقد نقل بعض أصحابنا إجماع العلماء على نجاسة بول الصبيّ وأنّه لم يخالف فيه إلّا داود، وأمّا ما حكاه أبو الحسن بن بطلال ثم القاضي عياض عن الشافعي وغيره أنّهم قالوا بول الصبيّ طاهر وينضح فحكاية باطلة قطعاً انتهى كلام النووي.

وقال محمود العيني: هذا إنكار من غير برهان ولم ينقل هذا عن الشافعي وحده بل نقل عن مالك أيضاً أنّ بول⁽¹⁾ الصّغير الذي لم يطعم طاهر وكذا نقل عن الأوزاعي وداود الظاهري هذا، ثم قال النووي: وكيفية طهارة بول الصبيّ والجارية على ثلاثة مذاهب وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا:

الصحيح المشهور والمختار: أنّه يكفي النضح في بول الصبيّ ولا يكفي في بول الجارية بل لا بدّ من غسله كغيره من النجاسات.

والثاني: أنّه يكفي النضح فيهما.

والثالث: أنّه لا يكفي النضح فيهما وهما شاذّان ضعيفان وممن قال بالفرق علي بن أبي طالب وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وابن وهب من أصحاب مالك وروي عن أبي حنيفة انتهى.

وقال محمود العيني: علم من ذلك أنّ الصحيح من مذهب الشافعي هو التفرقة بين حكم الصبيّ وبول الصبيّة قبل أن يأكلا الطعام وأنّ بول الصبيّ طاهر وبول الصبيّة نجس، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو ثور، واحتجوا على ذلك

(1) وقال الخطابي ليس تجويز من جوّز النضح من أجل أنّ بول الصبيان غير نجس ولكنه لتخفيف نجاسته انتهى وأثبت الطحاوي الخلاف، فقال: قال قوم بطهارة بول الصبيّ قبل الطعام وبه جزم ابن عبد البر وابن بطلال ومن تبعهما عن الشافعي وأحمد وغيرهما.

بأحاديث إلى آخر ما سرده محمود العَيْنِيّ من تلك الأحاديث، ومن جملتها حديث لبابة بنت الحارث أخت ميمونة بنت الحارث زوج النَّبِيِّ ﷺ قالت كان الحسين بن علي رضي الله عَنْهُمَا في حجر النَّبِيِّ ﷺ فبال عليه فقلت البس ثوباً وأعطني إزارك حتّى أغسله قَالَ إنما يغسل من بول الأنثى وينضح من بول الذكر أخرجه أبو داود وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه والبيهقي في سننه من وجوه كثيرة وأخرجه الطحاوي أيضاً من وجهين، وأمّا مذهب أبي حنيفة وأصحاب مالك وأكثر أصحابه أنّه لا يفرق بين بول الصغير والصغيرة في نجاسته وجعلوها سواء في وجوب غسله منهما، وهو مذهب إبراهيم النخعي وسعيد بن المسيّب والحسن بن حيّ والثوري، وأجابوا عَنْ ذلك بأنّ النضح هو صبّ الماء لأنّ العرب تسمي ذلك نضحاً وقد يذكر ويراد به الغسل وكذلك الرشّ يذكر ويراد به الغسل، أمّا الأوّل فيدل عليه ما روى أبو داود وغيره عن المقداد بن الأسود أنّ عليّ بن أبي طالب رضي الله عَنْهُ أمره أن يسأل رسول الله ﷺ عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذي ماذا عليه قَالَ عليّ رضي الله عَنْهُ فَإِنَّ عِنْدِي ابْنَتَهُ وَأَنَا أَسْتَحْيِي أَنْ أَسْأَلَهُ قَالَ الْمَقْدَادُ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ إِذَا وَجَد أَحَدَكُمْ ذَلِكَ فَلْيَنْضَحْ فَرَجَهُ وَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ الَّذِي يَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ أُرِيدَ بِالنَّضْحِ هَهُنَا الْغَسْلُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِمَكَانِ ابْنَتِهِ فَأَمَرْتُ الْمَقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ وَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ وَالرَّاهِوِيُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاحِدٌ، وَمِمَّا يَدَلُّ عَلَى أَنَّ النَّضْحَ يَذْكُرُ وَيُرَادُ بِهِ الْغَسْلُ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ قَالَ كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةً وَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنْهُ الْغَسْلُ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ إِنَّمَا يَجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ الْوَضُوءُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَكَيْفَ بِمَا يَصِيبُ ثَوْبِي مِنْهُ فَقَالَ يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَتَنْضَحَ بِهِ ثَوْبَكَ حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَهُ وَأَرَادَ بِالنَّضْحِ هَهُنَا الْغَسْلُ، وَأَمَّا الثَّانِي وَهُوَ أَنَّ الرَّشَّ يَذْكُرُ وَيُرَادُ بِهِ الْغَسْلُ فَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ لَمَّا حَكَى وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ الْيَمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا وَأَرَادَ بِالرَّشِّ هَهُنَا صَبُّ الْمَاءِ قَلِيلًا قَلِيلًا وَهُوَ الْغَسْلُ بَعِينُهُ، وَمِمَّا يَدَلُّ عَلَى أَنَّ النَّضْحَ وَالرَّشَّ يَذْكُرَانِ وَيُرَادُ

بهما الغسل قوله ﷺ في حديث أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَحْتَهُ ثُمَّ تَقْرُصُهُ ثُمَّ تَنْضِجُهُ ثُمَّ تَصْلِي فِيهِ مَعْنَاهُ تَغْسِلُهُ هَذَا فِي رِوَايَةِ الشَّيْخَيْنِ .

وفي رواية: حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ اقْرُصِيهِ ثُمَّ رَشِيهِ وَصَلِّي فِيهِ أَرَادَ اغْسِلِيهِ قَالَهُ الْبَغْوِيُّ فَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّ النُّضْجَ وَالرَّشَّ يَذْكُرَانِ وَيُرَادُ بِهِمَا الْغَسْلُ وَجِبَ حَمْلُ مَا جَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ النُّضْجِ وَالرَّشِّ عَلَى الْغَسْلِ بِمَعْنَى إِسَالَةِ الْمَاءِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ عَرَكٍ لِأَنَّهُ مَتَى صَبَّ الْمَاءُ عَلَيْهِ قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى تَقَاطِرَ وَسَالَ حَصَلَ الْغَسْلُ لِأَنَّ الْغَسْلَ هُوَ الْإِسَالَةُ فَعَلَى هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ وَلَمْ يَغْسِلْهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ بِالْعَرَكِ كَمَا يَغْسِلُ الثِّيَابَ إِذَا أَصَابَتْهَا النِّجَاسَةُ وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَأَمَّا حَقِيقَةُ النُّضْجِ هَهُنَا فَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِيهَا فَذَهَبَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيُّ وَالْقَاضِي حُسَيْنٌ وَالْبَغْوِيُّ إِلَى أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي أَصَابَهُ الْبَوْلُ يَغْمَرُ بِالْمَاءِ كَسَائِرِ النِّجَاسَاتِ بِحَيْثُ لَوْ عَصَرَ لَانْعَصَرَ وَذَهَبَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْمُحَقِّقُونَ إِلَى أَنَّ النُّضْجَ أَنْ يَغْمَرَ وَيَكَاثَرَ بِالْمَاءِ مَكَاثِرَةً لَا تَبْلُغُ جَرِيَانَ الْمَاءِ وَتَقَاطِرُهُ بِخِلَافِ الْمَكَاثِرَةِ فِي غَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَشْتَرِطُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يَجْرِي بَعْضُ الْمَاءِ وَيَتَقَاطِرُ مِنَ الْمَحَلِّ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ عَصْرُهُ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَخْتَارُ ثُمَّ إِنَّ النُّضْجَ إِنَّمَا يَجْزِي مَا دَامَ الصَّبِيُّ يَتَقَصَّرُ بِهِ عَلَى الرِّضَاعِ أَمَّا إِذَا أَكَلَ الطَّعَامَ عَلَى جِهَةِ التَّغْذِيَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْغَسْلُ بِلَا خِلَافٍ هَذَا .

وقال ابن دقيق العيد: اتَّبَعُوا فِي ذَلِكَ الْقِيَاسَ أَرَادَ أَنَّ الْحَنْفِيَّةَ اتَّبَعُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْقِيَاسَ يَعْنِي تَرَكُوا الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ وَذَهَبُوا إِلَى الْقِيَاسِ وَقَالُوا: الْمُرَادُ بِقَوْلِهَا وَلَمْ يَغْسِلْهُ غَسْلًا مَبَالِغًا فِيهِ وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَيَبْعَدُهُ مَا وَرَدَ فِي الْأَحَادِيثِ الْآخِرِ الَّتِي فِيهَا التَّفَرُّقُ بَيْنَ بَوْلِ الصَّبِيِّ وَالصَّبِيَّةِ قَالَ وَقَدْ ذَكَرَ فِي التَّفَرُّقِ⁽¹⁾ بَيْنَهُمَا أَوَّجَهُ مِنْهَا مَا هُوَ رَكِيكٌ وَأَقْوَى ذَلِكَ مَا قِيلَ إِنَّ النُّفُوسَ أَعْلَقَ بِالذِّكُورِ مِنْهَا فِي الْإِنَاثِ يَعْنِي فَحَصَلَتِ الرِّخْصَةُ فِي الذِّكُورِ لِكثْرَةِ الْمَشَقَّةِ انْتَهَى .

قَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: قَدْ نَقَلَ عَنْ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ يَعْنِي الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لِلْغَمَزِ عَلَى الْحَنْفِيَّةِ وَلَكِنْ هَذَا لَا يَشْفِي غَلَّتَهُمْ فَإِنَّ قَوْلَهُ اتَّبَعُوا فِي ذَلِكَ الْقِيَاسَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّهُمْ مَا اتَّبَعُوا فِي ذَلِكَ إِلَّا الْأَحَادِيثَ الَّتِي احْتَجَّ خَصْمُهُمْ بِهَا وَلَكِنْ عَلَى

(1) ومن جملة تلك الأوجه: أَنَّ بَوْلَهُ أَرْقَ مِنْ بَوْلِهَا. وَإِنْ بَوْلُهَا بِسَبَبِ اسْتِيلَاءِ الرُّطُوبَةِ وَالْبَرْدَةِ عَلَى مَزَاجِهَا أَغْلَظَ وَأَتَنَّنَ، وَأَنَّ لِرُّطُوبَتِهِ فِيهِ لَزُوجَةٌ فَيَكُونُ الصُّقُّ بِالْمَحَلِّ.

غير الوجه الذي ذكروا يعني ما ذكرناه آنفاً، قَالَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ، مِنَ التَّابِعِينَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَبْوَالَ كُلَّهَا سَوَاءٌ فِي النِّجَاسَةِ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ بَوْلِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى فَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ وَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُجَّاجٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ حَمِيدٍ، عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: بَوْلُ الْجَارِيَةِ تَغْسَلُ غَسْلًا وَبَوْلُ الْغُلَامِ يُتْبَعُ بِالْمَاءِ أَفْلا يَرَى أَنَّ سَعِيدًا قَدْ سَوَّى بَيْنَ حُكْمِ الْأَبْوَالَ كُلِّهَا مِنَ الصَّبِيَّانِ وَغَيْرِهِمْ فَجَعَلَ مَا كَانَ مِنْهُ رَشًا يَطْهَرُ بِالرَّشِّ وَمَا كَانَ مِنْهُ صَبًّا يَطْهَرُ بِالصَّبِّ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَنَّ بَعْضَهَا عِنْدَهُ طَاهِرٌ وَبَعْضُهَا غَيْرُ طَاهِرٍ وَلَكِنَّهَا كُلُّهَا عِنْدَهُ نَجِسَةٌ، وَفَرْقَ بَيْنَ التَّطْهِيرِ مِنْ نَجَاسَتِهَا بِضَيْقٍ مَخْرَجِهَا وَسَعْتِهِ أَنْتَهَى كَلَامُ الطَّحَاوِيِّ.

ومعنى قوله: وفارق أنَّ مخرج البول من الصبيّ ضيقٌ فيرش البول ومن الجارية واسع فيصبه صبًّا فيقابل الرشّ بالرشّ والصّبّ بالصّب.

ومن فوائد حديثي الباب: الفرق بالصغار والشفقة عليهم ألا يرى أنَّ سيّد الأوّلين والآخريّن ﷺ كان يأخذهم في حجره ويتلطّف بهم حتّى أنَّ منهم من يبول على ثيابه فلا يؤثّر فيه ذلك ولا يتغيّر ولهذا كان يخفف الصلاة عند سماعه بكاء الصبيّ وروي عنه أَنَّهُ قَالَ مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا فَلَيْسَ مِنَّا.

ومنها: حمل الأطفال إلى أهل الفضل والصلاح ليدعوا لهم سواء كان عقيب الولادة أو بعدها.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَمِنْهَا تَحْنِيكَ الْمَوْلُودِ.

وتعقّبه محمود العيّنيّ: بأنّه ليس في الحديث ما يدلّ عليه وإن كان جاء هذا في أحاديث آخر لأنّ ظاهر الحديث يدلّ على أَنَّ أُمَّ قَيْسٍ إِنَّمَا أَتَتْ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِأَجْلِ التَّبَرُّكِ وَلِدَعَائِهِ لَهُ لِأَنَّ مِنْ دَعَا لَهُ هَذَا النَّبِيُّ الْكَرِيمُ يَسْعِدُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ اِحْتِمَالُ التَّحْنِيكِ.

فائدة:

مجموع الصّغار الذين حصل منهم البول على النَّبِيِّ ﷺ خمسة:

الحسن، والحسين، وعبد الله بن الزبير، وابن أمّ محصن، وسليمان بن هشام رضي الله عنهم، قاله الذهبي.

64 - باب الْبَوْل قَائِمًا وَقَاعِدًا⁽¹⁾

64 - باب الْبَوْل قَائِمًا وَقَاعِدًا

(باب) بيان حكم (البَوْل) حال كون البائل (قَائِمًا وَ) حال كونه (قَاعِدًا) قَالَ ابن بطلال: دلالة الحديث على القعود بطريق الأولى لأنه إذا جاز قائمًا فقاعدًا يكون أجوز.

وقال الحافظ العسقلاني: ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى حديث عبد الرحمن بن حسنة الذي أخرجه النسائي وابن ماجة وغيرهما فإن فيه بال رسول الله ﷺ جالسًا فقلنا: انظروا إليه يبول كما تبول المرأة.

(1) قال ابن بطلال: وتبعه الْكِرْمَانِيُّ أن دلالة الحديث على القعود بطريق الأولى، لأنه إذا جاز قائمًا فقاعدًا أجوز.

قلت: وهذا أصل مطرد من أصول التراجم للبخاري كما تقدم في التاسع عشر من الأصول. وقال الحافظ: ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى حديث عبد الرحمن بن حسنة الذي أخرجه النسائي وابن ماجة وغيرهما، فإن فيه: بال رسول الله ﷺ جالسًا فقلنا: انظروا إليه يبول كما تبول المرأة الحديث، إلى آخر ما بسطه الحافظ، وهذا أيضًا أصل مطرد عند الحافظ كما تقدم في الأصل الثامن والثلاثين من أصول التراجم.

وتعقب الْعَيْنِيُّ على كلام ابن بطلال والحافظ معًا ثم قال: والأحسن أن يقال: لما ورد في هذا الباب جواز البول قائمًا وجوازه قاعدًا بأحاديث كثيرة أورد حديث الفصل الأول فقط، وفي الترجمة أشار إلى الفصلين إما اكتفاء لشهرة الفصل الثاني وعمل الناس عليه، وإما إشارة إلى أنه وقف على أحاديث الفصلين ولكنه اقتصر على أحاديث الفصل الأول لكونها على شرطه، انتهى.

وقال شيخ المشايخ في «التراجم»: أثبت بالحديث الأول والثاني بالطريق الأولى، هكذا قرره الشراح، وعندي: أن غرض المؤلف من عقد الباب ليس إلا إثبات جواز البول قائمًا، فكأنه قال بجواز البول قائمًا أيضًا ولا ينحصر جوازه في القعود فقط، انتهى.

والأوجه عندي: أن الإمام البخاري مال في ذلك إلى مسلك الإمام أحمد وتوضيح ذلك كما في «البدل» و«الأوجز»: أن الأئمة اختلفوا في البول قائمًا، فأباحه أحمد مطلقًا، وقال مالك: إن كان في مكان لا يتطير منه شيء فلا بأس به وإلا فمكروه.

وقال عامة العلماء: إن البول قائمًا مكروه إلا لعذر كراهة تنزيه لا تحريم، وهو مذهب الحنفية، كذا في «البدل»، فلما كان البول قائمًا مختلفًا فيه أثبت جوازه ولم يذكر للقعود دليلًا لكونه متفقًا عليه، وزاد لفظ القعود في الترجمة لثلا يومهم أفضليته، فإنه لو ترجم بالبول قائمًا وذكر فيه حديث الباب أوهم استحبابه لكونه فعله ﷺ.

224 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ،

وحكى ابن ماجه عَنْ بعض مشايخه أَنَّهُ قَالَ كَانَ مِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ الْبُولُ قَائِمًا
أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ: قَعْدَ يَبُولُ كَمَا تَبُولُ الْمَرْأَةُ.

وقال في حديث حذيفة: فقام كما يقوم أحدكم، ودلّ حديث عبد الرحمن
المذكور على أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَخَالِفُهُمْ فِي ذَلِكَ فَيَقْعُدُ لِكَوْنِهِ أَسْتَرُ وَأَبْعَدُ مِنْ مِمَاسَّةِ
البول وهو حديث صحيح صححه الدارقطني وغيره، ويدلّ عليه حديث عائشة
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا بِالْأَلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا مِنْذُ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ
فِي صَحِيحِهِ وَالْحَاكِمُ هَذَا.

وقال محمود الْعَيْنِيُّ: قَوْلُهُ دَلَالَةُ الْحَدِيثِ عَلَى الْقُعُودِ غَيْرِ مُسَلِّمٍ لِأَنَّ
أَحَادِيثَ الْبَابِ كُلِّهَا فِي الْبُولِ قَائِمًا وَجَوَازِ الْبُولِ قَائِمًا حُكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ
الْشَّرْعِيَّةِ فَكَيْفَ يَقَاسُ عَلَيْهِ جَوَازُ الْبُولِ قَاعِدًا بِطَرِيقِ الْعَقْلِ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ
لَمَّا وَرَدَ جَوَازُ الْبُولِ قَائِمًا وَجَوَازُهُ قَاعِدًا بِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ أَوْرَدَ الْبُخَارِيُّ أَحَادِيثَ
الْفَصْلِ الْأَوَّلِ فَقَطْ وَإِنْ كَانَ أَشَارَ فِي التَّرْجُمَةِ إِلَى الْفَصْلَيْنِ إِمَّا اكْتِفَاءً لَشَهْرَةِ
الْفَصْلِ الثَّانِي وَعَمَلٌ أَكْثَرَ النَّاسِ عَلَيْهِ وَإِمَّا إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى أَحَادِيثِ
الْفَصْلَيْنِ وَلَكِنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَادِيثِ الْأَوَّلِ لِكَوْنِهَا عَلَى شَرْطِهَا أَنْتَهَى فَافْهَمْ.

ووجه المناسبة بين البابين ظاهر لأنّ كلّاً منهما في أحكام البول بل هنا تسعة
أبواب كلّها في أحكام البول فلا حاجة إلى ذكر وجه المناسبة بينها.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هُوَ ابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابْنُ الْحَجَّاجِ وَقَدْ سَبَقَ
ذَكَرُهُمَا فِي بَابِ (مَنْ سَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ يَدِهِ).

(عَنِ الْأَعْمَشِ) سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ: ظَلَمَ دُونَ ظَلَمَ.

(عَنْ أَبِي وَائِلٍ) هُوَ شَقِيقُ الْكُوفِيِّ وَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ خَوْفِ الْمُؤْمِنِ أَنْ يَحْبُطَ
عَمَلُهُ، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا وَائِلٍ، وَلَأَحْمَدُ
عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ عَنْ الْأَعْمَشِ حَدَّثَنِي أَبُو وَائِلٍ (عَنْ حُذَيْفَةَ) هُوَ ابْنُ الْيَمَانِ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْعِلْمِ فِي بَابِ قَوْلِ الْمُحَدِّثِ، وَرِجَالُ هَذَا
الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ خُرَّاسَانِي وَكُوفِي وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ
وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ أَيْضًا فِي الطَّهَارَةِ.

قَالَ: «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ سُبَّاطَةَ قَوْمٍ قَبَالَ قَائِمًا،

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (أَتَى النَّبِيُّ ﷺ سُبَّاطَةَ) بضم المهملة وتخفيف الموحدة على وزن فُعالة هي المزبلة والكناسة تكون بفناء الدار مرفقًا لأهلها وتكون في الغالب سَهْلَةً لا يرتدّ فيها البول على البائل وقيل هي الموضع الذي يُرمى فيه التراب بالأفنية مرفقًا.

(قَوْم) من الأنصار، وإضافة السَّبَّاطة إلى القوم إضافة اختصاص لا ملك لأنها كانت بفناء دورهم للناس كلهم وأضيفت إليهم لقربها منهم ولهذا بال عليه السلام عليها، فاندفع إشكال من قَالَ: إِنَّ البول يوهي الجدار ففيه ضرر فكيف هذا من النَّبِيِّ ﷺ فإن قلت: روى أبو داود من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: كنت مع النبي ﷺ ذات يوم فأراد أن يبول فأتى دُمثًا في أصل جدار فبال، الحديث.

فهذا يخالف ما ذكرت، فالجواب أَنَّهُ يجوز أن يكون الجدار عاريًا غير مملوك لأحد أو يكون قعوده متراخيًا عن جرمه فلا يصيبه البول، وقد يقال إنَّما بال فوق السَّبَّاطة لا في أصل الجدار وقد صرح به في رواية أبي عوانة في صحيحه.

وقيل: يحتمل أن يكون علم إذْنهم في ذلك بالتصريح أو غيره، أو ذلك لكونه ممَّا يتسامح الناس به، أو لعلمه ﷺ بإيثارهم إِيَّاه بذلك، أو لكونه يجوز له التصرف في مال أمته دون غيره لأنَّه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأموالهم.

وقال الْكِرْمَانِيُّ: وأظهر الوجوه أَنَّهُم كانوا يؤثرون ذلك ولا يكرهونه بل يفرحون به ومن كان هذا حاله جاز البول في أرضه والأكل من طعامه.

وقال محمود الْعَيْنِيُّ: هذا كلُّه على تقدير أن يكون السَّبَّاطة ملكًا لأحد أو لجماعة معيّنين هذا، وبعض تلك الأوجه وإن كان صحيح المعنى لكنَّه لم يعهد من سيرته ومكارم أخلاقه ﷺ.

(قَبَالَ) ﷺ في الكناسة لدمثها حال كونه (قَائِمًا) أما بوله ﷺ في السَّبَّاطة التي بقرب الدار مع أَنَّ عادته ﷺ التباعد في المذهب وقد روى أبو داود عن المغيرة بن سُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إذا ذهب المذهب أبعد

والمذهب بالفتح الموضع الذي يتغَوَّط فيه وأخرجه بقية الأربعة أيضًا فيحتمل أن يكون لأنه ﷺ كان مشغولاً في ذلك الوقت بأمر المسلمين والنظر في مصالحهم فلعله طال عليه المجلس فأتى السبابة حين لم يمكنه التباعده ولو أبعد لتضرر، وأما بوله قائماً فلا أن من عادة العرب أن يستشفى لوجع الصلب بالبول قائماً فيرى أنه كان به إذ ذاك قاله الشافعي رحمه الله حين سئل عن الفائدة في بوله قائماً، أو لأنه كان بمأبضه جرح لم يتمكن من القعود معه ويؤيده ما أخرجه الحاكم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ بال قائماً من جرح كان بمأبضه، والمأبض جمع مثبض بسكون الهمزة وكسر الموحدة والضاد المعجمة وهو باطن الركبة، وقال القاضي عياض إنما فعله لما حفزه البول حتى لم يمكنه التباعده كعادته وأقام حذيفة يستريحه عن الناس، وقال المازري في المعلم إنما فعل ذلك لأنها حالة يؤمن فيها خروج الحدث من السبيل الآخر بخلاف القعود يعني أنه خشي من البول قاعداً مع قربته من الناس خروج صوت منه ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه البول قائماً أحصن للدبر، وقيل: إنه عليه السلام فعل ذلك بياناً للجواز في هذه المرة وكانت عادته المستمرة البول قاعداً.

وقال البدري: لعله كانت في السبابة نجاسات رطبة رخوة فخشي أن يتطاير عليه من ذلك، وفيه نظر لأن القائم أجدر بهذه الخشية من القاعد.

وقال الطحاوي: فعل ذلك لكون ذلك سهلاً يخذ فيه البول يرتد على البائل وقيل إنه لم يجد للقعود مكاناً فاضطر إلى القيام إذ كان ما يليه من طريق السبابة مرتفعاً عالياً، وقد اختلف العلماء في ذلك، فأباحه قوم.

قال ابن المنذر: ثبت أن عمر وابنه وزيد بن ثابت وسهل بن سعد رضي الله عنهم بالوا قياماً، وأباحه سعيد بن المسيب وعروة ومحمد بن سيرين ويزيد بن الأصم وعبيدة السلماني والنخعي والحكم والشعبي وأحمد وآخرون رحمهم الله، وقال مالك إن كان في مكان لا يتطاير عليه منه شيء فلا بأس به وإلا فمكروه.

وقالت عامة العلماء: البول قائماً مكروه إلا لعذر وهي كراهة تنزيه لا تحريم، وكذلك روي البول قائماً عن أنس وعلي وأبي هريرة رضي الله عنهم، وكرهه أبو مسعود وإبراهيم بن سعد وكان إبراهيم لا يجيز شهادة من بال قائماً، وقال

ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَجِثُّهُ بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ⁽¹⁾.

ابن المنذر البول جالساً أحبَّ إليَّ وقائماً مباح وكلّ ذلك ثابت عَنْ النَّبِيِّ ﷺ انتهى .
 أمّا البول قائماً فبحديث الباب ، وأمّا البول قاعدا فبحديث المقداد عَنْ أَبِيهِ
 عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ مِنْ حَدِّثِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْ قَائِماً فَلَا
 تَصَدِّقُهُ أَنَا رَأَيْتُهُ يَبُولُ قَاعِداً رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَدِيثٌ عَائِشَةَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا
 الْبَابِ وَأَصَحُّ ، وَأَخْرَجَ أَبُو عَوَانَةَ الْإِسْفَرَايْنِيُّ بِلَفْظٍ مَا بِالْ قَائِماً مِنْذُ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ
 الْقُرْآنَ ، وَكَذَلِكَ رَوَى الْبَزَارُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ بَرِيدَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :
 «ثَلَاثٌ مِنَ الْجَفَاءِ أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ قَائِماً» ، الْحَدِيثُ ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ
 ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبُولَ قَائِماً فَقَالَ : «يَا عُمَرُ
 لَا تَبْلُ قَائِماً» قَالَ فَمَا بَلْتَ قَائِماً بَعْدَ ، وَكَذَا أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ قَائِماً ، وَأَمَّا مَا قَالَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ وَابْنُ
 شَاهِينَ إِنَّ حَدِيثَ حَذِيفَةَ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَفِيهِ أَنَّ
 الصَّوَابَ : أَنَّهُ لَا يَقَالُ إِنَّهُ مَنْسُوخٌ لِأَنَّ كَلَامَ مِنْ عَائِشَةَ وَحَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَ
 بِمَا شَاهَدَهُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْبُولَ قَائِماً وَقَاعِداً يَجُوزُ وَلَكِنْ كَرِهَهُ الْعُلَمَاءُ قَائِماً لَوْجُودِ
 أَحَادِيثِ النَّهْيِ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهَا غَيْرَ ثَابِتٍ لَمَّا قَرَّرَهُ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ .

(ثُمَّ دَعَا) ﷺ (بِمَاءٍ فَجِثُّهُ بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ) ، زَادَ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرَقَ عَنْ
 الْأَعْمَشِ فَتَنْحَيْتَ فَقَالَ أَدْنُ فِدَنُوتٍ حَتَّى قَمْتُ عِنْدَ عَقْبِيهِ ، وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ عَنْ
 يَحْيَى الْقَطَّانِ أَتَى سُبَّاطَةَ قَوْمٍ فَتَبَاعَدَتْ مِنْهُ فَأَدْنَانِي حَتَّى صَرْتُ قَرِيباً مِنْ عَقْبِيهِ فَبَالَ
 قَائِماً وَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَّيْهِ ، وَكَذَا زَادَ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ فِيهِ ذِكْرَ الْمَسْحِ
 عَلَى الْخَفَّيْنِ وَهُوَ ثَابِتٌ أَيْضاً عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ طَرَقَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ
 الْأَعْمَشِ ، وَزَادَ عِيسَى بْنُ يُونُسَ فِيهِ عَنْ الْأَعْمَشِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِالْمَدِينَةِ أَخْرَجَهُ
 ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ، وَزَعَمَ فِي الِاسْتِذْكَارِ أَنَّ عِيسَى تَفَرَّدَ بِهِ
 وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَقَدْ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ مُصْرَفٍ عَنْ الْأَعْمَشِ
 كَذَلِكَ ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَصَمَةَ بْنِ مَالِكٍ وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْمَسْحِ فِي
 الْحَضَرِ وَلَعَلَّ الْبُخَارِيَّ اخْتَصَرَهُ لِتَفَرُّدِ الْأَعْمَشِ هَذَا وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ
 شُعْبَةَ أَنَّ عَاصِماً رَوَاهُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ الْمَغِيرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى سُبَّاطَةَ قَوْمٍ

65 - بَابُ الْبَوْلِ عِنْدَ صَاحِبِهِ، وَالتَّسْتُرِ بِالْحَائِطِ

225 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: «رَأَيْتُنِي أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ تَتَمَاشَى، فَأَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ خَلَفَ حَائِطٌ،

فَبَالَ قَائِمًا فَجَازَ أَنْ يَكُونَ وَائِلٌ سَمِعَهُ مِنْهُمَا، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ أَصَحُّ يَعْنِي مِنْ حَدِيثِهِ عَنِ الْمَغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز البول قائمًا وقد مرَّ الكلام فيه مستوفى.

ومنها: جواز البول بالقرب من الديار لكن لا بشرط الإيذاء للمسلمين.

ومنها: أنَّ مدافعة البول ومصابرته مكروهة لما فيه من الضرر.

ومنها: جواز طلب البائل من صاحبه الماء للوضوء.

ومنها: استحباب خدمة المفضل للفاضل.

65 - بَابُ الْبَوْلِ عِنْدَ صَاحِبِهِ، وَالتَّسْتُرِ بِالْحَائِطِ

(بَابُ) حَكَمَ (الْبَوْلُ عِنْدَ صَاحِبِهِ) أَي: عِنْدَ صَاحِبِ الْبَائِلِ.

(وَالْتَّسُّتُرُ بِالْحَائِطِ) وَوَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْبَائِلِ كَمَا ذَكَرْنَا ظَاهِرٌ.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) أَي: عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ نَسَبَ إِلَى جَدِّهِ الْأَعْلَى لَشَهْرَتِهِ بِهِ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ (عَنْ مَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شَقِيقُ الْكُوفِيِّ (عَنْ حُذَيْفَةَ) أَي: ابْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد تقدّم رجال هذا الإسناد وبهذا الترتيب في باب من جعل لأهل العلم أيّامًا وهم ما بين كوفيٍّ ورازيٍّ وقد تقدّم بيان من أخرج متنه في الباب السابق.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (رَأَيْتُنِي) بضم المِثْنَاءِ من فوق وجاز اتحاد الفاعل والمفعول في أفعال القلوب وهو من خصائصها لا يجوز في غيرها.

(أَنَا وَالنَّبِيُّ) بِالنَّصْبِ عطف على الضمير المنصوب في رأيتني وأنا للتأكيد أَي: رَأَيْتُ نَفْسِي وَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ النَّصْبُ هُوَ الرِّوَايَةُ وَيَحْتَمِلُ رَفْعَهُ عَطْفًا عَلَى أَنَا لَصِحَّةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ أَيْضًا، وَقَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ وَكِلَاهُمَا بَفَرْعِ الْيُونَنِيةِ، فَافْهَمْ.

(ﷺ) حَالُ كُونِنَا (تَتَمَاشَى) أَي: تَتَمَاشَيْنِ (فَأَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ خَلَفَ حَائِطٌ)

فَقَامَ كَمَا يَقُومُ أَحَدُكُمْ، قَبَالَ، فَانْتَبَذْتُ مِنْهُ، فَأَشَارَ إِلَيَّ فَحِجَّتُهُ، فَقُمْتُ عِنْدَ عَقِبِهِ حَتَّى فَرَعْتُ⁽¹⁾.

أي: جدار ويجيء بمعنى البستان أيضًا وهو واوي من الحَوَوط. (فَقَامَ) ﷺ (كَمَا يَقُومُ أَحَدُكُمْ، قَبَالَ، فَانْتَبَذْتُ) بالنون والذال المعجمة تنحيت قَالَ الجوهرى جلس فلان نبذة بفتح النون وضمها أي: ناحية وانتبذ فلان أي: ذهب ناحية وقال الخطابي أي: تنحيت عنه حتى كنت على نبذة منه قَالَ تعالى: ﴿إِذْ أَنْبَأْتُ مِنَ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم: 16].

(فَأَشَارَ) ﷺ (إِلَيَّ) بيده أو برأسه، هذا يدل على أنه لم يبعد منه بحيث لا يراه، وإنما صنع ذلك ليجمع المصلحتين عدم مشاهدته في تلك الحالة وسماع ندائه لو كانت له حاجة أو رؤية إشارته إذا أشار إليه وهو مستدبره، وفي رواية مسلم أذنه، وفي رواية الطبري من حديث عصمة بن مالك قَالَ: خرج علينا رسول الله ﷺ في بعض سكك المدينة فانتهى إلى سباطة قوم فَقَالَ يا حذيفة استرني، الحديث، فظهر أن ما قاله الحافظ العسقلاني أن رواية البخاري هذه بيّنت أن قوله في رواية مسلم أدنه كان بالإشارة لا باللفظ ليس على ما ينبغي، ويمكن أن يجمع بين الروایتين بأنه كان عليه السلام أشار أولاً بيده أو برأسه ثم قَالَ استرني، وما قاله من أنه ليست فيه دلالة على جواز الكلام في حال البول ففيه أن إشارته عليه السلام إلى حذيفة أو قوله: استرني لم يكن إلا قبل شروعه في البول فكيف يظن من ذلك هذا الجواز حتى ينفي فتأمل.

(فَحِجَّتُهُ، فَقُمْتُ⁽²⁾ عِنْدَ عَقِبِهِ) بالإفراد وفي رواية الأصيلي عقبه بالثنية.

(حَتَّى فَرَعْتُ) قَالَ الخطابي: والمعنى في إدناؤه إياه مع استحباب العادة في الحاجة إذا أرادها أن يكون سترًا بينه وبين الناس إذ السباطة إنما تكون في الألفية والمحال المسكونة أو قريبة منها ولا تكاد تخلو من مارٍ فيستفاد منه أنه ﷺ كان إذا أراد قضاء حاجة توارى عن أعين الناس بما يستره من حائط أو نحوه.

(1) أطرافه 224، 226، 2471 - تحفة 3335.

أخرجه مسلم في الطهارة باب المسح على الخفين رقم (273).

(2) أي: مستدبرًا.

66 - بَابُ الْبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ

226 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يُشَدُّ فِي الْبَوْلِ، وَيَقُولُ: «إِنَّ: بَنِي إِسْرَائِيلَ

وقال ابن بطلال من السنة أن يقرب من البائل إذا كان قائماً أي: ليستره عن أعين الناس هذا إذا أمن أن يرى منه عورة وأما إذا كان قاعداً فالسنة البعد منه هذا فظهر منه أن ما جاء في الصحيح أنه ﷺ حين أراد قضاء الحاجة تنحى فهو عند القعود، قَالَ: وَإِنَّمَا انْتَبَذَ حَذِيفَةَ لَثَلَا يَسْمَعُ شَيْئًا مِمَّا يَقَعُ حَالُ الْحَدِيثِ فَلَمَّا بَالَ ﷺ قَائِمًا وَأَمَّنَ مَا خَشِيَهُ حَذِيفَةَ أَمَرَهُ بِالْقُرْبِ مِنْهُ، فَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ الْبَوْلِ قَائِمًا، وَجَوَازُ قُرْبِ الْإِنْسَانِ مِنَ الْبَائِلِ، وَجَوَازُ طَلَبِ الْبَائِلِ مِنْ صَاحِبِهِ الْقُرْبِ مِنْهُ لَيْسَتْ بِهِ.

66 - بَابُ الْبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ

(بَابُ الْبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ) هذا الباب والبابان اللذان قبله حديث حذيفة رضي الله عنه غير أن كلاً منها عن شيخ وترجم لكل واحد منها بترجمة تناسب معنى من معاني الحديث المذكور.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ) بعينين وراءين مهملات.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق الكوفي أنه (قَالَ: كَانَ أَبُو مُوسَى) عبد الله بن قيس (الْأَشْعَرِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُشَدُّ) أي: يحتاط عظيمًا (فِي) الاحتراز عَنْ رِشَاشَاتِ (الْبَوْلِ) حتى كان يبول في القارورة خوفاً أن يصيبه من رشاشه شيء، وأخرج ابن المنذر من طريق عبد الرحمن بن الأسود عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مُوسَى وَرَأَى رَجُلًا يَبُولُ قَائِمًا فَقَالَ وَيْحَكَ أَفَلَا قَاعِدًا ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

(وَيَقُولُ: إِنَّ: بَنِي إِسْرَائِيلَ) أي: بني يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل صلوات الله وسلامه على نبيينا وعليهم أجمعين وإسرائيل لقب يعقوب عَلَيْهِ السَّلَامُ لَقِبَ بِهِ لِأَنَّهُ يَعْقُوبُ وَعَيْصُو أَخْوَانُ كَانَا فِي بَطْنٍ أُمَّهُمَا مَعًا فَلَمَّا جَاءَ وَقْتُ وَضْعِهِمَا اقْتَتَلَا فِي بَطْنِهِمَا لِأَجْلِ الْخُرُوجِ أَوَّلًا فَقَالَ عَيْصُو وَاللَّهِ لئن خرجت قبلي لأعترضن في بطن أمي لأقتله فتأخر يعقوب وخرج عيصو قبله فسَمِيَ عَيْصُو لِأَنَّهُ عَصَى

كَانَ إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ أَحَدِهِمْ

وسمي يعقوب لأنه خرج آخذا بعقب عيصو وكان يعقوب أكبرهما في البطن وكان أحبهما إلى أمه وكان عيصو أحبهما إلى أبيه وكان صاحب صيد فلما كبر أبوهما إسحاق وعمي قَالَ لعيصو يا بني أطعمني لحم صيد أدعوك بدعاء كان أبي دعا لي به وكان أشعر وكان يعقوب أجرد فخرج عيصو إلى الصيد وقالت أمه ليعقوب: خذ شاة واشوها والبس جلدتها وقدمها إلى أبيك وقل له أنا ابنك عيصو ففعل فمسسه إسحاق فَقَالَ المسّ مسّ عيصو والريح ريح يعقوب فَقَالَتْ أمه: ابنك عيصو فادع له فأكل منها ودعا له بأن يجعل الله في ذريته الأنبياء والملوك ثم جاء عيصو بالصيد فَقَالَ إسحاق يا بني قد سبقك أخوك فغضب وقال والله لأقتلنه فَقَالَ إسحاق: يا بني قد بقيت دعوة فدعا له بأن يكون ذريته عدد التراب ولا يملكهم أحد غيرهم وقالت أم يعقوب له الحق بخالك فكن عنده خشية أن يقتله عيصو فانطلق يعقوب إلى خاله لَابَانَ وكان ببابل، وقيل: بحرّان فكان يسري بالليل ويكمن بالنهار فلذلك سمي إسرائيل فأخذ من السري والليل نقله محمود العيني عن السدي، وقيل: معناه عبد الله لأن إيل اسم من أسماء الله تعالى بالسريانية كما يقال جبرائيل وميكائيل.

(كَانَ) أي: شأنهم فلا يرد ما أورده الكِرْمَانِيُّ من أنّ بني جمع فلم أفرد ضمير كان الراجع إليه وقد أجاب به نفسه أيضًا.

(إِذَا أَصَابَ) أي: البول (ثَوْبَ أَحَدِهِمْ) ووقع في رواية مسلم إذا أصاب جلد أحدهم وقال القرطبي مراده بالجلد واحد الجلود التي كانوا يلبسونها، وحمله بعضهم على ظاهره وزعم أنه من الإضر الذي حملوه ويؤيده رواية أبي داود حيث قَالَ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ قَالَ انطلقت أنا وعمرو بن العاص إلى النَّبِيِّ ﷺ فخرج ومعه درقة ثم استتر بها ثم بال فقلنا انظروا إليه يبول كما تبول⁽¹⁾ المرأة فسمع ذلك فَقَالَ ألم تعلموا ما لقي صاحب بني إسرائيل كانوا إذا

(1) قوله انظروا هذا القول منهما ووقع من غير قصد أو وقع بطريق التعجب أو الاستفسار عن هذا الفعل فلذلك قال عليه السلام ألم تعلموا ولم يقولوا هذا القول بطريق الاستهزاء والاستخفاف لأن الصحابة براء من ذلك فافهم.

قَرَضَهُ»⁽¹⁾. فَقَالَ: حُذِيفَةُ لَيْتَهُ أُمْسَكَ «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا».

67 - بَابُ غَسْلِ الدَّمِ⁽²⁾

أَصَابَهُمُ الْبُولُ قَطَعُوا مَا أَصَابَهُ الْبُولُ مِنْهُمْ فَنَهَاَهُمْ فَعَذَّبَ فِي قَبْرِهِ قَالَ مَنْصُورٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مُوسَى جَلَدَ أَحَدَهُمْ وَقَالَ عَاصِمٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مُوسَى حَبِيدَ أَحَدَهُمْ.

(قَرَضَهُ) بِالْقَافِ أَي: قَطَعَهُ وَفِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ قَرَضَهُ بِالْمَقْرَاضِ وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَرَدَّدَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ الْمَرَادُ بِالْقَرَضِ الْغَسْلُ بِالْمَاءِ.

(فَقَالَ: حُذِيفَةُ) أَي: ابْنُ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لَيْتَهُ) أَي: لَيْتَ أَبَا مُوسَى (أُمْسَكَ) نَفْسَهُ عَنْ هَذَا التَّشْدِيدِ أَوْ لِسَانَهُ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ أَوْ كِلَيْهِمَا عَنْ كِلَيْهِمَا وَلِلْإِسْمَاعِيلِيِّ لَوِدِدْتُ أَنْ صَاحِبَكُمْ لَا يَشَدِّدُ هَذَا التَّشْدِيدَ.

(«أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا») وَمَقْصُودُهُ أَنَّ هَذَا التَّشْدِيدَ خِلَافَ السَّنَةِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَالَ قَائِمًا وَلَا شَكَّ فِي كَوْنِ الْقَائِمِ مَعْرُضًا لِلرَّشَاشِ وَلَمْ يَلْتَفِتْ ﷺ إِلَى هَذَا الْإِحْتِمَالِ وَلَمْ يَتَكَلَّفِ الْبُولَ فِي الْقَارُورَةِ، وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ وَهُوَ حِجَّةٌ لِمَنْ رَخَّصَ فِي سِيرِ الْبُولِ لِأَنَّ الْمَعْهُودَ مِمَّنْ بَالَ قَائِمًا أَنْ يَتَطَايَرُ لَهُ مِثْلُ رُؤُوسِ الْإِبْرِ وَفِيهِ يَسِيرُ وَسِمَاحَةٌ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ حَيْثُ لَمْ يَوْجِبِ الْقَرَضُ كَمَا أَوْجَبَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَاخْتَلَفُوا فِي مَقْدَارِ رُؤُوسِ الْإِبْرِ مِنَ الْبُولِ فَقَالَ مَالِكٌ يَغْسِلُهَا اسْتِحْبَابًا وَتَنْزَهِهَا، وَالشَّافِعِيُّ يَغْسِلُهَا وَجُوبًا، وَأَبُو حَنِيفَةَ سَهَّلَ فِيهَا كَمَا فِي سَائِرِ النِّجَاسَاتِ مَا لَمْ يَتَجَاوِزْ قَدْرَ الدَّرْهِمِ، وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: كَانُوا يَرْخِصُونَ فِي الْقَلِيلِ مِنَ الْبُولِ.

67 - بَابُ غَسْلِ الدَّمِ

(بَابُ) حُكْمُ (غَسْلُ) بِالْفَتْحِ (الدَّمِ) أَي: دَمُ الْحَيْضِ وَوَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ

(1) أطرافه 224، 225، 2471 - تحفة 3335، 9003.

(2) ويعني بذلك أنهم وإن اختلفوا في نقض الوضوء بخروجه إلا أنهم متفقون على نجاسته وهو كذلك لا خلاف بينهم في ذلك إلا أنهم اختلفوا في مقدار ما يعفى منه، قال ابن بطال: حديث أسماء أصل في غسل النجاسات من الثياب، والحديث محمول عندهم على الدم الكثير، لأنه تعالى شرط في نجاسته أن يكون دما مسفوحًا وكفي به عن الكثير الجاري، إلا أن =

227 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ، عَنْ أَسْمَاءَ،

البابين أَنَّ كَلًّا مِنْهُمَا فِي بَيَانِ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ فِي الْأَوَّلِ عَنِ الْبَوْلِ وَفِي الثَّانِي عَنِ الدَّمِ وَكِلَاهُمَا فِي النِّجَاسَةِ سِوَاءٍ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) المعروف بالزمن.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عروة عَنْ الزبير (قَالَ: حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ) هي بنت المنذر بن الزبير زوجة هشام تروي (عَنْ) جدتها (أَسْمَاءَ) بنت أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزبير من المهاجرات وكانت تسمى ذات النطاقين أسلمت بعد سبعة عشر إنساناً فيما قاله

= الفقهاء اختلفوا في مقدار ما يتجاوز عنه من الدم، فاعتبر الكوفيون فيه وفي سائر النجاسات دون الدرهم في الفرق بين قليله وكثيره.

وقال مالك: قليل الدم معفو عنه ويغسل قليل سائر النجاسات، وروى عنه ابن وهب أن قليل دم الحيض ككثيره كسائر الأنجاس بخلاف سائر الدماء، والحجة في أن اليسير من دم الحيض ككثيره قوله ﷺ لأسماء إذ لم يفرق بين قليله وكثيره، ولا سألها عن مقداره، ولم يجد فيه مقدار الدرهم ولا دونه، ووجه الرواية الأخرى أن قليل الدم معفو عنه للضرورة لأن الإنسان لا يخلو في غالب أحواله عن بثرة أو برغوث، ولذا حرم الله تعالى الدم المسفوح، فدل أن غيره ليس بمحرم، ولم يقيد في سائر النجاسات أن تكون مسفوحة.

وعند الشافعي أن يسير الدم يغسل كسائر النجاسات إلا دم البراغيث فإنه لا يمكن التحرز عنه، وكان أبو هريرة لا يرى بالقطرة والقطرتين بأساً في الصلاة، وعصر ابن عمر بثرة فخرج منها دم فمسحه بيده وصلى، كذا في «الكرماني»، وإذا عرفت ذلك فلا يبعد عندي أن يكون الغرض من الترجمة الإشارة إلى ترجيح قول من قال بغسل الدم مطلقاً بلا فرق بين قليله وكثيره، والأوجه منه أن يقال: إن الترجمة شارحة لأحاديث النضج في الدم، ولذا أورد فيه أولاً حديث النضج ثم أتبعه بحديث الغسل، ولا يبعد أيضاً أن يكون الغرض أنه لا بد للدم من الغسل ولا يكفي فركه كما يكفي في المني، ولذا واصل بين البابين تنبيهاً على الفرق بين حكمي الدم والمني.

ولا يذهب عليك أن الإمام البخاري ترجم بمعنى ذلك في ثلاثة أبواب: الأول هذا، والثاني سيأتي في كتاب الحيض (باب غسل دم الحيض) والثالث ما فيه أيضاً (باب غسل المحيض) فلا بد من تفريق الأغراض في الثلاثة، وما ذكرت من الأغراض المتفرقة يمكن تفريقها على الأبواب لثلاث تكرر التراجم، والشرح سكتوا عن غرض المصنف بذلك ههنا، وفرق الحافظ بين هذا وبين ما سيأتي من (باب غسل دم المحيض) بالعموم والخصوص، لكن الإمام البخاري ذكر ههنا أيضاً روايات غسل دم المحيض، فتأمل.

قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا تَحِيضُ فِي الثَّوْبِ، كَيْفَ تَضَعُهُ؟ قَالَ: «تَحْتَهُ، ثُمَّ تَقْرُضُهُ بِالْمَاءِ»

ابن إسحاق وهاجرت بابنها عبد الله وكانت عارفة بتعبير الرؤيا قيل أخذ ابن سيرين عن ابن المسيب وهو عن أسماء وهي عن أبيها وهي من آخر المهاجرات وفاة توفيت في جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين بمكة بعد ابنها عبد الله بأيام وقد بلغ سنّها مائة سنة لم يسقط لها سنّ ولم يتغيّر عقلها لها في هذا الكتاب ستّة عشر حديثاً رضي الله عنها، ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي ومديني، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة والبيوع أيضاً وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة في الطهارة أيضاً.

(قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ) بالرفع فاعل جاءت النبي بالنصب مفعوله وفي رواية (إلى النبي ﷺ) وقع في رواية الشافعي رحمه الله عن سُفْيَانَ بن عيينة عن هشام في هذا الحديث أن أسماء هي السائلة وأنكر النووي هذا وضعف هذه الرواية ولا وجه لإنكاره لأنّه لا يبعد أن يبهّم الراوي نفسه وقد وقع مثل هذا في حديث أبي سعيد رضي الله عنه في قصّة الرقية بفاتحة الكتاب.

(فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ) أي: أَخْبَرَنِي قَالَ الزمخشري وفيه تجوّز لإطلاق الرؤية وإرادة الإخبار لأنّ الرؤية سبب الإخبار وجعل الاستفهام بمعنى الأمر بجامع الطلب.

(إِحْدَانَا تَحِيضُ) مبتدأ وخبر (في الثَّوْبِ) أي: حال كونها فيه ومن ضرورة ذلك وصول الدم إلى الثوب وللمؤلف من طريق مالك عن هشام إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة (كَيْفَ تَضَعُهُ؟) به متعلّق بقوله أَرَأَيْتَ.

(قَالَ) وفي رواية فَقَالَ ﷺ: (تَحْتَهُ) بضم الحاء المهملة وتشديد المثناة الفوقية من حت الشيء عن الثوب يحته فركه فانحت وتحات وفي المنتهى الحث حتك الورق من الشجر والمنى والدم ونحوهما من الثوب وغيره وهو دون النحت، وعند ابن طريف حت الشيء نقضه، وقيل معناه تحكّه وكذا رواه ابن خزيمة قيل: والمراد بذلك إزالة عينه.

(ثُمَّ تَقْرُضُهُ بِالْمَاءِ) بالفتح وإسكان القاف وضمّ الراء والصاد المهملتين وبضمّ التاء وفتح القاف وكسر الراء المشدّدة، قَالَ القاضي عياض كذا رويناه قَالَ

وَتَنْضَحُهُ، وَتُصَلِّي فِيهِ»⁽¹⁾.

وهو الدلك بأطراف الأصابع مع صبّ الماء عليه حتى يذهب أثره أي: تفرك الثوب أي: موضع الدم منه وتقلعه بدلكه بأطراف الأصابع أو بالظفر مع صبّ الماء عليه، وقال أبو عبيدة هو بالتشديد بمعنى يقطعه.

(وَتَنْضَحُهُ) بفتح الأول والثالث وقال الكرمانى: يكسر الصاد وكذا قال مغلطاي أي: تغسله، وقال القرطبي المراد به الرش لأنّ غسل الدم استفيد من قوله تقرصه والمدّ النضح فلما شكّ فيه من الثوب قال الحافظ العسقلاني فعلى هذا فالضمير في قوله تنضحه يعود إلى الثوب بخلاف تحته فإنّه يعود إلى الدم فيلزم منه اختلاف الضمائر وهو خلاف الأصل ثم إنّ الرش على المشكوك فيه لا يفيد شيئاً لأنّه إذا كان طاهراً فلا حاجة إليه وإن كان متنجساً لم يتطهر بذلك فالأحسن ما قاله الخطّابي انتهى.

وتعقّبه محمود العيّني بما حاصله: أنّ لفظ الدم غير مذكور صريحاً بل المذكور صريحاً هنا الثوب والماء فالضميران الأولان يرجعان إلى الثوب والضمير الثالث يرجع إلى الماء، ثم إنّ الرش ههنا لإزالة الشك المتردّد في الخاطر كما جاء في رش المتوضّئ الماء على سراويله بعد فراغه من الوضوء ففيه فائدة، ثم إنّ الأحسن ما قاله القرطبي لأنّه لا يلزم عليه تكرار فإنّ الحثّ على ما ذكر هو الفرق والقرص هو الدلك بأطراف الأصابع مع صبّ الماء عليه حتّى يذهب أثره فيفهم الغسل من القرص فإذا قلنا الرش بمعنى الغسل يلزم التكرار هذا، وقد قال الخطّابي في معنى الحديث تحته يريد المتجسّد من الدم ليتحلّل وينقلع عن وجه الثوب ثم تقرصه بأن تقبض عليه بأصابعها ثم تغمزه غمزاً جيّداً وتدلّكه حتّى ينحلّ ما يشربه من الدم ثم تنضحه بالماء أي: تصبّ عليه والنضح هنا الغسل حتّى يزول الأثر.

(وَتُصَلِّي فِيهِ) وفي رواية ابن عساكر ثمّ تصلّي فيه قال الخطّابي، في الحديث دلالة على أنّ النجاسات إنّما تزال بالماء دون غيره من المايعات لأنّ جميع النجاسات بمثابة الدم لا فرق بينه وبينها إجماعاً وكلّك استدلال به البيهقي على وجوب الطهارة بالماء دون غيره من المايعات، وعن إمامنا الأعظم أبي حنيفة

(1) طرفه 307 - تحفة 15743.

أخرجه مسلم في الطهارة باب نجاسة الدم وكيفية غسله رقم (291).

وصاحبه أبي يوسف رحمهما الله أنه يجوز تطهير النجاسة بكل مايع طاهر احتجاجاً بحديث عائشة رضي الله عنها ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد تحيض فيه فإذا أصابه شيء من دم الحيض قالت بريقها فمصعته بظفرها هذا لفظ البخاري وعند أبي داود بلته بريقها فلو كان الريق لا يطهر لزادت النجاسة، وأجابه عن هذا الحديث بأنه خرج مخرج الغالب لا مخرج الشرط كقوله تعالى: ﴿وَرَبِّبِكُمُ اللَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [النساء: 23]، والمعنى في ذلك أن الماء أكثر وجوداً من غيره، أو يقال تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه، أو هو مفهوم لقب وليس بحجة عند الأكثر.

ومن فوائد الحديث: غسل النجاسة من الثياب قال ابن بطال: حديث أسماء أصل عند العلماء في غسل النجاسات من الثياب ثم قال وهذا الحديث محمول عندهم على الدم الكثير لأن الله تعالى شرط في نجاسته أن يكون مسفوحاً وهو كناية عن الكثير الجاري، إلا أن الفقهاء اختلفوا في مقدار ما يتجاوز عنه من الدم، فاعتبر الكوفيون فيه وفي سائر النجاسات دون الدرهم في الفرق بين قليله وكثيره، وقال مالك: قليل الدم معفو ويغسل قليل سائر النجاسات، وروى عنه ابن وهب أن قليل دم الحيض ككثيره وكسائر الأنجاس بخلاف سائر الدماء، والحجة في أن اليسير من دم الحيض ككثيره قوله عليه السلام لأسماء حته ثم اقرصيه حيث لم يفرق بين قليله وكثيره ولا سألها عن مقداره ولم يجد فيه أنه مقدار الدرهم أو دونه، إلا أن حديث عائشة رضي الله عنها المذكور آنفاً يدل على الفرق بين القليل والكثير، وقد قال البيهقي هذا الدم اليسير الذي يكون معفواً عنه وأما الكثير منه فقد صحح عنها أي: عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغسله، فهذا حجة على من لم يفرق بين القليل والكثير من النجاسة وعلى الشافعي أيضاً في قوله إن يسير الدم يغسل كسائر الأنجاس إلا دم البراغيث⁽¹⁾ فإنه لا يمكن التحرز منه، وقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه لا يرى بالقطرة والقطرتين بأساً في الصلاة، وعصر ابن عمر رضي الله عنهما بثرة فخرج منها دم فمسحه بيده وصلى فالشافعية ليسوا بأكثر احتياطاً من أبي هريرة وابن

(1) قال الكرمانى عند الشافعي ليس المستثنى منحصراً في دم البراغيث. بل قليل دم القرع والقمل والعضد ونحوها كذلك.

228 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ،

عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولا أكثر دراية منهما حتى يخالفوهما بأن لم يفرقوا بين القليل والكثير، على أن قليل الدم موضع ضرورة لأن الإنسان لا يخلو في غالب حاله من بثرة أو دمل أو برغوث فعفي عنه ولهذا حَرَّمَ اللَّهُ المسفوح منه فدل أن غيره ليس بمحرّم، وأمّا تقدير أصحابنا القليل بقدر الدرهم فلما ذكره صاحب الأسرار عَنْ عَلِيٍّ وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَدَّرَا النجاسة بالدرهم وكفى بهما حجة في الاقتداء، وروي عَنْ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَدَّرَ بظفره وكان ظفره قريبًا من كَفْنَا فدلّ على أن ما دون الدرهم لا يمنع، وقال في المحيط أَيْضًا: الدرهم الكبير ما يكون مثل عرض الكفت، وفي صلاة الأصل الدرهم الكبير المثلقال يعني يبلغ مثقالاً، وعند السرخسي يعتبر بدرهم زمانه، وأمّا الحديث الذي رواه الدارقطني في سننه عَنْ روح بن غطيف عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سلمة عَنْ أَبِي هريرة عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ تعاد الصلاة من قدر درهم من الدم وفي لفظ إذا كان في الثوب قدر الدرهم من الدم غسل الثوب وأعيدت الصلاة فإن أصحابنا لم يحتجوا به لأنه حديث منكر بل قَالَ الْبُخَارِيُّ إِنَّهُ حَدِيثٌ باطل، فإن قيل النصّ وهو قوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَارْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَلَا حَرَّ عَلَيْكُمْ إِذَا جَلَسْتُمْ وَلَا تَحَنَّنُوا فِي طَعَامِكُمْ إِنَّكُمْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُبْذَلُونَ﴾ [المدثر: 4] لم يفصل بين القليل والكثير فلا يعفى القليل، فالجواب: أن القليل غير مراد منه بالإجماع بدليل عفو موضع الاستنجاء فتعين الكثير وقد قدر الكثير بالآثار.

ومنها: الدلالة على أن الدم نجس بالإجماع.

ومنها: الدلالة على أن العدد ليس بشرط في إزالة النجاسة بل المراد الإنقاء.

ومنها: أنها إذا لم تر في ثوبها شيئًا من الدم ترشّ عليه ماء وتصلّي فيه.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) وفي رواية يعني ابن سلام، وفي أخرى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

سلام، وفي أخرى بتخفيف اللام البيكندي وقد تقدم في باب قول النَّبِيِّ ﷺ: أُنَا أعلمكم بالله.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أَخْبَرَنَا (أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ بالمعجمتين

الضرب وقد مرّ في باب ما جاء في غسل البول لكن ذكر هناك باسمه وهنا بكنتيه رعاية للفظ الشيوخ.

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَظْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟

قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ) ابن الزبير أبو المنذر روى عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ خَالَتِهِ عَائِشَةَ الصَّدِيقَةِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ فِي الْوَحْيِ.

(قَالَتْ) أَي: أَنَّهَا قَالَتْ: (جَاءَتْ فَاطِمَةُ) ابْنَتُهُ وَفِي رَوَايَةٍ: (بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ) بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة التحتانية وفي آخره شين معجمة القرشية الأسدية واسم أبي حبيش قيس بن المطلب بن أسد وقال بعضهم قيس بن عبد المطلب وهو غلط وهي غير فاطمة بنت قيس التي طَلَّقَتْ ثَلَاثًا. (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ) مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ كَلِمَةَ أَنَّ ههنا لِتَحْقِيقِ نَفْسِ الْقَضِيَّةِ إِذْ كَانَتْ بَعِيدَةً الْوُقُوعِ نَادِرَةً الْوُجُودِ لَا لِأَنَّهُ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنكَارُ لاسْتِحَاضَتِهَا وَلَا تَرَدُّدٌ فِيهَا حَتَّى تَكُونَ فِي مَقَابِلَةِ إِنكَارِ الْمُخَاطَبِ أَوْ تَرَدُّدِهِ فِي الْحُكْمِ.

(أُسْتَحَاضُ) بضم الهمزة وسكون السين وفتح التاء يقال استحيضت المرأة إذا استمرَّ بها الدم بعد أَيَّامِهَا فَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ، وَالْحَيْضُ فِي الشَّرْعِ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ مِنَ الرَّحِمِ وَهُوَ مَوْضِعُ الْجَمَاعِ وَالْوِلَادَةِ يَعْقِبُ وَلَادَةً مُقَدَّرًا فِي وَقْتٍ مَعْلُومٍ، وَقَالَ الْكَرْخِيُّ: الْحَيْضُ دَمٌ تَصِيرُ بِهِ الْمَرْأَةُ بِالْغَةِ بِابْتِدَاءِ خُرُوجِهِ، وَالِاسْتِحَاضَةُ اسْمٌ لَمَّا نَقَصَ عَنْ أَقْلِ الْحَيْضِ أَوْ زَادَ عَلَى أَكْثَرِهِ، وَقِيلَ هِيَ جَرِيَانُ الدَّمِ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ فِي غَيْرِ أَوَانِهِ، وَالسَّيْنُ فِي الْاسْتِحَاضَةِ لِلتَّحَوُّلِ كَمَا فِي اسْتِحْجَارِ الطِّينِ لِلتَّحَوُّلِ دَمِ الْحَيْضِ إِلَى غَيْرِ دَمِهِ، وَإِنَّمَا بَنِيَ الْفِعْلُ فِيهِ لِلْمَفْعُولِ فَقِيلَ: اسْتَحْيَضَتِ الْمَرْأَةُ بِخِلَافِ الْحَيْضِ، فَيُقَالُ فِيهِ: حَاضَتِ الْمَرْأَةُ لِأَنَّ دَمَ الْحَيْضِ لَمَّا كَانَ مَعْتَادًا مَعْرُوفَ الْوَقْتِ نَسَبَ إِلَيْهَا وَدَمَ الْاسْتِحَاضَةِ لَمَّا كَانَ نَادِرًا مَجْهُولَ الْوَقْتِ وَكَانَ مَنْسُوبًا إِلَى الشَّيْطَانِ كَمَا وَرَدَ أَنَّهَا رَكُضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ بَنِي لَهَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ.

(فَلَا أَظْهَرُ) لِدَوَامِهِ (أَفَادَعُ) أَي: أَيْكُونُ لِي حُكْمُ الْحَائِضِ فَأَتْرُكُ (الصَّلَاةَ؟) فَالْعُطْفُ بِالْفَاءِ عَلَى مُقَدَّرٍ بَعْدَ الْهِمَزَةِ لِأَنَّ لِهَمَا صَدْرَ الْكَلَامِ فَيَقْتَضِي عَدَمَ الْمَسْبُوقَةِ بِالْغَيْرِ وَالْفَاءُ تَقْتَضِي الْمَسْبُوقَةَ بِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْهِمَزَةُ مَقْحَمَةً وَتَوَسَّطَهَا جَائِزٌ بَيْنَ الْمَعْطُوفِينَ إِذَا كَانَا جُمْلَتَيْنِ لِعَدَمِ انْسِحَابِ ذِكْرِ الْأَوَّلِ عَلَى

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لا، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِحَيْضٍ، فَإِذَا أَقْبَلْتَ حَيْضَتُكَ
فَدْعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرْتَ »

الثاني، وأن تكون الهمزة ليست باقية على صرافة الاستفهام بل هي للتقرير
فزالت صدارتها.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لا) أي: لا تدعي الصلاة (إِنَّمَا ذَلِكَ) بكسر الكاف
أي: الدم الذي استمر بك بعد أيامك المعتادة مثلاً (عِرْقٌ) أي: دم عرق لأنَّ
الخارج ليس بعرق وهو بكسر المهملة وسكون الراء وهو المسمّى بالعاذل
بالمهملة والذال المعجمة يخرج منه الدم (وَلَيْسَ بِحَيْضٍ) لأنّه يخرج من قعر
الرحم وأصله.

(فَإِذَا أَقْبَلْتَ حَيْضَتُكَ) بفتح الحاء اسم المرأة وبكسرهما اسم للدم والخرقة
التي تستنفر بها المرأة والحالة⁽¹⁾، وقال الخطّابي المحدثون يقولون بالفتح
وهو خطأ والصواب الكسر لأنّ المراد بها الحالة، وردّه القاضي وغيره وقالوا
الأظهر الفتح لأنّ المراد إذا أقبل الحيض انتهى، فتأمل.

(فَدْعِي الصَّلَاةَ) أي: اتركها (وَإِذَا أَذْبَرْتَ) أي: انقطعت وعلامة إدبار
الحيض وانقطاعه والحصول في الطهر، أمّا عند أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله
الزمان والعادة هما الفيصل بينهما فإذا أضلّت عاداتها تحرّرت وإن لم يكن لها ظنّ
أخذت بالأقل، وأمّا عند الشافعي وأصحابه رحمهم الله اختلاف الألوان هو
الفيصل فالأسود أقوى من الأحمر والأحمر أقوى من الأشقر والأشقر أقوى من
الأصفر والأصفر أقوى من الأكدّر فتكون حائضاً في أيام القوي مستحاضة في
أيام الضعيف، والتمييز عنده بثلاثة أشياء:

أحدها: أن لا يزيد القوي على خمسة عشر يوماً.

والثاني: أن لا ينقص عن يوم وليلة ليتمكن جعله حيضاً.

(1) قال القاضي البيضاوي ويحتمل أن يكون المراد به الحالة التي تحيض فيها فيكون ردّاً إلى العادة
أو الحالة التي يكون للحيض من قوة الدم في اللون والقوام، فيكون ردّاً إلى التمييز. قال: ومعنى
إنّ ذلك عرق انشق وليس بحيض فإنه دم تميزه القوة المولدة هيأه الله تعالى من أجل الجنين
ويدفقه الرحم في مجارٍ مخصوصة فيجتمع فيه وذلك سمي حيضاً من قولهم استحوض الماء
أي: اجتمع، فإذا كثر وامتلاّ الرحم ولم يكن فيه جنين أو كان أكثر مما يحتمله ينصب منه.

فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّيْ» - قَالَ :

والثالث : أن لا ينقص الضعيف عن خمسة عشر يوماً ليتمكن جعله طهراً بين الحيضتين ، وبه قال مالك وأحمد ، وقال النُّوَوِيُّ علامة انقطاع الحيض والحصول في الطهر أن ينقطع خروج الدم والصفرة والكدرة سواء خرجت رطوبة⁽¹⁾ بيضاء أو لم يخرج شيء أصلاً هذا ، وكأنَّ السائلة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت تميّز بين الحيض والاستحاضة فلذلك وكل الأمر إليها في معرفة ذلك فَقَالَ ﷺ وإذا أدبرت (فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ) أي : واغتسلي لانقطاع الحيض فإنه وإن لم يذكر في هذه الرواية فقد ذكر في رواية أخرى صحيحة قَالَ فيها فاغتسلي والأحاديث يفسّر بعضها بعضاً ، وقيل يجوز أن يحمل الإدبار على انقضاء أيام الحيض والاعتسال وقوله فاغتسلي عنك الدم على دم يأتي بعد الغسل والأول أوجه وأصح ، وأمّا قول بعضهم فاغتسلي عنك الدم أي : فاغتسلي فغير موجه أصلاً قاله محمود العيني يريد به الحافظ العسقلانيّ لكنّه تعقّب عليه بما لا يرد عليه فإنه قَالَ بعد قوله فاغتسلي والأمر بالاغتسال مستفاد من أدلة أخرى وليس مراده تفسيره بذلك حتى يكون غير موجه فتوجه.

(ثُمَّ صَلِّي) أوّل صلاة تُذكرُ كينها فإنَّ الصّلاة تجب بمجرد انقطاع الحيض ولا يجوز لها بعد انقطاع الحيض أن تترك صلاة أو صوماً ويكون حكمها حكم الطاهرات فلا يستطهر بشيء أصلاً وبه قال الشافعي ، وعن مالك ثلاث روايات ، الأولى تستطهر بالإمساك عن الصّلاة ونحوها ثلاثة أيّام بعد عاداتها وما بعد ذلك استحاضة ، والثانية تترك الصّلاة إلى انتهاء خمسة عشر يوماً وهو أكثر مدّة الحيض عنده ، والثالثة كمدّهنّا.

(قَالَ) أي : قَالَ هشام بن عروة بالإسناد المذكور عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي معاوية عَنْ هشام بيّن ذلك الترمذي في روايته وادّعى بعضهم أنّ هذا معلق وليس بصواب.

(1) ويقال لها : التريّة بفتح الباء المثناة من فوق ، وكسر الراء وتشديد الباء آخر الحروف. قال ابن الأثير التريّة بالتشديد : ما تراه المرأة بعد الحيض والاعتسال منه من كدرة أو صفرة ، وقيل : هو البياض الذي تراه عند الطهر ، وقيل : هي الخرقة التي تعرف بها المرأة حيضها من طهرها والتاء فيها زائدة لأنها من الرؤية ، والأصل فيها الهمزة ، ولكنهم تركوه وشدّدوا الباء فصارت اللفظة كأنها فعيلة وبعضهم يشدد الراء والياء.

وَقَالَ أَبِي : - «ثُمَّ تَوَضَّيْتُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ»⁽¹⁾.

(وَقَالَ أَبِي) أي : عروة بن الزبير : (ثُمَّ تَوَضَّيْتُ) بصيغة الأمر (لِكُلِّ صَلَاةٍ)⁽²⁾ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ⁽³⁾ الْوَقْتُ) أي : وقت إقبال الحيض الظاهر من سياق الحديث أن يكون قوله ثُمَّ تَوَضَّيْتُ مرفوعاً إلى النَّبِيِّ ﷺ لا موقوفاً على عروة حيث أتى بصيغة الأمر فشاكل الأمر الذي في المرفوع وهو قوله فاغسلي.

ومن فوائد الحديث : جواز استفتاء المرأة بنفسها ومشافهتها الرجال فيما يتعلق بأمر من أمور دينها .

ومنها : جواز استماع صوت المرأة عند الحاجة الشرعية .

ومنها : نهى المستحاضة عَنِ الصَّلَاةِ في زمن الحيض وهو نهى تحريم ويقتضي فساد الصلاة هنا بالإجماع ويستوي فيها الفرض والنفل لظاهر الحديث ويتبعها صلاة الجنابة وسجدة التلاوة وسجدة الشكر .

ومنها : الدلالة على نجاسة الدم .

ومنها : أَنَّ الصَّلَاةَ تَجِبُ بِمَجَرَّدِ انْقِطَاعِ دَمِ الْحَيْضِ وقد تقدم .

ومنها : ما استدللَّ به عليه بعض أصحابنا في إيجاب الوضوء من خروج الدم من غير السبيلين من أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ علَّلَ نَقْضَ الطَّهَارَةِ بِخُرُوجِ الدَّمِ مِنَ الْعِرْقِ وَكُلِّ دَمٍ يَبْرُزُ مِنَ الْبَدَنِ فَإِنَّمَا يَبْرُزُ مِنْ عِرْقٍ لِأَنَّ الْعُرُوقَ هِيَ مَجَارِي الدَّمِ مِنَ الْجَسَدِ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : وَلَيْسَ مَعْنَى الْحَدِيثِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَؤُلَاءُ وَلَا مَرَادُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ ذَلِكَ مَا تَوَهَّمُوهُ وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةُ إِنَّمَا حَدَثَتْ بِهَا مِنْ تَصَدُّعِ الْعُرُوقِ وَتَصَدُّعِ الْعِرْقِ عِلَّةٌ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ الْأَطْبَاءِ يَحْدُثُ ذَلِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّمِ فَتَتَصَدَّعُ الْعُرُوقُ إِذَا امْتَلَأَتْ تِلْكَ الْأَوْعِيَةُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ أَشَارَ ﷺ بِهَذَا الْقَوْلِ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَيْضِ وَالِاسْتِحَاضَةِ فَإِنَّ الْحَيْضَ خُرُوجَ مَصَّةٍ لِلْبَدَنِ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى خُرُوجِ سَائِرِ الْأَثْقَالِ مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ الَّتِي تَدْفَعُهَا الطَّبِيعَةُ فَيَجِدُ

(1) أطرافه 306، 320، 325، 331 - تحفة 17196 - 1/67.

أخرجه مسلم في الحيض باب المستحاضة وغسلها وصلاتها رقم (333).

(2) وفيه خلاف بين الشافعية والحنفية يعني أَنَّ المستحاضة ومن بمعناها من أصحاب الأعداء هل تتوضأ لكل صلاة أو لكل وقت صلاة على ما ذكر في كتب الفقه.

(3) بكسر الكاف.

68 - بَابُ غَسْلِ الْمَنِيِّ وَفَرْكِهِ، وَغَسْلِ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرْأَةِ⁽¹⁾

البدن بسببه خفة وإن الاستحاضة مسقمة كسائر العلل التي يخاف معها الهلاك والتلف انتهى، وفيه أنه تقييد لإطلاق الحديث وتخصيص عمومه من غير مخصص وهو ترجيح من غير مرجح وهو باطل.

68 - بَابُ غَسْلِ الْمَنِيِّ وَفَرْكِهِ، وَغَسْلِ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرْأَةِ

(بَابُ غَسْلِ الْمَنِيِّ) عند كونه رطباً (وَفَرْكِهِ) أي: دلكه حتى يذهب أثره عند كونه يابساً والمني بتشديد الباء ماء خائر أبيض يتولد منه الولد وينكسر به الذكر ورائحته رائحة الطلع، (وَوَغَسَلَ مَا يُصِيبُ) الثوب أو الجسد (مِنَ الْمَرْأَةِ) أي: من الرطوبة الحاصلة من فرجها عند مخالطتها إياها.

(1) ذكر الإمام البخاري في الترجمة ثلاثة أجزاء: والأول: منها ثابت بلا مرية بخلاف الآخرين، وأجاد الشيخ في إثباتها كلها فله دره، وأما الشراح فاختلّفوا فيها كما ستري. أما الجزء الثاني: وهو الفرق فقال الكرمانى: إن قلت: الحديث لا يدل على الفرق، قلت: علم منه عدم الاكتفاء بالفرق، والمراد من الباب (باب حكم المني غسلاً وفركا) في أن أيهما ثبت في الحديث وما الواجب منهما؟ انتهى.

وقال الحافظ: لم يخرج البخاري حديث الفرق بل اكتفى بالإشارة إليه في الترجمة على عادته لأنه ورد في حديث عائشة، ثم ذكر الروايات عنها في الفرق المروية في غير «البخاري»؛ وهذا هو الأصل الثامن والثلاثون من أصول التراجع، والعلامة العيني تعقب على كلام الحافظ حسب عادته أشد التعقب وقال: قوله: اكتفى بالإشارة كلام واه إلى آخر ما قاله، ولم يأت بتوجيه لإثبات الترجمة بل مال إلى أنه لا يثبت منها إلا الجزء الأول فقط.

وقال القسطلاني: لم يذكر المؤلف حديثاً للفرق المذكور في الترجمة اكتفاء بالإشارة إليه كعادته، أو كان غرضه سقّ حديث يتعلق به فلم يتفق له ذلك، أو لم يجده على شرطه، انتهى. وأنت خبير بأن توجيه الشيخ يعني إثباته بالقياس أجود من هذا كله، ولا يبعد أيضاً أن يقال: إن إضافة الفرق في الترجمة تنبيه على أن الوارد في الروايات من الغسل ليس للاحتراز كما تقدم في الأصل الرابع والثلاثين من أصول التراجع.

وأما الجزء الثالث: وهو غسل ما يصيب من المرأة فلا يثبت أيضاً عند العيني، وقال الكرمانى: علم من الحديث غسل رطوبة الفرج أيضاً إذ لا شك من اختلاط المني بها عند الجماع، أو أنه ترجم بما جاء في هذا الباب واكتفى في إيراد الحديث ببعضه وكثيراً ما يفعل مثل ذلك، أو كان في قصده أن بضيف إليه ما يتعلق به ولم يتفق له، أو لم يجد رواية بشرطه، انتهى.

وقال الحافظ في هذه المسألة حديث صريح ذكره المصنف في آخر كتاب الغسل من حديث عثمان ولم يذكره هنا؛ كأنه استنبطه من حديث الباب بأن المني الحاصل في الثوب لا يخلو =

اعلم أنّ هذه الترجمة مشتملة على ثلاثة أحكام ولم يذكر في الباب إلّا غسل المنّي ولم يذكر حديثاً للفرك المذكور في الترجمة اكتفاء بالإشارة إليه فيها كعادته أو كان غرضه سوق حديث يتعلّق به فلم يتفق أو لم يجده على شرطه وأمّا حكم ما يصيب من رطوبة فرج المرأة فلأنّ المنّي يختلط بها عند الجماع أو اكتفى بما سيجيء إن شاء الله تعالى في أواخر كتاب الغسل من حديث عثمان رضي الله عنه كذا وجهه.

وقال محمود العيني: كلّ ذلك لا يجدي ولكن حبك الشيء يعمي ويصمّ هذا فافهم.

قال الحافظ العسقلاني: وليس بين حديث الغسل وحديث الفرك تعارض لأنّ الجمع بينهما واضح على القول بطهارة⁽¹⁾ المنّي بأن يحمل الغسل على

غالبًا من مخالطة ماء المرأة ورطوبتها، انتهى.

وتبعه القسطلاني إذ قال: وأمّا حكم ما يصيب من رطوبة الفرج فلأنّ المنّي يختلط بها عند الجماع، أو اكتفى بما سيجيء في أواخر الغسل من حديث عثمان، انتهى. وما يظهر لهذا العبد الضعيف أن المراد في هذه الترجمة بقوله: غسل ما يصيب من المرأة غير المراد من الترجمة الآتية في آخر الغسل (باب غسل ما يصيب من فرج المرأة) كما يدل عليه فرق ألفاظ الترجمتين؛ فالمراد ههنا بيان الغسل من مني المرأة، وهناك غسل ما يصيب من رطوبة الفرج، وعلى هذا لا يرد على المصنف أن الترجمة مكررة، وهو الظاهر عندي من كلام الشيخ إذ قال: وأمّا الثالث فبلفظ الجنابة وهو يعم جنابة الرجل والمرأة، وعلى هذا فإثباتها بالحديث واضح بلفظ الجنابة والمنّي، ويدل عليه أيضًا أن الإمام البخاري ذكر في هذا الباب روايات المنّي، وذكر في الباب الآتي روايات الإغسال فلا مني فيها إلا رطوبة الفرج.

ثم لا يذهب عليك أن الشيخ لم يتعرض ههنا عن اختلافهم في طهارة المنّي ونجاسته لأنه قد أشبع الكلام على ذلك في «الكوكب الدري» في (باب المنّي يصيب الثوب) وأطال البحث فيه كما في هامشه عن «الأوجز»: أنه نجس عند الحنفية قولاً واحداً، لكن يعفى عن قليله ويكفي فرك يابسه، وكذلك هو نجس عند مالك ولا بد من غسله رطباً ويابساً، وعن أحمد ثلاث روايات: المشهور منها: أنه طاهر، والثانية: نجس لكن يعفى عن قليله كالدم، والثالثة: لا يعفى عن يسيره إلا أن الفرك يجزئ عنده على كل، وعن الشافعي أيضًا ثلاث روايات: المشهور منها: أنه طاهر، والثانية: مني الرجل طاهر دون المرأة، والثالثة: نجسان، ونسب النّوّي هذين القولين إلى الشذوذ، كذا في هامش «الكوكب».

(1) وحاصل ما في هذه المسألة أنّ مذهب الشافعي وأحمد: طهارة المنّي وقال إمامنا الأعظم أبو حنيفة والإمام مالك رحمهما الله: نجس إلّا أنّ أبا حنيفة يكتفي في تطهير اليابس بالفرك =

الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب وهذه طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث وكذا الجمع ممكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان رطباً والفرك على ما كان يابساً وهذه طريقة الحنفية والطريقة الأولى أرجح لأن فيها العمل بالخبر والقياس معا لأنه لو كان نجساً لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم وغيره وهم لا يكتفون فيما لا يعفى عنه من الدم بالفرك ويرد الطريقة الثانية أيضاً ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ يَسْلُطُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِهِ بِعَرَقِ الْإِذْخَرِ ثُمَّ يَصَلِّي فِيهِ، وَيَحْتَهُ يَابِسًا مِنْ ثَوْبِهِ ثُمَّ يَصَلِّي فِيهِ فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ تَرَكَ الْغَسْلَ فِي الْحَالَتَيْنِ، وَأَمَّا مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فَلَمْ يَعْرِفِ الْفَرْكَ وَأَنَّ الْعَمَلَ عَنْدهُمْ عَلَى وَجوب الغسل كسائر النجاسات وحديث الفرك حجة عليهم، وحمل بعض أصحابه الفرك على الدلك بالماء وهو مردود بما في إحدى روايات مسلم عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَقَدْ رَأَيْتَنِي وَإِنِّي لَأَحْكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَابِسًا بِظَفَرِي وَبِمَا صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْكَرَتْ عَلَى ضَيْفِهَا غَسْلَهُ الثَّوْبَ فَقَالَتْ لَمْ أَفْسِدْ عَلَيْنَا ثَوْبَنَا إِنَّمَا يَكْفِيهِ أَنْ يَفْرَكَهَ بِأَصَابِعِهِ فَرُبَّمَا فَرَكَتُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَصَابِعِي انْتَهَى.

وتعقبه محمود العيني بوجه: أَمَّا الْأَوَّلُ: فبقوله من هو الذي ادّعى تعارضاً بين الحديثين المذكورين حتى يحتاج إلى التوفيق ولا نسلم التعارض بينهما أصلاً بل حديث الغسل يدلّ على نجاسة المني بدلالة غسله وكان هذا هو القياس أيضاً في يابسه ولكن خصّ بحديث الفرك.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فبأنّ قوله بأن يحمل الغسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب كلام واهٍ فإنّ أعلى مراتب الأمر الوجوب وأدناها الإباحة ولا وجه ههنا للثاني لأنه ﷺ لم يتركه على ثوبه أصلاً وكذلك الصحابة من بعده ومواظبته ﷺ على فعل شيء من غير ترك في الجملة تدلّ على الوجوب وأيضاً الأصل في الكلام الكمال فإذا أطلق اللفظ ينصرف إلى الكمال إلا عند القرينة وهو فحوى ما في الأصول من أنّ الأمر المطلق أي: المجرد عن القرائن يدلّ على الوجوب.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فبأنّ قوله والطريقة الأولى أرجح غير مسلم بل هي غير راجحة

فضلاً عَنْ أَنْ تَكُونَ أَرْجَحَ بَلْ هُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّهُ قَالَ فِيهَا الْعَمَلُ بِالْخَبَرِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ مَنْ يَقُولُ بِطَهَارَةِ الْمَنِيِّ غَيْرَ عَامِلٍ بِالْخَبَرِ لِأَنَّ الْخَبَرَ يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَتِهِ كَمَا سَبَقَ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِيهَا الْعَمَلُ بِالْقِيَاسِ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ الْقِيَاسَ وَجُوبَ غَسَلِهِ مُطْلَقًا وَلَكِنْ خَصَّ بِحَدِيثِ الْفَرَكِ كَمَا ذَكَرَ، فَإِنْ قِيلَ مَا لَا يَجِبُ غَسْلُ يَابِسِهِ لَا يَجِبُ غَسْلُ رَطْبِهِ كَالْمَخَاطِ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْقِيَاسَ غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ الْمَخَاطَ لَا يَتَعَلَّقُ بِخُرُوجِهِ حَدَثٌ أَصْلًا وَالْمَنِيُّ مُوجِبٌ لِلْحَدَثِ الْأَكْبَرِ وَهُوَ الْجَنَابَةُ.

وَأَمَّا رَابِعًا : فَبِأَنَّ قَوْلَهُ كَالْدَمِ وَغَيْرِهِ قِيَاسٌ فَاسِدٌ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ نَصٌّ بِجَوَازِ الْفَرَكِ فِي الدَّمِ وَنَحْوِهِ وَإِنَّمَا جَاءَ فِي يَابِسِ الْمَنِيِّ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فَيَقْتَصِرُ عَلَى مُورَدِ النَّصِّ.

وَأَمَّا خَامِسًا : فَبِأَنَّ قَوْلَهُ وَيَرُدُّ الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةَ غَيْرُ صَحِيحٍ وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى طَهَارَتِهِ إِذْ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَفْعَلُهُ فَيَطْهَرُ الثُّوبُ بِذَلِكَ وَالْحَالُ أَنَّ الْمَنِيَّ فِي نَفْسِهِ نَجَسٌ، وَقَدْ رَوَى ⁽¹⁾ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا وَطِئَ الْأَذَى بِخَفِيهِ فَطَهَّرَهُمَا التُّرَابَ، وَرَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا وَلَفْظُهُ إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمُ الْأَذَى بِخَفِّهِ أَوْ نَعْلَهُ فَطَهَّرَهُمَا التُّرَابَ وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ فَكَانَ ذَلِكَ التُّرَابُ يَجْزِي مَنْ غَسَلَهُمَا وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ عَلَى دَلِيلٍ عَلَى طَهَارَةِ الْأَذَى فِي نَفْسِهِ فَكَذَلِكَ مَا رَوِيَ فِي الْمَنِيِّ وَالْمُرَادُ مِنَ الْأَذَى النَّجَاسَةُ، فَإِنْ قِيلَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا﴾ [الفرقان : 54] سَمَاءُ مَاءٍ وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ بِمَاءٍ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ التَّشْبِيهَ فِي الْحَكْمِ وَمِنْ حَكْمِ الْمَاءِ أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا، فَالْجَوَابُ : أَنَّ تَسْمِيَتَهُ مَاءً لَا يَدُلُّ عَلَى طَهَارَتِهِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى مَنِيَّ الدُّوَابِّ أَيْضًا مَاءً حَيْثُ قَالَ تَعَالَى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النور : 45] وَمَنِيَّ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ نَجَسٌ بَلَا خِلَافٍ وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا عِدَاهُمَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ :

(1) وَلَا يُقَالُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ كَلَامٌ فَإِنْ فِي سَنَدِهِ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الصَّنَعَانِيُّ وَقَدْ تَكَلَّمُوا فِيهِ لِأَنَّا نَقُولُ وَثَقَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، وَقَالَ : صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَخْرُجَاهُ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْخُلَاصَةِ : رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِ ابْنِ الْقُطَّانِ هَذَا حَدِيثٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقٍ لَا يَظُنُّ بِهَا الصَّحَّةَ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِمَعْنَاهُ؛ وَرَوَى أَيْضًا نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ أَيْضًا.

إحداها : أن كلّها طاهر ، والثانية : أن كلّها نجس ، والثالثة : أن منّي مأكول اللحم طاهر ومنّي غيره نجس ، فإن قيل إنّ منّي الآدمي أصل الأنبياء والأولياء فيجب أن يكون طاهراً ، فالجواب : أنّه أصل الأعداء أيضاً كنمرود وفرعون وهامان وغيرهم ، على أنّنا نقول العلة أقرب إلى الإنسان من المنى وهي أيضاً أصل الأنبياء ومع هذا لا يقال إنّها طاهرة .

وأما سادساً : فبأن قوله : وأما مالك فلم يعرف الفرق فيه أنّه لا يلزم من عدم معرفته الفرق أن يكون المنى طاهراً عنده فإنّ عنده المنى نجس كما هو عندنا وذكر في الجواهر للمالكية المنى نجس أصله دم وهو يمرّ في ممر البول فاختلف في سبب التنجيس هل هو ردّه إلى أصله ومروره في مجرى البول ، ثم قال الحافظ العسقلاني وقال بعضهم الثوب الذي اكتفت فيه بالفرق ثوب النوم والثوب الذي غسلته ثوب الصلوة وهو مردود أيضاً بما في إحدى روايات مسلم من حديثها أيضاً لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركاً فيصليّ فيه هذا التعقيب بالفاء ينفي احتمال تخلّل الغسل بين الفرق والصلوة وأصرح منه رواية ابن خزيمة أنّها كانت تحكّه من ثوبه ﷺ وهو يصليّ وعلى تقدير عدم وردود شيء من ذلك فليس في حديث الباب ما يدل على نجاسة المنى لأنّ غسلها فعل وهو لا يدل على الوجوب بمجرد انتهـى .

وتعقّبه محمود العينيّ أيضاً وقال أراد بقوله وقال بعضهم : الحافظ أبا جعفر الطحاوي فإنّه قال في معاني الآثار حدّثنا ابن مرزوق ، قال : حدّثنا بشر بن عمر ، قال : حدّثنا شعبة عن الحكم عن همام بن الحارث أنّه كان نازلاً على عائشة رضي الله عنها فاحتلم فرأته جارية لعائشة وهو يغسل أثر الجنابة من ثوبه أو يغسل ثوبه فأخبرت بذلك عائشة رضي الله عنها فقالت عائشة لقد رأيتني وما أزيد على أن أفركه من ثوب رسول الله ﷺ وأخرج الطحاويّ هذا من أربعة عشر طريقاً وأخرجه مسلم أيضاً ، ثم قال أي : الطحاوي فذهب ذاهبون إلى أنّ المنى طاهر وأنّه لا يفسد الماء وإن وقع فيه وإن حكمه في ذلك حكم النجاسة ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار وأراد بهؤلاء الذاهبين الشافعي وأحمد وإسحاق وداود ثم قال وخالفهم في ذلك آخرون فقال بل هو نجس وأراد بالآخرين

الأوزاعي والثوري وأبا حنيفة وأصحابه ومالكا والليث بن سعد والحسن بن حي وهو رواية عن أحمد، ثم قال أي: الطحاوي وقالوا لا حجة لكم في هذه الآثار لأنها جاءت في ذكر ثياب ينام فيها ولم تأت في ثياب يصلّي فيها وقد رأينا الثياب النجسة بالغاائط والدم والبول لا بأس بالنوم فيها ولا يجوز الصلاة فيها فقد يجوز أن يكون المني كذلك وإنما يكون هذا الحديث حجة علينا لو كنّا نقول لا يصلح النوم في الثوب النجس فأما إذا كنّا نبيح ذلك ونوافق ما روّيته عن النبي ﷺ في ذلك ونقول من بعد لا يصلح الصلاة في ذلك فلم نخالف نبينا فيما روي في ذلك عنه ﷺ وقد جاء عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أغسل المني من ثوب رسول الله ﷺ فيخرج إلى الصلاة وإنّ بقع الماء لفي ثوبه وإسناده صحيح على شرط مسلم وأخرجه الجماعة أيضا، قال الطحاوي فهكذا كانت تفعل عائشة رضي الله عنها بثوب رسول الله ﷺ الذي كان يصلّي فيه أي: تغسل المني منه وتفركه من ثوبه الذي كان يصلي فيه، واستدلال الحافظ العسقلاني بأنّ هذا التعقيب بالفاء ينفي احتمال تخلّل الغسل لا يصلح لذلك فإنّ كون الفاء للتعقيب لا ينفي احتمال تخلّل الغسل بين fark والصلاة فإنّ التعقب في كل شي بحسبه ألا يرى أنّه يقال تزوّج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلّا مدة الحمل وهي مدّة متطاولة فيجوز على هذا أن يكون معنى قول عائشة رضي الله عنه لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله ﷺ والذي ينام فيه ثم يغسله فيصلّي فيه ويجوز أن يكون الفاء بمعنى ثم كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عِلْقَةً فَخَلَقْنَا الْمَلَقَةَ مُضْغَةً﴾ [المؤمنون: 14] الآية فالفاءات فيها بمعنى ثم لتراخي معطوفها فإذا ثبت جواز التراخي في المعطوف بها جاز أن يتخلّل بين المعطوف والمعطوف عليه مدّة ويجوز وقوع الغسل فيها ويؤيد ما ذكرنا ما رواه البزار في مسنده والطحاوي في معاني الآثار عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ ثم يصلّي فيه، وأما قوله وأصرح منه رواية ابن خزيمة لا يساعده أيضا فيما ادعاه فإنّ قوله وهو يصلّي جملة اسمية وقعت حالا منتظرة لأنّ عائشة رضي الله عنها ما كانت تحك المني من ثوب رسول الله ﷺ حال كونه في الصلاة فيحتمل أيضا تخلّل الغسل بين fark والصلاة هذا.

229 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ الْجَزْرِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أُغْسِلُ الْجَنَابَةَ.....

فائدة:

وطعن بعضهم في الاستدلال بحديث الفرق على طهارة المني بأن مَنِي النَّبِيِّ ﷺ طاهر دون غيره كسائر فضلاته، والجواب على تقدير صحة كونه من الخصائص أن مَنِيّه كان عَنْ جماع فيخالط مَنِيّ المرأة فلو كان مَنِيّها نجسًا لم يكتف فيه بالفرق وبهذا احتج الشيخ الموفق وغيره على طهارة رطوبة فرجها قَالَ ومن قَالَ: إِنَّ المني لا يسلم من المذي فيتنجس به لم يصب لأن الشهوة إذا اشتدت خرج المني دون المذي والبول كحالة الاحتلام، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) بفتح المهملة وسكون الموحدة وبالذال المهملة وبالنون وقد مرّ في الوحي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك كما في رواية وفي أخرى أي: ابن المبارك وهو تفسير من الْبُخَارِيِّ إشعارًا بأنه لفظه لا لفظ شيخه.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ) بفتح العين وفي نسخة زيادة بن مهران (الْجَزْرِيُّ) بفتح الجيم والزاي نسبة إلى الجزيرة وكان ميمون بن مهران والد عمرو نزلها فنسب إليها ولده الراقي أبو عبد الله كان رأسًا في السنة والورع، مات سنة خمس وأربعين ومائة وقال الحافظ العسقلاني ووقع في رواية الكشميهني وحده الجوزي بواو ساكنة بعدها زاي وهو غلط منه وقال محمود الْعَيْنِيُّ الظاهر أن الغلط من الناقل أو الكاتب فدوّر رأس الزاي ونقط الراء فصار الجوزي وقد يقع من الناقلين والكتاب أكثر من هذا وأفحش.

(عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ) مولى ميمونة أم المؤمنين فقيه المدينة العابد الحجة توفي سنة سبع ومائة، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ورجال هذا الإسناد ما بين مروزي وورقي ومدني، وقد أخرج متنه المؤلف في مواضع الطهارة وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي وابن ماجة كلهم في الطهارة، (قَالَتْ) أي: أنها قالت: (كُنْتُ أُغْسِلُ الْجَنَابَةَ) أي: أثر الجنابة ففيه حذف مضاف أو عبّرت بها عَنْ ذلك مجازًا أو المراد بها المني من باب تسمية الشيء باسم سببه فإن وجوده سبب لبعده عَنْ الصلاة ونحوها.

مِنْ ثَوْبِ النَّبِيِّ ﷺ، فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَإِنْ بَقِعَ⁽¹⁾ الْمَاءُ فِي ثَوْبِهِ⁽²⁾.

(مِنْ ثَوْبِ النَّبِيِّ) وفي رواية ابن عساكر من ثوب رسول الله ﷺ (فَيَخْرُجُ) من الحجرة الطيبة (إِلَى) المسجد الشريف لأجل (الصَّلَاةِ، وَإِنْ بَقِعَ) بضم الموحدة وفتح القاف وبالعين المهملة جمع بقعة كالنطف والنطفة والبقعة في الأصل قطعة من الأرض يخالف لونها لون ما يليها، وفي بعض النسخ بفتح الموحدة وسكون القاف جمع بقعة كتمر وتمرّة ممّا يفرق بين الجنسين والواحد منه بالتاء وقال التيمي يريد بالبقعة الأثر قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ البقع اختلاف اللّونين يقال غراب أبقع، وقال ابن بطال البقع بقع المني وطبعه وليس بشيء لأنه صرّح في الحديث بأنه للماء حيث قَالَ ﷺ: وَإِنْ بَقِعَ (الماء في ثوبه) الشريف حين خرج مبادراً للوقت ولم يكن له ثياب يتداولها، وعند ابن ماجة وأنا أرى أثر الغسل فيه يعني لم يجفّ، ومن فوائد هذا الحديث: أنّه حجة للحنفية في قولهم إنّ المني⁽³⁾ نجس لقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كنت أغسل الجنابة من ثوب النبي ﷺ وقولها كنت يدلّ على تكرار هذا الفعل منها فدلّ على نجاسته.

ومنها: خدمة المرأة لزوجها في غسل ثيابه ونحو ذلك خصوصاً إذا كان من أمر يتعلّق بها وهو من حسن العشرة وجميل الصحبة.

ومنها: نقل أحوال المقتدى به وإن كان يستحي من ذكرها عادة.

(1) أراد بها بقية من المني، قال ابن بطال: أثر الغسل يحتمل معنيين:

أحدهما: أن يكون معناه بلل الماء الذي غسل به الثوب.

وثانيهما: أن يكون معناه أثر الغسل، يعني أثر الجنابة التي غسلت بالماء، والضمير فيه راجع إلى أثر الجنابة لا إلى أثر الماء، وكلا الوجهين جائز، لكن لفظ: ثم أراه في الحديث الآخر يدل على أن البقع كانت بقع المني، لأن العرب أبداً ترد الضمير إلى أقرب مذكور، وضمير المني: أقرب من ضمير الغسل، كذا في «الكرماني»، ثم تعقب عليه باحتمال إرجاع الضمير إلى النبي ﷺ، أو إلى الثوب، وتبع الحافظ أيضاً ابن بطال إذ قال: أو المعنى أثر الجنابة المغسولة بالماء، وقوله في الرواية الأخرى: ثم أراه فيه، بعد قوله: كانت تغسل المني يرجع هذا الاحتمال الأخير لأن الضمير يرجع إلى أقرب المذكور وهو المني.

(2) أطرافه 230، 231، 232 - تحفة 16135.

أخرجه مسلم في الطهارة باب حكم المني رقم (289).

(3) قال الكرماني: الحديث حجة لمن قال بنجاسة المني على ما قيل وليس كذلك لاحتمال أن يكون غسله بسبب أن ممرّه كان نجساً أو بسبب اختلاطه برطوبة فرجها على مذهب من قال بنجاسة رطوبته، وفيه أن المشرحين من الأطباء الأقدمين قالوا إنّ مستقر المني غير مستقر البول، فافهم.

230 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو، عَنْ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ

ومنها: خروج المصلّي إلى المسجد بثوبه الذي غسل منه المني قبل جفافه.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد وقد تقدّم في باب السلام من الإسلام.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ) من الزيادة وذكره البخاري غير منسوب مجردًا، وقد اختلف فيه فليل هو يزيد بن زريع بضم الزاي وفتح الراء وبالمهملة كما في رواية ابن السكن أحد الرواة عن الفربري نقله الغساني في كتاب تقييد المهمل وكذا أشار إليه الكلابادي وصحّحه المزني وهو العايشي بالعين المهملة وبالتحتانية المكسورة وبالشين المعجمة البصري أبو معاوية الصدوق الثقة المأمون قَالَ أحمد إليه المنتهى بالبصرة وما ألقنه وما أحفظه توفي بها سنة اثنتين وثمانين ومائة، وقيل هو يزيد بن هارون أبو خالد الواسطي كان حافظًا متقنًا صحيح الحديث إمامًا متعبدًا وقد مرّ في باب التبرّز في البيوت كما رواه الإسماعيلي من طريق الدورقي وأحمد بن منيع ورجّحه القطب الحلبي ومحمود العيني وليس هذا الاختلاف مؤثرًا في الحديث لأنّ كلًّا من ابن هارون وابن زريع ثقة على شرط المؤلف.

(قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو) بفتح العين كذا وقع غير منسوب عند الأكثرين ووقع عند أبي ذرّ يعني ابن ميمون أي: ابن مهران وقد تقدّم (عَنْ سُلَيْمَانَ) هو ابن يسار كما في رواية أنّه (قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (ح)⁽¹⁾ إشارة إلى التحويل من إسناده إلى إسناده آخر.

(وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) بالمهملة هو ابن زياد بكسر الزاي البصري⁽²⁾ وفي طبقته عبد الواحد بن زيد البصري ولم يخرج له المؤلف شيئًا، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو) يعني (ابن مَيْمُونٍ) ابن مهران السابق، (عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ) السابق ذكره أنّه (قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ورجال هذين الإسنادين ما بين بصريّ وواسطيّ ومدني وفي الإسناد الأول سمعت وفي

(1) ومفعول السماع ما يأتي بعد الإسناد الثاني وهو قالت كنت أغسله.

(2) أبو بشر بكسر الموحدة وسكون المعجمة كان ثقة كثير الحديث معروفًا بالثقة مات سنة سبع وسبعين ومائة.

عَنِ الْمَنِيِّ، يُصِيبُ التَّوْبَ؟ فَقَالَتْ: «كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَأَثَرُ الْغَسْلِ فِي تَوْبِهِ» بَقَعَ الْمَاءُ⁽¹⁾.

69 - باب: إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيْرَهَا فَلَمْ يَذْهَبَ أَثَرُهُ

الثاني سألت وفيه إشارة إلى الردّ على من زعم أنّ سليمان بن يسار لم يسمع من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا منهم أحمد بن حنبل والبخاري وقد صرح البخاريّ بسماعه منها وكذا هو في صحيح مسلم وفيه أيضًا إشارة إلى أنّ كلّ واحدة من هاتين اللَّفْظَتَيْنِ لا تستلزم الأخرى يعني أنّ السَّماع لا يستلزم السماع فذكرهما في الإسنادين ليدلّ على صحّة السؤال والسماع.

(عَنِ الْمَنِيِّ، يُصِيبُ التَّوْبَ؟) أي: عَنْ حُكْمِهِ هَلْ يَشْرَعُ غَسْلُهُ أَوْ فَرَكُهُ.
(فَقَالَتْ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَأَثَرُ الْغَسْلِ فِي تَوْبِهِ» وقوله: (بَقَعَ الْمَاءُ) وقد مرّ تفسيره مرفوع على أنّه جواب سؤال مقدّر تقديره أن يقال ما ذلك الأثر فأجاب بأنّه بقع الماء فيكون خبر المبتدأ محذوف وقيل هو بدل ويجوز النصب فيه على الاختصاص أي: أعني بقع الماء، وفي هذه الرواية: جواز سؤال النساء عمّا يستحيي منه لمصلحة تعلّم الأحكام وأمّا ما قاله الحافظ العسقلانيّ فحصل الجواب بأنّها كانت تغسله وليس في ذلك ما يقتضي إيجابه فقد عرفت فيما مضى جوابه.

69 - باب: إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيْرَهَا فَلَمْ يَذْهَبَ أَثَرُهُ

(باب) بالتّنين (إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ) أي: المنيّ الموجب لها (أَوْ غَيْرَهَا) نحو دم الحيض وغيره من النجاسة العينية.

(فَلَمْ يَذْهَبَ أَثَرُهُ) أي: أثر ذلك الغسل صحت صلاته ولا يضر بقاء ذلك الأثر، وقال الحافظ العسقلانيّ المراد من الأثر أثر الشيء المغسول وأعاد الضمير مذكّرًا على المعنى، فعلى هذا يكون الباقي أثر المنيّ ونحوه وهذا يضرّ إلّا إذا عسر إزالته فلا يضرّ حينئذٍ للحرّج بل المراد الأثر المرويّ للماء لا للمنيّ ونحوه ولفظ حديث الباب يدلّ عليه وهو قوله وأثر الغسل في توبه بقع الماء نعم

231 - حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، قَالَ: سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ فِي الثَّوْبِ تُصَيِّبُهُ الْجَنَابَةُ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: «كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَأَثَرُ الْغَسْلِ فِيهِ» بَقْعُ الْمَاءِ⁽¹⁾.

في بعض النسخ أثرها بتأنيث الضمير وهو يؤيد كون ذلك الأثر أثر الشيء المغسول فتأمل، ثم إنَّ البُخَارِيَّ رحمه الله لم يذكر في الباب حديثاً يدلُّ على غسل غير الجنابة، فَقَالَ الحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ الحق غيرها بها قياساً أو أشار بذلك إلى ما رواه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ خَوْلَةَ بِنْتَ يَسَارٍ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ وَأَنَا أَحِيضُ فَكَيْفَ أَصْنَعُ قَالَ إِذَا طَهَرْتَ فَاغْسِلِيهِ ثُمَّ صَلِّي فِيهِ قَالَتْ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ قَالَ: يَكْفِيكَ الْمَاءُ وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى شَرْطِهِ اسْتَنْبَطَ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي عَلَى شَرْطِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كَمَا هُوَ عَادَتُهُ وَتَعَقُّبُهُ مَحْمُودُ الْعَيْنِيِّ بِمَا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى) وفي رواية: موسى ابْنُ إِسْمَاعِيلَ وفي أخرى: موسى بن إِسْمَاعِيلَ الْمُنْقَرِيَّ بكسر الميم وسكون التَّوْنِ وفتح القاف نسبة إلى بني منقر بطن من تميم وهو أَبُو سَلَمَةَ التَّبُودَكِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هو ابن زياد المذكور آنفاً، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، قَالَ:) سَمِعْتُ هَكَذَا رواية الأكثرين وفي رواية الكشميهني (سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ) أي: قلت له ما تقول (فِي الثَّوْبِ) الذي (تُصَيِّبُهُ الْجَنَابَةُ) ويجوز أن يكون في بمعنى عَنْ أَي: سَأَلْتَهُ عَنْ الثَّوْبِ الذي تصيبه الجنابة هذا على رواية سألت وأما على رواية سمعت فمعناه سمعته يَقُولُ في حكم الثوب الذي تصيبه الجنابة.

(قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (كُنْتُ أَغْسِلُهُ) أي: أغسل المنى من ثوب رسول الله ﷺ فتذكير الضمير باعتبار معنى الجنابة، وليس المعنى أغسل أثر الجنابة أو أثر المنى كما توهم، (مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَخْرُجُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْحَجَرَةِ (إِلَى الصَّلَاةِ) فِي الْمَسْجِدِ (وَأَثَرُ الْغَسْلِ فِيهِ) أي: في ثوبه (بَقْعُ الْمَاءِ) بالرفع بدل من أثر الغسل.

232 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ ابْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبٍ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَرَاهُ فِيهِ بُقْعَةٌ أَوْ بُقْعَا⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ) بفتح العين وليس في شيوخ البخاريّ عمر بن خالد بدون الواو، (قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) هو ابن معاوية أبو خيثمة الكوفي قد سبق ذكرهما في باب الصلاة من الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ) بكسر الميم غير منصرف ولم يذكر جدّ عمرو في هذا الذي ترويه عائشة من خمسة أوجه إلا في هذا الوجه وفي هذا الوجه نكتة أخرى. وهي أَنَّ فيه الإخبار عن سليمان عن عائشة أنها كانت تغسل على سبيل الغيبة، وفي الأوجه الأربعة الإخبار عنها على سبيل التكلّم. (عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ) السّابق (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها.

(أَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ النَّبِيِّ) وفي رواية ابن عساكر رسول الله ﷺ قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَإِنَّمَا قَدَّرَ الْقَوْلُ هُنَا لِيَلْتَمِمْ قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَرَاهُ) بما قبله أي: أَبْصَرَ الْأَثَرَ (فِيهِ) أي: فِي الثَّوْبِ وَالْمَرَادُ أَثَرُ الْغَسْلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَغْسِلُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ النَّبِيِّ ﷺ وفي بعض النسخ ثم أرى بدون الضمير فالمعنى حينئذ أرى في الثوب (بُقْعَةً أَوْ بُقْعَا) فعلى هذه النسخة يكون قوله

(1) أطرافه 229، 230، 231 تحفة 16135.

قال ابن جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على غسل المني. والكلام عليه من وجوه: الوجه الأول: أن غسله يدل على نجاسته وهو مذهب مالك رضي الله عنه ومن تبعه وهل نجاسته من نفسه أو بالمجاورة بحث آخر هو في كتب الفقه. الوجه الثاني: فيه دليل على جواز النيابة في الفروض التي ليست في الأبدان يؤخذ ذلك من قولها: (كنت أغسل المني).

الوجه الثالث: فيه دليل على جواز ذكر ما يخجل ذكره إذا دعت الضرورة إليه يؤخذ ذلك من ذكرها المني لأنه مما يخجل ذكره لأنه يدل على ما قد جاء الكتاب والسنة بالكناية فأما الكتاب فقوله تعالى: ﴿هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: 187] ومن السنة قوله عليه السلام: «حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك». لكن من أجل تقرير الأحكام ذكرته ولذلك قال ﷺ: «نعم النساء نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين».

الوجه الرابع: فيه دليل على التيسير في أمر النجاسات وإنما نحن مكلفون بما رأينا ولا تتوغل =

70 - باب أَبْوَالِ الْإِبِلِ، وَالْدَّوَابِّ، وَالْغَنَمِ وَمَرَابِضِهَا⁽¹⁾

بقعة منصوبًا على المفعولية وأما على الأولى فيكون نصبه على البدلية، ثم قوله: «أو بقعًا» الظاهر أنه من كلام عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ويحتمل أن يكون شكًا من سليمان أو من راوٍ غيره والله أعلم.

70 - باب أَبْوَالِ الْإِبِلِ، وَالْدَّوَابِّ، وَالْغَنَمِ وَمَرَابِضِهَا

(باب) حكم (أَبْوَالِ الْإِبِلِ، وَالْدَّوَابِّ، وَالْغَنَمِ) وإنما جمع الأبوال لأن المراد بيان حكم بول الإبل وبول الدواب وبول الغنم، ولا واحد للإبل من لفظها وهي مؤنث لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين

النفس بالمحتملات لأنها لم تغسل المني الذي رأت ويحتمل أن ضرب في موضع آخر من الثوب نفسه أو غيره يزيد ذلك إيضاحًا قوله عليه السلام: النضح طهور لا شك فيه. لأن فائدة النضح ما هي إلا لزوال ذلك الأثر الذي يحك في النفس واغتفار النجاسة التي ليست بمتحققة أولهما معا لأنه إن كانت وصلت للثوب فليس الرش بالماء يزيل عينها وإن كانت لم تصل فليس الماء يزيد في طهارته شيئًا.

الوجه الخامس: فيه دليل على رفع حكم النجاسة وإن بقي لونها إذا غسلت بالماء وذهب عينها يؤخذ ذلك من قولها: (ثم أراه بقعًا بقعًا).

الوجه السادس: فيه دليل على أن المؤمن في حال حدوث الجماع في اليقظة أو في النوم طاهر العين وثوبه طاهر يجوز له الصلاة فيه ما لم ير فيه شيئًا فإن رأى غسل يؤخذ ذلك من قولها من ثوب رسول الله ﷺ ولا يصيب الثوب المني إلا بأحد وجهين إما بجماع وإما باحتلام وإنما الطهور على الجنب تعبد وذلك مذهب أهل السنة.

الوجه السابع: فيه دليل على جواز خدمة المرأة زوجها إذا رضيت ذلك وإن كانت ذات بال يؤخذ ذلك من قولها: (كنت أغسل) فإن الغسل من جملة الخدمة وأي رفعة مثل رفعة هذه السيدة.

(1) اختلف الأئمة في أبوال ما يؤكل لحمه، و ظاهر تبويب المصنف أنه مال إلى طهارتها موافقًا لمذهب الإمام مالك خلافاً للحنفية والشافعية والجمهور، وهما قولان لأحمد، قال الكرمانى: قال ابن بطال: اختلفوا في طهارة الأبوال فقال مالك: بول ما يؤكل لحمه طاهر، وقال أبو حنيفة والشافعي: الأبوال كلها نجسة، وأباح رسول الله ﷺ لهم شربها للمرض.

وذهب أهل الظاهر إلى أن بول كل حيوان وإن كان لا يؤكل لحمه طاهر غير ابن آدم، وقول البخاري في الترجمة (باب أبوال الإبل والدواب) وافق فيه أهل الظاهر، وقاس أبوال ما لا يؤكل لحمه على أبوال الإبل، ولذا قال: وصلى أبو موسى ليدل على طهارة أرواث الدواب وأبوالها، وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أن الأرواث كلها نجسة، وقال مالك: ما أكل لحمه فروثه طاهر كبوله.

وَصَلَّى أَبُو مُوسَى فِي دَارِ الْبَرِيدِ وَالسَّرْقِينِ⁽¹⁾،

فالتأنيث لها لازم وقد يسكن الباء للتخفيف، والدواب جمع دابة وهي في اللغة اسم لما يدب على الأرض فيتناول سائر الحيوانات وفي العرف اسم لذي الأربع خاصة، وتخصيصه بذوات الحوافر يعني الخيل والبغال والحمير ليس بذاك على ما قاله محمود العيني، ولكن المناسب لما قبله وما بعده هو ذلك التخصيص، ويحتمل أن يكون عطف الدواب على الإبل من عطف العام على الخاص وعطف الغنم على الدواب من عطف الخاص على العام، ولم يذكر المؤلف رحمه الله في هذا الباب إلا حديثين: أحدهما: يفهم منه حكم بول الإبل، والآخر: يفهم منه جواز الصلاة في مرايض الغنم هذا لا يظهر فائدة لذكر الدواب فافهم.

(وَمَرَابِضُهَا) جمع مريض بفتح الميم وسكون الراء وكسر الموحدة من ربيض بالمكان يريض من باب ضرب يضرب إذا لصق به وأقام ملازمًا له والمريض المكان الذي يريض فيه ومن قال بكسر الميم وفتح الموحدة فقد غلط والمرابض للغنم كالمعاطن للإبل وربوض الغنم كبروق الجمل فالضمير راجع إلى الغنم، ووجه المناسبة بين البابين أن كلاً منهما يشتمل على شيء نجس في نفسه على قول من يَقُولُ بنجاسة المني ونجاسة بول الإبل وغيرها أو على شيء طاهر على قول من يَقُولُ بطهارتهما، ولم يفصح المؤلف بالحكم على عاداته في المختلف فيه وظاهر إirاده حديث العرينيين يشعر باختياره الظهارة.

(وَصَلَّى أَبُو مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد تقدّم ذكره في أي الإسلام أفضل.

(فِي دَارِ الْبَرِيدِ) وهي دار ينزلها من يأتي برسالة السلطان والمراد بدار البريد ههنا موضع بالكوفة قد كانت الرسل تنزل فيه إذا حضروا من الخلفاء إلى الأمراء وكان أبو موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أميراً على الكوفة في زمن عمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وكانت الدار في طرف البلد ولهذا كانت البرية إلى جنبها، قَالَ المطرزي البريد في الأصل الدابة المرتبة في الرباط ثم سَمِيَ به الرسول المحمول عليها ثم سَمِيت به المسافة المشهورة يعني مسافة اثني عشر ميلاً.

(وَالسَّرْقِينِ) بكسر السين المهملة وسكون الراء هو الزبل وروث الدواب

(1) قال الحافظ: هو بكسر المهملة وإسكان الراء الزبل، وحكى فيه فتح أوله وهو فارسي =

وَالْبَرِّيَّةُ إِلَى جَنْبِهِ، فَقَالَ: «هَاهُنَا وَثُمَّ سَوَاءٌ».

وحكى به ابن سيدة فتح أوله وهو فارسي معرّب يقال له السّرجين وهو في الأصل حرف بين القاف والجيم يقرب من الكاف.

(وَالْبَرِّيَّةُ) بفتح الموحّدة وتشديد الراء والتحتانية الصحراء قَالَ صاحب المحكم منسوب إلى البر والجمع البراري.

(إِلَى جَنْبِهِ) أَي: إلى جنب أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الجنب والجانب والجنبه الناحية يقال قعدت إلى جنب فلان وإلى جانب فلان بمعنى.

(فَقَالَ) أَبُو موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (هَاهُنَا وَثُمَّ) بفتح المثناة وتشديد الميم اسم يشار به إلى المكان البعيد كما في قوله تعالى: ﴿وَأَزَلَفْنَا ثُمَّ الْآخِرِينَ﴾ (1) [الشعراء: 64].

(سَوَاءٌ) أَي: ذلك المكان والبرية سواء في جواز الصلاة، ثم قوله والسّرجين إمّا مجرور معطوف على البريد أو على الدار، وإما مرفوع مبتدأ وقوله والبريّة عطف عليه وقوله إلى جنبه خبره والجملة حالية، وعلى تقدير جرّ السّرجين يكون البرية مبتدأ وما بعده خبره والجملة حالية أيضًا، ثم إنّ هذا التعليق وصله أبو نعيم شيخ البخاريّ في كتاب الصلاة له قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ هُوَ السَّلْمِيُّ الْكُوفِيُّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ صَلَّى بِنَا أَبُو موسى في دار البريد وهناك سرقين الدواب والبريّة على الباب وقالوا لو صلّيت على الباب فذكره، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضًا في مصنفه فَقَالَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كُنَّا مَعَ أَبِي موسى في دار البريد فحضرت الصلاة فصلّى بنا على روث

=
معرّب، ويقال له: السرجين بالجيم، والبرية: الصحراء منسوب إلى البر، والأثر وصله أبو نعيم شيخ البخاري ثنا الأعمش عن مالك بن الحويرث عن أبيه: قال: صلى بنا أبو موسى في دار البريد وهناك سرقين الدواب والبرية على الباب، فقالوا: لو صلّيت على الباب، فذكره، ودار البريد المذكورة موضع بالكوفة كانت الرسل تنزل فيه إذا حضرت من الخلفاء إلى الأمراء، وكان أبو موسى أميرًا على الكوفة في زمن عمر وعثمان وكانت الدار في طرف البلد ولذا كانت البرية إلى جنبها. وقال المطرزي: البريد في الأصل الدابة المرتبة في الرباط، ثم سمى به الرسول المحمول عليها، ثم سميت به المسافة المشهورة، انتهى.

قال العيني: البريد المرتب والرسول وأثنا عشر ميلًا قاله الجوهري.

(1) وقوله ههنا مبتدأ وثم عطف عليه وخبره قوله.

وتبن فقلنا تصلّي ههنا والبريّة إلى جنبك فَقَالَ البريّة وههنا سواء، وقال ابن حزم رونا من طريق شُعْبَة وسفيان كلاهما عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ صَلَّى بَنَّا أَبُو مُوسَى عَلَى مَكَانٍ فِيهِ سَرَقِينَ هَذَا لَفْظُ سُفْيَانَ وَقَالَ شُعْبَةُ رَوَتْ الدُّوَابَّ قَالَ وَرَوِيْنَاهُ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِهِمَا وَالصَّحْرَاءُ أَمَامَهُ وَقَالَ هَهُنَا وَهَنَّاكَ سَوَاءٌ، قَالَ ابْنُ بَظَّالٍ أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا التَّعْلِيقِ الْإِسْتِدْلَالَ عَلَى طَهَارَةِ أُرُوثِ الدُّوَابِّ وَأَبْوَالِهَا وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيهَا لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ صَلَّى عَلَى ثَوْبٍ بَسَطَهُ فِيهِ أَوْ فِي مَكَانٍ يَابَسَ لَا تَعْلُقُ بِهِ نَجَاسَةٌ وَقَدْ قَالَ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ إِنَّ مَنْ بَسَطَ عَلَى مَوْضِعٍ نَجَسٍ بَسَاطًا وَصَلَّى فِيهِ أَنَّ صَلَاتَهُ جَائِزَةٌ⁽¹⁾ وَأَجِيبُ بَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ عَنِ الْأَعْمَشِ بِسَنَدِهِ وَلَفْظُهُ صَلَّى بَنَّا أَبُو مُوسَى عَلَى مَكَانٍ فِيهِ سَرَقِينَ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ بَغِيرُ حَائِلٍ وَقَدْ رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الطَّنْفَسَةِ مُحَدَّثَةٌ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ انْتَهَى.

وَتَعَقَّبَهُ مُحَمَّدُودُ الْعَيْنِيِّ بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ كَانَ بِحَائِلٍ لِأَنَّهُ شَأْنُهُ يَقْتَضِي أَنْ يَحْتَرِزَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى عَيْنِ السَّرَقِينَ وَبِأَنَّ كَوْنَ الصَّلَاةِ عَلَى الطَّنْفَسَةِ مُحَدَّثَةٌ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ تَكُونَ عَلَى الْحَصِيرِ أَيْضًا كَذَلِكَ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ صَلَّى فِي دَارِ الْبَرِيدِ أَوْ السَّرَقِينَ عَلَى حَصِيرٍ أَوْ نَحْوِهِ عَلَى أَنَّ الطَّنْفَسَةَ بِكَسْرِ الطَّاءِ وَفَتْحِهَا بَسَاطٌ لَهُ حَمْلٌ رَقِيقٌ وَلَمْ يَكُونُوا يَسْتَعْمَلُونَهَا فِي حَالَةِ الصَّلَاةِ لِاسْتِعْمَالِ الْمُتَرَفِّينَ إِيَّاهَا فَكَرَهُوا ذَلِكَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ وَاكْتَفَوْا بِالْأَدْنَى مِنَ السَّجَّاجِيدِ تَوَاضَعًا بَلْ كَانَ أَكْثَرُهُمْ يَصَلِّي عَلَى الْحَصِيرِ بَلْ كَانَ الْأَفْضَلُ عِنْدَهُمُ الصَّلَاةُ عَلَى

(1) هكذا رواه البخاري وتابعه أبو داود عن سليمان بن حرب وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن أبي داود السجستاني وأبي داود الحراني وأبو نعيم في المستخرج من طريق يوسف القاضي كلهم عن سليمان، وخالفهم مسلم فأخرجه عن هارون بن عبد الله عن سليمان بن حرب وزاد بين أيوب وأبي قلابة رجاء مولى أبي قلابة، وكذا أخرجه أبو عوانة عن أبي أمية الطرطوسي عن سليمان، وقال الدارقطني وغيره ثبوت أبي رجاء وحذفه في حديث حماد بن زيد عن أيوب صواب، لأن أيوب حدث عن أبي قلابة بقصة العرينين خاصة، وكذا رواه أكثر أصحاب حماد بن زيد عنه مقتصرين عليها، وحدث به أيوب أيضًا عن أبي رجاء مولى أبي قلابة عن أبي قلابة وزاد فيه قصة طويلة لأبي قلابة مع عمر بن عبد العزيز كما سيأتي ذلك في كتاب الديات، ووافقه على ذلك حجاج الصواف عن أبي رجاء، فالطريقان جميعهما صحيحان، والله أعلم.

233 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ

أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَدِمَ أَنَسٌ مِنْ عُكْلٍ

التراب تواضعا ومسكنة هذا، ثم قَالَ الحافظ العسقلاني والأولى في الجواب أن يقال إن هذا من فعل أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد خالفه غيره من الصحابة كابن عمر وغيره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فلا يكون حَجَّةٌ أو لعل أبا موسى كان لا يرى الطهارة شرطًا في صحة الصلاة بل يراها واجبة برأسها وهو مذهب مشهور وقد تقدّم مثله في قصة الصحابي الذي صَلَّى بعد أن جُرح وظهر عليه الدم الكثير فلا يكون فيه حَجَّةٌ على أن الروث طاهر كما أنه لا حجة في ذاك على أن الدم طاهر، انتهى.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الأزديّ الواسطي بمعجمة ثم مهملة البصري وقد مرّ في باب من كره أن يعود في الكفر.

(قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) ابن درهم الأزدي الجهضمي البصري وقد سبق في باب المعاصي من أمر الجاهلية.

(عَنْ أَيُّوبَ) هو السخثيانيّ البصري التابعي الذي مرّ ذكره في باب حلاوة الإيمان.

(عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف وتخفيف اللام وبالموحدة عبد الله البصريّ وقد سبق ذكره في باب حلاوة الإيمان أيضًا.

(عَنْ أَنَسٍ) أي: ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في رواية الأصيلي، ورجال هذا الإسناد كلّهم بصريّون وفيه رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرج متنه المؤلف هنا، وفي المحاربين، والجهاد، والتفسير، والمغازي، والديات، وأخرجه مسلم في الحدود، وأبو داود في الطهارة، والنسائي في المحاربة.

(قَالَ: قَدِمَ أَنَسٌ) بضمّ الهمزة وفي رواية الكشميهني والسرخسي والأصيلي ناس بغير همزة وفي رواية البخاريّ في الدّيات من طريق أبي رجاء عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قدم أناس على رسول الله ﷺ (مِنْ عُكْلٍ) بضم العين وسكون الكاف وفي آخره لام وهي خمس قبائل وذلك أن عوف بن عبد مناة ولد قيسًا فولد قيس وائل وعوانة فولد وائل عوفًا وثعلبة فولد عوف بن وائل الحارث وجُشمًا وسعدًا وعليًا وقيسا وأمهم بنت ذي اللحية لأنّه كان نَظًّا بلا لحية فحضنتهم أمّه سوداء يقال لها عكل كذا قاله الكلبي وغيره، ويقال عكل امرأة حضنت ولد عوف بن إياس بن

أَوْ عُرَيْنَةً،

قيس بن عوف بن عبد مناة بن أدد بن طابخة، وزعم السمعاني أنَّهم بطن من تميم وردَّ ذلك عليه أبو الحسن الجزري بأنَّ عكل امرأة من حمير يقال لها بنت ذي اللحية تزوجها عوف بن قيس بن وائل بن عوف بن أدد فولدت له سعدًا وجشمًا وعليًا ثم هلكت الحميريَّة فحضنت عكل ولدها وعكل بلدٌ أيضًا.

(أَوْ) من (عُرَيْنَةً) بضم المهملة وفتح الراء وسكون الياء وفتح النون حيّ من قضاة وحيّ من بجيلة والمراد هنا الثاني كذا ذكره موسى بن عقبة في المغازي وكذا رواه الطبراني من وجه آخر غير أنس ووقع عند عبد الرزاق من حديث أبي هريرة بإسناد ساقط أنهم من بني فزارة وهو غلط لأنَّ بني فزارة من مضر لا يجتمعون مع عكل ولا مع عرينة أصلًا وليس عرينة عكلًا كما زعم ابن التين تبعًا للدودي أنَّ عرينة هم عكل لأنهما قبيلتان متغايرتان عكل من عدنان وعرينة من قحطان، والشك فيه من حماد على ما قاله الحافظ العسقلانيّ، أو ترديد من أنس رضي الله عنه على ما قاله الكرمانيّ، وقال الداودي: هو شك من الراوي، وعند المؤلف في الجهاد عن وهيب عن أيوب أنَّ رهطًا من عكل ولم يشك، وكذا في المحاربين عن يحيى بن أبي كثير، وفي الديات عن أبي رجاء كلاهما عن أبي قلابة وله في الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس أنَّ ناسًا من عرينة ولم يشك أيضًا، وكذا لمسلم من رواية معاوية بن قرّة عن أنس، وفي المغازي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أنَّ ناسًا من عكل وعرينة بالواو العاطفة قال الحافظ العسقلانيّ: وهو الصواب ويؤيده ما رواه أبو عوانة والطبريّ من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس قال كانوا أربعة من عرينة وثلاثة من عكل فقبل لهم العرنيون لكون أكثرهم من عرينة، ولا يخالف هذا ما عند المؤلف في الجهاد من طريق وهيب عن أيوب وفي الديات من طريق حجاج الصواف عن أبي رجاء كلاهما عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه أنَّ رهطًا من عكل ثمانية لاحتمال أن يكون الثامن من غير القبيلتين وكان من أتباعهم فلم ينسب وغفل من نسب عدتهم ثمانية إلى رواية أبي يعلى، وهي عند البخاريّ وكذا عند مسلم والله أعلم.

ثم إنَّ قدومهم كان فيما ذكره ابن إسحاق في المغازي بعد غزوة ذي قرد وكانت في جمادى الأولى سنة ست، وذكره البخاريّ بعد الحديبية وكانت في

فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ «فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، بِلِقَاحِ،

ذي القعدة منها، وذكر الواقدي أنها كانت في شِوَال منها وتبعه ابن حبان وابن سعد وغيرهما، وعند المؤلف في المحاربين أنهم كانوا في الصِّفَّة قبل أن يطلبوا الخروج إلى الإبل.

(فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ)⁽¹⁾ أي: أصابهم الجوى بالجيم وهو داء الجوف إذا تطاول، ويقال الاجتواء كراهة المقام يقال اجتويت البلد إذا كرهتها وإن كنت في نعمة وكانت موافقة لك في بدنك كما يقال: استوبلتها إذا لم توافقك في بدنك وإن أحببتها قاله ابن فارس، وقيد الخطابي بما إذا تضرر بالإقامة وهو المناسب لهذه القصة، وقال القرّاز اجتووا أي: لم يوافقهم طعامها، وقال ابن العربي: الجوى داء يأخذ من الرباء هذا وزيد في رواية يَحْيَى بن أبي كثير قبل هذا فأسلموا، وفي رواية أبي رجاء قبل هذا فبايعوه على الإسلام، وللمؤلف من رواية سعيد عن قتادة في هذه القصة فقالوا يا نبي الله إنّنا كُنّا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف، وله في الطب من رواية ثابت عن أنس أنّ ناسًا كان بهم سقم قالوا يا رَسُولَ اللَّهِ أَوْنَا وأطعمنا فلمّا صحّوا قالوا إنّ المدينة وخيمة، والظاهر أنهم قدموا سقامًا فلمّا صحّوا من السقم كرهوا الإقامة بالمدينة لوخمها، فأما السقم الذي كان بهم فهو الهزال الشديد والجهد من الجوع فعند أبي عوانة من رواية غيلان عن أنس كان بهم هزال شديد وعنده من رواية ابن سعد عنه مصفّرة ألوانهم، وأما الوخم الذي شكوا منه بعد أنّ صحّت أجسامهم فهو من حمّى المدينة كما عند أحمد من رواية حُمَيْد عن أنس من حديث عائشة في الطب وأنّ النبي ﷺ دعا الله أن ينقلها إلى الجحفة، ووقع عند مسلم من رواية معاوية بن قرّة وقع بالمدينة الموم بضم الميم وسكون الواو وهو البرسام بكسر الموحدة سرياني معرّب يطلق على اختلاف العقل وعلى ورم الصدر وعلى ورم الرأس والمراد هنا ورم الصدر فعند أبي عوانة من رواية هَمَام عن قتادة عن أنس في هذه القصة فعظمت بطونهم فقالوا يا رَسُولَ اللَّهِ إنّ المدينة وخمة.

(فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، بِلِقَاحِ) بكسر اللّام وهي الإبل الواحدة لقوح أو لِقْحَة بكسر اللام وسكون القاف وهي الحلوب، قال أبو عمرو إذا أنتجت فهي لقوح

(1) أي: مدينة رسول الله ﷺ.

وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا» فَأَنْظَلُّوْا،

شهرين أو ثلاثة ثم هي لبون بعد ذلك أي : فأمرهم أن يلحقوا بها ، وعند المؤلف في رواية همام عن قتادة فأمرهم أن يلحقوا براعيه ، وعنده عن قتيبة عن حماد فأمر لهم بلقاح بزيادة اللام فيحتمل أن تكون زائدة أو للتعليل أو لشبه الملك والاختصاص وليست للتمليك ، وعند أبي عوانة من رواية معاوية بن قرة التي أخرج مسلم إسناده أنهم بدؤوا بطلب الخروج إلى اللقاح فقالوا يَا رَسُولَ اللَّهِ قد وقع هذا الوجد فلو أذنت لنا فخرجنا إلى الإبل ، وللمؤلف أيضًا من رواية وهيب عن أيوب أنهم قالوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِبْغِنَا رِسْلًا أَي : اطلب لنا لبنا قَالَ ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بالذود ، وفي رواية أبي رجاء هذه نَعَمْ لنا تخرج فأخرجوا فيها ، وعنده في المحاربين عن موسى عن وهيب بسنده فَقَالَ إلا أن تلحقوا بإبل رسول الله ﷺ وعنده فيه أيضًا من رواية الأوزاعي عن يَحْيَى بن أبي كثير بسنده فأمرهم أن يأتوا إبل الصدقة وكذا في الزكاة من طريق شُعْبَةَ عن قتادة والجمع بينهما أن إبل الصدقة كانت ترعى خارج المدينة وصدف بعث النَّبِيِّ ﷺ بلقاحه إلى المرعى طلب هؤلاء النفر الخروج إلى الصحراء لشرب ألبان الإبل فأمرهم أن يخرجوا مع راعيهم فخرجوا معه إلى الإبل ففعلوا ما فعلوا كذا قَالَ الحافظ العسقلاني ، وقال محمود العيني في الجمع بينهما أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَام كانت له إبل من نصيبه من المغنم وكان يشرب لبنها وكانت ترعى مع إبل الصدقة لاجتماعهم في موضع واحد ، وذكر ابن سعد أَنَّ عدد لقاحه ﷺ كانت خمس عشرة وأنهم نحروا منها واحدة يقال لها الحناء وهو في ذلك متابع للواقدي وقد ذكره الواقدي في المغازي بإسناد ضعيف مرسل ، وعند أبي عوانة كانت ترعى بذئ الجدر بالجيم وسكون الدال المهملة ناحية قباء قريبًا من عبر على ستة أميال من المدينة.

(و) أمرهم عَلَيْهِ السَّلَام (أَنْ يَشْرَبُوا) أي : بالشرب (مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا) وفي رواية البُخَارِيِّ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ فَاخْرَجُوا فَاشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا بِصِغَةِ الْأَمْرِ وفي رواية شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ فَرَحَّصَ لَهُمْ أَنْ يَأْتُوا الصَّدَقَةَ فِيشْرَبُوا.

(فَأَنْظَلُّوْا) فشرَبوا منها ، فأما شربهم لبن الصدقة فلأنهم من أبناء السبيل وأما شربهم لبن لقاح النَّبِيِّ ﷺ فبإذنه الشريف ، وأما شربهم أبوال الإبل فقد استدل به مالك على طهارة بول ما يؤكل لحمه أمّا من الإبل فهذا الحديث وأمّا

من غيرها من مأكول اللحم فبالقياس عليها وبه قَالَ أحمد ومحمد بن الحسن والأصطخري والرويانى الشافعيان وهو قول الشَّعْبِيِّ وعطاء والنخعي والزهرى وابن سيرين والحكم والثوري، وقال داود وابن عليّة بول كل حيوان ونجوه وإن كان لا يؤكل لحمة طاهر غير بول آدمي، وقال أبو حنيفة والشافعي وأبو يوسف وأبو ثور وآخرون كثيرون إنّ الأبول كلّها نجسة إلّا ما عفي عنه، وأجابوا عَنِ الحديث بأنّ ما في حديث العرنيين قد كان للضرورة فليس فيه دليل على أنّه مباح في غير حال الضرورة لأنّ ثمة أشياء أُبيحت في الضرورات ولم تبَح في غيرها كلبس الحرير فإنّه حرام للرجال وقد أُبيح لبسه في الحرب أو للحكمة أو لشدة البرد إذا لم يجد غيره وله أمثال كثيرة في الشرع والجواب المقنع في ذلك أنّه ﷺ عرف بنور الوحي شفاءهم بذلك والاستشفاء بالحرام جائز عند التيقّن بحصول الشفاء به كتناول ميتة عند المخمصة والخمر عند العطش وإسباغ اللقمة وإنّما لا يباح ما لا يستيقن حصول الشفاء به، وقال ابن حزم صحّ يقيناً أنّ رسول الله ﷺ إنّما أمرهم بذلك على سبيل التداوي من السقم الذي كان أصابهم وأنهم صحت أجسامهم بذلك، وقد قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: 119] فما اضطر المرء إليه فهو غير محرّم عليه من المأكَل والمشارب، وقال شمس الأئمة حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد رواه قتادة عنه أنّه رَخَّصَ لهم في شرب ألبان الإبل ولم يذكر الأبول وإنّما ذكره في رواية حميد الطويل عنه والحديث حكاية حال فإذا دار بين أن يكون حجة ولا يكون حجة سقط الاحتجاج به، ثم نقول خصّهم رسول الله ﷺ بذلك لأنّه عرف بطريق الوحي أن شفاءهم فيه ولا يوجد مثله في زماننا وهو كما خصّ الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلبس الحرير لحكمة كانت به أو للقمل فإنه كان كثير العمل، أو لأنّهم كانوا كفّاراً في علم الله تعالى ورسوله ﷺ علم بطريق الوحي أنهم يموتون على الردة ولا يبعد أن يكون شفاء الكافر بالنجس انتهى، فإن قيل هل لأبول الإبل تأثير في الاستشفاء حتّى أمرهم عَلَيْهِ السَّلَام بذلك، فالجواب أنّه قد كانت إبله عَلَيْهِ السَّلَام ترعى الشَّيخ والقيصوم وأبول الإبل التي ترعى ذلك وألبانها تدخل في علاج نوع من أنواع الاستشفاء فعرف النَّبِيُّ ﷺ أنّها شفاء وعرف أيضًا مرضهم بأنّه الذي تزيله هذه الأبول

فأمرهم لذلك ولا يوجد هذا في زماننا ولو فرضنا أن أحدا عرف مرض شخص بقوة العلم وعرف أنه لا يزيله إلا تناول المحرّم يباح له حينئذ تناوله كما يباح شرب الخمر عند العطش الشديد وتناول الميتة عند المخمصة، ولا يقال لو كانت أبوال الإبل محرمة الشرب لما جاز التداوي بها لما روى أبو داود من حديث أم سلمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرّم عليها، لأنه يقال هو محمول على حالة الاختيار وأمّا حالة الاضطرار فلا يكون حراماً كالميتة للمفطر كما ذكر، فلا يرد أيضاً وما أجاب به الحافظ العسقلاني⁽¹⁾ عنه بأن ذلك خاص بالخمر ويلتحق به غيرها من المسكرات فقد تعقبه محمود العيني بأنه دعوى خصوصية بلا دليل لا تسمع ما روي عن سويد بن طارق أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخمر فنهاه ثم سأله فنهاه فقال يا نبي الله إنها دواء فقال لا ولكنها داء فإنه محمول على حالة الاختيار أيضاً، فإن قيل روي عن ابن عمر رضي الله عنهما كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرشون شيئاً، وروي عن جابر والبراء رضي الله عنهما مرفوعاً ما أكل لحمه فلا بأس ببوله، وكذا حديث ابن مسعود رضي الله عنه الآتي ذكره في باب إذا ألقى على ظهر المصلّي قدراً وجيفة لم يفسد عليه صلاته، والحديث الصحيح الذي ورد في غزوة تبوك فكان الرجل ينحر بعيره فيعصر فرثه فيشربه ويجعل ما بقي على كبده، فالجواب أن يقال، أما حديث ابن عمر رضي الله عنهما فغير مسند لأن ليس فيه أنه عليه السلام علم بذلك، وأمّا حديث جابر والبراء رضي الله عنهم فرواه الدارقطني وضعفه، وأمّا حديث ابن مسعود رضي الله عنه فإنه كان بمكة قبل ورود الحكم بتحريم النجو والدم وقال ابن حزم وهو منسوخ بلا شك وأمّا حديث غزوة تبوك فقد قيل إنه كان للتداوي وقال ابن خزيمة لو كان الفرث إذا عصره نجساً لم يجز للمرء أن يجعله على كبده.

(1) وقال الحافظ العسقلاني، والفرق بين المسكر وغيره من النجاسات أن الحدّ يثبت باستعماله في حالة الاختيار دون غيره، ولأنّ شربه يجر إلى المفسدات كثيرة؛ ولأنهم كانوا في الجاهلية يعتقدون أنّ في الخمر شفاء. فجاء الشرع بخلاف معتقدهم قاله الطحاوي بمعناه، وأمّا أبوال الإبل فقد روى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعاً أنّ في أبوال الإبل شفاء للذرية بطونهم والذرب: فساد المعدة فلا يقاس ما ثبت فيه أن فيه دواء على ما ثبت نفي الدواء عنه.

فَلَمَّا صَحُّوا، قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَأْفَوْا النَّعْمَ، فَجَاءَ الْخَبْرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ،

(فَلَمَّا صَحُّوا) من ذلك الداء، وفي رواية وهيب وسمنوا، وفي رواية الإسماعيلي من رواية ثابت ورجعت إليهم ألوانهم.

(قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ) وفي رواية الأصيلي وابن عساكر راعي رسول الله ﷺ وَاسْتَأْفَوْا النَّعْمَ) من الاستياق وهو السَّوق والنعم بفتحيتين واحد الأنعام وهي الأموال الرَّاعية وأكثر ما يقع هذا الاسم على الإبل، وفي بعض النسخ واستأفوا إبلهم (فَجَاءَ الْخَبْرُ) عنهم وفي رواية وهيب عَنْ أَيُّوبَ فجاء الصريخ بالخاء المعجمة وهو على فعيل بمعنى فاعل أي: صرخ بالإعلام بما وقع منهم، وهذا الصارخ هو أحد الراعيين كما ثبت في صحيح أبي عوانة من رواية معاوية بن قرة عَنْ أَنَسٍ فقتلوا أحد الراعيين وجاء الآخر قد جزع فَقَالَ قد قتلوا صاحبي وذهبوا بالإبل واسم راعي النبي ﷺ المقتول: هو يسار بياء تحتانية ثم مهملة خفيفة كذا ذكره ابن اسحاق في المغازي، ورواه الطبراني موصولاً من حديث سلمة بن الأكوع بإسناد صالح قال: كان للنبي ﷺ غلام يقال له يسار. وزاد ابن اسحاق: أصابه في غزوة بني ثعلبة قال سلمة فرآه يحسن الصلاة فأعتقه وبعثه في لقاح له بالحرّة فكان بها، فذكر قصة العرنيين، وأنهم قتلوه، ولم أقف على تسمية الراعي الآتي بالخبر، والظاهر أنه راعي إبل الصدقة ولم تختلف روايات البخاري في أَنَّ المقتول راعي النبي ﷺ، وفي ذكره بالإفراد. وكذا لمسلم لكنه عنده من رواية عبد العزيز بن صهيب.

(فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَبَعَثَ) رسول الله ﷺ (فِي آثَارِهِمْ)⁽¹⁾ وفي حديث سلمة بن الأكوع خيلاً من المسلمين أميرهم كرز بن جابر الفهري وكذا ذكره ابن إسحاق والأكثرُونَ وكرز بضم الكاف وسكون الراء وفي آخره معجمة، وللنسائي من رواية الأوزاعي فبعث في طلبهم قافة وهو جمع قائف، ولمسلم من رواية معاوية ابن قرة عَنْ أَنَسٍ⁽²⁾ أنهم شباب من الأنصار قريب من عشرين رجلاً وبعث معهم

(1) أي: وراءهم وزاد في رواية الأوزاعي الطلب.

(2) عن أنس ثم مالوا على الرعاة فقتلوه بصيغة الجمع ونحوه لابن حبان من رواية يحيى بن سعيد عن أنس فيحتمل أن إبل الصدقة كان لها رعاة فقتل بعضهم مع راعي اللقاح فاقصر بعض الرواة على راعي النبي ﷺ، وذكر بعضهم معه غيره، ويحتمل أن يكون بعض الرواة =

فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِيءَ بِهِمْ، «فَأَمَرَ فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ»

قائماً يقتني آثارهم، قَالَ الْعَسْقَلَانِيُّ ولم أقف على اسم هذا القائف ولا على اسم واحد من العشرين لكن في مغازي الواقدي أَنَّ السَّريَّة كانت عشرين رجلاً ولم يقل من الأنصار بل سَمَّى منهم جماعة من المهاجرين منهم بريدة بن الحصيب وسلمة بن الأكوع الأسلميَّان وجندب ورافع ابنا مكيث الجهنيان وأبو ذرّ وبلال ابن الحارث وعبد الله بن عمرو بن عوف المزنيَّان وغيرهم والواقدي لا يحتج به إذا انفرد فكيف إذا خالف لكن يحتمل أن يكون من لم يسمَّه الواقدي من الأنصار فأطلق الأنصار تغلييًّا أو قيل للجميع أنصار بالمعنى الأعمّ، وفي مغازي موسى ابن عقبة أَنَّ أمير هذه السَّريَّة سعيد بن زيد بزيادة الياء والذي ذكره غيره سعد بسكون العين ابن زيد الأشهلي وهذا أنصاري فيحتمل أنه كان رأس الأنصار وكان كرز أمير الجماعة وروى الطبري وغيره من حديث جرير بن عبد الله البجلي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بعثه في آثارهم لكن إسناده ضعيف والمعروف أَنَّ جريراً تأخَّر إسلامه عَنْ هذا الوقت بمدة والله أعلم.

(فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِيءَ بِهِمْ) إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ أُسَارَى فَقَطَّعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (أَيْدِيَهُمْ) جمع يد فإمَّا أن يراد بها أقل الجمع وهو اثنان كما هو عند بعضهم لأنَّ لكلّ منهم يدين وإمَّا أن يراد التوزيع عليهم بأن يقطع من كلّ واحد منهم يد واحدة والجمع في مقابلة الجمع يفيد التوزيع، وإسناد الفعل إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مجاز يشهد له ما ثبت في رواية فأمر بقطع أيديهم وفي أخرى (فَأَمَرَ فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ) أي : من خلاف كما في آية المائدة المنزلة في هذه القصة كما رواه أيضًا جرير وحاتم وغيرهما، وفي طبقات ابن سعد أرسل رسول الله ﷺ في أثرهم كرز بن جابر الفهري ومعه عشرون فارسًا وكان العرنيون ثمانية وكانت اللقاح ترعى بذي الجدر ناحية قبا قريبًا من غير على ستة أميال من المدينة فلما عدوا على اللقاح أدركهم يسار مولى رسول الله ﷺ ومعه نفر فقاتلهم فقتلوا يده ورجله وعرزوا الشوك في لسانه وعينيه حتى مات ففعل بهم النَّبِيُّ ﷺ كذلك فأنزل عليه : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [المائدة : 33] الآية فلم يشمل بعد ذلك عينًا انتهى.

⁼ ذكره بالمعنى فتجوّز في الإتيان بصيغة الجمع. قال الحافظ العسقلاني فيه وهذا وجه أرجح لأنَّ أصحاب المغازي لم يذكر أحد منهم أنهم قتلوا غير بسارٍ والله أعلم.

وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ، وَأُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ، يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ.....

(وَسُمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ) بضم السين وتخفيف الميم وتشديدها أي: كحلت بمسامير محمية وفي رواية سملت باللام موضع الرء يقال سملت عينه بصيغة المجهول ثلاثياً إذا فقت بحديدة محمّاة وقيل هما بمعنى واحد وقال الخطّابيّ السمل فقاً العين بأي شيء كان قَالَ أَبُو ذؤيب الهذلي والعين بعدهم كأنّ حداقها سملت بشوك فيه عور تدمع، ولم تختلف روايات البُخاريّ كلّها بالراء، وعنده من رواية وهيب عَنْ أَيُوبَ وَمِنْ رِوَايَةِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ثُمَّ أَمَرَ بِمَسَامِيرٍ فَأَحْمَيْتْ فَكَحَلَهُمْ بِهَا، وَإِنَّمَا فَعَلَهُ بِهِمْ قَصَاصًا لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا عَيْنَ الرَّاعِي وَلَيْسَ مِنَ الْمَثَلَةِ الْمَنْهِي عَنْهَا لَمَّا عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ سَلِيمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا سَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيُنَهُمْ لِأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرِّعَاءِ مَالَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَوْ إِنَّمَا سَمَرَ أَعْيُنَهُمْ بِمَسَامِيرٍ مُحْمِيَةٍ وَقَدْ نَهَى عَنْ التَّعْذِيبِ بِالنَّارِ قَبْلَ نَزْلِ الْحُدُودِ وَآيَةِ الْمُحَارَبَةِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمَثَلَةِ فَهُوَ مَنْسُوخٌ قَالَ ابْنُ شَاهِينَ عَقِيبَ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطِّابِ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمَثَلَةِ هَذَا الْحَدِيثُ: يَنْسَخُ كُلَّ مَثَلَةٍ.

وتعقبه ابن الجوزي: بأنّ ادعاء النسخ يحتاج إلى تاريخ، وأجاب عنه الحافظ العسقلاني: بأنه يدل عليه ما رواه البخاري في الجهاد من حديث أبي هريرة في النهي عن التعذيب بالنار بعد الإذن فيه، وقصة العرنين قبل إسلام أبي هريرة. وقد حضر الإذن ثم النهي، وروى قتادة عن ابن سيرين أنّ قصتهم كانت قبل أن تنزل الحدود. وعند موسى بن عقبة في المغازي وذكروا أنّ النبي ﷺ نهى بعد ذلك عن المثلة بالآية في سورة المائدة.

وإلى هذا مال البخاري وحكاه إمام الحرمين في النهاية عن الشافعي رحمه الله، وقيل النهي عن المثلة نهى تنزيه لا نهى تحريم.

(وَأُلْقُوا) بضم الهمزة والقاف على البناء للمجهول (فِي الْحَرَّةِ) بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء وهي الأرض ذات الحجارة السود والمراد من الحرّة هذه حرّة بظاهر مدينة الرسول الله ﷺ بها حجارة سود كثيرة كأنّها أحرقت بالنار وكان بها الوقعة المشهورة أيام يزيد بن معاوية.

(يَسْتَسْقُونَ) بفتح أوله يطلبون السقي من الاستسقاء وهو طلب السقي وطلب السّقياء أيضاً وهو المطر (فَلَا يُسْقَوْنَ) بضم أوله وفتح القاف، وزاد وهيب

قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: «فَهَؤُلَاءِ سَرَقُوا وَقَتَلُوا، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ، وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ»⁽¹⁾.

والأوزاعي حتّى ماتوا وفي رواية سعيد يعصّون الحجارة، وفي رواية أبي رجاء ثم نبذهم في الشمس حتّى ماتوا، وفي الطب من رواية ثابت قَالَ أَنَسُ فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنْهُمْ يَكْدُمُ الْأَرْضَ بِلِسَانِهِ حَتَّى يَمُوتَ، وَلَأَبِي عَوَانَةَ يَعِصُّ الْأَرْضَ لِيَجِدَ بِرِدْهَا مِمَّا يَجِدُ مِنَ الْحَرِّ وَالشَّدَّةِ، وَالْمَنْعُ مِنَ السَّقْيِ مَنَعُ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ عَلَى سَقْيِ مَنْ وَجِبَ قَتْلُهُ إِذَا اسْتَسْقَى لَثَلًا يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ عَذَابَانِ إِمَّا لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مَا قَالَهُ الْقَاضِي عِيَاضُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْلَعَ عَلَى ذَلِكَ وَسَكَوْتُهُ كَافٍ فِي ثُبُوتِ الْحُكْمِ وَإِمَّا لِأَنَّهُ نَهَى عَنْ سَقْيِهِمْ لَارْتِدَادِهِمْ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ أَنَّهُمْ ارْتَدَوْا عَنِ الْإِسْلَامِ وَحِينَئِذٍ فَلَا حَرَمَةَ لَهُمْ كَالْكَلْبِ الْعَقُورِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ مِنْ لَيْسَ مَعَهُ مَاءٌ إِلَّا لَطَهَارَتِهِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْقِيَهُ الْمُرْتَدَّ وَيَتِمَّمُ بَلْ يَسْتَعْمِلُهُ وَلَوْ مَاتَ الْمُرْتَدُّ عَطْشًا عَلَى مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ إِنَّمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِهِمْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَرَادَ بِهِمُ الْمَوْتَ بِذَلِكَ وَفِيهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى، وَقِيلَ إِنَّ الْحِكْمَةَ فِي تَعْطِيشِهِمْ لِكُونِهِمْ كَفَرُوا نِعْمَةً سَقَى أَلْبَانَ الْإِبِلِ الَّتِي حَصَلَ لَهُمْ بِهَا الشِّفَاءُ مِنَ الْجُوعِ وَالْوَحْمِ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا بِالْعَطْشِ عَلَى مَنْ عَطَشَ آلَ بَيْتِهِ فَقَالَ عَطَشَ اللَّهُ مَنْ عَطَشَ آلَ مُحَمَّدٍ فِي قِصَّةِ رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ مَنَعُوا إِسْرَافَ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنَ اللَّبَنِ الَّذِي كَانَ يَرَاحُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ لِقَاحِهِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ سَعْدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هذا وزعم الواقدي أنهم صلبوا والروايات الصحيحة تردّه لكن عند أبي عوانة من رواية ابن عقيل عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصْلَبَ اثْنَيْنِ وَقَطَعَ اثْنَيْنِ وَسَمَلَ اثْنَيْنِ كَذَا ذَكَرَ سِتَّةَ فَقَطْ فَإِنْ كَانَ مُحْفُوظًا فَعَقُوبَتُهُمْ كَانَتْ مُوزَّعَةً.

(قَالَ أَبُو قِلَابَةَ) عَبْدُ اللَّهِ (فَهَؤُلَاءِ) الْعَرَنِيُّونَ وَالْعَكْلِيُّونَ (سَرَقُوا) بَفَتْحِ الرَّاءِ لِأَنَّ أَخْذَهُمُ اللَّقَاحَ سَرَقَةٌ لِكُونِهِ مِنْ حَرْزٍ بِالْحَافِظِ.

(وَقَتَلُوا) الرَّاعِي (وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ)⁽²⁾ وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَمَّا ثَبِتَ عِنْدَ

(1) أطرافه 1501، 3018، 4192، 4193، 4610، 5685، 5686، 5727، 6802، 6803،

6804، 6805، 6899 - تحفة 945 - 1/68.

أخرجه مسلم في القسامة باب حكم المحاربين والمرتدين رقم 1671.

(2) كذا من رواية سعيد عن قتادة عن أنس في المغازي وكذا في رواية وهيب عن أيوب في الجهاد؛ وقد روى مسلم في صحيحه وكذا الترمذي: أنهم ارتدوا عن الإسلام.

234 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو التَّيَّاحِ يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي، قَبْلَ أَنْ يُبْنِيَ الْمَسْجِدَ، فِي مَرَابِضِ الْعَنَمِ»⁽¹⁾.

أحمد من رواية حميد عن أنس في أصل الحديث وهربوا محاربين ثم إن قول أبي قلابة هذا إن كان داخلاً في قول أيوب بأن يكون مقولاً له يكون داخلاً تحت الإسناد وإن كان مقول البخاري يكون تعليقاً منه.

من فوائد هذا الحديث قدوم الوفود والغرباء على الإمام ونظره في مصالحهم وأمره لهم بما يناسب حالهم وإصلاح أبدانهم، ومنها جواز التطبّب وطبّ كلّ جسد بما اعتاده، ومنها قتل الجماعة بالواحد سواء قتلوه غيلة أو حراة إن قلنا إن قتلهم كان قصاصاً، ومنها شرعية المماثلة في القصاص وليس ذلك من المثلة المنهي عنها، ومنها ثبوت حكم المحاربة في الصحراء فإنه عليه السّلام بعث في طلبهم لما بلغه فعلهم بالراعي وأمّا في الأمصار والقرى ففيه خلاف ففاه أبو حنيفة وأثبت مالك والشافعي، ومنها جواز عقوبة المحاربين وهو موافق لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المائدة: 33] الآية وهل كلمة فيها للتخيير أو للتنوع فيه قولان، ومنها قتل المرتد من غير استتابة وفي كونها واجبة أو مستحبة خلاف المشهور وقيل هؤلاء حاربوا والمرتد إذا حارب لا يستتاب لأنّه يجب قتله فلا معنى للاستتابة.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن إياس (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج وقد تقدّم في أوّل كتاب الإيمان.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (أَبُو التَّيَّاحِ) بفتح الفوقانية ثم التحتانية المشددة وبالحاء المهملة (يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ) كما في رواية وقد سبق ذكره في باب ما كان النبي يتخولهم.

(عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد ما بين خراساني وكوفي وبصري وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة أيضاً وكذا مسلم والترمذي والنسائي في العلم (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي، قَبْلَ أَنْ يُبْنِيَ الْمَسْجِدَ) النبوي فاللام للعهد (فِي مَرَابِضِ الْعَنَمِ) قَالَ ابن المنذر أجمع كلّ من يحفظ عنه

(1) أطرافه 428، 429، 1868، 2106، 2771، 2774، 2779، 3932 - تحفة 1693.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب ابتناء مسجد النبي ﷺ رقم (524).

العلم على إباحة الصلاة في مرائب الغنم إلا الشافعي فإنه قال لا أكره الصلاة في مرائب الغنم إذا كان سليماً من أبقارها وأبوالها ، وممن روى عنه إجازة ذلك وفعله ابن عمر وجابر وأبو ذرّ والزبير والحسن وابن سيرين والنخعي وعطاء ، وقال ابن بطل حديث الباب حجة على الشافعي لأنّ الحديث ليس فيه تخصيص موضع من آخر ومعلوم أنّ مرائبها لا تسلم من البعر والبول فدلّ على الإباحة وعلى طهارة البول والبعر هذا ، وقد استدل به من يقول بطهارة بول المأكول لحمه وروثه وقالوا لأنّ المرائب لا تخلو عن ذلك فدلّ على أنهم كانوا يباشرونها في صلواتهم فلا تكون نجسة ، وأجاب مخالفوهم باحتمال وجود الحائل ، وردّ عليهم بأنهم لم يكونوا يصلون على حائل دون الأرض ، وردّ عليهم بأنّه شهادة على النفي ، وأيضاً فقد ثبت في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه أنّ النبي ﷺ صلى على حصير في دارهم ، وصح عن عائشة رضي الله عنها أنّه ﷺ كان يصلّي على الخمرة ، وقال ابن حزم هذا الحديث يعني حديث الباب منسوخ لأنّه فيه أنّ ذلك كان قبل أن يبنى المسجد فاقضى أنّه في أوّل الهجرة ، وردّ عليه بما صحّ عن عائشة رضي الله عنها أنّه ﷺ أمر ببناء المساجد في الدور وأن تطيب وتنظف رواه أبو داود وأحمد وغيرهما وصححه ابن خزيمة وغيرهما ، ولأبي داود نحوه من حديث سمرة وزاد وإن يطهرها قال وهذا بعد بناء المسجد ، وما ادّعاه من النسخ يقتضي الجواز ثم المنع ، ويردّ هذا إذنه ﷺ في الصلاة في مرائب الغنم كما عند مسلم ، وفي صحيح ابن حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ إن لم تجدوا إلا مرائب الغنم وأعطان الإبل فصلّوا في مرائب الغنم ولا تصلّوا في أعطان الإبل قال الطوسي والترمذي حسن صحيح ، وفي تاريخ نيسابور من حديث أبي حيان عن أبي زرعة عنه مرفوعاً الغنم من دواب الجنة فامسحوا رغامها وصلّوا في مرائبها ، وعند البزار في مسنده وأحسنوا إليها وأميطوا عنها الأذى ، وفي حديث عبد الله بن المغفل صلّوا في مرائب الغنم ولا تصلّوا في أعطان الإبل فإنّها خلقت من الشياطين قال البيهقي كذا رواه جماعة ، وقال بعضهم كنّا نؤمر ولم يذكر النبي ﷺ وفي لفظ إذا أدركتكم الصلاة وأنتم في مراح الغنم فصلّوا فيها فإنّها سكيّنة وبركة وإذا أدركتكم

71 - بَابُ مَا يَقَعُ مِنَ النَّجَاسَاتِ فِي السَّمَنِ وَالْمَاءِ

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ:

الصلاة وأنتم في أعطان الإبل فاخرجوا منها فإنها جنّ خلقت من الجنّ ألا يرى أنها إذا نفرت كيف يشمخ بأنفها ، وفي مسند عبد الله بن وهب البصري عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي أَيُوبَ عَنْ رَجُلٍ حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ الْمَغْفَلِ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَصَلِّيَ فِي مَطَاعِنِ الْإِبِلِ وَأَمَرَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَرَاكِحِ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ، وعند ابن ماجة بسند صحيح من حديث عبد الملك ابن الربيع بن سبرة عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا لَا يَصَلِّيَ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ وَيَصَلِّيَ فِي مَرَاكِحِ الْغَنَمِ ، وعند أبي القاسم بسند لا بأس به عَنْ عَقْبَةَ عَنْ عَامِرٍ صَلَّوْا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ، وكذا رواه ابن عمر وأسيد بن حُضَيْرٍ ، وعند ابن خزيمة من حديث البراء: سُئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ، فقال : «صَلُّوا فِيهَا فَإِنَّهَا بَرَكَةٌ» ، وقال ابن المنذر : يجوز الصلاة في مراحيق البقر لعموم قوله ﷺ : «أَيْنَمَا أَدْرَكْتُمْكَ الصَّلَاةَ فَصَلُّ» .

وقال : محمود العيني : ذهل ابن المنذر عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ الَّذِي مَرَّ ذَكَرَهُ آنفًا حَتَّى اسْتَدَلَّ بِذَلِكَ فَلَوْ وَقَفَ عَلَيْهِ لَاسْتَدَلَّ بِهِ هَذَا ، ولكن ليس في حديث عبد الله بن المغفل ونحوه دلالة على طهارة المرائب لأن فيه أيضًا النهي عَنْ الصَّلَاةِ فِي مَطَاعِنِ الْإِبِلِ فَلَوْ اقْتَضَى الْإِذْنُ الطَّهَارَةَ لَاقْتَضَى النَّهْيُ التَّنَجُّسَ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِالْفَرْقِ وَلَكِنَّ الْمَعْنَى فِي الْإِذْنِ وَالنَّهْيِ شَيْءٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِالطَّهَارَةِ وَلَا النَّجَاسَةِ وَهُوَ أَنَّ الْغَنَمَ مِنْ دَوَابِّ الْجَنَّةِ وَالْإِبِلَ خَلَقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ كَذَا حَقَّقَهُ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ .

71 - بَابُ مَا يَقَعُ مِنَ النَّجَاسَاتِ فِي السَّمَنِ وَالْمَاءِ

(بَابُ) حَكَمَ (مَا يَقَعُ مِنَ النَّجَاسَاتِ فِي السَّمَنِ وَالْمَاءِ) وَوَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْبَابَيْنِ تَعَلُّقُهُمَا بِمَا هُوَ نَجَسٌ وَهُوَ الْبَوْلُ فِي السَّابِقِ وَالْفَأْرَةُ فِي الْآخِقِ .

(وَقَالَ الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ الْفَقِيهَ الْمَدَنِيَّ نَزِيلَ الشَّامِ ، وَهُوَ تَعْلِيْقٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَكَنَّهُ وَصَلَ عَنْهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ فِي جَامِعِهِ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : كُلُّ مَاءٍ فَضْلٌ مِمَّا يَصِيبُهُ مِنَ الْأَذَى حَتَّى لَا يَغْيِرَ ذَلِكَ طَعْمَهُ وَلَا لَوْنَهُ وَلَا رِيحَهُ فَلَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ مَعْنَاهُ مِنْ

«لَا بَأْسَ بِالْمَاءِ مَا لَمْ يُغَيِّرْهُ طَعْمٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ لَوْنٌ»

طريق أبي عمرو هو الأوزاعي عن الزهري، وروى في هذا المعنى حديث عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِن الْمَاءَ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ». رواه ابن ماجه، وقال البيهقي: والحديث غير قوي، إلا أننا لا نعلم في نجاسة الماء إذا تغير بالنجاسة خلافاً.

(لَا بَأْسَ) أي: لا حرج (بِالْمَاءِ) أي: في استعماله في كل حالة فهو محكوم بطهارته (مَا لَمْ يُغَيِّرْهُ) بكسر الياء فعل ومفعول وفاعله قوله: (طَعْمٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ لَوْنٌ) أي: من شيء نجس، وحاصل المعنى أن كل ماء طاهر في نفسه ولا يتنجس بإصابته الأذى أي: النجاسة إلا إذا تغير أحد أوصافه التي هي الطعم والريح واللون، فإن قيل كيف جاز أن يجعل أحد الأوصاف مغيراً على صيغة الفاعل والمغير إنما هو الشيء النجس الذي يخالطه، فالجواب أن المغير في الحقيقة وإن كان هو الشيء النجس لكن التغيير لما كان لا يعلم إلا من جهة الطعم أو الريح أو اللون فكأنه هو المغير فهو مجاز من قبيل ذكر ما يعلم به أثر الشيء وإرادة ذلك الشيء خذ هذا ولا تلتفت إلى ما ذكره الكرماني من التفسير المعقد، ومقتضى قول الزهري أنه لا فرق في ذلك بين القليل والكثير، وإليه ذهب جماعة من العلماء، وشنع أبو عبيد في كتاب الطهور له على من ذهب إلى هذا بأنه يلزم منه أن من بال في إبريق ولم يغير للماء وصفاً أنه يجوز التطهر به وهو مستبشع جداً، وقال الحافظ العسقلاني ولهذا نُصِرَ قول التفريق⁽¹⁾ بالقلتين.

وتعقبه محمود العيني: بأنه كيف ينصر هذا بحديث القلتين وقد قال ابن العربي مداره على علية أو مضطرب في الرواية أو موقوفاً، وحسبك أن الشافعي رواه عن الوليد بن كثير وهو إباحي، واختلفت روايته فقيل قلتين وقيل قلتين أو ثلاثاً وروى أربعون قلّة، ووقف على أبي هريرة، وقال اليعمري حكم ابن مندة بصحته على شرط مسلم من جهة الرواة ولكنه أعرض عنه بكثرة الاختلاف فيها

(1) والتفريق بالقلتين هو مذهب الشافعي وأحمد قالا فما دونهما تنجس بملاقاة النجاسة، وإن لم يظهر تغير لمفهوم حديث القلتين: إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث صححه ابن حبان وغيره. وفي رواية لأبي داود وغيره بإسناد صحيح فإنه لا ينجس، وهو المراد بقوله: لم يحمل الخبث أي: يدفع النجس ولا يقبله وهو مخصص لحديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: الماء لا ينجسه شيء حديث صحيح رواه الأربعة وابن خزيمة وغيرهم.

والاضطراب ولعلّ مسلماً تركه لذلك، وكذلك لم يخرج البُخَارِيُّ لاختلاف وقع في إسناده وقال أبو عمر في التمهيد ما ذهب إليه الشافعي من حديث القلتين مذهب ضعيف من جهة النظر غير ثابت في الأثر لأنه قد تكلم فيه جماعة من أهل العلم بالنقل، وقال الدَّبُوسِي في كتاب الأسرار يتفق وهو خبر ضعيف ومنهم من لم يقبله لأن الصحابة والتابعين لم يعملوا به، على أن مقدار القلتين من الحديث لم يثبت فيكون مجعلاً، لكن الظاهر أن الشارع إنما ترك تحديدهما توسعاً وإلا فالشارع لا يخاطب أصحابه إلا بما يفهمون، وحينئذ فينتفي الإجمال لكن لعدم التحديد وقع بين السلف في مقدارهما اختلاف ولم يتفق عليه واعتبره الشافعي بخمس قرب من قرب الحجاز احتياطاً فافهم.

وقال ابن بطال: ومذهب الزُّهْرِيِّ هو قول الحسن والنخعي والأوزاعي ومذهب أهل المدينة وهي رواية أبي مصعب عن مالك، وروى عنه ابن القاسم أن قليل الماء ينجس بقليل النجاسة وإن لم يظهر فيه، وهو قول الشافعي، وروى هذا المعنى عن عبد الله بن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم، وكذا عن سعيد بن المسيب على اختلاف عنه وسعيد بن جبير وهو قول الليث وابن صالح بن حيّ وداود بن علي ومن اتبعه وهو مذهب أهل البصرة، وقد ورد فيه حديث مرفوع قاله الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله لكن لا أعلم في المسألة خلافاً يعني في تنجس الماء إذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة والحديث المشار إليه أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة وإسناده ضعيف وفيه اضطراب أيضاً، قاله الحافظ العسقلاني، وقال بعض أصحابنا هو الصحيح في النظر وثابت في الأثر من ذلك صب الماء على بول الأعرابي وحديث بثر بضاعة⁽¹⁾ وحديث ابن عباس رضي الله عنهما الماء لا ينجسه شيء، ومذهب أصحابنا الحنفية أن الماء إما جار أو راكد قليل أو كثير فالجاري إذا وقعت فيه النجاسة وكانت غير مرئية كالبول والخمر ونحوهما فإنه لا ينجس ما لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه، وإن كانت

(1) بثر بضاعة بكسر الباء وضمها بثر قديمة بالمدينة يلتقى فيها الجيف ومحايض النساء؛ فذكر ذلك لرسول الله ﷺ حين توضع منها فقال الماء طهور، الحديث؛ وقد كان ماؤها جارياً في البساتين يسقى منه خمسة بساتين.

وَقَالَ حَمَّادٌ: «لَا بَأْسَ بِرِيشِ الْمَيْتَةِ»

مرئية كالجيفة ونحوها، فإن كان يجري عليها الماء لا يجوز التوضؤ من أسفلها، وإن كان يجري عليها أكثره فكذلك اعتبارا للغالب، وإن كان أقله يجري عليها يجوز التوضؤ به من أسفلها، وإن كان يجري عليها النصف دون النصف فالقياس جواز التوضؤ وفي الاستحسان لا يجوز احتياطاً، وأمّا الراكد فقد اختلفوا فيه فَقَالَ الظاهرية لا ينجس أصلاً، وقالت عامة العلماء إن كان الماء قليلاً ينجس وإن كان كثيراً لا ينجس لكنهم اختلفوا في الحدّ الفاصل بينهما، فعندنا بالخلوص فإن كان يخلص بعضه إلى بعض فهو قليل وإلا فهو كثير، واختلف أصحابنا في تفسير الخلوص بعد أن اتفقوا أنّه بالخلوص، فَقَالَ الجمهور يعتبر الخلوص بالتحريك وهو أن يكون بحال لو تحرّك طرف منه يتحرّك الطرف الآخر فهو مما يخلص وإلا فهو ممّا لا يخلص، ثم اختلفوا في جهة التحريك فعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله أنّه يعتبر التحريك بالاغتسال من غير عنف، وعن مُحَمَّد أنّه يعتبر بالوضوء، وروي أنّه باليد من غير اغتسال ولا وضوء، وعن أبي حفص الكبير أنّه اعتبر الخلوص بالصبغ، وعن أبي نصر مُحَمَّد بن سلام أنّه اعتبره بالتكدير، وعن أبي سليمان الجوزجاني أنّه اعتبره بالمساحة فَقَالَ إن كان عشرة في عشرة فهو ممّا لا يخلص وإن كان دونه فهو ممّا يخلص، وعن ابن المبارك أنّه اعتبره بالعشرة أولاً ثم بخمسة عشر وإليه ذهب أبو مطيع البلخي فَقَالَ إن كان خمسة عشر في خمسة عشر أرجو أن يجوز وإن كان عشرين في عشرين لا أجد في قلبي شيئاً، وعن مُحَمَّد أنّه قدّره بمسجده وكان ثمانية في ثمانية وبه أخذ مُحَمَّد بن سلمة وقيل كان مسجده عشرة في عشرة وقيل كان داخله ثمانية في ثمانية وخارجه عشرة في عشرة، وعن الكرخي أنّه لا عبرة بالتقدير وإنّما المعتبر هو التحريّ فإن كان أكثر رأيه هو أنّ النجاسة خلصت إلى الموضع الذي يتوضأ منه لا يجوز وإنه كان أكثر رأيه أنّها لم تصل إليه يجوز، والله أعلم.

(وَقَالَ حَمَّادٌ) بتشديد الميم هو الإمام ابن أبي سليمان شيخ الإمام أبي حنيفة رحمهما الله وقد تقدّم في ذكره في باب قراءة القرآن بعد الحدث.

(لَا بَأْسَ) أي: لا حرج (بِرِيشِ الْمَيْتَةِ) يعني ليس بنجس ولا ينجس الماء الذي يقع فيه سواء كان ريش المأكول لحمه أو غيره، وهذا التعليق وصله

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: «فِي عِظَامِ الْمَوْتَى، نَحْوُ الْفِيلِ وَغَيْرِهِ: أَدْرَكْتُ نَاسًا مِنْ سَلَفِ الْعُلَمَاءِ، يَمْتَشِطُونَ بِهَا، وَيَذْهَبُونَ.....»

عبد الرزاق في مصنفه حَدَّثَنَا معمر عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ أَنَّهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِصُوفِ الْمَيْتَةِ وَلَكِنَّهُ يَغْسَلُ وَلَا بَأْسَ بِرَيْشِ الْمَيْتَةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَكَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَةِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ نَجَسٌ.

(وَقَالَ الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ (فِي عِظَامِ الْمَوْتَى، نَحْوُ الْفِيلِ وَغَيْرِهِ) مِمَّا لَا يُوْكَلُ لَحْمَهُ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ قَوْلُهُ وَغَيْرِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ مَا هُوَ مِنْ جَنْسِهِ مِنَ الَّذِي لَا يُوْثِرُ الزَّكَاةَ فِيهِ أَيْ: مَا لَا يُوْكَلُ لَحْمَهُ، وَإِنَّهُ يُرِيدُ أَعْمَ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ يَمْشِي عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَمَّا عِنْدَنَا جَمِيعُ أَجْزَاءِ الْمَيْتَةِ الَّتِي لَا دَمَ فِيهَا كَالْقَرْنِ وَالسِّنِّ وَالظِّلْفِ وَالْحَافِرِ وَالْوَبَرِ وَالصُّوفِ طَاهِرٌ، وَفِي الْعَصَبِ رَوَاتَانِ، وَذَهَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالْمُزْنِيُّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ إِلَى أَنَّ الشَّعْرَ وَالصُّوفَ وَالْوَبَرَ وَالرَّيْشَ طَاهِرَةٌ لَا تَنْجَسُ بِالْمَوْتِ كَمَذْهَبِنَا، وَالْعِظَمُ وَالْقَرْنُ وَالظِّلْفُ وَالسِّنُّ نَجَسَةٌ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْكُلُّ نَجَسٌ إِلَّا الشَّعْرُ؛ فَإِنَّ فِيهِ خِلَافًا ضَعِيفًا، وَفِي الْعِظَمِ أَوْعَفُ مِنْهُ، وَأَمَّا الْفِيلُ: فَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فَعِنْدَ مُحَمَّدٍ هُوَ: نَجَسُ الْعَيْنِ حَتَّى لَا يَجُوزَ بَيْعُ عِظْمِهِ، وَلَا يَطْهَرُ جُلْدُهُ بِالذَّبَاغِ وَلَا بِالزَّكَاةِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ هُوَ كَسَائِرِ السَّبَاعِ فَيَجُوزُ الِاتِّفَاعُ بِعِظْمِهِ وَجُلْدِهِ بِالذَّبَاغِ.

(أَدْرَكْتُ نَاسًا) كَثِيرِينَ فَالْتَنُوْا لِلتَّكْثِيرِ (مِنْ سَلَفِ الْعُلَمَاءِ، يَمْتَشِطُونَ بِهَا) أَيْ: بِعِظَامِ الْمَوْتَى أَيْ: يَجْعَلُونَ مِنْهَا مِشْطًا وَيَسْتَعْمِلُونَهُ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى طَهَارَتِهِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا.

(وَيَذْهَبُونَ) بِتَشْدِيدِ الدَّالِ مِنْ بَابِ الْإِفْتِعَالِ وَأَصْلُهُ يَذْهَبُونَ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَيَجُوزُ ضَمُّ أَوَّلِهِ وَإِسْكَانُ الدَّالِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ فَلَا يَنَاسِبُ مَا قَبْلَهُ إِلَّا إِذَا جَاءَتْ فِيهِ رَوَايَةٌ بِذَلِكَ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَاهُ بِالتَّشْدِيدِ هُمْ يَذْهَبُونَ أَنْفُسَهُمْ وَإِذَا كَانَ مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ يَكُونُ مَعْنَاهُ هُمْ يَذْهَبُونَ غَيْرَهُمْ فَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ مُوقِفٌ عَلَى الرَّوَايَةِ، وَقَالَ بَعْضُ الشَّرَاحِ عَنْ السَّفَاقْسِيِّ إِنَّ فِيهِ ثَلَاثَةَ أَوْجَهِ اثْنَانِ مِنْهُمَا مَا ذَكَرْنَاهُمَا وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ هُوَ تَشْدِيدُ الدَّالِ وَالْهَاءِ وَلَا مَنَعَ مِنْهُ أَيْضًا مِنْ حَيْثُ قَاعِدَةُ التَّصْرِيفِ وَلَكِنْ رِعَايَةُ السَّمَاعِ

فِيهَا، لَا يَرَوْنَ بِهِ بَأْسًا»

أولى مع رعاية المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه.

(فِيهَا) أي: في عظام الموتى أي ليصنعوا منها آنية يجعلون فيها الدهن فيستعملونها.

(لَا يَرَوْنَ بِهِ⁽¹⁾ بَأْسًا) أي: حرجًا فلو كان نجسًا لما استعملوه امتشاطًا وادهانًا، وعلم منه أنه إذا وقع منه شيء في الماء لا يفسده وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله، قَالَ ابن بطال ريش الميتة وعظام الفيلة ونحوها طاهر عند أبي حنيفة رحمه الله فإنه تعلق بحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الموقوف إنما حرم من الميتة ما يؤكل منها وهو اللحم فأما السن والجلد والعظم والشعر والصوف فهو حلال قَالَ يَحْيَى بن معين تفرد به أبو بكر الهذلي عَنِ الزُّهْرِيِّ وهو ليس بشيء قَالَ البيهقي وقد روى عبد الجبار بن مسلم وهو ضعيف عَنِ الزُّهْرِيِّ شَيْئًا بمعناه، وحديث أم سلمة مرفوعًا لا بأس بمسك الميتة إذا دبغ ولا بشعرها إذا غسل بالماء إنما رواه يوسف بن أبي السفر وهو متروك، وهو نجس عند مالك والشافعي احتجًا بما روى الشافعي عَنِ إِبْرَاهِيمَ بن مُحَمَّد بن عبد الله بن دينار عَنِ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَدْهَنَ فِي مَدْهَنٍ مِنْ عِظَامِ الْفِيلِ، وفي المصنّف وكرهه عمر بن عبد العزيز وعطاء وطاوس، وقال ابن المواز نهى مالك عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِعِظَمِ الْمَيْتَةِ وَالْفِيلِ وَلَمْ يَطْلُقْ تَحْرِيمَهَا لِأَنَّ عُرْوَةَ وَابْنَ شَهَابٍ وَرَبِيعَةَ أَجَازُوا الْإِمْتِشَاطَ بِهَا، وقال ابن حبيب أَجَازَ اللَّيْثُ وَابْنُ الْمَاجِشُونِ وَابْنُ وَهْبٍ وَمَطْرَفٌ وَأَصْبَغُ الْإِمْتِشَاطَ بِهَا وَالْإِدْهَانَ فِيهَا، وقال مالك إذا ذكّي الفيل فعظمه طاهر، والشافعي يَقُولُ الذِّكَاةُ لَا تَعْمَلُ فِي السَّبَاعِ، وقال الليث وابن وهب إن غلى العظم في ماء سخن وطبخ جاز الادهان منه والامتشاط هذا، ثم ما قاله يَحْيَى بن معين من أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ الْهَذَلِيُّ وَهُوَ لَيْسَ بِشَيْءٍ فَفِيهِ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْهَذَلِيُّ ضَعِيفٌ، وذكر في الأم أَنَّ غَيْرَ الْهَذَلِيِّ أَيْضًا رَأَاهُ، وَأَمَّا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فَمَا قَالَهُ فِيهِ مِنْ أَنَّهُ رَوَاهُ يَوْسُفُ بْنُ أَبِي السَّفَرِ وَهُوَ مَتْرُوكٌ لَا يُوَثِّرُ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ بَيَانِ جِهَتِهِ وَالْجَرَحِ الْمُبْهَمِ غَيْرِ مَقْبُولٍ عِنْدَ الْحَذَّاقِ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ وَهُوَ كَانَ كَاتِبَ الْأَوْزَاعِيِّ.

(1) وسقط عند ابن عساكر لفظ به.

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَإِبْرَاهِيمُ: «وَلَا بَأْسَ بِتِجَارَةِ الْعَاجِ».

235 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ

(وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ) هو محمد المذكور في باب: اتّباع الجنائز من الإيمان.
(وَإِبْرَاهِيمُ) هو إبراهيم النخعي وقد تقدم في باب: ظلم دون ظلم في كتاب الإيمان.

((«لَا بَأْسَ»⁽¹⁾ بِتِجَارَةِ الْعَاجِ)) أمّا الأثر المعلق عَنْ ابْنِ سِيرِينَ فقد ذكره عبد الرزاق في مصنفه عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِالتِّجَارَةِ بِالْعَاجِ بَأْسًا، وَلَمْ يَذْكُرِ السَّرْحَسِيُّ إِبْرَاهِيمَ النَّخْعِيَّ فِي رَوَايَتِهِ وَالْأَكْثَرُ الرِّوَاةُ عَنْ الْفَرَبَرِيِّ، وَالْعَاجُ جَمْعُ عَاجَةٍ وَهُوَ نَابُ الْفِيلِ كَذَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ، وَكَذَا قَالَ فِي الْعَبَابِ، ثُمَّ قَالَ وَالْعَاجُ أَيْضًا الذَّبْلُ وَهُوَ ظَهْرُ السَّلْحَفَةِ الْبَحْرِيَّةِ يَتَخَذُ مِنْهُ السَّوَارُ وَالْخَاتَمُ وَغَيْرُهُمَا، وَفِي الْمَحْكَمِ الْعَاجُ أَنْيَابُ الْفِيلَةِ وَلَا يَسْمَى غَيْرُ النَّابِ عَاجًا، وَقَدْ أَنْكَرَ الْخَلِيلُ أَنْ يَسْمَى عَاجًا سِوَى أَنْيَابِ الْفِيلَةِ وَلَكِنْ قَالَ الْقَالِي الْعَرَبُ تَسْمَى كُلُّ عَظْمٍ عَاجًا وَلَكِنْ مَعَ وَجُودِ النُّقْلِ عَنْ الْخَلِيلِ لَا يُعْتَبَرُ نَقْلُ الْقَالِي مَعَ مَا ذَكَرَ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى عَظَمِ الْمَيْتَةِ مُطْلَقًا، وَالذَّبْلُ بِفَتْحِ الدَّالِ الْمَعْجَمَةُ وَسُكُونُ الْمُوَحَّدَةِ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ الذَّبْلُ الْقُرُونُ فَإِذَا كَانَ السَّوَارُ مِنْ عَاجٍ فَهُوَ مَسْكٌ وَعَاجٌ وَوَقَفَ إِذَا كَانَ مِنْ ذَبْلٍ فَهُوَ مَسْكٌ لَا غَيْرَ وَفِي الصَّحَاحِ الْمَسْكُ السَّوَارُ مِنْ عَاجٍ أَوْ ذَبْلٍ فَغَايِرُ بَيْنَهُمَا.

والحاصل: أَنَّ الْعَاجَ نَابُ الْفِيلِ أَوْ عَظْمُهُ مُطْلَقًا عَلَى اخْتِلَافِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَمَعْنَى هَذَا الْأَثَرِ أَنَّهُ كَانَ يَرَاهُ طَاهِرًا لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَجِيزُ بَيْعَ النِّجْسِ وَلَا الْمُتَنَجِّسِ الَّذِي لَا يُمْكِنُ تَطْهِيرُهُ بِدَلِيلِ قِصَّتِهِ الْمَشْهُورَةِ فِي الزَّيْتِ فَقَدْ ذَكَرْنَاهَا فِيمَا تَقَدَّمَ وَيَعْلَمُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ لَا يَفْسُدُهُ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَكَذَا عِنْدَ مَالِكٍ إِذَا ذَكِّيَ بِنَاءٍ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ غَيْرَ الْمَأْكُولِ يَطْهَرُ بِالتَّذْكِيَةِ بِخِلَافِ الشَّافِعِيِّ فَإِنَّ الزَّكَاةَ عِنْدَهُ لَا تَعْمَلُ فِي السَّبَاعِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مَالِكٌ) هُوَ إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدٌ

(1) وفي رواية ولا بأس بآثار الواد.

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: سُئِلَ عَنْ فَأْرَةٍ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ، فَقَالَ: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا فَاطْرَحُوهُ، وَكُلُّوا سَمْنَكُمْ»⁽¹⁾.

ابن مسلم وزاد في رواية الأصيلي الزُّهْرِيُّ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بتصغير الابن وتكبير الأب وزاد ابن عساكر بن عتبة بن مسعود.

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَنْ مَيْمُونَةَ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ورجال هذا الإسناد الستة مدنيون وفيه رواية صحابي عَنْ صحابية، وقد أخرج متنه المؤلف في الذبائح أيضًا وهو مما انفرد به عَنْ مسلم، وأخرجه أبو داود والترمذي وقالوا حسن صحيح، وأخرجه النسائي أيضًا.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية ابن عساكر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (سُئِلَ) على البناء للمفعول ويحتمل أن يكون السائل ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وقد وقع في رواية يحيى القطان وجويرية عن مالك في هذا الحديث أن ميمونة استفتت رواه الدارقطني وغيره.

(عَنْ فَأْرَةٍ) بهمة ساكنة وجمعها فأر بالهمز أيضًا (سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ) أي: جامد كما في رواية عبد الرحمن بن مهدي عَنْ مالك أخرجه النسائي، وللمؤلف في الذبائح من رواية ابن عينة عَنْ ابْنِ شِهَابٍ فمات.

(فَقَالَ) ﷺ: (أَلْقُوهَا) أي: ارموا الفأرة (وَمَا حَوْلَهَا) من السمن ويعلم منه أَنَّ السمن كان جامدًا كما صرح به في الرواية الأخرى لَأَنَّ المائع لا حول له أو الكلّ حول لنفذه إليه.

(وَكُلُّوا سَمْنَكُمْ) الباقي، ويستنبط من هذا الحديث أَنَّ السمن الجامد إذا وقعت فيه فأرة أو نحوها تطرح الفأرة ويؤخذ ما حولها من السمن ويرمى به ولكن إذا تحقق أَنَّ شَيْئًا مِنْهَا لم يصل إلى شيء خارج مِمَّا حولها والباقي يؤكل، ويقاس عليه العسل واللبس إذا كانا جامدين وكذا نحوهما وأما المائع فقد اختلفوا فيه فذهب الجمهور إلى أنه ينجس كله قليلًا كان أو كثيرًا، وقد شذ قوم فجعلوا المائع كالماء ولا يعتبر بذلك، وسلك داود بن علي في ذلك مسلكتهم إِلَّا في السمن الجامد والذائب فَإِنَّهُ تبع ظاهر هذا الحديث وخالف معناه في العسل والخل

وسائر المائعات فجعلها كلها في لحوق النجاسة إياها معتبرة بما ظهر فيها فشد أيضًا ويلزمه أن لا يتعدى الفأرة كما لا يتعدى السمن قَالَ أبو عمر: واختلف العلماء في الاستصباح به بعد إجماعهم على نجاسته، فَقَالَ طائفة من العلماء: لا يستصبح به ولا ينتفع بشيء منه، وممن قَالَ ذلك الحسن بن صالح وأحمد بن حنبل محتجين بالرواية المذكورة وإن كان مائعا فلا تقربوه وبعموم النهي عَنِ المِيتَةِ في الكتاب العزيز.

وقال آخرون: يجوز الاستصباح به والانتفاع في كل شيء إِلَّا الأكل والبيع وهو قول مالك والشافعي وأصحابهما والثوري أمَّا الأكل فمجمع على تحريمه إِلَّا الشذوذ الذي ذكرناه وأمَّا الاستصباح فروي عَنْ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا أَجَازَا ذَلِكَ، ومن حجتهم في تحريم بيعه قوله ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حَرَّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوهَا ثَمْنُهَا» إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ أَكَلَ شَيْءٍ حَرَّمَ ثَمْنَهُ.

وقال آخرون: ينتفع به ويجوز بيعه ولا يؤكل وممن قَالَ ذلك أبو حنيفة وأصحابه والليث بن سعد رحمهم الله وقد روي عَنْ أَبِي موسى الأشعري والقاسم وسلام محتجين بالرواية الأخرى وإن كان مائعا فاستصبحوا به وانتفعوا به والبيع من باب الانتفاع وأمَّا قوله في حديث عبد الرزاق وإن كان مائعا فلا تقربوه فيحتمل أن يراد به الأكل وقد أجرى عَلَيْهِ السَّلَامُ التحريم في شحوم الميتة من كل وجه ومنع الانتفاع بها وقد أباح في السمن يقع فيه الميتة الانتفاع به فدلَّ على جواز وجوه الانتفاع بشيء منها غير الأكل، ومن جهة النظر أَنَّ شحوم الميتة محرمة العين والذات، وأمَّا الزيت ونحوه يقع فيه الميتة فَإِنَّمَا ينجس بالمجاورة وما ينجس بالمجاورة فبيعه جائز كالثوب تصيبه النجاسة من الدم وغيره، وأمَّا قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ أَكَلَ شَيْءٍ حَرَّمَ ثَمْنَهُ فَإِنَّمَا خرج على لحوم الميتة التي حَرَّمَ أكلها ولم يبح الانتفاع بشيء منها وكذلك الخمر، وأجاز عبد الله بن نافع غسل الزيت وشبهه يقع فيه الميتة، وروي ذلك عَنْ مالك أيضًا، وصفته أَنَّهُ يعتمد إلى ثلاث أوانٍ أو أكثر فيجعل الزيت النجس في واحدة منها حتَّى يكون نصفها أو نحوه ثم يصب عليه الماء حتَّى يمتلئ ثم يؤخذ الزيت من على الماء ثم

236 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ

يجعل في آخر ويعمل به كذلك ثم في آخر، وهو قول ليس لقائله سلف ولا يسكن إليه النفس، قَالَ محمود العَيْنِيُّ هذا مما لا ينصرف بالعصر وفيه خلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، فَقَالَ أبو يوسف يطهر ما لا ينصرف بالعصر بغسله ثلاثاً وتجفيفه في كلِّ مرة وذلك كالحنطة والخزفة الجديدة والحصير والسكين المموه بالماء النجس واللحم المغلي بالماء النجس فالطريق فيه أن يغسل الحنطة ثلاثاً وتجفف في كلِّ مرة وكذلك الحصير، ويغسل الخزف حتى لا يبقى له بعد ذلك طعم ولا لون ولا ريح، ويموه السكين بالماء الطاهر ثلاث مرات، ويطبخ اللحم ثلاث مرات ويجفّف في كلِّ مرة ويبرد من الطبخ، وأمّا العسل واللبن ونحوهما إذا مات فيها الفأرة أو نحوها يجعل في الإناء ويصبّ فيه الماء ويطبخ حتى يعود إلى ما كان هكذا يفعل ثلاثاً، وقال مُحَمَّدٌ ما لا ينصرف بالعصر لا يطهر أبداً، وقد روي عَنْ عطاء قول تفرّد به روى عبد الرزاق عَنْ ابن جريج عَنْ عطاء قَالَ ذكروا أَنَّهُ يدهن به السفن ولا يمسّ ذلك ولكن يؤخذ بعود، فقلت يدهن به غير السفن، قَالَ لم أعلم، قلت وأين يدهن به السفن، قَالَ ظهورها ولا يدهن بطونها، قلت فلا بدّ أن يمسّ، قَالَ يغسل يديه من مَسّه، وقد روي عَنْ جابر المنع من الدهن به، وعن سحنون أَنّ موتها في الزيت الكثير غير ضار، وليس الزيت كالماء وعن عبد الملك إذا وقعت فأرة أو دجاجة في زيت أو بئر فإن لم يتغيّر طعمه ولا ريحه أزيل ذلك عنه ولم يتنجّس وإن ماتت فيه تنجّس وإن كثر، ووقع في كلام ابن العربي أَنّ الفأرة عند مالك طاهرة خلافاً لأبي حنيفة والشافعي، ولا نعلم عندنا خلافاً في طهارته في حال حياتها.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني وقد تقدّم في باب الفهم في العلم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ) بفتح الميم وسكون المهملة وبالنون هو ابن عيسى أبو يَحْيَى القزاز بالقاف والزايين المنقوطتين أو لهما مشددة المدني كان له غلمان حاكة وهو يشتري القرّ ويلقي إليهم، وكان يتوسّد عتبة مالك قرأ الموطأ على مالك للرّشيد وبنه وكان مالك لا يجيب العراقيين حتى يكون هو سائله مات سنة ثمان وتسعين ومائة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ) إمام دار الهجرة (عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) الزُّهْرِيّ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ

ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ فَأْرَةٍ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ، فَقَالَ: «خَذُوهَا وَمَا حَوْلَهَا فَاطْرَحُوهُ» قَالَ مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، مَا لَا أَحْصِيهِ يَقُولُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ⁽¹⁾.

ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ (بتصغير الأول وتكبير الثاني) (ابْنِ عُتْبَةَ) بضم المهملة وسكون المثناة الفوقية (ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ) سُئِلَ عَنْ فَأْرَةٍ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ، فَقَالَ ﷺ: (خَذُوهَا) أي: الفأرة (وَمَا حَوْلَهَا) من السمن وقد قلنا إنه يدل على أَنَّ السمن كان جامداً، (فَاطْرَحُوهُ) أي: المأخوذ الذي دل عليه قوله: خذوها وهو الفأرة وما حولها وكلوا الباقي كما صرح به في الرواية السابقة ولأنَّ الطرح لأجل عدم جواز أكله فكأنه قال: لا تأكلوه فأطلق الملزوم وأريد اللازم ويفهم منه جواز اكل الباقي.

(قَالَ مَعْنٌ) الفزاز فيما قاله عليّ ابن المديني بالإسناد السابق ويحتمل أن يكون تعليقاً من البخاري رحمه الله، (حَدَّثَنَا مَالِكٌ، مَا لَا أَحْصِيهِ) بضم الهمزة أي: لا أضبطه يعني مراراً كثيرة لا أضبطها لكثرتها.

(يَقُولُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ) أشار المؤلف، بهذا الكلام إلى أَنَّ الصحيح في هذا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ وإن كانت هذه الطريقة أنزل من الطريقة الأولى، وذلك لأنَّ في إسناد هذا الحديث اختلافاً كثيراً بينه الدارقطني حيث روى تارة بإسقاط ميمونة من حديث الزُّهْرِيِّ عَنْ عبيد الله عن ابن عباس عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وهذه رواية الأوزاعي عَنْ الزُّهْرِيِّ، ومنهم من لم يذكر ابن عباس ولا ميمونة كيحيى بن بكير وأبي مصعب، وتارة بإسقاط ابن عباس كما لم يذكر في رواية ابن وهب، ورواه الشافعي عَنْ مَالِكٍ من غير ذكر ميمونة أيضاً، ورواه أبو داود من حديث عبد الرزاق عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سعيد بن المسيّب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولفظه سئل رسول الله ﷺ عَنْ الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي السَّمْنِ قَالَ إِذَا كَانَ جَامِداً فَأَلْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا وَإِنْ كَانَ مَائِعاً فَلَا تَقْرِبُوهَا، وفي رواية سئل الزُّهْرِيُّ عَنْ الدَّابَةِ تَمُوتُ فِي الزَّيْتِ وَالسَّمْنِ وَهُوَ جَامِدٌ أَوْ غَيْرِ جَامِدٍ فَقَالَ بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِفَأْرَةٍ مَاتَتْ فِي سَمْنٍ فَأَمَرَ بِمَا قَرُبَ مِنْهَا فَطَرَحَ ثُمَّ أَكَلَ، قَالَ أَبُو عَمْرِو هَذَا اضْطَرَابٌ شَدِيدٌ مِنْ مَالِكٍ فِي سَنَدِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ

237 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ كَلِمٍ يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ.....

هذا الحديث معلول، ولما كان الامر كذلك بين البخاري أن الرواية التي فيها ابن عباس عن ميمونة هي الأصح ألا ترى أن معن بن عيسى يقول حدثنا مالك ما لا أحصيه يقول عن ابن عباس عن ميمونة، قال ابن المنير: مناسبة حديث السمن للآثار التي قبله أن اختيار المصنف أن الاعتبار في التنجيس تغير الصفات فلما كان ريش الميتة لا يتغير بتغيرها بالموت وكذا عظمها فكذلك السمن البعيد عن موقع النجاسة إذا لم يتغير واقتضى ذلك أن الماء إذا لاقته النجاسة ولم يتغير أنه لا ينجس، وقد استقصي الكلام فيه.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابن أبي موسى المروزي المعروف بمردويه بفتح الميم وسكون الراء وضّم المهملة وسكون الواو وفتح المثناة التحتية توفي سنة خمس وثلاثين ومائتين هكذا قاله الحاكم أبو عبد الله والكلابادي والإمام أبو نصر حامد بن محمود بن عليّ الفزاري في كتابه مختصر البخاري، وذكر الدارقطني أنه أحمد بن محمد بن عدي يعرف بشبويه وهو مات سنة تسع وعشرين أو ثلاثين ومائتين روى عنه أبو داود.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن المبارك.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين وسكون المهملة وبالراءين هو ابن رشد وقد تقدّم في الوحي.

(عَنْ هَمَّامٍ) بتشديد الميم مع فتح الهاء (ابن مُنَبِّهٍ) بكسر الموحدة المشددة وقد سبق ذكره في باب حسن إسلام المرء.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين مروزي وبصري ويماني وقد أخرج منه المؤلف في الجهاد أيضًا وكذا مسلم.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه قَالَ: (كُلُّ كَلِمٍ) بفتح الكاف وسكون اللام هو الجرح من كلمه يكلمه كلما من باب ضرب يضرب والجمع كلوم وكلام ورجل كلیم ومكلوم أي: مجروح.

(يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ) بضمّ الياء وسكون الكاف وفتح اللام أي: يكلمه به فحذف الجار وأوصل المجرور إلى الفعل، والمسلم نائب عن الفاعل أي: كل جرح

فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا، إِذْ طُعِنَتْ، تَفْجَرُ دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ، وَالْعَرْفُ عَرْفُ الْمِسْكِ⁽¹⁾.

يجرحه المسلم، وفي رواية كل كلمة يكلمها أي: جراحة يجرحها المسلم.
(فِي سَبِيلِ اللَّهِ) قيد يخرج به ما يصيب المسلم في غير سبيل الله، وفي رواية المؤلف في الجهاد من طريق الأعرج عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يَكْلَمُ فِي سَبِيلِهِ، وفيه إشارة إلى أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَحْصُلُ لِمَنْ خَلَصَتْ نِيَّتُهُ (يَكُونُ) أي: الكلم وفي رواية تكون بالمشناة الفوقية أي: الكلمة كما في رواية ذكرت (يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا) أي: كهية الكلمة فتأنيث الضمير باعتبار الكلمة لا باعتبار إرادة الجراحة كما قال الحافظ العسقلاني لِأَنَّ الْكَلِمَ وَالْكَلِمَةَ مُصْدَرَانِ وَالْجَرَا حَةُ اسْمٌ لَا يَعْجَرُ بِهِ عَنِ الْمَصْدَرِ.

(إِذْ) بسكون الذال وفي بعض النسخ وجميع نسخ مسلم إذا وهي ههنا لمجرد الظرفية إذ هو بمعنى إذ أي حين (طُعِنَتْ) وقد يتعاضدان أو هي لاستحضار صورة الطعن إذ الاستحضار كما يكون بصريح لفظ المضارع كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيْحَ فَتَنُفِّثُ سَحَابًا﴾ [الروم: 48] يكون أيضًا بما في معنى المضارع كما في ما نحن فيه، وإنَّما أنْتِ قوله طعن مع أَنَّ الْمُطْعُونُ هُوَ الْمُسْلِمُ لِأَنَّ أَصْلَهُ طَعَنَ بِهَا فَحُذِفَ الْجَارُ ثُمَّ أُوْصِلَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ إِلَى الْفِعْلِ.

(تَفْجَرُ) بتشديد الجيم لِأَنَّ أَصْلَهُ تَتَفَجَّرُ كما في قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلْقَٰى﴾ [الليل: 14]، وقال الْكِرْمَانِيُّ تَفْجَرُ بضم الجيم من الثلاثي وفتح الجيم المشددة وحذف الياء الأولى وقال محمود الْعَيْنِيُّ أشار بهذا إلى جواز الوجهين فيه ولكنه مبني على الرواية.

(دَمًا) نصب على التمييز.

(اللَّوْنُ) وفي رواية اللَّوْنُ بدون الواو (لَوْنُ الدَّمِ) والحكمة في كون دم الشهيد يأتي يوم القيامة على هيئته أَنَّهُ يَشْهَدُ لِصَاحِبِهِ بِفَضْلِهِ وَعَلَى ظَالِمِهِ بِفِعْلِهِ.
(وَالْعَرْفُ عَرْفُ الْمِسْكِ) العرف بفتح العين المهملة وسكون الراء وفي آخره فاء هو الرائحة الطيبة والمنتنة أيضًا، والمسك بكسر الميم هو معرّب مشك بضمّ

(1) طرفاه 2803، 5533 تحفة 14681.

أخرجه مسلم في الإمارة باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله رقم (1876).

الميم وبالشين المعجمة، ويروى عرف مسك معرّفًا وكذا يروى لون دم، وإنّما كان كذلك لينتشر في أهل الموقف ويظهر فضله لهم ولهذا لا يغسل دم الشهيد في المعركة ولا هو يغسل خلافاً لسعيد بن المسيّب والحسن، وقوله عرف المسك لا يستلزم أن يكون مسكاً حقيقة بل يجعل الله شيئاً يشبه هذا ولا كون لونه دماً يستلزم أن يكون دماً نجساً حقيقة على ما قيل، ويجوز أن يحوّل الله إلى مسك حقيقة لقدرته على كلّ شيء كما أنّه يحول أعمال بني آدم من الحسنات والسيئات إلى جسد ليوزن في الميزان الذي ينصبه يوم القيامة والله أعلم.

اعلم أنّ الشراح ذكروا في مطابقة هذا الحديث للترجمة أوجهاً كثيرة كلّها بعيدة منها، ما قاله الكرمانيّ من أنّ وجه مناسبة هذا الحديث للترجمة من جهة المسك فإنّ أصله دم انعقد وفضلة نجسة من الغزال فيقتضي أن يكون نجساً كسائر الدماء وكسائر الفضلات فأراد البُخاريّ أن يبيّن طهارته وفضيلته بمدح النبيّ ﷺ له كما بيّن طهارة عظم الفيل بالأثر فظهرت المناسبة غاية الظهور وإن استشكله القوم غاية الاستشكال انتهى.

وتعقّبهُ محمود العيني: بأنّه لم يظهر المناسبة بهذا الوجه أصلاً فضلاً عن ظهورها غاية الظهور واستشكال القوم باقٍ بعد ولهذا قال الإسماعيلي ايراد المصنّف لهذا الحديث في هذا الباب لا وجه له لأنّه لا يدخل في طهارة الدم ولا نجاسته وإنّما ورد في فضل المطعون في سبيل الله، وقال الحافظ العسقلانيّ وأجيب بأنّ مقصود المصنّف بإيراده تأكيد مذهبه في أنّ الماء لا يتنجّس بمجرد الملاقاة ما لم يتغيّر فاستدلّ بهذا الحديث على أنّ تبدّل الصّفة يؤثر في الموصوف فكما أنّ تغيّر صفة الماء إذا تغيّر بالنجاسة يخرج من صفة الطهارة إلى النجاسة فكذلك تغيّر صفة الماء إذا تغيّر بالنجاسة يخرج من صفة الطهارة إلى النجاسة فإذا لم يوجد التغير لم توجد النجاسة، وقال محمود العينيّ: هذا القائل أخذه من كلام الكرمانيّ فإنّه نقله في شرحه عن بعضهم، أقول نعم وقد أشار إلى أنّه كلام غيره بقوله وأجيب ولم يعزه من العزو إلى نفسه حتّى يقال فيه ذلك، ثم قال الحافظ العسقلانيّ وتعقّب بأنّ الغرض إثبات انحصار التنجّس بالتغير وما ذكر يدلّ على أنّ التنجّس يحصل بالتغير وهو وفاق لا أنّه لا يحصل

إِلَّا بِهِ وَهُوَ مَوْضِعُ النِّزَاعِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ هَذَا أَيْضًا مَا خُذَ مِنْ كَلَامِ الْكِرْمَانِيِّ إِلَّا أَنَّهُ سَبَكَهُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ ظَاهِرَةٍ وَقَوْلُ الْكِرْمَانِيِّ هَكَذَا فَقَوْلُ لِلْبُخَارِيِّ لَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِ الشَّيْءِ عِنْدَ الشَّيْءِ أَنْ لَا يَوْجَدُ عِنْدَ عَدَمِهِ لِحَوَازِ مَقْتَضَى آخِرٍ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ خَرَجَ بِالتَّغْيِيرِ إِلَى النِّجَاسَةِ أَنْ لَا يَخْرُجَ إِلَّا بِهِ لِاحْتِمَالِ وَصْفِ آخِرٍ يَخْرُجُ بِهِ عَنِ الطَّهَارَةِ بِمَجَرَّدِ الْمَلَاقَاةِ انْتَهَى .

حَاصِلُ هَذَا أَنَّهُ وَارِدٌ عَلَى قَوْلِهِمْ إِنَّ مَقْصُودَ الْبُخَارِيِّ مِنْ إِيْرَادِهِ هَذَا الْحَدِيثَ تَأْكِيدَ مَذْهَبِهِ فِي أَنَّ الْمَاءَ لَا يَتَنَجَّسُ بِمَجَرَّدِ الْمَلَاقَاةِ، وَمِنْهَا مَا قَالَهُ ابْنُ بَطَّالٍ أَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي بَابِ نَجَاسَةِ الْمَاءِ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ حَدِيثًا صَحِيحَ السَّنَدِ فِي الْمَاءِ فَاسْتَدَلَّ عَلَى حُكْمِ الْمَائِعِ بِحُكْمِ الدَّمِ الْمَائِعِ وَهُوَ الْمَعْنَى الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا انْتَهَى وَفِيهِ مَا فِيهِ، وَمِنْهَا مَا قَالَهُ ابْنُ رَشِيدٍ وَهُوَ أَنَّ مَرَادَهُ أَنَّ انْتِقَالَ الدَّمِ إِلَى الرَّائِحَةِ الطَّيِّبَةِ هُوَ الَّذِي نَقَلَهُ مِنْ حَالَةِ الدَّمِ إِلَى حَالَةِ الْمَدْحِ فَحَصَلَ مِنْ هَذَا تَغْلِيْبُ وَصْفٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الرَّائِحَةُ إِلَى وَصْفَيْنِ وَهُمَا الطَّعْمُ وَاللَّوْنُ فَيَسْتَنْبِطُ مِنْهُ أَنَّهُ مَتَى تَغْيِيرُ أَحَدِ الْأَوْصَافِ الثَّلَاثَةِ بِصَلَاحٍ أَوْ فُسَادٍ تَبَعَهُ الْوَصْفَانِ الْبَاقِيَانِ انْتَهَى .

وَفِيهِ : أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ إِذَا تَغْيِيرُ وَصْفٍ وَاحِدٍ بِالنِّجَاسَةِ أَنْ لَا يُوْثِّرُ حَتَّى يَوْجَدَ الْوَصْفَانِ الْآخَرَانِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَنْقَلِ إِلَّا عَنْ رِبْعَةٍ وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَمِنْهَا مَا قَالَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ لَمَّا تَغْيِيرَتْ صِفَتُهُ إِلَى صِفَةِ ظَاهِرٍ بَطَلَ حُكْمُ النِّجَاسَةِ فِيهِ انْتَهَى، وَلَا مُحْصَلٌ لَهُ فِي وَجْهِ الْمُنَاسَبَةِ، وَمِنْهَا مَا قَالَهُ الْقَشِيرِيُّ إِنَّمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ لِيَسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ إِذَا تَغْيِيرَ رِيحَهُ بِشَيْءٍ طَيِّبٍ لَا يَسْلُبُهُ اسْمُ الْمَاءِ كَمَا أَنَّ الدَّمِ لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْ اسْمِ الدَّمِ مَعَ تَغْيِيرِ رَائِحَتِهِ إِلَى رَائِحَةِ الْمَسْكِ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّى الْخَارِجَ مِنْ جِرْحِ الشَّهِيدِ دَمًا وَإِنْ كَانَ رِيحُهُ رِيحَ الْمَسْكِ فَمَا دَامَ الْأَسْمُ وَاقِعًا عَلَى الْمَسْمَى فَالْحُكْمُ تَابِعٌ لَهُ .

وَفِيهِ : أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ لَمْ يَسْلُبْ اسْمَ الْمَاءِ أَنْ لَا يَكُونَ مَوْصُوفًا بِصِفَةِ تَمْنَعُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ مَعَ بَقَاءِ اسْمِ الْمَاءِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ وَجْهًا صَحِيحًا ظَاهِرًا لِإِيْرَادِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْبَابِ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي بَيَانِ فَضْلِ الشَّهِيدِ وَهُوَ مِنْ أُمُورِ الْآخِرَةِ وَالْحُكْمُ فِي الْمَاءِ بِالطَّهَارَةِ وَالنِّجَاسَةِ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا وَكَيْفَ يَلْتَمِثُ هَذَا بِذَلِكَ وَرِعَايَةُ الْمُنَاسَبَةِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِأَدْنَى وَجْهِ يَلْمَحُ فِيهِ

72 - باب الْبَوْل فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ

238 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّنَادِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمُزٍ الْأَعْرَجَ،

كافية والتكلفات بالوجوه البعيدة غير مستملحة، ويمكن أن يقال وجه المناسبة في هذا أنه لما كان مبنى الأمر في الماء التغير بوقوع النجاسة وأنه يخرج عَنْ كونه صالحًا للاستعمال لتغير صفته التي خلق عليها أورد له نظيرًا بتغير دم الشهيد فَإِنَّ مطلق الدم نجس ولكنه تغير بواسطة الشهادة في سبيل الله ولهذا لا يغسل عنه دمه ليظهر شرفه يوم القيامة لأهل الموقف بانتقال صفته المذمومة إلى الصفة الممدوحة حيث صار انتشاره كرائحة المسك وهذا المقدار كاف في المقام والله أعلم بحقيقة المرام.

72 - باب الْبَوْل فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ

(باب الْبَوْل فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ) أي: الساكن والراكد وهو الذي لا يجري يقال أَدَمَ الطائر تدويمًا إذا صَفَّ جناحيه في الهواء فلم يحركهما، وفي رواية الأصيلي: باب لا تبولوا في الماء الدائم. وفي بعض النسخ: باب الماء الدائم. وفي بعضها: باب البول في الماء الدائم الذي لا يجري، ونفس الدائم هو الذي لا يجري، وذكر قوله بعد ذلك الذي لا يجري يكون تأكيدًا لمعناه وصفة موضحة له، وقيل للاحتراز عَنْ رَاكِدٍ لا يجري بعضه كالبرك ونحوها، واللام فيه إمَّا لبيان حقيقة الجنس أو للعهد الذهني وهو الماء الذي يريد المكلف التوضؤ به أو الاغتسال منه، ووجه المناسبة بين البابين أَنَّ الباب السَّابِقَ في بيان السمن والماء الذي يقع فيه النجاسة وهذا الباب في بيان الماء الراكد الذي يبول فيه الرجل فيتقربان في الحكم.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة وقد تقدمًا في قصة هرقل، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (أَبُو الزُّنَادِ) بكسر الزاي وتخفيف النون عبد الله بن ذكوان المدني.

(أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمُزٍ) بضم الهاء والميم (الْأَعْرَجَ) هو صفة عبد الرحمن وقد سبق ذكرهما في باب حبِّ الرسول من الإيمان.

حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ»⁽¹⁾.

239 - وَبِإِسْنَادِهِ قَالَ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ.....

(حَدَّثَهُ) أَي: حَدَّثَ أَبَا الزناد (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ حَمَصِيٍّ وَمَدَنِيٍّ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ أَيْضًا، وَهَذَا الْإِسْنَادُ فِيهِ أَنَّ شُعَيْبًا رَوَى عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ وَوَافَقَهُ سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ فِيمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَنْهُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ وَكَذَا أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، وَرَوَاهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِ ابْنِ عَيِّنَةَ عَنْهُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَثْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ وَالطَّحَاوِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ وَالطَّرِيقَانِ مَعًا صَحِيحَانِ وَلَأَبِي الزِّنَادِ فِيهِ شَيْخَانُ وَلَفْظُهُمَا فِي سِيَاقِ الْمَتْنِ كَمَا سَيُشَارُ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(أَنَّهُ سَمِعَ) وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ سَمِعْتُ: (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وَفِي رِوَايَةٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ (يَقُولُ: نَحْنُ الْآخِرُونَ) بِكَسْرِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ جَمْعَ الْآخِرِ بِمَعْنَى الْمَتَأَخِّرِ يَذْكَرُ فِي مَقَابِلَةِ الْأَوَّلِ وَبِفَتْحِهَا جَمْعَ الْآخِرِ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ وَهَذَا الْمَعْنَى أَعَمٌّ مِنَ الْأَوَّلِ وَالرِّوَايَةُ هُنَا بِالْكَسْرِ فَقَطْ أَي: نَحْنُ الْمَتَأَخِّرُونَ فِي الدُّنْيَا. (السَّابِقُونَ) الْمُتَقَدِّمُونَ فِي الْآخِرَةِ.

(وَبِإِسْنَادِهِ) أَي: إِسْنَادُ الْحَدِيثِ السَّابِقِ أَي: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ (قَالَ) النَّبِيُّ ﷺ: (لَا يَبُولَنَّ) بَفَتْحِ اللَّامِ وَبَنُونِ التَّأَكِيدِ الْمُثْقَلَةِ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ: لَا يَبُولُ بِغَيْرِ نُونِ التَّأَكِيدِ.

(أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ) بِالْمَهْمَلَةِ مِنْ دَامٍ يَدُومُ يَدَامُ قَالَ الشَّاعِرُ:

يَا مَيَّ لَا غُرُو وَلَا مَلَامَا فِي الْحَبِّ إِنَّ الْحَبَّ لَنْ يَدَامَا

دِيمَا وَدَوَامَا وَدِيمُومَةً، وَقَالَ ابْنُ سَيِّدَةَ: وَأَصْلُهُ فِي الْإِسْتِدَارَةِ وَذَلِكَ أَنَّ أَصْحَابَ الْهَنْدَسَةِ يَقُولُونَ إِنَّ الْمَاءَ إِذَا كَانَ بِمَكَانٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُسْتَدِيرًا فِي الشَّكْلِ،

(1) أطرافه 876، 896، 2956، 3486، 6624، 6887، 7036، 7495 تحفة 13744 -

69/1. أخرجه مسلم في الطهارة باب النهي عن البول في الماء الدائم رقم (282).

الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ».

ويقال الدائم الثابت الواقف الذي لا يجري وهو المراد هنا بقوله :

(الَّذِي لَا يَجْرِي) إيضاح لمعناه وتأكيده له ، ويقال الدائم⁽¹⁾ الراكد كما جاء في رواية أبي عثمان عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بلفظ بلفظ الراكد بدل الدائم وكذا أخرجه مسلم من حديث جابر واحترز بقوله الذي لا يجري عَنْ رَاكِدٍ يَجْرِي بَعْضُهُ كَالْبَرْكِ.

وقال ابن الأنباري : الدائم من حروف الأضداد يقال للسَّاكِنِ والدَّائِرِ ومنه أَصَابَ الْإِنْسَانَ دُومًا أَي دُورًا وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ الَّذِي لَا يَجْرِي احْتِرَازٌ عَنِ الْمَاءِ الدَّائِرِ لِأَنَّهُ جَارٌ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ سَاكِنٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَيَطْلُقُ عَلَى الْبَحَارِ وَالْأَنْهَارِ الْكِبَارِ الَّتِي لَا يَنْقَطِعُ مَآؤُهَا أَنَّهَا دَائِمَةٌ بِمَعْنَى أَنَّ مَآءَهَا غَيْرُ مَنْقَطِعٍ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ الَّذِي لَا يَجْرِي احْتِرَازًا عَنْهَا لِأَنَّهَُا غَيْرُ مُرَادَةٍ قَطْعًا.

(ثُمَّ يَغْتَسِلُ⁽²⁾ فِيهِ) فِيهِ أَوْجُهُ ثَلَاثَةٌ الْجَزْمُ عَطْفًا عَلَى يَبُولَنَّ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْجَزْمِ بَلَا النَّاهِيَةِ وَلَكِنَّهُ بَنِي عَلَى الْفَتْحِ لِتَوْكِيدِهِ بِالنُّونِ ، وَالرَّفْعُ عَلَى تَقْدِيرِ ثُمَّ هُوَ يَغْتَسِلُ فِيهِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى إِضْمَارِ أَنْ وَإِعْطَاءِ ثُمَّ حُكْمُ الْوَاوِ لِأَنَّ إِنْ لَا يَضْمُرُ بَعْدَ ثُمَّ ، وَنَظِيرُهُ فِي الْأَوْجَةِ الثَّلَاثَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ثُمَّ يَدْرِكُهُ الْمَوْتُ﴾ [النساء : 100] فَإِنَّهُ قَرِئَ بِالْجَزْمِ وَهُوَ الَّذِي قَرَأَتْهُ السَّبْعَةُ وَبِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ عَلَى الشَّدَوذِ.

وقال النَّوَوِيُّ : لَا يَجُوزُ النَّصْبُ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا دُونَ إِفْرَادِ أَحَدِهِمَا وَهَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ بَلِ الْبَوْلُ فِيهِ مَنْهِيٌّ عَنْهُ سِوَاءِ أَرَادَ الْاِغْتِسَالَ فِيهِ أَوْ مِنْهُ أَوْ لَا ، وَلَا يَقْتَضِي الْجَمْعُ إِذْ لَا يَرَادُ بِتَشْبِيهِهِ ثُمَّ بِالْوَاوِ

(1) وقيل : الدائم والراكد مقابلان للجاري ، لكن الدائم هو الذي له نبع والراكد : الذي لا نبع له .

(2) وقال القرطبي : في منع وجه الجزم : إنه لو أراد النهي لقال : ثم لا يغتسلن فيه ، فحينئذٍ يتساوى الأمران في النهي عنهما لأنَّ المحل الذي تواردا عليه شيء واحد ، وهو الماء . قال فعدوله عن ذلك يدل على أنه لم يرد العطف بل نَبَّهَ عَلَى مَالِ الْحَالِ ، ومثله بقوله ﷺ : « لَا يَضْرِبَنَّ أَحَدُكُمْ أَمْرَاتَهُ ضَرْبَ الْأُمَةِ ، ثُمَّ يَضَاجِعُهَا » . فإنه لم يرد أحد بالجزم لأنَّ المراد النهي عن الضرب لأنه يحتاج في مَالِ حاله إلى مضاجعتها ، فتمتنع لإساءته إليها ، فلا يحصل له مقصوده ، وتقدير اللفظ ثم هو يضاجعها . وفي حديث الباب : ثم هو يغتسل فيه ؛ وتعقَّبَ بأنه لا يلزم من تأكيد النهي أن لا يعطف عليه نهى آخر غير مؤكد لاحتمال أن يكون للتأكيد في أحدهما معنى ليس للآخر .

المشابهة من جميع الوجوه بل جواز النصب بعده فقط سلّمنا ذلك لكن لا يضرّ لأنّه لا يلزم أن يدلّ على الأحكام المتعدّدة لفظ واحد فيؤخذ النهي عن الجمع بينهما من هذا الحديث إن ثبتت رواية النصب ويؤخذ النهي عن الأفراد من حديث آخر وهو ما رواه مسلم من حديث جابر عن النَّبِيِّ ﷺ أنّه نهى عن البول في الماء الراكد، وعنده من طريق أبي السائب عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب، وروى أبو داود وابن حبان النهي عنهما في حديث واحد ولفظه لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة فيكون حديث الباب من قبيل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ غَافِلِينَ﴾ [البقرة: 42] على تقدير النصب فافهم ثم قوله فيه تفرّد البخاريّ به هنا .

وفي رواية ابن عيينة، عن أبي الزناد: ثم يغتسل منه وكذا لمسلم من طريق ابن سيرين وكلّ من اللفظتين تفيد حكماً بالنصّ وحكماً بالاستنباط كما قاله ابن دقيق العيد، ووجهه على ما قاله الحافظ العسقلانيّ أنّ الرواية بلفظ فيه تدلّ على منع الانغماس بالنصّ وعلى منع التناول بالاستنباط والرواية بلفظ منه بعكس ذلك وكله مبني على أن الماء ينجس بملاقاة النجاسة وقد احتج به أصحابنا أنّ الماء الذي لا يبلغ الغدير العظيم إذا وقعت فيه نجاسة لم يجز الوضوء به قليلاً كان أو كثيراً، وعلى أنّ القلّتين تحمّلان النجاسة لأنّ الحديث مطلق فبإطلاقه يتناول القليل والكثير والقلّتين والأكثر منهما ولو قلنا إنّ القلّتين لا تحمّلان النجاسة لم يكن للنهي فائدة على أنّ هذا أصحّ من حديث القلّتين، وما قاله ابن قدامة حديث القلّتين وحديث بئر بضاعة نصّان في خلاف ما ذهب إليه الحنفية فإنّ بئر بضاعة لا يبلغ إلى الحدّ الذي يمنع التنجيس عندهم، ففيه أنّ لا نسلم أنّ هذين الحديثين نصّان في خلاف مذهبنا أمّا حديث القلّتين فلاّنه وإن كان بعضهم صحّحوه إلّا أنّه مضطرب سنداً وممتناً والقلّة في نفسه مجهولة والعمل بالصحيح المتفق عليه أولى وأقرب، وأمّا حديث بئر بضاعة فإنّنا نعمل به لأنّ ماءها كان جارياً يسقي منه خمسة بساتين .

وقوله: وبئر بضاعة لا يبلغ غير صحيح لأنّ البيهقي روى عن الشافعيّ أنّ بئر

بضاعة كانت كثيرة الماء واسعة وكان يطرح فيها من الأنجاس ما لا يغيّر لها لوناً ولا طعماً ولا ريحاً، فإن قيل حديثكم عام في كلّ ماء وحديثنا خاصّ فيما بلغ القلّتين وتقديم الخاص على العام متعيّن كيف وحديثكم لا بدّ من تخصيصه فإنكم وافقتمونا على الماء الكثير الذي يزيد على عشرة أذرع وإذا لم يكن بدّ من التخصيص فالتخصيص بالحديث أولى من التخصيص بالرأي من غير أصل يرجع إليه ولا دليل يعتمد عليه .

فالجواب : أنا لا نسلم أنّ تقديم الخاص على العام متعيّن بل الظاهر من مذهب أبي حنيفة رحمه الله ترجيح العام على الخاصّ في العمل به كما في حريم بئر الناصح فإنه رجّح قوله ﷺ من حفر بئراً فله ممّا حولها أربعون ذراعاً على الخاص الوارد في بئر الناصح أنّه ستون ذراعاً، ورجّح قوله ﷺ ما أخرجت الأرض ففيه العشر على الخاص الوارد بقوله ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ونسخ الخاص بالعام، وأمّا قولهم التخصيص بالحديث أولى من التخصيص بالرأي فإنما يكون هكذا إذا كان الحديث المخصّص غير مخالف للإجماع، وحديث القلّتين خبر آحاد ورد مخالفاً لإجماع الصحابة فردّ بيانه أن ابن عبّاس وابن الزبير رضي الله عنهم أفتيا في زنجي وقع في بئر زمزم ينزح الماء كلّه ولم يظهر أثره في الماء وكان الماء أكثر من قلّتين وذلك بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم ولم ينكر عليهما أحد منهم فكان إجماعاً وخبر الواحد إذا ورد مخالفاً للإجماع يردّ، يدلّ عليه أنّ علي ابن المديني قال : لا يثبت هذا الحديث عن النبي ﷺ وكفى به قدوة في هذا الباب، وقال أبو داود : لا يكاد يصحّ لواحد من الفريقين حديث عن النبي ﷺ في تقدير الماء، وقال صاحب البدائع : ولهذا رجّع أصحابنا في التقدير إلى الدلائل الحسّية دون الدلائل السّمعية.

واستدلّ بهذا الحديث أيضاً أبو يوسف رحمه الله على نجاسة الماء المستعمل فإنه قرن فيه بين الغسل فيه والبول فيه أمّا البول فيه فينجسه فكذلك الغسل فيه وفي دلالة القران بين الشيئين على استوائهما في الحكم خلاف بين العلماء فالمذكور عن أبي يوسف والمزني ذلك وخالفهما غيرهما، وقال الحافظ العسقلاني واستدلّ به بعض الحنفية على تنجس الماء المستعمل فإنّ البول ينجس

الماء فكذا الاغتسال وقد نهى عنهما معا وهو للتحريم فدلّ على النجاسة فيهما ورد بأنّها دلالة قرانٍ وهي ضعيفة وعلى تقدير تسليمها فلا يلزم التسوية فيكون النهي عن البول لثلاً ينجسه وعن الاغتسال فيه لثلاً يسلبه الطهورية ويزيد ذلك وضوحاً قوله في رواية مسلم: كيف يفعل يا أبا هريرة؟ قَالَ⁽¹⁾: يتناوله تناولاً، فدلّ على أنّ المنع من الانغماس فيه لثلاً يصير مستعملًا فيمتنع على الغير الانتفاع به والصحابي أعلم بمورد الخطاب من غيره وهذا من أقوى الأدلة على أنّ الماء المستعمل غير طهور انتهى.

وتعقبه محمود العيّني: بأنّه إذا كانت دلالة القرآن صحيحة عنده فبقوله وهي ضيعة كيف يرد على قائله على أنّ مذهب أكبر أصحاب إمامه مثل مذهب بعض الحنفية، وبأنّ الذي احتجّ به في نجاسة الماء المستعمل يفهم التسوية من نظم الكلام ولا دليل فيه يدلّ على كون النهي عن البول لثلاً ينجسه وعن الاغتسال لثلاً يسلبه الطهورية وهل هذا إلّا تحكّم هذا، وأنت خبير بأنّ كلّاً من الإيرادين ضعيف فتفظّن.

وقال النووي: إنّ النهي المذكور فيه للتحريم في بعض المياه والكراهة في بعضها فإن كان الماء كثيراً جارياً لم يحرم البول فيه لمفهوم الحديث ولكنّ الأولى اجتنابه، وإن كان قليلاً جارياً فقد قال جماعة من أصحابنا يكره والمختار أنه يحرم لأنّه يقذّره وينجّسه على المشهور من مذهب الشافعي، وإن كان كثيراً راکداً فقال أصحابنا يكره ولا يحرم ولو قيل يحرم لم يكن بعيداً، وأمّا الراكد القليل فقد أطلق جماعة من أصحابنا أنه مكروه والصواب المختار أنّه حرام، والتغوّط فيه كالبول فيه وأقبح وكذا إذا بال في إناء ثم صبّه في الماء انتهى.

ولا يخفى عليك أنّه من باب استعمال اللفظ الواحد في معنيين مختلفين، وفيه من الخلاف ما هو معروف عند أهل الأصول، ثم اعلم أنّ هذا الحديث عام

(1) قال الطحاوي: حدثنا يونس قال أخبرني عبد الله بن وهب قال: أخبرني عمرو بن الحارث أن بكر بن عبد الله بن الأشج حدثه أن أبا السائب مولى هشام بن زهرة حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب، فقال كيف يفعل أبا هريرة؟ فقال: تناوله تناولاً.

فلا بدّ من تخصيصه اتفاقاً بالماء المستجّر الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر كما قلنا، أو بحديث القلتين كما ذهب إليه الشافعي، أو بالعمومات الدالة على طهورية الماء ما لم يتغيّر أحد أوصافه الثلاثة كما ذهب إليه مالك، وما قاله الحافظ العسقلانيّ الفصل بالقتلين أقوى لصحة الحديث فيه وقد اعترف الطحاوي من الحنفية بذلك لكنّه اعتذر عن القول به بأنّ القلّة في العرف تطلق على الكبيرة والصغيرة كالجرة ولم يثبت في الحديث تقديرهما فيكون مجملاً فلا يعمل به وقوّاه ابن دقيق العيد، ففيه: أنّه أبطل دعواه بما ذكره فلا يحتاج إلى ردّ كلامه كذا قال محمود العينيّ.

ومن فوائد الحديث: أيضاً تحريم الغسل والوضوء بالماء المتنجّس.

ومنها: التأديب بالتنزّه عن البول في الماء الراكد، وقد أخذ داود الظاهري بظاهر هذا الحديث وقال النهي مختصّ بالبول والغائط ليس كالبول ومختصّ ببوله نفسه وجاز لغير البائل أن يتوضّأ بما بال فيه غيره وجاز أيضاً للبائل إذا بال في إناء ثم صبّه في الماء أو بال بقرب الماء ثم جرى إليه وهذا من أقبح ما نقل عنه في الجري على الظاهر.

ومنها: أنّ المذكور فيه الغسل من الجنابة لكنه يلحق به الاغتسال من الحيض والنفاس وكذلك يلحق به اغتسال الجمعة والاغتسال عن غسل الميت عند من يوجبهما، فإن قيل هل يلحق به الغسل المسنون أو لا؟ فالجواب أنّ من اقتصر على اللفظ فلا إلحاق عنده كأهل الظاهر، وأمّا من يعمل بالقياس، فمن قال العلة الاستعمال فالإلحاق صحيح، ومن قال إنّ العلة رفع الحدث فلا إلحاق عنده فاعتبر بالخلاف الذي بين أبي يوسف ومحمّد رحمهما الله في كون الماء مستعملاً، ثم إنّ المذكور في هذا الباب حديثان مستقلّان.

ومطابقة الحديث الثاني للترجمة ظاهرة وأمّا الحكمة في تقديم الحديث الأوّل فقد اختلف الشراح فيها، فقال ابن بطال: يحتمل أن يكون أبو هريرة رضي الله عنه سمع ذلك من النبي ﷺ مع ما بعده في نسق واحد فحدّث بهما جميعاً، ويحتمل أن يكون همام فعل ذلك لأنّه سمعهما من أبي هريرة وإلا فليس في الحديث مناسبة للترجمة، وجزم ابن التين بالأوّل وهو متعقّب بأنّه لو كان

حديثاً واحداً لما فصله البُخَارِيُّ بقوله وبإسناده، وأيضاً فقوله نحن الآخرون السابقون طرف من حديث مشهور في ذكر يوم الجمعة فلو راعى البُخَارِيُّ ما ادعاه لساق المتن بتمامه، وأيضاً فحديث الباب مروى بطرق متعددة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في دواوين الأئمة وليس في طريق منها في أوّله نحن الآخرون السابقون وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي اليمان شيخ البُخَارِيِّ بدون هذه الجملة، وقول ابن بطال: ويحتمل أن يكون همّام فعل ذلك وهم تبعه عليه جماعة وليس لهمّام ذكر في هذا الإسناد وقوله ليس في الحديث مناسبة للترجمة صحيح وإن كان غيره تكلف فأبدى بينهما مناسبة، والصواب أن البُخَارِيُّ في الغالب يذكر الشيء كما سمعه جملة لتضمّنه موضع الدلالة المطلوبة منه وإن لم يكن باقيه مقصوداً كما صنع في حديث عروة البارقي في شراء الشاة كما سيأتي بيانه في الجهاد، وأمثلة ذلك في كتابه كثيرة، وقد وقع لمالك نحو هذا في الموطأ إذ أخرج في باب صلاة الصبح والعتمة متوناً بسند واحد أولها مرّ رجل بغصن شوك وآخرها لو يعلمون ما في الصبح والعتمة لأتوهما ولو حبنوا وليس غرضه منها إلا الحديث الأخير لكنّه أداها على الوجه الذي سمعها هذا.

وقال الكِرْمَانِيُّ: إن هذه الأمة آخر من يدفن من الأمم وأوّل من يخرج منها لأنّ الأرض لهم وعاء والوعاء آخر ما يوضع فيه أوّل ما يخرج منه فكذلك الماء الراكد آخر ما يقع فيه من البول أوّل ما يصادف أعضاء المتطهّر فينبغي أن يجتنب ذلك ولا يفعلهُ انتهى، وفيه جرّ الثقيل ولا يشفى الغليل، وقيل إنّ بني إسرائيل وإن سبقوا في الزمان لكن هذه الأمة سبقتهم باجتناب الماء الراكد إذا وقع فيه البول فلعلّهم كانوا لا يجتنّبونه، وتعقّب بأنّ بني إسرائيل كانوا أشدّ مبالغة في اجتناب النجاسة بحيث كانت النجاسة إذا أصابت جلد أحدهم قرضه فكيف يظنّ بهم التساهل في هذا، وهو استبعاد ولا يستلزم رفع الاحتمال المذكور.

وقال ابن المنير ما حاصله: أنّ همّام راوي الحديث في غير هذا الإسناد بل من طريق معمر عن همّام عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استفتحها له أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بحديث «نحن الآخرون السابقون» فصار همّام كلما حدّث عن أبي هريرة ذكر هذه الجملة في أولها، وتبعه البُخَارِيُّ في ذلك في مواضع أخرى في

73 - باب: إِذَا أُلْقِيَ عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي
قَذَرٌ أَوْ جِيفَةٌ⁽¹⁾، لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ

كتابه أيضًا في كتاب الجهاد وكتاب المغازي والأيمان والنذور وقصص الأنبياء عليهم السلام والاعتصام ذكر في أوائلها كلها نحن الآخرون السابقون والله أعلم.

73 - باب: إِذَا أُلْقِيَ عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي
قَذَرٌ أَوْ جِيفَةٌ، لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ

(باب) بالتنوين (إِذَا أُلْقِيَ) على البناء للمجهول (عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي قَذَرٌ) بفتح الذال المعجمة ضدّ النظافة يقال: قذرت الشيء بالكسر أقذره إذا كرهته والمراد هنا الشيء النجس (أَوْ جِيفَةٌ) وهي جثة الميت المريضة أي: ميتة لها رائحة (لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ) جواب إذا ووجه المناسبة بين البابين أَنَّ الباب

(1) قال الحافظ: قوله: قذر بفتح الذال المعجمة أي نجس، وقوله: جيفة أي: ميتة لها رائحة، وقوله: لم تفسد صلاته، محله إذا لم يعلم بذلك وتمادى، ويحتمل الصحة مطلقاً على قول من ذهب إلى أن اجتناب النجاسات في الصلاة ليس بفرض، وعلى قول من ذهب إلى منع ذلك في الابتداء دون ما يطرأ وإليه ميل المصنف، انتهى. وأشار بذلك الحافظ إلى ثلاثة مسالك من المسائل الخلافية:

الأولى: من صلى بنجاسة ولم يعلم بها حتى فرغ من الصلاة وفيه خلاف مشهور، قال الموفق: وإذا صلى ثم رأى عليه نجاسة في يده أو ثوبه لا يعلم هل كانت في الصلاة أم لا؟ فصلاته صحيحة لأن الأصل عدمها، وإن علم أنها كانت في الصلاة لكن جهلها حتى فرغ من الصلاة ففيه روايتان:

إحدهما: لا تفسد وهو قول بعض الصحابة والتابعين سماهم الموفق وهو قول إسحاق وابن المنذر.

والرواية الثانية: يعيدها لأنها طهارة مشترطة للصلاة فلم يسقط بجهلها كطهارة الحدث، وقال ربيعة ومالك: يعيد في الوقت ولا يعيد بعده، وإذا سقطت عليه نجاسة ثم زالت عنه أو أزالها في الحال لم تبطل صلاته، قلت: وعند الحنفية إذا علم كونها في الصلاة تبطل الصلاة، وعلى هذا فلا حاجة للجواب عن حديث الباب عند من قال بصحة الصلاة بعدم العلم.

والمسألة الثانية: التي أشار إليها الحافظ هي أن طهارة الثوب والمكان شرط الصلاة عند الجمهور منهم الأئمة الثلاثة خلافاً للمشهور عن الإمام مالك أنهما سنة عنده، وعلى هذا فلا يحتاج إلى الجواب أيضاً عند مالك ومن وافقه في ذلك.

الأول يشتمل على حكم وصول النجاسة إلى الماء وهذا الباب يشتمل على حكم

والمسألة الثالثة: هي أن شرط الطهارة لا ابتداء الصلاة فقط وهي التي عزاها الحافظ إلى الإمام البخاري، قال وإليه ميل المصنف، وعليه يتخرج صنيع الصحابي الذي استمر في الصلاة بعد أن سالت منه الدماء، وأشار بذلك إلى حديث جابر الذي ذكره البخاري تعليقاً في (باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين) وقال الحافظ: الظاهر أن البخاري يرى أن خروج الدم في الصلاة لا يبطلها، انتهى.

وقال أيضاً في أثر ابن عمر المذكور في هذا الباب: هو يقتضي التفرقة بين الابتداء والدوام، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين والأوزاعي وإسحاق وأبي ثور، وقال الشافعي وأحمد: يعيد الصلاة وقبدها مالك بالوقت، انتهى.

قلت: ويبطل عند الحنفية أيضاً، وهذه قريبة من المسألة التي تقدمت في أول الكلام، وعلم من هذا كله أن حديث الباب يحتاج إلى التوجيه عند الجمهور، ولذا أولوه بوجوه عديدة: منها: ما قال الحافظ: استدل به على أن من حدث له في صلاته ما يمنع الانعقاد لا تبطل ولو تمادى، وعلى هذا ينزل كلام المصنف، فلو كانت نجاسة فأزالها في الحال ولا أثر لها صحت اتفاقاً واستدل به على طهارة فرث ما يؤكل لحمه، ونقب بأن الفرث لم يفرد بل كان مع الدم كما في رواية إسرائيل، والدم نجس اتفاقاً. وأجيب: بأن الفرث والدم كانا داخلي السلى، وجلدة السلى الظاهرة طاهرة فكان كحمل القارورة المرصصة. وتعقب بأنها ذبيحة وثني فجميع أجزائها نجسة لأنها ميتة، وأجيب بأن ذلك كان قبل التعبد بتحريم ذبائحهم؛ وتعقب بأنه يحتاج إلى تاريخ ولا يكفي فيه الاحتمال، وقال النووي: الجواب المرضي أنه ﷺ لم يعلم ما وضع على ظهره، انتهى.

وفي «فيض الباري»: في تمسك الإمام البخاري عن الحديث نظر، أما أولاً: فلأنه لا يدري أنها كانت فريضة أو نافلة، وفيه أنهما في الفساد سواء.

وثانياً: أنه لا دليل فيه أنه أعادها أم لا.

وثالثاً: أنه لا دليل فيه أنه كان يعلم أن على ظهره سلى جزور بخصوصه.

ورابعاً: ما الدليل على أنه كان تمادى في صلاته لأنها كانت جائزة لم لا يجوز أنه تمادى عليها إبقاء لأثر الظلم واستغاثة في جنبه تعالى وترحمًا منه؟ كما قال في قصة حمزة: لولا صفة لتركته تأكله السباع، فهذا أيضاً من إبقاء أثر الشهادة وتكميل الظلم، وكما في بئر معونة حيث استشهد رجل منهم فجعل يبلطخ وجهه بدمه ويقول: فزت ورب الكعبة.

وخامساً: أنه لا دليل فيه أن السلى كان نجسًا وفيه نظر لما في طرده سلى جزور بين فرث ودم، وتقدم الجواب عنه في كلام الحافظ.

وسادساً: لما في «سيرة الدمياطي»: إنها كانت أول وقعة دعا فيها النبي ﷺ فهل يصح التمسك من هذه الواقعة الشاذة.

وسابعاً: يحتمل أن دعاءه ﷺ لحال النجاسة، فلو كان كذلك لم يجز التمسك منه أصلاً لأن الظاهر أنه ﷺ حزن لبطلان صلاته ولذا دعا عليهم كما دعا على من مر أمام صلاته بقوله: =

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ: «إِذَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ دَمًا، وَهُوَ يُصَلِّي، وَضَعَهُ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ».

وصولها إلى المصلي وهو في الصلاة، وهذا المقدار يتلَمَّح في وجه الترتيب وإن كان حكمهما مختلفًا فإن في الباب الأول وصول النجاسة إلى الماء الراكد ينَجِّسه كما ذكر فيه مستقصى مع أقوال العلماء فيه.

وفي هذا الباب أنَّ وصولها إلى المصلي لا يفسد صلاته على ما ذهب إليه البُخَارِيُّ فإنه وضع هذا الباب لذلك المعنى حيث صرَّح بقوله لم تفسد عليه صلاته، وهذا يمشي على مذهب من يرى بعدم اشتراط إزالة النجاسة لصحة الصلاة، أو على مذهب من يَقُولُ إِنَّ من حدث له في صلاته ما يمنع انعقادها ابتداء لا تبطل صلاته.

وقال الحافظ العسقلاني: قوله: «يفسد» محله ما إذا لم يعلم بذلك وتمادى ويحتمل الصَّحة مطلقًا على قول من يذهب إلى أنَّ اجتناب النجاسة في الصلاة ليس بفرض وعلى قول من ذهب إلى منع ذلك في الابتداء دون ما يطرأ وإليه ميل المصنَّف وعليه يترجح صنيع الصحابي الذي استمرَّ في الصلاة بعد أن سالت منه الدماء برمي من رماه انتهى.

وتعقَّبه محمود العِيْنِي: بأنَّه من أين يعلم ميل المصنَّف إلى القول الثاني وقد وضع هذا الباب وترجم بعدم الفساد مطلقًا ولم يقيده بشيء من ما ذكره هذا القائل على أنَّه قد أكَّد ما ذهب إليه من الإطلاق بما روي عَنْ عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيَّب وعامر الشَّعْبِي.

(وَكَانَ) وفي رواية قَالَ أَيُّ البُخَارِيِّ وَكَانَ (ابْنُ عُمَرَ) رضي الله عنهما (إِذَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ دَمًا، وَهُوَ يُصَلِّي، وَضَعَهُ) أَي: وضع ثوبه والقاه عنه (وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ) قَالَ محمود العِيْنِي هذا الأثر لا يطابق الترجمة لأنَّ فيها ما إذا أصاب المصلي نجاسة وهو في الصلاة لا تفسد صلاته والأثر يدلُّ على أنَّ ابن عمر

«قطع صلاتنا قطع الله أثره» أخرجه أبو داود.

ثامناً: إن الوقعة قبل الأمر بتطهير الثياب لما قال الحافظ في تفسير سورة المدثر: أخرج المنذر في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَبَالَكَ فَأَظْهَرَ ۖ﴾ [المدثر: 4] من طريق زيد بن مرثد قال: ألقى على رسول الله ﷺ سلى جزور فنزلت، فإذا كان نزولها بعد هذه الواقعة فانفصل الأمر، انتهى. بزيادة واختصار.

وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَالشَّعْبِيُّ : «إِذَا صَلَّى وَفِي ثَوْبِهِ دَمٌ أَوْ جَنَابَةٌ، أَوْ لَغَيْرِ الْقِبْلَةِ،

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا رَأَى فِي ثَوْبِهِ دَمًا وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ وَضَع ثَوْبَهُ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ فَهَذَا صَرِيحٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرَى جَوَازَ الصَّلَاةِ مَعَ إِصَابَةِ النِّجَاسَةِ فِي ثَوْبِهِ وَالِدَلِيلُ عَلَى صَحَّةِ مَا قُلْنَا مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ بُرْدِ بْنِ سَنَانَ عَنْ نَافِعٍ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَرَأَى فِي ثَوْبِهِ دَمًا فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَضَعَهُ وَضَعَهُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ خَرَجَ فَعَسَلَهُ ثُمَّ جَاءَ بَيْنِي عَلَى مَا كَانَ صَلَّى وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ انْتَهَى .

وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّهُ يُمْكِنُ تَطْبِيقُ هَذَا الْأَثَرِ بِالترجمة عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ إِنَّ مِنْ حَدَثٍ لَهُ فِي صَلَاتِهِ مَا يَمْنَعُ انْعِقَادَ ابْتِدَاءِ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ جَازٍ مَعَ الصَّلَاةِ بَلْ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْبِنَاءُ بَعْدَمَا أزاله عَنْهُ فَإِنَّ قَوْلَهُ لَمْ يَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ مَعَ الصَّلَاةِ عَلَى مَا فَهَمَهُ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ أَحَدِثٍ فِي صَلَاتِهِ لَمْ يَفْسُدْ صَلَاتُهُ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بَلْ يَذْهَبُ وَيَتَوَضَّأُ وَيَبْنِي وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، وَهَذَا حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمَصْلِيَّ إِذَا انْتَضَحَ عَلَيْهِ الْبَوْلُ أَكْثَرَ مِنْ قَدَرِ الدَّرْهَمِ يَنْصَرِفُ وَيَغْسِلُ وَيَبْنِي عَلَى صَلَاتِهِ وَكَذَا إِذَا ضَرَبَ رَأْسَهُ أَوْ صَدَمَهُ شَيْءٌ فَسَالَ مِنْهُ الدَّمُ هَذَا، وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ أَيْ : فِي هَذَا الْأَثَرِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ وَعَدَمُ الْإِعَادَةِ هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَسَالِمٍ وَعَطَاءٍ وَالنَّخَعِيِّ وَمُجَاهِدٍ وَالزَّهْرِيِّ وَطَاوُسٍ وَهُوَ أَيْضًا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي ثَوْرٍ وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ أَنَّهُ يَعِيدُ الصَّلَاةَ وَقِيْدَهَا مَا لَكَ بِالْوَقْتِ فَإِنْ خَرَجَ فَلَا قِضَاءَ فِيهِ وَتَفْصِيلُ هَذَا سِيَّاتِي فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ) بَفَتْحِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتَانِيَةِ وَاسْمُهُ سَعِيدٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابٍ مِنْ قَالِ إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ .

(وَالشَّعْبِيُّ) بَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ عَامِرُ الْكُوفِيِّ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ : الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ .

(إِذَا صَلَّى) أَيْ : الْمَرَّةَ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ كَذَا لِلْأَكْثَرِ وَلِلْمُسْتَمْلِيِ وَالسَّرْحَسِيِّ وَكَانَ بَدَلٌ وَقَالَ فَإِنْ كَانَتْ مُحْفُوظَةً فِإِفْرَادِ قَوْلُهُ إِذَا صَلَّى عَلَى إِرَادَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (وَفِي ثَوْبِهِ دَمٌ) لَمْ يَعْلَمْهُ (أَوْ جَنَابَةً) أَيْ : أَثَرُهَا وَهُوَ الْمَنِيَّ وَهُوَ أَيْضًا مُقَيَّدٌ بِعَدَمِ الْعِلْمِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِنِجَاسَتِهِ .

(أَوْ) صَلَّى (لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ) عَلَى اجْتِهَادٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ الْخَطَأُ .

أَوْ تَيَمَّمَ فَصَلَّى، ثُمَّ أَدْرَكَ الْمَاءَ فِي وَفْتِهِ، لَا يُعِيدُ».

240 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ،

(أَوْ تَيَمَّمَ) أي: غير واجد للماء وكلّ قيد من هذه القيود لا بدّ منه على ما لا يخفى وكل ذلك ظاهر من سياق الأربعة المذكورة للتابعين المذكورين، وقد وصلها عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة مفرقة.

(فَصَلَّى، ثُمَّ أَدْرَكَ الْمَاءَ فِي وَفْتِهِ) أي: بعد أن فرغ (لا يُعِيدُ) أي: الصلاة، أما مسألة الدم فقد ذكرت آنفاً وكذلك المنى عند من يَقُولُ بنجاسته، وأما من يَقُولُ بطهارته فلا قضاء فيه عنده قطعاً، وأما القبلة فَقَالَ الثلاثة والشافعي في القديم لا يعيد وهو قول الأكثر أيضاً، وقال في الجديد يجب الإعادة واستدلّ للأولين بحديث أخرجه الترمذي من طريق عبد الله بن عامر بن ربعة عَنْ أَبِيهِ وقال حسن لكن ضعفه غيره وقال العُقَيْلي لا يروى من وجه يثبت، وقال ابن العربي مستند الجديد أَنَّ خطأ المجتهد يبطل إذا وجد النص بخلافه، قَالَ وهذا لا يتم في هذه المسألة إِلَّا بمكة وأما في غيرها فلا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد، وأجيب بأنّ هذه المسألة مصوّرة فيما إذا تبقن الخطأ فهو انتقال من يقين الخطأ إلى الظنّ القويّ فليس فيه نقض اجتهاد، وأما مسألة التيمّم فعدم وجوب الإعادة قول الأئمة الأربعة وأكثر السلف وذهب جمع من التابعين منهم عطاء وابن سيرين ومكحول إلى وجوب الإعادة.

قَالَ محمود العيني: وهذا الأثر إنما يطابق الترجمة إذا عمل بظاهره على الإطلاق أمّا إذا قيل المراد من قوله دم أقلّ من قدر الدرهم عند من يرى بذلك أو شيء يسير عند من ذهب إلى أَنَّ اليسير عفو فلا يطابق الترجمة وكذلك الجناية لا تطابقها عند من يراه طاهراً هذا، وفيه تأمل فليتأمل.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) بفتح المهملة هو ابن عثمان بن جبلة بفتح الجيم والموحدة وقد تقدّم في الوحي، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبِي عَنْ شُعْبَةَ) ابن الحجاج (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السبيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة الكوفي التابعي وقد مرّ في باب الصلاة من الإيمان.

(عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ) بفتح العين أبي عبد الله الكوفي الأزدي بفتح الهمزة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: بَيَّنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدٌ ح. وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ

وبالذال أدرك زمن النَّبِيِّ ﷺ ولم يلقه فهو تابعي كبير مخضرم وحجّ مائة حجة وعمرة وأدى صدقته إلى عمّال الرسول ﷺ وهو الذي رأى قردة زنت في الجاهلية فاجتمعت القردة فرجموها مات سنة خمس وسبعين.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: بَيَّنَّا) أصله بين بلا ألف وزيدت لإشباع الفتحة وهو مضاف إلى الجملة التي بعده والعامل فيه إذ آتت بعد الإسناد التالي في قوله إذ قال بعضهم لبعض والجملة المضاف إليها ههنا قوله: (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدٌ) إذ هو مبتدأ وخبر وبقية الحديث من رواية عبدان وحوله ناس من قريش من المشركين ثم ساق الحديث مختصراً.

(ح) تحويل من إسناد آخر إلى إسناد آخر وفي رواية وقع بعد الحاء المهملة قَالَ أي: قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله.

(وَحَدَّثَنِي) بالإفراد وفي رواية الأصيلي وحَدَّثَنَا (أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ) ابن حكيم بفتح المهملة وكسر الكاف الأزدي الكوفي مات سنة ستين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ) بضم الشين المعجمة وفتح الراء وفي آخره حاء مهملة، ومسلمة بفتح الميم واللام وسكون السين المهملة الكوفي التنوخي بالتاء المثناة الفوقية وبالنون المشددة والحاء المعجمة كذا ضبطه الْكِرْمَانِيُّ، وقال الجوهري في مادة نوخ وتنوخ حيّ من اليمن ولا يشدد النون، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ) ابن إسحاق بن أبي إسحاق السَّبْعِيُّ مات سنة ثمان وتسعين ومائة.

(عَنْ أَبِيهِ) يوسف بن إسحاق (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السابق.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ) وفي رواية الكشميهني عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذين الإسنادين كوفيون غير عبدان وأبيه فإنهما مروزيان، ومن اللطائف: أنه قرن رواية عبدان برواية أحمد بن عثمان مع أَنَّ اللَّفْظَ لأحمد تقوية لروايته برواية عبدان لأنَّ في

حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ، وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابٌ لَهُ جُلُوسٌ،

إبراهيم بن يوسف مقالاً فعن ابن معين أنه ليس بشيء وقال النسائي ليس بالقوي وقال الجوزجاني ضعيف، وقال أبو حاتم يكتب حديثه .

ومنها : أَنَّ رَوَاةَ أَحْمَدَ صَرَّحَتْ بِالتَّحْدِيثِ لِأَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ وَلِعَمْرُو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ .

ومنها : أَنَّ رَوَايَتَهُ عَيَّنَتْ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ الْمَذْكُورَ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ومنها : أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَفِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ : النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَرُوى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا بِإِسْنَادِ أَبِي إِسْحَاقَ هَذَا وَقَدْ رَوَاهُ الشَّيْخَانُ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ وَالْبُخَارِيِّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ وَزُهَيْرٍ وَمُسْلِمٍ مِنْ رَوَايَةِ زَكْرِيَّا بْنِ زَائِدَةَ كُلَّهُمْ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الْجَزِيَةِ وَفِي الشَّعْبِ وَفِي الصَّلَاةِ وَفِي الْجِهَادِ وَفِي الْمَغَازِي أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَغَازِي وَالنِّسَائِيُّ فِي الطَّهَارَةِ وَالسَّيْرِ .

(حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ) أَي : الْكَعْبَةُ زَادَهَا اللَّهُ شَرْفًا وَإِيَّانًا بِرُؤْيَتِهَا .

(وَأَبُو جَهْلٍ) هُوَ عَمْرُو بْنُ هِشَامٍ بْنِ الْمَغِيرَةِ الْقُرَشِيُّ الْمَخْزُومِيُّ بِالْخَاءِ الْمَنْقُوطَةِ وَبِالزَّايِ عَدُوُّ اللَّهِ وَكَانَ كُنْيَتُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَبَا الْحَكَمِ فَكَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَبِي جَهْلٍ وَلِهَذَا قَالَ الشَّاعِرُ :

النَّاسُ كُنُّوهُ أَبَا حَكَمٍ وَاللَّهُ كُنَّاهُ أَبَا جَهْلٍ

وَيَقَالُ كَانَ يَكْنَى أَبَا الْوَلِيدِ، وَكَانَ يَعْرِفُ بِابْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ، وَكَانَ أَحْوَلُ مَا بُونًا وَفِي الْوُشَاحِ لِابْنِ دَرِيدٍ : هُوَ أَوَّلُ مَنْ جَزَّ رَأْسَهُ، وَلَمَّا رَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : هَذَا فِرْعَوْنُ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَقَتْلَ يَوْمَ بَدْرٍ خَذَلَهُ اللَّهُ .

(وَأَصْحَابٌ) كَأَتْنُونٍ (لَهُ) أَي : لِأَبِي جَهْلٍ وَهُمْ السَّبْعَةُ الْمَدْعُوعُونَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ بَيْتِهِ الْبَزَّارِ مِنْ طَرِيقِ الْأَخْلَجِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ .

(جُلُوسٌ) خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ أَبُو جَهْلٍ وَمَا عَظِفَ عَلَيْهِ وَالْجُمْلَةُ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ، وَقَدْ أَبْعَدَ مَنْ جَعَلَهُ خَبْرًا لِقَوْلِهِ وَأَصْحَابٌ فَقَطَّ وَجَعَلَ خَبْرَ أَبُو جَهْلٍ مَحْذُوفًا كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِذْ قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَيُّكُمْ يَجِيءُ بِسَلَى⁽¹⁾ جَزُورِ بَنِي فُلَانٍ، فَبَضَعُهُ عَلَى ظَهْرِ مُحَمَّدٍ إِذَا سَجَدَ؟ فَانْبَعَثَ أَشَقَى الْقَوْمِ

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف
(إِذْ) للمفاجأة وفي رواية ابن عساكر سقطت كلمة إِذْ (قَالَ بَعْضُهُمْ) هو أبو جهل سمّاه مسلم من رواية زكريّا، وجاء في رواية أخرى بينا رسول الله ﷺ قائم يصلي في ظلّ الكعبة وجمع من قريش في مجالسهم إِذْ قَالَ قائل منهم ألا تنظرون إلى هذا المرائي (لِبَعْضٍ) وزاد مسلم في رواية زكريّا: وقد نحرت جُزُور بالأمس (أَيُّكُمْ يَجِيءُ بِسَلَى جَزُورِ بَنِي فُلَانٍ) سلا بفتح السين المهملة وبالقصر هي الجلدة التي يكون فيها الولد والجمع أسلاء، وخصّ الأصمعي السلى بالبهائم كالمشيمة للنّاس، وفي المحكم السلى يكون للناس والخيول والإبل، وقال الجوهري: هي جلدة رقيقة إن نزعت عن وجه الفصيل يولد ولّا قتلتها وكذلك إذا انقطع السلى من البطن وألف سلى منقلبة عن ياء ويقويه ما حكاه أبو عبيد من أن بعضهم قال: سلّيت الشاة إذا نزعت سلاها، والجزور بفتح الجيم وضم الزاي ما يعجزر من الإبل يقع على الذكر والأنثى والجمع الجُزُر بضمّتين يقال جزرت الجزور أجزرها بالضم واجتزرتها إذا نحرتها، وبنو فلان كناية عن قبيلة ولم نظفر بأنها أي قبيلة هي.

(فَبَضَعُهُ عَلَى ظَهْرِ مُحَمَّدٍ إِذَا سَجَدَ؟) وزاد في رواية إسرائيل فيعمد إلى فرثها ودمها وسلاها ثم يمهله حتى يسجد.

(فَانْبَعَثَ) أي: أسرع وهو مطاوع بعث يقال بعثه وابتعثه أي: أرسله فانبعث ويقال معناه فانبعثت نفسه الخبيثة من بينهم.

(أَشَقَى الْقَوْمِ) هو عقبة بن أبي معيط واسم أبي معيط أبان بن أبي عمرو

(1) قال الحافظ: السلى مقصور بفتح المهملة التي يكون فيها الولد، يقال لها ذلك من البهائم، وأما من الآدميات فالمشيمة، وحكى صاحب «المحكم»: أنه يقال فيهن أيضا: سلى، انتهى.

زاد العيني: قال الجوهري: هي جلدة رقيقة إن نزعت عن وجه الفصيل سالمة يولد ولا قتلتها، وألف سلى منقلبة عن ياء، والجزور - بفتح الجيم وضم الزاي من الإبل يقع على الذكر والأنثى.

فَجَاءَ بِهِ، فَتَنَظَرَ حَتَّى سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ، وَضَعَهُ عَلَى ظَهْرِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ لَا أُغَيِّرُ شَيْئًا، لَوْ كَانَ لِي مَنَعَةٌ،

بمهملتين مصغراً سَمَاهُ شُعْبَةً وقال الداوودي إنه أبو جهل، وإنما كان أشقاهم مع أن فيهم أبا جهل وهو أشدَّ كفرًا منه وإيذاء للرسول ﷺ لأنهم اشتركوا في الكفر والرضى بذلك وانفرد عقبة بالمباشرة فكان أشقاهم في ذلك الأمر البشيع ولذا قتلوا في الحرب وقتل هو صبرًا، وفي رواية الكشميهني والسرخسي أشقى قوم بتكثير القوم وفيه مبالغة ليست في تعريف القوم إذ معناه أشقى كل قوم من أقوام الدنيا، وقال الحافظ العسقلاني والمقام يقتضي الأول لأن الشقاء هنا بالنسبة إلى أولئك القوم فقط.

وتعقبه محمود العيني: بأن التنكير أولى لما فيه من المبالغة لأنه يدخل وهنا دخولا ثانيًا بعد الأول.

(فَجَاءَ) أي: عقبة (به) أي: بسلى جزور (فَتَنَظَرَ حَتَّى سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ، وَضَعَهُ عَلَى ظَهْرِهِ) المقدس المنور (بَيْنَ كَتِفَيْهِ) وقد روى الطيالسي في مسنده هذا الحديث من طريق شُعْبَةَ نحو رواية يوسف المذكورة وقال فيه فجاء عقبة بن أبي معيط فقفذه على ظهره (وَأَنَا أَنْظُرُ) أي: قَالَ عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَنَا أَنْظُرُ أَي: أَشَاهِدُ تِلْكَ الْحَالَةَ حَالِ كُونِي لَا أُغْنِي⁽¹⁾ أَي: لَا أَدْفَعُ مِنْ شَرِّهِمْ، وفي رواية الكشميهني والمستملّي (لَا أُغَيِّرُ) من التغيير أَي: لَا أُغَيِّرُ مِنْ فَعْلِهِمْ (شَيْئًا، لَوْ كَانَ) وفي رواية لو كانت (لِي مَنَعَةٌ) بفتح النون وحيكى إسكانها قَالَ النَّوَوِيُّ وهو شاذ ضعيف لكن في كتاب المحكم المنعة والمنعة والمنعة بمعنى وقال القزاز فلان في مَنَعَةٍ من قومه وَمَنَعَةٌ أَي: عَزْ، وفي كتاب ابن طريف منع الحصن مناعًا ومنعة لم يُرْمَ، وفي الغريبين فلان في منعة أَي: في تمتع على من رame وفلان في منعة أَي: في قوم يمنعونه من الأعداء، وجزم القرطبي بسكون النون وقال ويجوز الفتح على أنه جمع مانع ككاتب وكتبة، وقد رجح الغزالي والهروي الإسكان في المفرد، وحسن ذلك صاحب إصلاح المنطق، والمعنى ههنا لو كان لي قوّة أو قوم يمنعونني من الأعداء إذا قصدوني لطرحته⁽²⁾ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وقد صرح به مسلم في رواية زكريا وإنما قَالَ ذلك لأنه لم يكن له

(2) قوله: وصرّح أي بقوله لطرحته عن رسول الله ﷺ.

(1) من الإغناء.

قَالَ: فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ وَيُحِيلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدٌ لَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، حَتَّى جَاءَتْهُ فَاطِمَةُ، فَطَرَحَتْ عَنْ ظَهْرِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ قَالَ:

بِمَكَّةَ عَشِيرَةٌ لَكُونَهُ هَذَا حَلِيفًا وَكَانَ حَلْفَاؤُهُ إِذْ ذَاكَ كَفَرًا.

(فَجَعَلُوا) أَي: كَانُوا (يَضْحَكُونَ) اسْتَهْزَاءً قَاتَلَهُمُ اللَّهُ (وَيُحِيلُ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ (بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ) أَي: يَنْسِبُ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ بِالْإِشَارَةِ تَهْكِمًا مِنْ قَوْلِكَ أَحَلَّتِ الْغَرِيمَ إِذَا جَعَلْتَ لَهُ أَنْ يَتَقَاضَى الْمَالُ مِنْ غَيْرِكَ، وَجَاءَ أَحَالَ أَيْضًا بِمَعْنَى وَثَبَ وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ أَهْلَ خَيْبَرَ أَحَالُوا إِلَى الْحَصَنِ أَي: وَثَبُوا وَالْمَعْنَى هَهُنَا حِينَئِذٍ يَثْبُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنَ الْمَزْحِ وَالْبَطْرِ، وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ رَوَايَةِ زَكَرِيَّا وَيَمِيلُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ أَي: مِنْ كَثْرَةِ الضَّحْكِ، وَفِي كِتَابِ الصَّلَاةِ حَتَّى مَالَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

(وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدٌ لَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، حَتَّى جَاءَتْهُ) أَي: النَّبِيُّ ﷺ وَفِي رَوَايَةِ جَاءَتْ (فَاطِمَةُ) هِيَ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْكَحَهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَعْدَ وَقْعَةِ أَحَدٍ وَسَنَئِهَا يَوْمُئِذٍ خَمْسَ عَشْرَةِ سَنَةٍ وَخَمْسَةَ أَشْهُرٍ، رَوَى لَهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ حَدِيثًا، وَفِي الصَّحِيحِينَ لَهَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ رَوَتْ عَنْهَا عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَتَوَقَّيْتُ فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بَعْدَهُ ﷺ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ إِلَّا لَيْلَتَيْنِ وَذَلِكَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ لثَلَاثَ خَلَّتْ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَقِيلَ بِمَاءَةِ يَوْمٍ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ وَغَسَلَهَا عَلَى الصَّحِيحِ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِوَصِيَّتِهَا لَهُ بِذَلِكَ وَصَلَّى عَلَيْهَا وَدَفَنَتْ لَيْلًا، وَهِيَ سَيِّدَةُ نِسَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَمَنَاقِبُهَا جَمَّةٌ وَكَفَى بِهَا شَرَفًا كَوْنُهَا بِضْعَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَزَادَ إِسْرَائِيلُ فِي رَوَايَةِ وَهِيَ جَوِيرِيَّةٌ فَأَقْبَلَتْ تَسْعَى وَثَبَتَ النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدًا.

(فَطَرَحَتْ) مَا وَضَعَهُ أَشَقَى الْقَوْمِ وَفِي رَوَايَةِ فَطَرَحَتْهُ بِالضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ.

(عَنْ ظَهْرِهِ) الْمَكْرَمِ، وَزَادَ إِسْرَائِيلُ فَأَقْبَلَتْ عَلَيْهِمْ تَسْبِيْهُمَ، وَزَادَ الْبَزَارُ فَلَمْ يَرُدُّوا عَلَيْهَا شَيْئًا (فَرَفَعَ) ﷺ (رَأْسَهُ) وَفِي رَوَايَةِ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ، وَزَادَ الْبَزَارُ مِنْ رَوَايَةِ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَتْنَى عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ قَالَ الْبَزَارُ تَفَرَّدَ بِقَوْلِهِ أَمَّا بَعْدُ زَيْدٌ (ثُمَّ قَالَ) كَلِمَةً ثُمَّ تَشَعَّرَ بِمَهْمَلَةٍ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالْدَّعَاءِ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي رَوَايَةِ الْأَجْلَحِ عِنْدَ الْبَزَارِ فَرَفَعَ رَأْسَهُ كَمَا كَانَ يَرْفَعُهُ عِنْدَ تَمَامِ سَجُودِهِ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ، وَلِمُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ نَحْوَهُ، وَالظَّاهِرُ مِنْ ذَلِكَ

«اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ إِذْ دَعَا عَلَيْهِمْ، قَالَ: وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الدَّعْوَةَ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ مُسْتَجَابَةٌ، ثُمَّ سَمَى: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِأَبِي جَهْلٍ، وَعَلَيْكَ بِعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ ابْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ، وَأُمَيَّةَ بْنِ خَلْفٍ،

أَنَّ دَعَاءَهُ وَقَعَ خَارِجَ الصَّلَاةِ لَكِنَّهُ وَقَعَ وَهُوَ مُسْتَقْبَلُ الْكَعْبَةِ ك: ثَبِتَ مِنْ رِوَايَةِ زَهِيرٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عِنْدَ الشَّيْخِينَ.

(«اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ») أَي: بِإِهْلَاكِ كَفَّارِهَا أَوْ بِإِهْلَاكِ مَنْ سَمَى مِنْهُمْ بَعْدَ، وَهُمْ أَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابُهُ بِقَرِينَةِ الْقِصَّةِ فَهُوَ عَامٌّ أُرِيدَ بِهِ الْخَاصُّ وَإِلَّا فَبَعْضُ قُرَيْشٍ كَانُوا يَوْمَئِذٍ مُسْلِمِينَ كَالصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِ.

(ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) كَرَّرَهُ إِسْرَائِيلُ فِي رِوَايَتِهِ لَفْظًا لَا عَدَدًا، وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةِ زَكَرِيَّا وَكَانَ إِذَا دَعَا ثَلَاثًا وَإِذَا سَأَلَ ثَلَاثًا (فَشَقَّ عَلَيْهِمْ إِذْ دَعَا عَلَيْهِمْ) وَلِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةِ زَكَرِيَّا فَلَمَّا سَمِعُوا صَوْتَهُ ذَهَبَ عَنْهُمْ الضَّحْكَ وَخَافُوا دَعْوَتَهُ.

(قَالَ) أَي: ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَكَانُوا يَرَوْنَ) بِضَمِّ الْبَاءِ يَظُنُّونَ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَفِي رِوَايَتِنَا بَفَتْحِ الْبَاءِ مِنَ الرَّأْيِ أَي: يَعْتَقِدُونَ (أَنَّ الدَّعْوَةَ) وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ يَرَوْنَ الدَّعْوَةَ (فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ) الْحَرَامِ أَي: مَكَّةَ فِي مُسْتَخْرَجِ أَبِي نَعِيمٍ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي أَخْرَجَهُ مِنْهُ الْبُخَارِيُّ بِدَلِّ قَوْلِهِ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ فِي الثَّلَاثَةِ أَي: الْكُرَّةِ الثَّلَاثَةِ (مُسْتَجَابَةٌ) أَي: مُجَابَةٌ يَقَالُ اسْتَجَابَ وَأَجَابَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، قِيلَ وَمَا كَانَ عِتْقَادُهُمْ إِجَابَةَ الدَّعْوَةِ مِنْ جِهَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَلْ مِنْ جِهَةِ الْمَكَانِ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِمَّا بَقِيَ عَنْهُمْ مِنْ شَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(ثُمَّ سَمَى) أَي: فَضَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَجْمَلٍ أَوَّلًا فَقَالَ: (اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِأَبِي جَهْلٍ) وَفِي رِوَايَةِ إِسْرَائِيلَ بِعَمْرٍو بْنِ هِشَامٍ وَهُوَ اسْمُ أَبِي جَهْلٍ كَمَا تَقَدَّمَ. (وَعَلَيْكَ بِعُتْبَةَ) بِضَمِّ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُثَنَاءِ مِنْ فَوْقَ وَبِالْمُوَحَّدَةِ (ابْنِ رَبِيعَةَ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ.

(وَشَيْبَةَ ابْنِ رَبِيعَةَ) أَخِي عْتَبَةَ الْمَذْكُورِ (وَالْوَلِيدِ ابْنِ عُتْبَةَ) بِضَمِّ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْمُوَحَّدَةِ هُوَ وَلَدُ الْمَذْكُورِ بَعْدَ أَبِي جَهْلٍ وَلَمْ يَخْتَلَفِ الرِّوَايَاتُ فِيهِ أَنَّهُ كَذَا إِلَّا أَنَّهُ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ زَكَرِيَّا بِالْقَافِ بَدَلَ الْبَاءِ وَهُوَ وَهُوَ نَبَّهُ عَلَيْهِ ابْنُ سُنَيَّانَ الرَّائِي عَنْ مُسْلِمٍ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ شَيْخِ مُسْلِمٍ عَلَى الصَّوَابِ. (وَأُمَيَّةَ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ التَّحْتَانِيَّةِ (ابْنِ خَلْفٍ) وَفِي رِوَايَةِ

وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ». وَعَدَّ السَّابِعَ فَلَمْ يَحْفَظْهُ،

شُعْبَةُ أَوْ أَبِي بِنِ خَلْفِ شَكْ شُعْبَةَ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ أُمِّيَّةٌ لِأَنَّ الْمَقْتُولَ بَبْدَرَ بِإِطْبَاقِ أَصْحَابِ الْمَغَازِي هُوَ أُمِّيَّةٌ وَسَيَأْتِي فِي الْمَغَازِي قَتْلَ أُمِّيَّةٍ بَبْدَرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَخُوهُ أَبِي بِنِ خَلْفَ قَتَلَ بِأَحَدٍ.

(وَعُقْبَةُ) بَضَمَ الْمَهْمَلَةَ وَسَكُونُ الْقَافِ (ابْنِ أَبِي مُعَيْطٍ) بَضَمَ الْمِيمَ وَفَتَحَ الْمَهْمَلَةَ وَسَكُونُ التَّحْتَانِيَّةِ وَبِالْمَهْمَلَةِ.

(وَعَدَّ) النَّبِيُّ ﷺ أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ أَوْ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ (السَّابِعَ فَلَمْ) نَحْفَظْهُ بِالنُّونِ وَيُرْوَى : (يَحْفَظْهُ) بِالْيَاءِ ، وَفَاعِلُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ أَوْ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ أَوْ إِسْحَاقُ فِي رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ عِنْدَ مُسْلِمٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَاعِلَ فَلَمْ نَحْفَظْهُ أَبُو إِسْحَاقَ وَلَفْظُهُ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ وَنَسِيتُ السَّابِعَ ، وَعَلَى هَذَا فِفَاعِلُ عَدَّ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ عَلَى أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ قَدْ تَذَكَّرَهُ مَرَّةً أُخْرَى فَسَمَّاهُ عِمَارَةَ بْنَ الْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ كَذَا أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ رِوَايَةِ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَسَمَاعٍ إِسْرَائِيلَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ فِي غَايَةِ الْإِنْتِقَانِ لِلزُّومَةِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ جَدُّهُ وَكَانَ خَصِيصًا بِهِ ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ مَا فَاتَنِي الَّذِي فَاتَنِي مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ إِلَّا اتِّكَالًا عَلَى إِسْرَائِيلَ لِأَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِهِ أَتَمًّا وَعَنْ إِسْرَائِيلَ قَالَ : كُنْتُ أَحْفَظُ حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ كَمَا أَحْفَظُ سُورَةَ الْحَمْدِ ، وَكَذَا ذَكَرَ الْبِرْقَانِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ السَّابِعَ هُوَ عِمَارَةُ بْنُ الْوَلِيدِ ، وَقَالَ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ وَهُوَ مُشْكَلٌ لِأَنَّ عِمَارَةَ هَذَا لَمْ يَقْتُلْ بَبْدَرَ بَلْ ذَكَرَ أَصْحَابُ الْمَغَازِي كَابْنَ إِسْحَاقَ وَغَيْرَهُ أَنَّهُ مَاتَ بِأَرْضِ الْحَبْشَةِ وَلَهُ قِصَّةٌ مَعَ النَّجَاشِيِّ إِذْ تَعَرَّضَ لَامْرَأَتِهِ فَأَمَرَ النَّجَاشِيُّ سَاحِرًا فَنَفَخَ فِي إِحْلِيلِ عِمَارَةَ مِنْ سَحَرِهِ عَقُوبَةً لَهُ فَتَوَحَّشَ وَصَارَ مَعَ الْبَهَائِمِ إِلَى أَنْ مَاتَ فِي خِلَافَةِ عَمْرِ بْنِ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَرْضِ الْحَبْشَةِ وَقِصَّتُهُ مَشْهُورَةٌ .

والجواب : أَنَّ كَلَامَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَنَّهُ رَأَاهُمْ صَرَعى فِي الْقَلِيبِ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ ابْنَ أَبِي مُعَيْطٍ لَمْ يَقْتُلْ بَبْدَرَ بَلْ حَمَلَ مِنْهَا أُسِيرًا فَقَتَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ انْصِرَافِهِ مِنْ بَدْرٍ بِمَوْضِعٍ يَسْمَى عِرْقَ الظُّبِيَّةِ وَهُوَ الرُّوحَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ ، وَقِيلَ إِنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَتَقْتُلْنِي مِنْ بَيْنِ سَائِرِ قَرِيشٍ قَالَ نَعَمْ ثُمَّ قَالَ بَيْنَا أَنَا وَبَفَنَاءِ الْكَعْبَةِ وَأَنَا سَاجِدٌ خَلْفَ الْمَقَامِ إِذْ أَخَذَ بِمَنْكَبِي يَلْفَ ثُوبَهُ عَلَى عُنُقِي فَخَنَقَنِي خَنَقًا شَدِيدًا ثُمَّ جَاءَ مَرَّةً أُخْرَى بِسُلَى

قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ عَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَرَغِي، فِي الْقَلْبِ قَلْبٍ بَذْرٍ⁽¹⁾.

جزور ابن فلان وكان عقبه من المستهزئين أَيْضًا وذكر مُحَمَّد بن حبيب أنه من زنادقة قريش هذا، وكذا أُمِيَّة بن خلف لم يطرح في القلب كما هو بل مقطوعًا كما سيأتي، ووقع في رواية الطيالسي عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ وَلَمْ أَرَهُ دَعَا عَلَيْهِمْ إِلَّا يَوْمئِذٍ إِنَّمَا اسْتَحَقُّوا الدَّعَاءَ حِينَئِذٍ لَمَّا أَقْدَمُوا عَلَيْهِ مِنَ التَّهَكُّمِ بِهِ حَالِ عِبَادَتِهِ لِرَبِّهِ تَعَالَى وَإِلَّا فَحَلَمَهُ ﷺ عَمَّنْ أَذَاهُ مِمَّا لَا يَخْفَى.

(قَالَ) أَي: ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) وَلابْنِ عَسَاكِرٍ فِي يَدِهِ وَالْمُرَادُ بِالْيَدِ هُنَا الْقُدْرَةُ أَوْ صِفَةُ تَلِيقٍ بِشَأْنِهِ تَعَالَى، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ، وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَالَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُلَّ ذَلِكَ تَأْكِيدًا.

(لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَابْنِ عَسَاكِرٍ الَّذِي وَيَجُوزُ ذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: 69].

(عَدَّ) أَي: عَدَّاهُمْ بِحَذْفِ الْمَفْعُولِ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَرَغِي) مَفْعُولُ ثَانٍ لِقَوْلِهِ رَأَيْتُ وَهُوَ جَمْعٌ صَرِيحٌ كَجَرَحَى جَمْعُ جَرِيحٍ (فِي الْقَلْبِ) بَفَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرِ اللَّامِ وَهُوَ الْبُثْرُ قَبْلَ أَنْ تَطْوَى يَذْكَرُ وَيُؤْتَى وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ هِيَ الْبُثْرُ الْعَادِيَةُ الْقَدِيمَةُ وَجَمْعُ الْقَلَّةِ أَقْلَبَةٌ وَجَمْعُ الْكَثْرَةِ قُلُبٌ.

(قَلْبٍ بَذْرٍ) بِالْجَرِّ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْقَلْبِ وَيَجُوزُ الرَّفْعُ بِتَقْدِيرِ هُوَ وَالنَّصْبُ بِتَقْدِيرِ أَعْنَى لَكِنْ الرِّوَايَةُ بِالْجَرِّ وَفِي رِوَايَةِ إِسْرَائِيلَ: لَقَدْ رَأَيْتُهُمْ صَرَغِي يَوْمَ بَذْرِ ثُمَّ سَحَبُوا إِلَى الْقَلْبِ قَلْبٍ بَذْرٍ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاتَّبَعَ أَصْحَابُ الْقَلْبِ لَعْنَةً وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ تَمَامِ الدَّعَاءِ الْمَاضِي فَيَكُونُ فِيهِ عِلْمٌ عَظِيمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَالَهُ ﷺ بَعْدَ أَنْ أَلْقُوا فِي الْقَلْبِ، وَزَادَ شُعْبَةُ فِي رِوَايَتِهِ إِلَّا أُمِيَّةٌ فَإِنَّهُ تَقَطَّعَتْ أَوْصَالُهُ لِأَنَّهُ كَانَ بَادِنًا، فَإِنْ قِيلَ إِنَّ إِلْقَاءَهُمْ فِي الْبُثْرِ دَفْنٌ لَهُمْ وَالْحَرْبِيُّ لَا يَجِبُ دَفْنُهُ بَلْ يَتْرَكَ فِي الصَّحْرَاءِ وَهُمْ كَانُوا حَرْبًا، فَالْجَوَابُ أَنَّ إِلْقَاءَهُمْ فِي الْبُثْرِ كَانَ تَحْقِيرًا لَهُمْ وَلَثَلَا يَتَأَذَى النَّاسُ بِرَأْيِهِمْ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ دَفْنًا، فَإِنْ

(1) أطرافه 520، 2934، 3185، 3854، 3960 - تحفة 9484.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْجِهَادِ وَالسِّيرِ بَابُ مَا لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ أَذَى الْمُشْرِكِينَ رَقْمُ (1794).

قيل في سنن الدارقطني أَنَّ من سننه ﷺ في مغازيه إذا مرَّ بجيفة إنسان أمر بدفنه لا يسأل عنه مؤمنًا كان أو كافرًا، فالجواب أَنَّهُ إنما كان لا يسأل لأنَّه كان يعلم بالوحي أَنَّهُ كن مؤمنًا يستحق الدفن لكرامته وإن كان كافرًا فلئلا يتأذى الناس برائحته على أَنَّ المراد بدفنه ليس دفنًا شرعيًّا بل صبَّ التراب عليه للمواراة، فإن قيل إِنَّ صبَّ التراب عليهم كان يقطع رايحتهم فما الحاجة إلى إلقائهم في البئر، فالجواب أَنَّ إلقائهم في البئر أيسر عليهم في ذلك الوقت مع زيادة التحقير لهم كما ذكر، فإن قيل كان ذلك والناس ينتفعون بها، فالجواب أَنَّهُ لم يكن فيها ماء وكانت عادية مهجورة، فإن قيل كم عدد الذين ألقوا في القليب؟ فالجواب أَنَّ قتادة روى عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ وَظَهَرَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِبِضْعَةِ وَعِشْرِينَ رَجُلًا وَفِي رِوَايَةٍ بِأَرْبَعَةِ وَعِشْرِينَ رَجُلًا مِنْ صَنَادِيدِ قُرَيْشٍ فَأَلْقَوْا فِي طَوِيٍّ مِنْ أَطْوَاءِ بَدْرٍ، ثُمَّ إِنَّ الَّذِينَ دَعَا عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ سَبْعَةَ أَنْفُسٍ كَمَا ذَكَرُوا وَهُمْ :

أبو جهل، وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وأمّية بن خلف وعقبة بن أبي مُعَيْط وعمارة بن الوليد بن المغيرة.

أما أبو جهل فقتله معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن عفراء ذكره في الصحيحين، ومَرَّ عَلَيْهِ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ صَرِيحٌ وَاجْتَزَّ رَأْسُهُ وَأَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «فَقَالَ هَذَا رَأْسُ عَدُوِّ اللَّهِ وَنَفْلُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَيْفُهُ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَخْرَاكَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ هَذَا كَانَ فَرَعُونَ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَرَأْسُ أُمَّةِ الْكُفْرِ» وفي رواية البيهقي فخرَّ رسولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدًا، وَأَمَّا عُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنُ عَبْدِ شَمْسٍ فقتله حمزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقِيلَ اشْتَرَكَ حَمْزَةُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَتْلِهِ، وَأَمَّا شَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ أَخُو عُتْبَةَ فقتله حمزة أَيضًا .

وأما الوليد بن عتبة فقتله عُبَيْدَةُ بْنُ الْحَارِثِ وَقِيلَ عَلِيٌّ وَقِيلَ حَمْزَةُ وَقِيلَ اشْتَرَكَ فِي قَتْلِهِ أَيضًا، وَأَمَّا أُمِّيَّةُ بْنُ خُلْفٍ بْنُ صَفْوَانَ بْنِ أُمِّيَّةٍ فَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ السَّيْرِ فِي مَنْ قَتَلَهُ فَذَكَرَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَتْلَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي مَازَنٍ، وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ أَنَّ مَعَاذَ بْنَ عَفْرَاءَ وَخَارِجَةَ بْنَ زَيْدٍ وَحَبِيبَ بْنَ أَسَافٍ اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِهِ، وَادَّعَى ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَتَلَهُ، وَفِي السَّيْرِ مِنْ حَدِيثٍ

عبد الرحمن بن عوف أنّ بلاً خرج إليه ومعه نفر من الأنصار فقتلوه وكان بديناً فلما قتل انتفخ فألقيوا عليه التراب حتى غيَّبه ثم جرَّ إلى القليب فتقطع قبل وصوله إليه وكان من المستهزئين وفيه نزل قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: 1] وهو الذي كان يعذب بلاً بمكة.

وأما عقبة بن أبي معيط فقتله عليّ رضي الله عنه وقيل عاصم بن ثابت والأصح أنّ النبي ﷺ قتله بعرق الظبية كما تقدّم، وأما عمارة بن الوليد فقد ذكرنا أمره مع النجاشي والله أعلم.

ومن فوائد هذا الحديث: تعظيم الدعاء بمكة عند الكفار وما ازدادت عند المسلمين إلا تعظيماً عظيماً.

ومنها: معرفة الكفار بصدق النبي ﷺ لخوفهم من دعائه ولكن لأجل شقائهم الأزلي حملهم الحسد والعناد على ترك الانقياد له فافهم.

ومنها: استحباب الدعاء ثلاثاً.

ومنها: جواز الدعاء على الظالم لكن قال بعضهم محله ما إذا كان كافراً وأما المسلم فيستحب الاستغفار له والدعاء بالتوبة، ولو قيل لا دلالة فيه على الدعاء على الكافر لما كان بعيداً لاحتمال أن يكون اطلع ﷺ على أنّ المذكورين لا يؤمنون، والأولى أن يدعي لكلّ حيّ بالهداية.

ومنها: أنّ المباشرة أقوى وأكد من السبب والإعانة لقوله في عقبة أشقى القوم مع أنّه كان فيهم أبو جهل وهو أشدّ منهم كفرًا ولكن كان عقبة مباشرًا كما مرّ.

ومنها: قوة نفس فاطمة الزهراء رضي الله عنها مع صغرها وشرفها في قومها ونفسها لكونها صرّحت بشتهم وهم رؤوس قريش فلم يردوا عليها.

ومنها: استدلال به البخاري عليه من أنّ من حدث له في صلاته ما يمنع انعقادها ابتداء لا تبطل صلاته ولو تمادى، وأجاب الخطابي عن هذا بأن أكثر العلماء ذهبوا إلى أنّ السلي نجس، وتأولوا معنى الحديث على أنّه ﷺ لم يكن تعبد إذ ذاك بتحريمه كالخمر كانوا يلبسون الصلاة وهي تصيب ثيابهم

وأبدانهم قبل نزول التحريم فلمّا حرّمت لم تجز الصلاة فيها، واعترض عليه ابن بطّال بأنّه لا شك أنّها كانت بعد نزول قوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا طَهِّرُوا بَدَنَكُمْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَارْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَلَا حَرَمَ عَلَى رُءُوسِكُمْ أَنْ تَسْفِطُوا بِأَيْدِيكُمْ فَإِنْ كَانَ عَلَيْكُمْ مَأْكَلٌ مِنْ ثَمَرٍ مِنْهُ فَلْيَكُلُوا مِنْهُ لَكُمْ عَلَيْهِ حَرَامٌ﴾ [المائدة: 6]. لأنّها أوّل ما نزل عليه من القرآن قبل كلّ صلاة إلا أن يقال المراد بها طهارة القلب وبراءة النفس عن الدنيا والآثام، وردّ عليه بأنّ الفَرْثَ ورطوبة البدن طاهران والسّلى من ذلك، وقال النوويّ هذا ضعيف لأنّ روث ما يؤكل لحمه ليس بطاهر ثم إنّهُ يتضمّن النجاسة من حيث إنّهُ لا ينفك من الدم عادة ولأنّهُ ذبيحة عبدة الأوثان فهو نجس، والجواب أنّه علَيهِ السّلام لم يعلم ما وضع على ظهره فاستمرّ في سجوده استصحاباً للطهارة وما يدري هل كانت هذه الصلاة فريضة فتجب إعادتها على الصحيح أو غيرها فلا تجب وإن وجبت الإعادة فالوقت موسّع فلعله أعاد، واعترض عليه بأنّه لو أعاد لنقل ولم ينقل، وفيه أنّه لا يلزم من عدم النقل عدم الإعادة في نفس الأمر على أنّ الله تعالى لا يقرّهُ على التماذي في صلاة فاسدة، وقد خلع نعليه، وهو في الصلاة لما أخبره جبريل أنّ فيها قدراً، فإن قيل كيف ما علم بما وضع على ظهره وأنّ فاطمة رضي الله عنها ذهبت به قبل أن يرفع رأسه.

فالجواب: أنّه لا يلزم من إزالة فاطمة إيّاه عن ظهره إحساسه علَيهِ السّلام به لأنّه كان إذا دخل في الصلاة استغرق بالله، ولئن سلّمنا إحساسه به فقد يحتمل أنّه لم يتحقّق نجاسته لأنّ شأنه أعظم من أن يمضي في صلاته وبه نجاسة، وقيل إنه الفَرْث والدم كانا داخلين في السّلى وجلدته الظاهرة طاهرة فكان كحمل القارورة المرسّصة، واعترض عليه بأنّه كان ذبيحة وثني فجميع أجزائها نجسة لأنّها ميتة، وأجيب عن ذلك: بأنّه كان قبل التعلّد بتحريم ذبائهم، واعترض عليه بأنّه يحتاج إلى تاريخ ولا يكفي فيه الاحتمال.

وقال محمود العيني: الاحتمال الناشئ عن دليل كافٍ ولا شك أنّ تماذيه علَيهِ السّلام في هذه الحالة قرينة تدلّ على أنّه كان قبل تحريم ذبائهم لأنّه ﷺ لا يستقر على أمر غير مشروع ولا يقرّر غيره عليه لأنّ حاله أجلّ من ذلك وأعظم انتهى.

74 - باب البُرَاقِ وَالْمُخَاطِ وَنَحْوِهِ فِي الثَّوْبِ

قَالَ عُرْوَةُ، عَنِ الْمِسْوَرِ، وَمَرْوَانَ:

ومنها: أَنَّ أَشْهَبَ الْمَالِكِيِّ احتَجَّ به على أَنَّ إِزَالَةَ النِّجَاسَةِ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ قاله القرطبي، والدلائل القطعية التي توجب إِزَالَتَهَا عَنْ ثَوْبِ الْمُصَلِّي وَبَدَنِهِ وَالْمَكَانِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ تَرَدُّ عَلَيْهِ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ بِالنِّجَاسَةِ فَقَالَ: لَا يَجُوزُ وَبَيْنَ طَرُوقِهَا عَلَى الْمُصَلِّي فِي الصَّلَاةِ فَيَطْرَحُهَا عَنْهُ وَيَصْخُ صَلَاتُهُ وَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ قَطْعُ طَرُوقِهَا لِلصَّلَاةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ طَرَحُهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ إِزَالَتَهَا وَاجِبَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

74 - باب البُرَاقِ وَالْمُخَاطِ وَنَحْوِهِ فِي الثَّوْبِ

(باب البُرَاقِ) بِالزَّيْ كَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِ وَبِالضَّادِ كَمَا فِي رِوَايَةِ الْحَافِظِ الْعَسْقَلَانِيِّ، وَبِالسَّيْنِ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ أَعْلَاهَا الزَّيُّ وَأَضْعَفُهَا السَّيْنُ وَالبَاءُ مِثْمُومَةٌ فِي الثَّالِثَةِ وَهُوَ مَا يَسِيلُ مِنَ الْفَمِ، (وَالْمُخَاطِ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَهُوَ مَا يَسِيلُ مِنَ الْأَنْفِ (وَنَحْوُهُ) أَي: وَنَحْوُ كُلِّ مِنْهُمَا كَالْعَرَقِ وَعَرَقُ كُلِّ حَيَوَانٍ يُعْتَبَرُ بِسُورِهِ الَّذِي يَمْتَزِجُ بِلَعَابِهِ إِلَّا مَا يَسْتَنِي عَلَى مَا عُرِفَ فِي الْفَقْهِ (فِي الثَّوْبِ) أَي: وَالْبَدَنِ وَنَحْوَهُ أَي: الْكَائِنُ أَوْ كَائِنًا فِي الثَّوْبِ هَلْ يَضُرُّ الْمُصَلِّي أَوْ لَا، وَوَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْبَايِنِ عَلَى رَأْيِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْبَابَ الْأَوَّلَ فِيمَا إِذَا أُلْقِيَ عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي قَذْرٌ لَا يَبْطُلُ صَلَاتُهُ وَهَذَا الْبَابُ كَذَلِكَ وَلَكِنْ لَا خِلَافَ فِيهِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَدَخَلَ هَذَا فِي أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لَا يَفْسِدُ الْمَاءُ لَوْ خَالَطَ.

وَتَعَقَّبَهُ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: بَأَنَّ هَذَا الْبَابَ فِي الْبِصَاقِ الَّذِي يَصِيبُ الثَّوْبَ وَذَكَرَهُ عَقِيبَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ وَلَا ذِكْرَ لِلْمَاءِ فِي الْبَايِنِ نَعَمْ إِذَا كَانَ الْبِصَاقُ لَا يَفْسِدُ الثَّوْبَ كَذَلِكَ لَا يَفْسِدُ الْمَاءُ.

(وَقَالَ عُرْوَةُ) هُوَ ابْنُ الزُّبَيْرِ التَّابِعِيُّ فَقِيهِ الْمَدِينَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْوَحْيِ (عَنِ الْمِسْوَرِ) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْوَاوِ وَبِالرَّاءِ هُوَ ابْنُ مَخْرَمَةَ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ الصَّحَابِيِّ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ اسْتِعْمَالِ وَضُوءِ النَّاسِ (وَمَرْوَانَ) هُوَ ابْنُ الْحَكَمِ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَالْكَافِ الْأُمَوِيِّ وَلَدَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَسْمَعْ النَّبِيَّ ﷺ لِأَنَّهُ خَرَجَ إِلَى الطَّائِفِ طِفْلًا لَا يَعْقِلُ

خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ زَمَنَ حَدِيثِيَّةَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ: «وَمَا تَنَحَّمُ النَّبِيُّ ﷺ نُخَامَةً، إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَذَلِكَ بِهَا

حَتَّى نَفَى النَّبِيُّ ﷺ أَبَاهُ الْحَكَمَ إِلَيْهَا وَكَانَ مَعَ أَبِيهِ بِهَا حَتَّى اسْتَخْلَفَ عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَدَّهُمَا إِلَى الْمَدِينَةِ وَكَانَ إِسْلَامُ الْحَكَمِ يَوْمَ فَتَحَ مَكَةَ وَطَرَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الطَّائِفِ لِأَنَّهُ كَانَ يَفْشِي سِرَّهُ مَاتَ فِي خِلَافَةِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَمَّا تَوَقَّى مَعَاوِيَةَ بْنُ يَزِيدَ بَايَعَ بَعْضُ النَّاسِ مَرْوَانَ بِالْخِلَافَةِ بِالشَّامِ وَمَاتَ بِدِمَشْقَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ فَإِنْ قُلْتَ إِذَا كَانَ مَرْوَانُ لَمْ يَسْمَعْ النَّبِيَّ ﷺ وَلَا كَانَ بِالْحَدِيثِيَّةِ فَكَيْفَ رَوَايَةُ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْهُ فَالْجَوَابُ أَنَّ رَوَايَةَ الْمَسْوُورِ هِيَ الْأَصْلُ لَكِنْ ضَمَّ إِلَيْهِ رَوَايَةَ مَرْوَانَ لِلتَّأْكِيدِ وَالتَّقْوِيَةِ عَلَى أَنَّ حَدِيثَ مَرْوَانَ مَرْسَلٌ صَحَابِيٌّ وَهُوَ حُجَّةٌ اتِّفَاقًا وَقَدْ تَأَيَّدَ بِرَوَايَةِ الْمَسْوُورِ أَيْضًا.

(خَرَجَ النَّبِيُّ) وَفِي رَوَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (زَمَنَ حَدِيثِيَّةَ) وَفِي رَوَايَةِ الْهَرَوِيِّ زَمَنَ الْحَدِيثِيَّةِ وَهِيَ بَضْمُ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحُ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونُ التَّحْتَانِيَّةِ وَكَسْرُ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحُ التَّحْتَانِيَّةِ الثَّانِيَةِ الْمَخْفُفَةِ عَلَى مَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَأَمَّا عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ فَبِالتَّشْدِيدِ، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَثْقُلُونَهَا وَأَهْلُ الْعِرَاقِ يَخَفُّونَهَا أَقُولُ وَالظَّاهِرُ هُوَ التَّخْفِيفُ لِأَنَّهَا تَصْغِيرُ حَدْبَاءٍ وَقَاعِدَةُ التَّصْغِيرِ تَقْتَضِي التَّخْفِيفَ، وَهِيَ قَرْيَةٌ سَمِّيَتْ بِشَجَرَةٍ هُنَاكَ وَكَانَتْ حَدْبَاءً وَكَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ هَذِهِ الشَّجَرَةِ وَهَذِهِ الْبَيْعَةُ هِيَ بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ، وَقِيلَ هِيَ قَرْيَةٌ سَمِّيَتْ بِبِئْرِ هُنَاكَ، وَهِيَ عَلَى نَحْوِ مَرَحَلَةٍ مِنْ مَكَةَ.

(فَذَكَرَ) أَيِ: الرَّاوي (الْحَدِيثَ) الطَّوِيلَ الْآتِي مَسْنَدًا فِي قِصَّةِ الْحَدِيثِيَّةِ وَفِي الشُّرُوطِ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مُعَمَّرٍ عَنِ الرَّهْزِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بِتَمَامِهِ وَفِيهِ: (وَمَا تَنَحَّمُ النَّبِيُّ ﷺ نُخَامَةً) هِيَ بَضْمُ النُّونِ النُّخَاعَةِ كَمَا فِي الصَّحَاحِ وَالْمَجْمَلِ، أَوْ هِيَ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْخَيْشُومِ كَمَا فِي الْمَغْرِبِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهَا مَا يَخْرُجُ مِنَ الْفَمِ بِخِلَافِ النُّخَاعَةِ فَإِنَّهَا تَخْرُجُ مِنَ الْحَلْقِ، وَقَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: النُّخَامَةُ هِيَ الْخَارِجُ مِنَ الصَّدْرِ، وَالْبَلْغَمُ هُوَ النَّازِلُ مِنَ الدِّمَاغِ، وَبَعْضُهُمْ عَكَسُوا، وَالْمَعْنَى مَا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نُخَامَةً زَمَنَ الْحَدِيثِيَّةِ أَوْ مُطْلَقًا فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

(إِلَّا) قَدْ (وَقَعَتْ) أَيِ: إِلَّا حَالٌ وَقَعَهَا (فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَذَلِكَ بِهَا)

وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ» (1).

أي: بالنخامة (وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ) تبرّكاً به ﷺ وتعظيماً له وتوقيراً، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ وإِنَّمَا ذَكَرَ حَدِيثَ الْحَدِيثِ هُنَا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَمْرُ التَّنَخُّمِ وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ وَإِنَّمَا لَأَنَّ الرَّوَّاقِ سَاقَ الْحَدِيثَيْنِ سَوَاقًا وَاحِدًا وَذَكَرَهُمَا مَعًا وَكَثِيرًا مَا يَفْعَلُهُ الْمُحَدِّثُونَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ نَحْنُ الْآخَرُونَ السَّابِقُونَ، وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ لَمْ يَطْلُعِ الْكِرْمَانِيُّ عَلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي سَاقَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ الْحَدِيثَ فَلِذَلِكَ رَدَّدَ فِي وَجْهِ ذِكْرِ حَدِيثِ الْحَدِيثِ فَلَوْ أَطَّلَعَ عَلَيْهِ لَمْ يَرُدِّدْ.

ويستفاد من هذا الحديث طهارة البصاق والمخاط، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا إِلَّا مَا رَوَى عَنْ سَلْمَانَ أَنَّهُ جَعَلَهُ غَيْرَ طَاهِرٍ وَأَنَّ الْحَسَنَ بْنَ حَبِطٍ كَرِهَهُ فِي الثَّوْبِ، وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَدْخُلَ سِوَاكَهُ فِي وَضُوئِهِ، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا فِي مُصَنَّفِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ بِطَاهِرٍ، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ صَحَّ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّ اللَّعَابَ نَجَسٌ إِذَا فَارَقَ الْفَمَ، وَقَالَ بَعْضُ الشَّرَاحِ: وَمَا ثَبَتَ عَنْ الشَّارِعِ مِنْ خِلَافِهِمْ هُوَ الْمُتَّبَعُ وَالْحُجَّةُ بِالْبَالِغَةِ فَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ مِنْ خَالَفَ وَقَدْ أَمَرَ الشَّارِعَ الْمَصْلِيَّ أَنْ يَبْزُقَ عَنْ شِمَالِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ وَبَزَقَ الشَّارِعُ فِي طَرَفِ رِدَائِهِ ثُمَّ رَدَّ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ وَقَالَ يَفْعَلُ هَكَذَا وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي طَهَارَتِهِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ الْمَصْلِيَّ

(1) تحفة 11250، 11270 - 1/70.

قال الحافظ: والغرض من هذا الاستدلال على طهارة الريق ونحوه، وقد نقل بعضهم فيه الإجماع لكن روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي أنه ليس بطاهر، وقال ابن حزم: صح عن سلمان الفارسي وإبراهيم النخعي أن اللعاب نجس إذا فارق الفم. انتهى. وزاد العيني أن الحسن بن حبيب كرهه في الثوب، انتهى. ولا يذهب عليك أن الحديث الذي أشار إليه البخاري بقوله: فذكر الحديث يأتي بتمامه في كتاب الشروط. وقال الحافظ: غفل الكرماني فظن أن قوله: وما تنخم إلى آخره حديث آخر، فجوز أن يكون الراوي ساق الحديثين سواقاً واحداً أو يكون أمر التنخم وقع بالحديث، انتهى.

قال الكرماني: إن قلت: ما وجه تعلق هذا الباب بكتاب الوضوء؟ قلت: من حيث إنه إذا تبين طهارة النخامة يعلم منه أنه لو وقعت في الماء لا تنجس الماء ويجوز الوضوء به، أو المراد من كتاب الوضوء كتاب الطهارة عن الحدث وتبعتها الطهارة عن الخبث، والفحص عن نفس الحدث والخبث ومعناها، وهذا هو الجواب عن أمثال هذه الأبواب، وفي بعض النسخ بدله كتاب الوضوء كتاب الطهارة.

241 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «بَرَقَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَوْبِهِ» طَوَّلَهُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ،

على نجاسة ولا أن يصلي وفي ثوبه نجاسة أمّا بصاق النبي ﷺ فهو أطيب وأطهر من كل طاهر، وأمّا بصاق غيره فينبغي أن يكون بالتفصيل وهو أن البزاق طاهر إذا كان من فم طاهر وأمّا إذا كان من فم من يشرب الخمر فينبغي أن يكون نجسًا في حالة شربه لأنّ سورة في ذلك الوقت نجس فكذلك بصاقه وكذا إذا كان من فم من في فمه جراحة أو دمل يخرج منه دم أو قيح، وقال أصحابنا الدم المساوي للريق ينقض الوضوء استحسانًا كالغالب بخلاف الناقص ولو كان لون الريق أحمر نقص وإن كان أصفر لا ينقص، ثم إذا حكم بطهارة البصاق على الوجه الذي يعلم منه أنه إذا وقع منه شيء في الماء لا ينجسه ويجوز الوضوء منه وكذا إذا وقع في الطعام لا يفسده، غير أن بعض الطباع يستقدر ذلك فلا يخلو عن الكراهة.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الْفَرْيَابِيُّ بِكسر الفاء وسكون الراء وبالياء التحتانية وبالموحدة وقد تقدّم مرارًا، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ كما صرح به الدارقطني (عَنْ حُمَيْدٍ) بالتصغير هو الطويل فَإِنَّ السَّفْيَانِينَ لم يروا عَنْ حميد بن هلال شيئًا، وقد تقدم في باب خوف المؤمن أن يحبط عمله.

(عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية الأصيلي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: بَرَقَ) بِالزَّي (النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَوْبِهِ) عَلَيْهِ السَّلَامُ، ورواه أبو نعيم في مستخرجه من طريق الفريابي وزاد في آخره وهو في الصلاة، وقول الْكِرْمَانِيِّ يحتمل عود الضمير في ثوبه إلى أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعيد.

(طَوَّلَهُ) أَي: ذكر هذا الحديث مطوّلاً في الصَّلَاةِ في باب حك البزاق باليد من المسجد، وفي رواية قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَي: الْبُخَارِيُّ طَوَّلَهُ (ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ الْمَصْرِيِّ أَحَدُ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ وَهُوَ ثِقَةٌ مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَتِينَ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ) الْغَافِقِيُّ بِالْمَعْجَمَةِ وَبِالْفَاءِ الْمَكْسُورَةِ ثُمَّ الْقَافِ الْمَصْرِيُّ مَوْلَى عَمْرِ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ مَرْوَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةً وَفِيهِ لِينٌ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ لَا يَحْتَجُّ بِهِ وَقَالَ النَّسَائِيُّ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ⁽¹⁾.

75 - باب: لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالنَّبِيدِ، وَلَا الْمُسْكِرِ⁽²⁾

قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (حُمَيْدٌ) الطَّوِيلُ (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا) يروي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يعني مثل الحديث المذكور ومفعول سمعت الثاني محذوف للعلم به والمراد أنه كالمتمن الذي قبله مع زيادات، ورجال الإسنادين ما بين مصري وبصري ومكي وفي الإسناد الثاني تصريحًا بسماع حميد عَنْ أَنَسٍ خَلَا قًا لما روى يَحْيَى الْقَطَّان عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَ حَمِيدٌ عَنْ أَنَسٍ فِي الْبِزَاقِ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ فَظَهَرَ مِنْ تَصْرِيحِ سَمَاعِهِ أَنَّ حَمِيدًا لَمْ يَدَلَّسْ فِيهِ.

75 - باب: لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالنَّبِيدِ، وَلَا الْمُسْكِرِ

(باب) بالتثنية (لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالنَّبِيدِ) وهو بالمعجمة فَعِيل بمعنى مفعول وهو الماء الذي ينبذ فيه تمرات لتخرج حلاوتها إليه، وفي النهاية لابن الأثير النبذ ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك، يقال: نَبَذْتُ التَّمَرَ والعَنْبَ، إِذَا طَرَحْتَهُ فِي الْمَاءِ سِوَاءَ كَانَ مُسْكِرًا أَوْ غَيْرَ مُسْكِرٍ، وهو من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَيُقَالُ: انْتَبَذْتُه اتَّخَذْتَهُ نَبِيدًا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الدُّسْتُورِ، وَفِي الْعَبَابِ انْتَبَذْتُ النَّبِيدَ لُغَةً عَامِيَّةً، وَنَبَذْتُ الشَّيْءَ نَبِيدًا يَشْدُدُ لِلْمُبَالِغَةِ، وَمَنْ خَطَّ الْجَا حِظَّ انْبَذَتْ بِالْهَمْزِ لُغَةً وَلَكِنَّهَا قَلِيلَةٌ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا ثَعْلَبُ فِي كِتَابِ فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ.

(وَلَا الْمُسْكِرِ) وفي رواية: وَلَا بِالْمُسْكِرِ هو من باب عطف العام على

(1) أطرافه 405، 412، 413، 417، 531، 532، 822، 1214 - تحفة 674، 790.

(2) اختلفوا في عطف المسكر على النبذ، قال الكرمانى: المراد به إما ما لم يصل إلى حد الإسكار أو ما وصل إليه، ويكون عطف المسكر عليه من باب عطف العام على الخاص، وخصص بالذكر من بين المسكرات لأنه محل الخلاف في جواز التوضؤ به، انتهى. وتبعه الحافظ وغيره في ذلك، وأنت خبير بأن الذي بلغ حد الإسكار ليس بمختلف فيه عند العلماء ولا يجوز به الوضوء عند الحنفية أيضًا، قال الشيخ في «الكوكب»: أما القسم الثالث الذي صار مسكرًا فلا يجوز التوضؤ به عندنا أيضًا، وكتبت في هامشه عن ابن عابدين: أو أسكر فلا خلاف على عدم الجواز، انتهى.

وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ

الخاصّ إذا كان المراد بالنبيذ المسكر وتخصيصه بالذكر من بين المسكرات لكونه محلّ الخلاف في جواز التوضؤ به وأمّا إذا كان المراد به ما يبلغ إلى حدّ الإسكار فلا يكون هذا العطف من ذلك الباب كما لا يخفى، وقال محمود العيني: ليست بين البابين مناسبة خاصّة ولكن كلّ منهما يشتمل على حكم يرجع إلى حال المكلف من الصّحة والفساد.

(وَكَرِهَهُ) أي: التوضؤ بالنبيذ (الْحَسَنُ) أي: البصري هذا التعليق رواه ابن أبي شيبة في مصنفه قَالَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَمْعِ الْحَسَنِ يَقُولُ لَا يَتَوَضَّأُ بَنِيذٌ وَلَا لَبَنٌ، وَرواه عبد الرزاق في مصنفه أَيْضًا قَالَ حَدَّثَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْمَكِّيِّ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ لَا يَتَوَضَّأُ بَنِيذٌ وَلَا لَبَنٌ، وَروى أبو عبيد من طريق أخرى عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ فَعَلَى هَذَا كَرَاهَتُهُ تَنْزِيهِتُهُ فَلَا يَنْسَبُ التَّرْجَمَةُ.

(و) كذا كرهه (أَبُو الْعَالِيَةِ) رفيع بضم الراء وفتح الفاء على صيغة التصغير هو ابن مهران الرياحي بكسر الراء وتخفيف التحتانية وبالحاء المهملة وقد سبق

فالأوجه عندي أن بينها عموماً وخصوصاً من وجه فإن بعض الأنبيذة مختلف في جواز الوضوء منها ولذا ذكره الإمام البخاري خاصة، وأنت ترى أنه لم يأت برواية تدل عليه إلا ما ذكر من بعض الآثار، فلنأخذ أن يقول: إن البخاري أثبت بالرواية أن النبيذ الذي بلغ حد الإسكار لا يجوز الوضوء منه، وأمّا غيره من الأنبيذة فيجوز الوضوء منه عند البخاري على الأصل التاسع والثلاثين من أصول التراجع، فتأمل. لا يقال: إن الإمام البخاري أشار بالآثار الموردة في الباب إلى عدم جواز الوضوء بالنبيذ مطلقاً لأنه ذكر فيه ثلاثة آثار: الأول: عن الحسن، قال الحافظ: روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريقين عنه قال: لا توضأ بنبيذ، وروى أبو عبيد من طريق أخرى عنه أنه لا بأس به، فعلى هذا فكرهته عنده على التنزيه، انتهى. وكذا قال العيني وغيره.

والأوجه عندي: أن الاختلاف أنواع الأنبيذة، وأمّا أثر أبي العالوية فأصرح دليل لما قلته. قال الحافظ: روى أبو داود وأبو عبيد من طريق أبي خلدة قال: سألت أبا العالوية عن رجل أصابته جنابة وليس عنده ماء أيغتسل به؟ قال: لا، انتهى.

قال الشيخ في «البدل»: وفيه زيادة ذكرها الدارقطني بعد قوله: لا، فذكرت له ليلة الجن فقال: أنبذتكم هذه الخبيثة إنما كان ذلك زبيب وماء، وكذلك أخرجه البيهقي بلفظ: قال: يرى نبيذكم هذا الخبيث إنما كان ماء يلقى فيه ثمرات فيصير حلواً، قال الشيخ: وهذا يدل على أن أبا العالوية يجوز التوضؤ والاعتسال به ما دام حلواً رقيقاً فإذا اشتد وخبث يحكم عليه بعدم الجواز، انتهى.

وَقَالَ عَطَاءٌ: «التَّيْمُّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْوُضُوءِ بِالنَّبِيذِ وَاللَّبَنِ».

ذكره في أوّل كتاب العلم، وهذا التعليق رواه الدارقطني في سننه بسند جيّد عن أبي خلدة فَقَالَ قلت لأبي العالية رجل ليس عنده ماء وعنده نبيذ يغتسل به من الجنابة قَالَ لا، وقال ابن أبي شيبة حَدَّثَنَا مروان بن معاوية عَنْ أَبِي خَلْدَةَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَغْتَسَلَ بِالنَّبِيذِ، وكذا رواه أبو عبيد عَنْ أَبِي خَلْدَةَ وفي روايته فكرهه فالظاهر أَنَّ هذه الكراهة أَيْضًا كراهة تنزيه.

(وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح بفتح الراء وتخفيف الموحدة وقد تقدّم في باب عظة الإمام النساء.

(«التَّيْمُّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْوُضُوءِ بِالنَّبِيذِ وَاللَّبَنِ») وهذا يدلّ على أَنَّ عطاء رحمه الله يجيز استعمال النبيذ في الوضوء لكنّه يكرهه كراهة تنزيه حيث قَالَ التَّيْمُّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْوُضُوءِ بِالنَّبِيذِ وَاللَّبَنِ، وقد روى أبو داود من طريق ابن جريج عَنْ عطاء أَنَّهُ كَرِهَ الْوُضُوءَ بِالنَّبِيذِ وَاللَّبَنِ، وقال إِنَّ التَّيْمَّ أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْهُ فَعَلَى هَذَا هُوَ أَيْضًا لَا يَنَاسِبُ التَّرْجُمَةَ، أمّا التَّوَضُّؤُ بِاللَّبَنِ فَلَا يَخْلُو إمَّا أَنْ يَكُونَ بِنَفْسِ اللَّبَنِ أَوْ بِمَا خَالَطَهُ فَالْأَوَّلُ لَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ وَأَمَّا الثَّانِي فَيَجُوزُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، وَأَمَّا التَّوَضُّؤُ بِالنَّبِيذِ فَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ إِمَامِنَا الْأَعْظَمِ وَلَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ حُلُومًا رَقِيقًا يَسِيلُ عَلَى الْأَعْضَاءِ كَالْمَاءِ، وَمَا اشْتَدَّ مِنْهَا صَارَ حَرَامًا لَا يَجُوزُ التَّوَضُّؤُ بِهِ وَإِنْ غَيَّرْتَهُ النَّارَ فَمَا دَامَ حُلُومًا فَهُوَ عَلَى الْخِلَافِ وَلَا يَجُوزُ التَّوَضُّؤُ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْأَنْبِذَةِ جَرِيًّا عَلَى قَضِيَةِ الْقِيَاسِ.

وقال ابن بطّال: اختلفوا في الوضوء بالنبيذ فَقَالَ مالك والشافعي وأحمد لا يجوز الوضوء بِنَبِيٍّ ومطبوخه مع عدم الماء ووجوده تمرًا كان أو غيره فإن كان مع ذلك مشتدًا فهو نجس لا يجوز شربه ولا الوضوء به، وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز الوضوء به مع وجود الماء فإذا عدم فيجوز بمطبوخ التمر خاصّة، وفي المغني لابن قدامة وروي عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالْوُضُوءِ بِنَبِيذِ التَّمْرِ، وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ وَالْأَوْزَاعِيُّ، وقال عكرمة: النبيذ وضوء من لم يجد الماء، وقال إسحاق النبيذ الحلو أحبُّ إِلَيَّ مِنَ التَّيْمِّ وجمعهما أحبُّ إِلَيَّ، وعن أبي حنيفة رحمه الله كقول عكرمة، وقيل عنه يجوز الوضوء بنبيذ التمر إذا طبخ واشتدَّ عند عدم الماء في السفر لحديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي أحكام القرآن لأبي بكر الرازي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ :

إحداها : يتوضأ به ويشترط فيه النية ولا يتيمم قال وهذه هي المشهورة وقال قاضيخان وهو قوله الأول وبه قال زفر .

والثانية : يتيمم ولا يتوضأ رواها عنه نوح بن أبي مريم وأسد بن عمرو والحسن بن زياد، وقال قاضيخان وهو الصحيح عنه والذي رجع إليه وبه قال أبو يوسف وأكثر العلماء واختيار الطحاوي هذا .

والثالثة : أنه يجمع بينهما وهو قول مُحَمَّدٌ هَذَا ، وقال صاحب المحيط صفة هذا النبيذ أن يلقي في الماء تمرات حتى يأخذ الماء حلاوتها ولا يشتد ولا يسكر فإن اشتد حرم شربه فكيف الوضوء وإن كان مطبوخاً فالصحيح أنه لا يتوضأ به ، وقال في المفيد إذا أُلقي فيه تمرات فحلا ولم يزل عنه اسم الماء وهو رقيق فيجوز الوضوء به بلا خلاف بين أصحابنا ولا يجوز به الاغتسال وهذا خلاف ما قاله المبسوط أنه يجوز الاغتسال به وقال الكرخي المطبوخ أدنى طبخة يجوز الوضوء به إلا عند مُحَمَّدٍ وقال الدباس لا يجوز ، وفي البدائع واختلف المشايخ في جواز الاغتسال بنبيذ التمر على أصل أبي حنيفة رحمه الله ، فقال بعضهم : لا يجوز لأن الجواز عرف بالنص وأنه ورد بالوضوء دون الاغتسال فيقتصر على مورد النص ، وقال بعضهم يجوز لاستوائهما في المعنى ، ثم لا بد من تفسير النبيذ الذي فيه الخلاف وهو أن يلقي في الماء شيء من التمر ليخرج حلاوته إلى الماء ، وهكذا ذكر ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تفسير النبيذ الذي توضأ به النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ تمرات ألقيتها في الماء لأن من عادة العرب أنها تطرح التمر في الماء ليحلوا فيما دام رقيقاً حلواً أو قارصاً يتوضأ به عند أبي حنيفة وإن كان غليظاً كالرَّب لا يجوز التوضؤ به ، وكذا إذا كان رقيقاً لكنه غلا واشتد وقذف بالزبد فإنه صار مسكراً والمسكر حرام فلا يجوز التوضؤ به لأن النبيذ الذي توضأ به رسول الله ﷺ كان رقيقاً حلواً فلا يلتحق به الغليظ ، فالنبيذ إذا كان نبيّاً أو كان مطبوخاً أدنى طبخة فما دام قارصاً أو حلواً فهو على الخلاف ، وإن غلا واشتد وقذف بالزبد فلا خلاف في عدم جواز التوضؤ به هذا ما قالوه ، وذكر القدوري

في شرحه لمختصر الكرخي الاختلاف في بين الكرخي وأبي طاهر الدباس على قول الكرخي يجوز وعلى قول أبي طاهر لا يجوز، ثم الذين جَوَزَ التوضؤ به احتجوا بحديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو ما روى أبو رافع وابن المعتمر عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خطب ذات ليلة ثم قَالَ: ليقم معي من لم يكن في قلبه مثقال ذرة من كبر فقام ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فحمله رسول الله ﷺ مع نفسه فَقَالَ عبد الله بن مسعود خرجنا من مكة وخط رسول الله ﷺ حولي خطاً فَقَالَ لا تخرج من هذا الخط فإنك إن خرجت عنه لم تلقني إلى يوم القيامة ثم ذهب يدعو الجنَّ إلى الإيمان ويقرأ عليهم القرآن حتى طلع الفجر وقال لي: هل معك ماء أتوضأ به؟ فقلت: لا إلا نبذ التمر في إداوة فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تمر طيبة وماء طهور»، رواه أبو داود والترمذي وزاد فأخذ وتوضأ به وصلى الفجر، وقال الحافظ العسقلاني وهذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه.

وتعقبه محمود العيني: بأنه إنما ضعفه لأن في روايته أبا زيد وهو رجل مجهول لا يعرف له رواية غير هذا الحديث قاله الترمذي وقيل وقد روى عنه أبو فزارة وكان نبأاً روى هذا الحديث ليهون على الناس أمر النبذ هذا، وقال ابن العربي في شرح الترمذي أبو زيد مولى عمرو بن الحريث روى عنه راشد بن كيسان وأبو روق وهذا يخرج عن حدّ الجهالة وأما اسمه لم يعرف فيجوز أن يكون الترمذي أراد أنه مجهول الاسم، على أنه روى هذا الحديث عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أربعة عشر رجلاً وقد سماهم محمود العيني، فإن قيل صحَّ عَنْ عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لم أكن مع النَّبِيِّ ﷺ ليلة الجنّ.

فالجواب: أنه يجوز أن يكون صحبه في بعض الليل واستوقفه في الباقي ثم عاد إليه فصحَّ أنه لم يكن معه عند الجنّ لا أنه لم يخرج معه أصلاً على أن ليلة الجنّ كانت مرتين ففي المرة الأولى خرج إليهم لم يكن مع النَّبِيِّ ﷺ ابن مسعود ولا غيره كما هو ظاهر حديث مسلم ثم بعد ذلك خرج إليهم وهو معه ليلة أخرى كما روى أبو حاتم في تفسيره في أول سورة الجنّ من حديث ابن جريج هذا، ثم قَالَ الحافظ العسقلاني: وعلى تقدير صحّة حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه منسوخ لأن ذلك كان بمكة ونزول قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَحْدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا

242 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»⁽¹⁾.

طَبَنًا ﴿[النساء: 43]﴾ إنما كان بالمدينة بلا خلاف أو هو محمول على ما أُلقيت فيه تمرات يابسة لم تغير له وصفًا وإنما كانوا يصنعون ذلك لأن غالب مياههم لم تكن حلوة انتهى.

والجواب عنه: أنه ذكر الطبراني في الكبير والدارقطني أن جبريل عليه السلام نزل على رسول الله ﷺ بأعلى مكة فهمز له بعقبه وأنبع الماء وعلمه الوضوء وقال السهيلي الوضوء مكِّي ولكنه مدنيّ التلاوة وإنما قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا آية التيمم ولم تقل آية الوضوء لأنَّ الوضوء كان مفروضًا قبل غير أنه لم يكن قرآنًا يتلى حتى نزلت آية التيمم وحكى القاضي عياض عن أبي الجهم أنَّ الوضوء كان سنة حتى نزل فيه القرآن بالمدينة هكذا قيل، فليتأمل.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني وقد تقدّم غير مرة، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة وقد تقدم أيضًا، (قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ شَهَابٍ، وفي رواية: عَنْ الزُّهْرِيِّ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بفتح اللام عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف وقد تقدم في الوحي (عَنْ عَائِشَةَ) الصديقة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ورجال هذا الإسناد ما بين مديني ومدني ومكِّي وفيه رواية التابعي عَنْ التابعي، وقد أخرج منته المؤلف في الأشربة أيضًا، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجة أيضًا.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: كُلُّ شَرَابٍ) أي: كل واحد من أفراد الشراب الذي (أَسْكَرَ) وذلك لأنَّ كلمة كل أضيفت إلى النكرة تقتضي عموم الأفراد وإذا أضيفت إلى المعرفة تفيد عموم الأجزاء.

(فَهُوَ حَرَامٌ) قَالَ الحافظ العسقلانيّ معناه كل شراب كان من شأنه الإسكار سواء حصل بشربه الإسكار أو لا تعقبه محمود العينيّ بأنه ليس معناه كذا لأنَّ الشارع أخبر بحرمة الشراب عند اتصافه بالإسكار ولا يدلّ ذلك على أنه يحرم إذا كان يسكر في المستقبل.

(1) طرفاه 5585، 5586 - تحفة 17764.

أخرجه مسلم في الأشربة باب بيان أن كل مسكر خمر رقم (2001).

ثم نقل الحافظ المذكور عَنِ الْخَطَّابِيِّ أَنَّ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ قَلِيلَ الْمُسْكِرِ وَكَثِيرُهُ حَرَامٌ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَ لِأَنَّهَا صَيْغَةٌ عَمُومٌ أَشِيرُ بِهَا إِلَى جِنْسِ الشَّرَابِ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ السَّكْرُ فَهُوَ كَمَا قَالَ كُلُّ طَعَامٍ أَشْبَعُ فَهُوَ حَلَالٌ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى حَلِّ كُلِّ طَعَامٍ مِنْ شَأْنِهِ الْإِشْبَاعُ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الشَّبَعُ بِهِ لِبَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ.

وَتَعَقُّبُهُ أَيْضًا: بِأَنَّ قَوْلَهُ قَلِيلَ الْمُسْكِرِ وَكَثِيرُهُ حَرَامٌ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَ لَا يَصَحُّ فَإِنَّهُ لَا يَمْشِي فِي كُلِّ شَرَابٍ وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْخَمْرِ لَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا إِنَّمَا حَرَّمَ الْخَمْرَ بَعِينَهَا وَالْمُسْكِرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ حَرَامٌ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا أَسْكَرَتْ أَوْ لَا وَعَلَى أَنَّ غَيْرَهَا مِنَ الْأَشْرِبَةِ إِنَّمَا يَحْرُمُ عِنْدَ الْإِسْكَارِ وَهَذَا ظَاهِرٌ، فَإِنْ قِيلَ وَرَدَ عَنْهُ ﷺ كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، فَالْجَوَابُ أَنَّهُ طَعَنَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَلِئِنْ سَلِمَ فَلَا صَحَّحَ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عَمْرٍ وَلِهَذَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِالظَّنِّ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ إِلَّا مَرْفُوعًا، وَلِئِنْ سَلِمَ فَمَعْنَاهُ كُلُّ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْخَمْرِ.

ثُمَّ إِنَّ مِطَابَقَةَ هَذَا الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِالْجَرِّ الثَّقِيلِ عَلَى مَا قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَيْنِيِّ وَكَانَ مَوْضِعُهُ كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرَابَ إِذَا كَانَ مُسْكِرًا يَكُونُ شَرِبُهُ حَرَامًا فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ التَّوَضُّعُ بِهِ.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ لَخُرُوجِهِ عَنْ اسْمِ الْمَاءِ فِي اللُّغَةِ وَالشَّرِيعَةِ وَكَذَلِكَ النَّبِيذُ الْغَيْرُ الْمُسْكِرُ أَيْضًا هُوَ فِي مَعْنَى الْمُسْكِرِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَاءِ وَلَوْ جَازَ أَنْ يَسْمَى النَّبِيذُ مَاءً لِأَنَّ فِيهِ مَاءً لَجَازَ أَنْ يَسْمَى الْخَلُّ مَاءً لِأَنَّ فِيهِ مَاءً انْتَهَى.

وفيه: أن، كون النبيذ الغير المسكر في معنى المسكر غير صحيح لأن النبيذ الذي لا يسكر إذا كان رقيقًا وقد أُلْقِيَتْ فِيهِ تَمِيرَاتٌ لَتَخْرُجَ حَلَاوَتُهَا إِلَيْهِ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْمُسْكِرِ أَصْلًا وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيذُ الَّذِي كَانَ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَعْنَى النَّبِيذِ الْمُسْكِرِ وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ تَسْمِيَةِ الْخَلِّ مَاءً عَدَمَ جَوَازِ تَسْمِيَةِ النَّبِيذِ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ مَاءً أَلَا يَرَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ حِينَ سَأَلَ ابْنَ مَسْعُودٍ مَا فِي إِدَاوَتِكَ⁽¹⁾ فَقَالَ نَبِيذٌ وَقَدْ أَطْلُقَ

(1) الإِدَاوَةُ بِكَسْرِ الِهْمْزَةِ: إِنَاءٌ صَغِيرٌ يَتَّخَذُ مِنْ جِلْدٍ لِلْمَاءِ كَالسُّطِيحَةِ وَنَحْوِهَا، وَجَمْعُهَا أَدَاوَى.

76 - بَابُ غَسْلِ الْمَرْأَةِ أَبَاهَا الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ⁽¹⁾

وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: «امْسَحُوا عَلَى رِجْلِي، فَإِنَّهَا مَرِيضَةٌ».

عليه الماء ووصفه بالطهورية قاله محمود العيني، ثم قَالَ الْكِرْمَانِيُّ وَقَالَ أَبُو عبيدة إمام اللغة النبذ لا يكون طهورًا لأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَصَرَ الطَّهْرَ عَلَى الْمَاءِ والصَّعِيدِ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمَا ثَالِثًا وَالنَّبِذُ لَيْسَ مِنْهُمَا أَنْتَهَى، وَفِيهِ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ مَطْلُقَ النَّبِذِ فَغَيْرُ مُسْلِمٍ لِأَنَّ فِيهِ مُصَادِمَةُ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ النَّبِذَ الْخَاصَّ وَهُوَ الْغَلِيزُ الْمُسَكَّرُ فَنَحْنُ أَيْضًا نَقُولُ بِمَا قَالَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

76 - بَابُ غَسْلِ الْمَرْأَةِ أَبَاهَا الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ

(بَابُ غَسْلِ الْمَرْأَةِ أَبَاهَا) مَفْعُولُ الْمَصْدَرِ الْمُضَافُ إِلَى فَاعِلِهِ.

(الدَّمَ) بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ بَدَلَ اشْتِمَالٍ مِنْ أَبَاهَا وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالِاخْتِصَاصِ أَيُّ: أَعْنِي الدَّمَ (عَنْ وَجْهِهِ) وَفِي رَوَايَةٍ مِنْ وَجْهِهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ فَعَنْ بِمَعْنَى مِنْ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ [الشورى: 25]. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَضْمَنَ الْغَسْلَ مَعْنَى الْإِزَالَةَ، وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ بَابُ غَسْلِ الْمَرْأَةِ الدَّمَ عَنْ وَجْهِ أَبِيهَا، وَوَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْبَابَيْنِ اشْتِمَالُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى حُكْمٍ شَرْعِيٍّ أَمَّا الْأَوَّلُ فَفِيهِ أَنَّ اسْتِعْمَالَ النَّبِذِ لَا يَجُوزُ وَأَمَّا الثَّانِي فَفِيهِ أَنَّ تَرْكَ النِّجَاسَةِ عَلَى الْبَدَنِ لَا يَجُوزُ فَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ فِي عَدَمِ الْجَوَازِ وَهَذَا الْمَقْدَارُ كَافٍ فِي الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا وَجْهُ إِدْخَالِ هَذَا الْبَابِ فَهُوَ أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ النُّسخَةُ كِتَابَ الطَّهَارَةِ بَدَلَ كِتَابِ الْوُضُوءِ فَلَا خَفَاءَ فِيهِ وَإِنْ كَانَتْ كِتَابَ الْوُضُوءِ فَالْمُرَادُ مِنْهُ إِمَّا مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ فَالْأَمْرُ حِينَئِذٍ ظَاهِرٌ إِذْ هُوَ مَا خُذَ مِنَ الْوُضْءِ وَهِيَ الْحَسَنُ وَالنِّظَافَةُ فَيَتَنَاوَلُ حِينَئِذٍ رَفْعَ الْخَبَثِ أَيْضًا وَأَمَّا مَعْنَاهُ الْإِصْطِلَاحِيُّ فَيَكُونُ ذِكْرُ الطَّهَارَةِ عَنْ الْخَبَثِ فِي هَذَا الْكِتَابِ بِالتَّبْعِيَّةِ لَطَّهَارَةُ الْحَدَثِ. وَالْمُنَاسَبَةُ بَيْنَهُمَا كَوْنُهُمَا مِنْ شَرَايِطِ الصَّلَاةِ وَمِنْ بَابِ النِّظَافَةِ.

(وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ) رَفَعَ الرِّيَاحِيُّ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْ قَرِيبٍ.

(«امْسَحُوا عَلَى رِجْلِي، فَإِنَّهَا مَرِيضَةٌ».) وَهَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ

(1) اختلفوا في غرض المصنف بهذه الترجمة، قال الْكِرْمَانِيُّ وَتَبِعَهُ الْعَيْنِيُّ: إِنْ قُلْتُ: مَا وَجْهُ تَعْلُقِ الْبَابِ بِكِتَابِ الْوُضُوءِ؟ قُلْتُ: إِنْ كَانَتْ النُّسخَةُ كِتَابَ الطَّهَارَةِ بَدَلَ كِتَابِ الْوُضُوءِ فَلَا خَفَاءَ فِيهِ =

243 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ،

معمر عَنْ عاصم بن سليمان قَالَ دخلنا على أبي العالية وهو وجع فوضَّؤوه فلَمَّا بقيت إحدى رجله قَالَ امسحوا على هذه فإنها مريضة وكانت بها حمرة، وقال الحافظ العسقلاني وزاد ابن أبي شيبة أنها كانت معصوبة، وقال محمود العيني ليس رواية ابن أبي شيبة هذا وإنما المذكور في مصنفه حَدَّثَنَا أَبُو معاوية عَنْ عاصم وداود عَنْ أَبِي العالية أَنَّهُ اشْتَكَى رِجْلَهُ فَعَصَبَهَا وَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَيْهَا وَهَذَا غَيْرُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومطابقة هذا الأثر للترجمة من حيث إنها متضمنة لجواز الاستعانة في الوضوء وإزالة النجاسة والترجمة معقودة لبيان ذلك.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ كَمَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرِ الْبَيْكَنْدِيِّ كَمَا فِي بَعْضِ الْأَصُولِ وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيَّانِيُّ لَمْ يَنْسِبْهُ أَحَدٌ مِنَ الرِّوَاةِ وَهُوَ عِنْدِي ابْنُ سَلَامٍ وَبِذَلِكَ جَزَمَ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ وَقَدْ مَرَّرَ فِي بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ الصَّبَّاحِ وَهَشَامُ بْنُ عِمَارَةَ عَنْ سُفْيَانَ وَرَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ أَيْضًا عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وَفِي رِوَايَةِ حَدَّثَنَا (سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالزَّايِ الْمَكْسُورَةِ سَلَمَةُ بَفَتْحِ اللَّامِ ابْنُ دِينَارٍ الْأَعْرَجُ الْمَخْزُومِيُّ الزَّاهِدُ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ.

(سَمِعَ) أَي: أَنَّهُ سَمِعَ (سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ) الْأَنْصَارِيَّ أَبُو الْعَبَّاسِ وَكَانَ اسْمُهُ حَزَنًا فَسَمَّاهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَهْلًا رَوَى لَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِائَةَ حَدِيثٍ

وإلا فالمراد بالوضوء معناه اللغوي فيتناول رفع الحدث أيضًا، أو الاصطلاحي فيكون ذكر الطهارة من الخبث بالتبعية لكونهما من شرائط الصلاة ومن باب النظافة وغير ذلك، انتهى. وقال الحافظ: هذه الترجمة معقودة لبيان أن إزالة النجاسة ونحوها يجوز الاستعانة فيها كما تقدم في الوضوء، وبهذا يظهر مناسبة أثر أبي العالية لحديث سهل، انتهى. وقال شيخ المشايخ في «التراجم»: غرض الباب إثبات جواز التوضي من يد الغير وللبيض فيه خلاف، وحديث الباب مرسل الصحابي لأن سهل كان صغيرًا ما شهد أحدًا، ومرسل الصحابي مقبول يعمل به، انتهى. قلت: ما أفاده شيخ المشايخ من الغرض تقدم هذا نصًا في (باب الرجل يوضؤ صاحبه).

وَسَأَلَهُ النَّاسُ، وَمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَحَدٌ: بِأَيِّ شَيْءٍ دُورِي جُرْحُ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، «كَانَ عَلَيَّ يَجِيءُ بِتُرْسِهِ فِيهِ مَاءٌ، وَقَاطِمَةٌ تَغْسِلُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَ، فَأُخِذَ حَصِيرٌ فَأُحْرِقَ،.....

وثمانية وثمانون حديثاً ذكر البُخَارِيُّ منها تسعة وثلاثين مات سنة إحدى وتسعين وهو ابن مائة سنة وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة، ورجال هذا الإسناد ما بين مكِّي ومدني وقد أخرج متنه المؤلف في الجهاد والنكاح والترمذي وابن ماجة في الطب وقال الترمذي حسن صحيح.

(و) الحال أنه (سَأَلَهُ النَّاسُ) وفي بعض النسخ: وسألوه الناس وهو على حد قولهم: أكلوني البراغيث.

(وَمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَحَدٌ) يعني عند السؤال ذكره ليكون أدلّ على صحّة سماعه لقربه منه والجملة حال أيضاً إمّا من مفعول سأل فهما متداخلتان وإمّا من مفعول سمع فهما مترادفتان ويمكن أن تكون جملة معترضة لا محلّ لها من الإعراب.

(بِأَيِّ شَيْءٍ دُورِي) بواوين الأولى ساكنة والثانية مكسورة على البناء للمجهول وحذف في بعض الأصول إحدى الواوين كداود وطاوس في الكتابة.

(جُرْحُ النَّبِيِّ ﷺ) الذي أصابه في غزوة أحد لما شجّ رأسه وجرح وجهه.

(فَقَالَ) أي: سهل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا بَقِيَ أَحَدٌ) من الناس (أَعْلَمُ) بالرفع على أنّه صفة أحد يجوز أي: يكون بالنصب على الحالية.

(بِهِ مِنِّي) وغرضه من هذا المقال أنّه أعلم الناس بهذه القضية فإنّ موته تأخّر وكان آخر من بقي من الصحابة بالمدينة كما صرّح به البُخَارِيُّ في النكاح في روايته عَنْ قَتِيبَةَ عَنْ سُفْيَانَ، ومثل هذا التركيب لا يستعمل إلا عند انتفاء المساوي وبهذا يسقط سؤال من قَالَ لا يلزم منه منافاة مساواة غيره له فيه، قيل وكان بين تحديث سهل بذلك وبين وقعة أحد أكثر من ثمانين سنة.

(كَانَ عَلَيَّ) أي: ابن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَجِيءُ بِتُرْسِهِ فِيهِ مَاءٌ، وَقَاطِمَةٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بنت رسول الله ﷺ (تَغْسِلُ عَنْ وَجْهِهِ) أي: وجه النبي ﷺ (الدَّمَ، فَأُخِذَ) على البناء للمفعول (حَصِيرٌ فَأُحْرِقَ) على صيغة المجهول أيضاً.

فَحْشِي بِهِ جُرْحُهُ» (1).

(فَحْشِي) بضم الحاء وكسر الشين المعجمة (بِهِ) أي: بما أحرق (جُرْحُهُ) بالرفع على أَنَّهُ نائب عن الفاعل وفي رواية البُخَارِي فِي الطب فلَمَّا رأت فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الدم يزيد كثرة على الماء عمدت إلى حصير فأحرقتها وألصقتها على الجرح فرقاً للدم وإنما فعلت ذلك لأنَّ في رماد الحصير استمساك الدم، وهذه الواقعة كانت بأحد كما تقدّم.

وزعم ابن سعد: أَنَّ عتبة بن أبي وقاص شجَّ النَّبِيَّ ﷺ في وجهه وأصاب رباعيته فكان سالم مولى أبي حذيفة يغسل عن النَّبِيِّ ﷺ الدم والنبي ﷺ يَقُولُ كيف يفلح قوم صنعوا هذا بنبيهم فأنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ ﴿١٢٨﴾ [آل عمران: 128].

وزعم السهيلي: أَنَّ عبد الله بن قمئة هو الذي جرح وجهه ﷺ.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز مباشرة المرأة أباهما وذوي محارمها ومداواة أمراضهم ولذلك قَالَ أبو العالية امسحوا على رجلي فَإِنَّهَا مريضة ولم يخص بعضهم دون بعض بل عمهم جميعاً.

ومنها: إباحة التداوي لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ داوى جرحه.

ومنها: جواز المداواة بالحصير المحرق لأنَّه يقطع الدم وأنَّه لا ينافي في التوكّل لصدوره من سيد المتوكلين.

ومنها: إباحة الاستعانة في المداواة، ومنها جواز وقوع الابتلاء والأسقام بالأنبياء عليهم السلام لينالوا جزيل الأجر وليعرف أممهم وغيرهم ما أصابهم ويأتسوا بهم وليعلموا أَنَّهُم من البشر يصيبهم محن الدنيا ويظراً على أجسامهم ما يظراً على أجسام البشر ويتيقنوا أَنَّهُم مخلوقون مربوبون ولا يفتنون بما ظهر على أيديهم من المعجزات كما افتتن النصارى، ومنها سؤال من لا يعلم من يعلم عَنْ أمر خفي عليه.

ومنها: جواز اتخاذ الترس في الحرب.

77 - بَابُ السَّوَاكِ

77 - بَابُ السَّوَاكِ

(بَابُ السَّوَاكِ) بكسر السين على الأفصح وهو يطلق على الفعل وعلى العود الذي يستاك به، قَالَ ابْنُ سَيِّدَةَ: السَّوَاكُ يَذْكُرُ وَيُؤْنِثُ وَهُوَ كَالْمَسْوَاكِ وَالْجَمْعُ سَوَاكٌ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: رَبَّمَا يَهْمَزُ فَيَقَالُ سُوْكَ، يَقَالُ: سَاكَ الشَّيْءُ سَوَاكًا ذَلِكَ وَسَاكَ فَمَهُ بِالْعَوْدِ وَاسْتَكَ مَشْتَقٌّ مِنْهُ، وَفِي الْجَامِعِ السَّوَاكُ وَالْمَسْوَاكُ مَا يَدْلُكُ بِهِ الْأَسْنَانُ مِنَ الْعَوْدِ وَالتَّذْكِيرِ أَكْثَرُ وَهُوَ نَفْسُ الْعَوْدِ الَّذِي يَسْتَكَ بِهِ، وَأَصْلُهُ الْمَشْيُ الضَّعِيفُ يَقَالُ: جَاءَتْ الْغَنَمُ.

بَابُ فَضْلِ السَّوَاكِ

رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ، وَمَسْخُطَةٌ لِلشَّيْطَانِ»، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحَيْهِمَا، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ وَالْكَبِيرِ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَزَادَ فِيهِ: «وَمَجْلَاةٌ لِلْبَصَرِ»، وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «تَسَوَّكُوا، فَإِنَّ السَّوَاكَ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ، مَا جَاءَنِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا أَوْصَانِي⁽¹⁾ بِالسَّوَاكِ، حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَفْرُضَ عَلَيَّ وَعَلَى أُمَّتِي، وَلَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّيْ لَفَرَضْتُهُ عَلَيْهِمْ، وَإِنِّي لَأَسْتَكَ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ أَحْفِي مَقَادِمَ فَمِي»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ.

وَقَالَ ﷺ خَيْرٌ خِلَالِ الصَّائِمِ السَّوَاكُ، وَقَالَ ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ⁽²⁾ عَلَى

(1) وَفِي شَرْحِ السَّنَةِ: وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَفَارِقَ السَّوَاكُ مِنْ نَفْسِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَأَطْرَافِ النَّهَارِ، هَكَذَا رَوَى عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ يَلْعَقُونَ السَّوَاكَ بِأَطْرَافِ أُرْدِيَتِهِمْ وَعِمَائِمِهِمْ، وَإِذَا نَامُوا وَضَعُوا تَحْتَ رُؤُوسِهِمْ. كُنْزُ الْعَيْنِ.

(2) وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَمَرَ بِالسَّوَاكِ وَقَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ الْعَبْدُ إِذَا تَسَوَّكَ ثُمَّ قَامَ يَصْلِي قَامَ الْمَلِكُ خَلْفَهُ فَيَسْتَمِعُ لِقِرَاءَتِهِ فَيَدْنُو مِنْهُ»، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا حَتَّى يَضَعَ فَاهُ عَلَى فَمِهِ فَمَا يَخْرُجُ مِنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا صَارَ فِي جَوْفِ الْمَلِكِ، فَطَهَرُوا أَفْوَاهَهُمْ لِلْقُرْآنِ. رَوَاهُ الْبَزَارُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ لَا بَأْسَ بِهِ، وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ بَعْضُهُ مَوْقُوفًا. قَالَ الْحَافِظُ الْمَنْذَرِيُّ وَلَعَلَّهُ أَشْبَهَ فِي الضِّيَاءِ الْمَعْنَوِيِّ.

وَقَالَ

أَمْتِي لَأَمْرَتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وقال ﷺ: «عليك بالسواك؛ فَإِنَّ فِيهِ عَشْرَ خِصَالٍ مَحْمُودَةٍ، مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، وَمَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ، وَمَفْرَحَةٌ لِلْمَلَائِكَةِ، وَمَجْلَاةٌ لِلْبَصَرِ، وَيَبْيِضُ الْأَسْنَانُ، وَيَشَدُّ اللَّثَةُ»، بكسر اللام وتخفيف الثاء المثناة هي ما حول الأسنان وأصلها لثي، والهاء عوض عن الياء، وجمعها ألثاث، ولثي كذا في الصحاح، ويذهب البخر، وهو نتن الفم، ويهضم الطعام، ويقطع البلغم، ويضاعف الصلاة، ويظهر طريق القرآن وهو الفم فإنه قلت عدّها إحدى عشرة خصلة وذكر أنها عشر خصال.

الجواب: أَنَّ قَوْلَهُ يَطْهَرُ طَرِيقَ الْقُرْآنِ فِي الْحَقِيقَةِ يَعُودُ إِلَى كَوْنِهِ مَطْهَرَةً لِلْفَمِ فِيمَا شَاءَ وَاحِدَ فَعَادَتِ إِلَى عَشْرِ خِصَالٍ.

(وَقَالَ) ﷺ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا عَلِيُّ؛ عَلَيْكَ بِالسَّوَاكِ، فَإِنَّ فِيهِ أَرْبَعًا وَعَشْرِينَ فَضِيلَةً فِي الدِّينِ وَالْبَدَنِ، وَعَدَّاهَا فِي كَنْزِ الْعِبَادَةِ نَقْلًا عَنْ شَرْحِ السَّنَةِ، فَقَالَ:

أَوَّلَاهَا: يَرْضَى الرَّحْمَنُ، وَمَنْ رَضِيَ عَنْهُ الرَّحْمَنُ فَقَدْ دَخَلَ الْجَنَّةَ.

الثانية: يَصِيبُ السَّنَةُ.

الثالثة: الصَّلَاةُ مَعَهُ تَضَعُفُ بِبُضْعَةٍ وَسَبْعِينَ ضِعْفًا.

الرابعة: يورث السَّعَةَ وَالْغِنَاءَ وَيُزِيلُ الْفَقْرَ وَالْحَاجَةَ.

والخامسة: يَطِيبُ النِّكْهَةَ.

والسادسة: يَشَدُّ اللَّثَةَ.

والسابعة: يذهب الصُّدَاعُ وَالْأَسْنَانُ وَيُسْكِنُ عُرُوقَ الرَّأْسِ وَلَا يَضْرِبُ عَلَيْهِ عِرْقٌ سَاكِنٌ.

الثامنة: يذهب وجع الأضراس.

والتاسعة: تصافحه الملائكة لما يرون عليه من البهاء والنور.

العاشرة: ينقي أسنانه ويبرِّقها.

الحادية عشرة: يشيِّعه الملائكة من منزله إلى المسجد، ومن مسجده إلى

منزله.

- الثانية عشرة: يستغفر له حملة العرش .
- الثالثة عشرة: كأنه يقتدي بجميع الأنبياء ويقفو آثارهم ويلتمس هداهم .
- الرابعة عشرة: يفتح له باب من أبواب الجنة فيدخله بغير حساب .
- الخامسة عشرة: يكتب له بعد من يسلم من يومه إلى يوم القيامة حسنات .
- السادسة عشرة: يغلق عنه أبواب الجحيم .
- السابعة عشرة: يستغفر له الرسل والأنبياء .
- الثامنة عشرة: يقبض ملك الموت روحه طاهراً مطهراً .
- التاسعة عشرة: لا يأتي ملك الموت عند قبض روحه إلا في صورته التي يقبض فيها الأنبياء .
- العشرون: لا يخرج من الدنيا حتى يسقى من الرحيق المختوم .
- الحادية والعشرون: يزيد في الحفظ ويلقى الحكمة .
- الثانية والعشرون: إذا مات يصير قبره أوسع من الدنيا .
- الثالثة والعشرون: لا يؤذيه شيء من دواب الأرض .
- الرابعة والعشرون: يكسى كسوة الأنبياء ويكرم إكرام الأنبياء، ويدخل الجنة بغير حساب، انتهى كلامه .
- وقد تقدّم من منفعه: أنّه مطهرة للفم، ومفرحة للملائكة، ومسحطة للشيطان ومجلاة للبصر ومذهب البخر من الفم، ويهضم الطعام، ويقطع البلغم، ومن منفعه أيضاً أنّه يقوي المعدة، ويقطع المرّة، ويزيد الرجل فصاحة⁽¹⁾، فهذه عشر منافع، تتمّه أربع وثلاثون منفعة».
- وقال ﷺ: «الوضوء شطر الإيمان والسواك⁽²⁾ شطر الوضوء».

(1) قوله: يزيد الرجل فصاحة إنّ السواك ينقص البلغم ونقصان البلغم يزيد اللسان انطلافاً والقول بياناً ألا ترى أن من غلبت عليه الرطوبة اعتقل لسان كذا في شرح كنز العبد في مقدمة الفزونية وشرحه الضياء المكي.

(2) أما قوله شطر الإيمان فيحتمل أن يكون معناه الطهارة شرط الصلاة، فإن الإيمان ورد في كتاب الله تعالى بمعنى الصلاة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾ [التوبة: 120] إيمانكم أي: صلاتكم إلى بيت المقدس، ويحتمل أنّه جعل شطر الإيمان على وجه الاتساع، =

ابْنُ عَبَّاسٍ: «بُتُّ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَنْتَّ».

وقال ﷺ: «ركعتان يستاك فيهما العبد أفضل من سبعين ركعة لا يستاك فيها»، رواه أبو نعيم بإسناد حسن من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ركعتان بالسواك أفضل من سبعين ركعة بغير سواك».

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَأَنْ أَصْلِي رَكْعَتَيْنِ بِسَوَاكِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصْلِي سَبْعِينَ رَكْعَةً بِغَيْرِ سَوَاكِ»، رواه أبو نعيم في كتاب السواك بإسناد جيد، كذا في مقدمة الغزنوي وشرحه لضياء المكي.

الغنم والإبل تستاك هزلاً أي: لا تحرك رؤوسها، وفي الصحاح: يجمع على سوك مثل كتاب وكتب ويقال ساك فمه وإذا لم يذكر الفم يقال استاك.

ووجه المناسبة بين البابين أَنَّ كلاً منهما يشتمل على الإزالة غير أَنَّ الباب الأوّل يشتمل على إزالة الدم وهذا الباب على إزالة رائحة الفم وهذا القدر كاف فيه، وأمّا وجه ذكره بين هذه الأبواب في هذا الكتاب فهو أَنَّ الأبواب كلّها في أحكام الوضوء وإزالة النجاسات ونحوها والسواك من سنن الوضوء عند الأكثرين.

وَقَالَ (ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (بُتُّ) كَبَعْتُ مِنَ الْبَيْتُوتَةِ (عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَنْتَّ) مِنَ الْإِسْتِنَانِ وَهُوَ الْإِسْتِيَاكُ وَهُوَ ذَلِكَ الْأَسْنَانُ وَحَكَّهَا بِمَا يَجْلُوهَا مَأْخُوذٌ مِنَ السِّنِّ وَهُوَ إِمْرَارُ الشَّيْءِ الَّذِي فِيهِ خَشُونَةٌ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ وَمِنْهُ الْمِسْنُ الَّذِي يَشْحَذُ بِهِ الْحَدِيدَ وَنَحْوَهُ.

وقال ابن الأثير: الاستنّان استعمال السواك افتعال من الأسنان وهو الإمرار على شيء، وهذا التعليق سقط من رواية المستملي وهو طرف من حديث طويل في قصة مبيت ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند خالته ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ليشاهد صلاة النَّبِيِّ ﷺ بالليل وقد وصله المؤلف من طرق وقد وصله بلفظه هذا في تفسير آل عمران.

ذلك لأن الإيمان هو الداعي إلى الصلاة والباعث عليها، والطهور هو السبيل إليها، ولأنَّ انعدام الطهارة في حق الجواز مشاكل لانعدام الإيمان في أمر الوجوب، ولأنَّ الإيمان طهارة من الشرك كما أَنَّ الطهور طهارة عن الصبائية الأحداث، فهما طهارتان إحداهما تختص بالباطن؛ والأخرى بالظاهر كذا في شرح المصابيح للتوربشتي في الضياء.

244 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَوَجَدْتُهُ «يَسْتَنُّ بِسَوَاكٍ بِيَدِهِ يَقُولُ أَغْ، وَالسَّوَاكُ فِيهِ، كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) بضم النون مُحَمَّد بن الفضل المشهور بعارم وقد تقدّم في آخر كتاب الإيمان.
(قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) ابن درهم وقد تقدم في باب المعاصي من أمر الجاهلية.

(عَنْ غِيلَانَ) بفتح المعجمة (ابن جَرِيرٍ) بفتح الجيم المِغُولِي بكسر الميم وسكون العين المهملة وفتح الواو وقيل بفتح الميم نسبة إلى بطن من الأزد مات سنة تسع وعشرين ومائة.

(عَنْ أَبِي بُرْدَةَ) بضم الموحدة عامر بن أبي موسى (عَنْ أَبِيهِ) أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد سبق ذكرهما في باب أي الإسلام أفضل، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وكوفي، وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة أيضًا.

(قَالَ) أي: أنه قَالَ: (أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَوَجَدْتُهُ يَسْتَنُّ) قد مرّ تفسير الاستنّان.
(بِسَوَاكٍ) كان (بِيَدِهِ) حال كونه ﷺ (يَقُولُ أَغْ أَغْ) بضم الهمزة وبالعين المهملة كذا في رواية أبي ذرّ وذكر ابن التين أنّ غيره رواه بفتح الهمزة ورواه النسائي وابن خزيمة عَنْ أَحْمَد بن عَبدَةَ عَنْ حَمَّادٍ بتقديم العين على الهمزة، وكذا أخرجه البيهقي من طريق إسماعيل القاضي عَنْ عَارِمٍ شيخ البُخَارِيِّ فيه، وعند أبي داود: أُهُ أَهْ بضم الهمزة وقيل بفتحها والهاء ساكنة، وعند ابن خزيمة عا عا، وفي صحيح الجوزقي: إِخْ إِخْ بكسر الهمزة بالخاء المعجمة وفي بعض النسخ: أَغْ أَغْ بالغين المعجمة، والرواية الأولى أشهر، وإنما اختلف الرواة لتقارب مخارج هذه الأحرف وكلّها ترجع إلى حكاية صوته عليه السلام إذ جعل طرف السواك على لسانه يستنّ من فوق كأنّه يبلغ السواك إلى أقصى الحلق.
(وَالسَّوَاكُ فِيهِ) جملة حالية (كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ) أي: يتقيأ وهو من باب التفعّل

(1) تحفة: 9123. أخرجه مسلم في الطهارة باب السواك رقم (254).

الذي هو للتكلف يقال هاع يهوع إذا قاع من غير تكلف فإذا تكلف يقال تهوع ، وفي الموعب هاع الرجل يهوع هوعًا وهوعًا جاء القيء بغير تكلف وأنشد :

ما هاع عمرو حين أدخل حلقه يا صاح ريش حمامة بل قاء
والذي يخرج من الحلق يسمى هواع وهوعته ما أكلته إذا استخرجته من
حلقك ، وعن إسماعيل الهوعاء مثال عشراء من التهوع ، وعن قطرب الهيعوعة
من الهواع ، والمعنى هنا أنّ له صوتًا كصوت المتقيئ على سبيل المبالغة .

واعلم أنّ السواك سنة مؤكدة لمواظبته ﷺ عليه ليلاً ونهاراً وقد قام الإجماع
عليه حتّى قال الأوزاعي هو شطر الوضوء ، وقد جاءت أحاديث كثيرة تدلّ على
مواظبته عليه السّلام ولكن أكثرها فيه كلام .

وأقوى ما يدلّ على المواظبة وأصحّه محافظته ﷺ له حتّى عند وفاته كما
عند البخاريّ من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : دخل عبد الرحمن بن
أبي بكر رضي الله عنهما على النبيّ ﷺ وأنا مُسِنْدُهُ إلى صدري ومع عبد الرحمن
سواك رطب يستنّ به فأمدّه رسول الله ﷺ ببصره فأخذت السّواك فقضمتها وطيبته
ثم دفعته إلى رسول الله ﷺ فاستنّ ، الحديث ، وقد اختلف العلماء فيه ، فقال
بعضهم لقوله ﷺ : «لولا أن أشقّ على أمّتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء» .
رواه ابن خزيمة وغيره أنّه من سنة الوضوء .

وقال آخرون : إنّ من سنة الصلاة لحديث الشيخين لولا أن أشقّ على أمّتي
لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة . أي : أمر إيجاب .

وقال آخرون : إنّ من سنة الدّين وهو الأقوى والأشبه ، وعند الشافعي هو
مستحبّ ، وقال ابن حزم هو سنة ولو أمكن لكلّ صلاة كان أفضل وهو يوم
الجمعة فرض لازم ، وحكى أبو حامد الإسفرائيني والماوردي عن أهل الظاهر
وجوبه وعن إسحاق أنّه واجب إن تركه عمدا بطلت صلاته وزعم النّوويّ أنّ هذا
لم يصح عن إسحاق ، ويستحب عند قراءة القرآن والاستيقاظ من النوم تغيير الفم
وفي كلّ حال إلّا الصائم بعد الزوال عند الشافعي فإنّه يكره له عنده لا عندنا ،
وكيفيّة عندنا أن يستاك عرضاً لا طويلاً عند مضمضة الوضوء ، وأخرج أبو نعيم من
حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يستاك عرضاً لا طويلاً ،

245 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ «إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ،»

وفي المغني: ويستاك على أسنانه ولسانه ولا تقدير فيه يستاك إلى أن يطمئن قلبه بزوال النكهة واصفرار السنّ ويأخذ السواك باليمنى، والمستحبّ فيه ثلاث مرّات بثلاث مياه ويكون في غلظ الخنصر وطول شبر، والمستحب أن يستاك بعود من أراك وبيابس قد نديّ بالماء ويكون لينةً محرّفاً، وفي المحيط: العلك للمرأة يقوم مقام السواك، وإذا لم يجد السواك يعالج بأصبعه، ففي حديث أنس رضي الله عنه رواه البيهقي أنّه ﷺ قَالَ: «بجزئ من السواك الأصابع» وضعف.

فائدة:

قَالَ ابن عباس رضي الله عنهما: فيه عشر خصال يذهب الخفر، ويجلو البصر، ويشدّ اللثة، ويطبّب الفم، وينقي البلغم، وتفرّج له الملائكة، ويرضي الرب، ويوافق السنة، ويزيد في حسنات الصلاة، ويصحح الجسم، وزاد الترمذي الحكيم، ويزيد الحافظ حفظاً، وينبت الشعر، ويصقّي اللون، ولبلع ريقه في أوّل استياكه فإنّه ينفع من الجذام والبرص وكلّ داء سوى الموت ولا يبلع بعده شيئاً فإنّه يورث النسيان ذكره القسطلاني رحمه الله تعالى.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ) أي: ابن أبي شيبة كما في رواية: وهو أخو أبو بكر بن أبي شيبة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بفتح الجيم هو ابن عبد الحميد (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق الحضرمي وقد تقدّم ذكرهم في باب من جعل لأهل العلم أياً ما (عَنْ حُذَيْفَةَ) أي: ابن اليمان صاحب سرّ رسول الله ﷺ وقد تقدّم في باب قول المحدث ورجال هذا الإسناد كلّهم كوفيّون إلّا حذيفة فإنه عراقيّ وقد مات بالمدائن وقد أخرج متنه المؤلّف في الصلاة وفضل صلاة الليل أيضاً وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجة في الطهارة والنسائي فيه وفي الصلاة أيضاً.

(قَالَ) أي: أنّه قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ) أي: في الليل للصلاة يدلّ عليه رواية البخاري في الصلاة بلفظ: إذا قام للتهجد، ولمسلم نحوه. وحديث ابن عباس رضي الله عنهما يدلّ عليه أيضاً.

يُشَوِّصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ»⁽¹⁾.

78 - باب دَفْعِ السَّوَاكِ إِلَى الْأَكْبَرِ

246 - وَقَالَ عَفَّانُ،

(يُشَوِّصُ) بالشين المعجمة والصاد المهملة قَالَ ابن سيدة شاص الشيء شوصًا غسله وشاص فاه بالسواك شوصًا غسله، وقيل أمره على أسنانه من سفلى إلى علو وقيل هو أن يطعن به فيها، وقد شاصه شوصًا وشوصانًا ذلك، وشاص الشيء زعزعه، وفي الجامع كل شيء غسلته فقد شصته، وقال أبو عبيد: شصته نقيته.

وقال ابن عبد البر: هو الحك.

وقال الخطابي: الشوص ذلك الأسنان عرضًا، وقيل: الشوص هو الموص وهو غسل الشيء في لين ورفق، وفي الغريبين: كل شيء غسلته فقد شصته ومُصَّته، فالمعنى يدلك أو يغسل أو يحك.

(فَاهُ بِالسَّوَاكِ) لأنَّ النوم يقتضي تغيير الفم لما يتصاعد إليه من أبخرة المعدة والسواك آلة تنظيفه فيستحب عند مقتضاه ثم إنَّ قوله إذا قام ظاهر يقتضي تعليق الحكم بمجرد القيام ولفتة كان تدلُّ على المداومة والاستمرار لكن المراد كما عرفت هو القيام للصلاة فتذكر.

78 - باب دَفْعِ السَّوَاكِ إِلَى الْأَكْبَرِ

(باب دَفْعِ السَّوَاكِ إِلَى الْأَكْبَرِ) سنًا.

(وَقَالَ عَفَّانُ) ابن مسلم الصقار البصري الأنصاري أبو عثمان سئل عن القرآن زمن المحنة فأبى أن يقول القرآن مخلوق وكان من حكام الجرح والتعديل جعل له عشرة آلاف دينار على أن يقف عن تعديل رجل ولا يقول عدل أو غير عدل قالوا: قف فيه ولا تقل شيئًا، فقال: لا أبطل حقًا من الحقوق ولم يأخذها مات ببغداد سنة عشرين ومائتين.

(1) طرفاه 889، 1136 - تحفة 3336.

أخرجه مسلم في الطهارة باب السواك رقم (255).

حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَرَانِي أَتَسَوَّكَ بِسَوَاكِ، فَجَاءَنِي رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَنَاوَلْتُ السَّوَاكَ الْأَصْغَرَ مِنْهُمَا، فَقِيلَ لِي: كَبِّرْ، فَدَفَعْتُهُ إِلَى الْأَكْبَرِ مِنْهُمَا» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: اخْتَصَرَهُ نَعِيمٌ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ أُسَامَةَ،

(حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ) بالجيم المضمومة تصغير جارية أبو نافع البصري التميمي الثقة (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر القرشي العدوي وقد تقدّم في آخر كتاب العلم (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَرَانِي) بفتح الهمزة أي: أرى نفسي فالفاعل والمفعول عبارتان عَنْ مَعْبَرٍ عَنْهُ واحد وهذا من خصائص أفعال القلوب.

وقال الْكَرْمَانِيُّ وفي بعض النسخ بضم الهمزة أي: أظن نفسي وقال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ ووهم من ضمّها، وقال محمود الْعَيْنِيُّ وليس بوهم والعبارتان مستعملتان انتهى فتأمل.

وفي رواية المستملي رأني بتقديم الراء والأول أشهر بل الثاني خطأ لأنه إنما أخبر عَمَّا رآه في النوم كما جاء في رواية مسلم من طريق علي بن نصر الجهضمي عَنْ صَخْرٍ أَرَانِي فِي الْمَنَامِ وَفِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ. (أَتَسَوَّكَ بِسَوَاكِ، فَجَاءَنِي رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَنَاوَلْتُ) أي: أعطيت (السَّوَاكَ الْأَصْغَرَ مِنْهُمَا، فَقِيلَ لِي) القائل جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ كما سيذكر من رواية ابن المبارك.

(كَبِّرْ) أي: قدّم الأكبر في السنّ (فَدَفَعْتُهُ إِلَى الْأَكْبَرِ مِنْهُمَا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أي: الْبُخَارِيُّ رحمه الله (اخْتَصَرَهُ) أي: المتن (نَعِيمٌ) بضم النون هو ابن حمّاد المروزي الخراعي الأعور سكن مصر قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَقَدْ كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ كُنَّا نَسْمِيهِ الْفَارِضَ كَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِالْفَرَائِضِ وَسُئِلَ عَنِ الْقُرْآنِ فَلَمْ يَجِبْ بِمَا أَرَادُوهُ فَحَبَسَ بِسَامِرَاءَ حَتَّى مَاتَ فِي السِّجْنِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ زَمَنَ خِلَافَةِ أَبِي إِسْحَاقَ بْنِ هَارُونَ الرَّشِيدِ، وَمَعْنَى الْإِخْتِصَارِ هَهُنَا أَنَّهُ ذَكَرَ مُحَصَّلَ الْحَدِيثِ وَحَذَفَ بَعْضَ مَقْدَمَاتِهِ.

(عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ) أي: عبد الله وقد سبق في الوحي، (عَنْ أُسَامَةَ) بضم الهمزة هو ابن زيد الليثي بالمثلثة المدني وقد تكلم فيه ولهذا ذكره الْبُخَارِيُّ

عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ⁽¹⁾.

استشهداً توفي سنة ثلاث وخمسين ومائة، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ورجال إسناده هذا الحديث ما بين مروزي وبصري ومدني، ورواية عَفَّان وصلها أَبُو عَوَانَةَ فِي صحيحه عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقِ الصَّغَانِي وغيره عَنْ عَفَّان، وكذا أخرجه أَبُو نَعِيمٍ الْأَصْبَهَانِي عَنْ أَبِي أَحْمَدَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ الْعَبَّاسِ الْجَوِينِي ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ثنا عَفَّان، وكذا البيهقي من طريقه.

وأما رواية نعيم فقد وصلها الطبراني في الأوسط عَنْ بَكْرِ بْنِ سَهْلٍ عَنْهُ بَلَفَظَ أَمْرِي جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ أَكْبَرَ، وَقَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْهُ بِغَيْرِ اخْتِصَارٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْهُمْ بَلَفَظَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَنُّ فَأَعْطَاهُ أَكْبَرَ الْقَوْمِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ جَبْرِيلَ أَمْرَنِي أَنْ أَكْبَرَ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ الْقِصَّةُ وَقَعَتْ فِي الْيَقِظَةِ وَرَوَايَةُ صَخْرٍ تَقْتَضِي أَنَّهَا كَانَتْ فِي الْمَنَامِ، وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ ذَلِكَ لَمَّا وَقَعَ فِي الْيَقِظَةِ أَخْبَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِمَا رَأَاهُ فِي النَّوْمِ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ أَمْرَهُ بِذَلِكَ بَوْحِي مُتَقَدِّمٌ فَحَفِظَ بَعْضُ الرُّوَاةِ مَا لَمْ يَحْفَظْهُ الْآخَرُونَ، وَيَشْهَدُ لِرَوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَنُّ وَعِنْدَهُ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ فَأَوْحَى إِلَيْهِ أَنْ أَعْطِ السَّوَاكَ الْأَكْبَرَ.

ويستفاد من الحديث تقديم ذي السنِّ في السَّوَاكِ ويلتحق به السلام والتحية والطعام الشراب والطيب والمشي والركوب والكلام ونحو ذلك، وقال المهلب تقديم ذي السنِّ أولى في كلِّ شيء ما لم يترتب القوم في الجلوس فإذا ترتبوا فالسنة حينئذ تقديم الأيمن هو صحيح.

وسياتي الحديث فيه من الأشرطة، ويستفاد منه أيضًا أَنَّ استعمال سواك الغير ليس بمكروه إِلَّا أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ أَنْ يَغْسِلَهُ ثُمَّ يَسْتَعْمِلَهُ وَفِيهِ حَدِيثٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِينِي السَّوَاكَ لِأَغْسِلَهُ

(1) تحفة 7689، 7474 - 1/71.

أخرجه مسلم في الرؤيا باب رؤيا النبي ﷺ رقم (2271). وفي الزهد والرقائق باب مناولة الأكبر رقم (3003).

قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ،

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ) بفتح الجيم من ضجع يضجع من باب منع يمنع ويروى مُضْطَجِعك والمعنى إذا أردت أن تأتي مضجعك (فَتَوَضَّأْ وَضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ) قد روى الشيخان هذا الحديث من طريق عن البراء بن عازب وليس فيها ذكر الوضوء إلا في هذه الرواية وكذا في رواية الترمذي، ثم إنَّ هذا الوضوء مستحب وإن كان متوضئاً كفاه ذلك الوضوء لأنَّ المقصود النوم على طهارة مخافة أن يموت في ليلته وليكون أصدق لرؤياه وأبعد من تلعب الشيطان به في منامه.

(ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ) لَأَنَّهُ أَسْرَعَ إِلَى الْإِنْتِبَاهِ لِلتَّهَجُّدِ وَلِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى لِكُونِهِ يَمْنَعُ الْإِسْتِغْرَاقَ فِي النَّوْمِ لِقَلْقُوبِ الْقَلْبِ حِينَئِذٍ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وَلَأَنَّهُ أَسْرَعَ إِلَى انْحِدَارِ الطَّعَامِ كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْكُتُبِ الطَّبِيبَةِ.

وتعقبه محمود العيني بأنَّ الذي ذكره الأطباء خلاف هذا فإنهم قالوا النوم على الأيسر أرواح للبدن وأقرب إلى انهضام الطعام ولكن اتباع السنة أحق وأولى.

(ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي) أَي: ذَاتِي (إِلَيْكَ) وجعلتها منقادة لك طائعة لحكمك، وفي رواية أسلمت نفسي إليك، والوجه والنفس هنا بمعنى الذات، وفي أخرى استسلمت، والمعنى أسلمتها لك إذ لا قدرة لي ولا تدبير بجلب نفع ولا دفع ضرر فأمرها مفوض إليك تفعل بها ما تريد واستسلمت لما تفعل فلا اعتراض عليك فيه، ويحتمل أن يكون معنى الوجه القصد والعمل الصالح ولذلك جاء في رواية أسلمت نفسي إليك ووجهت وجهي إليك فجمع بينهما فدلَّ على تغايرهما.

(وَفَوَّضْتُ) من التفويض أَي: رددت (أَمْرِي إِلَيْكَ) وبرئت من الحول والقوة إلا بك فاكفني همَّه وتولني صلاحه.

(وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ) أَي: أسندت يقال لجأت إليه لجأ بالتحريك وملجأ والتجأت إليه بمعنى والموضع أيضاً لجأ وملجأ وألجأته إلى الشيء اضططرته إليه

رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنَاجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ،

والمعنى هنا توكلت عليك واعتمدتك في أمري كما يعتمد الإنسان بظهره إلى ما يسند إليه.

(رَغْبَةً) أي: طمعاً في ثوابك (وَرَهْبَةً) أي: خوفاً من عقابك (إِلَيْكَ) وهما منصوبان على المفعول له على طريقة اللّف والنشر أي: فَوَضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي عَنِ الْمَكَارِهِ وَالشَّدَائِدِ رَهْبَةً، ويحتمل انتصابهما على الحال بمعنى راغباً وراهباً، والجار والمجرور يتعلق برغبة ورهبة وإن تعدّى الثاني بمن إجراء له مجرى رغبة تغليياً كما في قول بعضهم:

ورأيت بعلك في الوغى متقلداً سيفاً ورمحاً
والرمح لا يتقلد، ونحوه قول الآخر:

علفتها تبناً وماء بارداً والماء لا يعلف

(لَا مَلْجَأَ) بالهمزة ويجوز التخفيف، (وَلَا مَنَاجَا) مقصورٌ من نجا ينجو ويجوز همزه للازدواج.

(مِنْكَ) إلى أحد (إِلَّا إِلَيْكَ) ثم إنهما إن كانا مصدرين يتنازعان في منك وإن كانا اسمي مكان فلا إذ اسم المكان لا يعمل، وهذا التركيب مثل لا حول ولا قوة إلا بالله فيجري فيه ما يجري فيه من وجوه الإعراب والفرق بين نصبه وفتحه بالتنوين وعدمه وعند التنوين يسقط الألف.

وقال الطيّب رحمه الله: في هذا النظم غرائب وعجائب لا يعرفها إلا النقاد من أهل البيان، فقوله أسلمت نفسي إشارة إلى أن جوارحه منقادة لله تعالى في أوامره ونواهيه وقوله: وَجَّهْتُ وَجْهِي إِشَارَةً إِلَى أَنْ ذَاتَهُ وَحَقِيقَتَهُ مُخْلِصَةٌ لَهُ بَرِيَّةٌ مِنَ النِّفَاقِ، وقوله فَوَضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ إشارة إلى أن أموره الخارجة والداخلية مفوضة إليه لا مدبر لها غيره، وقوله وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ بعد قوله وفوضت أَمْرِي إِلَيْكَ إشارة إلى أنه بعد تفويض أموره التي يفترق إليها وبها معاشه وعليها مدار أمره يلتجئ إليه ممّا يضرّه ويؤذيه من الأسباب الداخلة والخارجة.

(اللَّهُمَّ آمَنْتُ) أي: صدّقت بِكِتَابِكَ) أنه كتابك (الَّذِي أَنْزَلْتَ) أي: أنزلته والمراد بالكتاب القرآن والإيمان بالقرآن يتضمّن الإيمان بجميع كتب الله

وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مِتُّ مِنْ لَيْلَتِكَ، فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ». قَالَ: فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا بَلَغْتُ: اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتُ: وَرَسُولِكَ، قَالَ: «لَا، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»⁽¹⁾.

المنزلة، ويحتمل أن يعمّ الكل لإضافته إلى الضمير لأنّ المعرف بالإضافة كالمرّف بالألف واللام يحتمل الجنس والاستغراق والعهد بل جميع المعارف كذلك وقد قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6] في أول البقرة يجوز أن يكون للعهد ويراد به ناس بأعيانهم كأبي جهل وأبي لهب والوليد بن المغيرة وأضرابهم وأن يكون للجنس متناولاً لكلّ من صمّم على كفره، وكذلك الحال في قوله: (و) آمنت (بنبيك الذي أرسلت) بحذف العائد.

(فَإِنْ مِتُّ) بناء الخطاب (مِنْ لَيْلَتِكَ) هذه (فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ) أي: على دين الإسلام، وقد يكون الفطرة بمعنى الخلقة كقوله تعالى: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: 30]، وبمعنى السنّة كما في قوله عَلَيْهِ السَّلَام: خمس من الفطرة، وقال الطيّبيّ أي: متّ على الدين القويم ملّة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام فإنه عَلَيْهِ السَّلَام أسلم واستسلم وقال أسلمت لربّ العالمين وجاء بقلب سليم.

(وَاجْعَلْهُنَّ) أي: هذه الكلمات (آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ) وفي رواية ابن عساكر ما تكلم بحذف إحدى التاءين، وفي رواية الكشميهني من آخر ما تتكلم به، وهذه الرواية تبين أنّه لا يمتنع أن يقول بعدهنّ شيئاً ممّا شرع من الذكر عند النوم.

(قَالَ) البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَرَدَّدْتُهَا) بتشديد الدال الأولى وتسكين الثانية أي ردّدت هذه الكلمات (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) لأحفظهنّ، (فَلَمَّا بَلَغْتُ) إلى قوله: (اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتُ: وَرَسُولِكَ) زاد الأصيلي الذي أرسلت. (قَالَ) ﷺ (لَا) أي: لا تقل ورسولك بل قل (وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ) قد ذكروا في هذا أوجهاً:

منها: أنّه أمره أن يجمع بين صفتيه النبوة والرسالة صريحاً وإن كان وصف

(1) أطرافه 6311، 6313، 6315، 7488 - تحفة 1763.

أخرجه مسلم في الذكر والدعاء والتوبة باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع رقم (2710).

الرسالة يستلزم وصف النبوة .

ومنها : أنَّ ألفاظ الأذكار توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب فربما كان في اللفظ سرّ ليس في الآخر وإن كان يرادفه في الظاهر .

ومنها : أنَّه لعلّه أوحى إليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده .

ومنها : أنَّه ذكره احترازًا ممّن أرسل من غير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة لأنهم رسل وليسوا بأنبياء فكأنّه أراد تخليص الكلام من اللبس .

ومنها : أنَّه يحتمل أن يكون ردّه دفعًا للتكرار لأنّه لو قالَ ورسولك لكان مع قوله أرسلت تكرارًا مع ما فيه من تعداد النعمة وتعظيم المنّة في الحالين .

ومنها : ما قاله الحافظ العسقلاني : من أنَّ لفظ النَّبِيِّ أمدح من لفظ الرسول لأنّه مشترك في الإطلاق على كلّ من أرسل بخلاف لفظ النَّبِيِّ فإنّه لا اشتراك فيه عرفًا وعلى هذا فقول من قالَ كلّ رسول نبيّ من غير عكس لا يصحّ إطلاقه .

وتعقّبه محمود العيّنيّ : بأنّ لفظ النَّبِيِّ كيف يكون أمدح وهو لا يستلزم الرّسالة بل لفظ الرسول أمدح لأنّه يستلزم النبوة انتهى .

وأنت خبير بأنّ فيه ذهولاً عنّ قوله لأنّه مشترك في الإطلاق على كلّ من أرسل فإنّه عامّ في كلّ من أرسل من جانب الحقّ أو جانب الخلق ، فافهم .

وقد استدلّ به من منع الرواية بالمعنى كابن سيرين وغيره وكان يذهب هذا المذهب أبو العباس النحويّ ويقول ما من لفظة من الألفاظ المتناظرة من كلامه إلّا وبينها وبين صاحبها فرقًا وإن دقّ ولطف كقولك بلى ونعم فاستدلّ به على أنَّه لا يجوز إبدال لفظ قالَ نبيّ الله مثلاً في الرواية بلفظ : قالَ رسولُ الله وكذا عكسه ، وهذا الاستدلال ليس بشيء لأنّ الذات المخبر عنها في الرواية واحدة فبأي وصفٍ وصفت به تلك الذات من أوصافها اللائقة بها علم القصد بالمخبر عنه ولو تباينت معاني الصفات كما لو أبدل اسمًا بكنية أو كنية باسم فلا فرق بين أن يقول الراوي مثلاً عنّ أبي عبد الله البُخاريّ أو عنّ مُحَمَّد بن إسماعيل البُخاريّ وهذا بخلاف ما في حديث الباب فإنّه يحتمل الأوجه التي تقدّمت من التوقيف وغيره ، على أنَّه لا خلاف في المنع إذا اختلف المعنى .

وفي الحديث ثلاث سنن مهمة مستحبة :

إحداها : الوضوء عند النوم .

والثانية : النوم على الشق الأيمن .

والثالثة : ذكر الله تعالى ليكون قد ختم عمله بالوضوء والدعاء الذي هو من أفضل الأعمال إن قبض روحه في نومه ذلك ، ثم إن هذا الذكر مشتمل على الإيمان بكل ما يجب الإيمان به إجمالاً من الكتب والرسل ومن الإلهيات والنبوات وعلى إسناد الكل إلى الله تعالى من الذوات كمنا يدلّ عليه الوجه ومن الصفات كما يدل عليه الأمر ومن الأفعال كما يدلّ عليه إسناد الظهر عليه مع ما فيه من التوكل على الله والرضى بقضائه هذا بحسب المعاش وعلى الاعتراف بالثواب والعقاب خيراً وشرّاً هذا بحسب المعاد .

ثم النكتة في ختم البخاريّ كتاب الوضوء بهذا الحديث أنه آخر وضوء أمر به المكلف في اليقظة وقد قال ﷺ فيه واجعلن آخر ما تتكلم به فأشعر ذلك بختم هذا الكتاب جعل الله عاقبتنا محمودة ، وخاتمتنا مسعودة ، بحق أشرف الكائنات وأفضل الممكنات ، مُحَمَّدٌ عليه أفضل التحيات ، وأكمل التسليمات وصلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين آمين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

5 - كِتَابُ الْغُسْلِ (1)

5 - كِتَابُ الْغُسْلِ

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الغسل) هكذا في رواية الحافظ العسقلاني بتقديم البسملة، وفي رواية الأكثر بالعكس، وسقطت في رواية الأصيلي، ووقع في روايته باب الغسل، قيل: وهذا أوجه لأن الكتاب يجمع الأنواع والغسل نوع واحد من أنواع الطهارة وإن كان في نفسه يتعدد، والغسل بضم الغين اسم للاغتسال، وهو إسالة الماء وإمراره على الجسم، وبالفتح مصدر، وأما بالكسر فهو اسم لما يجعل مع الماء كالأسنان ونحوه هذا.

وقيل: إذا أريد به الماء فهو مضموم وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح حكاه ابن سيدة وغيره، ثم إنه لما فرغ عن بيان الطهارة الصغرى وهي الوضوء شرع في بيان الطهارة الكبرى وهي الغسل ووجه تقديم الصغرى لكثرة دورانها بخلاف الكبرى، وإنما افتتح كتاب الغسل بآيتي النساء والمائدة إشعاراً بأن وجوب الغسل على الجنب بنص القرآن.

وقال الحافظ العسقلاني: وقدم الآية التي من سورة المائدة على الآية التي

(1) قال الكرمانى: هو بضم الغين اسم للاغتسال، وفي الاصطلاح: غسل البشرة والشعر، وحقيقته جريان الماء على العضو، ولا يشترط الدلك وإمرار اليد، وقال مالك: يشترط فيه الدلك، وكذا قال المزني قياساً على الوضوء، قال ابن بطال: وهذا لازم، قال الكرمانى: ليس بلازم إذ لا نسلم الدلك في الوضوء أيضاً، انتهى.

قال الحافظ: اختلف في الدلك فلم يوجه الأكثر، ونقل عن مالك والمزني وجوبه، واحتج ابن بطال بالإجماع على وجوب إمرار اليد في الوضوء، قال: فيجب في الغسل أيضاً قياساً لعدم الفرق بينهما، وتعقب بأن جميع من لم يوجب الدلك أجازوا غمس اليد في الماء للمتوضئ من غير إمرار فبطل الإجماع.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾⁽¹⁾ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ

من سورة النساء لدقيقة وهي أَنَّ لفظ التِّي في المائدة: ﴿فَأَطْهَرُوا﴾ [المائدة: 6] فيها إجمال ولفظ التِّي في النساء: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: 43] فيها تصريح بالاغتسال وبيان للتطهر المذكور.

وتعقبه محمود العيني: بأنه لا إجمال في قوله: «فأطهروا» فإنَّ معناه فاغسلوا أبدانكم على وجه المبالغة وتطهير البدن هو الاغتسال فلا إجمال فيه لا لغة ولا اصطلاحاً على ما لا يخفى انتهى.

(وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) وفي رواية الأصيلي عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ وهو الذي أصابته الجنابة يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث لأنَّه اسم يجري مجرى المصدر الذي هو الإجناب يقال أجنب يجنب إجنباً والجنابة الاسم وفي اللغة البعد وسمي الإنسان جنباً لأنَّه نهى أن يقرب من مواضع الصلاة ما لم يتطهر ويجمع على أجناب.

(﴿فَأَطْهَرُوا﴾) أي: فاغتسلوا وطهروا أبدانكم أصله يطهروا كاذثر أصله تدثر.

(﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَى﴾) مرضاً يخاف معه من استعمال الماء التلف أو زيادة المرض فإنَّ الواجد له كالفارق أو مرضاً يمنعه من الوصول إليه قَالَ مجاهد فيما رواه ابن أبي حاتم: نزلت في مريض من الأنصار لم يكن له خادم ولم يستطع أن يقوم ويتوضأ.

(﴿أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾) طويل أو قصر لا تجدونه فيه.

(1) قال العيني: قوله: ﴿فَأَطْهَرُوا﴾ أي: اغسلوا أبدانكم على وجه المبالغة، والقاعدة تقتضي أن يكون أصله تطهروا، فلما قصدوا الإدغام قلبت التاء طاء فأدغم في الطاء واجتلبت همزة الوصل، وأصله من التفعّل ليدل على التكلف والاعتماد، وكذلك باب الافتعال يدل عليه، أصله اطتهر فقلب التاء طاء وأدغمت في الطاء، وفيه من التكلف ما ليس في طهر، انتهى. قال المحافظ: قدم الآية التي في سورة المائدة على التي في سورة النساء لدقيقة وهي أَنَّ لفظ التي في المائدة: ﴿فَأَطْهَرُوا﴾ فيه إجمال. ولفظ التي في النساء: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ فيه تصريح بالاغتسال وبيان للتطهير المذكور، ودل على أن المراد بقوله تعالى: ﴿فَأَطْهَرُوا﴾ فاغتسلوا.

أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا

(﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾) فأحدث بخروج الخارج من أحد السبيلين وأصل الغائط المطمئن من الأرض يذهب إليه لقضاء الحاجة احتجاباً عن أعين الناس فهو كناية عن قضاء الحاجة .

(﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾) أي : جامعتموهن وهو قول عليّ والثابت عن ابن عباس وعن أكثر الصحابة والتابعين وإليه ذهب إمامنا الأعظم أبو حنيفة رحمه الله تعالى ، أو ماسستم بشرتهنّ ببشرتكُم وهو قول ابن مسعود وابن عمر وبعض التابعين رضي الله عنهم وبه استدلل الشافعي على أنّ اللبس ينقض الوضوء .

(﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾) أي : فلم تتمكنوا من استعماله إذ الممنوع عنه كالمفقود .

ووجه هذا التقسيم أنّ المترخص بالتيمم إما أحدث أو جنب والحال المقتضية له في غالب الأمر مرض أو سفر والجنب لما سبق ذكره اقتصر على بيان حاله والمحدث لما لم يجر ذكره أسبابه ما يكون سبباً للحديث لذاته وهو خروج الخارج من أحد السبيلين وما يكون سبباً له بالعرض وهو ملازمة النساء فإنّها ليست سبباً للحديث لذاته بل لكونها مظنة لخروج المنيّ أو المذي الذي هو سبب للحديث لذاته واستغنى عن تفصيل أحواله بتفصيل حال الجنب وبيان العذر مجملاً وكأنّه قيل : وإن كنتم جنباً مرضى أو على سفر أو محدثين جئتم من الغائط أو لامستم النساء فأمذيتم عندنا أو مطلقاً عند الشافعية مرضى أو على سفر (﴿فَتَيَمَّمُوا﴾) أي : فتعمّدوا واقصدوا (﴿صَعِيدًا﴾) أي : شيئاً من وجه الأرض فإن الصعيد اسم لوجه الأرض كما في الصحاح وغيره .

(﴿طَيِّبًا﴾) أي : طاهراً منبتاً أولاً ، وقال الشافعي : أي تراباً منبتاً هكذا فسرّه ابن عباس رضي الله عنهما والأول أليق بموضع الطهارة ألا يرى أنّه لو كان التراب نجساً لم يجز التيمم به إجماعاً فعلم أنّ الإنبات له ليس له أثر في هذا الباب ومما يدلّ على ذلك قوله تعالى : ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة : 6] ولأنّ الطيب مشترك بين الطاهر والمنبت والطاهر مراد بالإجماع كما مرّ آنفاً فلا يكون المنبت مراداً لأنّ المشترك لا عموم له .

فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿6﴾ [المائدة: 6]، وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ

﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾) منه قَالَ الشافعية أي: من بعضه فلا بدّ من أن يعلق باليد شيء من التراب وقالت الحنفية لا يشترط ذلك بل لو ضرب المتيّم يده على حجر صلد ومسح به أجزاءه وأمّا الضمير في منه فيحتمل أن يعود إلى الحدث، ويمكن أن يُحمل من على ابتداء الغاية لا التبعض.

﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾) أي: ما يريد الأمر بالطهارة للصلاة أو الأمر بالتيّم تضييقاً عليكم.

﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾) أي: لينظّفكم من الأحداث أو ليطهركم عن الذنوب فإنّ الوضوء تكفير للذنوب أو ليطهركم بالتراب إذا أعوزكم التطهر بالماء فمفعول يريد في الموضعين محذوف واللام للعلّة وقيل إنّها مزيدة والمعنى ما يريد الله أن يجعل عليكم من ضيق حتّى لا يرخّص لكم في التيمم ولكن يريد أن يطهركم وهو كما ترى ضعيف لأنّ كلمة أن لا تقدّر بعد المزيدة.

﴿وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾) أي: ليتم بشرعه ما هو مطهر لأبدانكم ومكفّر لذنوبكم نعمته عليكم في الدّين أو ليتم برّخصه إنعامه عليكم بعزائمه.

﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾) نعمته قيل القائل القاضي البيضاوي فيزيدها عليكم والآية مشتملة على سبعة أمور كلّها مثنى طهارتان أصل وبدل، والأصل اثنان مستوعب وغير مستوعب، وغير المستوعب باعتبار الفعل غسل ومسح، وباعتبار المحلّ محدود وغير محدود كالرأس، وأنّ ألّتها مائع وجامد، وموجبهما حدث أصغر أو أكبر، وأنّ المبيح للعدول إلى البدل مرض أو سفر، وأنّ الموعود عليهما تطهير الذنوب وإتمام النعمة، (وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾) [النساء: 43] أي: لا تقوموا إليها وأنتم سكارى من خمر حتّى تفيقوا وتعلموا ما تقولون في صلاتكم، روي أنّ عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه صنع مأدبة⁽¹⁾ ودعا

(1) وهي اسم للطعام الذي يُدعى إليه إكراماً للمدعو.

وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿٤٣﴾ [النساء: 43].

نفروا من الصحابة رضي الله عنهم حين كانت الخمر مباحة فأكلوا وشربوا حتى ثملوا وجاء وقت صلاة المغرب فتقدم أحدهم وقيل هو علي رضي الله عنه ليصلي بهم فقرا أعبدا ما تعبدون فنزلت رواه الترمذي وأبو داود، وقال الضحاك عني به سكر النوم لا سكر الخمر وقيل أراد بالصلاة مواضع الصلاة وهي المساجد، وليس المراد منه نهى السكران عن قربان الصلاة فإنه تكليف بما لا يطاق وإنما المراد النهي من الإفراط في الشرب.

(﴿وَلَا جُنْبًا﴾) عطف على قوله: ﴿وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ إذ الجملة في موضع النصب على الحال.

(﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾) متعلق بقوله ولا جنبا استثناء من أعْمَ الأحوال أي: لا تقربوا الصلاة جنبا في عامة الأحوال إلا في حالة السفر، وذلك أي جواز قربان الصلاة للجنب المسافر إذا لم يجد الماء فإنه يجوز له أن يتيمم ويصلي، ويشهد لكون هذا الشرط معتبرا يراى آية التيمم عقيب هذا الحكم واشتراط صحة التيمم بعدم وجدان الماء، أو هو صفة لقوله جنبا أي: جنبا غير عابري سبيل، وفيه دليل على أن التيمم لا يرفع الحدث، ومن فسر الصلاة بمواضعها فسر عابري سبيل بالمجتازين فيها وجوز الشافعي رحمه الله للجنب عبور المسجد والمرور فيه وقال إمامنا الأعظم أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز له ذلك إلا إذا كان فيه الماء أو الطريق.

(﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾) غاية النهي عن القربان حال الجنابة وفي الآية تنبيه على أن المصلي ينبغي أن يتحرز عما يلهيه ويشغل قلبه ويركي نفسه عما يجب تطهيرها عنه.

(﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾) وقد سبق تفسيره آنفاً.

(﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾) فلذلك يسر الأمر عليكم ورخص لكم هكذا سيق الآيتان بتماهما في هذه الرواية. وعند ابن عساكر ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾ إلى قوله: ﴿وَلَيْتُمْ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُشْكُرُونَ﴾، وفي رواية: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنْبًا

1 - باب الوُضوء قَبْلَ الغُسلِ

248 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ،

عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ.....

فَاطَهَرُوا ﷺ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، وَفِي أُخْرَى: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَفْوَ عَفْوَ﴾.

1 - باب الوُضوء قَبْلَ الغُسلِ

(باب) حكم (الوضوء قَبْلَ الغُسلِ) أي: قبل أن يشرع في الاغتسال هل هو واجب أم مستحب أم سنّة، وقال الحافظ العسقلاني: في باب الوضوء قبل الغسل أي: استحبابه.

قَالَ الشافعي في الأم: فرض الله تعالى الغسل مطلقاً لم يذكر شيئاً يبدأ به قبل شيء فكيف ما جاء به المغتسل أجزأه إذا أتى بغسل جميع بدنه انتهى.

وقال محمود العيني: إن كان النّصّ مطلقاً ولم يذكر فيه شيئاً يبدأ به فعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرَتْ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ غَسَلِهِ فَيَكُونُ سَنَةً غَيْرَ وَاجِبٍ، أَمَّا كَوْنُهُ سَنَةً فَلِفَعْلِهِ ﷺ، وَأَمَّا كَوْنُهُ غَيْرَ وَاجِبٍ فَلَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْغُسْلِ كَالْحَائِضِ إِذَا أَجْنَبَتْ يَكْفِيهَا غَسْلُ وَاحِدٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَهُ إِذَا كَانَ مُحَدِّثًا قَبْلَ الْجَنَابَةِ، وَقَالَ دَاوُدُ يَجِبُ الْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ فِي الْجَنَابَةِ الْمَجْرَدَةِ بِأَنْ يَأْتِيَ الْغَلَامُ أَوْ الْبَهِيمَةُ أَوْ لَفَّ ذَكَرَهُ بِخَرْقَةٍ فَأَنْزَلَ، وَفِي أَحَدِ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ يُلْزَمُهُ الْوُضُوءُ فِي الْجَنَابَةِ مَعَ الْحَدَثِ وَفِي قَوْلِهِ الْآخِرُ يَقْتَصِرُ عَلَى الْغُسْلِ لَكِنْ يُلْزَمُ أَنْ يَنْوِيَ الْحَدَثَ وَالْجَنَابَةَ وَفِي قَوْلِ يَكْفِي نِيَّةُ الْغُسْلِ وَمِنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَ الْوُضُوءَ بَعْدَ الْغُسْلِ وَأَنْكَرَهُ عَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْأَرْبَعَةُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ (عَنْ هِشَامٍ)

هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ هِشَامٍ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَازِ غَيْرِ مَالِكٍ كَمَا سَيُشار إِلَيْهِ.

(عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ (عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) وَرَجَالُ هَذَا

الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ تَنْسِيٍّ وَكُوفِيٍّ وَقَدْ تَقَدَّمَ كُلُّهُمْ فِي الْوَحْيِ وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ أَيْضًا.

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، بَدَأَ فَغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ،.....»

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ) أي: إذا أراد أن يغتسل (مِنَ الْجَنَابَةِ) أي: لأجلها (بَدَأَ فَغَسَلَ يَدَيْهِ) قبل الشروع في الوضوء والغسل لأجل التنظيف ممّا بهما من مستقذر وسيأتي من حديث ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تقوية ذلك، ويحتمل أن يكون هو الغسل المسنون عند القيام من النوم كما يشهد له زيادة ابن عيينة في هذا الحديث عَنْ هِشَامٍ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ أَيْضًا ثُمَّ يَغْسِلُ فَرْجَهُ، وَكَذَا لِمُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَأَبِي دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ، وَهِيَ زِيَادَةٌ جَلِيلَةٌ لِأَنَّ بِتَقْدِيمِ غَسْلِهِ يَحْصُلُ الْأَمْنُ مِنْ مَسِّهِ فِي أَثْنَاءِ الْغَسْلِ.

(ثُمَّ يَتَوَضَّأُ) تَوْضِيًّا (كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ) احتريزه عَنِ الْوَضُوءِ اللَّغْوِيِّ الَّذِي هُوَ غَسْلُ الْيَدَيْنِ فَقَطْ، فَإِنْ قِيلَ رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَمْسَحُ رَأْسَهُ فِي هَذَا الْوَضُوءِ وَهَذَا خِلَافٌ مَا فِي الْحَدِيثِ.

فالجواب: أَنَّ الصَّحِيحَ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَمْسَحُهَا نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْمَبْسُوطِ، وَظَاهِرُ قَوْلِهَا كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُوَخَّرُ غَسْلَ رِجْلَيْهِ وَهُوَ الْأَصَحُّ مِنْ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

والقول الثاني: أَنَّهُ يُوَخَّرُ عَمَلًا بِظَاهِرِ حَدِيثِ مِيمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَمَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وله قول ثالث: إِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ نَظِيفًا لَا يُوَخَّرُ وَإِنْ كَانَ وَسَخًا أَوْ الْمَاءُ قَلِيلًا أَخَّرَ جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، وَعِنْدَ أَصْحَابِنَا الْحَنْفِيَّةِ إِنْ كَانَ فِي مُسْتَنْقَعِ الْمَاءِ يُوَخَّرُ وَلَا فَلَا، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ أَيْضًا، وَيُعْزَى الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ الْأُولَى إِلَى الْمَالِكِيَّةِ أَيْضًا، ثُمَّ إِنَّ ظَاهِرَهُ مَشْرُوعِيَّةَ التَّكَرَّارِ ثَلَاثًا أَيْضًا وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ ⁽¹⁾ إِنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي شَيْءٍ مِنْ وَضُوءِ الْجَنْبِ ذِكْرُ التَّكَرَّارِ، وَقَدْ أَفْتَى بَعْضُ الْمَشَائِخِ بِأَنَّ التَّكَرَّارَ فِي الْغَسْلِ لَا فَضِيلَةَ فِيهِ فَإِنَّ إِحَالَتهَا عَلَى وَضُوءِ الصَّلَاةِ تَقْتَضِيهِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ أَنَّهُ لَا فَضِيلَةَ فِي عَمَلِ الْغَسْلِ أَنْ لَا تَكُونَ فِي وَضُوءِهِ عَلَى أَنَّهُ

(1) قوله: فَإِنْ إِحَالَتهَا جَوَابَ عَمَّا قَالَهُ الْقَاضِي وَعَمَّا أَفْتَى بِهِ بَعْضُ الْمَشَائِخِ.

ثُمَّ يُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ، فَيَحْلُلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ،

قد ورد صريحاً من طرق صحيحة أخرجها النسائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أنها وصفت غسل رسول الله ﷺ من الجنابة، الحديث. وفيه يمضمض ثلاثاً ويغسل ثلاثاً ويغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثم يفيض على رأسه ثلاثاً.

وقال الحافظ العسقلاني: ولم يقع في شيء من طرق هذا الحديث التنصيص على مسح الرأس في هذا الوضوء، وتمسك به المالكية بقولهم: إن وضوء الغسل لا يمسح فيه الرأس بل يكتفي عنه بغسلها، ومن الشيوخ من كان يفتي سائله بالتكرار هذا، ثم إنه يحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد من بعد كما يؤيده قوله: على جلده كله بالتأكيد فإنه يدل على أنه عم جميع جسده بالغسل بعدما تقدم، ويحتمل أنه يكتفي بغسلها في الوضوء على إعادته، وعلى هذا فيحتاج إلى نية غسل الجنابة في أول عضو، وإنما قدّم غسل أعضاء الوضوء تشريقاً لها وليحصل له صورة الطهارتين الصغرى والكبرى وإلى الثاني جنح الداودي شارح المختصر من الشافعية فقال: يقدم غسل أعضاء وضوئه على ترتيب الوضوء لكن بنية غسل الجنابة والله أعلم.

ثم إن النكته في ذكر قولها بدأ فغسل وثم توضأ بلفظ الماضي مع ذكر بواقيها بلفظ المضارع أن إذا كانت شرطية فالماضي بمعنى المستقبل فالكل مستقبل معنى وأما الاختلاف في اللفظ فللإشعار بالفرق بما هو خارج من الغسل وما ليس كذلك وإن كان ظرفية فما جاء ماضياً فهو على أصله وعدل عن الأصل إلى المضارع لاستحضار صورته للسامعين.

(ثُمَّ يُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ، فَيَحْلُلُ بِهَا) أي: بأصابعه التي أدخلها في الماء.

(أَصُولَ شَعْرِهِ) أي: شعر رأسه ويدل عليه رواية حماد بن سلمة عن هشام يخلل بها شق رأسه الأيمن فيتبع بها أصول الشعر ثم يفعل بشق رأسه الأيسر كذلك رواه البيهقي، وفي رواية أصول الشعر، وعند مسلم ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر، وعند الترمذي والنسائي من طريق ابن عيينة ثم يشرب شعره الماء، فظاهر هذه الروايات أن تخليل اللحية كتخليل شعر الرأس، وقد

ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرْفٍ يَبْدِيهِ،

قَالَ ﷺ: «خَلَّلُوا الشَّعْرَ وَأَنْقُوا الْبَشْرَةَ فَإِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ»، وهو واجب عند أصحابنا هنا سِتَّةٌ فِي الْوُضُوءِ، وعند الشافعية واجب في قول وسنة في قول، وقيل واجب في الرأس، وفي اللحية قولان للمالكية فروى ابن القاسم عدم الوجوب وروى أشهب الوجوب، ونقل ابن بطال في باب تخليل الشعر الإجماع على تخليل شعر الرأس وقاسوا اللحية عليها انتهى، والحاصل أَنَّ تخليل اللحية في الغسل إمَّا لعموم قوله أصول الشعر وإمَّا بالقياس على شعر الرأس، والحكمة فيه تليين الشعر وتوطينه ليسهل مرور الماء عليه ويصل إلى البشرة ما لا يصيبها بالصَّبِّ ويكون أبعد عن الإسراف في الماء.

(ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرْفٍ) من الماء إذ هو جمع غرفة بالضم وبالفتح أيضًا وهي قدر ما يغرف من الماء بالكف، وفي رواية الأصيلي غرفات وهي الأصل لأنَّ ممَيِّزَ الثلاثة ينبغي أن يكون من جموع القلَّة لكن قد شاع أن يقوم جمع الكثرة مقام جمع القلَّة وبالعكس على أَنَّ الكوفيين فعل بضم الفاء وكسرهما وفتح العين من باب جموع القلَّة لقوله تعالى: ﴿يَعْشِرُ سَوْرٍ مِّثْلِهِ﴾ [هود: 13] وقوله تعالى: ﴿ثَمَنِي حِجَجٍ﴾ [القصص: 27].

(يَبْدِيهِ) واستفيد منه مشروعية التثليث في الغسل واستحبابه مجمع عليه قياسًا على أعضاء الوضوء وهو أولى بالتثليث من الوضوء فإنَّ الوضوء مبني على التخفيف مع تكراره فإذا استحَبَّ فيه الثلاث فالغسل أولى، قَالَ النَّوَوِيُّ ولا نعلم فيه خلافًا إلَّا ما انفرد به الماوردي فإنه قَالَ لا يستحبُّ التكرار في الغسل هذا، وكذا قَالَ الشيخ أبو علي السبخي في شرح الفروع، وكذا قَالَ القرطبي من المالكية وقال لا يفهم من هذه الثلاث أَنَّهُ غسل رأسه ثلاث مرَّات لأنَّ التكرار في الغسل غير مشروع لما في ذلك من المشقة وإمَّا كان ذلك العدد لأنَّه بدأ بجانب رأسه الأيمن ثم الأيسر ثم على وسط رأسه كما جاء في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الآتي قالت كان رسول الله ﷺ إذا اغْتَسَلَ من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب⁽¹⁾ فأخذ بكفه فبدأ بشقِّ رأسه الأيمن ثم الأيسر ثم أخذ بكفيه فَقَالَ بهما على رأسه، لكن ألحق أَنَّ العدد في ذلك مستحبٌّ عند العلماء وما عمَّ

(1) الحلاب: هو الإناء الذي يسع ثمانية أرتال.

ثُمَّ يُقَيِّضُ الْمَاءَ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ⁽¹⁾.

249 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: «تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، غَيْرَ رِجْلَيْهِ،

وَأَسْبَغَ أَجْزَأَ قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ وَغَيْرُهُ، وَالْجَسَدُ كُلُّهُ كَالرَّأْسِ فِي حَكْمِ التَّثْلِيثِ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَخَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مِنَ الشَّافِعِيَةِ التَّثْلِيثَ بِالرَّأْسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
(ثُمَّ يُقَيِّضُ) أَي: يُسِيلُ ﷺ مِنَ الْإِفَاضَةِ وَهِيَ الْإِسَالَةُ.

(الْمَاءُ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ) أَكَّدَهُ بِلَفْظِ الْكُلِّ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ عَمَّ جَسَدَهُ بِالْغَسْلِ، وَلَا يَفْهَمُ مِنْهُ الدَّلِيلُ، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيَةِ وَالْحَنَابِلَةِ، وَبَعْضُ الْمَالِكِيَةِ، وَخَالَفَ مَالِكٌ وَالْمُزَنِّيُّ فَذَهَبَا إِلَى وَجُوبِهِ وَاحْتِجَّ ابْنُ بَطَّالٍ لِلْجُوبِ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى وَجُوبِ إِمْرَارِ الْيَدِ عَلَى أَعْضَاءِ الْوَضُوءِ عِنْدَ غَسْلِهَا فَيَجِبُ ذَلِكَ فِي الْغَسْلِ قِيَاسًا لِعَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ يُوْجِبِ الدَّلِيلُ أَجَازُوا غَمْسَ الْيَدِ فِي الْمَاءِ لِلْمُتَوَضِّئِ مِنْ غَيْرِ إِمْرَارٍ فَبَطَلَ الْإِجْمَاعُ وَكَذَا الْقِيَاسُ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الْفَرِيَابِيُّ، لَا الْبَيْكَنْدِيُّ، وَقِيلَ: هُوَ الْبَيْكَنْدِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، وَقِيلَ: ابْنُ عَيْنَةَ (عَنِ الْأَعْمَشِ) سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ (عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ (عَنْ كُرَيْبٍ) بِالتَّصْغِيرِ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) وَخَالَه ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمِنْ لَطَائِفِ هَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ فِيهِ رِوَايَةَ تَابِعِيٍّ عَنْ تَابِعِيٍّ عَنْ تَابِعِيٍّ عَنْ تَابِعِيٍّ وَمِنْ لَطَائِفِ هَذَا الْإِسْنَادِ وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلِّفُ فِي مَوَاضِعَ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ فِي الطَّهَارَةِ.

(قَالَتْ) أَي: أَنَّهَا قَالَتْ: (تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ) هُوَ كَالَّذِي قَبْلَهُ احْتِرَازٌ عَنِ الْوَضُوءِ اللَّغْوِيِّ الَّذِي هُوَ غَسْلُ الْيَدَيْنِ فَقَطْ.

(غَيْرَ رِجْلَيْهِ) فَيُؤَخَّرُهُمَا، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: لِيَحْصَلَ الْإِفْتِتَاحُ وَالْإِخْتِتَامُ بِأَعْضَاءِ الْوَضُوءِ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مُخَالِفَةٌ لظَاهِرِ رِوَايَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا السَّابِقَةَ،

(1) طرفاه 262، 272 - تحفة 17164.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَيْضِ بَابِ صِفَةِ غَسْلِ الْجَنَابَةِ رَقْمَ (316).

وَعَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ، ثُمَّ نَحَى رِجْلَيْهِ،
فَعَسَلَهُمَا، هَذِهِ غُسْلُهُ.....

ويمكن الجمع بينهما إمّا بحمل رواية عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على المجاز أي: غسل ما سوى الرجلين وإمّا على حالة أخرى على ما قاله الحافظ العسقلاني، والراجح هو الثاني فإنّ المجاز لا يصار إليه إلا عند الضرورة ولا ضرورة هنا فإنّه يمكن أن تحمل الروايتان إحداهما على أنّه كان في مستنقع الماء والأخرى على أنّه لم يكن كذلك فكل ما جاء من الروايات فيه تأخير الرجلين فهو محمول على أنّه كان في مستنقع الماء جمعاً بين الروايات، وقد تقدّم اختلاف المذاهب في هذه المسألة، والله أعلم.

(وَعَسَلَ) (فَرْجَهُ) أي: ذكره أي جمع بين الوضوء وغسل الفرج فإن الواو للجمع المطلق وهو لا يقتضي تقديم أحدهما على الآخر وضعاً لكن بين ذلك فيما رواه البخاريّ من طريق ابن المبارك عن الثوريّ فذكر أولاً غسل اليدين ثم غسل الفرج ثم مسح يده بالحائط ثم الوضوء غير رجله وذكره بثم الدالة على الترتيب في جميع ذلك والأحاديث يفسّر بعضها بعضاً، فلا حاجة إلى أن يقال أخره لعدم وجوب التقديم كما هو مذهب الشافعية قَالَ النَّوَوِيُّ في زيادة الروضة ينبغي أن يستنجي قبل الوضوء والتميم فإن قدّمهما صح الوضوء دون التيمم انتهى.

ولا إلى أن يقال إنّ الواو ليست للترتيب بل للحال بل لا وجه له لأنّه كيف يتوضأ في حال غسل الفرج فتأمل، وكذا الأمر في قوله: (وَ) غسل (مَا) أي: الذي (أَصَابَهُ مِنَ الْأَذَى) أي: النجاسة، وتفسير الأذى بالمستقذر الطاهر كالمخاط عندنا وعند الشافعية وكالمنيّ عندهم من ضيق العطن ثم إنّ البدء بغسل الفرج وإزالة النجاسة عن بدنه ثمّ التوضؤ كلّها سنّة عندنا وعندهم، ولو كان على جسد المغتسل نجاسة كفاه لها وللجنابة غسلة واحدة لأنّ الأصل عدم التكرار على ما صحّحه النوويّ وغيره من الشافعية لكن السنّة البدء بغسلها ليقع الغسل على أعضاء طاهرة.

(ثُمَّ أَفَاضَ) (عَلَيْهِ الْمَاءَ)، ثُمَّ نَحَى رِجْلَيْهِ، فَعَسَلَهُمَا، هَذِهِ: أي: الأفعال المذكورة (غُسْلُهُ) بضم الغين أو صفة غسله عليه السّلام، وفي رواية هذا غسله وهو ظاهر.

مِنَ الْجَنَابَةِ»⁽¹⁾.

(مِنَ الْجَنَابَةِ) وأشار الإسماعيلي إلى أن هذه الجملة الأخيرة مدرجة من قول سالم وأن زائدة بن قيس بين ذلك في روايته عن الأعمش ومما ذكره المؤلف في حديث ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على ما يأتي ثم ضرب بشماله الأرض فدلّكها دلّكاً شديداً، ثم توضأ وضوءاً للصلاة، ثم أفرغ على رأسه ثلاث جفّاتٍ ملاً كَفَّهُ وفي آخره: ثم أتى بالمنديل فردّه.

وفي رواية: وجعل يَقُولُ بالماء هكذا ينفضه، وفي لفظ: ثم غسل فرجه، ثم قَالَ بيده إلى الأرض فمسحها بالتراب ثم غسلها، وفي لفظ: وضعت له غِسْلاً فسترته بثوب، وفي لفظ: فأكفأ يمينه على شماله مرتين أو ثلاثاً، وفي لفظ: ثم أفرغ يمينه على شماله فغسل مذاكيره وفيه: ثم غسل رأسه ثلاثاً، وفي لفظ: فلَمَّا فرغ من غسله غسل رجله، وفي لفظ: فغسل كَفَّيه مرتين أو ثلاثاً.

وعند مسلم: فغسل فرجه وما أصابه، ثم مسح يده بالحائط أو الأرض، وفي صحيح الإسماعيلي: مسح يده في الجدار وحين قضى غُسْله غسل رجله، وفي لفظ: فلَمَّا فرغ من فرجه ذلك يده بالحائط ثم غسلها، فلَمَّا فرغ من غسله غسل قدميه.

وعند ابن خزيمة: ثم أفرغ على رأسه ثلاث جفّاتٍ ملاً كَفَّيه فأتى بمنديل فأبى أن يقبله.

وعند أبي علي الطوسي في كتاب الأحكام مصحّحاً: فأتيته بثوب فَقَالَ بيده هكذا.

وعند الدارقطني: ثم غسل سائر جسده.

وعند أبي مُحَمَّد الدارمي فأعطيته ملحفةً فأبى، قَالَ أبو مُحَمَّد: هذا أحبّ إليّ من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وعند ابن ماجه: فأكفأ الإناء بشماله على يمينه فغسل كَفَّيه ثلاثاً، ثم أفاض على فرجه، ثم ذلك يده بالأرض، ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه ثلاثاً

(1) أطرافه 257، 259، 260، 265، 266، 274، 276، 281 - تحفة 18064.

أخرجه مسلم في الحيض باب صفة غسل الجنابة رقم (317).

وذراعيه ثلاثاً، ثم أفاض على سائر جسده، ثم تنحّى فغسل رجله .

وفي هذه الروايات استحباب الإفراغ باليمين على الشمال للمغترب من الماء، وفيها: مشروعية المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة، وتمسك به الحنفية للقول بوجوبهما .

وتعقّب: بأنّ الفعل المجرد لا يدلّ على الوجوب إلّا إذا كان بياناً لمجمل تعلّق به الوجوب وليس الأمر هنا كذلك وإنّما أوجبوها في الغسل بالنصّ بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾ [المائدة: 6] أي: طهروا أبدانكم وهذا يشمل: الأنف والقم وقد سبق تحقيقه فيما مضى .

وفيها: استحباب مسح اليد بالتراب من الحائط أو الأرض للمبالغة في التنظيف ليكون أنقى، قال الحافظ العسقلانيّ وأبعد من استدلّ به على نجاسة المنى وعلى نجاسة رطوبة الفرج، لأن الغسل ليس مقصوداً على إزالة النجاسة، وقوله في حديث الباب وما أصابه من أذى ليس بظاهر في النجاسة أيضاً .

وتعقبه محمود العينيّ: بأنّ من استدلّ به على نجاسة المنى ما اكتفى بهذا في احتجاجة وقد سبق تفصيله فيما مضى .

وفيها: استحباب التستّر في الغسل ولو كان في البيت .

وفيها: جواز الاستعانة بإحضار ماء الغسل والوضوء .

وفيها: خدمة الزوجات للأزواج، وفيها الصبّ باليمين على الشمال لغسل الفرج بها .

وفيها: تقديم غسل الكفين لمن يريد الاعتراف لثلاً يدخلهما الإناء وفيهما ما لعلّه يستقدر فأما إذا كان الماء في إبريق مثلاً فالأولى تقديم غسل الفرج لتوالي أعضاء الوضوء .

وفيها: جواز نفث اليدين من ماء الغسل وكذا الوضوء وفيه حديث ضعيف أورده الرافعيّ وغيره ولفظه لا تفضوا أيديكم في الوضوء فإنّها مراوح الشيطان،

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ لَمْ أَجِدْهُ وَتَبِعَهُ النَّوَوِيُّ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الضَّعْفَاءِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْعِلَلِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَوْ لَمْ يَعَارِضْهُ هَذَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ لَمْ يَكُنْ صَالِحًا لِأَنَّهُ يَحْتَجُّ بِهِ، وَفِيهَا كِرَاهَةُ التَّنَشُّفِ بِالْمَنْدِيلِ وَنَحْوِهِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ:

أَشْهَرُهَا: أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ تَرْكُهُ، وَقِيلَ: مَكْرُوهُ، وَقِيلَ: مَبَاحٌ، وَقِيلَ: مُسْتَحَبٌّ، وَقِيلَ: مَكْرُوهُ فِي الصَّيْفِ مَبَاحٌ فِي الشِّتَاءِ، وَيُقَالُ لَا حُجَّةَ فِي الْحَدِيثِ لِكِرَاهَةِ التَّنَشُّفِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ إِبَاءَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَخْذِ مَا يَتَنَشَّفُ بِهِ لِأَمْرٍ آخَرَ يَتَعَلَّقُ بِالْخُرْقَةِ أَوْ لِكَوْنِهِ كَانَ مُسْتَعْجَلًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

وَقَالَ الْمُهَلَّبُ: يَحْتَمَلُ تَرْكُهُ الثُّوبَ لِإِبْقَاءِ بَرَكَةِ بَلَلِ الْمَاءِ أَوْ لِلتَّوَاضُعِ أَوْ لِشَيْءٍ رَأَاهُ فِي الثُّوبِ مِنْ حَرِيرٍ أَوْ وَسَخٍ، وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِبْرَاهِيمَ النَّخْعِيِّ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِالْمَنْدِيلِ وَإِنَّمَا رَدُّهُ مَخَافَةٌ أَنْ يَصِيرَ عَادَةً.

وَقَالَ التِّيمِيُّ فِي شَرْحِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَتَنَشَّفُ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ تَأْتِهِ بِالْمَنْدِيلِ، وَقَالَ ابْنُ دَقِيقٍ الْعِيدُ نَفْضُهُ الْمَاءَ بِيَدِهِ يَدَلُّ عَلَى أَنَّ لَا كِرَاهَةَ فِي التَّنَشُّفِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا إِزَالَةٌ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّ التَّنَشُّفَ مِنْ عَادَةِ الْمُتَكَبِّرِينَ، وَرَدُّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الثُّوبَ لِأَجْلِ التَّوَاضُعِ مُخَالَفَةٌ لَهُمْ، وَقَدْ وَرَدَ أَحَادِيثُ فِي هَذَا الْبَابِ، مِنْهَا: حَدِيثُ أُمِّ هَانِئٍ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى غَسَلِهِ فَسَتَرَتْ عَلَيْهِ فَاطِمَةُ، ثُمَّ أَخَذَتْ ثَوْبَهُ فَالتَحَفَ بِهِ هَذَا ظَاهِرُ التَّنَشُّفِ.

وَمِنْهَا: حَدِيثُ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَوَضَعْنَا لَهُ مَاءً فَاغْتَسَلَ ثُمَّ أَتَيْنَاهُ مَلْحَفَةً وَرَسِيَّةً فَاشْتَمَلَ بِهَا فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْوَرَسِ عَلَيْهِ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَزْمٍ.

وَمِنْهَا: حَدِيثُ الْوُضِيِّ بْنِ عَطَاءٍ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ مُحَفُوظِ بْنِ عُلْقَمَةَ عَنْ سَلْمَانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَقَلَبَ جَبَّةَ صُوفٍ كَانَتْ عَلَيْهِ فَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ وَهَذَا ضَعِيفٌ عِنْدَ جَمَاعَةٍ.

ومنها : حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت للنبي ﷺ خرقه يتنَشَّف بها بعد الوضوء رواه الترمذي وضعفه وصححه الحاكم .

ومنها : حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان النَّبِيُّ ﷺ إذا توضَّأ مسح وجهه بطرف ثوبه رواه الترمذي وضعفه .

ومنها : حديث أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت للنبي ﷺ خرقه يتنَشَّف بها بعد الوضوء رواه البيهقي وقال إسناده غير قوي .

ومنها : حديث أنس مثله وأعله ، ومنها حديث أبي مريم إياس بن جعفر عَنْ فلان رجل من الصحابة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان له منديل أو خرقه يمسح بهما وجهه إذا توضَّأ رواه النسائي في الكنى بسند صحيح .

ومنها : حديث منيب بن مدرك الأزدي قَالَ رَأَيْتُ جَارِيَةَ تَحْمِلُ وَضوءًا وَمَنْدِيلًا فَأَخَذَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَاءَ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ بِالْمَنْدِيلِ وَجْهَهُ أَسْنَدَهُ الْإِمَامُ مُغَلَّطًا فِي شَرْحِهِ .

وقال ابن المنذر : أَخَذَ الْمَنْدِيلَ بَعْدَ الْوُضُوءِ عَثْمَانُ ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَنَسُ وَبَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ ، وَرَخَّصَ فِيهِ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَعَلْقَمَةُ ، وَالْأَسْوَدُ وَمَسْرُوقٌ ، وَالضَّحَّاكُ ، وَكَانَ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ لَا يَرُونَ بِهِ بَأْسًا وَكَرِهَهُ بَعْدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى وَالنَّخْعِيِّ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَمُجَاهِدٌ وَأَبُو الْعَالِيَةِ .

وقال الحافظ العسقلاني : وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى طَهَارَةِ الْمَاءِ الْمُتَقَاطِرِ مِنْ أَعْضَاءِ الْمُتَطَهِّرِ خِلَافًا لِمَنْ غَلَا مِنَ الْحَنْفِيَّةِ فَقَالَ بِنَجَاسَتِهِ .

وتعقَّبه محمود الْعَيْنِيُّ : بَأَنَّ الْقَائِلَ هُوَ الَّذِي أَتَى بِالْغُلُوفِ حَيْثُ لَمْ يَدْرِكْ حَقِيقَةَ مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ لِأَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْفَتْوَى فِي مَذْهَبِهِمْ أَنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلَ طَاهِرٌ حَتَّى يَجُوزَ شَرْبُهُ وَاسْتِعْمَالُهُ فِي الطَّبِيخِ وَالْعَجِينِ وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَى نَجَاسَتِهِ لَمْ يَقُلْ إِنَّهُ نَجَسٌ فِي حَالِ التَّقَاطُرِ وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ إِذَا سَالَ مِنْ أَعْضَاءِ الْمُتَطَهِّرِ وَاجْتَمَعَ فِي مَكَانٍ هَذَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْوُضُوءَ قَبْلَ الْغُسْلِ سُنَّةٌ وَالْعُلَمَاءُ مُجْمِعُونَ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَمَّا الْوُضُوءُ بَعْدَ الْغُسْلِ فَلَا وَجْهَ لَهُ عِنْدَهُمْ ، وَمَا

2 - باب غُسل الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ

250 - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أُغْتَسِلُ أَنَا

روي عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي رَاضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ لَوْ ثَبِتَ لَكَانَ إِنَّمَا فَعَلَهُ لَانْتِقَاضِ وَضُوئِهِ أَوْ لَشَكِّهِ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

2 - باب غُسل الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ

(باب غُسل الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ) أي: من إناء واحد، ووجه المناسبة بين أبواب هذا الكتاب ظاهر لا يحتاج إلى البيان.

(حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) بكسر الهمزة وتخفيف التحتانية وقد تقدّم في أول كتاب الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) بكسر الذال المعجمة مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ حِفْظِ الْعِلْمِ.

(عَنِ الزُّهْرِيِّ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ (عَنْ عُرْوَةَ) هُوَ ابْنُ الزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَكَذَا رَوَاهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ وَخَالَفَهُمْ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ فَرَوَاهُ عَنْهُ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَرَجَّحَ أَبُو زُرْعَةَ الْأَوَّلَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِلزُّهْرِيِّ فِيهِ شَيْخَانِ فَإِنَّ الْحَدِيثَ مَحْفُوظٌ عَنْ عُرْوَةَ وَالْقَاسِمِ مِنْ طَرُقٍ أُخْرَى، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ أَيْضًا.

(قَالَتْ) أي: أَنَّهَا قَالَتْ: (كُنْتُ أُغْتَسِلُ أَنَا) أَكَّدَ بِضَمِيرِ الْمَنْفَصِلِ لِأَنَّهُ إِذَا عَطَفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ أَكَّدَ أَوَّلًا بِمَنْفَصِلٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ وهو من باب تغليب المتكلم على الغائب لأنَّ النساءَ محلّ الشهوات وحاملات على الاغتسال فكنَّ أصلاً فيه، ونظيره قوله تعالى: ﴿أَسْكَنْتَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾ [البقرة: 35] حيث غلب المخاطب على الغائب بناءً على أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ أَصْلًا مِنْ سَكَنَى الْجَنَّةَ وَحَوَّاءَ عَلَيْهَا السَّلَامُ كَانَتْ تَابِعَةً لَهُ.

وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، مِنْ قَدَحٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ⁽¹⁾.

(وَالنَّبِيُّ ﷺ) فالنبي مرفوع على أنه عطف على الضمير المرفوع، ويجوز أن يكون منصوباً مفعولاً معه.

(مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، مِنْ قَدَحٍ) بفتحتين واحد الأقداح التي للشرب وأمّا القدح بكسر القاف وسكون الدال فهو السهم قبل أن يراش ويركب نصله وكلمة من الأولى ابتدائية والثانية بيانية، ويحتمل أن يكون قد بدلا من إناء بتكرير حرف الجرّ.

(يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ) ولمالك عن الزهري هو الفرق وزاد في روايته من الجنابة أي: بسبب الجنابة ولأبي داود الطيالسي عن أبي ذئب وذلك القدح يومئذ يدعى الفرق، وهو بفتح الفاء والراء قاله القتيبي وغيره وقال التَّوَوِّيُّ هو الأفصح، وقال ابن التين بتسكين الراء وحكى ذلك عَنْ أَبِي زَيْدِ وَابْنِ دَرِيدٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَعَنْ ثَعْلَبِ الْفَرْقِ بِالْفَتْحِ وَالْمُحَدِّثُونَ يَسْكُنُونَهُ وَكَلَامُ الْعَرَبِ بِالْفَتْحِ حَكَاهُ الْأَزْهَرِيُّ عَنْهُ، وَلَعَلَّهُ هُوَ مُسْتَنْدٌ إِلَى الْوَلِيدِ الْبَاجِي فِي زَعْمِهِ أَنَّ الْفَتْحَ هُوَ الصَّوَابُ وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهِمَا لَغْتَانِ.

وحكى ابن الأثير: أَنَّ الْفَرْقَ بِالْفَتْحِ سِتَّةَ عَشَرَ رَطَلًا وَبِالْإِسْكَانِ مِائَةً وَعِشْرُونَ رَطَلًا، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَهُوَ غَرِيبٌ أَنْتَهَى.

وعند مسلم في آخر رواية ابن عيينة عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ سُفْيَانٌ يَعْنِي ابْنَ عِيْنَةَ الْفَرْقُ ثَلَاثَةٌ أَصْعَ، قَالَ التَّوَوِّيُّ وَكَذَا قَالَ الْجَمَاهِيرُ وَيُؤَكِّدُ كَوْنَ الْفَرْقِ ثَلَاثَةً أَصْعَ مَا رَوَاهُ ابْنُ حَبَانَ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِلَفْظٍ: قَدَرُ سِتَّةِ أَقْسَاطٍ، وَالْقَسْطُ بِكَسْرِ الْقَافِ نِصْفُ صَاعٍ بِاخْتِلَافِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَلَا اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمْ أَيْضًا أَنَّ الْفَرْقَ: سِتَّةَ عَشَرَ رَطَلًا فَصَحَّ أَنَّ الصَّاعَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ.

وقيل: الفرق صاعان، وقال الجوهري الفرق مكيال معروف بالمدينة فهو ستة

(1) أطرافه 261، 263، 273، 299، 5956، 7339 - تحفة 16620.

أخرجه مسلم في الحيض باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة رقم (319).

عشر رطلاً ، ونقل أبو عبيد الاتفاق على أن الفرق ثلاثة أصع وعلى أنه ستة عشر رطلاً ولعله يريد اتفاق أهل اللغة وإلا فقد قال بعض الفقهاء من الحنفية وغيرهم : إن الصاع ثمانية أرطال وتمسكوا بما روي عن مجاهد في الحديث الآتي عن عائشة رضي الله عنها أنه حزر الإناء ثمانية أرطال وتوسط بعض الشافعية فقال : الصاع : الذي لماء الغسل ثمانية أرطال ، والذي لزكاة الفطر وغيرها خمسة أرطال وثلاث وسيجيء التفصيل في ذلك في الباب الآتي إن شاء الله تعالى .

وفي الحديث : جواز اغتسال الرجل والمرأة من إناء واحد وكذلك الوضوء وهذا بالإجماع ثم إن هذا الإناء المذكور كان من شبه بفتح الشين المعجمة والموحدة يدل عليه ما رواه الحاكم من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه بلفظ : تور من شبه وهو نوع من النحاس .

وفيه أيضًا : تطهر المرأة بفضل الرجل ، كذا وبالعكس مطلقاً عند الجمهور سواء خلت المرأة بالماء أو لم تخل ، وذهب الإمام أحمد إلى أنها إذا خلت بالماء واستعملته لا يجوز للرجل استعمال فضلها ، فإن قيل ذكر ابن أبي شيبة عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان ينهى أن يغتسل الرجل والمرأة من إناء واحد .

فالجواب : على ما قيل إنه غاب عنه الحديث المذكور والسنة قاضية عليه ، فإن قيل ورد نهى الرسول ﷺ أن يغتسل الرجل بفضل المرأة ، فالجواب : أنه قال الخطابي أهل المعرفة بالحديث لم يرفعوا طرق أسانيد هذا الحديث ولو ثبت فهو منسوخ وقد سبق الكلام في باب : وضوء الرجل والمرأة من إناء واحد مفصلاً .

وفيه : طهارة فضل الجنب والحائض .

وقال الداوودي : وفيه جواز نظر الرجل إلى عُرّة امرأته وعكسه ، ويؤيده ما رواه ابن حبان من طريق سليمان بن موسى أنه سئل عن الرجل ينظر إلى فرج امرأته فقال : سألت عطاء فقال : سألت عائشة رضي الله عنها فذكرت هذا الحديث بمعناه وهو نص في المسألة ، والله أعلم فتأمل .

3 - بَابُ الْغُسْلِ بِالصَّاعِ وَنَحْوِهِ

3 - بَابُ الْغُسْلِ بِالصَّاعِ وَنَحْوِهِ

(بَابُ الْغُسْلِ بِالصَّاعِ) أي: بالماء الذي يملأ الصَّاع لأن الصَّاع اسم للإناء فلا يتصوّر به الغسل.

(وَنَحْوِهِ) أي: وما يقارن به من الأواني التي يسع فيها ما يسع في الصَّاع قَالَ الجوهري الصَّاع الذي يكال به وهو أربعة أمداد والجمع أضْوع وإن شئت أبدلت من الواو المضمومة همزة والضَّوع لغة فيه ويقال هو إناء يشرب به، وقال ابن الأثير الصَّاع مكيال يسع أربعة أمداد، والمدّ مختلف فيه، فقل هو رطل وثلاث بالعراقي، وبه يَقُولُ الشافعي⁽¹⁾ وفقهاء الحجاز، وقيل هو رطلان وبه أخذ إمامنا الأعظم أبو حنيفة رحمه الله وفقهاء العراق فيكون الصَّاع خمسة⁽²⁾ أرطال وثلاثاً أو ثمانية أرطال والرطل على ما قاله الرافعي وغيره مائة وثلاثون درهماً، ورجّح النَّوَوِيُّ أَنَّهُ مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، وقد بيّن الشيخ الموفق سبب الخلاف في ذلك فَقَالَ إِنَّهُ كَانَا فِي الْأَصْل مائة وثمانية وعشرين وأربعة أسباع ثم زادوا فيه مثقالاً لإرادة جبر الكسر فصار مائة وثلاثين قَالَ والعمل على الأوّل لأنّه هو الذي كان موجوداً وقت تقدير العلماء به، واحتجّ القائلون بأنّ الصَّاع ثمانية أرطال بما روى الطحاويّ بإسناد صحيح عَنْ مجاهد قَالَ دخلنا على عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فاستسقى بعضنا فأتى بعس أي: قذح عظيم فقالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كان رسول الله ﷺ يغتسل بمثله، قَالَ

130	130	3	(1)
8	43	1	عند الشافعية
1040	173		
	4	3	
	692	1	

(2) وقد رجع أبو يوسف القاضي إلى قول الحجازيين حين قدم المدينة وأخرج إليه مالك صاعاً فقال: هذا صاع النبي ﷺ فوجده خمسة أرطال وثلاث، قيل ولا شك أنّ أهل المدينة أعلم بمكيالهم ولا يجوز أن يخفى عليهم أمره ويعلمه أهل العراق، وقد توارث أهل المدينة مقداره خلفاً عن سلف هذا فليتأمل.

251 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ، يَقُولُ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَخُو عَائِشَةَ

مجاهد فحزرته ثمانية أرطال تسعة أرطال عشرة أرطال، فثبتت الثمانية بهذا الحديث فإنها متيقنة والشك إنما هو فيما فوقها وقد روى النسائي الثمانية عن مجاهد بلا شك، وأما قول الحافظ العسقلاني: أن الحزر لا يعارض به التحديد فقد قال محمود العيني فيه: إنه كيف يقول ذلك ففي أي موضع التحديد المعين، وأما حديث عائشة رضي الله عنها فالمذكور فيه الفرق الذي كان يغتسل منه النبي ﷺ ولم يذكر فيه مقدار الماء الذي كان فيه هل هو ملؤه أو أقل من ذلك، على أنه كما ترى فيه أقوال، والله أعلم بحقيقة الحال.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنِي بالافراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الجعفي المسندي بضم الميم وقد تقدّم في باب: أمور الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنِي⁽¹⁾ عَبْدُ الصَّمَدِ) ابن عبد الوارث التنوري وقد سبق في باب: من أعاد الحديث ثلاثاً.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) وفي رواية حَدَّثَنَا (شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج وقد تكرر ذكره. (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ) عَنْ عمر بن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وهو مشهور بالكنية وقيل: اسمه عبد الله.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف وهو ابن أخت عائشة رضي الله عنها من الرضاة أرضعته أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه فعائشة خالته، ففي هذا الإسناد راويان كلاهما بالكنية مشهوران ومشاركان في الاسم على قول من يقول إن اسم أبي بكر عبد الله وكلاهما زهريان مديان.

(يَقُولُ) حال أو مفعول ثان لسمعت على قول من يقول يتعدى إلى مفعولين منهم الفارسي.

(دَخَلْتُ أَنَا وَأَخُو عَائِشَةَ) أي: من الرضاة كما جاء مصرحاً به في صحيح

(1) وفي رواية: حدثنا.

عَلَى عَائِشَةَ، فَسَأَلَهَا أَخُوهَا عَنْ غُسْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَدَعَتْ بِإِنَاءٍ نَحْوًا مِنْ صَاعٍ، فَاغْتَسَلَتْ، وَأَفَاضَتْ عَلَى رَأْسِهَا، وَبَيَّنَّتَا وَبَيَّنَّهَا حِجَابٌ».

مسلم، واسمه فيما قيل: عبد الله بن يزيد البصري كما عند مسلم في الجناز، وقال في الطبقات أيضًا عبد الله بن يزيد رضيع عائشة واختاره التَّوَوِّي وغيره، وزعم الداودي في شرح: أنه أخوها عبد الرحمن بن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قيل: إنه وهم منه، وقيل هو أخوها لأمها الطفيل بن عبد الله قيل وهو غير صحيح، والدليل على فساد القولين المذكورين ما رواه مسلم من طريق معاذ والنسائي من طريق خالد بن الحارث وأبو عوانة من طريق يزيد بن هارون كلهم عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ أَخُوهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، ثُمَّ الَّذِي ادَّعَى أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ يَزِيدٍ اسْتَدَلَّ بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْجَنَائِزِ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَذَكَرَ حَدِيثًا غَيْرَ هَذَا، وَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ هُوَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ لِأَنَّ لَهَا أَخًا آخَرَ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَهُوَ كَثِيرُ بْنُ عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدٍ بَصْرِيٌّ وَكَثِيرُ بْنُ عُبَيْدٍ كُوفِيٌّ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْهَمُ هُنَا أَحَدُهُمَا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَهُمَا انْتَهَى.

وقال محمود العيني والظاهر أنه لم يتعين والأقرب أنه عبد الرحمن ولا يلزم من رواية مسلم وغيره أن يتعين عبد الله بن يزيد لأن الذي سألها عَنْ غُسْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ أَبُو قَلَابَةَ فِي الْجَنَائِزِ، انْتَهَى. أقول: وأيًا ما كان فعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذات محرم له كما وأن أبا سلمة كذلك فلا بأس في دخولهما (عَلَى عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(فَسَأَلَهَا أَخُوهَا) المذكور (عَنْ غُسْلِ النَّبِيِّ) بفتح الغين في رواية والظاهر ضمها كما لا يخفى وفي رواية رسول الله ﷺ «فَدَعَتْ بِإِنَاءٍ نَحْوًا» بالجر والتنوين على أنه صفة إناء وفي رواية نحو بالنصب على أن يكون نعتًا لإناء أيضًا لكن باعتبار المحل لأنه مفعول قوله دعت أو على أن يكون مفعولاً لفعل مقدّر أعني نحوًا.

(مِنْ صَاعٍ، فَاغْتَسَلَتْ، وَأَفَاضَتْ عَلَى رَأْسِهَا) أي: أسالت على رأسها الماء وهذه الجملة كالتفسير لقوله فاغتسلت والحال أن (بَيَّنَّتَا وَبَيَّنَّهَا حِجَابٌ) يستر أسافل بدنهما مما لا يحل للمحرم النظر إليه، قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَبَهْرُزُ، وَالْجُدِّيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، «قَدَرِ صَاعٍ»⁽¹⁾.

ظاهره أنهما رأيا عملها في رأسها وأعالى جسدها مما يحلّ نظره للمحرم من ذات الرحم ولولا أنهما شاهدا ذلك لم يكونا استدعائها الماء وطهارتها بحضرتهم معنى إذ لو فعلت ذلك كله في ستر عنهما لرجع الحال إلى وصفها لهما، وإنما فعلت السّتر لتستر أسافل بدنها وما لا يحلّ للمحرم النظر إليها، وفي فعلها هذا دلالة على استحباب التعليم بالفعل فإنه أوقع في النفس من القول وأدلّ عليه، وقال الحافظ العسقلاني: ولما كان السؤال محتملاً للكيفية والكمية بينت لهما ما يدلّ على الأمرين معاً أمّا الكيفية فبالاقتصار على إفاضة الماء وأمّا الكمية فبالاكتفاء بالصّاع.

وتعقبه محمود العيّني: بأن لا نسلم أنّ السؤال عن الكمية أيضًا ولئن سلّمنا فلم يتبين إلا الكيفية لأنها طلبت إناء ماء مثل صاع فيحتمل أن يكون ذلك الماء ملأ الإناء أو أقلّ منه هذا، ويستفاد من الحديث أيضًا: أنّ العدد والتكرار في إفاضة الماء ليس بشرط وإنما الشرط وصول الماء إلى جميع البدن.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ).

(قَالَ) وفي رواية وقال: (يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ)⁽²⁾ وقد سبق ذكره في باب التبرّز في البيوت.

(وَبَهْرُزُ) بفتح الموحدة وسكون الهاء وفي آخره زاي معجمة هو أبو الأسود ابن أسد الإمام الحجّة البصري المتوفى بمرو في بضع وتسعين ومائة.

(وَالْجُدِّيُّ) بضم الجيم وتشديد الدال نسبة إلى جدّة التي بساحل البحر من ناحية مكّة وهو عبد الملك بن إبراهيم مات سنة خمس ومائتين وأصله من جدّة لكن سكن البصرة وروى له أبو داود والبخاري مقررًا بغيره.

(عَنْ شُعْبَةَ) ابن الحجّاج. («قَدَرِ صَاعٍ») يعني أنّ هؤلاء الثلاثة رووا عن شعبة بن الحجّاج هذا الحديث بلفظ قدر صّاع بدل نحو من صاع هكذا فدعت

(1) تحفة: 17792.

أخرجه مسلم في الحيض باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة رقم (320).

(2) بإسقاط قوله قال أبو عبد الله وزيادة واو العطف في تاليه.

252 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ، أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ وَأَبُوهُ وَعِنْدَهُ قَوْمٌ فَسَأَلُوهُ عَنِ الْغُسْلِ، فَقَالَ: «يَكْفِيكَ صَاعٌ»،

بإناء قدر صاع وفيه ما في نحو من صاع من الوجهين الجرّ والنصب، ثم إن هذه متابعة ناقصة ذكرها البُخَارِيُّ تعليقاً، وأمّا طريق يزيد فرواها أبو نعيم وأبو عوانة في مستخرجيهما موصولاً، وأمّا طريق بهز فرواها الإسماعيلي وزادا في روايتهما من الجنبانة وعندهما أيضاً على رأسها ثلاثاً وكذا عند مسلم والنسائي، وأمّا طريق الجُدِّي فلم أفف عليه، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الجعفي المسندي، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ) الكوفي المتوفى سنة ثلاث ومائتين قال الغساني وقد سقط ذكر يحيى في بعض النسخ وهو خطأ إذ لا يتصل الإسناد إلا به.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أَخْبَرَنَا: (زُهَيْرٌ) بضم الزاي هو ابن معاوية الكوفي ثم الجزري (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله الكوفي (السَّيِّعِي) بفتح السين أَنَّهُ (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ) مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ المعروف بالباقر رضي الله عنهم دفن بالبقيع في القبة المشهورة بالعباس وقد تقدّم في باب من لم ير الوضوء إلّا من المخرجين.

(أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) هو الصحابي الجليل المشهور.

(هُوَ) تأكيد للضمير المستتر في كان وعطف عليه قوله: (وَأَبُوهُ) عليّ بن الحسين المعروف بزين العابدين.

(وَعِنْدَهُ) أي: عند جابر (قَوْمٌ) هكذا في أكثر النسخ وفي بعضها وعنده قومه وكذا وقع في العمدة.

(فَسَأَلُوهُ عَنِ الْغُسْلِ) أي: عَنْ مقدار ماء الغسل وعن كيفية الغسل وصفته وفي مسند إسحاق بن رَاهَوِيٍّ أَنَّ السَّائِلَ هُوَ أَبُو جَعْفَرٍ حَيْثُ قَالَ: أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ غَسْلِ الْجَنْبَانَةِ فَعَلَى هَذَا لَا حَاجَةَ إِلَى التَّأْوِيلِ الْآتِي.

(فَقَالَ) جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَكْفِيكَ صَاعٌ»، وقال الْكِرْمَانِيُّ الْقَوْمُ هُمُ السَّائِلُونَ وإنما أفرد الكاف حيث قَالَ يَكْفِيكَ صَاعٌ والظاهر أن يقال يكفي كل

فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِينِي، فَقَالَ جَابِرٌ: «كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا، وَخَيْرٌ مِنْكَ» ثُمَّ أَمَّنَا.....

واحد منكم صاع لأنَّ السائل كان شخصًا واحدًا من القوم وأضيف السؤال إليهم لأنه منهم كما يقال النبوة في قريش وإن كان النبي واحدًا منهم أو لأنه أريد بالخطاب العموم كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: 12] وكقوله عَلَيْهِ السَّلَام بِشَرِّ الْمُشَاتَيْنِ فِي ظِلْمِ اللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بالنور التام، أي: يكفي لكل من يصحَّ الخطاب له صاع.

(فَقَالَ رَجُلٌ) هو الحسن بن مُحَمَّد بن عليّ الذي يعرف أبوه بابن الحنفية كما جزم صاحب العمدة مات سنة مائة أو نحوها واسم الحنفية خولة بنت جعفر، وفي رواية الإسماعيلي فَقَالَ رجل منهم: (مَا يَكْفِينِي) أي: صاع.

(فَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى) أي: أكثر (مِنْكَ شَعْرًا) بفتح الشين المعجمة.

(وَخَيْرٌ مِنْكَ) روي بالرفع على أَنَّهُ عطف على قوله أَوْفَى وهو خبر المبتدأ الذي هو هو، وبالنصب على أَنَّهُ عطف على الموصول أعني مَنْ فَإِنَّهُ منصوب المحلّ على أَنَّهُ مفعول يكفي وفي رواية الأصيلي أو خيرًا بالنصب وعلى الشك، وأراد به رسول الله ﷺ والمعنى أَنَّهُ كَانَ النبي ﷺ أَحوج فِي إِيصَالِ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ جَسَدِهِ الشَّرِيف لِكُونِهِ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا وَسَيِّدُ الْوَرَعَيْنِ، وَأَتَقَى النَّاسَ لِلَّهِ وَأَعْلَمَهُمْ بِهِ وَقَدْ اكْتَفَى بِالصَّاعِ فَلَوْ كَانَ فِي طَلَبِ الزِّيَادَةِ فَضِيلَةٌ لَمَا أَنَّهُ يَلْحَظُ فِيهَا التَّحْرِي فِي إِيصَالِ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ الْجَسَدِ لَمَا اكْتَفَى بِهِ فَبِذَلِكَ ظَهَرَ مَنَاسِبَةُ ذِكْرِ الْخَيْرِيَّةِ أَيْضًا.

(ثُمَّ أَمَّنَا) أي: جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فالضمير المرفوع الذي فيه يرجع إليه، وقال الْكِرْمَانِيُّ قوله ثُمَّ أَمَّنَا إمَّا مَقُولُ جَابِرِ فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ كَانَ يَكْفِي فَإِلَامَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِمَّا مَقُولُ أَبِي جَعْفَرٍ فَهُوَ عطف على قوله فَقَالَ جَابِرُ وَالْإِمَامُ جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ فَاعِلُ أَمَّنَا جَابِرُ كَمَا سَيَأْتِي ذَلِكَ وَاضِحًا فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ وَلَا التَّفَاتِ إِلَى مَنْ جَعَلَهُ مِنْ مَقُولِ جَابِرِ وَالْفَاعِلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْتَهَى، وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ أَرَادَ بِهَذَا الرَّدَّ عَلَى الْكِرْمَانِيِّ فِيمَا ذَكَرَ عَنْهُ وَجَزَمَ بِقَوْلِهِ إِنَّ الْإِمَامَ هُوَ جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ بِمَا جَاءَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ وَهُوَ مَا رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ قَالَ رَأَيْتُ جَابِرًا يَصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ

فِي ثَوْبٍ⁽¹⁾.

253 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ،

وَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي فِي ثَوْبٍ فَإِنْ كَانَ اسْتَدْلَالَهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ لِلرَّدِّ عَلَى الْكِرْمَانِيِّ فَلَا وَجْهَ لَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا يَخْفَى انْتَهَى، فَتَأَمَّلْ. (فِي ثَوْبٍ) وَاحِدٌ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

وَفِي الْحَدِيثِ: بَيَانٌ مَا كَانَ السَّلَفُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِحْتِجَاجِ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْإِنْقِيَادِ إِلَى ذَلِكَ وَفِيهِ جَوَازُ الرَّدِّ بَعْنَفٍ عَلَى مَنْ يَمَارِي بِغَيْرِ عِلْمٍ إِذَا قَصَدَ الرَّادِّ بِذَلِكَ إِضْوَاحَ الْحَقِّ وَتَحْذِيرَ السَّامِعِينَ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ.

وَفِيهِ: كِرَاهِيَةُ الْإِسْرَافِ فِي اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ.

وَفِيهِ: اسْتِحْبَابُ قَدْرِ الصَّاعِ فِي الْإِغْتِسَالِ.

وَفِيهِ: جَوَازُ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنُ هَذَا الْحَدِيثِ النَّسَائِيُّ أَيْضًا قَالَ أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ نَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ تَمَارَيْنَا فِي الْغُسْلِ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ جَابِرٌ: يَكْفِي فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ صَاعٌ مِنْ مَاءٍ قَلْنَا مَا يَكْفِي صَاعٌ وَلَا صَاعَانِ قَالَ جَابِرٌ: قَدْ كَانَ يَكْفِي مَنْ كَانَ خَيْرًا مِنْكَ وَأَكْثَرَ شَعْرًا وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِغْتِسَالَ بِمَقْدَارِ الصَّاعِ مَدْبُوبٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ أَقَلُّ مِنْهُ فَلَوْ اغْتَسَلَ بِأَكْثَرِ مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ الْإِسْرَافِ جَازٌ، وَلَوْ اغْتَسَلَ بِأَقَلِّ مِنْهُ جَازٌ أَيْضًا بِشَرْطِ أَنْ يَحْصَلَ الطَّهَارَةُ.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بِالتَّصْغِيرِ هُوَ الْفَضْلُ بْنُ دَكَيْنٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ فَضْلِ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) هُوَ سُفْيَانُ (عَنْ عَمْرِو) بِالْوَاوِ وَهُوَ ابْنُ دِينَارٍ (عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ) هُوَ أَبُو الشَّعْثَاءِ بِالْمَعْجَمَةِ الْمَفْتُوحَةِ وَبِالْمَهْمَلَةِ السَّاكِنَةِ وَبِالْمَثْلَةِ وَبِالْمَدِّ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْبَصْرَةِ نَزَلُوا عِنْدَ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ لَوَسَّعَهُمْ عِلْمًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَةٍ وَفِي مَسْنَدِ الْحَمِيدِيِّ ثَنَا سُفْيَانُ أَنَا عَمْرُو أَخْبَرَنِي أَبُو الشَّعْثَاءِ.

(1) طرفاه 255، 256 - تحفة 2641 - 1/73.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَيْضِ بَابِ اسْتِحْبَابِ إِفَاضَةِ الْمَاءِ عَلَى الرَّأْسِ رَقْمَ (329).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمِثْمُونَةَ كَانَا يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، يَقُولُ أَخِيرًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مِثْمُونَةَ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ» (1).

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَرَجُلَا هَذَا الْإِسْنَادَ مَا بَيْنَ كُوفِيٍّ وَمَكِّيٍّ وَبَصْرِيٍّ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّهَارَةِ وَكَذَا التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ فِيهِ أَيْضًا.
(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمِثْمُونَةَ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (كَانَا يَغْتَسِلَانِ مِنْ) وَفِي رِوَايَةٍ فِي (إِنَاءٍ وَاحِدٍ) مِنَ الْجَنَابَةِ كَمَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ.
(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أَيُ: الْبُخَارِيُّ (كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ) سُفْيَانُ (يَقُولُ أَخِيرًا) أَيُ: زَمَانًا أَخِيرًا مِنْ عَمْرِهِ.

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مِثْمُونَةَ) فَيَجْعَلُ الْحَدِيثَ مِنْ مُسْنَدِهَا وَرَجَّحَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بِكَوْنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَطْلُعُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي حَالَةِ اغْتِسَالِهِ مَعَهَا وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخَذَهُ عَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلِهَذَا الرِّوَايَةُ جِهَةً أُخْرَى مِنْ وَجْهِ التَّرْجِيحِ وَهِيَ كَوْنُ رَوَاتِهِ أَكْثَرَ عَدَدًا وَمِلَازِمَةً لِسُفْيَانَ وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَنْهُ كَمَا قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا.

(وَالصَّحِيحُ) مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ (مَا رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ) أَيُ: الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْحَدِيثُ مِنْ مُسَانِيدِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ أَيْضًا وَإِنَّمَا رَجَّحَ الْبُخَارِيُّ رِوَايَةَ أَبِي نُعَيْمٍ جَرِيًّا عَلَى قَاعِدَةِ الْمُحَدِّثِينَ فَإِنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْمُرْجَحَاتِ عِنْدَهُمْ قَدَمُ السَّمَاعِ لِأَنَّهُ مِثْمُونَةُ قُوَّةُ حِفْظِ الشَّيْخِ، ثُمَّ إِنَّهُ تَعْلِيْقٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنَّمَا قَالَ كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ وَلَمْ يَقُلْ قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُسْتَقَرًّا عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، ثُمَّ إِنَّ مِثْمُونَةَ هَذَا الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ غَيْرِ ظَاهِرَةٍ وَقَدْ وَجَّهَ الْكِرْمَانِيُّ فِي ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ كُلُّهَا تَعَسَّفَ:

الأول: أن يراد بالإناء الفرق المذكور.

والثاني: أن الإناء كان معهودا عندهم وهو الذي يسع الصاع والأكثر فترك تعريفه اعتمادا على العرف والعادة.

(1) تحفة: 5380.

أخرجه مسلم في الحيض باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة رقم (322).

4 - بَابُ مَنْ أَقَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا

254 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ،

والثالث: أنه من باب اختصار الحديث وفي تمامه ما يدل عليه كما في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هذا.

وقال الحافظ العسقلاني: إن مناسبة للترجمة تستفاد من مقدمة أخرى وهي أن أوانيههم كانت صغاراً كما صرح به الشافعي في عدة مواضع فيدخل هذا الحديث تحت قوله ونحوه أي: نحو الصاع أو يحمل المطلق فيه على المقيد في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهو الفرق لكون كل منهما زوجة له واغتسلت معه ﷺ ورضي الله عنهما فيكون حصه كل منهما أزيد من صاع فيدخل تحت الترجمة بالتقريب.

وتعقبه محمود العيني: بأنه أكثر تعسفاً وأبعد وجهاً من كلام الكرماني لأن المراد من هذا الحديث جواز اغتسال الرجل والمرأة من إناء واحد وهذا هو مورد الحديث وليس المراد منه بيان مقدار الإناء والباب معقود لبيان المقدار فمن أين يلتزم وجه التتابع بينه وبين الباب وقوله لكون كل منهما زوجة له كلام من لم يمس شيئاً من الأصول ولو كل واحدة منهما امرأة له كيف يكون وجهاً لحمل المطلق على المقيد مع أن الأصل أن يجري المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده انتهى، أقول ولا يخفى عليك ما فيه فافهم.

4 - بَابُ مَنْ أَقَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا

(بَابُ مَنْ أَقَاضَ) الماء في الغسل (عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا) أي: ثلاث شعرات.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) هو ابن دكين قَالَ: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) هو ابن معاوية الجعفي، (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السبيعي بفتح السين، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (سُلَيْمَانُ بْنُ صُرَدٍ) بضم الصاد المهملة وفتح الراء بعدها دال مهملة الخزاعي كان من أفاضل الصحابة سكن الكوفة أول ما نزل بها المسلمون وكان خيراً فاضلاً متعبداً ذا قدر شريف في قومه خرج أميراً في أربعة آلاف يطلبون بدم الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمُوا بالتوايين وهو أميرهم فقتله عسكر عبيد الله بن زياد بالجزيرة

قَالَ: حَدَّثَنِي جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَنَا فَأُفِيضُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا، وَأَشَارَ بِيَدَيْهِ كِلْتَيْهِمَا»⁽¹⁾.

سنة خمس وستين روي له خمسة عشر حديثًا وأخرج البخاري منها اثنين.
(قَالَ: حَدَّثَنِي جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ) بتصغير جبير وكسر عين مطعم القرشي النوفلي كان من سادات قريس مات بالمدينة سنة أربع وخمسين روي له ستون حديثًا أخرج البخاري منها تسعة ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي ومدني، وفيه رواية الأقران وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة أيضًا.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَّا) بفتح الهمزة وتشديد الميم (أَنَا فَأُفِيضُ) بضم الهمزة من الإفاضة وهي الإسالة (عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا) أي: ثلاث أكفّ وهكذا في رواية مسلم والمعنى ثلاث جففات كلّ واحدة منهنّ بملء الكفين، ويدلّ عليه أيضًا ما رواه أحمد في مسنده فأخذ ملء كفي فأصبّ على رأسي، وما رواه أيضًا عن أبي هريرة كان ﷺ يصبّ بيده على رأسه ثلاثًا، وفي رواية الإسماعيلي أنّ وفد ثقيف سألوا النَّبِيَّ ﷺ فقالوا: إِنَّ أَرْضَنَا بَارِدَةٌ فَكَيْفَ نَفْعَلُ فِي الْغَسْلِ فَقَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَفْرُغُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ، وفي أوسط الطبراني مرفوعًا تفرغ بيمينك على شمالك ثم تدخل يدك في الإناء فتغسل فرجك وما أصابك ثم توضع وضوءك للصلاة ثم تفرغ على رأسك ثلاث مرات تدلك رأسك كلّ مرّة، وبهذا أسقط ما قاله الحافظ العسقلاني أنّ لفظة ثلاثًا محتملة للتكرار ومحتملة لأن تكون للتوزيع على جميع البدن هذا ثم قال جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(وَأَشَارَ) ﷺ (بِيَدَيْهِ كِلْتَيْهِمَا) كذا في رواية الأكثر، وفي رواية الكشميهني كلاهما، وحكى ابن التين أنّ في بعض الروايات كلتاها، وكون كلا وكلتا عند إضافتهما إلى الضمير في الأحوال الثلاث بالألف على لغة من يراها ثنية ويرى أنّ الثنية لا تتغير كما في قول الشاعر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قد بلغا في المجد غايتها
ويمكن أن يخرج الرفع على القطع وأمّا وجه رواية كلاهما بالتذكير فبالنظر إلى اللفظ دون المعنى.

255 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَخُولٍ ابْنِ رَاشِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُفْرَغُ.....

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ أَمَا لِلتَّفْصِيلِ فَأَيْنَ قَسِيمُهُ؟

قلت: اقتضاؤه القسيم غير واجب ولئن سلمنا فهو محذوف يدل عليه السياق، روى مسلم في صحيحه أنّ الصحابة رضي الله عنهم تماروا في صفة الغسل عند رسول الله ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا أَنَا فَأَفِيضُ أَيُّ: وَأَمَا غَيْرِي فلا يفيض أو فلا أعلم حاله كيف يعمل ونحوه، انتهى.

وتعقبه محمود العيني: بأنّ كلمة أَمَا قد تكون للشرط وللتفصيل وللتوكيد فإذا كانت للتوكيد فلا تقتضي القسيم ولا يحتاج إلى تقدير شيء في حديث روي من طريق لأجل حديث آخر في بابهِ روي من طريق آخر انتهى، وأنت خبير بأنّ هذا الكلام ليس ممّا وراء كلام الْكِرْمَانِيِّ، فتأمل.

ويستنبط من هذا الحديث أنّ المسنون في الغسل التكرار ثلاث مرات وعليه إجماع العلماء وأما الفرض فيه فغسل جميع البدن بالإجماع، وقد مرّ الكلام فيه. (حَدَّثَنَا) بالافراد وفي رواية: حَدَّثَنِي (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد الشين المعجمة الملقب ببندار وقد سبق فيما كان النَّبِيُّ ﷺ يتخولهم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) بضم الغين المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة على الأصحّ واسمه مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ البصري وكان إماماً وكان شُعْبَةُ زوج أمّه وقد تقدّم في باب ظلم دون ظلم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج (عَنْ مَخُولٍ) بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة، ولا بن عساكر مخول بضمّ الميم وتشديد الواو المفتوحة وكذا ضبطه الحاكم (ابْنُ رَاشِدٍ) النهديّ بالنون الكوفي روى له الجماعة وليس له في الْبُخَارِيِّ غير هذا الحديث وهو عزيز انفرد به الْبُخَارِيُّ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ) أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِر (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وكوفي ومدني وقد أخرج متنه النسائي أيضًا.

(قَالَ) أَيُّ: أَنَّهُ قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ: يُفْرَغُ) بضم الياء من الإفراغ بالغين

عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا»⁽¹⁾.

256 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَامٍ، حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ، قَالَ: قَالَ لِي جَابِرُ أَتَانِي ابْنُ عَمِّكَ يُعَرِّضُ بِالْحَسَنِ⁽²⁾

المعجمة، (عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا) أي: ثلاث غرفات، وفي رواية الإسماعيلي: قَالَ شُعْبَةُ أَظَنَّهُ مِنْ غَسَلِ الْجَنَابَةِ، وفيها: فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ: إِنَّ شَعْرِي كَثِيرٌ، فَقَالَ جَابِرٌ: شَعْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ شَعْرِكَ وَأَطْيَبَ.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين وسكون العين في أكثر الروايات وبه جزم المزي وفي رواية القاسبي بضم الميم الأولى وتشديد الميم الثانية على وزن مُحَمَّد وبه جزم الحاكم وجوز الغساني الوجهي.

(ابْنُ يَحْيَى) ابن سام وقد ينسب إلى جدّه فيقال معمر بن سام وهو بالسين المهملة والميم المخففة وليس له في البُخَارِيِّ غير هذا الحديث. (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد وفي رواية حَدَّثَنَا (أَبُو جَعْفَرٍ) مُحَمَّد بن عَلِي الباقر، (قَالَ: قَالَ لِي جَابِرٌ) أي: (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) كما في رواية الأصيلي، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وكوفي ومدني.

(أَتَانِي ابْنُ عَمِّكَ) وزاد في رواية: أو أقبل ابن عمك أي: ابن عم أبيك ففيه مسامحة لأنه ابن عم والده علي بن الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (يُعَرِّضُ بِالْحَسَنِ) أي: حال كون جابر يعرض بالحسن وفي رواية للحسن

(1) طرفاه 252، 256 - تحفة 2642.

(2) قال الكرمانى: لم يقل: قال، بل قال: كان، ليدل على أنه في آخر العمر كان مستمراً على هذه الرواية، فعلى هذا التقدير الحديث من مسانيد ميمونة، وعلى الأول من مسانيد ابن عباس، والصحيح ما رواه أبو نعيم يعني أنه من مسندات ابن عباس، انتهى. وعلى هذا فيحتمل كما أفاده الشيخ أنه سمع الحديث عن ميمونة أو عن غيرها من الأزواج، وقال الحافظ: قوله: كان ابن عيينة هكذا رواه عنه أكثر الرواة وإنما رواه كما قاله أبو نعيم من سمع منه قديماً، وإنما رجح البخاري رواية أبي نعيم جريراً على قاعدة المحدثين، لأن من جملة المرجحات عندهم قدم السماع لأنها مظنة قوة حفظ الشيخ، ولرواية الآخرين جهة أخرى من وجوه الترجيح، وهي كونهم أكثر عدداً وملازمة لسفيان، ورجحه الإسماعيلي من جهة أخرى من حيث المعنى، وهي كون ابن عباس لا يطلع على النبي ﷺ في حالة اغتساله مع ميمونة، =

ابْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ. قَالَ: كَيْفَ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ فَقُلْتُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْخُذُ ثَلَاثَةَ أَكْفَ وَيُفِيضُهَا عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ يُفِيضُ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ»

(ابْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ) زوجة علي بن أبي طالب رضي الله عنه تزوجها بعد فاطمة الزهراء رضي الله عنها فولدت له مُحَمَّدٌ هذا فاشتهر بالنسبة إليها، والتعريض خلاف التصريح من حيث اللغة وأما من حيث الاصطلاح فهو عبارة عن كناية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور، وقال الزمخشري: التعريض أن تذكر شيئاً تدل به على شيء لم تذكره.

(قَالَ) أي: الحسن المذكور (كَيْفَ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ) فيه إشعار بأن سؤال الحسن بن مُحَمَّدٍ كان في غيبة أبي جعفر فهو غير السؤال المذكور في الحديث المذكور قبل هذا الباب.

(فَقُلْتُ) أي: قَالَ جابر فقلت له: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْخُذُ ثَلَاثَةَ أَكْفَ) بغير التاء، وفي رواية ثلاثة أكف بالتاء، والكف يذكر ويؤنث فيجوز التاء وتركه على الاعتبارين، أو المراد من الكف قدر الكف وما فيها فلذا دخلت التاء أو باعتبار العضو، والمراد أن يأخذ في كل مرة كفين لأن الكف اسم جنس فيجوز حمله على الاثنين، ويدل عليه رواية إسحاق بن رَاهُوَيْه من طريق الحسن بن صالح، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ وَبَسَطَ يَدَيْهِ، وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ وَأَشَارَ بِيَدَيْهِ كِلْتُمَا.

(وَيُفِيضُهَا) بالواو، وفي رواية: فيفيضها بالفاء أي: الثلاثة الأكف (عَلَى رَأْسِهِ) وفي رواية: رأسه بدون على.

(ثُمَّ) أي: بعد الإفاضة على رأس (يُفِيضُ) أي: الماء (عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ) فمفعول الإفاضة الثانية محذوف وهو الماء ولا يكون مفعوله الثلاثة الأكف بقرينة عطفه على الإفاضة الأولى، لأن الظاهر أن الثلاثة الأكف لا تكفي

= فبدل على أنه أخذه منها، ويستفاد منه أن البخاري لا يرى التسوية بين عن فلان وبين إن فلاناً، وفي ذلك بحث يطول ذكره، وادعى بعض الشارحين أن حديث ميمونة هذا لا مناسبة له بالترجمة لأنه لم يذكر فيه قدر الإناء، والجواب: أن ذلك يستفاد من مقدمة أخرى، وهي أن أوانهم كانت صغاراً كما صرح به الشافعي في عدة مواضع فيدخل الحديث تحت قوله: نحوه، أو يحمل المطلق فيه على المقيد في حديث عائشة، وهو الفرق لكون كل منهما زوجة له واغتسلت معه، فيكون حصه كل منهما أزيد من صاع، فيدخل تحت الترجمة بالتقريب.

فَقَالَ لِي الْحَسَنُ إِنِّي رَجُلٌ كَثِيرُ الشَّعْرِ، فَقُلْتُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْكَ شَعْرًا»⁽¹⁾.

لسائر جسده عادة، قَالَ جَابِرُ: (فَقَالَ لِي الْحَسَنُ) ابْنُ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ (إِنِّي رَجُلٌ كَثِيرُ الشَّعْرِ) أَيُ: لَا يَكْفِينِي الثَّلَاثُ فَاحْتَاجُ إِلَى أَكْثَرِ، قَالَ جَابِرُ: (فَقُلْتُ) لَهُ: («كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْكَ شَعْرًا») وَقَدْ كَفَاهُ ذَلِكَ الْقَدْرُ مِنَ الْمَاءِ فَالزِّيَادَةُ عَلَى مَا كَفَاهُ ﷺ تَنْطَعُ قَدْ يَكُونُ مَثَارُهُ الْوَسُوسَةُ فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: إِنَّ السُّؤَالَ الَّذِي فِي الْبَابِ السَّابِقِ كَانَ عَنِ الْكَمِيَّةِ كَمَا أَشْعُرُ بِذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْجَوَابِ: يَكْفِيكَ صَاعٌ وَهَذَا عَنِ الْكَيْفِيَّةِ حَيْثُ قَالَ كَيْفَ الْغَسْلِ وَلَكِنَّ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ جَمِيعًا هُوَ الْمَنَازِعُ لَجَابِرٍ فِي ذَلِكَ فَقَالَ فِي جَوَابِ الْكَمِيَّةِ مَا يَكْفِينِي أَيُ: الصَّاعُ وَلَمْ يَعْلَلْ وَقَالَ فِي جَوَابِ الْكَيْفِيَّةِ: إِنِّي كَثِيرُ الشَّعْرِ أَيُ: فَاحْتَاجُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ غُرَفَاتٍ فَقَالَ لَهُ جَابِرُ فِي جَوَابِ الْكَيْفِيَّةِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ شَعْرًا مِنْكَ وَأَطِيبَ وَمَعَ هَذَا اكْتَفَى بِالثَّلَاثِ فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْقَاءَ يَحْصُلُ بِهَا.

وقال محمود العيني: إِنَّ السُّؤَالَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ غَيْرُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ كَيْفَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ اخْتِصَارًا وَالْجَوَابُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِالْكَمِيَّةِ لِأَنَّ هُنَاكَ قَالَ: يَكْفِيكَ صَاعٌ وَهُنَا قَالَ ثَلَاثَةٌ أَكْفَتْ وَكُلٌّ مِنْهُمَا كَمٌّ وَإِنَّمَا كَانَ السُّؤَالُ عَنِ صِفَةِ الْغَسْلِ، وَوَقَعَ الْجَوَابُ بِالْكَمِّ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِأَنَّ كَيْفَ وَكَمْ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْمُنْحَصِرَةِ فِي الْمَقُولَاتِ التَّسْعِ وَالنَّبِيُّ ﷺ مَا بَعَثَ لِبَيَانِ الْحَقَائِقِ وَإِنَّمَا بَعَثَ لِبَيَانِ الْأَحْكَامِ وَالْأَحْكَامُ مِنْ عَوَارِضِ الْحَقَائِقِ انْتَهَى، وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى التَّيْمِمِ بِأَن يُقَالَ، وَأَمَّا التَّدْقِيقُ بَيْنَ الْكَمِّ وَالْكَيفِ فَمِنْ وَظَائِفِ الْفَلَّاسِفَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ بَرِيءٌ مِنْ ذَلِكَ فَطَابِقُ الْجَوَابِ السُّؤَالَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ومما يستنبط من الحديث: جواز الاكتفاء بثلاث غرف على الرأس وإن كان كثير الشعر.

ومنه: تقديم ذلك على إفاضة الماء على سائر جسده.

ومنه: الحث على سؤال العلماء عن أمر الدين.

ومنه: وجوب الجواب عند العلم به.

5 - بَابُ الْغُسْلِ مَرَّةً وَاحِدَةً

257 - حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَتْ مَيْمُونَةُ: «وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاءً لِلْغُسْلِ، فَعَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى شِمَالِهِ،

ومنه: ملازمة النَّبِيِّ ﷺ على ثلاث أكف في الغسل لأنّ مثل هذا التركيب في الحديث يدلّ على الاستمرار.

5 - بَابُ الْغُسْلِ مَرَّةً وَاحِدَةً

(بَاب) حكم (الغسل مَرَّةً وَاحِدَةً).

(حَدَّثَنَا مُوسَى) هو ابن إسماعيل التبوذكي وقد وقع في رواية موسى بن إسماعيل وقد تقدم في الوحي، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) ابن زياد البصري وقد مرّ في باب قوله الله تعالى: ﴿وَمَا أُوْتِيتُمْ مِنَ الْإِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85] (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ) بسكون العين (عَنْ كُرَيْبٍ) بالتصغير (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد تقدّم كلّهم وقد أخرج هذا الحديث مسلم والأربعة أيضًا.

(قَالَ) أي: أَنَّهُ قَالَ (قَالَتْ مَيْمُونَةُ) بنت الحارث أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاءً لِلْغُسْلِ، فَعَسَلَ يَدَيْهِ) هكذا بالتثنية في رواية الكشميهني وفي رواية غيره يده بالافراد.

(مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا) قَالَ الكرمانى: الشك من ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقال الحافظ العسقلاني: الشك من الأعمش كما سيأتي من رواية أبي عوانة عنه، وغفل الكرمانى فَقَالَ الشك من ميمونة.

وقال محمود العيني: قد مرّ هذا في باب من أفرغ بيمينه على شماله في الغسل ولفظه فغسله مرة أو مرتين قَالَ سليمان لا أدري أذكر الثالثة أم لا وسليمان هو الأعمش فتعيّن أنّ الشك من الأعمش لكنّ الشكّ ههنا بين مرتين وثلاثًا وهناك بين مرة ومرتين.

(ثُمَّ أَفْرَغَ) من الإفراغ أي: بيمينه (عَلَى شِمَالِهِ) بكسر الشين خلاف اليمين وبفتحها خلاف الجنوب.

فَغَسَلَ مَذَاكِرَهُ، ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَحَوَّلَ مِنْ مَكَانِهِ فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ⁽¹⁾.

(فَغَسَلَ مَذَاكِرَهُ) هو جمع ذكر على خلاف القياس كأنهم فرقوا بين الذكر الذي هو خلاف الأنثى والذكر الذي هو الفرج، والنكته في ذكره بلفظ الجمع الإشارة إلى تعميم غسل الخصيتين وحواليهما كأنه جعل كل جزء من هذا المجموع كذكر في حكم الغسل هذا، وقيل هو جمع مذكر واستعماله عندهم كالشريعة المنسوخة متروك، وقال الأخفش هو جمع لا واحد له كأبابل، وقال محمود العيني إن الأبابل جمع أبول كعجاجيل جمع عجول انتهى.

(ثُمَّ مَسَحَ) يَدَيْهِ (يَدَهُ) بالإفراد والظاهر أنها هي الشمال (بِالْأَرْضِ، ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ) بالثنية.

(ثُمَّ أَفَاضَ) أي: الماء (عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَحَوَّلَ مِنْ مَكَانِهِ فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ) ومطابقة الحديث للترجمة على ما قاله ابن بطال من حيث إن قوله ثم أفاض على جسده يتناول المرة فأكثر فحمل على أقل ما يسمّى غسلا وهو مرة واحدة والعلماء مجمعون على أنه ليس الشرط في الغسل إلا العموم والإسباغ لا عدداً من المرات.

وفي الحديث: غسل اليد أولاً، وتثليث غسلها، والاستنجاء قبل الغسل، وبالشمال، ومسح اليد بالأرض، ودلكها عليها، والمضمضة، والاستنشاق، وغسل الوجه، واليدين، وإفاضة الماء على جسده كله، والتحول من مكان الغسل فغسل القدمين، لكن بعض هذه الأفعال فرض كما تقرّر في موضعه، وقال النووي: وينبغي لمن يغتسل في إناء كالإبريق أن يتفطن لدقيقة قد يغفل عنها وهي أنه إذا استنجى وطهر محل الاستنجاء ينبغي أن يغسل محل الاستنجاء بعد ذلك بنية الغسل من الجنابة لأنه إذا لم يغسل الآن ربّما يغفل عنه بعد ذلك فلا يصحّ الغسل لتركه ذلك وإن ذكره احتاج إلى مسّ فرجه فينتقض وضوؤه أو يحتاج إلى تكلف لفّ خرقة على يده انتهى.

أقول وهذا تمشّ منه على مذهبه فليتأمل.

6 - بَابُ مَنْ بَدَأَ بِالْحِلَابِ أَوْ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْغُسْلِ⁽¹⁾

6 - بَابُ مَنْ بَدَأَ بِالْحِلَابِ أَوْ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْغُسْلِ

(باب مَنْ بَدَأَ بِالْحِلَابِ) بكسر الحاء المهملة وتخفيف اللام وبالموحدة يريد به ظرف الماء كما يدلّ عليه رواية أبي عوانة في صحيحه عَنْ يزيد بن سنان عَنْ أَبِي عاصمٍ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ حِلَابٍ فَيَأْخُذُ غُرْفَةً بِكَفِيهِ فَيَجْعَلُهَا عَلَى شَقِّهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْحِلَابَ ضَرَبَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ : (أَوْ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْغُسْلِ) إِذِ الْعَطْفُ يَقْتَضِي التَّغَايِيرَ وَسَيَجِيءُ تَفْصِيلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(1) هذه الترجمة من مهمات التراجم أشكلت على المشايخ والشرح، والحق أنه لم يظهر بعد ما قصد الإمام البخاري من ذلك، قال الحافظ : مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب أشكل أمرها قديماً وحديثاً على جماعة من الأئمة؛ فمنهم من نسب البخاري فيها إلى الوهم، ومنهم من ضبط لفظ الحلاب على غير المعروف في الرواية لتتنجى المطابقة، ومنهم من تكلف لها توجيهها من غير تغيير.

فأما الطائفة الأولى : فأولهم الإسماعيلي فإنه قال في «مستخرجه» : رحم الله أبا عبد الله - يعني البخاري - من ذا الذي يسلم من الغلط سبق إلى قبله أن الحلاب طيب وأي معنى للطيب عند الاغتسال قبل الغسل؟ وإنما الحلاب إناء يحلب فيه، وفي تأمل طرق ذلك الحديث بيان ذلك حيث جاء فيه : وكان يغتسل من حلاب، هكذا رواه ابن خزيمة، روى أبو عوانة في «صحيحه» بلفظ : كان يغتسل من حلاب ف يأخذ غرفة بكفيه فيجعلها على شقه الأيمن، الحديث. فقله : يأخذ غرفة أيضاً مما يدل على أن الحلاب إناء.

وروى الإسماعيلي بلفظ : كان إذا أراد أن يغتسل دعا بشيء دون الحلاب فأخذ بكفه، الحديث، ومن هؤلاء الخطابي إذ قال في شرح «أبي داود» : الحلاب إناء يسع قدر حلبة، وتأوله البخاري على استعمال الطيب في الطهور وأحسبه توهم أنه أريد به المحلب الذي يستعمل في غسل الأيدي، وليس الحلاب من الطيب في شيء، وتبع الخطابي ابن فرقول وابن الجوزي وجماعة، قال ابن الجوزي : غلط جماعة في تفسير الحلاب. منهم البخاري فإنه ظن أن الحلاب طيب.

وأما الطائفة الثانية : فأولهم الأزهرى قال في «التهذيب» : الحلاب في هذا الحديث ضبطه جماعة بالمهملة واللام الخفيفة أي : ما يحلب فيه، فصحفوه، وإنما هو الجلاب بضم الجيم وتشديد اللام، وهو ماء الورد فارسي معرب، وقد أنكر جماعة على الأزهرى من جهة أن المعروف في الرواية بالمهملة والتخفيف، وقال الحميدي : ضم مسلم هذا الحديث مع حديث الفرق والصاع في موضع واحد، فكأنه تأولها على الإناء. وأما البخاري فربما ظن ظاناً أنه تأوله على أنه نوع من الطيب يكون قبل الغسل لأنه لم يذكر في الترجمة غير هذا الحديث، فجعل الحميدي كون البخاري أراد ذلك احتمالاً.

فإن قيل : إذا كان المراد من الحلاب ظرف الماء يكون المذكور في الترجمة

وقال القاضي عياض : الحلاب إناء، وقيل : المراد في هذا الحديث محلب الطيب - بفتح الميم - وترجمة البخاري تدل على أنه التفت إلى التأويلين، وقد رواه بعضهم في غير الصحيحين : الحلاب يشير إلى ما ذكره الأزهرى، وأنكر أبو عبيد على الزهرى ما قاله، وقال القرطبي : الحلاب بكسر المهملة لا يصح غيرها، وقد وهم من ظنه من الطيب، وكذا من قاله بضم الجيم.

وأما الطائفة الثالثة : فقال المحب الطبري : لم يرد البخاري بقوله : الطيب ما له عرف طيب بل أراد تطيب البدن بإزالة ما فيه وسخ، وأراد بالحلاب الإناء، وأو في قوله : أو الطيب، بمعنى الواو كما ثبت في بعض الروايات، ومحصل ما ذكره أنه يحمله على إعادة ماء الغسل، ثم الشروع في التنظيف قبل الغسل فيبدأ بشق الرأس لكونها أكثر شعثاً من بقية البدن، وقيل : يحتمل أراد البخاري الإشارة إلى ما روي عن ابن مسعود : كان يغسل رأسه بخطمي، ويكتفي بذلك كما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه، وأخرجه أبو داود عن عائشة بإسناد ضعيف، فكأنه يقول : دل هذا الحديث على أن النبي ﷺ كان يستعمل الماء، ولم يثبت أنه كان يقدم على ذلك شيئاً مما ينقي البدن.

قلت : وعلى هذا فكأنه رد على روايات الخطمي وأثبت البداء بالماء، وقال الكرمانى : يحتمل أن يكون أراد بالحلاب الإناء الذي فيه الطيب، فالمعنى : بدأ تارة بطلب ظرف الطيب، وتارة بطلب نفس الطيب، فدل حديث الباب على الأول دون الثاني، وهو مستمد من كلام ابن بطال، فإنه قال بعد حكاية كلام الخطابي : وأظن البخاري جعل الحلاب في الترجمة ضرباً من الطيب، فإن كان ظن ذلك فقد وهم، وإنما الحلاب الإناء الذي كان فيه طيب رسول الله ﷺ الذي يستعمله عند الغسل، قال : وفي الحديث الحض على استعمال الطيب عند الغسل تأسيساً بالنبي ﷺ، فكأنه جعل في الحديث قوله : فأخذ بكفه أي : من الطيب الذي في الإناء فبدأ بشق رأسه الأيمن أي : فطيبه إلى آخره.

ومحصله : أن الصفة المذكورة في الحديث صفة التطيب لا صفة الاغتسال وهو توجيه حسن بالنسبة لظاهر ألفاظ البخاري، لكن من تأمل طرق الحديث كما قال الإسماعيلي عرف أن الصفة المذكورة للغسل لا للتطيب، فرواه الإسماعيلي بلفظ : كان يغتسل بقدح، بدل قوله : بحلاب، وغير ذلك من الروايات التي ذكرها الحافظ تدل على أن المراد من الحلاب إناء التطيب، وقال بعضهم : أشار إلى حديث عائشة أنها كانت تطيب النبي ﷺ عند الإحرام، والغسل من سنن الإحرام، وكان الطيب حصل عند الغسل، فأشار البخاري ههنا إلى أن ذلك لم يكن مستمراً، انتهى بزيادة واختصار.

ورجح العيني أن البخاري عقد لأحد الأمرين حيث جاء بأو الفاصلة دون الواو الواصلة فوفى بذكر أحدهما على أنه كثيراً يذكر في الترجمة شيئاً ولا يذكر في الباب حديثاً متعلقاً به لأمر يقتضي ذلك، انتهى.

وتبعه القسطلاني في ذلك، فاختار هذا التوجيه، وقال السندي : ظاهر صنيع المؤلف أنه حمل =

شَيْئِينَ أَحَدَهُمَا الْإِنَاءَ وَالْآخَرَ الطَّيْبَ وَلَيْسَ فِي الْبَابِ ذِكْرٌ لِلطَّيْبِ.
فَالْجَوَابُ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ عَقَدَ الْبَابَ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ حَيْثُ جَاءَ بِأَوِ الْفَاصِلَةِ دُونَ
الْوَاوِ الْوَاصِلَةِ فَوْفِي بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا وَهُوَ الْإِنَاءُ عَلَى أَنَّهُ كَثِيرًا مَا يَذْكَرُ فِي التَّرْجُمَةِ
شَيْئًا وَلَا يَذْكَرُ فِي الْبَابِ حَدِيثًا مُتَعَلِّقًا بِهِ لِأَمْرٍ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، وَأَمَّا الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ
ظَرْفِ الْمَاءِ وَالطَّيْبِ فَمَنْ حَيْثُ إِنَّ كَلًّا مِنْهُمَا يَقَعُ فِي ابْتِدَاءِ الْغُسْلِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ
أَرَادَ بِالْحَلَابِ الْإِنَاءَ الَّذِي فِيهِ الطَّيْبُ يَعْنِي يَبْدَأُ تَارَةً بِطَلْبِ ظَرْفِ الطَّيْبِ وَتَارَةً
بِطَلْبِ نَفْسِ الطَّيْبِ ، كَذَا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ وَفِيهِ تَأَمَّلْ سَتَقِفُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .
(حَدَّثَنَا) وَفِي رَوَايَةٍ حَدَّثَنِي (مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) وَقَدْ مَرَّ ذَكَرُهُ مَرَارًا .

=
الحلاب على نوع من الطيب، وعلى هذا فيحمل قوله: إذا اغتسل على معنى إذا فرغ من
الاجتسال، وكذا يحمل قوله: عند الغسل أي: عند الفراغ منه، إذ استعمال الطيب قبل الاجتسال
غير معهود وإنما المعهود استعماله بعده، لكن الصحيح أن المراد بالحلاب الإناء، وقد كثر
كلامهم لتطبيق كلام على المصنف هذا الصحيح إلا أن كلامه آب وما ذكروه تكلف، انتهى.
وفي «فيض الباري»: الحلاب إناء معروف، وما قيل: إنه تصحيف جلاب أو بمعنى حب
المحلب فكله شطط لأنه استعماله المصنف بموضع، والقول بالتصحيف في المواضع كلها
أو تغليب المصنف بأنه فهم معناه حب المحلب بعيد جدا، واستشكل جمع الحلاب والطيب
ولا إشكال، فإن الجمع بينهما لكون التقابل بينهما تقابل تضاد، فإن في الحلاب يبقى ريح
اللبن، فأشار إلى أنه لا بأس بريحه ولونه إن ظهر في الماء، وكذا الطيب عند الغسل قد يبقى
أثره بعد الغسل فلا بأس به أيضا شائع في بعض البلاد، فيدهنون أولا ثم يغتسلون، فمقصود
الترجمة أنه لو بقي في الماء أثر الحلاب أو شيء آخر طاهر فلا بأس به، وجاءت مسألة
الطيب استنباعا، فلا يرد أنه لا ذكر له في الحديث، فإنهما يشتركان في بقاء الأثر، فكانه
يقول: لا بأس ببقاء أثرهما بعد الغسل، انتهى مختصرا. وهذا توجيه حسن جدا إلا أنه يشكل
عليه لفظ: بدأ، في الترجمة والحديث، فإنه لا خصيصة له بالبدية.

ورجح شيخ الإسلام في «شرحه» توجيه المحب الطبري، واختار صاحب «التيسير» توجيه
العيني، وقال شيخ المشايخ في «التراجم»: إن الحلاب بالحاء المهملة له معنيان: الأول:
بمعنى المحلوب في البذور أي: المخرج من عصارة، كان العرب يستعملون محلوب بعض
البذور في أبدانهم قبل الاجتسال كما يستعملون الطيب قبل ذلك، وميل المؤلف إلى هذا
المعنى بقرينة انضمامه إلى الطيب، والثاني: أن يكون الحلاب بمعنى الإناء، وحديث الباب
أخرجه البعض بهذا المعنى أيضا، انتهى.

وحاصله: أن مراد الترجمة والحديث عند البخاري في رأي شيخ المشايخ بمعنى عصارة
البذور وإن ذكر الشيخ احتمالات أخر.

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ «إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْحَلَابِ،

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضحاك بن مخلد بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام البصري المتفق عليه علماً وعملاً ولقب بالنبيل لأنَّ شُعْبَةَ حلف أنه لا يحدث شهراً فبلغ ذلك أبا عاصم فقصده فدخل مجلسه وقال حدث وغلامي العطار حرّ عَنْ كِفَارَةِ يَمِينِكَ فَأَعْجَبَهُ ذَلِكَ وَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ فَلَقَّبَ بِهِ وَقِيلَ لغير ذلك وقد تقدّم ذكره في باب القراءة والعرض على المحدث.

(عَنْ حَنْظَلَةَ) هو ابن أبي سُفْيَانَ القرشي وقد تقدّم في باب دعاؤكم إيمانكم (عَنِ الْقَاسِمِ) ابن مُحَمَّد بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التيمي المدني أفضل أهل زمانه كان ثقة عالماً فقيهاً من الفقهاء السبعة بالمدينة إماماً ورعاً من خير التابعين مات سنة بضع ومائة.

(عَنْ عَائِشَةَ) عَمَّتُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ورواة هذا الإسناد ما بين بصريّ ومكيّ ومدنيّ، وأبو عاصم المذكور فيه من كبار شيوخ البُخَارِيِّ وقد أكثر عنه في هذا الكتاب لكنّه نزل في هذا الإسناد فأدخل بينه وبين مُحَمَّد بن المثنى، وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود والنسائي أيضاً.

(قَالَتْ) أي: أنها قالت: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ) أي: أراد أن يغتسل (مِنَ الْجَنَابَةِ، دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْحَلَابِ) أي: طلب إناء مثل الإناء الذي يسمّى الحلاب، وقد وصفه أبو عاصم كما أخرجه أَبُو عَوَانَةَ في صحيحه عنه بأنّه أقلّ من شبر في شبر، وفي رواية لابن حبان وأشار أبو عاصم بكفّه فكأنّه حلق بشبريه يصف به ذروه الأعلى، وفي رواية للبيهقي كقدر كوز يسع ثمانية أرطال، وفي حديث مكّي عَنْ الْقَاسِمِ أَنَّهُ سَأَلَ كَمْ يَكْفِي مِنْ غَسْلِ الْجَنَابَةِ فَأشار إلى القدر والحلاب ففيه بيان مقدار ما يحتمل من الماء لا الطيب والتطيب، وقال محمود العيّني: ومن له ذوق من المعاني وتصرف في التراكيب يعلم أنّ الحلاب المذكور في الترجمة إنما هو الإناء ولم يقصد البُخَارِيُّ إلّا هذا غير أن القوم أكثروا الكلام فيه من غير زيادة فائدة ولفظ الحديث أكبر شاهد على ما ذكرنا لأنّه قَالَ دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْحَلَابِ فلفظ نحو ههنا بمعنى المثل ومثل الشيء غيره فلو كان دعا بالحلاب كان ربّما يشكل على أنّ في بعض الألفاظ دعا بإناء مثل الحلاب.

فَأَخَذَ بِكَفِّهِ، فَبَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، فَقَالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ⁽¹⁾.

(فَأَخَذَ بِكَفِّهِ) بالإفراد وفي رواية الكشميهني بكفّيه بالثنية كذا وقع في رواية مسلم وفي رواية أبي داود (فَبَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ) بكسر الشين المعجمة. (ثُمَّ) بشقّ رأسه الأيمن بكسر الشين المعجمة ثم يشق رأسه (الْأَيْسَرِ، فَقَالَ بِهِمَا) أي: بكفّيه وهذا يدلّ على أنّ الرواية الصحيحة فأخذ بكفّيه بالثنية حيث أعاد الضمير بالثنية وأمّا على رواية مسلم فظاهر لأنّه زاد في روايته بعد قوله الأيسر فأخذ بكفّيه، ومعنى قَالَ بِهِمَا قلب بكفّيه، والعرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعال وتطلقه على غير الكلام أَيْضًا فتقول قَالَ بيده أي: أخذ وقال برجله أي: مشى، وقالت له العينان سمعًا وطاعة، أي: أومأت، وجاء في حديث آخر فَقَالَ بثوبه أي: رفعه وكلّ ذلك على المجاز والانتساع، ويقال إنّ قَالَ يجيء لمعان كثيرة بمعنى أقبل ومال واستراح وذهب وغلب وأحبّ وحكم وغير ذلك، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وسمعت أهل مصر يستعملون هذا في كثير من ألفاظهم ويقولون أخذ العصا وقال به أي: ضرب به وأخذ ثوبه وقال به عليه أي: لبسه وغير ذلك يقف على هذا من تتبع كلامهم.

(عَلَى رَأْسِهِ) وفي رواية الأكثر على وسط رأسه بفتح السين قَالَ الجوهري بالسكون طرف وبالحركة اسم وكلّ موضع يصلح فيه بين فهو بالسّكون وإن لم يصلح فيه فهو بالتحريك وقال ثعلب إنّ كل ما كان أجزاء تنفصل وتفرّق قلت فيه وسط بالتسكين وما كان لا ينفصل ولا ينفرد قلت فيه بالتحريك تقول من الأوّل اجعل هذه الخرزة وَسَطَ السَّبْحة وانظم هذه الياقوتة وسط القلادة وتقول أَيْضًا منه لا تقعد وَسَطَ الحلقة ووسط القوم وتقول من القسم الثاني احتجم وسط رأسه واقعد وسط الدار فقس على هذا وفي الواعي لأبي مُحَمَّد قَالَ الفراء سمعت يُونُسَ يَقُولُ وَسَطَ ووسط بمعنى وفي الواعي لأبي مُحَمَّد قَالَ الفراء سمعت الكوفيين بين وسط ووسط فَقَالَ هما طرفان واسمان.

ومما يستنبط من الحديث: أنّ المغتسل يجوز له أن يجهر الإناء الذي فيه الماء ليغتسل منه.

(1) تحفة 17447 - 1/74.

أخرجه مسلم في الحيض باب صفة غسل الجنابة رقم (318).

ومنه : أنه يستحبُّ البداءة بشقِّ الرأس لكونها أكثر شعثًا من بقية البدن من أجل الشعر .

ومنه : أنه يستحب له أن يبدأ بشقِّ الأيمن وبذلك ترجم عليه ابن خزيمة والبيهقي ، ثم اعلم أنه قد استشكل القوم مطابقة الحديث للترجمة فافترقوا ثلاث فرق : الفرقة الأولى : قد نسبوا البُخَارِيَّ إلى الوهم والغلط منهم الإسماعيلي فإنه قَالَ في مستخرجه يرحم الله أبا عبد الله يعني البُخَارِيَّ مَنْ ذا الَّذِي يسلم من الغلط سبق إلى قلبه أن الحلاب طيب وأي معنى للطيب عند الاغتسال قبل الغسل وإنما الحلاب إناء يحلب فيه ويسمى مَحْلَبًا أيضًا ، قَالَ : وفي تأمل طرق هذا الحديث بيان ذلك حيث جاء فيه كان يغتسل من حلاب ، ورواه هكذا أيضًا ابن خزيمة وابن حبان فقلوه يغتسل يدل على أن الحلاب إناء الماء .

وفي رواية ابن حبان والبيهقي : ثم يصب على شقِّ رأسه الأيمن والتطيب لا يعبر عنه بالصب ، وقد روى الإسماعيلي من طريق بُنْدَار عَنْ أَبِي عاصم بلفظ كان إذا أراد أن يغتسل من الجنابة دعا بشيء دون الحلاب فأخذ بكفه فبدأ بالشق الأيمن ثم الأيسر ثم أخذ بكفيه ماء فأفرغ على رأسه فلولوا قوله ماء لأمكن حمله على الطيب قبل الغسل ، ومن هؤلاء الفرقة : ابن الجوزي حيث قَالَ غلط جماعة في تفسير الحلاب منهم البخاري فإنه ظنَّ أن الحلاب شيء من الطيب هذا ، وقال الخطَّابِيُّ في شرح أبي داود الحلاب إناء يسع قدر حلب ناقه وقد ذكره البُخَارِيَّ وتأوله على استعمال الطيب في الطهور وأحسبه توهم أنه يريد به المحلب الذي يستعمل في غسل الأيدي وليس الحلاب من الطيب في شيء وإنما هو ما فسرت لك وقال الشاعر :

صاح هل رَيْتَ أو سمعت براع رد في الضرع ما قرى في الحلاب
وقال القاضي عياض : الحلاب والمحلب بكسر الميم وعاء يملؤه قدر حلب الناقة انتهى .

وأنت خبير بأنه لا ينبغي أن يظنَّ بالبخاري أنه توهم أن الحلاب ضرب من الطيب كيف وقوله أو الطيب يدفع ذلك فإنه عطفه عليه وجعله قسيمًا له والعطف يقتضي التغاير كما سبق بل لم يرد به إلا الإناء يوضع فيه ماء ، وأما الطائفة الثانية :

فَأَوْلَهُمُ الْأَزْهَرِيُّ قَالَ فِي التَّهْذِيبِ الْحَلَابُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ضَبْطُهُ جَمَاعَةً بِالْمَهْمَلَةِ وَاللَّامِ الْخَفِيفَةِ أَيْ: مَا يَحْلُبُ فِيهِ كَالْمَحْلَبِ فَصَحَّفُوهُ وَإِنَّمَا هُوَ الْجَلَّابُ بِضْمِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ وَهُوَ مَاءُ الْوَرْدِ فَارْسِي مُعَرَّبٌ، وَقَدْ أَنْكَرَ جَمَاعَةٌ عَلَى الْأَزْهَرِيِّ هَذَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْمَعْرُوفَ فِي الرِّوَايَةِ بِالْمَهْمَلَةِ وَالتَّخْفِيفِ وَمِنْ جِهَةٍ الْمَعْنَى أَيْضًا لِأَنَّ الطَّيِّبَ لَأَنْ يَسْتَعْمَلَ بَعْدَ الْغَسْلِ أَلِيقَ مِنْ قَبْلِهِ وَأَوْلَى لِأَنَّهُ إِذَا بَدَأَ بِهِ ثُمَّ اغْتَسَلَ أَذْهَبَ الْمَاءَ قَالَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ، وَكَذَلِكَ أَنْكَرَ عَلَيْهِ أَبُو عُبَيْدٍ الْهَرَوِيُّ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ الْحَلَابُ بِكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ لَا يَصِحُّ غَيْرُهَا وَقَدْ وَهَمَ مِنْ ظَنِّهِ مِنَ الطَّيِّبِ، وَكَذَا مَنْ قَالَ الْمُرَادُ بِهِ أَيْ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَحْلَبُ الطَّيِّبِ بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَكَذَا مَنْ قَالَهُ بِضْمِ الْجِيمِ، عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ فِي اللُّغَةِ الْفَارْسِيَّةِ مَاءُ الْوَرْدِ هُوَ جَلَابُ بِضْمِ الْجِيمِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ أَصْلُهُ كَلَابُ فَلَفِظَ كُلُّ بِضْمِ الْكَافِ الصَّمَاءَ وَسَكُونِ اللَّامِ اسْمٌ لِلْوَرْدِ عِنْدَهُمْ وَأَبْ بِمَدِّ الْهَمْزَةِ وَسَكُونِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ اسْمُ الْمَاءِ وَالْقَاعِدَةُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ وَكَذَا الصِّفَةُ تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُوفِ وَإِنَّمَا الْجَلَّابُ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ اسْمٌ لِنَوْعِ الْمَشْرُوبِ.

وَأَمَّا الْجَمَاعَةُ الثَّلَاثَةُ: فَمِنْهُمْ الْمُحَبَّبُ الطَّبْرِيُّ قَالَ لَمْ يَرِدِ الْبُخَارِيُّ بِقَوْلِهِ أَوْ الطَّيِّبُ مَا لَهُ عَرَفَ طَيِّبٌ وَإِنَّمَا أَرَادَ تَطْيِيبَ الْبَدَنِ بِإِزَالَةِ مَا فِيهِ مِنْ وَسَخٍ وَدَرَنٍ وَنَجَاسَةٍ إِنْ كَانَتْ وَإِنَّمَا أَرَادَ بِالْجَلَابِ الْإِنَاءَ الَّذِي يَغْتَسَلُ مِنْهُ يَبْدَأُ بِهِ فَيُوضَعُ فِيهِ مَاءُ الْغَسْلِ قَالَ وَأَوْ فِي قَوْلِهِ أَوْ الطَّيِّبُ بِمَعْنَى الْوَاوِ كَذَا ثَبَتَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ كَمَا ذَكَرَهُ الْحَمِيدِيُّ وَمَحْضَلُ مَا ذَكَرَهُ أَنَّهُ يَحْمِلُهُ عَلَى إِعْدَادِ مَاءِ الْغَسْلِ ثُمَّ الشَّرُوعَ فِي التَّنْظِيفِ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْغَسْلِ هَذَا، وَقِيلَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْبُخَارِيُّ أَرَادَ الْإِشَارَةَ إِلَى مَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَمَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ بِخُطْمِيٍّ وَيَكْتَفِي بِذَلِكَ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ عَنْهُ وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعًا عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ دَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَعْمَلُ الْمَاءَ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ كَانَ يَقْدَمُ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا مِمَّا يَنْقِي الدَّرَنَ كَالسِّدْرِ وَغَيْرِهِ وَيَقْوِي ذَلِكَ مَا فِي مَعْظَمِ الرِّوَايَاتِ بِالْحَلَابِ أَوْ الطَّيِّبِ فَقَوْلُهُ أَوْ يَدَلُّ عَلَى أَنَّ الطَّيِّبَ قَسِيمَ الْحَلَابِ فَيَحْمِلُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ وَجَمِيعٍ مَنْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ مِنْ جَنْسِهِ

فلذلك أشكل عليهم والمراد بالحلاب على هذا الماء الذي في الحلاب فأطلق على الحال اسم المحلل مجازاً ، وقال الكُرماني : يحتمل أن يكون أراد بالحلاب الإناء الذي فيه الطيب فالمعنى بدأ تارة بطلب ظرف الطيب وتارة بطلب نفس الطيب فدلّ حديث الباب على الأوّل دون الثاني انتهى .

قال الحافظ العسقلاني : وهو مستمدّ من كلام ابن بطل فإنه قال بعد حكايته لكلام الخطابي وأظنّ البخاري جعل الحلاب في هذه الترجمة ضرباً من الطيب قال فإن كان ظنّ ذلك فقد وهم وإنما الحلاب الإناء الذي فيه طيب رسول الله ﷺ الذي كان يستعمله عند الغسل ، قال وفي الحديث الحضّ على استعمال الطيب عند الغسل تأسيساً بالنبي ﷺ انتهى كلامه .

فكأنّه جعل قوله في الحديث فأخذ بكفه أي : من الطيب الذي في الإناء فبدأ بشقّ رأسه الأيمن أي : فطيّبه إلى آخره ومحصله أنّ الصّفة المذكورة صفة التّطيب لا الاغتسال وهو توجيه حسن بالنسبة لظاهر لفظ الرواية التي ساقها البخاري لكن من تأمل طرق الحديث كما قال الإسماعيلي عرف أنّ الصّفة المذكورة للغسل لا للتّطيب فروي الإسماعيلي من طريق مكّي بن إبراهيم عن حفظة في هذا الحديث كان يغتسل بقدر بدل قوله بحلاب وزاد فيه كان يغسل يديه ثم يغسل وجهه ثم يقول بيده ثلاث غرف الحديث ، وللجوزقي من طريق حمدان السلمي عن أبي عاصم اغتسل فأتي بحلاب فغسل شقّ رأسه الأيمن ، الحديث فقلوه اغتسل ويغتسل يدلّ على أنّه إناء الماء لا إناء الطيب وقد مرّ نقلاً عن الإسماعيلي ما يتعلّق بذلك هذا .

وقال الحافظ العسقلاني أيضاً : ورأيت عن بعضهم ولا أحفظه أنّ المراد بالطيب في الترجمة الإشارة إلى حديث عائشة رضي الله عنها أنّها كانت تطيب النبي ﷺ عند الإحرام قال والغسل من سنن الإحرام فكأنّ الطيب حصل عند الغسل فأشار البخاري هنا إلى أنّ ذلك لم يكن مستمراً من عادته انتهى .

ويقرّيه تبويب البخاري بعد ذلك بسبعة أبواب باب من تطيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب ثم ساق حديث عائشة رضي الله عنها أنا طيبت رسول الله ﷺ ثم طاف في نسائه ثم أصبح محرماً وفي رواية بعدها كأنّي أنظر إلى ويص الطيب

7 - بَابُ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ فِي الْجَنَابَةِ⁽¹⁾

أي: لمعانه في مفرقه ﷺ وهو محرم وفي رواية أخرى عنده قبيل هذا الباب ثم يصبح محرماً ينضح طيباً فاستنبت الاغتسال بعد التطيب من قولها ثم طاف على نسائه لأنه كناية عن الجماع ومن لازمه الاغتسال فعرف أنه اغتسل بعد أن تطيب وبقي أثر الطيب بعد الغسل لكثرت له لأنه كان ﷺ يحب الطيب ويكثر منه فعلى هذا فقوله هنا من بدأ بالحلاب أي: بإناء الماء الذي للغسل فاستدل به لأجل الغسل أو من بدأ بالطيب عند إرادة الغسل فالترجمة مترددة بين أمرين فدل حديث الباب على مداومته على البداية بالغسل، وأمّا التطيب بعده فمعروف من شأنه وأمّا البداية بالطيب قبل الغسل فبالإشارة إلى الحديث الذي ذكرناه وهذا أحسن الأجوبة عندي وأليقها بتصرفات البخاري، والله أعلم.

وعرف من هذا أن قول الإسماعيلي وأي معنى للطيب عند الغسل معترض عليه، انتهى.

7 - بَابُ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ فِي الْجَنَابَةِ

(بَابُ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ) أي: حكمهما هل هما واجبان أو سنتان؟
(فِي) الْغُسْلِ مِنَ (الْجَنَابَةِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَأَشَارَ ابْنُ بَطَالٍ وَغَيْرُهُ

(1) قال الحافظ: أشار ابن بطال وغيره إلى أن البخاري استنبت عدم وجوبهما، لأن في رواية الباب الذي بعده في هذا الحديث: ثم توضع وضوء للصلاة، فدل على أنهما للوضوء، وقام الإجماع على أن الوضوء في غسل الجنابة غير واجب والمضمضة والاستنشاق من توابع الوضوء، فإذا سقط الوضوء سقط توابعه، ويحمل ما روي من صفة غسله ﷺ على الكمال، انتهى.
وتعقبه العيني بأن هذا الاستدلال غير صحيح لأن هذا الحديث لا تعلق له بالحديث الآتي، وفيه تصريح بالمضمضة والاستنشاق، ولا شك أنه ﷺ لم يتركهما، فدل على المواظبة وهي تدل على الوجوب، انتهى.

وهذا الاختلاف مبني على اختلاف مسلكتهما، فإنهما واجبان في الغسل عند الحنفية خلافاً للشافعية والمالكية كما سيأتي قريباً، وما حكى ابن بطال وسكت عليه الحافظ من الإجماع على ندب الوضوء في الغسل مشكلاً، لأن فيه خلاف داود الظاهري إذ أوجب الوضوء في الغسل مطلقاً، وفي رواية لأحمد: لا يجزئ الوضوء حتى يأتي به قبل الغسل أو بعده، وهو أحد قولي الشافعي كما في «الأوجز».

ثم المضمضة والاستنشاق في الوضوء تقدم الخلاف فيهما في هذه الحاشية قبيل (باب =

259 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَيْمُونَةُ.....

إلى أَنَّ الْبُخَارِيَّ اسْتَنْبَطَ عَدَمَ وَجُوبِهِمَا مِنَ الْحَدِيثِ لِأَنَّ فِي رِوَايَةِ الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمَا لِلْوَضُوءِ وَقَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْوَضُوءَ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ غَيْرُ وَاجِبٍ وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ مِنْ تَوَابِعِ الْوَضُوءِ فَإِذَا أَسْقَطَ الْوَضُوءَ سَقَطَ تَوَابِعُهُ وَيَحْمِلُ مَا رَوَى مِنْ صِفَةِ غَسْلِهِ ﷺ عَلَى الْكَمَالِ وَالْفَضْلِ انْتَهَى .

وقال محمود العيني: هذا الاستدلال غير صحيح لأن هذا الحديث ليس له تعلق بالحديث الذي يأتي وفيه التصريح بالمضمضة والاستنشاق ولا شك أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يتركهما فدل على المواظبة وهي تدل على الوجوب وأيضا النص يدل على وجوبهما وقد مضى تفصيله هذا، وأمَّا الشافعية فقد قالوا بسنيتهما لقوله ﷺ: «عشر من الفطرة» أي: من السنة وذكرهما منها، وجوابه ظاهر.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ) ابن طلق النخعي الكوفي ولي القضاء ببغداد وهو أوثق أصحاب الأعمش ثقة فقيه عفيف حافظ مات سنة ست وتسعين ومائة، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (سَالِمٌ) ابن أبي الجعد التابعي (عَنْ كُرَيْبٍ) بالتصغير، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: حَدَّثَنَا) بالمشناة الفوقية بعد المثلثة: (مَيْمُونَةُ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي ومدني.

وفيه رواية تابعي عَنْ تَابِعِي وصحابي عَنْ صَحَابِيَّة.

الاستجمار وترا) وأما في الغسل فهما واجبان عند الحنفية وأحمد، وستان عند مالك والشافعي، كذا في «الأوجز» ثم لا يذهب عليك ما في آخر الحديث من قوله: فلم ينفض بها أي: لم ينشف، قال الكرمانى: وفي بعض النسخ بعده: قال أبو عبد الله يعني لم يمسح بها، قال النووي: فيه استحباب ترك التنشيف، وقد اختلف أصحابنا فيه في الوضوء والغسل على خمسة أوجه: أشهرها: أن المستحب تركه؛ والثاني: أنه مكروه، والثالث: مباح، والرابع: مستحب، لما فيه من الاحتراز عن الأوساخ، والخامس: يكره في الصيف دون الشتاء، انتهى. ولم يتعرض الشيخ إلى ذلك، لأنه قد أشبع الكلام عليه في «الكوكب» وبسط العلامة الْعَيْنِيَّ في الروايات الدالة على المنديل، وحكى شيخنا في «البذل» مذهب الحنفية ندبه بعد الغسل.

قَالَتْ: «صَبَّيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غُسْلًا، فَأَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ عَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ فَمَسَحَهَا بِالثَّرَابِ، ثُمَّ عَسَلَهَا، ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ عَسَلَ وَجْهَهُ، وَأَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى، فَعَسَلَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ أَتَى بِمَنْدِيلٍ فَلَمْ يَنْفُضْ بِهَا»⁽¹⁾.

(قَالَتْ: صَبَّيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غُسْلًا) بالضم أي: ماء للاغتسال، (فَأَفْرَغَ) ﷺ (بِيَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ عَسَلَ فَرْجَهُ) أي: مذاكيره، (ثُمَّ قَالَ) أي: ضرب (بِيَدِهِ الْأَرْضَ) وفي رواية: الأرض (فَمَسَحَهَا بِالثَّرَابِ، ثُمَّ عَسَلَهَا) أي: بالماء، (ثُمَّ تَمَضَّمَضَ) بمثناة قبل الميم وفي رواية مضمض بدون المثناة. (وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ عَسَلَ وَجْهَهُ، وَأَفَاضَ) أي: صبَّ الماء (عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى) أي: تحول إلى ناحية (فَعَسَلَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ أَتَى) بضم الهمزة على صيغة المجهول (بِمَنْدِيلٍ) بكسر الميم واشتقاقه من الندل وهو الوسخ لأنه يندل به ويقال tendلت بالمنديل قَالَ الجوهرى ويقال أيضًا تمندلت وأنكرها الكسائي ويقال تمندلت وهو لغة فيه.

(فَلَمْ يَنْفُضْ) بضم الفاء وفي رواية فلم ينتفض أي: لم يتمسح (بِهَا) وإنما أنث الضمير لأن المنديل في معنى الخرقة.

وزاد في رواية كريمة: قَالَ أبو عبد الله يعني لم يتمسح به أي: بالمنديل، وقال الجوهرى: المنفض بكسر الميم المنشف، وإنما لم يتمسح به لأنه أثر عبادة فكان تركه أولى، وقال التميمي ما أتى بالمنديل إلا تنشّف، وإنما ردّه لنحو وسخ كان فيه انتهى، وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانت له خرقة يتنشّف بها، وفي التنشّف بالمنديل في الوضوء والغسل أوجه، فقليل يندب تركه، وقيل يندب فعله ليسلم من غبار نجس ونحوه، وقيل يكره فعله فيهما وإليه ذهب ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يكره في الوضوء دون الغسل، وقيل تركه وفعله سواء.

وقال النَّوَوِيُّ في شرح مسلم وهذا هو الذي نختاره ونعمل به لاحتياج المنع والاستحباب إلى دليل، وقيل يكره في الصيف دون الشتاء.

(1) أطرافه 249، 257، 260، 265، 266، 274، 276، 281 - تحفة 18064.

8 - باب مَسْحِ الْيَدِ بِالتُّرَابِ لِتَكُونَ أَنْقَى

260 - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ ابْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَعَسَلَ فَرْجَهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ ذَلِكَ بِهَا الْحَائِطُ، ثُمَّ عَسَلَهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ فَلَمَّا فَرَعَ مِنْ غُسْلِهِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ»⁽¹⁾.

وقال في المجموع وهذا كله إذا لم تكن إليه حاجة كبرد أو التصاق نجاسة فإن كانت فلا كراهة قطعاً انتهى.

وقال في الذخائر: وإذا تنشّف فالأولى أن لا يكون بذيله وطرف ثوبه ونحوهما انتهى.

وقد سبق تفصيل هذا المبحث مع سائر الأحكام المستنبطة عن هذا الحديث عن قريب.

8 - باب مَسْحِ الْيَدِ بِالتُّرَابِ لِتَكُونَ أَنْقَى

(باب مَسْحِ الْيَدِ) أي: مسح المغمسل يده (بِالتُّرَابِ لِتَكُونَ أَنْقَى)⁽²⁾ أي: أظهر من غير الممسوحة⁽³⁾، وقيل إنَّ اسم ليكون يعود إلى المسح. (حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ) بضم الحاء المهملة وفتح الميم هكذا في رواية الأكثر وفي بعض الروايات حَدَّثَنَا عبد الله بن الزبير الحميدي وقد تقدّم في أول حديث من هذا الصحيح.

(قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ) لَمَّا كَانَ هَذَا مَجْمَلًا فَصَّلَهُ بِقَوْلِهَا: (فَعَسَلَ فَرْجَهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ ذَلِكَ بِهَا الْحَائِطُ، ثُمَّ عَسَلَهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ فَلَمَّا فَرَعَ مِنْ غُسْلِهِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ) فالفاء تفصيلية وليست بتعقيبية، لأنَّ غسل الفرج والدلك لم يكن بعد الفراغ من الاغتسال هكذا قاله الكرمانى ويقرب منه ما قاله الحافظ العسقلاني.

(1) أطرافه 249، 257، 259، 265، 266، 274، 276، 281 - تحفة 18064.

(2) روي بالفوقية وبالتحتية. (3) أي: أظهر منها قبل المسح.

9 - باب: هَلْ يُدْخِلُ الْجَنْبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ
قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِهِ قَدَرٌ غَيْرُ الْجَنَابَةِ⁽¹⁾

وقال محمود العيني: من دَقَّقَ النظر وعرف أسرار العربية يَقُولُ الفاء ههنا عاطفة ولكنها للترتيب ومعنى الحديث أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ فَرَتَّبَ غَسْلَهُ فغسل فرجه ثم تَوَضَّأَ وكون الفاء للترتيب لا يخرجها عَنْ كونها عاطفة انتهى، فليتأمل.

ثم إِنَّ مطابقة الحديث للترجمة من حيث قولها ثم ذلك بها الحائط والمقصود من هذه الترجمة وإن حصل من حديث الباب المتقدم لكن دأب المؤلف رحمه الله كما عرفت بيان اختلاف استخراجات الشيوخ وتفاوت سياقاتهم مثلاً عمر بن حفص يروي هذا الحديث في معرض بيان المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة والحميدي يرويهِ في معرض بيان مسح اليد بالتراب فحافظ على السياق وما استخرجه الشيوخ فيه مع ما فيه من التقوية والتأكيد مع فائدة أخرى وهي أَنَّ في الباب الأوَّل ذلك اليد على التراب وههنا ذلك اليد على الحائط وبينهما فرق، والله أعلم.

9 - باب: هَلْ يُدْخِلُ الْجَنْبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ
قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِهِ قَدَرٌ غَيْرُ الْجَنَابَةِ

(باب) بالتونين.

(هَلْ يُدْخِلُ) من الإدخال (الْجَنْبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ) الذي فيه ماء الغسل.

(قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا) خارج الإناء (إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِهِ قَدَرٌ) بالذال المعجمة أي: شيء مستكره من نجاسة وغيرها يقال قذرت الشيء بالكسر أي كرهته (غَيْرُ الْجَنَابَةِ) يجوز في غير النصب على الاستثناء والرفع على البدل، وهذا يشعر بأنَّ

(1) قال المهلب: أشار البخاري إلى أن يد الجنب إذا كانت نظيفة جاز له إدخالها الإناء قبل أن يغسلها لأنه ليس شيء من أعضائه نجساً بسبب كونه جنباً، انتهى.

والأوجه عندي أن غرض المصنف بيان جواز إدخال اليد رداً على ما روي عن ابن عمر أنه قال: من اغترف من ماء وهو جنب فما بقي فهو نجس، أخرجه ابن أبي شيبة وحكاه عنه العيني أيضاً، وجمع بينه وبين ما رواه عنه البخاري بوجوه، ولا تعارض بينهما عندي، لأن أثر ابن أبي شيبة نص في الجنابة، وأثر البخاري ظاهر في الحدث الأصغر.

وَأَدْخَلَ ابْنُ عُمَرَ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ يَدَهُ فِي الظُّهُورِ وَلَمْ يَغْسِلْهَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ.....

الجنابة نجس وليس كذلك لأنّ المؤمن لا ينجس كما ثبت ذلك في الصحيح، فَقَالَ الحافظ العسقلاني: معناه حكمها فإنّ أثر الجنابة مختلف فيه فدخل في قوله قدر، وقال محمود العيني: لم تدخل الجنابة في القدر أصلاً لأنها أمر معنوي لا يوصف بالقذارة حقيقة فإن كان مراد هذا القائل من قوله أي: حكمها الاغتسال فلا دخل له ههنا وإن كانت النجاسة فقد قلنا إنّ المؤمن لا ينجس، وكذا إن كان مراده من قوله لأنّ أثرها المنّي إذ هو طاهر في مذهبه، فتأمل.

قَالَ المهلب: أشار البخاري رحمه الله بذلك إلى أنّ يد الجنب إذا كانت نظيفة جاز له إدخالها الإناء قبل أن يغسلها لأنّه ليس شيء من أعضائه نجساً بسبب كونه جنباً.

(وَأَدْخَلَ) هذه الواو كما مرّ غير مرّة هي الواو التي تسمّى واو الاستفتاح بها الكلام (ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَدَهُ) بالأفراد أي: أدخل كلّ واحد منهما يده، وفي رواية أبي الوقت يديهما بالتثنية على الأصل، وفي بعض النسخ يدهما (فِي الظُّهُورِ) بفتح الطاء المهملة وهو الماء الذي يتطهّر به في الوضوء والاعتسال.

(وَلَمْ يَغْسِلْهَا) أي: قبل الإدخال (ثُمَّ تَوَضَّأَ) أي: كلّ منهما وفي بعض النسخ ولم يغسلاهما ثمّ توضّأ بالتثنية في الكلّ، واستنبط من هذا الأثر جواز

وفي «فيض الباري» عن «الفتاوى لابن تيمية» عن الإمام أحمد أن الجنب إن أدخل يده في الماء نجسه، انتهى.

لكن الموفق حكى مذهبه أن الماء طاهر لا إشكال فيه، نعم حكى عن الإمام أحمد اختلاف الروايات في أن الماء هل يبقى مطهراً أم لا؟ ثم الآثار والروايات التي ذكرها البخاري لما لم تكن صريحة في عدم الغسل نه على ذلك بقوله: هل، ولم يتعرض الشراح ولا المشايخ إلى لفظ: هل، وقال شيخ المشايخ في «التراجم»: غرض الباب إدخال الجنب يده في الإناء قبل الغسل إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة مع سنية الغسل، لأن الحديث الأول من الباب ثبت منه بطريق الدلالة جواز الإدخال قبل الغسل، والحديث الثاني ظاهر في الغسل، فطريق الجمع بينهما أن يحمل الأول على الجواز والثاني على السنية، وأما ثبوت الإدخال قبل الغسل بالحديث الأول بطريق الدلالة، فلأن قول عائشة: تختلف أيدينا، يدل على وقوع الغسالة في الإناء ظاهراً، فلما لم يتنجس الماء لسقوط غسالة الجنب فيه ولم يحترز منه، فالظاهر أنه لا يجب الاحتراز من إدخال اليد فيه أيضاً قبل الغسل إذ لا شيء غير الجنابة في اليد.

وَلَمْ يَرِ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ بِأَسَا بِمَا يَنْتَضِحُ مِنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ.

إدخال الجنب يده في إناء الماء قبل أن يغسلها إذا لم يكن عليها نجاسة حقيقة وقال الشَّعْبِيُّ: كان الصحابة رضي الله عنهم يدخلون أيديهم الماء قبل أن يغسلوا وهم جنب وكذا النساء، وروى نحوه عن ابن سيرين وعطاء وسالم وسعد ابن أبي وقاص وسعيد بن جبير وابن المسيَّب رحمهم الله، ثم إنَّ هذا الأثر معلق وقد وصله إلى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سعيد بن منصور لكن بمعناه فإنَّه قيل قد روى ابن أبي شيبة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: من اغترف من ماءٍ وهو جنب فما بقي نجس وهذا يعارض ما أخرجه المؤلف.

فالجواب: أن هذا محمول على ما إذا كان بيده قدر توفيقاً بين الأثرين. وقال الحافظ العسقلاني: وروى عبد الرزاق عنه أنه كان يغسل يده قبل التطهر ويجمع بينهما بأن ينزّلا على حالتين فحيث لم يغسل كان متيقناً أن لا قدر في يده: وحيث غسل كان ظاناً أو متيقناً أنَّ فيها شيئاً أو غسل للندب وترك للجواب، والله أعلم.

وأما البراء بن عازب فقد وصله إليه ابن أبي شيبة بلفظ: أنه أدخل يده في المطهرة قبل أن يغسلها.

(وَلَمْ يَرِ ابْنُ عُمَرَ) رضي الله عنهما فيما وصله عبد الرزاق بمعناه.

(وَابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيما وصله ابن أبي شيبة عنه وسيأتي وعبد الرزاق من وجه آخر أيضاً عنه.

(بَأَسَا) مفعول لم ير (بِمَا يَنْتَضِحُ) ويترشح (مِنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ) أي: من ماء يغتسل به في الإناء الذي يغتسل منه فإنه روى ابن أبي شيبة عن حفص عن العلاء ابن المسيَّب عن حماد عن إبراهيم عن ابن عَبَّاسٍ في الرجل يغتسل من الجنابة فينتضح في إنائه من غسله فَقَالَ لا بأس به وفيه انقطاع فيما بين إبراهيم وابن عَبَّاسٍ وروي مثله عن أَبِي هُرَيْرَةَ وابن سيرين والنخعي والحسن فيما روى ابن أبي شيبة عنه أنه قَالَ ومن يملك انتشار الماء إنا لنرجو من رحمة الله ما هو أوسع من هذا وإنما لم ير الصحابي بذلك بأساً لأنه مما يشق الاحتراز عنه فكان من مقام العفو ويقرب منه ما روي عن أَبِي يَوْسُفٍ رحمه الله فيمن كان يصلي فانتضح عليه البول أكثر من قدر الدرهم فإنه لا تفسد صلاته بل ينصرف ويغسل ذلك

261 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، أَخْبَرَنَا أَفْلَحُ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ»⁽¹⁾.

وبني على صلاته، ويقرب منه أيضًا ما حكى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْبَاقِرِ أَوْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ رَأَى فِي الْخَلَاءِ ذَبَانًا يَقَعْنَ عَلَى النِّجَاسَاتِ ثُمَّ يَقَعْنَ عَلَى الثِّيَابِ فَأَمَرَ بِثِيَابِ الْخَلَاءِ فَلَمَّا مَضَى عَلَى ذَلِكَ زَمَانَ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ أَحَدُثْتُ دِينًا فَاسْتَغْفَرْتَهُ فَقِيلَ وَمَاذَا فَعَلْتَ فَقَالَ فَعَلْتُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ الصَّالِحُونَ وَلَا خَيْرٌ فِي الْبَدْعَةِ، وَحَكَى عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ دَمِ الْبَقِّ فَقَالَ لَهُ مِنْ أَيْنَ أَنْتَ فَقَالَ مِنَ الشَّامِ فَقَالَ انْظُرُوا إِلَى قَلَّةِ حَيَاءِ هَذَا الرَّجُلِ فَإِنَّهُ مِنْ قَوْمِ أَرَأَقُوا دَمَ ابْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ جَاءَنِي وَسَأَلَنِي عَنْ دَمِ الْبَقِّ وَأَصْلُهُ هَذَا كُلُّهُ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بَعَثْتُ بِالْحَنِيفَةِ السَّمْحَةِ السَّهْلَةِ وَلَمْ أَبْعَثْ بِالرَّهْبَانِيَّةِ الصَّعْبَةِ، وَأَمَّا تَوْجِيهِهِ الِاسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْأَثَرِ لِلتَّرْجُمَةِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّ الْجَنَابَةَ لَوْ كَانَتْ تَوْثُرُ فِي الْمَاءِ لَامْتَنَعَ الْإِغْتِسَالُ مِنَ الْمَاءِ الَّذِي تَقَاطَرُ فِيهِ مَا لَا قِيَّ بَدَنِ الْجَنْبِ مِنْ مَاءٍ اغْتَسَالَهُ هَذَا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بفتح الميم واللام القعني وزاد مسلم بعد مسلمة قوله بن قعنب وقد مرَّ غير مرَّة.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (أَفْلَحُ) ابْنُ حُمَيْدٍ بضم الحاء الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً وَلَيْسَ هُوَ أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدٍ عَلَى مَا وَقَعَ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ أَفْلَحُ بْنُ غَيْرِ ذِكْرِ أَبِيهِ فَتَوَهَّمُ أَنَّهُ أَفْلَحُ بْنُ سَعِيدٍ وَالْمَوْثُفُ لَمْ يَخْرُجْ لَهُ شَيْئًا وَأَمَّا أَفْلَحُ بْنُ حَمِيدٍ فَقَدْ أَخْرَجَ لَهُ الْمَوْثُفُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَسَائِيُّ أَيْضًا (عَنِ الْقَاسِمِ) ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَدُ فَهَاءِ الْمَدِينَةِ (عَنْ عَائِشَةَ) الصَّدِيقَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ كُلُّهُمْ مَدَنِيُونَ، وَأَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا بِذِكْرِ حَمِيدِ أَبِي أَفْلَحٍ.

(قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ) يجوز فيه الرفع على العطف والتصب على أنه مفعول معه (ﷺ) مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ) نغترف منه جميعًا حال كوننا أو حال كون الإناء (تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ) من الإدخال فيه والإخراج منه أو أنه كان يغترف تارة

(1) أطرافه 250، 263، 273، 299، 5956، 7339 - تحفة 17435.

أخرجه مسلم في الحيض باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة رقم (3119، 321).

قبلها وتغتفر هي تارة قبله ﷺ، وقد تقدّم هذا الحديث في باب غسل الرجل مع امرأته من طريق أخرى مع مغايرة في آخره، وزاد مسلم في آخره من الجنبه أي: لأجل الجنبه وفي رواية ابن عوانة وابن حبان من طريق ابن وهب عن أفلح أنه سمع القاسم يقول سمعت عائشة فذكره وزاد فيه بعد قوله تختلف أيدينا فيه وملتقي.

وفي رواية الإسماعيلي: من طريق إسحاق بن سليمان عن أفلح تختلف فيه أيدينا يعني حتى تلتقي.

وفي رواية البيهقي من طريق تختلف أيدينا فيه يعني وملتقي، وهذا يشعر بأن قوله وملتقي مُدرج، وسيأتي في باب تخليل الشعر من وجه آخر عنها كنا نغتسل من إناء واحد نغترف منه جميعاً فلعل الراوي قال وملتقي بالمعنى.

وفي رواية لمسلم من طريق معاذة عن عائشة فيأدرني حتى أقول دَع لي.

وفي رواية النسائي: وأبادر حتى يقول دعي لي، ومما يستنبط من الحديث جواز اغتراف الجنب من الماء الذي في الإناء وجواز التطهر بذلك الماء وبما يفضل منه، وقال الحافظ العسقلاني ويدل على أن النهي عن انغماس الجنب في الماء الدائم إنما هو للتنزيه كراهية أن يستقذر لا لكونه يصير نجساً بانغماس الجنب فيه لأنه لا فرق بين جميع بدن الجنب وبين عضو من أعضائه.

وتعقبه محمود العيني: بأن هذا الكلام على إطلاقه غير صحيح لأن الجنب إذا انغمس في الماء الدائم لا يخلو إما أن يكون ذلك الماء كثيراً أو قليلاً فإن كان كثيراً نحو الغدير العظيم الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر فالجنب إذا انغمس فيه لا يفسد الماء وإن كان قليلاً لا يبلغ الغدير العظيم فالجنب إذا انغمس فيه يفسد الماء وهل يطهر الجنب أو لا فيه خلاف، انتهى.

وفيه: أن فساد الماء فيه خلاف أبي يوسف أيضاً على ما في الهداية وغيرها.

وأما مطابقة الحديث للترجمة فمن حيث جواز إدخال الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها إذا لم يكن عليها قدر لقول عائشة رضي الله عنها تختلف أيدينا فيه واختلافها فيه لا يكون إلا بعد الإدخال فدل ذلك على أنه لا يفسد الماء، فإن قيل الترجمة مقيدة وهذا الحديث مطلق فلا مطابقة بينهما.

262 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَهُ»⁽¹⁾.

فالجواب: أن القيد المذكور في الترجمة مراعى في الحديث للقريضة الدالة على ذلك لأنَّ شأن النَّبِيِّ ﷺ وشأن عائشة أجل من أن يدخل أيديهما في إناء الماء وعلى أيديهما ما يفسد الماء، وحديث هشام الذي يأتي عن قريب أقوى القرائن على ذلك.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) بتشديد الميم هو ابن زيد وقد مرَّ في باب المعاصي من أمر الجاهلية لا ابن سلمة لأنَّ البخاري لم يرو عنه (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عروة (عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام (عَنْ) خالته (عَائِشَةَ) أم المؤمنين رضي الله عنهم وقد تقدّموا في باب: الوحي.

(قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَهُ») قبل أن يدخلها الإناء هذا الحديث مفسّر للحديث السابق فإنَّ في الحديث السابق اختلاف الأيدي في الإناء وهو بظاهره يتناول اليد الطاهرة واليد التي عليها ما يفسد الماء وفي هذا الباب بيان أنّه إذا أراد الاغتسال من الجنابة غسل يده ثم لا يضر إدخاله في الإناء لكن هذا عند خشيته من كون أذى بها من أذى الجنابة وغيرها وأمّا عند تيقنه بطهارة اليد فلم يكن يغسلها وبهذا ينتفي التعارض بينهما.

وقال الحافظ العسقلاني: ويمكن أن يحمل الفعل على الندب والترك على جواز أو يقال حديث الترك مطلق وحديث الفعل مقيد فيحمل المطلق على المقيد لأنَّ في رواية الفعل زيادة لم تذكر في الأخرى انتهى، فليتمل.

ثم إنَّ هذا الحديث أخرجه المؤلف مختصراً وأخرجه أبو داود في الطهارة تأمّا عن مسدّد بهذا السند لكن قال يديه بالثنية وهي نسخة في اليونانية وزاد يصب على يده اليمنى أي: من الإناء فيغسل فرجه يفرغ على شماله ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يدخل يده في الإناء فيخلل شعره حتّى إذا رأى أنّه أصاب البشرة أو أنقى البشرة أفرغ على رأسه ثلاثاً وإذا فضل فضلة صبّها عليه.

263 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ جَنَابَةٍ» وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ⁽¹⁾.

264 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ،

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي وقد تقدّم في باب علامة الإيمان حبّ الأنصار.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج (عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ) المذكور في باب الغسل بالصاع (عَنْ عُرْوَةَ) ابن الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا (قَالَتْ: كُنْتُ) وفي رواية بحذف قالت: (أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ) بالرفع والنصب على ما مرّ (ﷺ) آخذين الماء (مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ جَنَابَةٍ) وفي رواية من الجنابة وكلمة من الأولى متعلّقة بالمقدّر المذكور على أَنَّهَا ابتدائية ومن الثانية متعلّقة باغتسل على أَنَّهَا أَجْلِيَّة، ويجوز تعلّق الجارين بفعل واحد إذا كانا بمعنيين مختلفين.

(وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ⁽²⁾ عَنْ أَبِيهِ) القاسم بن مُحَمَّد بن أَبِي الصديق رضي الله عنهم، (عَنْ عَائِشَةَ) الصديقة رضي الله عنها (مِثْلَهُ) أي: مثل حديث شعبة عن أبي بكر بن حفص، فقلوه: وعن عبد الرحمن عطف على قوله عَنْ أَبِي بكر بن حفص، والمراد أَنَّ لشعبة إسنادين في هذا الحديث وليس رواية عبد الرحمن معلقة كما توهم، ويجوز في مثله الرفع والنصب، وفي رواية الأصيلي بمثله بزيادة الموحّدة.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هو المذكور آنفًا، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بالتكبير فيهما (ابن جَبْرِ) بفتح الجيم وسكون الموحدة وهذا الإسناد بعينه ذكر في باب علامة الإيمان لكن لمتن آخر وهو ثالث الإسناد لشعبة في هذا المتن لكن من طريق صحابي آخر.

(1) أطرافه 250، 261، 273، 299، 5956، 7339 - تحفة 17367، 17493.

(2) قال ابن عيينة لم يكن بالمدينة رجل أَوْضى من عبد الرحمن وهو من خيار المسلمين ثقة ورع كثير الحديث مات سنة ستّ وعشرين ومائة بالقدس.

قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْمَرْأَةُ مِنْ نِسَائِهِ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ» زَادَ مُسْلِمٌ، وَوَهَبٌ، عَنْ شُعْبَةَ «مِنَ الْجَنَابَةِ»⁽¹⁾.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْمَرْأَةُ) بالرفع على العطف وبالنصب على المعية (مِنْ نِسَائِهِ) رضي الله عنهن (يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ) وهذا الحديث مما انفرد به البخاري رحمه الله.
(زَادَ مُسْلِمٌ) بلفظ الفاعل من الإسلام هو ابن إبراهيم الشحام شيخ المؤلف وقد تقدّم في باب زيادة الإيمان.

(وَوَهَبٌ) هو ابْنُ جَرِيرٍ ابن أبي حازم وفي رواية الأصيلي ووهب بن جرير ووقع في رواية وهيب بالتصغير قَالَ الحافظ العسقلاني: وأظنه وهما فإنّ الحديث وجد بعد تتبع كثير من رواية وهب بن جرير ولم نجده من رواية وهيب ابن خالد ووهب بن جرير من الرواة عَنْ شُعْبَةَ وَأَمَّا وهيب فهو من أقرانه انتهى.
وتعقبه محمود العيني: بأنّ كونه من أقرانه لا يقتضي منع الرواية عنه هذا.

(عَنْ شُعْبَةَ) يعني أنهما روايا هذا الحديث عن شعبة بهذا الإسناد الذي رواه عنه الوليد، وزاد («مِنَ الْجَنَابَةِ») ثم إنّ الظاهر أنّه تعليق من البخاري بالنسبة إلى وهب لأنّه حين وفاة وهب كان البُخَارِيُّ ابن ثنتي عشرة سنة ويحتمل أنّه كان قد سمع منه وإدخاله في سلك مسلم يؤيد ذلك ولم يذكر فيه شيخ شُعْبَةَ والظاهر أنّه شيخه المذكور في الإسناد المتقدم وهو عبد الله فكأنّه قَالَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ البرماوي أمّا زيادة وهب فقد وصلها الإسماعيلي، وأمّا زيادة مسلم فقد قَالَ بعضهم لم أجدها انتهى، ولا يلزم من عدم وجدانه نفيها، والله أعلم.

ثم اعلم أنّ البُخَارِيَّ رحمه الله أخرج في هذا الباب أربعة أحاديث فمطابقة الحديث الأوّل قد ذكرناها.

وأما الحديث الثاني فهو مفسّر للحديث الأوّل كما عرفت، وأمّا الثالث والرابع وإن لم يذكر فيهما غسل اليد ولكنّهما محمولان على معنى الحديث الثاني وهذا المقدار كاف في التطابق.

10 - باب تَفْرِيقِ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ⁽¹⁾

وَيُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ غَسَلَ قَدَمَيْهِ بَعْدَ مَا جَفَّ وَضُوءُهُ».

10 - باب تَفْرِيقِ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ

(باب تَفْرِيقِ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ) هل هو جائز أو لا، وهذا الباب وقع في أكثر النسخ كما ترى ههنا وفي بعضها وقع بعد الباب الذي يليه ووجه المناسبة بين البابين اشتغال كل منهما على فعل جائز أمّا الباب السابق فمشمول على جواز إدخال اليد في الإناء إذا كانت طاهرة وأمّا هذا الباب فمشمول على جواز التفريق في الغسل والوضوء.

(وَيُذَكِّرُ) على صيغة المجهول (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا («أَنَّهُ غَسَلَ قَدَمَيْهِ بَعْدَ مَا جَفَّ وَضُوءُهُ») بفتح الواو أي: الماء الذي توضع به وفي فرع اليونينية بضمّها، وهذا تعليق بصيغة التعريض ولو قَالَ وذكر ابن عمر على صيغة المعلوم

(1) الظاهر في غرض الترجمة الرد على وجوب الموالاة، وعليه بنى الشراح كلهم كلامه، وقال الكرمانى: إن قلت: ما معنى الترجمة، هل المراد منه بيان عدم وجوب الموالاة أو بيان عدم دخول الوضوء في الغسل، حتى لو كان محدثاً لحديث لا يكفيه الغسل؟ قلت: لفظ الترجمة يحتملها، وأمّا موضع دلالة الحديث على الترجمة بالمعنى الأول فهو حيث فرق بين غسل أعضاء الوضوء بإفراغ الماء على جسده والتنحي عن مقامه، وبالمعنى الثاني فحيث إنه لم يكتف بالغسل بل نوضاً أيضاً، لكن الظاهر الأول بدليل ذكر فعل ابن عمر رضي الله عنه. قال ابن بطال: تفريق الوضوء والغسل أجازه الشافعي وأبو حنيفة، ولم يجوزهما مالك إذا فرقه حتى يجف، فإن فرقه يسيراً جاز وإن فرقه ناسياً يجزئه وإن طال، وروى ابن وهب عن مالك أن الموالاة مستحبة، كذا في «الكرمانى»، وقال الحافظ: جواز التفريق قول الشافعي في الجديد، وقال ربيعة ومالك: من تعمد ذلك فعليه الإعادة ومن نسي فلا، وعن مالك: إن قرب التفريق بنى وإن طال أعاد، وأجازه النخعي مطلقاً في الغسل دون الوضوء، ذكر جميع ذلك ابن المنذر. انتهى.

وفي «الأوجز»: قال الموفق: لم يذكر الخرقى الموالاة وهي واجبة عند أحمد نص عليها في مواضع، ونقل حنبل عن أحمد أنها غير واجبة، انتهى.

وحاصل المذاهب: أنها ليست بواجبة عند الحنفية وهو أصح قولي الشافعي كما في «القسطلاني» وواجبة عند مالك وأحمد في المشهور عنهما. والأثر الذي ذكره البخاري عن ابن عمر رواه مالك في «الموطأ»، قال الحافظ وتبعه القسطلاني إذ قال: لعل البخاري إنما أورده بصيغته التحريص ولم يجزم به لكونه ذكره بالمعنى، انتهى.

قلت: وأيضاً الأثر في المسح على الخفين دون غسل القدمين. ولذا اختلفت المالكية في توجيهه كما في «الأوجز».

265 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ،

لأجل التصحيح لكان أولى ، ويمكن أن يقال إنما يقال إنه لم يجزم به لكونه ذكره بالمعنى فقد وصله البيهقي في المعرفة ثنا أبو زكريا وأبو بكر وأبو سعيد قالوا : ثنا أبو العباس أنا الربيع أنا الشافعي أنا مالك عَنْ نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ تَوَضَّأَ بِالسُّوقِ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعي لجنازة فدخل المسجد ليصلي عليها فمسح على خفيه ثم صلى عليها ، قَالَ الشافعي : وأحب أن يتابع الوضوء ولا يفرقه فإن قطعه فأحب إلي أن يستأنف وضوءه ، وجواز التفريق هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله وكذا قول الشافعي في الجديد واحتج له بأن الله تعالى أوجب غسل هذه الأعضاء فمن غسلها فقد أتى بما وجب عليه فرّقها أو نسقها ثم أيد ذلك بفعل ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وبذلك قَالَ ابن المسيّب وعطاء وطاوس والنخعي والحسن وسفيان بن سعيد ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، وعن الشافعي في القديم لا يجزئه ناسياً كان أو عامداً لحديث أبي داود أَنَّهُ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَصْلِي وَفِي ظَهْرِهِ قَدَمِيهِ لَمْعَةً قَدَرِ الدَّرْهَمِ لَمْ يَصْبِهَا الْمَاءُ فَأَمَرَهُ أَنْ يَعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ لَكِنْ قَالَ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ وَرَبِيعَةَ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَاللِّيثِ وَابْنِ وَهْبٍ ، وَلِذَلِكَ إِذَا فَرَّقَهُ حَتَّى جَفَّتْ وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ مَالِكٍ ، وَإِنْ فَرَّقَهُ يَسِيرًا جَازَ ، وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ يَجْزِيهِ ، وَعَنْ مَالِكٍ يَجْزِيهِ فِي الْمَمْسُوحِ دُونَ الْمَغْسُولِ ، وَعَنْ ابْنِ زَيْدٍ يَجْزِيهِ فِي الرَّأْسِ خَاصَّةً ، وَقَالَ ابْنُ مَسْلَمَةَ فِي الْمَبْسُوطِ يَجْزِيهِ فِي الْمَمْسُوحِ رَأْسًا كَانَ أَوْ خُفًّا ، وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْمَوَالَاةَ مُسْتَحْبَةٌ ، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ الْجَفَافُ لَيْسَ بِحَدِّثٍ فَلَا يَنْقُضُ كَمَا لَوْ جَفَّتْ جَمِيعُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ لَمْ تَبْطُلْهَا الطَّهَارَةُ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ) بالحاء المهملة قيل محمود لقبه واسمه الحسن هو أبو عبد الله البصري مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) ابن زياد البصري وقد تقدّم في باب : ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء : 85].

(قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران (عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ،

عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَتْ مَيْمُونَةُ: «وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ مَذَاكِيرَهُ، ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَغَسَلَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى مِنْ مَقَامِهِ، فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ»⁽¹⁾.

عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: قَالَتْ مَيْمُونَةُ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (وَضَعْتُ⁽²⁾ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا) شَكَّ مِنَ الرَّاوي إِمَّا مِنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَإِمَّا مِنَ الْأَعْمَشِ كَمَا ذَكَرَ سَابِقًا.

(ثُمَّ أَفْرَغَ) ﷺ (بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ مَذَاكِيرَهُ، ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ تَمَضْمَضَ) وفي رواية: ثُمَّ مَضْمَضَ، (وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَغَسَلَ) وفي رواية ثُمَّ غَسَلَ (رَأْسَهُ ثَلَاثًا) الظاهر أَنَّهُ متعلق بغسل الرأس لا بجميع الأفعال السابقة وهو يناسب قول الحنفية إِنَّ القيد المتعقب لجمل يختص بالآخر منها، ويحتمل أن يتعلق بجميع الأفعال كما هو قول الشافعية فإنهم يقولون إن مثل هذا القيد يكون للجمل كلها.

(ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى) أي: بعد (مِنْ مَقَامِهِ) بفتح الميم، (فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ) وقد تقدم هذا المتن من رواية موسى بن إسماعيل عنه في باب الغسل مرة غير أن في بعض ألفاظها اختلافًا فهنا قَالَ مَا يَغْتَسِلُ بِهِ وهناك مَاءٌ لِلْغَسْلِ وههنا فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ وهناك فَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ وههنا ثُمَّ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ وهناك ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى شِمَالِهِ وهكذا وقال ههنا أَيْضًا ثُمَّ تَنَحَّى مِنْ مَقَامِهِ وهناك ثُمَّ تَحَوَّلَ مِنْ مَكَانِهِ وهما بمعنى، وأبدى الْكِرْمَانِيُّ مِنْ هَذَا الاحتمال أن يكون اغْتَسَلَ قائمًا، وقال محمود الْعَيْنِيُّ ذَلِكَ أصله لكنه اشتهر بعرف الاستعمال المطلق المكان قائمًا كان فيه أو قاعدًا، ثم مطابقة الحديث للترجمة في تفريق غسل أعضائه من حيث إِنَّهُ أَفْرَغَ عَلَى جَسَدِهِ ثُمَّ تَنَحَّى مِنْ مَقَامِهِ والحديث وإن كان في الغسل لكنه يفهم منه أمر الوضوء أَيْضًا، فافهم.

(1) أطرافه 249، 257، 259، 260، 266، 274، 276، 281 - تحفة 18064.

(2) وفي رواية الأصيلي وابن عساكر لرسول الله.

11 - باب مَنْ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فِي الْغُسْلِ⁽¹⁾

266 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ

11 - باب مَنْ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فِي الْغُسْلِ

(باب مَنْ أَفْرَغَ) الماء (بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فِي الْغُسْلِ) وهذا الباب مقدّم عند الأصيلي وابن عساكر على الباب الذي قبله كما سبق ذكره وإفراغ الماء باليمين على الشمال إنما هو في الاستنجاء وأمّا في غسل الأطراف فإن كان الإناء الذي يتوضأ منه واسعاً يضعه عن يمينه ويأخذ من الماء بيمينه وإن كان ضيقاً كالقماقم يضعه عن يساره ويصب الماء منه على يمينه كذا قَالَ الْخَطَّابِيُّ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكيّ المذكور في باب الغسل مرّة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح المهملة الواضحة اليشكري وقد تقدّم ذكرهما في الوحي.

وقد تقدّم هذا الحديث من رواية موسى بن إسماعيل في باب الغسل مرّة أيضاً لكن شيخه هناك عبد الواحد بن زياد وهنا أَبُو عَوَانَةَ كما ترى.

(قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران (عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ)

(1) سكت الشراح عن غرض المصنف بهذه الترجمة، وأجاد الشيخ - قدس سره - في توجيه الغرض كما ترى، والأوجه عندي أن الإمام البخاري نبه بذلك على دققة وهي أن في الغسل أمرين: أحدهما: صب الماء، والثاني: ذلك الأعضاء، ومعلوم أن الأفعال الشريفة مصدرها اليمين، فنبه الإمام بأن صب الماء أشرف من ذلك الأعضاء، فالأول وظيفة اليمين، والثاني وظيفة اليسار، ولا يبعد أيضاً أنه نبه بالترجمة على ترجيح صب الماء باليمين على اليسرى لما في ذلك من اختلاف الروايات، ففي «أبي داود» من حديث مسدد بسنده إلى عائشة: ويصب الماء على يده اليمنى، وفي أخرى له عن ميمونة: فأكفأ الإناء على يده اليمنى.

قال الخطابي وتبعه الحافظان: ابن حجر والعيني وغيرهما: محله ههنا فيما إذا كان يغترف من الإناء فأما إذا كان ضيقاً كالقماقم فإنه يضعه عن يساره ويصب الماء منه على يمينه، انتهى. وحكى الكرماني عن الخطابي: أما صب الماء بيمينه على شماله في الاستنجاء فهو ذو وجه واحد لا يجوز غيره، وأمّا في غسل الأطراف فإن كان الإناء واسعاً يضعه عن يمينه ويأخذ منه الماء بيمينه، وإن كان ضيقاً كالقماقم يضعه عن يساره ويصب الماء منه على يمينه.

الْحَارِثُ، قَالَتْ: «وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُسْلًا وَسَتَرْتُهُ، فَصَبَّ عَلَى يَدِهِ، فَعَسَلَهَا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ» - قَالَ: سُلَيْمَانُ لَا أَذْرِي، أَذْكَرَ الثَّالِثَةَ أَمْ لَا؟ - ثُمَّ أَفْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَعَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ بِالْحَائِطِ، ثُمَّ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَغَسَلَ رَأْسَهُ، ثُمَّ صَبَّ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى فَعَسَلَ قَدَمَيْهِ، فَنَاولَتْهُ خِرْقَةً،

وفي رواية الأصيلي وأبي الوقت: ابنة (الْحَارِثُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهَا قَالَتْ: وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُسْلًا) بضم الغين أي: ما يغتسل به وهو بالفتح مصدر وبالكسر اسم ما يغتسل به كالسدر ونحوه.

(وَسَتَرْتُهُ) وزاد ابن فضيل عَنِ الْأَعْمَشِ بَثُوبُ أَي: غَطَّيْتُ رَأْسَهُ فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْغُسْلَ فَكَشَفَهُ وَأَخَذَ الْمَاءَ، (فَصَبَّ عَلَى يَدِهِ) مِنْهُ فِي الْحَدِيثِ حَذَفَ إِيْجَازَ وَالْمُرَادُ بِالْيَدِ الْجَنَسَ فَصَحَّ إِرَادَةُ كِلْتاهِمَا.
(فَعَسَلَهَا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ) شك من الراوي.

(قَالَ: سُلَيْمَانُ) ابن مهران الْأَعْمَشُ (لَا أَذْرِي، أَذْكَرَ) سالم بن أبي الجعد (الثَّالِثَةَ أَمْ لَا) وقد مرَّ في رواية عبد الواحد عَنِ الْأَعْمَشِ فغسل يديه مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ولا بن فضيل عَنِ الْأَعْمَشِ فَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثًا وَلَمْ يَشْكُ أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي مُسْتَخْرَجِهِ، فَكَأَنَّ الْأَعْمَشَ كَانَ يَشْكُ فِيهِ ثُمَّ تَذَكَّرَ فَجَزَمَ لِأَنَّ سَمَاعَ ابْنَ فَضِيلٍ مِنْهُ مُتَأَخَّرٌ.

(ثُمَّ أَفْرَغَ) بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَعَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ بِالْحَائِطِ) شك من الراوي وهو محمول على أَنَّهُ كَانَ فِي يَدِهِ أَذَى فَلِذَلِكَ ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ وَغَسَلَهَا قَبْلَ إِدْخَالِهَا.

(ثُمَّ تَمَضَّمَضَ) بالتاء وفي رواية الأصيلي مضمض (وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَغَسَلَ رَأْسَهُ، ثُمَّ صَبَّ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى) وبعد من مكانه.

(فَعَسَلَ قَدَمَيْهِ) هكذا في رواية الأكثرين بالفاء وفي رواية أبي ذرٍّ بالواو وقالت ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَنَاولَتْهُ خِرْقَةً) لينشف بها جسده الشريف.

فَقَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا، وَلَمْ يُرِدْهَا»⁽¹⁾.

12 - باب: إِذَا جَامَعَ ثُمَّ عَادَ، وَمَنْ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسلٍ وَاحِدٍ

(فَقَالَ) أي: أشار ﷺ (بِيَدِهِ هَكَذَا) أي: لا أتناولها (وَلَمْ يُرِدْهَا) بضم الياء من الإرادة لا من الردّ، ومن قالها من الردّ فقد صحّف وأفسد المعنى وحكى في المطالع أنها بالتشديد رواية ابن السكن قَالَ وهي وهم، وقد رواه الإمام أحمد عَنْ عَفَّانَ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ بهذا الإسناد وقال في آخره فَقَالَ هَكَذَا وأشار بيده أن لا أريدها وسيأتي في رواية أبي حمزة عَنْ الْأَعْمَشِ فَنَاولَتْهُ ثُوبًا فَلَمْ يَأْخُذْهُ وَقَدْ مَرَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ قَرِيبًا وَبَعِيدًا، وقال القاضي البيضاوي وفي الحديث دلالة على أنّ الأولى تقديم الاستنجاء وإن جاز تأخيرها لأنهما طهارتان مختلفتان فلا يجب الترتيب بينهما، والوضوء قبل الغسل، واختلف في وجوبه، فأوجه داود مطلقًا، وقوم إذا كان محدثًا، ومنصوص الشافعي رحمه الله أنّ الوضوء يدخل في الغسل هذا، وكذا عند أئمتنا الحنفية، وفيه التباعد عَنْ مكانه لغسل الرجلين.

12 - باب: إِذَا جَامَعَ ثُمَّ عَادَ، وَمَنْ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسلٍ وَاحِدٍ

(باب) بالتنوين (إِذَا جَامَعَ) الرجل امرأته أو أمته (ثُمَّ عَادَ) إلى جماعها مرة أخرى وفي رواية الكشميهني ثُمَّ عَاوَدَ من المعاودة قَالَ الحافظ العسقلانيّ وهو أعم من أن يكون ليلة المجامعة أو غيرها.

وتعقّبه محمود العيني: بأنّ الجماع في غير ليلة جامع فيها لا يسمى عودًا عرفًا وعادة، وجواب إذا محذوف تقديره إذا جامع ثُمَّ عاد ما يكون حكمه هل يكفي الغسل الواحد أو لا.

(وَمَنْ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسلٍ وَاحِدٍ) عطف على قوله إذا جامع وجواب من محذوف أيضًا فيقدر مثل ذلك، وقد أجمع العلماء على أنّ الاغتسال بين الجماعين غير واجب وإنّما هو مستحب، ومما يدلّ عليه حديث أخرجه أبو داود والنسائي عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى نِسَائِهِ يَغْتَسِلُ عِنْدَهُ هَذِهِ وَعِنْدَ هَذِهِ قَالَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَجْعَلُهُ غَسْلًا وَاحِدًا قَالَ هَذَا أَزْكَى وَأَطْيَبُ

(1) أطرافه 249، 257، 259، 260، 265، 274، 276، 281 - تحفة 18064.

267 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ

وأظهر ولما روى أبو داود هذا الحديث قَالَ حَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ مِنْ هَذَا وَحَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غَسَلٍ وَاحِدٍ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا وَقَالَ حَدِيثُ حَسَنِ صَحِيحٍ وَضَعَفَ ابْنُ الْقَطَّانِ حَدِيثَ أَبِي رَافِعٍ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَزْمٍ وَعِبَارَةُ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ، وَأَمَّا الْوَضُوءُ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ الْجُمْهُورُ يَسْتَحَبُّ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: لَا يَسْتَحَبُّ، وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ الْمَالِكِيُّ وَدَاوُدُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَعُكْرَمَةَ وَالْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْهُ، وَحَمَلَ الْجُمْهُورُ الْأَمْرَ بِالْوَضُوءِ عَلَى النَّدْبِ وَالِاسْتِحْبَابِ لَا عَلَى الْوَجُوبِ بِمَا رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجَامِعُ ثُمَّ يَعُودُ وَلَا يَتَوَضَّأُ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو مَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَوْجِبَهُ إِلَّا طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَمَا نَسَبَهُ ابْنُ حَزْمٍ مِنْ إِجْبَابِ الْوَضُوءِ إِلَى الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ فَيَرِدُهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَجَامِعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ يَعُودَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ، قَالَ وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَقُولُ لَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ بَأْسًا إِنَّمَا قِيلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أُحْرِيَ أَنْ يَعُودَ، وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ أَنَّهُ حَمَلَ الْوَضُوءَ الْمَذْكُورَ عَلَى الْوَضُوءِ اللَّغَوِيِّ حَيْثُ نَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَدَّ مِنْ غَسَلِ الْفَرْجِ إِذَا أَرَادَ الْعُودَ، وَرَدَّهُ ابْنُ خَزِيمَةَ بِمَا رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عِيْنَةَ عَنْ عَاصِمٍ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ وَفِي لَفْظٍ عِنْدَهُ فَهُوَ أَشْطُ لِلْعُودِ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ هُوَ الْمَعْرُوفُ بِبَنْدَارٍ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُهُمْ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَكَسْرِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ التَّحْتَانِيَةِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ مَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ وَمِائَةٍ.

(وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) هُوَ الْقَطَّانُ كِلَاهُمَا (عَنْ شُعْبَةَ) ابْنِ الْحَجَّاجِ (عَنْ إِبْرَاهِيمَ)

ابن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنتَشِرِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: ذَكَرْتُهُ لِعَائِشَةَ فَقَالَتْ: يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ «كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَيَطُوفُ عَلَيَّ نِسَائِهِ، ثُمَّ يُضِيحُ مُخْرِمًا يَنْضَحُ

ابن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنتَشِرِ) على صيغة الفاعل من الانتشار (عَنْ أَبِيهِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنتَشِرِ أَنَّهُ (قَالَ: ذَكَرْتُهُ) أَي: ذَكَرْتُ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ الْآتِي بَعْدَ بَابٍ فِي رِوَايَةِ أَبِي النُّعْمَانِ مَا أَحَبَّ أَنْ أَصْبَحَ مُحْرَمًا أَنْضَخَ طَبِيبًا، وَكُنِي بِالضَّمِيرِ عَنْهُ، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ الشَّأْنِ فَعَلَى هَذَا، فَالْوُقُوفُ عَلَيْهِ مَخْتَصٌّ بِأَهْلِ الشَّأْنِ إِذَا وَقَفَ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الشَّأْنِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ يَتَخَيَّرُ فَلَا يَدْرِي أَيُّ شَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ ذَكَرْتُهُ، وَكَانَ يَنْبَغِي لِلْبُخَارِيِّ بَلْ كَانَ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْدَمَ رِوَايَةُ أَبِي النُّعْمَانِ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَارٍ لِأَنَّ رِوَايَةَ أَبِي النُّعْمَانِ ظَاهِرَةٌ فَالَّذِي يَقِفُ عَلَى رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَارٍ بَعْدَ وَقُوفِهِ عَلَى رِوَايَةِ أَبِي النُّعْمَانِ لَا يَتَوَقَّفُ فِي مَرْجِعِ الضَّمِيرِ وَيَعْلَمُ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَدْ بَيَّنَّهَ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي رِوَايَتِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنتَشِرِ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنِ الرَّجُلِ يَتَطَيَّبُ ثُمَّ يَصْبَحُ مُحْرَمًا فَذَكَرَهُ وَزَادَ قَالَ ابْنُ عُمَرَ لِأَنَّهُ أَطْلَى بِقَطْرَانٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ، وَكَذَا سَأَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بِتَمَامِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سُفْيَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَارٍ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ فَكَانَ الْمَصْنِفُ اخْتَصَرَهُ لِكَوْنِ الْمَحْذُوفِ مَعْلُومًا عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ.

وَتَعَقَّبَهُ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّهُ أَخَذَهُ مِمَّا قَالَهُ الْكِرْمَانِيُّ، وَقَالَ أَيْضًا أَوْ حَدَّثَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ مُخْتَصِّرًا.

وَتَعَقَّبَهُ أَيْضًا: بِأَنَّهُ عَلَى هَذَا يَتَعَيَّنُ ذِكْرُهُ بَعْدَ ذِكْرِ رِوَايَةِ أَبِي النُّعْمَانِ (لِعَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (فَقَالَتْ) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ) تَرِيدُ بِهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَرَحُّمَتْ لَهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِشْعَارًا بِأَنَّهُ قَدْ سَهَا فِيمَا قَالَهُ إِذْ لَوْ اسْتَحْضَرَ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ.

(كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَيَطُوفُ) أَي: يَدُورُ (عَلَى نِسَائِهِ) وَهُوَ كُنَايَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ تَجْدِيدُ الْعَهْدِ بِهِنَّ لَكِنِ الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ يَرْجِّحُهُ مَا فِي الْحَدِيثِ الْآتِي مِنْ قَوْلِهِ أُعْطِيَ قُوَّةُ ثَلَاثِينَ.

(ثُمَّ يُضِيحُ مُخْرِمًا يَنْضَحُ) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ بَعْدَهَا خَاءٌ مَعْجَمَةٌ أَي: يَفُورُ، وَمِنْهُ قَوْلُ تَعَالَى: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾ [الرحمن: 66] هَذَا

طَبِيبًا»⁽¹⁾.

هو المشهور، وضبطه بعضهم بالحاء المهملة قَالَ الإسماعيلي وكذا ضبطه عامة من حَدَّثَنَا وهما متقاربان في المعنى، وقال ابن الأثير وقد اختلف في أيهما أكثر، والأكثر أنه بالمعجمة أكثر منه بالمهملة، وقيل إنه بالمعجمة هو الأثر يبقى في الثوب والجسد وبالمهملة الفعل نفسه، وقيل: إنه بالمعجمة ما يحصل بالتعمد وبالمهملة من غير تعمد، وعن ابن كيسان أنه بالمهملة لما رُق كالماء وبالمعجمة ما ثخن كالطيب، وقال النَّوَوِيُّ هو بالمعجمة أَقْلٌ من المهملة، وقيل عكسه، وقال ابن بطلال من رواه بالخاء المعجمة يحمله على معنى اللَّطَخ يقال نَضَخ ثوبه بالطيب إذا لطخه به هذا قول الخليل وفي كتاب الأفعال نَضَخَت العين بالماء إذا رأيتها تفور وكذلك العين الناضرة إذا رأيتها مغرورة، وفي الصَّحاح وقال أبو زيد النضخ بالإعجام الرشّ مثل النضح بالإهمال وهما بمعنى، وقال الأصمعي يقال أصابه نضخ من كذا وهو أكثر من النضخ بالمهملة.

(طَبِيبًا) نصب على التمييز أي: يرش طيبًا، وظاهره أنّ عين الطيب بقي بعد الإحرام، قَالَ الإسماعيلي بحيث إنه صار كأنه يتساقط منه شيء بعد شيء، ففي الحديث دلالة على استحباب الطيب عند الإحرام وأنه لا بأس به إذا استدأ بعد الإحرام وإنما يحرم ابتداءه في الإحرام وهذا مذهب الثَّوْرِيِّ والشافعي وأبي يوسف وأحمد بن حنبل ودأود وغيرهم وبه قَالَ جماعة من الصحابة والتابعين وجماهير المحدثين والفقهاء فمن الصحابة سعد بن أبي وقاص وابن عباس وابن الزبير ومعاوية وعائشة وأم حبيبة رضي الله عنهم، وقال آخرون بمنعه منهم الزُّهْرِيُّ ومالك ومحمد بن الحسن وحكي عَنْ جماعة من الصحابة والتابعين، وادَّعى بعضهم أَنَّ هذا التَّطِيب كان للنساء لا للإحرام ويردّه ما سبق له الكلام وادَّعى أَنَّ في هذه الرواية تقديمًا وتأخيرًا والتقدير فيطوف على نسائه ينضخ طيبًا ثم يصبح محرّمًا وجاء ذلك في بعض الروايات والطيب يزول بالغسل لا سيما أنّه ورد أنّه كان يغتسل عند كلّ واحدة منهم، وكان هذا الطيب ذرية كما أخرجه البُخَارِيُّ في اللباس وهو مما يذهب الغسل، وتقويه رواية البُخَارِيِّ الآتية قريبًا طَبِيبٌ

(1) طرفه 270 - تحفة 17598.

أخرجه مسلم في الحج باب الطيب للمحرم عند الإحرام رقم (1192).

268 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ،

رسول الله ﷺ، ثم طاف في نسائه ثم أصبح محرماً، وروايته الآتية أيضاً كَأَنِّي أنظر إلى ويبص الطيب في مفرقه وهو محرم، وفي بعض الروايات بعد ثلاث.

وقال القرطبي: هذا الطيب كان دهنًا له أثر فيه مسك فزال وبقيت رائحته، وادّعى بعضهم خصوصيته ذلك بالشارع فإنه أمر صاحب الجبة بغسله، وقال المهلب السنة اتخاذ الطيب للنساء والرجال عند الجماع فكان عليه السلام أملك لأربه من سائر أمته فلذلك كان لا يتحنث الطيب على الإحرام ونهانا عنه لضعفنا عَنْ ملك الشهوة إذ الطيب من أسباب الجماع ودواعيه والجماع مفسد للحج فمنع عن الطيب سدًا للذريعة هذا.

وفي الحديث أَيضًا: الاحتجاج لمن لا يوجب الدلك في الغسل لأنه لو كان ذلك لم ينضخ منه الطيب كذا قيل.

وفيه: أنه يجوز أن يكون ذلك لكنه بقي ويبصه والطيب إذا كان كثيرًا ربّما غسله فيذهب ويبقى ويبصه.

وفي الحديث أَيضًا: عدم كراهة كثرة الجماع عند الطاقة.

وفيه أَيضًا: عدم كراهة التزوّج بأكثر من واحدة إلى أربع.

وفيه أَيضًا: أن غسل الجنابة لا يجب على الفور وإنما يتضيّق على الإنسان عند القيام إلى الصلاة وهذا بالإجماع وسبب وجوب الجنابة مع إرادة القيام إلى الصلاة كما أن سبب الوضوء الحدث مع إرادة القيام إليها وليس هو الجنابة وحدها كما هو مذهب بعض الشافعية وإلا يلزم أن يجب الغسل عقيب الجماع والحديث ينافي هذا ولا مجرد إرادة الصلاة وإلا يلزم أن يجب الغسل بدون الجنابة، ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي وبصري وقد أخرج متنه المؤلف في الباب الذي يليه وأخرجه مسلم في الحجّ والنسائي في الطهارة.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ) (الدستوائي البصري، قَالَ: حَدَّثَنِي) (بالإفراد (أبي) هشام وقد مرّ في باب زيادة الإيمان ونقصانه.

(عَنْ قَتَادَةَ) الأكمه السدوسي وقد سبق ذكره في باب من الإيمان أن يحبّ

قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ، مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ»

لأخيه، والرجال كلهم بصريون، وقد أخرج الحديث النسائي أيضًا في عشرة النساء.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي رواية ابن عساكر بإسقاط ابن مالك (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدُورُ) أَي: يطوف (عَلَى نِسَائِهِ) رضي الله عنهن (فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ) المراد بها قدر من الزمان لا ما اصطلاح عليه الفلكيون من أنها هي خمس عشرة درجة (مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) الواو فيه بمعنى أو.

(وَهُنَّ) رضي الله عنهن (إِحْدَى عَشْرَةَ) امرأة، قَالَ ابن خزيمة لم يقل أحد من أصحاب قتادة إحدى عشرة إلا معاذ بن هشام عَنْ أَبِيهِ، وقد روى الْبُخَارِيُّ في الرواية الأخرى عَنْ أَنَسٍ تسع نسوة وجمع بينهما بأن أزواجه كنَّ تسعًا في هذا الوقت كما في رواية سعيد وله سريتان مارية وريحانة على رواية من روى أَنَّ رِيحَانَةَ كانت أمة وإطلاق النساء عليهنَّ من باب التغليب ولم يعلم أَنَّ اجتمع عنده إحدى عشرة امرأة بالتزوّج ووقع في شرح ابن بطال أَنَّهُ عليه السلام لا يحلّ من الحرائر غير تسع والأصح عندنا أَنَّهُ يحلّ له ما شاء من غير حصر، ثم دورانه ﷺ على نسائه رضي الله عنهنَّ يحتمل وجوهاً:

الأول: أَن يكون ذلك عند إقباله من السفر حيث لا قسم فإنّه كان إذا سافر أقرع بين نسائه فأيتتهنَّ خرج سهمها سافر بها فإذا انصرف استأنف القسم بعد ذلك ولم تكن واحدة منهن أولى من صاحبته بالبداة فلما استوت حقوقهنَّ جمعهنَّ كلّهن في وقت واحد ثم استأنف القسم بعد ذلك.

الثاني: أَن ذلك كان بإذنهنَّ ورضاهنَّ أو بإذن صاحبة النوبة ورضاها كنحو استئذانه منهنَّ أَن يمرض في بيت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قاله أبو عبيد.

الثالث: أَن ذلك كان في يوم فراغه من القسم بينهنَّ فيقرع في هذا اليوم قَالَ المهلب.

الرابع: ما قاله ابن العربي إِنَّ اللَّهَ خصَّ نبيّه ﷺ بأشياء في النكاح منها أَنَّهُ أعطاه ساعة لا يكون لأزواجه فيها حقّ حتى يدخل فيها على جميع أزواجه فيفعل ما يريد بهنَّ ثم يدخل على التي يكون الدور لها، وفي كتاب مسلم عَنْ

قَالَ: قُلْتُ لَأَنْسِيَ أَوْ كَانَ يُطِيقُهُ؟ قَالَ: كُنَّا نَتَحَدَّثُ «أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ»

ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ تِلْكَ السَّاعَةَ كَانَتْ بَعْدَ الْعَصْرِ قَلِيلٌ فَإِنْ اشْتَغَلَ عَنْهُ كَانَ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَيَحْتَاجُ إِلَى ثُبُوتِ مَا ذَكَرَهُ، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ هَذَا الْفِعْلُ مِنْهُ كَانَ فِي أَوَّلِ مَقْدَمِهِ الْمَدِينَةَ حَيْثُ كَانَ تَحْتَهُ تِسْعُ نِسْوَةٍ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ امْرَأَةٌ سِوَى سَوْدَةَ ثُمَّ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ بِالْمَدِينَةِ ثُمَّ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ وَحَفْصَةَ وَزَيْنَبَ بِنْتَ خَزِيمَةَ فِي الثَّلَاثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ ثُمَّ تَزَوَّجَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ فِي الْخَامِسَةِ ثُمَّ جُوَيْرِيَةَ فِي السَّادِسَةِ ثُمَّ صَفِيَّةَ وَأُمَّ حَبِيبَةَ وَمَيْمُونَةَ فِي السَّابِعَةِ هَؤُلَاءِ جَمِيعٌ مِنْ دَخَلَ بِهِنَّ مِنَ الزَّوْجَاتِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ تَزَوَّجَ نِسَاءَهُ كُلَّهِنَّ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فَلَا يَسْتَقِيمُ هَذَا الْفِعْلُ إِلَّا فِي آخِرِ أَمْرِهِ حِينَ اجْتَمَعَتْ عِنْدَهُ تِسْعُ نِسْوَةٍ وَجَارِيَتَانِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(قُلْتُ) أَي: قَالَ قَتَادَةُ قُلْتُ: (لَأَنْسِيَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُسْتَفْهِمَا (أَوْ كَانَ) بَفَتْحِ الْوَاوِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِيَةِ وَالتَّقْدِيرُ أَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ وَكَانَ ﷺ (يُطِيقُهُ) أَي: مَبَاشَرَتَهُنَّ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ.

(قَالَ) أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كُنَّا) مَعَشَرَ الصَّحَابَةِ (نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ) ﷺ (أُعْطِيَ) عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ الْإِعْطَاءِ.

(قُوَّةَ ثَلَاثِينَ) رَجُلًا كَذَا جَاءَ هَهُنَا، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُوسَى عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ قُوَّةَ أَرْبَعِينَ بَدَلَ ثَلَاثِينَ وَهِيَ شَاذَةٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لَكِنْ فِي مَرَاسِيلِ طَاوُسٍ مِثْلُ ذَلِكَ وَزَادَ فِي الْجَمَاعِ، وَفِي الْحَلِيِّ لِأَبِي نَعِيمٍ عَنْ مُجَاهِدٍ أُعْطِيَ قُوَّةَ أَرْبَعِينَ رَجُلًا كُلَّ رَجُلٍ مِنْ رِجَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَلِأَبِي نَعِيمٍ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَفَعَهُ: أُعْطِيَ قُوَّةَ أَرْبَعِينَ فِي الْبَطْشِ وَالْجَمَاعِ.

وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِي وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رَفَعَهُ: إِنَّ الرِّجُلَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ لَيُعْطَى قُوَّةَ مِائَةٍ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجَمَاعِ وَالشَّهْوَةِ، وَفِي جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ فِي صِفَةِ الْجَنَّةِ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ الْقَطَّانِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ يُعْطَى الْمُؤْمِنُ فِي الْجَنَّةِ قُوَّةَ كَذَا وَكَذَا فِي الْجَمَاعِ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ يُطِيقُ ذَلِكَ؟ قَالَ يُعْطَى قُوَّةَ مِائَةٍ ثُمَّ قَالَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ عِمْرَانَ الْقَطَّانِ، فَإِذَا ضَرَبْنَا أَرْبَعِينَ فِي الْمِائَةِ صَارَتْ أَرْبَعَةَ آلَافٍ، وَذَكَرَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَنَّهُ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقُوَّةُ

وَقَالَ سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، إِنَّ أَنَسًا، حَدَّثَهُمْ «تِسْعُ نِسْوَةٍ»⁽¹⁾.

الظاهرة على الخلق في الوطء كما في هذا الحديث وكان له في الأكل القناعة ليجمع الله له الفضيلتين في الأمور الاعتبارية كما جمع له الفضيلتين في الأمور الشرعية حتى يكون حاله كاملاً في الدارين.

(وَقَالَ سَعِيدٌ) هو ابن أبي عروبة كذا هو عند الجميع وقال الأصيلي إنه وقع في نسخة شُعْبَةَ بدل سعيد قَالَ وفي عرضنا على أبي زيد بمكة سعيد قَالَ أبو علي الجبائي وهو الصواب.

(عَنْ قَتَادَةَ، إِنَّ أَنَسًا، حَدَّثَهُمْ) وقال في حديثه («تِسْعُ نِسْوَةٍ») بدل إحدى عشرة وتسع مرفوع على أنه بدل من العدد المذكور في الرواية السابقة وهو خبر مبتدأ وهو وهنٌ، وهذا تعليق من البُخَارِيِّ رحمه الله وقد وصله في باب الجنب يخرج يمشي في السوق وهو الباب الثاني عشر بعد هذا الباب وقال حَدَّثَنَا عبد الأعلى بن حماد قَالَ حدثنا يزيد بن زريع قَالَ: حَدَّثَنَا سعيد بن قتادة أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يطوف على نسائه في الليلة وله يومئذ تسع نساء.

وأما رواية شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ فقد وصلها الإمام أحمد ثم أعلم أن نسخ الكتاب مختلفة في تقديم حديث أنس على حديث عائشة وعكسه. ومشى الداوودي على تقديم حديث عائشة وكذا ابن بطلان في شرحه، قَالَ ابن المنير: ليس في حديث دورانه على نسائه دليل على الترجمة فيحتمل أنه طاف عليهنّ واغتسل في خلال ذلك عَنْ كُلِّ فَعْلَةٍ غَسَلًا قَالَ والاحتمال في الليلة أظهر منه في الساعة، وقال الحافظ العسقلانيّ التقييد بالليلة ليس تصريحاً في حديث عائشة.

وأما حديث أنس فحيث جاء فيه التصريح بالليلة قيّد الاغتسال بالمرة الواحدة وكذا وقع في روايات للنسائي وابن خزيمة وابن حبان ووقع التقييد بالغسل الواحد من غير ذكر الليلة في روايات أخرى لهم ولمسلم، وحيث جاء في حديث أنس التقييد بالساعة لم يحتج إلى تقييد الغسل بالمرّة لأنه يتعدّر أو يتعسر فيها تكرار المباشرة والغسل معاً، وعرف من هذا أن قوله في الترجمة في غسل واحد أشار به إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وإن لم يكن منصوفاً

فيما أخرجه كما جرت به عادته، ويحمل المطلق في حديث عائشة على المقيّد في حديث أنسٍ ليتوافقا ومن لازم جماعهنّ في الساعة أو الليلة الواحدة عود الجماع كما ترجم به والله أعلم، واستدل به في كتاب النكاح على استحباب الاستكثار من النساء والحكمة في كثرة أزواجه ﷺ أنّ الأحكام التي ليست ظاهرة يطلعن عليها فينقلنها وقد جاء عن عائشة رضي الله عنها من ذلك الكثير، ومن ثمة فضلت على الباقيات، وفيه إشارة إلى أنّ القسم لم يكن واجبا عليه وهو قول طوائف من أهل العلم وبه جزم الإصطخري من الشافعية والمشهور عندهم وعند الأكثرين الوجوب وهو المحجوج إلى التأويل في الحديث كما ذكر، ومما يدل عليه الحديث أيضًا ما أعطي النبي ﷺ من القوة على الجماع وهو دليل على كمال البنية وصحة الذكورية وقوتها.

وقد استدللّ به ابن التين لقول مالك بلزوم الظهار من الإماء بناء على أنّ المراد بالزائدتين على التسع مارية وريحانة وقد أطلق على الجميع لفظ نسائه، وفيه نظر لأنّ الإطلاق المذكور كما عرفت بطريق التغليب فليس فيه حجة لما ادّعى، واستدل به ابن المنير أيضًا على جواز وطء الحرّة بعد الأمة من غير غسل بينهما والمنقول عن مالك أنّه يتأكّد الاستحباب في هذه الصورة، ويمكن أن يكون ذلك وقع لبيان الجواز فلا يدلّ على عدم الاستحباب.

تكميل:

اعلم أنّه قد اختلف في عدّة أزواج النبي ﷺ وفي ترتيبهن وعدّة من مات منهن قبله ومن دخل بها ومن لم يدخل بها ومن خطبها ولم ينكحها ومن عرضت نفسها عليه، فقالوا: إنّ أوّل امرأة تزوّجها خديجة بنت خويلد، ثم سودة بنت زمعة، ثم عائشة بنت أبي بكر، ثم حفصة بنت عمر بن الخطاب، ثم أم سلمة واسمها هند بنت أبي أمية بن المغيرة، ثم جويرية بنت الحارث سبأها النبي ﷺ في غزوة المريسيع ثم زينب بنت جحش، ثم زينب بنت خزيمة، ثم ريحانة بنت زيد من بني قريظة وقيل من بني النضير سبأها النبي ﷺ ثم أعتقها وتزوّجها في سنة ستّ وجزم ابن إسحاق بأنّه عرض عليها أن يتزوّجها ويضرب عليها الحجاب فاختارت البقاء في ملكه وماتت بعد عوده من حجة الوداع ودفنت بالبقيع.

وقيل : ماتت بعده في سنة ست عشرة والأوّل أصحّ .

ثم أمّ حبيبة واسمها رملة بنت أبي سُفْيَانَ أخت معاوية بن أبي سُفْيَانَ وليس في الصحابيّات من اسمها رملة غيرها .

ثم صفية بنت حيي بن أخطب من سبط هارون عَلَيْهِ السَّلَام وقعت في سبي يوم خيبر سنة سبع فاصطفّاها النَّبِيُّ ﷺ .

ثم ميمونة بنت الحارث تزوّجها رسول الله ﷺ في ذي القعدة سنة سبع في عمرة القضاء بسرف على عشرة أميال من مكة شرفنا الله برؤيتها .

قيل : وتزوّج أيضًا فاطمة بنت الضحّاك .

وأسماء بنت النعمان تزوّجها النبي ﷺ ودعا بها قالت تعال أنت فطلقها .
والكلابية فقيل : اسمها عمرة بنت زيد .

وقيل : العالية بنت طبيان ، ودخل بها ثم طلقها وكانت عنده ما شاء الله .

وقيل : لم يدخل بها وطلقها ، وقيل : هي فاطمة بنت الضحّاك قَالَ الزُّهْرِيُّ وتزوّجها فاستعاذت منه فطلّقها فكانت تلفظ البعر وتقول أنا الشقية ، وقتيلة بنت قيس زوّجه إياها أخوه ثم انصرف إلى حضرموت فحملها إليه فبلغه وفاة رسول الله ﷺ وردّها إلى بلاده وارتدّ عن الإسلام وارتدت معه .

ومليكة بنت كعب الليثي قيل هي التي استعاذت منه ، وقيل : دخل بها فماتت عنده والأوّل أصحّ .

وأسماء بنت الصّلت السلمية قيل : اسمها سبا بالموحدة وقيل سنا بالنون تزوّجها النَّبِيُّ ﷺ فماتت قبل أن يدخل بها .

وأمّ شريك الأزدية واسمها عُرْبة طلقها النَّبِيُّ ﷺ قبل أن يدخل بها وهي التي وهبت نفسها للنبي ﷺ وكانت امرأة صالحة .

وخولة بنت هذيل تزوّجها النَّبِيُّ ﷺ ولم يدخل بها وفي عيون الأثر فماتت قبله .

وليلي بنت الخطيم تزوّجها النَّبِيُّ ﷺ وكانت غيورًا فاستقالته فأقالها .

وعمرة بنت معاوية الكندية مات النَّبِيُّ ﷺ قبل أن تصل إليه .

والجندعية بنت جندب تزوّجها ولم يدخل عليها وقيل لم يعقد عليها .
والغفارية قيل : هي السنا تزوّجها عَلَيْهِ السَّلَام فرأى بكشحها فَقَالَ : الحقّي بأهلك .

وهند بنت يزيد لم يدخل بها .
وصفية بنت بشامة أصابها سباء فخبرها رسول الله ﷺ فَقَالَ : إن شئت أنا وإن شئت زوجك فقالت : زوجي فأرسلها .

وأمّ هانئ واسمها فاختة بنت أبي طالب أخت عليّ بن أبي طالب رَضِيَ الله عَنْهُ خطبها النَّبِيُّ ﷺ فقالت : إني امرأة مصيبة واعتذرت إليه فأعذرها .
وضباعة بنت عامر خطبها النَّبِيُّ ﷺ فبلغه كبرها فتركها .

وخمرة بنت عوف المزني خطبها عَلَيْهِ السَّلَام فَقَالَ أبوها : إنّ بها سوءاً ولم يكن فرجع إليها أبوها وقد برصت .

وسودت القوسية خطبها رسول الله ﷺ وكانت مصيبة فقالت : أخاف أن تصغو صبيتي عند رأسك فدعا لها وتركها .

وأمامة بنت حمزة بن عبد المطلب عرضت على النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : هي ابنة أخي من الرضاعة .

وعزة بنت أبي سُفْيَان بن حرب عرضتها أختها أمّ حبيبة على النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : إنّها لا تحلّ لي لمكان أختها أمّ حبيبة تحت النَّبِيِّ ﷺ .

وكلبية لم يذكر اسمها فبعث إليها رسول الله ﷺ عائشة رَضِيَ الله عَنْهَا فرأتها فقالت : ما رأيت طائلاً فتركها .

وامرأة من العرب لم يذكر لها اسم خطبها النَّبِيُّ ﷺ ثم تركها .
ودرة بنت أم سلمة قيل له عَلَيْهِ السَّلَام بأن يأخذها فَقَالَ : إنّها بنت أخي في الرضاعة .

وأمية بنت شراحيل لها ذكر في صحيح البخاري .

وحبيبة بنت سهل الأنصارية أراد عَلَيْهِ السَّلَام أن يتزوّجها ثم تركها .

وفاطمة بنت شريح ذكرها أبو عبيدة في أزواج النَّبِيِّ ﷺ .

13 - بَابُ غَسْلِ الْمَذْيِ وَالْوُضُوءِ مِنْهُ

269 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً

13 - بَابُ غَسْلِ الْمَذْيِ وَالْوُضُوءِ مِنْهُ

(بَابُ غَسْلِ الْمَذْيِ) بفتح الميم وسكون المعجمة وتخفيف المثناة التحتية وبكسر المعجمة مع تشديد المثناة حكي ذلك عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ وَهُوَ مَاءٌ أبيض رقيق لزج يخرج عند الملاعبة والتقبيل يقال مَذَى الرجل بالفتح مثل: مَضَى يَمْضِي وَأَمْذَى بِالْألف كَأَعْطَى يُعْطِي مثله، ويقال كلّ ذكر يمذي وكلّ أنثى تقذي من قذت الشاة إذا ألقت رحمها بياضاً ورجل مَذَّاء كثير المذي.

(وَالْوُضُوءُ مِنْهُ)، ووجه المناسبة بين البابين أَنَّ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ بَيَانَ حُكْمِ الْمَنِيِّ وَفِي هَذَا الْبَابِ بَيَانَ حُكْمِ الْمَذْيِ وَهُوَ مِنْ تَوَابِعِ الْمَنِيِّ وَمِثْلُهُ فِي النِّجَاسَةِ غَيْرُ أَنَّ فِي الْمَنِيِّ الْغَسْلَ وَفِي الْمَذْيِ الْوُضُوءَ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام الطيالسي وقد تكرر ذكره.

(قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ) ابْنُ قِدَامَةَ بضم القاف وتخفيف الدال أَبُو الصَّلْتِ الثَّقَفِيُّ الْكُوفِيُّ كَانَ صَاحِبَ سَنَةِ وَرَعًا صَدُوقًا مَاتَ سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَةَ غَازِيًا فِي الرَّومِ.

(عَنْ أَبِي حَصِينٍ) بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين عثمان بن عاصم الْكُوفِيُّ التَّابِعِيُّ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي آخِرِ بَابِ اسْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

(عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبِ السَّلْمِيِّ بضم المهملة وفتح اللام مَقْرئ الْكُوفَةُ أَحَدُ أَعْلَامِ التَّابِعِينَ صَامٌ ثَمَانِينَ رَمَضَانًا مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَمِائَةٍ.

(عَنْ عَلِيٍّ) هُوَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَجَالُ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَكُوفِيِّ وَفِيهِ رَوَايَةٌ تَابِعِيٌّ عَنْ تَابِعِيٍّ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الْعِلْمِ وَالطَّهَارَةِ، وَمُسْلِمٌ فِي الطَّهَارَةِ، وَالنَّسَائِيُّ فِيهَا وَفِي الْعِلْمِ أَيْضًا.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً) كَثِيرُ الْمَذْيِ وَلَمَّا كَانَ الْمَذْيُ يَغْلِبُ عَلَى الْأَقْوِيَاءِ الْأَصْحَاءِ حَسَنَ ذِكْرِ الرِّجُولِيَّةِ مَعَهُ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهَا، وَزَادَ أَحْمَدُ

فَأَمَرْتُ رَجُلًا أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، لِمَكَانِ ابْنَتِهِ، فَسَأَلَ

فإذا أُمِدت اغتسلت، ولأبي داود فجعلت أغتسل حتى تشقق ظهري، وفي الرواية السابقة في باب الوضوء من المخرجين فاستحييت أن أسأل (فَأَمَرْتُ رَجُلًا أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ) وإنما أستحيي وأمر غيره أن يسأله (لِمَكَانِ ابْنَتِهِ) أي: لكون ابنة رسول الله ﷺ فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت تحت نكاحه وفي رواية لمسلم من طريق ابن الحنفية عن علي رضي الله عنه من أجل فاطمة رضي الله عنها.

(فَسَأَلَ) أي: فسأله كما في رواية الحموي والسرخسي ذلك الرجل، واختلف في ذلك السائل بناء على اختلاف الروايات في الحديث فإنه أخرجه جماعة فلفظ الْبُخَارِيُّ قد مرّ سابقًا والآن أيضًا .

وأما النسائي فقد أخرجه عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً وَكَانَتْ ابْنَةُ النَّبِيِّ ﷺ تَحْتِي فاستحييت أن أسأله فقلت لرجل جالس إلى جانبي سله فسأله فَقَالَ فِيهِ الْوَضُوءُ، وقد أخرجه الطحاوي عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا قَالَ كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً وَكَانَتْ عِنْدِي ابْنَةُ النَّبِيِّ ﷺ فَأَرْسَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ تَوَضَّأْ وَاغْسَلْهُ .

وفي رواية للطحاوي عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمَذْيِ فَقَالَ: فِيهِ الْوَضُوءُ وَفِي الْمَنِيِّ الْغَسْلُ، وفي رواية له عَنْ هَانئِ بْنِ هَانئٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً وَكُنْتُ إِذَا أُمِدتُ اغتسلت فسألت النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ فِيهِ الْوَضُوءُ، وبنحو إسناده رواه أحمد ولفظه رجلاً مَذَّاءً فإذا أُمِدتُ اغتسلت فأمرت المقداد فسأل النَّبِيَّ ﷺ فضحك فَقَالَ فِيهِ الْوَضُوءُ .

وروى الترمذي عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَذْيِ فَقَالَ: مِنَ الْمَذْيِ الْوَضُوءُ وَمِنَ الْمَنِيِّ الْغَسْلُ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وروى الطحاوي من حديث مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَةِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كُنْتُ أَجْدُ مَذْيًا فَأَمَرْتُ الْمَقْدَادَ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ وَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَهُ لِأَنَّ ابْنَتَهُ عِنْدِي فَسَأَلَهُ فَقَالَ إِنَّ كُلَّ فَحْلٍ يَمْذِي فَإِذَا كَانَ الْمَنِيُّ فِيهِ الْغَسْلُ وَإِذَا كَانَ الْمَذْيُ فِيهِ الْوَضُوءُ، وأخرجه مسلم أيضًا نحوه عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَةِ وَلفظه فكنت أستحيي أن أسأل رسول الله ﷺ لمكان ابنته فأمرت المقداد فسأله فَقَالَ يَغْسَلُ

ذكره ويتوضأ، وأخرج الطحاوي أيضًا من حديث رافع بن خديج أن عليًّا رضي الله عنه أمر عمار أن يسأل رسول الله ﷺ عن المذي فسأل فقال يغسل مذاكيره ويتوضأ، وأخرجه النسائي أيضًا نحوه، وأخرج الطحاوي أيضًا من حديث ابن عباس قال: قال علي رضي الله عنه قد كنت رجلاً مذاء فأمرت رجلاً فسأل النبي ﷺ، فقال فيه الوضوء، وأخرجه مسلم من حديث ابن عباس عن علي رضي الله عنهم ولفظة أرسلت المقداد بن الأسود إلى رسول الله ﷺ فسأله عن المذي يخرج من الإنسان كيف يفعل به قال رسول الله ﷺ: «توضأ وانضح فرجك».

وأخرج الطحاوي أيضًا من حديث حصين بن قبيصة عن علي رضي الله عنه قال كنت رجلاً مذاء فسألت النبي ﷺ فقال: «إذا رأيت المذي فتوضأ واغسل ذكرك وإذا رأيتمني فاغتسل»، وأخرجه أبو داود أيضًا من طريق حصين بن قبيصة عن علي رضي الله عنه قال: كنت رجلاً مذاء فجعلت أغتسل حتى تشقق ظهري فقال فذكرت ذلك للنبي ﷺ أو ذكر له فقال رسول الله ﷺ: «لا تفعل إذا رأيت المذي فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة فإذا فضخت الماء فاغتسل».

الفضخ: بالفاء وبالمعجمتين الدفق، وأخرجه أحمد والطبراني أيضًا وفي رواية أحمد فليغسل ذكره وأنثيه، وأخرجه النسائي والترمذي وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه، فتلخص من مجموع ذلك أن السائل في بعضها هو علي رضي الله عنه بنفسه، وفي بعضها هو غيره ولكنه حاضر، وفي بعضها هو المقداد، وفي بعضها هو عمار رضي الله عنهم، وجمع ابن حبان بين هذا الاختلاف أن عليًّا رضي الله عنه سأل عمارًا أن يسأل ثم أمر المقداد بذلك ثم سأله بنفسه، وهو جمع جيد إلا بالنسبة إلى آخره لكونه مغايرًا أنه استحى عن السؤال بنفسه لأجل فاطمة رضي الله عنها فيتعين حمله على المجاز بأن الراوي أطلق أنه سأل لكونه الأمر بذلك، وبهذا جزم الإسماعيلي ثم التووي، ويؤيد أنه أمر كلاً من المقداد وعمار بالسؤال عن ذلك ما رواه عبد الرزاق من طريق عائش بن أنس قال تذاكر علي والمقداد وعمار رضي الله عنهم المذي فقال علي رضي الله عنه إني رجل مذاء فاسألا عن ذلك

فَقَالَ: «تَوَضَّأُ وَاغْتَسِلُ ذَكَرَكَ»⁽¹⁾.

النَّبِيُّ ﷺ فسأله أحد الرجلين، وصَحَّح ابن بَشْكُوَال أن الذي تولى السؤال عَنْ ذلك هو المقداد وعلى هذا فنسبة عَمَّار إلى أَنَّهُ سأل عَنْ ذلك محمولة على المجاز لكونه قصده لكن تَوَلَّى المقداد الخطاب دونه، وقال محمود العِيْنِي: كلاهما كانا مشتركين في هذا السؤال غير أَنَّ أحدهما قد سبق به فيحتمل أن يكون هو المقداد ويحتمل أن يكون هو عَمَّاراً وتصحيح ابن بَشْكُوَال أَنَّ السَّائِل هو المقداد يحتاج إلى برهان ودَلٍّ ما ذكر من الأحاديث أَنَّ كلاً منهما قد سأل، والله أعلم.

(فَقَالَ) ﷺ: (تَوَضَّأُ) أمر مجزوم خطاب للرجل الذي في قوله فأمرت رجلاً على الاختلاف في تفسير الرجل.

(وَاغْتَسِلُ ذَكَرَكَ) أي: ما أصابه من المذي كالبول ويؤيده ما في رواية اغسله أي: المذي وهكذا وقع هنا بتقديم الأمر بالوضوء على الأمر بغسله، ووقع في العمدة عكسه منسوباً إلى البُخَارِيِّ واعترض عليه ولا يرد لأن الواو لا تدل على الترتيب على أَنَّهُ قد وقع في رواية الطحاوي تقديم الغسل على الوضوء في رواية رافع بن خديج عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد تقدَّم، واستدلَّ بقوله تَوَضَّأُ على أَنَّ المذي يوجب الوضوء ولا يوجب الغسل وصرَّح بذلك في رواية لأبي داود وغيره وهو إجماع وقد عقد المؤلف له الباب، وعلى أَنَّ الأمر بالوضوء منه كالأمر بالوضوء من البول كما تقدَّم استدلال المؤلف به في باب: من لم ير الوضوء إلا من المخرجين.

وحكى الطحاوي عَنْ قوم أَنهم قالوا بوجوب الوضوء بمجرد خروجه ثم ردَّ عليهم بما رواه من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سئل النَّبِيُّ ﷺ عَنْ المذي فَقَالَ: «فيه الوضوء» لا أَنَّهُ يوجب الوضوء بمجرد بل مع إرادة القيام إلى الصلاة، ثم إنَّ قوله عَلَيْهِ السَّلَام: «واغسل ذكرك» هل يقتضي غسل جميع الذكر ومخرج المذي اختلفوا فيه فذهب بعضهم منهم الزُّهْرِيُّ وبعض المالكية والحنابلة إلى أَنَّهُ يجب غسل جميع الذكر إذا أمذى وكذا إذا بال عملاً بظاهر الخبر.

لكن الجمهور ذهبوا إلى أنّه لا يجب غسل الجميع وإنما يجب غسل مخرج المذي فقط نظراً إلى المعنى فإنّ الموجب لغسله إنما هو خروج الخارج فلا يجب المجاوزة إلى غير محلّه، ويؤيّد ما عند الإسماعيلي من رواته حيث قالَ فَقَالَ تَوْضُأً وَاغْسِلْهُ فَأَعَادَ الضَّمِيرَ إِلَى الْمَذْيِ، ونظير هذا قوله مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ فَإِنَّ النِّقْصَ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ بِهِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَنْ جَمِيعِهِ، وفي المغني لابن قدامة اختلفت الرواية في حكمه فروي أنّه لا يوجب الاستنجاء والوضوء والرواية الثانية أنه يجب غسل الذكر والأنثيين مع الوضوء.

وقال القاضي عياض: اختلف أصحابنا في المذي هل يجزئ منه الاستجمار كالبول أو لا بدّ من الماء هذا، واستدلّ به ابن دقيق العيد على تعيين الماء فيه دون الأحجار ونحوها، لأنّ ظاهره يعيّن الغسل والمعيّن لا يقع الامتثال إلا به وهذا ما صححه التّوّي في شرح مسلم وصحّح في باقي كتبه جواز الاقتصار الحاقاً له بالبول وحملًا للأمر بغسله على الاستحباب أو على أنّه خرج مخرج الغالب وهذا هو المعروف في المذهب، ثم إنه قد اختلف القائلون بوجوب غسل جميعه هل هو معقول المعنى أو هو أمر تعبدّي وهل يفتقر إلى النية أو لا، وقال أبو عمر: المذي عند جميعهم يوجب الوضوء كالبول ما لم يكن خارجاً من علّة أدرة أو زمانة، وعلى هذا إن لم يكن سلساً فهو أيضاً كالبول عند جميعهم وإن كان سلساً لا ينقطع فحكمه حكم سلس البول عند جميعهم أيضاً إلا أنّ طائفة توجب الوضوء على من كانت هذه حاله لكلّ صلاة قياساً على المستحاضة عندهم وطائفة تستحبّه ولا توجبه وأمّا المذي المعهود المتعارف وهو الخارج عند ملاعبة الرجل أهله لما يجد من اللذة أو لطول عزة فعلى هذا المعنى خرج السؤال في حديث علي رضي الله عنه وعليه يقع الجواب وهو موضع إجماع لا خلاف بين المسلمين في إيجاب الوضوء منه وإيجاب غسله لنجاسته انتهى.

وقال ابن حزم المذي: تطهيره بالماء يغسل مخرجه من الذكر وينضح بالماء ما مسّ من الثوب انتهى، وقال الطحاوي لم يكن أمره عَلَيْهِ السَّلَامُ بغسل ذكره لإيجاب غسله كلّهُ ولكنّه ليتقلّص أي: لينزوي وينضمّ ولا يخرج كما إذا كان له ثدي وله لبن فإنّه ينضح ضرعه بالماء ليتقلّص ذلك فيه فلا يخرج، ومن خاصية

14 - بَاب مَنْ تَطَيَّبَ ثُمَّ اغْتَسَلَ وَبَقِيَ أَثَرُ الطِّيبِ

270 - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ،

الماء البارد أنه يقطع اللبن ويرده إلى داخل الضرع وكذلك إذا أصاب الأنثيين ردّ المذي، ومن أحكام هذا الحديث أيضًا دلالة على نجاسة المذي وهو ظاهر، ونقل عن ابن عقيل الحنبلي: أنه خرج من قول بعضهم إن المذي من أجزاءمني رواية بطهارته.

وتعقب بأنه لو كان منيًا لوجب الغسل منه، ومنها جواز الاستنابة في الاستفتاء ويؤخذ منه جواز دعوى الوكيل بحضرة موكله، ومنها قبول خبر الواحد والاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع فإن عليًا رضي الله عنه اقتصر على قول المقداد مع تمكنه من سؤال رسول الله ﷺ كذا قيل، وفيه نظر لما تقدم أن السؤال كان بحضرة علي رضي الله عنه ثم لو صح أن السؤال كان في غيبته لم يكن دليلًا على المدعى لاحتمال وجود القرائن التي تحفت الخبر فترقيه عن الظن إلى القطع كما قاله القاضي عياض، وقال ابن دقيق العيد المراد بالاستدلال به على قبول خبر الواحد مع كونه خبر واحد أنه صورة من الصور التي تدل وهي كثيرة تقوم بجملتها لا بفرد معين منها انتهى، ومنها استحباب حسن العشرة مع الأصهار، وإن الزوج يستحب له أن لا يذكر شيئًا يتعلق بالجماع والاستمتاع بهن بحضرة أبيها وأخيها وابنها وغيرهم من أقاربها ولهذا قال علي رضي الله عنه فإن عندي ابنته وأنا أستحيي، وقد تقدم استدلال المؤلف به لمن استحيى فأمر غيره بالسؤال لأن فيه جمعًا بين المصلحتين وعدم التفريط في معرفة الحكم، والله أعلم.

14 - بَاب مَنْ تَطَيَّبَ ثُمَّ اغْتَسَلَ وَبَقِيَ أَثَرُ الطِّيبِ

(بَاب مَنْ تَطَيَّبَ) قبل الاغتسال من الجنابة.

(ثُمَّ اغْتَسَلَ وَبَقِيَ أَثَرُ الطِّيبِ) في جسده وكانوا يتطيبون عند الجماع لأجل النشاط، وقال ابن بطلال: السنة اتخاذ الطيب للرجال والنساء عند الجماع ووجه المناسبة بين البابين أن في الباب السابق ذكر المذي وهو يحصل من مقدمة الجماع وفي هذا الباب ذكر التطيب عند الجماع فتناسبا.

(حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ) بضم النون مُحَمَّد بن الفضل المعروف بعارم بالعين

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، فَذَكَرْتُ لَهَا قَوْلَ ابْنِ عُمرَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبَحَ مُحْرِمًا أَنْضَحُ طَبِيبًا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: «أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ طَافَ فِي نِسَائِهِ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا»⁽¹⁾.

271 - حَدَّثَنَا آدمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ.....

المهملة وبالراء وقد تقدّم في آخر كتاب الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح الإشكري (عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنِّ، عَنْ أَبِيهِ) مُحَمَّدٌ أَنَّهُ (قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ التَّطَيُّبِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ.

(فَذَكَرْتُ) بالفاء وفي رواية وذكرت بالواو (لَهَا قَوْلُ ابْنِ عُمرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبَحَ) بضم الهمزة فيهما.

(مُحْرِمًا أَنْضَحُ) بفتح الهمزة وبالياء المعجمة أو بالمهملة كما مرّ أي: أُرْشِحُ (طَبِيبًا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ طَافَ فِي نِسَائِهِ) أي: باشرهن فهو كناية عن الجماع ومن لازمه الاغتسال لأنه ضروري لا بدّ منه.

(ثُمَّ أَصْبَحَ) بفتح الهمزة على صيغة الماضي (مُحْرِمًا) أي: ينضح طيبًا وبه يحصل الردّ على ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ويحصل المطابقة بين الترجمة والحديث. ومن فوائد الحديث أَنَّ التَّطَيُّبَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ سَنَةٌ، ومنها جواز ردّ بعض الصحابة على بعض، ومنها خدمة الزوجات لأزواجهن وقد مضت بقية الكلام في هذا الحديث في باب إذا جامع ثم عاد.

(حَدَّثَنَا آدمُ) ابْنُ أَبِي إِيسَاسٍ وفي رواية سقط ابن أبي إِيسَاسٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ) بفتح الحين هو ابن عتبة مصغر العتبة بالمهملة ثم بالفوقية ثم بالموحدة وقد تقدم في باب السمر بالعلم.

(عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي التابعي الإمام قد مرّ في باب ظلم دون ظلم (عَنِ الْأَسْوَدِ) خال إبراهيم النخعي وقد مرّ في باب من ترك بعد الاختيار (عَنْ عَائِشَةَ)

قَالَتْ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ⁽¹⁾ الطَّيِّبِ، فِي مَفْرَقِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ»⁽²⁾.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ورجال هذا الإسناد ما بين خراساني وواسطي وكوفي، وفيه ثلاثة من التابعين كلهم كوفيون وهم الحكم وإبراهيم والأسود، وقد أخرج متنه المؤلف في اللباس أيضًا وأخرجه مسلم والنسائي في الحج.

(قَالَتْ) أي: أنها قالت: (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ) بفتح الواو وكسر الموحدة وفي آخره صاد مهملة هو البريق واللّمعان، وقال الإسماعيلي وبِص الطيب تألّؤه وذلك لعين قائمة لا للريح فقط، وقال ابن التين هو مصدر وبَص يبص ويبصًا.

(فِي مَفْرَقِ) بفتح الميم وكسر الراء وقد تفتح وهو مكان فرق الشعر من الجبين إلى دائرة وسط الرأس.

(النَّبِيِّ) وفي رواية رسول الله ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ ومطابقة هذا الحديث للترجمة من جهة قولها كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطيب بعد الإحرام ومن جهة سنية الغسل عنده ولم يكن النَّبِيُّ ﷺ يدعه، ومما يستنبط منه بقاء أثر الطيب على بدن المحرم إذا كان قد تطيّب به قبل الإحرام غير مؤثر في إحرامه ولا يوجب عليه كفارة قاله الحَظَّابِيُّ، وهو مذهب إمامنا الأعظم أبي حنيفة والإمام أبي يوسف رحمهما الله، وكرهه مُحَمَّدٌ بما يبقى عينه بعد إحرامه.

وقال النووي: منعه مالك قائلًا: إِنَّ التَّطْيِبَ كَانَ لِمُبَاشَرَةِ النِّسَاءِ وَمَوْوَلَاً قولها: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ»، بأن المراد منه أثره لا جرمه، وقولها: «بَأْتُهُ يَنْضَخُ طَيِّبًا» بَأْتُهُ قبل غسله، قَالَ: وهذا غير مقبول منه لما قالت:

(1) قال الحافظ: بفتح الواو وكسر الموحدة بعدها ياء تحتانية ثم صاد مهملة، هو البريق، قال الإسماعيلي: وبِصِ الطيب تألّؤه، وذلك لعين قائمة لا للريح فقط، انتهى. قال شيخ المشايخ في «التراجم»: غرضه من الباب أنه لو لم يبلغ في ذلك وغيره عند الاغتسال حتى لا يذهب عنه أثر الطيب الذي كان قد استعمله قبل فلا بأس بل هو جائز ثابت الأصل، انتهى.

وفي «الدر المختار»: لا يمنع الطهارة خرق ذباب لم يصل الماء تحته وحناء ودرن ووسخ، وكذا دهن دسومة إلى آخر ما بسطه.

(2) أطرافه 1538، 5918، 5923 - تحفة 15928.

أخرجه مسلم في الحج باب الطيب للمحرم عند الإحرام رقم (1190).

15 - بَابُ تَخْلِيلِ الشَّعْرِ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشَرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ

272 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، غَسَلَ يَدَيْهِ، وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ، ثُمَّ يُخَلِّلُ بِيَدِهِ شَعْرَهُ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشَرَتَهُ، أَفَاضَ عَلَيْهِ.....

كنت أطيّب رسول الله ﷺ لحرمه وحلّه وهو ظاهر في أنّ التطيّب كان للإحرام لا للنساء وكذا تأويله لأنّه مخالفة للظاهر من غير ضرورة.

15 - بَابُ تَخْلِيلِ الشَّعْرِ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشَرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ

(بَابُ تَخْلِيلِ الشَّعْرِ) أي: في غسل الجنابة.

(حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى) من الإرواء يقال أرواه أي: جعله رياناً.

(بَشَرَتُهُ) أي: ظاهر جلده والمراد ما تحت الشعر.

(أَفَاضَ) من الإفاضة وهي الإسالة (عَلَيْهِ) أي: على الشعر وفي بعض النسخ عليها أي: على بشرته واقتصر ابن عساكر على قوله أفاض لم يقل عليه ولا عليها ووجه المناسبة بين البابين وجود التخليل فيهما أمّا في الأوّل فلأنّ المتطيّب يخلل شعره بالطيب وأمّا في هذا فإنّ المغتسل يخلله بالماء.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله بن عثمان العتكي المروزي وعبدان لقبه.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك وقد تقدّم في الوحي.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية الأصيلي حَدَّثَنَا (هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ) أي: إذا أراد الاغتسال (مِنَ الْجَنَابَةِ، غَسَلَ يَدَيْهِ، وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اغْتَسَلَ) أي: اشتغل بأفعال الاغتسال.

(ثُمَّ يُخَلِّلُ بِيَدِهِ شَعْرَهُ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ) يجوز أن يكون على أصله فيكتفي بالغلبة ويجوز أن يكون بمعنى علم وتيقن (أَنَّهُ) أي: النبي ﷺ وفي رواية أن يسكون النون مخففة ويجب حذف ضمير الشأن معه.

(قَدْ أَرَوَى بَشَرَتَهُ، أَفَاضَ عَلَيْهِ) أي: على شعره واختلفوا فيه فقال بعضهم هو على عمومته، وخصّ الآخرون بشعر الرأس.

الْمَاءِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ»⁽¹⁾.

273 - وَقَالَتْ: «كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، نَعْرِفُ مِنْهُ جَمِيعًا»⁽²⁾.

(الْمَاءِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ) أي: بقيّة (جَسَدِهِ) وقد تقدّم من رواية مالك عَنْ هِشَامٍ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْغُسْلِ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ فَإِذَا حَمَلَ لَفْظَ سَائِرٍ عَلَى مَعْنَى الْجَمِيعِ يَحْصُلُ الْجَمْعُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: أَمَّا تَخْلِيلُ شَعْرِ الرَّأْسِ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ فَمَجْمَعٌ عَلَيْهِ وَقَاسُوا عَلَيْهِ شَعْرَ اللَّحْيَةِ فَحَكَمَهُ فِي التَّخْلِيلِ كَحَكَمِهِ إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي تَخْلِيلِ اللَّحْيَةِ، فَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجِبُ تَخْلِيلُهَا لَا فِي الْغُسْلِ وَلَا فِي الْوُضُوءِ، وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْهُ إِجَابَ تَخْلِيلِهَا فِيهِمَا، رَوَى أَشْهَبُ عَنْهُ: أَنَّ تَخْلِيلَهَا فِي الْغُسْلِ وَاجِبٌ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَا يَجِبُ فِي الْوُضُوءِ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ فِي الْوُضُوءِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ تَخْلِيلَ اللَّحْيَةِ وَبِهِ قَالَ إِمَامُنَا الْأَعْظَمُ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

وقال الشافعي: التخليل مسنون وإيصال الماء إلى البشرة مفروض في الجنابة، وقال المزني: تخليلها واجب في الوضوء والغسل جميعاً قَالَ: وَحِجَّةٌ مِنْ لَمْ يَخْلِلْهَا فِي الْجَنَابَةِ أَنَا قَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ دَاخِلَ الْعَيْنِ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ بَعْلَةً أَنَّ دُونَهُ سَاتَرًا وَكَذَا هُنَا وَأَيْضًا الْأَمْرُ الَّذِي لَا لَحْيَةَ لَهُ يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ ذَقْنِهِ فِي الْوُضُوءِ وَالْجَنَابَةِ ثُمَّ يَسْقُطُ غَسْلُهُ فِي الْوُضُوءِ إِذَا غَطَّاهُ الشَّعْرُ فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَسْقُطَ فِي الْجَنَابَةِ، فَافْهَم.

(وَقَالَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيكَونُ مَوْصُولًا بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ (كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ) يجوز في النَّبِيِّ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

(مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ) حال كوننا (نَعْرِفُ) بإسكان المعجمة مع كسر الراء بعدها على صيغة جماعة المتكلم من الغرف وعند المؤلف في الاعتصام بنشر فيه. (مِنْهُ جَمِيعًا) ولفظ جميعاً من الألفاظ التي يؤكد بها يقال جاؤوا جميعاً أي: كلهم وقد سبق ما يتعلق بهذا الحديث من الأحكام.

(1) طرفاه 248، 262 - تحفة 16969.

(2) أطرافه 250، 261، 263، 299، 5956، 7339 - تحفة 16976.

16 - بَابُ مَنْ تَوَضَّأَ فِي الْجَنَابَةِ،

ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ، وَلَمْ يُعِدْ غَسْلَ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مَرَّةً أُخْرَى

274 - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ

16 - بَابُ مَنْ تَوَضَّأَ⁽¹⁾ فِي الْجَنَابَةِ،

ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ، وَلَمْ يُعِدْ غَسْلَ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مَرَّةً أُخْرَى

(بَابُ مَنْ تَوَضَّأَ فِي) غَسَلَ (الْجَنَابَةُ ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ) أَي: بَاقِي (جَسَدِهِ، وَلَمْ يُعِدْ) بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ مِنَ الْإِعَادَةِ.

(غَسَلَ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهُ) كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَأَمَّا فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ فَقَدْ سَقَطَ قَوْلُهُ مِنْهُ (مَرَّةً أُخْرَى) وَوَجَّهَ الْمُنَاسَبَةَ بَيْنَ الْبَابَيْنِ وَجُودَ الْإِكْمَالِ فِيهِمَا أَمَّا فِي الْبَابِ السَّابِقِ فَبِالتَّخْلِيلِ وَأَمَّا فِي هَذَا الْبَابِ فَبِالْوُضُوءِ فِي الْإِغْتِسَالِ.

(حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى) ابْنُ يَعْقُوبَ الْمُرُوزِي مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وَفِي رِوَايَةٍ: حَدَّثَنَا (الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ السَّيْنَانِيُّ بِكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَّةِ وَبِالنُّونَيْنِ نَسَبُهُ إِلَى قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى مَرْو خِرَاسَانَ قَالَ أَبُو نَعِيمٍ هُوَ أَثْبَتُ مِنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ تَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ) سَلِيمَانُ بْنُ مَهْرَانَ (عَنْ سَالِمٍ) هُوَ ابْنُ أَبِي الْجَعْدِ رَافِعُ الْأَشْجَعِيِّ مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ (عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَنْ مَيْمُونَةَ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(1) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ وَلَمَّا نَابَ غَسْلَ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ، وَهُوَ سَنَةٌ فِي الْجَنَابَةِ غَسَلَهَا وَهُوَ فَرِيضَةٌ صَحَّ بِذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ: أَنَّ غَسْلَ الْجُمُعَةِ يَجْزِي عَنْ غَسْلِ الْجَنَابَةِ، وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا حُجَّةٌ لِقَوْلِ مَالِكٍ فِي رَجُلٍ تَوَضَّأَ لِلظَّهْرِ وَصَلَّى ثُمَّ جَدَّدَ الْوُضُوءَ لِلْعَصْرِ لِلْفَضْلِ فَلَمَّا صَلَّى الْعَصْرَ ذَكَرَ أَنَّ الْوُضُوءَ الْأَوَّلَ انْتَقَضَ أَنَّ صَلَاتَهُ تَجَزَّاهُ لِأَنَّ الْوُضُوءَ لِلْسَّنَةِ تَجْزِي صَلَاةَ الْفَرَضِ، وَتَعَقُّبُهُ الْكِرْمَانِي بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّنَةَ نَابَتْ عَنِ الْفَرِيضَةِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ أَنْ غَسَلَ الْوَجْهَ وَالذَّرَاعَيْنِ كَانَ لِلْوُضُوءِ أَوْ لِلْسَّنَةِ، بَلْ كَانَ لَغَسْلِ الْجَنَابَةِ، فَلَا يَصِحُّ قَوْلُ مَالِكٍ فِي نِيَابَةِ غَسْلِ الْجُمُعَةِ عَنْ غَسْلِ الْجَنَابَةِ. وَلَا يَكُونُ لَهُ حُجَّةٌ فِي إِجْزَاءِ الصَّلَاةِ بِالْوُضُوءِ التَّجْدِيدِيِّ بَلْ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَمُتْ لَمْ يَعِدْ غَسْلَ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ إِذْ لَفْظُ جَسَدِهِ ثُمَّ غَسَلَ جَسَدَهُ شَامِلٌ لِتَمَامِ الْبَدَنِ أَغْضَاءَ الْوُضُوءِ وَغَيْرَهَا أَنْتَهَى فَتَأَمَّلْ.

قَالَتْ: «وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءًا لِحَنَابَةِ، فَأَكْفَأَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ الْحَائِطِ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ أَقَاضَ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ، ثُمَّ غَسَلَ جَسَدَهُ،

(قَالَتْ: وَضَعَ) على البناء للفاعل (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَضُوءًا لِحَنَابَةِ) بفتح الواو والتنوين والنصب على المفعولية وباللامين في اللجناية كذا في رواية الكشميهني، وبلاد واحدة، في رواية أبي ذرّ وأبي الوقت، وفي رواية الأكثر وضوء الجناية بالإضافة، وإنما أضيف الوضوء إلى الجناية مع أنّ الوضوء بالفتح هو الماء المعدّ للوضوء لا الماء الذي يغتسل به إطلاقاً للمقيّد وإرادة للمطلق أي: الماء الذي يتطهّر به كإطلاق المرسن على أنف الإنسان على ما عرف في موضعه، وقال ابن فرحون الوضوء بالفتح يقع على الماء وعلى الإناء فإن كان المراد الماء كان التقدير وضع رسول الله ﷺ الماء المعدّ للجناية ولا بدّ من تقدير في تور أو طست وإن كان المراد الإناء كان هو الموضوع وأضيف إلى الجناية بمعنى أنه معدّ لغسل الجناية إضافة تخصيص انتهى، فتأمل.

ووقع في رواية الحموي والمستملي وضع على البناء للمفعول لرسول الله ﷺ بزيادة اللام الأجلية وضوء بالرفع.

(فَأَكْفَأَ) ولأبي ذرّ فكفأ أي: قلب (بِيَمِينِهِ) عَلَى يَسَارِهِ وللمستملي (عَلَى شِمَالِهِ) وكذا للكرامة.

(مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ) بيساره.

(ثُمَّ ضَرَبَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ الْحَائِطِ) شك من الراوي، وفي رواية الكشميهني ضرب بيده الأرض فيحتمل أن يكون الأولى من باب القلب كقولهم أدخلت القلنسوة في رأسي ويحتمل أن يكون الفعل مضمناً معنى فعل آخر فكأنه قَالَ فغفر بيده بالأرض لأن المقصود تعفير اليد بالتراب (مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَضَمَضَ) وفي رواية تمضمض، (وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ) أي: ساعديه مع مرفقيه، (ثُمَّ أَقَاضَ) وصَبَّ (عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءَ، ثُمَّ غَسَلَ جَسَدَهُ) أي: باقي جسده فيطابق الحديث الترجمة.

ثُمَّ تَنَحَّى فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ» قَالَتْ: «فَأَتَيْتُهُ بِخَرْقَةٍ فَلَمْ يُرِدْهَا، فَجَعَلَ يَنْفُضُ بِيَدِهِ»⁽¹⁾.

(ثُمَّ تَنَحَّى) وذهب إلى ناحية (فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ قَالَتْ) أي: ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وفي رواية الأصيلي قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ الشراح وهو غلط ظاهر.

(فَأَتَيْتُهُ بِخَرْقَةٍ) لينشف بها (فَلَمْ يُرِدْهَا) من الإرادة لا من الرد كما توهم ابن السكن قاله صاحب المطالع ويدل له الرواية الآتية فلم يأخذها (فَجَعَلَ) أي: طفق (يَنْفُضُ) وزاد الهروي الماء (بِيَدِهِ) وفي رواية الأصيلي يده وهذا يدل على أن نفض اليد بعد الوضوء والغسل لا بأس به، وقال النووي: اختلف أصحابنا فيه على أوجه أشهرها أن المستحب تركه والثاني أنه مكروه والثالث أنه مباح يستوي فعله وتركه وهو الأظهر المختار فقد جاء هذا الحديث الصحيح في الإباحة ولم يثبت في النهي شيء أصلاً، وأمّا الحديث الذي أورده الرافعي ولفظ لا تنفضوا أيديكم في الوضوء فإنها مراوح الشيطان فقد قال ابن الصلاح لم أجده وقد عارضه هذا الحديث الصحيح ولو لم يعارضه فهو غير صحيح لأن يحتاج به، وباقي مباحث المتن قد تقدّم في أوائل الغسل لكن بقي الكلام في وجه مطابقة الحديث للترجمة وقد اختلف الشراح فيه فقال ابن بطال حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الذي في الباب الذي قبله أليق بالترجمة لأن فيه ثم غسل سائر جسده وأمّا حديث الباب ففيه ثم غسل جسده فدخل في عموم مواضع الوضوء فلا يطابق قوله ولم يعد غسل مواضع الوضوء وأجاب ابن المنير بأن قرينة الحال والعرف يخص أعضاء الوضوء إذ ذكر الجسد بعد ذكر الأعضاء المعينة يفهم منه عرفاً أن المراد بقية الجسد لا جملة لأن الأصل عدم التكرار وأجاب ابن التين بأن مراد البخاري رحمه الله أن يبين أن المراد بقوله في هذه الرواية ثم غسل جسده أي: ما بقي من جسده بدليل الرواية الأخرى.

وقال الحافظ العسقلاني: في كلام ابن المنير كلفة وفي كلام ابن التين نظر لأن هذه القصة غير تلك القصة والذي ظهر لي أن البخاري حمل قوله ثم غسل جسده على المجاز أي: ما بقي بعد ما تقدّم ذكره ودليل ذلك قوله بعد فغسل رجليه إذ لو كان قوله غسل جسده محمولاً على عموم لم يحتاج لغسل رجليه ثانياً

(1) أطرافه 249، 257، 259، 260، 265، 266، 276، 281 - تحفة 18064 - 1/77.

17 - باب: إِذَا ذَكَرَ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ جُنُبٌ، يَخْرُجُ كَمَا هُوَ، وَلَا يَتَيَمَّمُ⁽¹⁾

لأنَّ غسلهما كان دخل في العموم وهذا أشبه بتصرفات البخاري إذ من شأنه الاعتناء بالأخفى أكثر من الأجل.

وتعقبه محمود العيني بأن هذا أكثر كلفة ممَّا ذكره ابن المنير على أن تعليقه ما ادَّعاه بغسل النبي ﷺ رجله ثانيا لا يستقيم لما لا يخفى وما ذاك إلا لأنَّ رجله في مستنقع الماء وحاصل الكلام أنَّ كلام ابن المنير أقرب في وجه مطابقة الحديث للترجمة وأمَّا ما قاله الكرماني من أنَّ لفظ جسده شامل لجميع أعضاء البدن فيحمل عليه الحديث السابق إذ المراد هاك بسائر جسده أي: باقيه بعد الرأس لا أعضاء الوضوء فمن لازمه أنَّ الحديث غير مطابق للترجمة.

17 - باب: إِذَا ذَكَرَ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ جُنُبٌ، يَخْرُجُ كَمَا هُوَ، وَلَا يَتَيَمَّمُ

(باب) بالتنوين (إِذَا ذَكَرَ) من الباب الذي مصدره الذِّكْر بضمّ الذال أي: تذكر الرجل (فِي الْمَسْجِدِ) أي: حال كونه فيه (أَنَّهُ جُنُبٌ، يَخْرُجُ) وفي رواية خرج (كَمَا هُوَ) أي: على هيئته وحلته جنبًا.

(وَلَا يَتَيَمَّمُ) هو توضيح لقوله كما هو قَالَ الْكِرْمَانِيُّ ما موصولة أو⁽²⁾ موصوفة وهو ومبتدأ خبره محذوف أي: كالأمر الذي هو عليه أو كحالة هو عليها فإن قلت ما معنى التشبيه هنا قلت مثل هذه الكاف تسمّى كاف المقارنة أي:

(1) قال الحافظ: إشارة إلى رد من يوجه في هذه الصورة، وهو منقول عن الثوري وإسحاق وكذا قال بعض المالكية في من نام في المسجد فاحتلم يتيمم قبل أن يخرج، انتهى.
وفي «العيني»: وكذا قول أبي حنيفة في الجنب المسافر يمر على مسجد فيه عين ماء فإنه يتيمم ويدخل المسجد فيستقي ثم يخرج الماء من المسجد، وفي «نوادير ابن أبي زيد»: من نام في المسجد ثم احتلم ينبغي أن يتيمم لخروجه. وقال الشافعي: له العبور في المسجد من غير لبث كانت له حاجة أو لا، ومثله عن أحمد وغيره، وقال داود والمزني: يجوز له المكث فيه مطلقًا واعتبروه بالمشرك، وتعلقوا بقوله ﷺ: «المؤمن لا ينحس» انتهى.

وقال الموفق: وليس لهم - أي الحائض والنفساء والجنب - اللبث في المسجد لقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: 43] وبإباح العبور للحاجة من أخذ شيء أو كون الطريق فيه، فأما لغير ذلك فلا يجوز بحال، وممن نقلت عنه الرخصة في العبور مالك والشافعي، وقال الثوري وإسحاق: لا يمر في المسجد إلا أن لا يجد بدءًا فيتيمم. وهو قول أصحاب الرأي.
(2) وعلى تقدير هذه الجملة محلها النصب على الحال من الضمير الذي خرج.

275 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ.....

خرج مقارناً لأمر أو لحالة هو عليه أو عليها انتهى - وقال محمود العيني تسمية هذه الكاف بكاف المقارنة تصرف منه واصطلاح بل الكاف هنا للتشبيه على أصله ونظير ذلك قولك لشخص كن كما أنت عليه والمعنى على ما أنت عليه، ثم في هذا وجوه من الإعراب:

الأول: أن يكون ما موصولة وهو مبتدأ وخبره محذوفاً والتقدير كالذي هو عليه من الجنابة.

والثاني: أن يكون هو خبراً محذوف المبتدأ والتقدير كالذي هو هو كما قيل في قوله تعالى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: 138] أي: كالذي هو لهم آلهة.

والثالث: أن يكون ما زائدة ملغاة والكاف جارة وهو ضمير مرفوع أنيب عن المجرور كما في قولك ما أنا كانت والمعنى فخرج في المستقبل مماثلاً لنفسه في الماضي.

والرابع: أن تكون ما كافة وهو مبتدأ محذوف الخبر أي: عليه أو كائن.

والخامس: أن تكون ما كافة وهو فاعلاً والأصل فخرج كما كان ثم حذف كان فانفصل الضمير وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون ما مصدرية.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الجعفيّ المسندي وقد تقدّم في باب أمور الإيمان (قال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ) بدون الواو ابن فارس أبو مُحَمَّد البصري مات سنة ثمان ومائتين، (قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن بن عوف (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد تقدّموا في الوحي، ورجال هذا الإسناد ما بين بصريّ وأيليّ ومدنيّ، وقد أخرج منه المؤلف في الصلاة أيضاً، وأخرجه مسلم فيه أيضاً، والنسائي في الطهارة وكذا أبو داود.

(قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ) من الإقامة وهي ذكر الألفاظ المخصوصة المشعرة بالشروع في الصلاة وهي أخت الأذان ومعناه نادى المؤذن بالإقامة فأقيم المسبّب مقام السبب.

وَعَدَّلَتِ الصُّفُوفُ قِيَامًا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ، ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ، فَقَالَ لَنَا: «مَكَانُكُمْ».....

(وَعَدَّلَتِ الصُّفُوفُ) على البناء للمفعول أي: سوّيت وتعديل الشيء تقويمه يقال عدّلته فاعتدل أي: قوّمته فاستقام، وفي رواية فعدّلت الصفوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله ﷺ، وبين البخاري في الصلاة من رواية صالح بن كيسان أنه كان قبل أن يكبر النبي ﷺ للصلاة وكان من شأنه ﷺ أن لا يكبر حتى تستوي الصفوف (قِيَامًا) جمع قائم كتجار بكسر التاء جمع تاجر فهو منصوب على الحال والمعنى وعدّل صفوف القوم حال كونهم قائمين ويجوز أن يكون مصدرًا جاريًا على حقيقته فيكون منصوبًا على التمييز لأنّ في قوله وعدّلت الصفوف إبهامًا فيفسره قوله قِيَامًا أي: من حيث القيام.

(فَخَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ) بضم الميم أي: موضع صلاته (ذَكَرَ) بقلبه قبل أن يكبر ويدخل في الصلاة (أَنَّهُ جُنُبٌ) فقوله ذكر من الذكر بضمّ الدال لا من الذكر بكسرها لأنّه لم يقل ذلك لفظًا، وإنّما علم بذلك أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه من قرائن الأحوال أو بإعلامه بعد ذلك.

(فَقَالَ) ﷺ: (لَنَا: «مَكَانُكُمْ») أي: الزموا مكانكم، وفي رواية الإسماعيليّ فأشار بيده أن مكانكم فلذا قال الحافظ العسقلاني: وفيه إطلاق القول على الفعل ويحتمل أن يكون جمع بين الكلام والإشارة، ولما عرفت أنّ تذّكره ذلك كان قبل أن يكبر ويدخل في الصلاة كما بيّنه البخاريّ في الصلاة من رواية صالح ابن كيسان لا يرد أنّه إذا كان القول على بابه يلزم أن يكون القول واقعًا في الصلاة وهو مفسد لها فإن قيل قد وقع في رواية ابن ماجة: قام إلى الصلاة وكبر ثم أشار إليهم فمكثوا ثم انطلق فاغتسل وكان رأسه يقطر ماء فصلّى بهم فلما انصرف قال: إني خرجت إليكم جنبًا وإني نسيت حتّى قمت في الصلاة.

وفي رواية الدارقطني: فكبر وكبرنا معه ثم أشار إلى القوم كما أنتم وفي رواية لأحمد من حديث عليّ رضي الله عنه كان قائمًا فصلّى بهم إذا انصرف.

وفي رواية لأبي ذرّ من حديث أبي بكرة رضي الله عنه: دخل في صلاة الفجر فأومأ بيده أن مكانكم وفي أخرى ثم جاء ورأسه يقطر فصلّى بهم وفي أخرى له مرسله فكبر ثم أومأ إلى القوم أن اجلسوا.

ثُمَّ رَجَعَ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَكَبَّرَ.....

وفي مرسل ابن سيرين وعطاء والربيع: فكَبَّرَ ثم أوماً إلى القوم أن اجلسوا وفي مرسل ابن سيرين وعطاء والربيع بن أنس كَبَّرَ ثم أوماً إلى القوم أن اجلسوا. فالجواب: أنَّ هذا كله لا يقاوم الذي في الصحيح وأيضاً في حديث أبي هريرة هذا ثم رجع فاغتسل ثم خرج إلينا ورأسه يقطر فكَبَّرَ فلو كان كَبَّرَ أولاً لما كَبَّرَ ثانياً، وقد اختلف في الجمع بين هذه الروايات فقليل أريد بقوله كَبَّرَ أراد أن يكَبَّرَ عملاً برواية الصحيح قبل أن يكَبَّرَ.

وفي رواية أخرى في الْبُخَارِيِّ: فانتظرنا تكبيره وقيل إنهما قضيتان أبداه القرطبي احتمالاً وقال النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ الْأَظْهَرُ، وقال ابن حبان في صحيحه بعد أن أخرج الروایتين من حديث أبي هريرة وحديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: هذان فعلان في موضعين متباينين خرج ﷺ مرةً فَكَبَّرَ ثم ذكر أنه جنب فانصرف فاغتسل ثم جاء فاستأنف بهم الصلاة وجاء مرةً أخرى فلما وقف ليكبر ذكر أنه جنب قبل أن يكبر فذهب فاغتسل ثم رجع فأقام بهم الصلاة من غير أن يكون بين الخبرين تضاد ولا تهاتر، قَالَ: وقول أبي بكرة فصلّى بهم أراد بذلك أنه بدأ بتكبير محدث لا أنه رجع فبنى على صلاة إذ محال أن يذهب عَلَيْهِ السَّلَام ليغتسل ويبقى الناس كلهم قياماً على حالتهم من غير إمام إلى أن يرجع انتهى.

ولمّا رأى مالك هذا الحديث مخالفاً لأصل الصلاة قَالَ إِنَّهُ خَاصٌّ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وروي عَنْ بعض أصحابنا أَنَّ انتظارهم له هذا الزمن الطويل بعد أن كَبَرُوا من قبيل العمل اليسير فيجوز مثله.

(ثُمَّ رَجَعَ) إلى الحجرة المطهرة (فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَيْنَا وَرَأْسُهُ) أي: والحال أن رأسه (يَقْطُرُ) من ماء الغسل ونسبة القطر إلى الرأس مجاز من باب ذكر المحل وإرادة الحال.

(فَكَبَّرَ) مكتفياً بالإقامة السابقة كما هو الظاهر من تعقيبه بالفاء وهو حجة لقول الجمهور إنَّ الفصل جائز بينها وبين الصلاة بالكلام سواء كان لمصلحة الصلاة أو لغيرها وبالفعل إذا كان لمصلحة الصلاة ومنعه الآخرون وتأول قوله فَكَبَّرَ بأنَّ معناه كَبَّرَ مع رعاية ما هو وظيفة للصلاة كالإقامة أو قوله أولاً أقيمت الصلاة بغير المعنى الاصطلاحي للإقامة هكذا قاله الكرمانى وتبعه القسطلاني

وقال محمود العيني: هل اقتصر على الإقامة الأولى وأنشأ إقامة ثانية لم يصح فيه نقل ولو فعله لنقل.

(فَصَلَّيْنَا مَعَهُ) في الحديث تعديل الصفوف وهو مستحب بالإجماع، وقال ابن حزم فرض على المؤمنين تعديل الصفوف الأول فالأول والتراص فيها والمحاذاة بالمناكب والأرجل، فإن قيل في رواية أقيمت الصلاة فقمنا فعدلنا الصفوف قبل أن يخرج وقد جاء إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني فكيف التوفيق.

فالجواب: أنه كان مرة أو مرتين لبيان الجواز أو لعذر أو لعل قوله فلا تقوموا حتى تروني بعد ذلك، وأمّا الحكمة في هذا النهي فأن لا يطول عليهم القيام وقد يعرض له عارض فيتأخر بسببه.

وقد اختلف العلماء من السلف فمن بعدهم متى يقوم الناس إلى الصلاة ومتى يكبر الإمام، فذهب الشافعي وطائفة إلى أنه يستحب أن لا يقوم أحد حتى يفرغ المؤذن من الإقامة وكان أنس رضي الله عنه يقوم إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة وبه قال أحمد، وقال أبو حنيفة والكوفيون رحمهم الله: يقومون في الصف إذا قال حي على الصلاة فإذا قال: قد قامت الصلاة كبر الإمام، وحكاه ابن أبي شيبة عن سويد بن غفلة وقيس بن أبي سلمة وحماد.

وقال جمهور العلماء من السلف والخلف: لا يكبر الإمام حتى يفرغ المؤذن. ومذهب مالك: أن السنة عنده أن يشرع الإمام في الصلاة بعد فراغ المؤذن من الإقامة وندائه بعد تسوية الصفوف، وعندنا: يشرع عند التلطف بقوله قد قامت الصلاة، وقال زفر: إذا قال قد قامت الصلاة قاموا وإذا قال ثانياً افتتحوا، وعن أبي يوسف رحمه الله: أنه يشرع عقيب الفراغ من الإقامة محافظة على القول بمثل ما يقوله المؤذن، وبه قال الشافعي وأحمد رحمهما الله: وفيه أن الإمام إذا طرأ له ما يمنعه من التماذي استخلف بالإشارة لا بالكلام وهو أحد القولين لأصحاب مالك حكاه القرطبي.

وفيه: جواز البناء في الحدث وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

وفيه: جواز النسيان على الأنبياء عليهم السلام في العبادات.

وفيه: كما قال ابن بطال حجة لمذهب مالك وأبي حنيفة رحمهما الله: أن

تكبير المأموم يقع بعد تكبير الإمام وهو قول عامة الفقهاء قَالَ : والشافعي أجاز تكبير المأموم قبل إمامه أي : فيما إذا أحرم منفردًا ثم نوى الاقتداء في أثناء الصلاة ، لأنّه روى حديث أبي هريرة على ما رواه مالك عَنْ إسماعيل بن أبي حكيم عَنْ عطاء بن يسار أنّه عَلَيْهِ السَّلَام كَبَّرَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ ثُمَّ أَشَارَ إِلَيْهِمْ بِيَدِهِ أَنْ امْكُثُوا فَلَمَّا قَدَّمَ كَبَّرَ وَالشَّافِعِيُّ لَا يَقُولُ بِالْمَرْسَلِ وَمَالِكُ الَّذِي رَوَاهُ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ لِأَنَّهُ صَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَكْبِّرْ أَنْتَهَى .

وتعقبه محمود الْعَيْنِيُّ : بأنه ذكره أبا حنيفة مع مالك غير صحيح لأن مذهب أبي حنيفة رحمه الله أَنَّ المأموم يجب عليه أن يكبر مع الإمام مقارنًا ، وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يكبر بعده ثم قيل الخلاف في الأفضلية .

وفيه : ما استدللّ به الْبُخَارِيُّ عَلَى أَنَّ الْجَنْبَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ نَاسِيًا فَذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ جَنْبٌ يَخْرُجُ وَلَا يَتِيَمُّ فَلِذَلِكَ ذَكَرَ فِي التَّرْجُمَةِ بِقَوْلِهِ يَخْرُجُ كَمَا هُوَ وَلَا يَتِيَمُّ ، وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ مِنَ التَّابِعِينَ : مَنْ يَقُولُ إِنَّ الْجَنْبَ إِذَا نَسِيَ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ فَإِنَّهُ يَتِيَمٌ وَيَخْرُجُ قَالَ وَالْحَدِيثُ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ .

وقال محمود الْعَيْنِيُّ : ومن الذين ذهبوا إلى التيمم الثَّوْرِيُّ وَإِسْحَاقُ ، وكذا قول أبي حنيفة رحمه الله في الجنب المسافر يمرُّ على مسجد فيه عين ماء فإنه يتيَمٌ ويدخل المسجد فيستقي ثم يخرج الماء من المسجد .

وفي نوادر ابن أبي زيد : من نام في المسجد ثم احتلم ينبغي أن يتيَمَ لخروجه ، وقال الشافعي رحمه الله : له العبور في المسجد من غير لبث كانت له حاجة أو لا ، ومثله عَنْ الْحَسَنِ وَابْنِ الْمُسَيْبِ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَأَحْمَدُ ، وَعَنْ الشَّافِعِيِّ : له المكث فيه إذا توضأ وقال داود والمزني : يجوز له المكث فيه مطلقًا واعتبروه بالمشرك وتعلّقوا بقوله ﷺ : «المؤمن لا ينجس» .

وروى سعيد بن منصور في سننه بسند جيد ، عَنْ عطاء : رأيت رجالًا من الصحابة يجلسون في المسجد وعليهم الجنباء إذا توضّؤوا للصلاة وحديث وفد ثقيف وإنزالهم في المسجد ، وأهل الصفة وغيرهم كانوا يبيتون في المسجد .

وقال أحمد بن حنبل : يجلس الجنب فيه ويمرّ فيه إذا توضأ ذكره ابن المنذر ، واحتج من أباح العبور بقوله تعالى : ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء : 43]

تَابِعُهُ عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ⁽¹⁾.

قَالَ الشَّافِعِيُّ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مَعْنَاهُ لَا تَقْرَبُوا مَوَاضِعَ الصَّلَاةِ، وَأَجَابَ: مَنْ مَنَعَ كَمَالِكَ وَالْكُوفِيِّينَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ نَفْسَ الصَّلَاةِ حَمْلُهَا عَلَى مَكَانِهَا مُجَازٌ، عَلَى أَنَّا نَحْمِلُهُ عَلَى عُمُومِهَا أَيْ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَلَا مَكَانَهَا عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مُسَافِرِينَ فَيَتِمُّوا وَاقْتَرَبُوا ذَلِكَ وَصَلُّوا.

وَقَدْ نَقَلَ الرَّازِيُّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّ الْمُرَادَ بِعَابِرِي السَّبِيلِ الْمُسَافِرُونَ فَعِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ يَتِمُّونَ وَيَصِلُونَ وَالتَّيْمُمُ لَا يَرْفَعُ الْجَنَابَةَ لَكِنْ أُبِيحَ لَهُمُ الصَّلَاةُ تَخْفِيفًا هَذَا.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ إِذَا وَجَدْتَ الْقَرِينَةَ يَجِبُ بِحَمْلٍ عَلَى الْمَجَازِ وَهَهُنَا الْعُبُورُ قَرِينَةٌ مَانِعَةٌ مِنْ إِرَادَةِ الْحَقِيقَةِ ثُمَّ الْحَمْلُ عَلَى الْعُمُومِ مَمْتَنَعٌ إِذْ يُلْزَمُ مِنْهُ إِرَادَةُ الْمَعْنِيِّينَ الْحَقِيقَةَ وَالْمَجَازَ بِإِطْلَاقٍ وَاحِدٍ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ أَنْتَهَى، وَفِيهِ بَحْثٌ ظَاهِرٌ، فَتَأَمَّلْ.

(تَابِعُهُ) أَيْ: تَابَعَ عِثْمَانُ ابْنَ عَمْرِو السَّابِقِ ذَكَرَهُ قَرِيبًا (عَبْدُ الْأَعْلَى) بَنَ عَبْدِ الْأَعْلَى الْبَصْرِيُّ السَّامِيُّ بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ (عَنْ مَعْمَرٍ) بِفَتْحِ الْمِيمِ ابْنُ رَاشِدٍ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ وَهَذِهِ مُتَابَعَةٌ نَاقِصَةٌ وَتَعْلِيقٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ وَقَدْ وَصَلَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى وَقَدْ تَابَعَ عِثْمَانُ بْنُ عَمْرِو رَوَايَةً عَنْ يُونُسَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَهِيَ مُتَابَعَةٌ تَامَةٌ.

(وَرَوَاهُ) أَيْ: رَوَى الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ (الْأَوْزَاعِيُّ) عَبْدُ الرَّحْمَنِ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) وَرَوَايَةٌ مُوَصُولَةٌ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي أَوَائِلِ أَبْوَابِ الْإِمَامَةِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يَقُلْ: وَتَابِعَهُ الْأَوْزَاعِيُّ كَمَا قَالَ أَوَّلًا لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ لَفْظَ الْحَدِيثِ بَعِيْنَهُ بَلْ رَوَاهُ بِمَعْنَاهُ إِذِ الْمَفْهُومُ مِنَ الْمُتَابَعَةِ الْإِتْيَانُ بِمِثْلِهِ عَلَى وَجْهِهِ بَلَا تَفَاوُتَ وَالرَّوَايَةُ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ وَإِنَّمَا لِأَنَّهُ يَكُونُ مُوَهِّمًا أَنَّهُ تَابَعَ عِثْمَانَ أَيْضًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذْ لَا وَاسِطَةَ فِيهِ بَيْنَ الْأَوْزَاعِيِّ وَالزُّهْرِيِّ وَإِنَّمَا لِلتَّفَنُّنِ فِي الْكَلَامِ أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ قَالَهُ الْكِرْمَانِيُّ، وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: وَكُلُّهَا جِيَادٌ أَنْتَهَى فَتَأَمَّلْ.

(1) طرفاه 639، 640 - تحفة 15309، 15275، 15200.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ بَابُ مَتَى يَقُومُ النَّاسُ لِلصَّلَاةِ رَقْمُ (605).

18 - بَابُ نَقْضِ الْيَدَيْنِ مِنَ الْغُسْلِ عَنِ الْجَنَابَةِ

276 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَمْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَتْ مَيْمُونَةُ: «وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غُسْلًا، فَسَرْتُهُ بِثَوْبٍ، وَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ صَبَّ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ فَرْجَهُ، فَضْرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ، فَمَسَحَهَا، ثُمَّ غَسَلَهَا، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ،

18 - بَابُ نَقْضِ الْيَدَيْنِ مِنَ الْغُسْلِ عَنِ الْجَنَابَةِ

(بَابُ نَقْضِ الْيَدَيْنِ مِنَ الْغُسْلِ عَنِ الْجَنَابَةِ) كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَكَرِيمَةَ، وَفِي رِوَايَةِ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: مِنَ الْجَنَابَةِ، وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِمْ مِنْ غَسَلَ الْجَنَابَةَ.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ الْعَتَكِيُّ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْوَحْيِ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وَفِي رِوَايَةِ حَدَّثَنَا (أَبُو حَمْرَةَ) بِالْمَهْمَلَةِ وَالزَّايِ مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ السَّكْرِيُّ الْمَرْوَزِيُّ وَلَمْ يَكُنْ يَبِيعُ السَّكْرَ وَإِنَّمَا سَمِيَ السَّكْرِيُّ لِحَلَاوَةِ كَلَامِهِ، وَقِيلَ كَانَ يَحْمِلُ السَّكْرَ فِي كَمِهِ وَقَالَ ابْنُ مَصْعَبٍ كَانَ أَبُو حَمْرَةَ مُسْتَجَابَ الدَّعْوَةِ، وَحَكِي أَنَّهُ كَانَ لِأَبِي حَمْرَةَ جَارٌ فَأَرَادَ يَبِيعُ دَارَهُ فَقِيلَ لَهُ بِكَمْ فَقَالَ بِالْفَيْنِ ثَمَنَ الدَّارِ وَالْفَيْنِ جَوَارِ أَبِي حَمْرَةَ السَّكْرِيُّ فَبَلَغَ ذَلِكَ أَبَا حَمْرَةَ فَوَجَّهَ إِلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ فَقَالَ خَذْ هَذِهِ وَلَا تَبِعْ دَارَكَ مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ.

(قَالَ: سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ) سَلِيمَانُ بْنُ مَهْرَانَ (عَنْ سَالِمٍ) هُوَ ابْنُ أَبِي الْجَعْدِ بِسُكُونِ الْعَيْنِ كَمَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ (عَنْ كُرَيْبٍ) مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: قَالَتْ مَيْمُونَةُ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غُسْلًا) أَيُّ: مَا يَغْتَسَلُ بِهِ.

(فَسَرْتُهُ) أَيُّ: فَغَطَّيْتُ رَأْسَهُ (بِثَوْبٍ) فَأَرَادَ ﷺ الْغُسْلَ فَكَشَفَ رَأْسَهُ فَأَخَذَ الْمَاءَ (وَصَبَّ) بِالْوَاوِ وَفِي الرِّوَايَةِ السَّابِقَةِ بِالْفَاءِ (عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ صَبَّ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَغَسَلَ فَرْجَهُ، فَضْرَبَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ، فَمَسَحَهَا) بِهَا، (ثُمَّ غَسَلَهَا فَمَضْمَضَ) وَفِي رِوَايَةٍ: فَمَضْمَضَ، (وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ)

ثُمَّ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ وَأَقَاضَ عَلَى جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى، فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ، فَنَاوَلَتْهُ ثَوْبًا فَلَمْ يَأْخُذْهُ، فَانْطَلَقَ وَهُوَ يَنْقُضُ يَدَيْهِ»⁽¹⁾.

مع مرفقيه، (ثُمَّ صَبَّ) الماء (عَلَى رَأْسِهِ وَأَقَاضَ) أي: الماء (عَلَى) سائر (جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى) وبعد من مكانه لكونه مستنقع الماء، (فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ) قالت ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (فَنَاوَلَتْهُ) أي: أعطيته (ثَوْبًا) لينشف به جسده من أثر الماء (فَلَمْ يَأْخُذْهُ) وهو دليل على أن لفظة لم يردّها في الرواية السابقة من الإرادة وجعلها من الردّ وهم كما سبق.

(فَانْطَلَقَ) أي: ذهب (وَهُوَ يَنْقُضُ يَدَيْهِ) من الماء.

ومطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهرة.

وأما فائدة هذه الترجمة من حيث الفقه: إشارة إلى أنه لا يتخيل أن مثل هذا الفعل اطراح لأثر العبادة ونقض له وبيان أن هذا جائز، قَالَ محمود الْعَيْنِي وَنَبّه أَيْضًا على ردّ قول من زعم أن تركه للثوب من قبيل إثارة إبقاء آثار العبادة عليه وليس كذلك وإنما كان تركه خوفًا من الدخول في أحوال المترفين المتكبرين انتهى.

وفيه: ما لا يخفى، ثم إنَّ البُخَارِيَّ رحمه الله قد ذكر هذا الحديث قبل هذا في ستّة مواضع وهذا هو السابع وسيذكره مرّة أخرى فالجملة ثمانية كلّها في كتاب الغسل وقد رواه عن شيوخ متعددة بألفاظ مختلفة وترجم لكل طريق ترجمة وكلّ باعتبار جزء من الحديث كما هو دأبه في هذا الكتاب.

وفي إسناد هذا الحديث مروزيان عبدان وشيخه أبو حمزة وكوفيّان الأعمش وشيخه سالم بن أبي الجعد ومدنيّان كريب وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفي الإسناد الذي قبله بباب كذلك يوسف بن عيسى وشيخه الفضل بن موسى مروزيان وخراسانيّان وفيما قبل ذلك موسى وشيخه أَبُو عَوَانَةَ بصريّان، وكذا موسى وعبد الواحد، وكذا مُحَمَّدُ بن محبوب وعبد الواحد، وفيما قبل ذلك الحميدي وشيخه سُفْيَان بن عيينة مكيّان، وكلّهم رَوَوْه عَنِ الأعمش بالإسناد المذكور.

19 - بَاب مَنْ بَدَأَ بِشُقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فِي الْغُسْلِ

277 - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كُنَّا

19 - بَاب مَنْ بَدَأَ بِشُقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فِي الْغُسْلِ

(بَاب مَنْ بَدَأَ بِشُقِّ) بكسر الشين المعجمة أي: بجانب (رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فِي الْغُسْلِ) وقد يجيء الشُقُّ بالكسر بمعنى نصف الشيء ومنه تصدَّقوا ولو بشُقِّ تمره أي: نصفها وقوله الأيمن صفة الشق.

(حَدَّثَنَا خَلَادُ) بفتح المعجمة وتشديد اللام (ابْنُ يَحْيَى) ابن صفوان الكوفي أبو مُحَمَّد السلمي وهو من كبار شيوخ البُخَارِيِّ سكن مكة ومات سنة سبع عشرة ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ) المخزومي المكي، قَالَ ابن المهدي: هو أوثق شيخ بمكة.

(عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ) بصيغة اسم الفاعل من الإسلام ابن يناق بفتح التحتانية وتشديد النون وبالقاف المكي ثقة صالح الحديث مات قبل طاوس.

(عَنْ صَفِيَّةَ⁽¹⁾ بِنْتِ شَيْبَةَ) بفتح المعجمة ابن عثمان الحجبي القرشي العبدري حاجب الكعبة واختلف في أنها صحابية والجمهور على صحبتها، روي لها خمسة أحاديث اتفق الشيخان على روايتها.

(عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بقيت إلى زمن ولاية الوليد، وهي من صغار الصحابة وأبوها شيبه صحابي مشهور رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ عَائِشَةَ أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورجال هذا الإسناد كلهم مكيون ما خلا خَلَادُ وهو أيضًا سكن مكة كما ذكر، وفيه رواية صحابية عَنْ صحابية وقد أخرج منته أبو داود أيضًا.

(قَالَتْ) أي: أنها قالت: (كُنَّا) إِذَا قَالَ الصحابي كُنَّا نفعل أو كانوا يفعلون كذا فأكثر الأصوليين على أنه حجة لظهوره في عمل الجماعة وتقرير الرسول إذ الغالب أن مثله لا يخفى على الرسول ﷺ وهو مصير من البخاري رحمه الله إلى

إِذَا أَصَابَتْ إِحْدَانَا جَنَابَهُ، أَخَذَتْ بِيَدَيْهَا ثَلَاثًا فَوْقَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَأْخُذُ بِيَدِهَا عَلَى شِقِّهَا الْأَيْمَنِ، وَبِيَدِهَا الْأُخْرَى عَلَى شِقِّهَا الْأَيْسَرِ⁽¹⁾.

القول بأن يقول الصحابي: كنا نفعل كذا حكم الرفع سواء صرح بإضافته إلى زمنه ﷺ أو لا، وبه جزم الحاكم.

(إِذَا) أَصَابَ وفي رواية: (أَصَابَتْ إِحْدَانَا) أي: كل واحدة من أزواج النبي ﷺ فَإِنَّ المفرد المضاف يفيد العموم مع أَنَّ بعض العلماء قَالَ بعموم لفظ الأحد والإحدى مطلقاً نفياً وإثباتاً معرفة ونكرة.

(جَنَابَهُ، أَخَذَتْ بِيَدَيْهَا) وفي رواية كريمة بيدها أي: أخذت الماء وقد صرح به الإسماعيلي في رواية (ثَلَاثًا فَوْقَ رَأْسِهَا) أي: تصبّه فوق رأسها ثلاثاً، (ثُمَّ تَأْخُذُ بِيَدِهَا) وفي بعض الأصول يدها بدون حرف الجر فينصب إمّا بنزع الخافض أو بتقدير مضاف أي: ملأ يدها فتصبّه (عَلَى شِقِّهَا الْأَيْمَنِ، وَ) تأخذ (بِيَدِهَا الْأُخْرَى) فتصبّه (عَلَى شِقِّهَا الْأَيْسَرِ) أي: من الرأس بمعنى أَنَّها تصبه على شقّ رأسه الأيمن وشقّ رأسها الأيسر إلى قدميها فيطابق الحديث الترجمة ولا يرد أن الترجمة تقديم الشق الأيمن من الرأس وما في الحديث تقديم الأيمن من الشخص فلا مطابقة بينهما.

وقال الحافظ العسقلاني: والذي يظهر أنّه حمل الثلاث في الرأس على التوزيع هذا وقال القسطلاني: وظهره أَنَّ الصبَّ بكلِّ يد على شقّ في حالة واحدة لكنّ العادة إنما هو الصب باليدين معاً فيحمل اليد على الجنس الصادق عليهما وعلى هذا فالمغايرة بين الأمرين بحسب أخذ الماء أولاً وأخذه ثانياً والواو وإن لم تدلّ على الترتيب لكن لفظة أخرى تدلّ على أَنَّ لها أولى وهي اليمنى انتهى.

أقول وهذا حاصل ما ذكره الكرمانى.

هكذا وقع في رواية أبي ذرّ: «بسم الله الرحمن الرحيم» وقد سقط في رواية غيره.

(1) الإسماعيلي أنه سمع صفية.

20 - بَابُ مَنْ اغْتَسَلَ عُرْيَانًا وَحَدَهُ فِي الْخَلْوَةِ، وَمَنْ تَسَتَّرَ فَالتَّسَتُّرُ أَفْضَلُ⁽¹⁾

20 - بَابُ مَنْ اغْتَسَلَ عُرْيَانًا وَحَدَهُ فِي الْخَلْوَةِ، وَمَنْ تَسَتَّرَ فَالتَّسَتُّرُ أَفْضَلُ

(باب) بالتنوين أو بالإضافة أو بالقطع كما مرّ غير مرّة.
(مَنْ اغْتَسَلَ عُرْيَانًا) حال كونه (وَحَدَهُ فِي الْخَلْوَةِ) أي: من الناس وهو تأكيد لقوله وحده إذ هما لفظان بحسب المغني متلازمان.
(وَمَنْ تَسَتَّرَ) عطف على مَنْ اغْتَسَلَ وفي رواية ومن يستتر.
والتَّسَتُّرُ بالواو وفي رواية (فالتَّسَتُّرُ) بالفاء (أَفْضَلُ) وهو يدل على جواز

(1) اعلم أولاً: أن الإمام البخاري ترجم ههنا بترجمتين:

الأولى: هذه؛ والثانية: الآتية بقوله: (باب التستر) وعامة المشايخ والشرح كلهم على أن المراد بالأولى جواز الاغتسال عرياناً في الخلوة مع أفضلية التستر، والمراد بالثانية حرمة بمحض من الناس، قال الحافظ في الترجمة الأولى: قوله: في خلوة أي: من الناس، وهو تأكيد لقوله: وحده، وقال في الثانية: لما فرغ من الاستدلال لأحد الشقين وهو التعري في الخلوة أورد الشق الآخر، انتهى.

وبنحوه قال غيره من الشراح، وقال شيخ المشايخ في «التراجم»: (باب من اغتسل عرياناً) أي: هو جائز، والأولى الستر في ذلك الوقت أيضاً. ثم قال: (باب التستر في الغسل) أي: أنه واجب، انتهى.

والأوجه عند هذا العبد الضعيف أن غرض الترجمة الأولى هو الذي أفادوه، وليس الغرض من الترجمة الثانية الشق الثاني أي: إيجابه عند الناس، فإنه معروف لا يحتاج إلى إثباته ولا يختص بالغسل، فإن التعري بمحض من الناس حرام مطلقاً، وأيضاً إذا أثبت المصنف أفضلية التستر في الوحدة فأى حاجة بقيت إلى إثبات التستر بأعين الناس، فالأوجه عندي في غرض الترجمة الثانية إثبات أفضلية التستر لا على البدن وإن كان الغسل بالإزار كما تومئ إليه الروايات الموردة فيها. قال الحافظ: دل قوله: أفضل، على الجواز وعليه أكثر العلماء، وخالف فيه ابن أبي ليلى وكأنه تمسك بحديث يعلى بن أمية مرفوعاً «إذا اغتسل أحدكم فليستتر» قاله لرجل رآه يغتسل عرياناً وحده، رواه أبو داود، ولليزار نحوه من حديث ابن عباس مطولاً، انتهى.

قال العيني: لا خلاف في أن التستر أفضل كما قاله البخاري، وبجواز الغسل عرياناً في الخلوة قال مالك والشافعي وجمهور العلماء، وضعفه ابن أبي ليلى وحكاه الماوردي وجهاً لأصحابهم أي: الشافعية فيما إذا نزل في الماء عرياناً بغير منزر، واحتج بحديث ضعيف لم =

الاغتسال عريانا في الخلوة كما هو مذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء رحمهم الله، ومنعه ابن أبي ليلى وحكاها الماوردي وجها لأصحابهم الشافعية فيما إذا نزل في الماء عريانا بغير مئزر، واحتج بحديث ضعيف لم يصح عن النبي ﷺ لا تدخلوا الماء إلا بمئزر فإن للماء عامرا، وروى ابن وهب عن ابن مهدي عن خالد بن حميد عن بعض أهل الشام أن ابن عباس رضي الله عنهما لم يكن يغتسل في بحر ولا نهر إلا وعليه إزار وإذا سئل عن ذلك قال إن له عامرا.

وروي عن مكحول عن عطية مرفوعا: من اغتسل بليل في فضاء فليحاذر على عورته، ومن لم يفعل ذلك وأصابه لمم فلا يلومن إلا نفسه.

وفي رسائل الزهري فيما رواه أبو داود في مراسيله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا تغتسلوا في الصحراء إلا أن تجدوا متوارى فإن لم تجدوا متوارى فليخط أحدكم كالدائرة ثم يسمي الله ويغتسل فيه».

وروى أبو داود في سننه قال: أنا ابن نفيل قال: أخبرنا زهي، قال: أخبرنا عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن يعلى بن أمية أن رسول الله ﷺ رأى

بصح عن النبي ﷺ: «لا تدخلوا الماء إلا بمئزر، فإن للماء عامرا».

وروي عن ابن عباس أنه لم يكن يغتسل في بحر ولا نهر إلا وعليه إزار، وإذا سئل عن ذلك قال: إن له عامرا، وروي عن عطية مرفوعا: «من اغتسل بليل في فضاء فليحاذر على عورته، ومن لم يفعل ذلك وأصابه لمم فلا يلومن إلا نفسه» وفي رسائل الزهري في مراسيل أبي داود مرفوعا: «لا تغتسلوا في الصحراء إلا أن تجدوا متوارى، فإن لم تجدوا متوارى فليخط أحدكم كالدائرة، ثم يسمي الله تعالى ويغتسل فيه» ونص أحمد فيما حكاه ابن تيمية على كراهة دخول الماء بغير إزار، وقال إسحاق: هو بالإزار أفضل لقول الحسن والحسين رضي الله عنهما، وقد قيل لهما وقد دخلا الماء وعليهما بردان، فقالا: إن للماء سكاكنا، انتهى مختصرا.

وأنت خبير بالفرق بين الغسل في الصحراء عريانا وبين الغسل في المستحم والأبنية المعدة لذلك كما أشار إليه الشيخ في تقريره، قال الموفق: من اغتسل عريانا بين الناس لم يجز ذلك لأن كشفها للناس محرم، وإن كان خالياً جاز لاغتسال موسى وأيوب عليهما السلام، رواهما البخاري، ويستحب التستر وإن كان خالياً لقوله ﷺ: «فإن الله أحق أن يستحي من الناس» وقال أحمد: لا يعجبني أن يدخل الماء إلا متسترا لما روي عن الحسن والحسين، ولأن الماء لا يستر فتبدو عورة من دخله عريانا، انتهى مختصرا.

وفي «الكرمانى»: قال العلماء: كشف العورة في حال الخلوة بحيث لا يراه آدمي إن كان لحاجة جاز وإن كان لغير حاجة ففيه خلاف في كراهته وتحريمه، والأصح عند الشافعي أنه حرام.

وَقَالَ بِهِزُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ» (1).

رجلاً يغتسل بالبراز، فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثم قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَيِي سَتِير يَحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسِّرَ فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَتِرْ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا وَنَصَّ أَحْمَدَ فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَلَى كِرَاهَةِ دُخُولِ الْمَاءِ بِغَيْرِ إِزَارٍ.

وقال إسحاق: هو بالإزار أفضل لقول الحسن والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد قيل لهما وقد دخلا الماء عليهما بردان فقالا: إِنَّ لِلْمَاءِ سَكَنًا.

(وَقَالَ بِهِزُّ) بفتح الموحدة وسكون الهاء وفي آخره زاي وهو ابن حكيم كما وقع في رواية الأصيلي بذكر أبيه صريحًا القشيري بضم القاف.

قَالَ الْحَاكِمُ: بِهِزُّ كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ مِمَّنْ يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ وَإِنَّمَا لَا يَعَدُّ مِنَ الصَّحِيحِ رَوَايَتُهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ لِأَنَّهَا شَاذَةٌ وَلَا مُتَابِعٌ لَهَا فِيهَا.

وقال الخطيب: حَدَّثَ عَنْهُ الزُّهْرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ وَبَيْنَ وَفَاتِيهِمَا إِحْدَى وَتِسْعُونَ سَنَةً.

(عَنْ أَبِيهِ) حَكِيمُ بفتح المهملة وكسر الكاف التابعي الثقة (عَنْ جَدِّهِ) معاوية ابن حيدة بفتح المهملة وسكون الياء آخر الحروف وهو صحابي على ما قاله صاحب الكمال ولفظ البُخَارِيِّ يشعر بذلك أَيْضًا قَالَ الْبَغَوِيُّ: نَزَلَ الْبَصْرَةَ قِيلَ: وَمَاتَ بِخِرَاسَانَ عَلَّقَ لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الطَّهَارَةِ وَفِي الْغُسْلِ.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) اللَّهُ مرفوع على الابتداء خبره قوله: (أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ) على البناء للمفعول وقوله: (مِنَ النَّاسِ) متعلق بأحق وللسرخسي اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يَسْتَتَرَ مِنْهُ بَدَلُ أَنْ يَسْتَحْيَا مِنْهُ.

وهذا التعليق قطعة من حديث طويل أخرجه أصحاب السنن الأربعة وغيرهم فأبو داود أخرجه في كتاب الحمام والترمذي في الاستئذان في موضعين والنسائي في عشرة النساء وابن ماجه في النكاح، وقال: ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا يزيد بن هارون وأبو أسامة، قالوا: ثنا بهز بن حكيم، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟

قَالَ: «احفظ عورتك إلّا من زوجتك وما ملكت يمينك» قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، قَالَ: «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا تَرِيَهَا أَحَدًا فَلَا تُرَهَا» قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدُنَا إِذَا كَانَ خَالِيًا، قَالَ: «اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يَسْتَحْيِيَ مِنْهُ مِنَ النَّاسِ» هذا والترمذي لَمَّا أَخْرَجَهُ قَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

وَأَمَّا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فَبَهْزٌ وَأَبُوهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ وَلِهَذَا لَمَّا عَلَّقَ فِي النِّكَاحِ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِ بَهْزٍ وَأَبِيهِ لَمْ يَجْزَمْ بِهِ بَلْ قَالَ: وَيَذَكِّرُ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ حِيدَةَ مِمَّنْ هَذَا يَعْرِفُ أَنَّ مَجْرَدَ جُزْمِهِ بِالتَّعْلِيقِ لَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْإِسْنَادِ إِلَّا إِلَى مَنْ عَلَّقَ عَنْهُ وَأَمَّا فَوْقَهُ فَلَا يَدُلُّ وَأَمَّا الْإِسْنَادُ إِلَى بَهْزٍ صَحِيحٌ.

وَأَمَّا الْعَوْرَاتُ فَهِيَ جَمْعٌ: عَوْرَةٌ وَهِيَ كُلُّ مَا يَسْتَحْيِي مِنْهُ إِذَا ظَهَرَ وَهِيَ مِنَ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرَّكْبَةِ.

وَمِنَ الْمَرْأَةِ الْحَرَّةُ جَمِيعُ الْجَسَدِ إِلَّا الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْكَوْعَيْنِ وَفِي أَخْمَصِهَا خِلَافٌ.

وَمِنَ الْأُمَّةِ مِثْلُ الرَّجُلِ وَمَا يَبْدُو مِنْهَا فِي حَالِ الْخِدْمَةِ كَالرَّأْسِ وَالرَّقَبَةِ وَالسَّاعِدِ فَلَيْسَ بِعَوْرَةٍ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا وَاجِبٌ، وَفِيهِ عِنْدَ الْخُلُوةِ خِلَافٌ وَسِيَائِي تَفْصِيلُهُ، وَكُلُّ خَلَلٍ وَعَيْبٍ فِي شَيْءٍ فَهُوَ عَوْرَةٌ وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ إِلَّا مِنْ زَوْجِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهَا النَّظَرُ فِي ذَلِكَ وَقِيَاسٌ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ النَّظَرُ أَيْضًا، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ النَّظَرُ لْغَيْرٍ مِنْ اسْتَثْنَى وَسِيَائِي تَفْصِيلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وقوله: وما نذر أي: وما نترك ولم يستعمل ماضيه كيدع إلّا ما جاء في قراءة شاذة في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: 3] بالتخفيف. وقوله: أَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي.

ومطابقة هذا التعليق للترجمة من حيث إنه محمول على التدب والاستحباب لا على الإيجاب وعليه عامة الفقهاء.

وقال الحافظ العسقلاني: ظاهر حديث بهز أن التعري في الخلوة غير جائز مطلقاً لكن استدلل المؤلف على جوازه في الغسل بقصة موسى وأيوب عليهما السلام كما سيأتي وجه الدلالة.

278 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ

وتعقبه محمود العيني: بأنه على هذا لا يكون حديث بهز مطابقاً للترجمة فلا يكون لذكره ههنا وجه لكن نقول إنه مطابق وإيراده ههنا موجه لأنه عنده محمول على النذب وبيان الأفضل كما حملة عليه عامة الفقهاء فإذا كان مندوباً كان التستر أفضل فيطابق قوله والتستر أفضل، وقال أبو عبد الملك البوني فيما حكاه عنه: ابن التين إن المراد بقوله أحق أن يستحيى منه من الناس أن لا يغتسل أحد في الفلاة وهذا فيه حرج بين ونقل عنه أيضاً أنه قال: معناه أن لا يعصى وهذا جيد، وقال الكرمانى: قال العلماء كشف العورة في حال الخلوة بحيث لا يراه آدمي إن كان لحاجة جاز، وإن كان لغير حاجة ففيه خلاف في كراهته والأصح عند الشافعية: أنه حرام.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ) بفتح النون وسكون المهملة السعدي البُخَارِيُّ وقد يذكره المؤلف تارة في هذا الكتاب بالنسبة إلى أبيه بأن يقول إسحاق بن إبراهيم بن نصر وتارة بالنسبة إلى جده كما ههنا وقد تقدّم ذكره في باب فضل من علم وعلم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) ابن هَمَّام الصنعاني (عَنْ مَعْمَرٍ) أي: ابن راشد (عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهِ) بفتح الهاء وتشديد الميم في الأول وبكسر الباء الموحدة في الثاني وقد تقدّم ذكرهم في باب حسن إسلام المرء.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي هذا الإسناد رواية تابعي عَنْ تابعي وقد أخرج متنه مسلم أيضاً في أحاديث الأنبياء عليهم السلام (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ) أي: جماعتهم وهو كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمْنَا﴾ [الحجرات: 14] وقد مرَّ أن إسرائيل اسم يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم خليل الرحمن صلوات الله وسلامه على نبينا وعليهم أجمعين، وكان بنو يعقوب عليه السلام اثني عشر رجلاً وهم: روبيل، ويهوذا، وشمعون، ولاوي، وداني، ويقتالي، وزبولون، وجاد، وبساخر، وأشير، ويوسف، وبنامين، وهم الذين سمّاهم الله تعالى: الأسباط لأن كل واحد منهم قبيلة والسبط في كلام العرب الشجرة الملتفة الكثيرة الأغصان.

والأسباط من بني إسرائيل كالشعوب من العجم والقبائل من العرب،

يَغْتَسِلُونَ عُرَاءَ، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَكَانَ مُوسَى ﷺ يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدَرُ، فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ، فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَقَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، فَخَرَجَ مُوسَى فِي إِثَرِهِ، يَقُولُ: ثَوْبِي يَا حَجَرُ،

وموسى عَلَيْهِ السَّلَام من ذرية لاوي لأنه موسى بن عمران بن قاهث بن لاوي. (يَغْتَسِلُونَ) حال كونهم (عُرَاءَ) جمع عار كقضاة جمع قاض (يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ) وهو أيضًا حال وظاهره أن ذلك كان جائزًا في شرعهم وإلا لما أقرهم موسى عليهم السلام على ذلك بل أنكره عليهم، ويحتمل أن يكون حرامًا عندهم أيضًا لكنهم كانوا يتساهلون في ذلك، قيل: القائل هو وهو الظاهر لأن الأول لا ينهض أن يكون دليلًا لجواز مخالفتهم له في ذلك القسطلاني ويؤيده قول القرطبي: كانت بنو إسرائيل تفعل ذلك معاندة للشرع ومخالفة لموسى عَلَيْهِ السَّلَام، وهذا من جملة عتوهم، وقلة مبالاتهم باتباع شرعهم.

(وَكَانَ مُوسَى) وزاد الأصيلي قوله ﷺ: (يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ) يعني كان يختار الخلوة تنزهًا وحياءً ومروءةً وأخذًا بالأفضل أو لحرمة التعري. (فَقَالُوا) أي: بنو إسرائيل: (وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدَرُ) بالمد وفتح الدال وتخفيف الراء كآدم، وقيل: على وزن فعل أي: عظيم الخصيتين منتفخهما أمر من الأمور، قَالَ الجوهري: الإدرة نفخة في الخصية وهي بفتحات وحكي ضمّ أوّله وإسكان الدال.

(فَذَهَبَ) موسى عَلَيْهِ السَّلَام (مَرَّةً يَغْتَسِلُ) جملة وقعت حالا وهي حال منتظرة، (فَوَضَعَ ثَوْبَهُ) الذي كان يلبسه (عَلَى حَجَرٍ) قَالَ سعيد بن جبیر: هو الحجر الذي كان يحمله معه في الأسفار فيضربه فينفجر منه الماء، (فَقَرَّ الْحَجَرُ) ملابسًا (بِثَوْبِهِ، فَخَرَجَ مُوسَى) عَلَيْهِ السَّلَام، وفي رواية فجمع أي: ذهب يجري جريًا عاليًا وكلّ شيء مضى على وجهه فقد جمع، وقال نفطويه: الدابة الجموح هي التي تميل في أحد شقيها.

(فِي إِثَرِهِ) بكسر الهمزة وسكون المثلثة، وفي بعض الأصول بفتحها وفي القاموس خرج في إثره وأثره بعده (يَقُولُ) أي: حال كونه يَقُولُ رَدًّا أو أعطني (ثَوْبِي يَا حَجَرُ) ثَوْبِي يَا حَجَرُ مَرَّتَيْنِ وإنما خاطبه مع أنه جماد، لأنه أجراه مجرى من يعقل لكونه فرّ بثوبه فانتقل عنده من حكم الجماد إلى حكم الحيوان.

حَتَّى نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى مُوسَى، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ، وَأَخَذَ ثَوْبَهُ، فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ إِنَّهُ لَنَدَبٌ بِالْحَجَرِ، سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ، ضَرْبًا بِالْحَجَرِ⁽¹⁾.

(حَتَّى) أي: فرّ الحجر بثوبه وأتى مجتمع بني إسرائيل حتى (نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى مُوسَى) عَلَيْهِ السَّلَام (فَقَالُوا) وفي رواية: وقالوا بالواو (وَاللَّهِ مَا نَافِيَةٌ (بِمُوسَى) عَلَيْهِ السَّلَام وهو خبر ما وقوله: (مِنْ بَأْسٍ) اسمها وحرف الجر زائد.

(وَأَخَذَ) موسى عَلَيْهِ السَّلَام (ثَوْبَهُ، فَطَفِقَ) بكسر الفاء وفتحها وفي رواية وطفق بالواو أي: أسرع وجعل يضرب الحجرَ ضَرْبًا فَالْحَجَرِ منصوب بفعل مقدر كذا في رواية الكشميهني والحموي، وأمّا في رواية الأكثرين فطفق (بِالْحَجَرِ) بزيادة الموحدة أي: جعل ملتزمًا وملابسًا به يضربه (ضَرْبًا) وإتّما فعله لكونه ناداه فلم يقطع وقال النَّوَوِيُّ يجوز أن يكون أراد موسى عَلَيْهِ السَّلَام بضرب الحجر إظهار معجزة لقومه بتأثير ضربه في الحجر أو أنه أوحى إليه أن اضربه لإظهار الإعجاز ومشى الحجر إلى بني إسرائيل بالثوب أيضًا معجزة أخرى لموسى عَلَيْهِ السَّلَام.

(فَقَالَ) وفي رواية قَالَ: (أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو إمّا من تتمة مقول همام فيكون مسندًا وإمّا تعليق من البُخَارِيِّ وبالأول جزم الحافظ العسقلانيّ.

(وَاللَّهُ إِنَّهُ) أي: ضرب موسى عَلَيْهِ السَّلَام (لَنَدَبٍ) بفتح النون والذال وفي آخره موحدة والنذب أثر الجرح إذا لم يرتفع عَن الجلد وعن الأصمعي هو الجرح إذا بقي منه أثر مشرف يقال ضربه حتى أُنْدَبَ ويقال نَدَبَ ظَهْرَهُ نَدَبًا وَندوبية وَندوبًا فهو نَدِبٌ صار فيه ندوب وَأُنْدَبَ بظهره وفي ظهره نَدَبٌ فيه ندوبًا، (بِالْحَجَرِ، سِتَّةٌ) بالرفع على البدلية أي: ستة آثار أو بتقدير المبتدأ، ويجوز النصب على الحال من الضمير المستكن في قوله: بالحجر فإنه ظرف تستقر والمعنى إنه لَنَدَبٌ استقر بالحجر حال كونه ستة (أَوْ سَبْعَةٌ) شكّ من الراوي (ضَرْبًا بِالْحَجَرِ) بالنصب على التمييز، فافهم.

(1) طرفاه 3404، 4799 - تحفة 14708.

أخرجه مسلم في الحيض باب جواز الاغتسال عريانًا في الخلوة. وفي الفضائل باب من فضائل موسى عليه السلام رقم (339).

279 - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا

ووجه مطابقة الحديث للترجمة اغتسال موسى عَلَيْهِ السَّلَام عرياناً وحده خالياً عن الناس وهو مبني على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا قصَّ الله ورسوله من غير تكبير، ففي الحديث: جواز التعري في الخلوة للغسل وغيره بحيث يأمن من أعين الناس.

وفيه: جواز النظر إلى العورة عند الضرورة الداعية إليه من مداواة أو براءة من العيوب أو إثباتها كالبرص وغيره مما يتحاكم الناس فيه مما لا بدّ فيه من رؤية البصر بها وأبدى الجوزي احتمال أن يكون عليه مئزر، لأنه يظهر ما تحته بعد البلل واستحسن ذلك ناقلاً عن بعض مشايخه لأنه من الذين أمرنا الله أن نقتدي بهداهم.

وفيه: جواز الحلف على الإخبار لحلف أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفيه: دليل على أن الله تعالى كَمَّلَ أنبياءه عليهم السلام خَلَقًا وَخُلُقًا ونَزَّهَهُم عَنِ المعائب والنقائص وعن كل ما يتنفّر عنه الناس.

وفيه: ما ابتلي به الأنبياء من أذى الجهال وصبرهم على ذلك.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو معطوف على الإسناد الأوّل، وقال الحافظ العسقلاني وجزم الْكِرْمَانِيُّ بأنّه تعليق بصيغة التعريض فأخطأ فإنّ الحديثين ثابتان في نسخة همام بالإسناد المذكور وقد أخرج الْبُخَارِيُّ هذا الثاني من رواية عبد الرزاق بهذا الإسناد في أحاديث الأنبياء، وقال محمود الْعَيْنِيُّ: إِنَّ الْكِرْمَانِيَّ لم يجزم بذلك وإنما قَالَ تعليق بصيغة التعريض بناء على الظاهر انتهى، وفيه نظر.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنّه (قَالَ: بَيْنَا) بالالف من غير ميم وهو كما مرّ يدخل على الجملة الاسمية والعامل فيه قوله خرّ، وما قيل إنّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله لأنّ فيه معنى الجزائية إذ بين متضمنة للشرط فجوابه أنا لا نسلم عدم عمله سيّما في الظرف إذ فيه توسع أو العامل خرّ المقدّر والمذكور مفسّر له، وإنّما لم يؤت في جوابه بإذا وإذا الفجائية لأنّ الفاء تقوم مقامها كعكسه في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصَبِّهُم سِنَّةٌ يَمَا قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْطُونَ﴾ [الروم: 36] فيبينهما معاوضة ومقارضة.

أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا، فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَحْتَثِي فِي ثَوْبِهِ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ: يَا أَيُّوبُ، أَلَمْ أَكُنْ أَغْنِيْكَ عَمَّا تَرَى؟ قَالَ: بَلَى وَعَزَّتْكَ، وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ»

(أَيُّوبُ) هو اسم أعجمي وهو ابن آموص بن رزاح بن العيص بن إسحاق بن إبراهيم عليهما السلام وهذا هو المشهور، وقيل: ابن رزاح بن روم بن عيص بن إسحاق وأمه بنت لوط عليه السلام، وكان أعبد أهل زمانه وهو النبي المبتلى الصابر وعاش ثلاثًا وتسعين أو ستين سنة ومدة بلائه سبع سنين.

(يَغْتَسِلُ) في محلّ الرفع على أنّه خبر المبتدأ وهو قوله أيوب (عُرْيَانًا) بالنصب على الحال، (فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ) سمي به لأنه يجرد الأرض فيأكل ما عليها، وفي الصحاح: الجراد معروف والواحدة الجرادة يقع على الذكر والأنثى وليس الجراد بذكر للجرادة وإنما هو اسم جنس كالبقرة والبقرة والحمام والحمامة والتمر والتمرة فحق مؤنثه أن لا يكون من لفظه لثلاثا يلتبس الواحد المذكور بالجمع. (مِنْ ذَهَبٍ) وهل كان جرادًا ذا روح إلا أن جسمه ذهب أو كان على شكل الجراد وليس فيه روح قَالَ في شرح التقريب الأظهر هو الثاني.

(فَجَعَلَ أَيُّوبُ) عَلَيْهِ السَّلَام (يَحْتَثِي) على وزن يفتعل من حثي يحثي ويحثو والياء أعلى، ويقال الحثية باليدنين جميعًا عند أهل اللغة وزعم ابن قرقول أنه يكون باليد الواحدة أيضًا والمعنى يأخذه بيده ويرمي.

(فِي ثَوْبِهِ) ووقع في رواية ابن عساكر والقابسي عَنْ أَبِي زَيْدٍ يَحْتَثِنُ بِالنُّونِ بدل الياء، وقال العينيّ أمعنت النظر في كتب اللغة فما وجدت له وجهًا في هذا. (فَنَادَاهُ رَبُّهُ) تعالى (يَا أَيُّوبُ) بَأَنَّ كَلِمَهُ كَمَوْسَى أو بواسطة الملك والأول أولى بظاهر اللفظ.

(أَلَمْ أَكُنْ أَغْنِيْكَ) بفتح الهمزة (عَمَّا تَرَى؟) من جراد الذهب (قَالَ: بَلَى وَعَزَّتْكَ) أغنييني (وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي) بقصر غنى بغير تنوين على أَنَّ لا لنفي الجنس وروي بالتنوين والرفع التقديري على أَنَّ لا بمعنى ليس ومعناها واحد لأنَّ النكرة في سياق النفي تفيد العموم وخبر لا يحتمل أن يكون قوله بي ويحتمل أن يكون قوله: (عَنْ بَرَكَتِكَ) أي: خيرك الكثير.

ومما يستنبط منه ما قاله ابن بطال من جواز الاغتسال عريانًا لأن الله تعالى

وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ غُرْيَانًا»⁽¹⁾.

عاتب أيوب عَلَيْهِ السَّلَام على جمع الجراد ولم يعاتبه على الاغتسال غرياناً .
ومنه : جواز الحلف بصفة من صفات الله تعالى ، وقال الداوودي : وفيه فضل الكفاف على الفقراء لأن أيوب عَلَيْهِ السَّلَام لم يكن يأخذ ذلك مفاخرًا ولا مكاثراً إنما ليستعين به فيما لا بد له منه ولم يكن الربّ جلّ وعلا ليعطيه ما ينقص به حظّه .
وفيه : جواز الحرص على المال الحلال .

وفيه : فضل الغنى لأنه سماه بركة وهو بركة من ربّه لأنه قريب العهد بتكوين الله أو أنه نعمة جديدة خارقة للعادة فينبغي تلقّيها بالقبول وفي ذلك شكر لها وتعظيم لشأنها وفي الإعراض عنها كفر لها .

(وَرَوَاهُ) أي : هذا الحديث المذكور (إِبْرَاهِيمُ) هو ابن طهمان بفتح المهملة أبو سعيد الخراساني مات بمكة سنة ثلاث وستين ومائة ، (عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ) بضم المهملة وسكون القاف وفتح الموحدة التابعي المتقدّم ذكره في باب : إسباغ الوضوء ، (عَنْ صَفْوَانَ) بفتح المهملة ابن سُلَيْمٍ بضم المهملة وفتح اللام التابعي المدني أبو عبد الله الإمام القدوة يقال إنه لم يضع جنبه على الأرض أربعين سنة وكان لا يقبل جوائز السلطان وقال أحمد يستنزل بذكره القطر مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين ومائة ، (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) وقد تقدّم في باب كفران العشير ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : بَيْنَا) بغير ميم وقوله قَالَ : بينا بدل من الضمير المنصوب (أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ غُرْيَانًا) الحديث إلى آخره رواه إبراهيم ، وهذه الرواية موصولة أخرجها النسائي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَفْصٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، وأخرجه الإسماعيلي فَقَالَ ثنا أبو بكر بن عبيد الشّراني وأبو عمر وأحمد بن مُحَمَّدٍ الحيري قالوا ثنا أحمد بن حفص حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ إِلَى آخِرِهِ وَلَمَّا ذَكَرَهُ الْحَمِيدِيُّ قَالَ : قَالَ عَطَاءٌ تَعْلِيْقًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ثُمَّ قَالَ : لم يزد يعني البُخَارِيُّ على هذا الحديث من رواية عطاء وقد أخرجه ولم يذكر اسم شيخه وأرسله وقال الكرمانى : فإن قلت : لِمَ أَمَرَ الإسناد عَنْ الْمُتَن؟

21 - بَابُ التَّسْتُرِ فِي الْغُسْلِ عِنْدَ النَّاسِ

280 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَنَّ أَبَا مَرْة، مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ، سَمِعَ أُمَّ هَانِيٍّ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ،

قلت : لعل له طريقاً آخر غير هذا وتركه ، وذكر الحديث تعليقاً لغرض من الأغراض التي تتعلق بالتعليقات .

ثم قَالَ : ورواه إبراهيم إشعاراً بهذا الطريق الآخر ، وهذا أيضاً تعليق لأنَّ الْبُخَارِيَّ لم يدرك عصر إبراهيم ثم إنَّ المحدثين كثير منهم يذكرون الحديث أولاً ثم يأتون بالإسناد لكن الغالب عكسه .

21 - بَابُ التَّسْتُرِ فِي الْغُسْلِ عِنْدَ النَّاسِ

(بَابُ التَّسْتُرِ فِي الْغُسْلِ عِنْدَ النَّاسِ) وفي رواية : عَنْ النَّاسِ وَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ حُكْمِ التَّعْرِي فِي الْخُلُوةِ شَرَعَ ههنا يَبَيِّنُ التَّسْتُرَ عِنْدَ النَّاسِ .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بفتح الميم واللام وزاد ابن عساكر ابن قَعْنَبٍ بفتح القاف وسكون العين وقد تقدَّم في باب : من الدين الفرار من الفتن .

(عَنْ مَالِكٍ) ابن أنس الإمام وقد تقدَّم هناك أَيضاً ، (عَنْ أَبِي النَّضْرِ) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة سالم بن أبي أمية (مَوْلَى عُمَرَ) بدون الواو (ابنِ عُبَيْدِ اللَّهِ) التابعي وقد تقدَّم في باب المسح على الخفين (أَنَّ أَبَا مَرْة) بضم الميم وتشديد الراء المتقدم ذكره في باب من قعد حيث ينتهي به المجلس .

(مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ) بالهمزة المنونة بعد النون وفي رواية زيد قوله (بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ) فإن قيل قد ذكر فيما قبل أَنَّهُ مولى عقيل بن أبي طالب فالجواب : أَنَّهُ كان مولى لأمِّ هانئ لكَتَه لِشَدَّةِ مَلازِمَتِهِ وكثرة صحابته لعقيل نسب إليه وقيل : كان مولى لهما .

(أَخْبَرَهُ أَنَّهُ، سَمِعَ أُمَّ هَانِيٍّ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ) كُنيت باسم ابنتها واسمها فاختة ، وقيل : عاتكة بالعين المهملة وبالتاء المثناة من فوق ، وقيل : فاطمة ، وقيل : هند وهي أخت علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، خطبها رسول الله ﷺ فقالت : واللَّهِ إِنِّي امرأة أخيك في الجاهلية فكيف في الإسلام ولكني امرأة مصيبة فسكت رسول الله ﷺ ،

تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ وَقَاطِمَةُ تَسْتُرُهُ فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ هَانِيٍّ⁽¹⁾.

281 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ.....

روي لها ستة وأربعون حديثًا، ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون، وفيه رواية تابعي عَنْ تَابِعِيِّ عَنْ الصَّحَابِيَّةِ، وَأَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الْأَدَبِ، وَالصَّلَاةِ وَالْجَزِيَةِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْأَسْتِذَانِ وَالسِّرِّ وَالنِّسَائِيُّ فِي الطَّهَارَةِ وَالسِّرِّ وَابْنُ مَاجَةَ فِي الطَّهَارَةِ.

(تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ) أَي: فَتَحَ مَكَّةَ وَكَانَ فِي رَمَضَانَ سَنَةِ ثَمَانٍ (فَوَجَدْتُهُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (يَغْتَسِلُ وَقَاطِمَةُ) بِنْتُهُ ﷺ وَرَضِيَ عَنْهَا (تَسْتُرُهُ) فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السِّتْرَ كَانَ كَثِيفًا وَعَرَفَ أَنَّهَا امْرَأَةٌ لَكُونَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ فِيهِ الرِّجَالُ، (فَقُلْتُ) وَفِي رِوَايَةٍ قُلْتُ: (أَنَا أُمُّ هَانِيٍّ) وَفِي الْحَدِيثِ: وَجُوبُ الْأَسْتِثَارِ فِي الْغَسْلِ عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَبْدِيَ عَوْرَتَهُ لِأَحَدٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى فَرْجِ أَحَدٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَاتَّفَقَ أَئِمَّةُ الْفَتْوَى كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ بَطَالٍ عَلَى أَنَّ مِنْ دَخَلَ الْحَمَامَ بِغَيْرِ مِثْرٍ أَنَّهُ يَسْقُطُ شَهَادَتُهُ بِذَلِكَ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَاخْتَلَفُوا إِذَا نَزَعَ مِثْرَهُ وَدَخَلَ الْحَوْضَ وَبَدَتْ عَوْرَتُهُ عِنْدَ دَخُولِهِ فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: تَسْقُطُ شَهَادَتُهُ بِذَلِكَ أَيْضًا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ: لَا تَسْقُطُ شَهَادَتُهُ بِذَلِكَ وَهَذَا يَعْذَرُ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، قَالَ: وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَرَى عَوْرَةَ أَهْلِهِ وَتَرَى عَوْرَتَهُ.

وفيه: مَا قَالَ النَّوَوِيُّ مِنْ أَنَّ فِيهِ جَوَازَ اغْتِسَالِ الرَّجُلِ بِحَضْرَةِ امْرَأَةٍ مِنْ مُحَارَمِهِ إِذَا كَانَ يَحُولُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُ سَاتِرٌ مِنْ ثَوْبٍ أَوْ غَيْرِهِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ الْعَتَبِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) أَي: ابْنُ الْمُبَارَكِ (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وَفِي رِوَايَةٍ حَدَّثَنَا (سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنِ الْأَعْمَشِ) سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ (عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ) مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ

(1) أطرافه 357، 3171، 6158 - تحفة 18018.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَيْضِ بَابِ تَسْتِْرِ الْمَغْتَسِلِ بِثَوْبٍ وَنَحْوِهِ رَقْمَ (336).

مَيْمُونَةَ قَالَتْ: «سَتَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَعَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ صَبَّ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَعَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ، ثُمَّ مَسَحَ بِيَدِهِ عَلَى الْحَائِطِ أَوْ الْأَرْضِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ أَقَاضَ عَلَى جَسَدِهِ الْمَاءَ، ثُمَّ تَنَحَّى، فَعَسَلَ قَدَمَيْهِ». تَابَعَهُ أَبُو عَوَانَةَ، وَابْنُ فَضِيلٍ فِي السَّتْرِ⁽¹⁾.

مَيْمُونَةَ) رضي الله عنهم أنها (قَالَتْ: سَتَرْتُ النَّبِيَّ) وفي رواية: رسول الله (ﷺ) بثوب (وَهُوَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَعَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ صَبَّ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَعَسَلَ فَرْجَهُ وَمَا أَصَابَهُ) من رطوبة فرج المرأة والبول وغيرهما.

(ثُمَّ مَسَحَ بِيَدِهِ عَلَى الْحَائِطِ أَوْ الْأَرْضِ) وفي رواية بيده الحائط والأرض.
(ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ أَقَاضَ عَلَى جَسَدِهِ الْمَاءَ، ثُمَّ تَنَحَّى) وبعد عن مكانه (فَعَسَلَ قَدَمَيْهِ) قد تقدّم أن الْبُخَارِيَّ رحمه الله ذكر هذا الحديث في ثمانية مواضع وهذا هو الثامن، وقد تقدّم في أوّل الغسل عاليًا إلى الثُّورِيِّ ونزل فيه هنا درجة وكذا نزل فيه شيخه عبدان درجة فإنّ بينه وبين سُفْيَانَ الثُّورِيِّ هناك واحد وهو شيخه مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ وههنا اثنان أحدهما شيخه عبدان والآخر عبد الله بن المبارك، وقد ذكر ما يتعلق بالحديث مستقصى.

(تَابَعَهُ) أي: تابع سُفْيَانُ فِي الرواية عَنِ الْأَعْمَشِ، (أَبُو عَوَانَةَ) الواضح الشُّكْرِيُّ بإسناده هذا وقد ذكر الْبُخَارِيُّ هذه المتابعة في باب من أفرغ بيمينه وتابع سُفْيَانُ أَيْضًا.

(وَابْنُ فَضِيلٍ) بالتصغير من الفضل بالضاد المعجمة هو أبو عبد الله مُحَمَّدُ ابن فضيل بن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي وقد مرّ في باب صوم رمضان من الإيمان وروايته موصولة في صحيح أبي عوانة الإسفرائيني نحو رواية أبي عوانة البصري كلاهما.

(فِي السَّتْرِ) وفي رواية في التستر أي: تابعا سُفْيَانُ فِي لفظ: سترت النَّبِيَّ ﷺ لا في بقية الحديث.

(1) أطرافه 249، 257، 259، 260، 265، 266، 274، 276 - تحفة 18064 - 1/79.

أخرجه مسلم في الحيض باب تستر المغتسل بثوب ونحوه رقم (337).

22 - باب إِذَا اخْتَلَمَتِ الْمَرْأَةُ

282 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ،

22 - باب إِذَا اخْتَلَمَتِ الْمَرْأَةُ

(باب) بالتنوين (إِذَا اخْتَلَمَتِ الْمَرْأَةُ) ماذا يكون حكمه، والاحتلام من الحلم وهو عبارة عما يراه النائم في نومه من الأشياء يقال: حلم بالفتح إذا رأى، وتحلم إذا ادعى الرؤيا كاذباً والمراد به هنا أمر خاص وهو الجماع.

ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور في كلٍّ منهما حكم الاغتسال من الجنابة، وإنما قيّد بالمرأة مع أن حكم الرجل إذا احتلم مثل حكم المرأة لوجهين: أحدهما: أن صورة السؤال كانت في المرأة فقيّد الباب بها لموافقة صورة السؤال.

والثاني: أن فيه الإشارة إلى ردّ من منع منه في حق المرأة دون الرجل فنّه على أن حكمها كحكم الرجل في هذا الباب ألا ترى كيف قال ﷺ في جواب أمّ سليم المرأة ترى ذلك أعليها الغسل «نعم إنّما النساء شقائق الرجال» رواه أبو داود.

والمعنى: أن النساء نظائر الرجال وأمثالهم في الأخلاق والطباع كأنهن شققن منهم وحواء عليها السلام خلقت من آدم عَلَيْهِ السَّلَام والشقائق جمع شقيقة ومنه شقيق الرجل وهو أخوه لأبيه وأمه ويجمع على أشقاء بتشديد القاف، ونسب منع هذا الحكم في المرأة إلى إبراهيم النخعي على ما روى ابن أبي شعبة في مصنفه عنه ذلك بإسناد جيّد وكأنّ التَّوَوِيَّ رحمه الله لم يقف على ذلك واستبعد صحّته عنه.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إمام دار الهجرة، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ) عبد الله بن عبد الأسد المخزومي وفي تذهيب التهذيب أَبُو سَلَمَةَ بن عبد الأسد المخزومي أحد السابقين عبد الله أخو النَّبِيِّ ﷺ من الرضاة وذكر البُخَارِيُّ هذا الحديث في باب الحياء في العلم فنسبها إلى أمّها حيث قَالَ: بنت أم سلمة وهنا إلى أبيها والمعنى واحد.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ امْرَأَةً أَبِي طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنْ الْحَقِّ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ»⁽¹⁾.

(عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا واسمها هند بنت أبي أمية حذيفة أو سهيل بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم كانت قبل النَّبِيِّ ﷺ عند أبي سلمة، ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون ما خلا عبد الله بن يوسف، وقد أخرج منته الأئمة الستة (أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ) بفتح السين المهملة وفتح اللام، واختلف في اسمها ف قيل: سهلة، وقيل: رميلة وقيل: رميثة، وقيل: مليكة، وقيل: الغميصاء، وقيل: الرميضاء، وأنكره أبو داود وقال: الرميضاء أختها، وعند ابن سعد أنيفة وأنكره ابن حبان، وأم سليم هي بنت ملحان الخزرجية النجارية والددة أنس بن مالك زوجة أبي طلحة رضي الله عنهم، كانت فاضلة دينية وكانت أسلمت مع السابقين إلى الإسلام من الأنصار وكان النَّبِيُّ ﷺ يزورها فتتحفه وتصنعه ولها في هذا الصحيح حديثان.

(امْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ) زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصاري البصري النقيب الكبير القدر.

(إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنْ الْحَقِّ) أي: لا يأمر بالحياء في الحق أو لا يمنع من ذكر الحق وإلا فإن الحياء تغير وانكسار يعترى الإنسان عند ظهور ما يذم أو يعاب منه وهو مستحيل في حقه تعالى، وقد يقال إنما يحتاج إلى التأويل في الإثبات وأما في النفي فلا لكن لما كان المفهوم يقتضي أنه يستحي من غير الحق عاد إلى جانب الإثبات فاحتج إلى تأويله قاله ابن دقيق العيد ثم المراد بالحياء هنا معناه اللغوي إذ الحياء الشرعي خير كله، وإنما قدمت هذا القول تمهيداً لعذرها في ذكر ما يستحي منه.

(هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلٍ) أي: غسل فكلمة من زائدة وقد سقطت من رواية المؤلف في الأدب (إِذَا هِيَ اخْتَلَمَتْ؟) وعند أحمد من حديث أم سلمة أنها قالت يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّ زَوْجَهَا يَجَامِعُهَا فِي الْمَنَامِ أَتَغْتَسِلُ، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ) يجب عليها الغسل (إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ) أي: المنى بعد

استيقاظها من النوم فالرؤية بصرية فيتعدى إلى واحد، ويحتمل أن تكون علمية فيتعدى إلى مفعولين الثاني مقدر أي: إذا رأت الماء موجودا قَالَ أَبُو حَيَّان: وحذف أحد مفعول رأى وأخواتها عزيز وأما حذفها جميعاً اختصاراً فجائز ومنه قوله تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهَوْا يَرَىٰ﴾ [النجم: 35]، والظاهر أنها ههنا بصرية، ثم إنه قد وقع في باب: الحياء في العلم عند المؤلف بعد قوله: إذا رأت الماء فغطت أم سلمة، يعني: وجهها وقالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟ قَالَ: «نعم تربت يمينك فبم يشبهها ولدها»، وفي لفظ: بعد قوله: «إذا رأت الماء» فضحكت أم سلمة فقالت: أتحلم المرأة؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فبم شبه الولد» ويجمع بينهما بأنها تبسّمت تعجباً وغطت وجهها حياءً.

وفي لفظ قالت أم سلمة: فقلت: فضحت النساء يا أم سليم، وعند مسلم من حديث أنس رضي الله عنه: أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ حَدَّثَتْ أَنَّهَا سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَعَائِشَةَ عَنْهُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْمَرْأَةُ تَرَى مَا يَرَى الرَّجُلُ فِي الْمَنَامِ وَمِنْ نَفْسِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ مِنْ نَفْسِهِ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا أُمَّ سَلِيمٍ فَضَحْتَ النِّسَاءُ تَرَبَّتْ⁽¹⁾ يَمِينُكَ فَقَالَ لَهَا: «مَهْ بَلْ أَنْتِ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ نَعَمْ فَلْتُغْتَسِلْ يَا أُمَّ سَلِيمٍ».

وفي لفظ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ مِنْهَا مَا يَكُونُ مِنَ الرَّجُلِ فَلْتُغْتَسِلْ».

وفي لفظ: قالت عائشة فقلت لها: أترى المرأة ذلك؟

وفي لفظ: تربت يداك قالت فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دعها تربت يمينك وهل يكون الشبه إلا من قبل ذلك إذا علا ماؤها ماء الرجل أشبه الولد أخواله وإذا علا ماء الرجل ماءها أشبه أعمامه».

وفي لفظ أبي داود: أتغتسل أم لا؟ فقال: «فلتغتسل إذا وجدت الماء».

وفي لفظ: والمرأة عليها غسل؟ قَالَ: «نعم إنما النساء شقائق الرجال».

(1) ومعنى تربت يمينك في لأصل لا أصابت خيراً، غير أن في لسان العرب يطلق ذلك وأمثالها، ويراد به المدح، وفي كتاب أدب الخواص للوزير أبي القاسم المغربي، وكذا في كتاب الأيك والغصون لأبي العلاء المعري معنى قوله: تربت يمينك أي: افتقرت من العلم بما سألت عنه أم سليم، وفي المحكم: ترب الرجل صار في يده التراب وترب تراباً لصق من الفقر، وترب تراباً ومتربة ضر وافتقر وحكى قطرب وأترب وقوله: وآلت بعد قوله: تربت يمينك معناه: صاحت لما أصابها، وروى آلت بضم الهمزة أي: طعنت بالآلة وهي الحربة العريضة النصل.

وعند ابن أبي شيبة فَقَالَ : هل تجد شهوة؟ قالت : لعله قَالَ له : تجد بللاً قالت : لعله فَقَالَ : «فلتغتسل» فلقيتها النسوة فقلن : فضحتنا عند رسول الله ﷺ فقالت : والله ما كنت لأنتهي حتى أعلم في حلّ أنا أم في حرام؟ وهذا يدل على أنّ كتمان ذلك من عاداتهن لأنه يدل على شدة شهوتهن للرجال .

وعند الطبراني في الأوسط قلت : يَا رَسُولَ اللَّهِ أمر يقربني الى الله أحببت أن أسألك عنه قَالَ : أصبت يا أم سليم فقلت الحديث .

وعند البزار فقالت أم سلمة : وهل للنساء من ماء؟ قَالَ : «نعم إنما هو من شقائق الرجال»، قَالَ ابن المنذر أجمع كلّ من يحفظ عنه العلم أنّ الرجل إذا رأى في منامه أنّه احتلم أو جامع ولم يجد بللاً أن لا غسل عليه .

واختلفوا فيمن رأى بللاً ولم يتذكّر احتلاماً فقالت طائفة : يغتسل روينا ذلك عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، والشعبي ، وسعيد بن جبير ، والنخعي وقال أحمد : أحب إليّ أن يغتسل إلّا رجل به أدرة ، وقال أبو أسحاق : يغتسل إذا كانت بلة نطفة وروينا عَنْ الحسن أنّه قَالَ : إذا كان انتشر إلى أهله من أوّل الليل فوجد من ذلك بلة فلا غسل عليه وإن لم يكن كذلك اغْتَسَلَ .

وفيه : قول ثالث وهو : أن لا يغتسل حتّى يوقن بالماء الدافق هكذا قَالَ مجاهد وهو قول قتادة ، وقال مالك والشافعي وأبو يوسف : يغتسل إذا علم بالماء الدافق ، وقال الحُطَّايّ : ظاهره يوجب الاغتسال إذا رأى البلة وإن لم يتيقّن أنّه الماء الدافق ، وروي هذا القول عَنْ جماعة من التابعين ، وقال أكثر أهل العلم : لا يجب عليه الاغتسال حتّى يعلم أنّه بلل الماء الدافق .

وقال ابن عبد البرّ : فيه دليل على أنّ النساء ليس كلّهن يحتلمن ولهذا أنكرت عائشة وأم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وقد تقدّم الاختلاف في بعض الرجال فالنساء أجدر أن يعدم ذلك فيهن ، وقد قيل : إنّ إنكار عائشة لذلك كان لصغر سنّها أو كونها مع زوجها لآنها لم تحض إلّا عنده ولم تفتقده فقدّاً طويلاً إلّا بموته ﷺ فلذلك لم تعرف في حياته الاحتلام ، لأنّ الاحتلام لا تعرفه النساء ولا أكثر الرجال إلّا عند عدم الجماع بعد المعرفة ببلّته ، فإذا فقدت النساء أزواجهن احتلمن ، والوجه الأوّل أصح وأولى على ما قيل لأنّ أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فقدت زوجها وكانت كبيرة عالمة بذلك وأنكرت ما أنكرت عائشة فدلّ على أنّ

من النساء من لا ينزل في غير الجماع الذي يكون في اليقظة انتهى .
ولقائل أن يَقُولُ : إِنَّ أُمَّ سلمة أَيْضًا تزوجت أبا سلمة شابة ولمّا توفي عنها
تزوجها سيد المرسلين ﷺ لا سيّما مع شغلها بالعبادة ، أو قالته إنكار على
أُمّ سليم حيث واجهت به سيّدنا رسول الله ﷺ ويؤيّده قوله : وغطّت وجهها ،
وقال ابن بطال : فيه دليل على أَنَّ كلّ النساء يحتلمن .

والظاهر أَنَّ مراده الجواز لا الوقوع أي : فيهن قابلية ذلك .
وفيه : دليل على وجوب الغسل على المرأة بالإنزال ونفى ابن بطال الخلاف
فيه وقد ذكر في أوّل الباب خلاف النخعي .

وفيه : ردّ على من زعم أَنَّ ماء المرأة لا يبرز وإنما يعرف إنزالها بشهوتها
وحمل قوله إذا رأت الماء على معنى إذا علمت به لأنّ وجود العلم هنا متعذّر لأنّ
الرجل لو رأى أنّه جامع وعلم أنّه أنزل في النوم ثم استيقظ فلم ير بللا لم يجب
عليه الغسل فكذلك المرأة وإن أراد علمها بذلك بعد أن استيقظت فلا يصحّ لأنه
لا يستمرّ في اليقظة ما كان في النوم إلّا إذا كان مشاهدًا فحمل الكلام على ظاهره
هو الصواب .

تتمّة:

قد تقدّم أنّ هذا الحديث أخرجه الأئمة الستّة واتفق الشيخان على إخرجه
من طرق عَنْ هشام عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَب ، ورواه مسلم أَيْضًا من رواية
الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ لَكِنْ قَالَ عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَ أَبُو داود وكذلك رواه أبو عَقِيل
والزبيد ويونس وابن أخي الزُّهْرِيِّ وابن أبي الوزير عَنْ مالك عَنْ الزُّهْرِيِّ ووافق
الزُّهْرِيُّ مسافع الحَجْبِي عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمّ هشام بن عروة فقال عَنْ عُرْوَةَ
عَنْ زَيْنَب بنت أبي سلمة عَنْ أُمّ سلمة أَنَّ أُمَّ سلمة جاءت إلى رسول الله ﷺ ،
ونقل القاضي عياض عَنْ أهل الحديث أَنَّ الصحيح أَنَّ القصة وقعت لأُمّ سلمة لا
لعائشة ، ونقل ابن عبد البر عَنْ الذهلي أنّه صحّح الروایتين ، وقول القاضي
عياض يرجّح رواية هشام بن عروة وقول أبي داود يرجّح رواية الزُّهْرِيِّ ، وقال
النَّوَوِيُّ تحتمل أن يكون عائشة وأُمّ سلمة رَضِيَ الله عَنْهُمَا أنكرتا جميعًا على أُمّ
سليم ، ثمّ إنّ قد جاء عَنْ جماعة من الصحابيّات أنّهنّ سألن كسؤال أُمّ سليم ،

23 - بَابُ عَرَقِ الْجُنُبِ، وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ

283 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهُ فِي بَعْضِ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ

مِنْهُمْ خَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ كَمَا عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَفِي آخِرِهِ لَيْسَ عَلَيْهَا غَسْلٌ حَتَّى تَنْزَلَ كَمَا يَنْزِلُ الرَّجُلُ، وَسَهْلَةُ بِنْتُ سَهِيلٍ كَمَا عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ، وَبِسْرَةَ بِنْتُ صَفْوَانَ كَمَا عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ.

23 - بَابُ عَرَقِ الْجُنُبِ، وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ

(بَابُ عَرَقِ الْجُنُبِ) هَلْ هُوَ طَاهِرٌ، (وَأَنَّ الْمُسْلِمَ) طَاهِرٌ (لَا يَنْجُسُ)⁽¹⁾ وَإِنْ أَجْنَبَ وَمِنْ لَوَازِمِ طَهَارَتِهِ طَهَارَةُ عَرَقِهِ وَلَكِنْ لَا يَخْتَصُّ بِعَرَقِ الْمُسْلِمِ بَلْ عَرَقُ الْكَافِرِ أَيْضًا طَاهِرٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ كَمَا سَيَأْتِي فَلَا يَرُدُّ أَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَبَيِّنْ حُكْمَ عَرَقِ الْجَنْبِ فِي الْبَابِ نَعَمْ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْبَابِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ صَرِيحًا.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمَدِينِيِّ أَصْلُهُ مِنَ الْمَدِينَةِ وَهُوَ بَصْرِي وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ: الْفَهْمُ فِي الْعِلْمِ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ الْبَصْرِيِّ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ: مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ) بَضَمَ الْحَاءُ هُوَ الطَّوِيلُ التَّابِعِيُّ الْمَتَوَفَى وَهُوَ قَائِمٌ بِصَلَاةٍ وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي بَابِ: خَوْفُ الْمُؤْمِنِ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ) بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ هَلَالِ الْمَزْنِيِّ الْبَصْرِيُّ التَّابِعِيُّ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ وَفَقَهَاةُ مَاتَ سَنَةَ بَضْعِ وَمِائَةٍ، (عَنْ أَبِي رَافِعٍ) نَفِيعُ بَضَمِ النُّونِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَبِالْمَهْمَلَةِ الصَّائِغِ بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةُ الْبَصْرِي تَحَوَّلَ إِلَيْهَا مِنَ الْمَدِينَةِ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَلَمْ يَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَهُوَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَجُلٌ هَذَا الْإِسْنَادُ كُلُّهُمْ بَصَرِيُونَ وَفِيهِ رَوَايَةٌ تَابِعِي عَنْ تَابِعِي عَنْ صَحَابِيٍّ وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ فِي الطَّهَارَةِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ فِي الصَّلَاةِ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهُ فِي بَعْضِ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ) كَذَا فِي رَوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ، وَفِي

(1) قوله: لا ينجس بضم الجيم وفتحها وفي ماضيه كسر الجيم وضمها فمن كسرهما في الماضي فتحها في المضارع ومن ضمها كذا قال الكرمانلي.

وَهُوَ جُنُبٌ، فَأَنْخَسْتُ مِنْهُ، فَذَهَبَ فَأَغْتَسَلَ.....

رواية كريمة طرق المدينة بالجمع وفي رواية أبي داود والنسائي لقيته في بعض طريق من طرق المدينة.

(وَهُوَ جُنُبٌ) يعني به نفسه وفي رواية أبي داود وأنا جنب، (فَأَنْخَسْتُ مِنْهُ) بالنون ثم بالخاء المعجمة ثم بالنون ثم بالسين المهملة أي: تأخرت وانقبضت ورجعت وهو لازم ومتعدّ ومنه خنس الشيطان أي: تأخر.

وفي رواية: فاختنست وهي مثل الرواية الأولى إلا أنّ الأولى من الانفعال والثانية من الافتعال.

وفي رواية أخرى: فانبجست بالباء الموحدة والجيم وكذا هو في رواية الترمذي ومعناه اندفعت ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَنْبَجَسْتُ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [الأعراف: 160] أي: جرت واندفعت.

وفي أخرى فانتجست من النجاسة أي: اعتقدت نفسي نجسًا.

وفي أخرى: فانتجشت بالشين المعجمة النجش وهو الإسراع.

وفي أخرى: فانبخست بالباء الموحدة والخاء المعجمة والسين المهملة من النخس وهو النقص فكأنّه ظهر له نقصانه عنّ مما شاة رسول الله ﷺ لما اعتقد في نفسه من النجاسة.

وفي أخرى: فاحتبست بحاء مهملة ثم تاء مثناة من فوق ثم باء موحدة ثم سين مهملة من الاحتباس والمعنى حبست نفسي عن اللحاق بالنبي ﷺ.

وفي أخرى: فانسللت، وفي أخرى فانسل وهي رواية مسلم والنسائي أيضًا، وقال ابن بطال: ولم يثبت لي من طريق الرواية غير ما تقدّم وأراد به رواية فانخنست كما في المتن ونسب بعضها إلى التصحيف وقال محمود العيني: ولا يلزم من عدم ثبوته عنده عدم ثبوته عند غيره فإنّه استدلال بالنفي وهو باطل وليس بأدب أن ينسب بعض غير ما وقف عليه إلى التصحيف لأنّ الجاهل بالشيء ليس له أن يدّعي عدم علم غيره به.

(فَذَهَبَ فَأَغْتَسَلَ) وفي بعض النسخ فذهب فاغتسل بلفظ الغيبة فيكون من باب النقل عن الراوي بالمعنى أو من قول أبي هريرة فكأنّه جرّد من نفسه شخصًا

ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: «أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ» قَالَ: كُنْتُ جُنُبًا، فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ،»

وأخبر عنه وهو المناسب لرواية فانحنس كما أن الأول هو المناسب لرواية الحكاية عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّمَا فَعَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا لَقِيَ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ مَاسَحَهُ وَدَعَا لَهُ كَمَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَانَ مِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ وَقَدْ رَوَى النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي وَائِلٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا جَنْبٌ فَأَهْوَى إِلَيَّ، فَقُلْتُ: إِنِّي جَنْبٌ فَقَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجَسُ» فَلَمَّا ظَنَّ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْجَنْبَ يَنْجَسُ بِالْجَنَابَةِ خَشِيَ أَنْ يَمَاسَحَهُ ﷺ كَعَادَتِهِ فَبَادَرَ إِلَى الْإِغْتِسَالِ.

(ثُمَّ جَاءَ) أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ) ﷺ: («أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟») بحذف الهمزة من الأب تخفيفًا.

(قَالَ: كُنْتُ جُنُبًا) أي: ذا جنابة لأنه اسم جرى مجرى المصدر الذي هو الاجتناب أو هو صفة مشبهة ويستوى فيه الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وقيل سمي بذلك لمجانبته الناس وبعده عنهم حتى يغتسل.

(فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ) جملة اسمية وقعت حالا من الضمير المرفوع في أجالسك، اعلم أنه قد فرق السهيلي بين قوله أن أجالسك وبين قوله مجالستك فالأول يكون المكروه فيه وقوع الفعل وهو المجالسة وفي الثاني يكون المكروه نفس الفعل.

(فَقَالَ) بالفاء وفي رواية بلا فاء أي: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (سُبْحَانَ اللَّهِ⁽¹⁾) منصوب بفعل محذوف لازم الحذف، واستعماله في مثل هذا الموضع للتعجب والاستعظام، والمعنى أنه كيف يخفى عليك مثل هذا الظاهر، وهو مضمون قوله:

(1) قال ابن الأنباري معناه: سبحتك تنزيها لك يا ربنا من الأولاد والصاحبة والشركاء أي: نزهتك من ذلك، وقال القرطبي معناه: براءة الله تعالى من سوء وقال أبو عبيد: نسبح لك نحمدك ونصلّي لك، وقال الزمخشري في أساس البلاغة: سبّحت الله وسبّحت له وكثرت تسبيحاته وتسابيحها وفي المغني لأبي المدين: سبحان الله قائم مقام الفعل أي: أسبّحه وسبّحت أي: لفظت بسبحان الله، وقيل: معنى سبحان الله: التسرع إليه والخفة في طاعته من قولهم: فرس سابح، وذكر النضر بن شميل أن معناه: السرعة إلى هذه اللفظة لأن الإنسان يبدأ فيقول: سبحان الله.

إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ⁽¹⁾.

(إِنَّ الْمُؤْمِنَ) وفي رواية إِنَّ المسلم (لَا يَنْجُسُ) بفتح الجيم وضمّها، قَالَ ابن طريف في باب فَعَلَ وفَعُل نجس الشيء ونَجَسَ نجاسة ونَجَسًا ضدّ طهر، وقال ابن سيّدة: النَّجَسُ والنَّجَسُ والنَّجَسُ القذر من كلّ شيء ورجل نَجَسَ والجمع أنجاس، وقيل: النجس يكون للواحد والجمع والمؤنث بلفظ واحد فإذا كسروا أثثوا وجمعوا وثثوا ورجل رجس نجس يقولونها، بالكسر اعلم أنّه قد استفيد من الحديث أَنَّ المؤمن طاهر لا ينجس سواء كان جنبًا أو محدثًا أو ميتًا، وكذا سؤره وعرقه ولعابه ودمعه وكذا الكافر في هذه الأحكام، وعن الشافعي في الميّت قولان:

أصحّهما: الطهارة، وذكر البخاريّ في صحيحه عن ابن عبّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تعليقًا المسلم لا ينجس حيًّا ولا ميتًا، ووصله الحاكم في المستدرک فَقَالَ أَخْبَرَنِي إبراهيم بن عصمة، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مسلم المِسيَّب بن زهير البغداديّ أَنَا أَبُو بكر وعثمان ابنا أَبِي شَيْبَةَ قَالَا ثنا سُفْيَان بن عيينة عَنْ عمرو بن دينار عَنْ عطاء عَنْ ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْجَسُوا موتاكم؛ فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا» قَالَ: صحيح على شرطهما ولم يخرجاه وهو أصل في طهارة المسلم حيًّا وميتًا، أمّا الحيّ فبالإجماع حتّى الجنين إذا ألقته أمّه وعليه رطوبة فرجها، وأمّا الكافر فحكمه كذلك على ما يذكره إن شاء الله تعالى، وفي صحيح ابن خزيمة عن القاسم بن مُحَمَّدٍ قَالَ سألت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن الرجل يأتي أهله ثمّ يلبس الثوب فيعرق فيه أنجس ذلك فقالت قد كانت المرأة تعدّ خرقة أو خرقة فإذا كان ذلك مسح بها الرجل الأذى عنه ولم تر أنّ ذلك ينجسه وفي لفظ: ثم صلّيا في ثوبهما وروى الدارقطني من حديث المتوكل بن فضيل عَنْ أُمِّ القُلُوص عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرَى عَلَى الْبَدَنِ جَنَابَةً وَلَا عَلَى الْأَرْضِ جَنَابَةً وَلَا يَجْنُبُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ، وعن محيي السنة البغوي قَالَ معنى قول ابن عباس أربع لا يجنب الإنسان والثوب والماء والأرض يريد أنّ الإنسان لا يجنب بممارسته والجنب ولا الثوب إذا لبسه الجنب ولا

(1) طرفه 285 - تحفة 14648.

أخرجه مسلم في الحيض باب الدليل على أن المسلم لا ينجس رقم (371).

الأرض إذا أفضى إليها الجنب ولا الماء ينجس إذا غمس الجنب يده فيه ، وقال ابن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن عرق الجنب طاهر وثبت ذلك عن ابن عباس وابن عمرو وعائشة رضي الله عنهم وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ولا أحفظ عن غيرهم خلاف قولهما وقال القرطبي الكافر نجس عند الشافعي .

وقال أبو بكر بن المنذر : وعرق اليهودي والنصراني والمجوسي طاهر عندي ، وقال ابن حزم : العرق من المشركين نجس لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ [التوبة : 28] وتمسك أيضًا بمفهوم حديث الباب وادّعى أن الكافر نجس العين ، وأجاب الجمهور عن الآية بأن المراد أنهم نجسوا الاعتقاد والأفعال أو المراد أنهم يتجنب عنهم كما يتجنب عن الأنجاس ، وعن الحديث : أن المراد أن المؤمن طاهر الأعضاء لأنه يتطهر ويتجنب عن النجاسات والمشركون لا يتطهرون ولا يتجنبون عنها بل هم ملابسون لها غالبًا ، ومما يوضح ذلك أن الله تعالى أباح نكاح نساء أهل الكتاب ، ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منه من يضاجعهن ومع ذلك لا يجب عليه من غسل الكتانية إلا مثل ما يجب عليه من غسل المسلمة فدل ذلك على أن الآدمي الحي ليس بنجس العين إذ لا فرق بين الرجال والنساء وفي المدونة على ما نقله ابن التين أن المريض إذا صلى لا يستند لحائض ولا جنب ، وأجازه ابن أشهب قال الشيخ أبو محمد لأن ثيابهما لا تكاد تسلم من النجاسة ، وقال غيره لأجل أعينهما لا لثيابهما ، وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضًا أن أعينهم نجسة كالكلاب ، وبه قال ابن حزم لكن القول المختار ما عرفت ، فإن قيل على ما ذكر أن المسلم لا ينجس حيًا ولا ميتًا ينبغي أن يغسل الميت لأنه طاهر .

فالجواب : أن علماءنا قد اختلفوا في وجه وجوبه فقليل : إنما وجب لحدث يحلّه باسترخاء المفاصل لا لنجاسته فإن الآدمي لا ينجس بالموت كرامة إذ لو تنجس لما طهر بالغسل كسائر الحيوانات وكان الواجب الاقتصار على الأعضاء الأربعة كما في حال الحياة لكن ذلك إنما كان نفيًا للخرج فيما يتكرر كل يوم والحدث بسبب الموت لا يتكرر فكان كالجنب لا يكتفى فيها بغسل الأعضاء الأربعة بل يبقى على الأصل وهو وجوب غسل البدن لعدم الحرج فكذا هذا .

وقال العراقيون: يجب غسله لنجاسته بالموت لا بسبب الحدث لأنّ للآدمي دماً سائلاً فيتنجس بالوت قياساً على غيره ألا ترى أنّه لو مات في البئر نجسها ولو حمله المصلي لم تجز صلاته ولو لم يكن نجساً لجازت كما لو حمل محدثاً. ومن فوائد هذا الحديث أيضاً: استحباب الطهارة عند ملابسة الأمور المعظمة على ما قيل.

ومنها: استحباب احترام أهل الفضل وتوقيرهم ومصاحبتهم على أكمل الهيئات وأحسن الصفات، وقد استحَبَّ العلماء لطالب العلم أن يحسّن حاله عند شيخه فيكون متطهراً منتظفاً بإزالة الشعوث المأمور بإزالتها نحو قصّ الشارب وقلم الأظفار وإزالة الروائح الكريهة وغير ذلك.

ومنها: أنّ العالم إذا رأى من تابعه أمراً يخاف عليه فيه خلاف الصواب سأله عنه وقال له صوابه هذا وبيّن له حكمه.

ومنها: جواز تأخير الاغتسال عن أوّل وقت وجوبه والواجب أن لا يؤخره إلى أن يفوته وقت صلاة، وبوّب ابن حبان عليه وعلى من زعم أنّ الجنب إذا وقع في البئر فنوى الاغتسال أنّ ماء البئر ينجس وفيه أن الحديث يدل بعبارته على أنّ الجنب ليس بنجس في ذاته وليس فيه تعرّض لطهارة غسلته إذا نوى الاغتسال فافهم.

ومنها: جواز انصراف الجنب في حوائجه قبل الاغتسال ما لم يفته وقت صلاة.

ومنها: أنّ النجاسة إذا لم تكن عيناً لا تضره فإن المؤمن طاهر الأعضاء فإن شأنه المحافظة على الطهارة والنظافة.

ومنها: ائتلاف قلوب المؤمنين ومواساة الفقراء والتواضع لله واتباع أمر الله تعالى حيث قال جل ذكره: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدْوَةِ وَالْمَشْيِ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: 52].

قيل: ومنها استحباب استئذان التابع للمتبوع إذا أراد أن يفارقه، وهو بعيد لأنّه لا يفهم من الحديث المذكور لا من عبارته ولا من إشارته ولا فيه التابع والمتبوع لأنّ أبا هريرة رضي الله عنه لم يكن في تلك الحالة تابعاً للنبي ﷺ في

24 - باب: الْجُنْبُ يَخْرُجُ وَيَمْشِي فِي السُّوقِ وَغَيْرِهِ

وَقَالَ عَطَاءٌ: «يَحْتَجُّمُ الْجُنْبُ، وَيُقْلَمُ أَظْفَارُهُ، وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ».

284 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ،

مشيه بل إنما لقيه النَّبِيُّ ﷺ في بعض طرق المدينة فلي تأمل.

24 - باب: الْجُنْبُ يَخْرُجُ وَيَمْشِي فِي السُّوقِ وَغَيْرِهِ

(باب) بالتنوين (الْجُنْبُ يَخْرُجُ) من بيته (وَيَمْشِي فِي السُّوقِ وَغَيْرِهِ) أي: لا يجوز له ذلك، وهو قول أكثر الفقهاء إلا أن ابن أبي شيبه حكى عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وابن عمر وأبيه، وشداد بن أوس، وسعيد بن المسيب، ومجاهد، وابن سيرين، والزهري، ومحمد بن علي، والنخعي.

وزاد البيهقي سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمرو، وابن عباس وعطاء والحسن: أنهم كانوا إذا أجنبوا لا يخرجون ولا يأكلون حتى يتوضَّؤوا، ثم إن قوله وغيره بالجرِّ عطفاً على قوله في السوق.

وقال الحافظ العسقلاني: ويحتمل الرفع عطفاً على يخرج من حيث المعنى وقد أخذه من الْكِرْمَانِيِّ حَيْثُ قَالَ ويحتمل رفعه بأن يراد به نحو يأكل وينام عطفاً على يخرج من جهة المعنى وهو كما قاله الْعَيْنِيُّ تكلف بلا ضرورة.

(وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح بفتح الراء وتخفيف الموحدة وبالمهملة وقد مرّ.

(«يَحْتَجُّمُ الْجُنْبُ، وَيُقْلَمُ أَظْفَارُهُ، وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ».) وقد وصله عبد الرزاق في مصنفه عَنْ ابن جريج عنه وزاد فيه ويطلق بالتورة، ولعل هذه الأفعال هي المرادة بقوله وغيره بالرفع في الترجمة، وأمّا بالجرِّ الذي هو الأظهر فلا يكون المطابقة بين الأثر والترجمة إلا من جهة المعنى وذلك أَنَّ الْجُنْبَ إِذَا كَانَ لَهُ الْأَفْعَالُ الْمَذْكُورَةُ كَانَ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِهِ وَالْمَشْيُ فِي السُّوقِ وَغَيْرِهِ أَيْضًا، فَافْهَم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ) بفتح المهملة وتشديد الميم وقد سقط في رواية الأصيلي النرسي بالنون والراء الساكنة وبالمهملة أَبُو يَحْيَى البصري سكن بغداد وكان اسم جدّه نصرًا ولقبه بعض النبط نرسًا إذ لم ينطق لسانه بنصر مات سنة سبع وثلاثين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بزاي فراء على صيغة

قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ «يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ، فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَهُ يَوْمٌ يُسَعُّ نِسْوَةً»⁽¹⁾.

285 - حَدَّثَنَا عِيَّاشٌ،

التصغير هو أبو معاوية البصري قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ابْنُ زُرَيْعٍ رِيحَانَةُ الْبَصْرَةِ وَإِلَيْهِ الْمُنْتَهَى بِهَا مَا أَتَقَنَهُ وَمَا أَحْفَظُهُ مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) هُوَ ابْنُ عَرُوبَةَ أَوْ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ الْمَضْمُومَةِ وَبِالْمَوْحِدَةِ الْبَصْرِيِّ مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ وَقَالَ الْغَسَّانِيُّ فِي نَسْخَةِ الْأَصِيلِيِّ بَدَلَ لَفْظِ سَعِيدٍ شُعْبَةَ أَيُّ: ابْنِ الْحَجَّاجِ وَلَيْسَ بِصَوَابٍ.

(عَنْ قَتَادَةَ) ابْنُ دَعَامَةَ الْأَكْمَهِي صَاحِبُ التَّفْسِيرِ، قِيلَ سَأَلَ أَعْرَابِي يَوْمًا عَلَى بَابِ قَتَادَةَ ثُمَّ ذَهَبَ ففَقَدُوا قَدَحًا فَحَجَّ قَتَادَةَ بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً فَوَقَفَ عَلَيْهِمْ أَعْرَابِي فَسَأَلَ فَسَمِعَ قَتَادَةَ صَوْتَهُ فَقَالَ هَذَا صَاحِبُ الْقَدَحِ فَسَأَلُوهُ فَأَقْرَبَهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابٍ: مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ، وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ كُلُّهُمْ بَصَرِيُّونَ.

(أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حَدَّثَهُمْ) وَفِي رِوَايَةٍ (أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ) وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ، فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَهُ يَوْمٌ يُسَعُّ نِسْوَةً أَيُّ: وَقْتُ إِذَا كَانَ يَطُوفُ عَلَيْهِنَّ.

(تَسَعُّ نِسْوَةً) وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ نِسَاءَهُ كَانَتْ لَهَا حَجَرٌ مُتَقَارِبَةٌ فَبِالضَّرُورَةِ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ الطَّوْفَ عَلَيْهِنَّ يَحْتَاجُ إِلَى الْمَشْيِ مِنْ حَجَرَةٍ إِلَى حَجَرَةٍ، قِيلَ: لَكِنْ فِي غَيْرِ السُّوقِ فإِيرَادُهُ لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ يَقْوِي رِوَايَةَ وَغَيْرِهِ بِالْجَرِّ، وَعَلَى هَذَا فَمُنَاسِبَةٌ إِيرَادُ أَثَرِ عَطَاءٍ مِنْ جِهَةِ الْإِشْتِرَاكِ فِي جَوَازِ تَشَاغُلِ الْجَنْبِ بِغَيْرِ الْغَسْلِ، وَقَدْ خَالَفَ عَطَاءٌ غَيْرَهُ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ قَالُوا: يَسْتَحِبُّ لَهُ الْوُضُوءُ وَحَدِيثُ أَنَسٍ يَقْوِي اخْتِيَارَ عَطَاءٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَقَدْ مَرَّ حَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي بَابٍ: إِذَا جَامَعَ ثُمَّ عَادَ؛ وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَوْفَى.

(حَدَّثَنَا عِيَّاشٌ) بِمِثْنَاةٍ تَحْتِيَّةٍ مُشَدَّدَةٍ وَشَيْنٍ مُعْجَمَةٍ هُوَ ابْنُ الْوَلِيدِ الْبَصْرِيُّ

(1) أطرافه 268، 5068، 5215 - تحفة 1186.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَيْضِ بَابِ جَوَازِ نَوْمِ الْجَنْبِ وَاسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ لَهُ رَقْمُ (309).

قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَقِيتَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جُنُبٌ، فَأَخَذَ بِيَدِي، فَمَشَيْتُ مَعَهُ حَتَّى قَعَدَ، فَاَنْسَلْتُ، فَأَتَيْتُ الرَّحْلَ، فَأَعْتَسَلْتُ ثُمَّ جِئْتُ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَقَالَ: «أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرٍ»، فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ يَا أَبَا هُرَيْرٍ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»⁽¹⁾.

الرقام وهو ابن عم عبد الأعلى بن حماد مات سنة ست وعشرين ومائتين.
(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) ابن عبد الأعلى السامي بالمهملة القرشي وقد تقدم في باب: المسلم من سلم المسلمون.
قَالَ: (حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ) الطويل (عَنْ بَكْرِ) المزني (عَنْ أَبِي رَافِعٍ) نفع وقد مرّوا.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: لَقِيتَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جُنُبٌ، فَأَخَذَ بِيَدِي) وفي بعض الأصول بيمينني، (فَمَشَيْتُ مَعَهُ حَتَّى قَعَدَ، فَاَنْسَلْتُ) أي: خرجت أو ذهبت خفية يقال: انسل من بينهم إذا خرج أو ذهب في خفية وفي رواية زيادة منه أي: من عنده عَلَيْهِ السَّلَام.

(فَأَتَيْتُ) وفي رواية وأتيت بالواو (الرَّحْلَ) بالحاء المهملة وفتح الراء وهو مسكن الرَّجُل ومنزله الذي يأوي إليه وما يستصحبه من الأثاث.
(فَاَعْتَسَلْتُ ثُمَّ جِئْتُ وَهُوَ) ﷺ (قَاعِدٌ، فَقَالَ: أَيْنَ كُنْتَ) كان هذه تامة فلا تحتاج إلى الخبر أو ناقصة فأين خبر لها.

يَا أَبَا هُرَيْرَةَ وفي رواية الكشميهني: (يَا أَبَا هُرَيْرٍ).

(فَقُلْتُ لَهُ) مقول محذوف أي: الذي فعلته من المجيء إلى الرحل والاعتسال (فَقَالَ) ﷺ متعجباً (سُبْحَانَ اللَّهِ) يَا أَبَا هُرَيْرَةَ وفي رواية الأصيلي وابن عساكر وأبي الوقت (يَا أَبَا هُرَيْرٍ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ) ففي الحديث جواز مصافحة الجنب ومخالطته، وقال ابن بطال فيه أنه يجوز للجنب التصرف في أموره كلّها قبل الوضوء.

25 - باب كَيْتُونَةُ الْجُنُبِ فِي الْبَيْتِ، إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ

286 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، وَشَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ «أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ.....

وفيه: ردّ على من أوجب عليه الوضوء، وفيه جواز أخذ الإمام والعالم بيد تلميذه ومشيه معه معتمداً عليه ومرتفعاً به.

وفيه: أنّ من حسن الأدب لمن يمشي مع رئيسه أن لا ينصرف عنه ولا يفارقه حتى يعلمه بذلك ألا ترى إلى قوله ﷺ لأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أين كنت فإنه يدلّ على أنّه ﷺ استحبّ أن لا يفارقه حتى ينصرف معه.

وفيه: أن أخذ النَّبِيِّ ﷺ بيد أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يدلّ على طهارة الجنب وأنه غير نجس.

25 - باب كَيْتُونَةُ الْجُنُبِ فِي الْبَيْتِ، إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ

(باب كَيْتُونَةُ) مصدر كان يقال كان كونا وكينونة أيضاً شبهوه بالحيذودة والطيرورة من ذوات الباء ولم يجئ من ذوات الواو على هذا إلا أحرف كينونة وكيعوعة وديمومة وقيدودة وأصله كَيْتُونَةُ بتشديد الباء فحذفوا كما حذفوا من هَيْنَ ومَيْتَ ولولا ذلك لقالوا كونونة أي: استقرار.

(الْجُنُبِ فِي الْبَيْتِ، إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ) وسقط في رواية الحموي والمستملي قوله: إذا تَوَضَّأَ قبل أن يغتسل، وفي رواية أخرى سقط قوله: قبل أن يغتسل.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون هو الفضل بن دكين (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدستوائي (وَشَيْبَانُ) هو ابن عبد الرحمن النحوي المؤدّب صاحب حروف وقراءات كلاهما، (عَنْ يَحْيَى) زاد ابن عساكر بن أبي كثير (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن بن عوف وقد تقدّم كلهم بهذا الترتيب في باب كتابة العلم إلا هشاماً فإنه مرّ في باب زيادة الإيمان.

(قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَكَانَ) بهمزة الاستفهام (النَّبِيُّ ﷺ)

يَرْقُدُ وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ وَيَتَوَضَّأُ⁽¹⁾.

يَرْقُدُ) أي: ينام (وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ) يرقد (وَيَتَوَضَّأُ) أي: يجمع بين الوضوء والرقاد فإنَّ الواو لا تقتضي الترتيب والظاهر أنَّه يتوضَّأ قبل النوم ويدلُّ له رواية مسلم من طريق الرَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سلمة كان إذا أراد أن ينام وهو جنب يتوضَّأ وضوءه للصلاة فمعنى رواية البُخَارِيِّ نعم إذا أراد النوم يقوم ويتوضَّأ ثم يرقد، ويوضح هذا أيضًا حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الذي ذكره البُخَارِيُّ عقيب هذا الحديث هذا.

قيل: أشار المصنف رحمه الله بهذه الترجمة إلى تضعيف ما ورد عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا أَنَّ الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب رواه أبو داود وغيره وفيه نجى بضم النون وفتح الجيم الحضرمي وما روى عنه غير ابنه عبد الله فهو مجهول، لكن وثقه العجلي وصحَّح حديثه ابن حبان والحاكم، فيحتمل كما قَالَ الْخَطَّابِيُّ إِنَّ المراد بالجنب من يتهاون بالاغتسال ويتخذ تركه عادة حتى يفوته صلاة أو أكثر لا من يؤخره ليفعله، ويقويه أَنَّ المراد بالكلب غير ما أذن في اتخاذه وبالصورة ما فيه روح وما لا يمتهن.

ويحتمل أن يكون المراد بالجنب في حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من لم يرفع حدثه كلَّه ولا بعضه وعلى هذا فلا يكون بينه وبين حديث الباب منافاة لأنَّه إذا توضَّأ ارتفع بعض حدثه على الصحيح، اعلم أنَّه قد وقع هنا في بعض النسخ باب نوم الجنب قبل الحديث الآتي ولا حاجة إليه لحصول الاستغناء عنه بالباب الذي يأتي عقبه.

وقال الحافظ العسقلاني: ويحتمل أن يكون ترجم على الإطلاق وعلى التقيد فلا يكون زائداً.

وتعقبه محمود العيني: بأنَّه لا يخرج عَنْ كونه زائداً لأنَّ المعنى الحاصل فيهما واحد وليس فيه زيادة فائدة.

26 - باب نَوْمِ الْجُنُبِ

287 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيْرُقَدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ، فَلَيْرُقَدُ وَهُوَ جُنُبٌ»⁽¹⁾.

26 - باب نَوْمِ الْجُنُبِ

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد إمام مصر وفي رواية ابن عساكر عَنِ اللَّيْثِ (عَنْ نَافِعٍ) مولى عبد الله بن عمر وقد تقدم هذا الإسناد وبهذا الترتيب في آخر كتاب العلم.

(عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ظاهره أَنَّ ابن عمر حضر هذا السؤال فيكون الحديث من مسنده وهو المشهور من رواية نافع وروى عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.

أخرجه النسائي وعلى هذا فهو من مسند عمر وكذا رواه مسلم من طريق يَحْيَى الْقَطَّان عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ لَكِنْ لَيْسَ فِي هَذَا اخْتِلَافٌ مَا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ.

(أَيْرُقَدُ أَحَدُنَا) الهمزة للاستفهام عَنْ حَكَمِ الرِّقَادِ لَا عَنْ تَعْيِينِ الْوُقُوعِ وَالْمَعْنَى أَيْجُوزُ الرُّقُودُ لِأَحَدِنَا وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ قَالَ: أَيْرُقَدُ (وَهُوَ جُنُبٌ) جملة حالية.

(قَالَ) ﷺ: (نَعَمْ) يجوز له الرقود (إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ، فَلَيْرُقَدُ) والمعنى إذا أراد أحدكم الرقاد فليرقد بعد التوضؤ وكلمة إذا: إما ظرف محض وإما ظرف متضمن لمعنى الشرط وعلى تقدير الثاني فالمسبب إما الرقود وإما الأمر بالرقود مجازاً كان التوضؤ سبباً لجواز الرقود أو لأمر الشارع به.

(وَهُوَ جُنُبٌ) وسيأتي ما يتعلق بهذا الحديث في الباب التالي إن شاء الله تعالى.

(1) طرفاه 289، 290 - تحفة 8303.

أخرجه مسلم في الحيض باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له رقم (306).

27 - بَابُ الْجُنُبِ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَنَامُ

288 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ، غَسَلَ فَرْجَهُ، وَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ⁽¹⁾.

وأما مطابقته للترجمة فمن حيث إنَّ رقاد الجنب في البيت يقتضي جواز استقراره فيه يقظاناً لعدم الفرق أو لأنَّ نومه يستلزم الجواز لحصول اليقظة بين وضوئه ونومه ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير.

27 - بَابُ الْجُنُبِ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَنَامُ

(بَابُ الْجُنُبِ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَنَامُ) ووجه المناسبة بين البابين أظهر من أن يخفى. (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة نسبة إلى جدّه وأبوه عبد الله سبق وقد ذكره في باب الوحي وفي رواية ابن عساكر والأصيلي سقط لفظ يَحْيَى وهو ضعيف.

(قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) ابن سعد إمام مصر (عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ) الفقيه البصري وكنيته أبو عبد الله، قَالَ سليمان بن أبي داود ما رأت عيناى عالماً زاهداً إلا عبيد الله مات سنة خمس وثلاثين ومائة.

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أبي الأسود المدني يتيم عروة بن الزبير كان أبوه أوصى به إليه مات في آخر سلطنة بني أمية.

(عَنْ عُرْوَةَ) ابن الزبير (عَنْ عَائِشَةَ) أُمُ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ورجال هذا الحديث ثلاثة منهم بصريون وثلاثة مدنيون.

(قَالَتْ) أي: أنها قالت: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ، غَسَلَ فَرْجَهُ) أي: ما أصابه من الأذى.

(وَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ) ليس معناه أنه توضعاً لأداء الصلاة إذ لا يجوز الصلاة قبل الغسل بل معناه توضعاً وضوءاً شرعياً لا لغوياً.

(1) طرفه 286 - تحفة 16399.

أخرجه مسلم في الحيض باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له رقم (305).

289 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: اسْتَفْتَى عُمَرُ النَّبِيُّ ﷺ أَيْنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ»⁽¹⁾.

290 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ،

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي، (قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ) بالتصغير اسم رجل واسم أبيه أسماء بن عبيد الضبعي بضم المعجمة وفتح الموحدة أبو مخارق بضم الميم وبالمعجمة والراء والقاف أو أبو مخراق بكسر الميم البصري وقد سمع جويرية هذا من نافع مولى ابن عمر ومن مالك عَنْ نافع مات سنة ثلاث وسبعين ومائة، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) وفي رواية عَنْ ابن عمر أَنَّهُ (قَالَ: اسْتَفْتَى عُمَرُ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (النَّبِيُّ ﷺ) أي: طلب الفتوى منه وصورة الفتوى قوله: (أَيْنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ) ﷺ وفي رواية فَقَالَ: (نَعَمْ) ينام (إِذَا تَوَضَّأَ) أي: وضوءه للصلاة ولمسلم من طريق ابن جريج ليتوضأ ثم لينم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) ابنِ دِينَارٍ القرشي المدني مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد تقدّم في باب طرح الإمام المسألة، هكذا رواه مالك في الموطأ باتفاق من رواية الموطأ ورواه خارج الموطأ عَنْ نافع بدل عبد الله بن دينار، وذكر أبو يعلى الجباني أَنَّهُ وقع في رواية ابن السّكن عَنْ نافع بدل عبد الله بن دينار وكان كذلك عند الأصيلي إلا أَنَّهُ ضرب على نافع وكتب فوقه عبد الله بن دينار قَالَ أبو علي والحديث محفوظ لمالك عنهما جميعاً انتهى.

وقال ابن عبد البر الحديث لمالك عنهما جميعاً لكنّ المحفوظ عَنْ عبد الله ابن دينار وحديث نافع غريب انتهى.

وقال الحافظ العسقلاني: قد رواه عنه كذلك عَنْ نافع خمسة أو ستة فلا غرابة وإن ساقه الدارقطني في غرائب مالك فمراده ما رواه خارج الموطأ فهي غرابة خاصة بالنسبة إلى الموطأ نعم رواية الموطأ أشهر والله أعلم.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ، ثُمَّ نَمْ»⁽¹⁾.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّهُ قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَقْتَضَاهُ أَنَّهُ مِنْ مَسْنَدِ ابْنِ عُمَرَ كَمَا هُوَ عِنْدَ أَكْثَرِ الرُّوَاةِ، وَرَوَاهُ أَبُو نُوحٍ عَنْ مَالِكٍ فَزَادَ فِيهِ عَنْ عُمَرَ.

(لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ) فِي رَوَايَةٍ: بِأَنَّهُ أَيُّ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ مِنَ اللَّيْلِ) وَفِي رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: أَصَابَ ابْنَ عُمَرَ جَنَابَةٌ فَآتَى عُمَرَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَآتَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْمَرَهُ فَهَذِهِ الرُّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لَا إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(فَقَالَ لَهُ) أَيُّ: لِعُمَرَ لِكَوْنِهِ مُسْتَفْتًى وَلَكِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ، لِأَنَّ اسْتِفْتَاءَهُ كَانَ لِأَجْلِهِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لَهُ لِابْنِ عُمَرَ لِكَوْنِهِ حَاضِرًا فَوَجَّهَ إِلَيْهِ الْخَطَّابُ، وَفِي رَوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ سَقَطَ قَوْلُهُ لَهُ: (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ) مَعْنَاهُ اجْمَعْ بَيْنَهُمَا فَإِنَّ الْوَاوَ تَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يَقْدَمُ غَسْلُ الذَّكَرِ عَلَى الْوَضُوءِ وَفِي رَوَايَةِ أَبِي نُوحٍ عَنْ مَالِكٍ اغْسِلْ ذَكَرَكَ ثُمَّ تَوَضَّأْ، وَهُوَ يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَجَازَ تَقْدِيمَ الْوَضُوءِ عَلَى غَسْلِ الذَّكَرِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَضُوءٍ يَنْقُضُهُ الْحَدَثُ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّعْبُدِ إِذِ الْجَنَابَةُ أَشَدُّ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ.

(ثُمَّ نَمْ) فِيهِ مِنَ الْبَدِيعِ تَجْنِيسُ التَّصْحِيفِ، أَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ الثَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ ابْنُ حَيٍّ وَابْنُ الْمُسَيْبِ وَأَبُو يَوْسُفَ إِلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ لِلْجَنَابِ أَنْ يَنَامَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَضَّأَ يَغْنُونُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِبُّ لَهُ ذَلِكَ، وَاحْتَجَّوا فِي ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ حَدَّثَنَا هَتَّادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جَنْبٌ وَلَا يَمْسُ مَاءً، وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنْ

كانت له الى أهله حاجة قضاها ثم ينام كهيئته لا يمس ماء ، وأخرجه أحمد كذلك ، وأخرجه الطحاوي من سبع طرق :

منها : ما رواه عَنْ أَبِي داود عَنْ مسدّد قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَص ثَنَا أَبُو اسحاق عَنْ الْأَسود عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَجَعَ مِنَ الْمَسْجِدِ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ مَالَ إِلَى فِرَاشِهِ وَإِلَى أَهْلِهِ فَإِنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ قَضَاهَا ثُمَّ يَنَامُ كَهَيْئَتِهِ لَا يَمَسُّ طَبِيبًا وَأَرَادَتْ بِالطَّيِّبِ الْمَاءُ كَمَا وَقَعَ فِي الرِّوَايَاتِ الْأُخْرَى وَلَا يَمَسُّ مَاءً وَذَلِكَ أَنَّ الْمَاءَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ الطَّيِّبُ كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ فَإِنَّ الْمَاءَ طَيِّبٌ لِأَنَّهُ يَطَيَّبُ وَيَطَهِّرُ وَأَيُّ طَيِّبٍ أَقْوَى فِي التَّطْهِيرِ مِنَ الْمَاءِ ، وَذَهَبَ الْأَوْزَاعِيُّ وَاللِّيثُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْجَنْبِ أَنْ يَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ هَذَا الْوَضُوءِ وَحُكْمِهِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يَسْتَحَبُّ لِلْجَنْبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ أَوْ يَطَّأُ ثَانِيًا أَوْ يَأْكُلُ أَنْ يَغْسَلَ فَرْجَهُ وَيَتَوَضَّأَ رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ يَغْسَلَ كَفَيْهِ وَيَتَمَضَّمُ ، وَحَكِي نَحْوَهُ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ : يَغْسَلَ كَفَيْهِ ، وَقَالَ مَالِكٌ : يَغْسَلَ يَدَيْهِ إِنْ كَانَ أَصَابَهُمَا أَدَى .

وقال أبو عمر في التمهيد : قد اختلف العلماء في إيجاب الوضوء عند النوم على الجنب فذهب أكثر الفقهاء إلى أَنَّ ذَلِكَ النَّدْبُ وَالِاسْتِحْبَابُ لَا عَلَى الْوُجُوبِ ، وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ : إِلَى أَنَّ الْوَضُوءَ الْمَأْمُورَ بِهِ الْجَنْبُ هُوَ غَسْلُ الْأَدَى مِنْهُ وَغَسْلُ ذَكَرِهِ وَيَدَيْهِ وَهُوَ التَّنْظِيفُ وَذَلِكَ عِنْدَ الْعَرَبِ يَسْمَى وَضُوءًا قَالُوا وَقَدْ كَانَ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَتَوَضَّأُ عِنْدَ النَّوْمِ الْوَضُوءَ الْكَامِلَ وَهُوَ رَوَى الْحَدِيثَ وَعَلِمَ مَخْرَجَهُ ، وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَنَامُ الْجَنْبُ حَتَّى يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، قَالَ وَلَهُ أَنْ يَعَاوِدَ أَهْلَهُ وَيَأْكُلَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي يَدَيْهِ قَذَرٌ فَيَغْسِلُهُمَا ، قَالَ وَالْحَائِضُ تَنَامُ قَبْلَ أَنْ تَتَوَضَّأَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي هَذَا كُلُّهُ نَحْوُ قَوْلِ مَالِكٍ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ : لَا بَأْسَ أَنْ يَنَامَ الْجَنْبُ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَتَوَضَّأَ ، قَالُوا فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ تَمَضَّمُ وَغَسَلَ يَدَيْهِ وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ حَيٍّ ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : الْحَائِضُ وَالْجَنْبُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَطْعَمَا غَسَلَا أَيْدِيَهُمَا ، وَقَالَ

الليث بن سعد: لا ينام الجنب حتى يتوضأ رجلاً كان أو امرأة انتهى .

وقال القاضي عياض: ظاهر مذهب مالك أنه ليس بواجب وإنما هو مرغّب فيه وابن حبيب من المالكية يرى وجوبه وهو مذهب داود، وقال ابن حزم في المحلّي: ويستحبّ الوضوء للجنب إذا أراد الأكل والنوم ولرّد السلام ولذكر الله وليس بواجب، وقد خالف ابن حزم داود في هذا الحكم، وقال ابن العربي: قال مالك والشافعي: لا يجوز للجنب أن ينام قبل أن يتوضأ، وقال الحافظ العسقلاني: واستنكر بعض المتأخرين هذا النقل وقال لم يقل الشافعي بوجوبه ولا يعرف ذلك أصحابه وهو كما قال لكن كلام ابن العربي محمول على أنه أراد نفي الإباحة المستوية الطرفين لا إثبات الوجوب أو أراد بأنه واجب وجوب سنة أي: متأكد الاستحباب ويدلّ عليه أنه قابله بقول ابن حبيب هو واجب وجوب الفرائض هذا موجود في عبارة المالكية كثيراً .

هذا وقد تعقبه محمود العيني: بأنّ إنكار بعض المتأخرين هذا الذي نقل عن الشافعي إنكار مجرّد لا يقاوم الإثبات وعدم معرفة أصحابه ذلك لا يستلزم عدم قول الشافعي بذلك انتهى، وفيه كلام بين فتفطن، والحاصل أنّ فيه مذاهب ثلاثة: عدم الاستحباب: وهو مذهب الثوري ومن معه.

والاستحباب: وهو مذهب الأوزاعي وأبي حنيفة ومن معهما .

والوجوب: وهو قول ابن حبيب من المالكية، ومذهب داود على ما قيل .

ثم اعلم أنّ الطحاوي أجاب عن حديث عائشة رضي الله عنها المذكور بأنهم قالوا: هذا الحديث غلط لأنّه حديث مختصر اختصره أبو إسحاق من حديث طويل فأخطأ في اختصاره إيّاه وذلك أنّه روى أبو غسان قال: أنا زهير، قال: حدّثنا أبو إسحاق قال أتيت الأسود بن يزيد وكان لي أخاً صديقاً فقلت له: يا أبا عمر حدّثني ما حدّثتك عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عن صلاة النبي ﷺ فقال قالت كان النبي ﷺ ينام أوّل الليل ويحيي آخره ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل أن يمسّ ماء فإذا كان عند النداء الأوّل وثب وما قالت: قام فأفاض عليه الماء، وما قالت اغتسل وأنا أعلم ما تريد وإن نام جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة، فهذا الأسود بن يزيد قد بان في حديثه لما ذكر

بطوله أنه كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة وأما قولها فإن كانت له حاجة قضاها ثم نام قبل أن يمس ماء فيحتمل أن يكون ذلك محمول على الماء الذي يغتسل به لا على الوضوء، وقال أبو داود: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ الْوَاسِطِيُّ سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ يَقُولُ: هَذَا الْحَدِيثُ وَهُمْ يَعْنِي حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَقَالَ مُهْنِي: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ فَقَالَ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ قُلْتُ لِمَ قَالَ لِأَنَّ شُعْبَةَ رَوَى عَنْ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جَنْبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، قُلْتُ مِنْ قَبْلِ مَنْ جَاءَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ قَالَ مِنْ قَبْلِ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ وَسَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لَا يَحِلُّ أَنْ يَرَوَى، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ الطُّوسِيُّ رَوَى غَيْرَ وَاحِدٍ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جَنْبٌ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَقَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ هَذَا غُلَطٌ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

وقال ابن ماجة عقيب روايته هذا الحديث: قَالَ سُفْيَانُ ذَكَرْتُ الْحَدِيثَ يَعْنِي هَذَا يَوْمًا، فَقَالَ لِي إِسْمَاعِيلُ: شَذَّ هَذَا الْحَدِيثُ يَا فَتَى بَشِيءَ.

وتصدى جماعة لتصحيح هذا الحديث منهم: الدارقطني فإنه قَالَ: يشبه أن يكون الخبران صحيحين لأن عائشة قالت: رُبَّمَا قَدَّمَ الْغَسْلَ وَرُبَّمَا أَخَّرَهُ كَمَا حَكَى ذَلِكَ عَصِيفٌ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَيْسٍ وَغَيْرُهُمَا عَنْ عَائِشَةَ وَأَنَّ الْأَسْوَدَ حَفِظَ ذَلِكَ عَنْهَا فَحَفِظَ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْهُ تَأْخِيرَ الْوُضُوءِ وَالْغَسْلَ وَحَفِظَ إِبْرَاهِيمُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ تَقَدَّمَ الْوُضُوءَ عَلَى الْغَسْلِ.

ومنهم: البيهقي وملخص كلامه: أَنَّ حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ الرِّوَايَةِ وَذَلِكَ أَنَّهُ بَيَّنَّ فِيهِ سَمَاعَهُ مِنَ الْأَسْوَدِ فِي رِوَايَةِ زَهْرٍ عَنْهُ وَالْمَدْلَسُ إِذَا بَيَّنَّ سَمَاعَهُ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ وَكَانَ ثِقَةً فَلَا وَجْهَ لِرَدِّهِ وَوَجْهَ الْجَمْعِ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ عَلَى وَجْهِ مُحْتَمَلٍ وَقَدْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ شَرِيحٍ فَأَحْسَنَ الْجَمْعَ حَيْثُ سَأَلَ عَنْهُ وَعَنْ حَدِيثِ عُمَرَ: أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جَنْبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَقَالَ: الْحَكَمُ لَهُمَا جَمِيعًا أَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَإِنَّمَا أَرَادَتْ أَنَّهُ كَانَ لَا يَمْسُ مَاءَ لِلْغَسْلِ، وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ: أَيَنَامُ أَحَدُنَا فَهُوَ مَفْسُورٌ ذَكَرَ فِيهِ الْوُضُوءَ، وَبِهِ نَأْخُذُ.

ومنهم : ابن قتيبة فإنه قَالَ يمكن أن يكون الأمران جميعاً وقعا فالفعل لبيان الاستحباب والترك لبيان الجواز، ومع هذا قالوا : إِنَّا وجدنا لحديث أبي إسحاق شواهد ومتابعين فَمَنْ تابعه عطاء والقاسم وكريب والسوائي فيما ذكره أبو إسحاق الحربي في كتاب العلل، قَالَ : وأحسن الوجوه في ذلك إن صحَّ حديث أبي إسحاق فيما رواه ووافقه هؤلاء أن تكون عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أخبرت الأسود أنه كان ربما توضأ وربما آخر الوضوء والغسل حتى يصبح فأخبر الأسود إبراهيم أنه كان يتوضأ وأخبرا أبا إسحاق أنه كان يؤخر الغسل وهذا أحسن وجوهه، فإن قيل : قد روي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ما يضاد ما روي عنها أولاً وهو أَنَّ الطحاوي روى من حديث الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يأكل وهو جنب غسل كفيه وروي عنها أنه كان يتوضأ وضوءه للصلاة .

فالجواب أنها لما أخبرت بغسل الكفين بعد أن كانت علمت بأنه عَلَيْهِ السَّلَام أمر بالوضوء التام دلَّ على ثبوت النسخ عندها كذا أجاب الطحاوي، وقال الحافظ العسقلانيّ جنح الطحاوي إلى أن المراد بالوضوء التنظيف واحتجَّ بأن ابن عمر راوي الحديث وهو صاحب القصة كان يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجله كما رواه مالك في الموطأ عَنْ نافع، وأجيب : بأنه ثبت تقييد الوضوء بالصلاة من روايته من رواية عائشة فيعتمد عليها ويحمل ترك ابن عمر لغسل رجله على أن ذلك لعذر، انتهى .

وتعقُّبه محمود العينيّ بأنَّ هذا القائل ما أدرك كلام الطحاوي ولا ذاق معناه فإنه قائل بورود هذه الرواية عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ولكنّه حمّله على النسخ كما عرفت، وكذلك ما روي عَنْ ابن عمر حمّله على النسخ لأنَّ فعله هذا بعد علمه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أمر بالوضوء التام للجنب يدل على ثبوت النسخ عنده لأنَّ الراوي إذا روى شيئاً عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أو علمه منه ثم فعل أو أفتى بخلافه فذلك يدل على ثبوت النسخ عنده إذ لو لم يثبت ذلك لما كان له الإقدام على خلافه، ولذلك ما روي من حديث أيوب عَنْ نافع عَنْ ابن عمر أنه قَالَ إذا أجنب الرجل وأراد أن يأكل أو يشرب ينام غسل كفيه وتمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ولم يغسل قدميه هذا، ثم الحكمة في هذا الوضوء أنه يخفّف الحدث ولا سيما على

28 - باب: إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ⁽¹⁾

القول بجواز تفريق الغسل فينويه فيرتفع الحدث عَنْ تلك الأعضاء المخصوصة على الصحيح، ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبه بسند رجاله ثقات عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ الصَّحَابِيِّ قَالَ: إِذَا أَجْنَبَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَنَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ فَإِنَّهُ نَصَفَ غَسَلَ الْجَنَابَةِ، وَقِيلَ: الْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّهُ إِحْدَى الطَّهَارَتَيْنِ فَعَلَى هَذَا يَقُومُ التِّيمُمُ مَقَامَهُ، وَقَدْ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا أَجْنَبَ فَأَرَادَ أَنْ يَنَامَ تَوَضَّأَ أَوْ تِيمَمَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ التِّيمُمَ كَانَ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ، وَقِيلَ: الْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّهُ يَنْشُطُ إِلَى الْعُودِ وَإِلَى الْغَسْلِ.

وقال ابن الجوزي: الْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّ الْمَلَأُكَةَ تَبْعِدُ عَنِ الْوَسْخِ وَالرِّيحِ الْكَرِيهَةِ بِخِلَافِ الشَّيَاطِينِ فَإِنَّهَا تَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: نَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى الْحَائِضِ لِأَنَّهُ لَوْ اغْتَسَلَتْ لَمْ يَرْتَفِعْ حَدْثُهَا بِخِلَافِ الْجَنْبِ لَكِنْ إِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا اسْتَحَبَّ لَهَا ذَلِكَ هَذَا.

وفي الحديث أَيُّضًا: دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ غَسَلَ الْجَنَابَةِ لَيْسَ عَلَى الْفُورِ وَإِنَّمَا يَتَضَيَّقُ عِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَقَدْ مَرَّ الْاِخْتِلَافُ فِي الْمَوْجِبِ لَغَسْلِ الْجَنَابَةِ هُوَ حَصُولُ الْجَنَابَةِ أَوْ الْقِيَامُ إِلَى الصَّلَاةِ أَوْ الْمَجْمُوعُ.

وفيه: اسْتِحْبَابُ التَّنْظِيفِ عِنْدَ النَّوْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

28 - باب: إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ

(باب) بالتَّوْنِينِ (إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ) مَاذَا يَكُونُ حُكْمُهُ، وَالْمُرَادُ خِتَانُ الرَّجُلِ

(1) أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّقَايِمَا الْإِيْلَاجَ، وَمَجْرَدُ الْإِلْتِقَاءِ لَا يُوجِبُ الْغَسْلَ عِنْدَ أَحَدٍ، وَهَلْ هُوَ مُجَازٌ عَنِ الْإِيْلَاجِ؟ الْأُجُوبَةُ عِنْدِي: أَنَّهُ لَا زَمَّ لَهُ كَمَا فِي «الْأَوْجُزِ» ثُمَّ الْمَسْأَلَةُ كَانَتْ خِلَافِيَّةً شَهِيرَةً فِي الصَّحَابَةِ، وَأَكْثَرُ الْأَنْصَارِ كَانُوا قَائِلِينَ بِ: الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ، ثُمَّ اتَّفَقَ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ مَجْرَدَ الْإِيْلَاجِ مُوجِبٌ لِلْغَسْلِ وَإِنْ لَمْ يَمْنَحْ حَتَّى حَكَى عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ جَمَاعَةً مِنْ نَقْلَةِ الْمَذَاهِبِ، قَالَ الْمَوْفِقُ: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى وَجُوبِ الْغَسْلِ إِلَّا مَا حَكَى عَنْ دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَجِبُ لِحَدِيثٍ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ». قَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّ الْأُمَّةَ مُجْتَمِعَةٌ الْآنَ عَلَى وَجُوبِ الْغَسْلِ بِالْجَمَاعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِنْزَالٌ، وَكَانَتْ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا بِالْإِنْزَالِ، ثُمَّ رَجَعَ بَعْضُهُمْ وَانْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ بَعْدَ الْآخَرِينَ، انْتَهَى.

291 - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ،

وختان المرأة أي: إذا تلاقى في موضع القطع من الذكر مع موضعه من فرج المرأة، وأصل الخِتان بالكسر القطع، قَالَ الجوهري: خَتَنُ الصَّبِيِّ خِتْنًا والاسم الخِتان والخِتان، والختان أيضًا موضع القطع من الذكر ومنه إذا التقى الختانان. قَالَ الحافظ العسقلاني: والمراد بهذه التثنية ختان الرجل وخفاض المرأة والختن قطع جلدة كمره الذكر والخفض قطع جلدة في أعلى فرجها تشبه عرف الديك بينها وبين مدخل الذكر جلدة رقيقة وإنما ثنيا بلفظ واحد تغلييًا.

وقال محمود العيني: هذا بناء على عادة العرب فإنهم يختنون النساء قَالَ ﷺ: «الختان للرجال سنة، وللنساء مكرمة. رواه الجصاص في كتاب أدب القاضي عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(حَدَّثَنَا مُعَاذُ) بضم الميم (ابْنُ فَضَالَةَ) بفتح الفاء وتخفيف المعجمة البصري،

وتبعه الْكِرْمَانِيُّ وزاد: قال ابن بطال: ذهب فقهاء الأمصار إلى وجوب الغسل، وإذا كان في المسألة بعد انقراض الصحابة قولان ثم أجمع العصر بعدهم على أحدهما كان ذلك مسقطاً للخلاف، انتهى.

وقال ابن العربي في «شرح الترمذي»: هذه المسألة عظيمة الموقع في الدين مهمة في مسائل الدين، وقد روي عن جماعة من الصحابة أنهم لم يروا غسلًا إلا من الإنزال، ثم روي أنهم رجعوا عن ذلك، ثم روي عن عمر أنه قال: من خالف ذلك جعلته نكالا، وانعقد الإجماع على وجوب الغسل بالتقاء الختانين، وما خالف في ذلك إلا داود ولا يعأ بخلافه، فإنه لولا الخلاف ما عرف، وإنما الأمر الصعب خلاف البخاري في ذلك وحكمه أن الغسل مستحب وهو أحد أئمة الدين وأجل علماء المسلمين معرفة وعدلا وما بهذه المسألة من خلاف فإن الصحابة اختلفوا فيها ثم رجعوا عنها وانفقوا على وجوب الغسل بالتقاءهما وإن لم ينزل ثم بسط ابن العربي في تضعيف رواية: «الماء من الماء» وقال: العجب من البخاري أن يساوي بين حديث عائشة في إيجاب الغسل وبين حديث عثمان وأبي في نفي الغسل إلى آخر ما بسط في تضعيف حديث عثمان وأبي. وتعقب عليه الحافظ في «الفتح» وتعقب أيضًا على حكاية الإجماع وقال: إن الخلاف كان مشهورا بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم، لكن الجمهور على إيجاب الغسل وهو الصواب، انتهى.

وتعقب عليه الْعَيْنِيُّ بقصة عمر المعروفة في المشاورة في ذلك عن الصحابة وقوله: قد اختلفتم وأنتم أهل بدر الأخيار، فكيف بالناس بعدكم؟ فقال علي: يا أمير المؤمنين إن إردت أن تعلم ذلك فاسأل عن أزواج النبي ﷺ، فأرسل إلى عائشة فقالت: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، فقال عمر عند ذلك: لا أسمع أحدا يقول: الماء من الماء إلا جعلته نكالا، قال الطحاوي: فهذا عمر قد حمل الناس على هذا بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ فلم ينكر ذلك عليه منكر.

قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَّدهَا

(قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدستوائي: (ح) إشارة إلى التحويل ولا يحسن الواو معه في قوله: (وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين (عَنْ هِشَامٍ) الدستوائي الذي سبق (عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامه المفسر (عَنِ الْحَسَنِ) البصري (عَنْ أَبِي رَافِعٍ) نُفَيْع الصائغ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون، وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة كلهم في الطهارة.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: إِذَا جَلَسَ) أَي: الرَّجُل (بَيْنَ شُعْبَيْهَا) أَي: شَعْب المرأة ولم يمض ذكر الرجل والمرأة لكن السياق يدلّ عليهما من قبيل قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: 32] وقد وقع مصرحاً بهما في رواية لابن المنذر من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إذا غشي الرجل المرأة فقع بين شعبها، الحديث.

(الْأَرْبَعِ)، وَالشَّعْبُ بضم الشين المعجمة وفتح العين جمع شُعْبَةٍ، ويروى: أَشْعُبُهَا جمع: شعب.

قَالَ ابن الأثير الشعبة الطائفة من كل شيء والقطعة منه، والشعب: النواحي، واختلفوا في المراد بالشعب الأربع، ف قيل: هي اليدان والرجلان، وقيل: الرجلان والفخذان، وقيل: الرجلان والشفرة، وقيل: الفخذان والإسكتان وهما ناحيتا الفرج والشفرة طرفا الناحيتين، واختار القاضي عياض أَنَّ المراد من الشعب الأربع نواحيها الأربع، وقال ابن دقيق العيد: الأقرب أن يكون المراد اليدين والرجلين لأنّه أقرب إلى الحقيقة أو هو حقيقة في الجلوس.

(ثُمَّ جَهَّدهَا) بفتح الجيم والهاء أَي: بلغ جهدها فيها، وقيل: بلغ مشقتها يقال: جهدهته واجتهدهته إذا بلغت مشقتها، وقيل: معناه كدّها بحركته، وفي رواية مسلم من طريق شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ: ثُمَّ اجتهده، ورواه أبو داود من طريق شُعْبَةَ وهشام معاً، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ وَأَلْزَقَ الْخِتَانَ بِالْخِتَانِ فَقَدْ وَجِبَ الْغَسْلُ أَي: موضع الختان بموضع الختان، لأنّ الختان اسم للفعل، وهذا يدل على أَنَّ الجهد ههنا كناية عَنْ معالجة الإيلاج، وقيل: الجهد هو الجماع فمعنى جهدها

فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ

جامعها ، وإنما كنى بذلك للاجتناب عن التفوه بما يفحش ذكره صريحًا .
(فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ) ومطابقة الحديث للترجمة من جهة قوله : ثم جهدها فإنه
مفسر بالجماع كما مرّ وهو مقتضى الالتقاء الختانيين ، وقد روى البيهقي من طريق
ابن أبي عروبة ، عَنْ قَتَادَةَ مُخْتَصَرًا وَلَفْظُهُ : إِذَا تَقَى الْخَتَانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ ،
وهذا مطابق للفظ الترجمة فكأنّ المصنف أشار إلى هذه الرواية كعادته في
التبويب بلفظ إحدى روايات حديث الباب .

وروي أيضًا هذا من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أخرجها الشافعي من طريق
سعيد بن المسيب عنها ولكن في طريقه علي بن زيد وهو ضعيف ، ورواه ابن
ماجة من طريق القاسم بن مُحَمَّدٍ عنها برجال ثقات ، ورواه مسلم من طريق أبي
موسى الأشعري عنها بلفظ : وَمَسَّ الْخَتَانُ الْخَتَانَ بَدَلَ قَوْلِهِ : ثُمَّ جَهْدَهَا ،
والمراد بالمسّ الالتقاء دلّ عليه رواية الترمذي بلفظ : إِذَا جَاوَزَ ، وليس المراد
حقيقة المسّ لأنّه لا يتصور⁽¹⁾ عند غيبوبة الخشفة ولو حصل المسّ قبل الإيلاج
لم يجب الغسل بالإجماع .

قَالَ النَّوَوِيُّ : معنى الحديث أنّ إيجاب الغسل لا يتوقف على الإنزال بل متى
غابت الخشفة في الفرج وجب الغسل وإن لم ينزل ، وتعقّب بأنه يحتمل أن يراد
بالجهد الإنزال لأنّه هو الغاية في الأمر فلا يكون في الحديث دليل على ذلك ،
وأجيب : بأنه قد ورد التصريح بعدم التوقف على الإنزال في بعض طرق الحديث
المذكور ففي رواية مسلم من طريق مطر الورّاق عن الحسن في آخر هذا الحديث
وإن لم ينزل ، ووقع ذلك في رواية قتادة أيضًا رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عَنْ
عَفَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا هَمَامُ وَأَبَانُ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ بِهِ ، وَزَادَ فِي آخِرِهِ أَنْزَلَ أَوْ لَمْ
يَنْزَلْ ، وكذا رواه الدارقطني وصحّحه من طريق عليّ بن سهل عَنْ عَفَانَ ، وكذا
ذكره أبو داود الطيالسي ، عَنْ حماد بن سلمة ، عَنْ قَتَادَةَ فَاَنْتَفَى الْإِحْتِمَالُ
المذكور ، ثم إنّ ذلك ممّا لا خلاف فيه اليوم وقد كان فيه خلاف في الصدر الأوّل
فإنّ جماعة ذهبوا إلى أنّ من وطئ في الفرج ولم ينزل فليس عليه غسل .

(1) لأنّ ختانهما في أعلى الفرج فوق مخرج البول الذي هو فوق مدخل الذكر ولا يمسه الذكر في
الجماع .

وممن رأى أن لا غسل من الإيلاج في الفرج إن لم يكن إنزال عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن أبي وقاص، وابن مسعود، ورافع بن خديج، وأبو سعيد الخدري، وأبي بن كعب، وأبو أيوب الأنصاري، وابن عباس، والنعمان بن بشير، وزيد بن ثابت، وجمهرة الأنصار رضي الله عنهم، وهو قول عطاء بن أبي رباح، وأبي سلمة ابن عبد الرحمن، وهشام بن عروة، والأعمش، وبه قالت الظاهرية، واحتجوا في ذلك بأحاديث:

منها: ما رواه البخاري من حديث زيد بن خالد رضي الله عنه على ما يجيء في الباب الآتي وأخرجه مسلم أيضًا والطحاوي وأخرجه البزار أيضًا ولفظه عن زيد بن خالد الجهني أنه سأل عثمان رضي الله عنه عن الرجل يجامع ولا ينزل فقال: ليس عليه إلا الوضوء، وقال عثمان: أشهد أنني سمعت ذلك من رسول الله ﷺ.

ومنها: حديث أبي بن كعب رضي الله عنه رواه مسلم حدثنا أبو الربيع الأنصاري، ثنا حماد، عن هشام بن عروة، وحدثنا أبو كريب واللفظ له قال: ثنا أبو معاوية قال: ثنا هشام عن أبيه، عن أبي أيوب، عن أبي بن كعب قال: سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يصيب المرأة ثم يكسل فقال: «يغسل ما أصابه من المرأة ثم يتوضأ». وأخرجه أيضًا ابن أبي شيبة وأحمد والطحاوي.

ومنها: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه البخاري ومسلم عنه: أن رسول الله ﷺ مر على رجل من الأنصار فأرسل إليه فخرج ورأسه يقطر فقال: لعلنا أعجلناك، قال: نعم يا رسول الله، قال: «إذا أعجلت أو قحطت فلا غسل عليك وعليك الوضوء»، وأخرجه الطحاوي أيضًا عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قلت لإخواني من الأنصار: اتركوا الأمر كما يقولون: الماء من الماء أرايتم أن اغتسل فقالوا: لا والله حتى لا يكون في نفسك حرج مما قضى الله ورسوله وأخرجه أبو العباس السراج في مسنده ثنا روح بن عبادة عن زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار أن ابن عياض أخبره أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه كان ينزل في دارهم وأن أبا سعيد أخبره أنه كان يقول لأصحابه: أرايتم لو اغتسلت وأنا أعرف أنه كما تقولون قالوا: لا حتى لا يكون في نفسك

خرج مما قضى الله ورسوله في الرجل يأتي امرأته ولا ينزل وأخرج مسلم أيضاً عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ قال: «الماء من الماء».

ومنها: حديث أبي أيوب رضي الله عنه أخرجه ابن ماجة والطحاوي عنه قال: قال النبي ﷺ: «الماء من الماء».

ومنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه الطحاوي عنه قال: بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى رجل من الأنصار فأبطأ فقال: «ما حبسك» قال: كنت أصبت من أهلي فلما جاءني رسولك اغتسلت من غير أن أحدث شيئاً، فقال رسول الله ﷺ: «الماء من الماء والغسل على من أنزل».

ومنها: حديث عتيان الأنصاري رواه أحمد عنه أو ابن عتيان الأنصاري قال: قلت: يا نبي الله إني كنت مع أهلي فلما سمعت صوتك أفلعت فاغتسلت، فقال رسول الله ﷺ: «الماء من الماء».

ومنها: حديث رافع بن خديج أخرجه الطبراني وأحمد عنه نادى رسول الله ﷺ وأنا على بطن امرأتي فقمتم ولم أنزل فاغتسلت فأخبرته أنك دعوتني وأنا على بطن امرأتي فقمتم ولم أنزل فاغتسلت، فقال رسول الله ﷺ: «لا عليك الماء من الماء».

ومنها: حديث عبد الرحمن بن عوف أخرجه أبو يعلى عنه قال انطلق رسول الله ﷺ في طلب رجل من الأنصار فدعاه فخرج الأنصاري ورأسه يقطر ماء فقال رسول الله ﷺ: «ما لرأسك» قال: دعوتني وأنا مع أهلي فخفت أن أحتبس عليك فعجلت فقمتم وصبت علي الماء ثم خرجت، فقال: «هلكت أنزلت» قال: لا، قال: «إذا فعلت ذلك فلا تغتسلن اغسل ما مس المرأة منك وتوضأ وضوءك للصلاة فإن الماء من الماء» وأخرجه البزار أيضاً.

ومنها: حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخرجه البزار عنه قال: أرسل رسول الله ﷺ إلى رجل من الأنصار فأبطأ عليه فقال: «ما حبسك» قال: كنت حين أتاني رسولك على المرأة فقمتم فاغتسلت، فقال: «وما كان عليك أن لا تغتسل ما لم ينزل» قال: فكان الأنصار يفعلون ذلك.

ومنها: حديث عبد الله بن عبد الله بن عقيل أخرجه معمر بن راشد في جامعه عنه فقال: سلم النبي ﷺ على سعد بن عبادة فلم يأذن له كان على

حاجته، فرجع النَّبِيُّ ﷺ فقام سعد سريعاً فاغتسل، ثم تبعه، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كنت على حاجة فقمتم فاغتسلت، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الماء من الماء»، وحنة الجمهور حديث الباب وحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا سئلت عن الرجل يجمع فلا ينزل، فقالت: فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا منه جميعاً، أخرجه الطحاوي وأخرجه الترمذي أيضاً، ولفظه: إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا وهذا حديث حسن صحيح وأخرجه ابن أبي ماجة أيضاً.

وروى مالك عَنْ يَحْيَى بن سعيد عَنْ سعيد بن المسيب: أَنَّ أَبَا موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أتى عائشة أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ: لقد شق عليّ اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في أمرٍ إِنِّي لأعظم أن أستقبلك به فقالت: ما هو؟ كنت سائلاً عنه أَمَك فسلني عنه فَقَالَ: لها الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل، قالت: إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل، فَقَالَ أَبُو موسى: لا أسأل أحداً عَنْ هذا بعدك أبداً، ورواه الشافعي أيضاً عَنْ مالك، وأخرجه البيهقي من طريقه، وقال الإمام أحمد: هذا إسناد صحيح إلا أنه موقوف على عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقال أبو عمر: هذا الحديث موقوف في الموطأ عند جماعة من روايته.

وروى موسى بن طارق وأبو قرة عَنْ مالك، عَنْ يَحْيَى بن سعيد، عَنْ سعيد ابن المسيب، عَنْ أَبِي موسى عائشة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إذا التقى الختانان وجب الغسل»، ولم يتابع على رفعه عَنْ مالك، وأخرج الطحاوي أيضاً عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً عَنْ جَابِر بن عبد الله قَالَ: أخبرني أُمُّ كُلثوم، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجْمَعُ أَهْلَهُ ثُمَّ يَكْسِلُ هَلْ عَلَيْهِ مِنْ غَسَلٍ؟ وعائشة جالسة فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل».

قالوا: فهذه الآثار تخبر عَنْ رسول الله ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ إِذَا جَامَعَ إِنْ لَمْ يَنْزِلْ، فَإِنْ قَالَتِ الطائفة الأولى هذه الآثار تخبر عَنْ فعل رسول الله ﷺ وقد يجوز أن يفعل ما ليس عليه بطريق الاستحباب لا بطريق الوجوب فلا يتم الاستدلال بها والآثار الأول تخبر عما يجب وما لا يجب فهي أولى، وأجاب الجمهور عنه أَنَّ هذه الآثار على نوعين:

أحدهم: «الماء من الماء» لا غير فهذا ابن عباس قد روي عنه أَنَّهُ قَالَ

مراد رسول الله ﷺ من هذا أن يكون في الاحتلام، وأخرج الترمذي عن علي بن حجر، عن شريك، عن أبي الحجاج، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: إنما الماء من الماء في الاحتلام يعني: إذا رأى أنه يجمع ثم لم ينزل فلا غسل عليه.

والنوع الآخر: الذي فيه الأمر وأخبر فيه بالقصة وأنه لا غسل في ذلك حتى يكون الماء، قد جاء خلاف ذلك عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو حديث أبي هريرة المذكور في الباب وهذا ناسخ لتلك الآثار، فإن قيل: ليس فيه دليل النسخ لعدم التعرض إلى شيء من التاريخ.

فالجواب: أنه قد جاء ما يدل على النسخ صريحاً روى أبو داود ثنا أحمد ابن صالح ثنا ابن وهب قال أخبرني عمرو يعني ابن الحارث عن ابن شهاب قال: حدثني بعض من أَرْضَى أَن سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا جَعَلَ ذَلِكَ رَخْصَةً لِلنَّاسِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِقَلَّةِ الثِّيَابِ ثُمَّ أَمَرْنَا بِالْغُسْلِ وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يَعْنِي: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا، وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ قَالَ: نَا مُبَشَّرُ الْحَلْبِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ أَبِي غَسَّانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ أَنَّ الْفَتِيَّا الَّتِي كَانُوا يَفْتُونَ: أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ كَانَتْ رَخْصَةً رَخَّصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْإِسْتِغْسَالِ بَعْدَ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، فَإِنْ قِيلَ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مَجْهُولٌ وَهُوَ قَوْلُهُ حَدَّثَنِي بَعْضٌ مِنْ أَرْضَى.

فالجواب: أن الظاهر أنه أبو حازم سلمة بن دينار الأعرج لأن البيهقي روى هذا الحديث، ثم قال: ورويناه بإسناد آخر موصول عن أبي حازم، عن سهل بن سعد والحديث محفوظ عن سهل، عن أبي بن كعب كما أخرجه أبو داود، وقال ابن عبد البر في الاستذكار إنما رواه ابن شهاب عن أبي حازم وهو حديث صحيح ثابت بنقل العدول له، وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه قال: ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن محمد بن إسحاق، عن زيد بن أبي حبيب، عن معمر بن أبي حبيبة مولى ابنة صفوان، عن عبيد بن رفاع بن رافع، عن أبيه رفاع ابن رافع قال: بينا أنا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذ دخل عليه رجل،

فَقَالَ: يا أمير المؤمنين هذا زيد بن ثابت يفتي الناس في المسجد برأيه في الغسل من الجنابة فَقَالَ عمر: عليّ به، فجاء زيد فلمّا رآه قَالَ: أي عدو نفسه قد بُلِّغْتُ أنك تفتي الناس برأيك فَقَالَ: يا أمير المؤمنين بالله ما فعلت لكّتي سمعت من أعمامي حديثًا فحدّثت به من أبي أيوب، ومن أبيّ بن كعب، ومن رفاعه بن رافع، فأقبل عمر على رفاعه بن رافع فَقَالَ: وقد كنتم تفعلون ذلك إذا أصاب أحدكم من المرأة فأكسل، فَقَالَ: قد كنا نفعل ذلك على عهد رسول الله ﷺ فلم يأتنا فيه تحریم ولم يكن من رسول الله ﷺ فيه شيء قاله رسول الله ﷺ تعلم ذلك قَالَ لا أدري فأمر عمر رَضِيَ الله عَنْهُ بجمع المهاجرين والأنصار، فجمعوا له فشاورهم فأشار الناس أن لا غسل في ذلك إلا ما كان من معاذ، وعلي رَضِيَ الله عَنْهُمَا فإنهما قالوا إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل فَقَالَ عمر رَضِيَ الله عَنْهُ هذا وأنتم أصحاب بدر وقد اختلفتم فمن بعدكم أشدّ اختلافًا قَالَ: فَقَالَ علي: يا أمير المؤمنين إنه ليس أحد أعلم بهذا ممّن سأل رسول الله ﷺ من أزواجه فأرسل إلى حفصة رَضِيَ الله عَنْهَا فقالت: لا علم لي بهذا فأرسل إلى عائشة رَضِيَ الله عَنْهَا، فقالت: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل فَقَالَ عمر: لا أسمع برجل فعل ذلك إلا أوجعته ضربًا.

ورواه الطحاوي أيضًا وفيه: لا أعلم أحدا فعله ثم لم يغتسل إلا جعلته نكالا، ولم يتقن الكلام أحد في هذا الباب مثل الإمام الحافظ أبي جعفر الطحاوي فإن أراد أحد أن يتقنه فعله بكتابه معاني الآثار وشرحه الذي عمله محمود العيّني المسمى بمباني الأخبار، فإن قيل ادّعى بعضهم أنّ التنصيص على الشيء باسم العلم يوجب نفي الحكم عمّا عداه لأنّ الأنصار فهموا عدم وجوب الغسل بالإكسال من قوله عَلَيْهِ السَّلَام الماء من الماء أي: الاغتسال واجب بالمنيّ فالماء الأوّل: هو المطهر، والثاني: هو المني ومن للسببية والأنصار كانوا من أهل اللسان وفصحاء العرب وقد فهموا التخصيص منه حتى استدلوا به على نفي وجوب الاغتسال بالإكسال لعدم الماء ولو لم يكن التنصيص باسم العلم موجبا للنفي لما صحّ استدلالهم على ذلك قاله أبو بكر الدقاق وبعض الحنابلة، فالجواب أنّ ذلك ليس من دلالة التخصيص على التخصيص بل إنما هو من اللام المعرفة الموجبة للاستغراق عند عدم العهد ونحن نقول هذه اللام للاستغراق والانحصار كما فهمت الأنصار ولكن لما دلّ الدليل وهو الإجماع

تَابَعَهُ عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ،

على وجوب الاغتسال من الحيض والنفاس أيضًا بقي الانحصار فيما وراء ذلك مما يتعلق بالمنى وصار المعنى جميع الاغتسالات المتعلقة بالمنى منحصر فيه لا تثبت لغيره، فعلى هذا ينبغي أن لا يجب الغسل بالإكسال لعدم الماء لكنه واجب لثبوت الماء فيه تقديرًا لأنه تارة يثبت عيانًا كما في حقيقة الانزال ومرة دلالة كما في التقاء الختانين فإنه سبب لنزول الماء فأقيم مقامه لكونه أمرًا خفيًا كالنوم أقيم مقام الحدث لتعذر الوقف عليه إلى مقدم من هنا فإن قيل المنسوخ ينبغي أن يكون حكمًا شرعيًا وعدم وجوب الغسل عند عدم الإنزال ثابت بالأصل، فالجواب أن عدمه ثابت بالشرع إذ مفهوم الحصر في إنما يدلّ عليه لأنّ معنى الحصر إثبات المذكور ونفي غير المذكور فيفيد أنه لا ماء من غير الماء، وقال الكِرْمَانِيُّ ثم راجع من الحديثين يعني حديث الماء من الماء وحديث أبي هريرة المذكور في الباب حديث التقاء الختانين لأنه يدلّ بالمنطوق على وجوب الغسل وحديث الماء من الماء بالمفهوم يدل على عدم وحجية المفهوم مختلف فيها وعلى تقدير ثبوتها المنطوق أقوى من المفهوم وعلى هذا التقدير لا يحتاج إلى القول بالنسخ.

وتعقّبه محمود العينيّ بأنّ عدم دعوى الاحتياج إلى النسخ غير صحيح لأنّ المستنبطين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ما وفقوا بين أحاديث هذا الباب المتضادة إلّا بإثبات النسخ على ما ذكر هذا، ثم قال الكِرْمَانِيُّ فإن قلت حديث الالتقاء مطلق وحديث الماء مقيد فيجب حمل المطلق على المقيد، قلت ليس ذلك مطلقًا بل عامًّا لأنّ الالتقاء وصف ترتب الحكم عليه وكلما وجد الوصف وجد الحكم وهذا ليس مقيدًا بل خاصًّا وكأنّه قال بالالتقاء يجب الغسل ثم قال بالالتقاء مع الإنزال يجب الغسل فيصير من باب قوله ﷺ: «أَيُّمَا أَهَابَ دَبِغٌ فَقَدْ طَهَرَ» ثم قوله ﷺ: «دَبَاغُهَا طَهْرُهَا» وإفراد فرد من العام بحكم العام ليس من المخصصات.

(تَابَعَهُ) أي: تابع هشامًا (عَمْرُو) بالواو وهو عمرو (ابْنُ مَرْزُوقٍ) البصري أبو عثمان الباهلي يقال مولاهم وقد صرح بأنّه ابن مرزوق في رواية كريمة، روى عَنْ شُعْبَةَ وزهير بن معاوية وعمران القطان والحمادين وآخرين، قال أبو حاتم كان ثقة من العباد ولم نجد أحدًا من أصحاب شُعْبَةَ كان أحسن حديثًا منه ولم يكن بالبصرة مجالس أكثر من مجلسه كان فيه عشرة آلاف رجل، روى عنه

عَنْ شُعْبَةَ، مِثْلَهُ وَقَالَ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ مِثْلَهُ⁽¹⁾.

الْبُخَارِيُّ فِي أَوَّلِ الدِّيَاتِ وَفِي مَنَاقِبِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَالَ: مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتِينَ وَرَوَى عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا، وَذَكَرَ صَحَابَ أَسْمَاءِ الرِّجَالِ لِلْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ فِي أَفْرَادِ الْبُخَارِيِّ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مُسْلِمًا لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ وَلَا رَوَى لَهُ شَيْئًا، وَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ مَغْلَطَايَ أَنَّ رِوَايَةَ عَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ هَذِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَبَلَةَ عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ وَابْنِ أَبِي عَدِيٍّ كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ، عَنْ شُعْبَةَ وَتَبِعَهُ بَعْضُهُمْ فَهُوَ غَلَطٌ فَإِنَّ ذِكْرَ عَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ فِي إِسْنَادِ مُسْلِمٍ زِيَادَةٌ بَلْ لَمْ يَخْرُجْ مُسْلِمٌ لِعَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ شَيْئًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحَفَازِ.

(عَنْ شُعْبَةَ) أَي: تَابِعَهُ عَمْرِو يَرَوِي عَنْ شُعْبَةَ (مِثْلَهُ) أَي: مِثْلَ حَدِيثِ الْبَابِ وَلَفْظُ مِثْلِهِ سَاقِطٌ عِنْدَ الْأَصِيلِيِّ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ أَوْ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْحَسَنِ نَفْسَهُ لَكِنْ هَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ عَثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ السَّمَكَ فَقَالَ حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الضَّبِّيُّ ثَنَا عَمْرِو بْنُ مَرْزُوقٍ ثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَ سِيَاقِ حَدِيثِ الْبَابِ لَكِنْ فِي رِوَايَتِهِ ثُمَّ أَجْهَدُهَا مِنَ الْإِجْهَادِ وَهَذَا يُؤَيِّدُ أَنَّ شُعْبَةَ رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ لَا عَنْ الْحَسَنِ نَفْسَهُ.

(وَقَالَ مُوسَى) بَنَ إِسْمَاعِيلُ التَّبُودَكِيُّ شَيْخَ الْمُؤَلِّفِ (حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَخْبَرَنَا (أَبَانُ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَخْفِيفِ الْمَوْحِدَةِ مَنْصَرَفًا وَغَيْرَ مَنْصَرَفٍ هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْعَطَارِ الْبَصْرِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بَنَ دَعَامَةَ (قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ) الْبَصْرِيُّ (مِثْلَهُ) وَلَمَّا رَوَى قَتَادَةُ أَوَّلًا بِالْعِنْعِنَةِ وَهُوَ مَدْلَسٌ ذَكَرَ ثَانِيًا بِلَفْظٍ: قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ إِشْعَارًا بِسَمَاعِهِ مِنَ الْحَسَنِ حَتَّى زِيدَ هُنَا فِي نَسْخَةِ الصَّغَانِيِّ هَذَا أَجُودٌ وَأَوْكَدُ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَقَرَأْتُ بِخَطِّ مَغْلَطَايَ أَنَّ رِوَايَةَ مُوسَى هَذِهِ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ أَخْرَجَهَا مِنْ طَرِيقِ عَفَانَ وَهَمَامٍ كِلَاهُمَا عَنْ مُوسَى، عَنْ أَبَانَ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ أَيْضًا بَعْضُهُمْ وَهُوَ تَخْلِيطٌ وَإِنَّمَا أَخْرَجَهَا الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَفَانَ عَنْ هَمَامٍ وَأَبَانَ جَمِيعًا عَنْ قَتَادَةَ فَهَمَامٌ شَيْخُ عَفَانَ لَا رَفِيقَهُ وَأَبَانَ رَفِيقُ هَمَامٍ لَا شَيْخَ شَيْخِهِ وَلَا ذَكَرَ لِمُوسَى أَصْلًا بَلْ عَفَانَ رَوَاهُ عَنْ أَبَانَ كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ مُوسَى فَهُوَ رَفِيقُهُ لَا شَيْخُهُ انْتَهَى.

29 - بَابُ غَسْلِ مَا يُصِيبُ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ

292 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: يَحْيَى، وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ،

وإنما قَالَ هنا وقال وهناك تابعه لأن المتابعة أقوى فَإِنَّ القول أعم من الذكر على سبيل النقل والتحميل ومن الذكر على سبيل المحاورة والمذاكرة فأراد الإشعار بذلك، وقال الكرمانى: واعلم أَنَّهُ يحتمل سماع الْبُخَارِيِّ من عمرو وموسى فلا يجزم بأنّه ذكرهما على سبيل التعليق انتهى .
وذلك لأنّ كليهما من مشايخ الْبُخَارِيِّ لكُتُبهما تعليقان صورة.

29 - بَابُ غَسْلِ مَا يُصِيبُ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ

(بَابُ غَسْلِ مَا يُصِيبُ) الرجل (مِنْ) رطوبة (فَرْجِ الْمَرْأَةِ) ووجه المناسبة بين البابين من حيث إن الإصابة المذكورة تكون عند التقاء الختانين.
(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين عبد الله بن عمرو المشهور بالمقعد، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) ابن سعيد وقد تقدّم ذكرهما في باب قول النَّبِيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ».

(عَنِ الْحُسَيْنِ) أي: ابن ذكوان بفتح المعجمة المعلّم كما في رواية أبي ذر.
(قَالَ: يَحْيَى) أي: قَالَ الحسين قَالَ يَحْيَى بن أبي كثير ولفظ قَالَ في مثل هذا الموضع يحذف في الخط اصطلاحًا.

(وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ) بفتح اللام هو ابن عبد الرحمن بن عوف وأتى بالواو والعاطفة إشعارًا بأنّه حدّثه بغير ذلك أيضًا فهو عطف على مقدّر أي: أَخْبَرَنِي بكذا وَأَخْبَرَنِي بكذا ووقع في رواية مسلم بحذف الواو على الأصل، وقال ابن العربي لم يسمعه الحسين من يَحْيَى فلهاذا قَالَ قال يَحْيَى وفيه أنّه قد وقع في رواية مسلم في هذا الموضع عَنْ الحسين عَنْ يَحْيَى وليس الحسين بمدّلس وعنّنه غير المدّلس محمولة على السَّماع إذا لقيه على الصحيح وقد وقع التصريح في رواية ابن خزيمة في رواية الحسين عَنْ يَحْيَى بالتحديث ولفظه حَدَّثَنِي يَحْيَى بن أبي كثير وأيضًا لم ينفرد به الحسين فقد رواه عَنْ يَحْيَى معاوية بن سلام أخرجه ابن شاهين وشيبان عبد الرحمن أخرجه الْبُخَارِيُّ في باب الوضوء من المخرجين.

أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَمْ يُؤْمِنْ؟ قَالَ عُثْمَانُ: «يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ» قَالَ عُثْمَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ، وَطَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَأَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَأَمَرُوهُ بِذَلِكَ.

(أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ) بفتح الياء ضدّ اليمين (أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ) بضم الجيم وفتح الهاء وبالنون نسبة إلى جهينة (أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ) مستفتيًا (عُثْمَانَ ابْنَ عَفَّانَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَقَالَ) وفي رواية قَالَ لَهُ: (أَرَأَيْتَ) أي: أخبرني (إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ) أو أمته (فَلَمْ يُؤْمِنْ؟) بضم الياء وسكون الميم أي: لم ينزل المنى أي: ماذا يفعل؟ (قَالَ عُثْمَانُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ («يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ») ممّا أصابه من رطوبة فرج المرأة أي: يجمع بينهما والظاهر أنه يقدم غسل الذكر كما تقدّم.

(قَالَ) وفي رواية وقال: (عُثْمَانُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (سَمِعْتُهُ) أي: الذي أفتيت به من التوضؤ وغسل الذكر (مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ: (فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ) الذي أفتاني به عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ، وَطَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَأَبِيَّ بْنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَأَمَرُوهُ بِذَلِكَ) أي: بغسل الذكر والوضوء والضمير المنصوب في أمره يرجع إلى الرجل المجامع.

وقال الحافظ العسقلاني: فيه التفات لأن الأصل أن يقول فأمروني.

وفيه: أن الظاهر أنه ليس فيه التفات فإنه سأل هؤلاء عن المجامع الذي لم يؤمن فأجابوا له بما أجابوا بالكلام على أصله، ثم ظاهر هذا أنهم أمره بما أمر به عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فليس صريحاً في الرفع لكن في رواية الإسماعيلي فقالوا مثل ذلك وهذا ظاهره الرفع، لأن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أفتاه بذلك وحدّثه به عن النبي ﷺ فالمثلية تقتضي أنهم أيضاً أفتوه وحدّثوه.

وقد صرح الإسماعيلي في رواية أخرى له ولفظه فقالوا مثل ذلك عن النبي ﷺ، وقال الإسماعيلي: لم يقل أحد منهم عن النبي ﷺ غير الحماني وليس هو على شرط هذا الكتاب.

قَالَ: يَحْيَى، وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ⁽¹⁾.

(قَالَ: يَحْيَى وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ)⁽²⁾ وهو معطوف على الإسناد الأول فيكون موصولاً لا معلقاً كما توهم، وقد وقع في رواية مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عَنْ أَبِيهِ بالإسنادين معاً.

(أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ) الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَخْبَرَهُ)⁽³⁾ (أَنَّهُ) أَي: أَبَا أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (سَمِعَ ذَلِكَ) المذكور من غسل الذكر والتوضؤ كوضوء الصلاة (مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ الدارقطني هو وهم لأنَّ أَبَا أَيُّوبَ لم يسمعه من رسول الله ﷺ إنما سمعه من أَبِي بِنِ كَعْبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كما قَالَ هشام، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ.

وأجيب عنه: بأنَّ قوله لم يسمعه نفي والاستدلال بالنفي غير صحيح والظاهر أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بالذات وبواسطة أَبِي لاختلاف السياق ولأنَّ في روايته عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قِصَّةٌ ليست في روايته عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، مع أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ أَكْبَرُ قَدْرًا وَسَنًا وَعِلْمًا مِنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَروايته عَنْ عُرْوَةَ مِنْ بَابِ رِوَايَةِ الْأَقْرَانِ لَأَنَّهُمَا تَابِعِيَانِ فْقِيهَانِ مِنْ طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ وَكَذَلِكَ رِوَايَةُ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ لَأَنَّهُمَا صَحَابِيَانِ كَبِيرَانِ، وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، فَإِنْ قِيلَ قَدْ حَكَى الْأَثَرُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ حَدِيثَ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْمَذْكُورَ فِي هَذَا الْبَابِ مَعْلُولٌ لَأَنَّهُ ثَبِتَ عَنْ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةِ الْفُتُوَى بِخِلَافِ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَكَذَا حَكَى يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ أَنَّهُ شَاذٌ.

فالجواب عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْحَدِيثَ ثَابِتٌ مِنْ جِهَةِ اتِّصَالِ إِسْنَادِهِ وَحِفْظِ رَوَاتِهِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ عِيْنَةَ أَيْضًا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءٍ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَلَيْسَ هُوَ فَرْدًا وَأَمَّا كَوْنُهُمْ أَفْتَوًا بِخِلَافِهِ فَلَا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ لِحَتْمَالِ أَنَّهُ ثَبِتَ عَنْهُمْ نَاسِخُهُ فَذَهَبُوا إِلَيْهِ وَكَمَ مِنْ حَدِيثٍ مَنْسُوخٍ وَهُوَ صَحِيحٌ مِنْ حَيْثُ

(1) طرفه 179 - تحفة 9801، 3477، 10098، 3621 ل، 4997 ل - 81 / 1.

(2) وفي رواية سقط لفظ قال يحيى.

(3) كذا في رواية أبي الوقت والأصيلي بإثبات قوله: أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ أَخْبَرَهُ.

الصناعة الحديثية، وقد ذهب الجمهور إلى أنّ ما دلّ عليه الباب من الاكتفاء بالوضوء إذا لم ينزل منسوخ بما دلّ عليه حديث أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما المذكورين في الباب الذي قبله، والدليل على النسخ ما رواه أحمد وغيره من طريق الزُّهريّ عن سهل بن سعد حدّثني أبي بن كعب أنّ الفتيا التي كانوا يقولون الماء من الماء كانت رخصة خصّ بها رسول الله ﷺ في أوّل الإسلام ثم نهى عن ذلك وأمر بالاغتسال بعد، صحّحه ابن خزيمة وابن حبان كما تقدم.

وقال الإسماعيلي هو صحيح على شرط البخاريّ، وكأنّه لم يطلع على علته فقد اختلفوا في كون الزُّهريّ سمعه من سهل، نعم أخرجه أبو داود وابن خزيمة أيضًا من طريق أبي حازم عن سهل ولهذا الإسناد أيضًا علة أخرى ذكرها ابن أبي حاتم، وفي الجملة هو صالح لأن يحتج به وهو صريح في النسخ على أنّ حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح من حديث الماء من الماء لأنّه بالمنطوق وترك الغسل من حديث الماء من الماء بالمفهوم أو بالمنطوق أيضًا لكن ذاك أصرح منه، وقد روى ابن أبي شيبة وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّه حمل حديث الماء على الماء على صورة مخصوصة وهي ما تقع في المنام من رؤية الجماع وهو تأويل يجمع بين الحديثين من غير معارض وقد سبق.

ثم إنّ مذهب الجمهور: أنّ إيجاب الغسل لا يتوقّف على إنزال المني بل متى غابت الحشفة في الفرج وجب الغسل على الرجل والمرأة ولهذا جاء في رواية أخرى في الصحيح وإن لم ينزل، وفي المغني لابن قدامة تغييب الحشفة في الفرج هو الموجب للغسل سواء كان الفرج قبلًا أو دبرًا من كلّ حيوان آدمي أو بهيمي حيًّا أو ميتًا طائعًا أو مكروهًا نائمًا أو مستيقظًا انتهى.

وقال أصحابنا والتقاء الختانيين يوجب الغسل أي: مع تواري الحشفة فإنّ نفس ملاقة الفرج بالفرج من غير توارٍ لا يوجب الغسل ولكن يوجب الوضوء عندهما خلافاً لمحمد، وفي المحيط أتى امرأته وهي بكر فلا غسل ما لم ينزل لأنّ بقاء البكارة يعلم أنّه لم يوجد الإيلاج ولكن إذا جومت البكر فيما دون الفرج فحبلت فعليهما الغسل لوجود الإنزال لأنّه لا حبل بدونه، وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا يجب الغسل بوطء البهيمة أو الميتة إلّا بالإنزال.

293 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو أَيُّوبَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ، أَنَّهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَلَمْ يُنْزَلْ؟ قَالَ: «يَغْسِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ،.....»

فائدة:

في قوله: «الماء من الماء» جناس تام، والمراد بالماء الأول: ماء الغسل، وبالثاني: المني، وذكر الشافعي: أن كلام العرب يقتضي أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع وإن لم يكن معه إنزال قَالَ: فَإِنَّ كُلَّ مَنْ خَوَّطَبَ بِأَنَّ فُلَانًا أَجْنَبَ مِنْ فُلَانَةٍ عَقْلَ أَنَّهُ أَصَابَهَا وَإِنْ لَمْ يَنْزَلْ قَالَ: وَلَمْ يَخْتَلَفْ أَنَّ الزَّنا الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْحَدُّ هُوَ الْجَمَاعُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِنْزَالٌ، وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِيْجَابُ الْغُسْلِ بِالْإِيْلَاجِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِنْزَالِ نَظِيرُ إِيْجَابِ الْوُضُوءِ بِمَسِّ الذَّكَرِ إِلَى (1) خُرُوجِ الْبَوْلِ فَهُمَا مُتَّفَقَانِ دَلِيلًا وَتَعْلِيلًا، فَافْهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ بِالْمَهْمَلَةِ فِيهِمَا، قَالَ: (حَدَّثَنِي يَحْيَى) الْقَطَّانُ وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُمَا فِي كِتَابِ الْإِيْمَانِ.

(عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ) ابْنُ الزَّيْبِرِ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي (2) أَبِي قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو أَيُّوبَ) الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ) وَفِي الرَّوَايَةِ السَّابِقَةِ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلَا وَاسْطَةً وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ الْحَدِيثَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى وَإِنْ تَوَافَقًا فِي بَعْضٍ فَيَكُونُ سَمْعُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَرَّةً وَمِنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ مَرَّةً أُخْرَى فَذَكَرَهُ لِلتَّقْوِيَةِ أَوْ لُغْرَضٍ آخَرِ.

(إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ) وَفِي رَوَايَةِ امْرَأَتِهِ (فَلَمْ يُنْزَلْ؟) وَفِي الرَّوَايَةِ السَّابِقَةِ فَلَمْ يُنْ، (قَالَ) ﷺ (يَغْسِلُ) الرَّجُلَ الْمَذْكُورَ (مَا) أَي: الْعَضْوُ الَّذِي (مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ) أَي: مِنَ الرَّجُلِ أَي: مِنْ أَعْضَائِهِ وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَغْسِلُ الْعَضْوَ الَّذِي مَسَّ فَرْجَ الْمَرْأَةِ فَيَكُونُ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيرُ أَوْ هُوَ مِنْ إِطْلَاقِ اللَّزَامِ وَهُوَ مَسَّ الْمَرْأَةَ وَإِرَادَةُ الْمَلْزُومَ وَهُوَ إِصَابَةُ رَطُوبَةٍ فَرْجَهَا.

(1) وَفِي رَوَايَةٍ: إِلَى خُرُوجِ الْمَذْيِ وَهُوَ الظَّاهِرُ.

(2) يَعْنِي أَبَاهُ عُرْوَةَ.

ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «الْغَسْلُ أَحَوْطُ، وَذَاكَ الْآخِرُ، وَإِنَّمَا بَيَّنَّا لاختلافهم»⁽¹⁾.

(ثُمَّ يَتَوَضَّأُ) وضوءه للصلاة كما في رواية عبد الرزاق عن الثوري عن هشام وفيه التصريح بتأخير الوضوء عن غسل ما يصيبه من المرأة.
(وَيُصَلِّي) أي: من غير اغتسال وهذا أصرح في الدلالة على ترك الغسل من الحديث الذي قبله.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) يعني به نفسه (الْغَسْلُ) بضم الغين أي: الاغتسال من الإيلاج وإن لم ينزل (أَحَوْطُ) أي: أكثر احتياطاً في أمر الدين من الاكتفاء بغسل الفرج والوضوء المذكورين في الحديث.

(وَذَاكَ) أي: والحال أن الاغتسال من الجماع من غير إنزال هو (الْآخِرُ) بالمد وكسر الخاء المعجمة من غير ياء مثناة تحتية أي: آخر الأمرين من الشارع أو من اجتهاد الأئمة.

وفي رواية أبي ذر الأخير على وزن فعيل، ويستفاد منه أن حديث هذا الباب منسوخ بحديث الاغتسال، وعكس أكثر الشراح فقالوا هو إشارة إلى أن حديث الباب غير منسوخ بل ناسخ لما قبله بمعنى أن ذلك الحديث الذي ذكرناه في هذا الباب هو الآخر أي: آخر الأحاديث في هذا الباب والمنسوخ لا يكون آخرًا وإنما بيّنًا، وفي رواية: (وَإِنَّمَا بَيَّنَّا) بالواو وهو يؤيد كون قوله وذلك الآخر كلاماً لا تركيباً توصيفياً كما يفهم من عبارة بعض الشراح، وفي أخرى بيّناه بالضمير (لاختلافهم) أي: إنما ذكرناه لأجل بيان اختلاف الصحابة في الوجوب وعدمه أو لاختلاف المحدثين في صحة هذا الحديث الأخير وعدم صحته.

وفي رواية كريمة وابن عساكر وإنما بيّننا اختلافهم، وفي نسخة الصغاني إنما بيّننا الحديث الآخر لاختلافهم والماء أنقى، وقد استشكل ابن العربي كلام البخاري رحمه الله في هذا لمخالفته الجمهور فإن إيجاب الغسل أطبق عليه الصحابة ومن بعدهم وما خالف فيه إلا داود ولا عبرة بخلافه وإنما الأمر الصعب مخالفة البخاري وحكمه بأن الغسل مستحب وهو أحد أئمة الدين وأجلّة

(1) تحفة: 12. أخرجه مسلم في الحيض باب إنما الماء من الماء رقم (346).

علماء المسلمين ثم أخذ يتكلّم في تضعيف حديث الباب بما لا يقبل منه .

ثم قَالَ : ويحتمل أن يكون مراده بقوله الغسل أحوط أي : في الدين وهو باب مشهور في أصول الدين .

ثم قَالَ : وهو الأشبه بإمامته وعلمه وجلالته .

وقال الحافظ العسقلاني : وهو الظاهر من تصرّفه فإنّه لم يترجم بجواز ترك الغسل وإنّما ترجم ببعض ما يستفاد من الحديث من غير هذه المسألة كما استدلّ به على إيجاب الوضوء فيما تقدّم .

وأما نفي ابن العربي الخلاف فمعترض عليه فإنّه مشهور بين الصحابة ثبت عن جماعة منهم انتهى .

وتعقبه محمود العيّنيّ : بأنّه لقائل أن يقول انعقد الإجماع عليه فارتفع الخلاف بيانه ما رواه الطحاوي حَدَّثَنَا روح بن الفرّح قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بن عبد الله بن بكير قَالَ : حَدَّثَنِي الليث قَالَ : حَدَّثَنِي معمر بن أبي حبيّة بضم الحاء المهملة وفتح الباء آخر الحروف المكرّرة فهي حيّة بنت مرّة بن عمرو بن عبد الله ابن عمرو بن شعيب قاله الزبير .

وقال ابن ماکولا : ومن قال فيه ابن حيّة فقد غلط ومعمّر هذا يروي عن عبد الله بن عديّ قَالَ تذاكر أصحاب رسول الله ﷺ عند عمر بن الخطّاب رَضِيَ الله عَنْهُ الغسل من الجنابة فَقَالَ بعضهم إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل .

وقال بعضهم : الماء من الماء قَالَ عمر رَضِيَ الله عَنْهُ قد اختلفتم وأنتم أهل بدر الأخيار فكيف الناس بعدكم فَقَالَ علي بن أبي طلب رَضِيَ الله عَنْهُ يا أمير المؤمنين إن أردت أن تعلم ذلك فأرسل إلى أزواج النّبِيِّ ﷺ فسلهنّ عَنْ ذلك فأرسل إلى عائشة رَضِيَ الله عَنْهَا فقالت إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل فَقَالَ عمر رَضِيَ الله عَنْهُ : عند ذلك لا أسمع أحدا يقول الماء من الماء إلّا جعلته نكالا قَالَ الطحاوي رحمه الله فهذا عمر رَضِيَ الله عَنْهُ قد حمل الناس على هذا بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ فلم ينكر ذلك عليه منكر .

وَادَّعَى ابْنُ الْقَصَارِ أَنَّ الْخِلَافَ ارْتَفَعَ بَيْنَ التَّابِعِينَ .

وفيه نظر لما أَنَّهُ قَدْ قَالَ الْحَطَّائِيُّ أَنَّهُ قَالَ بِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ جَمَاعَةٌ فَسَمِّيَ بَعْضُهُمْ وَمِنَ التَّابِعِينَ الْأَعْمَشُ تَبِعَهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ وَلَكِنَّهُ قَالَ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ بَعْدَ الصَّحَابَةِ غَيْرُهُ .

وفيه نظر لِأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَهُوَ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ : ثنا ابن وهب أَخْبَرَنِي عمرو عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ وَكَانَ أَبُو سَلَمَةَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ، وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ لَا تَطْيِبُ نَفْسِي إِذَا لَمْ أَنْزِلْ حَتَّى أَغْتَسِلَ مِنْ أَجْلِ اخْتِلَافِ النَّاسِ لِأَخْذِ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى .

وقال الشافعي : فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ حَدِيثُ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ ثَابِتٌ لَكِنَّهُ مَنْسُوخٌ إِلَى أَنْ قَالَ فَخَالَفْنَا بَعْضَ أَهْلِ نَاحِيَّتِنَا يَعْنِي مِنَ الْحِجَازِيِّينَ فَقَالُوا : لَا يَجِبُ الْغَسْلُ حَتَّى يَنْزِلَ انْتَهَى .

فَعَرَفَ بِهَذَا أَنَّ الْخِلَافَ كَانَ مَشْهُورًا بَيْنَ التَّابِعِينَ وَمِنْ بَعْدِهِمْ لَكِنِ الْجُمْهُورُ عَلَى إِجْبَابِ الْغَسْلِ قَالَ الطُّحَاوِيُّ : الْجَمَاعُ مَفْسَدٌ لِلصِّيَامِ وَالْحَجِّ ؛ وَمَوْجِبٌ لِلْحَدِّ وَلِلْعَقْرِ سِوَاءِ أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يَنْزِلْ فَكَذَلِكَ يُوجِبُ الْغَسْلُ أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يَنْزِلْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

خاتمة:

قَدْ اشْتَمَلَ كِتَابُ الْغَسْلِ وَمَا مَعَهُ مِنْ أَحْكَامِ الْجَنَابَةِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ وَسْتِينَ حَدِيثًا .

الْمَكْرَرُ مِنْهَا فِيهِ وَفِيهَا مَضَى خَمْسَةٌ وَثَلَاثُونَ حَدِيثًا .

وَالْمَوْصُولُ مِنْهَا أَحَدٌ وَعِشْرُونَ وَالْبَقِيَّةُ تَعْلِيقٌ وَمَتَابَعَةٌ وَالْخَالِصُ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ مِنْهَا وَاحِدٌ مَعْلُوقٌ وَهُوَ حَدِيثٌ بِهِزَ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ وَقَدْ وَافَقَهُ مُسْلِمٌ عَلَى تَخْرِيجِهَا مَا سِوَاهُ وَمَا سِوَى حَدِيثِ جَابِرٍ فِي الْاِكْتِفَاءِ فِي الْغَسْلِ بِصَاعٍ .

وحديث أنس كان يدور على نسائه وهنّ إحدى عشرة امرأة في ليلة وحديثه في الاغتسال مع المرأة من إناء واحد .

وحديث عائشة في صفة غسل المرأة من الجنابة وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين عشرة المعلق منها سبعة والموصول ثلاثة وهي حديث زيد بن خالد عَنْ عَلِيٍّ وَطَلْحَةَ وَالزُبَيْرِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ الْأَخِيرِ فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا عَنْهُمْ فَتَزِيدُ عِدَّةَ الْخَالِصِ مِنَ الْمَرْفُوعِ ثَلَاثَةً وَهِيَ أَيْضًا مِنْ إِفْرَادِهِ عَنْ مُسْلِمٍ ، تَمَّ كِتَابُ الْغُسْلِ ، بِعَوْنِ اللَّهِ ذِي الْمَنِّ وَالْفَضْلِ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

6 - كِتَابُ الْحَيْضِ (1)

(بسم الله الرحمن الرحيم) وعند ابن عساكر والأصيلي لم يوجد هذا.

6 - كِتَابُ الْحَيْضِ

(كتاب الحيض) وفي رواية تقديم كتاب الحيض على البسملة، وفي أخرى: باب الحيض بدل كتاب الحيض والتعبير بالكتاب أولى كما لا يخفى ولما فرغ عما ورد في بيان أحكام الطهارة من الأحداث أصلاً وخلفاً شرع في بيان ما ورد في بيان الحيض الذي هو من الأنجاس وفيه أيضًا: بين الاستحاضة والنفاس، وقدم ما ورد في الحيض على ما ورد في النفاس لكثرة وقوع الحيض بالنسبة إلى وقوع النفاس وله عشرة أسماء الحيض والطمث والضحك والإكبار والإعصار والدراس والعراك والفراك بالفاء والطمس والنفاس ومنه قوله عليه السلام لعائشة: «أنفست».

ثم الحيض في اللغة: السيلان يقال: حاضت السمرة وهي شجرة يسيل منها شيء كالدم، ويقال: الحيض لغة: الدم الخارج يقال: حاضت الأرنب إذا خرج منها الدم.

وفي العباب: التحيض التسييل يقال: حاضت المرأة تحيض حيضًا ومحاضًا ومحيضًا، وعن اللحياني: حاض وجاصّ وخاص بالمهملتين وحاد كلّها بمعنى.

(1) هو لغة: السيلان، وفي عرف الشرع: دم يخرج من قعر رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة؛ والاستحاضة: الدم الخارج في غير أوقاته ويسيل من عرق فمه في أدنى الرحم اسمه العاذل - بالذال المعجمة - كذا في «القسطلاني»، وفي «المجمع»: الحيض دم يميزه القوة المولدة للجنين تدفع إلى الرحم في مجارٍ مخصوصة فإذا كثر وامتأل الرحم ولم يكن فيه جنين أو كان أكثر مما يحتمله ينصب منه، انتهى.

وستأتي الاستحاضة في (باب عرق الاستحاضة) وذكر الإمام البخاري في الكتاب الاستحاضة والنفاس تبعًا، وترجم بالحيض لكثرة أبوابها.

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى.....

والمرأة حائض وهي اللغة الفصيحة الفاشية بغير تاء واختلف النحاة في ذلك فَقَالَ الخليل: لَمَّا لم يكن جاريًا على الفعل كان بمنزلة المنسوب بمعنى ذات حيض كدارع ونابل وتامر ولابن وكذا طالق وطامث وقاعد للآيسة. ومذهب سيبويه: أَنَّ ذلك صفة شيء مذكّر أي: شيء أو إنسان أو شخص حائض.

ومذهب الكوفيّين أَنَّهُ استغنى عَنْ علامة التأنيث لِأَنَّهُ مخصوص بالمؤنث ونقض بخيل بازل وناقاة بازل وضامر فيهما.

وأما معناه في الشرع: فهو دم ينفضه رحم امرأة سليمة عن داءٍ وصغرى. وقال الأزهري: الحيض دم يوجبه رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة من قعر الرحم.

وقال الكرخي: الحيض دم تصير به المرأة بالغة بابتداء خروجه، وقيل: هو دم ممتدّ خارج عَنْ موضع مخصوص وهو القبل أو فهو الدم الخارج في غير أوانه ويسيل من عرق فمه الذي يسيل منه في أدنى الرحم ويسمّى بالعاذل بالمهملة وبالمعجمة وقد مرّ تحقيقه في باب: غسل الدّم، ويقال: الاستحاضة ما تراه المرأة في أقلّ من ثلاثة أيّام أو أكثر من عشرة أيّام.

(و) كتاب (قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى) فقول بالجر عطف على الحيض المضاف إليه للكتاب.

(﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾) وهو مصدر كالمجيء والمبيت أي الحيض والمعنى ويسألونك عَنْ حكم الحيض أي عَنْ حكم الدم الخارج من الفرج.

(﴿قُلْ هُوَ﴾) أي: الحيض (﴿أَذَى﴾) مستقذر يؤذي من يقربه نفرة منه قَالَ الطبري سمّى أذى لنتته وقدره ونجاسته وقال الحَطَّابِيُّ الأذى هو المكروه الذي ليس بشديد ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ أي: فاجتنبوا مجامعتهنّ حال سيلان الدّم أو زمن الحيض أو الفرج فالمحيض أذى يعتزل من المرأة موضعه ولا يتعدّى ذلك إلى بقية بدنّها وهذا هو الاقتصاد بين إفراط اليهود فإنهم كانوا إذا

إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَيُحِبُّ الْمَطَهْرَةَ﴾ ﴿٢٢٢﴾ [البقرة: 222].

حاضت المرأة لم يساكنوها ولم يؤاكلوها وأخرجوها في البيوت وتفريط النصارى فإنهم كانوا يجامعونهن ولا يبالون بحيضهن وإنما وصفه بأنه أذى ورتب الحكم عليه بالفاء إشعاراً بأنه العلة.

﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ تأكيد للحكم وبيان لغايته وهو أن يغتسلن بعد الانقطاع ويدل عليه صريحا قراءة من قرأ يطهرن بالتشديد أي: يتطهرن بمعنى يغتسلن والتزاماً قوله تعالى: ﴿فَإِذَا طَهَّرْنَ فَأَتُوهُنَّ﴾ فإنه يقتضي تأخر جواز الإتيان عن الغسل لكن قال إمامنا الأعظم أبو حنيفة رحمه الله: إن طهرت لأكثر الحيض أو طهرت لأقل الحيض ومضى عليها أدنى وقت الصلاة بقدر أن تقدر على الاغتسال والتحريمة حلّ وطؤها قبل الغسل، لأن الصلاة صارت ديناً في ذمتها فطهرت حكماً.

﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أي: المأتى الذي أمركم به وحلّله لكم.

﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾ من الذنوب ﴿وَيُحِبُّ الْمَطَهْرَةَ﴾ المتنزهين عن الفواحش والأفذار كمجامعة الحائض والإتيان في غير المأتى، وسبب نزول هذه الآية ما رواه مسلم وأبو داود من حديث أنس رضي الله عنه أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة أخرجوها من البيت فسئل النبي ﷺ عن ذلك فنزلت الآية فَقَالَ ﷺ: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح» فأنكرت اليهود ذلك فجاء أسيد بن حضير وعباد بن بشر فقالا: يا رسول الله ألا نجامعن في الحيض يعني خلافاً لليهود فلم يأذن في ذلك وتغيّر وجه رسول الله ﷺ.

وقال الواحدي: السائل هو أبو الدحداح وكذا روى الطبري عن السدي، وفائدة ذكر هذه الآية هنا التنبيه على نجاسة الحيض والإشارة إلى وجوب الاعتزال عنهن في حالة الحيض إلى غير ذلك، هكذا ذكرت الآية كلها في رواية ابن عساكر وفي رواية أبي ذر وأبي الوقت وقع هكذا: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ﴾ إلى قوله: ﴿وَيُحِبُّ الْمَطَهْرَةَ﴾ وفي رواية أخرى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ الآية.

1 - باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْحَيْضِ
وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ»
وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «كَانَ أَوَّلُ مَا أُرْسِلَ الْحَيْضُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ».

1 - باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْحَيْضِ
وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ»

(باب) بالقطع ويجوز بالإضافة إلى قوله: (كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْحَيْضِ) أي: ابتداءه وقد تقدّم إعرابه في أول الكتاب، (وَقَوْلُ) بالجور ويجوز رفعه أيضًا لما لا يخفى (النَّبِيِّ ﷺ) («هَذَا شَيْءٌ»⁽¹⁾ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ) قيل: لأنه من أصل خلقهنّ الذي فيه صلاحهنّ ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ﴾ [الأنبياء: 90] حيث فسّر بأصلحناها للولادة بعد عقرها برء الحيض إليها.

وقد روى الحاكم بإسناد صحيح من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن ابتداء الحيض كان على حواء عليها السلام بعد أن أهبطت من الجنة وكذا رواه ابن المنذر.

وقد روى الطبري وغيره عن ابن عباس وغيره أن قوله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿وَأَمْرًا أَنَّهُ قَائِمَةٌ فَضَحَكْتُ﴾ [هود: 71] أي: حاضت وتلك القصة متقدمة على بني إسرائيل بلا ريب لأنّ إسرائيل هو يعقوب بن اسحاق بن إبراهيم عليهم السلام، وهذا من تعليقات البخاريّ ويذكره موصولاً عقيب هذا ويذكره أيضًا في الباب السادس في جملة حديث ولكن ذكره عقيب هذا بلفظ: هذا أمر بدل شيء وفي الباب السادس بلفظ ذلك بدل هذا إمّا رواية بالمعنى وإمّا إنّه مروى أيضًا.

(وَقَالَ بَعْضُهُمْ) المراد هو عبد الله بن مسعود وعائشة رضي الله عنهما: (كَانَ أَوَّلُ) بالرفع على أنّه اسم كان.

(مَا أُرْسِلَ الْحَيْضُ) بضم الهمزة على صيغة المجهول أيّ كان أول إرسال الحيض (عَلَى) نساء (بَنِي إِسْرَائِيلَ) ويجوز أن يستعمل بنو إسرائيل ويراد به

وَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرُ.

أولاده كما يراد من بني آدم وأولاده والمراد القبيلة كذا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ.

وتعقبه محمود العيني: بأن هذا من حيث اللّغة وأما من حيث العرف فلا يذكر الابن ويراد به الولد حتّى لو أوصى بثلاث ماله لابن زيد وله ابن وبنت لا يدخل البنت فيه دخول البنات في بني آدم بطريق التبعية وقوله والمراد به القبيلة ليس له وجه أصلا لأنّ القبيلة يجمع الكلّ فيدخل فيه الرّجل أيضًا انتهى.

وأنت خبير بضعف هذا الكلام، إن كنت من أول الأفهام، وهذا التعليق إشارة إلى ما أخرجه عبد الرزّاق عنهما ولفظه كان الرّجال والنساء في بني إسرائيل يصلّون جميعًا فكانت المرأة تشرف للرّجل فألقى الله عليهنّ الحيض ومنعهنّ المساجد.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يريد به نفسه وقد سقط في رواية (وَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ) وهو قوله ﷺ: «هذا أمر كتبه الله على بنات آدم».

(أَكْثَرُ) أي: قوّة وقبولا من غيره من الصحابة رضي الله عنهم، وفي بعض النسخ أكبر بالموحدة أي: أعظم وأجل وأكد ثبوتها، وفسّر الْكِرْمَانِيُّ الأكثر بالثاء المثلثة بقوله أي: أشمل لأنّه يتناول بنات إسرائيل وغيرهنّ، وقال الداوودي ليس بينهما مخالفة فإن نساء بني إسرائيل من بنات آدم، وقال الحافظ العسقلانيّ فعلى هذا القول يكون قوله عَلَيْهِ السَّلَام بنات بني آدم عامّا أريد به الخصوص، وقال محمود العينيّ ما أبعد كلام الداوودي في التوفيق بينهما.

نعم نحن ما ننكر أنّ نساء بني إسرائيل من بنات آدم ولكنّ الكلام في الأوليّة فيهما لا تنتفي المخالفة إلا بالتوفيق بين لفظي الأوّل وأبعد من هذا قول هذا القائل عامّ أريد به الخصوص إذ كيف يجوز تخصيص عموم كلام النَّبِيِّ ﷺ بكلام غيره انتهى.

وأنت خبير بأنّه لا تعرّض للأولوية في كلام النَّبِيِّ ﷺ ولئن تنزلنا عن ذلك فوجه التوفيق المذكور يستقيم أيضًا كما لا يخفى، وأما تخصيص عموم كلام

النَّبِيِّ ﷺ بكلام غيره معدم جوازه إذا كان كلام الغير مما يعلم بالاجتهاد وأما ما يحتاج علمه الى النقل والسمع من النَّبِيِّ ﷺ فحكمه حكم المرفوع كما قرّر في موضعه .

نعم الحديث ظاهر في أنّ جميع بنات آدم كتب عليهنّ الحيض إسرائيليات كانت أو غيرهن هذا ، وقال الحافظ العسقلاني ويمكن أن يجمع بينهما مع القول بالعموم بأنّ الذي أرسل على نساء بني إسرائيل طول مكثه بهنّ عقوبة لهنّ لا ابتداء وجوده .

وتعقّبه محمود العينيّ أيضًا : بأنه كيف يقول لا ابتداء وجوده والخبر فيه أوّل ما أرسل وبينه بين كلامه منفاة ، أقول يمكن دفع المنفاة بينهما بأن يحمل إرسال الحيض على إرسال الحيض الذي طال مكثه بهنّ بمعنى أنه لم يطل مكثه قبلهنّ .

نعم هو خلاف الظاهر وأيضاً في أين ورد أنّ الحيض طال مكثه في نساء بني إسرائيل ومن قال بهذا .

ثم قال محمود العينيّ : ولقد حضرني جواب التوفيق من الأنوار الإلهية بعونه ولطفه وهو أنّه يمكن أنّ الله تعالى قطع حيض بني إسرائيل عقوبة لهنّ ولأزواجهن لكثرة عنادهم ومضت على ذلك مدة ثم إنّ الله تعالى رحمهم وأعاد حيض نسائهم وفي حكمة الله تعالى أنّه جعل الحيض سبباً لوجود النسل ألا يرى أنّ المرأة إذا ارتفع حيضها لا تحمل عادة فلماً أعاده عليهنّ كان ذلك أوّل الحيض بالنسبة إلى مدة الانقطاع فأطلق الأوليّة عليه بهذا الاعتبار لأنّها من الأمور النسبية انتهى .

أقول نعم نعم الجواب هذا لو ثبت ذلك رواية ونقلًا ، وعلى تقدير ثبوته يحتاج إلى حمل الحيض على الحيض المعهود كما لا يخفى .

وأجيب عنه في المصاييح : بأنّ المراد بإرسال الحيض إرسال حكمه وهو أن يكون الحيض مانعاً ممّا يمنع الآن وهو ابتدئ بالإسرائيليات وحينئذ يحمل الحديث على قضاء الله تعالى على بنات آدم بوجود الحيض كما هو ظاهر منه هذا .

2 - باب الأمر بالنفساء اذا نُفِسْنَ

294 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ

ابْنَ الْقَاسِمِ،

فائدة:

التي تحيض من الحيوانات المرأة والضبع والخفاش والأرنب ويقال إن الكلبة أيضًا كذلك، وروى أبو داود في سننه عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا الْأَرْنَبُ تحيض وزاد بعضهم: الناقة والوزغة.

2 - باب الأمر بالنفساء اذا نُفِسْنَ

(باب الأمر) الكائن (لِلنَّفْسَاءِ)⁽¹⁾ بضم النون وفتح الفاء مفرد وجمعه نفاس، وقال الجوهري ليس في الكلام فُعْلَاءَ يجمع على فعال غير نَفْسَاءَ وَعُشْرَاءَ وهي الحامل من البهائم، ويجمع أيضًا على نَفْسَاوَاتٍ بضم النون، وقال صاحب المطالع وبالفتح أيضًا ويجمع أيضًا على نَفْسٍ بضمين، ويقال في الواحد نفسى مثل كبرى وبفتح النون أيضًا، وامرأتان نفساوان، ونساء نفاس، والنفاس أيضًا مصدر سَمِيَ به الدم كما يسمى بالحيض مأخوذ من تنفس الرحم بخروج النفس الذي هو الدم، وفي المغرب النفاس مصدر نُفِسَتِ المرأة بضم النون وفتحها إذا ولدت وهي نفساء، والجمع في قوله: (إِذَا نُفِسْنَ) باعتبار الجنس وفي نسخة إذا نَفِسَ وتذكيره باعتبار الشخص أو لعدم الالتباس باختصاص الحيض بالنساء، وترجم بالنفساء إشعارًا بأن ذلك يطلق على الحائض، وسقطت هذه الترجمة في أكثر الروايات.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) وفي رواية ابن عساكر عَلِيٌّ يعني عبد الله وهو المدني يفتح الميم وكسر الدال، قَالَ ابن الأثير منسوب إلى مدينة الرسول عَلَيْهِ السَّلَام على خلاف القياس فإن قياسه المدني، وقال الجوهري تقول في النسبة إلى مدينة الرسول مدني وإلى مدينة المنصور مدني للفرق.

(قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ،

(1) وفي نسخة: بالنفساء أي: الأمر المتعلق بالنفساء.

قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: خَرَجْنَا لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا كُنَّا بِسَرِفٍ حِضْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، قَالَ: «مَا لَكَ أَنْفَسَتْ؟». قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَأَقْضِي.....»

قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي (الْقَاسِمَ) بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ) الصَّدِيقَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (تَقُولُ) وَرَجَالُ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ بَصْرِي وَمَكِّي وَمَدِينِي، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الْأَصْحَاحِي أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْحَجِّ، وَالنَّسَائِيُّ فِيهِ وَفِي الطَّهَارَةِ.

(خَرَجْنَا) حَالُ كَوْنِنَا (لَا نَرَى) بَضْمُ النُّونِ أَيْ: لَا نَظَنَّ وَفِي نَسْخَةٍ بَفَتْحِهَا.
(إِلَّا الْحَجَّ) أَيْ: إِلَّا قَصْدَهُ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَظُنُّونَ امْتِنَاعَ الْعِمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَأَخْبَرَتْ عَنْ اعْتِقَادِهَا أَوْ عَنْ الْغَالِبِ عَنْ حَالِ النَّاسِ أَوْ حَالِ الشَّارِعِ.

(فَلَمَّا كُنَّا) وَفِي رِوَايَةٍ فَلَمَّا كُنْتُ (بَسْرَفٍ) بِفَتْحِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَكُسْرِ الرَّاءِ آخِرُهُ فَاءٌ وَهُوَ اسْمُ مَوْضِعٍ قَرِيبٍ مِنْ مَكَّةَ بَيْنَهُمَا عَشْرَةُ أَمْيَالٍ أَوْ تِسْعَةٌ أَوْ سَبْعَةٌ أَوْ سِتَّةٌ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ وَقَدْ يَصْرَفُ بِاعْتِبَارِ إِرَادَةِ الْمَكَانِ.

(حِضْتُ) بِكُسْرِ الْحَاءِ مِنْ حَاضٍ يَحِيضُ كَبَعْتُ مِنْ بَاعٍ يَبِيعُ.
(فَدَخَلَ عَلَيَّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وَأَنَا أَبْكِي، قَالَ) وَفِي رَايَةٍ فَقَالَ: (مَا لَكَ) بِكُسْرِ الْكَافِ (أَنْفَسَتْ؟) بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَبِضْمِ النُّونِ، قَالَ النَّوَوِيُّ بِضْمِ الْفَاءِ وَفَتْحِهَا فِي الْحِيضِ وَالنَّفَاسِ لَكِنَّ الضَّمَّ فِي الْوِلَادَةِ وَالْفَتْحُ فِي الْحِيضِ أَكْثَرُ وَحَكَى صَاحِبُ الْأَفْعَالِ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، وَفِي شَرْحِ مُسْلِمٍ الْمَشْهُورِ فِي اللُّغَةِ أَنَّ نَفْسَتْ بِفَتْحِ النُّونِ وَكُسْرِ الْفَاءِ وَمَعْنَاهُ حَاضَتْ وَأَمَّا فِي الْوِلَادَةِ فَيُقَالُ نَفَسَتْ بِالضَّمِّ، وَقَالَ الْهَرَوِيُّ نَفَسَتْ بِضْمِ النُّونِ وَفَتْحِهَا فِي الْوِلَادَةِ وَأَمَّا فِي الْحِيضِ بِالْفَتْحِ لَا غَيْرَ.

(قُلْتُ: نَعَمْ) نَفَسْتُ (قَالَ) ﷺ: (إِنَّ هَذَا) الْحِيضَ (أَمْرٌ) أَيْ: شَأْنٌ (كَتَبَهُ اللَّهُ) سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى (عَلَى بَنَاتِ آدَمَ) ابْتِلَاهُنَّ بِهِ لَمَّا فِيهِ صَلَاحُهُنَّ كَمَا تَقَدَّمَ.

(فَأَقْضِي) خُطَابُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَيْ: فَأَدِّي فَإِنَّ الْقَضَاءَ يَأْتِي بِمَعْنَى الْأَدَاءِ وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: 10] أَيْ: فَإِذَا أَدَيْتَ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ.

أُخرجَه مسلم في الحج باب بيان وجوه الإحرام رقم (1211).

3 - باب غَسْلِ الْحَائِضِ رَأْسَ رُؤُوسِهَا وَتَرْجِيلِهِ⁽¹⁾

295 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ،

ومنه: جواز التضحية ببقرة واحدة لجميع نسائه.

ومنه: جواز تضحية الرجل لامرأته، وقال النَّوَوِيُّ هذا محمول على أنه عَلَيْهِ السَّلَام استأذنه في ذلك فَإِنَّ تضحية الإنسان عَنْ غيره لا يجوز إِلَّا بإذنه انتهى.

وهذا في الواجب وأما في الواجب فلا يحتاج إلى الإذن، وقد استدلل به مالك على أَنَّ التضحية بالبقرة أفضل من البدنة، ولا دلالة له فيه والأكثر ومنهم: الشافعي ذهبوا إلى أَنَّ التضحية بالبدنة أفضل من البقرة لتقديم البدنة على البقرة في حديث الجمعة، وقال التيمي: وسيأتي الكلام على هذا الحديث بتمامه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى الأحكام المتعلقة بالحوض منع وجوب الصلاة والصَّوم وجواز فعلهما ودخول المسجد والطواف وقراءة القرآن ومس المصحف والعدَّة الشرعية وحرمة الجماع ويتعلَّق به وجوب الغسل ويزيل حكم الاعتداد بالمشهور وبلغ به المرأة.

3 - باب غَسْلِ الْحَائِضِ رَأْسَ رُؤُوسِهَا وَتَرْجِيلِهِ

(باب غَسْلِ الْحَائِضِ رَأْسَ رُؤُوسِهَا وَتَرْجِيلِهِ) بالجر عطفًا على مدخول الباب وهو بالحجم تسريح شعر الرأس وتنظيفه وتحسينه، وقال ابن السكيت: شعْرُ رَجُلٍ بكسر الجيم وفتحها، إذا لم يكن شديد الجعودة ولا سبطًا تقول منه رَجُلٌ شعره ترجيلًا، ووجه المناسبة بين البابين أن كلاً منهما متعلِّق بالحائض.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أَخْبَرَنَا (مَالِكٌ)

(1) المعنى أن قوله عز اسمه: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: 222] ليس المراد فيه النهي عن القربان مطلقًا بل قربان خاص، ويحتمل عندي أن الإمام البخاري أشار بذلك إلى رد ما روي عن ابن عباس أنه دخل على ميمونة فقالت: أي بني ما لي أراك شعث الرأس؟ فقال: إن أم عمار ترجلني وهي الآن حائض، فقالت: أي بني ليست الحيضة باليد، الحديث، أخرجه ابن أبي شيبة كما في «الْعَيْنِي» فهو من الأصل الثالث عشر من أصول التراجم، ثم لا يذهب عليك ما قال الحافظ: إن الحديث مطابق لما ترجم له من جهة الترجيل، وألحق به الغسل قياسًا أو إشارة إلى الطريق الآتية في (باب مباشرة الحائض) فإنها صريحة في ذلك، انتهى.

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ»⁽¹⁾.

296 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ،

هو ابن أنس الإمام (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَرَجَّالٌ هَذَا الْإِسْنَادُ كُلُّهُمْ مَدَنِيُونَ إِلَّا شَيْخَ الْمُؤَلَّفِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يُوسُفَ فَإِنَّهُ تَنِيْسِي وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي اللَّبَاسِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِي فِي الطَّهَارَةِ وَالْاِعْتِكَافِ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الشَّمَالِ.

(قَالَتْ) أَي: أَنَّهَا قَالَتْ: (كُنْتُ أُرَجِّلُ) شَعْرَ (رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فِيهِ إِضْمَارٌ لِأَنَّ التَّرْجِيلَ لِلشَّعْرِ لَا لِلرَّأْسِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَحَلِّ وَإِرَادَةِ الْحَالِ.

(وَأَنَا حَائِضٌ) وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ التَّرْجِيلُ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَالْحَقُّ بِهِ الْغَسْلُ قِيَاسًا أَوْ إِشَارَةً إِلَى الطَّرِيقِ الْآتِيَةِ فِي بَابِ مَبَاشَرَةِ الْحَائِضِ فَإِنَّهَا صَرِيحَةٌ فِي ذَلِكَ هَذَا، وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا إِذْ لَا وَجْهَ لَوْضَعِ التَّرْجُمَةِ فِي بَابٍ وَإِشَارَةٍ إِلَى مَا فِي بَابٍ آخَرَ.

وَمِنْ فَوَائِدِ الْحَدِيثِ: جَوَازُ تَرْجِيلِ الْحَائِضِ شَعْرَ رَأْسِ زَوْجِهَا وَلَمْ يَخْتَلَفْ أَحَدٌ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا نَقَلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَتْ: أَيُّ بَنِي مَا لِي أَرَاكَ شَعَثَ الرَّأْسِ فَقَالَ: إِنَّ أُمَّ عَمَّارَ تَرْجُلْنِي وَهِيَ الْآنَ حَائِضٌ، فَقَالَتْ: أَيُّ بَنِي؛ لَيْسَتْ الْحَيْضَةُ بِالْيَدِ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ رَأْسَهُ فِي حَجَرٍ إِحْدَانَا وَهِيَ حَائِضٌ. ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمِنْهَا اسْتِخْدَامُ الزَّوْجَةِ بَرِضَاهَا، وَمِنْهَا أَنَّ ذَاتَ الْحَائِضِ طَاهِرَةٌ وَأَنَّ حَيْضَهَا لَا يَمْنَعُ مَلَامَسَتَهَا.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) ابْنُ يَزِيدَ التَّمِيمِيُّ الرَّازِيُّ أَبُو إِسْحَاقَ الْفَرَّاءُ يَعْرِفُ بِالصَّغِيرِ وَكَانَ أَحْمَدُ يَنْكَرُ عَلَى مَنْ يَقُولُ الصَّغِيرَ وَيَقُولُ لَهُ هُوَ الْكَبِيرُ فِي الْعِلْمِ وَالْجَلَالَةِ.

(أَخْبَرَنَا) وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي (هِشَامُ بْنُ يُسُفَ) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصَّنْعَانِيُّ قَاضِي صَنْعَانَ مِنْ أَبْنَاءِ الْفَرَسِ وَهُوَ مِنْ أَكْبَرِ الْيَمَانِيِّينَ وَأَحْفَظُهُمْ

أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامٌ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّهُ سُئِلَ أَتَخْدُمُنِي الْحَائِضُ أَوْ تَذْنُو مِنِّي الْمَرْأَةُ وَهِيَ جُنُبٌ؟ فَقَالَ عُرْوَةُ: كُلُّ ذَلِكَ عَلَيَّ هَيِّنٌ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَخْدُمُنِي وَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ فِي ذَلِكَ بَأْسٌ أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ: «أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ، تَغْنِي رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ حَائِضٌ،

وَاتَقَنَهُم مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتَسْعِينَ وَمِائَةً.

(أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ) بضم الجيم الأولى وفتح الراء هو عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج المكي القرشي المولى أصله رومي وهو أحد العلماء المشهورين وهو أول من صنّف في الإسلام في قول وكان صاحب الكنيتين أبو الوليد وأبو خالد، مات سنة خمسين ومائة وقد جاوز السبعين، قَالَ يَحْيَى بن سعيد كان ابن جريج أثبت من مالك في نافع.

(أَخْبَرَهُمْ) أي: أخبر هشاما ومن في طبقته من السامعين منه.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (هشام) أي: ابن عروة (عَنْ) أيه (عُرْوَةَ) بن الزبير ابن العوام ورجال هذا الإسناد ما بين رازي وصنعاني ومكي ومدني (أَنَّهُ) أي: عروة (سُئِلَ) على صيغة المجهول (أَتَخْدُمُنِي الْحَائِضُ) أي: أيجوز خدمة الحائض لي (أَوْ تَذْنُو) أي: تقرب (مِنِّي الْمَرْأَةُ وَهِيَ جُنُبٌ؟) أي: أو دنوها لي حال كونها جنباً، والجنب يستوي فيه المذكر والمؤنث كما تقدّم فيما قبل.

(فَقَالَ عُرْوَةُ: كُلُّ ذَلِكَ) المذكور من الخدمة والدنو كما في قوله تعالى: ﴿عَوَانًا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: 68] (عَلَيَّ) بتشديد الياء (هَيِّنٌ) بتشديد الياء وقد تخفّف كميت وميت أي: سهل، وفي رواية كلّ ذلك هَيِّن.

(وَكُلُّ ذَلِكَ) من الحائض والجنب (تَخْدُمُنِي وَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ) أنا وغيري (فِي ذَلِكَ بَأْسٌ) أي: حرج وكان مقتضى الظاهر أن يَقُول وليس عليّ في ذلك بَأْسٌ لكنّه قصد بذلك التعميم مبالغة فيه ودخل هو فيه بالقصد الأولي.

(أَخْبَرَنِي عَائِشَةُ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ) من الترجيل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أي: شعر رسول الله ﷺ، وفي رواية: (تَغْنِي رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ) بالهمزة وإنما لم يقل حائضة لعدم الالتباس فلا حاجة إلى الفرق بين المذكر والمؤنث وأما قولهم الحاملة والمرضعة في الاستعمال فلا إرادة تلبّسهما بتلك الصفة بالفعل وإذا أريد تلبّسهما بها بالقوة

وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ، يُذْنِي لَهَا رَأْسَهُ، وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا، فَتَرْجُلُهُ وَهِيَ حَائِضٌ⁽¹⁾.

فيكون بلا تاء قَالَ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾ [الحج: 2] فَإِنْ قُلْتَ لَمْ قِيلَ مُرْضِعَةٌ دُونَ مُرْضِعٍ قُلْتَ الْمُرْضِعَةُ الَّتِي فِي حَالِ الْإِرْضَاعِ تَلْقَمُ ثَدْيَهَا الصَّبِيَّ وَالْمُرْضِعُ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَرْضِعَ وَإِنْ لَمْ تَبَاشِرِ الْإِرْضَاعَ فِي حَالِ وَصْفِهَا بِهِ.

(وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ التَّرْجِيلِ (مُجَاوِرٌ) أَي: مُعْتَكِفٌ وَثَبَتَ هَذَا التَّفْسِيرُ فِي نَسْخَةِ الصَّغَانِي فِي الْأَصْلِ.

(فِي الْمَسْجِدِ) الْمَدَنِيِّ (يُذْنِي) بَضْمُ الْيَاءِ أَي: يَقَرِّبُ (لَهَا) أَي: لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (رَأْسَهُ) الشَّرِيفَةَ (وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا) بَضْمُ الْمَهْمَلَةِ وَكَانَتْ حَجَرَتْهَا الْمِنْفَةَ مِلَاصِقَةً لِلْمَسْجِدِ، (فَتَرْجُلُهُ) أَي: تَرْجُلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَي: شَعْرَ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (وَهِيَ حَائِضٌ) جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ وَقَعَتْ حَالًا.

ويستنبط من الحديث: جواز خدمة الحائض، ودنوها وأما دنو الجنب فبالقياس عليها والجامع اشتراكهما في الحدث الأكبر وهو من باب القياس الجلي لأن الحكم بالفرع أولى لأن الاستقذار في الحائض أكثر من الجنب. ومما يستنبط منه أيضًا: أَنَّ الْمُعْتَكِفَ إِذَا أَخْرَجَ رَأْسَهُ أَوْ يَدَهُ أَوْ رِجْلَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ لَمْ يَبْطُلِ اعْتِكَافُهُ، وَإِنْ مِنْ حَلْفٍ لَا يَدْخُلُ دَارًا أَوْ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا فَادْخُلَ بَعْضُهُ أَوْ أَخْرَجَ بَعْضُهُ لَا يَحْثُ.

ومنه: جواز استخدام الزوجة في الغسل ونحوه برضاها وأما بغير رضاها فلا يجوز لأنَّ عليها تمكين الزوج من نفسها وملازمة بيته فقط، وقال ابن بطال وهو حجة في طهارة الحائض وجواز مباشرتها، وفيه دليل على أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ الْمَنْعُوعَةَ لِلْمُعْتَكِفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَاعْتَكِفُوا فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: 187] لَمْ يَرُدَّ بِهَا كُلُّ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَسِّ وَإِنَّمَا أُريدَ بِهَا الْجَمَاعُ أَوْ مَا دُونَهُ مِنَ الدَّوَاعِي لِلذَّئَةِ، وَفِيهِ تَرْجِيلُ الشَّعْرِ لِلرِّجَالِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الزَّيْنَةِ، وَفِيهِ أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ تَنْزِيهًا لَهُ وَتَعْظِيمًا وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ،

(1) أطرافه 295، 301، 2028، 2031، 2046، 5925 - تحفة 17040.

4 - باب قِرَاءَةِ الرَّجُلِ فِي حَجَرٍ⁽¹⁾ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ

وَكَانَ أَبُو وَائِلٍ :

وحكى ابن مسلمة أنها تدخل هي والجنب وفي رواية يدخل الجنب ولا تدخل الحائض، وفيه حجة على الشافعي في أن المباشرة الخفيفة مثل ما في الحديث لا تنقض الوضوء هذا. وقال الكرمانى: ليس فيه حجة على الشافعي إذ هو لا يَقُولُ بَأَنَّ مَسَّ الشَّعْرِ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ. وقال الحافظ العسقلاني: ولا حجة فيه لأنَّ الاعتكاف لا يشترط فيه الوضوء وليس في الحديث أنَّه عَقِبَ ذَلِكَ الْفِعْلُ بِالصَّلَاةِ وعلى تقدير ذلك فَمَسَّ الشَّعْرَ لا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ. وقال محمود العيني: وليس في الحديث أَيْضًا أَنَّهُ تَوَضَّأَ عَقِبَ ذَلِكَ.

4 - باب قِرَاءَةِ الرَّجُلِ فِي حَجَرٍ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ

(باب قِرَاءَةِ الرَّجُلِ فِي حَجَرٍ) بفتح الحاء وكسرهما وسكون الجيم واحد الحجور ومحله نصب على الحال وكلمة في بمعنى على كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا صَلْبَيْتُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: 71] أي: متكئا أو واضعا رأسه على حجر. (امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ) جملة اسمية وقعت حال.

(وَكَانَ أَبُو وَائِلٍ) شقيق بن سلمة الأسدي أدرك النَّبِيَّ ﷺ ولم يره روى عَنْ

(1) الحجر بكسر الحاء المهملة وفتحها ثم بسكون جيم كما في «الْكُرْمَانِي» واختلفوا في غرض الترجمة والأوجه عندي كما قاله ابن بطال تأييد للحنفية ورد على الشافعية في مسألة خلافية شهيرة وهي جواز حمل المحدث والجنب المصحف بعلاقته، وبه جزم صاحب «التوضيح» كما سيأتي من كلامه في مناسبة الحديث بالباب، قال ابن بطال: غرض البخاري في هذا الباب أن يدل على جواز حمل الحائض المصحف، وقد اختلفوا في حمل الحائض والجنب المصحف بعلاقته، فمنهم من جوز ومنعه الجمهور، انتهى مختصراً. وتعقبه الْكُرْمَانِي بقوله: ليس غرض البخاري أن يدل على جواز حمل الحائض المصحف بل الغرض هو مجرد ما ترجم في الباب عليه، وهو جواز القراءة بقرب موضع النجاسة، وكون المؤمن في حجر الحائض لا يدل على جواز الحمل، ولهذا اتفقوا في جوازه واختلفوا في جواز الحمل، انتهى.

ولا عجب في تعقب الْكُرْمَانِي فإنهم كلهم يتحاشون أن يقولوا في موضع: إن غرض البخاري الرد عليهم، وليست هذه الجرأة إلا للحنفية فإنهم ينادون بصوت جهوري: إن في هذه الترجمة رداً علينا، وأنت خير بأن إثبات المسألة الخلافية الشهيرة أليق بشأن تراجم البخاري من إثبات مسألة إجماعية، والحافظ ابن حجر أيضاً فهم من ترجمة البخاري ما فهمه ابن بطال =

«يُرْسَلُ خَادِمُهُ وَهِيَ حَائِضٌ إِلَى أَبِي رَزِينٍ، فَتَأْتِيهِ بِالْمُصْحَفِ، فَتُمْسِكُهُ بِعِلَاقَتِهِ».

كثير من الصحابة وهو التابعي المشهور، قَالَ يَحْيَى بن معين: ثقة لا يسأل عَنْ مثله.

وقال الواقدي: مات في خلافة عمر بن عبد العزيز وقد تقدّم أَيْضًا في باب: خوف المؤمن أن يحبط عمله، وأثره هذا قد وصله ابن أبي شيبه عنه بإسناد صحيح قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُعْتَمِرٍ كَانَ أَبُو وَائِلٍ (يُرْسَلُ) مِنَ الْإِرْسَالِ (خَادِمُهُ) الخادم اسم لمن يخدم غيره يطلق على الذكر والأنثى فلذلك قَالَ: (وَهِيَ حَائِضٌ إِلَى أَبِي رَزِينٍ) بفتح الراء وكسر الزاي مسعود بن مالك الأسدي الكوفي مولى أبي وائل التابعي.

(فَتَأْتِيهِ) وفي رواية لتأتيه (بِالْمُصْحَفِ، فَتُمْسِكُهُ بِعِلَاقَتِهِ) بكسر العين أي: الخيط الذي يربط ويعلق به كيسه وكذلك علاقة السيف ونحو ذلك، فيستنبط من هذا الأثر: جواز حمل الحائض المصحف بعلاقته وكذلك الجنب، وممن أجاز ذلك عبد الله بن عمر الخطّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعطاء، والحسن البصري، ومجاهد، وطاوس، وأبو وائل، وأبو رزين، وأبو حنيفة، ومالك، والشافعي، والأوزاعي، والثوري، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، والشعبي، والقاسم بن مُحَمَّد.

لكنه جبن أن يفصح ذلك الغرض للبخاري، والدليل على ما قلته إنه فهم ذلك أنه قال: وذلك أي أثر أبي رزين مصير منهما إلى جواز حمل الحائض المصحف لكن من غير مسه، ومناسبتة لحديث عائشة من جهة أنه نظر حمل الحائض العلاقة التي فيها المصحف بحمل الحائض المؤمن الذي يحفظ القرآن لأنه حامله في جوفه، وهو موافق لمذهب أبي حنيفة ومنعه الجمهور وفرقوا بأن الحمل محل بالتعظيم، والاتكاء لا يسمى في العرف حملًا، انتهى. فهذه الترجمة عندي من الأصل الحادي والعشرين الذي أفاده شيخ الهند رحمه الله.

ثم في المسألة اختلاف مشهور، والحمل بعلاقته جائز عند الإمامين: أبي حنيفة وأحمد، وروي ذلك عن الحسن وطاوس والشعبي وغيرهم ومنع منه الإمامان: مالك والشافعي غيرهما كما في «الأوجز»، ووقع الغلط في نقل المذاهب في «الْعَيْنِي» إذ حكى جواز الحمل عن الأئمة الأربعة، وقال في استنباط الأحكام: وممن أجاز ذلك ابن عمرو وعطاء والحسن البصري ومجاهد وطاوس وأبو وائل وأبو رزين وأبو حنيفة ومالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق. والظاهر عندي أنه سقط من الكاتب لفظ: ومنعه قبل قوله: مالك، لا يقال: يشكل عليه ذكر أحمد في هذه الطائفة لأنه يمكن أن يحمل على رواية ضعيفة، فإن الموفق ذكر مذهبه موافقًا لأبي حنيفة، ثم قال: وخرج القاضي رواية أخرى أنه لا يجوز والصحيح جوازه.

وقال ابن بطلال: ورخص في حمله الحاكم وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبير وحماد بن أبي سليمان وأهل الظاهر ومنع الحاكم مسّه بباطن الكف خاصة.

وقال ابن حزم: وقراءة القرآن ومسّ المصحف وذكر الله تعالى جائز كلّ ذلك بوضوء وبلا وضوء وللجنب والحائض وهو قول ربيعة وسعيد بن المسيّب وابن جبير وابن عباس وداود أمّا مسّ المصحف فإن الآثار التي احتجّ بها من لم يجرز للجنب مسّه فإنّه لا يصحّ منها شيء لأنّها إمّا مرسلّة وإمّا صحيفة لا تسند وإمّا عن مجهول، وإمّا عن ضعيف والصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما عن أبي سفيان حديث هرقل الذي فيه قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَاهَلْ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ﴾ الآية [آل عمران: 64] فهذا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد بعث كتابا فيه قرآن إلى النصارى وقد أيقن أنهم يمسّونه، فإن ذكروا حديث ابن عمر رضي الله عنهما نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو قلنا هذا حقّ يلزم اتباعه وليس فيه لا يمسّ المصحف جنب ولا كافر وإنّما فيه أن لا ينال أهل الحرب القرآن فقط وإن قالوا إنّما بعث إلى هرقل بآية واحدة قيل لهم ولم يمنع من غيرها يقال لهم فأنتم أهل قياس فقيسوا فإن لم تقيسوا على الآية ما هو أكثر منها فلا تقيسوا على هذه الآية غيرها، وإن ذكروا قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: 79] قلنا لا حجة فيه لأنّه ليس أمرا وإنّما هو خبر والرّب تعالى لا يقول إلّا حقّا، ولا يجوز أن يصرف لفظ الخبر إلى معنى الأمر إلّا بنصّ جليّ أو إجماع متيقّن فلما رأينا المصحف يمسّه الطاهر وغير الطاهر علمنا أنّه لم يعنّ المصحف وإنّما عنى تعالى كتابا آخر عنده كما جاء عن سعيد بن جبير في هذه الآية هم الملائكة الذين في السماء وكان علقمة إذا أراد أن يتخذ مصحفًا أمر نصرانياً ينسخه له.

وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا بأس أن يحمل الجنب المصحف بعلاقته، وغير المتوضّئ عنده كذلك وأبى ذلك مالك إلّا إن كان في خرج أو تابوت فلا بأس أن يحمله الجنب واليهودي والنصراني قال أبو محمّد: وهذه تفاريق لا دليل على صحتها، انتهى كلامه.

وتعقبه محمود العيّني: بأنّ قوله فإنّ الآثار التي احتجّ بها من لم يجرز للجنب

مَسَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ أَكْثَرَ الْأَثَارِ فِي ذَلِكَ صَحَّاحُ مِنْهَا مَا رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي سَنَنِهِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ مُتَّصِلٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُتَقَلِّدًا السِّيفَ فَدَخَلَ عَلَى أُخْتِهِ وَزَوْجِهَا خَبَّابٍ وَهُمْ يَقْرَأُونَ سُورَةَ طهَ ، فَقَالَ أَعْطُونِي الْكِتَابَ الَّذِي عِنْدَكُمْ فَأَقْرَأْهُ فَقَالَتْ لَهُ أُخْتُهُ : إِنَّكَ رَجَسَ وَلَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ فَقَمَ وَاغْتَسَلَ أَوْ تَوَضَّأَ ، فَقَامَ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ أَخَذَ الْكِتَابَ ، وَالْعَجَبُ مِنْ أَبِي عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ إِذْ ذَكَرَهُ مِنْ سِيرِ ابْنِ إِسْحَاقَ وَقَالَ هُوَ مُعْطَلٌ ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْفَتْحِ الْقَشِيرِيُّ ، وَهَذَا أَعْجَبُ مِنْهُ .

وَقَالَ السَّهِيلِيُّ هُوَ مِنْ أَحَادِيثِ السَّيْرِ ، وَمِنْهَا : مَا رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ أَيْضًا بِسَنَدٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ سَالِمٍ يَحْدُثُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ » وَلَمَّا ذَكَرَهُ الْجَوْزْقَانِيُّ فِي كِتَابِهِ قَالَ هَذَا حَدِيثٌ مَشْهُورٌ حَسَنٌ .

وَمِنْهَا : مَا رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ كِتَابًا فِيهِ لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ ، وَرَوَاهُ فِي الْغُرَائِبِ مِنْ حَدِيثِ إِسْحَاقَ الطَّبَّاعِ عَنْ مَالِكٍ مُسْنَدًا ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَابْنُ الْبَيْهَقِيِّ فِي الشَّعْبِ ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ تَمْنَعُ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ لِلْجَنْبِ وَالْحَائِضِ مِنْهَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْرَأَ أَحَدُنَا الْقُرْآنَ وَهُوَ جَنْبٌ ، قَالَ أَبُو عُمَرَ رَوَيْنَا مِنْ وَجْهِهِ صَحَّاحٌ .

وَمِنْهَا : حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ مَرَّةٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرْفَعُهُ لَا يَحْجِبُهُ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ شَيْءٌ إِلَّا الْجَنْبَ صَحَّاحُهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حَبَانَ وَأَبُو عَلِيٍّ الطُّوسِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالحَاكِمُ وَالبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السُّنَنِ ، وَفِي سَوَالِاتِ الْمَيْمُونِيِّ قَالَ شُعْبَةُ لَيْسَ أَحَدٌ يَحْدُثُ بِحَدِيثٍ أَجُودَ مِنْ ذَا ، وَفِي كَامِلِ ابْنِ عَدِيٍّ عَنْهُ لَمْ يَرَوْهُ عَمَرُو أَحْسَنَ مِنْ هَذَا وَكَانَ شُعْبَةُ يَقُولُ هُوَ ثَلَاثُ رَأْسٍ مَالِيٍّ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى ، وَزَادَ ابْنُ حَبَانَ قَدْ يَتَوَهَّمُ غَيْرَ الْمُتَبَحَّرِ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ يَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ يِعَارِضُ هَذَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَرَادَتْ الذِّكْرَ الَّذِي هُوَ غَيْرُ الْقُرْآنِ وَكَانَ لَا يَقْرَأُ وَهُوَ جَنْبٌ وَيَقْرَأُ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ .

297 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، سَمِعَ زُهَيْرًا، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ،

ومنها: حديث جابر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « لَا يَقْرَأُ الْحَيَّضُ وَلَا الْجَنْبُ وَلَا

النِّسَاءُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ » رواه الدارقطني ثم البيهقي وقال إسناده صحيح .
ومنها: حديث أبي موسى قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا عَلِيَّ لَا تَقْرَأِ الْقُرْآنَ وَأَنْتَ
جَنْبٌ رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ، وَعَنْ الْأَسْوَدِ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ بِسند لا بأس
به وإبراهيم لا يقرأ الجنب، وعن الشَّعْبِيِّ وأبي وائل مثله بزيادة والحائض،
والجواب عَنِ الْكِتَابِ إِلَى هِرْقَلِ أَنَّهُ كَانَ لِمَصْلُحَةِ الْإِبْلَاحِ وَالْإِنْذَارِ وَأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ
بِهِ التَّلَاوَةَ، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْآيَةِ: فَهُوَ أَنَّ تَخْصِيصَ الْمَلَائِكَةِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ
الْمُطَهَّرِينَ خِلَافَ الْأَصْلِ عَلَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ كُلَّهُمْ مُطَهَّرُونَ وَالْمَسَّ وَالْإِطْلَاعَ عَلَيْهِ
إِنَّمَا هُوَ لِبَعْضِهِمْ دُونَ الْجَمِيعِ، ثُمَّ إِنَّ مِطَابَقَةَ هَذَا الْأَثَرِ لِلتَّرْجُمَةِ عَلَى مَا قَالَهُ
صَاحِبُ التَّلْوِيحِ وَتَبِعَهُ صَاحِبُ التَّوْضِيحِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ
حَمْلَ الْحَائِضِ الْعِلَاقَةَ الَّتِي فِيهَا الْمَصْحَفُ نَظَرَهَا بِمَنْ يَحْفَظُ الْقُرْآنَ فَهُوَ حَامِلُهُ
لَأَنَّهُ فِي جَوْفِهِ كَمَا رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ هُوَ فِي جَوْفِهِ وَلَمَّا
قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَرَقَهُ وَهُوَ جَنْبٌ قَالَ فِي جَوْفِهِ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَتَزَلَّ
ثِيَابُ الْحَائِضِ بِمَنْزِلَةِ الْعِلَاقَةِ وَقِرَاءَةُ الرَّجُلِ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْحَفِ لَكُونُهُ فِي جَوْفِهِ.

وتعقبه محمود العيني: بأنَّه في غاية البعد لأنَّ بين قراءة الرجل في حجر
امرأته وبين حمل الحائض المصحف بعلاقته بونا بعيدًا من الجهة التي ذكرت لأنَّ
قوله نظرهما إمَّا تشبيه وإمَّا قياس فإنَّ أراد به التشبيه وهو تشبيه محسوس بمعقول فلا
وجه للتشبيه وإنَّ أراد به القياس فشروطه غير موجودة فيه، ويمكن أن يقال وجه
التطابق بينهما هو جواز الحكم في كلِّ منهما فكذا يجوز قراءة الرَّجُلِ في حجر
الحائض فكذلك يجوز حمل الحائض المصحف بعلاقته وفيه ما فيه فليتأمل.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بالتصغير (الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ) بالبدال المهملة على صيغة
التصغير (سَمِعَ) أي: أنه سمع (زُهَيْرًا) مصغرا هو ابن معاوية بن حديج بالمهملة
المضمومة وفتح الدال المهملة وسكون التحتية وبالجيم وقد مرَّ في باب: لا
يستنجى بروت.

(عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ) بنت شيبه تقدّمت في باب من بدأ بشقِّ رأسه الأيمن
ومنصور هذا هو عبد الرحمن الحجبي البغدادي المكي كان يحجب البيت وهو

أَنَّ أُمَّهُ، حَدَّثَتْهُ أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ يَتَكَيُّ فِي حَجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ» (1).

شيخ كبير وإنما نسبه إلى أمه لأنه اشتهر بها ولأنه روى عنها.
(أَنَّ أُمَّهُ) صفة (حَدَّثَتْهُ أَنَّ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي ومكي وقد أخرج متنه المؤلف في التوحيد أيضًا وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة في الطهارة أنها (حَدَّثَتْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ يَتَكَيُّ» من الاتكاء من باب الافتعال أصله يُوْتَكِي (في حَجْرِي) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ كَذَا صوابه وفي رواية العذري في حجرتي بناء مثناة من فوق وهو وهم، وكلمة في بمعنى على كما تقدّم وفائدة العدول عنه بيان التمكن فيه كتمكّن المظروف في الظرف والمراد بالاتكاء وضع رأسه في حجرها ويدلّ عليه رواية البُخَارِيِّ في كتاب التوحيد كان يقرأ القرآن ورأسه في حجري (وَأَنَا حَائِضٌ) جملة اسمية وقعت حالا من فاعل يتكئ أو من ياء المتكلم في حجري وهو جائز إذا كان بين المضاف والمضاف إليه شدة الاتصال كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَتَيْعَ مَلَّةٌ إِبْرَاهِيمَ حَافِيًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: 123].

(ثُمَّ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ) وفي رواية فيقرأ القرآن واللام لتعريف العهد لأنها أرادت ما قرأه حينئذ ويحتمل الجنس، قَالَ ابن دقيق العيد وفي ذلك إشارة إلى أَنَّ الحائض لا تقرأ القرآن لأنَّ قراءتها لو كانت جائزة لما توهم امتناع القراءة في حجرها حتى يحتاج إلى التنصيص عليها، وفيه جواز ملابسة الحائض لأنها طاهرة وَأَنَّ ذاتها وثيابها على الطهارة ما لم يلحق شيئًا منها نجاسة وهذا مبنيّ على منع القراءة في المواضع المستقدرة، وفيه جواز القراءة بقرب محل النجاسة قاله التَّوَوِّي، وفيه نظر لأن الحائض طاهرة والنجاسة هو الدم وهو غير طاهر في كلّ وقت من أوقات الحيض على أنه على هذا لا يكره قراءة القرآن بحذاء بيت الخلاء ومع هذا ينبغي أن يكره تعظيما للقرآن لأنَّ ما قرب إلى الشيء يأخذ حكمه، وفيه جواز استناد المريض في صلاته إلى الحائض إذا كانت ثيابها طاهرة قاله القرطبي، وفيه شيء، قَالَ صاحب التوضيح وجه مناسبة إدخال حديث

(1) طرفه 7549 - تحفة 17858.

أخرجه مسلم في الحيض باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله رقم (301).

5 - باب مَنْ سَمَّى النَّفَّاسَ حَيْضًا⁽¹⁾

عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في هذا الباب أَنَّ ثِيَابَ الْحَائِضِ بِمَنْزِلَةِ الْعَلَاقَةِ وَالْحَافِظَ لِلْقُرْآنِ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْحَفِ لِأَنَّهُ فِي جُوفِهِ وَهُوَ حَامِلُهُ إِذْ غَرَضُ الْبُخَارِيِّ بِهَذَا الْبَابِ الدَّلَالَةُ عَلَى جَوَازِ حَمْلِ الْحَائِضِ الْمَصْحَفَ وَقَرَأَتِهَا الْقُرْآنَ فَالْمُؤْمِنُ الْحَافِظُ أَكْبَرُ أَوْعِيَّتِهِ وَهِيَ هَذِهِ أَفْضَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي حَجْرِ الْحَائِضِ تَالِيًا لِلْقُرْآنِ.

وتعقبه محمود العيني: بأنه ليس في الحديث إشارة إلى الحمل نعم فيه الاتكاء وهو غير الحمل وكون الرجل في حجر الحائض لا يدل على جواز الحمل بل غرض البُخَارِيِّ الدلالة على جواز القراءة بقرب موضع النجاسة لا على جواز حمل الحائض للمصحف وبهذا رد الكرماني على ابن بطلان في قوله: غرض البخاري في هذا الباب أن يدل على جواز حمل الحائض المصحف وقراءتها القرآن، ورده إنما يستقيم في قوله وقراءتها القرآن لأنه ليس في الباب ما يدل على جواز قراءة الحائض القرآن، وإنما فيه جواز قراءة القرآن في حجر الحائض، وجواز حمل الحائض المصحف بعلاقته والأول في الحديث والثاني في الأثر لكنه غير مطابق للترجمة ولا يقرب منها إلا بالجر الثقيل كما تقدم فتأمل.

5 - باب مَنْ سَمَّى النَّفَّاسَ حَيْضًا

(باب مَنْ سَمَّى النَّفَّاسَ حَيْضًا) قيل هذه الترجمة مقلوبة وكان حقها أن يقال

- (1) إن ههنا إشكالين: الأول: في غرض الترجمة ما هو؟ والثاني: في موافقة الترجمة للحديث فإن في الحديث عكسه، ولذا قيل: إن الترجمة مقلوبة، والصواب (باب من سمى الحيض نفاساً) وأطال الشراح في هذين الأمرين بأقوال مختلفة، قال ابن بطلان: كان حق الترجمة أن يقول: باب من سمى الحيض نفاساً، فلما لم يجد البخاري للنبي ﷺ نصاً في النفاس وحكم دمها في المدة المختلفة، وسمى الحيض نفاساً في هذا الحديث فهم منه أن حكم دم النفس حكم دم الحيض في ترك الصلاة، لأنه إذا كان الحيض نفاساً وجب أن يكون النفاس حيضاً لاشتراكهما في التسمية من جهة اللغة أن الدم هو النفس، ولزم الحكم لما لم ينص عليه مما نص، وحكم للنفساء بترك الصلاة ما دام دمها موجوداً.
- وقال الخطابي: ترجم البخاري بقوله: من سمى النفاس حيضاً، والذي ظنه من ذلك وهم، وأصل هذه الكلمة مأخوذ من النفس وهو الدم، إلا أنهم فرقوا فقالوا: نفست بفتح النون إذا حاضت، وبضم النون إذا ولدت، وتعقبه الكِرْمَانِيُّ بأنه ليس الذي ظنه وهما لأنه إذا ثبت هذا الفرق، والرواية التي هي بالضم صحيحة صح أن يقال حينئذ: سمى النفاس حيضاً، وأيضاً =

من سَمَّى الحيض نفاسًا فإن في حديث الباب أطلق على الحيض النفاس لا عكسه، فقليل يحمل على التقديم والتأخير والتقدير من سَمَّى حيضًا النفاس وهو بعيد، وقيل: يحمل على أنَّ مراده من أطلق النفاس على الحيض فيطابق ما في الخبر بغير تكلف.

وقال المهلب وابن بطلال وغيرهما: لما لم يجد المصنف نصًّا على شرطه في النفاس وحكم دمه ووجد تسمية الحيض نفاسًا في هذا الحديث فهم منه أنَّ حكم دم النفاس حكم دم الحيض في ترك الصلاة وذلك لأنَّه إذا كان الحيض نفاسًا وجب أن يكون النفاس حيضًا لاشتراكهما في التسمية من جهة اللغة لأنَّ الدم هو النفس فلزم الحكم لما لم ينصَّ عليه مما نصَّ وحكم للنفاس بترك الصلاة ما دام الدم موجودًا.

وتعقَّب بأنَّ الترجمة في التسمية لا في الحكم قد نازع الخطَّابيّ في التسوية

يحتمل أن الفرق لم يثبت عنده لغة بل وضعت نفست مفتوح النون ومضمومها عنده للنفاس بمعنى الولادة كما قال بعضهم بعدم الفرق أيضًا بأن اللفظين للحيض والولادة كليهما، وقال ابن المنير: حاصله: كيف يطابق الترجمة الحديث؟ فإنه عكس ما في الترجمة، قلت: للتنبيه على أن حكم النفاس والحيض في منافاة الصلاة ونحوها واحد، وألجأه إلى ذلك أنه لم يجد حديثًا على شرطه في حكم النفاس فاستنبط من هذا الحديث أن حكمهما واحد. وتعقَّب العُتَيْبِيُّ على الكُزْمَانِيِّ وغيره: ومال إلى أن لا فائدة في الترجمة، وأنت خبير بأن شأن البخاري أجل من أن يقال: لا فائدة في ترجمته، وغرضه واضح لا خفاء فيه، وهو اشتراكهما في الأحكام كما أشار إليه الشيخ في التقرير، ونص به شيخ المشايخ في «التراجم» إذ قال: حاصل ما أَرَادَهُ البخاري: أن إطلاق الحيض على النفاس والنفاس على الحيض شائع فيما بين العرب فكانت ما ثبت من الأحكام للحيض ثابتا للنفاس أيضًا، فلم يصرح الشارح بالتفصيل في النفاس، هذا غرضه من حيث القصة، فتدبر وتشكر، انتهى.

وهذا هو غرض الترجمة عندي أن الإمام البخاري لما لم يجد على شرطه أحكاما للنفاس أثبت بالترجمة أن أحكامهما متحدة لاتحاد اللفظ والمعنى، فإن لفظ النفاس مشترك ومعناهما أي: الدم الخارج من الرحم أيضًا متحد، لا يقال: إن بينهما اختلافًا في بعض الأحكام كما سيأتي قريبًا، لأن معناه أن ما يثبت من الأحكام لأحدهما ثابت للآخر إلا ما خصه دليل، وهذا كقوله ﷺ في حديث يعلى بن أمية: «اصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك» مع أن بينهما اختلافًا في بعض الأفعال، قال الحافظ: قال المهلب وغيره: لما لم يجد المصنف نصًّا على شرطه في النفاس ووجد تسمية الحيض نفاسًا في هذا الحديث فهم منه أن حكم دم النفاس حكم دم الحيض، وتعقَّب بأن الترجمة في التسمية لا في الحكم، انتهى.

298 - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أُمِّ سَلَمَةَ، حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهَا

بينهما من حيث الاشتقاق وسيأتي كما سبق.

وقال ابن رشيد وغيره: مراد البخاري رحمه الله أن يثبت أن النفاس هو الأصل في تسمية الدم الخارج والتعبير به تعبیر بالمعنى الأعمّ والتعبير عنه بالحيض تعبیر بالمعنى الأخص فعبّر النبي ﷺ بالأولّ وعبرت أم سلمة بالثاني فالترجمة مطابقة لما عبرت به أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هذا.

وقال محمود العيني: والصواب الذي يقال ههنا على وجهين:

أحدهما: أَنَّ هذه الترجمة لا فائدة في ذكرها لأنه لا يبنى عليها شيء معتد به.

والثاني: أنه لو سلمنا أَنَّ لها فائدة فوجهها أن يقال لَمَّا لم يثبت الفرق عنده بين مفهومي الحيض والنفاس يجوز ذكر أحدهما وإرادة الآخر ففي الحديث ذكر النفاس وأريد الحيض فكذلك المصنّف ذكر النفاس وأراد الحيض هذا فليتأمل، وزاد الكشميهني والحيض نفاساً.

(حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ) وفي رواية مكِّي (ابْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن بشير البلخي التميمي وقد تقدّم في باب من أجاب الفتيا.

(قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو الدستوائي (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة وقد مرّ في باب النهي عن الاستنجاء باليمين.

(عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن بن عوف وقد سبق ذكره في الوحي وعند مسلم قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ (أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ) وفي رواية بنت (أُمِّ سَلَمَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وزينب هذه صحابية وقد تقدّم ذكرها في باب الحياء في العلم.

(حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ) أم المؤمنين أم زينب المذكورة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (حَدَّثَتْهَا)، ورجال هذا الإسناد ما بين بلخي وبصري ويماني ومدني، وفيه رواية تابعي عَنْ صحابية عَنْ صحابية، وفيه أبو سلمة وأم سلمة وليس كنيّتين باعتبار شخص واحد بل سلمة الأول هو ولد ابن عبد الرحمن وسلمة الثاني هو ولد ابن

قَالَتْ: بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، مُضْطَجِعَةً فِي حَمِيصَةٍ، إِذْ حِضْتُ، فَانْسَلْتُ، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي،

عبد الأسد والغرض أنّ أبا سلمة ليس أبا زينب الصحابي، وقد أخرج متنه المؤلف في الصوم والطهارة أيضًا، وأخرجه النسائي في الطهارة أيضًا.

(قَالَتْ: بَيْنَا) بغير ميم أصله بين فأشبع فتحة النون بالألف وهو بميم وبغير ميم ظرف زمان بمعنى المفاجأة مضافة إلى جملة يحتاج إلى جواب يتم به المعنى والأفصح في جوابه أن لا يكون فيه إذ وإذا وههنا جاء الجواب بإذ وهو قوله إذا حضت.

(أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، مُضْطَجِعَةً) إمّا بالرفع على أنّه خبر لقوله وإمّا بالنصب على أنّه حال والخبر هو قوله مع النَّبِيِّ ﷺ (فِي حَمِيصَةٍ) بفتح الحاء المعجمة وكسر الميم وبالصّاد المهملة كساء مرّبع له علّمان، وقيل: الخمائص ثياب من خَزْ ثمان سود وحمّر ولها أعلام ثمانية أيضًا قاله ابن سيّدة، وفي الصّحاح كساء أسود مرّبع وإن لم يكن معلّمًا فليس بخميصة، وفي الغريبين قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الخمائص ثياب خَزْ أو صوف معلّمة وهي سود كانت من لباس النّاس، وقال الحافظ العسقلانيّ: ولم أر في شيء من طرق الحديث بلفظ الخميصة إلّا في هذه الرواية، وأصحاب يَحْيَى ثم أصحاب هشام كلهم قالوا خميلة باللام بدل الصّاد وهو موافق لما في آخر الحديث قيل: والخميلة القطيفة، وقيل: الطنفسة، وقال الخليل: الخميلة ثوب له حَمَلٌ أي: هَذَبٌ وعلى هذا لا منافاة بين الخميصة والخميلة فكانت كساء أسود له أهّداب، وقال ابن سيّدة: الخميلة والخملة القطيفة، وقال السكري: الخميل القطيفة ذات الخمل والخمل هَذَبٌ القطيفة ونحوها مما ينسج ويفضّل له فضول، وزعم النَّوَوِيُّ: أنّ أهل اللغة قالوا هو كلّ ثوب له حَمَلٌ من أيّ لونٍ كان وقيل هي الأسود من الثياب.

(إِذْ حِضْتُ) بكسر المهملة (فَانْسَلْتُ) أي: ذهبت خفية لاحتمال وصول شيء من الدّم إليه ﷺ، ولأنّها تقدّرت نفسها ولم ترتضها لمضاجعته ﷺ فلذلك أذن لها في العود، أو خافت أن يطلب الاستمتاع بها فذهب لتتأهّب لذلك أو خافت أن ينزل الوحي فانسلت لئلا يشغله حركتها عما فيه.

(فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي) وقع في الرواية بكسر الحاء وفتحها فمعنى الفتح

قَالَ: «أَنْفَسْتُ» قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَانِي، فَاضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخَمِيلَةِ⁽¹⁾.

أخذت ثيابي التي ألبسها زمن الحيض لأنّ الحيضة بفتح هي الحيض، ومعنى الكسر أخذت ثيابي التي أعددتها لألبسها حالة الحيض، وقال النَوَوِيُّ الكسر هو الصحيح المشهور، وبه جزم الحَطَّابِيُّ ورجَّح القرطبي رواية الفتح لوروده في بعض طرقه بلفظ حيضي بغير تاء.

(قَالَ) وفي رواية فَقَالَ ﷺ: («أَنْفَسْتُ») بفتح النون وكسر الفاء في نوادر اللحياني ومن خط أبي موسى نَفَسَتِ المرأة تنفَس بالكسر في الماضي والمستقبل إذا حاضت وقيل بضم النون وفتحها قَالَ الحَطَّابِيُّ أصل هذه الكلمة من النفس وهو الدم إلا أنهم فرقوا بين بناء الفعل من الحيض والنفاس فقالوا في الحيض نفست بفتح النون وفي الولادة بضمها انتهى.

وهذا قول كثير من اهل اللغة لكن حكى أبو حاتم عن الأصمعي قَالَ يقال نفست المرأة في الحيض والولادة بضم النون فيهما، وقد ثبت في الرواية بالوجهين من فتح النون وضمها.

(قُلْتُ) أي: قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قلت: (نَعَمْ) نفستُ (فَدَعَانِي) ﷺ (فَاضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخَمِيلَةِ) باللام بدل الصاد وقد مرّ تفسيرها.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز النوم مع الحائض في ثيابها والاضطجاع معها في لحاف واحد، ومنها استحباب اتخاذ المرأة ثياباً للحيض غير ثيابها المعتادة.

ومنها: أنّ عرقها طاهر وقد مرّ أنّ معنى قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: 222] فاجتنبوا وطأهن.

ومنها: التنبيه على أنّ حكم الحيض والنفاس واحد في منع وجوب الصلاة وعدم جواز الصوم ودخول المسجد والطواف وقراءة القرآن ومس المصحف ونحو ذلك، واللّه أعلم.

(1) أطرافه 322، 323، 1929 - تحفة 18270.

أخرجه مسلم في الحيض باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد رقم (296).

6 - بَابُ مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ

299 - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ كِلَانَا جُنُبٌ»⁽¹⁾.

6 - بَابُ مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ

(بَابُ مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ) أي: مباشرة الرجل مع زوجته الحائض والمراد بالمباشرة ههنا مماسة الجلدين لا الجماع فإن الجماع مع الحائض حرام كما سيأتي.

(حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بفتح القاف وكسر الموحدة وسكون الياء التحتانية وبالصاد المهملة هو أبو عامر الكوفي، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أي: الثَّوْرِيُّ وقد تقدّم ذكرهما في باب: علامات المنافق.

(عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر وقد سبق ذكره في باب من جعل لأهل العلم أيّاماً.

(عَنْ إِبْرَاهِيمَ) بن يزيد النخعي فقيه أهل الكوفة صير في الحديث.
(عَنْ) خاله (الْأَسْوَدُ) ابن يزيد من الزيادة كانوا يسمّون آل الأسود أهل الجنة وقد تقدّم ذكرهما في باب من ترك بعض الاختيار.

(عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ورجال هذا الإسناد إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كلهم كوفيون وفيه رواية تابعي عَنْ تَابِعِي عَنْ صَحَابِيَّةٍ، وقد أخرج متنه المؤلف في آخر الصوم، وأخرجه مسلم في الطهارة، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة فيه، والنسائي في عشرة النساء أيضاً.

(قَالَتْ) أي: أَنَّهَا قَالَتْ: (كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ) بالرفع عطفا على الضمير المرفوع في كنت أغتسل وبالنصب على أنّ الواو بمعنى مع.

(ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ كِلَانَا جُنُبٌ) جملة اسمية وقعت حالا ولم يقل جنبان اختيار اللغة الفصيحة في الجنب وهي أن يستوي فيه المذكر والمؤنث والإفراد والتثنية والجمع وإن كان يقال فيه جنبان وجنبون وقد تقدّم تفصيله.

300 - «وَكَانَ يَأْمُرُنِي، فَأَتَزَرُّ، فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ»⁽¹⁾.

301 - «وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ»⁽²⁾.

(وَكَانَ) ﷺ وفي رواية: فكان (يَأْمُرُنِي) بالأتزار (فَأَتَزَرُّ) على صيغة المضارع المعلوم من الافتعال والرواية بتشديد التاء المثناة الفوقية بعد الهمزة وأصله: فَأَتَزَرُّ بهمزة ساكنة بعد الهمزة المفتوحة وأنكر أكثر النحاة الإدغام حتى قَالَ صاحب المفصل: إِنَّهُ خَطَأٌ لَكِنْ نَقَلَ غَيْرُهُ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَحَكَاهُ الصَّغَانِيُّ فِي مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: إِنَّهُ مَقْصُودٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَمِنْهُ: قِرَاءَةُ ابْنِ مَحِيصَنٍ: (فَلْيُؤَادِ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتُهُ)، وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ وَعَوَامُ الْمُحَدِّثِينَ: يَحَرِّفُونَهُ فَيَقْرَءُونَهُ بِالْأَلْفِ وَتَاءٍ مُشَدَّدَةٍ وَلَا وَجْهَ لَهُ، لِأَنَّهُ افْتَعَلَ مِنَ الْإِزَارِ فَفَاءُ هَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ هَمْزَةِ الْمُضَارَعَةِ الْمَفْتُوحَةِ هَذَا، فَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ: فَأَتَزَرُّ بِالْمَدِّ لِأَنَّ الْهَمْزَتَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَتَا وَكَانَتِ الْأُولَى: مُتَحَرِّكَةً، وَالثَّانِيَةُ: سَاكِنَةً أَبْدَلَتِ الثَّانِيَةَ حَرْفَ عِلَّةٍ مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ الْأُولَى كَذَا قَالَهُ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ مَا حَاصِلُهُ: أَنَّ مَنْ قَالَ أَنَّ أَتَزَرُّ بِالْإِدْغَامِ خَطَأٌ فَقَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ مِنْ فَصَحَاءِ الْعَرَبِ حُجَّةٌ فِي جَوَازِهِ فَالْمَخْطِئُ مَخْطِئٌ.

وتعقبه محمود العيني: بأنه إنما يصح ما ادّعه إذا ثبت عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ بِالْإِدْغَامِ: وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْخَطَأُ مِنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ أَوْ مِنْ عَوَامِ الْمُحَدِّثِينَ فَلَا هَذَا.

وأنت خبير بأنَّ الْكِرْمَانِيَّ لم يجزم بثبوته عنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، بل تردّد في ذلك حيث قَالَ بعد ذلك، أو أَنَّهُ وَقَعَ مِنَ الرِّوَاةِ عَنْهَا.

(فَيُبَاشِرُنِي) بملاقاة بشرته ببشرتي لا بالجماع، لأنّه حرام وقت الحيض.

(وَأَنَا حَائِضٌ وَكَانَ) ﷺ (يُخْرِجُ رَأْسَهُ) مِنَ الْمَسْجِدِ (إِلَيَّ) أَي: وَأَنَا فِي حَجْرَتِي (وَهُوَ) ﷺ (مُعْتَكِفٌ) فِي الْمَسْجِدِ (فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ) جُمْلَةً حَالِيَةً كَالأُولَى وَكَقَوْلِهَا وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، وَفِي الْحَدِيثِ فَوَائِدُ: مِنْهَا: جَوَازُ اغْتِسَالِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ مِنْ إِنْءٍ وَاحِدٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

ومنها: مباشرة الحائض بمعنى الملامسة لا بمعنى الجماع.

(1) طرفاه 302، 2030 - تحفة 15982.

(2) أطرافه 295، 296، 2028، 2031، 2046، 5925 - تحفة 15990.

اعلم أنّ مباشرة الحائض على أقسام، أحدها حرام بالإجماع ومن اعتقد حلّه يكفر وهو أن يباشرها في الفرج عامداً فإن فعله غير مستحلّ يستغفر الله تعالى ولا يعود إليه، وهل يجب عليه الكفارة أو لا فيه خلاف، فذهب جماعة إلى وجوب الكفارة منهم قتادة والأوزاعي وأحمد وإسحاق والشافعي في القديم، وقال في الجديد: لا شيء عليه ولا ينكر أن يكون فيه كفارة، لأنه وطء محظور كالواطئ في رمضان، وقال أكثر العلماء: لا شيء عليه سوى الاستغفار وهو قول أصحابنا أيضاً، وقال النووي: ولو فعله غير معتقد حلّه فإن كان ناسياً أو جاهلاً بوجود الحيض أو جاهلاً بتحريمه أو مكرهاً فلا إثم عليه ولا كفارة، وإن كان عالماً بالحيض وبالتحريم مختاراً عامداً فقد ارتكب معصية، نص الشافعي على أنّها كبيرة ويجب عليه التوبة.

وفي وجوب الكفارة قولان: أصحهما: وهو قول الأئمة الثلاثة أنّه لا كفارة عليه، ثم اختلفوا في الكفارة، فقليل: عتق رقبة، وقيل: دينار أو نصف دينار على اختلاف بينهم هل الدينار في أول الدم ونصفه في آخره أو الدينار زمن الدم ونصفه بعد انقضائه، وعن الحسن أنّه قال عليه ما على من واقع أهله في رمضان.

وثانيها: المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة بالذكر، أو بالقبلة، أو بالمعانقة، أو اللمس أو غير ذلك فهذا حلال بالإجماع إلا ما حكى عبدة السلماني وغيره: من أنّه لا يباشر شيئاً منها وهو شاذّ منكر مردود بالأحاديث الصحيحة المذكورة في الصحيحين وغيرهما من مباشرة النبي ﷺ فوق الإزار.

وثالثها: المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير القبل الدبر، فعند أبي حنيفة رحمه الله حرام وهو رواية عن أبي يوسف وهو الوجه الصحيح للشافعية، وقول مالك وقول أكثر العلماء منهم: سعيد بن المسيب، وشريح وطاوس، وعطاء، وسليمان بن يسار، وقاتادة، وعند محمد بن الحسن وأبي يوسف في رواية: يجتنب الوطء فقط، وممن ذهب إليه عكرمة، ومجاهد، والشعبي، والنخعي، والحاكم، والثوري، والأوزاعي، وأحمد، وأصبغ، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، وابن المنذر، وداود، وهذا أقوى دليلاً لحديث أنس رضي الله عنه: اصنعوا كلّ شيء إلا النكاح، واقتصار النبي في مباشرته على ما فوق الإزار

302 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَلِيلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ هُوَ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَتْ إِحْدَانَا

محمول على الاستحباب، وقول مُحَمَّدٌ هو المنقول عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكذا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وذكر القرطبي عَنْ مجاهد: كانوا في الجاهلية يجتنبون النساء في الحيض ويأتونهن في أدبارهن في مدته، والنصارى كانوا يجامعونهن في فروجهن، واليهود والمجوس كانوا يبالغون في هجرانهم وتنجيسهن فيعتزلونهن بعد انقطاع الدم وارتفاعه سبعة أيام ويزعمون أن في ذلك في كتابهم.

ومنها: جواز استخدام الزوجات.

ومنها: طهارة عرق الحائض.

ومنها: أن إخراج الرأس من المسجد لا يبطل الاعتكاف، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَلِيلٍ) ⁽¹⁾ بالخاء المعجمة أبو عبد الله الخراز بالمعجمة وبتشديد الزاي الأولى الكوفي قَالَ الْبُخَارِيُّ جَاءَنَا نَعِيهِ سَنَةَ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الهاء آخره راء أبو الحسن القرشي الكوفي مات سنة تسع وثمانين ومائة، (قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ) سليمان بن فيروز من مشاهير التابعين مات سنة إحدى وأربعين ومائة (هُوَ الشَّيْبَانِيُّ) بفتح الشين المعجمة وإنما قَالَ هو إشارة إلى أنه تعريف له من تلقاء نفسه وليس من كلام شيخه.

(عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ) ابن يزيد من الزيادة من خيار التابعين والعلماء العاملين مات سنة تسع وتسعين، (عَنْ أَبِيهِ) الأسود التابعي المتعبّد وقد مرّ مراراً، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ورجال هذا الإسناد كلهم إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كوفيتون، وفيه رواية التابعي عَنْ التابعي عَنْ الصحابة، وقد أخرج متنه مسلم في الطهارة، وأخرجه أبو داود، وابن ماجه فيه أيضاً.

(قَالَتْ) أي: أنها قالت: (كَانَتْ إِحْدَانَا) أرادت إحدى زوجات النَّبِيِّ ﷺ

(1) وفي رواية الأصيلي وابن عساكر الخليل باللام كالحارث والعباس مما يجوز فيه دخول لام التعريف للمح الوصفية الأصلية.

إِذَا كَانَتْ حَائِضًا، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاشِرَهَا «أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَرَ فِي قَوْرِ حَيْضَتِهَا، ثُمَّ يُبَاشِرَهَا، قَالَتْ: وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْلِكُ إِرْبَهُ»

وفي رواية مسلم كان إحدانا بدون التاء وحكى سيبويه في كتابه أنه قال بعض العرب قال امرأة (إِذَا كَانَتْ حَائِضًا، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية الأصيلي فأراد النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُبَاشِرَهَا) من المباشرة بمعنى ملازمة بشرته ببشرتها لا بمعنى الجماع كما ذكر فيما مضى.

(أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَرَ) بتشديد التاء المثناة الفوقية الثانية، وفي رواية الكشميهني أن تأتزر بهمزة ساكنة وهي أفصح كما مرّ.

(فِي قَوْرِ) بفتح الفاء وسكون الواو وآخره راء أي: في أوّل (حَيْضَتِهَا) بفتح الحاء لا غير، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: فور الحيض أوّله ومعظمه، وقال القرطبي: فور الحيضة معظم صبّها من فوران القدر وغلّيانها، وقال الجوهري: فورة الحر شدّته، وفارت القدر فورًا إذا جاشت، وفي سنن أبي داود: في فوح حيضتها بالحاء المهملة بدل الفور ومعناها واحد.

(ثُمَّ يُبَاشِرَهَا) بملاقة البشرة للبشرة من غير جماع، (قَالَتْ) عائشة رضي الله عنها: (وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ) بكسر الهمزة وسكون الراء وبالموحدة قيل: المراد عضوه الذي يستمتع، وقيل: حاجته والحاجة تسمى: إِرْبًا بالكسر ثم السكون، وأربا بفتح الهمزة والراء وذكر الْخَطَّابِيُّ في كتابيه إعلام السنن ومعالم السنن أنه روي هنا بالوجهين قد نقل النَّوَوِيُّ وغيره عنه: أنه اختار رواية الفتح وأنكر رواية الكسر وعابها على المحدثين وكذا أنكرها أبو جعفر النحاس وقد ثبتت رواية الكسر وتوجيهها ظاهر فلا معنى لإنكارها.

(كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْلِكُ إِرْبَهُ) أي: عضوه الذي يستمتع به أو حاجته وشهوته والمراد أنه ﷺ كان أملك الناس لأمره وأضبطهم له، فلا يخشى عليه ما يخشى على غيره من أن يحوم حول الحمى ومع ذلك كان يباشر فوق الإزار تشريعًا لغيره ممّن ليس بمعصوم، وقد مرّ الكلام فيه مستقصى.

ومن فوائد الحديث: أن الحائض لا بدّ لها من الاتزار في أيام حيضها، لأنّ النَّبِيَّ ﷺ أمر عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بذلك وذلك لتمتع المرأة به عَنِ الْجَمَاعِ، وروى أبو داود عَنْ مِيمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُبَاشِرُ الْمَرْأَةَ مِنْ

تَابَعُهُ خَالِدٌ، وَجَرِيرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ (1).

نسائه وهي حائض إذا كان عليها إزار إلى نصف الفخذين أو الركبتين تحتجز به، أي: تمتنع المرأة به، أي: بالإزار عن الجماع، وفي رواية: محتجزة أي: حال كون المرأة ممتنعة عن الجماع وأصله: من حجزه يحجزه حجزاً من باب: نصر ينصر، أي: منعه ومنه الحاجز بين الشيئين وهو الحائل بينهما.

ومنها: أن هذه المباشرة إنما تجوز له إذا كان يضبط نفسه ويمنعها من الوقوع في الجماع، وإن كان لا يملك ذلك فلا يجوز له ذلك لأن من رعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه وعليه بعض الشافعية واستحسنه النووي.

ومنها: أن التقييد بقولها: في فور حيضتها يدل على الفرق بين ابتداء الحيض وما بعده ويشهد لذلك ما رواه ابن ماجة في سننه بإسناد حسن عن أم سلمة رضي الله عنها أنه ﷺ كان يتقي سورة الدم ثلاثاً ثم يباشر بعد ذلك، ويجمع بينه وبين الأحاديث الدالة على المبادرة إلى المباشرة بالحمل على اختلاف الحالين، والله أعلم.

(تَابَعُهُ) أي: تابع علي بن مسهر في رواية هذا الحديث (خَالِدٌ) هو ابن عبد الله الواسطي أبو الهيثم الطحان اشترى نفسه من الله ثلاث مرات يعني: تصدق بزنة نفسه فضة ثلاثاً مات بواسط سنة اثنتين وثمانين ومائة وهذا تعليق من البُخَارِيِّ لأنه لم يدرك عصره، (وَجَرِيرٌ) أي: وتابعه جرير أيضاً وهو ابن عبد الحميد الكوفي ثم الرازي مات عام سبع وثمانين ومائة.

(عَنِ الشَّيْبَانِيِّ) أبي إسحاق المذكور آنفاً، أما متابعة خالد فقد وصلها أبو القاسم التنوخي في فوائده من طريق وهب بن بقية عنه، وأما متابعة جرير فقد وصلها أبو داود والإسماعيلي والحاكم في المستدرک، وهذا ممّا وهم في استدراكه لكونه مخرجاً في الصحيحين من طريق الشيباني، وأمّا أبو داود فَقَالَ: حَدَّثَنَا عثمان بن أبي شيبة، قَالَ: حَدَّثَنَا جرير، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عبد الرحمن بن الأسود، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا فِي فُوحٍ (2) حِيضَتَنَا

(1) طرفاه 300، 2030 - تحفة 16008 - 1/83.

(2) فوح الحيض بالفاء والحاء المهملة معظمه، وأوله ومثله: فوعة الدم. يقال: فاح وفاح بمعنى واحد، وفوعة الطيب: أول ما يفوح منه؛ ويروى بالغين المعجمة وهو لغة فيه.

303 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَيْمُونَةَ، كَانَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُبَاشِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ أَمَرَهَا، فَاتَزَرَّتْ وَهِيَ حَائِضٌ وَرَوَاهُ سُفْيَانُ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ (1).

أن نزر ثم يباشرنا وأيكم كان يملك إربه كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه، ورواه أيضاً بسنده هذا منصور بن أبي الأسود أخرجه أبو عوانة في صحيحه.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) بضم النون مُحَمَّد بن الفضل السدوسي المعروف بعارم، وقد مرَّ في باب: الدين النصيحة، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) بالحاء المهملة هو ابن زياد البصري وقد تقدَّم في باب: قول الله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِّنَ آلِهَةٍ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85]، (قَالَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ) أبو إسحاق المذكور، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ) بتشديد الدال هو ابن الهاد الليثي واسم الهاد أسامة سَمِّي به، لأنَّه كان يوقد النار للأضياف ولمن يسلك الطريق فقد ليلة دُجِيل مصغر دجلة بالجيم في قتال الحجاج سنة اثنتين وثمانين والأصل الهادي لكنَّ المحدثين يقولونه بحذف التاء تخفيفاً.

(قَالَ: سَمِعْتُ مَيْمُونَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وكوفي ومدني، وفيه رواية تابعي عَنْ تابعي عَنْ صحابية، وقد أخرج متنه مسلم في الطهارة، وأبو داود في النكاح، وأخرجه ابن ماجة أيضاً.

قَالَتْ وفي رواية تقول: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية كان النَّبِيِّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُبَاشِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ (أَمَرَهَا) بالانزاع (فَاتَزَرَّتْ) وقال ابن حجر: وهو في روايتنا فاتزرت بإثبات الهمزة على اللغة الفصحى (وَهِيَ حَائِضٌ) جملة اسمية وقعت حالاً من مفعول يباشر، وقد وقع في رواية الأصيلي بتقديم هذه الجملة على قوله: أَمَرَهَا وتحتمل الحالية من مفعول أمر ومن فاعل انزرت، فافهم.

رَوَاهُ أَي: هذا الحديث وفي رواية (وَرَوَاهُ) بالواو (سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ وقال الكرماني: سواء كان هو الثوري أو ابن عيينة فهو على شرط البخاري فلا بأس في إبهامه.

(عَنِ الشَّيْبَانِيِّ) أبي إسحاق يعني بسند عبد الواحد، وعند الإمام أحمد عَنْ

(1) تحفة: 18061. أخرجه مسلم في الحيض باب مباشرة الحائض فوق الإزار رقم (294).

7 - باب تَرْكِ الْحَائِضِ الصَّوْمِ

304 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ هُوَ ابْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،

عبد الرحمن بن مهدي عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ نحوه، وقد رواه عَنْ الشَّيْبَانِيِّ أَيْضًا بهذا الإسناد خالد بن عبد الله عند مسلم وجريز بن عبد الحميد عند الإسماعيلي، وذلك مما يدفع عنه توهم الاضطراب وكأنَّ الشَّيْبَانِيَّ كَانَ يَحْدُثُ بِهِ تَارَةً مِنْ مَسْنَدٍ عَائِشَةَ وَتَارَةً مِنْ مَسْنَدٍ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَسَمِعَهُ مِنْهُ جَرِيرٌ وَخَالِدٌ بِالْإِسْنَادَيْنِ وَسَمِعَهُ غَيْرُهُمَا بِأَحَدِهِمَا، وَرَوَاهُ عَنْهُ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَفْصُ ابْنِ غِيَاثٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عِنْدَ الإِسْمَاعِيلِيِّ وَأَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ هَذَا، وَإِنَّمَا قَالَ رَوَاهُ وَلَمْ يَقُلْ تَابِعَهُ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ أَعَمُّ مِنَ الْمَتَابَعَةِ فَلَعَلَّهُ لَمْ يَرَوْهُ مُتَابَعَةً.

7 - باب تَرْكِ الْحَائِضِ الصَّوْمِ

(باب تَرْكِ الْحَائِضِ الصَّوْمِ) فِي أَيَّامِ حَيْضِهَا، قَالَ ابْنُ رُشِيدٍ وَغَيْرُهُ: جَرَى الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى عَادَتِهِ فِي إِيضَاحِ الْخَفِيِّ دُونَ الْجَلِيِّ وَذَلِكَ إِنْ تَرَكَهَا لِلصَّلَاةِ وَاضِحٌ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ فِي صَحَّةِ الصَّلَاةِ وَهِيَ غَيْرُ طَاهِرٍ، وَأَمَّا الصَّوْمُ فَلَا يَشْتَرُطُ لَهُ الطَّهَارَةُ فَكَانَ تَرَكَهَا لَهُ تَعَبُّدًا مُحَضًّا فَاحْتَاجَ إِلَى التَّنْصِيفِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، وَوَجَّهَ الْمُنَاسَاةَ بَيْنَ الْبَابَيْنِ أَظْهَرَ مِنْ أَنْ يَخْفَى.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْحَكَمِ بَفَتْحِ الْحَاءِ وَالْكَافِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَالِمٍ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ أَبِي مَرْيَمَ الْجَمْحِيِّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَصْرِيِّ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابٍ: مَنْ سَمِعَ شَيْئًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وَفِي رِوَايَةٍ حَدَّثَنَا (مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْأَفْرَادِ (زَيْدٌ هُوَ ابْنُ أَسْلَمَ) بِلَفْظِ الْمَاضِي مِنَ الْأَفْعَالِ أَبُو أَسَامَةَ الْمَدَنِيُّ وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ لَفْظِ هُوَ ابْنُ أَسْلَمَ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ كَفْرَانَ الْعَشِيرِ.

(عَنْ عِيَّاضٍ) بِكسْرِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْيَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ وَبِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ابْنُ أَبِي سَرْحٍ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَبِالْمَهْمَلَةِ الْعَامِرِي مَاتَ

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرِ إِلَى الْمُصَلَّى، فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي أُرِيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ».....

بمكة، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد تقدّم في باب: من الدين الفرار من الفتن، ورجال هذا الإسناد مدينون ما خلا ابن أبي مريم فإنه مصري، وفيه رواية تابعي عَنْ تابعي عَنْ صحابي، وقد أخرج متنه المؤلف في الطهارة، والصوم والزكاة مقطوعاً، وفي العيدين بطوله وأخرجه مسلم في الإيمان والنسائي في الصلاة وابن ماجة أيضاً (قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) إمّا من بيته أو من مسجده (فِي أَضْحَى) أَي: فِي يَوْمِ أَضْحَى بفتح الهمزة وسكون الضاد جمع أضحاة وهو منصرف قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْأَضْحِيَّةُ شاةٌ تَذْبَحُ يَوْمَ الْأَضْحَى وفيها أربع لغات: أَضْحِيَّةٌ وإضحية بضم الهمزة وكسرهما وَضْحِيَّةٌ وَأَضْحَاةٌ والجمع: أَضْحَى وبها سَمِيَ يَوْمُ الْأَضْحَى وَالْأَضْحَى يَذْكُرُ وَيُؤْنِثُ، وقيل: سَمِّيتَ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَفْعَلُ فِي الضَّحَى وهو ارتفاع النهار (أَوْ) فِي يَوْمِ (فِطْرِ) والشك من الراوي.

(إِلَى الْمُصَلَّى) وهو موضع صلاة العيد في الجبّانة اختصره المؤلف هنا، وقد ساقه في كتاب الزكاة تاماً ولفظه إِلَى الْمُصَلَّى فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَصَدَّقُوا»، (فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ) وقد كان وعدهن أن يفردهن بالموعدة كما تقدّم في كتاب العلم من وجه آخر عَنْ أَبِي سَعِيدٍ فَأَنْجَزَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ. (فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ) المعشر الجماعة متخالطين كانوا أو غير ذلك، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: أَخْبَرَنِي الْمَنْذَرِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى قَالَ الْمَعْشَرُ وَالنَّفَرُ وَالْقَوْمُ وَالرَّهْطُ هَؤُلَاءِ مَعْنَاهُم الْجَمْعُ لَا وَاحِدَ لَهُمْ مِنْ لَفْظِهِمُ لِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ، وَعَنْ اللَّيْثِ: الْمَعْشَرُ كُلُّ جَمَاعَةٍ أَمْرُهُمْ وَاحِدٌ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَقَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى يَرِدُهُ هَذَا الْحَدِيثُ إِلَّا إِنْ كَانَ مَرَادُهُ التَّخْصِيسُ بِهِمْ حَالُ إِطْلَاقِ الْمَعْشَرِ لَا حَالُ تَقْيِيدِهِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ، وَيَجْمَعُ عَلَى مَعَاشِرٍ.

(تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي أُرِيْتُكُمْ) بضم الهمزة وكسر الراء على صيغة المجهول والمعنى: أَرَانِي اللَّهَ إِذَا كُنْتُ فِي لَيْلَةِ الْإِسْرَاءِ (أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ) بنصب أكثر على أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَالِثٌ لِقَوْلِهِ: أَرَيْتَ، وَكُنَّ: مَفْعُولُهُ الثَّانِي، وَالتَّاءُ: مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ الَّذِي نَابَ عَنِ الْفَاعِلِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَلْفُظٌ: أَرَيْتَ النَّارَ فَرَأَيْتَ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النَّسَاءِ.

فَقُلْنَ: وَيَمَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ.....»

ورد في الحديث أنه قَالَ عَلَيْهِ السَّلَام: «لكل رجل زوجتان من آدميين» فلعله بعد ورود الشفاعة.

(فَقُلْنَ) وفي رواية قلن: (وَيَمَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) قَالَ الحافظ العسقلاني: الواو: استئنافية، والباء: تعليلية، والميم: أصلها ما استفهامية فحذفت منها الألف تخفيفاً، وقال محمود العيني: الواو: للعطف على مقدّر تقديره ما ذنبنا وبم، والباء: للسببية، وكلمة ما: استفهامية ويجب حذف ألفها إذا جرت وإبقاء الفتحة دليل عليها ونحو: إلامّ وعلام علة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر، وأما قراءة عكرمة وعيسى: (عَمَّا يَسْأَلُونَ) فشاذّة.

(قَالَ ﷺ): (تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ) في مقام التعليل وكأنّ المعنى لأنكنّ تكثرن اللعن من الإكثار، واللعن في اللغة: الطرد والإبعاد من الخير واللعنة الاسم، ومعناه: أنكن تلفظن باللعنة كثيراً وهو متفق على تحريم الدعاء به على من لا يعرف خاتمة أمره بالقطع أمّا من عرف خاتمة أمره بنصّ فيجوز كأبي جهل، نعم لعن صاحب وصف بلا تعيين كالظالمين والكافرين جائز ذكره القسطلاني، (وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ) من الكفر وهو السّتر وكفران النعمة وكفرها: سترها بترك أداء شكرها والمراد جحдан نعمة الخليط، أي: الزوج⁽¹⁾ وتستقلن ما كان منه أو أعَمّ من ذلك قيل: العشير الخليط، والعشير: الصديق، والزوج: وابن العم، وقال ابن التيناني في الموعب: عشيرك الذي يعاشرك وأمركما واحد لا يكادون يقولون في جمعه عشراء ولكن هم معاشروك وعشيرك، وقال بعضهم: هم عشراؤك، وقال الفراء: يجمع العشير على عشراء مثل: جليس على جلساء وأنّ العرب لتكرهه كراهة أن يشاكل قولهم ناقة عشراء.

(مَا رَأَيْتُ) أحد (مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ) العقل في اللغة ضدّ الحمق، وعن الأصمعي هو مصدر عقل الإنسان يعقل، وعن ابن دريد: اشتق من عقال الناقة، لأنّه يعقل صاحبه عن الجهل أي: يحبسه، ولهذا قيل: عَقْل الدواء بطنه أي: أمسكه وقال ابن الأنباري: العاقل الجامع لأمره ورأيه في تهذيب الأزهري:

(1) سمي عشيراً لمعاشرته إياها.

وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»،

العاقل الذي يحبس نفسه يردّها عَنْ هواها أخذ من قولهم اعتقل لسانه إذا حُبس ومُنْع من الكلام، وقال أبو علي: العقل والحجى والنهى كلها متقاربة المعاني .

وعن الأصمعي: هو الإمساك عَنِ الْقَبِيح، وقصر النفس وحبسها على الحسن وهو الحلم اللب، والحجر، والطعم، والمحت، والمرجع، والجزل، والجحنف، والدّهْن، والحَصاة وجمعه: عقول، وقال القزاز: مسكنه عند قوم في الدماغ، وعند آخرين: في القلب، وقال محمود العَيْنِيّ: الأوّل: قول أبي حنيفة، والثاني: قول الشافعي، وقيل: مسكنه الدماغ وتديره في القلب، وعن هذا قالوا: العقل جوهر خلق الله في الدماغ وجعل نوره في العقل يدرك به المغيبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة، وعند الشيخ أبي الحسن: هو العلم ببعض الضروريات الذي هو مناط التكليف، وقد يطلق على معانٍ متعددة وليس المقام موضع تحقيقه، وحكى ابن التين عَنْ بعضهم: أَنَّ المراد من العقل في الحديث الدّية، لأنّ ديتها على النصف من دية الرجل لكن ظاهر الحديث يأباه. (وَدِينٍ أَذْهَبَ) بالنصب على أنّه مفعول ثانٍ لرأيت وهو أفعل التفضيل من الإذهاب على مذهب سبويه حيث جَوَز بناء أفعل التفضيل من المزيد فيه وكان القياس فيه أشدّ إذهاباً (لِلْبِّ الرَّجُلِ) واللب: بضم اللام، أخص من العقل إذ هو العقل الخالص من شوائب الوهم سمي به لكونه خالص ما في الإنسان من قواه وكلّ لب عقل من غير عكس.

(الْحَازِمِ) من الحزم بالحاء المهملة وبالزاي ضبط الرجل أمره، وقال أكثم ابن صيفي الحزم سوء الظنّ بالناس، وقد ترجمه صاحب المشنوي بقوله:

حزم أن بأشدك ظنّ بدبري تاكريزي وشوى ازبد بري

وهذه مبالغة في وصفهّن بذلك، لأنّ الضابط لأمره إذا كان ينقاد لهّن فغير الضابط لأمره أولى.

(مِنْ إِحْدَاكُنَّ) متعلق بأفعل التفضيل، وقال الطّيبِيّ: هذا الجواب من الأسلوب الحكيم، لأنّ قوله: ما رأيت زيادة فإنّ قوله تكثرن اللعن وتكفرن العشير جواب تام فكأنّه من باب: الاستتباع إذ لزم بالنقصان استتبع أمراً آخر غريباً وهو كون الرجل الحازم الكامل منقاداً للنساء الناقصات عقلاً ديناً.

قُلْنَ: وَمَا نُقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ» قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ»

وقال الحافظ العسقلاني: فيه نظر والذي يظهر لي أن ذلك من جملة أسباب كونهن أكثر أهل النار، لأنهن إذا كنَّ سبباً لإذهاب عقل الرجل الحازم حتى يفعل أو يقول ما شاركته في الإثم زدن عليه.

(قُلْنَ: وَمَا نُقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) استفسار منهن عن وجه نقصان دينهن وعقلهن وذلك لأنه خفي عليهن ذلك فاستفسرن.

وقال الحافظ العسقلاني: ونفس هذا السؤال دالٌّ على النقصان لأنهن سلّمن ما نسب إليهن من الأمور الثلاثة: الإكثار من اللعن، وكفران العشير، والإذهاب ثم استشكلن كونهن ناقصات هذا، وفيه: أنهن بعد أن سلّمن هذه الأمور الثلاثة لا يكون عليهن إشكال ولكن لما خفي سبب نقصان دينهن وعقلهن سألن عن ذلك سؤال استفسار وبين ﷺ ما خفي عليهن من ذلك وما ألطف ما أجابهن به ﷺ من غير تعنيف ولا لوم حيث خاطبهن على قدر عقلمن وفهمهن فإنه ﷺ أمر أن يخاطب الناس على قدر عقولهم فقال: (أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ) أشار بذلك إلى قوله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنْ أَلْشُّهَادَةِ﴾ [البقرة: 282] لأن الاستظهار بأخرى مؤذن بقلّة ضبطها وهو مشعر بنقصان عقلها وإنما لم يقل أليس شهادة المرأتين مثل شهادة الرجل تنصيصاً على النقصان، فافهم.

(قُلْنَ: بَلَى، قَالَ) ﷺ: (فَذَلِكَ) بكسر الكاف خطاباً للواحدة التي تولت خطابه ﷺ أو الخطاب لغير معيّن من النساء ليعم الخطاب كلاً منهن على سبيل البدل إشارة إلى أن حالهن في النقص تناهت في الظهور إلى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها واحدة دون واحدة فلا يختص حينئذ بهذا الخطاب مخاطبة دون مخاطبة على ما قاله في المصابيح ويجوز فتح الكاف على أنه للخطاب العام ويستنبط من ذلك أنه ينبغي أن لا يواجه بذلك شخص معيّن كان في شمول العام تسليّة وتسهيلاً (مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا) ثم قَالَ ﷺ: (أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ) لما بها من مانع الحيض.

قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا»⁽¹⁾.

(قُلْنَ: بَلَى) وفيه: إشعار بأنّ منع الحائض من الصلاة والصوم كان ثابتاً بحكم الشرع قبل ذلك المجلس.

(قَالَ ﷺ): «(فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا)» قيل: وهذا العموم فيهنّ يعارضه قوله ﷺ: «كَمَلْ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ وَلَمْ يَكْمَلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ وَآسِيَةُ بِنْتُ مَزَاحِمَ»، وفي رواية الترمذي وأحمد من أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَسْبُكَ مِنْ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ أَرْبَعُ: مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ وَآسِيَةُ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ وَخَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ وَفَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ».

وأجيب: بأنّ بعض الأفراد خرج عَنْ ذَلِكَ، لأنّه نادر قليل، والجواب السديد في ذلك: هو أنّ الحكم على الكل بشيء لا يستلزم الحكم على كلّ فرد من أفرادهِ بذلك الشيء هذا، وقال النَّوَوِيُّ: ووصف النساء بنقصان الدين لترك الصلاة والصوم قد يستشكل معناه وليس بمشكل فإنّ الدين والإسلام والإيمان مشترك في معنى واحد، فمن كثرت عبادته زاد إيمانه ودينه، ومن نقصت عبادته نقص دينه. وتعقبه محمود العيني: بأنّ دعواه الاشتراك غير مسلمة، لأنّ بينها فرقاً لغة وشرعاً، وقوله: زاد إيمانه أو نقص ليس راجعاً إلى الذات، بل إلى الصفة كما تقرّر في موضعه، انتهى.

وقال النَّوَوِيُّ أَيْضًا: ونقص الدين ليس منحصراً فيما يحصل به الإثم إذ هو يكون على وجه يَأْتُمُّ به كمن ترك الصلاة بلا عذر، وقد يكون على وجه لا يَأْتُمُّ به كمن ترك الجمعة بعذر وقد يكون على وجه هو مكلف به كترك الحائض الصلاة والصوم ومع ذلك هي ناقصة عَنْ المصلى وأما هل يثاب على ترك الصلاة زمن الحيض وإن كانت لا تقضيها كما يثاب المريض ويكتب له في مرضه مثل نوافل الصلوات التي كان يفعلها في صحته، فالظاهر من هذا الحديث أنّها لا تثاب والفرق أنّ المريض كان يفعلها بنية الدوام عليها مع أهليّته لها، والحائض ليست كذلك بل نيّتها ترك الصلاة في مدّة الحيض وكيف لا وهي حرام عليها هذا، وقال محمود العينيّ ينبغي أن يثاب على ترك الحرام وبه أقول.

(1) أطرافه 1462، 1951، 2658 - تحفة 4271.

أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات رقم (79، 80).

وفي الحديث فوائد :

منها : استحباب خروج الإمام مع القوم إلى المصلى في الجبانة في يوم العيد لأجل صلاة العيد ولم يزل الصدر الأول كانوا يفعلون ذلك ثم تركه أكثرهم لكثرة الجوامع .

ومنها : الحث على الصدقة لأنها من أفعال الخيرات والمبررات ، فإن الحسنات يذهبن السيئات ولا سيما في مثل يومي العيد لا اجتماع الأغنياء والفقراء وتحسّر الفقراء عند رؤيتهم الأغنياء وعليهم الثياب الفاخرة ولا سيما الأيتام الفقراء والأرامل الفقيرات ، فإن الصدقة عليهم في مثل هذا اليوم مما يُقَلّ تحسّرهم وهمّهم ، وأما تخصيصه ﷺ النساء في ذلك اليوم حيث أمرهن بالصدقة فلغلبة البخل عليهنّ وقلة معرفتهنّ بثواب الصدقة وما يترتب عليها من الحسن والفضل في الدنيا قبل يوم الآخرة كذا قيل ، وفيه : أنّه إنما يتم هذا إذا تحقّق تخصيص الأمر بالتصدّق بهنّ وقد عرفت أنّه عَلَيْهِ السَّلَام وعظ الناس وأمرهم بالتصدق فمرّ على النساء فخطبهن .

ومنها : جواز خروج النساء أيام العيد إلى المصلى للصلاة مع الناس ، وقال العلماء : كان هذا في زمنه ﷺ وأما اليوم فلا تخرج الشابة ذات الهيئة ولهذا قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء بعده لمنعن المساجد كما منعت نساء بني إسرائيل ، قال محمود العيني : وهذا الكلام من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد زمن من يسير جدًا بعد النَّبِيِّ ﷺ وأما اليوم فنعوذ بالله من ذلك فلا يرتخص خروجهن مطلقًا للعيد وغيره ولا سيّما نساء مصر على ما لا يخفى ، وفي التوضيح : رأى جماعة ذلك حقًا عليهن يعني خروجهن للعيد منهم : أبو بكر ، وعليّ ، وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم ، ومنهم من منعهنّ ذلك منهم : عروة والقاسم ، ويحيى بن سعيد الأنصاريّ ، ومالك وأبو يوسف واختاره أبو حنيفة مرة ومنعه أخرى ومنع بعضهم في الشابة دون غيرها وهو مذهب مالك وأبي يوسف .

وقال الطحاوي : كان الأمر بخروجهنّ أوّل الإسلام لتكثير المسلمين في أعين العدو ، قيل : وكان ذلك لوجود الأمن أيضًا واليوم قلّ الأمن وكثر

المسلمون، ومذهب أصحابنا في هذا الباب ما ذكره صاحب البدائع: أجمعوا على أنه لا يَرْتَحَصُ للشابة الخروج في العيدين والجمعة وشيء من الصلوات لقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: 33]، ولأنَّ خروجهن سبب للفتنة، وأمَّا العجائز فيرْتَحَصُ لهن الخروج في العيدين ولا خلاف أنَّ الأفضل أن لا يخرجن في صلاة فإذا خرجن يصلين صلاة العيد في رواية أبي الحسن عَنْ أَبِي حنيفة، وفي رواية أبي يوسف عنه: لا يصلين بل يكثرن سواد المسلمين وينتفعن بدعائهم، وفي حديث أم عطية قالت: كان رسول الله ﷺ يخرج العواتق ذوات الجذور والحَيْضُ في العيد، وأمَّا الحيض فليعتزلن المصلَّى ويشهدن الخير ودعوة المسلمين أخرجه البُخَارِيُّ ومسلم، وقال عَلَيْهِ السَّلَام: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» أخرجاه، وفي رواية أبي داود: «وليخرجن تفلات غير عطرات»، والعواتق: جمع عاتق وهي البنت التي بلغت، وقيل: التي لم تتزوج، والخدور: جمع خدر وهو السَّتر، وفي شرح المهذب للنووي: يكره للشابة ومن تشتهي الحضور لخوف الفتنة عليهن وبهن.

ومنها: جواز عظة النساء على حدة وهذا للإمام فإن لم يكن فلنائبه.

ومنها: الإشارة إلى الإغلاظ في النصح بما يكون سبباً لإزالة الصفة التي تعاب أو الذنب الذي يتصف به الإنسان.

ومنها: أنَّ الصدقة تدفع العذاب وأنها تكفر الذنوب.

ومنها: أنَّ جحد النعم حرام وكفران النعمة مذموم

ومنها: أن استعمال الكلام القبيح كاللعن والشتم حرام وأنه من المعاصي، فإن داوم عليه صار كبيرة، واستدلَّ النَّوَوِيُّ: على أنَّ اللعن والشتم من الكبائر بالتوعد عليهما بالنار.

ومنها: ذم الدعاء باللعن لأنه دعاء بالإبعاد من رحمة الله تعالى قالوا إنه محمول على ما إذا كان في معيّن.

ومنها: إطلاق الكفر على الذنوب التي لا تخرج عن الملة تغليظاً على فاعلها.

ومنها: أنَّ شهادة امرأتين تعدل شهادة رجل.

8 - باب: تَقْضِي الْحَائِضُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ⁽¹⁾

ومنها : ما قاله الْحَطَّابِيُّ من أَنَّ النقص من الطاعات نقص من الدين هذا ولا ينقص من نفس الدين شيء وأما النقص والزيادة فيرجعان إلى الكمال.
ومنها : أَنَّ ملاك الشهادة العقل .

ومنها : أَنَّ الحائض يسقط عنها فرض الصوم والصلاة.
ومنها : بيان ما كان النَّبِيُّ ﷺ عليه من الخلق العظيم ، والصَّفْح الجميل ، والرأفة ، والرحمة على أُمَّته عليه أفضل الصلوات وأكمل التسليمات .

8 - باب: تَقْضِي الْحَائِضُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ

(باب) بالتونين.

(تَقْضِي) أي : تَوْدِي (الْحَائِضُ) المتلبسة بالإحرام (الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا) المتعلقة بالحج أو العمرة والمناسك جمع منسك بفتح السين وكسرهما وهو التعبد ويقع على المصدر والزمان والمكان وسميت أمور الحج كلها مناسك ، وسئل ثعلب عَنِ الْمَنَاسِكَ ما هو؟ فَقَالَ : هو مأخوذ من النسيكة وهي سبيكة الفضة المصفاة كأنه صَفَّى نفسه لله ، وفي المطالع مواضع متعبدات الحج ، والمنسك المذبح أيضًا وقد نسك ينسك نسكًا إذا ذبح والنسيكة الذبيحة وجمعها نسك والنسك أيضًا الطاعة والعبادة وكل ما يتقرب به إلى الله والنسك أيضًا ما أمرت به الشريعة والورع وما نهت عنه والناسك العابد وجمعه النُّسَّاك ، ووجه المناسبة بين البابين

(1) اختلفوا في غرض المصنف بهذه الترجمة ، وما أفاده الشيخ - قدس سره - مبني على ظاهر ألفاظ الترجمة ، ولذا وجه الشيخ - قدس سره - الآثار الواردة في الباب إلى ظاهر الترجمة وإليه مال شيخ المشايخ في «التراجم» إذ قال : أورد تعليقات الباب لأدنى ملاسة كما لا يخفى ، ومثل هذا كثير عند المؤلف ، ثم قال : قوله : يكبرن بتكبيرهم ، فإذا جاز التكبير في العيد جاز الحج في الطريق الأولى ، انتهى.

وإليه مال الْعَيْنِيِّ كما سيأتي في كلامه قريبًا ، ولا ريب أن ما أفاده الشيخان هو الظاهر من سياق الترجمة وهو نص الرواية الواردة في ذلك ، لكن ما يظهر لهذا العبد المبتلى بالسيئات المعترف بالتقصيرات أن المصنف أشار بذلك إلى مسألة خلافية شهيرة ، وهي جواز قراءة القرآن للحائض والجنب ، فهذه الترجمة عندي من الأصل الحادي والعشرين من أصول التراجم.

وميل المصنف في ذلك إلى قول الظاهرية أي : الجواز مطلقًا كما يدل عليه الآثار الواردة في =

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: «لَا بَأْسَ أَنْ تَقْرَأَ الْآيَةَ»

أَنْ فِي الْأَوَّلِ تَرَكَ الْحَائِضُ الصَّوْمَ وَهُوَ فَرَضٌ وَفِي هَذَا تَرَكَهَا الطَّوْفُ الَّذِي هُوَ رُكْنٌ وَهُوَ أَيْضًا فَرَضٌ (إِلَّا الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ)⁽¹⁾ وَلَئِنْ بَعْدَهُ صَلَاةٌ مَخْصُوصَةٌ وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا بِالطَّهَارَةِ وَهَلْ هِيَ شَرَطٌ أَوْ لَا فِيهِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ.

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) هُوَ النَّخْعِيُّ (لَا بَأْسَ) أَي: لَا حَرَجَ (أَنْ تَقْرَأَ) أَي: الْحَائِضُ (الْآيَةَ) مِنَ الْقُرْآنِ لَا الْآيَاتِ.

ذلك خلافاً للجمهور، وعلى هذا فلا حاجة لتوجيه الآثار، فإنها مقصودة بالذكر، قال الكرماني: قال ابن بطال: هذا الباب كله مبني على مذهب من أجاز للحائض والجنب تلاوة القرآن أي: سواء كان البخاري متمذهباً به أو حاكياً عن غيره، انتهى.

وقال الحافظ: قيل: مقصود البخاري بما ذكر في هذا الباب من الأحاديث والآثار أن الحيض وما في معناه من الجنابة لا ينافي جميع العبادات بل صحت معه عبادات بدنية من أذكار وغيرها، فمناسك الحج من جملة ما لا ينافيها إلا الطواف فقط، وفي كون هذا مراده نظر لأن كون مناسك الحج كذلك ثابت بالنص، فلا يحتاج إلى الاستدلال عليه، فالأحسن ما قاله ابن رشيد تبعاً لابن بطال وغيره: إن مراده الاستدلال على جواز قراءة الحائض والجنب بحديث عائشة، لأنه ﷺ لم يستثن من جميع مناسك الحج إلا الطواف لكونه صلاة مخصوصة، وأعمال الحج مشتملة على ذكر وتلبية ودعاء، ولم تمنع الحائض من شيء من ذلك، فكذلك الجنب لأن حديثها أغلظ من حديثه.

ومنع القرآن إن كان لكونه ذكر الله فلا فرق بينه وبين ما ذكر، وإن كان تعبدًا فيحتاج إلى دليل خاص ولم يصح عند المصنف شيء من الأحاديث الواردة في ذلك، ولذا تمسك البخاري ومن قال بالجواز غيره كالطبري وابن المنذر وداد، وبعموم حديث: كان يذكر الله على كل أحيانه، لأن الذكر أعم من أن يكون بالقرآن أو بغيره إلى آخر ما قاله ابن رشيد، وقال العيني: المناسبة بين البابين ظاهرة لأن في الأول ترك الحائض الصوم وهو فرض، وفي هذا تركها الطواف الذي هو ركن، ووجه مطابقة الآثار أن الحيض لا ينافي كل عبادة بل صحت معه عبادات بدنية من الأذكار ونحوها، ومناسك الحج كذلك من جملة ما لا ينافيها الحيض إلا الطواف فإنه مستثنى من ذلك، وإذا وجد التطابق بأدنى شيء يكتفى به، والتطويل فيه يؤول إلى التعسف، انتهى.

وتحصل من ذلك أنهم اختلفوا في غرض المصنف من الترجمة على أربعة أقوال: الأول: جواز مناسك الحج غير الطواف، الثاني: جواز قراءة القرآن، الثالث: جواز الطاعات البدنية غير ما ثبت منعه من الطواف والصلاة والصوم؛ والرابع: منعها عن الطواف خاصة كما في الباب السابق منعها عن الصوم خاصة.

(1) لَأَنَّ الطَّوْفَ يَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ وَهِيَ مَمْنُوعَةٌ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ لِقَوْلِهِ ﷺ: فَإِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جَنْبٍ. وَإِنْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَبَاحُ لَهُ الدُّخُولُ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى وَجْهِ الْعُبُورِ وَالْمُرُورِ وَالْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ بِإِطْلَاقِهِ حُجَّةٌ عَلَيْهِ.

وقد وصله الدارمي بلفظ : أربعة لا يقرؤون القرآن : الجنب ، والحائض ، وعند الخلاء ، وفي الحمام إلا آية .

وعن إبراهيم فيه أقوال : في قول : يستفتح رأس الآية ولا يتمها ، وهو قول عطاء وسعيد بن جبير لما روى ابن أبي شيبة ، ثنا خالد الأحمر ، عَنْ حجاج ، عَنْ عطاء ، وعن حماد ، عَنْ إبراهيم ، وسعيد بن جبير في الحائض ، والجنب يستفتحون رأس الآية ولا يتمون آخرها .

وفي قول : يكره قراءة القرآن للجنب روى ابن أبي شيبة ، ثنا وكيع ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ حماد أَنَّ سعيد بن المسيَّب قَالَ : يقرأ الجنب القرآن قَالَ : فذكرته لإبراهيم فكرهه .

وفي قول : يقرأ ما دون الآية ولا يقرأ آية تامة .

وفي قول : يقرأ القرآن ما لم يكن جنباً روى ابن أبي شيبة ثنا وكيع عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ منصور عَنْ إبراهيم قَالَ : كان يقال اقرأ القرآن ما لم تكن جنباً ، وحدثنا وكيع ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ حماد ، عَنْ إبراهيم ، عَنْ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لا يقرأ الحائض القرآن هذا ، وقد روي عن مالك مثل ما روي عَنْ إبراهيم النخعي في هذا الكتاب ، وروي عنه : الجواز مطلقاً ، وروي عنه الجواز للحائض دون الجنب ، وقد قيل : إنه قول الشافعي في القديم .

وأما قوله في الجديد فكما هو مذهبنا ومذهب الحنابلة من التحريم ولو بعض آية لما روى الترمذي عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ قَالَ : « لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن » وهو حجة على المالكية في قولهم : إنَّ الحائض تقرأ القرآن ولا يقرأ الجنب وعلل بطول أمر الحيض المستلزم لنسيان القرآن بخلاف الجنب ، وهو بإطلاقه يتناول الآية فما دونها فيكون حجة على النخعي والطحاوي في إباحته بعض الآية لكن الحديث ضعيف من جميع طرقه على ما قاله الحافظ العسقلاني ، ويحل له قراءة الفاتحة بنية الثناء لا بقصد القراءة ، وكذا قصد الذكر كقوله عند الركوب : ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف : 13] ، فإن قصد القراءة وحدها أو مع الذكر لا يجوز ، وكذا إن أطلق على ما يقتضيه كلام صاحب المنهاج خلافاً للمجوز .

وَلَمْ يَرِ ابْنُ عَبَّاسٍ «بِالْقِرَاءَةِ لِلْجُنْبِ بِأَسَا». وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ «يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ»⁽¹⁾.

وَقَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: «كُنَّا نُؤْمَرُ أَنْ يَخْرُجَ الْحَيْضُ

(وَلَمْ يَرِ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا («بِالْقِرَاءَةِ لِلْجُنْبِ بِأَسَا») وحرّجا، وقد وصله ابن المنذر بلفظ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقْرَأُ وَرَدَهُ وَهُوَ جَنْبٌ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: مَا فِي جَوْفِي أَكْثَرَ مِنْهُ.

وقال ابن أبي شيبَةَ: ثنا الثَّقَفِيُّ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بِأَسَا أَنْ يَقْرَأَ الْجَنْبُ الْآيَةَ وَالْآيَتِينَ، وَكَانَ أَحْمَدُ يَرْخُصُ لِلْجَنْبِ أَنْ يَقْرَأَ آيَةً وَنَحْوَهَا، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ. (وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ «يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ») أَي: أَزْمَانَهُ وَيُرْوَى عَلَى كُلِّ أَحْوَالِهِ فَدَخَلَ فِيهَا حَالُ الْجَنَابَةِ.

وقد وصله مسلم من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ومراد البُخَارِيُّ رحمه الله بإيراد هذا هنا وكذا بإيراد ما في الباب الاستدلال على جواز قراءة الجنب والحائض، لأنَّ الذكر أعمُّ من أن يكون بالقرآن وبغيره، وبه تمسك الطبري، وابن المنذر وداود وغيرهم ممَّن قالوا بالجواز، ومنعه غيرهم فقالوا: المراد هو الذكر الذي هو غير القرآن وكان لا يقرأ وهو جنب ويقرأ في سائر الأحوال للأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك، وقد تقدَّم تفصيله في باب: قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض.

(وَقَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ) وقد وصله البُخَارِيُّ رحمه الله في العيدين في باب: التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ عَنْ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كُنَّا نُؤْمَرُ) عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ (أَنْ يَخْرُجَ) بضم المثناة التحتية (الْحَيْضُ): جمع حائض وهو بالرفع على أَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ لِلْفِعْلِ الْمَتَقَدِّمِ.

وفي رواية: أَنَّ نَخْرَجَ بَنُونَ مَضْمُومَةٌ وَرَاءَ مَكْسُورَةِ الْحَيْضِ بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْمَعْنَى: كُنَّا نُؤْمَرُ أَنْ نَخْرُجَ يَوْمَ الْعِيدِ حَتَّى تَخْرُجَ الْبَكْرُ مِنْ خَدْرِهَا

(1) أخرجه مسلم في الحيض باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها رقم (373).

فَيُكَبِّرْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ وَيَدْعُونَ». وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ، أَنَّ هِرْقَلَ دَعَا بِكِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَرَأَ فَإِذَا فِيهِ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: ﴿وَقُلْ يَتَاهَلُ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ﴾ [آل عمران: 64] الآية.

حتى تخرج الحيض فيكنّ خلف الناس كما في رواية البخاري في العيدين.

(فَيُكَبِّرْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ وَيَدْعُونَ) بدعائهم يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته، وفي رواية الكشميهني: وَيَدْعَيْن وهو مخالف لقواعد التصريف، لأنّ هذه الصيغة معتلة اللام من ذوات الواو يستوي فيها لفظ جماعة الذكور والإناث في الخطاب والغيبة جميعاً والتقدير مختلف فوزن الجمع المذكر يفعلون، ووزن الجمع المؤنث يفعلن، ووجه الاستدلال بهذا مثل ما تقدّم من أنّه لا فرق بين التلاوة وغيرها.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيما وصله المؤلف في بدء الوحي عنه إنّ أبا سُفْيَانَ بن حرب أخبره كما قال هنا: (أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ، أَنَّ هِرْقَلَ دَعَا بِكِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ) الذي بعث به مع دحية الكلبي إلى عظيم بصرى فدفعه إلى هرقل، فَقَرَأَهُ وفي رواية: (فَقَرَأَ) بدون الضمير (فَإِذَا فِيهِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) من مُحَمَّد عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى أمّا بعد: فإنّي أدعوك بدعاية الإسلام أَسْلِمَ تَسْلَمَ يَأْتِيكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ إِثْمُ الْإِيسِيِّينَ.

(﴿وَقُلْ يَتَاهَلُ الْكِتَابِ﴾) بالواو في رواية القابسي، والنسفي، وعبدوس وقد سقطت الواو في رواية أبي ذر والأصيلي، قَالَ صاحب المشارق: وهو الصواب لكون الواو مخالفة للتلاوة، انتهى.

وقد تقدم توجيه إثبات الواو في بدء الوحي.

(﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ﴾ الآية) ووجه الدلالة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كتب إلى الروم وهم كفار، والكافر جنب كأنّه يَقُولُ إذا جاز مسّ الجنب مع كونه مشتملاً على آيتين، فكذا يجوز له قراءته كذا قاله ابن رشيد وغيره.

والحاصل: أنّه ﷺ إنما كتب إليهم ليقرؤوه فاستلزم جواز القراءة بالنص لا

وَقَالَ عَطَاءٌ: عَنْ جَابِرٍ، حَاضَتْ عَائِشَةُ فَتَسَكَّتِ الْمَنَاسِكَ غَيْرَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَلَا تُصَلِّي. وَقَالَ الْحَكَمُ: «إِنِّي لَا ذُبْحُ وَأَنَا جُنُبٌ،

بالاستنباط، وقال المانعون لجوازه وهم الجمهور: إِنَّ الكتاب اشتمل على أشياء غير الآيتين فأشبهه ما ذكر بعض القرآن في كتاب في الفقه أو في التفسير فإنه لا يمنع قراءته ولا مسّه عند الجمهور، لأنه لا يقصد منه التلاوة والفارق بينهما هو العرف، ونص أحمد أنه يجوز مثل ذلك في المكاتب لمصلحة التبليغ، وبه قَالَ كثير من الشافعية.

ومنهم: من خصّ الجواز بالقليل كالأية والآيتين.

وقال النووي: لا بأس أن يعلم الرجل النصراني الحرف من القرآن عسى الله أن يهديه وأكره أن يعلمه الآية وهو كالجنب.

وعن أحمد: أكره أن يضع القرآن في غير موضعه، وعنه أن رُجِيَ منه الهداية جاز وإلا فلا، وقال بعض من منع: لا دلالة في القصة على جواز تلاوة الجنب القرآن، لأنّ الجنب إنما منع التلاوة إذا قصد لها وعرف أنّ الذي يقوله قرآن إمّا لو قرأ في ورقة ما لا يعلم أنّه من القرآن فإنه لا يمنع عَنْ ذلك وكذلك الكافر.

(وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن رباح بفتح الراء وتخفيف الموحدة (عَنْ جَابِرٍ) أي: ابن عبد الله الأنصاري الصحابي المشهور: (حَاضَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَتَسَكَّتِ) بفتح السين أي: أقامت (الْمَنَاسِكَ) أي: العبادات التي تتعلق بالحج فإنّ العرف خصّ المناسك بأمر الحج كلّها (رِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ) الحرام (وَلَا تُصَلِّي) يحتمل أن يكون من كلام عطاء، وأن يكون من كلام البُخَارِيِّ.

ولعلّ فائدة ذكره بيان أنّه عرف حيضها بترك الصلاة، وهذا الأثر قطعة من حديث ذكره البُخَارِيُّ موصولاً في كتاب الأحكام في باب: قول النَّبِيِّ ﷺ: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت».

(وَقَالَ الْحَكَمُ) بفتح المهملة والكاف هو ابن عيينة على صيغة التصغير الكوفي وقد مرّ في باب السّمر بالعلم.

(إِنِّي لَا ذُبْحُ) أي: الذبيحة (وَأَنَا جُنُبٌ) جملة حالية.

وَقَالَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: 121].

305 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا جِئْنَا سَرَفَ طِمِثٌ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكِ؟» قُلْتُ: لَوِدِدْتُ وَاللَّهِ أَنِّي لَمْ أَحُجَّ الْعَامَ،

(وَقَالَ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (والمراد بهذا أن الذبح مستلزم شرعاً لذكر الله بمقتضى هذه الآية فدلّ على أن الجنب يجوز له التلاوة، وهذا التعليق مما وصله البغوي في الجعديات، واعلم أن البخاري رحمه الله ذكر في هذا الباب ستة من الآثار إلى هنا واستدل بها على جواز قراءة الجنب القرآن وفي كل ذلك مناقشة يطول ذكرها فتأمل.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) ابن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا (قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ) وفي رواية مع رسول الله ﷺ (من المدينة في حجة الوداع) (لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ) لأنهم كانوا يعتقدون امتناع العمرة في أشهر الحج، أو أطلق الحج وأراد العمرة والحج إذ العرف جاء على إطلاقه وإرادتهما.

(فَلَمَّا جِئْنَا سَرَفَ) بفتح السين وكسر الراء غير منصرف موضع بين مكة والمدينة بقرب مكة (طِمِثٌ) بفتح المهملة وكسر الميم أو فتحها على صيغة المتكلم أي: حضت، (فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ) وفي رواية: سقط لفظ: عَلَيَّ (وَأَنَا أَبْكِي) جملة حالية، (فَقَالَ ﷺ): «مَا يُبْكِيكِ؟» (يَا عَائِشَةُ) (قُلْتُ) واللّه (لَوِدِدْتُ) بكسر الدال الأولى جواب القسم المحذوف المقدّر.

(وَاللَّهِ) تأكيد لذلك القسم (أَنِّي) بفتح الهمزة (لَمْ أَحُجَّ الْعَامَ) أي: لم أقصد الحج في هذه السنة، لأنها قالت ذلك قبل أن تحج.

(1) وظاهر الآية تحريم متروك التسمية عمداً أو نسياناً وإليه ذهب داود، وعن أحمد مثله، وقال مالك والشافعي بخلافه لقوله عليه السلام: ذبيحة المسلم حلال، وإن لم يذكر اسم الله عليه، وفرّق أبو حنيفة بين العمد والنسيان.

لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَا أَظْهَرُ أَفَادُعَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا، فَاعْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي» (١).

وفتح الموحدة هو ابن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية.
 (لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَا أَظْهَرُ) وقد تقدّم في باب: غسل الدم
 التصريح ببيان السبب وهو قولها: إِنِّي أَسْتَحَاضُ فَكَأَنَّمَا قَالَتْ: إِنِّي لَا أَظْهَرُ بِسَبَبِ
 إِنِّي أَسْتَحَاضُ وَظَنَنْتُ أَنَّ طَهَارَةَ الْحَائِضِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِانْقِطَاعِ الدَّمِ فَكَنْتُ بَعْدَ
 الطَّهْرِ عَنْ اتِّصَالِهِ وَكَانَتْ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَصْلِي فَظَنَنْتُ أَنَّ ذَلِكَ الْحَكْمُ
 مُقْتَرَنٌ بِجَرَيَانِ الدَّمِ مِنَ الْفَرْجِ وَأَرَادَتْ تَحَقُّقَ ذَلِكَ فَقَالَتْ: (أَفَادُعُ) أَي: أَتْرُكُ
 (الصَّلَاةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية الأصيلي: النَّبِيُّ ﷺ لَا تَدْعِيهَا (إِنَّمَا ذَلِكَ)
 بِكُسْرِ الْكَافِ أَي: مَا رَأَيْتُ مِنَ الدَّمِ (عِرْقُ) أَي: دَمٌ عِرْقٌ يَسْمَى الْعَاذِلُ كَمَا مَرَّ.
 (وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ) بفتح الحاء كما نقله الخطّابيّ عَنْ أَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ أَوْ كُلِّهِمْ
 وَإِنْ كَانَ قَدْ اخْتَارَ الْكُسْرَ عَلَى إِرَادَةِ الْحَالَةِ لَكِنَّ الْفَتْحَ أَظْهَرَ بَلْ هُوَ مُتَعَيِّنٌ كَمَا قَالَ
 النَّوَوِيُّ إِذْ الْمُرَادُ نَفْيُ الْحَيْضِ مُطْلَقًا لَا نَفْيُ نَوْعٍ مِنْهُ.
 (فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ) بِالْفَتْحِ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: يَجُوزُ فِيهِ الْوُجْهَانِ مَعًا
 جَوَازًا حَسَنًا عَلَى مَا قَالَ النَّوَوِيُّ وَالَّذِي فِي رَوَايَتِنَا بَفَتْحِ الْحَاءِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ
 انْتَهَى.

(فَاتْرُكِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا) أَي: قَدْرُ الْحَيْضَةِ وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِالنِّسْبَةِ
 إِلَى الْمُبْتَدَأَةِ الْمَعْتَادَةِ وَالْمُمَيِّزَةِ وَمَوْضِعِهِ الْفَقْهَ.

(فَاعْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي) بِكُسْرِ اللَّامِ خُطَابُ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حَبِيشٍ
 وَمَعْنَاهُ وَصَلِّي بَعْدَ الْاِغْتِسَالِ كَمَا سَيَأْتِي التَّصْرِيحُ بِهِ فِي بَابِ إِذَا حَاضَتْ فِي شَهْرِ
 ثَلَاثِ حِيضٍ هَذَا، وَقَدْ وَقَعَ فِي لَفْظِ فَدَعِيَ الصَّلَاةَ قَدْرَ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتُ تَحِيضِينَ
 فِيهَا، وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ مَنْدَةَ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ: دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدْرَ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتُ
 تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِّي، وَفِي لَفْظٍ: ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَفِي لَفْظٍ:
 تَغْتَسِلُ الْغَسْلَ الْأَوَّلَ، ثُمَّ تَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

وعند أبي داود من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ اسْتَحْيِضَتْ سَبْعَ سِنِينَ فَاسْتَفْتَتَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ لِبِسَتْ بِالْحَيْضَةِ وَلَكِنْ هَذَا عِرْقٌ فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي» وَكَانَتْ تَغْتَسِلُ فِي مِرْكَنٍ فِي حَجَرَةٍ أَخْتَهَا زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ حَتَّى تَعْلُو حُمْرَةَ الدَّمِ عَلَى الْمَاءِ.

وعنده أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سَهِيلٍ اسْتَحْيِضَتْ فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، فَلَمَّا جَهْدَهَا ذَلِكَ أَمَرَهَا أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ بِغَسَلٍ وَالْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ بِغَسَلٍ وَتَغْتَسِلَ لِلصَّبْحِ.

وعنده مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَيْضًا قَالَتْ: اسْتَحْيِضْتُ امْرَأَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرْتُ أَنْ تَعَجِّلَ الْعَصْرَ وَتَوَخَّرَ الظَّهْرَ وَتَغْتَسِلَ لَهَا غَسْلًا وَأَنْ تَوَخَّرَ الْمَغْرَبَ وَتَعَجِّلَ الْعِشَاءَ وَتَغْتَسِلَ لَهَا غَسْلًا وَتَغْتَسِلَ لَصَلَاةِ الصَّبْحِ.

وعنده مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: تَغْتَسِلُ مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ تَوَضَّأُ إِلَى أَيَّامِ أَقْرَائِهَا، وَفِي لَفْظٍ: فَاجْتَنِبِي الصَّلَاةَ أَثَرِ مُحِيضِكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَتَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ وَإِنْ قَطَرَ الدَّمُ عَلَى الْحَصِيرِ.

وعند أبي عوانة الإسفرائيني: فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْتَسِلِي عَنْكَ الدَّمُ.

وعند الترمذي مصححًا: تَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ.

وعند الإسماعيلي: فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَلْتَدْعِ الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَلْتَغْتَسِلَ وَلْتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

وعند الطحاوي مرفوعًا: فَاغْتَسِلِي لَطَهْرِكَ وَتَوَضَّعِي عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

وعند الدارمي: فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْتَسِلِي عَنْكَ الدَّمُ وَتَوَضَّعِي وَصَلِّي.

وعند أحمد: اغْتَسِلِي وَتَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ وَصَلِّي.

وقال الشافعي: ذَكَرَ الْوُضُوءُ عِنْدَنَا غَيْرَ مُحْفُوظٍ وَلَوْ كَانَ مُحْفُوظًا لَكَانَ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنَ الْقِيَّاسِ، وَفِي التَّمْهِيدِ رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ هِشَامِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ مَرْفُوعًا كِرَوَايَةِ يَحْيَى بْنِ هِشَامٍ سِوَاءَ قَالٍ فِيهِ: وَتَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ حَمَّادُ ابْنِ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ مِثْلَهُ، وَحَمَّادُ فِي هِشَامٍ ثِقَةٌ ثَبَتَ.

واعلم أنّ وطء المستحاضة جائز في حال جريان الدم عند جمهور العلماء، حكاه ابن المنذر، عن ابن عباس، وابن المسيب، والحسن وعطاء، وسعيد بن جبير، وقتادة، وحماد بن أبي سليمان، وبكر المزني، والأوزاعي، والثوري، ومالك، وإسحاق، وأبي ثور وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي تمسكا بما في كتاب أبي داود بسند جيد: أنّ حمنة كانت مستحاضة وكان زوجها يأتيها.

قال ابن المنذر: وروينا عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: لا يأتيها زوجها، وبه قال النخعي، والحكم، وسليمان بن يسار، والزهري، وابن عليه وكرهه ابن سيرين.

وقال أحمد: لا يأتيها إلا أن يطول ذلك بها.

وفي رواية: لا يجوز وطؤها إلا أن يخاف زوجها العنت.

وعن منصور: تصوم ولا يأتيها زوجها ولا تمس المصحف وتصلّي ما شاءت من الفرائض والنوافل.

وفي وجه للشافعية: لا تستباح النافلة أصلاً، ومذهب الشافعي: أنّها لا تصلّي بطهارة واحدة أكثر من فريضة واحدة مؤداة أو مقضية وحكى ذلك عن عروة والثوري، وأحمد، وأبي ثور.

وقال إمامنا أبو حنيفة رحمه الله: طهارتها مقدّرة بالوقت فتصلّي في الوقت بطهارتها الواحدة ما شاءت.

وقال مالك، وربيعه، وداود: دم الاستحاضة لا ينقض الوضوء فإذا تطهرت فلها أن تصلّي ما شاءت من الفرائض والنوافل إلا أن يحدث بغير الاستحاضة ويصح وضوؤها للفريضة قبل دخول وقتها خلافاً للشافعي، ولا يجب عليها الاغتسال لشيء من الصلوات ولا في وقت من الأوقات إلا مرة واحدة في وقت انقطاع حيضها، وبه قال جمهور العلماء، وهو مروى عن عليّ، وابن مسعود، وابن عباس، وعائشة رضي الله عنهم.

وهو قول عروة، وأبي سلمة، ومالك، وأبي حنيفة، وأحمد رحمهم الله، وروى عن ابن عمر وعطاء بن أبي رباح وابن الزبير أنهم قالوا يجب عليها أن تغتسل لكل صلاة، وروى أيضاً عن عليّ وابن عباس، وعن عائشة أنّها قالت

10 - باب غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ

307 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ.....

تغتسل كل يوم غسلاً واحداً، وعن ابن المسيب والحسن تغتسل من صلاة الظهر إلى صلاة الظهر.

فائدة:

كان في زمنه عليه السلام جماعة مستحاضات منهن: أم حبيبة بنت جحش وسيأتي حديثها، وزينب أم المؤمنين، وأسماء أخت ميمونة لأُمّها، وفاطمة بنت أبي حبيش، وحمنة بنت جحش ذكرها أبو داود، وسهلة بنت سهل ذكرها أيضاً وكذا زينب بنت جحش وسودة بنت زمعة ذكرها العلاء بن المسيب، وزينب بنت أم سلمة ذكرها الإسماعيلي، وأسماء بنت مرشد الحارثية ذكرها البيهقي، وبادية بنت غيلان ذكرها ابن الأثير، وهي الثقفية التي قَالَ عنها هيت المختث: تقبل بأربع وتدبر بثمان، تزوجها عبد الرحمن بن عوف وأبوها أسلم وتحتة عشر نسوة.

ثم من فوائد الحديث: استفتاء من وقعت له مسألة، وجواز استفتاء المرأة بنفسها، ومشافهتها للرجال فيما يتعلق بأحوال النساء، وجواز سماع صوتها للحاجة.

10 - باب غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ

(باب غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ) بالميم، وفي رواية الحيض بغير ميم، وفي أخرى دم الحائض، وقد سبق في كتاب الوضوء باب غسل الدم وهذه الترجمة أخص منها كما لا يخفى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ هِشَامٍ) وفي رواية الأصيلي عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ (عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ) بكسر الذال المعجمة هو ابن الزبير بن العوام (عَنْ) جدتها (أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ) الصديق رضي الله عنه وقد صرح به في رواية الأصيلي.

أَنَّهَا قَالَتْ: سَأَلَتِ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ ثَوْبَهَا الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَصَابَ ثَوْبُ إِحْدَاكُنَّ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرُضْهُ، ثُمَّ لْتَنْضُحْهُ بِمَاءٍ، ثُمَّ لْتُصَلِّي فِيهِ»⁽¹⁾.

308 - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَتْ إِحْدَانَا

(أَنَّهَا قَالَتْ) أَي: أَنَّهَا قَالَتْ: (سَأَلَتِ امْرَأَةً) هِيَ أَسْمَاءُ بِنْتُ الصَّدِيقِ أَبْهَمَتْ نَفْسَهَا لَغَرَضٍ (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ) أَي: أَخْبَرَنِي، وَفِيهِ مَجَازَانِ.

(إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَ ثَوْبَهَا الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ كَيْفَ تَصْنَعُ؟) فِيهِ.
(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَصَابَ ثَوْبُ إِحْدَاكُنَّ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ) هِيَ كَالسَّابِقَةِ.

(فَلْتَقْرُضْهُ) بِالْقَافِ وَالرَّاءِ الْمَضْمُومَةُ وَبِالضَّادِ الْمَهْمَلَةُ السَّكَانَةُ أَي: تَقْلَعُهُ بِظَفَرِهَا أَوْ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهَا (ثُمَّ لْتَنْضُحْهُ) بِفَتْحِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَكسرها أَي: تَغْسِلْهُ (بِمَاءٍ) بَأَنْ تَصْبِيهِ شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى يَزُولَ أَثَرُهُ وَالْحِكْمَةُ فِي الْقِرْصِ أَوْ لَا تَسْهِيلِ الْغَسْلِ.

(ثُمَّ لْتُصَلِّي فِيهِ) وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُسْتَوْفَى فِي بَابِ: غَسْلِ الدَّمِ.

(حَدَّثَنَا أَصْبَغُ) بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةُ هُوَ ابْنُ الْفَرَجِ الْفَقِيهِ الْمَصْرِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (ابْنُ وَهْبٍ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ الْمَصْرِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) وَفِي رِوَايَةِ حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ أَيْضًا (عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ) الْمَصْرِيُّ وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهُمْ فِي بَابِ: الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ.

(عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ) ابْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (حَدَّثَهُ) أَي: أَنَّهُ حَدَّثَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ (عَنْ أَبِيهِ) الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ (عَنْ عَائِشَةَ) الصَّدِيقَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا (قَالَتْ: كَانَتْ إِحْدَانَا) مِنْ أَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ.

تَحِيضٌ، ثُمَّ تَقْتَرِصُ الدَّمَ مِنْ ثَوْبِهَا عِنْدَ طَهْرِهَا، فَتَغْسِلُهُ وَتَنْضَحُ عَلَى سَائِرِهِ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ»⁽¹⁾.

(تَحِيضٌ، ثُمَّ تَقْتَرِصُ) بالقاف والصاد المهملة على وزن تفتعل أي: تغسله بأطراف أصابعها وقال ابن الجوزي معناه تقتطع كأنها تحوزه دون باقي المواضع والأول أشبه بحديث أسماء لأن فيه فلتقرصه بالقاف وضَمَّ الراء ويروى هنا أيضًا ثم تقررص، (الدَّمَ مِنْ ثَوْبِهَا) وذلك لأن الدم وغيره مما يصيب الثوب إذا قرص أولاً كان أحرى بأن يذهب أثره وينقى الثوب منه، لأن القرص يكون بالإصبعين وهو قلعه وإزالته بهما كما مر.

(عِنْدَ طَهْرِهَا) أي: عند إرادة تطهير الثوب ممّا أصابه وفي رواية عند طهرها، أي: من الحيض (فَتَغْسِلُهُ وَتَنْضَحُ) أي: ترشّ الماء وتصبّه شيئاً فشيئاً (عَلَى سَائِرِهِ) دفعاً للوسوسة (ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ)، فيه: إشارة إلى امتناع الصلاة في الثوب النجس، وقولها: كانت إحداً محمول على أنهنّ كنّ يصنعن ذلك في زمنه ﷺ وبهذا يلتحق هذا الحديث بحكم المرفوع ويؤيده حديث أسماء ورجال هذا الإسناد ثلاثة: منهم مصريون والثلاثة الباقون مدنيون.

وفيه: رواية تابعي عَنْ تابعي، عَنْ صحابية وأخرجه ابن ماجة أيضًا في الطهارة.

(1) تحفة: 17508.

قال ابن جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على غسل دم الحيض والصلاة في الثوب التي حاضت فيه.

والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: قولها: (كانت إحداً تحيض) ولم تخبر عن نفسها فالجواب أن الإخبار عن الجميع يقتضي تقرير الحكم وهو على الكل على حد سواء فلو أخبرت عن نفسها لاحتمل الأمر أن يكون ذلك خاصاً بها أو يكون لعذر ما فأتت بالوجه الذي لا يحتمل التأويل.

الوجه الثاني: يؤخذ منه من الفقه أن الإخبار عن الأشياء يجب أن يكون بين الوجوه ويؤخذ منه جواز الإفصاح بالمستفذرات وإن كانت السنة قد جاءت بالكناية عنها لكن من أجل تقرير الأحكام كما تقدم في الحديث قيل لا يمكن إلا الإفصاح بها.

الوجه الثالث: يؤخذ ذلك من ذكرها الحيض وإضافته لهن رضي الله عنهن ويؤخذ منه أن زوال النجاسة لا يتعين إلا عند العبادة يؤخذ ذلك من قولها إنها لم تكن تغسل الدم إلا عند الطهر ويؤخذ منه أن دم الحيض كغيره من الدماء سواء وهو حجة على من يقول إنه أشد من غيره من =

الدماء يؤخذ ذلك من قولها عن غسلها له ليس إلا كغسل المني قبله وغيره من النجاسات. الوجه الرابع: قولها: (ثُمَّ تَقْتَرِصُ الدَّمَ) فلأنه أيسر في زواله وهذا معلوم حساً لأن النجاسة إذا كان لها جرم فحگها أولاً ثم غسلها كان أسهل لأنه إذا صب عليها ماء ولم تقررص كان أكثر في الانتشار لها في الثوب ويترتب عليه من الفقه وجوه منها أن الأحسن بل السنة في غسل النجاسة التي لها عين قائمة فركها قبل غسلها.

الوجه الخامس: يؤخذ منه أن السنة في الأمور أن يؤخذ الأيسر منها لأن هذا الوجه لما كان الأيسر في زوال النجاسة فعلته وأخبرت به لكي يقتدى بذلك في هذا وفي كل الأمور ويؤيد ذلك في حديث غير هذا قولها فيه: ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه.

الوجه السادس: فيه دليل على نضح ما شك فيه يؤخذ ذلك من قولها وينضح على سائره. وهنا بحث لم قالت في الحيضة بالنضح ولم تذكر ذلك في المني؟ فالجواب عن ذلك لما كان زمان المني يسيراً عفي عنه ولما كان زمان الحيض كثيراً جعل فيه النضح ولأنه أيضاً يدل على العفو كما تقدم البحث في الحديث قبله وإن كان يعطى بغلبة الظن أن طول الأيام مع استصحاب حال الحيضة والنجاسة ظاهرة في الثوب حتى تبيس لأنه لا يمكن الفك في الدم إلا مع يسه وقد يضرب في موقع آخر قبل يسه، ولوجه آخر لأن أول الحيض دم خائر وآخره صفرة وكدره كما جاء في الموطأ والصفرة والكدر لا يتعلق منهما شيء يقتضي الفك فدل بذلك أن الدم بقي في الثوب من أول الحيض أو من أثنائه أو من مجموعهما حتى إلى وقت الطهر ويغلب على الظن إصابته أعني أن موضع الدم يضرب في البدن وقد يكون البدن عرقاناً فيتعلق به شيء منه ثم يتمسح في موضع ثان من الثوب أو يضرب موضع الدم في غيره من الثوب نفسه لكن لما لم يكن مرئياً تجوز عنه في ذلك وهل هذا في كل ثوب كان أبيض أو مصبوغاً الحديث ظاهره العموم ويؤخذ منه جواز ترك النجاسة في الثوب في غير وقت العبادات وأن ذلك ليس بممنوع وهل ذلك أعني بقاؤها في زمان غير زمان العبادة على العبادة على الإطلاق أو ليس وأعني بالإطلاق كانت النجاسة مما تنفك عن الشخص أو ليست مما تنفك عنه كدم الحيضة لأن التي ليست تنفك لو كلفنا بزوالها لكان فيه مشقة فالجواب والله أعلم أن الجواز على حد واحد بدليل قولها في حديث آخر عن غسل المني أنها كانت تفركه ولا يكون الفك إلا مع اليبس فلو لم يكن ذلك جائزاً لما كان يقع ذلك من رسول الله ﷺ ولا كانت هي تعلل هنا تأخير الغسل لأن هذا موضع تقرير الحكم.

الوجه السابع: فيه دليل على أن الصلاة لا تصح من الحائض إلا بعد رفع الدم وزوال النجاسة والطهر بالماء يؤخذ ذلك من وصفها لهذه الأحوال وحينئذ تصلي وهل هذا على الوجوب أو الندب أما الطهور فواجب إذا كان أمكن وإلا بدله وأما رفع الدم فواجب بالنص والإجماع وأما زوال النجاسة فمختلف فيها هل هو فرض أو سنة مع إمكان زوالها ويدل على سقوطها أعني الصلاة عن الحائض لأن وجوب الشيء يستلزم سقوط ضده ويقوي ذلك النص =

11 - باب الاعتكاف للمُستَحَاضَةِ⁽¹⁾

309 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ،

11 - باب الاعتكاف للمُستَحَاضَةِ

(باب الاعتكاف) في المسجد (للمُستَحَاضَةِ) وفي رواية باب اعتكاف المستحاضة والاعتكاف في اللغة اللبث والعكف هو الحبس وفي الشرع هو اللبث في المسجد مع الصوم والنية.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) ابن شاهين بكسر الهاء أبو بشر بكسر الباء وسكون

والإجماع وهنا سؤال لم قالت: (ثوبها) ولم تقل ذرعها أو غير ذلك من أسماء الثياب فالجواب أن الإخبار بالأعم أفصح وأبين في الحكم لأنها لو قالت اسم ثوب من الثياب كنا نلحق باقي الثياب به بالقياس والذين لا يقولون بالقياس يقصرون الحكم على الذي نطقت به ليس إلا كما هي عادتهم في جميع الأحكام يقصرون الحكم على المنطوق به ليس إلا فلما كانت الفائدة في العام الذي يجمع أنواع الثياب أتت به عامًا وترتب عليه من الفقه أن المخبر بشيء يتعلق به حكم أن يخبر بأعم ما يكون في ذلك وإن كان مع الاختصار فحسن.

الوجه الثامن: يؤخذ منه أيضًا أن بدن الحائض وعرقها طاهر لأن البدن بالضرورة لا بد له مع طول الأيام من العرق فلو كان غير طاهر لغسلت الثوب ولم تنضحه وقولها: (تنضح على سائرته) هل على هنا على بابها أو هي زائدة. الظاهر أنها على بابها وليست بزائدة لأنها إذا كانت على بابها هي إشارة إلى تعليم كيفية الفعل في النضح وإذا كانت زائدة فلا فائدة فيها بحيث لو رأينا الزيادة علمنا أن ذلك هو المقصود ممن هو أقل منها فكيف من تلك السيدة لأن صفة النضح الذي جعل طهور الماء شرط فيه هو أن يبل الشخص يده بالماء ويرش على الثوب ولا يلصق يده بالثوب ولذلك قالت على وهذا الوجه هو المختار فيه لا غير وبعض الناس يبل يده ويلصقها بالثوب وحيث يجرها على الثوب أو يأخذ الماء ويسكبه على الثوب وقد قال علمائنا إن من خالف الصفة الأولى التي ذكرنا أن ذلك النضح لا يجزيه وإن حكمه حكم من صلى بالنجاسة فمن قال إنها فرض يعيد أبدًا ومن قال إنها سنة يعيد في الوقت لأنه من خالف ما أمر به لا يجزئه غيره.

الوجه التاسع: فيه دليل على أن حكم النضح حيث أمر به كحكم الغسل حيث أمر به يؤخذ ذلك من قولها وتنضح على سائرته فشركت الحكم بين الغسل والنضح وحيث قالت ثم تصلي فأتت بشئ للتحويل من حال إلى حال فلم تشرع في الصلاة إلا بعد الفراغ من النضح والغسل وفيه تقوية لما ذكرناه من قول علمائنا رضي الله عنهم والله الموفق.

(1) مجمع عليه لم أر فيه اختلافًا، ومع ذلك احتاج الإمام البخاري إلى تبويبه لأن الظاهر من أحكام المسجد أن يكون ذلك حرامًا، قال صاحب «الدر المختار»: لا يجوز البول والفصد فيه ولو في إناء، قال ابن عابدين: قوله: الفصد، ذكره في «الأشباه» بحثًا فقال: أما الفصد فيه في إناء فلم أره وينبغي أن لا فرق أي: لا فرق بينه وبين البول، انتهى. ومقتضاه أنه لا يجوز اعتكاف المستحاضة.

قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَكَفَ مَعَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَرَى الدَّمَ»، فَرُبَّمَا وَضَعَتِ الطَّسْتَ تَحْتَهَا مِنْ الدَّمِ،

المعجمة الواسطي جاوز المائة، وفي رواية حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ .
(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أَخْبَرَنَا (خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الطحان الواسطي المتصدق بزنة نفسه فضة ثلاث مرات.

(عَنْ خَالِدٍ) هو ابن مهران الذي يقال له الحذاء بالحاء المهملة ثم بالذال المعجمة المشددة.

(عَنْ عِكْرِمَةَ) ابن عبد الله مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المفسر البربري المتقدم ذكره في باب: قول النَّبِيِّ ﷺ: اللَّهُمَّ عَلِّمْنَا الْكِتَابَ.

(عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ورجال هذا الإسناد ما بين واسطي وبصري ومدني وهو عكرمة والبصري هو الحذاء ومدار هذا الحديث عليه وقد أخرج متنه المؤلف في الصوم أيضًا وأخرجه أبو داود وابن ماجة والنسائي في الاعتكاف.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَكَفَ مَعَهُ) في مسجده (بَعْضُ نِسَائِهِ) برفع بعض لأنه فاعل الاعتكاف، (وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ) جملة اسمية وقعت حالاً وإنما لحق تاء التأنيث في المستحاضة وإن كانت الاستحاضة من خصائص النساء للإشعار بأن الاستحاضة حاصلة لها بالفعل لا بالقوة كما يدل عليه قولها: (تَرَى الدَّمَ) ويجوز أن يكون التاء لنقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية ولم يستعمل ذلك الفعل إلا مجهولاً كفعل جن من الجنون، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: استحاضت المرأة استمر بها الدم بعد أيامها فهي مستحاضة.

(فَرُبَّمَا وَضَعَتِ الطَّسْتَ) بفتح الطاء أصله الطسّ بالتضعيف فأبدلت إحدى السينين تاء للاستثقال فإذا أجمعت أو صغرت رددت إلى أصله فقلت: طساس وطُسُس، وفي اللغة البلدية بالشين المعجمة ويجمع على طشوت.

(تَحْتَهَا مِنْ الدَّمِ) أي: لأجله، وقد اختلف في المراد من بعض نسائه ﷺ حتى، قَالَ ابن الجوزي: ما عرفنا من أزواج النَّبِيِّ ﷺ من كانت مستحاضة قَالَ: والظاهر أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أرادت بقولها بعض نساء النساء المتعلقة به

وَزَعَمَ أَنَّ عَائِشَةَ رَأَتْ مَاءَ الْعُضْفُرِ، فَقَالَتْ: كَانَ هَذَا شَيْءٌ كَانَتْ فُلَانَةٌ تَجِدُهُ⁽¹⁾.

وأرادت ببعضهنَّ أم حبيبة بنت جحش أخت زينب بنت جحش زوج النَّبِيِّ ﷺ.
قَالَ محمود العَيْنِيُّ: وكأنَّ ابن الجوزي ذهل عَنِ الروائيتين فِي هذا الباب:
إحداهما: امرأة من أزواجه.

والأخرى: أَنَّ بعض أمهات المؤمنين اعتكفت وهي مستحاضة على ما يَأْتِي عَنْ قَرِيب، وَأَيْضًا يَبْعَدُ أَنْ تَعْتَكِفَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ امرأة من غير زوجاته وَإِنْ كَانَ لَهَا بِهِ تَعَلُّقٌ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَنَّ بَنَاتِ جَحْشِ الثَّلَاثِ كُنَّ مُسْتَحَاضَاتِ زَيْنَبَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَحَمْنَةُ زَوْجِ طَلْحَةَ، وَأُمُّ حَبِيبَةَ زَوْجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَهِيَ الْمَشْهُورَةُ مِنْهُنَّ بِذَلِكَ وَسَيَأْتِي حَدِيثُهَا، وَذَكَرُوا فِي هَذِهِ الْمُبْهَمَةِ وَهِيَ قَوْلُهَا بِعُضْفُورٍ نِسَاءَهُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: فَقِيلَ: هِيَ سُودَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ، وَقِيلَ: رَمْلَةُ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ، وَقِيلَ: زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشِ الْأَسَدِيَّةِ أَوَّلُ مَنْ مَاتَ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ، وَرَجَّحَ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّهَا أُمُّ سَلَمَةَ بِحَدِيثٍ فِي سَنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ وَلَفْظُهُ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ كَانَتْ عَاكِفَةً وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ وَرَبَّمَا جَعَلَتِ الطُّسْتَ تَحْتَهَا.

(وَزَعَمَ) أَي: عَكَرَمَهُ وَهُوَ بِمَعْنَى قَالَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لَمَّا لَمْ يَثْبُتْ مِنْ عَكَرْمَةِ صَرِيحِ الْقَوْلِ بِذَلِكَ بَلْ عَلِمَ مِنْ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ مِنْهُ فَلِذَا لَمْ يَسْنِدِ الْقَوْلَ إِلَيْهِ صَرِيحًا وَهُوَ إِمَّا تَعْلِيقٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ، وَإِمَّا مِنْ تِمَّةٍ قَوْلِ خَالِدِ الْحَذَاءِ فَيَكُونُ مُسْنَدًا وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى مَعْنَى الْعِنْعَنَةِ، أَي: حَدَّثَنِي عَكَرْمَةُ كَذَا وَزَعَمَ (أَنَّ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (رَأَتْ مَاءَ الْعُضْفُرِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْفَاءِ وَسُكُونِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَهُوَ زَهْرُ الْقُرْطَمِ، (فَقَالَتْ: كَانَ) بِتَشْدِيدِ النُّونِ (هَذَا) أَي: الْأَصْفَرُ الَّذِي رَأَيْتَهُ (شَيْءٌ كَانَتْ فُلَانَةٌ) الظَّاهِرُ أَنَّهَا هِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي ذَكَرْتُ قَبْلَ عَلَى الْإِخْتِلَافِ السَّابِقِ فِيهَا وَفُلَانَةٌ كُنَايَةٌ عَنْ اسْمِهَا غَيْرِ مَنْصَرَفٍ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فُلَانٌ وَفُلَانَةٌ كُنَايَةٌ عَنْ أَسْمَاءِ الْإِنْسَانِي وَإِذَا كُنُوا عَنْ أَعْلَامِ الْبَهَائِمِ أَدْخَلُوا اللَّامَ فَقَالُوا: الْفُلَانُ وَالْفُلَانَةُ (تَجِدُهُ) أَي: فِي زَمَانِ اسْتَحَاضَتِهَا.

ويستنبط من الحديث: جواز اعتكاف المستحاضة وجواز صلاتها لأنَّ حالها حال الطاهرات، وأنها تضع الطست لئلا يصيب ثوبها أو المسجد، وأنَّ

310 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ، فَكَأَنْتُ تَرَى الدَّمَ وَالصُّفْرَةَ وَالطَّسْتُ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي»⁽¹⁾.

311 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، «أَنَّ بَعْضَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ اعْتَكَفْتُ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ»⁽²⁾.

دم الاستحاضة رقيق ليس كدم الحيض، وتلحق بالمستحاضة من في معناها كمن به سلس البول، والمذي، والودي ومن به جرح يسيل في جواز الاعتكاف.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بضم القاف هو ابن سعيد وقد مرّ في باب السلام من الإسلام.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ) من الزيادة (ابْنُ زُرَيْعٍ) مصغّر الزرع وقد مر في باب:

الجنب يخرج ويمشي.

(عَنْ خَالِدٍ) الحذاء (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً) مستحاضة (مِنْ أَزْوَاجِهِ) الطاهرات (فَكَأَنْتُ تَرَى الدَّمَ) الأحمر (وَالصُّفْرَةَ) وهو كناية عن الاستحاضة أي: فكانت تستحاض (وَالطَّسْتُ تَحْتَهَا) جملة حالية وسقطت في بعض الأصول الواو.

(وَهِيَ تُصَلِّي) فيستنبط منه جواز صلاتها كاعتكافها في المسجد لكن عند أمن التلوّث.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) ابن مسرهد (قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) بضم الميم الأولى وكسر الثانية هو ابن سليمان بن طرخان البصري وقد مرّ في باب من خصّ بالعلم قومًا.

(عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا («أَنَّ بَعْضَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ اعْتَكَفْتُ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ») وهاتان الروايتان تدلان على أَنَّ المعتكفة مع النَّبِيِّ ﷺ من أزواجه الطاهرات، وهي إمّا سودة بنت زمعة، أو رملة بنت أبي سُفْيَانَ، أو زينب بنت جحش، أو أم سلمة كما تقدم، وأمّا على زعم ابن الجوزي فقد روى أنها زينب بنت أم سلمة روى ذلك البيهقي والإسماعيلي

(1) أطرافه 309، 311، 2037 - تحفة 17399.

(2) أطرافه 309، 310، 2037 - تحفة 17399.

12 - باب: هَلْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي ثَوْبٍ حَاضَتْ فِيهِ؟

312 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: «مَا كَانَ لِإِحْدَانَا إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ تَحِيضُ فِيهِ،

في جمعه حديث يَحْيَى بن كثير من رواية سهيل بن صالح عن الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ عنها، أو أسماء بنت عميس روى ذلك الدارقطني وهاتان لهما به رَوَاهُ تعلق لأن زينب ربيبته، وأسماء أخت امرأته ميمونة لأمها، وكذا لحمنة وأم حبيبة به تعلق فإنهما أختا زينب بنت جحش أم المؤمنين رضي الله عنهن، لكن الأشبه على زعم ابن الجوزي أنها هي غير زينب بنت أم سلمة فإنها كانت في زمنه رَوَاهُ صغيرة لأنه رَوَاهُ دخل على أمها في السنة الثالثة وزينب ترضع، والله أعلم.

12 - باب: هَلْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي ثَوْبٍ حَاضَتْ فِيهِ؟

(باب) بالتونين (هَلْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي ثَوْبٍ حَاضَتْ فِيهِ؟) ومعناه استفسار وسؤال عَنْ جواز صلاة المرأة فيه.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ) بالنون وبالفاء المخزومي أو ثق شيخ بمكة، (عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ) بفتح النون وكسر الجيم وبالمهملة واسمه عبد الله واسم أبيه أبي نجيح يسار ضد يمين وقد تقدّم في باب: الفهم من العلم.

(عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جبر وقد تكرر ذكره.

(قَالَتْ) وفي رواية قَالَ قَالَتْ: (عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (مَا كَانَ لِإِحْدَانَا) أي: من أزواج النَّبِيِّ ﷺ (إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ تَحِيضُ فِيهِ) هذا النفي عام لكلهن ولو كان لواحدة منهن ثوبان لم يصدق النفي فإن صدقه بانتفاء الثوبين لكلهن، فإن قيل: حديث أم سلمة السابق في باب من سَمِيَ النفاس حيضًا يدل على تعدد الثوب حيث قالت: فأخذت ثياب حيضتي وقد عقد بابًا لمن اتخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر كما سيجيء.

فالجواب: أنه يحتمل أن يكون بابًا لمن اتخذ ثياب الحيض سوى ثياب الطهر كما سيجيء.

فالجواب: أنه يحتمل أن يكون هذا في بدء الإسلام، لأنهم كانوا حينئذ في

فَإِذَا أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ دَمٍ قَالَتْ: بِرَيْقِهَا، فَمَصَعَتُهُ بِظُفْرِهَا»⁽¹⁾.

شدة وقلة فلما فتح الله الفتوح واتسعت أحوالهم اتخذ النساء ثياباً للحيض سوى ثياب لباسهن فأخبرت بذلك أم سلمة رضي الله عنها، ويحتمل أن يكون مراد عائشة رضي الله عنها بقولها: ثوب واحد مختص بالحيض وليس في سياقها ما ينفي أن لها غيره في زمن الطهر على ما قاله الحافظ العسقلاني.

(فَإِذَا أَصَابَهُ) أي: الثوب (شَيْءٌ مِنْ دَمٍ) وفي رواية الأصلي من الدم.
(قَالَتْ: بِرَيْقِهَا) أي: بلته بريقها كما صرح به في رواية أبي داود أو صب عليه من ريقها وقد مر أن القول يستعمل في غير معناه الأصلي بما يقتضيه المقام.
(فَقَصَصَتُهُ) بالقاف والصاد والعين المهملة كما في رواية أبي داود أي: دلته ومعنى قصع القملة شرحها بين أظفاره وفي رواية فمصعته بالميم بدل القاف، أي: فركته وحتته (بِظُفْرِهَا) يجوز بإسكان الفاء وضمها.

وقال البيهقي: هذا في الدم اليسير الذي يكون معفواً عنه وهو قدر الدرهم وما دونه، وأما الكثير منه فصح أنها كانت تغسله، وهذا لا يمشي إلا على مذهب إمامنا الأعظم أبي حنيفة رحمه الله وأتباعه، وأما غيرهم فلا يرون اليسير من النجاسات عفواً فحينئذ يكون الحديث حجة عليهم فافهم.

وأما مطابقة الحديث للترجمة مع أنه ليس فيه أنها صلت فيه فمن جهة أن من لم يكن لها إلا ثوب تحيض فيه من المعلوم أنها تصلي فيه لكن بعد تطهيره إن كان ما أصابه كثيراً غير معفو عنه أو مطلقاً كثيراً كان أو قليلاً، وقد مضى قبل باب عنها ذكر الغسل بعد القرص قالت ثم تصلي فيه فدل على أنها عند إرادة تطهيره كانت تغسله، ثم إنه قد طعن بعضهم في هذا الحديث من جهة دعوى الانقطاع والاضطراب، فأما الانقطاع فقال أبو حاتم: لم يسمع مجاهد من عائشة، وهذا مردود فقد وقع التصريح بسماعه منها عند البخاري في غير هذا الإسناد وأثبتته علي بن المديني فهو مقدم على من نفاه.

وأما الاضطراب فلرواية أبي داود له عن محمد بن كثير عن إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم بدل ابن أبي نجیح، وهذا اختلاف لا يوجب الاضطراب،

13 - باب الطَّيِّبِ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ

313 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَوْ هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: «كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُحَدَّ.....»

لأنَّه محمول على أنَّ إبراهيم بن نافع سمعه من شيخين ولو لم يكن كذلك فأبو نعيم شيخ البُخَارِيِّ فيه أحفظ من مُحَمَّد بن كثير شيخ أبي داود فيه وقد تابع أبا نعيم خلاد بن يَحْيَى، وأبو حذيفة، والنعمان بن عبد السلام فرجحت روايته والرواية المرجوحة لا تؤثر في الرواية الراجحة.

13 - باب الطَّيِّبِ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ

(باب) استحباب استعمال (الطَّيِّبِ لِلْمَرْأَةِ) إذا لم تكن محرمة (عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ) وكذا من النفاس تطيباً للمحلّ قيل بل يكره تركه بلا عذر، وفي رواية من الحيض بغير الميم، وفي رواية الأصيلي وقع قبل الباب بسم الله الرحمن الرحيم، ووجه المناسبة بين البابين أنَّ في الباب السابق إزالة الدم من الثوب وهو التنظيف والإبقاء وفي هذا الباب التطيب وهو زيادة التنظيف.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) الحنبلِي أَبُو مُحَمَّد البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني وقد تقدّم ذكرهم في باب ليبلغ الشاهد.

(عَنْ حَفْصَةَ) بنت سيرين الأنصارية أمّ الهذيل، وفي رواية كريمة والمستملِي (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أي: البُخَارِيُّ (أَوْ هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ) بالصرف وتركه من الحسن أو من الحسن (عَنْ حَفْصَةَ) فكأنَّه شكّ في شيخ حماد أهو أيوب أو هشام وليس ذلك عند بقية الرواة ولا عند أصحاب الأطراف.

(عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) نسيبة بضم النون وفتح السين على صيغة التصغير بنت الحارث وقيل بنت كعب كانت من فاضلات الصحابة وكانت تمرض المرضى وتداوي الجرحى وتغسل الموتى ورجال هذا الإسناد بصريون وقد أخرج متنه المؤلّف في الطلاق أيضاً وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

(قَالَتْ: كُنَّا نُنْهَى) بضم النون الأولى وفاعل النهي هو النَّبِيُّ ﷺ.

(أَنْ نُحَدَّ) بضم النون وكسر الحاء المهملة وفي رواية بضم التاء أي: تحدّ

عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا،

المرأة وكلاهما من الإحداد وهو الامتناع من الزينة، قَالَ الجوهرى: أَحَدَتِ المرأة، أي: امتنعت من الزينة والخضاب بعد وفاة زوجها وكذلك حَدَّتْ تُحَدُّ بالضم وتَحَدُّ بالكسر حَدَادًا وهي حَادٌ ولم يعرف الأصمعي إِلَّا أَحَدَتِ فهي مُحَدَّةٌ كَذَا فِي الْمَحْكَمِ وَأَصْلُ هَذِهِ الْمَادَّةُ الْمَنْعُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْبَوَابِ: حَدَادٌ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الدُّخُولَ وَالْخُرُوجَ وَأَغْرَبَ بَعْضُهُمْ فَحَكَاهُ بِالْجِيمِ مِنْ جَدَدَتِ الشَّيْءِ: إِذَا قَطَعْتَهُ فَكَأَنَّهُا قَدْ انْقَطَعَتْ عَنِ الزَّيْنَةِ وَعَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ.

(عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ) يعني به الليالي مع أيامها ولذلك أُنْتُثِ الْعِدَدُ وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ قَرِيبًا (إِلَّا عَلَى زَوْجٍ) كَذَا فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ، وَفِي رَوَايَةٍ: إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا فَلَاوَلَى: مُوَافَقَةً لِرَوَايَةِ التَّكْلَمِ، وَالثَّانِيَّةُ: لِرَوَايَةِ الْغَيْبَةِ فِي تَحَدٍّ، وَتَوْجِيهِ الثَّانِيَّةِ عَلَى رَوَايَةِ التَّكْلَمِ أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ إِلَى الْوَاحِدَةِ الْمُنْدَرِجَةِ فِي قَوْلِهَا كُنَّا نَنْهَى.

(أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) أي: عَشْرَ لَيَالٍ مَعَ أَيَّامِهَا إِذْ لَوْ أُرِيدَ الْأَيَّامُ لَقِيلَ وَعَشْرَةٌ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: 234] لَوْ قِيلَ فِي مِثْلِهِ عَشْرَةٌ لَخَرَجَتْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لَا تَرَاهُمْ قَطُّ يَسْتَعْمِلُونَ التَّذْكِيرَ فِيهِ أَنْتَهَى.

وَذَلِكَ لِأَنَّهَا غَرَرُ الشُّهُورِ وَالْأَعْوَامِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤْنُثِ فِي الْأَعْدَادِ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ ذِكْرِ الْمُمِيزِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ فَيَجُوزُ فِيهِ التَّاءُ وَعَدَمُهُ، وَلَعَلَّ الْمُقْتَضَى لِهَذَا التَّقْدِيرِ أَنَّ الْجَنِينَ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ يَتَحَرَّكُ لثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ إِنْ كَانَ ذَكَرًا وَلْأَرْبَعَةَ إِنْ كَانَ أُنْثَى فَاعْتَبِرْ وَأَيُّهَا أَقْصَى الْأَجْلِينَ وَزَيْدٌ عَلَيْهِ الْعَشْرُ اسْتَظْهَرَا إِذْ رُبَّمَا تَضَعُفُ حَرَكَتُهُ فِي الْمُبَادِي فَلَا تَحَسُّ لَهَا وَالْمَرَادُ بِالْعَشْرِ هِيَ اللَّيَالِي مَعَ أَيَّامِهَا كَمَا سَبَقَ وَهُوَ مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَةً إِلَّا مَا حَكَى عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ أَرَادَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَ لَيَالٍ وَأَنَّهُ تَحَلَّ فِي الْيَوْمِ الْعَاشِرِ وَعِنْدَ الْجُمْهُورِ لَا تَحَلُّ حَتَّى تَدْخُلَ لَيْلَةُ الْحَادِي عَشَرَ وَهَذَا خَرَجَ عَلَى غَالِبِ أَحْوَالِ الْمُعْتَدَاتِ أَنَّهَا تَعْتَدُّ بِالْأَشْهُرِ أَمَّا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا فَعَدَّتْهَا بِالحَمْلِ، وَيَلْزَمُهَا الْإِحْدَادُ فِي جَمِيعِ الْمُدَّةِ حَتَّى تَضَعَ سِوَاءَ قَصْرَتِ الْمُدَّةِ أَمْ طَالَتْ، فَإِذَا وَضَعَتْ فَلَا إِحْدَادَ بَعْدَهُ.

قال بعض العلماء: لا يلزمها الإحداد بعد أربعة أشهر وعشر وإن لم تضع الحمل.

وَلَا نَكْتَحِلَ وَلَا نَتَطَيَّبَ وَلَا نَلْبَسَ ثَوْبًا مَضْبُوعًا، إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَقَدْ رُخِّصَ لَنَا عِنْدَ الظُّهْرِ إِذَا اغْتَسَلْتَ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا فِي ثُبْدَةٍ مِنْ كُسْتِ أَظْفَارٍ،

(وَلَا نَكْتَحِلَ) بالنون أو بالتاء ويجوز فيه الرفع والنصب، أما الرفع فعلى أنه عطف على قولها: نهى والمعنى كنا لا نكتحل أو كانت كل واحدة منا لا تكتحل، وأما النصب فعلى أنه عطف على المنسوب السابق وردّه البدر الدماميني بأنه يلزم من عطفه عليه فساد المعنى لأنّ تقديره كنا نهى أن لا نكتحل ويوجه بأن يكون لا زائدة أو تأكيد للنفي الذي في معنى النهي فافهم.

(وَلَا نَتَطَيَّبَ) بالنون أو بالتاء وبالرفع أو بالنصب أيضًا وكذا قوله: (وَلَا نَلْبَسَ ثَوْبًا مَضْبُوعًا، إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ) بفتح العين وسكون الصاد المهملتين وفي آخره باء موحدة هو برود اليمن يصبغ غزلها ثم ينسج، وفي المحكم هو ضرب من برود اليمن يُعَصَّب غزله أي: يجمع ثم يصبغ ثم ينسج، وقيل: هي برود مخططة وفي المنتهى العصب في اللغة إحكام الفتل والطّيّ وشدة الجمع واللي وكل شيء أحكمته فقد عصبته ومنه أخذ عصب اليمن وهو المفتول من برودها.

(وَقَدْ رُخِّصَ لَنَا) أي: التطيب لدفع رائحة الدم لما تستقبله من الصلاة لا للزينة ولذا خصّ بذلك كست أظفار لأنه ليس مما يقصد به الزينة (عِنْدَ الظُّهْرِ إِذَا اغْتَسَلْتَ إِحْدَانَا مِنْ مَحِيضِهَا فِي ثُبْدَةٍ) بضم النون وفتحها وسكون الموحدة وبالذال المعجمة هي الشيء اليسير والمراد به قطعة يسيرة (مِنْ كُسْتِ أَظْفَارٍ) بضم الكاف وسكون المهملة وبالمثناة هو القسط بضم القاف، ويقال له: الكُسْطُ أيضًا وهو من طيب الأعراب وسماء ابن البيطار: راسنا.

والأظفار: بفتح الهمزة ضرب من العطر على شكل ظفر الإنسان يوضع في البخور، وقيل: الأظفار شيء يتداوى به كآته عود وكان يثقب ويجعل في القلادة، وقال ابن التين: صوابه قسط ظفار بفتح الظاء المعجمة وحكمه حكم حضار فإنه مبني باتفاق الحجازيين والتميميّين وظفار ساحل من سواحل عدن، وقال القرطبي وقد حكى في ضبطه وجهان: كسر أوله وصرفه وفتح أوله والبناء هو مدينة باليمن يجلب إليها القسط الهندي، وقيل: ظفار هو العود الذي يتبخّر به، والظاهر أن المراد هنا هو القسط المنسوب إلى ظفار المدينة التي يجلب إليها القسط الهندي، ووقع في رواية مسلم: من قسط أو أظفار بإثبات أو وهي

وَكُنَّا نُنْهَى عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ»، قَالَ: رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ⁽¹⁾.

للتخيير، وقد عرفت أنَّ كليهما من أنواع الطيب.

(وَكُنَّا نُنْهَى عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ) وسيأتي الكلام على اتباع الجنائز في موضعه إن شاء الله تعالى.

(قَالَ) وفي رواية: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، أَي: الْبُخَارِيُّ: (رَوَاهُ) أَي: الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ، وفي رواية: رَوَى، وفي أخرى: وَرَوَى (هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ) الْمَذْكُورُ وَسيأتي موصولاً عند المؤلف في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى، وأغرب الكرمانى حيث جَوَّزَ أن يكون قائل قوله، ورواه حماد بن زيد المذكور في أول الباب فلا يكون تعليقاً ولم يقع هذا التعليق في رواية كريمة والمستملي.

(عَنْ حَفْصَةَ) بنت سيرين (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وفائدة ذكر هذا التعليق الدلالة على أنَّ الحديث السابق من قبيل المرفوع، وكذا هو في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه من حديث هشام مسنداً، وقال الْبُخَارِيُّ في موضع آخر: تَوَفَّى لَأُمِّ عَطِيَّةِ ابْنِ فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمَ الثَّالِثُ دَعَتْ بِصَفْرَةٍ فَتَمَسَّحَتْ بِهَا وَقَالَتْ نَهَيْنَا أَنْ نَحْدَأَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَّا لِرُجُوعِ.

وعند الطبراني: وَأَمَرْنَا أَنْ لَا نَلْبَسَ فِي الْإِحْدَادِ الثِّيَابَ الْمَصْبُغَةَ إِلَّا الْعَصَبَ وَأَمَرْنَا أَنْ لَا نَمْسَ طَيْبًا إِلَّا أَذْنَاهُ لِلطَّهْرَةِ الْكُسْتِ وَالْأُظْفَارِ، وفي لفظ: وَلَا نَخْتَضِبُ، وفي لفظ: إِلَّا ثَوْبًا مَغْسُولًا.

وفي الحديث: وجوب الإحداد على من هي ذات زوج توفي عنها سواء دخل بها أو لم يدخل، وسواء فيها الصغيرة والكبيرة والبكر والثيب والحررة والأمة، وعند إمامنا أبي حنيفة رحمه الله: لا إحداد على الصغيرة ولا على الزوجة الأمة، وأجمعوا على أنَّه لا إحداد على أم الولد والأمة إذا توفي عنها سيدها، ولا على الرجعية، وفي المطلقة ثلاثاً قولان، قَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ وَالْحَكَمُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ عَلَيْهَا الْإِحْدَادُ وَهُوَ قَوْلُ ضَعِيفٍ لِلشَّافِعِيِّ، وَقَالَ عَطَاءٌ وَرَبِيعَةُ وَمَالِكٌ وَاللَّيْثُ وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ الْمُنْذَرِ بِالْمَنْعِ، وَحَكَى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّه لَا

(1) أطرافه 1278، 1279، 5340، 5341، 5342، 5343 تحفة 18117، 18134، 18122،

18139. أخرجه مسلم في الجنائز باب نهي النساء عن اتباع الجنائز رقم (938).

يجب الإحداذ على المطلقة ولا على المتوفى عنها زوجها وهو شاذ.

وقال ابن عبد البر: أجمعوا على وجوب الإحداذ إلا الحسن فإنه قال ليس بواجب، وتعلّق أبو حنيفة، وأبو ثور، ومالك في أحد قوليه، وابن قانع، وأشهب: بأن لا إحداذ على الكتابية المتوفى عنها زوجها المسلم بقوله في الحديث: لا يحلّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ، الحديث.

وقال الشافعي وعامة أصحاب مالك: عليها الإحداذ سواء دخل بها أو لم يدخل، وفيه أيضًا تحريم الاكتحال سواء احتاجت إليه أم لا، وجاء في الموطأ وغيره عن أم سلمة: اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار، ووجه الجمع أنه إذا لم تحتج إليه لا يحل لها فعله وإن احتاجت لم يجز بالنهار دون الليل والأولى تركه.

وقال صاحب التوضيح: والمراد بالكحل الأسود والأصفر، وأمّا الأبيض كالتوتيا فلا تحريم فيه عند أصحابنا إذ لا زينة فيه وحرّمه بعضهم على الشعثاء حيث تنزين.

وفيه أيضًا: تحريم الطيب وهو ما حرم عليها في حال الإحرام وسواء كان في ثوبها أو بدنّها، وفي التوضيح يحرم عليها أيضًا كلّ طعام فيه طيب.

وفيه أيضًا: تحريم لبس الثياب المعصفرة وقال ابن المنذر أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصفرة والمصبغة إلا ما صنع بسواد فرخص فيه عروة العصب وأجاز الزهري وأجازه مالك غليظه وصحّح الشافعية تحريم البرود مطلقًا وهذا الحديث حجة لمن أجازه نعم أجازه ما إذا كان الصبغ لا يقصد به الزينة بل يعمل للمصيبة واحتمال الوسخ كالأسود، بل حكى الماوردي أنه يلزمها في الحداذ أعني السواد.

وفيه أيضًا: الترخيص للحادة إذا اغتسلت من الحيض لإزالة الرائحة الكريهة. وقال النووي: وليس القسط والأظفار مقصود التطيب وإنما رخص فيه لإزالة الرائحة.

وقال المهلب: رخص لها في التبخر به لدفع رائحة الدم عنها لما يستقبله من الصلاة.

14 - بَابُ ذَلِكَ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا إِذَا تَطَهَّرَتْ مِنَ الْمَحِيضِ،
وَكَيْفَ تَغْتَسِلُ، وَتَأْخُذُ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً، فَتَتَّبِعُ أَثَرَ الدَّمِ

314 - حَدَّثَنَا يَحْيَى،

وقال ابن بطال: أبيع للحائض محدّة أو غير محدّة عند غسلها من الحيض أن تدرأ رائحة الدم عن نفسها بالبخور بالقسط مستقبلة من الصلاة ومجالسة الملائكة لثلا تؤذيهم برائحة الدم.

وقال النَّوَوِيُّ في شرح مسلم: المقصود باستعمال المسك إمّا تطيب المحل ودفع الرائحة الكريهة وإمّا كونه أسرع إلى علوق الولد فإن قلنا بالأوّل يقوم مقامه القسط والأظفار وشبهها انتهى.

وكلامه هذا يدلّ على أنّ الأظفار بالهمزة طيب لا موضع.

14 - بَابُ ذَلِكَ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا إِذَا تَطَهَّرَتْ مِنَ الْمَحِيضِ،
وَكَيْفَ تَغْتَسِلُ، وَتَأْخُذُ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً، فَتَتَّبِعُ أَثَرَ الدَّمِ

(باب) استحباب (ذَلِكَ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا إِذَا تَطَهَّرَتْ مِنَ الْمَحِيضِ) أي: الحيض (وَكَيْفَ تَغْتَسِلُ) عطف على قوله ذلك المرأة نفسها (وَ) كان (تَأْخُذُ فِرْصَةً) بكسر الفاء وسكون الراء وفتح الصاد المهملة هي القطعة يقال فرصت الشيء فرصاً أي: قطعته وقال الجوهري هي قطعة قطن أو خرقة تمسح بها المرأة من الحيض وقيل: يجوز التلثيث في الفاء.

(مُمَسَّكَةً) بتشديد السين وفتح الكاف ولها معنيان: أحدهما: قطنة فيها مسك، والآخر: خرقة مستعملة بالإمسك عليها على ما سيوضح ذلك عن قريب. (فَتَتَّبِعُ) بلفظ المضارع الغائبة من التتبع وحذف إحدى التاءات الثلاث تخفيفاً، وفي رواية فتتبع بتشديد التاء الثانية، وفي أخرى تتبع بسكون التاء الثانية وفتح الموحدة بها أي: بتلك الفرصة (أَثَرَ الدَّمِ) ووجه المناسبة بين البابين من حيث إنّ في كلّ منهما استعمال الطيب.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن موسى البلخي وجزم به ابن السكن في رواية عن الفريري، وقال البيهقي: هو يحيى بن جعفر البيكندي، وقال الغساني في تقييد المهمل: قال ابن السكن: على سبيل القاعدة الكلية كلّ ما كان للبخاري في هذا

قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ، فَأَمَرَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ،

الصحيح عَنْ يَحْيَى غير منسوب هو يَحْيَى بن موسى البلخي المعروف بخت بفتح الخاء المنقوطة وتشديد المثناة الفوقية ويعرف بالختي وبابن خت أيضًا كان من خيار المسلمين مات سنة أربعين ومائتين، وقال الكرماني: وفي بعض النسخ التي عندنا هكذا حَدَّثَنَا يَحْيَى بن جعفر البيكندي حَدَّثَنَا ابن عيينة، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سُفْيَان (عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ) بنت شيبه بن عثمان ومنصور هو ابن عبد الرحمن بن طلحة العبدري الحجبي كان خاشعًا بكاء مات سنة سبع وثلاثين ومائة نسب لأمه لشهرته بها، (عَنْ أُمِّهِ) صفية وقد تقدّمت.

(عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ورواة هذا الإسناد ما بين بلخي ومكي، ووقع في مسند الحميدي التصريح بالسماع في جميع السند، وقد أخرج متنه البُخَارِيُّ في الطهارة والاعتصام أيضًا، وأخرجه مسلم والنسائي في الطهارة أيضًا.

(أَنَّ امْرَأَةً) زاد في رواية وهيب من الأنصار، وسمّاها مسلم في رواية أبي الأحوص عَنْ إِبْرَاهِيمَ بن مهاجر أسماء بنت شكل بفتح الشين المعجمة والكاف وفي آخره لام، ولم يسم أباه في رواية غندر عَنْ شُعْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وقال الخطيب في روايته لهذا الحديث: أسماء بنت يزيد وجزم بأنها أسماء بنت يزيد بن السكن بالمهملة والنون الأنصارية التي يقال لها خطيبة النساء، وتبعه ابن الجوزي في التلقيح والدمياطي وزاد: أَنَّ الذي وقع في مسلم تصحيف لأنه ليس في الأنصار من يقال له شكل، وهو ردّ للرواية الثابت بغير دليل، ويحتمل: أن يكون شكل لقبًا لا أسماء المشهور في المسانيد والجوامع في هذا الحديث أسماء بنت شكل كما في مسلم وأسماء بغير نسب كما في أبي داود وكذا في مستخرج أبي نعيم من الطريق التي أخرجه منها الخطيب، وحكى النَّوَوِيُّ في شرح مسلم الوجهين من غير ترجيح، وتبع رواية مسلم جماعات منهم أبو طاهر وأبو موسى في كتابه معرفة الصحابة فسلم مسلم من الوهم والتصحيف.

(سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ) أي: الحيض وكلاهما مصدران.

(فَأَمَرَهَا) ﷺ (كَيْفَ تَغْتَسِلُ) أي: بيّن لها كيفية الاغتسال، ففي الحديث اختصار كما يدلّ عليه رواية مسلم أَنَّ أسماء سألت عَنْ غَسْلِ الْمَحِيضِ فَقَالَ ﷺ:

قَالَ: «خُذِي فِرْصَةً مِنْ مَسْكِ،»

«تَأْخُذْ إِحْدَاكُنْ مَاءً وَسِدْرَهَا فَتَطَهَّرْ فَتَحْسِنِ الطَّهْوَرَ ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَدْلِكُهُ دَلْكًا شَدِيدًا حَتَّى يَبْلُغَ شَوْوَنَ رَأْسِهَا» أَي: أَصُولُهُ «ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ».

(قَالَ: خُذِي فِرْصَةً) بِكسر الفاء وحكى ابن سيدة تثليثها وبإسكان الراء أَي: قِطْعَةً مِنْ صُوفٍ أَوْ قُطْنٍ أَوْ جِلْدَةٍ عَلَيْهَا صُوفٌ حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ، وَقِيلَ: قِرْصَةٌ بَفَتْحِ الْقَافِ وَالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ كَمَا حَكَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْأَحْوَصِ، وَوَجَّهَهُ الْمُنْذَرِيُّ فَقَالَ: أَي: شَيْئًا يَسِيرًا مِثْلَ الْقِرْصَةِ بِطَرَفِ الْإِصْبَعَيْنِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَوَهْمٌ مِنْ عِزَا هَذِهِ الرِّوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ، وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: هِيَ قِرْصَةٌ بَفَتْحِ الْقَافِ وَبِالصَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَهِيَ الْقِطْعَةُ، وَقَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: وَالرِّوَايَةُ بِالْفَاءِ وَالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَلَا مَجَالَ لِلرَّأْيِ فِي مِثْلِهِ وَالْمَعْنَى صَحِيحٌ بِنَقْلِ أُمَّةِ اللُّغَةِ.

(مِنْ مَسْكِ) بِكسر الميم يعني دم الغزال، وروى بفتحها وهو الجلد وهو معرَّبٌ مَسْكٌ بضم الميم وبالشين كانت العرب تسميه بالمشموم، وقال القاضي عياض: وهو رواية الأكثرين، واستبعد ابن قتيبة رواية الكسر فَقَالَ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي ضَيْقٍ يَمْتَنِعُ مَعَهُ أَنْ يَمْتَهِنُوا الْمَسْكَ مَعَ غَلَاءِ ثَمَنِهِ وَتَبَعِهِ ابْنُ بَطَّالٍ، وَمَا اسْتَبْعَدَهُ لَيْسَ بِبَعِيدٍ لَمَّا عَرَفَ مِنْ شَأْنِ أَهْلِ الْحِجَازِ مِنْ كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ الطَّيِّبِ وَقَدْ يَكُونُ الْمَأْمُورُ بِهِ مِنْ يَقْدَرُ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: خُذِي فِرْصَةً مِنْ مَسْكِ قِطْعَةً مِنْ صُوفٍ أَوْ قُطْنٍ أَوْ خِرْقَةٍ مَطْيَبَةٍ بِالْمَسْكِ لَا أَنَّهَا قِصْعَةٌ مِنْهُ حَتَّى يَسْتَبْعَدَ، وَرَجَّحَ النَّوَوِيُّ الْكُسْرَ، وَيَقْوِي رِوَايَةَ الْكُسْرِ وَأَنَّ الْمُرَادَ وَالتَّطْيِيبَ مَا فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ حَيْثُ وَقَعَ عِنْدَهُ مِنْ ذَرِيرَةٍ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ فِرْصَةٍ مَمْسُكَةٍ بضم الميم الْأُولَى وَفَتْحِ الثَّانِيَةِ وَتَشَدُّ السِّينِ مَعَ فَتْحِهَا أَي: قِطْعَةً مِنْ صُوفٍ وَنَحْوِهِ مَطْيَبَةٍ بِالْمَسْكِ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ بِإِسْكَانِ الْمِيمِ الثَّانِيَةِ وَبِتَخْفِيفِ السِّينِ الْمَفْتُوحَةِ مِنَ الْإِمْسَاكِ بِمَعْنَى أَنَّهَا تَمْسُكُهَا بِيَدِهَا فَتُسْتَعْمَلُهَا.

وفي بعض الروايات: خُذِي فِرْصَةً مَمْسُكَةً فَتَحْمَلِي بِهَا أَي: عَالِجِي بِهَا قَبْلَكَ بِالْمَسْحِ بِهَا، وَقِيلَ أَرَادَ بِهَا الْخَلِيقَ الَّتِي أَمْسَكَتْ كَثِيرًا فَإِنَّهُ أَرَادَ أَنْ لَا تَسْتَعْمَلَ الْجَدِيدَ مِنَ الْقُطْنِ وَغَيْرِهِ لِلارْتِفَاقِ بِهِ وَلَأَنَّ الْخَلِيقَ أَصْلَحُ لَذَلِكَ هَذَا، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ أَنَّ قَوْلَهَا قَالَ خُذِي فِرْصَةً بَيَانٌ لِقَوْلِهَا أَمْرَهَا، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ يَكُونُ بَيَانًا لِلَاغْتِسَالِ وَهُوَ إِصْصَالُ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ الْبَشَرَةِ لَا أَخْذَ الْفِرْصَةَ قُلْتَ:

فَتَطَهَّرِي بِهَا» قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطَهَّرُ؟ قَالَ: «تَطَهَّرِي بِهَا»، قَالَتْ: كَيْفَ؟، قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، تَطَهَّرِي» فَاجْتَبَدْتُهَا إِلَيَّ، فَقُلْتُ: تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ⁽¹⁾.

السؤال لم يكن عَنْ نفس الاغتسال لأن ذلك معلوم لكل أحد بل كان لقدر زائد على ذلك مختصّ بغسل الحيض فلذلك أجاب به وهو جملة حالة هذا، وقد سبقه إلى الجواب الأول الرافعي في شرح المسند وابن أبي جمرة، وفيه أنها سألت عَنْ غسلها من المحيض وليس هذا إلا سؤالاً عَنْ ماهية الاغتسال، وقوله لأن ذلك معلوم لكل أحد فيه نظر لأنه يحتمل أن لا يكون معلوماً لها على ما ينبغي أو كان في اعتقاده أن الغسل عَنْ المحيض خلاف الغسل عَنْ الجنابة فالأوجه أن في الحديث اختصاراً على ما يدلّ عليه رواية مسلم كما تقدّم، والله أعلم.

(فَتَطَهَّرِي) أي: تنظّفي (بِهَا) أي: بالفرصة.

(قَالَتْ) أي: تلك المرأة الأنصارية: (كَيْفَ أَتَطَهَّرُ؟ قَالَ) ﷺ (تَطَهَّرِي بِهَا)، قَالَتْ: كَيْفَ؟، قَالَ (عليه الصلاة والسلام): (سُبْحَانَ اللَّهِ) متعجباً من خفاء ذلك عليها فكأنه قَالَ كيف يخفى مثل هذا الظاهر الذي لا يحتاج الإنسان في فهمه إلى فكر.

(تَطَهَّرِي) وفي رواية تطهّري بها، قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَاجْتَبَدْتُهَا إِلَيَّ) بتقديم الموحدة على الذال المعجمة وفي رواية فاجتبتتها بعكس الأولى يقال جذب واجتذب واجتبد بمعنى.

(فَقُلْتُ: تَتَّبِعِي) أمر من التتبع وهو المراد من تطهري (بِهَا) أي: بالفرصة (أَثَرَ الدَّمِ) في الفرج كما حكاه النَّوَوِيُّ عَنْ العلماء، وقال المحاملي يستحب لها أن تطيّب كل موضع أصابه الدم من بدنّها، قَالَ محمود العُيَيْنِيُّ: ولم أره لغيره نعم يؤيد ما قاله المحاملي رواية الإسماعيلي تتبعي بها مواضع الدم، ففي الحديث استحباب التطيّب للمغتسلة من المحيض والنفاس على جميع المواضع التي أصابها الدم من بدنّها.

قَالَ النَّوَوِيُّ: والمقصود باستعمال الطيب دفع الرائحة الكريهة على

(1) طرفاه 315، 7357 - تحفة 17859 - 1/86.

أخرجه مسلم في الحيض باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة رقم (332).

الصحيح، وقيل: هو لكونه أسرع إلى العلوق والحبلى، حكاه الماوردي، وقال: فعلى الأول: إن فقدت المسك استعملت ما يخلفه في طيب الريح.

وعلى الثاني: ما يقوم مقامه في أسرع العلوق، وضعف التَّوَيِّ الثاني وقال: لو كان صحيحًا لا ختصت به المتزوجة قال: وإطلاق الحديث يردّه، والصواب: أنّ ذلك مستحب لكلّ مغتسلة من الحيض أو النفاس ويكره تركه للقادرة فإن لم تجد مسكًا فطيبًا فإن لم تجد فمزيلاً كالطين وإلا فالماء كافٍ وقد سبق في الباب قبله أن الحادة تتبخّر فيجزئها، واختلف في وقت استعمالها لذلك، قال بعضهم: بعد الغسل، وقال آخرون: قبله.

وفيه: أنّه لا عار على من سأل عن أمر دينه.

وفيه: استحباب تطيب فرج المرأة بأخذ قطعة من صوف ونحوه وإدخالها في فرجها بعد الغسل والنفساء مثلها.

وفيه: التسييح عند التعجّب، وفيه استحباب الكنايات فيما يتعلّق بالعورات. وفيه: سؤال المرأة العالم عن أحوالها التي تحتشم منها ولهذا قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في نساء الأنصار: نعم النساء نساء الأنصار لم يمنعنّ الحياء أن يتفقهن في الدين.

وفيه: الاكتفاء بالتعريض والإشارة في الأمور المستهجنة وفيه تكرار الجواب لإفهام السائل.

وفيه: تفسير كلام العالم بحضرته لمن خفي عليه إذا عرف أنّ ذلك يعجبه.

وفيه: الأخذ عن المفضل مع حضور الفاضل.

وفية: صحة العرض على المحدث إذا أقرّه ولو لم يقل عقبه نعم وإنه لا يشترط في صحة التحمّل منهم السامع لجميع ما يسمعه.

وفيه: الفرق بالمتعلم وإقامة العذر لمن لا يفهم.

وفيه: أنّ المرء مطلوب بستر عيوبه وإن كان مما جبل عليها من جهة أمر المرأة بالتطيب لإزالة الرائحة الكريهة.

وفيه: الدلالة على حسن خلق النَّبِيِّ ﷺ وعظيم حلمه وحيائه.

15 - بَابُ غَسْلِ الْمَحِيضِ⁽¹⁾

315 - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: كَيْفَ أُغْتَسِلُ مِنَ الْمَحِيضِ؟ قَالَ: «خُذِي فِرْصَةً مُمَسَّكَةً،

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن تتبع الدم بالفرصة لا يكون إلا بالدلك.

15 - بَابُ غَسْلِ الْمَحِيضِ

(بَابُ غَسْلِ الْمَحِيضِ) وغسل المرأة من الحيض كغسلها من الجنابة غير أنها تزيد على ذلك استعمال الطيب، وهذا الباب في الحقيقة لا فائدة في ذكره لأن الحديث الذي فيه هو الحديث المذكور في الباب السابق إلا أن ذلك عن يَحْيَى عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ مَنْصُورٍ وَهَذَا عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ وَهَيْبِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مَنْصُورٍ كَمَا قَالَ: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) وفي رواية الأصيلي مسلم بن إبراهيم، (قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بالتصغير هو ابن خالد، قَالَ: (حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ) المذكور في السند السابق، (عَنْ أُمِّهِ) صفية بنت شيبة المذكورة أَيْضًا (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ) وهي المذكورة في الحديث السابق.

(قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: كَيْفَ أُغْتَسِلُ مِنَ الْمَحِيضِ؟ قَالَ) ﷺ: (خُذِي) أي: بعد الاغتسال وإيصال الماء إلى بشرتك وأصول شعرك (فِرْصَةً مُمَسَّكَةً) على

(1) قال الكرمانى: إن قلت: الترجمة لغسل الحيض والحديث لم يدل عليها؟ قلت: إن كان لفظ الغسل في الترجمة بفتح الغين والمحيض اسم المكان فالمعنى ظاهر، وإن كان بضم الغين والمحيض مصدر فالإضافة بمعنى اللام الاختصاصية، فلذا ذكر هذا الغسل وبما يمتاز به عن سائر الأغسال اهـ.

قلت: وعلى الأول لا شك في أنه يطابقها الحديث لكن يلزم عليه تكرار الترجمة، وعلى الثاني لم يذكر في الحديث ما يمتاز به غسل الحيض عن غيره، ولذا قال العيني: هذا الباب في الحقيقة لا فائدة في ذكره، اهـ. وأجاد الشيخ في توجيه دفع التكرار.

والأوجه عندي: أن الباب بضم الغين والغرض بيان الاغتسال من المحيض وكيفيته، وتقديم في بيان غسل الجنابة أن ميل الإمام البخاري عند هذا الفقير إلى ما روي عن الإمام أحمد من الفرق بين اغتسال الجنابة واغتسال الحيض، فبين ههنا كيفية الاغتسال من الحيض والبابان الآتيان جزءان من هذا الباب، نبه بهما على بيان الفرق خاصة، فتأمل وتشكر.

فَتَوَضَّعِي ثَلَاثًا» ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَحْيَا، فَأَعْرَضَ بِوَجْهِهِ، أَوْ قَالَ: «تَوَضَّعِي بِهَا» فَأَخَذْتُهَا فَجَذَبْتُهَا، فَأَخْبَرْتُهَا بِمَا يُرِيدُ النَّبِيُّ ﷺ⁽¹⁾.

الوجهين المذكورين في الباب السابق.

(فَتَوَضَّعِي) وفي رواية وتوضَّعتي والمراد هو الوضوء اللغوي وهو التنظف والتطهر (ثَلَاثًا) أي: قَالَ لَهَا ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ويحتمل أن يتعلق بالتوضؤ لكن السياق المتقدم يؤيد الأول.

(ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَحْيَا، فَأَعْرَضَ) وفي رواية وأعرض (بِوَجْهِهِ) الكريم. (أَوْ قَالَ) شك من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا («تَوَضَّعِي بِهَا») أي: بِالْفُرْصَةِ والفرق بين الروایتين زيادة لفظة بها قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. (فَأَخَذْتُهَا فَجَذَبْتُهَا، فَأَخْبَرْتُهَا بِمَا يُرِيدُ النَّبِيُّ ﷺ) من تتبع أثر الدم وإزالة

(1) طرفاه 314، 7357 - تحفة 17859.

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث أن دم الحيض له رائحة لا يذهبها الماء وحده. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: هل قصدت بقولها الطهور الشرعي أو اللغوي احتمل سؤال السائلة الوجهين معا والظاهر أنها لم تسأل عن كيفية الطهور وإنما احتمل سؤالها معنيين: أحدهما: عن كيفية الطهر هل ما تعلم منه هو المجزي وهو الكمال فيه أم ذلك هو المجزي وبقي عليها شيء إن فعلته كان زيادة كمال فيه والوجه الآخر إن سئل عن الغسل اللغوي هل هو في ذلك المحل كغيره أو يختص ذلك المحل بزيادة أخرى هذا هو الظاهر من المعنيين يؤخذ ذلك من جواب النبي ﷺ: «خذي فرصة ممسكة وتوضعي ثلاثًا» لأن الفرصة قطعة ثوب وممسكة مطيبة وليس هذا صفة الطهور بالماء لا الشرعي ولا اللغوي فلماذا علمنا أن النبي ﷺ فهم عنها خلاف ظاهر اللفظ بقرينة الحال وقرينة الحال بالإجماع إذا تحققت أخرجت اللفظ عن ظاهره إلى ما دلت عليه القرينة ولذلك قال مالك رحمه الله بالمعاني استبعدنا لا بالألفاظ وهذا النوع كثير في الكتاب والسنة.

الوجه الثاني: قوله عليه السلام: «وتوضعي ثلاثًا» أي: تنظفي مأخوذ من الوضوء وهو الحسن فيكون ظاهر الحديث أن السنة للحائض إذا طهرت وتطهرت أن تطيب ذلك المحل الذي هو موضع الأذى. وهنا بحث هل هذا على الوجوب أو الندب وهل هذا مطلق لمن لها زوج أو لا زوج لها أو هل هذا لعله أو ليس لعله أو هل هذا مع الإمكان وغيره أو مع الإمكان ليس إلا فالجواب أما على الوجوب فلا أعلم أحدًا قال به وليس هنا أيضًا قرينة تدل عليه فلم يبق إلا أن تكون ندبًا وإما هل يكون ذلك مطلقًا أو لا فإن قلنا إنه تعبد غير مقبول المعنى فيكون مطلقًا وإن قلنا إنه معقول المعنى فما تلك العلة فقيل إنما ذلك من أجل الزوج لأن دم الحيض نتن ويبقى الأيام المتوالية على ذلك المحل فيكتسب منه رائحة فربما يتأذى منها الزوج فتكون تلك الكراهية التي يجدها سببًا للفرقة وهو ﷺ بالمؤمنين رحيم وقيل إن المحل =

الرائحة الكريهة من الفرج ، ومطابقة الحديث للترجمة على رواية غين الغسل

يلحقه من الدم رخو وإن الطيب يصلح ذلك منه وفيه أقاويل تشبه هذا فعلى هذا يكون لذات الزوج مندوباً ويبقى الكلام لغير ذات الزوج يكون فيه أقوال على ما يظهر، والله أعلم إن كان ذلك مما يحرك عندها شهوة الجماع فلا تفعل وإن كان ذلك مما لا يحرك عندها من ذلك شيئاً فحسن أن تفعل لأن الطيب من السنة لا سيما لمنفعة تلحق كما قدمناه على أحد الوجوه وأما مع الإمكان أو عدمه فلا يكلف في الفرائض إلا قدر إمكانه فكيف في المندوبات.

الوجه الثالث: قوله: «فرصة» فلأن ذلك المحل لا يمكن تطيبه باليد وإن فعل لا يكون له فائدة: والفائدة كما ذكرنا هي رفع الأذى عن ذلك المحل وقوله: «ثلاثاً» مبالغة في التطيب وقولها: (ثم إن النبي ﷺ استحي) هذا دال على حسن خلقه عليه السلام.

الوجه الرابع: فيه دليل على أن الأمور التي لا يمكن معرفة الحكم فيها إلا بذكرها على ما هي عليه وإن كان ذكرها يخجل أو يكره فلا بد منه من أجل الضرورة.

الوجه الخامس: يؤخذ أن الاستحياء يعلم بالإعراض بالوجه يؤخذ ذلك من فعله ﷺ وفيه من الفقه أنه إذا فعل ذلك عرفه منه الرائي فتركه من ذلك الأمر.

الوجه السادس: فيه دليل على أن الحياء لا يظهر إلا بعد القدر المجزي من الحكم يؤخذ ذلك من أنه ﷺ لم يفعل ذلك إلا بعد فراغه من الكلام بتقرير الحكم ولذلك أتت بشم.

الوجه السابع: فيه من الفقه أنه إذا كان الإعراض عند الكلام بإلقاء الحكم يحصل للسائل من ذلك تشويش فقد لا يفهم ما قيل له فتذهب الفائدة فحين أعرض بوجهه قال توضئي بها لأنه ﷺ فهم أنها لم تفهمه فأتى بقرينة تنبئ أن هذا الوضوء المذكور هو في المحل الذي إذا ذكر كان فيه حياء فيعبر بالحال عن المقال وقولها: (فأخذتها وجذبته فأخبرتها بما يريد النبي ﷺ) ففهمت تلك السيدة قبل السائلة فحينئذ أخبرتها.

الوجه الثامن: يؤخذ منه تعليم المفضول بين يدي الفاضل لكن بعدما يلقي الفاضل الحكم فيكون ذلك من باب الخدمة له لا سيما في أمر يكون الفاضل يخجل منه والمفضول ليس ذلك مما يخجل لأن تحدث النساء بينهن لا يقع منه خجل كما يقع من حديث الرجال معهن لا سيما في هذا المحل الخاص.

الوجه التاسع: فيه دليل على حمل العذر لمن لا يفهم والسنة أن ترفق به في التعليم يؤخذ ذلك من أن النبي ﷺ لما لم تفهم عنه السائلة وجاوبتها عائشة رضي الله عنها أقر ذلك ولم يقل فيه شيئاً ولو لم يكن كذلك لقال ما فيه من الحكم يزيد ذلك إيضاحاً قوله عليه السلام: علموا وارفقوا. وهو الرفق والإعذار ويؤخذ منه جواز الحكم بالإشارة إذا فهم المعنى يؤخذ ذلك من قولها فأخبرتها بما يريد رسول الله ﷺ ولم تذكره.

الوجه العاشر: فيه دليل على أن من الشرع أن يوصل بالفعل دون القول إلى ما يريد القائل إذا أمكن ذلك يؤخذ ذلك من قولها: (أخذتها فجذبته) لأن أخذها قام مقام النهي أن لا تراجع في ذلك الأمر رسول الله ﷺ أكثر مما تقدم وأقرها النبي ﷺ على ذلك وليس فيه منقصة لا للفاعل ولا للمفعول به.

16 - باب امْتِشَاطِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ⁽¹⁾

وتفسير المحيض باسم المكان ظاهرة، وأما على رواية ضم الغين وكون المحيض بمعنى الحيض فالإضافة بمعنى اللام الاختصاصية فلهذا ذكر خاصة هذا الغسل وما به يمتاز عَنْ سائر الأغسال، واللَّه أعلم بحقيقة الحال.

16 - باب امْتِشَاطِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ

(باب امْتِشَاطِ الْمَرْأَةِ) وهو تسريح شعر رأسها (عِنْدَ غُسْلِهَا) بفتح الغين وضمها (مِنَ الْمَحِيضِ) أي: الحيض ووجه المناسبة بين البابين أَنَّ في كُلِّ منهما ما يشعر بزيادة التنظيف والإبقاء.

الوجه الحادي عشر: فيه دليل على جواز القول من المفضل بحضرة الفاضل يؤخذ ذلك من بيان عائشة ما بينته لها ولم تراجع النبي ﷺ وأجاز ذلك هو عليه السلام.

الوجه الثاني عشر: فيه دليل على أن المرء مطلوب منه ستر عيوبه وإن كانت مما جبل عليها يؤخذ ذلك من أمره ﷺ للسائلة أن تذهب أثر تلك الرائحة التي هي مما جبلت عليه وتسترها بالطيب لكن الفقه فيه أن لا يكون الستر إلا بما تجيزه الشريعة تحرراً من أن يكون بتدليس أو كذب أو محرم فذلك ممنوع ويقوي ما قلناه قوله عليه السلام للسائل حين أوصاه: إذا غضبت فاسكت. لأن الغضب شين والسكوت له ستر وذلك في الشرع إذا تتبعته كثير ولذلك اتخذ أهل الصوفية التحلي بعدم الانتصار لأنفسهم لأن حظوظ النفس شين في العقلاء فستروها بالعزم على عدم الانتصار لها حتى إنه ذكر عن بعضهم أن شيئاً سبه فأعرض عنه فقال له أنت أعني؟ قال له السيد عنك أعرض! وهذا عنهم كثير.

(1) سكت الشراح عن غرض المصنف بهذا الباب، والأوجه عندي أن هذا الباب والباب الآتي جزءان من الباب السابق، والمقصود من الثلاثة بيان كيفية غسل المحيض، قال الحافظ في (باب نقض المرأة شعرها): أي هل يجب أم لا؟ وظاهر الحديث الوجوب وبه قال الحسن وطاوس في الحائض دون الجنب وبه قال أحمد، ورجح جماعة من أصحابه أنه للاستحباب فيهما، قال ابن قدامة: لا أعلم أحداً قال بوجوبه فيهما إلا ما روي عن ابن عمر اهـ. ووقع في كلامه هذا إجمال مخّل فإنه اختصر كلام ابن قدامة، وتوضيح ذلك أن الخرقى قال: وتنقض المرأة شعرها لغسلها من الحيض وليس عليها نقضه من الجنابة إذا أروت أصوله، قال الموفق: نص على هذا أحمد ولا يختلف المذهب في أنه لا يجب نقضه من الجنابة ولا أعلم فيه خلافاً بين العلماء إلا ما روي عن عبد الله بن عمرو، ثم قال: وأما نقضه للغسل من الحيض فاختلف أصحابنا في وجوبه فمنهم من أوجبه وهو قول الحسن وطاوس، وقال بعض أصحابنا: هذا مستحب وهو الصحيح إن شاء الله اهـ.

وعلم منه أن المعروف المنصوص عن أحمد نقضها في غسل الحيض وصحح الموفق وتبعه فيه =

316 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَهْلَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَكُنْتُ مِمَّنْ تَمَتَّعَ وَلَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ، فَزَعَمْتُ أَنَّهَا حَاضَتْ وَلَمْ تَظْهَرْ حَتَّى دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ لَيْلَةُ عَرَفَةَ.....

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُذْكَي، قَالَ: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) هو ابن سعد ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف المدني نزيل بغداد وقد تقدّم في باب تفاضل أهل الإيمان.

قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ، (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزبير العوام (أَنَّ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: أَهْلَلْتُ) أَي: أَحْرَمْتُ وَرَفَعْتُ صَوْتِي بِالتَّلْبِيَةِ (مَعَ رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية مع النَّبِيِّ ﷺ (فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَكُنْتُ مِمَّنْ تَمَتَّعَ) الأصل أن يقال تَمَتَّعَ إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ بِاعْتِبَارِ لَفْظٍ مِنْ وَكَذَا قَوْلُهَا (وَلَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ) بفتح الهاء وسكون الدال وتخفيف الياء أو بكسر المهملة مع تشديد الياء اسم لما يهدى إلى مكة من الأنعام، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ قَوْلُهُ وَلَمْ يَسْقِ الْهَدْيَ كالتأكيد لبيان التمتع إذ التمتع لا يكون معه الهدى.

وتعقبه محمود العيني: بأنّ المتمتع على نوعين أحدهما يسوق الهدى معه والآخر لا يسوق وحكمهما مختلف كما ذكر في الفقه.

(فَزَعَمْتُ أَنَّهَا حَاضَتْ) ولم يقل قالت لأنها لم تتكلم به صريحاً إذ هو ممّا يستحى بتصريحه، (وَلَمْ تَظْهَرْ) من حيضها (حَتَّى دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ) وحيضها كان ثلاثة أيام، لأنّ دخوله ﷺ مكة كان في الخامس من ذي الحجة فحاضت يومئذ فظهرت يوم عرفة يدلّ على أنّها حاضت يومئذ ما سيجيء في باب: كيف تهلّ الحائض بالحج والعمرة.

(فَقَالَتْ) وفي رواية: وقالت، وفي أخرى: قالت: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ لَيْلَةُ عَرَفَةَ) وفي بعض النسخ: هذا ليلة عرفة، أي: هذا الوقت، وفي رواية: يوم عرفة.

= حفيده ابن قدامة في الاستحباب، ولا يذهب عليك أيضاً أنه وقع في «الأوجز» أيضاً ههنا اختصار مخل إذ وقع فيه: به قال الإمام مالك كما نقله الزرقاني خلافاً لما في «الباجي» اهـ، فإن خلاف الباجي ليس في أن غسل الحائض بخلاف غسل الجنابة بل صرح الباجي بأن غسلهما واحد، وإنما التبس فيه بكلام الباجي كما صححته في هامشه.

وَأِنَّمَا كُنْتُ تَمَتَّعْتُ بِعُمْرَةٍ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْقُضِي رَأْسَكِ وَامْتَشِطِي، وَأَمْسِكِي عَنْ عُمْرَتِكَ»، فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْتُ الْحَجَّ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَيْلَةَ الْحَضْبَةِ، فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّنْعِيمِ مَكَانَ عُمْرَتِي الَّتِي نَسَكْتُ⁽¹⁾.

(وَأِنَّمَا كُنْتُ تَمَتَّعْتُ بِعُمْرَةٍ) تصريح بما علم ضمناً إذ التمتع هو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج من على مسافة القصر من الحرم ثم يحرم بالحج في سنة تلك العمرة من الحرم بلا عود إلى مكة وفي الكلام تقدير، أي: وأنا حائض.

(فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: انْقُضِي) بضم القاف وفي بعض الروايات انفضي بالفاء (رَأْسَكِ) أي: شعر رأسك وحُلْيَةٍ (وَأَمْتَشِطِي، وَأَمْسِكِي) بهمزة قطع من الإمساك (عَنْ عُمْرَتِكَ) أي: اتركي العمل في العمرة وإتمامها فليس المراد الخروج منها فإنَّ الحجَّ والعمرة لا يخرج منهما إلا بالتحلل وحينئذ فتكون قارنة ويؤيده قوله ﷺ: «يسعك طوافك لحجك وعمرتك» وسيجيء تحقيق هذا.

(فَفَعَلْتُ) النقص والامتنشاط والإمساك، (فَلَمَّا قَضَيْتُ) أي: أدت (الحجَّ) بعد إحرامي به من الحرم ففي الكلام تقدير.

(أَمَرَ) ﷺ أخي (عَبْدَ الرَّحْمَنِ) ابن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما (لَيْلَةَ الْحَضْبَةِ) بفتح الحاء المهملة وسكون الصاد المهملة أيضاً ثم بالموحدة وهي الليلة التي نزلوا فيها في المحصب وهو المكان الذي نزلوه إذا نفروا من منى خارج مكة وهي الليلة التي بعد أيام التشريق سميت بذلك، لأنهم نفروا من منى فنزلوا في المحصب وباتوا فيه والحصبة والحصباء والأبطح والبطحاء والمحصب وخيف بني كنانة يراد بها موضع واحد وهو بين مكة ومنى.

(فَأَعْمَرَنِي) ويروى فاعتمرني (مِنَ التَّنْعِيمِ) وهو موضع على فرسخ من مكة على طريق المدينة وفيه مسجد عائشة رضي الله عنها.

(مَكَانَ عُمْرَتِي الَّتِي نَسَكْتُ) من النسك، أي: التي أحرمت وأردت أولاً حصولها منفردة غير مندرجة ومنعني الحيض، وفي رواية: سكت من السكوت أي: عمرتي التي تركت أعمالها وسكت عنها لأجل الحيض.

(1) أطرافه 294، 305، 317، 319، 328، 1516، 1518، 1556، 1560، 1561، 1562،

1638، 1650، 1709، 1720، 1733، 1757، 1762، 1771، 1772، 1783، 1786

- تحفة 16404.

وفي رواية القابسي : شكت من الشكاية أي : شكت العمرة من الحيض الشكاية كناية عن إخلالها وعدم بقاء استقلالها ويجوز أن يكون الضمير فيه راجعا إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وكان حَقُّه التَّكْلُمُ وذكره بلفظ : الغيبة التفاتاً ، وظاهر هذا الحديث : أنَّ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أحرمت بعمرة أولاً وهو صريح حديثها الآتي في الباب التالي ، لكن قولها في الحديث الذي مضى : خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نذكر إلا الحج يقتضي أن تحرم بالحج .

وقد اختلفت الروايات عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فيما أحرمت به اختلافاً كما ذكره القاضي عياض .

ففي رواية عروة : فأهللنا بعمرة ، وفي رواية أخرى : ولم أهلّ إلا بعمرة ، وفي رواية : لا نذكر إلا الحجّ وفي أخرى لا نرى إلا الحجّ ، وفي رواية القاسم عنها : لبينا بالحجّ ، وفي أخرى : مهلين بالحجّ ، واختلف العلماء في ذلك فمنهم : من رجّح روايات الحجّ وغلط روايات العمرة وإليه ذهب إسماعيل القاضي .

ومنهم : من جمع لثقة روايتها بأنها أحرمت أولاً بالحج ولم يسق الهدى فلمّا أمر الشارع من لم يسق الهدى بفسخ الحجّ إلى العمرة إن شاء فسخت هي فيمن فسخ وجعلته عمرة وأهلّت به ثم إنّها لم تحلّ .

منها : حين حاضت فتعذّر عليها إتمامها والتحلل منها فأخراها أن يحرم بالحجّ فأحرمت فصارت قارئة ووقفت وهي حائض ثم طهرت يوم النحر فأفاضت ، وذكر ابن حزم أنّه ﷺ خيرهم بسرف بين فسخه إلى العمرة والتمادي عليه وأنّه بمكة أوجب عليهم التحلل إلا من معه الهدى ، وفي الصحيح : أنّها حاضت بسرف أو قريب منها فلمّا قدم مكة قال رسول الله ﷺ : «اجعلوها عمرة» ، ثم إنّ ظاهر قولها : يَا رَسُولَ اللَّهِ هذه ليلة عرفة إلى آخره يدلّ على أنّه ﷺ أمرها برفض عمرتها وأن تخرج منها قبل إتمامها ، وفي التوضيح : وبه قال الكوفيون في المرأة تحيض قبل الطواف وتخشى فوات الحجّ أنها ترفض العمرة .

وقال الجمهور : إنّها تردف الحجّ وتكون قارئة ، وبه قال الشافعي ، وأبو ثور ، ومالك ، وأبو حنيفة رحمهم الله ، وحمله بعض المالكية على أنّه عَلَيْهِ السَّلَام أمرها بالإرداف لا بنقض العمرة واعتذروا عن أمره عَلَيْهِ السَّلَام لها بالنقض والامتناع بتأويلات :

أحدها : أنها كانت مضطرة إلى ذلك فرخص لها كما رخص لكعب بن عجرة في الحلق للأذى .

ثانيها : أنه خاص بها .

ثالثها : أن المراد بالنقض والامتناع تسريح الشعر لغسل الإهلال بالحج ولعلها كانت لبدت رأسها ولا يتأتى إيصال الماء إلى البشرة مع التلبيد إلا بحل الظفر والتسريح ، وقد اختلف العلماء في نقض المرأة شعرها عند الاغتسال فأمر به ابن عمر ، والنخعي ، ووافقهما طاوس في الحيض دون الجنابة ولا يتبين بينهما فرق ، ولم يوجبه عليها فيهما عائشة وأم سلمة وجابر ، وبه قال مالك والكوفيون والشافعي وعامة الفقهاء والعبدة بالوصول فإن لم يصل فتنفض ، ثم إن ظاهر قول عائشة رضي الله عنها تمتعت بعمره يدل على أنها كانت معتمرة أولاً ، قال النووي ، فإن قلت أصح الروايات عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : لا نرى إلا الحج ولا نذكر إلا الحج وخرجنا مهلين بالحج فكيف الجمع بينهما ، وبين ما قالت : تمتعت بعمره .

فالجواب : أنها أحرمت بالحج فسخته إلى عمره حين أمر الناس بالفسخ فلما حاضت وتعذر عليها إتمام العمرة أمرها النبي ﷺ بالإحرام بالحج فأحرمت به فصارت مدخلة للحج على العمرة وقارئة لما ثبت من قوله ﷺ : «يسعك طوافك لحجك وعمرتك» ومعنى امسكي عن عمرتك كما تقدم ليس بإبطالها بالكلية والخروج منها بعد الإحرام بنية الحج ، وإنما يخرج منها بالتحلل بعد فراغها بل معناه اتركي العمل فيها وإتمام أفعالها وأعرضي عنها ، ولا يلزم من نقض الرأس والامتناع بإبطال العمرة لأنهما جائزان عندنا في الإحرام بحيث لا ينتف شعر لكن يكره الامتناع إلا لعذر ، وتأولوا فعلها على أنها كانت معذورة بأن كان برأسها أذى ، وقيل : ليس المراد بالامتناع حقيقة بل تسريح الشعر بالأصابع للغسل لإحرامها بالحج لا سيما إن كانت لبدت رأسها فلا يصح غسلها إلا بإيصال الماء إلى جميع شعرها ويلزم منه نقضه ، فإن قيل : إذا كانت قارئة فلم أمرها بالعمرة بعد الفراغ من الحج ، قلت : معناه أرادت أن تكون لها عمرة منفردة عن الحج كما حصلت لسائر أمهات المؤمنين وغيرهن من أصحابه الذين

17 - بَابُ نَقْضِ الْمَرْأَةِ شَعْرَهَا عِنْدَ غُسْلِ الْمَحِيضِ

317 - حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ

عَائِشَةَ،

فسخوا الحج إلى العمرة وأتموا العمرة ثم أحرموا بالحج فحصل لهم عمرة منفردة وحج منفرد ولم يحصل لها إلا عمرة مندرجة في حجة بالقران فاعتمرت بعد ذلك مكان عمرتها التي كانت أرادت أولاً حصولها منفردة غير مندرجة ومنعها الحيض عنها وإنما فعلت ذلك حرصاً على كثرة العبادات، انتهى.

وقال محمود العيني: المشهور أن عائشة رضي الله عنها كانت مفردة بالحج وأنه ﷺ أمرها برفض العمرة وقولها في الحديث الآخر ترجع صواحيبي بحجة وعمرة وأرجع أنا بحج صريح في رفض العمرة إذ لو أدخلت الحج على العمرة كانت هي وغيرها سواء ولما احتاجت إلى عمرة أخرى بعد العمرة والحج اللذين فعلتهما، وكذا قوله ﷺ عَنْ عمرتها الأخيرة: «هذه مكان عمرتك» صريح في أنها خرجت من عمرتها الأولى ورفضتها إذ لا يكون الثانية مكان الأولى إلا والأولى مفقودة، وفي بعض الروايات: هذه قضاء عَنْ عمرتك، وقال ﷺ في بعض الروايات: «ودعي العمرة»، وأما قول البيهقي معنى قوله: «دعي العمرة» أمسكي عَنْ أفعالها وأدخلها عليها الحج فهو خلاف الحقيقة إذ حقيقته الأمر برفض العمرة، والله أعلم.

17 - بَابُ نَقْضِ الْمَرْأَةِ شَعْرَهَا عِنْدَ غُسْلِ الْمَحِيضِ

(بَابُ نَقْضِ الْمَرْأَةِ شَعْرَهَا عِنْدَ غُسْلِ الْمَحِيضِ) هل هو واجب كما هو مذهب الحسن وطاوس وبه قَالَ أحمد أو هو مستحب كما في غسل الجنابة كما رجَّحه جماعة من أصحاب أحمد، وقال ابن قدامة ولا أعلم أحداً قَالَ بوجوبه إلا ما روي عَنْ عبد الله بن عمرو، وفي رواية باب: من رأى نقض المرأة.

(حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بصيغة التصغير (ابْنُ إِسْمَاعِيلَ) أَبُو مُحَمَّدٍ الهباري بفتح الهاء وتشديد الموحدة وبالراء الكوفي مات سنة خمسين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي وقد مرَّ في باب: فضل من علم.

(عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عروة (عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام (عَنْ عَائِشَةَ)

قَالَتْ: خَرَجْنَا مُوَافِينَ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُهَلَّ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهَلِّ، فَإِنِّي لَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ» فَأَهَلَّ بَعْضُهُمْ بِعُمْرَةٍ، وَأَهَلَّ بَعْضُهُمْ بِحَجٍّ، وَكُنْتُ أَنَا مِمَّنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ، فَأَذْرَكْنِي يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَشَكَوْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «دَعِي عُمْرَتِكَ، وَانْقُضِي رَأْسَكَ، وَامْتَشِطِي وَأَهْلِي بِحَجٍّ»، فَمَعَلْتُ حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ،

أَمْ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ كُوفِي وَمَدْنِي.

(قَالَتْ) أَي: أَنَّهَا قَالَتْ: (خَرَجْنَا) مِنَ الْمَدِينَةِ مَكْمَلِينَ ذَا الْقَعْدَةِ (مُوَافِينَ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ) أَي: مُسْتَقْبِلِينَ لَهُ وَمَشْرِفِينَ عَلَيْهِ يُقَالُ أَوْفَى عَلَى كَذَا إِذَا شَرَفَ عَلَيْهِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ الدُّخُولُ فِيهِ وَقَالَ النَّوَوِيُّ: أَي: مُقَارِبِينَ لَاسْتِهْلَالِهِ، وَفِي رِوَايَةٍ: مُوَافِقِينَ وَكَانَ خُرُوجُهُمْ قَبْلَهُ لَخَمْسَ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ يَوْمَ السَّبْتِ وَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ لِأَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ فَأَقَامَ فِي طَرِيقِهِ إِلَى مَكَّةَ تِسْعَةَ أَيَّامٍ أَوْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ.

(فَقَالَ) وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ): مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُهَلَّ بِلَامٍ مُشَدَّدَةٍ أَي: يَحْرُمُ (بِعُمْرَةٍ فَلْيُهَلِّ) وَفِي رِوَايَةٍ فَلْيُهَلِّ بِتَخْفِيفِ اللَّامِ الْأُولَى مَكْسُورَةً وَالثَّانِيَةَ سَاكِنَةً عَلَى فَكٍ الْإِدْغَامِ.

(فَإِنِّي لَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ) أَي: سَقَتِ الْهَدْيَ (لَأَهْلَلْتُ) وَفِي رِوَايَةٍ لَأَحْلَلْتُ (بِعُمْرَةٍ) وَإِنَّمَا كَانَ وَجُودُ الْهَدْيِ عِلَّةً لَانْتِفَاءِ الْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ لِأَنَّ صَاحِبَ الْهَدْيِ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ حَتَّى يَنْحَرَهُ وَلَا يَنْحَرُهُ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ وَالْمَتَمَتُّعُ يَتَحَلَّلُ مِنْ عُمْرَتِهِ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ فَهُمَا مُتَنَافِيَانِ.

(فَأَهَلَّ بَعْضُهُمْ بِعُمْرَةٍ) وَصَارُوا مُتَمَتِّعِينَ، (وَأَهَلَّ بَعْضُهُمْ بِحَجٍّ) وَصَارُوا مُفْرِدِينَ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (وَكُنْتُ أَنَا مِمَّنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ، فَأَذْرَكْنِي يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَشَكَوْتُ) ذَلِكَ (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) فَقَالَ: دَعِي عُمْرَتِكَ) أَي: أَفْعَالُهَا وَإِتْمَامُهَا وَأَمْرُهَا بِالْتَرَكِ حَقِيقَةٌ كَمَا مَرَّ وَجْهَهُ فِي الْبَابِ السَّابِقِ.

(وَانْقُضِي رَأْسَكَ) أَي: شَعْرَهَا، (وَامْتَشِطِي وَأَهْلِي) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْهَاءِ مَعَ تَشْدِيدِ اللَّامِ أَي: أَحْرَمِي (بِحَجٍّ) أَي: مَعَ عُمْرَتِكَ أَوْ مَكَانَهَا (فَمَعَلْتُ) ذَلِكَ كُلَّهُ (حَتَّى إِذَا كَانَ) أَي: وَجَدَ أَوْ كَانَ الْوَقْتُ (لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ) قَدْ مَرَّ تَحْقِيقُهُ.

أَرْسَلَ مَعِيَ أَخِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَخَرَجْتُ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ عُمْرَتِي قَالَ هِشَامٌ: «وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدْيٌ، وَلَا صَوْمٌ وَلَا صَدَقَةٌ»⁽¹⁾.

(أَرْسَلَ) ﷺ (مَعِيَ أَخِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) الصديق رضي الله عنهم، (فَخَرَجْتُ) معه (إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ) منه (مَكَانَ عُمْرَتِي) التي تركتها لأجل الحيض.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن إحرامها بالحج لا يكون إلا بالغسل الذي هو سنة له وإذا سَنَّ النقص عند غسل السنة فعند الفرض الذي هو غسل الحيض أولى، ويحتمل أن يكون الإضافة في غسل المحيض لأدنى ملابسة وذلك أعم من أن يكون الغسل للطهارة عنه أو لغيره، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: هذا الحديث دليل على أن التمتع أفضل من الأفراد فماذا يَقُولُ الشافعي في دفعه، قلت إنه ﷺ إنما قاله من أجل فسخ الحج إلى العمرة والذي هو خاص بهم في تلك السنة خاصة لمخالفة الجاهلية حيث حرّموا العمرة في أشهر الحج ولم يرد بذلك التمتع الذي فيه الخلاف وقال هذا تطيباً لقلوب أصحابه وكانت نفوسهم لا تسمح بفسخ الحج إليها لإرادتهم موافقة رسول الله ﷺ ومعناه ما يمنعني من موافقتكم ممّا أمرتكم به إلا سوقي الهدى ولولاه لو افقتكم انتهى، وروي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْإِفْرَادَ أَفْضَلُ مِنَ التَّمَتُّعِ كَمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَلَكِنَّ الْمَذْهَبَ أَنَّ التَّمَتُّعَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ لِأَنَّ فِيهِ جَمْعًا بَيْنَ عِبَادَتِي الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ فَاشْبَهَ الْقِرَانَ.

(قَالَ هِشَامٌ) أي: ابن عروة هذا يحتمل التعليق ويحتمل أن يكون عطفاً من جهة المعنى على لفظ: عن هشام: («وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدْيٌ، وَلَا صَوْمٌ وَلَا صَدَقَةٌ») ثم قول هشام يحتمل أن يكون معلقاً ويحتمل أن يكون متصلاً بالإسناد المذكور والظاهر هو الأول ثم اعلم أن ظاهر قول هشام مشكل على ما استشكله النَّوَوِيُّ فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتْ قَارِنَةً فَعَلَيْهَا هَدْيُ الْقِرَانِ أَي: الدَّمُ عِنْدَ كَافَةِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا دَاوُدَ وَإِنْ كَانَتْ مَتَمَتَّةً فَكَذَلِكَ وَأَجَابَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: بِأَنَّهَا كَانَتْ

(1) أطرافه 294، 305، 316، 319، 328، 1516، 1518، 1556، 1560، 1561، 1562، 1638، 1650، 1709، 1720، 1733، 1757، 1762، 1771، 1772، 1783، 1786، 1787، 1788، 2952، 2984، 4395، 4401، 4408، 5329، 5548، 5559، 6157، 7229 - تحفة 16828 - 1/87.

18 - باب ﴿مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ [الحج: 5]⁽¹⁾

فاسخة ولم تكن قارئة ولا متمتعة لأنها كانت أحرم بالحج ثم نوت فسخه في عمرة فلما حاضت ولم يتم لها ذلك رجعت إلى حجتها لتعذر أفعال العمرة وكانت ترفضها بالوقوف فأمرها بتعجيل الرفض فلما أكملت الحج اعتمرت عمرة مبتدأة هذا ويعكر عليه قولها وكنت ممن أهل بعمرة وقولها ولم أهل إلا بعمرة ويجب أن هشامًا لما لم يبلغه ذلك أخبر بنفيه ولا يلزم من ذلك نفيه في نفس الأمر ويحتمل أن يكون لم يأمر به بل نوى أنه يقول به عنها بل روى جابر رضي الله عنه أنه ﷺ أهدى عن عائشة بقرة وقال القاضي عياض فيه دليل على أنها كانت في حج مفرد لا تمتع ولا قران لأن العلماء مجمعون على وجوب الدم فيهما.

18 - باب ﴿مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾

(باب مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ) أي: هذا باب في بيان قوله ﷺ: «إذا أراد أن

(1) اختلفوا في غرض المصنف بهذه الترجمة، ولا ريب في أن غرض المصنف بها ههنا خفي، فاعلم أولاً أن هذه قطعة من الآية التي في سورة الحج، وأولها: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَبِّ مِنَ الْبَيْتِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنَبِّينَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِنَّ أَحْلَى مَسْئَلٍ﴾ إلى آخر الآية.

وفي «الجلالين»: «ثم من مضغة» هي لحمه قدر ما يمضغ «مخلقة» مصورة تامة الخلق «وغير مخلقة» أي: غير تامة الخلق، اهـ. وسيأتي قريباً اختلافهم في معنى المخلقة وغير المخلقة في كلام الشيخ وهامشه، ثم اختلف شراح «البخاري» في غرض المصنف بهذا الباب، وأجاد الشيخ في توجيه الغرض حتى صح إدخالها في كتاب الحيض، وقال شيخ المشايخ في «التراجم»: غرضه تفسير هذا اللفظ من القرآن، وإيراده في كتاب الحيض لأدنى مناسبة، اهـ. وبذلك جزم بعض الشراح منهم الحافظ إذ قال: أي: باب تفسير قوله تعالى: ﴿مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ [الحج: 5] اهـ. وبشكل عليه أنه كان حقه إذا كتاب التفسير.

قال الكرمانى: قوله: «نطفة» بالنصب أي: جعلت أنا المنى نطفة في الرحم، أو صار نطفة أو خلقت أنت نطفة، وبالرفع خبر مبتدأ محذوف أي: هذه نطفة، وقال الحافظ بالرفع والتنوين أي: وقعت في الرحم نطفة، وفي رواية بالنصب أي: خلقت نطفة، ونداء الملك ليس في دفعة واحدة بل بين كل من الحالتين مدة تبين من حديث ابن مسعود الآتي في كتاب القدر أنها أربعون يوماً، ومناسبة الحديث للترجمة من جهة أن الحديث المذكور مفسر للآية، و أوضح =

يقضي خلقه قَالَ للملك مخلقة وإن لم يرد قَالَ غير مخلقة»، وروي عَنْ علقمة إذا وقعت النطفة في الرحم قَالَ له الملك مخلقة أو غير مخلقة فَإِنْ قَالَ غير مخلقة مَجَّت الرحم دما وإن قَالَ مخلقة قَالَ ذكر أم أنثى.

ويحتمل أن يكون البخاريّ أراد الآية الكريمة فأورد الحديث لأنّ فيه ذكر المضغة والمضغة مخلقة وغير مخلقة ويؤيده رواية الأصيلي باب قول الله عز وجل: ﴿مُخَلَّقَةٍ﴾، وقال الحافظ العسقلاني: رويناه بالإضافة أي: باب تفسير قوله تعالى: ﴿مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ [الحج: 5].

منه سياقاً ما رواه الطبري عن ابن مسعود قال: إذا وقعت النطفة في الرحم بعث الله ملكاً فقال: يا رب مخلقة أو غير مخلقة؟ فإن قال: غير مخلقة، مَجَّت الرحم دماً، وإن قال: مخلقة، فقال: يا رب ما صفة هذه النطفة، فذكر الحديث وإسناده صحيح، وهو موقوف لفظاً مرفوع حكماً.

وفي «الكرماني»: قال ابن بطلال: يمكن أن يكون البخاري قصد بهذا التوبيخ معنى ما روي عن علقمة في تأويل قوله تعالى: ﴿مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ قال علقمة: إذا وقعت النطفة في الرحم، فذكر ما تقدم عن ابن مسعود، ثم قال فغرضه بهذا الباب، والله أعلم، أن الحامل لا تحيض على ما ذهب إليه أهل الكوفة، اهـ.

قال الحافظ: قال ابن بطلال: غرض البخاري بإدخال هذا الحديث في أبواب الحيض تقوية مذهب من يقول: إن الحامل لا تحيض، وهو قول الكوفيين وأحمد وأبي ثور وابن المنذر وإليه ذهب الشافعي في القديم، وقال في الجديد: إنها تحيض وبه قال إسحاق، وعن مالك روايتان، اهـ.

قلت: والمشهور منهما أنها تحيض كما في «الأوجز» وعليه مشى الإمام مالك في «الموطأ». ثم تعقب الحافظ على ابن بطلال ورده العينيّ مبسوطاً فارجع إليهما لو شئت التفصيل، وإليه مال العيني، إذ قال: غرض البخاري من وضع هذا الباب ههنا الإشارة إلى أن الحامل لا تحيض لأن اشتمال الرحم على الولد يمنع خروج دم الحيض، ويقال: إنه يصير غذاء للجنين، وممن ذهب إلى أن الحامل لا تحيض الكوفيون وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي والثوري، وذكر جماعة ذهبوا إلى ذلك، وإلى ذلك مال ابن المنير كما حكى عنه القسطلاني إذ قال: قال ابن المنير: أدخل المؤلف هذه الترجمة في أبواب الحيض لينبه بها على أن دم الحامل ليس بحيض، لأن الحمل إن تم فإن الرحم مشغول به، وما ينفصل عنه من دم إنما هو رشح غذائه أو فضله أو نحو ذلك فليس بحيض وإن كانت المضغة غير مخلقة متجها الرحم مضغة مائة حكمها حكم الولد، فكيف يكون الولد حيضاً، اهـ. وتبعه صاحب «تيسير القارئ في غرض البخاري».

وقال محمود العيني: ليت شعري أنه روى هذا عن البخاري نفسه أم عن الفربري وكيف يقول باب تفسير قوله تعالى: ﴿مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ [الحج: 5] وليس في متن حديث الباب مخلقة وغير مخلقة وإن فيه ذكر المضغة وهي مخلقة وغير مخلقة، وأما معنى المخلقة فقد روي عن قتادة مخلقة وغير مخلقة أي: تامة وغير تامة، وعن الشعبي النطفة والعلقة والمضغة إذا كسيت في الخلق الرابع كانت مخلقة وإذا قذفتها الرحم قبل ذلك كانت غير مخلقة، وعن أبي العالية المخلقة المصورة وغير المخلقة السقط.

وقال الجوهرى: مضغة مخلقة أي: تامة الخلق.

وقال الزمخشري: مخلقة أي: مسواة ملساء من العيب والنقصان يقال خلق السوار إذا سواه وملسه وغير مخلقة أي: غير مسواة هذا، وأما غرض البخاري من وضع هذا الباب ههنا فهو إشارة إلى أن الحامل لا تحيض لأن اشتمال الرحم على الولد منع خروج دم الحيض ويقال إنه يصير غذاء للجنين، وممن ذهب إلى أن الحامل لا تحيض الكوفيون وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه، وأحمد بن حنبل، وأبو ثور، وابن المنذر، والأوزاعي، والثوري، وأبو عبيد، وعطاء، والحسن البصري، وسعيد بن المسيب، ومحمد بن المنكدر، وجابر بن زيد، والشعبي، ومكحول، والزهري، والحكم، وحماد، والشافعي في أحد قوليه وهو قوله القديم، وقال في الجديد: إنها تحيض، وبه قال إسحاق، وعن مالك روايتان، وحكي عن بعض المالكية: إن كان في آخر الحمل فليس بحيض.

وذكر الداوودي: أن الاحتياط أن تصوم وتصلي ثم تقضي الصوم ولا يأتها زوجها، وقال ابن بطال غرض البخاري بإدخال هذا الباب في أبواب الحيض تقوية مذهب من يقول: إن الحامل لا تحيض هذا، وقال الحافظ العسقلاني: وفي الاستدلال بالحديث المذكور فيه على أنها لا تحيض نظر لأنه لا يلزم من كون ما يخرج من الحامل هو السقط الذي لم يصور أن لا يكون الدم الذي تراه المرأة التي يستمر حملها بحيض وما ادّعاء المخالف من أنه رشح من الولد أو من فضلة غذائه أو دم فاسد لعلة فمحتاج إلى دليل لأن هذا دم بصفات دم الحيض وفي زمن إمكان فله حكم دم الحيض فمن ادّعى خلافه فعليه البيان انتهى.

وقال محمود العيني: أنا ادّعت الخلاف وعليّ البيان، أمّا أولاً فنقول لنا في هذا الباب أحاديث وأخبار:

منها: حديث سالم عن أبيه وهو أن ابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر النبي ﷺ فقال: «مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يمس» فذلك العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء متفق عليه.

ومنها: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال في سبايا أوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا حابل حتى تستبرئ الحيضة رواه أبو داود.

ومنها: حديث أوقع بن ثابت قال قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لأحد أن يسقي زرع غيره ولا يقع على أمة حتى تحيض أو يتبين حملها» رواه أحمد فجعل ﷺ وجود الحيض علماً على براءة الرحم من الحمل في الحديثين ولو جاز اجتماعهما لم يكن دليلاً على انتفائه، ولو كان بعد الاستبراء بالحيضة احتمال الحمل لم يحل وطؤها للاحتياط في أمر الإبضاع، وحاصله أن استبراء الأمة اعتبر بالحيض لتحقيق براءة الرحم من الحمل فلو كانت الحامل تحيض لم يتم البراءة بالحيض، وأمّا الأخبار فمنها ما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: إن الله تعالى دفع الحيض عن الحبل وجعل الدم رزقاً للولد ممّا تغيض الأرحام رواه أبو حفص بن شاهين.

ومنها: ما رواه الأثرم والدارقطني بإسنادهما عن عائشة رضي الله عنها في الحامل ترى الدم فقالت الحبل لا تحيض وتغتسل وتصلّي، وقولها: وتغتسل استحباب لكونها مستحاضة ولا يعرف من غيرهم خلافه انتهى.

فعلى هذا لا يثبت ما قاله الحافظ العسقلاني وما ورد في ذلك من خبر أو أثر لا يثبت، فافهم.

ثم قال الحافظ العسقلاني واستدل ابن المنير على أنه ليس بدم حيض بأن الملك موكل برحم الحامل والملائكة لا تدخل بيتاً فيه قدر وأجيب بأنه لا يلزم من كون الملك موكلاً به أن يكون حالاً فيه ثم هو مشترك الإلزام لأنّ الدم كلّ قدر انتهى.

318 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَكَلَّ بِالرَّحِمِ مَلَكًا، يَقُولُ: يَا رَبِّ نُظْفَةُ، يَا رَبِّ عَلَقَةٌ،»

وقال محمود العيني: وأيضًا الدم في معدنه لا يوصف بالنجاسة ولا يلزم أن لا يوجد أحد طاهر خاليًا عن النجاسة هذا، ثم وجه المناسبة بين البابين اشتمال كل منهما على حكم من أحكام الحيض أمّا الأول: فظاهر، وأمّا الثاني: ففيه أن الحامل إذا رأت دمًا هل يكون حيضًا أو لا.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي: ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد البصري (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم المهملة مصغراً (ابن أَبِي بَكْرٍ) ابن أنس بن مالك الأنصاري أبو معاذ روى عَنْ جَدِّهِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَادِمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وقد تقدّم في أوائل كتاب الإيمان.

(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون وفي الرواية عن الجَدِّ، وقد أخرج متنه المؤلف في خلق آدم وفي القدر أيضًا، وأخرجه مسلم في القدر أيضًا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَكَلَّ) بالتشديد كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتُوبُكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي ذُكِّرَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَيَّ رَبِّكُمْ تَرْجِعُونَ﴾ [الأحزاب: 11] وقال الحافظ العسقلاني: وقع في روايتنا بالتخفيف يقال وكله بكذا إذا استكفاه إيّاه وصرف أمره إليه.

(بِالرَّحِمِ مَلَكًا، يَقُولُ) عند وقوع النطفة في الرحم كما هو الظاهر من السياق: (يَا رَبِّ) بحذف ياء المتكلم (نُظْفَةُ) أي: هذه نطفة أو خلقت يا رب نطفة أو صار نطفة على اختلاف الروايتين رفعًا ونصبًا وهي بضم النون قَالَ الجوهري: النطفة الماء الصافي قلّ أو كثر والجمع: النطاف ونطفان الماء بالتحريك سيلانه وقد نطف ينطف وينطف من باب: نصر وضرب وليلة نطوف تمطر إلى الصباح ويقال: جمع النطفة نُظْفُ أيضًا وكلّ شيء خفي نطفة نطافة وأصله للماء القليل يبقى في الغدير أو السّقاء أو غيره من الآنية ويقال له ما دام نطفة صراة ذكره ابن سيّدة والمراد به ههنا المنّي.

(يَا رَبِّ عَلَقَةٌ) بوجهي الأعراب وهي بفتح اللام قَالَ الأزهري في التهذيب: العلقة الدم الجامد الغليظ ومنه قيل لهذه الدابة التي تكون في الماء: علقة، لأنها

يَا رَبِّ مُضْغَةً، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقَهُ.....

حمراء كالدم وكلّ دم غليظ علق، وفي الموعب العلق الدم ما كان وقيل هو الجامد قبل أن ييبس وقيل هو ما اشتدت حمرة، وفي المغيث هو ما انعقد فليل لليابس كأنّ بعضه علق ببعض تعقّد أو يبسا.

(يَا رَبِّ مُضْغَةً) بالرفع والنصب أيضاً وهي قطعة لحم، وفي الغريبين : وجمعها : مُضْغٌ ويقال : مضیغة ويجمع على مضائغ، ويقال : المضغة اللحمية الصغيرة قدر ما يمضغ، وفي المحكم قالَ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : إِنَّا لَا نَتَغافلُ الْمُضْغَ بيننا، أراد الجراحات وسمّاها مضغاً على التشبيه بمضغة الإنسان في خلقه يذهب بذلك إلى تصغيرها وتقليلها، ثم إنّ هذه الأخبار الثلاثة تصدر من الملك في أوقات متعددة بين كلّ وقتين أربعون يوماً كما سيجيء تفصيله لا في وقت واحد حتّى يرد الشبهة بأنّ الشيء الواحد كيف يكون نطفة علقة مضغة، ثم إنّ المراد من هذه الأخبار الثلاثة التماس اتمام خلقه والدعاء بإفاضة الصورة الكاملة عليه أو الاستعلام عن ذلك ونحوهما ومثل هذا كثير في كلام العرب حتى في القرآن الحكيم حيث قالَ تعالى حكاية عنْ أُمِّ يَحْيَى عليها السلام : ﴿رَبِّ إِنِّي وَصَّعْتُهَا أَنْثَى﴾ [آل عمران : 36] لإظهار التحسر والتأسّف، فلا يقال كيف هذا الكلام إذ ليس فيه فائدة الخبر ولا لازمها، لأنّ الله تعالى علّام الغيوب.

(فَإِذَا أَرَادَ) الله تعالى (أَنْ يَقْضِيَ) وفي رواية الأصيلي : فإذا أراد يقضى أي : يتمّ (خَلْقَهُ) أي : خلق ما في الرحم من النطفة التي صارت علقة، ثم صارت مضغة، وهو المراد بقوله : مخلّقة ويعلم منه بالضرورة أنه إذا لم يرد بخلقها تكون غير مخلقة، وقد صرّح بذلك في حديث رواه الطبراني بإسناد صحيح من طريق داود بن أبي هند عن الشَّعْبِيِّ عنْ علقمة عن ابن مسعود قالَ : إذا وقعت النطفة في الرحم بعث الله ملكاً فقالَ يا ربّ مخلّقة أو غير مخلّقة فإن قالَ : غير مخلّقة مجّها الرحم دماً وإن قالَ : مخلّقة قالَ : يا ربّ فما صفة هذه النطفة فيقال له : انطلق إلى أمّ الكتاب فإنك تجد قصّة هذه النطفة فينطلق فيجد قصتها في أمّ الكتاب وهو موقوف لفظاً مرفوع حكماً، لأنّ الإخبار عن شيء لا يدركه العقل محمول على السماع وقد ورد في حديث يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ثنا دواد عن عامر عن علقمة عن ابن مسعود يرفعه : إنّ النطفة إذا استقرت في الرحم أخذها الملك بكفّه

قَالَ: أَذْكَرُ أَمْ أَنثَى، شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، فَمَا الرِّزْقُ وَالْأَجَلُ، فَيُكْتَبُ.....

قال: أي رب أذكر أم أنثى إلى آخر الحديث.

وهذا هو وجه مطابقة الحديث للترجمة.

(قَالَ) أي: الملك الموكل (أَذْكَرُ أَمْ أَنثَى) أي: ذكر هو أم أنثى، ويروى أَذْكَرًا أم أنثى بالنصب فوجه هذه الرواية إن صَحَّت أن يقدَّر أتريد أو أتخلق ذَكَرًا أم أنثى.

(شَقِيٌّ) أي: عاصٍ لك (أَمْ سَعِيدٌ) أي: مطيع ويروى شَقِيًّا أم سَعِيدًا والكلام فيه مثل الكلام في قوله أذكر أم أنثى وحذف فيه أداة الاستفهام لدلالة السَّابِق عليه، قَالَ الملك: (فَمَا الرِّزْقُ) الرزق في كلام العرب الحِظُّ قَالَ الله تعالى: ﴿وَتَحْمِلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكَدِّبُونَ﴾ [الواقعة: 82] أي: حظكم من هذا الأمر، والحِظُّ: هو نصيب الرجل وما هو خاص له دون غيره، وقيل: الرزق كل شيء يؤكل أو يستعمل، وهذا باطل لأنَّ الله تعالى أمرنا بأن ننفق ممَّا رزقنا فَقَالَ: ﴿أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: 254] فلو كان الرزق هو الذي أكل لما أمكن إنفاقه، وقيل الرزق هو ما يملك، وهو أيضًا باطل لأنَّ الإنسان قد يَقُولُ: اللَّهُمَّ ارزُقني ولدًا صالحًا وزوجةً سالحة ولا يملك الولد والزوجة، وأمَّا في عرف الشرع فقد اختلفوا فيه فَقَالَ أبو الحسين البصري: الرزق هو تمكين للحيوان من الانتفاع بالشيء والحِظُّ على غيره أن يمنع من الانتفاع به، ولَمَّا فَسَّرَتِ المعتزلة الرِّزْقَ بهذا قالوا الحرام لا يكون رزقًا، قَالَ أهل السنة: الحرام رزق لأنَّه في أصل اللغة الحِظُّ والنَّصيب لما ذكرنا فمن انتفع بالحرام فذلك الحرام صار حِظًّا له ونصيبًا فوجب أن يكون رزقًا وأيضًا قَالَ الله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: 6] وقد يعيش الرجل طول عمره لا يأكل إِلَّا من السرقة مثلاً فوجب أن يَقُول طول عمره لم يأكل من رزقه شيئًا.

وَمَا الْأَجَلُ ويروى: (وَالْأَجَلُ) بدون كلمة ما والأجل هو الزمان الذي علم الله أنَّ الشخص يموت فيه أو مدَّة حياته، لأنَّه يطلق على غاية المدَّة وعلى المدَّة، (فَيُكْتَبُ) على صيغة المعلوم والضمير يرجع إلى الله تعالى أو إلى الملك ويروى على صيغة المجهول، وهذه الكتابة يجوز أن تكون حقيقة لأنها أمر ممكن والله على كل شيء قدير وقد روي: أنها تكتب على جبهته ويجوز أن تكون مجازًا عَنْ

فِي بَطْنِ أُمِّهِ» (1).

التقدير والالتزام وعدم الانفكاك عنه ، وفي رواية قَالَ فَيَكْتُبُ (فِي بَطْنِ أُمِّهِ) ظَرْفَ

(1) طرفاه 3333، 6595 - تحفة 1080. أخرجه مسلم في القدر باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه رقم (2646). قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث الإخبار بأن الله عز وجل وكل بالرحم ملكاً ينادي إلى الحق سبحانه وهو الذي لا يخفى عليه شيء عند كل وقت في حين تطوير المولود من حالة إلى حالة يخبر بتلك الحال إلى تمام حكم الله في كمال خلقه في الرحم. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: هل هذا على عمومته من ظاهر أحكامه كله أو ليس وهل يمكن الاستدلال على معرفة الحكمة في ذلك وما الحكمة في تعريفنا بهذه وما يترتب علينا من الأحكام الشرعية فأما الجواب على هذا الحديث على ظاهره في جميع أحكامه فليس على ظاهره في كل أحكامه لما يعارضه من الآثار والآي لكن الفقه في الجمع بينهم بفضل الله فأما الآثار فمنها ما جاء أن الله سبحانه إذا أراد أن يخلق من بين الذكر والأنثى مولوداً أنه يبقى الماء في الرحم ذلك المقدار الذي شاء الله وقد أخبر به في حديث آخر وهو أن الماء إذا وقع في الرحم يتطور كما أخبر الله تعالى في كتابه ومثله على لسان نبيه عليه السلام في كل حالة أربعين يوماً إلى أن ينفخ فيه الروح بعد مائة وعشرين يوماً فإذا فرغت الأربعين يوماً الأولى وهي المقدار الذي أشرنا إليه بقولنا ذلك المقدار الذي شاء الله بعث الله ملكاً فيأخذ من أي موضع شاء الله أن تكون تربة ذلك المولود منها فيأخذ من تلك التربة غباراً بين أصابعه فيدخل في الرحم فيعجن ذلك التراب بذلك الماء الذي في الرحم وجاء أثر آخر: أنه إذا كملت تلك الأيام مع التطوير بعث الله ملكاً فيصوره ويصور جوارحه على نحو ما يؤمر. وجاء حديث آخر: إن الله يبعث ملكاً إلى الرحم عندما تتم الثلاث تطويرات ويؤمر بأربع كلمات ويقال له اكتب عمله ووزقه وأجله وشقيّاً أو سعيداً. وفي حديث آخر: ينادي الملك الموكل بالرحم عند فراغ التطويرات فيقول يا رب مخلقة أو غير مخلقة فيقول ربك ما شاء فيقول شقي أو سعيد فيقول ربك ما شاء فيقول ما الرزق ما الأجل فيكتب قبل نفخ الروح. وأما الآي فقولته تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: 6] وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نَظْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنَبِّئَنَّكُمْ وَنَقُفُّرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا شَاءُ﴾ [الحج: 5] فيجب الإيمان بمجموع الآي والأحاديث فيجتمع معنى الآي والأحاديث بالوجه الذي يجتمع به معنى الآيات التي جاءت في كيفية الموت لأن مولانا سبحانه أخبر في بعض الآي بقوله وهو أصدق القائلين: ﴿قُلْ يَتُوفَّكُم مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: 11] وقال في آية أخرى: ﴿اللَّهُ يَتُوفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَازِلِهَا فِيمِنْكُمْ أَلَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتُ﴾ [الزمر: 42] فأضاف القبض في الواحدة إلى ملك الموت وفي الآية الأخرى إلى نفسه ويتصور الجمع بين الآيتين أنه أخبر في الآية الأولى في قوله ملك الموت الذي وكل بكم بمقتضى الحكمة والآخر الذي أضافه إلى نفسه بمقتضى القدرة لأن ملك الموت وغيره من جميع المخلوقين أفعالهم كسب لهم بمقتضى الحكمة وخلق لله بمقتضى الاختراع والخلق لا خالق إلا الله وكذلك قال أهل السنة إن أفعال العباد خلق للرب وكسب للعبد كما تقدم في الحديث قبل ومثل ذلك الجمع بين الأحاديث والآي فإنه في =

لقوله يكتب وهو المكتوب فيه والشخص هو المكتوب عليه كما تقول كتبت في

الأحاديث أخبر بمقتضى الحكمة وهي واسطة الملك وفي الآي بمقتضى القدرة وهو الاختراع والإنشاء ولذلك جاء أن الحفظة إذا صعدت بعمل العبد يقول الحق سبحانه اعرضوه على اللوح المحفوظ فيوجد على حد سواء قال بعض الناس ما الحكمة في ذلك وهو مع ذلك علمه في كل وقت لا يعزب عنه فعل الملك ولا غيره فالجواب: هذا تعبد تعبد الله به الملائكة والله يتعبد من خلقه من شاء كيف شاء ولحكم آخر لا تحصر. وأما جمع الأحاديث فهو أن الله عز وجل وكل بالرحم ملكا كما وكل بالمعدة ملكا وبالطعام ملكا وبالشراب ملكا وبحفظ العبد ملكا وكذلك لكل حاسة من الحواس ملكا كما جاء في بعض الآثار غير الشم فما سمعت فيه شيئا ويحتمل أن يكون ولم أره فالقدرة صالحة ويكون ملك موكلا بسوقان التراب وعجن الماء به وملك آخر موكل بتصويره تعبدا وملك يكون إتيانه عند مناداة الملك الموكل بالرحم لأن زمان التطوير قد فرغ فيكون فائدة إخباره أن يأتي الملك الموكل بالتصوير إذ ذاك فيمثل ما يؤمر به أو يقال له غير مخلقة فلا يأتي ملك التصوير فإن أتى ملك التصوير وفرغ مما أمر كما أمر لأنه قد جاء أن الملك إذا جاء للتصوير نصب له سبعون وفي حديث آخر ألف من حدوده على ما رواه أبو داود ثم يلقي الله شبهه على من يشاء منهم فإذا فرغ التصوير نادى الملك الموكل بالرحم فيأتي ملك آخر بالأربع كلمات فيجواب المخبر عن كل واحدة واحدة ويكتب والكاتب هنا لا نعرفه فلعله بعض الملائكة المذكورين أو غيرهم والله أعلم فيحصل الجمع على هذا التأويل ويكون عدد الملائكة الذين يجتمعون في الرحم عند خلق المولود من أوله إلى آخره أربعة وبقي البحث على الكتب هل يكون في الشخص نفسه أو في شيء آخر محتمل والقدرة صالحة فإن هذه الأحاديث كلها أخبار والأخبار لا يدخلها نسخ فيكون الحق سبحانه يخص من المخلوقين من هذه الوجوه ما شاء لمن شاء إظهارا لعظم القدرة بجميل بديع الحكمة وبعد الفراغ من هذا كله على أي وجه شاء الله من تلك الوجوه ينفخ فيه الروح لكن قد جاء بيان هذا في حديث غيره وهو قوله عليه السلام: ويخرج الملك بعد الكتب من الرحم بالصحيفة في يده. وقد جاءت في بدء كيفية خلقنا آثار بخلاف هذا الترتيب منها أنه قال عليه السلام: إذا وقع ماء الرجل في الرحم يتطاير في عروق المرأة أربعين يوما وبعد ذلك يجتمع في الرحم. وقد جاء عنه عليه السلام: إنه عند فراغ الأربعين يوما الأولى يكون تصوير النطفة بما شاءته القدرة. وأما الجواب لمعرفة ما الحكمة في ذلك هل لنا سبيل إلى معرفتها أو إلى شيء منها فما أخبرنا به إلا لتدبر ما الحكمة فيها فمن الحكمة في ذلك ما يحصل لمن من عليه بتصديقها من قوة الإيمان الذي زيادة ذرة فيه خير من عمل الدهر يشهده لذلك قول سيدنا ﷺ: تفكر ساعة خير من عبادة الدهر. وإنما ذلك لما يتحصل فيها من قوة الإيمان كما يتحصل بمعرفة هذه وجوه آخر وهو أن نعرف للحكمة قدرها إذ ذاك أمر قد نفذ في جميع العوالم فيكون من باب التحضيض عليها والتعظيم بشأنها ويرتب على ذلك من الفقه أن بمقتضى الحكمة استدللنا على القدرة وبالقدرة وعظمتها استدللنا على الحكمة فوجب بمقتضى الإيمان والتكليف والنظر والاستدلال والإيمان بمجموعها والتعظيم لهما والإذعان لمن هذه من بعض صفاته كما أمر وقهر وحكم بالتعظيم والإجلال والإكبار والتزبه.

الدار فإنَّ في الدار ظرف لقولك كتبت والمكتوب عليه خارج عَنْ ذلك والتقدير

الوجه الثاني: فيه دليل على أن وجود الحق حق وإدراكه غير متمكن يؤخذ ذلك من أن الملائكة بالإجماع أجسام وتراهم يدخل النفر منهم فينا ولا ندرکہم ولا نشعر بهم وهم يتصرفون فينا ولا نعلم فكيف خالقنا وخالقهم فإن الصانع بقطعيات العقول لا يشبه الصنعة.

الوجه الثالث: فيه من الأدلة الإيمانية إذا تأملت جمل كثيرة وأما الجواب على ما الحكمة في الإخبار بذلك لنا وما يترتب عليه من الأحكام الشرعية فمنها التعريف لنا ببده خلقنا وضعفنا ولطفه بنا وتغيطه بالطفاه لنا وتسخير الملائكة الكرام لنا في كل الأحوال التي كنا عليها في حال نعقل أو لا نعقل كما قال عز وجل: ﴿فِي سُورَةِ الْجَاثِيَةِ الْآيَةِ 13﴾ ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ منه على طريقة المن وهذا استدعاء لطيف في طلب العبادة وانشراح الصدور لها فإنه إذا رأى العبد قدر هذا اللطف به من هذا المولى الجليل الغني المستغني سهلت عليه العبادة ورغب في الحضرة عند هذا الملك الذي قد كرمه قبل أن يعرفه ويعبده فكيف به إذا عبده وسمع قوله: ﴿إِنَّكَ أَكْبَرُ الْأَلْبِينِ أَسْمَاءُ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُم خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: 7] ذاب حياء وحبًا واشتياقًا ورغبة ورهبة.

الوجه الرابع: يترتب عليه من الأحكام الشرعية أن حكم الحاكم إذا نفذ ومضى لا يرد يؤخذ ذلك من قوله أنه لا ينفخ الروح إلا بعد الكتب فيكون الحكم قد نفذ ومضى وهو في عالم آخر فلا يخرج لعالم الحياة إلا على حكم قد تم وفرغ فلا يطمع أحد في نقضه وهو موضع تحقيق الخوف والرجاء مع العمل أو تركه جعلنا الله ممن سبقت له السعادة بمنه ثم نرجع الى ألفاظ الحديث بعون الله فقوله: (إن الله وكل) أي: جعله عليه مراقبًا أين يكون فيه أو عليه القدرة صالحة للوجهين.

الوجه الخامس: قوله: (يقول) في الكلام حذف معناه عندما يخلق الله النطفة وقوله: (يا رب نطفة) والنطفة الماء اليسير في الإناء وهنا أيضًا حذف آخر لا يتم الكلام إلا به معناه نطفة حدثت في الرحم ثم ينادي عند تطورها بقدرة الله علقه العلقه قطعة من الدم.

الوجه السادس: قوله: (يا رب علقه) محذوف ثالث معناه أي: انتقلت النطفة علقه.

الوجه السابع: قوله: (ثم يقول: يا رب مضغة) فيه محذوف رابع معناه انتقلت العلقه مضغة والمضغة الشيء الذي يمرضخ وليس فيه تشكيل.

الوجه الثامن: قوله: (فإذا أراد الله أن يقضي خلقه) قوة الكلام تعطي أن الله إذا لم يرد خلقه ينفذ فيه ما شاء من أمره إما أن يمجه في الرحم وإما أن يبقى على حاله حتى ينفذ فيه ما شاء الحكيم فإن أراد الله خلقه ولا يعرف الملك إرادة الله فيه إلا إذا ظهرت كما تقدم في الوجوه الثلاثة فعند ذلك يأمر الله بتصويره للملك الموكل بذلك كما تقدم قبل فيسأل أذكر أم أنثى فهل لا يسأل إلا بهاتين الصيغتين لا غير ويكون الجواب بما قدر من ذكر أو أنثى أو خنثى بينا أو مشكلا الى غير ذلك مما قد رأيناه عيانًا في جميع المخلوقين ويترتب على سؤاله بهاتين اللفظتين أن الكلام والعمل إنما يكون على الأغلب مما جرت به الحكمة أو يكون سيدنا ﷺ عبر بهاتين اللفظتين من باب التنبيه بالأعم على الأخص احتمال لكن الظاهر في الإخبار أنه =

أزليّ وهو أمر عقليّ محض ويسمى قضاء والحاصل في البطن تعلّقه بالمحل الموجود ويسمى قدراً والمكتوب هو الأمور الأربعة المذكورة، اعلم أن قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَكُلَّ بِالرَّحْمِ مَلَكًا» ظاهره: أَنَّ بعثه إليه عند وقوع النطفة في الرحم كما قدمنا ولكن في روايات مختلفة، ففي الصحيح من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ خلق أحدكم يجمع في بطن أمّه أربعين يوماً ثم تكون علقة مثل ذلك ثم تكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح ويكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، وظاهره إرسال الملك بعد الأربعين الرابعة، وفي رواية يدخل الملك على النطفة بعد ما يستقر في الرحم بأربعين أو خمس وأربعين ليلة فيقول: يا ربّ شقي أم سعيد، وعند مسلم: إذا مرّ بالنطفة ثنتان وأربعون أو ثلاث وأربعون

ليس كغيره من الأحكام لأنه شيء يوقف عنده ويؤمن به ليس إلا ويترتب على هذا الإخبار بهذه التطويرات التي بدأ خلقنا بها إلهنا وقدرة الله فينا وفي جميع خلقه وقطع تسليط العقول على إدراك قدرته إلا الذي من علينا بالوصول إليه كما أمرنا ومنع الطمع ممن هذه قدرته أن يحاط به أو بوصفه تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً وبين لنا ما النسبة بين ما كان حقيقياً من تلك التطويرات على ضعفها وما نحن عليه عند بلوغ الاحتلام والتكليف وما اجتمعت عليه هذه الصورة الحيوانية الإنسانية من عظم ومخ ولحم وعصب وعروق وشعر وجلد ودم وكبد وقوة وعقل وفكرة وشهوة وتصرف وبطش وجميع ما فيها من حسن الصنعة كما قال عز وجل: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: 4] ثم أين نسبة ذلك الحال الأول من هذا الحال وأين ذلك الخلق من هذه الخلقة كما قال عز وجل في شأن الثمر عند تعاطي طيبه: ﴿انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْوَعِهِ﴾ [الأنعام: 99] معنى ذلك: انظروا إلى حال الثمر إذا برز من الشجرة ثم انظروه عند تناهي طيبه أين نسبته في هذا الحال من نسبته أولاً أو من نسبة منبته فأين النسبة بين الحالين متباينة فكانه عز وجل يقول بمدلول قوة الكلام ألا تعرفون أن ذلك بالقدرة لا بالأصل ولا بالماء فاعتبروا بمن هذه قدرته وأذعنوا إليه وأسلموا ثم بعد ذلك يأتي حال الكبر وتنعكس تلك القوة ضعفاً ويدخل عليه في جميع أحواله مع إبقاء الخلقة على قالها كما أخبر عز وجل: ﴿ثُمَّ جَعَلْ مِنْ بَعْدِ قُوَّتِهِ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: 54] فأهل الاعتبار اعتبروا وأهل التذكّر اذكروا وبقي أهل الغفلات في عمهات الجهالات لا يبصرون إلا على قدر شهوتهم وهم في العلوم أعني بعضهم كمثّل الحمار يحمل أسفاراً وغيرهم كما أخبر عز وجل: ﴿إِنَّهُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [الفرقان: 44] ولذلك قال جل جلاله: ﴿وَكَايْنِ مِنْ آيَاتِهِ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ يَمُوتُونَ عَلَيْهِمْ وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: 105] أي: غافلون.

الوجه التاسع: قوله: (شقي أو سعيد) لا ثالث لهما لكن الشقاوة تفرق على أنواع بعضها أعظم من بعض والسعادة أيضاً كذلك.

أو خمس وأربعون، وفي أخرى: إذا مرّ بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكًا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها، وفي رواية حذيفة بن أسيد: أن النطفة تقع في الرحم أربعين ليلة ثم يتسور عليها الملك، وفي أخرى: أن ملكًا وكل بالرحم إذا أراد الله أن يخلق شيئًا يأذن له ليصنع، وجمع العلماء بين ذلك أن الملك يلازمه ويراعي حال النطفة في أوقاتها وأنه يقول: يا رب هذه نطفة هذه علقه هذه مضغة في أوقاتها وكل وقت يقول فيه ما صارت إليه بأمر الله تعالى وهو أعلم، ولكلام الملك وتصرفه أوقات:

أحدها: حين يكون نطفة.

وثانيها: حين تكون علقه وهو أول علم الملك أنه ولد إذ ليس كل نطفة تصير ولدا وذلك عقيب الأربعين الأولى وحينئذ يكتب رزقه وأجله وشقي أو سعيد، ثم للملك فيه تصرف آخر وهو تصويره وخلق سمعه وبصره وكونه ذكره أو أنثى وذلك إنما يكون في الأربعين.

الثالثة: وهي مدة المضغة وقبل انقضاء هذه الأربعين وقبل نفخ الروح فيه لأن النفخ لا يكون إلا بعد تمام صورته، والرواية السالفة: إذا مرّ بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة ليست على ظاهرها كما قاله عياض وغيره بل المراد أنه يكتب ذلك ثم يفعل في وقت آخر لأن التصوير عقيب الأربعين الأولى غير موجود في العادة وإنما يقع في الأربعين الثالثة وهي مدة المضغة كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ﴾ ﴿١٢﴾ الآيات [المؤمنون: 12]، ثم يكون للملك فيه تصرف آخر وهو نفخ الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر ودخوله في الخامس قال القاضي عياض وهذا موجود بالمشاهدة وعليه يقول فما يحتاج إليه من الأحكام وقيل: إنه الحكمة في عدتها عن الوفاة تمام أربعة أشهر والدخول في الخامس إذ يتحقق براءة الرحم ببلوغ هذه المدة إذا لم يظهر حمل، وقال الراغب: وذكر الأطباء أن الولد إذا كان ذكر يتحرك بعد ثلاثة أشهر وإذا كانت أنثى بعد أربعة أشهر، فإن قيل وقع في رواية البُخَارِيِّ: أن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين ثم يكون علقه مثله ثم تكون مضغة مثله ثم يبعث إليه الملك فيؤذن بأربع كلمات فيكتب رزقه وأجله وشقي أم سعيد ثم ينفخ فيه الروح، فأتى بكلمة ثم التي هي

تقتضي التراخي في الكتب بعد الأربعين الثالثة والأحاديث الباقية تقتضي الكتب عقيب الأربعين الأولى فالجواب أن قوله ثم يبعث إليه الملك فيؤذن بأربع كلمات فيكتب عطف على قوله يجمع في بطن أمه ويكون قوله ثم يكون علقه مثله ثم يكون مضغة مثله معترضاً بين المعطوفين وذلك جائز موجود في القرآن .

قال القاضي عياض : والمراد بإرسال الملك في هذه الأشياء أمره بها والتصرف فيها بهذه الأفعال وإلا فقد صرح في الحديث بأنه موكل بالرحم وأنه يَقُولُ يا رب نطفة يا ربّ علقه، وقوله في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وإذا أراد الله أن يقضي خلقاً قَالَ : يا رب أذكر أم أنثى لا يخالف ما قدّمنا ولا يلزم منه أن يَقُولَ ذلك بعد المضغة بل هو ابتداء كلام وإخبار عَنْ حال أخرى فأخبر أولاً بحال الملك مع النطفة ثم أخبر أَنَّ الله تعالى إذا أراد خلق النطفة كان كذا وكذا .

ثم اعلم أَنَّ هذا الحديث جامع لجميع أحوال الشخص إذ فيه بيان حال المبدأ وهو ذاته ذكراً أو أنثى وحال المعاد وهو الشقاوة والسعادة وما بينهما وهو الأجل وما يتصرف فيه وهو الرزق، وقد جاء أيضاً فرغ الله من أربع الخلق والخلق والأجل والرزق، والخلق بفتح الخاء إشارة إلى الذكورة والأنوثة وبضمّها إلى السعادة وضدّها، وقال المهلب : إِنَّ الله تعالى علم أحوال الخلق قبل أن يخلقهم وهو مذهب أهل السنة، وأجمع العلماء على أَنَّ الأمة تكون أمّ ولد بما أسقطته من ولد تام الخلق واختلفوا فيمن لم يتم خلقه من المضغة والعلقة، فَقَالَ الأوزاعي ومالك : تكون بالمضغة أم ولد مخلقة كانت أو غير مخلقة وتنقضي بها العدة، وعن ابن القاسم : تكون أمّ ولد بالدم المجتمع، وعن أشهب : لا تكون به أمّ ولد وتكون بالمضغة والعلقة، وقال أبو حنيفة والشافعي وغيرهما : إن قد تبين في المضغة شيء من الخلق أصعب أو عين أو غير ذلك فهي أمّ ولد وعلى مثل هذا انقضاء العدة .

ثم المراد بجميع ما ذكر من الرزق والأجل والشقاوة والسعادة والعمل والذكورة والأنوثة أَنَّهُ يظهر ذلك للملك ويؤمر بإنفاذه وكتابته وإلا فقضاء الله وعلمه وإرادته سابق على ذلك، ثم إن نفخ الملك في الصورة سبب لخلق الله

19 - باب: كَيْفَ تُهَلُّ الْحَائِضُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

319 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ، فَقَدِمْنَا مَكَّةَ،

تعالى عنده فيها الروح والحياة لأن النفخ المتعارف إنما هو إخراج ريح من النافخ فيصل بالمنفوخ فيه فإن قدر حدوث شيء عند ذلك النفخ بإحداث الله تعالى لا بالنفخ وغاية النفخ أن يكون سبباً عادة لا موجباً عقلاً وكذلك القول في الأسباب المعتادة والله تعالى أعلم.

19 - باب: كَيْفَ تُهَلُّ الْحَائِضُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

(باب) بالتونين، وبالإضافة إلى قوله: (كَيْفَ تُهَلُّ الْحَائِضُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) والمراد من الكيفية الحال من الصحة والبطلان والجواز وعدم الجواز فكأنه قال باب صحة إهلال الحائض بالحج أو العمرة أو باب جوازها والمقصود من الصحة أعم أن يكون في الابتداء أو في الانتهاء والدوام لأن عائشة رضي الله عنها كانت معتمرة وهي حائض لا الكيفية التي يراد بها الصفة، وبهذا التقرير يندفع قول من زعم أن الحديث غير مناسب للترجمة إذ ليس فيه ذكر صفة الإهلال ووجه المناسبة بين البابين اشتمال كل منهما على حكم من أحكام الحيض.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة على التصغير، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم المهملة مصغراً هو ابن خالد بن عقيل بفتح العين الأيلى وقد تقدم ذكرهم في الوحي (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ عُرْوَةَ) ابْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ (عَنْ عَائِشَةَ) أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَتَاهَا (قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ) مع وفي رواية رسول الله ﷺ من المدينة (فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ) لخمس بقين من ذي القعدة سنة عشر من الهجرة ويجوز في الوداع فتح الواو كسرهما.

(فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ) أي: أحرم (بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ) وفي رواية بحج كلاهما بفتح الحاء وكسرهما (فَقَدِمْنَا) بكسر الدال (مَكَّةَ) لأربع أو خمس من ذي الحجة كما تقدم.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَلَمْ يُهْدِ، فَلْيُحْلِلْ، وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَأَهْدَى، فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ بِنَحْرِ هَدْيِهِ، وَمَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ، فَلْيَتِمَّ حَجَّهُ» قَالَتْ: فَحَضْتُ فَلَمْ أَزَلْ حَائِضًا حَتَّى كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ، وَلَمْ أَهْلِلْ إِلَّا بِعُمْرَةٍ، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَنْقُضَ رَأْسِي وَأَمْتَشِطُ، وَأَهْلِلَ بِحَجٍّ وَأَتْرِكَ الْعُمْرَةَ، فَفَعَلْتُ ذَلِكَ حَتَّى قَضَيْتُ حَجِّي، فَبَعَثَ مَعِيَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَمِرَ مَكَانَ عُمْرَتِي مِنَ التَّنْعِيمِ (1).

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَلَمْ يُهْدِ) بضم الياء من الإهداء وهي جملة حالية (فَلْيُحْلِلْ) بكسر اللام من الثلاثي وفي مثل هذه المادة يجوز الإدغام وفكّه أي قبل يوم النحر حتى يحرم بالحج، (وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَأَهْدَى، فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ بِنَحْرِ هَدْيِهِ) وفي رواية حتى يحلّ نحر هديه أي: يوم العيد، لا يقال: إنه متمتع فلا بد له من تحلله عن العمرة ثم إحرامه بالحج قبل الوقوف، لأنه لا يلزم أن يكون متمتعًا لجواز أن يدخل الحج في العمرة فيصير قارئًا فلا يتحلل، فإن قيل: قد يتحلل الشخص بعد انتصاف ليلة النحر فلم جعل غايته النحر أو وقته وذلك بعد طلوع الشمس يوم النحر؟، فالجواب: أن المراد هو التحلل الكلي الذي يجوز الجماع بعده فهو في يوم النحر، (وَمَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ) وفي رواية بحجة ونوى الأفراد سواء كان معه هدي أو لا ولهذا لم يقيّد بقوله ولم يهد ولا بقوله: وأهدى.

(فَلْيَتِمَّ حَجَّهُ قَالَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَحَضْتُ) أي: بسرف، (فَلَمْ أَزَلْ حَائِضًا حَتَّى كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ) برفع يوم على أن يكون كان تامة، (وَلَمْ أَهْلِلْ) بضم الهمزة وكسر اللام الأولى (إِلَّا بِعُمْرَةٍ، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَنْقُضَ) شعر (رَأْسِي) وأن (وَأَمْتَشِطُ، وَ) أن (أَهْلِلَ) بضم الهمزة (بِحَجٍّ وَ) أن (أَتْرَكَ الْعُمْرَةَ) أي: أعمالها وإتمامها، أو أبطلها أصلًا، (فَفَعَلْتُ ذَلِكَ) كله (حَتَّى قَضَيْتُ حَجِّي) وفي رواية: حجتني (فَبَعَثَ) ﷺ (مَعِيَ) أخي (عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) أي: الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في رواية (وَأَمَرَنِي) وفي رواية فأمرني ﷺ (أَنْ أَعْتَمِرَ مَكَانَ عُمْرَتِي) التي منعني عَنْ إتمامها الحيض (مِنَ التَّنْعِيمِ) متعلق بقوله: أن

(1) أطرافه 294، 305، 316، 317، 328، 1516، 1518، 1556، 1560، 1561، 1562، 1638، 1650، 1709، 1720، 1733، 1757، 1762، 1771، 1772، 1783، 1786، 1787، 1788، 2952، 2984، 4395، 4401، 4408، 5329، 5548، =

20 - بَابُ إِقْبَالِ الْمَحِيضِ وَإِدْبَارِهِ⁽¹⁾

أَعْتَمَرَ، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ فِيهِ: أَنَّ الْحَائِضَ تَهَلَّى بِالْحَجِّ وَالْعِمْرَةِ وَتَبْقَى عَلَى إِحْرَامِهَا وَتَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ كُلَّهُ غَيْرَ الطَّوَّافِ فَإِذَا طَهَّرَتْ اغْتَسَلَتْ وَطَافَتْ وَأَكْمَلَتْ حَجَّهَا وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَنْقُضَ شَعْرَهَا وَتَمْتَشِطَ وَهِيَ حَائِضٌ لَيْسَ لِلْوُجُوبِ وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِإِهْلَالِهَا بِالْحَجِّ لِأَنَّ مِنْ سَنَةِ الْحَائِضِ وَالنِّفْسَاءِ أَنْ تَغْتَسِلَ لَهُ كَمَا أَمَرَ أَسمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ حِينَ وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْاِغْتِسَالِ وَالْإِهْلَالِ وَمَذْهَبُ ابْنِ عَمَرَ أَنْ تَغْتَسِلَ لِدُخُولِ مَكَّةَ وَلَوْ قُوفَ عَرَفَةَ.

20 - بَابُ إِقْبَالِ الْمَحِيضِ وَإِدْبَارِهِ

(بَابُ إِقْبَالِ الْمَحِيضِ وَإِدْبَارِهِ) اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ إِقْبَالَ الْحَيْضِ هُوَ الدَّفْقَةُ مِنَ الدَّمِ فِي وَقْتِ إِمْكَانِ الْحَيْضِ، وَاخْتَلَفُوا فِي إِدْبَارِهِ، فَقِيلَ: يَعْرِفُ بِالْجَفَافِ وَهُوَ أَنْ يَخْرُجَ مَا تَحْتَشِي بِهِ جَافًا، وَقِيلَ: بِالْقِصَّةِ الْبَيْضَاءِ وَإِلَيْهِ مِيلُ الْمَصْنَفِ

= 5559، 6157، 7229 - تحفة 16543.

(1) لَمْ يَتَعَرَّضَ الشَّرَاحُ عَنْ غَرَضِ الْمَصْنَفِ بِالترجمة، وَمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى اخْتِلَافِهِمْ فِيمَا يَعْرِفُ بِهِ إِدْبَارَ الْحَيْضِ إِذْ قَالَ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ إِقْبَالَ الْحَيْضِ يَعْرِفُ بِالدَّمِ فِي وَقْتِ إِمْكَانِ الْحَيْضِ، وَاخْتَلَفُوا فِي إِدْبَارِهِ فَقِيلَ: يَعْرِفُ بِالْجَفَافِ، وَهُوَ أَنْ يَخْرُجَ مَا تَحْتَشِي بِهِ جَافًا، وَقِيلَ: بِالْقِصَّةِ الْبَيْضَاءِ، وَإِلَيْهِ مِيلُ الْمَصْنَفِ اهـ، وَالْأَوْجَهُ عِنْدِي: أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا هُوَ الْمَصْطَلَحُ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّ لَفْظَ الْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ عِنْدَهُمْ مِنْ مُسْتَدَلَّاتِ التَّمْيِيزِ بِالدَّمِ، وَلِذَا أَوْرَدَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِيهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَلْوَانِ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: إِذَا كَانَتْ تَعْرِفُ حَيْضُهَا بِإِقْبَالِ الدَّمِ وَإِدْبَارِهِ، فَإِقْبَالُهُ أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ، وَإِدْبَارُهُ أَنْ يَتَغَيَّرَ إِلَى الصَّفَرَةِ، فَالْحُكْمُ فِيهَا عَلَى حَدِيثِ فَاطِمَةَ، إِلَى آخِرِ مَا قَالَ.

وَقَالَ الْخُرَقِيُّ: فَمَنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَمَيِّزُ فِتْعَلَمُ إِقْبَالَهُ بِأَنَّهُ أَسْوَدُ ثَخِينٍ مَمْتَنٍّ وَإِدْبَارَهُ رَقِيقٌ أَحْمَرُ تَرَكْتَ الصَّلَاةَ فِي إِقْبَالِهِ، فَإِذَا أَدْبَرَ اغْتَسَلَتْ، قَالَ الْمَوْفِقُ: ذَكَرَ الْخُرَقِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي لَدُمَهَا إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ، وَذَكَرَ هَذَا الْاِصْطِلَاحَ بِمَرَاتٍ، وَذَلِكَ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ، فَلَا وَجْهَ عِنْدِي: أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ نَبَهَ عَلَى ذَلِكَ الْمَصْطَلَحِ عِنْدَهُمْ، وَالْحَنْفِيَّةُ لَمَّا لَمْ يَقُولُوا بِالتَّمْيِيزِ حَمَلُوا رَوَايَاتِ الْإِقْبَالِ وَالْإِدْبَارِ عَلَى إِقْبَالِ الْأَيَّامِ الْمَعْتَادَةِ كَمَا بَسَطَ فِي «الْأَوْجِزِ»، وَالْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ لَمْ يَفْصَحْ فِي ذَلِكَ بِشَيْءٍ بَلْ نَبَهَ بِالتَّرْجُمَةِ عَلَى مَا هُوَ الْمَصْطَلَحُ عِنْدَهُمْ، فَلَا يَنَافِي مَا قُلْتُهُ فِي بَابِ الِاسْتِحَاضَةِ، بَلْ لَوْ قِيلَ: إِنَّهُ مَالٌ إِلَى عَدَمِ الِاعْتِبَارِ بِالتَّمْيِيزِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ، لِأَنَّهُ أَتَى فِي الْبَابِ بِأَثَرِ عَاشَةِ: لَا تَعَجِّلَنَّ حَتَّى تَرِينَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ.

وَكُنَّ نِسَاءً يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالذَّرَجَةِ فِيهَا الْكُرْسُفُ فِيهِ الصُّفْرَةُ، فَتَقُولُ: «لَا تَعْجَلْنَ».....

وسنوضحه، وعند أصحابنا الحنفية علامة إدبار الحيض وانقطاعه الزمان والعادة فإذا أضلّت عاداتها تحرّرت وإن لم يكن لها ظنٌ أخذت بالأقل.

ووجه المناسبة بين البابين أظهر من أن يخفى.

(وَكُنَّ) بصيغة الجمع للمؤنث وفيه ضمير يرجع إلى النساء ويسمى هذا الضمير بالضمير المبهم وجوز ذلك بشرط أن يفسّر بما بعده ومشعرًا به فليس هو بإضمار قبل الذكر.

(نِسَاءً) بالرفع على أنّه بدل من الضمير في كنّ على لغة أكلوني البراغيث وفائدة ذكره بعد أن علم من لفظ كنّ الإشارة إلى التنويع إذ التنوين فيه يدلّ عليه والمراد أنّ ذلك كان من نوع من النساء لا من كلّهن، وروي بالنصب على الاختصاص أي: أعني نساء، لا يقال إنّ نكرة وشرط النصب على الاختصاص أن يكون معرفة، لأنّه جاء نكرة كما جاء معرفة قَالَ الهذلي:

ويأوي إلى نسوة عطل وشعثًا مراضيع مثل السعالي

(يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خبر قوله: كنّ.

(بِالذَّرَجَةِ) بضم الدال المهملة وسكون الراء قاله ابن قرقول وبه ضبطه ابن عبد البر في الموطأ وقيل بكسر الدال وفتح الراء جمع: درج بالضم ثم السكون وعند الباجي بفتح الأولين، قَالَ ابن قرقول: وهي بعيدة عن الصواب وهي خرقة أو وعاء (فِيهَا الْكُرْسُفُ) بضم الكاف وإسكان الراء وضم السين المهملة وفي آخره فاء هو القطن كذا قاله أبو عبيد وقال أبو حنيفة الدينوري: وزعم بعض الرواة أنّه يقال له الكرفس على القلب ويجمع كراسف (فِيهِ الصُّفْرَةُ) الحاصلة من أثر دم الحيض بعد وضع ذلك في الفرج لا اختبار الطهر وقد زاد مالك من دم الحيضة وإنما اختير القطن لبياضه ولأنّه ينشف الرطوبة فيظهر فيه من آثار الدم ما لا يظهر في غيره.

(فَتَقُولُ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لهنّ: (لَا تَعْجَلْنَ) بسكون اللام جمع مؤنث من النهي الحاضر.

حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيَّضَاءَ» تُرِيدُ بِذَلِكَ الطُّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ

(حَتَّى تَرَيْنَ) بسكون المشاة التحتية صيغة جمع المؤنث المخاطبة.
(الْقَصَّةُ) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة (الْبَيَّضَاءُ) وفي تفسيرها أقوال:
قَالَ ابن سيدة: القصة والقص الجصّ، وقيل: الحجارة من الجصّ.
وقال الجوهري: هي لغة حجازية يقال: قصّص داره أي: جصصها،
ويقال: القصة القطنة أو الخرقة البيضاء التي تحتشي بها المرأة عند الحيض.
وقال القزاز: القصة الجصّ، وفي الغريبين والمغرب والجامع: القصة
شيء كالخيوط الأبيض يخرج بعد انقطاع الدم كلّها، وفي المحيط من كتب
أصحابنا: القصة الطين الذي يغسل به الرأس وهو أبيض يضرب إلى الصّفرة.
وجاء في الحديث: الحائض لا تغتسل حَتَّى تَرَى القصة البيضاء، أي: حتى
تخرج القطنة البيضاء، أي: حتى تخرج القطنة التي تحتشي بها كأنها جصّة لا
تخالطها صفرة انتهى.

أريد بها التشبيه بالجصّة في البياض والنقاء، وأنت لأتّه ذهب إلى الطائفة
كما حكى سيويه من قولهم: لَبَنَةٌ وَعَسَلَةٌ، وقال ابن قرقول: قد فسر مالك القصة
بقوله: (تُرِيدُ) أي: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (بِذَلِكَ) أي: بقولها حتى ترين القصة
البيضاء: (الطُّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ) وفسر الخطّابي بقوله: تريد البياض التام، وقال
ابن وهب في تفسيره: رأيت القطن الأبيض كأنّه هو.

وقال مالك: سألت النساء عن القصة البيضاء فإذا ذلك أمر معلوم عند
النساء ترينه عند الطهر، وهذا الأثر ذكره مالك في الموطأ فَقَالَ عَنْ علقمة بن
أبي علقمة، عَنْ أُمِّهِ مَوَلَاةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّسَاءُ يَبْعَثْنَ إِلَى
عَائِشَةَ بِالدرْجَةِ فِيهَا الْكَرْسُفُ فِيهِ الصَّفْرَةُ مِنْ دَمِ الْحَيْضِ يَسْأَلُنَهَا عَنْ الصَّلَاةِ
فَتَقُولُ لَهُنَّ: لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرِينَ الْقَصَّةَ الْبَيَّضَاءَ، وَتَرِيدُ الطُّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ،
وَاسْمُ أُمِّ عَلْقَمَةَ مَرْجَانَةُ سَمَاهَا ابْنُ حَبَانَ فِي كِتَابِ الثَّقَاتِ، وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: مَدِينَةُ
تَابِعِيَّةٌ ثَقَّةٌ، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ،
عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ: وَكَانَتْ فِي حَجَرِ عَمْرَةَ قَالَتْ: أُرْسِلَتْ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ
إِلَى عَمْرَةَ كَرَسَفَةً قَطْنٍ فِيهَا الصَّفْرَةُ فَسَأَلَهَا إِذَا لَمْ تَرِ مِنَ الْحَيْضَةِ إِلَّا هَذَا أَطْهَرَتْ؟
قَالَتْ: لَا حَتَّى تَرَى الْبَيَاضَ خَالِصًا، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ:

وَبَلَغَ ابْنَةُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ نِسَاءً يَدْعُونَ بِالْمَصَابِيحِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، يَنْظُرْنَ إِلَى الطَّهْرِ، فَقَالَتْ: «مَا كَانَ النِّسَاءُ يَصْنَعْنَ هَذَا وَعَابَتْ عَلَيْهِنَّ».

فإن رأيت صفرة في زمن الحيض ابتداء فهو حيض عندهم، وقال أبو يوسف: حتى يتقدّما دم، ثم إنّه قال الهروي معناه، أي: يخرج ما تحتشي به الحائض نقياً كالقصة كأنه ذهب إلى الجفوف، قال القاضي عياض بينهما عند النسائي وأهل المعرفة فرق بين انتهى.

قال في المصابيح: وسببه أن الجفوف عدم والقصة موجود فالموجود أبلغ دلالة وكيف لا والرحم قد تجفّ في أثناء الحيض وقد تنظف الحائض فيحف رحمها ساعة والقصة لا تكون إلّا طهراً هذا، وهذا على تفسير القصة بالماء الأبيض الذي يدفعه الرحم عند انقطاع الحيض، فافهم.

(وَبَلَغَ) بنت وفي رواية: (ابْنَةُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ) كاتب الوحي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهي أم كلثوم زوج سالم بن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أو أختها أم سعد: (أَنَّ نِسَاءً) من الصحابيات هكذا وقع في غالب النسخ بدون اللام أي: نساء الصحابة وفي بعضها باللام وبدون اللام أعْمُ وأشمل.

(يَدْعُونَ) أي: يطلبن، وفي رواية الكشميهني: يدعين والرواية الأولى: من دعوت، والثانية: من دعيت قال صاحب القاموس: دعيت لغة في دعوت لكن قد تكلّم فيه وقد تقدّم مثلها فيما سبق فتذكر.

(بِالْمَصَابِيحِ مِنْ) أي: في (جَوْفِ اللَّيْلِ، يَنْظُرْنَ إِلَى الطَّهْرِ) أي: إلى ما يدل على الطهر من القطنّة، (فَقَالَتْ: مَا كَانَ النِّسَاءُ) أي: نساء الصحابة رضي الله عنهم (يَصْنَعْنَ هَذَا وَعَابَتْ عَلَيْهِنَّ) لأنّ ذلك يقتضي الحرج والتنطع وهو مذموم وكيف لا وجوف الليل ليس إلّا وقت الاستراحة قاله ابن بطال وغيره، وقيل: لكون ذلك كان في غير وقت الصلاة وهو جوف الليل، وقال الحافظ العسقلاني: فيه نظر لأنّه وقت العشاء.

وتعقّبه محمود العيني: بأنّه لم يدلّ شيء على أنّه كان وقت العشاء على أنّ طلب المصابيح لأمر لا يكون غالباً إلّا في شدة الظلمة وهي لا تكون إلّا في جوف الليل ويحتمل أن العيب لكون الليل لا يتبيّن فيه البياض الخالص من غيره فيحسبن أنهن طهرن، وليس كذلك فيصلين قبل الطهر، وهذا الأثر أخرجه مالك

320 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ، كَانَتْ تُسْتَحَاضُ،

فِي الْمَوْطَأِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمَّتِهِ عَنْ ابْنَةِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ بَلَغَنَا فَذَكَرَهُ، وَعَمَةُ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ عَمْرَةُ بِنْتُ حَزْمٍ، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ عِبَادِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَنْهَى النِّسَاءَ أَنْ يَنْظُرْنَ إِلَى أَنْفُسِهِنَّ لَيْلًا فِي الْحَيْضِ وَتَقُولُ: إِنَّهَا قَدْ تَكُونُ الصَّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ، وَعَنْ مَالِكٍ: لَا يَعْجِبُنِي ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ مَصَابِيحَ، وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْهُ أَنْهَ كُنَّ لَا يَقْمَنُ بِاللَّيْلِ، وَقَالَ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ مَا بَلَغَ ابْنَةُ زَيْدٍ عَنْ النِّسَاءِ كَانَ فِي أَيَّامِ الصُّومِ لِيَنْظُرْنَ الطَّهْرَ لِنِيَّةِ الصُّومِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّ وَجُوبَهَا عَلَيْهِنَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ.

وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي الْحَائِضِ تَطَهَّرَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَلَا تَغْتَسِلُ حَتَّى تَطْلُعَ الْفَجْرَ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ كَانَتْ أَيَّامَهَا أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةٍ صَامَتْ وَقَضَتْ، وَإِنْ كَانَتْ عَشْرَةً صَامَتْ وَلَمْ تَقْضُ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْجَنْبِ تَغْتَسِلُ وَتَصُومُ وَيَجْزِيهَا صُومُ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَعَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْمَاجِشُونَ: يَوْمَهَا ذَلِكَ يَوْمُ فِطْرٍ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: تَصُومُهُ وَتَقْضِيهِ، وَفِي الْقَوَاعِدِ لِابْنِ رَشْدٍ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي عِلَامَةِ الطَّهْرِ، فَرَأَى قَوْمٌ: أَنَّ عِلَامَتَهُ الْقِصَّةُ أَوْ الْجَفُوفُ، وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: سَوَاءٌ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مِنْ عَادَتِهَا أَنْ تَطَهَّرَ بِهَذِهِ أَوْ بِهَذِهِ، وَفَرَّقَ قَوْمٌ فَقَالُوا: إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَرَاهَا فَطَهَّرَهَا الْجَفُوفَ، وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: الْحَيْضُ أَوَّلُهُ دَمٌ ثُمَّ يَظْهَرُ صَفْرَةٌ ثُمَّ تَرِيَّةٌ ثُمَّ كُدْرَةٌ ثُمَّ يَكُونُ رِيْقًا كَالْقِصَّةِ ثُمَّ يَنْقَطِعُ فَإِذَا انْقَطَعَ قَبْلَ هَذِهِ الْمَنَازِلِ وَجَفَتْ أَصْلًا فَذَلِكَ إِبْرَاءٌ لِلرَّحِمِ، وَفِي الْمَصْنَفِ عَنْ عَطَاءٍ: الطَّهْرُ الْأَبْيَضُ الْجَفُوفُ الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ صَفْرَةٌ، وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وَسُئِلَتْ عَنْ الصَّفْرَةِ الْيَسِيرَةِ فَقَالَتْ: اعْتَزَلْنِ الصَّلَاةَ مَا رَأَيْتِ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَرَيْنَ إِلَّا لَبَنًا خَالِصًا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الْمُسْنَدِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أَيُّ: ابْنِ عَيْنَةَ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ (عَنْ هِشَامٍ) أَيُّ: ابْنِ عُرْوَةَ (عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ بْنِ الزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ) بِصِغَةِ التَّصْغِيرِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرَهُمْ (كَانَتْ تُسْتَحَاضُ) عَلَى الْبِنَاءِ

فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ، فَدَعِي الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي»⁽¹⁾.

21 - باب: لا تقضي الحائض الصلاة

وَقَالَ جَابِرٌ وَأَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «تَدْعُ الصَّلَاةَ».

للمفعول (فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: ذَلِكَ) بكسر الكاف (عِرْقٌ) بكسر العين وسكون الراء يسمى العازل، (وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ) بفتح الحاء وقد تكسر. (فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ، فَدَعِي الصَّلَاةَ وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي) ولفظ الحديث في باب: غسل الدم فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلّي من غير إيجاب الغسل، وقال عروة: ثم توضّئي لكل صلاة بإيجاب الوضوء وههنا قَالَ: فاغسلي وصلّي بإيجاب الغسل، لأنّ أحوال المستحاضات مختلفة فيورّع عليها، أو نقول إيجاب الغسل والتوضؤ لا ينافي عدم التعرض لهما وإنما ينافي في التعرض لعدمها، ثم قوله: فاغسلي وصلّي لا يقتضي تكرار الاغتسال لكل صلاة بل يكفي غسل واحد، ولا يرد عليه حديث أم حبيبة: كانت تغتسل لكل صلاة على ما يأتي في باب: عرق الاستحاضة، لأنها لعلّها كانت من المستحاضات التي يجب عليها الغسل لكل صلاة.

وقال الشافعي رحمه الله: إنما أمرها أن تغتسل وتصلّي وليس فيه أنّه أمرها أن تغتسل لكل صلاة، قَالَ ولا شك إن شاء الله إن غسلها كان تطوعاً غير ما أمرت به وباب التطوع واسع، والله أعلم.

21 - باب: لا تقضي الحائض الصلاة

(باب) بالتنوين (لا تقضي الحائض الصلاة) وإنما قَالَ: لا تقضي الصلاة، ولم يقل: تدع الصلاة، كما في حديث جابر وأبي سعيد رضي الله عنهما لأنّه المقصود بالبيان لا ترك الصلاة إذا ترك زمن الحيض جوازه ضروري من الدين معلوم لكل المسلمين ومن قَالَ في تعليقه لأن عدم القضاء أعمّ وأشمل فقد أبعد. (وَقَالَ جَابِرٌ) أي: ابن عبد الله كما في رواية (وَأَبُو سَعِيدٍ) الخدري رضي الله عنهما (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: تَدْعُ) أي: تترك الحائض (الصَّلَاةَ).

321 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاذَةُ، أَنَّ امْرَأَةً.....

ومطابقته للترجمة من حيث إن ترك الصلاة يستلزم عدم القضاء لأنَّ الشارع أمر بالترك ومترك الشرع لا يجب فعله فلا يجب قضاؤه إذا ترك، ثم التعليق عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ مِنْ طَرِيقِ حَبِيبِ عَنْ جَابِرِ فِي قِصَّةِ حَيْضِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي الْحَجِّ وَفِيهِ غَيْرُ أَنَّهَا لَا تَطُوفُ وَلَا تَصَلِّيُ مَعْنَى قَوْلِهِ: وَلَا تَصَلِّيُ وَتَدَعِ الصَّلَاةَ فَيَكُونُ نَقْلًا بِالْمَعْنَى، وَرَوَى مُسْلِمٌ نَحْوَهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزَّبِيرِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَمَّا التَّعْلِيلُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي بَابِ: تَرْكُ الْحَائِضِ الصَّوْمَ وَفِيهِ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُذْكِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) بِالتَّشْدِيدِ هُوَ ابْنُ يَحْيَى بْنِ دِينَارِ الْعَوْذِيِّ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْوَاوِ وَكَسْرِ الْمَعْجَمَةِ كَانَ قَوِيًّا فِي الْحَدِيثِ قَالَ أَحْمَدُ هَمَّامٌ ثَبَتَ فِي كُلِّ الْمَشَائِخِ مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثِ سِتِينَ وَمِائَةٍ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) الْأَكْمَةُ الْمَفْسَّرُ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالتَّأْنِيثِ وَالْإِفْرَادِ، (مُعَاذَةُ) بَضْمِ الْمِيمِ وَبِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ قَبْلَ الْأَلْفِ وَبِالْمَعْجَمَةِ بَعْدَهَا بَنَتْ عَبْدَ اللَّهِ الْعَدَوِيَّةَ الثَّقَةَ الْحَجَّةَ الزَاهِدَةَ رَوَى لَهَا الْجَمَاعَةُ وَهِيَ مَعْدُودَةٌ فِي فَهَاءِ التَّابِعِينَ وَكَانَتْ تَحْيِي اللَّيْلَ مَاتَ عَامَ ثَلَاثِ وَثَمَانِينَ، وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ كُلُّهُمْ بَصْرِيُّونَ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ السُّنَنُ فِي الطَّهَارَةِ، وَالنِّسَائِيُّ أَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي الصَّوْمِ.

(أَنَّ امْرَأَةً) كَذَا أَبْهَمَهَا هَمَّامٌ وَبَيَّنَّ شُعْبَةُ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهَا هِيَ مُعَاذَةُ الرَّائِيَّةُ، وَأَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ وَكَذَا مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمٍ وَغَيْرِهِ عَنْ مُعَاذَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ، فَقَالَتْ: أَحْرُورِيهَ أَنْتِ؟ قُلْتُ: لَسْتُ بِحُرُورِيهِ وَلَكِنِّي أَسْأَلُ أَيُّ: سُؤْلًا مُجَرَّدًا لَطَلَبِ الْعِلْمِ لَا لِلتَّعَنُّتِ، قَالَتْ: كَانَ يَصِينَانَا ذَلِكَ فَنُؤْمَرُ بِقِضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقِضَاءِ الصَّلَاةِ، وَفِي لَفْظِ آخَرٍ: قَدْ كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا تُؤْمَرُ بِقِضَاءِ.

وَفِي لَفْظِ آخَرٍ: قَدْ كُنَّ نِسَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحْضُنَّ وَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَجْزِينَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: يَعْنِي يَقْضِينَ.

قَالَتْ لِعَائِشَةَ: أَتَجْزِي إِحْدَانَا صَلَاتَهَا إِذَا طَهَّرَتْ؟ فَقَالَتْ: أَحَرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟

(قَالَتْ لِعَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَتَجْزِي) بفتح التاء المثناة من فوق وكسر الزاي غير مهموز وحكى بعضهم الهمز ومعناه أتقضى وبه فسروا قوله تعالى: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: 48] ويقال: هذا الشيء يجزي عن كذا أي: يقوم مقامه.

(إِحْدَانَا صَلَاتَهَا) بالنصب على المفعولية، ويروى: أتجزي على صيغة المجهول وعلى هذا صلاتها بالرفع على أنه نائب عن الفاعل، وقال الحافظ العسقلاني: ويروى أتجزي بضم أوله والهمز، أي: أتكفي المرأة الصلاة الحاضرة وهي طاهرة ولا تحتاج إلى قضاء الفائتة في زمن الحيض فعلى هذا صلاتها بالرفع على الفاعلية والأولى أشهر.

(إِذَا طَهَّرَتْ؟) بفتح الطاء وضم الهاء، (فَقَالَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَحَرُورِيَّةٌ⁽¹⁾ أَنْتِ؟) جملة من المبتدأ وهو أنت، والخبر وهو أحروورية دخلت عليها همزة الاستفهام الإنكاري، وفائدة تقديم الخبر الدلالة على الحصر أي: أحروورية أنت لا غير، وهي نسبة إلى حروراء قرية بقرب الكوفة وكان أول اجتماع الخوارج فيها، وقال الهروي: تعاقدوا في هذه القرية فنسبوا إليها فمعنى كلام عائشة هذا أخرجية أنت، وذلك لأن طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الصلاة الفائتة في زمن الحيض وهو خلاف الإجماع.

وكبار فرق الحرورية ست: الأزارقة، والصفرية، والنجداث، والعجاردة، والأباضية، والثعلبية، والباقون فروع وهم الذين خرجوا على علي رضي الله عنه ويجمعهم القول بالتبرؤ من عثمان وعلي رضي الله عنهما ويقدمون ذلك على كل طاعة ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك وكان خروجهم على علي رضي الله عنه لما حكم أبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص وأنكروا على

(1) حروراء ممدودة، وقال بعضهم بالقصر أيضًا حكاه أبو عبيد، وزعم أبو القاسم الفُوراني: أن حروراء هذه موضع بالشام، وفيه نظر لأن عليًا رضي الله عنه إنما كان بالكوفة وقتالهم له إنما كان هناك، ولم يأت أنه قاتلهم بالشام على أن الشام لم تكن في طاعة علي رضي الله عنه، وعلى ذلك اتفق المؤرخون، وقال المبرد: بالنسبة إلى حروراء: حروراوي، وكذلك كل ما كان آخره ألف التانيث الممدودة، ولكنه نُسب إلى البلد بحذف الزوائد فقليل الحروري.

«كُنَّا نَحِيضُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا يَأْمُرُنَا بِهِ» أَوْ قَالَتْ: فَلَا نَفْعَلُهُ⁽¹⁾.

علي في ذلك وقالوا: شككت في أمر الله وحكمت عدوك وطالت خصومتهم ثم أصبحوا يوماً وقد خرجوا وهم ثمانية آلاف وأميرهم ابن الكوا عبد الله فبعث إليهم علي عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فناظرهم فرجع منهم ألفان وبقيت ستة آلاف فخرج إليهم علي فقاتلهم وكانوا يشددون في الدين ومنه قضاء الصلاة على الحائض ولم تسقط الصلاة عنها في كتاب الله ومن أصولهم المتفق عليها بينهم: الأخذ بما دلّ عليه القرآن وردّ ما زاد عليه من الحديث مطلقاً.

(كُنَّا) وفي رواية قد كنا (نَحِيضُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) أي: مع وجوده، والمعنى في عهده والغرض منه بيان أنّه ﷺ كان مطلعاً على حالهنّ من الحيض وتركهنّ الصلاة في أيامه وما كان يأمرهنّ بالقضاء ولو كان واجباً لأمرهن به كما قالت (فَلَا) وفي رواية: ولا (يَأْمُرُنَا بِهِ) أي: بالقضاء لأنّ التقرير على ترك الواجب غير جائز.

(أَوْ قَالَتْ) عائشة رضي الله عنها بدل قولها فلا يأمرنا به (فَلَا نَفْعَلُهُ) أي: القضاء والشك من معاذة كذا في هذه الرواية بالشك، وعند الإسماعيلي من وجه آخر فلم تكن نقضي ولم نؤمر به ففي الحديث: أنّ الحائض لا تقضي الصلاة ولا خلاف في ذلك بين الأمة إلّا لطائفة من الخوارج، قال النّوّي: أجمع المسلمون على أنّ الحائض والنفساء لا يجب عليهما الصلاة ولا الصوم في الحال وعلى أنّه لا يجب عليهما قضاء الصلاة ويجب قضاء الصوم، والفرق بينهما: أنّ الصلاة كثيرة متكررة فيشقّ قضاؤها بخلاف الصوم فإنّه يجب في السنة مرّة واحدة.

ومن السلف من كان يأمر الحائض بأن تتوضأ عند وقت الصلاة وتذكر الله تعالى وتستقبل القبلة ذاكرة لله تعالى جالسة، روي ذلك عن عقبه بن عامر ومكحول، وقال كان ذلك من هدي نساء المسلمين في حيضهن، وقال عبد الرزاق: بلغني أنّ الحائض كانت تؤمر بذلك عند وقت كلّ صلاة، وقال عطاء: لم يبلغني ذلك وأنّه لحسن، وقال أبو عمر: هو أمر متروك عند جماعة الفقهاء بل يكرهونه، قال أبو قلابة: سألنا عن ذلك فلم نجد له أصلاً، وقال

(1) تحفة: 17964.

أخرجه مسلم في الحيض باب وجوب قضاء الصوم على الحائض رقم (335).

22 - باب النُّوم مَعَ الْحَائِضِ وَهِيَ فِي ثِيَابِهَا

322 - حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: حِضْتُ وَأَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَمِيلَةِ،

سعيد بن عبد العزيز: ما نعرفه وإنا لنكرهه، وفي منية المفتي: يستحب لها عند وقت كل صلاة أن تتوضأ وتجلس في مسجد بيتها تسبح وتهلل مقدار أداء الصلاة لو كانت طاهرة حتى لا تبطل عاداتها، وفي الدراية: يكتب لها أحسن صلاة كانت تصلي، ثم إنها حال الحيض مخاطبة بالصوم أو لا فيه خلاف، قيل: إنما يجب عليها القضاء بأمر جديد، وقيل: مخاطبة به مأمورة بتركه كما يخاطب المحدث بالصلاة وأنها لا تصح منه في زمن الحدث، قيل: وهذا غير صحيح وكيف يكون الصوم واجبا عليها ومحرمًا عليها بسبب لا قدرة لها على إزالته بخلاف المحدث فإنه قادر على الإزالة.

22 - باب النُّوم مَعَ الْحَائِضِ وَهِيَ فِي ثِيَابِهَا

(باب النُّوم مَعَ⁽¹⁾ الْحَائِضِ وَهِيَ) أي: والحال أنها (في ثِيَابِهَا) التي أعدتها لحيضها وهو جائز لدلالة حديث الباب عليه.

(حَدَّثَنَا سَعْدُ) بسكون العين (ابْنُ حَفْصٍ) بالمهملتين بينهما فاء الكوفي الطلحي المعروف بالضخم وقد مرّ في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) النحوي (عَنْ يَحْيَى) ابن أبي كثير (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بفتح اللام عبد الله أو إسماعيل بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني وقد مرّ في الوحي (عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةٍ) وفي رواية بنت (أَبِي سَلَمَةَ) ابن عبد الأسد المخزومي الصحابي كما أنّ بنتها زينب صحابية رضي الله عنهما وأما أبو سَلَمَةَ السابق فهو تابعي فلا يغفل.

(حَدَّثَتْهُ) أي: أنها حدّثته (أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ) هذا زوج رسول الله ﷺ رضي الله عنها (قَالَتْ: حِضْتُ وَأَنَا مَعَ النَّبِيِّ) وفي رواية مع رسول الله ﷺ (فِي الْحَمِيلَةِ)

فَأَنْسَلْتُ فَخَرَجْتُ مِنْهَا، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي فَلَبِسْتُهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْفَسْتَ» قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَانِي، فَأَدْخَلَنِي مَعَهُ فِي الْحَمِيلَةِ. قَالَتْ: وَحَدَّثَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ». «وَكُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ»⁽¹⁾.

أي: القطيفة وقد تقدّم في باب من سمّى النفاس حيضاً بلفظ الخميصة وهي كساء أسود له علمان ولا منافاة بينهما إذ الخميصة أعمّ منها.

(فَأَنْسَلْتُ أَي: ذهبت خفية (فَخَرَجْتُ مِنْهَا) أَي: من الخميصة (فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي) بفتح الحاء أو كسرهما (فَلَبِسْتُهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْفَسْتَ») بضم النون وكسر الفاء على الأشهر والهمزة للاستفهام.

(قُلْتُ: نَعَمْ) نفست (فَدَعَانِي، فَأَدْخَلَنِي مَعَهُ فِي الْحَمِيلَةِ) التي خرجت منها فَإِنَّ المعرفة إذا أعيدت معرفة فالثاني عين الأول.

(قَالَتْ) أَي: زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وظاهره التعليق لكن السياق مشعر بأنه داخل تحت الإسناد والأول.

(وَحَدَّثَنِي) عطف على قالت الأولى أَي: قالت أمّ سلمة حضت وحدثني (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ». وَكُنْتُ) أَي: وحدثني بقولها وكنت فهو عطف على قولها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إذ التقدير حدثني أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وبقولها وكنت (أَعْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ) وفي رواية أنا ورسول الله ﷺ بالرفع عطفاً على الضمير أو بالنصب على أنه مفعول معه.

(مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ) كلمة من فيهما متعلقة بقولها اغتسل ولا يمتنع ذلك لأنها في الأوّل للابتداء من عين وهو الإناء وفي الثاني للابتداء من معنى وهو الجنابة وإنما يمتنع ذلك إذا كان الابتداء من شيئين هما من جنس واحد كزمانين نحو رأيت من شهر من سنة أو مكانين نحو خرجت من البصرة من الكوفة، وأمّا إذا كان من جنسين مختلفين فلا كقولك: أكلت من ثمرة من بستانه، فافهم.

23 - باب مَنْ اتَّخَذَ ثِيَابَ الْحَيْضِ سِوَى ثِيَابِ الطُّهْرِ

323 - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُضْطَجِعَةٌ فِي خَمِيلَةٍ حِضْتُ، فَأَنْسَلْتُ، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حَيْضَتِي، فَقَالَ: «أَنْفُسِتِ»، فَقُلْتُ: نَعَمْ فَدَعَانِي، فَأَضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخَمِيلَةِ⁽¹⁾.

23 - باب مَنْ اتَّخَذَ ثِيَابَ الْحَيْضِ سِوَى ثِيَابِ الطُّهْرِ

(باب) مَنْ أَخَذَ فِي رِوَايَةٍ: (مَنْ اتَّخَذَ)، وَفِي أُخْرَى: مِنْ أَعَدَّ مِنَ الْإِعْدَادِ. (ثِيَابَ الْحَيْضِ سِوَى ثِيَابِ الطُّهْرِ) الَّتِي تَلْبَسُهَا وَهِيَ طَاهِرَةٌ. (حَدَّثَنَا مُعَاذُ) بَضْمُ الْمِيمِ (ابْنُ فَضَالَةَ) بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ هُوَ أَبُو زَيْدٍ الزَّهْرَانِيُّ الْبَصْرِيُّ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدِّسْتَوَائِيُّ (عَنْ يَحْيَى) ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ) وَفِي رِوَايَةِ ابْنَةِ (أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا (قَالَتْ: بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ) وَفِي رِوَايَةٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (مُضْطَجِعَةٌ) حَالُ (فِي خَمِيلَةٍ) وَفِي رِوَايَةٍ: فِي الْخَمِيلَةِ.

(حِضْتُ)⁽²⁾ فَأَنْسَلْتُ) مِنْهَا (فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حَيْضَتِي، فَقَالَ) ﷺ: («أَنْفُسْتِ»، فَقُلْتُ) وَفِي رِوَايَةٍ قُلْتُ: (نَعَمْ) نَفْسْتُ (فَدَعَانِي) ﷺ (فَأَضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخَمِيلَةِ) وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ فِي بَابٍ: مِنْ سَمَى الْنَفَاسَ حِيضًا.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا أَنَّهُ لَا مَنَافَاةَ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ بَيْنَ قَوْلِهَا فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ مَا كَانَ لِاحْدَانَا إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ تَحِيضُ فِيهِ، لِأَنَّهُ بَاعْتِبَارَ وَقْتَيْنِ قَبْلَ فَتُوحِ الْغَنَائِمِ وَبَعْدَهَا أَوْ الْمَرَادُ نَفْيُ ثَوْبِ الْحَيْضِ غَيْرِ الْوَاحِدِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِهِ نَفْيُ ثَوْبِ الطُّهْرِ أَوْ الْمَرَادُ بِثِيَابِ الْحَيْضَةِ خَرَقُ الْحَيْضَةِ فَكَتَّتْ بِالْثِيَابِ تَجَمُّلاً وَتَأْدَبًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) أطرافه 298، 322، 1929 - تحفة 18270.

(2) جواب بينا وعامل فيه.

24 - باب شُهُودِ الْحَائِضِ الْعِيدَيْنِ وَدَعْوَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَعْتَزِلْنَ الْمُصَلَّى

324 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ، قَالَتْ: كُنَّا نَمْنَعُ عَوَاتِقَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ فِي الْعِيدَيْنِ، فَقَدِمَتْ

24 - باب شُهُودِ الْحَائِضِ الْعِيدَيْنِ وَدَعْوَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَعْتَزِلْنَ الْمُصَلَّى

(باب شُهُودِ الْحَائِضِ) أي: حضورها يومي (الْعِيدَيْنِ وَدَعْوَةِ الْمُسْلِمِينَ) بالنصب عطفًا على العيدين كالاتِّجَاعِ لصلاة الاستسقاء.

(وَالْحَالُ أَنَّهُنَّ (يَعْتَزِلْنَ الْمُصَلَّى) أي: مكان الصلاة وهو المسجد تنزيهاً وصيانة واحتراراً عَنْ مخالطة الرجال من غير حاجة، وإنما جمع قوله يعتزلن مع رجوع ضميره إلى مفرد لإرادة الجنس فإنَّ الحائض اسم جنس كما في قوله تعالى: ﴿سَمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: 67]، وفي رواية ابن عساكر: واعتزالهن بدل قوله: ويعتزلن.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) ابْنُ سَلَامٍ بتخفيف اللام وفي رواية مُحَمَّدٌ (هُوَ ابْنُ سَلَامٍ) وفي أخرى مُحَمَّدٌ بغير ذكر أبيه البَيْكَنْدِي وقد مرَّ في باب قول النبي ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ». (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (عَبْدُ الْوَهَّابِ) الثَّقَفِيُّ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِي وقد تقدَّم ذكرهما في باب حلاوة الإيمان.

(عَنْ حَفْصَةَ) بنت سيرين أم الهذيل الأنصارية البصرية أخت مُحَمَّد بن سيرين روى لها الجماعة.

(قَالَتْ: كُنَّا نَمْنَعُ عَوَاتِقَنَا) جمع: عاتق أي: شابة أول ما أدركت فخرت في بيت أهلها ولم تفارق أهلها إلى زوج بلغت الحلم أو قاربته، وفي الموعب قَالَ أَبُو زَيْدٍ: العاتق من النساء التي بين التي أدركت وبين التي قد عنست، وعن أَبِي حَاتِمٍ: هي التي لم تبن عَنْ أهلها، وعن ثابت: هي البكر التي لم تبن إلى الزوج، وعن ثعلب: سميت عاتقًا لأنها عتقت عَنْ خدمة أبويها ولم يملكها زوج بعد، وفي المخصص: هي التي أوشكت البلوغ، وقال الأزهري: هي الجارية التي قد أدركت وبلغت ولم تتزوج، وقيل: هي التي بلغت أن تدَّرِعَ وعتقت من الصبي والاستعانة بها في مهنة أهلها، وقيل: هي الكريمة على أهلها.

(أَنْ يَخْرُجْنَ) أي: من أن يخرجن إلى المصلى (في الْعِيدَيْنِ، فَقَدِمَتْ) بكسر

امْرَأَةً، فَتَزَلَّتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ، فَحَدَّثَتْ عَنْ أُخْتِهَا، وَكَانَ زَوْجُ أُخْتِهَا عَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ، وَكَانَتْ أُخْتِي مَعَهُ فِي سِتٍّ، قَالَتْ: كُنَّا نُدَاوِي الْكَلْمَى، وَنَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى، فَسَأَلْتُ أُخْتِي النَّبِيَّ ﷺ: أَعَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ.....

البدال المهملة من القدوم (امْرَأَةً) لم تسم.

(فَتَزَلَّتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ) كان بالبصرة وهو منسوب إلى خلف جد طليحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي المعروف بطليحة الطليحات، وقد ولي إمرة سجستان حتى قال الشاعر في حقه:

رحم الله أعظمًا دفنوها بسجستان بطليحة الطليحات
كذا جاء مبيّنًا لا طليحة بن عبد الله بن خلف كذا قَالَ محمود العيني قصداً
إلى الردّ على الحافظ العسقلاني فافهم.

(فَحَدَّثَتْ عَنْ أُخْتِهَا) قيل هي أم عطية، واختلف في اسمها، فقليل نسبة بضم النون وفتح المهملة بنت الحرث، وقيل بنت كعب، وقيل بفتح النون وكسر المهملة كذا ذكره الخطيب، وزعم القشيري أنها بنون وشين معجمة، وفي التنقيح لابن الجوزي لُسَيْنَة بلام مضمومة وسين مفتوحة وباء ساكنة ثم نون.

(وَكَانَ زَوْجُ أُخْتِهَا) هو لم يسمَ أَيضًا (عَزَا مَعَ النَّبِيِّ) وفي رواية مع رسول الله ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ) أي: غزوة كما في رواية الأصيلي، قالت تلك المرأة (وَكَانَتْ أُخْتِي مَعَهُ) أي: مع زوجها أو مع رسول الله ﷺ (فِي سِتٍّ) غزوات، وفي رواية الطبراني أنها غزت معه سبعًا.

(قَالَتْ) أي: الأخت لا المرأة المحدثه: (كُنَّا) إنما قالت بلفظ الجمع لبيان فائدة حضور النساء الغزوات على سبيل العموم.

(نُدَاوِي) من المداواة (الْكَلْمَى) بفتح الكاف وسكون اللام جمع كليم فعيل بمعنى مفعول وهو بمعنى الجرحى جمع جريح من كلمه يكلمه من باب نصر وضرب لكما أي: جرحه.

(وَنَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى) جمع: مريض أي: لخدمتهم.

(فَسَأَلْتُ أُخْتِي النَّبِيَّ ﷺ: أَعَلَى) بهمزة الاستفهام الداخلة على حرف الجرّ. (إِحْدَانَا بَأْسٌ) أي: حرج وإثم (إِذَا) وفي رواية إن (لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ)

أَنْ لَا تَخْرُجَ؟ قَالَ: «لِتَلْبِسَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا وَلِتَشْهَدَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ»، فَلَمَّا قَدِمَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ، سَأَلَتْهَا أَسْمِعَتُ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتْ: بِأَبِي،

بكسر الجيم وسكون اللام هو خمار واسع كالملحفة تغطي به المرأة رأسها وصدرها، ويقال: تجلببت المرأة وجلببها غيرها ولم يدغم لأنه ملحوق، وقيل: هو القميص، وقيل: هو ثوب واسع دون الملحفة تلبسه المرأة، وقيل: هو ما يغطي به الثياب من فوق كالملحفة، وفي الصحاح: الجلباب الملحفة، وفي الغريبين: الجلباب الإزار، وقيل: هي الملاء التي تشمل بها، وقال القاضي عياض: هو أقصر من الخمار وأعرض، وقيل: هي المقنعة، وقيل: هو ما دون الرداء تغطي به المرأة ظهرها وصدرها.

(أَنْ لَا تَخْرُجَ؟) أي: في أن لا تخرج، أي: في عدم خروجها إلى المصلى للعيد ودعوة المسلمين.

(قَالَ) ﷺ (لِتَلْبِسَهَا) بالجزم على الأمر.

(صَاحِبَتُهَا) بالرفع على الفاعلية وفي رواية فتلبسها بالرفع وبالفاء بدل اللام، أي: إذا لم يكن لها جلباب فتلبسها صاحبتها، أي: تعيرها.

(مِنْ جِلْبَابِهَا) أي: من ثيابها ما لا تحتاج إليه، وقيل: تشركها معها في لبس الثوب الذي عليها، وهذا مبني على أن يكون الثوب واسعا حتى يسع فيه اثنان، وفيه نظر سيحيى ما يتعلق بهذا في باب إذا لم يكن لها جلباب في العيد، وقيل: هذا مبالغة معناه يخرجن ولو كانت ثنتان في ثوب واحد.

(وَلِتَشْهَدَ الْخَيْرَ) أي: ولتحضر مجالس الخير كسماع الحديث والعلم وعبادة المريض ونحو ذلك.

(وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ) وفي رواية ودعوة المؤمنين كالاتتماع للاستسقاء قالت حفصة (فَلَمَّا قَدِمَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ) نسبية بنت الحارث أو بنت كعب إلى البصرة (سَأَلَتْهَا أَسْمِعَتُ النَّبِيِّ ﷺ؟) يَقُولُ القول المذكور.

(قَالَتْ: بِأَبِي) وفي رواية: ببني بقلب الهمزة ياء لوقوعها بعد الكسرة، وفي أخرى: بابا بفتح الموحدة وإبدال ياء المتكلم ألفا قال ابن الأثير قوله: بأبأ أصله: بأبي هو يقال: بأبأت الصبي إذا قلت له: بأبي، وفي أخرى: ببيا بقلب

نَعَمْ، وَكَانَتْ لَا تَذْكُرُهُ إِلَّا قَالَتْ: بِأَبِي، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ، أَوِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ، وَالْحَيَّضُ، وَلَيْشْهَدْنَ الْخَيْرَ، وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيَّضُ الْمُصَلَّى». قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ الْحَيَّضُ،

الهمزة ياء وفتح الموحدة، أي: فديته بأبي أو هو مفديّ بأبي، وحذف المتعلّق تخفيفاً لكثرة الاستعمال وعلم المخاطب به، وفي رواية الطبراني: بأبي هو وأمي. (نَعَمْ) سمعته، (وَكَانَتْ لَا تَذْكُرُهُ) أي: النَّبِيُّ ﷺ (إِلَّا قَالَتْ: بِأَبِي) وفي رواية: ببني، وهذه الجملة معترضة لبيان حالها حين تذكر النَّبِيَّ ﷺ.

(سَمِعْتُهُ) حال كونه (يَقُولُ: يَخْرُجُ) أي: ليخرج (الْعَوَاتِقُ) فهو خبر بمعنى الأمر لأنّ إخبار الشارع عن الحكم الشرعي متضمّن للطلب ولهذا عطف قوله وليشهدن عليه (وَذَوَاتُ الْخُدُورِ) جمع: خدر بكسر الخاء المعجمة سكون الدال المهملة، وهو ستر يكون في ناحية البيت تقعد البكر وراءه.

وقال ابن سيدة: الخدر ستر يمدّ للجارية في ناحية البيت ثم صار كلّ ما وراءك من بيت ونحوه خدرًا والجمع: خدور وأخدار وأخادير جمع الجمع، وعن الأصمعي: الخدر ناحية البيت يقطع للستر فتكون فيه الجارية البكر، وقيل: هو الهودج، وقال ابن قرقول: سرير عليه ستر، وقيل: الخدر البيت، وفي رواية: العواتق ذوات الخدور بدون واو العطف، وفي أخرى: ذات الخدور بدون العطف أيضًا لكن مع الأفراد، وفي أخرى: العواتق وذوات الخدور أو العواتق ذوات الخدور على الشك.

(وَالْحَيَّضُ) بضم الحاء وتشديد الياء جمع حائض عطف على العواتق.

(وَلَيْشْهَدْنَ) وفي رواية: ويشهدن، أي: يحضرن (الْخَيْرَ) أي: مجالسه، (وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيَّضُ) بإفراد الفعل وفي رواية ويعتزلن الحيض بجمعه وهو من قبيل قولهم: أكلوني البراغيث، أي: ليعتزلن فهو أيضًا خبر بمعنى الأمر (الْمُصَلَّى) بمعنى فيكنّ فيمن يدعو ويؤمن رجاء بركة المشهد الكريم.

(قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ) لأمّ عطية (الْحَيَّضُ) بهمزة الاستفهام كأنّها تعجّبت من إخبارها بشهود الحائض هذه المشاهد وهو مبتدأ خبره محذوف، أي: يشهدن.

فَقَالَتْ: أَلَيْسَ تَشْهَدُ عَرَفَةَ، وَكَذَا وَكَذَا⁽¹⁾.

(فَقَالَتْ) أُمُّ عَطِيَّةٍ: (أَلَيْسَ) أَيُّ: الشَّانُ (تَشْهَدُ) أَيُّ: الْحَائِضُ، وَفِي رِوَايَةٍ أَلَيْسَ يَشْهَدُنَ، وَفِي أُخْرَى: أَلَيْسَتْ تَشْهَدُ، وَفِي أُخْرَى: السَّنُ يَشْهَدُنَ بَنُونَ الْجَمْعُ فِيهِمَا (عَرَفَةَ) أَيُّ: يَوْمُ فِي عَرَفَاتٍ أَوْ وَقْفَةٍ عَرَفَةٍ.

(وَكَذَا وَكَذَا) أَيُّ: نَحْوُ: الْمَزْدَلِفَةِ، وَمَنَى، وَصَلَاةُ الْإِسْتِسْقَاءِ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْحَجِّ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْعِيدَيْنِ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الصَّلَاةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَهْجُرُ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُنَّ يَشْهَدُنَ مَوَاطِنَ الْخَيْرِ كَمَجَالِسِ الْعِلْمِ وَالذِّكْرِ خَلَا أَنَّهُنَّ لَا يَدْخُلْنَ الْمَسَاجِدَ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَفِيهِ جَوَازُ خُرُوجِ النِّسَاءِ الطَّاهِرَاتِ وَالْحَيْضِ إِلَى الْعِيدَيْنِ وَشُهُودِ الْجَمَاعَاتِ سِوَى أَنَّ الْحَيْضَ يَعْزِلْنَ الْمَصَلَّى.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ أَصْحَابُنَا يَسْتَحِبُّ إِخْرَاجُ النِّسَاءِ فِي الْعِيدَيْنِ غَيْرِ ذَوَاتِ الْهَيْئَاتِ وَالْمُسْتَحْسَنَاتِ، وَأَجَابُوا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ: بِأَنَّ الْمَفْسَدَةَ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ كَانَتْ مَأْمُونَةً بِخِلَافِ الْيَوْمِ وَقَدْ صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: لَوْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ بَعْدَهُ لَمَنْعَهُنَّ الْمَسَاجِدَ كَمَا مَنْعَتْ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: وَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي خُرُوجِهِنَّ فَرَأَى جَمَاعَةٌ ذَلِكَ حَقًّا مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ عَمْرٍو وَآخَرُونَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَنْعَهُنَّ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: عُرْوَةُ وَالْقَاسِمُ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَمَالِكٌ وَأَبُو يُونُسَ، وَأَجَازَهُ أَبُو حَنِيفَةَ مَرَّةً وَمَنْعَهُ أُخْرَى، وَفِي التِّرْمِذِيِّ وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَكْرَهُ الْيَوْمَ خُرُوجَهُنَّ فِي الْعِيدَيْنِ فَإِنْ أَبَتْ الْمَرْأَةُ إِلَّا أَنْ تَخْرُجَ فَلتَخْرُجَ فِي أَطْهَارِهَا بِغَيْرِ زِينَةٍ فَإِنْ أَبَتْ ذَلِكَ فَلِلزَّوْجِ أَنْ يَمْنَعَهَا، وَيُرْوَى عَنْ الثَّوْرِيِّ: أَنَّهُ كَرِهَ الْيَوْمَ خُرُوجَهُنَّ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: الْفَتْوَى الْيَوْمَ عَلَى الْمَنْعِ مُطْلَقًا وَلَا سِيَّمَا فِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، هَذَا وَقَدْ اسْتَدَلَ بَعْضُهُمْ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وَجُوبِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ،

(1) أطرافه 351، 971، 974، 980، 981، 1652 - تحفة 18118، 18389 أ - 1/89.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْعِيدَيْنِ بَابَ ذِكْرِ إِبَاحَةِ خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الْعِيدَيْنِ إِلَى الْمَصَلَّى رَقْمَ (890).

وقال القرطبي : لا يستدلّ بذلك على الوجوب لأنّ هذا إنّما توجه لمن ليس بمكلّف بالصلاة بالاتفاق وإنما المقصود التدرّب على الصلاة والمشاركة في الخير وإظهار جمال الإسلام وكماله .

وقال القشيري : كان ذلك لأنّ أهل الإسلام إذ ذاك كانوا قليلين .
ومما يستفاد من الحديث : جواز استعارة الثياب للخروج إلى الطاعات ، وجواز اشتغال المرأتين في ثوب واحد لضرورة الخروج إلى طاعة الله تعالى ، فتأمل .

ومنه أيضًا : جواز غزو النساء ومداواة الجرحى وإن كنّ غير ذي محارم منهنّ .

ومنه : قبول خبر المرأة .
ومنه : جواز نقل الأعمال التي كانت في زمن النّبِيِّ ﷺ وإن كان عليه السّلام لم يخبر بشيء من ذلك .
ومنه : جواز النقل عمّن لا يعرف اسمه من الصحابة خاصة إذا بيّن مسكنه ودلّ عليه .

ومنه : امتناع خروج النساء بدون الجلابيب .
ومنه : جواز تكرار لفظ يأتي في الكلام .
ومنه : جواز السؤال بعد رواية العدل عن غيره تقوية لذلك .
ومنه : جواز شهود الحائض عرفة .
ومنه : جواز شهود الحائض عرفة .
ومنه : اعتزال الحيض من المصلى .

واختلفوا فيه ؛ فقَالَ الجمهور : هو منع تنزيه وسبب الصيانة والاحترار عنّ مقارنة النساء للرجال من غير حاجة ولا صلاة وإنما يحرم لأنّه ليس بمسجد .

وقال بعضهم : يحرم المكث في المصلى عليها كما يحرم مكثها في المسجد لأنّه موضع الصلاة فأشبه المسجد والصواب هو الأوّل .

25 - باب: إِذَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حَيَضٍ،

وَمَا يُصَدِّقُ النِّسَاءُ فِي الْحَيْضِ وَالْحَمْلِ، فِيمَا يُمَكِّنُ مِنَ الْحَيْضِ⁽¹⁾

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: 228]

25 - باب: إِذَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حَيَضٍ،

وَمَا يُصَدِّقُ النِّسَاءُ فِي الْحَيْضِ وَالْحَمْلِ، فِيمَا يُمَكِّنُ مِنَ الْحَيْضِ

(باب) بالتونين أي: هذا باب في بيان حكم الحائض (إِذَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ) واحد (ثَلَاثَ حَيَضٍ) بكسر الحاء وفتح الياء جمع حيضة.

(و) بيان (مَا يُصَدِّقُ) بضم الياء وتشديد الدال (النِّسَاءُ فِي) مَدَّة (الْحَيْضِ وَ) مَدَّة (الْحَمْلِ) وفي نسخة والحبل بفتح الباء الموحدة.

(فِيمَا يُمَكِّنُ مِنَ الْحَيْضِ) أي: من تكراره ولهذا لم يقل ومن الحمل لأنه لا معنى للتصديق في تكرار الحمل، ومفهومه أنه إذا لم يكن لم تصدق.

(لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) وعند الأصيلي عَزَّ وَجَلَّ وهو علة للتصديق.

(﴿وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾) ووجه الدلالة عليه أنها إذا

(1) سكت الشراح عن غرض المصنف بالترجمة، والظاهر أن الإمام البخاري ذكر في الباب مسألتين: أولاهما: اختلافهم في مدة الحيض، وعليه يتفرع ما في الترجمة من الادعاء بثلاث حيض في شهر، فالترجمة في هذا الجزء من الأصل الثامن عشر من أصول التراجع، وسيأتي الكلام عليه قريباً مفصلاً، والمسألة الثانية: صرح بها بقوله: وما يصدق النساء، وهو كالنص في غرضه، قال القسطلاني تبعاً للعيني: أي: هذا باب في بيان حكم الحائض إذا حاضت في شهر ثلاثاً وفي بيان ما يصدق النساء في مدة الحيض والحمل.

قال صاحب «البدائع»: إن أخبرت بانقضاء عدتها في مدة تنقضي فيها العدة قبل قولها، وإن أخبرت في مدة لا تنقضي في مثلها العدة لا يقبل قولها، وإنما كان كذلك لأنها أمانة في إخبارها عن انقضاء عدتها، فإن الله تعالى ائتمنها في ذلك بقوله عز وجل: ﴿وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ﴾ [البقرة: 228] الآية، والقول قول الأمين مع اليمين، فإذا أخبرت بالانقضاء في مدة تنقضي في مثلها يقبل قولها؛ ولا يقبل إذا كانت المدة مما لا تنقضي في مثلها العدة، لأن قول الأمين إنما يقبل فيما لا يكذبه الظاهر اهـ.

وأما المسألة الأولى: فاختلفوا في تحديد الحيض والطهر.

أما الحيض فمسلك الحنفية أن أقله ثلاثة أيام ولياليها وأكثره عشرة، وقال الشافعي وأحمد: أقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوماً ولياليها أو سبعة عشر قولان لكل منهما، وقال مالك: لا حد لأقله، وأكثره سبعة عشر أو ثمانية عشر، وفي «مختصر الخليل»: أكثره للمبتدأة نصف =

وَيُذَكِّرُ عَنْ عَلِيٍّ،

لم يحلّ لها الكتمان وجب الإظهار فلو لم تصدّق فيه لم يكن للإظهار فائدة ففي الآية دلالة على أنّ قولها مقبول في ذلك، وروى الطبري بإسناد صحيح عن الزُّهْرِيِّ قَالَ: بلغنا أنّ المراد بما خلق الله في أرحامهن الحمل والحيض ولا يحلّ لهنّ أن يكتمن ذلك لتنقضي العدة ولا يملك الزوج الرجعة إذا كانت له، وروي أيضاً بإسناد حسن عن ابن عمر رَضِيَ الله عَنْهُمَا قَالَ: لا يحلّ لها إذا كانت حائضاً أن تكتم حيضها ولا إن كانت حاملاً أن تكتم حملها، وعن مجاهد: لا تقول إنّي حائض وليست بحائض ولا لست بحائض وهي حائض وكذا في الحبل، وزاد الأصيلي قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: 228] وليس المراد منه تقييد نفى الحلّ بإيمانهنّ بل التنبيه على أنّه ينافي الإيمان وأنّ المؤمن لا يجترئ على ذلك ولا ينبغي له أن يفعل.

(وَيُذَكِّرُ) بصيغة المجهول (عَنْ عَلِيٍّ) هو ابن أبي طالب رَضِيَ الله عَنْهُ.

شهر كذا في «الأوجز» و أما الطهر فأقله ثلاثة عشر يوماً عند أحمد، وقالت الأئمة الثلاثة: خمسة عشر يوماً، ذكر أبو ثور أن ذلك لا يختلفون فيه، كذا في «المغني»؛ ثم عدة المطلقة فتلاثة قروء بالنص ولا خلاف بينهم في ذلك، واختلفوا في المراد بالقرء، فقالت الحنفية: المراد به الحيض وهو الذي رجع إليه أحمد وهو المرجح في مذهبه، وقوله الآخر: إن المراد به الطهر وهو مذهب الشافعي ومالك، وعلى هذا فلو طلق أحد امرأته في الطهر يحتسب ذلك الطهر في العدة وتحتاج إلى الطهرين بعده، كذا في «الأوجز» وإذا عرفت ذلك فقد عرفت أن المرأة إذا ادعت بثلاث حيض في شهر يقبل دعواها في المرجوح عند أحمد بل يقبل عند علي عن هذا القول في ثمانية وعشرين يوماً ولحظتين.

قال الكرماني: قال ابن المنذر: اختلفوا في العدة التي تصدق فيها المرأة إذا ادعتها، فروى عن علي شريح أنها إن ادعت أنها حاضت في شهر ثلاث حيض وجاءت ببينة من النساء العدول صدقت وهو قول أحمد اهـ.

فهذا على قوله المرجوح عنه واضح، وكذا يصح عنده إذا أريد بالقرء الحيض كما سيأتي تصويره، ولذا قال الموفق: أقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوماً لأن كلام أحمد لا يختلف أن العدة تصح أن تنقضي في شهر واحد إذا قامت به البينة، ثم استدل عليه بهذا الأثر، وكذلك يقبل قولها عند مالك في ثلاثين يوماً وأربع لحظات ولا يقبل قولها عند الشافعي في أقل من اثنين وثلاثين يوماً ولحظتين، قال القسطلاني تبعاً للمحافظ: قال الشافعي: القرء الطهر وأقله خمسة عشر يوماً وأقل الحيض يوم وليلة، فلا تنقضي عدتها في أقل من اثنين وثلاثين يوماً ولحظتين اهـ.

وَشُرَيْحٌ⁽¹⁾: «إِنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا مِمَّنْ يُرْضَى دِينُهُ، أَنَّهَا حَاصَتْ ثَلَاثًا فِي شَهْرٍ صُدِّقَتْ»

(و) عَنْ (شُرَيْحٍ) بضم المعجمة هو ابن الحارث بالمثلثة الكندي أبو أمية الكوفي ويقال إنه من أولاد الفرس الذين كانوا باليمن أدرك النبي ﷺ ولم يلقه استقضاه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على الكوفة وأقره من بعده إلى أن ترك هو بنفسه زمن الحجاج كان له مائة وعشرون سنة مات عام ثمانية وتسعين وهو أحد الأئمة.

(إِنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ) وفي رواية: إِنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ بكسر النون (بَيِّنَةٍ) الباء للتعدية (مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا) بكسر الباء، أي: من خواصها (مِمَّنْ يُرْضَى دِينُهُ) وأمانته بأن تكون عدلاً (أَنَّهَا) أي: تشهد بأنها (حَاصَتْ) في شَهْرٍ ولا بن عساكر في كل شهر (ثَلَاثًا فِي شَهْرٍ⁽²⁾ صُدِّقَتْ) وقال القاضي إسماعيل: ليس المراد أن تشهد النساء أن ذلك وقع وإنما فيما نرى أن يشهدن بأن ذلك يكون وقد كان في نسائهن لكن سياق الحديث يدفع هذا فإن الظاهر منه أن المراد أن يشهدن بأن ذلك وقع منها، فافهم.

ثم إن هذا تعليق بلفظ التعريض وقد وصله الدارمي قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بن عبيد ثنا إسماعيل بن أبي خالد عَنْ عامر هو الشَّعْبِيُّ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى عَلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَخَاصَمَ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا، فَقَالَتْ: حَضْتُ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حِيضٍ فَقَالَ عَلِيٌّ لَشَرِيحٍ: اقْضُ بَيْنَهُمَا، قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْتَ ههنا، قَالَ: اقْضُ بَيْنَهُمَا قَالَ: إِنَّ جَاءَتْ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا مِمَّنْ يُرْضَى دِينُهُ وَأَمَانَتُهُ يَزْعُمُ أَنَّهَا حَاصَتْ ثَلَاثَ حِيضٍ تَطْهَرُ عِنْدَ كُلِّ قَرَّةٍ وَتَصْلِي جَازَ لَهَا وَإِلَّا فَلَا قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالُونَ، وَمَعْنَاهُ بِلِسَانِ الرُّومِ: أَحْسَنْتَ، رَوَاهُ ابْنُ حَزْمٍ وَقَالَ: رَوَيْنَاهُ عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى بِرَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَحَاضَتْ ثَلَاثَ حِيضٍ فِي شَهْرٍ أَوْ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ لَيْلَةً فَقَالَ عَلِيٌّ لَشَرِيحٍ:

(1) قال القسطلاني: شريح بالشين المعجمة والحاء المهملة ابن الحارث الكوفي أدرك رسول الله ﷺ ولم يلقه، استقضاه عمر وتوفي سنة 98هـ. وهذا التعليق وصله الدارمي بإسناد رجاله ثقات عن الشعبي قال: جاءت امرأة إلى علي تخاصم زوجها طلقها فقالت: حضت في شهر ثلاث حيض، فقال علي لشريح: اقض بينهما، قال: يا أمير المؤمنين وأنت ههنا؟ قال: اقض بينهما، قال: إن جاءت من بطانة أهلها ممن يرضى دينه وأمانته تزعم أنها حاضت ثلاث حيض تطهر عند كل قرء وتصلّي جاز لها وإلا فلا، قال علي: قالون، وقالون بلسان الروم: أحسنت كذا في «الفتح».

(2) وفي رواية ثلاث حيض.

وَقَالَ عَطَاءٌ: «أَقْرَأُهَا

اقض فيها، فَقَالَ: إِنْ جَاءَتْ بِالْبَيِّنَةِ مِنَ النِّسَاءِ الْعَدُولُ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا مِمَّنْ يَرْضَى صَدَقَهُ وَعَدْلُهُ أَنَّهَا مَا يَحْرَمُ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ مِنَ الطَّمْثِ تَعْلِيلٌ عِنْدَ كُلِّ قَرَأٍ وَتَصَلِّي فِيهِ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَإِلَّا فَهِيَ كَاذِبَةٌ، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالُونَ، وَمَعْنَاهُ: أَصَبْتُ.

وهذا وقد اختلف في سماع الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ الدارقطني: لم يسمع منه إلا حرفاً ما سمع غيره، وقال الحازمي: لم يثبت أئمة الحديث سماع الشَّعْبِيِّ مِنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال ابن القطان: منهم من يدخل بينه وبينه عبد الرحمن بن أبي ليلى وسنّه محتمل لإدراك عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ صاحب التلويح: فكأنَّ البُخَارِيَّ لَمْ يَحْ بِهَذَا بِقَوْلِهِ وَيَذْكُرُ بِصِيغَةِ التَّعْرِيزِ، وفيه نظر لأنَّ البُخَارِيَّ مَصْرُوحٌ بِسَمَاعِ الشَّعْبِيِّ مِنْهُ، عَلَى أَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْعِنْمَةِ وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي مُوسَى كُنَّا نَتَنَاقَبُ بِصِيغَةِ التَّعْرِيزِ وَهُوَ سَنَدٌ صَحِيحٌ عِنْدَهُ فَتَأَمَّلْ.

ثم إنَّ مذهب أبي حنيفة رحمه الله: أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَصَدَّقُ فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فِي أَقَلِّ مِنْ سِتِينَ يَوْمًا، وَعَنْ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ حَزْمٍ عَنْهُ تَصَدَّقُ فِي أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: تَصَدَّقُ فِي تِسْعَةٍ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَعَنْ أَبِي ثَوْرٍ: فِي سَبْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَعَنْ الشَّافِعِيِّ: تَصَدَّقُ فِي ثَلَاثَةٍ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ سَحْنُونٍ أَقَلَّ الْعِدَّةِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا.

ومطابقة هذا الأثر للترجمة من جهة قوله: وما يصدَّق النساء في الحيض فيما يمكن من الحيض والشَّهْرُ يُمْكِنُ فِيهِ ثَلَاثَ حِيضٍ خُصُوصًا عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ فَإِنَّ أَقَلَّ الْحِيضِ عِنْدَ مَالِكٍ فِي حَقِّ الْعِدَّةِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَفِي تَرْكِ الصَّلَاةِ وَالصُّومِ وَتَحْرِيمِ الْوُطْءِ دَفْعَةً، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِي الْأَشْهُرِ: أَنَّ أَقَلَّهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، فَإِنْ قِيلَ عِنْدَكُمْ أَيُّهَا الْحَنْفِيَّةُ أَقَلُّ الْحِيضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فَلَمْ تُشْرَطْ فِي تَصْدِيقِهَا بِسِتِينَ يَوْمًا عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ أَقَلَّ الطَّهَرِ عِنْدَنَا خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا فَإِذَا أَقْرَبَتْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا لَمْ تَصَدَّقْ فِي أَقَلِّ مِنْ سِتِينَ يَوْمًا لِأَنَّهُ يَجْعَلُ كَأَنَّهُ طَلَّقَهَا أَوَّلَ الطَّهَرِ وَهُوَ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا وَحِيضُهَا خَمْسَةٌ اعْتِبَارًا لِلْعَادَةِ فَيَحْتَاجُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ وَثَلَاثَ حِيضٍ.

(وَقَالَ عَطَاءٌ) أَي: ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ: (أَقْرَأُهَا) جَمْعُ قُرْءٍ بِضَمِّ الْقَافِ وَفَتْحِهَا.

مَا كَانَتْ وَبِهِ». قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَقَالَ عَطَاءُ: «الْحَيْضُ يَوْمٌ إِلَى خَمْسَ عَشْرَةَ». وَقَالَ مُعْتَمِرٌ: عَنْ أَبِيهِ:

(مَا كَانَتْ) أَي: أَقْرَأُهَا فِي زَمَنِ الْعِدَّةِ مَا كَانَتْ قَبْلَ الْعِدَّةِ، أَي: لَوْ أَدَعَتْ فِي زَمَنِ الْإِعْتِدَادِ أَقْرَأَ مَعْدُودَةً فِي مَدَّةٍ مَعْيَنَةٍ فِي شَهْرٍ مِثْلًا فَإِنْ كَانَتْ مَعْتَادَةً بِمَا أَدَعَتْهُ فَذَلِكَ وَإِنْ أَدَعَتْ فِي الْعِدَّةِ مَا يَخَالِفُ مَا قَبْلُهَا لَمْ تَقْبَلْ، وَهَذَا الْأَثَرُ مَعْلُوقٌ وَصَلَهُ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ، (وَبِهِ) أَي: بِمَا قَالَ عَطَاءُ.

(قَالَ إِبْرَاهِيمُ) أَي: النَّخَعِيُّ وَقَدْ وَصَلَهُ عَبْدِ الرَّزَاقِ أَيْضًا عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ نَحْوَهُ، وَرَوَى الدَّارِمِيُّ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَى إِبْرَاهِيمَ قَالَ: إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِي شَهْرٍ أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثَلَاثَ حَيْضٍ فَذَكَرْ نَحْوَ أَثَرِ شَرِيحٍ، وَعَلَى هَذَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ وَبِهِ يَعُودُ إِلَى أَثَرِ شَرِيحٍ، أَوْ فِي النُّسخَةِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، أَوْ لَا، إِبْرَاهِيمُ: فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ.

(وَقَالَ عَطَاءُ) هُوَ الْمَذْكُورُ سَابِقًا: «الْحَيْضُ يَوْمٌ إِلَى خَمْسَ عَشْرَةَ» ⁽¹⁾ هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ أَقْلَ الْحَيْضِ عِنْدَ عَطَاءٍ يَوْمٌ وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ، وَهَذَا الْمَعْلُوقُ وَصَلَهُ الدَّارِمِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْهُ قَالَ أَقْصَى الْحَيْضِ خَمْسَ عَشْرَةَ وَأَدْنَى الْحَيْضِ يَوْمٌ وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ قَالَ: ثَنَا الْحُسَيْنُ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ، ثَنَا النَّفِيلِيُّ، ثَنَا مَعْقِلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَطَاءٍ: أَدْنَى وَقْتُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَأَكْثَرُهُ خَمْسَ عَشْرَةَ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَقْلِ مَدَّةِ الْحَيْضِ وَأَكْثَرِهِ فَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ: أَقَلُّهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَمَا نَقَصَ عَنْ ذَلِكَ فَهُوَ اسْتِحْضَاءُ وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ.

وَعَنْ أَبِي يُونُسَ: أَقَلُّهُ يَوْمَانِ وَالْأَكْثَرُ مِنَ الْيَوْمِ الثَّلَاثُ، وَاسْتَدَلَّ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ نَاطِقَةٍ بِمُضْمُونِ: أَنَّ أَقْلَ الْحَيْضِ ثَلَاثَةٌ وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ وَإِنْ قِيلَ إِنَّ كُلًّا مِنْهَا ضَعِيفٌ لَكِنْ يَحْدُثُ عِنْدَ الْجَمَاعِ مَا لَا يَحْدُثُ عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ كَمَا قِيلَ، وَضَعِيفَانِ يَغْلِبَانِ قَوِيًّا، عَلَى أَنَّ بَعْضَ طَرَقِهَا صَحِيحَةٌ وَذَلِكَ يَكْفِي لَلْإِحْتِجَاجِ خُصُوصًا فِي الْمَقْدَرَاتِ وَالْعَمَلُ بِهِ أَوْلَى مِنَ الْعَمَلِ بِالْحِكَايَاتِ الْمَرْوِيَةِ عَنْ نِسَاءٍ مَجْهُولَةٍ لَا سِيَّمَا يَقْوِيهِ الْآثَارُ الْمَنْقُولَةُ عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(وَقَالَ مُعْتَمِرٌ) هُوَ ابْنُ سَلِيمَانَ وَكَانَ أَعْبَدَ زَمَانِهِ (عَنْ أَبِيهِ) سَلِيمَانَ بْنِ طَرْخَانَ

(1) وفي رواية: إلى خمسة عشر.

سَأَلْتُ ابْنَ سِيرِينَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى الدَّمَ بَعْدَ قُرْئِهَا ⁽¹⁾ بِخَمْسَةِ أَيَّامٍ؟ قَالَ: «النِّسَاءُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ».

التمي البصري قَالَ شُعْبَةُ مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَصْدَقَ مِنْ سُلَيْمَانَ كَانَ إِذَا حَدَّثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَغْيِيرَ لَوْنِهِ وَقَالَ شَكَّهَ يَقِينٌ وَكَانَ يَصْلِي اللَّيْلَ كُلَّهُ بوضوء العشاء الأخيرة. (سَأَلْتُ) وفي رواية قَالَ: سَأَلْتُ أَيُّ: أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ (ابْنَ سِيرِينَ) مُحَمَّدًا (عَنِ) حَكَمَ (الْمَرْأَةُ تَرَى الدَّمَ بَعْدَ قُرْئِهَا) بضم القاف وفتحها أَي: حيضها المعتاد. (بِخَمْسَةِ أَيَّامٍ؟ قَالَ: «النِّسَاءُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ»)) والمعنى أَنَّ ابْنَ سِيرِينَ سَأَلَ عَنْ امْرَأَةٍ كَانَ لَهَا حَيْضٌ مُعْتَادٌ ثُمَّ رَأَتْ بَعْدَ أَيَّامِ عَادَتِهَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ فَكَيْفَ يَكُونُ حَكْمُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ فَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: هُنَّ أَعْلَمُ بِذَلِكَ يَعْنِي التَّمْيِيزَ بَيْنَ الدَّمِينِ رَاجِعَ إِلَيْهَا فَيَكُونُ الْمَرْثِيُّ فِي أَيَّامِ عَادَتِهَا حَيْضًا وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ اسْتِحَاضَةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عِلْمٌ بِالتَّمْيِيزِ يَكُونُ حَيْضُهَا مَا تَرَاهُ إِلَى أَكْثَرِ مَدَّةِ الْحَيْضِ وَمَا زَادَ عَلَيْهَا يَكُونُ اسْتِحَاضَةً وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَ قُرْئِهَا، أَي: طهرها بقرينة رؤية الدم كما قاله الْكِرْمَانِيُّ بل المراد كما قاله محمود الْعَيْنِيُّ بعد حيضها المعتاد.

وقد قَالَ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْأَثَرِ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: هَذَا يَشْهَدُ لِمَنْ يَقُولُ الْقِرَاءَةَ الْحَيْضُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ السَّفَاقْسِيُّ: وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ، وَعَطَاءٌ، وَأَحَدُ عَشَرَ صَحَابِيًّا، وَالْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَأَنْسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُسَيْبِ،

(1) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: قَوْلُهُ: بَعْدَ قُرْئِهَا أَي: طهرها لا حيضها بقرينة لفظ الدم، والغرض منه أَنْ أَقَلَّ الطَّهَرُ هَلْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَمْسَةُ أَيَّامٍ أَمْ لَا؟ اهـ.

وتبعه القسطلاني في ذلك، وهو مؤدَّى ما تقدم من تقرير مولانا محمد حسن المكي في القول السابق، وتعقب الْعَيْنِيُّ قول الْكِرْمَانِيِّ وَقَالَ: لَيْسَ الْمَعْنَى هَكَذَا وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّ ابْنَ سِيرِينَ سَأَلَ عَنْ امْرَأَةٍ كَانَ لَهَا حَيْضٌ مُعْتَادٌ ثُمَّ رَأَتْ بَعْدَ أَيَّامِ عَادَتِهَا خَمْسَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، فَكَيْفَ يَكُونُ حَكْمُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ؟ فَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: هِيَ أَعْلَمُ بِذَلِكَ يَعْنِي التَّمْيِيزَ بَيْنَ الدَّمِينِ رَاجِعَ إِلَيْهَا، فَيَكُونُ الْمَرْثِيُّ فِي أَيَّامِ عَادَتِهَا حَيْضًا، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ اسْتِحَاضَةً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عِلْمٌ بِالتَّمْيِيزِ يَكُونُ حَيْضُهَا مَا تَرَاهُ إِلَى أَكْثَرِ مَدَّةِ الْحَيْضِ وَمَا زَادَ عَلَيْهَا يَكُونُ اسْتِحَاضَةً، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: بَعْدَ قُرْئِهَا أَي: طهرها كما قال الْكِرْمَانِيُّ، بل المراد بعد حيضها المعتاد كما ذكرنا، وَقَالَ صَاحِبُ «التَّوْضِيحِ» بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْأَثَرِ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: وَهَذَا يَشْهَدُ لِمَنْ يَقُولُ: الْقِرَاءَةُ الْحَيْضُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَ السَّفَاقْسِيُّ: هُوَ قَوْلُ ابْنِ سِيرِينَ وَعَطَاءٌ وَأَحَدُ عَشَرَ صَحَابِيًّا وَالْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ اهـ.

325 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ، سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ: إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَلَا أَظْهَرُ، أَفَأَدْعُ الصَّلَاةَ، فَقَالَ: «لَا إِنَّ ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَكِنْ دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَرُ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا، ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِّي»⁽¹⁾.

وابن جبیر وطاووس، والضحاك، والنخعي، والشعبي، والثوري، والأوزاعي، وإسحاق، وأبي عبيد.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ) بفتح الراء وتخفيف الجيم وبالمدة واسم أبي رجاء عبد الله بن أيوب الهروي يكنى أحمد بأبي الوليد وهو حنفي النسب لا المذهب مات بهراة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد ابن أسامة الكوفي وقد تقدّم في باب: فضل من علم.

(قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أبي) عروة بن الزبير ابن العوام (عَنْ عَائِشَةَ) الصديقة رضي الله عنها، (أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ، سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ) بيان لقولها: سألت وفي بعض الأصول فقالت بالفاء التفسيرية (إِنِّي أُسْتَحَاضُ) بضم الهمزة على بناء المجهول كما يقال استحاضت ولم يبين هذا الفعل للفاعل وأصل الكلمة الحيض والزوائد للمبالغة.

(فَلَا أَظْهَرُ) أقعد (أَفَأَدْعُ) أي: أترك (الصَّلَاةَ) وهو سؤال عن استمرار حكم الحائض في حالة دوام الدم وهو كلام من تقرّر عنده: أَنَّ الحائض ممنوعة من الصلاة، (فَقَالَ) ﷺ (لَا) تدعيها (إِنَّ ذَلِكَ) بكسر الكاف أي: ما رأيت من الدم (عِرْقٌ) أي: دم عرق وهو يسمى بالعازل كما تقدم.

(وَلَكِنْ دَعِيَ الصَّلَاةَ) أي: أتركها (قَدَرُ الْأَيَّامِ الَّتِي كُنْتَ تَحِيضِينَ فِيهَا) فيه إشعار بأنها كانت معتادة، أي: لا تتركي الصلاة في كل الأوقات ولكن أتركها في مقدار العادة مثلاً إن كانت عادتها من كل شهر عشرة أيام من أولها، أو من أوسطها، أو من آخرها تترك الصلاة عشرة أيام من هذا الشهر.

(ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِّي) وقد جاء في رواية أبي داود وغيره في حديث أم سلمة

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَتَنْظُرَ عِدَّةَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يَصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا فَلَتَتْرَكَ الصَّلَاةَ قَدْرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ فَإِذَا خَلَفَتْ ذَلِكَ فَلَتَغْتَسِلَ ثُمَّ لَتَسْتَفْرِ بِثَوْبٍ ثُمَّ لَتَصَلَّ.

وَجَاءَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حَبِيشٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضَةِ فَإِنَّهُ دَمٌ أَسْوَدُ يَعْرِفُ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ وَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي فَإِنَّمَا ذَلِكَ عَرَقٌ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ تَحْفَظْ عِدَدَ أَيَّامِهَا فَإِنَّهَا تَحْتَسِبُ فِي كُلِّ شَهْرٍ عَشْرَةَ حَيْضِهَا وَيَكُونُ الْبَاقِي اسْتِحَاضَةً».

وَاحْتِجَ الرَّازِيُّ لِأَصْحَابِنَا فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ بِقَوْلِهِ ﷺ: «قَدْرَ الْأَيَّامِ الَّتِي تَحِيضِينَ فِيهَا عَلَى تَقْدِيرِ أَقَلِّ الْحَيْضِ وَأَكْثَرِهِ» لِأَنَّ أَقْلَ مَا يَتَنَاوَلُهُ اسْمُ الْأَيَّامِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ لِأَنَّ مَا دُونَ الثَّلَاثَةِ لَا يُسَمَّى أَيَّامًا.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي أَقَلِّ الْحَيْضِ وَأَقَلِّ الطَّهَرِ، وَنَقَلَ الدَّوَوْدِيُّ: أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ أَكْثَرَهُ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَجْتَمِعُ أَقْلُ الطَّهَرِ وَأَقْلُ الْحَيْضِ مَعَ أَقَلِّ مَا يَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةَ عِنْدَهُ سِتُونَ يَوْمًا، وَقَالَ صَاحِبَاهُ: تَنْقُضِي فِي تِسْعَةِ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَقْلَ الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَإِنَّ أَقْلَ الطَّهَرِ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا وَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْقِرَاءَةِ الْحَيْضُ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْقِرَاءَةُ الطَّهَرُ وَأَقْلَهُ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا وَأَقْلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فَتَنْقُضِي عِنْدَهُ فِي اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا وَلِحَظَّتَيْنِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقِصَّةِ عَلِيٍّ وَشَرِيحِ الْمَتَّقِمَةِ إِذْ حَمَلَ ذِكْرَ الشَّهْرِ فِيهَا عَلَى إِلْغَاءِ الْكُسْرِ وَبَدَلْ عَلَيْهِ رَوَايَةَ هَشِيمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ فِيهَا بِلَفْظٍ: حَاضَتْ فِي شَهْرٍ أَوْ خَمْسَةَ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ ﷺ وَكُلُّ ذَلِكَ إِلَى أَمَانَتِهَا وَعَادَتِهَا فَقَدْ يَقْلُ ذَلِكَ وَيَكْثُرُ عَلَى قَدْرِ عَادَةِ النِّسَاءِ فِي أَسْنَانِهِنَّ وَبِلَدَانِهِنَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

26 - باب الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ (1)

26 - باب الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ

(باب الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ) اللتين تراهما المرأة (في غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ) هل يكون

(1) قصد بهذه الزيادة جمع ما بين الروايات من التعارض وبذلك جزم جميع العلماء، قال الحافظ: يشير بذلك إلى الجمع بين حديث عائشة المتقدم في قولها: حتى ترين القصة البيضاء، وبين حديث أم عطية المذكور في هذا الباب بأن ذلك محمول على ما إذا رأت الصفرة والكدر في أيام الحيض، وأما في غيرها فعلى ما قالته أم عطية اهـ. قال ابن بطلان: ذهب جمهور العلماء في معنى هذا الحديث إلى ما ذهب إليه البخاري في ترجمته: فقال أكثرهم الصفرة والكدر في أيام الحيض خاصة وبعد أيام الحيض فليس بشيء، روى هذا عن علي وبه قال ابن سيرين والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة ومحمد والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم، وقال أبو يوسف: ليس قبل الحيض حيض وفي آخره حيض وهو قول أبي ثور، وقال مالك: حيض في أيام الحيض وغيرها، وأظن أن حديث أم عطية لم يبلغه اهـ. كذا في «الْعَتَمِيَّ».

وقال ابن رشيد: اختلف الفقهاء في الصفرة والكدر هل هي حيض أم لا؟ فرأت جماعة أنها حيض في أيام الحيض وبه قال الشافعي وأبو حنيفة وروى مثل ذلك عن مالك، وفي «المدونة» عنه أنهما حيض في أيام الحيض وغيرها رأت مع ذلك الدم أو لم تره، وقال داود وأبو يوسف: إنهما لا تكونان حيضة إلا بأثر الدم، والسبب في اختلافهم مخالفة ظاهر حديث أم عطية لحديث عائشة، فمن رجح حديث عائشة جعلهما حيضة مطلقاً، ومن رام الجمع بينهما قال: إن حديث عائشة في أيام الحيض وحديث أم عطية في غير أيامه. وذهب قوم إلى ظاهر حديث أم عطية فلم يروا الصفرة والكدر شيئاً لا في أيام الحيض ولا في غيرها ولا بأثر الدم ولا بعد انقطاعه لقول رسول الله ﷺ: «دم الحيض دم أسود يعرف» ولأن الصفرة والكدر ليستا بدم، وإنما هما من سائر الرطوبات التي ترخيها الرحم، وهو مذهب أبي محمد بن حزم اهـ.

ولا يشكل على الأئمة ما تقدم من اختلافهم في المستحاضة من اعتبار لون الدم لأنها في المستحاضة دون الحيض، فإن ألوان دم الحيض عديدة عند الجميع لا يختص بلون واحد، قال الدردير: الحيض دم كصفرة أو كدرة خرج بنفسه.

قال الدسوقي: قوله: كصفرة، تمثيل للدم بما هو من أفرادها، وما ذكر من أن الصفرة والكدر حيض هو المشهور، ومذهب «المدونة» سواء رأتهما في زمن الحيض أو لا بأن رأتهما بعد علامة الطهر، وقيل: إن كانا في أيام الحيض فحيض وإلا لا، وهذا لابن الماجشون، وجعله المازري والبايجي هو المذهب، وقيل: ليسا بحيض اهـ.

وعلم منه أن ما حكاه البايجي من المذهب لا خلاف فيه بين الإمام مالك والجمهور، وفي «شرح الإقناع»: ولونه أي: الدم الأقوى أسود ثم أحمر فهو ضعيف بالنسبة وقوي بالنسبة للأشقر. قال البجيرري: والحاصل: أن الصور لألوان الدماء وصفاتها ألف وأربع وعشرون صورة، =

326 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ،

حيضًا أو لا، اعلم أن ألوان الدم ستة السّود، والحمرة، والصفرة، والكدره، والخضرة، والتريّة، أمّا الحمرة: فهو اللّون الأصلي للدم إلّا عند غلبة السّوداء يضرب إلى السّوداء وعند غلبة الصفراء يضرب إلى الصفرة وتبين ذلك لمن افتصد، وأمّا الصفرة: فهي من ألوان الدم إذا رقّ وقيل هي كصفرة البيض أو كصفرة القرّ. وفي فتاوى قاضي خان: الصفرة تكون كلون القرّ أو لون البسر أو لون التبن فالسود والحمرة والصفرة حيض.

والمنقول عن الشافعي في مختصر المزني: أن الصفرة والكدره في أيام الحيض حيض، واختلف أصحابه في ذلك على وجوه مذكورة في كتبهم، وأمّا الكدره: فهي حيض عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله سواء رأت في أول أيامها وآخرها وهي لون كلون الصديد يعلوه اصفرار.

وأما الخضرة: فقد اختلف مشايخنا فيها؛ فقال الإمام أبو منصور: إن رأتها في أول الحيض تكون حيضًا وإن رأتها في آخر الحيض واتصل بها أيام الحيض لا تكون حيضًا وجمهور الأصحاب على كونها حيضًا كيف ما كان، وأمّا التريّة: فهي التي تكون على لون التراب وهي نوع من الكدره فحكمها حكم الكدره وهي بضمّ التاء المثناة من فوق وسكون الراء وكسر الموحدة وبالياء النسبية، ويقال الترابية، وقيل: ترثية على وزن تفعلة من الرؤية وقد تكرر ذكره، قيل: ترلية على وزن تفعيلة، وقيل: ترية بالتشديد بغير همز.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي عليّة وقد تقدّم في

باب حبّ الرسول من الإيمان.

ذلك لأن الألوان خمسة: وهي: أسود وأحمر وأشقر وأصفر وأكدر، والصفات أربع: إما ثخين أو منتن أو هما أو مجرد عنهما، فإذا ضربت صفات الأول في صفات الثاني، ثم الحاصل في صفات الثالث، وهكذا بلغت ما ذكر، فإن استوى دمان قدم السابق كأسود ثخين وأحمر ثخين منتن، وكأحمر منتن أو ثخين مع أسود مجرد فهما مستويان اهـ.

قال العيني: إن قلت: ما علامة إدبار الحيض وانقطاعه والحصول في الطهر؟ قلت: أما عند أبي حنيفة وأصحابه فالزمان والعادة، وهو الفيصل بينهما، فإذا أضلت عاداتها تحرت، وأمّا عند الشافعي وأصحابه اختلاف الألوان هو الفيصل، فالأسود أقوى من الأحمر وهو أقوى من الأشقر إذا جعلًا حيضًا، فتكون حائضًا في أيام القوي مستحاضة في أيام الضعيف اهـ.

عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: «كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ شَيْئًا»⁽¹⁾.

(عَنْ أَيُّوبَ) السخْتياني (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وقد أخرج هذا الحديث أبو داود والنسائي وابن ماجة في الطهارة أيضًا.

(قَالَتْ)⁽²⁾ أي: أنها قالت: (كُنَّا) أي: في زمن النَّبِيِّ ﷺ مع علمه بذلك وتقريره، وبهذا يعطى الحديث حكم المرفوع، وهو مصير من الْبُخَارِيِّ إِلَى أَنَّ مثل هذه الصيغة تعدّ في المرفوع وإن لم يصرح الصحابي بذكر زمن النَّبِيِّ ﷺ، وبهذا جزم الحاكم وغيره خلافًا للخطيب.

(لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ شَيْئًا) أي: من الحيض إذا كان في غير زمن الحيض، وأما في زمن الحيض فهو من الحيض، ويوضحه رواية أبي داود عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ وكانت بايعت النَّبِيَّ ﷺ قالت: كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ شَيْئًا، وعلى هذا ترجم الْبُخَارِيُّ وصحّحه الحاكم، وعند الإسماعيلي: كُنَّا لَا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ شَيْئًا فِي الْحَيْضِ، وعند الدارقطني: كُنَّا لَا نَرَى التَّرِيَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ شَيْئًا وهي الصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ، وروى ابن بطال من رواية حماد بن سلمة، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ حَفْصَةَ: كُنَّا لَا نَرَى التَّرِيَةَ بَعْدَ الْغَسْلِ شَيْئًا، فَإِنْ قِيلَ قَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كُنَّا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ حَيْضًا وَكَذَا قَوْلُهَا: حَتَّى تَرِينَ الْقَصَةَ الْبَيْضَاءَ فَمَا وَجِهَ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا، فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا فِي وَقْتِ الْحَيْضِ وَذَلِكَ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَرْجُمَتِهِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ فَقَالُوا: الصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ حَيْضٌ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ خَاصَّةً وَأَمَّا بَعْدَ أَيَّامِ الْحَيْضِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءُ وَالْحَسَنُ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَرَبِيعَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَاللَيْثُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: لَيْسَ قَبْلَ الْحَيْضِ حَيْضًا وَفِي آخِرِ الْحَيْضِ حَيْضٌ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، وَقَالَ مَالِكٌ: حَيْضٌ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ وَغَيْرِهَا، قَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: وَأُظْهِرَ أَنَّ حَدِيثَ أُمِّ عَطِيَّةَ لَمْ يَبْلُغْهُ.

(2) وفي رواية سقط لفظ: قالت.

(1) تحفة: 18096.

27 - باب عِرْقُ⁽¹⁾ الاستِحَاضَةِ

327 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ،

27 - باب عِرْقُ الاستِحَاضَةِ

(باب عِرْقُ الاستِحَاضَةِ) وهو بكسر العين وسكون الراء وذكر أنه يسمّى هذا العرق: العاذل والمراد بهذا أن دم الاستحاضة من عرق كما صرّح في حديث الباب وفي رواية أخرجه أبو داود: وإنما ذلك عرق وليست بالحيضة والمناسبة بين البابين غير خافية.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) بضم الميم وسكون النون وكسر الذال المعجمة الخزامي بكسر المهملة وبالنزاي الخفيفة نسبة إلى خزام أحد أجداده وقد سبق في أول كتاب العلم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ) بفتح الميم وسكون المهملة وبالنون هو ابن عيسى القزاز بتشديد الزاي الأولى وقد مرّ في باب: ما يقع من النجاسات في السمن.

(1) تقدم في باب الاستحاضة من حديث عائشة أنه ﷺ قال لفاطمة: «إنما ذلك عرق وليس بالحيضة» الحديث، وهو أوضح في المقصود، قال القسطلاني: الحيض في اللغة: السيلان، وفي الشرع: دم يخرج من قعر رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معدودة، والاستحاضة: الدم الخارج في غير أوقاته ويسيل من عرق فمه في أدنى الرحم اسمه العاذل - بالذال المعجمة - اهـ. قال صاحب «الكنز»: الحيض دم ينفضه رحم امرأة سليمة عن داء، قال الزيلعي: احترز بقوله: رحم امرأة، عن الدماء الخارجة من الجراحات والاستحاضة فإنها دم عرق لا دم رحم اهـ.

وقال شيخ المشايخ في «التراجم»: قوله: «ذلك عرق» قيل معناه: إنه ليس دم الرحم حتى يوجب ترك الصلاة والصوم بل هو دم عرق، فإن قيل: قد تقرر عند الأطباء أن دم الاستحاضة ينفض من الرحم أيضًا فما معنى قوله: «ذلك عرق»؟ قلت: معناه إنما ذلك وجع ومرض فيه، وإطلاق العرق وإرادة المرض والوجع لأن اجتماع الدم وفساده فيه، فهو غالبًا يكون مسببًا للوجع والمرض، فعلى هذا لا مخالفة بين الحديث وبين ما قاله الأطباء، على أن الأطباء أيضًا معترفون بأن أكثر الأمراض بل جلها تكون من سوء مزاج في العروق اهـ.

قلت: ويشكل عليه أن الاستحاضة مشتق من الحيض والسين للمبالغة أو التحول، والجواب واضح بأن الاشتقاق باعتبار المعنى اللغوي وهو السيلان فاشتركا فيه، وأما باعتبار المعنى الشرعي فدمان مختلفان، ولذا فرق في أحكامهما عند الشرع، ونص عليه الشارع عليه الصلاة والسلام بقوله: «إنما ذلك عرق وليس بالحيضة» قال صاحب «المجمع»: الحيض دم يخرج من قعر الرحم، والاستحاضة: دم يسيل من عرق فمه الذي يسيل منه في أدنى الرحم دون قعره اهـ.

قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، وَعَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ اسْتَحْيَضَتْ سَبْعَ سِنِينَ،

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ فِي رِوَايَةِ حَدَّثَنَا (ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذَيْبٍ بِكسْرِ الْمُنْقِطَةِ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَةِ السَّابِقِ ذَكَرَهُ فِي بَابِ: حِفْظِ الْعِلْمِ.

(عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ عُرْوَةَ) ابْنُ الزُّبَيْرِ (وَعَنْ عَمْرَةَ) بَوَاوِ الْعُطْفِ كَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ وَهُوَ الْمَحْفُوظُ وَأَنَّ ابْنَ شِهَابٍ رَوَاهُ عَنْ شَيْخَيْنِ، عَنْ عُرْوَةَ، وَعَنْ عَمْرَةَ، وَفِي رِوَايَةِ بَحْدَفِ الْوَاوِ فَيَكُونُ مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ، عَنْ عَمْرَةَ وَهِيَ عَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ الْأَنْصَارِيَةِ الثَّقَةِ الْحِجَّةِ الْعَالِمَةِ مَاتَتْ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) وَرَجَالُ هَذَا الْإِسْنَادِ كُلُّهُمْ مَدِينُونَ وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الطَّهَارَةِ قَالَ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ: هَذَا حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ السُّنَّةُ فِي كِتَابِهِمْ.

(أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ) هِيَ بِنْتُ جَحْشٍ بَفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْمَعْجَمَةِ أُخْتُ زَيْنَبِ بِنْتُ جَحْشٍ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ مَشْهُورَةٌ بِكُنْيَتِهَا، وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ وَالْحَرَبِيُّ: اسْمُهَا حَبِيبَةُ وَكُنْيَتُهَا أُمُّ حَبِيبٍ بَغِيرِ هَاءٍ، وَرَجَّحَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ.

وَالْمَشْهُورُ فِي الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ: أُمُّ حَبِيبَةَ بِإِثْبَاتِ الْهَاءِ وَكَانَتْ زَوْجَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا ثَبَتَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرَةَ وَابْنِ الْحَارِثِ، وَقَعَ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ كَانَتْ تَسْتَحَاضُ، الْحَدِيثُ فَقِيلَ: هُوَ وَهْمٌ، وَقِيلَ: بَلْ صَوَابٌ وَأَنَّ اسْمَهَا زَيْنَبٌ وَكُنْيَتُهَا أُمُّ حَبِيبَةَ وَأَمَّا كَوْنُ اسْمِ أُخْتِهَا أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ زَيْنَبَ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ اسْمُهَا الْأَصْلِيُّ وَإِنَّمَا كَانَ اسْمُهَا بَرَّةَ فغَيَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَعَلَّهُ سَمَّاها بِاسْمِ أُخْتِهَا لَكُونِ أُخْتِهَا غَلِبَتْ عَلَيْهَا الْكُنْيَةُ فَأَمَّنَ اللَّبْسَ، وَلَهُمَا أُخْتُ أُخْرَى اسْمُهَا حَمْنَةُ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمِيمِ وَبِالنُّونِ وَهِيَ إِحْدَى الْمُسْتَحَاضَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(اسْتَحْيَضَتْ) بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ (سَبْعَ سِنِينَ) جَمْعُ سَنَةٍ عَلَى سَبِيلِ الشَّدُوذِ مِنْ

وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ شَرْطَ جَمْعِ السَّلَامَةِ أَنْ يَكُونَ مَفْرُودًا مَذْكَرًا عَاقِلًا وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ.

فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، فَقَالَ: «هَذَا عِرْقٌ» فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ⁽¹⁾.

والآخر: كسر أوله والقياس فتحه، والمراد بقولها: سبع سنين بيان مدة استحاضتها مع قطع النظر هل كانت المدة كلها قبل السؤال أو لا فليس فيه حجة لابن القاسم في إسقاطه عن المستحاضة قضاء الصلاة إذا تركها ظانّة أنّ ذلك حيض لأنّه ﷺ لم يأمر بالإعادة مع طول المدة، فتأمل.

(فَسَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ) أي: بالاغتسال وفي رواية مسلم والإسماعيلي فأمرها أن تغتسل وتصلّي، (فَقَالَ: «هَذَا عِرْقٌ» فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ) قيل هو من قول الراوي ومعناه تغتسل من الذي كان يصيب الفرج إذ المشهور من مذهب عائشة رضي الله عنها أنها كانت لا ترى لغسل لكل يدلّ على صحّة هذا قوله ﷺ: «هذا عرق» لأنّ دم العرق لا يوجب الغسل، وقيل: إن هذا الحديث منسوخ بحديث فاطمة رضي الله عنها، لأنّ عائشة أفتت بحديث فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنهما بعد النّبّي ﷺ وخالفت حديث أمّ حبيبة، ولهذا قال أبو محمّد الإشبيلي: حديث فاطمة رضي الله عنها أصحّ حديث يروى في الاستحاضة، ثم إنّ الأمر بالاغتسال مطلق يحتمل الأمر بالاغتسال لكلّ صلاة، ويحتمل الاغتسال في الجملة فلا يدلّ على التكرار قطعاً.

وقال الشافعي رحمه الله: إنّما أمرها ﷺ أن تغتسل وتصلّي وإنما كانت تغتسل لكلّ صلاة تطوعاً، وكذا قال الليث بن سعد في روايته عند مسلم لم يذكر ابن شهاب أنّه ﷺ أمرها أن تغتسل لكل صلاة ولكن شيء فعلته هي، وإلى هذا ذهب الجمهور وقالوا: لا يجب الغسل على المستحاضة لكلّ صلاة لكن يجب عليها الوضوء لكل صلاة إلا المتحيرة، ويؤيده ما رواه أبو داود من طريق عكرمة: أنّ أمّ حبيبة استحيضت فأمرها ﷺ أن تنتظر أيام أقرائها ثم تغتسل وتصلّي فإن رأت شيئاً من ذلك توضأت وصلّت، وأمّا ما وقع عند أبي داود من رواية سليمان بن كسر، ورواية عكرمة، وابن إسحاق عن الزّهريّ في هذا الحديث فأمرها بالغسل لكل صلاة فقد طعن الحفاظ في هذه الزيادة، لأنّ

(1) تحفة 16619، 17922 - 1/90.

أخرجه مسلم في الحيض باب المستحاضة وغسلها وصلاتها رقم (334).

28 - بَابُ الْمَرْأَةِ تَحِيضُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ

328 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ

مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ،

الأثبات من أصحاب الزُّهْرِيِّ لم يذكروها وقد تقدّم أنه صرح الليث بأن الزُّهْرِيَّ لم يذكرها، لكن روى أبو داود من طريق يَحْيَى بن أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْنَب بنت أبي سلمة في هذه القصة فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة فيحمل الأمر على الندب جمعاً بين الروایتين، وقال الخطَّابِيُّ: هذا الخبر مختصر ليس فيه ذكر حال هذه المرأة ولا بيان أمرها وكيفية شأنها وليس كل مستحاضة يجب عليها الاغتسال لكل صلاة وإنما هو فيمن تبتلى وهي لا تميّز دمها أو كانت لها أيام فنسيتها وموضعها ووقتها وعددها فإذا كانت كذلك فإنما لا تدع شيئاً من الصلاة وكان عليها أن تغتسل عند كل صلاة، لأنّه يمكن أن يكون ذلك الوقت قد صادف زمان انقطاع دم الحيض فالغسل عليها عند ذلك واجب انتهى.

إذا عرفت هذا فما قاله الحافظ العسقلانيّ من أنّه حمّله الخطَّابِيُّ على أنّها كانت متحيرة، وفيه نظر لما تقدم من رواية عكرمة أنّه ﷺ أمرها أن تنتظر أيام أقرائها، ولمسلم من طريق عراك بن مالك، عَنْ عُرْوَةَ في هذه القصة فَقَالَ لها: امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك فغير سديد إذ لم يحمله على ذلك كما لا يخفى عليك إذا نظرت في كلامه، واللّٰهُ أعلم.

28 - بَابُ الْمَرْأَةِ تَحِيضُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ

(باب) حكم (المرأة) التي (تحيضُ بعد) طواف (الإفاضة) وهو الذي يسمّى طواف الزيارة الذي يكون بعد الرجوع من عرفات، وهو من أركان الحج، أي: هل تترك طواف الوداع أو لا؟ والجواب: أنها تترك وتنفر.

ووجه المناسبة بين البابين: أن في الباب السابق حكم المستحاضة، وفي هذا الباب حكم الحائض والحيض والاستحاضة من واد واحد.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (أَخْبَرَنَا⁽¹⁾ مَالِكٌ) إمام دار الهجرة (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ) بفتح المهملة وسكون

(1) وفي رواية: حدثنا.

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ قَدْ حَاصَتْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَلَّهَا تَحْسِنُ» أَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ مَعَكُنَّ؟، فَقَالُوا: بَلَى،

الزاي المدني الأنصاري قَالَ أحمد حديثه شفاء وقد مرّ في باب الوضوء مرّتين.
(عَنْ أَبِيهِ) أَبِي بكر ولي القضاء والإمرة والموسم زمن عمر بن عبد العزيز وقد مرّ في باب: كيف يقبض العلم.

(عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) وهي المذكورة في الباب السابق وقد تربت في حجر عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون سوى عبد الله بن يوسف فإنه مصري ثم تنيسي، وفيه رواية ثلاثة من التابعين بعننة وهم ما بين مالك إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقد أخرج مثنه مسلم في الحجّ، وأخرجه النسائي في الحجّ، وفي الطهارة أيضًا.

(أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ صَفِيَّةَ) بفتح الصاد المهملة وكسر الفاء وتشديد الياء (بِنْتُ حُيَيٍّ) بضم المهملة وبالياء الأولى: مخففة، والثانية: مشددة ابن أخطب بفتح الهمزة وسكون المعجمة وفتح المهملة بعدها موحدة النضرية بفتح النون وسكون الضاد المعجمة من بنات هارون أخي موسى عليهما الصلاة والسلام سبأها النَّبِيُّ ﷺ عام خيبر، ثم أعتقها وتزوجها، وجعل عتقها صداقها روى لها عشرة أحاديث للبخاري منها واحد، ماتت سنة ستين في خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قاله الواقدي، وقال غيره: ماتت في خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة ست وثلاثين.

(قَدْ حَاصَتْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَلَّهَا تَحْسِنُ) أي: عَنْ الخروج من مكة إلى المدينة حتّى تطهر وتطوف بالبيت، ولعلها ههنا ليست للترجي، بل للاستفهام، أو للتردد، أو للظنّ وما شاكله.

(أَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ مَعَكُنَّ) أي: طواف الركن وفي رواية ألم تكن أفاضت أي: طافت طواف الإفاضة الذي هو الركن.

(فَقَالُوا) بالفاء، وفي رواية: قالوا بدون الفاء، وفي أخرى: وقالوا بالواو، أي: الحاضرون هنا من الناس وفيهم الرجال والنساء، وقيل: أي النساء ومن معهنّ من المحارم (بَلَى) طافت معنا طواف الإفاضة.

قَالَ: «فَاخْرُجِي»⁽¹⁾.

(قَالَ) ﷺ: «(فَاخْرُجِي)» كَذَا فِي رَوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ بِالْأَفْرَادِ فِي الْخُطَابِ، وَفِي رَوَايَةٍ: فَاخْرَجْنِي بِصِغَةِ الْجَمْعِ لِلْإِنَاثِ، أَمَّا الرُّوَايَةُ الْأُولَى: فَفِيهَا التَّفَاتُ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخُطَابِ يَعْنِي قَالَ لَصَفِيَّةٍ مَخَاطَبًا لَهَا: «اِخْرُجِي»، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْخُطَابُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِأَنَّهَا هِيَ الْقَائِلَةُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ صَفِيَّةَ قَدْ حَاضَتْ، فَقَالَ لَهَا: «اِخْرُجِي» فَإِنَّهَا تَوَافَقَتْ فِي الْخُرُوجِ إِذْ لَا يَجُوزُ لَهَا تَأَخُّرُ بَعْدِكَ لِأَنَّهَا قَدْ طَافَتْ طَوَافَ الرُّكْنِ وَلَمْ يَبْقَ عَلَيْهَا فَرَضٌ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيرٌ، أَيْ: قُولِي لَهَا: «فَاخْرُجِي».

وَأَمَّا الرُّوَايَةُ الثَّانِيَةُ فَعَلَى السِّيَاقِ، قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ: فِيهِ الْحَدِيثُ دَلِيلٌ لِسُقُوطِ طَوَافِ الْوَدَاعِ عَنِ الْحَائِضِ، وَأَنَّ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ رُكْنٌ لَا بَدَّ مِنْهُ، وَأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ عَنِ الْحَائِضِ وَلَا غَيْرِهَا، وَأَنَّ الْحَائِضَ تَقِيمُ لَهُ حَتَّى تَطْهَرَ فَإِنْ ذَهَبَتْ إِلَى وَطَنِهَا قَبْلَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ بَقِيََتْ مُحَرَّمَةً انْتَهَى.

قَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: يَعْنِي تَبْقَى مُحَرَّمَةً أَبَدًا حَتَّى تَطُوفَ فِي حَقِّ الْجَمَاعِ مَعَ زَوْجِهَا وَأَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَتُخْرَجُ عَنْهُ الْإِحْرَامُ، انْتَهَى.

وَقَدْ فَهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ، فَإِنْ خَرَجَ قَبْلَهُ لَمْ يَجْزَ لَهُ أَنْ يَحِلَّ حَتَّى يَعُودَ إِلَى مَكَّةَ فَيَطُوفَ فِيهِ: دَلِيلٌ أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ فَإِنْ هَجَمَتْ وَطَافَتْ وَهِيَ حَائِضٌ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ فَإِنْ كَانَتْ مُحَدَّثَةً وَكَانَ الطَّوَافُ طَوَافَ الْقُدُومِ فَعَلَيْهَا الصَّدَقَةُ عِنْدَنَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَحْتَدُّ بِهِ وَإِنْ كَانَ طَوَافُ الرُّكْنِ فَعَلَيْهَا شَاةٌ، وَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا وَكَانَ الطَّوَافُ طَوَافَ الْقُدُومِ فَعَلَيْهَا شَاةٌ.

وَإِنْ كَانَ طَوَافُ الرُّكْنِ فَعَلَيْهَا بَدَنَةٌ، وَكَذَا حُكْمُ الْجَنْبِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، ثُمَّ إِنَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَ إِضْاحَ مَعْنَى الْحَدِيثِ السَّابِقِ فَذَكَرَ

(1) أطرافه 294، 305، 316، 317، 319، 1516، 1518، 1556، 1560، 1561، 1562، 1638، 1650، 1709، 1720، 1733، 1757، 1762، 1771، 1772، 1783، 1786، 1787، 1788، 1792، 2984، 4395، 4401، 4408، 5329، 5548، 5559، 6157، 7229 - تحفة 17949.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ بَابِ بَيَانِ وَجْهِ الْإِحْرَامِ رَقْمَ (1211).

- 329 - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «رُخِّصَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَتَغَفَّرَ إِذَا حَاضَتْ»⁽¹⁾.
- 330 - وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: «فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ إِنَّهَا لَا تَتَغَفَّرُ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «تَتَغَفَّرُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لَهُنَّ»⁽²⁾.

هذين الأثرين عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما فقال: (حَدَّثَنَا مُعَلَّى) بضم الميم وتشديد اللام المفتوحة (ابْنُ أَسَدٍ) أبو الهيثم البصري مات سنة تسع عشرة ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) تصغير وهب هو ابن خالد أثبت شيوخ البصريين وقد تقدّم في باب: من أجاب الفتيا.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ) قال معمر: ما رأيت ابن فقيه مثل ابن طاوس، مات في سنة اثنتين وثلاثين ومائة، (عَنْ أَبِيهِ) طاوس بن كيسان اليماني الحميري، من أبناء الفرس، كان يعدّ الحديث حرفاً حرفاً، قَالَ عمرو بن دينار: لا تحسبن أحداً أصدق لهجة منه، مات سنة بضع عشرة ومائة، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: رُخِّصَ) بلفظ المجهول، والرخصة حكم ثبت على خلاف الدليل لعذر، وقيل: هو المشروع لعذر مع قيام المحرّم لولا العذر وهو وصف يطرأ على المكلف يناسب التسهيل عليه، والأخصر أن الرخصة حكم شرع تيسيراً لنا.

(لِلْحَائِضِ أَنْ تَتَغَفَّرَ) بفتح حرف المضارعة وكسر عين الفعل وضمّها والكسر أفصح، أي: رخص لها النفور، أي: الرجوع من مكة إلى وطنها (إِذَا حَاضَتْ) من غير أن تطوف طواف الوداع، قَالَ طاوس: (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ يعني قبل وقوفه على الحديث المذكور.

(إِنَّهَا لَا تَتَغَفَّرُ) أي: لا ترجع حتّى تطوف طواف الوداع. (ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: تَتَغَفَّرُ) يعني ترجع بعد أن طافت طواف الركن أراد أنه رجع عَنْ تلك الفتوى التي كان يفتيها أولاً إلى خلافها، وقوله: (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لَهُنَّ)⁽³⁾ من كلام ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في مقام التعليل لرجوعه عَنْ

(1) طرفاه 1755، 1760 - تحفة 5710.

(2) طرفه 1761 - تحفة 7100.

(3) أي: للحائض وإنما جمع لإرادة الجنس.

29 - باب: إِذَا رَأَتْ الْمُسْتَحَاضَةَ الطُّهْرَ⁽¹⁾

فتواه الأولى وذلك لأنه إما لم يبلغه الحديث فأفتى باجتهاده ثم لما بلغه رجع عنه، أو كان وقف عليه أولاً ثم نسيه ثم لما تذكره رجع إليه.

29 - باب: إِذَا رَأَتْ الْمُسْتَحَاضَةَ الطُّهْرَ

(باب) بالتونين (إِذَا رَأَتْ الْمُسْتَحَاضَةَ الطُّهْرَ) بأن انقطع دمها وجواب إذا محذوف أي: تغتسل وتصلّي ولو كان ذلك الطهر ساعة وهو المعنى الذي قصده البُخَارِيُّ بدليل ذكره الأثر المروي عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(1) اختلفوا في غرض المصنف بهذه الترجمة، قال التيمي: مراد البخاري في الترجمة إذا رأت الطهر أي: إذا أقبل دم الاستحاضة الذي هو دم العرق وميزته من دم حيضها وهو الطهر من الحيض، كذا في «الكرماني» وهو مختار الحافظ إذ قال: أي تميز لها دم العرق من دم الحيض، فسمي زمن الاستحاضة طهراً لأنه كذلك بالنسبة إلى زمن الحيض، ويحتمل أن يراد به انقطاع الدم، والأول أوفق للسياق اهـ.

وتعقبه العيني واختار: هذا باب في بيان أن المستحاضة إذا رأت الطهر بأن انقطع دمها تغتسل وتصلّي ولو كان ذلك الطهر ساعة، هذا هو المعنى الذي قصده البخاري، والدليل عليه ذكره الأثر المروي عن ابن عباس، وما قال بعضهم: أي تميز لها إلخ مخدوش من وجوه، وما قال: الأول أوفق للسياق عكس ما ذكره البخاري، بل الأول للسياق ما ذكرنا اهـ. وتحتمل ترجمة البخاري ثلاثة أوجه عند ذلك الفقير، ولا يبعد إرادة الثلاثة معاً؛ فإن البخاري أودع الدقائق الكثيرة في التراجع.

الأول: التنبيه على اختلافهم في أقل مدة الطهر، وعلى هذا فميل البخاري على ما يظهر من ظاهر سياق أثر ابن عباس أنه لا تحديد في ذلك، قال الكرماني: فإن قلت: أقل الطهر خمسة عشر يوماً، قلت: هو مختلف فيه، ولعل الأقل عند ابن عباس ساعة اهـ. قال العيني: مراد البخاري من الترجمة مضمون أثر ابن عباس، قال الداوودي: معناه إذا رأت الطهر ساعة ثم عاودها دم فإنه تغتسل وتصلّي، قال العيني: ومن هذا يعلم أن أقل الطهر ساعة عند ابن عباس اهـ.

وفي «الأوجز» عن مالك في أقل مقدار الطهر روايتان، روى عنه ابن القاسم أن ذلك غير مقدر وأن الرجوع فيه على العرف والعادة، والثانية أنه مقدر، واختلف في التقدير فروى عنه ابن الماجشون: أقل الطهر خمسة أيام، وقال ابن حبيب: عشرة، وقال محمد بن مسلمة: خمسة عشر يوماً، ورجح الباجي هذه الرواية، وتقدم قريباً في (باب إذا حاضت في الشهر ثلاث حيض) أن أقل الطهر ثلاثة عشر يوماً عند أحمد، وخمسة عشر عند بقية الأئمة الثلاثة، وقال الكرماني: عند مالك لا حد لأقل الطهر ولأقل الحيض إلا ما بينته النساء، وقال الأوزاعي: =

وقال الحافظ العسقلاني: إن تميّز لها دم العرق من دم الحيض فسَمّي دم

عندنا امرأة تحيض غدوة وتظهر عشية اهـ.

وقال العيني: ومن هذا يعلم أن أقل الطهر ساعة عند ابن عباس، وأقل الطهر عند جمهور العلماء خمسة عشر يومًا، وهو قول أصحابنا وبه قول أصحابنا وبه قال الثوري والشافعي، وذكر أبو ثور أنهم لا يختلفون فيه فيما نعلم، وقال المحاملي: أقل الطهر خمسة عشر يومًا بالإجماع، ونحوه في «التهذيب»، وقال القاضي أبو الطيب: أجمع الناس على ذلك، وقال النووي: دعوى الإجماع غير صحيح لأن الخلاف فيه مشهور فإن أحمد وإسحاق أنكرا التحديد، فقال أحمد: الطهر بين الحيضتين على ما يكون، وقال إسحاق: توقيفهم الطهر بخمسة عشر غير صحيح، وقال ابن عبد البر: أما أقل الطهر فقد اضطرب فيه قول مالك وأصحابه، فروى عنه ابن القاسم عشرة أيام، وسحنون ثمانية، وابن الماجشون خمسة اهـ. ويشير إلى هذا الوجه قول البخاري في الترجمة: ولو ساعة.

الوجه الثاني: أن الإمام البخاري أشار إلى رد المالكية في الاستظهار، وهي مسألة شهيرة لهم، قال الموفق: قال مالك: لا اعتبار بالعادة إنما الاعتبار بالتمييز، فإن لم تكن مميزة استظهرت بعد زمان عاداتها بثلاثة أيام إن لم تجاوز خمسة عشر يومًا، وهي بعد ذلك مستحاضة، ولا عبرة بالاستظهار عند الأئمة الثلاثة واستدلوا بجميع الروايات المرفوعة في الباب، منها: ما في حديث فاطمة من قوله ﷺ: «دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها، ثم اغتسلي وصلي» متفق عليه، وفي حديث أم حبيبة عند مسلم من قوله ﷺ: «امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك، ثم اغتسلي وصلي».

وفي «المغني»: روى عدي بن ثابت عن أبيه عن جده مرفوعًا: «المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغسل وتصوم وتصلي» رواه أبو داود والترمذي اهـ.

قال ابن رشد في «اللبداية»: وأما الاستظهار الذي قال به مالك بثلاثة أيام فهو شيء انفرد به مالك وأصحابه، وخالفهم في ذلك جميع فقهاء الأمصار ما عدا الأوزاعي إذ لم يكن لذلك ذكر في الأحاديث الثابتة، وقد روى في ذلك أثر ضعيف اهـ.

ويدل على ذلك لفظ: إذا رأت الطهر، في الترجمة، يعني لا يحتاج بعد رؤية الطهر إلى شيء آخر.

والوجه الثالث: الرد على منع وطء المستحاضة كما يدل عليه قوله: يأتيها زوجها، والمسألة خلافية شهيرة، قال ابن رشد: اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال: فقال قوم: يجوز وطؤها وهو الذي عليه فقهاء الأمصار وهو مروي عن ابن عباس وجماعة من التابعين، وقال قوم: لا يجوز وهو مروي عن عائشة وبه قال النخعي والحكم، وقال قوم: لا يجوز ذلك إلا أن يطول ذلك بها اهـ.

وفي «الْعَيْنِي»: إن وطء المستحاضة جائز في حال جريان الدم عند جمهور العلماء، حكاه ابن المنذر عن ابن عباس وجماعة من التابعين والأوزاعي والثوري ومالك وإسحاق وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي تعلقًا بما في «أبي داود» بسند جيد: إن حمئة كانت مستحاضة وكان =

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «تَغْتَسِلُ»⁽¹⁾ وَتُصَلِّي وَلَوْ سَاعَةً،

الاستحاضة طهراً لأنه كذلك بالنسبة إلى زمن الحيض ويحتمل أن يريد به انقطاع الدم والأول أوفق للسياق انتهى.

وتعقبه محمود العيني بأن فيه كلاماً من وجوه؛ الأول: أن كلامه يدل على أن دمها مستمر ولكن لها أن تميز بين دم العرق ودم الحيض والترجمة ليست كذلك فإنه نص فيها على الطهر وحقيقته الانقطاع. والثاني: أنه قال فسمي الاستحاضة طهراً وهذا مجاز لا داعي له ولا فائدة فيه. والثالث: أنه قال والأول أوفق للسياق وهذا عكس ما قصده البخاري بل الأوفق للسياق ما ذكرناه انتهى، وهو الذي ذكرناه أولاً فليتأمل.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (تَغْتَسِلُ) أَي: المستحاضة، (وَتُصَلِّي) إِذَا رَأَتْ الظَّهْرَ، (وَلَوْ) كَانَ الظَّهْرُ (سَاعَةً) وَفِي بَعْضِ النُّسخ: وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ.

قَالَ الدَّاوُودِي: معناه إِذَا رَأَتْ الظَّهْرَ سَاعَةً ثُمَّ عَاوَدَهَا دَمٌ فَإِنَّهَا تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي، وَهَذَا الْأَثَرُ طَبَقَ التَّرْجُمَةَ، وَمِنْ هَذَا يَعْلَمُ: أَنَّ أَقْلَ الظَّهْرِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَاعَةً، وَأَمَّا عِنْدَ الْجُمْهُورِ: فَأَقَلُّهُ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا وَهُوَ قَوْلُ

زَوْجِهَا يَأْتِيهَا، رَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا إِلَّا أَنْ يَطُولَ ذَلِكَ بِهَا، وَفِي رِوَايَةٍ: إِلَّا أَنْ يَخَافَ زَوْجُهَا الْعَنْتَ أَهـ.

وَاخْتَارَ الْخُرْقِيُّ أَنَّهَا لَا تَوَطُّ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ، وَحَكَى الْمَوْفِقُ رِوَايَةَ الْإِبَاحَةِ مُطْلَقًا كَقَوْلِ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ، قَالَ الْمَوْفِقُ: وَإِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ الْوُقُوعَ فِي مُحْظُورٍ إِنْ تَرَكَ الْوُطْءَ أَبْيَحَ عَلَى الرَّوَاتِينِ، لِأَنَّهُ حَكَمَهَا أَخْفَ مِنْ حَكْمِ الْحَائِضِ أَهـ.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ الْوَجْهَ أَثَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي التَّرْجُمَةِ، وَهَذَا أَوْجَهُ الْوُجُوهِ عِنْدِي لِأَنَّهُ لَمْ يَحْكَمْ فِي التَّرْجُمَةِ، بِشَيْءٍ بَلْ ذَكَرَهَا بِلَفْظٍ: إِذَا، وَذَكَرَ فِي الْجَوَابِ أَثَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَيْدَهُ بِقَوْلِهِ: الصَّلَاةُ أَعْظَمُ، فَكَأَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِجَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى جَوَازِ الْوُطْءِ بِالْأُولَوِيَّةِ، وَلِذَا عَقِبَهُ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ فَاطِمَةَ الْمَصْرُوحِ بِأَمْرِ الصَّلَاةِ، وَإِثْبَاتِ التَّرْجُمَةِ بِالْأُولَوِيَّةِ كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ أَصُولِهِ، وَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ الْإِشَارَةُ فِي كَلَامِ الْحَافِظِ.

(1) قَالَ الْحَافِظُ: قَوْلُهُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، هَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالدَّارِمِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَنَسِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ فَقَالَ: أَمَّا مَا رَأَتْ الدَّمَ الْبَحْرَانِي فَلَا تُصَلِّي، وَإِذَا رَأَتْ الظَّهْرَ وَلَوْ سَاعَةً فَلْتَغْتَسِلْ وَتُصَلِّي أَهـ.

قُلْتُ: وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِرِوَايَةِ أَنَسِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعْلِيقًا، ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ: وَقَوْلُهُ: يَأْتِيهَا زَوْجُهَا، هَذَا أَثَرُ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا وَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ عِكْرَمَةَ عَنْهُ قَالَ: الْمُسْتَحَاضَةُ لَا بَأْسَ أَنْ يَأْتِيهَا زَوْجُهَا أَهـ.

وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا إِذَا صَلَّتْ،

أصحابنا وبه قَالَ الثَّوْرِيُّ والشافعي، وقال ابن المنذر: ذكر أبو ثور أَنَّ ذلك لا يختلفون فيه فيما يعلم وفي المَهْدَب لا أعرف فيه خلافاً، وقال المحاملي: أقل الطهر خمسة عشر يوماً بالإجماع، ونحوه في التهذيب، وقال الباجي: أجمع الناس على أَنَّ أقل الطهر خمسة عشر يوماً، وقال النووي: دعوى الإجماع غير صحيح لأنَّ الخلاف فيه مشهور، فإنَّ أحمد وإسحاق أنكرا التجديد في الطهر، فَقَالَ أحمد: الطهر بين الحيضتين على ما يكون، وقال إسحاق: توقيفهم الطهر بخمسة عشر غير صحيح، وقال ابن عبد البر: أمَّا أقل الطهر فقد اضطرب فيه قول مالك وأصحابه فروى ابن القاسم عنه: عشرة أيام، وروى سحنون عنه: ثمانية أيام، وقال عبد الملك بن الماجشون: أقل الطهر خمسة أيام، ورواه عَنْ مالك رحمه الله وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة والدارمي من طريق أنس بن سيرين، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الْمُسْتَحَاضَةِ فَقَالَ: أَمَّا مَا رَأَتْ الدَّمُ الْبَحْرَانِي فَلَا تَصْلِي وَإِذَا رَأَتْ الطَّهْرَ وَلَوْ سَاعَةً فَلْتَغْتَسِلْ وَتَصْلِي.

(و) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا أَنَّهُ (يَأْتِيهَا) أَي: الْمُسْتَحَاضَةُ (زَوْجُهَا) يَعْنِي: يَطُؤُهَا، وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ وَعَامَةُ الْعُلَمَاءِ، وَمَنْعَ ذَلِكَ قَوْمٌ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: الْمُسْتَحَاضَةُ لَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا، وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَالْحَكَمِ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَالزَّهْرِيِّ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: إِنَّمَا سَمِعْنَا بِالرَّخْصَةِ فِي الصَّلَاةِ وَحُجَّةَ الْجَمَاعَةِ أَنَّ دَمَ الْاِسْتِحَاضَةِ لَيْسَ بِأَذَى يَمْنَعُ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ فَوْجِبَ أَنْ لَا يَمْنَعَ الْوُطْءَ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ مِنْ حَدِيثِ عِكْرَمَةَ قَالَ: كَانَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ تَسْتَحَاضُ وَكَانَ زَوْجُهَا يَغْشَاهَا، أَي: يَجَامِعُهَا وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ: أَنَّهَا كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً وَكَانَ زَوْجُهَا يَجَامِعُهَا، وَقَالَ الْحَافِظُ زَكِي الدِّينِ فِي سَمَاعِ عِكْرَمَةَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَحَمْنَةَ نَظَرَ، وَلَيْسَ فِيهِمَا مَا يَدُلُّ عَلَى سَمَاعِهِ مِنْهُمَا، وَهَذَا أَثَرُ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ عِكْرَمَةَ عَنْهُ قَالَ: الْمُسْتَحَاضَةُ لَا بَأْسَ أَنْ يَأْتِيَهَا زَوْجُهَا وَقَوْلُهُ: (إِذَا صَلَّتْ) لَيْسَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِقَوْلِهِ: وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا مِنْ حَيْثُ الرِّوَايَةُ وَإِنْ كَانَ لَهُ تَعَلُّقٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، فَإِنَّ الْمَعْنَى: أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ إِذَا صَلَّتْ، أَي: إِذَا أَرَادَتْ الصَّلَاةَ تَغْتَسِلْ

الصَّلَاةُ أَعْظَمُ»⁽¹⁾.

331 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ زُهَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ، فَدَعِي.....

وتصلي ويأتيها زوجها، وفي مثل هذا رأيان: رأي البصريين، ورأي الكوفيين، أما على رأي الكوفيين فجوابها ما تقدمها وهو قول: تغتسل وتصلي ويأتيها زوجها، وأما على رأي البصريين فالجواب: محذوف مقدر، وقوله: (الصَّلَاةُ أَعْظَمُ) من الجماع فإذا جاز لها الصلاة فالجماع بطريق الأولى، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا بَحْثٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ أَرَادَ بِهِ بَيَانَ الْمُلَازِمَةِ بَيْنَ جَوَازِ الصَّلَاةِ وَجَوَازِ الْوُطْءِ، لِأَنَّ أَمْرَ الصَّلَاةِ أَعْظَمُ مِنْ أَمْرِ الْجَمَاعِ.

وذكر بعض الشراح: أن قوله: الصلاة أعظم من بقية كلام ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعزاه إلى تخريج ابن أبي شيبة وليس هو فيه.

نعم روى عبد الرزاق والدارمي من طريق سالم الأفتطس: أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ جَبْرِ عَنْ الْمُسْتَحَاضَةِ أَتَجَامَعُ؟ قَالَ: الصَّلَاةُ أَعْظَمُ مِنَ الْجَمَاعِ.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ التَّمِيمِيُّ الْيَرْبُوعِيُّ الْكُوفِيُّ نَسَبَ إِلَى جَدِّهِ لَشَهْرَتِهِ بِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابٍ مِنْ قَالَ إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ.

(عَنْ زُهَيْرٍ) مُصَغَّرًا مُخَفَّفَ الْبَاءِ هُوَ ابْنُ مُعَاوِيَةَ أَبُو خَيْثَمَةَ الْجَعْفِيُّ الْكُوفِيُّ الْمُتَقَدِّمُ ذَكَرَهُ فِي بَابِ الصَّلَاةِ مِنَ الْإِيمَانِ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) وَفِي رَوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ (عَنْ) أَبِيهِ (عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ) بَفَتْحِ الْحَاءِ (فَدَعِي) أَي: اِتْرَكِي

(1) قال الحافظ: قوله: الصلاة أعظم، أي: من الجماع، الظاهر أن هذا بحث من البخاري أراد به بيان الملازمة، أي: إذا جازت الصلاة فجواز الوطء أولى، لأن أمر الصلاة أعظم من أمر الجماع، ولذا عقبه بحديث عائشة في قصة فاطمة المصريح بأمر المستحاضة بالصلاة، وذكر بعض الشراح أن قوله: الصلاة أعظم، من بقية كلام ابن عباس، وعزاه إلى تخريج ابن أبي شيبة وليس هو فيه، نعم روى عبد الرزاق والدارمي عن سالم الأفتطس أنه سأل سعيد بن جبيرة عن المستحاضة أتجامع؟ قال: الصلاة أعظم من الجماع اهـ.

وسكت عنه العيني والقسطلاني، وفي «الكرماني»: قال الزهري: إنما سمعنا الرخصة في الصلاة، وقال ابن عباس: الصلاة أعظم من الجماع اهـ فجعله من مقولة ابن عباس.

الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرْتُ، فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي»⁽¹⁾.

30 - باب الصَّلَاةِ عَلَى النَّفْسَاءِ⁽²⁾ وَسُنَّتِهَا

(الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرْتُ، فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي) هذا الحديث مختصرٌ من حديث فاطمة بنت أبي حبيش المصرِّح فيه بأمر المستحاضة بالصلاة ومثله يسمَّى بالمخروم، وقد تقدّمت مباحثه في باب الاستحاضة.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنّ معنى قوله باب إذا رأت المستحاضة الطهر باب حكم المستحاضة، والحديث دلّ على حكمها من وجوب الصلاة عليها عند إدبار الحيض ورؤية الطهر.

30 - باب الصَّلَاةِ عَلَى النَّفْسَاءِ وَسُنَّتِهَا

(باب الصَّلَاةِ عَلَى النَّفْسَاءِ) بضم النون وفتح الفاء: هي المرأة الحديثة العهد بالولادة، وهي صيغة مفردة يجمع على نفاس وهو ليس بقياس لا في الأفراد ولا في الجمع إذ ليس في كلام العرب فعلاء يجمع على فعال بكسر الفاء غير نفساء وعشراء على ما قالوا.

(وَسُنَّتِهَا) أي: السنة الصلاة عليها في ذكر هذا الباب ههنا وجوه.

قَالَ ابن بطال: يحتمل أن يكون البُخَارِيُّ قصد بهذه الترجمة أنّ النفساء وإن كانت لا تصلي أنّ لها حكم غيرها من النساء في الطهارة لصلاة النَّبِيِّ ﷺ عليها

(1) أطرافه 228، 306، 320، 325 - تحفة 16898.

(2) بضم النون وفتح الفاء، وهي المرأة الحديثة العهد بالولادة، وهي صيغة مفردة على غير قياس كما أن جمعه على فعال بكسر الفاء على غير القياس أيضاً، قالوا: ليس في الكلام فعلاء يجمع على فعال غير نفساء وعشراء، كذا في «الْكُرْمَانِي» ثم ذكر الإمام البخاري في الباب مسألتين: أولاهما: الصلاة عليها، والثانية: سنة الصلاة عليها باعتبار محل قيام الإمام، وسيأتي الكلام عليها قريباً.

قال الكرمانى: قيل: وهم البخاري في هذه الترجمة حيث ظن أن قوله: ماتت في بطن، معناه ماتت في الولادة فوضع (باب الصلاة على النفساء) قال: ومعنى: قوله: ماتت في بطن ماتت مبطونة، كما روي ذلك مبيناً من غير هذا الوجه، وتعقبه الْكُرْمَانِيُّ وتبعه الحافظ وغيره بأنه ليس وهما لأنه قد جاء صريحاً في (باب الصلاة على النفساء) في كتاب الجنائز في حديث الباب من رواية يزيد بن زريع عن حسين المعلم بلفظ: ماتت في نفاسها، فالترجمة صحيحة والموهم هو واهم، انتهى بزيادة واختصار.

332 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ،

قَالَ وفيه ردّ على من زعم أنّ ابن آدم ينجس بالموت لأنّ النفساء جمعت الموت وحمل النجاسة التي هي الدم اللازم لها فلما لم يضرها ذلك كان الميت الذي لا يسيل منه النجاسة أولى .

وقال ابن المنير : ظنّ الشارح يريد به ابن بطلان أنّ المقصود من الترجمة التنبيه على أنّ النفساء طاهرة العين لا نجسة ، لأنّ النّبِيَّ صَلَّى عَلَيْهَا وأوجب لها بصلاته حكم الطهارة فيقاس المؤمن الطاهر عليها في أنّه لا ينجس وذلك كلّه أجنبِيّ عَنْ مقصود البُخَارِيِّ وإنما قصد أنّها وإن ورد أنّها من الشهداء فهي ممّن يصلى عليها كغير الشهداء .

وتعقبه ابن رشيد : بأنّه أيضًا أجنبِيّ عَنْ أبواب الحيض قَالَ : وإنما أراد البُخَارِيُّ أن يستدلّ بلازم من لوازم الصلاة ، لأنّ الصلاة اقتضت أنّ المستقبل فيها ينبغي أن يكون محكومًا بطهارته فلما صلى عليها ، أي : إليها لزم من ذلك القول بطهارة عينها وحكم النفساء والحائض واحد ، انتهى .

وقال محمود العيّنيّ : كل ذلك لا يجدي والصواب في هذا أنّ هذا الباب لا دخل له في كتاب الحيض ومورده كتاب الجنائز ومع هذا ليس له مناسبة أصلاً بالباب الذي قبله ورعاية المناسبة بين الأبواب مطلوبة ، وقول ابن بطلان : إنّ حكم النفساء مثل حكم غيرها من النساء في طهارته لصلاة النّبِيَّ ﷺ عَلَيْهَا مسلّم ولكنّه لا يلائم حديث الباب فإنّ حديث الباب في أنّ النّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى النفساء وقام وسطها وليس هذا دخل في كتاب الحيض ، وقول ابن المنير أبعد من هذا ، لأنّ مظهره ما ذكره في باب الشهيد ، وقول ابن رشيد أبعد من الكلّ لأنّه ارتكب أمورًا غير موجهة :

الأول : أنّه شرط أن يكون المستقبل في الصلاة طاهر وهذا أفرض أو واجب أو سنّة أو مستحب .

والثاني : أنّه ارتكب مجازًا من غير داعٍ إليه .

والثالث : أنّه ادّعى الملازمة وهي غير مسلمة كما لا يخفى على المتأمل انتهى ، فليتأمل .

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ) بضم المهملة وفتح الراء وبالجيم أبو جعفر

قَالَ: أَخْبَرَنَا شَبَابَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ: «أَنَّ امْرَأَةً مَاتَتْ فِي بَطْنٍ،

النهشلي بفتح النون وسكون الهاء وفتح المعجمة وباللام الدارمي الرازي انفراداً بالرواية عنه البُخَارِيُّ وهو منسوب إلى جده أبي سريج الصَّبَّاح بتشديد الموحدة، واسم أبيه عمر.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (شَبَابَةُ) بفتح المعجمة وتخفيف الموحدين ابن سَوَّار بفتح المهملة وتشديد الواو وبالراء الفزاري بفتح الفاء وتخفيف الزاي المدائني وأصله من خراسان مات سنة أربع ومائتين، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا (شُعْبَةُ) ابن الحجاج (عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ) بكسر اللام كان معلماً بالمكتب وقد مرَّ في باب من الإيمان أن يحب لأخيه.

(عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ) وفي رواية عَنْ عبد الله بن بريدة بضم الموحدة وفتح الراء ابن الحبيب بضم المهملة وفتح الصاد المهملة الأسلمي المروزي التابعي المشهور، وقال الغساني: قد صحَّف بعضهم فَقَالَ هو خصيب بالخاء المعجمة المفتوحة.

(عَنْ سَمُرَةَ⁽¹⁾ ابْنِ جُنْدُبٍ) بضم الجيم وفتح الدال وضمَّها ابن هلال الفزاري روي له مائة حديث وثلاثة وعشرون حديثاً للبخاري منها أربعة وكان زياد استخلفه على الكوفة سنة أشهر وعلى البصرة سنة أشهر مات سنة تسع وخمسين.

قَالَ الغساني: ومنهم من يَقُولُ سمرة بسكون الميم تخفيفاً نحو عَضُدٍ في عَضُدٍ وهي لغة أهل الحجاز وبنو تميم يقولون بضمَّها، ورجال هذا الإسناد ما بين رازي ومدائني وبصري ومروزي.

وقد أخرج متنه المؤلف في الجنازات أيضاً، وكذا مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

(أَنَّ امْرَأَةً) هي أم كعب سماها مسلم في روايته عَنْ عبد الوارث عَنْ حسين المعلم وذكر أبو نعيم في الصحابة أَنَّهَا أنصارية (مَاتَتْ فِي بَطْنٍ) كلمة في هنا

(1) بفتح المهملة وضم الميم وبالراء.

فَصَلَّى عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَامَ وَسَطَهَا»⁽¹⁾.

للتعليل كما في قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾ [يوسف: 32].

وكما في قوله ﷺ: «إن امرأة دخلت النار في هرة».

وكما ورد في نفس المؤمن مائة إبل، والمعنى: ماتت لأجل مرض بطن كالاستسقاء ونحوه.

ولكن قَالَ ابن الأثير الأظهر ههنا أنها ماتت في نفاس، لأنَّ الْبُخَارِيَّ رحمه الله ترجم عليه.

وقال التيمي وهم الْبُخَارِيُّ في هذه الترجمة حيث ظنَّ أنَّ المراد بقوله: ماتت في بطن في الولادة فوضع الباب على الصلاة على النفساء ومعنى ماتت في بطن ماتت مبطونة وقد روي ذلك مبيِّناً من غير هذا الوجه.

وقال الْكِرْمَانِيُّ: ليس هذا وهماً، لأنَّه قد جاء مصرّحاً في باب: الصلاة على النفساء إذا ماتت في نفاسها في كتاب الجنائز في باب: أين يقوم من المرأة، عَنْ سَمُرَةَ بن جندب قَالَ: صَلَّيْتُ وراءَ النَّبِيِّ ﷺ على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها وسطها، فالترجمة صحيحة والموهَّم واهم انتهى.

ولقائل أن يَقُول: لم لا يجوز أن يكون من سمرة حديثان:

أحدهما: في التي ماتت في بطن.

والآخر: التي ماتت في نفاسها ويكون الوهم في استعمال معنى الحديث الثاني الذي فيه التصريح بالنفاس في معنى الحديث الأوَّل الذي فيه التصريح بالبطن.

(فَصَلَّى عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَامَ وَسَطَهَا) أي: محاذياً لوسطها، وفي رواية:

فَقَامَ عند وسطها وهو إمَّا بتحريك السين على أنَّه اسم كما ضبطه ابن التين أو بتسكينها على أنَّه طرف كما ضبطه غيره ولا يقال بالسكون إلَّا في متفرِّق الأجزاء كالناس والدواب وبالفتح فيما كان متّصل الأجزاء كالدار.

وفي الحديث أنَّ الإمام يقوم من المرأة بحذاء وسطها.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ اختلفوا في موقف الإمام من الجنابة، فَقَالَ أحمد: يقوم من المرأة بحذاء وسطها، ومن الرجل بحذاء صدره.

وقال أصحاب الرأي: يقوم منها بحذاء الصدر.

وفي المغني: لا يختلف المذهب في أنَّ السنة أن يقوم الإمام في صلاة الجنابة عند صدر الرجل وعند منكبيه وحذاء وسط المرأة.

وروى حرب عن ابن حنبل كقول أبي حنيفة، فَقَالَ: رأيت أحمد صلى على جنازة فقام عند صدر المرأة.

وفي المبسوط: وأحسن مواقف الإمام من الميت بحذاء الصدر، وقال في جوامع الفقه هو المختار، واختاره الطحاوي.

وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه يقوم بحذاء وسط المرأة وبه قَالَ ابن أبي ليلى وهو قول النخاعي، وفي البدائع وروى الحسن عنه في كتاب الصلاة أنه يوم بحذاء وسط الرجل وعند رأس المرأة وهو قول ابن أبي ليلى.

وفي المبسوط: الصدر هو الوسط فإنَّ فوق يديه ورأسه وتحت بطنه ورجليه، وفي التحفة والمفيد من الروايات عن أصحابنا في الأصل وغيره: أنه يقوم من الرجل والمرأة حذاء الصدر، وعن الحسن: بحذاء الوسط منهما إلا أنه يكون من المرأة إلى رأسها أقرب.

وعن أبي يوسف: أنه يقف بحذاء الوسط من المرأة وحذاء الرأس من الرجل ذكره في المفيد وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة، وفي ظاهر الرواية قالوا: يقوم منها بحذاء صدرها وقال مالك: يقوم من الرجل عند وسطه ومن المرأة عند منكبيها إذ الوقوف عند أعالي المرأة أمثل وأسلم.

وقال أبو علي الطبري من الشافعية: يقوم الإمام عند صدره واختاره إمام الحرمين والغزالي، وقطع به السرخسي، قَالَ الصندلاني وهو اختيار أئمتنا، وقال الماوردي، وقال أصحابنا البصريون: يقوم عند صدره وهو قول الثوري، وقال البغداديون: عند رأسه، وقالوا: ليس في ذلك نصٍّ وممن قاله المحاملي في المجموع والتجريد وصاحب الحاوي والقاضي حسين وإمام الحرمين.

31 - باب

333 - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُدْرِكٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ اسْمُهُ الْوَضَّاحُ، مِنْ كِتَابِهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ،

31 - باب

(باب) لما كان حكم الحديث المذكور في هذا الباب غير حكم الحديث الذي في الباب السابق فصل بينهما بقوله: باب ولكنه ما ترجم له بل ذكره في حيز الترجمة الأولى لمناسبة بين الحديثين من حيث التنبيه والإشارة إلى أن عين الحائض والنفساء طاهرة وذلك لأنه ﷺ كان يصيبها إذا سجد وهي حائض ولا يضره ذلك، وقد سقط لفظ باب في رواية الأصيلي وغيره وإنما ثبت في رواية أبي ذر.

(حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُدْرِكٍ) بلفظ اسم الفاعل من الإدراك أبو علي السدوسي الحافظ البصري الطحان أحد الحفاظ وهو من صغار شيوخ البخاري بل البخاري أقدم منه وقد شاركه في شيخه يحيى المذكور في قوله.

(قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ) بتشديد الميم الشيباني ختن أبي عوانة المتوفى سنة خمس عشرة ومائتين، (قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح المهملة وتخفيف الواو (وَأَسْمُهُ الْوَضَّاحُ) كما في رواية.

(مِنْ كِتَابِهِ) أشار به إلى أن أبا عوانة حدث بهذا الحديث من كتابه تقوية لما روى عنه قال أحمد: إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم، وقال أبو زرعة: أَبُو عَوَانَةَ ثقة إذا حدث من كتابه، وقال ابن مهدي كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هشيم.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (سُلَيْمَانُ) ابن أبي سليمان فيروز أبو إسحاق (الشَّيْبَانِيُّ) التابعي كان أحمد يعجبه حديثه ويقول: هو أهل أن لا يدع له شيئاً.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ) بتشديد الدال هو ابن الهاد وأمه سلمى بنت عيسى أخت ميمونة لأُمها ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وكوفي ومدني، وقد أخرج منته المؤلف في الصلاة أيضًا وكذا مسلم وأبو داود وابن ماجة.

قَالَ: سَمِعْتُ خَالَتِي مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا كَانَتْ تَكُونُ حَائِضًا، لَا تُصَلِّي وَهِيَ مُفْتَرِشَةٌ⁽¹⁾ بِحِذَاءِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، «وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى حُمْرَتِهِ

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (سَمِعْتُ خَالَتِي مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا) أَي: ميمونة (كَانَتْ تَكُونُ) فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِه:

أحدها: أَن يَكُونَ أَحَدُ لَفْظِي الْكُونِ زَائِدًا كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِر:

وجيران لنا كانوا كرام

بجر كرام على أَنَّهُ صِفَةٌ لَجِيرَانٍ وَلَفْظُ كَانُوا زَائِدٌ.

الثاني: أَن يَكُونَ فِي كَانَتْ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ وَهُوَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا قَوْلُهُ: تَكُونُ.

الثالث: أَن يَكُونَ لَفْظُ تَكُونُ بِمَعْنَى تَصِيرُ.

وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ عَسَاكَرٍ سَقَطَ لَفْظُ كَانَتْ وَوَقَعَ هَكَذَا أَنَّهَا تَكُونُ (حَائِضًا، لَا تُصَلِّي) جُمْلَةً مُؤَكِّدَةً لِقَوْلِهِ حَائِضًا (وَهِيَ مُفْتَرِشَةٌ) مِنْ افْتِرَاشِ الشَّيْءِ انْبِسَاطُهُ، وَيُقَالُ: افْتَرَشَ ذِرَاعِيَهُ بَسَطَهَا عَلَى الْأَرْضِ وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُرَادُ هُنَا.

(بِحِذَاءِ) بِكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْمَدِّ أَي: إِزَاءَ (مَسْجِدِ) بِكَسْرِ الْجِيمِ، أَي: مَوْضِعِ سَجُودِ (رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) مِنْ بَيْتِهِ لَا مَسْجِدَهُ الْمَعْهُودَ هَكَذَا قَرَّرُوهُ وَالْمَنْقُولُ عَنْ سَيِّبُوهِ أَنَّهُ إِذَا أُرِيدَ مَوْضِعُ السَّجُودِ قِيلَ: مَسْجِدٌ بِالْفَتْحِ فَقَطْ.

(وَهُوَ) أَي: النَّبِيُّ ﷺ (يُصَلِّي عَلَى حُمْرَتِهِ) بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمِيمِ، وَهِيَ سَجَادَةٌ صَغِيرَةٌ تَعْمَلُ مِنْ سَعْفِ النَّخْلِ تَنْسَجُ بِالْخَيْطِ سَمَّيَتْ بِذَلِكَ لِسِتْرِهَا الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ مِنْ حَرِّ الْأَرْضِ وَبَرْدِهَا وَإِذَا كَانَتْ كَبِيرَةً سَمَّيَتْ حَصِيرًا

(1) اختلفت نسخ البخاري في ذكر الباب على هذا الحديث، وفي النسخ التي بأيدينا فيها عليه باب بلا ترجمة، وبسط الشراح في أن ذلك من اختلاف الرواة، وليس الباب في رواية الأصيلي وغيره، وقال الحافظ: ووقع في رواية أبي ذر قبل حديث ميمونة باب غير مترجم، وعادته في مثل ذلك أنه بمعنى الفصل من الباب الذي قبله، ومناسبتة له أن عين الحائض والنفساء طاهرة لأن ثوبه ﷺ كان يصيبها إذا سجد وهي حائض ولا يضره ذلك اهـ.

قلت: وما قال من المناسبة واضح، لكن المسألة لم تبق على هذا من باب الصلاة على النفساء؛ فالأوجه عندي: أنه أراد بذلك إثبات الصلاة على الحائض، ولذا عقبه بالباب السابق، ولما لم تكن الرواية نصًا في ذلك لم يفصح بالترجمة بل أثبتتها استنباطًا، فإن المفترشة النائمة قدامه نظير الجنابة الموضوعة قدامه، ويستنبط ذلك من كلام الشيخ أيضًا.

إِذَا سَجَدَ أَصَابَنِي بَعْضُ ثَوْبِهِ»⁽¹⁾.

كَذَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي تَهْذِيبِهِ وَغَيْرِهِ، وَزَادَ فِي النِّهَايَةِ وَلَا تَكُونُ خُمْرَةً إِلَّا فِي هَذَا الْمِقْدَارِ قَالَ: سَمَّيْتُ خُمْرَةً لِأَنَّ خِيوطَهَا مُسْتَوْرَةٌ بِسَعْفِهَا.

(إِذَا سَجَدَ) ﷺ (أَصَابَنِي) هَذِهِ حِكَايَةُ لَفْظِهَا وَالْأَصْلُ أَنْ يَقُولَ: أَصَابَهَا (بَعْضُ ثَوْبِهِ) وَفِي الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ لَيْسَتْ بِنَجَسَةٍ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ نَجَسَةً لَمَا وَقَعَ ثَوْبُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى مِيمُونَةٍ وَهُوَ يَصَلِّي وَكَذَلِكَ النِّفْسَاءُ. وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ الْحَائِضَ إِذَا قَرَبَتْ مِنَ الْمُصَلِّي لَا يَضُرُّ ذَلِكَ صَلَاتَهُ. وَفِيهِ أَيْضًا: تَرَكَ الْحَائِضُ الصَّلَاةَ. وَفِيهِ أَيْضًا: جَوَّازُ الْإِفْتِرَاشِ بِحِذَاءِ الْمُصَلِّي.

وَفِيهِ أَيْضًا: جَوَّازُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّيْءِ الْمَتَّخَذِ مِنْ سَعْفِ النَّخْلِ سِوَاءِ كَانُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا بَلْ هَذَا أَقْرَبُ إِلَى التَّوَاضُعِ وَالسَّكِينَةِ بِخِلَافِ صَلَاةِ الْمُتَكَبِّرِينَ عَلَى سَجَاجِيدٍ مُثَمَّنَةٍ مُخْتَلِفَةِ الْأَلْوَانِ وَالْقِمَاشِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْسِجُ لَهُ سَجَّادَةً مِنْ حَرِيرٍ فَالصَّلَاةُ عَلَيْهَا مَكْرُوهَةٌ وَإِنْ كَانَ دُوسُ الْحَرِيرِ جَائِزًا لِأَنَّ فِيهِ كِبَرًا وَطَغْيَانًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

خَاتَمَةٌ:

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: اشْتَمَلَ كِتَابُ الْحَيْضِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ عَلَى سَبْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ حَدِيثًا، الْمَكْرَرُ مِنْهَا فِيهِ وَفِيهَا مَضَى اثْنَانِ وَعِشْرُونَ حَدِيثًا، الْمَوْصُولُ مِنْهَا عَشْرَةُ أَحَادِيثَ، وَالْبَقِيَّةُ تَعْلِيقٌ وَمَتَابَعَةٌ، وَالْخَالِصُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ حَدِيثًا مِنْهَا: وَاحِدٌ مَعْلُوقٌ وَهُوَ حَدِيثُ كَانَ يَذْكُرُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ، وَالْبَقِيَّةُ مَوْصُولَةٌ، وَقَدْ وَافَقَهُ مُسْلِمٌ عَلَى تَخْرِيجِهَا سِوَى حَدِيثِ عَائِشَةَ: كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ، وَحَدِيثِهَا فِي اعْتِكَافِ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَحَدِيثِهَا مَا كَانَ لِإِحْدَانَا إِلَّا ثَوْبٌ، وَحَدِيثُ أُمِّ عَطِيَّةٍ كُنَّا لَا نَعُدُّ الصَّفْرَةَ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: رَخَّصَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَنْفَرُ.

وَفِيهِ مِنَ الْآثَارِ الْمَوْقُوفَةِ عَلَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ خَمْسَةٌ عَشَرَ أَثَرًا كُلُّهَا مَعْلُوقَةٌ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

7 - كِتَابُ التَّيْمَمِ (1)

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) كذا في رواية كريمة بتقديم البسملة على الكتاب وهو ظاهر للحديث الوارد فيه، وفي رواية أبي ذرٍّ: وقع البسملة بعد الكتاب ووجه أنَّ الكتب التي فيها التراجم مثل السُّور حيث يقال: سورة كذا وسورة كذا ثم يذكر البسملة بعدها على رؤوس الآيات وتستفتح بها فكذا في الأحاديث، وقد سقطت البسملة في رواية الأصيلي.

7 - كِتَابُ التَّيْمَمِ

(كِتَابُ التَّيْمَمِ) وفي رواية: باب التيمم بذكر الباب بدل الكتاب ووجه كلٌّ منهما ظاهر لمن تأمل، وكذا وجه المناسبة بين الكتابين لأنَّ المذكور في الكتاب السابق أحكام الحيض من الاغتسال والوضوء بالماء والمذكور ههنا التيمم وهو خلف عن الوضوء فذكر الأصل أولاً ثم ذكر الخلف عقبيه، والتيمم في اللغة القصد يقال تيممته ويممته وتأممته وأممته أي: قصده من أمه يؤمّه أمّا إذا قصده قال امرؤ القيس:

تيممته من أذرعات وأهلها يثرب أدنى دارها نظر عالي

وذكر أبو محمّد في الكتاب الواعي يقال: أمّ وتأمّم ويمّم وتيمّم بمعنى واحد والتيمّم أصله من ذلك، لأنَّ التيمم يقصد التراب فيتمسّح به، وفي الجامع عن الخليل: التيمّم يجري مجرى التوخي تقول: تيمم أطيب ما عندك فأطعمنا منه، أي: توخّاه وأجاز أن يكون التيمّم بمعنى التعمّد والقصد وهذا الاسم كثر حتى صار اسماً للتمسّح بالتراب، قال الفراء: ولم أسمع يممّت بالتخفيف، وفي التهذيب لأبي منصور: التيمّم التعمّد وهو ما ذكره البخاري في التفسير في سورة

(1) تفعل من الأم وهو لغة: مطلق القصد، واصطلاحاً: قصد الصعيد بصفة مخصوصة، قال ابن رسلان: لوجود معنى القصد في التيمم اتفق فقهاء الأمصار على وجوب النية فيه إلا ما حكى عن الأوزاعي، كذا في «الأوجز».

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: 6].

المائدة ورواه ابن أبي حاتم وابن المنذر عَنْ سُفْيَانَ، وفي اصطلاح الشرع قصد الصعيد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة وهو مسح اليدين والوجه لاستباحة الصلاة وامثال الأمر، والأصل في شرعيته: الكتاب وهو قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: 43]، والستة وهي أحاديث الباب وغيره، والإجماع على جوازه للحدث وللجنابة أيضًا وخالف فيه عمر بن الخطاب وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والنخعي والأسود كما نقله ابن حزم وقد ذكروا رجوعهم عَنْ هَذَا، وهو فضيلة من خصائص هذه الأمة وليس لغيرها من الأمم، واختلف فيه هل هو عزيمة أو رخصة؟ وفصل بعضهم فَقَالَ: هو لعدم الماء عزيمة وللعذر رخصة.

قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بَلَا وَآوَا كَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ وَوَجْهَهُ أَنَّهُ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ مَا بَعْدَهُ وَالْمَعْنَى (قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى) فِي شَأْنِ التَّيَمُّمِ هَذِهِ الْآيَةُ، وَأَمَّا فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ فَبَوَّأَ الْعُطْفَ عَلَى التَّيَمُّمِ وَالْمَعْنَى هَذَا الْكِتَابُ فِي بَيَانِ التَّيَمُّمِ وَبَيَانِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَفِي رِوَايَةٍ: تَعَالَى بَدَلَ عَزَّ وَجَلَّ.

(﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾) أَي: فَلَمْ يَتِمَكَّنُوا مِنْ اسْتِعْمَالِهِ إِذِ الْمَنْعُ مِنْهُ كَالْمَفْقُودِ (﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا﴾) أَي: شَيْئًا مِنْ وَجْهِ الْأَرْضِ (﴿طَيِّبًا﴾) أَي: طَاهِرًا قَالَ الْأَصْمَعِيُّ الصَّعِيدُ وَجْهُ الْأَرْضِ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ أَي: مَصْعُودٌ عَلَيْهِ وَحَكَاهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ كَذَلِكَ قَالَهُ الْخَلِيلُ وَثَعْلَبُ، وَفِي الْجُمُحَرَةِ هُوَ التَّرَابُ الَّذِي لَا يَخَالُطُهُ رَمْلٌ وَلَا سَنَحٌ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَقِيلَ: هُوَ الطَّاهِرُ مِنْ وَجْهِ الْأَرْضِ وَقَالَ الزَّجَّاجُ فِي الْمَعَانِي الصَّعِيدُ وَجْهُ الْأَرْضِ وَلَا يَبَالِي أَكَانَ فِي الْمَوْضِعِ تَرَابٌ أَمْ لَا لِأَنَّ الصَّعِيدَ لَيْسَ اسْمًا لِلتَّرَابِ إِنَّمَا هُوَ وَجْهُ الْأَرْضِ تَرَابًا كَانَ أَوْ صَخْرًا لَا تَرَابَ عَلَيْهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَنُصِصَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: 40] فَأَعْلَمَكَ أَنَّ الصَّعِيدَ يَكُونُ زَلَقًا وَعَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ الصَّعِيدَ الْأَرْضُ الَّتِي لَا نَبَاتَ فِيهَا وَلَا شَجَرَ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ مَعْنَى الطَّيِّبِ الطَّاهِرُ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: الطَّيِّبُ النَّظِيفُ وَقِيلَ: الْحَلَالُ، وَقِيلَ: الطَّيِّبُ مَا تَسْتَطِيعُ النَّفْسُ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ الطَّاهِرُ.

(﴿فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾) كَذَا فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةٍ وَهِيَ تَعَيَّنَ أَنَّهَا

1 - باب

334 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ،

آية المائدة لأنه ليست في آية النساء لفظة منه، وقد وقع في رواية أبي ذر بدون لفظة منه لكن إخراج البخاري حديث الباب في تفسير سورة المائدة يؤيد الرواية الأولى وقد أيد ذلك أيضًا رواية عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم في هذا الحديث بلفظ: فنزلت: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ إلى قوله: ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: 6]، ووقع في رواية النسفي، وعبدوس، والحموي، والمستملي (فإن لم تجدوا)، قَالَ القاضي عياض في المشارق: رواية ﴿فَلَمْ تَجِدُوا﴾ هي الصواب لأن التلاوة هكذا.

1 - باب

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ) القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) رضي الله عنها رواة هذا الإسناد كلهم مدنيون إلا شيخ البخاري وقد أخرج متنه المؤلف في النكاح، وفي فضل أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي التفسير والمحارِبين أيضًا وأخرجه مسلم في الطهارة والنسائي فيه، وفي التفسير أيضًا.

(قَالَتْ) أي: أنها قالت: (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية مع النَّبِيِّ ﷺ في بَعْضِ أَسْفَارِهِ) قَالَ ابن عبد البر في التمهيد: يقال إنه كان في غزوة بني المصطلق، وجزم بذلك في كتابه الاستذكار، وورد ذلك عَنْ ابن سعد وابن حبان.

وغزوة بني المصطلق هي غزوة المريسيع التي كان فيها قصة الإفك، قَالَ أبو عبيد البكري في حديث الإفك: فانقطع عقد لها من جزع ظفار فحبس الناس ابتغاؤه، وقال ابن سعد: خرج رسول الله ﷺ إلى المريسيع يوم الإثنين لليلتين خلتا من شعبان سنة خمس ورجحه أبو عبد الله في الإكليل وقال البخاري عن إسحاق: سنة ست، وقال عن موسى بن عقبة: سنة أربع، وزعم ابن الجوزي: أَنَّ

حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ

ابن حبيب قَالَ: سقط عقدها في السنة الرابعة في غزوة ذات الرقاع، وفي غزوة بني المصطلق قصة الإفك، قَالَ محمود الْعَيْنِي: يعارض هذا ما رواه الطبراني: أَنَّ الإفك قبل التيمم قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ حَمَادٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدِ الرَّازِي، نَا سلمة بن الفضل، وإبراهيم بن المختار، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عباد بن عبد الله بن الزبير، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا كَانَ مِنْ أَمْرِ عَقْدِي مَا كَانَ وَقَالَ أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا: خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة أخرى فسقطت أَيْضًا عَقْدِي حَتَّى حَبَسَ النَّاسُ عَلَيَّ التَّمَاسَةَ طَلَعَ الْفَجْرُ فَلَقِيتُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ مَا شَاءَ اللَّهُ وَقَالَ: يَا بِنْتُ فِي كُلِّ سَفَرٍ تَكُونِينَ عَنَاءً وَبِلَاءً لَيْسَ مَعَ النَّاسِ مَاءٌ فَأَنْزَلَ اللَّهُ الرِّخْصَةَ فِي التَّيْمَمِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّكَ مَا عَلِمْتَ لِمَبَارَكَةٍ وَإِسْنَادِ حَسَنٍ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: إِسْنَادُهُ مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدِ الرَّازِي وَفِيهِ مَقَالٌ، ثُمَّ إِنَّ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ اسْتَبْعَدَ سَقُوطَ الْعَقْدِ فِي الْمَرِيسِيِّ قَالَ: لِأَنَّ الْمَرِيسِيَّ مِنْ نَاحِيَةِ مَكَّةَ بَيْنَ قُدَيْدٍ وَالسَّاحِلِ وَهَذِهِ الْقِصَّةُ كَانَتْ مِنْ نَاحِيَةِ خَيْبَرَ لِقَوْلِهَا فِي الْحَدِيثِ.

(حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ) وهما بين المدينة وخيبر كما جزم به النَّوَوِيُّ، وما جزم به مخالف لما جزم به ابن التين فإنه قَالَ: البیداء هي ذو الحليفة بالقرب من المدينة من طريق مكة، قَالَ: وذات الجيش وراء ذي الحليفة، وقال أبو عبيد البكري في معجمه: البیداء أدنى إلى مكة من ذي الحليفة، ثم ساق حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ثم ساق حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بيداؤكم هذه التي تكذبون فيها ما أهل رسول الله ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ الْحَدِيثِ، قَالَ: والبیداء هو الشرف الذي قدام ذي الحليفة في طريق مكة، وقال أَيْضًا: ذات الجيش من المدينة على بريد، قَالَ: وبينها وبين العقيق سبعة أميال، العقيق من طريق مكة لا من طريق خيبر فاستقام ما قَالَ ابن التين، ويؤيده أَيْضًا ما رواه الحميدي في مسنده، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: ثنا هشام بن عروة، عَنْ أَبِيهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ فِيهِ: إِنَّ الْقِلَادَةَ سَقَطَتْ لَيْلَةَ الْأَبْوَاءِ انْتَهَى.

والأبواء: بين مكة والمدينة، وفي رواية علي بن مسهر في هذا الحديث عَنْ هِشَامٍ قَالَ: وَكَانَ ذَلِكَ الْمَكَانَ يَقَالُ لَهُ: الصَّلْصُلُ رواه جعفر الفريابي في كتاب الطهارة له وابن عبد البر من طريقه.

انْقَطَعَ عِقْدُ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التِّمَاسِيهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ وَلَيَسُوا عَلَى مَاءٍ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَقَالُوا: أَلَا تَرَى مَا صَنَعْتَ عَائِشَةُ؟ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسِ وَلَيَسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضِعُ رَأْسِهِ عَلَى فَخْذِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ: حَبَسَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ، وَلَيَسُوا.....

والصلصل: بصادين مهملتين ولا ميين أولاهما ساكنة قال البكري: هو جبل عند ذي الحليفة كذا ذكره في في حرف الصاد المهملة، ووهم⁽¹⁾ مُغْلَطَاي في فهم كلامه، فزعم: أنه ضبطه بالضاد المعجمة وقلده في ذلك بعض الشراح وتصرف فيه فزاده وهما على وهم، وعرف من تضافر هذه الروايات تصويب ما قاله ابن التين واعتمد بعضهم في تعدد السفر على رواية للطبراني صريحة في ذلك، والله أعلم، وكلمة أو في قولها أو بذا الجيش للشك من عائشة رضي الله عنها.

(انْقَطَعَ عِقْدُ لِي) بكسر العين وسكون القاف أي قلادة لي وهو كل ما يعقد ويرتق في العنق، وذكر السفاسقي: أن ثمنه كان يسيرًا، وقيل: كان ثمنه اثني عشر درهما، ووقع في التفسير من رواية عمر بن الحارث: سقطت قلادة لي بالبيداء ونحن داخلون المدينة فأناخ النبي ﷺ ونزل وهذا مشعر بأن ذلك كان عند قربهم من المدينة، (فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التِّمَاسِيهِ) أي: لأجل طلبه وسيأتي أن المبعوث في طلبه أسيد بن حضير وغيره.

(وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ وَلَيَسُوا عَلَى مَاءٍ) وليس معهم ماء كذا في رواية الأكثرين وسقطت الجملة الثانية وهي قولها وليس معهم ماء عند أبي ذر هنا.

(فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ) رضي الله عنه (فَقَالُوا) له: (أَلَا تَرَى مَا صَنَعْتَ عَائِشَةُ؟) رضي الله عنها.

(أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسِ) بالجر عطفًا على رسول الله ﷺ.

(وَلَيَسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ) أسند الفعل إليها لأنه كان بسببها.

(فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه (وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضِعُ رَأْسِهِ عَلَى فَخْذِي) بالذال المعجمة (قَدْ نَامَ، فَقَالَ: حَبَسَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَ) حبست (النَّاسُ وَلَيَسُوا

(1) مغلطاي: هو صاحب التلويع في الحديث.

(2) بهمة الاستفهام.

عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخْذِي، «فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التِّيمُّمِ.....»

عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ) فَقَالَ: حبست الناس في فلاة، أي: لأجلها كما وقع في رواية عمرو بن الحارث: وفي كل مرة تكونين عناء كما في رواية الطبراني، وإنما لم تقل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فعاتبني أنني قسمته باسمه لأن قضية الأبوة الحنوّ والشفقة وما وقع من العتاب بالقول والتأديب بالفعل لما كان مغايرًا لذلك أنزلته منزلة الأجنبي فلم تقل أبي.

(وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي) بضم العين وكذلك جميع ما هو حسي كالطعن بالرمح وأما المعنوي كالطعن في النسب فيقال فيه يطعن بالفتح هذا هو المشهور فيهما وحكي الفتح فيهما معًا كذا في المطالع وحكى صاحب الجامع الضمّ فيهما.

(بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي) وهي الشاكلة.

(فَلَا يَمْنَعُنِي) وفي رواية: فما يمنعي (مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخْذِي، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَصْبَحَ) أي: دخل في الصباح، وعند المؤلف في فضل أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فنام حتى أصبح والمعنى فيهما متقاربان لأنّ كلا منهما يدلّ على أنّ قيامه من نومه كان عند الصباح، ويقال ليس المراد بقوله: حتى أصبح بيان غاية النوم إلى الصباح بل بيان غاية فقد الماء إلى الصباح، لأنّه قيد قوله حتى أصبح بقوله: (على غير ماء) أي: آل أمره إلى أن أصبح على غير ماء، لأنّ إثبات الفعل على وصف أو حال دون الإثبات المطلق وهو متعلّق بquam وأصبح على سبيل التنازع.

(فَأَنْزَلَ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ (آيَةَ التِّيمُّمِ) قَالَ ابن العربي: هذه معضلة ما وجدت لدائها من دواء لأنّا لا نعلم أيّ الآيتين عَنْتْ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وقال ابن بطال: هي آية النساء أو آية المائدة.

وقال القرطبي: هي آية النساء ووجهه بأنّ آية المائدة تسمّى: آية الوضوء

فَتَيَمَّمُوا»، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِيرِ: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ،

وليس في آية النساء ذكر فينتجه تخصيصها بآية التيمم، وأورد الواحد في أسباب النزول هذا الحديث عند ذكر آية النساء أيضًا، وقال السفاسقي كلامًا طويلًا ملخصه أنّ الوضوء كان لازماً لهم وآية التيمم إمّا المائدة وإمّا النساء وهما مدنيتان ولم يكن صلاة قبل إلا بوضوء، فلما نزلت آية التيمم لم يذكر الوضوء لكونه متقدماً متلوّاً لأنّ حكم التيمم هو الطارئ على الوضوء، وقيل: يحتمل أن يكون نزل أولاً وهو فرض الوضوء ثم نزل عند هذه الواقعة آية التيمم وهي تمام الآية يعني قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ الآية [المائدة: 6].

ويحتمل أن يكون الوضوء بالسنة لا بالقرآن ثم أنزلا معاً فعبّرت عائشة رضي الله عنها بالتيمم أو كان هو المقصود، وقال محمود العيني: لو وقف هؤلاء على ما ذكره أبو بكر الحميدي في جمعه في حديث عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها فذكر الحديث، وفيه فنزلت: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ إلى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: 6] لما احتاجوا إلى هذا الترخيص.

(فَتَيَمَّمُوا) يحتمل أن يكون بلفظ الماضي أي: فتييم الناس بعد نزول الآية، ويحتمل أن يكون بلفظ الأمر، حكاية لبعض الآيات بياناً لقوله آية التيمم أو بدلاً أي أنزل الله: ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: 43].

(فَقَالَ) وفي رواية قال: (أُسَيْدُ) بضم الهمزة وفتح المهملة مصغر أسد (ابْنُ الْحَضِيرِ) بضم المهملة وفتح المعجمة، وبالألف واللام الوصفية الأوسي الأنصاري، أي: الأشهلي أبو يحيى، أحد النقباء ليلة العقبة الثانية، مات بالمدينة سنة عشرين، وحمل عمر رضي الله عنه جنازته مع من حمل وصلى عليه ودفن بالبقيع، وإنما قال ما قال دون غيره لأنّه كان رأس المبعوثين في طلب العقد الذي ضاع.

(مَا هِيَ) أي: البركة التي حصلت للمسلمين برخصة التيمم.

(بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ) أي: كثرة خيركم (يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ) بل هي مسبوقة بغيرها من البركات والمراد بآل أبي بكر نفسه وأهله وأتباعه، والقرينة الحالية والمقالية تدلان على أنّ قوله هي يرجع إلى البركة وإن لم يمض ذكرها، وفي رواية عمرو

قَالَتْ: فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَأَصْبَنَا الْعِقْدَ تَحْتَهُ⁽¹⁾.

ابن الحارث لقد بارك الله للناس فيكم، وفي تفسير إسحاق البستي من طريق ابن أبي مليكة عنها أن النبي ﷺ قَالَ لَهَا: «ما كان أعظم بركة قلادتك». وفي رواية هشام بن عروة الآتية في الباب الذي يليه: «فوالله ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله للمسلمين فيه خيراً» وفي النكاح من هذا الوجه: «إلا جعل الله لك منه مخرجاً وجعل للمسلمين منه بركة»، وهذا يشعر أن هذه القصة كانت بعد قصة الإفك فيقوى قول من ذهب إلى تعدد ضياع العقد، وممن جزم بذلك مُحَمَّد بن حبيب الإخباري فَقَالَ: سقط عقد عائشة في غزوة ذات الرقاع، وفي غزوة بني المصطلق، وقد اختلف أهل المغازي في أيّ هاتين الغزاتين كانت أولاً، فَقَالَ الداوودي: كانت قصّة التيمم في غزوة الفتح ثم تردّد في ذلك، وقد روى ابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ التيمم لم أدر كيف أصنع، الحديث فهذا يدل على تأخرها عن غزوة بني المصطلق، لأنّ إسلام أبي هريرة كان في السنة السابعة وهي بعدها بلا خلاف، وسيأتي في المغازي إن شاء الله تعالى أنّ الْبُخَارِيّ يرى أنّ غزوة ذات الرقاع كانت بعد قدوم أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقدمه كان وقت إسلام أبي هريرة، وممّا يدلّ على تأخر القصة أيضاً عَنْ قصّة الإفك ما رواه الطبراني من طريق عبّاد بن عبد الله بن الزبير عَنْ عَائِشَةَ وقد تقدّم ذكره عَنْ قريب، (قَالَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (فَبَعَثْنَا) أي: أثّرنا (الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ) راكبة (عَلَيْهِ) حالة السّير مع أسيد بن حضير.

(فَأَصْبَنَا) وفي رواية فوجدنا (الْعِقْدَ تَحْتَهُ) وهذا ظاهر في أنّ الذين توجّهوا في طلبه أولاً لم يجدوه، وفي رواية عروة في الباب الذي يليه: فبعث رسول الله ﷺ رجلاً فوجدها، أي: القلادة، وللمؤلف في فضل عائشة من هذا الوجه، وكذا لمسلم: فبعث ناساً من أصحابه في طلبها، ولأبي داود: فبعث أسيد بن حضير وناساً معه، وطريق الجمع بين هذه الروايات: أنّ أسيد كان رأساً

(1) أطرافه 336، 3672، 3773، 4583، 4607، 4608، 5164، 5250، 5882، 6844،

6845 - تحفة 17519 - 1/91.

أخرجه مسلم في الحيض باب التيمم رقم (367).

من بعث لذلك كما ذكر أولاً فلذلك سَمِّي في بعض الروايات دون غيره وكذا أسند الفعل إلى واحد منهم وهو المراد به، وكأنَّهم لم يجدوا العقد أولاً فلما رجعوا ونزلت آية التيمُّم وأرادوا الرحيل وأثاروا البعير وجده أُسَيْدُ بن حضير فعلى هذا فقوله في رواية عروة الآتية فوجدها أي: بعد جميع ما تقدَّم من التفثيش وغيره، وقال النَّوَوِيُّ: يحتمل أن يكون فاعل وجدها هو النَّبِيُّ ﷺ، وقد بالغ الداودي في توهيم رواية عروة، ونقل عن اسماعيل القاضي: أنَّه حمل الوهم فيها على عبد الله بن نمير، وقد بان بما ذكر من الجمع بين الروايتين أن لا تخالف بينهما ولا وهم، وفي الحديثين اختلاف آخر وهو قول عائشة: انقطع عقد لي وقالت في رواية عمرو بن الحارث: سقطت قلادة لي.

وفي رواية عروة الآتية عنها: أنَّها استعارت قلادة من أسماء تعني أختها فهلكت، أي: ضاعت، والجمع بينهما أنَّ إضافة القلادة إلى عائشة لكونها في يدها وتصرفها وإلى أسماء لكونها ملكها لتصريح عائشة في رواية عروة: بأنَّها استعارتها منها، وهذا كله بناء على اتحاد القصة وقد جنح المؤلف رحمه الله في التفسير إلى تعدُّدها حيث أورد حديث الباب في تفسير المائدة، وحديث عروة في تفسير النساء فكان نزول آية المائدة بسبب عقد عائشة وآية النساء بسبب قلادة أسماء وما تقدَّم من اتحاد القصة أظهر.

فائدة:

وقع في رواية عمار عند أبي داود وغيره في هذه القصة: أنَّ العقد المذكور كان من جزع ظفار وكذا وقع في قصة الإفك كما سيأتي في موضعه، والجزع: بفتح الجيم وسكون الزاي خرز يمني، وظفار: مدينة تقدم ذكرها في باب الطيب للمرأة عند غسلها من المحيض.

وفي الحديث فوائد:

منها: جواز الإقامة في المكان الذي لا ماء فيه وسلوك الطريق الذي لا ماء فيها كما قيل، وفيه نظر لأنَّ المدينة كانت قريبة منهم وهم على قصد دخولها، ويحتمل أن النَّبِيَّ ﷺ لم يعلم بعدم الماء مع الركب وإن كان قد علم بأنَّ المكان لا ماء فيه، ويحتمل أن يكون معنى قوله: ليس معهم ماء، أي: للوضوء، وأمَّا

ما يحتاجون إليه للشرب فيحتمل أن يكون كان معهم .

ومنها : شكوى المرأة إلى أبيها وإن كان لها زوج وإنما شكوا أبا بكر رضي الله عنه لكون النبي ﷺ كان نائماً وكانوا لا يوقظونه كذا قالوا ويجوز أن يكون شكواهم إلى أبي بكر رضي الله عنه دون النبي ﷺ خوفاً على خاطر النبي ﷺ من تغييره عليها .

ومنها : جواز نسبة الفعل إلى من كان سبباً فيه لقولهم ألا ترى ما صنعت؟ يعني عائشة .

ومنها : جواز دخول الرجل على ابنته وإن كان زوجها عندها إذا علم رضاه بذلك ولم يكن حالة مباشرة .

ومنها : جواز تأديب الرجل ابنته ولو كانت متزوجة كبيرة خارجة عن بيته ويلتحق بذلك تأديب من له تأديبه ولو لم يأذن له الإمام .

ومنها : استحباب الصبر لمن ناله ما يوجب الحركة إذا كان يحصل به التشويش لنائم وكذا المصلي وقارئ ومشتغل بعلم .

ومنها : الاستدلال على الرخصة في ترك التهجد في السفر إن ثبت أن التهجد كان واجباً عليه .

ومنها : أن طلب الماء لا يجب إلا بعد دخول الوقت لقوله في رواية عمرو ابن الحارث وحضرت الصلاة فالتمس الماء .

ومنها : أن الوضوء كان واجباً عليه قبل نزول آية الوضوء ولهذا استعظموا نزولهم على غير ماء ووقع من أبي بكر رضي الله عنه في حق عائشة رضي الله عنها ما وقع ، وقال ابن عبد البر معلوم عند جميع أهل المغازي أنه ﷺ لم يصل منذ فرضت عليه الصلاة إلا بوضوء ولا يدفع ذلك إلا معاند أو جاهل ، فإن قيل إذا كان الأمر كذلك فما الحكمة في نزول آية الوضوء مع تقدم العمل به .

فالجواب : أنه ليكون فرضيته ثابتة بالتنزيل ويحتمل أن يكون أول آية الوضوء نزل قديماً فعملوا به ثم نزلت بقيتها وهو ذكر التيمم في هذه القصة وإطلاق آية التيمم على هذا من إطلاق الكل على البعض لكن رواية عمرو بن

الحارث عَنْ عبد الرحمن بن القاسم في هذا الحديث فنزلت: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: 6] تدلّ على أَنَّ الآية نزلت جميعها في هذه القصة، ويقال: كان الوضوء ثابتا بالسنة لا بالقرآن أولا، ثم أنزلا معًا فعبّرت عائشة بالتيمم إذ كان هو المقصود.

ومنها: وجوب النية في التيمم لأنّ معنى تيمّموا اقصدوا وهو قول فقهاء الأعصار إلا الأوزاعي وزفر.

ومنها: أنّه يستوي فيه الصحيح والمريض والمحدث والجنب ولم يختلف فيه علماء الأمصار بالحجاز والعراق والشام والمشرق والمغرب، وقد كان عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقولان الجنب لا يطهره إلا الماء لقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطْهَرُوا﴾ [المائدة: 6] وقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: 43] وذهب إلى أَنَّ الجنب لم يدخل في المعنى المراد بقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَجَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: 6] ولم يتعلق بقولهما أحد من الفقهاء للأحاديث الواردة الثابتة في تيمّم الجنب.

ومنها: جواز التيمم في السفر وهذا أمر مجمع عليه، واختلفوا في الحضر فذهب مالك وأصحابه إلى أنّ التيمم في الحضر والسفر سواء إذا عدم الماء أو تعذّر استعماله لمرض أو خوف شديد أو خوف خروج الوقت، قال أبو عمر هذا كلّ قول أبي حنيفة ومحمد، وقال الشافعي لا يجوز للحاضر الصحيح أن يتيمّم إلا أن يخاف التلف وبه قال الطبري، وقال أبو يوسف زفر لا يجوز التيمم في الحضر لا لمرض ولا لخوف خروج الوقت، وقال الشافعي أيضًا والليث والطبري: إذا عدم الماء في الحضر مع خوف فوت الوقت الصحيح والسقيم يتيمم ويصلي ويعيد، وقال عطاء بن أبي رباح: لا يتيمم المريض إذا وجد الماء ولا غير المريض انتهى قول أبي عمر.

وقال محمود العَيْنِيّ قوله هذا كلّ قول أبي حنيفة غير صحيح فإنّ عنده لا يجوز التيمم لأجل خوف فوت الوقت.

ومنها: جواز السفر بالنساء في الغزوات وغيرها عند الأمن عليهن فإذا

335 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ح قَالَ: وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ

النَّضْرِ،

كانت لواحد نساء فله أن يسافر مع أيتها شاء، ويستحب أن يقرع بينهما فمن خرجت قرعتها أخرجها معه، وعند مالك والشافعي وأحمد القرعة واجبة.

ومنها: جواز اتخاذ النساء الحلي واستعمال القلادة تجملاً لأزواجهن.

ومنها: حرمة المال الحلال وإن قلّ فلا يضيّعه ألا ترى أن العقد كان ثمنه اثني عشر درهماً.

ومنها: جواز حفظ المال وإن أدى إلى عدم الماء في الوقت.

ومنها: جواز الاستعارة وجواز السفر بالعارية عند إذن صاحبها.

ومنها: جواز وضع الرجل رأسه على فخذ امرأته.

ومنها: جواز احتمال المشقة لأجل المصلحة لقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله ﷺ، ومنها فضيلة عائشة وأبيها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وتكرار البركة منها.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ) بكسر المهملة وخفة النون العَوْقِيّ بفتح العين المهملة والواو وبالقاف الباهلي البصري قد مرّ في أول كتاب العلم تفرد به البُخَارِيُّ وزاد الأصيلي هو العَوْقِي، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية أَخْبَرَنَا (هُشَيْمٌ) بضم الهاء وفتح الشين المعجمة وسكون المثناة التحتية هو ابن بشير بصيغة التكبير الواسطي أبو معاوية وكنيته بشير أبو حازم بالمعجمة وبالزاي جاء رجل من العراق فذاكر مالكا، الحديث فَقَالَ مالك وهل بالعراق أحد يحسن يحدث إلا ذاك الواسطي يعني هشيمًا وهو أحد أئمة الحديث، وقال ابن عون مكث هشيم يصلي الفجر بوضوء العشاء قبل أن يموت بعشر سنين مات سنة ثلاث وثمانين ومائة ببغداد.

(ح) إشارة إلى التحويل من إسناد إلى آخر يعني يروي البُخَارِيُّ عَنْ هُشَيْمٍ بواسطة شيخين أحدهما مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ والآخر سعيد بن النَّضْرِ حيث (قَالَ) أَي: البُخَارِيُّ (وَحَدَّثَنِي) بالإنفراد وفي رواية وحَدَّثَنَا بالجمع (سَعِيدُ بْنُ النَّضْرِ) بفتح النون وسكون المعجمة أبو عثمان البغدادي مات بآمل جيحون سنة أربع

قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ هُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ الْفَقِيرُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُعْطِيَتْ خُمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي:

وثلاثين ومائتين، (قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ) المذكور سابقًا، (قَالَ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ) بفتح المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية وبالراء ابن أبي سَيَّار وردان بفتح الواو وسكون الراء أبو الحكم بفتح الكاف العَنْزِيّ الوَسْطِي مات بواسط سنة اثنتين وعشرين ومائة، واتفقوا على توثيق سَيَّار وأخرج له الأئمة الستة وغيرهم وقد أدرك بعض الصحابة لكن لم يلق أحدا منهم فهو من كبار أتباع التابعين، ولهم شيخ آخر يقال له سَيَّار لكنّه تابعي شاميّ أخرج له الترمذي وذكره ابن حبان في الثقات قد رَوَى معنى حديث الباب عَنْ أَبِي أَمَامَةَ وَلَمْ يَنْسَبْ فِي الرِّوَايَةِ كَمَا لَمْ يَنْسَبْ سَيَّارُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَرَبَّمَا لَمْ يَمَيِّزْ بَيْنَهُمَا مِنْ لَا وَقُوفَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَيَتَوَهَّمُ أَنَّ فِي الْإِسْنَادِ اخْتِلَافًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ) من الزيادة (هُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ) كما زيد في رواية (الْفَقِيرُ) ضَدَّ الْغَنِيِّ أَبُو عَثْمَانَ الْكُوفِيُّ أَحَدُ مَشَايِخِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقِيلَ لَهُ: الْفَقِيرُ لِأَنَّهُ كَانَ يَشْكُو فَقَارَ ظَهْرِهِ وَلَمْ يَكُنْ فَقِيرًا مِنَ الْمَالِ وَفِي الْمَحْكَمِ رَجُلٌ فَقِيرٌ مَكْسُورٌ فَقَارَ ظَهْرِهِ وَيُقَالُ لَهُ الْفَقِيرُ بِالتَّشْدِيدِ أَيْضًا، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وَفِي رِوَايَةِ حَدَّثَنَا (جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْوَحْيِ، وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَوَسْطِيِّ وَبَغْدَادِيِّ وَكُوفِيِّ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الصَّلَاةِ، وَفِي الْحَسَنِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ وَالنَّسَائِيُّ فِي الطَّهَارَةِ بِتَمَامِهِ، وَفِي الصَّلَاةِ بَعْضُهُ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ⁽¹⁾: «أُعْطِيَتْ خُمْسًا») أَي: خُمْسُ خِصَالٍ (لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي) ظَاهِرُهُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْخُمْسِ الْمَذْكُورَاتِ لَمْ تَكُنْ لِأَحَدٍ قَبْلَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ وَلَا يَعْتَرِضُ بِأَنَّ نَوْحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مَبْعُوثًا إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ بَعْدَ الطُّوفَانِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا مَعَهُ وَقَدْ كَانَ مَرْسَلًا إِلَيْهِمْ، لِأَنَّ هَذَا الْعُمُومَ لَمْ يَكُنْ فِي أَصْلِهِ بَعَثُهُ وَإِنَّمَا اتَّفَقَ بِالْحَادِثِ الَّذِي وَقَعَ وَهُوَ انْحِصَارُ الْخَلْقِ فِي الْمَوْجُودِينَ بَعْدَ هَلَاكِ سَائِرِ النَّاسِ، وَأَمَّا نَبِينَا ﷺ فَعُمُومُ رِسَالَتِهِ مِنْ أَصْلِ الْبَعْثَةِ فَثَبَّتَ اخْتِصَاصَهُ بِذَلِكَ، وَأَمَّا قَوْلُ أَهْلِ الْمَوْقِفِ لِنُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا صَحَّ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: أَنْتَ أَوَّلُ رَسُولٍ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ عُمُومُ بَعَثَتِهِ بَلْ إِثْبَاتُ

(1) بَيَّنَّ وَفِي رِوَايَةِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ إِنْ ذَلِكَ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ وَهِيَ آخِرُ غَزَوَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

نُصِرْتُ بِالرُّغْبِ

أولية إرساله ، وعلى تقدير أن يكون مراد فهو مخصوص بتنصيبه سبحانه وتعالى في عدة آيات على أن إرسال نوح عَلَيْهِ السَّلَام كان إلى قومه ولم يذكر أنه أرسل إلى غيرهم ، واستدلّ بعضهم لعموم بعثته بكونه دعا على جميع من في الأرض فأهلكوا بالغرق إلّا أهل السفينة ولو لم يكن مبعوثاً إليهم لما أهلكوا لقوله تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: 15] ، وقد ثبت أنه أوّل الرسل ، وأجيب : بجواز أن يكون غيره أرسل إليهم في أثناء مدة نوح عَلَيْهِ السَّلَام وعلم نوح عَلَيْهِ السَّلَام : بأنهم لم يؤمنوا فدعا على من لم يؤمن من قومه وغيرهم ، وهذا جواب حسن لكن لم ينقل أنه نبي في زمن نوح عَلَيْهِ السَّلَام غيره .

ويحتمل أن يكون دعاء قومه إلى التوحيد بلغ بقيّة الناس فتمادوا على الشرك فاستحقوا العقاب وإلى هذا نحا ابن عطية في تفسير سورة هود قَالَ : وغير ممكن أن نبوته لم تبلغ القريب والبعيد لطول مدّته .

ويحتمل أن يكون معنى الخصوصية لنبينا ﷺ في ذلك بقاء شريعته إلى يوم القيامة ونوح غيره بصدد أن يبعث نبي في زمانه أو بعده فينسخ شريعته ، وقال القشيري توحيد الله تعالى يجوز أن يكون عامّاً في حقّ بعض الأنبياء عَلَيْهِ السَّلَام وإن كان التزام فروع شريعته ليس عامّاً لأنّ منهم من قاتل غير قومه على الشرك ولو لم يكن التوحيد لازماً لهم لم يقاتلهم .

وقال الحافظ العسقلاني : ويحتمل أنه لم يكن في الأرض عند إرسال نوح إلّا قوم نوح فبعثته خاصّة لكونها إلى قومه فقط لعدم وجود غيرهم لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن مبعوثاً إليهم .

وقال محمود العيني : وعندي جواب آخر وهو أنّ الطوفان لم يرسل إلّا على قومه الذين هو فيهم انتهى ، وقال الداوودي معنى قوله لم يعطهنّ أحد غيري لم يجتمع لأحد قبله لأنّ نوحاً عَلَيْهِ السَّلَام بعث إلى كافة الناس وأمّا الأربع فلم يُعْطَ أحد واحد منهن انتهى ، وكأنّه نظر في أوّل الحديث وغفل عن آخره لأنّه نصّ ﷺ على خصوصيته بهذه أيضًا لقوله وكان النبيّ يبعث إلى قومه خاصة وفي رواية مسلم وكان كلّ نبي .

(نُصِرْتُ) على صيغة المجهول (بِالرُّغْبِ) وزاد أبو أمامة يقذف في قلوب

مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا،

أعدائي أخرجه أحمد وهو بضم الراء وسكون العين الخوف وقرأ ابن عامر والكسائي وأبو جعفر ويعقوب بضم العين يقال رَعِبَ الرجل أَرَعِبَهُ رَعْبًا أي: ملأته خوفًا، ولا يقال أَرَعِبْتَهُ كذا ذكره أبو المعالي، وحكى عَنْ ابن طلحة أَرَعِبْتَهُ وَرَعِبْتُهُ فهو مُرْعَبٌ ومرعوب وفي المحكم فهو رَعِيبٌ ورَعِبَهُ ترعيبًا وترعابًا فرَعِبَ، وفي الجامع للقزاز: رعبته فأنا راعب ويقال رُعِيبٌ فهو مرعوب والاسم الرعب بالضم، وفي الموعب لابن التبانِي رجل رَعِبَ ومُرْتَعِبٌ وقد رُعِبَ ورُعِبَ (مَسِيرَةَ شَهْرٍ)⁽¹⁾ جعل الغاية شهرًا، لأنّه لم يكن بين بلده وبين أحد من أعدائه أكثر منه وهذه الخصوصية حاصلة له على الإطلاق حتّى لو كان وحده بغير عسكر وهل هي حاصلة لأمتّه من بعده أيضًا فيه احتمال، ومفهومه أنّه لم يوجد لغيره النصر بالرعب في هذه المدة ولا في أكثر منها أمّا ما دونها فلا لكن لفظ رواية عمرو بن شعيب: ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر فالظاهر منه اختصاصه به مطلقًا.

(وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا) أي: موضع سجود وهو موضع الجبهة على الأرض لا يختص السجود منها بموضع دون موضع، ويمكن أن يكون المراد من المسجد: المسجد المعروف الذي يصلي فيه القوم فإنّه لما جازت الصلاة في جميعها كانت كالمسجد في ذلك فأطلق عليها اسمه إمّا حقيقة عرفية أو أمّا مجازًا والظاهر أنّ الخصوصية هي كون الأرض محلًّا لإيقاع الصلاة بجملتها لا لإيقاع السجود فقط فإنّه لم ينقل عن الأمم الماضية أنها كانت تخصّ لسجود بموضع دون موضع كذا في المصاييح: وجعلت لي الأرض.

(وَطَهُورًا) بفتح الطاء على المشهور استدللّ به على أنّ الطهور هو المطهر لغيره، لأنّه لو كان المراد به الطاهر لم يثبت الخصوصية والحديث إنما سيق لإثباتها وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: جعلت لي كلّ أرض طيبة مسجدًا أو طهورًا، ومعنى طيبة طاهرة فلو كان معنى طهورًا للزم تحصيل الحاصل، قَالَ ابن التين: قيل المراد جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا وجعلت لغيري مسجدًا ولم تجعل طهورًا لأنّ عيسى

(1) وفي رواية السائب سيجيء إن شاء الله تعالى ونصرت شهرًا أمامي وشهرًا خلفي.

فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ

عَلَيْهِ السَّلَام كَانَ يَسِيحُ فِي الْأَرْضِ وَيُصَلِّي حَيْثُ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ كَذَا قَالَ وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ الدَّائِدِيُّ، وَقِيلَ: إِنَّمَا أُبَيِّحُ لَهُمْ فِي مَوْضِعٍ يَتَبَقُّونَ فِيهِ الطَّهَارَةَ بِخِلَافِ هَذِهِ الْأُمَّةِ فَأُبَيِّحُ لَهَا فِي جَمِيعِ الْأَرْضِ إِلَّا فِيمَا تَيَقَّنُوا نَجَاسَتَهُ، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ وَالْخَطَّابِيُّ: إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا أُبَيِّحَتْ لَهُمُ الصَّلَاةُ فِي أَمَاكِنَ مَخْصُوصَةٍ كَالْبَيْعِ وَالصَّوَامِعِ، وَيُؤَيِّدُهُ رَوَايَةُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بِلَفْظٍ: وَكَانَ مِنْ قَبْلِي إِنَّمَا كَانُوا يَصَلُّونَ فِي كُنَائِسِهِمْ وَهَذَا نَصٌّ فِي مَوْضِعِ النِّزَاعِ فَيُثَبِّتُ الْخُصُوصِيَّةَ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَحْوَ حَدِيثِ الْبَابِ وَفِيهِ: وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَحَدٌ يَصَلِّي حَتَّى يَبْلُغَ مُحَرَّابَهُ، ثُمَّ عَمُومُ ذِكْرِ الْأَرْضِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ مَخْصُوصٌ بِمَا نَهَى الشَّارِعُ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحِمَامَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ مُضْطَرَبٌ وَكَذَا ضَعَّفَهُ غَيْرُهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَصَلَّى عَلَى سَبْعَةِ مَوَاطِنَ فِي الْمَزْبَلَةِ وَالْمَجْزَرَةِ وَالْمَقْبَرَةِ وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَالْحِمَامِ وَفِي مَعَاظِنِ الْإِبِلِ وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِيُّ، ثُمَّ هَذِهِ الْخُصُوصِيَّةُ لِأُمَّتِهِ مِنْ بَعْدِهِ أَيْضًا كَمَا صَرَّحَ فِي رَوَايَةِ أَبِي أَمَامَةَ بِقَوْلِهِ: وَجَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ كُلَّهَا وَلَأُمَّتِي مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَيَشْهَدُ لَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ.

(فَأَيُّمَا رَجُلٍ) فَقَوْلُهُ أَيُّ مَبْتَدَأٍ مِضَافٌ إِلَى رَجُلٍ وَمَا كَلِمَةٌ زِيدَتْ لَزِيَادَةِ التَّعْمِيمِ، وَقَوْلُهُ: (مِنْ أُمَّتِي) صِفَةُ رَجُلٍ أَيُّ كَائِنٍ مِنْ أُمَّتِي (أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ) جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعٍ جَرَّ صِفَةَ رَجُلٍ أَيْضًا وَهَذِهِ صِبْغَةٌ عَمُومٌ يَدْخُلُ تَحْتَهَا مَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تَرَابًا وَوَجَدَ شَيْئًا مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ فَإِنَّهُ يَتِيمٌ بِهِ، وَلَا يُقَالُ هُوَ خَاصٌّ بِالصَّلَاةِ لِأَنَّا نَقُولُ لَفْظَ حَدِيثِ جَابِرٍ مُخْتَصِرٌ، وَفِي رَوَايَةِ أَبِي أَمَامَةَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ: فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَتَى الصَّلَاةَ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً وَجَدَ الْأَرْضَ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَعِنْدَ أَحْمَدَ فَعِنْدَهُ طَهُورُهُ وَمَسْجِدُهُ (فَلْيُصَلِّ) أَيُّ: بَعْدَ أَنْ يَتِيمٌ بِهِ كَمَا عَرَفَ مِمَّا تَقَدَّمَ حَيْثُ أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ وَقِيلَ مَعْنَاهُ: فَلْيَتِيمِمْ وَلْيُصَلِّ لِيَنَاسِبَ الْأَمْرَيْنِ الْمَسْجِدَ وَالطَّهُورَ فَافْهَمْ، وَهُوَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ وَالْفَاءُ فِيهِ لِكَوْنِ الْمَبْتَدَأِ مُتَضَمِّنًا لِمَعْنَى الشَّرْطِ.

(وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ) وَفِي رَوَايَةِ: الْمَغَانِمِ، وَالْغَنَائِمُ جَمْعٌ: غَنِيمَةٌ وَهِيَ مَالٌ

وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ،

حصل من الكفار بإيجاب خيل وركاب والمغانم جمع مغنم قَالَ الجوهرى
الغنيمة والمغنم بمعنى واحد.

(وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي) لَأَنَّ مِنْ قَبْلِهِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي
الْجِهَادِ أَصْلًا فَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَغَانِمٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ أُذِنَ لَهُ فِيهِ لَكِنْ كَانُوا إِذَا غَنِمُوا شَيْئًا
لَمْ يَحِلَّ لَهُمْ أَنْ يَأْكُلُوهُ وَجَاءَتْ نَارُ فَأَحْرَقَتْهُ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ أَنَّهُ خَصَّ بِالتَّصَرُّفِ فِي
الْغَنِيمَةِ بِصَرْفِهَا كَيْفَ يَشَاءُ وَالْأَوَّلُ أَصُوبٌ وَسَيَأْتِي بِسَطِ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ فِي
الْجِهَادِ.

(وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ) هِيَ سُؤَالُ فَعْلٍ الْخَيْرِ وَتَرْكُ الضَّرَرِ عَنِ الْغَيْرِ لِأَجْلِ الْغَيْرِ
عَلَى سَبِيلِ الضَّرَاعَةِ، وَذَكَرَ الْأَزْهَرِيُّ فِي تَهْذِيبِهِ عَنِ الْمُبَرِّدِ وَتَعَلَّبَ أَنَّ الشَّفَاعَةَ
الدَّعَاءُ وَالشَّفَاعَةُ كَلَامُ الشَّفِيعِ لِلْمَلِكِ عِنْدَ حَاجَةٍ يَسْأَلُهَا، وَعَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ أَنَّهُ
قَالَ: مَنْ يَشْفَعُ شَفَاعَةً حَسَنَةً، أَيُّ: مَنْ يَزِدُّادَ عَمَلًا إِلَى عَمَلٍ، وَفِي الْجَامِعِ:
الشَّفَاعَةُ الطَّلِبُ وَشَفَعْتَ لِفُلَانٍ إِذَا كَانَ مُتَوَسِّلًا بِكَ فَشَفَعْتَ لَهُ وَأَنْتَ شَافِعٌ لَهُ
وَشَفِيعٌ لَهُ هَذَا، وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: الْأَقْرَبُ أَنَّ اللَّامَ فِيهَا لِلْعَهْدِ وَالْمُرَادُ
الشَّفَاعَةُ الْعَظْمَى فِي إِرَاحَةِ النَّاسِ مِنْ هَوْلِ الْمَوْقِفِ وَلَا خِلَافَ فِي وَقُوعِهَا وَبَذَا
جَزْمِ النَّوَوِيِّ وَغَيْرِهِ، وَقِيلَ: الشَّفَاعَةُ الَّتِي اخْتَصَّ بِهَا أَنَّهُ لَا يَرُدُّ فِيمَا يَسْأَلُ،
وَقِيلَ: الشَّفَاعَةُ لَخُرُوجِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ مِنَ النَّارِ لِأَنَّ شَفَاعَةَ غَيْرِهِ
تَنْفَعُ مَنْ فِي قَلْبِهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ كَمَا قَالَه الْقَاضِي عِيَاضُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ مُرَادَةٌ
مَعَ الْأَوَّلَى كَمَا سَيَأْتِي وَاضْطِحَ فِي حَدِيثِ الشَّافِعَةِ فِي كِتَابِ الرِّقَاقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الشَّعْبِ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الشَّفَاعَةُ الَّتِي اخْتَصَّ بِهَا
الشَّفَاعَةُ لِأَهْلِ الصَّغَائِرِ وَالْكِبَائِرِ وَأَمَّا غَيْرُهُ فَيَشْفَعُ لِأَهْلِ الصَّغَائِرِ دُونَ الْكِبَائِرِ،
وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ فَأَخْرَجْتُهَا لِأَمْتِي
فَهِيَ لِمَنْ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَفِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: فَهِيَ لَكُمْ لِمَنْ شَهِدَ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّفَاعَةِ الْمُخْتَصَّةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِخْرَاجَ
مَنْ لَيْسَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ إِلَّا التَّوْحِيدُ وَهُوَ مَنْدَرَجٌ أَيْضًا فِي الشَّفَاعَةِ الْعَظْمَى، وَقَدْ
ثَبَتَ فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ ثُمَّ
أَرْجَعَ إِلَى رَبِّي فِي الرَّابِعَةِ فَأَقُولُ يَا رَبِّ ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَيَقُولُ:

وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعثَ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً⁽¹⁾.

وعزتي وجلالي لأخرجن منها من قَالَ لا إله إلا الله، ولا يعكر على ذلك ما وقع عند مسلم قبل قوله وعزتي فيقول ليس ذاك لك وعزتي، لأن المراد أنه لا يباشر الإخراج لأنه لا يحصل بشفاعته، وقيل: المراد الشفاعة في قوم استوجبوا النار فيشفع في عدم دخولهم، وقيل: في إدخال قوم الجنة بغير حساب، وقيل: في رفع الدرجات في الجنة، والله أعلم.

(وَكَانَ النَّبِيُّ) غيري (يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً) المبعوث إليهم، (وَبُعثَ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً) قومي وغيرهم من العرب والعجم، ووقع في رواية مسلم: «وبعث إلى كلٍّ أحمر وأسود» فقيل: المراد بالأحمر: العجم، وبالأسود: العرب، قيل: الأحمر: الإنس، والأسود: الجن، وعلى الأول التنصيص على الإنس من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، لأنه مرسل إلى الجميع، وأصرح الروايات في ذلك وأشملها رواية أبي هريرة عند مسلم وأرسلت إلى الخلق كافة، وهي مؤيدة لمن ذهب إلى إرساله ﷺ إلى الملائكة أيضًا كما هو ظاهر آية الفرقان: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: 1]، هذا وقد وقع عند مسلم في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بَسْتُ» فذكر الخمس المذكورة في حديث جابر: إِلَّا الشَّفَاعَةَ وَزَادَ خَصْلَتَيْنِ وَهَمَا قَوْلُهُ ﷺ: «أَعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَخَتَمَ بِي النَّبِيُّونَ» فَتَحَصَّلَ مِنْهُ وَمِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: سَبْعَ خَصَالٍ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَضَّلْنَا عَلَى النَّاسِ بَثْلًا جَعَلَتْ صَفُوفُنَا كَصَفُوفِ الْمَلَائِكَةِ وَجَعَلَتْ لَنَا الْأَرْضَ كُلَّهَا مَسْجِدًا وَتَرَبَّتْ لَنَا طَهْرًا إِذْ لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ، وَذَكَرَ خَصْلَةَ أُخْرَى: وَهَذِهِ الْخَصْلَةُ الْمُبْهَمَةُ بَيْنَهَا ابْنُ خَزِيمَةَ وَالنَّسَائِيُّ وَهِيَ: أَعْطِيتُ هَذِهِ الْآيَاتِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ كَنْزٍ تَحْتَ الْعَرْشِ لَمْ يُعْطَ مِنْهُ أَحَدٌ قَبْلِي، وَلَا يُعْطَى مِنْهُ أَحَدٌ بَعْدِي يُشِيرُ إِلَى مَا حَظَّهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أُمَّتِهِ مِنَ الْإِصْرِ وَتَحْمِيلِ مَا لَا طَاقَةَ لَهُمْ بِهِ، وَرَفَعَ الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ فَصَارَتْ الْخَصَالُ تِسْعًا.

وعند أحمد من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَعْطِيتُ أَرْبَعًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ: أَعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ وَسُمِّيتُ: أَحْمَدُ، وَجَعَلْتُ أُمَّتِي خَيْرَ

(1) طرفاه 438، 3122 - تحفة 3139 - 1/92.

أخرجه مسلم في أول كتاب المساجد ومواضع الصلاة رقم (521).

الأمم»، وذكر خصلة التراب فصارت الخصال اثني عشرة خصلة .
وعند البزار من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه : «فضّلت على الأنبياء بستّ : غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر، وجعلت أمتي خير الأمم، وأعطيت الكوثر، وإن صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم فمن دونه»، وذكر ثنتين مما تقدم، وله من حديث ابن عباس رضي الله عنهما رفعه : «فضّلت على الأنبياء بخصلتين كان شيطاني كافراً فأعانني الله فأسلم قال : ونسيت الأخرى»، وفي حديث السائب⁽¹⁾ ابن أخت النمر : «فضّلت على الأنبياء عليهم السلام أرسلت إلى الناس كافة وادخرت شفاعتي لأمتي ونصرت بالرعب شهراً أمامي وشهراً خلفي وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً وأحلّت لي الغنائم»، وإذا تأملت ما ذكر وجدت الخصال المذكورة سبع عشر خصلة ويمكن أن يوجد أكثر من ذلك لمن أمعن التتبع، وقد ذكر أبو سعيد النيسابوري في كتاب شرف المصطفى : أن عدد الذي اختص به نبينا ﷺ من بين سائر الأنبياء عليهم السلام ستون خصلة، ومن رام التفصيل من ذلك فعليه بالمواهب اللدنية للقسطلاني رحمه الله، ثم إنه لا تعارض بين هذه الروايات، لأن التنصيص على الشيء بعدد لا يدل على نفي ما عداه فإن من عنده ثلاثون درهماً صدق أن يقول عندي عشرون أو عشرة، ويجوز أن يكون الرب سبحانه وتعالى أعلمه بثلاث ثم بخمس ثم بستّ .

ومن فوائد هذا الحديث : ما قاله ابن بطال إن الحجة تلزم بالخبر كما يلزم بالمشاهدة وذلك أنّ المعجزة باقية مساعدة للخبر مثبتة له رافعة لما يخشى من آفات الأخبار وهي القرآن الباقي وخصّ الله سبحانه وتعالى نبيه ﷺ ببقاء معجزته لبقاء دعوته ووجوب قبولها على من بلغته إلى آخر الزمان .
ومنها : ما خصّه الله به من الشفاعة وهو أنّه لا يشفع في أحد يوم القيامة إلا

(1) والسائب ابن أخت النمر هو ابن يزيد بن سعيد المعروف بابن أخت النمر قيل إنه ليثي كناني وقيل : أزدي، وقيل كندي حليف بني أمية، ولد في السنة الثانية، وخرج في الصبيان إلى ثبة الوداع يتلقى النبي ﷺ مقدمه من تبوك، وشهد حجة الوداع، وذهبت به خالته وهو وجع إلى النبي ﷺ فدعا له ومسح برأسه وقال : نظرت إلى خاتم النبوة.

شَفَّعَ فِيهِ كَمَا وَرَدَ مِنْ قَالَ قُلْ تَسْمَعُ اشْفَعُ تَشْفَعُ وَلَمْ يَعْطِ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

ومنها: جواز التيمم بجميع أجزاء الأرض إذا عدم الماء وخاف فوت الصلاة سواء كان مسافرًا أو حاضرًا لقوله ﷺ: «فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ» إذ قد تدركه الصلاة في موضع من الأرض لا تراب عليها بل رمل أو حصص أو غيرهما، قَالَ الثَّوَوِيُّ: احتج به مالك وأبو حنيفة في جواز التيمم بجميع أجزاء الأرض.

وقال أبو عمر: أجمع العلماء على أن التيمم بالتراب ذي الغبار جائز. وعند مالك: يجوز بالتراب، وبالرمل، وبالحشيش، والشجر، والثلج، والمطبوخ كالجص والآجر.

وقال الثَّوَوِيُّ والأوزاعي: يجوز بكل ما كان على الأرض حتى الثلج والجمد، ونقل النقاش عن ابن علية وابن كيسان جوازه بالمسك والزعفران.

وعن إسحاق: منعه بالساج، ويجوز عندنا بالتراب، والرمل، والحجر الأملس المغسول، والجص، والنورة، والزرنix، والكحل، والكبريت، والتوتيا، والطين الأحمر والأسود والأبيض، والحائط المطين، والمجصص، والياقوت، والزبرجد، والزمرد، والبلخش، والفيروزج، والمرجان، والأرض الندية، والطين الرطب.

وفي البدائع: يجوز بالثلج الجبلي.

وفي قاضيه خان: لا يصح على الأصح ولا يجوز بالزجاج ويجوز بالآجر في ظاهر الرواية، وشرط الكرخي أن يكون مدقوقًا.

وفي المحيط: يجوز بمسبوك الذهب والفضة، ويجوز بالمختلط بالتراب إذا كان التراب غالبًا وبالخزف إذا كان من طين خالص.

وفي المرغيناني: يجوز بالذهب والفضة، والحديد، والنحاس وشبهها ما دام على الأرض، وذكر الشاشي: لا يجوز التيمم بتراب خالطه دقيق أو جص وحكي وجه آخر: أنه يجوز يكون إذا كان التراب غالبًا ولا يصح التيمم بتراب

يستعمل في التيمم، وعند أبي حنيفة: يجوز وهو وجه لبعض أصحابنا .
ومذهب الشافعي وأحمد: أنه لا يجوز إلا بالتراب احتجاجاً بحديث حذيفة
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم: وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا
طهوراً إذا لم نجد الماء قالاً: وهو خاص فيحمل العام عليه فيختص الطهورية
بالتراب وأجيب عنه بقول الأصيلي: إنه تفرد أبو مالك بهذه اللفظة .

وقال القرطبي: ولا يظن أن ذلك مخصص له فإن التخصيص إخراج ما
يتناوله العموم عن الحكم ولم يخرج هذا الخبر شيئاً وإنما عيّن واحداً مما يتناوله
الاسم الأول مع موافقته في الحكم وصار بمثابة قوله تعالى: ﴿فِيهَا فَكَيْهٌ وَخَلٌّ
وَرَمَانٌ﴾ [الرحمن: 68] وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ
وَجَبْرِائِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ [البقرة: 98] فعين ما يتناوله اللفظ الأول مع الموافقة في
المعنى على جهة التشريف ولذلك ذكر التربة في حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
وقيل: الاستدلال بلفظ: التربة على خصوصية التيمم بالتراب ممنوع، لأن تربة
كل مكان ما فيه من تراب وغيره .

وأجيب: بأنه ورد في الحديث المذكور لفظ: التراب أخرجه ابن خزيمة
 وغيره، وفي حديث عليّ: وجعل التراب لي طهوراً أخرجه أحمد والبيهقي
 بإسناد حسن .

والجواب عنه: ما ذكر الآن، على أن تعيين لفظ: التراب في الحديث
 المذكور لكونه أمكن وأغلب لا لكونه مخصوصاً به، وعلى أننا نقول التمسك
 باسم الصعيد وهو وجه الأرض وليس باسم للتراب فقط بل هو وجه الأرض تراباً
 كان أو صخرًا لا تراب عليه .

ومنها: مشروعية تعديد نعم الله، وإلقاء العلم قبل السؤال، وأن الأصل في
 الأرض الطهارة، وأن صحة الصلاة لا تختص بالمسجد المبنى لذلك .

وأما حديث: لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد فضعيف أخرجه
 الدارقطني من حديث جابر، واستدلّ به صاحب المبسوط من الحنفية على إظهار
 كرامة آدمي قال: لأنّ آدمي خلق من ماء وتراب، وقد ثبت أن كلّاً منهما
 طهور ففي ذلك إظهار كرامته، والله أعلم .

2 - باب إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا⁽¹⁾

2 - باب إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا

(باب إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً) للتوضؤ وكذا حكم الاغتسال (وَلَا تُرَابًا) للتيّم بأن كان في سفينة لا يصل إلى الماء أو مسجونًا بكنيف نجسة أرضه وجدره هل يصلي بلا وضوء ولا تيمم أو لا؟ وفيه مذاهب للعلماء على ما يذكر عَنْ قَرِيبٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

ووجه المناسبة على تقدير تقديم هذا الباب على بقية الأبواب بعد ذكر كتاب التيمم هو أنه صدر أولًا بذكر مشروعية التيمم عند عدم الماء ثم ذكر بعده حكم من لم يجد ماءً ولا ترابًا، وأمّا على تقدير تأخير هذا الباب عَنْ باب

(1) المسألة خلافية شهيرة معروفة بفاقد الطهورين، بسطها الشيخ في «البدل» في الموضوعين: في الوضوء والتيمم، وحكي عن النَّوَوِيِّ أَنَّ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِيهَا أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ وَهِيَ مَذَاهِبُ لِلْعُلَمَاءِ، قَالَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا قَائِلٌ، قَالَ: وَأَصْحَبُهَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَجُوبُ الْأَدَاءِ وَوَجُوبُ الْقَضَاءِ، قُلْتُ: وَعَكْسُهُ عِنْدَ مَالِكٍ لَا أَدَاءَ وَلَا قَضَاءَ، قَالَ ابْنُ خَوَازِمَنْدَادٍ: هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ، قُلْتُ: وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ فِي «مَخْتَصَرِ الْخَلِيلِ»، فَمَا فِي «الْمَغْنِيِّ» عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَهُوَ رَوَايَةٌ مُنْكَرَةٌ عَنْ مَالِكٍ بِأَبَاهُ كَتَبَ فَرُوعَهُ. وَفِي «الْكِرْمَانِيِّ» قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَصْلِي وَلَا إِعَادَةَ قِيَاسًا عَلَى الْحَاضِضِ أَهـ.

وحكى الْعَيْنِيُّ كَلَامَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ مُفَصَّلًا، وَالصَّحِيحُ مِنْ مَسْلَكِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: وَجُوبُ الْأَدَاءِ بَدُونِ الْقَضَاءِ صَحَّحَهُ الْمَوْفِقُ لِرَوَايَةِ الْبَابِ، وَعَكْسُهُ مَسْلَكُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَجُوبُ الْقَضَاءِ بَدُونِ الْأَدَاءِ، وَقَالَ صَاحِبَاهُ: يَشْتَبُهَ بِالْمُصَلِّينَ وَجُوبًا ثُمَّ يَقْضِي، هَذَا خِلَافُ الْمَذَاهِبِ فِي ذَلِكَ وَهُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ مَسَالِكِهِمْ، وَاخْتَلَطَ كَلَامُ نَقْلَةِ الْمَذَاهِبِ فِي ذَلِكَ، وَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مِيلَ الْمُصَنِّفِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى قَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

قال شيخ المشايخ في «التراجم»: (باب إذا لم يجد ماء إلخ) أي حكمه أن يصلي بغير وضوء ولا تيمم، ولا إعادة عليه، وهذا هو مذهب المؤلف، وأثبت بظاهر الحديث لأنه ﷺ لما شكَا القوم إليه ما أمرهم بإعادة الصلاة أهـ.

وقال الحافظ: قال ابن رشيد: كأن المصنف نزل فقد شرعية التيمم بمنزلة فقد التراب بعد شرعية التيمم، فكأنه يقول: حكمهم في عدم المطهر الذي هو الماء خاصة كحكمنا في عدم المطهرين: الماء والتراب، وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة، ففيه دليل على وجوب الصلاة لفاقد الطهورين، ووجه ذلك أنهم صلوا معتقدين وجوب ذلك، ولو كانت ممنوعة لأنكر عليهم النبي ﷺ أهـ.

التيمم في الحضر فوجه المناسبة أنه ذكر أولاً حكم التيمم في السفر، ثم ذكر حكمه في الحضر، ثم ذكر حكم عادم الماء والتراب معاً وهو على الترتيب كما ينبغي.

ووجه مطابقة الحديث للترجمة من حيث قولها: فأدرکتهم الصلاة وليس معهم ماء، وأما وجه زيادة قوله في الترجمة: ولا تراباً فهو أنهم لما صلّوا بلا وضوء ولم يتيمّموا أيضاً لعدم علمهم به، فكأنّهم لم يجدوا تراباً إذ كان حكمه حكم العدم عندهم فصاروا كأنهم لم يجدوا ماءً ولا تراباً؛ فإن قيل: قد روى الطحاوي من حديث عروة عن عائشة قالت: أقبلنا مع النبي ﷺ من غزوة كذا حتى إذا كنا بالمعرّس قريباً من المدينة نفست من الليل وكانت عليّ قلادة تدعى الشّمس تبلى السّرة، فجعلت أنفسي فخرجت من عنقي، فلما نزلت مع النبي ﷺ لصلاة الصبح قلت: يا رسول الله فرّرت قلادتي، فقال للناس: «إن أمكم قد ضلت قلادتها فابتغوها» وابتغها الناس ولم يكن معهم ماء فاشتغلوا في ابتغائها إلى أن حضرتهم الصلاة ووجدوا القلادة؛ ولم يقدرُوا على الماء، فمنهم من تيمم إلى الكف، ومنهم من تيمم إلى المنكب، وبعضهم تيمم على جلده، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأنزل آية التيمم انتهى.

وقد قلت: إنهم لم يتيمّموا، وهذا الحديث فيه: تصريح بأنهم تيمّموا.

فالجواب: إن هذا التيمم المختلف فيه عندهم كلا تيمم لعدم وجود النصّ حينئذٍ فصار كأنهم صلّوا بغير طهور ويؤيد ذلك ما رواه الطبراني في الكبير من حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: أنها استعارت قلادة من أسماء فسقطت من عنقها فابتغوها فوجدوها، فحضرت الصلاة فصلّوا بغير طهور، الحديث.

وقوله: بغير طهور يتناول الماء والتراب فدلّ هذا أن التيمم الذي يتيمّموا على اختلاف صفته كان حكمه حكم العدم ألا ترى أنه لو كان معتبراً ومقيداً به قبل نزول الآية لما سأل عمار رضي الله عنه الذي هو أحد من تيمّم ذلك التيمم المختلف فيه رسول الله ﷺ عن صفة التيمم، فسوّاه هذا إنّما كان بعد تيمّمه بذلك التيمم، ثم الظاهر أنّ هذا التيمم المختلف فيه كان باجتهادٍ منهم ورأي

336 - حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً فَهَلَكَتْ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا فَوَجَدَهَا،

فرجع هذه المسألة إلى المسألة المختلف فيها وهي: أن الاجتهاد في عصره ﷺ هل يجوز أو لا؟

فمنهم: من جوزه مطلقاً وهو المختار عند الأكثرين، ومنهم من منعه مطلقاً؛ وقال بعضهم: يجوز للغائبين عن الرسول دون الحاضرين. ومنهم من جوزه إذا لم يوجد مانع.

(حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى) ابن صالح اللؤلؤي البلخي الحافظ المتوفى بعلان سنة ثلاثين ومائتين المدفون عند قتيبة بن سعيد كما مال إليه الغساني والكلابادي، ويحتمل أن يكون هو زكريا بن يحيى بن عمر الطائي الكوفي أبو الشكين بضم المهملة وفتح الكاف، مات ببغداد سنة إحدى وخمسين ومائتين، وكلاهما يرويان عن عبد الله بن نمير والبخاري يروي عنهما وهما على شرطه.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ) بضم النون الكوفي الخارفي بإعجام الحاء وبكسر الراء وبالفاء مات سنة تسع وتسعين ومائة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ) هي أخت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (قِلَادَةً) بكسر القاف، وقد عرفت فيما سبق أن إضافة العقد إلى عائشة رضي الله عنها في الباب السابق كانت باعتبار أنه في يدها وتصرّفها لا باعتبار أنه لملكها فلا منافاة بينهما.

(فَهَلَكَتْ) أي: فضاعت (فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا) هو أسيد بن حضير.

(فَوَجَدَهَا) أي: القلادة ولا منافاة بين قولها فيما مضى فأصبنا العقد تحت البعير وبين قولها فوجدها لأن لفظ أصبنا عام يشمل إصابة عائشة وإصابة الرجل فإذا وجد الرجل بعد رجوعه صدق قوله: أصبنا.

«فَأَذَرَكْتَهُمُ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَصَلُّوا، فَشَكَوَا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ»، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ لِعَائِشَةَ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَوَاللَّهِ مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ تَكْرَهِيْنَهُ، إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ لَكَ وَلِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ خَيْرًا⁽¹⁾.

(فَأَذَرَكْتَهُمُ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَصَلُّوا) أي: بغير وضوء كما صرح به في صحيح مسلم.

(فَشَكَوَا) بفتح الكاف مخففة (ذَلِكَ) إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (آيَةَ التَّيَمُّمِ) آية المائدة أو آية النساء.

(فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ لِعَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَوَاللَّهِ مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ تَكْرَهِيْنَهُ، إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ لَكَ وَلِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ خَيْرًا) قَالَ النَّوَوِيُّ وفيه دليل على أن من عدم الماء والتراب يصلي على حاله، وهذه المسألة فيها خلاف أربعة أقوال:

أولها: أنه يجب عليه أن يصلي ويعيد الصلاة وهو مذهب الشافعي المنصوص عليه.

والثاني: أنه لا يجب عليه الصلاة ولكن تستحب ويجب عليه القضاء سواء صلى أو لم يصل.

والثالث: أنه يحرم عليه الصلاة لكونه محدثًا ويجب الإعادة وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

والرابع: أنه تجب الصلاة ولا تجب الإعادة وهذا هو مذهب المزني وأحمد في المشهور عنه قيل: وهو أقوى الأقوال دليلًا ويعضده هذا الحديث، فإنه لم ينقل عن النَّبِيِّ ﷺ إيجاب إعادة مثل هذه الصلاة، والمختار أن القضاء إنما يجب بأمر جديد ولم يثبت الأمر فلا يجب، وللقائلين بوجوب الإعادة أن يجيبوا عنه بأن الإعادة ليست على الفور ويجوز تأخير البيان إلى وقت الحاجة، وقال ابن بطال: الصحيح من مذهب مالك أنه لا يصلي ولا إعادة عليه قياسًا على الحائض.

(1) أطرافه 334، 3672، 3773، 4538، 4607، 4608، 5164، 5250، 5882، 6844،

3 - باب التَّيْمُ فِي الْحَضَرِ، إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، وَخَافَ فَوَتْ الصَّلَاةِ⁽¹⁾

وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ،

3 - باب التَّيْمُ فِي الْحَضَرِ، إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، وَخَافَ فَوَتْ الصَّلَاةِ

(باب) حكم (التَّيْمُ فِي الْحَضَرِ، إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، وَخَافَ فَوَتْ الصَّلَاةِ)

أي: يتيمم، قيده بشرطين:

أحدهما: فقدان الماء، والآخر: خوف خروج وقت الصلاة ويدخل في فقدان الماء عدم القدره عليه وإن كان واجداً نحو ما إذا وجدته في بئر وليس عنده آلة الاستسقاء أو حال بينه وبينه سبع، أو عدو، ووجه المناسبة بين البابين: أنَّ الباب الأول كان في عادم الماء في السفر وهذا في عادم في الحضر. (وَبِهِ) أي: بما ذكر بما أنَّ فاقد الماء في الحضر الخائف من فوت الوقت يتيمم.

(قَالَ عَطَاءٌ)⁽²⁾ وهذا التعليق رواه ابن أبي شيبة في مصنفه موصولاً عَنْ عمر

(1) قال محمد بن زكريا الكاندهلوي: اختلفوا في جوازه في الحضر لعادم الماء، أما للمريض فلا خلاف في جوازه، واختلفوا في الأول لندرة العذر بل لاستحالة أن يكونوا مقيمين في المصر بدون ماء، وظاهر ما في «الهداية» أن لا يجوز في الحضر إذ قيد جوازه بالمسافر وبمن هو خارج المصر، وحكاه الأَعْيَنِي عن «شرح الطحاوي»، وحكي عن «الأسرار» جوازه. قال العيني: هو مذهبننا، وعليه بنى صاحب «الدر المختار» إذ صرح بأنه يتيمم لبعده ميلاً ولو مقيماً في المصر، قال ابن عابدين: لأن الشرط هو العدم، فأينما يتحقق جاز التيمم، نص عليه في «الأسرار» اهـ. وعليه بناء كلام الشيخ - قدس سره - كما ترى.

ويتيمم عند الأئمة الثلاثة لكنهم اختلفوا في وجوب الإعادة وعدمه وهما قولان لأحمد كما في «المغني»، والمرجح من قولي الإمام مالك عدم الإعادة، وقال الشافعي: بوجوب الإعادة كما بسط في «الأوجز». وقال القسطلاني: وقد ذهب مالك إلى عدم وجوب الإعادة على من تيمم في الحضر، وأوجها الشافعي لندور ذلك اهـ.

ثم لا يذهب عليك أن أثر ابن عمر الذي علقه البخاري ليس فيه ذكر التيمم وهو موجود في رواية «الموطأ» وغيره، قال الحافظ: ولم يظهر لي سبب حذفه منه ذكر التيمم مع أنه مقصود الباب اهـ. وتعبه الأَعْيَنِي بأن الذي يظهر لي أنه من الناسخ، واستمر الأمر عليه وليس له وجه غير هذا اهـ. وتبعه القسطلاني في ذلك؛ والأوجه عندي أنه من البخاري عمداً فإن تشحيد الأذهان من دأبه المعروف وكتابه مملوء من ذلك، واستند الحافظ بهذا الأصل كثيراً في كتابه كما تقدم في الأصل الحادي عشر.

(2) هو ابن أبي رباح.

وَقَالَ الْحَسَنُ: «فِي الْمَرِيضِ عِنْدَهُ الْمَاءُ، وَلَا يَجِدُ مَنْ يُنَاوِلُهُ يَتِيمٌ»،

عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عطاء قَالَ: إِذَا كُنْتَ فِي الْحَضَرِ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ عِنْدَكَ مَاءٌ فَانْتَظِرِ الْمَاءَ، فَإِنْ خَشِيتَ فَوْتَ الصَّلَاةِ فَتَيْمُمِ وَصَلْ، وَبِهِ أَيْضًا قَالَ الشَّافِعِيُّ لَكِنَّهُ حَكَمَ بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ.

ومذهب الحنفية: جواز التيمم لعدم الماء في الأمصار ذكره في الأسرار.

وفي شرح الطحاوي: التيمم في المصر لا يجوز إلا في ثلاث:

إحداها: إِذَا خَافَ فَوْتَ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ إِنْ تَوَضَّأَ.

والثانية: عِنْدَ خَوْفِهِ فَوْتَ صَلَاةِ الْعِيدِ.

والثالثة: عِنْدَ خَوْفِ الْجَنْبِ مِنَ الْبَرْدِ بِسَبَبِ الْاِغْتِسَالِ.

وقال الإمام التمرتاشي من عدم الماء في المصر: لا يجوز له التيمم لأنه نادر هذا، والأصل: جواز التيمم لعدم الماء سواء كان في المصر أو خارجه لعموم النصوص، وفي كتاب الأحكام لابن بزيمة: الحاضر الصحيح لعدم الماء هل يتيمم أو لا؟ قالت طائفة: يتيمم وهو مذهب ابن عمر، وعطاء، والحسن وجمهور العلماء، وقال قوم من العلماء: لا يتيمم، وعن أبي حنيفة يستحب لعدم الماء وهو يرضاه أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت ليقع الأداء بأكمل الطهارتين.

وعن مُحَمَّدٍ: إِنْ خَافَ فَوْتَ الْوَقْتِ يَتَيْمُمُ، وَفِي شَرْحِ الْأَقْطَعِ: التَّأْخِيرُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَبِعَقُوبِ حَتَمَ كَأَنَّهُ يَسِيرُ إِلَى مَا رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا أَجْنَبَ الرَّجُلُ فِي السَّفَرِ تَلَوَّمَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخِرِ الْوَقْتِ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ يَتَيْمُمُ ثُمَّ يَصْلِي، قَالَ ابْنُ حَزْمٍ وَبِهِ قَالَ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ، وَعَطَاءٌ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَعْجَلُ وَلَا يُؤَخَّرُ وَلَكِنْ فِي وَسْطِ الْوَقْتِ، وَقَالَ مَرَّةً: إِنْ أُيْقِنَ بِوُجُودِ الْمَاءِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ أَخْرَهَ إِلَى وَسْطِ الْوَقْتِ وَإِنْ كَانَ مُوقِنًا أَنَّهُ لَا يَجِدُ الْمَاءَ حَتَّى يَخْرُجَ الْوَقْتُ فَلْيَتَيْمُمِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَلْيَصِلْ، وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: كُلُّ ذَلِكَ سَوَاءٌ، وَعِنْدَ مَالِكٍ: إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ الْحَاضِرَ فِي الْوَقْتِ هَلْ يَعِيدُ أَوْ لَا؟ فِيهِ قَوْلَانِ فِي الْمَدُونَةِ وَقِيلَ: إِنَّهُ يَعِيدُ أَبَدًا.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) أَيُّ: الْبَصْرِيِّ (فِي الْمَرِيضِ عِنْدَهُ الْمَاءُ) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ مَاءٌ بِالتَّنْكِيرِ (وَلَا يَجِدُ مَنْ يُنَاوِلُهُ) أَيُّ: يَعْطِيهِ الْمَاءَ وَيُسَاعِدُهُ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ (يَتَيْمُمُ)

وَأَقْبَلَ ابْنُ عُمَرَ: «مِنْ أَرْضِهِ بِالْجُرْفِ فَحَضَرَتِ الْعَصْرُ بِمَرْبِدِ النَّعَمِ فَصَلَّى، ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً فَلَمْ يُعِدْ».

وفي بعض النسخ: يتيمم على صيغة الماضي عند الشافعية يتيمم إذا خاف من الماء محذورا وإن وجد معيناً ولا يجب عليه القضاء، وهذا التعليق وصله إسماعيل القاضي في الأحكام من وجه صحيح، وروى ابن أبي شيبه من وجه آخر عن الحسن، وابن سيرين قالا: لا يتيمم ما رجا أن يقدر على الماء في الوقت، ومفهومه يوافق ما قبله، فافهم.

(وَأَقْبَلَ ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومعه نافع كما وقع في الرواية (مِنْ أَرْضِهِ بِالْجُرْفِ) بضم الجيم والراء وقد تسكن الراء وهو ما يجري فيه السيول وأكلته من الأرض والجمع جرفة بكسر الجيم وفتح الراء وزعم الزبير: أَنَّ الْجُرْفَ عَلَى مِيلٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: عَلَى فَرَسَخٍ وَهَنَّاكَ كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَعْسُكِرُونَ إِذَا أَرَادُوا الْغَزَا، وَزَعَمَ ابْنُ قُرْقُولَ: أَنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ إِلَى جِهَةِ الشَّامِ بِهِ مَالٌ عَمْرٌ وَأَمْوَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَيَعْرِفُ بَيْتُ جُشَمٍ وَبَيْتُ جَلَلٍ.

(فَحَضَرَتِ الْعَصْرُ) أي: صلاة العصر ولهذا أثبت الفعل.

(بِمَرْبِدِ النَّعَمِ) قَالَ السِّفَاكْسِيُّ: رَوَيْنَاهُ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَهُوَ فِي اللُّغَةِ بِكَسْرِهَا، وَفِي الْمَحْكَمِ: الْمَرْبِدُ مُحْبَسُ الْإِبِلِ، وَقِيلَ: هِيَ خَشْبَةٌ أَوْ عَصَا يَعْتَرِضُ صَدُورَ الْإِبِلِ فَيَمْنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ وَمَرْبِدُ الْبَصْرَةِ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَحْبِسُونَ فِيهِ الْإِبِلَ، وَمَرْبِدُ التَّمْرِ: جَرِينُهُ الَّذِي يَوْضَعُ فِيهِ بَعْدَ الْجِذَازِ لِيَبْسَ.

قَالَ السَّهِيلِيُّ: الْمَرْبِدُ، وَالْجَرِينُ، وَالْمَسْطَحُ، وَالْبِيدَرُ، وَالْأَنْدَرُ، وَالْجَرْجَارُ لُغَاتٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَالنَّعَمُ: بِفَتْحِ النُّونِ وَالْعَيْنِ وَهُوَ الْمَالُ الرَّاعِيهَ وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ هَذَا الْأَسْمُ عَلَى الْإِبِلِ، وَالْمَرَادُ بِمَرْبِدِ النَّعَمِ هُنَا: مَوْضِعٌ عَلَى مِيلَيْنِ مِنَ الْمَدِينَةِ (فَصَلَّى) أي: بعد أن تيمم كما في رواية مالك وغيره، وستأتي وبه يطابق هذا الأثر الترجمة، والبخاري ذكر هذا المعلق مختصراً ولم يذكر التيمم حتى قال بعضهم: لم يظهر لي سبب حذفه، والظاهر أنه من الناسخ واستمر الأمر عليه.

(ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً) أي: عَنِ الْأَفْقِ، (فَلَمْ يُعِدْ) الصلاة، وهذا يدل على أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَرَى جَوَازَ التَّيَمُّمِ لِلْحَاضِرِ، لِأَنَّ السَّفَرَ الْقَصَرَ فِي حُكْمِ الْحَاضِرِ، لِأَنَّ مِنْ يَجِيزُ التَّيَمُّمَ فِي السَّفَرِ يَقْصُرُهُ عَلَى السَّفَرِ

337 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ،

الذي تقصر فيه الصلاة قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ إِنَّمَا تَيَمَّمُ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بالمربد، لَأَنَّهُ خَافَ فُوتَ الْوَقْتَ، وَقِيلَ: لَعَلَّهُ يَرِيدُ فُوتَ الْوَقْتَ الْمُسْتَحَبَّ، لِأَنَّهُ دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَالشَّمْسُ مَرْتَفَعَةٌ عَنِ الْأَفْقِ وَقَدْ دَخَلَتْهَا الصَّفْرَةُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ظَنُّهُ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ إِلَّا بَعْدَ الْغُرُوبِ فَتَيَمَّمُ عَلَى ذَلِكَ الْاجْتِهَادَ، أَوْ تَيَمَّمُ لَا عَنْ حَدِيثٍ وَإِنَّمَا أَرَادَ تَجْدِيدَ الْوُضُوءِ فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ فَاقْتَصَرَ عَلَى التَّيَمُّمِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ عَوْضَ الْوُضُوءِ.

قَالَ سَحْنُونُ فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ: إِنْ ابْنُ عَمْرٍو كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَقِيلَ: كَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَرَى أَنَّ الْوَقْتَ إِذَا دَخَلَ حُلَّ التَّيَمُّمِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَخَّرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: 6]، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: مِنْ رَجَا إِدْرَاكَ الْمَاءِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ فَتَيَمَّمُ فِي أَوَّلِهِ وَصَلَّى أَجْزَاءَهُ وَيُعِيدُ فِي الْوَقْتِ اسْتِحْبَابًا فَيَحْتَمِلُ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو كَانَ يَرَى هَذَا.

وَقَدْ ذَهَبَ مَالِكٌ: إِلَى عَدَمِ وَجُوبِ الْإِعَادَةِ عَلَى مَنْ تَيَمَّمُ فِي الْحَضَرِ، وَأَوْجَبَهَا الشَّافِعِيُّ لِنَدُورِ ذَلِكَ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ، وَزُفَرٍ: لَا يَصْلِي إِلَّا مَنْ يَجِدُ الْمَاءَ وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا التَّعْلِيلَ فِي مَوْطَأِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وَعَبْدُ اللَّهِ مِنَ الْجَرَفِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْمَرْبِدِ نَزَلَ عَبْدُ اللَّهِ فَتَيَمَّمُ صَعِيدًا طَيِّبًا فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ ثُمَّ صَلَّى، وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو بِلَفْظٍ: ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ ثُمَّ دَخَلَ الْمَدِينَةَ وَالشَّمْسُ مَرْتَفَعَةٌ فَلَمْ يَعِدْ الصَّلَاةَ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْجَرَفُ قَرِيبٌ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي رَزِينٍ ثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَيَمَّمُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَى بَيُوتِ الْمَدِينَةِ بِمَكَانٍ يُقَالُ لَهُ مَرْبِدُ النَّعَمِ، ثُمَّ قَالَ: تَفَرَّدَ عَمْرِو بْنُ مُحَمَّدٍ بِإِسْنَادِهِ هَذَا، وَفِي سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ صَاعِدَةَ ابْنُ زَنْبُورٍ، ثَنَا فَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو تَيَمَّمُ وَصَلَّى مَا وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ: تَيَمَّمُ عَبْدُ اللَّهِ عَلَى رَأْسِ مِيلٍ أَوْ مِيلَيْنِ مِنَ الْمَدِينَةِ.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) هُوَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكِيرٍ عَلَى صِيغَةِ التَّصْغِيرِ نِسْبَةً إِلَى جَدِّهِ لَشَهْرَتِهِ بِهِ الْقُرَشِيُّ الْمَخْزُومِيُّ أَبُو زَكْرِيَا الْمَصْرِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ)

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَارٍ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي جُهِيمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ،

هو ابن سعد الإمام المشهور (عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ) بفتح الراء وكسر الموحدة ابن شرحبيل الكندي المصري مات سنة خمس وثلاثين ومائة.

وفي رواية الإسماعيلي: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ (عَنِ الْأَعْرَجِ) هو عبد الرحمن بن هُرْمُزٍ من رواية أبي هريرة وجاز ذكر الشخص باللقب الدميم إذا كان مشهوراً بذلك، وقد مرّ ذكره في باب: حَبَّ الرسول من الإيمان.

(قَالَ: سَمِعْتُ عُمَيْرًا) بصيغة التصغير هو ابن عبد الله الهاشمي الهلالي (مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما كذا ههنا، وهو مولى أم الفضل بنت الحارث والدة ابن عباس رضي الله عنهما، وقد روى ابن اسحاق هذا الحديث فقال مولى عبد الله بن عباس وإذا كان مولى أم الفضل فهو مولى أولادها، مات بالمدينة سنة أربع ومائة، وقد روى موسى بن عقبة وابن لهيعة وأبو الحويرث هذا الحديث، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي الْجَهْمِ ولم يذكروا بينهما عميراً.

والصواب: إثباته وليس له في الصحيح غير هذا الحديث، وحديث آخر عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، ورواية الأعرج عنه من رواية الأقران.

(قَالَ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَارٍ) بفتح المثناة التحتية وتخفيف المهملة وهو أخو عطاء بن يسار المدني التابعي المشهور، ووقع عند مسلم في هذا الحديث عبد الرحمن بن يسار وهو وهم ليس له في هذا الحديث رواية، ولهذا لم يذكره المصنفون في رجال الصحيحين.

(مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي جُهِيمٍ) بضم الجيم وفتح الهاء على صيغة التصغير عبد الله (ابْنِ الْحَارِثِ) بالمثلثة (ابْنِ الصَّمَّةِ) بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم ابن عمرو بن عتيك الخزرجي (الْأَنْصَارِيُّ) الصحابي وللبخاري حديثان عنه، ويروى أبو الجهم بالألف واللام، ويقال أبو الجهم: هو الحارث ابن الصَّمَّةِ فعلى هذا لفظة ابن زائدة بين أبي جهيم والحارث، لكن صحَّح أبو حاتم: أَنَّ الْحَارِثَ اسْمَ أَبِيهِ لَا اسْمَهُ، ووقع في صحيح مسلم: دخلنا على أبي الجهم بإسكان الهاء، والصواب: أَنَّهُ بِالتَّصْغِيرِ، وفي الصحابة شخص

فَقَالَ أَبُو الْجُهَيْمِ «أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَثْرِ جَمَلٍ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ، فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ»⁽¹⁾.

آخر يقال له : أبو الجهم وهو صاحب الأنبجانية وهو غير هذا ، لأنه قرشي وهذا أنصاري.

(فَقَالَ أَبُو الْجُهَيْمِ) وفي رواية أبو الجهم ، وفي أخرى : أبو جهيم الأنصاري (أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَثْرِ جَمَلٍ) أي : من جهة الموضع الذي يعرف بثر الجمل بالجيم والميم المفتوحتين ، ويروى بثر الجمل بالالف واللام وكذا في رواية النسائي وهو موضع بقرب المدينة فيه مال من أموالها وهو من العقيق. (فَلَقِيَهُ رَجُلٌ) هو أبو الجهم الراوي كما صرح به الشافعي في روايته لهذا الحديث من طريق أبي الحويرث عن الأعرج.

(فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ) بحركات الدال (عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ) الذي هناك وكان مباحاً فلم يحتاج إلى الإذن في ذلك أو كان مملوكاً لغيره وكان راضياً به ، وللدارقطني من طريق ابن إسحاق عن الأعرج حتى وضع يده على الجدار ، وزاد الشافعي فتحه بعضه (فَمَسَحَ بِوَجْهِهِ وَيَدَيْهِ) وفي رواية ويديه بزيادة الموحدة ، وعند الدارقطني وغيره فمسح بوجهه وذراعيه (ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ) أي : على الرجل (السَّلَامَ) وزاد الطبراني في الأوسط وقال حتى إذا كاد الرجل أن يتوارى في السكة ضرب يديه على الحائط فمسح ذراعيه ثم رَدَّ على الرجل السلام أنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أنني كنت على غير طهر .

وعند أبي داود من حديث حيوة ، عن ابن الهاد : أَنَّ نَافِعًا حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ : أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَائِطِ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ عِنْدَ بَثْرِ جَمَلٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْحَائِطِ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ .

وعند البزار بسند صحيح عن نافع عنه : أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ ، فَلَمَّا جَاوَزَهُ نَادَاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ : «إِنَّمَا حَمَلَنِي عَلَى الرَّدِّ عَلَيْكَ خَشْيَةٌ أَنْ تَذْهَبَ فَتَقُولُ إِنِّي سَلَمْتُ عَلَى النَّبِيِّ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ

(1) تحفة : 11885. أخرجه مسلم في الحيض باب التيمم رقم (369).

فإن رأيتني على هذه الحال فلا تسلم عليّ فإنّك إن تفعل لا أرد عليك» .

وعند الطبراني من حديث البراء بن عازب: أنه سلم على النبي ﷺ وهو يبول فلم يرد عليه حتى فرغ، وعنده أيضًا من حديث جابر بن سمرة بسند فيه ضعف قال: سلمت على النبي ﷺ وهو يبول فلم يرد عليّ ثم دخل بيته وتوضأ ثم خرج، فقال: «وعليك السلام» .

عند الحاكم من حديث المهاجر بن قنفذ قال: أتيت النبي ﷺ فسلمت عليه فلم يرد عليّ فلما فرغ من وضوئه قال: «إنه لم يمنعني من أن أرد عليك إلا أنني كنت على غير وضوء»، وأخرجه الطحاوي أيضًا ولفظه: «إلا أنني كرهت أن أذكر الله إلا على طهارة»، وأخرجه أبو داود ولفظه: فلم يرد حتى توضأ ثم اعتذر إليه قال: «إنني كرهت أن أذكر الله إلا على طهارة» أو طهر، وأخرجه النسائي وابن ماجه، وأحمد، والبيهقي، وابن حبان، والطبراني وزاد: فقامت مهمومًا فدعا بوضوء فتوضأ ورد عليّ وقال: «إنني كرهت أن أذكر الله على غير وضوء» .

وعند ابن ماجه من حديث أبي هريرة: مرّ رجل على النبي ﷺ وهو يبول فسلم فلم يرد عليه فلما فرغ ضرب بكفيه الأرض فتيمم ثم ردّ عليه السلام، قال ابن التين: قال بعضهم يستنبط من هذا الحديث: جواز التيمم في الحضر وعليه بوب البخاري، وقال بعضهم: فيه التيمم في الحضر إلا أنه لا دليل فيه على أنه رفع بذلك التيمم الحدث رفعًا استباح به الصلاة، لأنه إنما فعله كراهة أن يذكر الله على غير طهارة كذا رواه حماد في مصنفه، وقال ابن الجوزي: كره أن يردّ عليه السلام لأنه اسم من أسماء الله تعالى أو يكون هذا في أوّل الأمر، ثم استقرّ الأمر على غير ذلك، وفي شرح الطحاوي حديث المنع من ردّ السلام منسوخ بآية الوضوء، وقيل: بحديث عائشة رضي الله عنها: كان يذكر الله على كل أحيانه، وقد جاء ذلك مصرحًا في حديث رواه جابر الجعفي، عن عبد الله ابن مُحَمَّد بن أبي بكر بن حزم، عن عبد الله بن علقمة بن الفغواء، عن أبيه قال: كان النبي ﷺ إذا أراد الماء نكلمه فلا يكلمنا ونسلم عليه فلا يسلم علينا حتى نزلت آية الرخصة: ﴿يَتَأْتِيهِمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: 6]، وقال ابن دقيق العيد: هذا الحديث يعني حديث المهاجر بن قنفذ معلول ومعارض، أمّا كونه معلولًا

فلأن سعيد بن أبي عروبة كان قد اختلط في آخر عمره فيراعى فيه سماع من سمع منه قبل الاختلاط ، وقد رواه النسائي من حديث شُعْبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ بِهِ ، وليس فيه : أنه لم يمنعي ، ورواه حمّاد بن سلمة عَنْ حميد ، وغيره ، عَنْ الحسن بن مهاجر منقطعاً فصار فيه ثلاث علل ، وأما كونه معارضاً فلما رواه البُخَارِيُّ ومسلم من حديث كريب ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَتَّ عِنْدَ خَالَتِي مِيمُونَةَ ، الْحَدِيثُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى : جَوَازِ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، مَعَ الْحَدَثِ ، وَزَعَمَ الْحَسَنُ أَنَّ حَدِيثَ مَهَاجِرٍ غَيْرُ مَنْسُوخٍ وَتَمَسَّكَ بِمُقْتَضَاهُ فَأَوْجَبَ الطَّهَارَةَ لِلذِّكْرِ ، وَقِيلَ : يَتَأَوَّلُ الْخَبَرُ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ لِأَنَّ ابْنَ عَمْرٍ مَمَّنْ رَوَى فِي هَذَا الْبَابِ كَمَا مَرَّ عَنْ قَرِيبٍ رَاوِي ذَلِكَ وَالصَّحَابِيُّ الرَّاوي أَعْلَمُ بِالْمَقْصُودِ هَذَا .

وقد استدللّ بعض أصحابنا بهذا الحديث على جواز التيمّم على الحجر قَالَ : وَذَلِكَ لِأَنَّ حَيْطَانَ الْمَدِينَةِ مَبْنِيَةٌ بِحِجَارَةٍ سَوْدٍ ، وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ فِي تَيْمَمِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْجِدَارِ رَدَّ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي اشْتِرَاطِ التَّرَابِ ، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَلْقَ بِيَدِهِ تَرَابٌ إِذْ لَا تَرَابَ عَلَى الْجِدَارِ ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ : لَيْسَ فِيهِ رَدٌّ عَلَى الشَّافِعِيِّ إِذْ لَيْسَ مَعْلُومًا أَنَّهُ لَمْ يَلْقَ بِهِ تَرَابٌ وَمَا ذَاكَ إِلَّا تَحَكُّمٌ بَارِدٌ إِذْ الْجِدَارُ قَدْ يَكُونُ عَلَيْهِ التَّرَابُ وَقَدْ لَا يَكُونُ بَلِ الْغَالِبُ وَجُودُ الْغُبَارِ عَلَى الْجِدَارِ مَعَ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ حَثَّ الْجِدَارَ بِالْعَصَا ثُمَّ تَيْمَمَ فَيَجِبُ حَمْلُ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمَقْيَدِ أَنْتَهَى .

وقال محمود العينيّ : الْجِدَارُ إِذَا كَانَ مِنْ حَجَرٍ لَا يَحْتَمِلُ التَّرَابَ لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ عَلَيْهِ خُصُوصًا جِدْرَانِ الْمَدِينَةِ لِأَنَّهَا مِنْ صَخْرَةٍ سَوْدَاءَ ، وَقَوْلُهُ : مَعَ أَنَّهُ ثَبَتَ إِلَى آخِرِهِ مَمْنُوعٌ ، لِأَنَّ حَثَّ الْجِدَارِ بِالْعَصَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ، فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ هُوَ ضَعِيفٌ وَقَدْ حَسَّنَهُ الْبَغَوِيُّ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ تَحْسِينَهُ لَيْسَ بِمُعْتَدٍّ بِهِ كَيْفَ وَشَيْخُ الشَّافِعِيِّ إِبْرَاهِيمُ ⁽¹⁾ ابْنُ مُحَمَّدٍ وَشَيْخُ أَبِي بَكْرٍ الْحَوِيرِثُ وَكِلَاهُمَا ضَعِيفَانِ لَا يَحْتَجُّ بِهِمَا قَالَهُ

(1) روى البغوي في شرح السنة بإسناده من حديث الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن أبي بكر الحويرث عن الأعرج عن أبي جهيم بن الصمة قال : مررتُ على النبي ﷺ وهو يبول فسلمتُ عليه فلم يرِدْ عليّ حتى قام إلى جدار فحَثَّ بعضاً كانت معه ثم وضع يده على الجدار فمسح وجهه وذراعيه ثم رَدَّ عليّ قال هذا حديث حسن.

4 - باب: الْمُتَيَّمُّ هَلْ يَنْفَعُ فِيهِمَا؟⁽¹⁾

مالك وغيره، وأيضا: فهو منقطع لأن ما بين الأعرج وأبي جهيم عمير كما سبق من البخاري وغيره ونصّ عليه أيضًا البيهقي وغيره، وفيه علة أخرى وهو زيادة حث الجدار لم يأت بها أحد غير إبراهيم، والحديث رواه جماعة وليس في حديث أحدهم هذه الزيادة، والزيادة إنما تقبل من ثقة، ولو وقف الكرماني على ذلك لما قال مع أنه ثبت أنه عليه السلام حث الجدار بالعصا، وبه استدلل الطحاوي أيضًا: على جواز التيمم للجنابة عند خوف فواتها، وهو قول الكوفيين، والليث، والأوزاعي لأنه عليه السلام تيمم لرد السلام في الحضر لأجل فوت الرد وإن كان ليس شرطًا، ومنع مالك، وأحمد، والشافعي ذلك وهو حجة عليهم، وفي الحديث أيضًا: دلالة على جواز التيمم للنوافل كالفرائض، وقال صاحب التوضيح: وأبعد من خصّه من أصحابنا بالفرائض.

وفيه أيضًا: أن التيمم مسح الوجه واليدين لقوله: فمسح بوجهه ويديه فإن قيل: أطلق اليدين فتناول إلى الكفين والمرفقين وإلى ما وراء ذلك فما المراد. فالجواب: أن المراد منه ذراعيه ويفسره رواية الدارقطني وغيره في هذا الحديث فمسح وجهه وذراعيه.

وفيه: خلاف بين العلماء سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى، ثم رواية هذا الحديث ما بين مدنيين ومصريين، وقد أخرجه مسلم، وأبو داود، والنسائي في الطهارة.

4 - باب: الْمُتَيَّمُّ هَلْ يَنْفَعُ فِيهِمَا؟

(باب) بالتنوين (الْمُتَيَّمُّ هَلْ يَنْفَعُ فِيهِمَا؟) أي: في اليدين.

(1) في الترجمة أمران: الأول: غرض المصنف بهذه الترجمة، وأجاد الشيخ - قدس سره - في وجهه كما ستري، والأمر الثاني: أن النفخ موجود في الرواية نصًا فلم يوب عليه الإمام البخاري بلفظ: هل المشعر إلى التردد؟ قال الحافظ: إنما ترجم بلفظ الاستفهام لينبه على أن فيه احتمالًا كعادته، لأن النفخ يحتمل أن يكون بشيء علق بيده خشبي أن يصيب وجهه الكريم، أو علق بيده الشريفة من التراب شيء له كثرة، فأراد تخفيفه لئلا يبقى له أثر في وجهه. ويحتمل أن يكون لبيان التشريع، ومن ثم تمسك به من أجاز التيمم بغير التراب زاعمًا أن نفخه يدل على أن المشترط في التيمم الضرب من غير زيادة على ذلك، فلما كان هذا الفعل محتملًا لما ذكره أورده بلفظ الاستفهام، ليعرف الناظر أن للبحث فيه مجالًا اهـ.

وفي رواية: باب هل ينفخ فيهما.

وقال الكرمانى: وفي بعض النسخ: باب هل ينفخ في يديه بعدما يضرب بهما الصعيد للتيمم، وإنما أورده بلفظ الاستفهام للتنبيه على أن فيه احتمالاً كعادته، وذلك لأن النفخ يحتمل أن يكون لشيء علق بيده فخشى ﷺ أن يصيب وجهه الكريم، ويحتمل أن يكون قد علق بيده من التراب شيء له كثرة، فأراد تخفيفه لثلا

وبه قال العُيْنِيُّ مع ترجيح الثالث وإضافة الرابع أنه لا وجه له إذ قال: إنما أورده بلفظ الاستفهام لأن نفخه ﷺ يحتمل وجوها ثلاثة:

الأول: علق بيده الشريفة شيء، والثاني: قد علق من التراب ما يكرهه، والثالث: أن يكون للتشريع، وهو الظاهر ولهذا احتج به أبو حنيفة ولم يشترط التصاق التراب بيده، فعلى هذه الاحتمالات المذكورة التى ذهب إليها بعضهم غير سديدة، بل ظاهر الحديث أنه لبيان التشريع، وتبويب البخاري أيضًا بالاستفهام غير سديد اهـ.

ولا يبعد عندي أنه أشار بلفظ هل إلى أن ظاهر الحديث النفخ، وقد ورد في فضل تراب العبادات روايات كثيرة، منها أحاديث غبار الجهاد ولذا اضطر الإمام البخاري في كتاب الجهاد بتبويب مسح الغبار عن الرأس بعد (باب من اغبرت قدماء) قال الحافظ في (باب الصلاة على الحصى): الحديث المشهور الذي أخرجه أبو داود وغيره: «ترب وجهك» اهـ.

قلت: وهو في «المشكاة» برواية الترمذي عن أم سلمة أنه ﷺ قال لمولى لهم اسمه أفلح: «يا أفلح ترب وجهك» وسيأتي في (باب الصلاة على الحصى) عن حذيفة ما في معناه، وفي «العُيْنِيُّ»: قوله ﷺ لمعاذ: «عفر وجهك في التراب» وقال الحافظ في (باب مسح الغبار): ترجم به دفعا لتوهم كراهة غسل الغبار ومسحه لكونه من جملة آثار الجهاد كما كره بعض السلف المسح بعد الوضوء، قال الحافظ: والفرق بينهما أن التنظف مطلوب شرعا والغبار أثر الجهاد وإذا انقضى فلا معنى لبقائه بخلاف الوضوء، فالمقصود منه الصلاة، فاستحب بقاء أثره حتى يحصل المقصود فافترقا اهـ. وهذا المعنى بعينه موجود في التيمم ولذا أشار إليه البخاري بلفظ: هل، عندي.

وقال شيخ المشايخ في «التراجم»: باب هل ينفخ أي: يستحب ذلك إذا تعلق بالأعضاء تراب كثير تحررا عن المثلة اهـ.

كانه أشار بقوله ذلك إلى الوجه الثاني من الوجوه المذكورة في كلام الحافظين، يعني أن النفخ مفيد بالكثرة، ويمكن عندي وجه آخر أيضا وهو أيضا يليق بشأن البخاري وهو أن نفخه ﷺ في حديث الباب ليس لتراب التيمم لأنه ﷺ لم يتيمم إذ ذاك في الحقيقة، بل أراه كيفية التيمم فنفخ فيه لأن التراب هذا لم يكن تراب التيمم حتى بعد مع تراب الغبار في سبيل الله، فنبه الإمام البخاري بلفظ: هل إلى التردد في أن ينفخ تراب التيمم أيضا أم لا؟ ووجه التردد كون هذا التراب أثر العبادة بخلاف التراب الذي التحق بيده الشريفة في الإراءة، فتأمل فإنه لطيف.

338 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: إِنِّي أَجْنَبْتُ فَلَمْ أَصِبِ الْمَاءَ، فَقَالَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ

يبقى له أثر في وجهه ويحتمل أن يكون لبيان التشريع وهو الظاهر ومن ثمة تمسك به أبو حنيفة رحمه الله في عدم اشتراطه التصاق التراب بيد المتيّم، ووجه المناسبة بين البابين أن المذكور فيهما من أحكام التيمّم وهو ظاهر.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس وقد تكرّر ذكره، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج، قَالَ: (حَدَّثَنَا الْحَكَمُ) بفتح الحاءين هو ابن عتيبة بضمّ على صيغة التصغير الفقيه الكوفي وقد مرّ في باب السمر في العلم.

(عَنْ ذَرٍّ) بفتح الذال المعجمة وتشديد الراء هو ابن عبد الله الهمداني يسكون الميم (عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى) بفتح الهمزة وسكون الموحدة وبالزاي المفتوحة وبالقصر، (عَنْ أَبِيهِ) عبد الرحمن بن أبزى الصحابي الخزاعي الكوفي، وقد استعمله عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على خراسان وفي صحيح مسلم: أن نافع بن عبد الحارث لقي عمر بعسفان فكان عمر يستعمله بمكة فَقَالَ له: من استعملت على أهل الوادي، قَالَ: ابن أبزى، قَالَ: ومن ابن أبزى؟ قَالَ: مولى من موالينا قَالَ: فاستخلفت عليهم مولى قَالَ: إنه قارئ لكتاب الله قَالَ: إِنَّ نَبِيَّكُمْ قَدْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا وَيُضَعُّ بِهِ آخَرِينَ» روي له عن رسول الله ﷺ اثنا عشر حديثاً، ورجال هذا الإسناد ما بين خراسانيّ وكوفيّ، وقد أخرج متنه مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه أيضاً.

(قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيّ: لم أقف على تسميته وفي رواية الطبراني: أنه من أهل البادية، وفي رواية سليمان بن حرب الآتية: أن عبد الرحمن ابن أبزى شهد ذلك (إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَقَالَ: إِنِّي أَجْنَبْتُ) بفتح الهمزة أي: صرت جنباً، ويروى: جنبت بضم الجيم وكسر النون (فَلَمْ أَصِبِ) بضم الهمزة من الإصابة أي: لم أجد (الْمَاءَ، فَقَالَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ) بكسر السين العنسي يسكون النون وكان من قدماء الإسلام السابقين الأولين وهو وأبوه شهد المشاهد كلها وقال عليه الصلوة والسلام: «من عادى عَمَّارًا عاداه الله ومن أبغض عَمَّارًا أبغضه الله وقد استأذن عليه فَقَالَ مرحباً بالطيب المطيب» وله في

لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَمَا تَذْكُرُ أَنَّا كُنَّا فِي سَفَرٍ أَنَا وَأَنْتَ، فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكَتُ فَصَلَّيْتُ، فَذَكَرْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا» فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ⁽¹⁾.

البخاري أربعة أحاديث، وقد مرّ ذكره في باب: السَّلام من الإسلام.

(لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَمَا تَذْكُرُ) بهمزة الاستفهام وكلمة النفي من الذكر بضم الدال.

(أَنَا) بفتح الهمزة وتشديد النون وفي رواية: إِذْ (كُنَّا فِي سَفَرٍ) ولمسلم: في سرية، وزاد فأجنبنا وسيأتي للمؤلف مثله في الباب الآتي من رواية سليمان بن حرب عَنْ شُعْبَةَ.

(أَنَا وَأَنْتَ) تفسير لضمير الجمع في كُنَّا، (فَأَمَّا) تفصيل لما وقع من عمر، وعَمَّارُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ) وذلك لأنّه كان يتوقع الوصول إلى الماء قبل خروج الوقت، أو لاعتقاد أنّ التيمم عن الحدث الأصغر لا عن الحدث الأكبر، (وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكَتُ) وفي الرواية الآتية: فتمرغت، أي: تقلبت في التراب (فَصَلَّيْتُ) وكانَ عَمَّارُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استعمل القياس في هذه المسألة فإنه لما رأى أنّ التيمم إذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء رأى أنّ التيمم عن الغسل يقع على هيئة الغسل.

(فَذَكَرْتُ) ذلك⁽²⁾ (لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ) وفي رواية: فَقَالَ (النَّبِيُّ ﷺ): «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا» بالكاف بعد الهاء وفي رواية: هذا، (فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَفِّهِ) وفي رواية: بِكَفِّهِ (الْأَرْضَ) وفي رواية: في الأرض، (ونفخ فيهما) نفخًا خفيفًا تخفيفًا للتراب وهو محمول على أنّه كان كثيرًا وفي الرواية الآتية ثم أدناهما من فيه وهي كناية عن النفخ مع الإشارة إلى أنّه كان نفخًا خفيفًا.

(ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ) اعلم أنّ هذا الحديث يدل على أن عمر رضي الله عنه لم يكن يرى للجنب التيمم لقول عمار له فأما أنت فلم تصلّ

(1) أطرافه 339، 340، 341، 342، 343، 345، 346، 347 - تحفة 10362 - 93 / 1.

أخرجه مسلم في الحيض باب التيمم رقم (368).

(2) وفي رواية بإسقاط ذلك.

والبخاري رحمه الله لم يسق هذا الحديث بتمامه، والأئمة الستة أخرجوه مطولاً ومختصراً، روى أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبزى قَالَ: كنت عند عمر رَضِيَ الله عَنْهُ فجاءه رجل، فَقَالَ: إِنَّا نكون بالمكان الشهر أو الشهرين، فَقَالَ عمر: أما أنا فلم أكن أصلي حتى أجد الماء، قَالَ: فَقَالَ عمار: يا أمير المؤمنين أما تذكر إذ كنت أنا وأنت في الإبل فأصابتنا جنابة، فأما أنا فتمعكت فأتينا النَّبِيَّ ﷺ فذكرت له فَقَالَ: «إنما كان يكفيك أن تقول هكذا» وضرب بيديه إلى الأرض، ثم نفخهما، ثم مسح بهما وجهه ويديه إلى نصف الذراع، فَقَالَ عمر: يا عمار اتق الله، فَقَالَ: يا أمير المؤمنين إن شئت والله لم أذكره أبداً، فَقَالَ عمر: كلا والله لنولينك ما توليت.

وفي الحديث: دلالة أَيْضاً على صحّة القياس يَقُولُ عمار: أما أنا فتمعكت فإنه اجتهد في صفة التيمم ظناً منه أَنَّ حالة الجنابة تخالف حالة الحدث فقاسه على الغسل وهذا يدل على أَنَّهُ كان عنده علم من أصل التيمم، ثم إِنَّهُ لما أخبر به النَّبِيُّ ﷺ علّمه صفة التيمم وأنه للجنابة والحدث سواء.

وفيه أَيْضاً: بيان صفة التيمم وهي ضربة واحدة للوجه واليدين، وبه قَالَ عطاء، والشعبي في رواية، والأوزاعي في أشهر قوليهِ، وهو مذهب أحمد، وإسحاق، والطبري وقال أبو عمر: وهو أثبت ما روي في ذلك عَنْ عَمَّار، وسائر أحاديث عمار مختلف فيها، وأجابوا عَنْ هذا: بأنَّ المراد ههنا هو صورة الضرب للتعليم، وليس المراد جميع ما يحصل به التيمم، وقد أوجب الله غسل اليدين إلى المرفقين في الوضوء ثم قَالَ في التيمم: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: 43] والظاهر أَنَّ اليد المطلقة ههنا المقيدة في الوضوء من أوّل الآية فلا يترك هذا الصريح إلّا بدلالة صريحة، ثم إِنَّ العلماء اختلفوا في كيفية التيمم، فذهب أبو حنيفة، ومالك، والشافعي وأصحابهم، والليث بن سعد: إلى أَنَّهُ ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين، غير أَنَّ عند مالك: إلى الكوعين فرض، وإلى المرفقين اختيار، وقال الحسن بن حيّ، وابن أبي ليلى: التيمم ضربتان يمسح بكل ضربة منهما وجهه وذراعيه ومرفقيه، وقال الخطّابيّ: لم يقل ذلك من أهل العلم غيرهما في علمي، وقال الزُّهْرِيّ: يبلغ بالتيمم الأباط، وفي

شرح الأحكام لابن بزبة قالت طائفة من العلماء: يضرب أربع ضربات: ضربتان للوجه، وضربتان لليدين قَالَ: وليس له أصل من السنة، وقال بعض العلماء: يَتَيَّمُ الجنب إلى المنكبين وغيره إلى الكوعين قَالَ: وهو قول ضعيف، وفي القواعد لابن رشد روي عَنْ مالك الاستحباب إلى ثلاث والفرض اثنتان، وقال ابن سيرين: ثلاث ضربات الثالثة لهما جميعًا، وفي رواية عنه: ضربة للوجه، وضربة للكف، وضربة للذراعين، انتهى.

ولما كانت لعمّار في هذا الباب أحاديث مختلفة مضطربة وذهب كلّ واحد من المذكورين إلى حديث منها كان الرجوع في ذلك إلى ظاهر الكتاب وهو يدل على ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين قياسًا على الوضوء واتباعًا بما روي في ذلك من أحاديث⁽¹⁾ تدل على الضربتين:

إحدهما: للوجه، والأخرى: لليدين إلى المرفقين على ما فصلها محمود العيّني، ومن آثار صحيحة تدلّ على ذلك أيضًا:

منها: ما رواه الطحاوي من حديث قتادة، عَنْ الحسين أَنَّهُ قَالَ: ضربة للوجه والكفين، وضربة للذراعين إلى المرفقين، وروي عَنْ إبراهيم، وطاووس، وسالم، والشعبي، وسعيد بن المسيّب نحوه، وروى مُحَمَّد عَنْ أَبِي حنيفة قَالَ: ثنا إبراهيم، عَنْ حماد في التيمم قَالَ: تضع راحتيك في الصعيد فتمسح وجهك ثم تضعهما الثانية فتمسح يديك، وذراعيك إلى المرفقين قَالَ مُحَمَّد: وبه نأخذ، وقد روي ذلك عَنْ طاووس، والشعبي، وروي في ذلك أيضًا عن أبي أمامة، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا ولكنهما ضعيفان ولكن قيل: وضعيفان يغلبان قويا.

وفيه أيضًا: جواز التيمم من الصخرة التي لا غبار عليها لأنّه لو كان مغبرًا لما نفخ عَلَيْهِ السَّلَام في يديه كذا قيل.

وفيه تأمل.

وفيه أيضًا أَنَّ النفخ سنّة أو مستحب.

(1) منها ما رواه الدارقطني مرفوعًا من حديث نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين، والصواب: وقف على ما قاله الدارقطني.

5 - باب: التَّيْمُ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ

339 - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ،

5 - باب: التَّيْمُ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ

(باب) بالتنوين (التَّيْمُ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ) وقوله: التيمم مبتدأ، خبره محذوف، أي: ضربة واحدة للوجه والكفين ثم يقدر بعد ذلك لفظة جوازًا، أي: من حيث الجواز أو يقدر وجوبًا، أي: من حيث الوجوب، والمقصود منه إثبات أن التيمم ضربة واحدة سواء كان وجوبًا أو جوازًا، وقال الحافظ العسقلاني: في تقدير الخبر، أي: هو الواجب المجزي.

وتعقبه محمود العيني: تقييده بالوجوب لا يفهم منه لأنه أعم من ذلك، ثم قال ذلك الحافظ وأتى بذلك بصيغة الجزم مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله فإن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهم وعمار وما عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه أمّا حديث أبي جهم فورد بذكر اليدين مجملًا وأمّا حديث عمار فورد بذكر الكفين في السنن انتهى.

وتعقبه محمود العيني أيضًا: بأنّ قوله لم يصحّ منها سوى حديث أبي جهم، وعمار غير مسلم لأنه قد روي في ذلك عن جابر مرفوعًا: أن التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين إلى المرفقين، وقد قال الحاكم في إسناده صحيح، وكذا قال الذهبي: ولا يلتفت إلى قول من يمنع صحّته، وبأنّ قوله: أمّا حديث أبي جهم فورد بذكر اليدين مجملًا غير صحيح لأنه لا ينطلق عليه حدّ الإجمال بل هو مطلق يتناول إلى الكفين وإلى المرفقين وإلى ما وراء ذلك ولكن رواية الدارقطني في هذا الحديث خصصته وفسرته بقوله فمسح بوجهه وذراعيه، فتأمل.

ثم اعلم أن معنى أحاديث الباب هو معنى الحديث الذي في الباب السابق غير أنه روي هناك عن آدم، عن شعبة مرفوعًا وههنا أخرجه من سنة مشايخ كلّه عن شعبة ثلاثة منها موقوفة، وثلاثة مرفوعة كما ستقف عليها.

(حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ) هو ابن منهال بكسر الميم وسكون النون وقد تقدّم في أواخر كتاب الإيوان.

قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ عَمَّارٌ: «بِهَذَا وَضَرَبَ - شُعْبَةُ - بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ أَذْنَاهُمَا مِنْ فِيهِ، ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ» وَقَالَ النَّضْرُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، قَالَ: سَمِعْتُ ذَرًّا، يَقُولُ: عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى، قَالَ الْحَكَمُ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ،

(قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (شُعْبَةُ) ابن الحجاج (أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ)⁽¹⁾ هو ابن عتيبة بصيغة التصغير الفقيه الكوفي، وفي رواية أَخْبَرَنِي الحكم (عَنْ ذَرٍّ) بفتح الذال المعجمة هو ابن عبد الله الهمداني (عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) وفي رواية عَنْ ابن عبد الرحمن (ابْنِ أَبِيزَى) بفتح الهمزة والزاي بينهما موحدة ساكنة (عَنْ أَبِيهِ) عبد الرحمن أنه قَالَ: (قَالَ عَمَّارٌ) هو ابن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بِهَذَا) أشار به إلى سياق المتن الذي قبله من رواية آدم عَنْ شُعْبَةَ وهو كذلك إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي رِوَايَةِ حِجَّاجِ هَذِهِ قِصَّةُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَعْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا الْحَدِيثُ ثُمَّ قَالَ حِجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ: (وَضَرَبَ - شُعْبَةُ -) ابن الحجاج (بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ أَذْنَاهُمَا مِنْ فِيهِ) أي: قَرَّبَهُمَا مِنْهُ وَهُوَ كُنَايَةٌ عَنِ النَّفْخِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ كَانَ نَفْخًا خَفِيفًا، (ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ) وفي رواية ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ (وَكَفَّيْهِ) إِلَى الْمَرْفُقَيْنِ أَوْ إِلَى الرِّسْغَيْنِ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَوْفَى. (وَقَالَ النَّضْرُ) بالنون والضاد المعجمة هو ابن شميل مصغرًا ومخففًا وقد تقدّم في باب: حمل العنزة في الاستنجاء.

(أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج المذكور (عَنِ الْحَكَمِ) بن عتيبة أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ ذَرًّا، يَقُولُ) وفي الرواية السابقة عَنْ ذَرٍّ فَصَّرَحَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ بِالسَّمَاعِ (عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى، قَالَ الْحَكَمُ) ابن عيينة المذكور: (وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) وزاد في رواية ابن عساكر: ابن أبيزى، (عَنْ أَبِيهِ) عبد الرحمن ابن أبيزى وهذا إشارة إلى أَنَّ الْحَكَمَ كَمَا سَمِعَ هَذَا الْخَبَرَ مِنْ ذَرٍّ سَمِعَهُ أَيْضًا مِنْ شَيْخِ ذَرٍّ وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَكَأَنَّهُ سَمِعَهُ أَوَّلًا مِنْ ذَرٍّ ثُمَّ لَقِيَ سَعِيدًا فَأَخَذَهُ عَنْهُ وَلَكِنْ سَمَاعُهُ مِنْ ذَرٍّ ثَبَتَ لَوُرُودِهِ كَذَا فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ، ثُمَّ قَوْلُهُ: قَالَ الْحَكَمُ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَعْلِيقًا مِنَ الْبُخَارِيِّ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ شُعْبَةَ

قَالَ: قَالَ عَمَّارٌ⁽¹⁾.

340 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ ذَرٍّ، عَنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْرَى، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ شَهِدَ عُمَرَ وَقَالَ لَهُ عَمَّارٌ: «كُنَّا فِي سَرِيَّةٍ،

فَيَكُونُ دَاخِلًا فِي إِسْنَادِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ النَّضْرِ وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: قَالَ النَّضْرُ فَهُوَ تَعْلِيْقٌ أَيْضًا، وَقَدْ وَصَلَهُ مُسْلِمٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنِ النَّضْرِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي مُسْتَخْرَجِهِ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَّةَ عَنْهُ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ قَالَ النَّضْرُ مِنْ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَلَّقَ عَنِ النَّضْرِ، لِأَنَّهُ مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَتَيْنِ بِالْعِرَاقِ وَكَانَ الْبُخَارِيُّ حِينَئِذٍ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ بِبُخَارَى.

قَالَ عَمَّارُ أَيْ: أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ عَمَّارٌ) ابْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ أَيْ: الْأَرْضُ الطَّاهِرَةُ وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الصَّعِيدَ وَجْهَ الْأَرْضِ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٌ أَيْ: مَصْعُودٌ عَلَيْهِ وَقَالَ قَتَادَةُ الصَّعِيدُ الْأَرْضُ الَّتِي لَا نَبَاتَ فِيهَا وَلَا شَجَرَ، وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ الطَّيِّبُ النَّظِيفُ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ الطَّاهِرُ وَقِيلَ الْحَلَالُ وَقِيلَ الطَّيِّبُ مَا يَسْتَطِيبُهُ النَّفْسُ، وَذَكَرَ فِي الْهِدَايَةِ فِي اسْتِدْلَالِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ التَّيْمَمَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالتَّرَابِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النِّسَاءُ: 43] أَيْ: تَرَابًا مَنِبِّئًا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَيْنِيِّ فِي شَرْحِهِ الَّذِي قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ جِهَةِ قَابُوسَ بْنِ أَبِي ظِيَّانٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَطْيَبُ الصَّعِيدِ حَرْتُ الْأَرْضِ، وَالِاسْتِدْلَالُ لِلشَّافِعِيِّ بِهَذَا غَيْرُ مُوَجِّهٍ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَائِلٍ بِأَشْرَاطِ الْإِنْبَاتِ فِي التَّرَابِ الَّذِي يَجُوزُ بِهِ التَّيْمَمُ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الْإِنْبَاتُ لَيْسَ بِشَرَطٍ فِي الْأَصَحِّ.

وضوء بفتح الواو والمسلم يكفيه أي: يجزئ المسلم من الماء عند عدمه.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الْأَزْدِيُّ الْوَاشِحِيُّ بِمَعْجَمَةٍ ثُمَّ مَهْمَلَةُ الْبَصْرِيِّ قَاضِي مَكَّةَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابْنُ الْحَجَّاجِ (عَنِ الْحَكَمِ) هُوَ ابْنُ عَتِيبَةَ (عَنْ ذَرٍّ) وَفِي رِوَايَةٍ سَمِعْتُ ذَرًّا أَيْ: أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ ذَرًّا (عَنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْرَى، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ شَهِدَ) أَي: حَضَرَ (عُمَرَ) أَي: مَجْلِسَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَقَالَ لَهُ عَمَّارٌ) ابْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (كُنَّا⁽²⁾ فِي سَرِيَّةٍ) بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ

(1) أطرافه 338، 340، 341، 342، 343، 345، 346، 347 - تحفة 10362.

(2) أي: أما تذكر أنا كنا.

فَأَجْنَبْنَا»، وَقَالَ: «تَفَلَّ فِيهِمَا»⁽¹⁾.

341 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ ذَرٍّ، عَنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قَالَ عَمَّارٌ لِعُمَرَ: تَمَعَّكْتُ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «يَكْفِيكَ الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ»⁽²⁾⁽³⁾.

وتشديد الياء وهي القطعة من الجيش يبلغ أقصاها أربعمائة تبعث إلى العدو وجمعها السرايا سمعوا بذلك لأنهم يكونون خلاصة العسكر وخيارهم من الشيء السري أي: النفيس، وقيل سموا بذلك لأنهم يبعثون سرا وخفية وليس بالوجه لأن لام السرراء وهذه ياء.

(فَأَجْنَبْنَا) أي: صرنا جنباً فساق الحديث السابق، (وَقَالَ: «تَفَلَّ فِيهِمَا»)
أي: في اليدين وهو بالتاء المثناة من فوق وقال الجوهري التفل شبيه بالبرق وهو أقل منه أوله البرق ثم التفل ثم التفث ثم النفخ والمقصود أنه قَالَ مكان نفخ فيهما تفل فيهما.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلثة وقد مرَّ في باب: الغضب في الموعظة.

قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ ذَرٍّ، عَنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِيزَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) وفي رواية عَنْ أَبِيهِ بدل قوله عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ عَمَّارٌ لِعُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (تَمَعَّكْتُ) أي: تمرَّغت في التراب وتقلبْتُ فيه، (فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ) فذكرت ذلك له، (فَقَالَ: «يَكْفِيكَ الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ»)
أي: مسح الوجه والكفين في التيمم هكذا في رواية الأصيلي وغيره: بالرفع فيهما على الفاعلية وهو واضح، وفي رواية أَبِي ذَرٍّ وكريمة: يكفيك الوجه والكفين بالنصب فيهما على المفعولية إمَّا بإضمار أعني، أو التقدير: يكفيك أن تمسح الوجه والكفين، وفي أخرى: بالرفع في الوجه على الفاعلية وبالنصب في

(1) أطرافه 338، 339، 341، 342، 343، 345، 346، 347 - تحفة 10362.

(2) جاءت الكفان هكذا في النسخة عند الشارح وهي على أن الواو للعطف على الوجه، فلا بد أن يقال: والكفان؟

ولو كانت الواو بمعنى مع؛ أي: مع الكفين، أو الأصل مسح الوجه، واليدين، فحذف المضاف، وبقي المجرور على ما كان عليه، وفي بعض النسخ: واليدين.

(3) أطرافه 338، 339، 340، 342، 343، 345، 346، 347 - تحفة 10362.

الكفين على أنه مفعول معه ، وقيل : إنه روي بالجر فيهما ووجهه ابن مالك بأن الأصل يكفيك مسح الوجه والكفين فحذف المضاف وبقي المضاف به على ما كان عليه ، ويستنبط منه أن التيمم هو مسح الوجه والكفين لا غير ، وإليه ذهب جماعة منهم أحمد وإسحاق .

وقال النووي : رواه أبو ثور وغيره عن الشافعي في القديم ، وأنكره الماوردي وغيره قال : وهو إنكار مردود لأن أبا ثور ثقة ، قال : وهذا القول وإن كان مرجوحاً عند الأصحاب ولكنه قوي من حيث الدليل انتهى كلامه في شرح المهذب .

وقال في شرح مسلم في الجواب عن هذا الحديث : أن المراد به بيان صورة الضرب للتعليم وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التيمم .

وتعقب : بأن سياق القصة يدل على أن المراد به بيان جميع ذلك لأن ذلك هو الظاهر من قوله إنما يكفيك ، وقال الطحاوي وغيره : إن حديث عمار لا يصلح حجة في كون التيمم إلى الكفين أو الكوعين أو المرفقين أو المنكبين أو الإبطين كما ذهب إلى كل واحد طائفة من أهل العلم وذلك لا اضطرابه ، قال الترمذي : وقد ضعف أهل العلم حديث عمار في التيمم للوجه والكفين كما روي عنه حديث المناكب والآباط ، وقد قال الحافظ العسقلاني : إن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهم وعمار وما عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه ، فأما حديث أبي جهم فورد بذكر اليدين مجملًا .

وأما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين ، وبذكر المرفقين في السنن ، وفي رواية : إلى نصف الذراع ، وفي رواية : إلى الآباط ، فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال ، وأما رواية الآباط فقال الشافعي وغيره : إن كان ذلك وقع بأمر النبي ﷺ فكل تيمم صح للنبي ﷺ بعده فهو ناسخ له وإن كان وقع بغيره أمره فالحجة فيما أمر به ومما يقوي رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين كون عمار كان يفتي بعد النبي ﷺ بذلك وراوي الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد انتهى .

342 - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: شَهِدْتُ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ عَمَّارٌ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ⁽¹⁾.

343 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عَمَّارٌ: «فَضْرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ الْأَرْضَ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ»⁽²⁾.

وتعقّب في قوله: لم يصحّ منها سوى حديث أبي جهم بحديث جابر عند الدارقطني مرفوعاً التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين إلى المرفقين، وأخرجه البيهقي أيضاً والحاكم وقال: هذا إسناد صحيح، قال الذهبي أيضاً: إسناده صحيح ولا يلتفت إلى من منع صحته.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هو ابن إبراهيم الفراهندي البصري وقد تقدّم في باب: زيادة الإيمان.

(حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج (عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) وزيد في رواية الكشميهني ابن أبزى (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: شَهِدْتُ) أي: حضرت (عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ) بالفاء وفي رواية قَالَ بدونها: (لَهُ عَمَّارٌ، وَسَاقَ) عبد الرحمن (الْحَدِيثَ) المذكور آنفاً فاللام للعهد.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) الملقب ببندار وقد سبق فيما كان النَّبِيُّ ﷺ يتخولهم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ) هو مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وقد مرّ في باب ظلم دون ظلم.

قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عَمَّارٌ: «فَضْرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ الْأَرْضَ، فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ»)

قد أخرج المؤلف رحمه الله هذا الحديث في هذا الباب من رواية ستّة مشايخ وبينه وبين شُعْبَةَ في هذه الطريق الآخرة اثنان، وفي الطرق الخمسة السابقة واحد ولم يسقه تآمراً من رواية واحد منهم ولم يذكر جواب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وليس ذلك من المؤلف فقد أخرجه البيهقي من طريق آدم أيضاً كذلك.

(1) أطرافه 338، 339، 340، 341، 343، 345، 346، 347 - تحفة 10362.

(2) أطرافه 338، 339، 340، 341، 342، 345، 346، 347 - تحفة 10362.

6 - باب: الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ، يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ⁽¹⁾

نعم ذكر جوابه مسلم من طريق يَحْيَى بن سعيد وللنسائي من طريق حجاج بن مُحَمَّد كلاهما عَنْ شُعْبَةَ ولفظهما: لا تصل، زاد السراج: حتى تجد الماء، وهذا مذهب مشهور عَنْ عمر وافقه عليه ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وجرت فيه مناظرة بين أبي موسى وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وستأتي إن شاء الله تعالى في باب: التيمم ضربة.

6 - باب: الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ، يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ

(باب) بالتنوين (الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ) مبتدأ وصفته (وَضُوءُ الْمُسْلِمِ) بفتح الواو. (يَكْفِيهِ) أي: يجزئه ويغنيه (مِنَ الْمَاءِ) عند عدمه حقيقة أو حكماً وقد روى

(1) قال الحافظ: هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه البزار عن أبي هريرة مرفوعاً وصححه ابن القطان لكن قال الدارقطني: إن الصواب إرساله، وروى أحمد وأصحاب السنن عن أبي ذر نحوه بلفظ: «إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين» صححه الترمذي وابن حبان والدارقطني اهـ.

قال شيخ المشايخ في «التراجم»: غرضه من عقد الباب إثبات أن التراب له حكم الماء عند عدم وجدانه، فإذا تيمم يصلي به ما شاء من الفرائض والنوافل ما لم يحدث كما هو حكم الماء، وهذا مذهب أبي حنيفة خلافاً للشافعي وغيره من الأئمة، ومحل الاستشهاد في حديث الباب قوله ﷺ: «عليك بالصعيد فإنه يكفيك» لأن الظاهر المتبادر من الكفاية أن يكون له حكم الماء، وإلا كانت الكفاية ناقصة مع أن المطلق ينصرف إلى الكامل اهـ.

قلت: ويوضح مراد المصنف إيراد أثر الحسن في الترجمة فهو نص في وفاق الحنفية، قال الحافظ: قوله: قال الحسن، وصله عبد الرزاق بلفظ: «يجزئ تيمم واحد ما لم يحدث» وابن أبي شيبة بلفظ: «لا يتقض التيمم إلا الحدث» وسعيد بن منصور بلفظ: «التيمم بمنزلة الوضوء إذا توضأت فأنت على وضوء حتى تحدث» قال الحافظ: وهو أصرح في مقصود الباب، وأشار المصنف بهذا الباب إلى أن التيمم يقوم مقام الوضوء، وهذه المسألة وافق فيها البخاري الكوفيين والجمهور، وذهب بعضهم من التابعين وغيرهم إلى خلاف في ذلك، وقد أبيح عند الأكثر بالتيمم الواحد النوافل مع الفريضة إلا أن مالكا اشترط تقدم الفريضة، وشذَّ شريك القاضي فقال: لا يصلي بالتيمم الواحد أكثر من صلاة واحدة فرضاً كانت أو نفلاً اهـ. وما جمع الحافظ في كلامه الكوفيين والجمهور تسامح منه وإجمال مخل، وتوضيح ذلك أن ههنا مسألتين طالما يلتبس فيهما في النقل وبسطا في «الأوجز» الأولى: أن التيمم بمنزلة الوضوء عند الحنفية وإليه ميل البخاري، فيصلح به إلى متى شاء، وهو رواية عن أحمد =

وَقَالَ الْحَسَنُ: «يُجْزئُهُ التَّيْمُمُ مَا لَمْ يُحْدِثْ»،

أصحاب السنن من طريق أبي قلابة عن عمرو بن بُجْدَان بضم الموحدة وسكون الجيم عن أبي ذر نحوه مع زيادة ولو إلى عشر سنين وفي رواية وإن لم يجد الماء عشر سنين وصححه الترمذي وابن حبان والدارقطني، والمراد بها الكثرة لا العشرة بعينها وتخصيص العشرة لأجل الكثرة لأنها منتهى عدد الآحاد، والمعنى أن له أن يفعل التيمم مرة بعد أخرى وإن بلغت مدة عدم الماء إلى عشر سنين وليس معناه أن التيمم دفعة واحدة يكفيه عشر سنين.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) البصري: (يُجْزئُهُ) بضم الياء وبالهزمة من الإجزاء وهو لغة الكفاية واصطلاحاً الأداء الكافي لسقوط المتعبد به ويروى يجزيه بفتح الياء الأولى وسكون الثانية وقال الجوهري جزأت بالشيء اكتفيت به وجزى عني هذا أي: قضى فهو على التقديرين لازم فلعلّ التقدير يقضي عن الماء، التيمم فحذف الجار وأوصل الفعل، والغرض أن (التَّيْمُمُ) حكمه حكم الوضوء في جواز أداء الفرائض المتعددة والنوافل به.

(مَا لَمْ يُحْدِثْ) بأحد الحداث أي: مدة عدم الحدث، وهو قول أصحابنا

والمشهور عنه وبه قال مالك والشافعي: إنه لا بد من التيمم في كل وقت صلاة مفروضة، قال الموفق: المذهب أن التيمم يبطل بخروج الوقت ودخوله، فيبطل بكل واحد منهما وبه قال مالك والشافعي وإسحاق، وروي عن أحمد أنه قال التيمم بمنزلة الطهارة حتى يجد الماء أو يحدث، وهو مذهب الثوري وابن المسيب وأصحاب الرأي اهـ.

قال العيني: وبه قال الليث والزهري ودาวود بن علي، وفي «السعاية»: به قال أهل الظاهر وابن شعبان من المالكية والمزني من الشافعية، كذا في «الأوجز».

ولا يذهب عليك أن ما في أثر الحسن وغيره من أنه لا ينقضه إلا الحدث الحصر إضافي باعتبار دخول الوقت وخروجه، وإلا فرؤية الماء مع القدرة على استعماله ناقض للتيمم إجماعاً لم يخالف في ذلك إلا أبو سلمة، نعم اختلفت الأئمة في واجد الماء أثناء الصلاة، فقالت الحنفية: يبطل الصلاة وإليه رجع الإمام أحمد إذ قال: كنت أقول: يمضي، ثم تدبرت فإذا أكثر الأحاديث على أنه يخرج أي: من الصلاة، وقال مالك والشافعي: يمضي في صلاته، كذا في «الأوجز» والمسألة الثانية: ما قال الموفق: وله أن يصلي به ما شاء من الصلاة، فيصلّي الحاضرة ويجمع بين الصلاتين، ويقضي فوائت، ويتطوع قبل الصلاة وبعدها، وقال مالك والشافعي: لا يصلي به فرضين اهـ.

فما في «القسطلاني» وغيره من شروح «البخاري»: وقال الأئمة الثلاثة: لا يصلي إلا فرضاً واحداً لأنه طهارة ضرورة اهـ. والتبست فيها المسألتان.

وَأَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ مُتِمِّمٌ.

وبه قَالَ إبراهيم، وعطاء، وابن المسيب، والزهري، والثوري، والليث، والحسن ابن حيٍّ وداود بن علي وهو منقول عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال الشافعي: يَتِمُّ لكل صلاة فرض، وبه قَالَ مالك، وأحمد، وإسحاق وهو قول قتادة، وربيعه ويحيى بن سعيد الأنصاري، وشريك والليث، وأبي ثور وذكره البيهقي عن ابن عمر، وابن عباس من طرق ضعيفة، ثم إن المؤلف رحمه الله ذكره عن الحسن معلقاً، ووصله ابن أبي شيبه عنه بلفظ: لا ينقض التيمم إلا الحدث وحكاه أيضاً عن إبراهيم، وعطاء، ووصله أيضاً عبد الرزاق بلفظ: يجزئ تيمم واحد ما لم يحدث، ووصله أبو منصور أيضاً ولفظه: التيمم بمنزلة الوضوء إذا توضأت فأنت على وضوء حتى تحدث، وقال ابن حزم: روي عن حماد بن سلمة يعني من مصنفه، عن يونس، عن عبيد، عن الحسن قَالَ: يصلي الصلوات كلها بتيمم واحد مثل الوضوء ما لم يحدث.

(وَأَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (وَهُوَ مُتِمِّمٌ) للمتوضئين وصله ابن أبي شيبه والبيهقي وغيرهما وإسناده صحيح.

ووجه مناسبه للترجمة من حيث إن التيمم وضوء المسلم فإذا كان كذلك يجوز إمامة المتيمم للمتوضئ، فدل ذلك على أن التيمم طهارة مطلقة غير ضرورية إذ لو كان ضرورياً لكان ضعيف ولو كان ضعيفاً لما أمَّ ابن عباس وهو متيمم لمن كان متوضئاً، وهذا مذهب أصحابنا وبه قَالَ الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وعن مُحَمَّد بن الحسن: أنه لا يجوز، وبه قَالَ الحسن بن حيٍّ، وكره مالك، وعبد الله بن الحسن ذلك، وإن فعل أجراً، وقال ربيعة: لا يؤم المتيمم من جنابة إلا من هو مثله، وبه قَالَ يَحْيَى بن سعيد الأنصاري، وقال الأوزاعي: لا يؤمهم إلا إذا كان أميراً كبيراً قاله ابن حزم وقال أبو طالب: سألت أبا عبد الله عن الجنب يؤم المتوضئين قَالَ: نعم قد أمَّ ابن عباس أصحابه وفيهم: عمار بن ياسر وهو جنب فتيمم، وعمرو بن العاص بأصحابه وهو جنب فأخبر النبي ﷺ، فإن قيل: قد روي عن جابر مرفوعاً لا يؤم المتيمم المتوضئين ولا المقيد المطلقين.

فالجواب: أن هذا حديث ضعيف ضعفه الدارقطني وابن حزم وغيرهما،

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: «لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى السَّبَّخَةِ⁽¹⁾ وَالتَّيْمُمِ بِهَا».

وأما حديث الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا لَا يُؤَمُّ الْمَتِيمُ الْمُتَوَضَّعِينَ فَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو حَفْصٍ بْنُ شَاهِينَ فِي كِتَابِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ وَذَكَرَ بَعْدَهُ حَدِيثَ عُمَرَوِ بْنِ الْعَاصِ، وَقَالَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ نَاسِخًا لِلأَوَّلِ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَجُودُ إِسْنَادًا مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ وَإِنْ صَحَّ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النِّهْيُ فِي ذَلِكَ لِمُضَرَّةٍ وَقَعَتْ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَافِقٌ فِيهَا الْبُخَارِيُّ الْكُوفِيُّ وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.

وَتَعَقَّبَهُ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّ هَذَا عَكْسُ الْقَضِيَّةِ بَلِ الْجُمْهُورُ عَلَى الْمَوْافَقَةِ يَقِفُ عَلَيْهِ مِنْ يَمَعِنُ النَّظَرَ فِي الْكُتُبِ، وَقَالَ ذَلِكَ الْحَافِظُ أَيْضًا وَاحْتِجَّ الْمَصْتَفَى لِعَدَمِ الْوُجُوبِ بِعُمُومِ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ: فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ مَا لَمْ تَحْدُثْ أَوْ تَجِدَ الْمَاءَ، وَحَمَلَهُ الْجُمْهُورُ عَلَى أَعَمِّ مِنْ ذَلِكَ، أَيْ: لِفَرِيضَةٍ وَاحِدَةٍ وَمَا شَتَّ مِنْ النِّوَافِلِ.

وَتَعَقَّبَهُ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ أَيْضًا: بِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ، أَيْ: فِي كُلِّ الصَّلَوَاتِ فَرَضُهَا وَنَفْلُهَا وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْأَعْمِيَّةِ، لِأَنَّ مَعْنَى الْأَعْمِيَّةِ أَنْ يَكُونَ شَامِلًا لِجَمِيعِ أَفْرَادِ ذَلِكَ الشَّيْءِ وَلَيْسَ لِقَوْلِهِ لِفَرِيضَةٍ وَاحِدَةٍ أَفْرَادًا، وَأَمَّا النَّفْلُ فَإِنَّهُ تَبِعَ لِلْفَرَضِ وَالتَّابِعُ لَيْسَ لَهُ حُكْمٌ مُسْتَقِلٌّ بَلِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَتَّبِعِ.

(وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ: «لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى السَّبَّخَةِ وَالتَّيْمُمِ بِهَا» السَّبَّخَةُ بَفَتْحِ حُرُوفِهَا كُلِّهَا وَاحِدَةُ السَّبَّاحِ فَإِذَا قُلْتَ أَرْضَ

(1) قَالَ الْعَيْنِيُّ: السَّبَّخَةُ - بَفَتْحِ حُرُوفِهَا كُلِّهَا - وَاحِدَةُ السَّبَّاحِ، فَإِذَا قُلْتَ: أَرْضَ سَبَّخَةٍ كَسَرْتَ الْبَاءَ، قَالَ ابْنُ سَيْدَةَ: هِيَ أَرْضُ ذَاتِ مَلْحٍ وَنَزْ، وَقَالَ غَيْرُهُ: هِيَ أَرْضٌ تَعْلُوهَا مَلُوحَةٌ لَا تَكَادُ تَنْبِتُ إِلَّا بَعْضَ الشَّجَرِ، وَفِي «شَرْحِ الْمَوْطَأِ» لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ: السَّبَّخَةُ الْأَرْضُ الْمَالِحَةُ الَّتِي لَا تَنْبِتُ شَيْئًا وَلَيْسَتْ الرَّدْغَةُ وَلَا الرَّدَاغُ كَمَا يَقُولُ مَنْ لَا يَعْرِفُ أَهْـ. وَفِي «الْقِسْطَلَانِي» تَبَعًا لِلْحَافِظِ: هِيَ الْأَرْضُ الْمَالِحَةُ الَّتِي لَا تَكَادُ تَنْبِتُ أَهْـ.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَمُطَابَقَةٌ هَذَا لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَعْنَى الطَّيْبِ الطَّاهِرِ وَالسَّبَّخَةُ طَاهِرَةٌ فَتَدْخُلُ تَحْتَ الطَّيْبِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ ابْنُ خَزِيمَةَ عَنْ عَائِشَةَ فِي الْهَجْرَةِ أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «أَرَيْتَ دَارَ هَجْرَتِكُمْ سَبَّخَةً ذَاتَ نَخِيلٍ يَعْنِي الْمَدِينَةَ» وَقَدْ سَمَى النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ طَيْبَةً، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ السَّبَّخَةَ دَاخِلَةٌ فِي الطَّيْبِ، وَلَمْ يَخَالَفْ فِي ذَلِكَ إِلَّا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ وَلَمْ يَجْزِ التَّيْمُمُ بِهَا أَهْـ.

344 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ،

سبخة⁽¹⁾ كسرت الباء وقال ابن سيدة هي أرض ذات ملح ونزّ وجمعها سباح وقد سبخت سبّخًا فهي سبخة وأسبخت، وقال غيره هي أرض تعلوها ملحوحة لا تكاد تنبت إلا بعض الشجر، وفي الباهر لابن عديس سبخت بكسر الباء وفتحها، وفي شرح الموطأ لعبد الملك بن حبيب السبخة الأرض المالحة التي لا تنبت شيئًا وليست الردغة ولا الرداغ كما يقول من لا يعرف، ومطابقة هذا الأثر للترجمة من حيث إن معنى الطيب الطاهر السبخة طاهرة فيدخل تحت الطيب ويدل عليه ما رواه ابن خزيمة من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في شأن الهجرة أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «أريت دار هجرتكم سبخة ذات نخيل» يعني المدينة وقد سمى النَّبِيُّ ﷺ المدينة طيبة فدلّ على أَنَّ السبخة داخلة في الطيب ولم يخالف في ذلك إلا إسحاق بن راهويه قَالَ: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) وفي رواية أبي ذر: مسدد ابنُ مُسرَّهٍ وقد تقدم في باب من الإيمان أن يحب لأخيه.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد في رواية حَدَّثَنَا (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القطان الذي قَالَ

وهكذا قال الحافظ: إن هذا الأثر يتعلق بقوله في الترجمة: الصعيد الطيب أي: المراد بالطيب الطاهر.

واحتج ابن خزيمة لجواز التيمم بالسبخة بحديث عائشة المذكور، فدل على أن السبخة داخلة في الطيب ولم يخالف في ذلك إلا إسحاق بن راهويه اهـ.

وما حكى عن إسحاق بن راهويه رواية عن أحمد أيضًا كما في «المغني»، وأخرى له: أنه يجوز وهو مذهب الشافعي والأوزاعي وغيرهما، قال ابن عبد البر: وبه قال جمهور العلماء إلا إسحاق بن راهويه، قلت: وروي عن مجاهد أيضًا أنه قال: لا تيمم بالسباح، كذا في «الأوجز».

(1) قال صاحب لغات «الصراح»: سبخه شوره (كندhek) اهـ.

وما يظهر من «المحيط الأعظم» أن كندhek غيره يقال له في العربية: كبريت وفي تقرير مولانا حسين علي الفنجابي: قوله: السبخة أي: إن كانت الأرض غالبية وإلا فلا يجوز هذا في السبخة التي ليست سبخها من جنس الأرض أعني يذاب بالإحراق ويصير رمادًا اهـ.

وفي «الدر المختار»: يجوز التيمم بمظهر من جنس الأرض، فلا يجوز بمنطع كفضة ومترمد بالاحتراق، قال ابن عابدين: أي ما يحترق بالنار فيصير رمادًا اهـ.

وفي «مراقي الفلاح» بعد ذكر بعض أمثلة ما يجوز به التيمم، وضابطه: أن كل شيء يصير رمادًا أو ينطع بالاحتراق لا يجوز به التيمم وإلا جاز اهـ.

وظهر منه معنى كلام الشيخ أن السبخة المجردة - أي شوره - تحترق بالفور بخلاف الأرض ذات السباح فإنها لا تحترق.

قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ، قَالَ: كُنَّا فِي سَفَرٍ

بندار في حقه ما أظن أنه عصى الله قط وقد تقدم أيضًا.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ) بالفاء هو الأعرابي الذي يقال له عوف الصدوق وقد تقدم في باب اتباع الجنائز من الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ) بفتح الراء وتخفيف الجيم وبالمدة عمران بن ملحان بكسر الميم وسكون اللام وبالحاء المهملة العطاردي قَالَ الْبُخَارِيُّ الْأَصَحُّ أَنَّهُ ابْنُ تَيْمٍ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَلَمْ يَرَهُ وَأَسْلَمَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَأَتَى عَلَيْهِ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً مَاتَ فِي سَنَةِ بَضْعِ مِائَةٍ.

(عَنْ عِمْرَانَ) ابْنُ حَصِينٍ بَضَمَ الْمَهْمَلَةَ وَفَتَحَ الصَّادَ الْخَزَاعِيَّ يَكْنَى أَبَا نُجَيْدٍ بَضَمَ النُّونَ وَفَتَحَ الْجِيمَ وَسَكُونَ الْيَاءَ وَبِالْمَهْمَلَةِ رَوَى لَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِائَةٌ حَدِيثٌ وَثَمَانُونَ حَدِيثًا لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ اثْنَا عَشَرَ حَدِيثًا بَعَثَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْبَصْرَةِ لِيَفْقَهُهُمْ وَكَانَ قَاضِيًا بِالْبَصْرَةِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ مِنْ فَضْلَاءِ الصَّحَابَةِ وَفَقَهَاثِهِمْ يَقُولُ عَنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ: أَنَّهُ كَانَ يَرَى الْحِفْظَةَ وَكَانَتْ تَكَلِّمُهُ وَتَسَلِّمُ عَلَيْهِ حَتَّى اكْتَوَى وَكَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ وَاللَّهِ مَا قَدَمَهَا يَعْنِي الْبَصْرَةَ رَاكِبٌ خَيْرَ لَهُمْ مِنْهُ وَتَوَفَّى بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ، وَرَجُلٌ هَذَا الْإِسْنَادُ كُلُّهُمْ بَصْرِيُّونَ وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلِّفُ فِي عَلَامَاتِ النُّبُوَّةِ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ.

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (كُنَّا فِي سَفَرٍ) اخْتَلَفُوا فِي تَعْيِينِ هَذَا السَّفَرِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ وَقَعَ عِنْدَ رَجْوَعِهِمْ مِنْ خَيْبَرَ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْحَدِيثِ لِيَلَّا فَنَزَلَ فَقَالَ: مَنْ يَكْلُونَا؟ فَقَالَ بِلَالٌ: أَنَا، الْحَدِيثُ، وَفِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ مَرْسَلًا أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَرَّسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَلَّا بِطَرِيقِ مَكَّةَ وَوَكَّلَ بِلَالًا، وَفِي حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ مَرْسَلًا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مَصْنَفِهِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِطَرِيقِ تَبُوكَ، وَكَذَا فِي حَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّلَائِلِ، وَسَيَأْتِي تِمَّةٌ لِدَلَالَةِ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى، ثُمَّ إِنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ اخْتَلَفُوا أَيضًا هَلْ كَانَ ذَلِكَ مَرَّةً أَوْ أَكْثَرَ أَعْنِي نَوْمَهُمْ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَجُزِمَ الْأَصِيلِيُّ بِأَنَّ الْقِصَّةَ وَاحِدَةٌ.

وَتَعَقَّبَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: بِأَنَّ قِصَّةَ أَبِي قَتَادَةَ مُغَايِرَةً لِقِصَّةِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ، وَهُوَ كَمَا قَالَ فَإِنَّ قِصَّةَ أَبِي قَتَادَةَ فِيهَا أَنَّهُمَا كَانَا مَعَهُ، وَأَيضًا فَقِصَّةُ عِمْرَانَ فِيهَا أَنَّ

مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّا أَسْرَيْنَا حَتَّى كُنَّا فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَقَعْنَا وَقْعَةً،

أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقِظَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَمْ يَسْتَيْقِظِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَيْقَظَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالتَّكْبِيرِ وَقِصَّةُ أَبِي قَتَادَةَ فِيهَا أَنَّ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقِظَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْقِصَّتَيْنِ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِهِ مَغَايِرَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُمْكِنٌ وَلَا سِيَّامَعَ مَا وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رِبَاحٍ رَاوَى الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ذَكَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ حَصِينٍ سَمِعَهُ وَهُوَ يَحْدُثُ بِالْحَدِيثِ بِطَوْلِهِ فَقَالَ لَهُ: انْظُرْ كَيْفَ يَحْدُثُ؟ فَإِنِّي كُنْتُ شَاهِدًا الْقِصَّةَ قَالَ فَمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَدِيثِ شَيْئًا فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اتِّحَادِهِمَا لَكِنْ لِمَدْعَى التَّعَدُّدِ أَنْ يَقُولَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عُمَرَانِ حَضَرَ الْقِصَّتَيْنِ فَحَدَّثَ بِأَحَادِهِمَا وَصَدَّقَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رِبَاحٍ لَمَّا حَدَّثَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بِالْأُخْرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَعَدُّدِ الْقِصَّةِ اخْتِلَافُ مُوَاطِنِهَا كَمَا تَقَدَّمَ، وَحَاوَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ زَمَانَ رَجُوعِهِمْ مِنْ خَيْبَرَ قَرِيبٌ مِنْ زَمَانِ رَجُوعِهِمْ مِنَ الْحَدِيثِ وَأَنَّ اسْمَ طَرِيقِ مَكَّةَ يَصْدُقُ عَلَيْهِمَا وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكَلُّفِ، وَرَوَاةُ عَبْدِ الرَّزَاقِ بِتَعْيِينِ غَزْوَةِ تَبُوكَ تَرِدُ عَلَيْهِ، وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَو بْنِ أُمَيَّةَ شَبِيهًا بِقِصَّةِ عُمَرَ.

وفيه: أَنَّ الَّذِي كَلَّاهُمْ الْفَجْرَ ذُو مَخْبَرٍ بِكُسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ ذِي مَخْبَرٍ أَيْضًا وَأَصْلُهُ، عِنْدَ أَبِي ذَرٍّ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَنَّ بَلَاءً هُوَ الَّذِي كَلَّاهُمْ الْفَجْرَ وَذَكَرَ فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَوَّلَهُمْ اسْتَيْقَظًا كَمَا فِي قِصَّةِ أَبِي قَتَادَةَ وَهَذَا أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى تَعَدُّدِ الْقِصَّةِ، وَلِابْنِ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَلَّاهُمْ الْفَجْرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّا أَسْرَيْنَا) وَفِي بَعْضِ النُّسخ: سَرِينَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: سَرِيتُ وَأَسْرِيتُ بِمَعْنَى، أَي: سَرْتُ لَيْلًا، وَفِي الْمَحْكَمِ: السَّرِيُّ سِيرٌ عَامَةٌ اللَّيْلِ، وَقِيلَ: سِيرَ اللَّيْلُ كُلُّهُ وَالْحَدِيثُ يَخَالِفُ هَذَا الْقَوْلَ وَالسَّرِيُّ يَذْكَرُ وَيؤنثُ، وَلَمْ يَعْرِفِ اللَّحْيَانِيُّ إِلَّا التَّأْنِيثَ، وَقَدْ سَرَى سُرًى وَسُرًى وَسُرًى فَهُوَ سَارٌ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ سَيِّدَةَ، وَقَدْ سَرَى بِهِ وَأَسْرَى بِهِ وَأَسْرَاهُ، وَفِي الْجَامِعِ: سَرَى يَسْرِى سَرًى إِذَا سَارَ لَيْلًا وَكُلَّ سَائِرِ لَيْلًا فَهُوَ سَارٌ (حَتَّى كُنَّا فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَقَعْنَا وَقْعَةً) أَي: نَمْنَا

وَلَا وَقْعَةً أَحَلَّى عِنْدَ الْمُسَافِرِ مِنْهَا، فَمَا أُيَقِّظُنَا إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ
اسْتَيْقَظَ فُلَانٌ، ثُمَّ فُلَانٌ،
.....

نومة كأنهم سقطوا عَنِ الحركة، وفي رواية أَبِي قتادة عند المؤلف ذكر سبب
نزولهم في تلك الساعة وهو سؤال بعض القوم في ذلك.

وفيه: أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا عَنِ الصَّلَاةِ» فَقَالَ بِلَالٌ أَنَا أَوْقِظُكُمْ.

(وَلَا وَقْعَةً أَحَلَّى) كلمة لا لنفي الجنس ووقعة اسمه وأحلى صفة للوقعة
وخبر لا محذوف ويجوز أن يكون أحلى خبراً (عِنْدَ الْمُسَافِرِ مِنْهَا) أي: من
الوقعة في آخر الليل، وهو كما قَالَ الشاعر:

وأحلى الكرى عند الصباح يكون

وقال الآخر:

فإن الكرى عند الصباح طيب

(فَمَا) بالفاء وفي رواية وما بالواو (أَيَقِّظُنَا) من نومنا (إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ)⁽¹⁾،
(وَكَانَ) بالواو وفي رواية فكان بالفاء (أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ فُلَانٌ) اعلم أن كان ههنا
يجوز أن تكون تامة، وأن تكون ناقصة فإن كانت ناقصة فقوله أَوَّلَ بالنصب
خبرها وفلان بالرفع اسمها مؤخرًا وإذا كانت تامة بمعنى وجد فلا يحتاج إلى خبر
فيكون قوله أَوَّلَ اسمه وقوله: فلان بدلًا منه وهو أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
فقد أخرجه المؤلف في علامات النبوة وسمّاه ولفظه فكان أَوَّلَ من استيقظ
أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(ثُمَّ فُلَانٌ) يحتمل أن يكون هو عمران راوي القصة، لأن ظاهر سياقه أنه

(1) أتمام قبل أن توتر، وهذا كلام لا تعلق له بانتقاض الطهارة الذي تكلموا فيه، وإنما هو جواب
يتعلق بأمر التوتر فيحمل يقظته على تعلق القلب باليقظة للتوتر، وفرق بين من شرع في النوم
مطمئن القلب به وبين من شرع فيه متعلقًا باليقظة قال وعلى هذا فلا تعارض ولا إشكال في
حديث النوم حتى طلعت الشمس لأنه يحمل على أنه اطمأن في نومه لما أوجبه فيه تعب السير
معتمدًا على من وكله بكلاءة الفجر والله أعلم. انتهى ومحصله: تخصيص اليقظة المفهومة من
قوله: ولا ينام قلبي بإدراكه وقت التوتر إدراكًا معنويًا لتعلق به وإن نومه في حديث الباب كان
نومًا مستغرقًا ويؤيده قول بلال له: أخذ بنفسي الذي أخذ بنفسك كما في حديث أبي هريرة
عند مسلم، ولم ينكر عليه ومعلوم أن نوم بلال كان مستغرقًا وقد اعترض عليه بأن ما قاله
يقضي اعتبار خصوص السبب، وإنما العبرة لعوم اللفظ، وأجاب عنه بأن يعتبر إذا قامت =

ثُمَّ فُلَانٌ - يُسَمِّيهِمْ أَبُو رَجَاءٍ فَنَسِي عَوْفٌ ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الرَّابِعُ - وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَامَ لَمْ يُوقَظْ حَتَّى يَكُونَ هُوَ يَسْتَيْقِظُ، لَأَنَّا لَا نَذَرِي مَا يَحْدُثُ لَهُ فِي نَوْمِهِ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ عُمَرُ وَرَأَى مَا أَصَابَ النَّاسَ

شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه، (ثُمَّ فُلَانٌ) ويحتمل أن يكون هذا من شارك عمران في رواية هذه القصة المعينة وهو ذو مخبر، ففي الطبراني من رواية عمرو بن أمية قَالَ: ذو مخبر فما أيقظني إلا حرّ الشمس فجئت أدنى القوم فأيقظته وأيقظ الناس بعضهم بعضاً حتى استيقظ النَّبِيُّ ﷺ (يُسَمِّيهِمْ) أي: يذكر المستيقظين بأسمائهم (أَبُو رَجَاءٍ) العطاردي الراوي، (فَنَسِي) أَسْمَاءَهُمْ (عَوْفٌ) الأعرابي (ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالرفع عطفاً على ثم فلان أو بالنصب خبر كان أي: ثم كان عمر بن الخطاب (الرَّابِعُ) في المستيقظين وهو صفة لعمر بن الخطاب.

(وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَامَ لَمْ يُوقَظْ) بفتح القاف من الإيقاظ مبنياً للمفعول، وفي رواية: لم توقظه بنون المتكلم وكسر القاف وبهاء الضمير الراجع إلى النَّبِيِّ ﷺ.

(حَتَّى يَكُونَ هُوَ يَسْتَيْقِظُ، لَأَنَّا لَا نَذَرِي مَا يَحْدُثُ لَهُ) بضم الدال (فِي نَوْمِهِ) من الوحي كانوا يخافون من إيقاظه انقطاع الوحي فلا يوقظونه لاحتمال ذلك. (فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَرَأَى مَا أَصَابَ النَّاسَ) من نومهم عن صلاة الصبح وكونهم على غير ماء وجواب لما محذوف تقديره فلما استيقظ كبر وقوله الآتي فكبر يدل عليه أو هو قوله فكبر بالفاء.

عليه قرينة وأرشد إليه السياق، وهو ههنا كذلك، ومن الأجوبة الضعيفة أيضاً: قول من قال: كان قلبه يقطناً وعلم بخروج الوقت، لكن ترك إعلامهم بذلك عمداً لمصلحة التشريع، وقول من قال: المراد بنفي النوم عن قلبه أنه لا يطرأ عليه أضغاث أحلام كما يطرأ على غيره بل كل ما يراه في نومه حق ووحى، فهذه عدة أجوبة أقربها إلى الصواب هو الأول. قال القرطبي أخذ بهذا بعض العلماء فقال: من انتبه من نوم عن صلاة فاتته في سفر فليتحوّل عن موضعه، وإن كان وادياً فليخرج عنه وقيل: إنما يلزم التحول من ذلك الوادي بعينه، وقيل: هو خاص بالنبي ﷺ لأنه لا يعلم من حال ذلك الوادي ولا غيره ذلك إلا هو، وقال غيره: يؤخذ منه أنّ من حصلت له غفلة في مكان عبادة استحبه له التحول منه، ومنه أمر الناس في سماع الخطبة يوم الجمعة: التحول من مكان إلى مكان آخر والله أعلم.

وَكَانَ رَجُلًا جَلِيدًا، فَكَبَّرَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ، فَمَا زَالَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى اسْتَيْقَظَ لِصَوْتِهِ النَّبِيُّ ﷺ،

(وَكَانَ) أَي: عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (رَجُلًا جَلِيدًا) بفتح الجيم من جلد الرجل بالضم فهو جلد وجليد، أَي: بَيَّنَّ الجِلَادَةَ بمعنى القوة والصلابة، وزاد مسلم ههنا أجوف، أَي: رفيع الصوت يخرج صوته من جوفه.

(فَكَبَّرَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ، فَمَا زَالَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى اسْتَيْقَظَ) بِصَوْتِهِ بالموحدة أَي: بسبب صوته وفي رواية: (لِصَوْتِهِ) باللام أَي: لأجل صوته (النَّبِيُّ ﷺ) وإنما رفع صوته بالتكبير لمعنيين:

أحدهما: سلوك طريق الأدب والجمع بين المصلحتين.

والآخر: أَنَّ التكبير أصل الدعاء إلى الصلاة، واستشكل هذا مع قوله ﷺ: «إِنَّ عَيْنِي تَنَامَانُ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي».

وأجيب: بأنَّ القلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به كالألم ونحوه، ولا يدرك ما يتعلق بالعين لأنها نائمة والقلب يقظان ورؤية الشمس من ذلك وقد يجاب أيضًا بأنه ﷺ كان له حالان: حال: كان قلبه لا ينام وهو الأغلب، وحال ينام فيه قلبه وهو الأغلب، وحال ينام فيه قلبه نادر، فصادف هذا قصة النوم عن الصلاة.

قال النووي: والصحيح المعتمد هو الأول.

والثاني: ضعيف وهو كما قال، ولا يقال القلب وإن كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من رؤية الفجر مثلاً لكنه يدرك إذا كان يقظاً مرور الوقت الطويل فإن من ابتداء طلوع الفجر إلى أن حميت الشمس مدة طويلة لا تخفى على من لم يكن مستغرقاً لأننا نقول: يحتمل أن يقال: كان قلبه ﷺ إذ ذاك مستغرقاً بالوحي ولا يلزم مع ذلك وصفه بالنوم كما كان يستغرق ﷺ حالة القاء الوحي في اليقظة وتكون الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل لأنه أوقع في النفس كما في قضية سهوه في الصلاة، وقريب من هذا جواب ابن المنير: أن القلب قد يحصل له السهو في اليقظة لمصلحة التشريع ففي النوم بطريق الأولى، أو على السواء.

وقد أجيب عن أصل الإشكال بأجوبة أخرى ضعيفة:

منها: أن معنى قوله لا ينام قلبي، أَي: لا يخفى عليه حالة انتقاض وضوئه.

فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ شَكُّوا إِلَيْهِ الَّذِي أَصَابَهُمْ، قَالَ: «لَا ضَيْرَ - أَوْ لَا يَضِيرُ - ارْتَحِلُوا»، فَارْتَحَلَ، فَسَارَ غَيْرَ بَعِيدٍ،

ومنها: أن معناه لا يستغرقه النوم حتى يوجد منه الحدث، وهذا قريب من الذي قبله، قال ابن دقيق العيد: كأنَّ قائل هذا أراد تخصيص يقظة القلب بإدراك حالة الانتقاض، وذلك بعيد لأنَّ قوله ﷺ: «إِنَّ عَيْنِي تَنَامَانٌ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي» جواباً عن قول عائشة رضي الله عنها.

(فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ) ﷺ (شَكُّوا إِلَيْهِ الَّذِي أَصَابَهُمْ) من نومهم عَنْ صلاة الصبح إلى أن خرج وقتها، (قَالَ) ويروى: فَقَالَ بالفاء: (لَا ضَيْرَ) أي: لا ضرر من ضارّه يضيره ويضوره ضيراً وضوراً، أي: ضرّه قَالَ الكسائي: سمعت بعضهم يَقُولُ لا يَنْفَعُنِي ذَلِكَ وَلَا يَضُرُّنِي (أَوْ لَا يَضِيرُ) وهو شك من عوف الأعرابي، وقد صرَّح بذلك البيهقي في روايته، ولأبي نعيم في مستخرجه: لا يسوء ولا يضير وإنما قَالَ ذلك ﷺ تأنيساً لقلوبهم من الأسف على خروج الصلاة من وقتها، لأنهم لم يتعمدوا ذلك.

(ارْتَحِلُوا) بصيغة الأمر للجماعة المخاطبين من الصحابة رضي الله عنهم، فَارْتَحِلُوا بصيغة الجمع من الماضي، ويروى: (فَارْتَحَلَ)، أي: النَّبِيُّ ﷺ ومن معه، وإنما أمر بالارتحال من ذلك المكان لما روى مسلم من طريق أبي حازم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّ هَذَا مَنْزِلَ حَضَرَ فِيهِ الشَّيْطَانُ وَلَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَحَوَّلُوا عَنْ مَكَانِكُمْ الَّذِي أَصَابَتْكُمْ فِيهِ الْغَفْلَةُ، وَقِيلَ كَانَ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْغَفْلَةِ، وَقِيلَ لَكُنْ ذَلِكَ فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ الْبَابِ لَمْ يَسْتَيْقِظُوا حَتَّى وَجَدُوا حَرَّ الشَّمْسِ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَذْهَبَ وَقْتُ الْكَرَاهَةِ، وَقِيلَ الْأَمْرُ بِذَلِكَ مَنْسُوخٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ أَشْتَمِ﴾ [الإسراء: 78] وبقوله ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»، وفيه نظر؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مَكِّيَّةٌ وَالْقِصَّةُ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّمَا أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ لِاشْتِغَالِهِمْ بِأَحْوَالِهَا، وَقِيلَ: تَحَرُّزًا مِنَ الْعَدُوِّ، وَقِيلَ: انْتِظَارًا لِمَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، وَقِيلَ لِيَسْتَيْقِظَ مَنْ كَانَ نَائِمًا وَيَنْشُطَ مَنْ كَانَ كَسَلَانًا.

(فَسَارَ) ﷺ ومن معه (غَيْرَ بَعِيدٍ) وهذا يدلُّ على أَنَّ الْارْتِحَالَ الْمَذْكُورَ وَقَعَ عَلَى خِلَافِ سِيرِهِمُ الْمَعْتَادَ.

ثُمَّ نَزَلَ فَدَعَا بِالْوُضُوءِ، فَتَوَضَّأَ، وَتَوَدَّى بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَلَمَّا انْقَضَ مِنْ صَلَاتِهِ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعْتَزِلٍ لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ، قَالَ: «مَا مَنَعَكَ يَا فُلَانُ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ؟» قَالَ: أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ،

(ثُمَّ نَزَلَ فَدَعَا بِالْوُضُوءِ) بفتح الواو (فَتَوَضَّأَ) وَضَعَهُ وَمِنْ مَعَهُ (وَتَوَدَّى بِالصَّلَاةِ) المراد من النداء هو التأذين لما في رواية مسلم من حديث أبي قتادة من التصريح بالتأذين.

(فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَلَمَّا انْقَضَ) أي: انصرف وفرغ (مِنْ صَلَاتِهِ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ) لم يعرف اسمه.

وقال صاحب التوضيح: هو خلاد بن رافع بن مالك الأنصاري أخو رفاعه، وفيه نظر لأن ابن الكلبي قَالَ: هو شهد بدرًا وقُتِلَ يومئذ ووقعة البدر مقدمة على هذه القصة فاستحال أن يكون هو إياه، وقيل: له رواية وهذا يدل على أنه عاش بعد النَّبِيِّ ﷺ، وفيه أنه لا يلزم من كونه له رواية على تقدير الصحة أن يكون عاش بعد النَّبِيِّ ﷺ لا احتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة أو متصلة لكن نقلها عنه صحابي آخر وعلى هذا لا منافاة بين هذا وبين قول من قَالَ: إنَّه قتل بيدراً إلا أن تَجِيءَ رواية عَنْ تابعي غير مخضرم صرَّح فيها بسماعه منه فحينئذ يلزم أن يكون عاش بعد النَّبِيِّ ﷺ لكن لا يلزم أن يكون هو صاحب هذه القصة إلا إن وردت رواية مخصوصة بذلك قَالَ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أقف عليها إلى الآن.

(مُعْتَزِلٍ) أي: منفرد عَنِ النَّاسِ (لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ، قَالَ) ﷺ له: («مَا مَنَعَكَ يَا فُلَانُ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَ الْقَوْمِ؟» قَالَ) يَا رَسُولَ اللَّهِ (أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ) قَالَ الحافظ العسقلاني: بفتح الهمزة، أي: معي أو موجود وهو أبلغ في إقامة عذره وَأَبْسَطَ.

وتعقبه محمود الْعَيْنِيُّ: بأن كلمة لا لنفي جنس الماء وعدم الماء معه لا يستلزم عدمه عند غيره فحينئذ لا يستقيم نفي جنس الماء ويجوز أن يكون لا هنا بمعنى ليس فيرتفع الماء حينئذ ويكون المعنى ليس ماء عندي.

وقال ابن دقيق العيد: حذف الخبر في قوله: ولا ماء أي: موجود أو عندك وفي حذف الخبر بسط لعذره لما فيه من نفي الجميع كأنه نفى وجود الماء بالكلية

قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ»، ثُمَّ سَارَ النَّبِيُّ ﷺ، فَاشْتَكَى إِلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الْعَطَشِ، فَتَزَلَّ فَدَعَا فَلَانًا - كَانَ يُسَمِّيهِ أَبُو رَجَاءٍ نَسِيَهُ عَوْفٌ - وَدَعَا عَلِيًّا فَقَالَ: «أَذْهَبَا، فَابْتَغِيَا».....

بحيث لو وجد بسبب أو سعي أو غير ذلك لحصله فإذا نفى وجوده مطلقاً كان أبلغ في النفي وأعذر له.

(قَالَ) ﷺ: (عَلَيْكَ) أي: الزم (بِالصَّعِيدِ) وفي رواية سلم⁽¹⁾ ابن زريق فأمره أن يتيمم بالصعيد، وكذا في رواية المؤلف في علامات النبوة، واللام في الصعيد للعهد، أي: المذكور في الآية الكريمة: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: 43]، ويؤخذ منه الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الإفهام لأنه أحاله على الكيفية المعلومة من الآية ولم يصرح له بها.

(فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ) لإباحة الصلاة أي: ألم تحدث وفي ذلك إشارة إلى أن المتيمم لا يلزمه القضاء ويحتمل أن يكون المراد بقوله يكفيك، أي: للأداء فلا يدلّ على ترك القضاء.

(ثُمَّ سَارَ النَّبِيُّ ﷺ، فَاشْتَكَى إِلَيْهِ) صلوات الله وسلامه عليه (النَّاسُ)⁽²⁾ مِنْ الْعَطَشِ، فَتَزَلَّ ﷺ (فَدَعَا فَلَانًا) هو عمران بن الحصين راوي الحديث يدلّ على ذلك قوله في رواية زريق عند مسلم ثم عجلني النبي ﷺ في ركب بين يديه نطلب الماء (كَانَ يُسَمِّيهِ أَبُو رَجَاءٍ) العطاردي (نَسِيَهُ) وفي رواية ونسيه (عَوْفٌ) الأعرابي. (وَدَعَا عَلِيًّا) هو ابن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ) ﷺ لهما: (أَذْهَبَا، فَابْتَغِيَا) من الابتغاء وهو الطلب.

وفي رواية: فأبغيا من الثلاثي أي: اطلبا، وهذه الرواية تدلّ على أنه كان هو وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقط لأنهما خوطبا بلفظ التثنية، ويحتمل أنه كان معهما غيرهما على سبيل التبعية فيتجه إطلاق لفظ ركب في رواية سلم وخصاً بالخطاب لأنهما المقصودان بالإرسال.

(1) سلم بفتح السين وسكون اللام، وزريق بفتح الزاي المعجمة وبراءين مهملتين بينهما ياء أو لاهما مكسورة.

(2) فاشتكوا الناس من قبل: أكلوني البراغيث.

الْمَاءِ» فَأَنْطَلَقَا، فَتَلَقَّيَا امْرَأَةً بَيْنَ مَزَادَتَيْنِ - أَوْ سَطِيحَتَيْنِ - مِنْ مَاءٍ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، فَقَالَا لَهَا: أَيْنَ الْمَاءُ؟ قَالَتْ: عَهْدِي بِالْمَاءِ أُمْسٍ⁽¹⁾ هَذِهِ السَّاعَةُ وَنَفَرْنَا

(الْمَاءُ)⁽²⁾ فَأَنْطَلَقَا، فَتَلَقَّيَا) وفي رواية فلقيا (امْرَأَةً بَيْنَ مَزَادَتَيْنِ) ثنية مزادة بفتح الميم وبالزاي المخففة الراوية ويجمع على مزاد ومزائد وقيل هي القربة. (أَوْ) الكبيرة وسميت بذلك لأنه يزداد فيها جلد آخر من غيرها أو شك من الراوي أو من عوف بعينه لخلوّ رواية سَلَمَ عن أبي رجاء عنها. (سَطِيحَتَيْنِ) أي: بين سطّحتين والسطيحة بفتح السين وكسر الطاء المهملتين هي المزادة التي بين الأديمين سطح قبل أحدهما بالآخر وفي الجامع هي إداوة تتخذ من جلدتين وهي أكبر من القربة.

(مِنْ مَاءٍ) سقط قوله: من ماء عند ابن عساكر (عَلَى بَعِيرٍ لَهَا) وفي رواية سلم فإذا نحن بامرأة سادلة أي: مدلية رجليها بين مزادتين (فَقَالَا لَهَا: أَيْنَ الْمَاءُ؟ قَالَتْ: عَهْدِي) مبتدأ وقوله: (بِالْمَاءِ) متعلق به وقوله: (أُمْسٍ) ظرف له وهو مبني على الكسر عند الحجازيين ومعرب غير منصرف للعدل والعلمية عند بني تميم.

وقوله (هَذِهِ السَّاعَةُ) بدل من أُمْسٍ بدل بعض من كلّ أي: مثل هذه الساعة الخبر محذوف أي: حاصل ونحوه، أو أُمْسٍ خبر المبتدأ لأنّ المصدر مخبر عنه بظرف الزمان على ما جوّزه أبو البقاء وعلى هذا يضم سين أُمْسٍ على لغة بني تميم، وجوّز في المصابيح أن يكون الخبر قوله بالماء وأُمْسٍ ظرفاً لعامل هذا الخبر أي: عهدي ملتبس بالماء في أُمْسٍ.

(وَنَفَرْنَا) النفر بالتحريك والنفر بالسكون والنفور النفير ما دون العشرة من الرجال والجمع أنفار كذا في المحكم، وفي الواعي النفر ما بين الثلاثة إلى العشرة والعرب تقول هؤلاء نفر كأي: رهطك ورجالك الذين أنت منهم وهؤلاء

(1) قال الحافظ: هو مبني على الكسر خبر مبتدأ أي: عهدي، وهذه الساعة بالنصب على الظرفية اهـ. وبسط القسطلاني في وجوه إعرابه، وأشار الشيخ إلى وجه جواز التيمم لكونه بعيداً من الماء، ولا يذهب عليك أن هذا الحديث يأتي في علامات النبوة، وفي السياقين اختلافات، منها: فقلنا لها: أين الماء؟ فقالت: إيه لا ماء، قلنا: كم بين أهلك وبين الماء؟ قالت: يوم ليلة.

(2) وفيه الجري على العادة في طلب الماء وغيره دون الوقوف وأن التسبب في ذلك غير قاذح في التوكل.

خُلُوفًا، قَالَا لَهَا: انْطَلِقِي، إِذَا قَالَتْ: إِلَى أَيْنَ؟ قَالَا: إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: الَّذِي يُقَالُ لَهُ الصَّابِيُّ، قَالَا: هُوَ الَّذِي تَعْنِينَ، فَاَنْطَلِقِي، فَجَاءَا بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدَّثَاهُ الْحَدِيثَ،

عشرة نفر، أي: عشرة رجال ولا يقولون عشرون نفرًا ولا ثلاثون نفرًا، سمّوا بذلك لأنهم إذا حزبهام أمر اجتمعوا ثم نفروا إلى عدوّهم، وقال الخطّابي: لا واحد له.

(خُلُوفًا) بضم الخاء جمع خالف وهو المسافر نحو شاهد وشهود ويقال حيّ خلوف أي: غيب وقال ابن عرفة: الحي خلوف، أي: خرج الرجال وبقيت النساء وقال الخطّابي: هم الذين خرجوا للاستقاء وخلفوا النساء والأثقال وارتفاع خلوف على أنّه خبر، وفي رواية المستملي والحموي: خلوفًا بالنصب. قَالَ الكرمانى: أي: كان نفرا خلوفًا.

وقال الزركشي والدماميني وابن حجر العسقلاني: أنه منصوب على الحال السادة مسدّ الخبر على مثال قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: 8] بالنصب على القراءة الشاذة، وقال محمود العيني: والأوجه ما قاله الكرمانى.

(قَالَا لَهَا: انْطَلِقِي إِذَا) أي: إذا كان عهدك بالماء أمس هذه الساعة. (قَالَتْ: إِلَى أَيْنَ؟ قَالَا: إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: الَّذِي يُقَالُ لَهُ الصَّابِيُّ) يروى بالهمزة وبغيرها فالأول من صبا إذا خرج من دين إلى دين والثاني من صبا يصبو إذا مال وسيوسّع الكلام فيه.

(قَالَا: هُوَ الَّذِي تَعْنِينَ) أي: تقصدين تريدين من عنى يعني إذا قصد، وقولهما هو الذي تعنين فيه حسن الأدب وحسن التخلص إذ لو قالَا: لا، لفات المقصود ولو قالَا: نعم لم يحسن ذلك لأنّ فيه تقرير ذلك فتخلص بهذا اللفظ وأشار إلى ذاته الشريفة لا إلى تسميتها.

(فَاَنْطَلِقِي) إليه بكسر اللام أمر (فَجَاءَا) أي: عليّ وعمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (بِهَا إِلَى النَّبِيِّ) وفي رواية: إلى رسول الله ﷺ، وَحَدَّثَاهُ الْحَدِيثَ) الذي كان بينهما وبينها.

قَالَ: فَاسْتَنْزَلُوهَا عَنْ بَعِيرِهَا، وَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ بِإِنَاءٍ، فَفَرَّغَ فِيهِ مِنْ أَفْوَاهِ الْمَزَادَتَيْنِ - أَوْ السَّطِيحَتَيْنِ - وَأَوْكَأَ أَفْوَاهَهُمَا وَأَطْلَقَ الْعَزَالِيَّ، وَنَوْدِي فِي النَّاسِ اسْقُوا وَاسْتَقُوا، فَسَقَى مَنْ شَاءَ

(قَالَ: فَاسْتَنْزَلُوهَا) أي: طلبوا منها النزول (عَنْ بَعِيرِهَا) وجمع باعتبار أنه كان مع عمران وعلي من تبعهما مِمَّنْ يعينهما ويخدمهما.
(وَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ) بعد أن أحضروها بين يديه (بِإِنَاءٍ، فَفَرَّغَ فِيهِ) من التفريغ وفي رواية فأفرغ من الإفرغ.

(مِنْ أَفْوَاهِ) جمع فم (الْمَزَادَتَيْنِ) وهو من قبيل قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: 4] وزاد الطبراني والبيهقي: فمضمض في الماء وأعاده في أفواه المزادتين، وبهذه الزيادة تظهر الحكمة في ربط الأفواه بعد فتحها وبهذا حصلت البركة لا اختلاط ريقه المبارك للماء.
(أَوْ السَّطِيحَتَيْنِ) والشك من الراوي أيضًا.

(وَأَوْكَأَ) أي: ربط وشد من الإيكاء وهو شد الوكاء وهو ما يشد به القربة.
(أَفْوَاهَهُمَا وَأَطْلَقَ) أي: حلّ وفتح (الْعَزَالِيَّ) جمع عزلاء بفتح العين وبالمذ فم المزادة الأسفل، وقال الجوهرى: العزالي بكسر اللام وإن شئت فتحت مثل الصحاري والصحارى، ويقال: العزلاء مصب الماء من الراوية والقربة ولكل مزادة عزلاء وإن من أسفلها، وفي الجامع: عزلاء القربة مصب يجعل في إحدى يديها يستفرغ منه ما فيها، وإنما سميت عزالي السحاب تشبهاً بها، وقال السفاقي: رويناه بالفتح وهو أفواه المزادة السفلى، وقال الداودي: العزالي الجوانب الخارجة لرجلي الزق الذي يرسل منها الماء وقال الداودي أيضًا: ليس في أكثر الروايات أنهم فتحوا المزادتين أو السطاحتين ولا أنهم أطلقوا العزالي وإنما شقوا المزادتين وهو معنى صبوا منهما.

(وَنَوْدِي فِي النَّاسِ اسْقُوا) بهمزة وصل من السقي أو بهمزة قطع من الاستسقاء، أي: اسقوا غيركم كالداوب.

(وَاسْتَقُوا) أمر من الاستقاء والفرق بينهما أن السقي لغيره والاستقاء لنفسه ويقال أيضًا: سقيته لنفسه وأسقيته لماشيته.

فَسَقَى مَنْ سَقَى وفي رواية: (فَسَقَى مَنْ شَاءَ).

وَاسْتَقَى مَنْ شَاءَ وَكَانَ آخِرُ ذَلِكَ أَنْ أُعْطِيَ الَّذِي أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ إِنَاءً مِنْ مَاءٍ، قَالَ: «أَذْهَبْ فَأَفْرِغْهُ عَلَيْكَ»، وَهِيَ قَائِمَةٌ تَنْظُرُ إِلَى مَا يُفْعَلُ بِمَائِهَا، وَائِمُّ اللَّهِ لَقَدْ أَقْلَعَ عَنْهَا، وَإِنَّهُ لَيَحْيَلُ.....

(وَاسْتَقَى مَنْ شَاءَ وَكَانَ آخِرُ ذَلِكَ) بنصب آخر على أنه خبر كان مقدماً على اسمه الذي هو قوله: (أَنْ أُعْطِيَ) بأن المصدرية ويجوز رفع آخر على الاسمية وقد قرئ بهما في قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ فَكَلُوا﴾، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: وَالْأَمْرَانِ جَائِزَانِ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى أَنْتَهَى. لعل وجه الأولوية: أَنَّ إِنْ وَالْفِعْلَ أَعْرِفَ، هُوَ أَوْلَى بِالْأَسْمِيَةِ وَإِنْ كَانَ كُلُّ مَهْمَا مَعْرِفَةً فَتَأَمَّلْ.

(الَّذِي أَصَابَتْهُ الْجَنَابَةُ) وكان معترلاً (إِنَاءً مِنْ مَاءٍ قَالَ) ﷺ للذي أصابته الجنابة: (أَذْهَبْ فَأَفْرِغْهُ) بقطع الهمزة من الإفراغ (عَلَيْكَ، وَهِيَ) أي: المرأة (قَائِمَةٌ تَنْظُرُ إِلَى مَا يُفْعَلُ) بالبناء للمجهول.

(بِمَائِهَا) والجملة حالية قَالَ بعض الشارحين: إِنَّمَا أَخَذُوهَا وَاسْتَجَازُوا أَخَذَ مَائِهَا لِأَنَّهَا كَانَتْ كَافِرَةً حَرِيْبَةً وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ لَهَا عَهْدُ فَضْرُورَةِ الْعَطْشِ تَبِيحٌ لِلْمُسْلِمِ الْمَاءَ الْمَمْلُوكَ لغيره عَلَى عَوْضٍ وَإِلَّا فَنفْسُ الشَّارِعِ تَفْذَى بِكُلِّ شَيْءٍ عَلَى سَبِيلِ الْوَجُوبِ.

(وَائِمُّ اللَّهِ) بوصل الهمزة مع فتحها، قَالَ الجوهري: أَيْمَنَ اللَّهُ اسْمُ وَضْعٍ لِلْقَسَمِ هَكَذَا بضم الميم والنون وألفه ألف الوصل عند الأكثر ولم يَجِئْ فِي الْأَسْمَاءِ أَلْفُ وَصْلٍ مَفْتُوحَةٌ غَيْرُهَا وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَخَبْرُهُ مَحْذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ أَيْمَنَ اللَّهُ قَسَمِي وَرَبِّمَا حَذَفُوا مِنْهُ النُّونَ فَقَالُوا: أَيْمَ اللَّهُ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْ: كَانُوا يَحْلِفُونَ وَيَقُولُونَ يَمِينُ اللَّهِ لَا أَفْعَلُ فَجَمَعَ الْيَمِينَ عَلَى أَيْمَنَ ثُمَّ كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ فَحَذَفُوا النُّونَ مِنْهُ فَأَلْفَهُ أَلْفُ قَطْعٍ وَهُوَ جَمْعٌ وَإِنَّمَا طَرَحْتُ الْهَمْزَةَ فِي الْوَصْلِ لِكثَرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهَا، وَفِيهَا لُغَاتٌ جَمَعَ مِنْهَا النَّوِي فِي تَهْذِيبِهِ سَبْعَ عَشْرَةَ وَبَلَغَ بِهَا غَيْرُهُ عَشْرِينَ.

(لَقَدْ أَقْلَعَ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ مِنَ الْإِقْلَاعِ (عَنْهَا) يُقَالُ: أَقْلَعَ عَنْ الْأَمْرِ إِذَا كَفَتْ عَنْهُ، (وَإِنَّهُ) أَي: الشَّأْنُ (لَيَحْيَلُ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ مِنَ التَّخْيِيلِ بِمَعْنَى إِلْقَاءِ الشَّيْءِ فِي الْخِيَالِ.

إِلَيْنَا أَنَّهَا أَشَدُّ مِلَاءَةً مِنْهَا حِينَ ابْتَدَأَ فِيهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اجْمَعُوا لَهَا» فَجَمَعُوا لَهَا مِنْ بَيْنِ عَجْوَةٍ وَدَقِيقَةٍ وَسَوِيقَةٍ حَتَّى جَمَعُوا لَهَا طَعَامًا، فَجَعَلُوهَا

(إِلَيْنَا أَنَّهَا) أَي: أَنَّ كَلًّا مِنَ الْمَزَادَتَيْنِ (أَشَدُّ مِلَاءَةً) بِكسر الميم وفتحها وسكون اللام بعدها همزة مفتوحة، أَي: امتلاء وفي رواية البيهقي أُمْلَأَ.

(مِنْهَا حِينَ ابْتَدَأَ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (فِيهَا) مَعْنَاهُ: أَنَّهُمْ يَظُنُّونَ مَا بَقِيَ فِيهَا مِنَ الْمَاءِ أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ أَوَّلًا، وَهَذَا مِنْ عَظِيمِ آيَاتِهِ وَبَاهِرِ دَلَائِلِ نُبُوَّتِهِ ﷺ حَيْثُ تَوَضَّؤُوا وَشَرَبُوا وَسَقَوْا وَاغْتَسَلُوا الْجَنْبَ مِمَّا انصَبَّ مِنَ الْعِزَالِيِّ بَلْ فِي رِوَايَةٍ: سَلِمَ بْنِ زُرَيْرٍ: أَنَّهُمْ مَلَّؤُوا كُلَّ قَرْيَةٍ كَانَتْ مَعَهُمْ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا أَرْبَعِينَ وَبَقِيتِ الْمَزَادَتَانِ مَمْلُوءَتَيْنِ بَلْ تَخِيلُ الصَّحَابَةُ أَنَّ مَاءَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ أَوَّلًا هَذَا، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: ظَاهِرُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ يُرِيدُ بِهِ رِوَايَةَ سَلِمَ بْنِ زُرَيْرٍ: أَنَّ جُمْلَةً مِنْ حَضَرِ هَذِهِ الْقِصَّةِ كَانُوا أَرْبَعِينَ وَلَا نَعْلَمُ مَخْرَجًا أَخْرَجَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ فِي هَذَا الْعَدَدِ فَلَعَلَّ الرِّكْبَ الَّذِينَ عَجَّلَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ لَطَبَ الْمَاءِ وَأَنَّهُمْ وَجَدُوا الْمَرْأَةَ وَأَنَّهُمْ أَسْقَوْا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ النَّاسِ وَشَرَبُوا، ثُمَّ شَرَبَ النَّاسُ بَعْدَهُمْ كَانُوا أَرْبَعِينَ.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) لِأَصْحَابِهِ: «اجْمَعُوا لَهَا» تَطْيِيبًا لَخَاطَرِهَا فِي مَقَابَلَةِ حَبْسِهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ عَنِ السَّيْرِ إِلَى قَوْمِهَا وَمَا نَالَهَا مِنْ مَخَافَةِ أَخْذِ مَائِهَا لَا أَنَّهُ عَوْضٌ عَنْ مَاءٍ أَخْذَ مِنْ مَائِهَا.

(فَجَمَعُوا لَهَا مِنْ بَيْنِ) فِي رِوَايَةٍ مَا بَيْنَ (عَجْوَةٍ) الْعَجْوَةُ أَجُودُ تَمَرِ الْمَدِينَةِ وَقَالَ ابْنُ التِّينِ الْعَجْوَةُ مِنْ تَمَرِ الْمَدِينَةِ أَكْبَرُ مِنَ الصَّيْحَانِي وَتَسْمَى اللَّيْنَةُ وَهِيَ مِنْ أَجُودِ تَمَرِ الْمَدِينَةِ.

(وَدَقِيقَةٍ وَسَوِيقَةٍ) بَفَتْحِ أَوَّلِهِمَا، وَفِي رِوَايَةٍ بَضَمِ الدَّالِ وَالسِّينِ مُصَغَّرَيْنِ. (حَتَّى جَمَعُوا لَهَا طَعَامًا) زَادَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَتِهِ كَثِيرًا، وَالطَّعَامُ فِي اللُّغَةِ مَا يُوْكَلُّ قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ قَالَ: وَرَبَّمَا خَصَّ بِالْبَرِّ وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ كُنَّا نَخْرُجُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَفِيهِ إِطْلَاقُ لَفْظِ الطَّعَامِ عَلَى غَيْرِ الْحِنْطَةِ وَالذَّرَةِ خِلَافًا لِمَنْ أَبَى ذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ حَتَّى جَمَعُوا لَهَا طَعَامًا بِمَعْنَى غَيْرِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْعَجْوَةِ وَغَيْرِهَا.

فَجَعَلُوه أَي: الَّذِي جَمَعُوهُ مِنَ الطَّعَامِ، وَفِي رِوَايَةٍ: (فَجَعَلُوهَا)، أَي:

فِي ثَوْبٍ وَحَمَلُوهَا عَلَى بَعِيرِهَا وَوَضَعُوا الثَّوْبَ بَيْنَ يَدَيْهَا، قَالَ لَهَا: «تَعْلَمِينَ، مَا رَزَيْنَا مِنْ مَائِكَ شَيْئًا، وَلَكِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَسْقَانَا»، فَأَتَتْ أَهْلَهَا وَقَدْ اخْتَبَسَتْ عَنْهُمْ، قَالُوا: مَا حَبَسَكَ يَا فُلَانَةُ، قَالَتْ: الْعَجَبُ لِقَيِّنِي رَجُلَانِ، فَذَهَبَا بِي إِلَى هَذَا الَّذِي يُقَالُ لَهُ الصَّابِيُّ فَقَعَلَ كَذَا وَكَذَا، فَوَاللَّهِ إِنَّهُ لَأَسْحَرُ النَّاسِ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ وَهَذِهِ، وَقَالَتْ: بِإِصْبَعَيْهَا الْوُسْطَى وَالسَّبَّابَةَ،

الأنواع المجموعة من الطعام (فِي ثَوْبٍ وَحَمَلُوهَا) أي: المرأة (عَلَى بَعِيرِهَا وَوَضَعُوا الثَّوْبَ) بما فيه (بَيْنَ يَدَيْهَا) أي: قدامها على البعير، (قَالَ لَهَا) أي: رسول الله ﷺ، وفي رواية: قالوا لها، أي: الصحابة بأمره ﷺ.

(تَعْلَمِينَ) بفتح التاء وسكون العين وتخفيف اللام مفرد مخاطبة من باب علم يعلم، أي: هل تعلمين أو اعلمي أنا (مَا رَزَيْنَا) بفتح الراء وكسر الزاي، وقد تفتح والكسر هو الأشهر وبالهزمة أو بالياء الساكنة يقال ما رزأته وما رزته ما له أي: ما نقصته فالمعنى ما نقصنا (مِنْ مَائِكَ شَيْئًا، وَلَكِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَسْقَانَا) بالهزمة وفي رواية: سقانا وظاهره أنَّ جميع ما أخذوه من الماء ممَّا زاده الله تعالى وأوجده وأنه لم يختلط فيه شيء من مائها في الحقيقة وإن كان في الظاهر مختلطًا وهذا أبداع وأغرب في المعجزة وهو ظاهر قوله: ولكن الله هو الذي أسقانا، ويحتمل أن يكون المراد ما نقصنا من مقدار مائك شيئًا.

(فَأَتَتْ أَهْلَهَا وَقَدْ اخْتَبَسَتْ عَنْهُمْ، قَالُوا) وفي رواية فقالوا أي: أهلها، وفي أخرى فقالوا لها: (مَا حَبَسَكَ) بكسر الكاف (يَا فُلَانَةُ، قَالَتْ): حبسني (الْعَجَبُ) وهو الأمر الذي يتعجب منه لغرابته وكذلك العجيب والعُجَاب بالضم والتخفيف والعجاب بالتشديد أكثر منه وكذلك الأعجوبة.

(لِقَيِّنِي رَجُلَانِ، فَذَهَبَا بِي إِلَى هَذَا الَّذِي) وفي رواية إلى هذا الرجل الذي (يُقَالُ لَهُ الصَّابِيُّ فَقَعَلَ كَذَا وَكَذَا، فَوَاللَّهِ إِنَّهُ لَأَسْحَرُ النَّاسِ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ وَهَذِهِ) أي: من بين السماء والأرض قيل كان المناسب أن يقول في بين بلفظة: في.

وأجيب: بأن من بيانية مع جواز استعمال حروف الجر بعضها مكان بعض. (وَقَالَتْ) أي: أشارت (بِإِصْبَعَيْهَا الْوُسْطَى وَالسَّبَّابَةَ) يعني: المسبحة، لأنه يشار بها إلى التوحيد والتنزيه كما يشار بها عند المخاصمة والسب.

فَرَفَعْتُهُمَا إِلَى السَّمَاءِ - تَغْنِي السَّمَاءُ وَالْأَرْضَ - أَوْ إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ حَقًّا ، فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ ذَلِكَ يُغَيِّرُونَ عَلَى مَنْ حَوْلَهَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، وَلَا يُصِيبُونَ الصَّرْمَ الَّذِي هِيَ مِنْهُ ، فَقَالَتْ : يَوْمًا لِقَوْمِهَا مَا أَرَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ يَذْعُونَكُمْ عَمْدًا ، فَهَلْ لَكُمْ فِي الْإِسْلَامِ ؟ فَأَطَاعُوهَا ، فَدَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ .

(فَرَفَعْتُهُمَا إِلَى السَّمَاءِ - تَغْنِي السَّمَاءُ وَالْأَرْضَ - أَوْ إِنَّهُ لَرَسُولُ اللَّهِ حَقًّا) هذا منها ليس بإيمان للشك لكنها أخذت في النظر فأعقبها الحق فأمنت بعد ذلك ، (فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ ذَلِكَ يُغَيِّرُونَ) بضم الياء من الإغارة بالخيال في الحرب ، ويجوز فتح الياء من غار يغير وهي قليلة .

(عَلَى مَنْ حَوْلَهَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، وَلَا يُصِيبُونَ الصَّرْمَ) بكسر الصاد المهملة هو أبيات من الناس مجتمعة والجمع أضرام ، وقال ابن سيدة : الصَّرْمُ الأبيات المجتمعة المنقطعة من الناس والصرم أيضًا الجماعة ، وقيل : هم النفر الذين ينزلون بأهلهم على الماء .

(الَّذِي هِيَ مِنْهُ) وإنما لم يغيروا عليهم وهم كفرة طمعًا في إسلامهم بسببها أو لرعاية ذمامها ، (فَقَالَتْ) أي : المرأة : (يَوْمًا لِقَوْمِهَا مَا أَرَى) بفتح الهمزة أي : الذي أرى وأعتقد وهو مبتدأ خبره قوله : (أَنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون (هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ يَذْعُونَكُمْ) أي : يتركونكم (عَمْدًا) لاستئلافكم ومراعاة لما سبق بيني وبينهم لا خوفًا منكم ولا سهوًا منهم ولا غفلة عنكم ، وهذه هي الغاية في مراعاة الصَّحبة اليسيرة وكان هذا القول سببًا لرغبتهم في الإسلام ، وفي رواية : ما أرى هَؤُلَاءِ بإسقاط آن ، وفي أخرى : ما أرى بضم الهمزة ، أي : أظن ، وفي أخرى ما أدري بالدال أن هَؤُلَاءِ بفتح الهمزة والتشديد قيل وما نافية أي : ما أدري ترك هَؤُلَاءِ إياكم عمدًا لماذا هو ، وقيل : إنَّ أن بمعنى لعل ، وقال أبو البقاء : الجيد أن يكون أن هَؤُلَاءِ بالكسر على الإهمال والاستئفاف والمعنى ما أدري لماذا تمنعون من الإسلام أو لا أعلم حالكم في تخلفكم عَنِ الْإِسْلَامِ إنَّ المسلمين تركوا الإغارة عليكم عمدًا مع القدرة .

(فَهَلْ لَكُمْ) رغبة (فِي الْإِسْلَامِ؟ فَأَطَاعُوهَا ، فَدَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ) ومحصل القصة أن المسلمين صاروا يراعون قومها على سبيل الاستئلاف لهم حتى كان ذلك سببًا لإسلامهم وبهذا يحصل الجواب عَنِ الْإِشْكَالِ الذي ذكره بعضهم وهو

أن الاستيلاء على الكفار بمجرد بيع رقّ نسائهم وصبيانهم، وإذا كان كذلك فقد دخلت المرأة في الرق باستيلائهم عليها فكيف وقع إطلاقها وتزويدها كما تقدم وكذلك، لأنها أطلقت لمصلحة الاستتلاف الذي جرّ دخول قومها في الإسلام، ويحتمل أنّها كان لها أمان قبل ذلك أو كانت من قوم لهم عهد، فإن قيل: فإذا كان كذلك فكيف جوّزوا التصرف في مائها، فالجواب: أن ذلك بالنظر إلى كفرها ولضرورة الاحتياج إليه والضرورات تبيح المحظورات، فليتأمل.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هذا إلى آخره في رواية المستملي وحده وكذا قوله وقال أبو العالية، وأبو عبد الله هو الْبُخَارِيُّ نفسه وأراد بهذا الإشارة إلى الفرق بين الصابئ المراد في هذا الحديث والصابئ المنسوب إلى الطائفة الذين بينهم أبو العالية.

صَبَاً: أي خرج من دين إلى غيره يقال: صبا إلى الشيء يصبو إذا مال وهو غير مهموز، وكانت العرب تسمي النَّبِيَّ ﷺ الصابي، لأنه خرج من دين قريش إلى دين الإسلام، ويسمّون من دخل في الإسلام مصبواً لأنهم كانوا لا يهزمون ويسمّون المسلمين الصّباة بغير همز جمع: صابٍ كقاض وقضاة وغاز وغزاة، وقد يقال: صبي الرجل إذا عشق وهوى، وقد يقال: صابئ بالهمز من صبا يصبو بغير همز صَبَاً وَصُبُوّاً إذا خرج من دين إلى آخر، وأمّا الصابئون الذي هم الطائفة المذكورة في القرآن فقد اختلف في تفسيره فقد ذكر الْبُخَارِيُّ رحمه الله قول أبي العالية حيث قَالَ: وقال أبو العالية: رُفِعَ بن مهران الرّباحي ممّا وصله ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق الربيع بن أنس عنه.

الصابئين هم: فرقة من أهل الكتاب يقرؤون الزبور⁽¹⁾.

قال ابن زيد: الصابئون أهل دين من الأديان كانوا بالجزيرة جزيرة الموصل يقولون: لا إله إلا الله وليس لهم عمل ولا كتاب ولا نبي ولم يؤمنوا بالنبي ﷺ، وعن الحسن قَالَ: أخبر زياد أن الصابئين يصلّون للقبلة ويصلون الخمس قَالَ: فأريد أن يوضع عنهم الجزية فأخبر بعد أنهم يعبدون الملائكة ويصلون إلى القبلة

(1) طرفاه 348، 3571 - تحفة 10875 - 1/95.

أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب قضاء الصلاة الفائتة رقم (682).

ويقرؤون الزبور، وفي الكتاب الزاهر لابن الأنباري هم قوم من النصارى قولهم أكبر من قوم النصارى قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: 62] فيقال: الذين آمنوا هم المنافقون أظهروا الإيمان وأضمروا الكفر، والذين هادوا اليهود المغيرون المبدلون، والنصارى المقيمون على الكفر بما يصفون به عيسى عليه الصلاة والسلام، والصابئون الكفار أيضًا المفارقون للحق.

ويقال: الذين آمنوا المؤمنون حقًا والذين هادوا الذين بانوا ولم يغيروا.

والنصارى: نصارى عيسى عليه الصلاة والسلام.

والصابئون: الخارجون من الباطل إلى الحق من آمن بالله معناه: من دام منهم على الإيمان بالله عَزَّ وَجَلَّ فله أجره.

وفي كتاب الرشاطي: الصَّابِيُّ نسبة إلى صابئ بن متوشلخ عم نوح عليه الصلاة والسلام، وقيل: نسبتهم إلى صابئ بن ماري وكان في عصر إبراهيم عليه الصلاة والسلام.

وقال أبو المعافى في كتابه المنتهى: هم جنس من أهل الكتاب يزعمون أنهم من ولد صاب بن إدريس عَلَيْهِ السَّلَام.

وقال النسفي في منظومته: الصَّابِيَّات كالكتابيات، في حكم حل العقد والذكاة، وشرحه أَنَّ أبا حنيفة رحمه الله يَقُولُ: إِنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ نَبِيًّا وَلَهُمْ كِتَابٌ فَيَحُلُّ مَنَاحِكَةَ نِسَائِهِمْ وَتُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ.

وقال أبو يوسف، ومحمد رحمهما الله: هم يعتقدون الكواكب فلا يحلّ مَنَاحِكَةَ نِسَائِهِمْ وَلَا تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ.

وفي الحديث فوائد:

منها: استحباب سلوك الأدب مع الأكابر كما في فعل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في إيقاظ النَّبِيِّ ﷺ.

ومنها: إظهار التأسف لفوات أمر من أمور الدين.

ومنها: أنه لا حرج على من يفوته صلاة لا بتقصير منه لقوله ﷺ: «لا ضير».

ومنها : أنَّ من أجنب ولم يجد ماء فإنه يتيَّم لقوله ﷺ : «عليك بالصعيد» .
ومنها : أنَّ العالم إذا رأى أمراً مجملاً سأل فاعله عنه ليوضحه فيوضح له هو وجه الصواب .

ومنها : استحباب الملاطفة والرفق في الإنكار على أحد فيما فعله .
ومنها التحريض على الصلاة بالجماعة .
ومنها : الإنكار على ترك الشخص الصلاة بحضرة المصلين بغير عذر .
ومنها : أنَّ قضاء الفوائت واجب ولا يسقط بالتأخير ويأثم بتأخيره بغير عذر .

ومنها : أنَّ من حلَّت به فتنة في بلد فليخرج منه وليهرب من الفتنة بدينه كما فعل الشارع بارتحاله عن بطن الوادي الذي تشأم به لأجل الشيطان .
ومنها : أنَّ من ذكر صلاة فائتة له أن يأخذ ما يصلحه من وضوء وطهارة وابتغاء بقعة تطمئن نفسه للصلاة عليها كما فعل الشارع بعد أن ذكر الفائتة فارتحل بعد الذكر، ثم توضأ وتوضأ الناس .
ومنها : استحباب الأذان للفائتة .

ومنها : جواز أداء الفائتة بالجماعة، ومنها طلب الماء للشرب والوضوء .
ومنها : أنَّ أخذ الماء المملوك لغيره لضرورة العطش بعوض يعطيه جائز فتأمل⁽¹⁾

ومنها : أنَّ العطشان مقدَّم على الجنب عند صرف الماء إلى الناس .
ومنها : جواز المعاطاة في الهبات والإباحات من غير لفظ من الجانبين .
ومنها : تقديم مصلحة شرب آدمي والحيوان على غيره كمصلحة الطهارة بالماء لتأخير المحتاج إليها عن سقى واستسقى فإن قيل : قد وقع في رواية سلم ابن زريق غير أنا لم نسق بغيراً .
فالجواب : أنه محمول على أنَّ الإبل لم تكن محتاجة إذ ذاك إلى السقي .

(1) وجه التأمّل أن الذي أعطاها الظاهر أنه ليس على سبيل العوض من مائها بل على سبيل التكرم والتفضل.

- ومنها : جواز الخلوة بالأجنبية عند أمن الفتنة في حال الضرورة الشرعية .
- ومنها : جواز استعمال أواني المشركين ما لم يتيقن فيها نجاسته .
- ومنها : جواز اجتهدا الصحابة بحضرة النَّبِيِّ ﷺ وفيه خلاف مشهور .
- ومنها : جواز تأخير الفاتنة عَنْ وقت ذكرها إذ لم يكن عَنْ تغافل واستهانة وذلك لقوله ارتحلوا بصيغة الأمر .
- ومنها : مراعاة ذمام الكافر والمحافظة له كما حفظ النَّبِيُّ ﷺ هذه المرأة وقومها وبلادها فراعى في قومها ذمامها وإن كانت من صميمهم .
- ومنها : جواز الحلف من غير استحلاف .
- ومنها : جواز الشكوى من الرعية إلى الإمام عند حلول أمر شديد .
- ومنها : جواز التعريس للمسافر إذا غلبه النوم .
- ومنها : جواز الأخذ للمحتاج برضى المطلوب منه وبغير رضاه إن تعيّن .
- ومنها : جواز النوم على النَّبِيِّ ﷺ كنوم أحد منا في بعض الأوقات وقد مرّ التحقيق فيه .
- ومنها : إباحة السفر من غير أن يعيّن يوماً أو شهراً .
- ومنها : على ما قيل جواز أخذ أموال الناس عند الضرورة بثمن إن كان له ثمن ، وفيه نظر لأنّه بناء على أنّ الماء كان مملوكاً للمرأة وأنها كانت معصومة النفس والمال ويحتاج إلى ثبوت ذلك .
- وما تقدم مبني على الاحتمال ، وأما قوله : بثمن فكأنّه أخذه من إعطائها ما ذكر وليس بمستقيم لأنّ العطية المذكورة متقومة والماء مثليّ وضمان المثلي إنما يكون بالمثل وينعكس ما قاله من جهة أخرى وهي أنّ ما أخذ من فضل الماء للضرورة لا يجب العوض عنه .
- وقيل وفي الحديث أيضًا : جواز طعام المخارجة لأنهم تخرجوا في عوض الماء وهو مبني على الاحتمال أيضًا .
- وفيه : أنّ الخوارق لا تغيّر الأحكام الشرعية ، فافهم .

7 - باب إِذَا خَافَ الْجُنُبُ عَلَى نَفْسِهِ الْمَرَضِ أَوْ الْمَوْتِ، أَوْ خَافَ الْعَطَشَ، تَيَمَّمَ

7 - باب إِذَا خَافَ الْجُنُبُ عَلَى نَفْسِهِ الْمَرَضِ أَوْ الْمَوْتِ، أَوْ خَافَ الْعَطَشَ، تَيَمَّمَ

(باب إِذَا خَافَ الْجُنُبُ عَلَى نَفْسِهِ الْمَرَضِ) المتلف المرض الذي يخاف الزيادة فيه أو بطؤ البرء من استعمال الماء هل يباح له التيمم أو لا؟
قَالَ الشافعي: نعم وهو الأصح عنده، وبه قَالَ مالك، وأبو حنيفة، والثوري، وعن مالك رواية بالمنع، وقال عطاء والحسن البصري في رواية: لا يستباح التيمم بالمرض أصلاً وكرهه طاووس، وإن كان مرضاً لا يلحقه باستعمال الماء ضرر كالصداع والحمى لا يجوز له التيمم، وقال داود: يجوز ويحكي عن مالك، وعنه: أنه لا يجوز، ولو خاف من استعمال الماء شيئاً في العضو الظاهر، قَالَ أبو العباس: لا يجوز له التيمم على مذهب الشافعي، وقال غيره: إن كان الشين كثيراً كالجدري والجراحة ليس له التيمم وإن كان يشوه من خلقه ويسود من وجهه كثيراً فيه قولان، وفي شرح الوجيز ما حاصله: أن المرض الذي يخاف فيه الزيادة أو بطء البرء فيه ثلاث طرق: أظهره: أن في جواز التيمم قولين: أحدهما: المنع وهو قول أحمد وأظهرهما الجواز وهو قول الجمهور. والثانية: أنه لا يجوز قطعاً.

والثالثة: أنه يجوز قطعاً.

(أَوْ) إِذَا خَافَ (الْمَوْتِ) من استعماله الماء يجوز له التيمم بلا خلاف، وفي فتاوى قاضيخان: الجنب الصحيح في المصر إذا خاف الهلاك للبرد جاز له التيمم بالاتفاق، وكذا المسافر إذا خاف الهلاك من الاغتسال جاز له التيمم بالاتفاق، وأما المحدث في المصر فاختلفوا فيه على قول أبي حنيفة، فجوزّه شيخ الإسلام ولم يجوزّه الحلواني.

(أَوْ خَافَ الْعَطَشَ⁽¹⁾)، تَيَمَّمَ وفي رواية: يتيمم وكذا عندنا إذا خاف على

وَيُذَكِّرُ أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ : «أَجْنَبَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ، فَتَيَّمَمَ وَتَلَا : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء : 29] فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُعْنَفْ».

رفيقه أو على حيوان معه نحو : دابته، وكلبه، وسنوره، وطيره، وفي شرح الوجيز : لو خاف على نفسه أو ماله من سبع أو سارق، فله التيمم ولو احتاج إلى الماء لعطش في الحال أو لتوقعه في المال أو لعطش رفيقه أو لعطش حيوان محترم جاز له التيمم، وفي المعنى لابن قدامة : وكان الماء عند جمع فساق فخافت المرأة على نفسها الزنا جاز لها التيمم هذا، ثم إن خوف العطش غير مقتصر على الجنب، بل هو والمحدث فيه سواء ولعله للإشارة إلى هذا زاد قوله : خاف.

(وَيُذَكِّرُ) على صيغة البناء للمفعول.

(أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ) ابن وائل بن هاشم القرشي السهمي أبا عبد الله قدم على النَّبِيِّ ﷺ في سنة ثمان قبل الفتح مسلماً وهو من دهاة قريش ولّاه النَّبِيُّ ﷺ على عمان ولم يزل عليها حتى قبض رسول الله ﷺ وكان لا يرفع طرفه إلى رسول الله ﷺ حياء منه، روي له عَنْ رسول الله ﷺ سبعة وثلاثون حديثاً، وللبخاري ثلاثة أحاديث، مات بمصر عاملاً عليها سنة ثلاث وأربعين على المشهور يوم الفطر صلى عليه ابنه عبد الله ثم صَلَّى العيد بالناس.

(أَجْنَبَ فِي لَيْلَةٍ بَارِدَةٍ) في غزوة ذات السلاسل وهي وراء وادي القرى بينها وبين المدينة عشرة أيام، وقيل : سَمَّيت بماء بأرض جُذَام يقال له : السُّلْسُل وكانت في جمادى الأولى سنة ثمان من الهجرة.

(فَتَيَّمَمَ) وصلى بأصحابه الصبح (وَتَلَا) بالواو، وفي رواية : فتلا بالفاء، أي : تلا بعد ما تيمم فلا حاجة إلى صرف الكلام عَنْ ظاهر السياق بأنّه تلا الآية بعد ما رجع إلى النَّبِيِّ ﷺ، وأمّا ما في رواية أبي داود من تلاوته عند حضرة النَّبِيِّ ﷺ فلا دلالة له على أنّه لم يقرأ قبل أن وصل إليه ﷺ لجواز تكرّر التلاوة.

(﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾) بإلقائها إلى التهلكة (﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾) فيرفق بكم بالرخص.

فَذَكَرَ عَلَى البناء للمفعول وفي رواية : (فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ) فَلَمْ يُعْنَفْهُ أَي : لم يلم رسول الله ﷺ عمراً، وفي رواية : (فَلَمْ يُعْنَفْ) بحذف المفعول للعلم به، وعدم تعنيفه إياه تقرير فيكون دليلاً للجواز، وبه يعلم عدم إعادة الصلاة التي

345 - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ لَا يُصَلِّي؟»

صلاها بالتييمم فهو حجة على من يأمره بالإعادة، وفي الحديث أيضًا: جواز التيمم لمن يتوقع من استعمال الماء الهلاك سواء كان للبرد أو لغيره وسواء كان في السفر أو في الحضر وسواء كان جنبًا أو محدثًا.

وفيه: دلالة على جواز الاجتهاد في عصره ﷺ أيضًا، ثم إن هذا التعليق وصله أبو داود والحاكم من طريق يَحْيَى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران بن أبي أنس، عن عبد الرحمن بن جبير، عن عمرو بن العاص قَالَ: احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك، فتيممت، ثم صليت بأصحابي الصبح فذكروا ذلك للنبي ﷺ فَقَالَ: «يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب» فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال وقلت: إني سمعت الله يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: 29] فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئًا، وإسناده قوي لكنه علقه بصيغة التعريض لكونه اختصره.

(حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة العسكري أبو مُحَمَّد الفرائضي مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) ابن جعفر البصري (هُوَ غُنْدَرٌ) بضم المعجمة وسكون النون وفتح المهملة على الأشهر وقال بلفظ: هو غندر لكونه ليس من لفظ شيخه بل تعريفًا له من تلقاء نفسه وقد سقط ذلك في رواية الأصيلي.

(عَنْ شُعْبَةَ) ابن الحجاج، وفي رواية حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، وفي أخرى أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ (عَنْ سُلَيْمَانَ) الأعمش (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة أنه (قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِذَا لَمْ يَجِدِ) أي: الجنب (الْمَاءَ لَا يُصَلِّي؟) هذا هو سبيل الاستفهام والسؤال من أبي موسى عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقوله: لم يجد بصيغة الغيبة في رواية كريمة وكذا لا يصلي، وفي رواية الأصيلي بصيغة الخطاب في الموضعين فأبو موسى يخاطب عبد الله، وفي رواية الإسماعيلي: ما يدل على

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: نَعَمْ لَوْ رَخَّصْتُ لَهُمْ فِي هَذَا كَانَ إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمُ الْبَرْدَ قَالَ: هَكَذَا - يَعْنِي تَيَمَّمَ - وَصَلَّى، قَالَ: قُلْتُ: «فَأَيْنَ قَوْلُ عَمَّارٍ لِعُمَرَ؟» قَالَ: إِنِّي لَمْ أَرِ عُمَرَ قَنِعَ بِقَوْلِ عَمَّارٍ⁽¹⁾.

346 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي مُوسَى، فَقَالَ لَهُ

ذلك حيث وقع فيه فَقَالَ عبد الله: نعم إذا لم أجد الماء شهراً أصلي.
(قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) ابن مسعود لأبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وزاد في رواية ابن عساكر قوله: (نعم)، أي: لا يصلي (لَوْ رَخَّصْتُ لَهُمْ فِي هَذَا) أي: في جواز التيمم للجنب.
(كَانَ إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمْ) أي: أصاب أحدهم (الْبَرْدَ قَالَ) أي: فعل فيه إطلاق القول على الفعل.

(هَكَذَا) ثم قَالَ أبو موسى مفسراً لقول ابن مسعود قَالَ: هَكَذَا.
(يَعْنِي تَيَمَّمَ - وَصَلَّى، قَالَ) أبو موسى.
فَقُلْتُ وفي رواية: (قُلْتُ) بدون الفاء أي: قلت لعبد الله بن مسعود.
(فَأَيْنَ قَوْلُ عَمَّارٍ) ابن ياسر (لِعُمَرَ؟) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو قوله: كُنَّا فِي سفر فَأَجْنَبْتُ فتممَّعْتُ فِي التراب إِلَى آخره.
(قَالَ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِنِّي) وفي رواية: فَإِنِّي بالفاء (لَمْ أَرِ عُمَرَ قَنِعَ) بكسر النون (بِقَوْلِ عَمَّارٍ) وإنما لم يقنع عمر بقول عَمَّارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لأنه كان حاضراً معه في تلك السفرة ولم يتذكر القصة فارتاب في ذلك ولم يقنع بقوله، هَكَذَا وقع في رواية شُعْبَةَ مختصراً، ويأتي الآن في رواية عمر بن حفص مفصلاً، ثم في رواية أبي معاوية أتم وأكمل.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) فِي الْأَوَّلِ وبالحاء المفتوحة وبالصاد المهملتين في الثاني، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي) حفص ابن غياث، عَنِ الْأَعْمَشِ سليمان بن مهران وفي رواية: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ) هو أبو وائل، (قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ) ابن مسعود (وَأَبِي مُوسَى) الأشعري رضي الله عنهما، (فَقَالَ لَهُ

أَبُو مُوسَى : أَرَأَيْتَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِذَا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً ، كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَا يُصَلِّي حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى : فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِقَوْلِ عَمَارٍ حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : «كَانَ يَكْفِيكَ» قَالَ : أَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِذَلِكَ ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى : فَدَعْنَا مِنْ قَوْلِ عَمَارٍ كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِذِهِ الْآيَةُ ؟ فَمَا دَرَى عَبْدُ اللَّهِ مَا يَقُولُ ،

أَبُو مُوسَى : أَرَأَيْتَ (أَي : أَخْبَرَنِي (يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أصله : يا أبا عبد الرحمن فحذفت الهمزة فيه تخفيفاً وهو كنية عبد الله بن مسعود.

(إِذَا أَجْنَبَ) الرجل (فَلَمْ يَجِدْ مَاءً) وفي رواية يجد الماء وفي أخرى إذا أجنب فلم تجد بقاء الخطاب فيهما كيف يصنع أي.

(كَيْفَ يَصْنَعُ؟) الرجل وعلى رواية الخطاب كيف تصنع بقاء الخطاب أَيْضًا والرواية بالغيبة في الثلاثة أشهر ويؤيدها قوله : (فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَا يُصَلِّي) بالغيبة فقط ، أي : لا يصلي الرجل الذي لا يجد الماء.

(حَتَّى) أي : إلى أن (يَجِدَ الْمَاءَ) وفي رواية سقط لفظ : الماء مقتصرًا على قوله حتى يجد.

(فَقَالَ أَبُو مُوسَى : فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِقَوْلِ عَمَارٍ حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : «كَانَ يَكْفِيكَ» أي : مسح الوجه والكفين.

(قَالَ) أي : ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (أَلَمْ تَرَ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لَمْ يَقْنَعْ) منه أي : من عمار وفي رواية سقط لفظ : منه.

(بِذَلِكَ ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى : فَدَعْنَا) أي : اتركنا وكلمة دع أمر من يدع الذي أمات العرب ماضيه.

(مِنْ قَوْلِ عَمَارٍ) واقطع النظر عنه.

(كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِذِهِ الْآيَةُ؟) يعني قوله تعالى : ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة : 6] وهو انتقال في المحاجة من دليل إلى آخر أوضح منه.

(فَمَا دَرَى) أي : فلم يعرف (عَبْدُ اللَّهِ) ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ما يَقُولُ) في توجيه الآية على وفق فتواه ولعل المجلس ما كان يقتضي تطويل المناظرة ، وإلا فكان لعبد الله أن يَقُول : المراد من الملامسة في الآية تلاقي البشريتين فيما دون الجماع ، وأن يجعل التيمم بدلًا من الوضوء فقط فلا يدل الآية على جواز

فَقَالَ: إِنَّا لَوْ رَخَّصْنَا لَهُمْ فِي هَذَا لَأَوْشَكَ إِذَا بَرَدَ عَلَى أَحَدِهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَدَعَهُ وَيَتَيَمَّمُ فَقُلْتُ لِشَقِيقِي فَإِنَّمَا كَرِهَ عَبْدُ اللَّهِ لِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»⁽¹⁾.

التيمم للجنب وذلك لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهَّرُوا﴾ [المائدة: 6] وقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: 43].

والحاصل: أن عمر وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لا يريان تيمم الجنب للآيتين المرقومتين ويقولان: المراد من الملامسة التقاء البشريتين من غير جماع هذا.

(فَقَالَ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (إِنَّا لَوْ رَخَّصْنَا لَهُمْ فِي هَذَا) أي: في التيمم للجنب (لَأَوْشَكَ) بفتح الهمزة أي: قرب وأسرع، وفي هذا رد على من زعم: أنه لا يقال أوشك بل لا يستعمل إلا مضارعاً.

(إِذَا بَرَدَ) بفتح الراء وضمها لكن قَالَ الجوهرى الفتح أشهر. (عَلَى أَحَدِهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَدَعَهُ وَيَتَيَمَّمُ) فإن قيل ما وجه الملازمة بين الرخصة في تيمم الجنب والتيمم للبرد.

فالجواب: أن الجهة الجامعة بينهما الاشتراك في عدم القدرة على استعمال الماء لأن عدم القدرة إما بفقد الماء وإما بتعذر الاستعمال هكذا قيل، فليتأمل. (فَقُلْتُ) أي: قَالَ الأعمش فقلت: (لِشَقِيقِي فَإِنَّمَا كَرِهَ عَبْدُ اللَّهِ) ابن مسعود التيمم للجنب.

(لِهَذَا؟) أي: لاحتمال أن يكون التيمم للبرد. (قَالَ) وفي رواية فَقَالَ أي: شقيق: «نَعَمْ» كرهه لهذا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فإن قلت الواو لا تدخل بين القول ومقوله فلم، قَالَ: وإنما كره، قلت: هو عطف على سائر مقولاته المقدرة، أي: قلت كذا وكذا أَيْضًا.

وقال محمود الْعَيْنِيُّ: كأنه أعتمد على نسخة فيها وإنما بواو العطف والنسخ المشهورة فإنما بالفاء.

هذا وقد تقدم أن عبد الله لم يذهب هذا المذهب الذي ذهب إليه من ترك

(1) أطرافه 338، 339، 340، 341، 342، 343، 345، 347 - تحفة 10360، 9247 -

8 - باب: التَّيَمُّمُ ضَرْبَةً

347 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ

شَقِيقٍ،

العمل بما في هذه الآية، وإبطال هذه الرخصة مع ما فيه من إسقاط الصلاة عمن هو مخاطب بها ومأمور بإقامتها لأجل أن بعض الناس عساه يستعملها لا على وجهها وفي غير جنسها، بل كان يؤول الملامسة فيها بالتقاء البشريتين من غير جماع للآيتين الآخرين.

وفي الحديث فوائد: منها: جواز المناظرة.

ومنها: جواز الانتقال في المحاجة من دليل آخر مما فيه الخلاف إلى ما عليه الاتفاق وذلك جائز للمتناظرين عند تعجيل القطع والإفحام للخصم كما في محاجة إبراهيم عليه الصلاة والسلام ونمرود عليه اللعنة ألا يرى أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام لما قال: ﴿رَبِّیَ الَّذِیْ یُحْیِیْ وَیُمِیتُ﴾ [البقرة: 258] وقال نمرود: ﴿أَنَا أُحْیِیْ وَأُمِیتُ﴾ لم يحتج إلى أن يوقفه على كيفية إحيائه وإماتته بل انتقل إلى أن يقول: إِنَّ اللَّهَ یَأْتِی بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فافحم نمرود عند ذلك، والله أعلم.

8 - باب: التَّيَمُّمُ ضَرْبَةً

(باب: التَّيَمُّمُ) بالإضافة عند الكشميهني أي: باب بيان التيمم حال كونه (ضَرْبَةً) وفي رواية الأكثرين باب بالتنوين وقوله التيمم ضربة بالرفع فيهما مبتدأ وخبر.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) وفي رواية الأصيلي مُحَمَّد (ابْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللام وتشديدها البيكندي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا (أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّد بن خازم بالمعجمتين الضَّرِير وقد مرَّ في باب المسلم من سلم المسلمون (عَنْ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ شَقِيقٍ) ابن سلمة هو أبو وائل المذكور في الباب السابق.

قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، أَمَا كَانَ يَتَيَّمُّ وَيُصَلِّي، فَكَيْفَ تَصْنَعُونَ بِهِذِهِ الْآيَةِ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: 43].....

(قَالَ) أَي: إِنَّهُ قَالَ: (كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ) ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ) أَي: صَارَ جُنُبًا (فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، أَمَا كَانَ يَتَيَّمُّ وَيُصَلِّي) أَي: لَا يَتَيَّمُّ وَلَا يُصَلِّي فَمَا نَافِيَةٌ وَهُوَ جَوَاب: لَوْ، وَفِي رَوَايَةٍ: أَمَا كَانَ بِهِمْزَةَ الِاسْتِفْهَامِ فَمَا نَافِيَةٌ عَلَى أَصْلِهَا وَالْهِمِزَةُ إِمَّا مَقْحَمَةٌ وَإِمَّا لِلتَّقْرِيرِ وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَهُوَ جَوَابُ لَوْ أَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الْإِقْحَامِ فَإِنَّ وَجُودَهَا كَعَدَمِهَا وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ التَّقْرِيرِ فَلَا تَهْ لَمْ يَبْقَ عَلَى مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ الَّذِي هُوَ الْمَانِعُ مِنْ وَقُوعِهِ جِزَاءً لِلشَّرْطِ وَلَكِنْ يَقْدَرُ الْقَوْلُ قَبْلَ لَوْ وَالتَّقْدِيرُ يَقُولُونَ: لَوْ أَجْنَبَ رَجُلٌ مَا تَيَمَّمَّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلِاسْتِفْهَامِ فَعَلَى هَذَا يَقْدَرُ الْقَوْلُ قَبْلَ أَمَا كَانَ أَي: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ يُقَالُ فِي حَقِّهِ أَمَا كَانَ يَتَيَّمُّ حَتَّى يَصِحَّ أَنْ يَقَعَ جَوَابًا لـ «لَوْ»، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَوَابُ لَوْ هُوَ قَوْلُهُ: (فَكَيْفَ تَصْنَعُونَ) أَي: مَعَ قَوْلِكُمْ: لَا يَتَيَّمُّ.

(بِهَذِهِ الْآيَةِ) الَّتِي (فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ) فَإِنَّهَا تَقْضِي جَوَازَ التَّيَمُّمِ لِلْجُنُبِ وَاسْقَطَ لَفْظَ الْآيَةِ مِنْ رَوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ، وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ: كَيْفَ يَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يَتَيَّمُّ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، وَنَحْوَهُ لِأَبِي دَاوُدَ قَالَ: فَقَالَ أَبُو مُوسَى فَكَيْفَ تَصْنَعُونَ بِهِذِهِ الْآيَةِ: (﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾) وَهُوَ بَيَانٌ لِلْمُرَادِّ مِنَ الْآيَةِ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ: فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا وَهُوَ مُغَايِرٌ لِلتَّلَاوَةِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ كَانَ كَذَلِكَ فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ ثُمَّ أَصْلَحَهَا عَلَى وَفْقِ الْآيَةِ وَإِنَّمَا عَيَّنَ سُورَةَ الْمَائِدَةِ لَكُونِهَا أَظْهَرَ فِي مَشْرُوعِيَّةِ التَّيَمُّمِ لِلْجُنُبِ مِنْ آيَةِ النِّسَاءِ لِتَقَدُّمِ حُكْمِ الْوُضُوءِ فِي الْمَائِدَةِ وَلِأَنَّهَا آخِرُ السُّورِ نَزْوَلًا، قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ يَرَى أَنَّ الْمُرَادَّ بِالْمَلَامَسَةِ الْجَمَاعَ، فَلِهَذَا لَمْ يَدْفَعْ دَلِيلَ أَبِي مُوسَى وَإِلَّا لَكَانَ يَقُولُ لَهُ: الْمُرَادُّ مِنَ الْمَلَامَسَةِ التَّقَاءَ الْبَشَرِيَّ فِيمَا دُونَ الْجَمَاعِ وَجُعِلَ التَّيَمُّمُ بَدَلًا مِنَ الْوُضُوءِ لَا يَسْتَلْزِمُ جَعْلَهُ بَدَلًا مِنَ الْغَسْلِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ: لَوْ أَرَادَ بِالْمَلَامَسَةِ الْجَمَاعَ لَكَانَ مُخَالَفَةً لَصِرَاحَةِ الْآيَةِ وَإِنَّمَا نَاوَلَهَا عَلَى مَعْنَى غَيْرِ الْجَمَاعِ كَمَا ذَكَرَ عَنْ قَرِيبٍ.

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رُخِّصَ لَهُمْ فِي هَذَا لَأَوْشَكُوا إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتَيَمَّمُوا الصَّعِيدَ. قُلْتُ: وَإِنَّمَا كَرِهْتُمْ هَذَا لِمَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ لِعُمَرَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ، فَأَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ،

(فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ) ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَوْ رُخِّصَ لَهُمْ فِي هَذَا) في التيمم للجنب.

(لَأَوْشَكُوا) بفتح الهمزة أي: لأسرعوا وقربوا.

(إِذَا بَرَدَ) بفتح الراء وضمها.

(عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتَيَمَّمُوا) أي: يقصدوا (الصَّعِيدَ) وفي رواية بالصعيد، قَالَ الْأَعْمَشُ: (قُلْتُ) أي: لشقيق كما صرح في رواية أخرى.

(وَإِنَّمَا) وفي رواية فَإِنَّمَا (كَرِهْتُمْ هَذَا) أي: التيمم للجنب.

(لِمَا؟) أي: لأجل تيمم صاحب البرد وفي رواية حفص بن عمر السابقة فقلت لشقيق فَإِنَّمَا كره عبد الله لهذا وهو يردُّ قول الرماوي والكرماني أنه هو قول شقيق.

(قَالَ) أي: شقيق: (نَعَمْ، فَقَالَ) وفي رواية ابن عساكر قَالَ: (أَبُو مُوسَى) لعبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ لِعُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ) في سريته فذهبت (فَأَجْنَبْتُ فَلَمْ) وفي رواية ولم بالواو (أَجِدِ الْمَاءَ) أي: لم أَصِبْهُ.

(فَتَمَرَّغْتُ) أي: تقلبت (فِي الصَّعِيدِ) وفي رواية في التراب (كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ) بتشديد الراء وضم الغين المعجمة أصله: تتمرَّغ بالتاءين فحذفت إحداهما للتخفيف كما في قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلْتَظُنَّ﴾ [الليل: 14] والكاف للتشبيه وهو منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف، أي: تمرَّغا كتمرغ الدابة ومذهب سيويه في مثل هذا النصب على الحال من المصدر المفهوم من الفعل المتقدم على طريقة الاتساع فيكون التقدير: فتمرغت على هذه الحالة ولا يكون عنده نعتًا لمصدر محذوف، لأنه يؤدي إلى حذف الموصوف في غير المواضع المستثناة وموضعه علم آخر، قَالَ عَمَّار.

فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضَعَ هَكَذَا، فَضَرَبَ بِكَفِّهِ ضَرْبَةً عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَفَضَهَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا ظَهَرَ كَفِّهِ بِشِمَالِهِ أَوْ ظَهَرَ شِمَالِهِ بِكَفِّهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ» فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَفَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِقَوْلِ عَمَّارٍ؟ وَزَادَ يَغْلَى،

(فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضَعَ هَكَذَا، فَضَرَبَ) بالفاء وفي رواية وضرب بالواو (بِكَفِّهِ) وفي رواية بكفِّهِ (ضَرْبَةً) واحدة (عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَفَضَهَا) تخفيفاً للتراب.

(ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا) أي: بالضربة (ظَهَرَ كَفِّهِ) أي: اليمين بدلالة قوله: (بِشِمَالِهِ أَوْ) مسح (ظهر شماله بكفِّهِ) اليمين بالشك في جميع الروايات إلا في رواية أبي داود من طريق أبي معاوية فإنه رواه من غير شك ولفظه فضرِبَ بيديه على الأرض فنفضهما ثم ضرب بشماله على يمينه ويمينه على شماله.

(ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا) أي: بكفِّهِ وفي رواية بها أي: بالضربة (وَجْهَهُ) وفيه: أَنْ التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين جميعاً ولكن العامة أجابوا عَنْ هذا: بَأَنَّ هذا كان للتعليم وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التيمم وقد تقدّم تحقيقه.

(فَقَالَ) وفي رواية قَالَ: (عَبْدُ اللَّهِ) ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَلَمْ تَرَ عُمَرَ هو ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية: (أَفَلَمْ تَرَ عُمَرَ) بزيادة الفاء.

(لَمْ يَقْنَعْ بِقَوْلِ عَمَّارٍ؟) ووجه عدم قناعته بقول عَمَّار هو أَنَّهُ كَانَ معه في تلك القصة ولم يتذكر عمر ذلك أصلاً ولهذا قَالَ لعَمَّار فيما رواه مسلم عَنْ عبد الرحمن بن أبيزى: اتَّقِ اللَّهَ يَا عَمَّارُ، أَي: فيما ترويه وثبتت فيه فلعلك نسيت أو اشتبه عليك فَإِنِّي كنت معك ولا أتذكر شيئاً من هذا.

ومعنى قول عَمَّار: إِن شئت لم أحدث به إِن رأيت المصلحة في الإمساك عَنْ التحديث به راجحة على التحديث وافقتك وأمسكت من هذا، فَإِنِّي قد بلغته فلم يبق عليّ فيه حرج فَقَالَ له عمر: نَوَلِّيك ما تَوَلَّيت أَي: لا يلزم من كوني لا أتذكره أَن لا يكون حقاً في نفس الأمر فليس لي منعك من التحديث به.

(وَزَادَ) وفي رواية زاد بدون الواو (يَغْلَى) بفتح الياء وسكون المهملة

عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ لِعُمَرَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنِي أَنَا وَأَنْتَ، فَأَجْنَبْتُ فَتَمَعَّكَتُ بِالصَّعِيدِ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا. وَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّهِ وَاحِدَةً»⁽¹⁾.

وفتح اللام هو ابن عبيد أبو يوسف الطنافسي الحنفي الكوفي مات سنة تسع ومائتين قَالَ أبو مسعود الرازي ما رأيت يعلى ضاحكا قط.

وقال الْكِرْمَانِيُّ هذا إما داخل تحت إسناد مُحَمَّد بن سلام وإما تعليق من الْبُخَارِيِّ مع احتمال سماع البخاري منه لأنه أدرك عصره.

وقال محمود الْعَيْنِيُّ هو تعليق وصله أحمد في مسنده ووصله الإسماعيلي عَنْ ابن زيدان، ثنا أحمد بن حازم، ثنا يعلى، ثنا الْأَعْمَشُ فذكره (عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ) وزاد في رواية هنا لفظ قَالَ: (كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ) ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَأَبِي مُوسَى) الْأَشْعَرِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَقَالَ أَبُو مُوسَى) لعبد الله: (أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ لِعُمَرَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَنِي أَنَا وَأَنْتَ) وكان القياس أن يَقُولَ بعثني إِيَّاي وإِيَّاكَ لأنَّ أنا وأنت ضمير مرفوع والمقام مقام الضمير المنصوب، والجواب أن الضمائر يقام بعضها مقام بعض ويجري بينهما المناوبة.

(فَأَجْنَبْتُ فَتَمَعَّكَتُ بِالصَّعِيدِ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية الْأَصِيلِي النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا» وفي رواية الْكَشْمِيهَنِي هذا.

(وَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّهِ وَاحِدَةً) أي: مسحة واحدة كما هو الظاهر من اللَّفْظ أو ضربة واحدة كما هو المناسب للترجمة.

(1) أطرافه 338، 339، 340، 341، 342، 343، 345، 346 - تحفة 10360، 9247.

أخرجه مسلم في الحيض باب التيمم رقم (368).

9 - باب

348 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَوْفٌ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ الْخُزَاعِيُّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعْتَزِلًا لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ، فَقَالَ: «يَا فُلَانُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَتْني جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ، قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ»⁽¹⁾.

9 - باب

(باب) من غير ترجمة في رواية الأكثرين وهو ساقط في رواية الأصيلي، فعلى روايته يكون الحديث داخلاً في الترجمة الماضية وعلى قول الأكثرين: يكون باب بمنزلة فصل ولا يكون معرباً، لأن الإعراب يكون بالعقد والتركيب.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) بفتح المهملة وسكون الموحدة، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَوْفٌ) الأعرابي (عَنْ أَبِي رَجَاءٍ) عمران بن ملحان العطاردي، (قَالَ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ الْخُزَاعِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعْتَزِلًا) أي: منفرداً عَنِ النَّاسِ.

(لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ، فَقَالَ) ﷺ (يَا فُلَانُ) كناية عَنِ عِلْمِ الْمَذْكُورِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ﷺ خَاطَبَهُ بِاسْمِهِ وَكُنَى عَنْهُ الرَّاوي لِنِسْيَانِ اسْمِهِ أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ.

(مَا مَنَعَكَ) وفي رواية ابن عساكر ما يمنعك (أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ؟) مفعول ثانٍ للمنع أو على نزع الخافض، أي: من أَنْ تُصَلِّيَ، ففي محلّه المذهبان المشهوران للنصب والجرّ.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَتْني جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ) بالفتح كما سبق.

(قَالَ) ﷺ: (عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ) المذكور في القرآن (فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ) ويغني عَنِ

الماء.

هذا الحديث مختصر من الحديث الطويل الذي مضى في باب الصعيد الطيب، وأمّا مطابقته للترجمة على تقدير سقوط لفظ: «باب»، وليس فيه

التصريح بكون الضربة في التيمّم مرّة واحدة أنّه لم يقيد بضربة ولا ضربتين، والمرّة الواحدة أقلّ ما يحصل به الامتثال، فوجوبها متيقّن فيدخل في الترجمة.

خاتمة:

اشتمل كتاب التيمّم من الأحاديث المرفوعة على سبعة عشر حديثاً .
والمكرّر منها عشرة، اثنان منها معلقان .

والبقية موصولة، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عمرو بن العاص المعلق، وفيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين عشرة آثار، منها ثلاثة موصولة، وهي :

فتوى عمر، وأبي موسى، وابن مسعود .

ومن براعة الختام ختمه بقوله : «يكفيك» فإنّه إشارة إلى أنّ الكفاية بما أورده تحصل لمن تدبّر وتفهم، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وهذا آخر القطعة الثانية من شرح صحيح الإمام البخاري رحمه الله الباري، بخط جامعها الفقير إلى عناية ربّه القدير أبي مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد الشهير بيوسف أفندي زاده، كتب الله لهم الحسنى وزيادة .

وقد بدئ في جمعها وترتيبها يوم الأربعاء اليوم التاسع والعشرين من أيّام شهر ربيع الآخر المنسلّك في سلك شهور السنّة الخامسة والعشرين بعد المائة والألف .

وختمت بعون الله تعالى وتوفيقه ومثّه فضله يوم الخميس اليوم الثامن عشر من أيّام شهر رمضان المبارك المنتظم في عقد شهور السنّة السادسة والعشرين بعد المائة والألف من هجرة من يأخذ العفو ويأمر بالعرف .

ويتلوها القطعة الثالثة المبتدأة من كتاب الصلاة إنّ شاء الله المعين، هو مولانا ويصح مولينا وهو خير الناصرين.

اللَّهُمَّ يَا مَنْزِلَ الْبَرَكَاتِ، وَيَا مَفِيزَ الْخَيْرَاتِ، افْتَحْ لَنَا بِالْخَيْرِ، وَاخْتَمْ لَنَا
بِالْخَيْرِ، وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ، وَأَلْحِقْنَا بِالصَّالِحِينَ، وَأَدْخِلْنَا الْجَنَّةَ مَعَ السَّابِقِينَ
الْأَوَّلِينَ، وَسَلَامٌ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ.

3	4 - كِتَابُ الوُضُوءِ
4	1 - باب مَا جَاءَ فِي الوُضُوءِ
12	2 - باب: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طَهُورٍ
16	3 - باب فَضْلُ الوُضُوءِ، الْعُرَّ الْمُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الوُضُوءِ
24	4 - باب لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشَّكِّ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ
31	5 - باب التَّخْفِيفُ فِي الوُضُوءِ
37	6 - باب إِسْبَاغِ الوُضُوءِ
42	7 - باب غَسْلُ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ
49	8 - باب التَّسْمِيَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَعِنْدَ الْوَقَاعِ
56	9 - باب مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخَلَاءِ
61	10 - باب وَضْعُ الْمَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ
65	11 - باب: لَا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ بِعَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ، جِدَارٍ أَوْ نَحْوِهِ
71	12 - باب مَنْ تَبَرَّرَ عَلَى لَبَنَيْنِ
76	13 - باب خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْبَرَارِ
86	14 - باب التَّبَرُّزُ فِي الْيُبُوتِ
87	14م - باب
88	15 - باب الاسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ
93	16 - باب مَنْ حُمِلَ مَعَهُ الْمَاءُ لِيُطَهِّرَهُ
95	17 - باب حَمْلُ الْعَنْزَةِ مَعَ الْمَاءِ فِي الاسْتِنْجَاءِ

- 18 - باب النَّهْيِ عَنِ الاسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ 98
- 19 - باب: لَا يُمَسِّكُ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ إِذَا بَالَ 102
- 20 - باب الاسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ 105
- 21 - باب: لَا يُسْتَنْجَى بِرَوْثٍ 111
- 22 - باب الوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً 118
- 23 - باب: الوُضُوءُ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ 120
- 24 - باب: الوُضُوءُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا 121
- 25 - باب الاسْتِنْتَارِ فِي الوُضُوءِ 131
- 26 - باب الاسْتِجْمَارِ وَثَرًا 135
- 27 - باب غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ 142
- 28 - باب الْمَضْمَضَةِ فِي الوُضُوءِ 144
- 29 - باب غَسْلِ الْأَعْقَابِ 146
- 30 - باب غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ 149
- 31 - باب التَّيْمُنِ فِي الوُضُوءِ وَالْعَسَلِ 157
- 32 - باب التَّمَاسِ الوُضُوءِ إِذَا حَانَتِ الصَّلَاةُ 164
- 33 - باب الْمَاءِ الَّذِي يُغَسَّلُ بِهِ شَعْرُ الْإِنْسَانِ 168
- 34 - باب إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا 177
- 35 - باب مَنْ لَمْ يَرِ الوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجَيْنِ: مِنَ الْقُبْلِ وَالذُّبْرِ 195
- 36 - باب الرَّجُلِ يُوضِئُ صَاحِبَهُ 218
- 37 - باب قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ 224
- 38 - باب مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مِنَ الْعُشِيِّ الْمُثْقِلِ 233
- 39 - باب مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ 236
- 40 - باب غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ 246

- 41 - باب اسْتِعْمَالِ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ 249
- 42 - باب 256
- 43 - باب مَن مَضَمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ 261
- 44 - باب مَسَحَ الرَّأْسَ مَرَّةً 262
- 45 - باب وَضُوءِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ، وَفَضْلِ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ 265
- 46 - باب صَبَّ النَّبِيِّ ﷺ وَضُوءَهُ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ 271
- 47 - بابُ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي الْمِخْضِ وَالْقَدَحِ وَالْحَشْبِ وَالْحِجَارَةِ 273
- 48 - باب الْوُضُوءِ مِنَ التَّوْرِ 281
- 49 - باب الْوُضُوءِ بِالْمُدِّ 285
- 50 - باب الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ 288
- 51 - باب إِذَا أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ وَهُمَا ظَاهِرَتَانِ 300
- 52 - باب مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ وَالسَّوِيقِ وَأَكَلَ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، لَحْمًا «فَلَمْ يَتَوَضَّأُوا» 303
- 53 - باب مَنْ مَضَمَضَ مِنَ السَّوِيقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ 308
- 54 - باب: هَلْ يُمَضِّضُ مِنَ اللَّبَنِ؟ 311
- 55 - باب الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ، وَمَنْ لَمْ يَرَ مِنَ النَّعْسَةِ وَالنَّعْسَتَيْنِ، أَوِ الْحَفَقَةِ وَضُوءًا 313
- 56 - باب الْوُضُوءِ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ 325
- 57 - باب مِنَ الْكِبَائِرِ أَنْ لَا يَسْتَتِرَ مِنْ بَوْلِهِ 330
- 58 - باب مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْبَوْلِ 344
- 59 - باب 346
- 60 - باب تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ وَالنَّاسِ الْأَعْرَابِيَّ حَتَّى فَرَغَ مِنْ بَوْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ ... 348
- 61 - باب صَبَّ الْمَاءِ عَلَى الْبَوْلِ فِي الْمَسْجِدِ 355
- 62 - باب: يُهْرِيقُ الْمَاءَ عَلَى الْبَوْلِ 357

- 63 - باب بَوْل الصَّيَّانِ 358
- 64 - باب البَوْل قَائِمًا وَقَاعِدًا 366
- 65 - باب البَوْل عِنْدَ صَاحِبِهِ، وَالتَّسْتَرُ بِالْحَائِطِ 371
- 66 - باب البَوْل عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ 373
- 67 - باب غَسَلَ الدَّم 375
- 68 - باب غَسَلَ الْمَنِيِّ وَفَرَكِهِ، وَغَسَلَ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرْأَةِ 385
- 69 - باب: إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيْرَهَا فَلَمْ يَذْهَبْ أَثَرُهُ 394
- 70 - باب أَبْوَالِ الْإِبِلِ، وَالْدَّوَابِّ، وَالْغَنَمِ وَمَرَابِضِهَا 397
- 71 - باب مَا يَقَعُ مِنَ النَّجَاسَاتِ فِي السَّمَنِ وَالْمَاءِ 413
- 72 - باب البَوْل فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ 428
- 73 - باب: إِذَا أُلْقِيَ عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي قَذَرٌ أَوْ جِيفَةٌ، لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ 436
- 74 - باب الْبُرَاقِ وَالْمُحَاطِ وَنَحْوِهِ فِي الثُّوبِ 452
- 75 - باب: لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالنِّبِيدِ، وَلَا الْمُسْكِرِ 456
- 76 - باب غَسَلَ الْمَرْأَةِ أَبَاهَا الدَّمُ عَنْ وَجْهِهِ 463
- 77 - باب السَّوَاكِ 467
- 78 - باب دَفَعَ السَّوَاكِ إِلَى الْأَكْبَرِ 474
- 79 - باب فَضْلُ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضُوءِ 477

5 - كِتَابُ الْغُسْلِ

- 1 - باب الْوُضُوءِ قَبْلَ الْغُسْلِ 488
- 2 - باب غُسَلَ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ 498
- 3 - باب الْغُسْلِ بِالصَّاعِ وَنَحْوِهِ 501
- 4 - باب مَنْ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا 509

- 5 - باب الغُسل مرَّةً واحدةً 515
- 6 - باب مَنْ بَدَأَ بِالْحِلَابِ أَوْ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْغُسْلِ 517
- 7 - باب الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِشْقَاقِ فِي الْجَنَابَةِ 525
- 8 - باب مَسْحِ الْيَدِ بِالتُّرَابِ لِتَكُونَ أُنْقَى 528
- 9 - باب: هَلْ يُدْخَلُ الْجُنُبُ يَدُهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِهِ قَدْرٌ غَيْرُ الْجَنَابَةِ 529
- 10 - باب تَفْرِيقِ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ 537
- 11 - باب مَنْ أَفْرَعَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فِي الْغُسْلِ 540
- 12 - باب: إِذَا جَامَعَ ثَمَّ عَادَ، وَمَنْ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ 542
- 13 - باب غَسْلِ الْمَذْيِ وَالْوُضُوءِ مِنْهُ 553
- 14 - باب مَنْ تَطَيَّبَ ثَمَّ اغْتَسَلَ وَبَقِيَ أَثَرُ الطَّيِّبِ 558
- 15 - باب تَخْلِيلِ الشَّعْرِ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَرَوَى بَشْرَتَهُ أَفَاضَ عَلَيْهِ 561
- 16 - باب مَنْ تَوَضَّأَ فِي الْجَنَابَةِ، ثَمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ، وَلَمْ يُعِدْ غُسْلَ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مرَّةً أُخْرَى 563
- 17 - باب: إِذَا ذَكَرَ فِي الْمَسْجِدِ أَنَّهُ جُنُبٌ، يَخْرُجُ كَمَا هُوَ، وَلَا يَتَيَمَّمُ 566
- 18 - باب نَقْضِ الْيَدَيْنِ مِنَ الْغُسْلِ عَنِ الْجَنَابَةِ 573
- 19 - باب مَنْ بَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فِي الْغُسْلِ 575
- 20 - باب: مَنْ اغْتَسَلَ عُزْبَانًا وَخَذَهُ فِي الْخُلُوءِ، وَمَنْ نَسَتَرَ فَالتَّسْتُرُ أَفْضَلُ 577
- 21 - باب التَّسْتُرُ فِي الْغُسْلِ عِنْدَ النَّاسِ 587
- 22 - باب إِذَا اخْتَلَمَتِ الْمَرْأَةُ 590
- 23 - باب عَرَقِ الْجُنُبِ، وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ 595
- 24 - باب الْجُنُبِ يَخْرُجُ وَيَمْشِي فِي السُّوقِ وَغَيْرِهِ 601
- 25 - باب كَيْفُونَةُ الْجُنُبِ فِي النَّيْتِ، إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ 604

- 26 - باب نَوْمِ الْجُنُبِ 606
- 27 - باب الْجُنُبِ يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يَنَامُ 607
- 28 - باب: إِذَا تَقَى الْخِتَانَانِ 614
- 29 - باب غَسَلَ مَا يُصِيبُ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ 625

6 - كِتَابُ الْحَيْضِ 635

- 1 - باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْحَيْضِ وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ» .. 638
- 2 - بابُ الْأَمْرِ بِالنِّسَاءِ إِذَا نُفَسْنَ 641
- 3 - باب غَسَلَ الْحَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا وَتَرْجِيلَهُ 644
- 4 - باب قِرَاءَةِ الرَّجُلِ فِي حَجَرِ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ 648
- 5 - باب مَنْ سَمَى النِّقَاسَ حَيْضًا 654
- 6 - باب مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ 659
- 7 - باب تَرَكَ الْحَائِضِ الصَّوْمَ 666
- 8 - باب: تَقْضِي الْحَائِضُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ 674
- 9 - باب الْاسْتِحْضَاةِ 681
- 10 - باب غَسَلَ دَمِ الْحَيْضِ 685
- 11 - باب الْاِعْتِكَافِ لِلْمُسْتَحَاضَةِ 689
- 12 - باب: هَلْ تُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي تَوْبٍ حَاصَتْ فِيهِ؟ 693
- 13 - باب الطَّبِيبِ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ 695
- 14 - باب ذَلِكَ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا إِذَا تَطَهَّرَتْ مِنَ الْمَحِيضِ، وَكَيْفَ تَغْتَسِلُ، وَتَأْخُذُ فُرْصَةً مُمَسَّكَةً، فَتَبْعُ أَثَرَ الدَّمِ 700
- 15 - باب غَسَلَ الْمَحِيضِ 705
- 16 - باب امْتِشَاطِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ غُسْلِهَا مِنَ الْمَحِيضِ 708

- 17 - باب نَقْضِ الْمَرْأَةِ شَعْرَهَا عِنْدَ غُسْلِ الْمَحِيضِ 713
- 18 - باب ﴿مُحْلَقَةٍ وَغَيْرِ مُحْلَقَةٍ﴾ 716
- 19 - باب: كَيْفَ تُهْلُ الْحَائِضُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ 729
- 20 - باب إِقْبَالِ الْمَحِيضِ وَإِذْبَارِهِ 731
- 21 - باب: لا تَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ 736
- 22 - باب التَّوْمَ مَعَ الْحَائِضِ وَهِيَ فِي ثِيَابِهَا 740
- 23 - باب مَنِ اتَّخَذَ ثِيَابَ الْحَيْضِ سِوَى ثِيَابِ الطُّهْرِ 742
- 24 - باب شُهُودِ الْحَائِضِ الْعِيدِينَ وَدَعْوَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَعْتَزِلْنَ الْمُصَلَّى 743
- 25 - باب: إِذَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حِيضٍ، وَمَا يُصَدِّقُ النِّسَاءُ فِي الْحَيْضِ وَالْحَمْلِ، فِيمَا يُمَكِّنُ مِنَ الْحَيْضِ 749
- 26 - باب الصُّفْرَةِ وَالْكُدْرَةِ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ 757
- 27 - باب عِرْقِ الاسْتِحَاضَةِ 760
- 28 - باب الْمَرْأَةِ تَحِيضُ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ 763
- 29 - باب: إِذَا رَأَتْ الْمُسْتَحَاضَةَ الطُّهْرَ 767
- 30 - باب الصَّلَاةِ عَلَى النِّفْسَاءِ وَسُتَيْهَا 772
- 31 - باب 777

7 - كِتَابُ التَّيَمُّمِ

- 1 - باب 783
- 2 - باب إِذَا لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا 802
- 3 - باب التَّيَمُّمِ فِي الْحَضَرِ، إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ، وَخَافَ فَوَتْ الصَّلَاةَ 806
- 4 - باب: الْمُتَيَمِّمُ هَلْ يَنْفَعُ فِيهِمَا؟ 814
- 5 - باب: التَّيَمُّمُ لِلْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ 820

826	6 - باب: الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ، يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ
850	7 - باب إِذَا خَافَ الْجُنُبُ عَلَى نَفْسِهِ الْمَرَضَ أَوْ الْمَوْتَ، أَوْ خَافَ الْعَطَشَ، تَيَمَّمَ
856	8 - باب: التَّيْمُمُ ضَرْبُهُ
861	9 - باب
865	فهرس المحتويات